ومن یتوکل علی اللہ فھو حسبہ

الحمد للہ الباری علی طبع الحاشیتین علی شرح الکافیۃ للملا جامی عفی عنہ

ملا جمال

و

ملا عبد الرحمن

بامر المولوی محمد خادم حسین العظیم آبادی ادامہ اللہ ذوالایادی

فی المطبع العلوی باہتمام علی بخش خان لکھنؤ

۱۱ ۱۰۳۹۶

حاشیہ جمال

بسم اللہ الرحمن الرحیم

الحمد للہ المرفوع شانہ المنصوب برہانہ المجزوم سلطانہ والصلوۃ علی نبیہ المجزوم الآخر خلافۃ نائلی فی الدنیا میزانہ وعلی آلہ واصحابہ
فعلهم عن حامل عذاب اللہ وناصب سوء نیرانہ رضی اللہ تعالی عنهم حین یأخذ مراسم الدین وبعد فیقول العبد المفتقر الی اللہ
القدیر العبد المنکسر البال **جمال بن نصیر** ان شرح الکافیۃ للمولی نور الدین عبد الرحمن الجامی قدس سرہ السامی لما کان
غریب جامع لفوائد النحو جامل کلها وکان قابلا لان یستخرج عنہ فوائد اللآلی والغواصون قد استخرجوا من بحارہ امالیہ الفوائد بحیث لم
حاجۃ الی الغیر الا انی قد تتبعت مواقع اقدامهم الفوائد فوجدت شیئا من البقیۃ وجمعتہ تذکرۃ تبصرۃ للاصحاب وتبصرۃ لاولی الالباب و
ولی التوفیق والیہ المرجع والمآب وقد کان تاریخ الفراغ من الهجرۃ النبویۃ صلی اللہ تعالی وسلم علی صاحبها الف سنۃ و۱۰۱۹ وتسعۃ عشر سنۃ
ان اللہ قدس سرہ مع بین التسمیۃ والحمد فقال بسم اللہ الرحمن الرحیم اه اقتدا بالکتاب العزیز وعملا بما علیہ العلماء واتباعا للاحادیث الآتیۃ لان
الحدیثین یقتضی اتیان کل منهما علی حدۃ اذ ترتب الابتریۃ والاقطعیۃ علی ترک التسمیۃ والحمد یوذن بامکان انفکاک کل منهما عن الآخر وهو
بعدم حصول احدهما فی الآخر فمعنی الحمد وان یوجد فی التسمیۃ الا ان ذلک لیس معتبرا عند الشارع والا لم یکن لحدیث الحمد فائدۃ لعدم
انفکاک المحمد ح عن التسمیۃ الا ان یقال الفائدۃ حینئذ اظهارانہ لابد من قصد المتکلم فیہ ذلک والا لم یکن معتبرا والمکان موجودا واذا التعارض
بینهما مدفوع بحمل الابتدائی احدهما علی الحقیقی وفی الآخر علی الاضافی او بحمل الابتدا علی العرفی المتداول بین الشروع فی المقصود او بحمل اه
علی القلبی والآخر علی اللسانی والکتبی وقیل البدایۃ فی الحدیثین بمعنی التقدیم قال فی المغرب بدأ بالشیء اذا قدمہ فمعنی الحدیثین کل امر
بال لم یقدم علیہ اسم اللہ فهو اجزم وکل امر ذی بال لم یقدم علیہ الحمد للہ فهو اجزم فلا وجہ لتوهم التعارض بینهما اذ من الظاهر بین ان لا استحقاق
تقدیم شیئین او شیأ علی امر واحد کست الیاء والنون همتا الفتح لکونهما من الحروف المفردۃ تلزمهما الحرفیۃ والجر وکسر لام الامر والاضافۃ مع
لیستا ملزومتین للحرفیۃ والجر لصلاحیتهما بلام الابتدا او فتح واو القسم وتاء مع کونهما ملزومین لذلک لزوم الجر لحالیس لنفسها بل لنیابتہ
عن الباء وفتح کاف التشبیہ الواو والمحافظۃ علی ما هو الاصل وفقد الباعث لعدم لزوم الحرفیۃ فی الاول وعدم لزوم الجر فی الثانی کذا قیل وتتبع
باجعل التسمیۃ مبدأ لیفید فی الابتداء والقراءۃ والاکل مثلا بسم اللہ ابتداء واقرأ واکل والباء للاستعانۃ ولمعنی ابتداء واقرأ واکل شیأ مستعینا

بسم الله وتبركا به والمقصود تحصيل التيمن والتبرك في مفاعيل الافعال لايقاع الافعال عليه ومنه ظهران الباء في حديث الابتداء للاستعانة
فقط فتسقط توهم التعارض اذ البتداء على ذلك التقدير الامر الشرع فيه التبرك بسبب الحمد والتسمية وانما قدر العامل موخرا مع ان تقديمه
افادة للحصر ورد اعلى المشركين حيث كانوا يقولون باسم اللات والعزى نفعل كذا فينوخرون اصنامهم من ذكر ما اتخذوه معبودا تعظيما لشانه
بالتقديم فيجب على الموحد ان يقتفي ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك واشعارا بان اسم الله احق الاشياء عند المؤمن ونصب عينه
واعترض باقرا باسم ربك اجاب الزمخشري بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة فيها اهم قال السيد السند قدس سره
في حواشي المطول يعني من الامر باختصاص القراءة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما توهم من كون غير اسم الله اهم منه انتهى وانت خبير
بان المتبادر من الاهمية الاهمية بالقياس الى اسم الله تعالى اذ الكلام فيه لا بالقياس الى ما ذكره على انه لا حاجة الله لاذكره قدس سره
في حواشي شرح المفتاح من ان اسم الله تعالى وان كان اهم عند المؤمن ونصب عينه الا انه اذا وقع في التركيب فربما وجب تاخيره
عن الكلام لوجود ما يقتضي تقديم غيره وذلك لاينافي الاهمية الثابتة في نفسه واجاب السكاكي بتقدير ما يتعلق به اقرا الثاني واخر
بعض البصريين بانه يازم الفصل بين المؤكد وتاكيده بمعمول المؤكد وهذا سمومنه اذ لا تاكيد ههنا بل امرا ولا بايجاد القراءة وثانيا بقراءة
بقيدة ونظيره قوله تعالى الذي خلق خلق الانسان من علق ومثل هذا لا يسمى تاكيدا ثم هذا الاشكال لازم على قول ان الباء
تتعلق باقرا الاول لان تقييد الثاني اذا لم يمنع من كونه تاكيدا فكذا تقييد الاول ولو سلم فالفصل الموصوف عن صفته بمعمول
صفته جائز باتفاق كمررت برجل عمرو واضاربه فكذا في التاكيد وقد جاز الفصل بين المؤكد والمؤكد في قوله تعالى ولا يحزنك قولهم
انا نعلم انه ليحزنك قولهم فان انا وان مؤكدان ليحزنك والفصل بينهما بقولهم والجعل للفصل والالتفات لانه افتتح الاسم والمسمى فكلا ان ذاته تعالى مقدمة على الموجودات
ينبغي ان يكون اسمه مقدما في الذكر على الافعال المشروعة فيها ستلبسة به في المعنى فجملة البسملة ان قدر ابتدائي باسم الله فعائية
وهو قول البصريين او ابتدا باسم الله ففعليته وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير وكتب الاعاريب ولم يذكر الزمخشري غيره
والاسم عند البصريين من الاسماء التي حذف اعجازها لكثرة استعمالها وبنيت او الملحا على السكون وادخل عليها بتدا يا همزة الوصل
ليشهد له لفظه على اسما وسمى حيث يدلان على ان اصله سمو كما قال البصريون ولو كان من السمة كما قال الكوفيون لكان جمعه
اسماء وتصغيره وسيما وليس كذلك فاصله عند البصريين سُمُوٌ بحركات السين حذف آخره كما في يد ودم فبقي حرفان اولهما
متحرك والثاني ساكن فلما حرك الساكن المتحرك للاعتدال واتى بهمزة الوصل وقيل للاراد والتخفيف لكثرة الاستعمال
لم يوا آخره ولم يجوزوا ان يحذف اوله تقاديا عن الاجحاف فحذف حركته واجتلبت همزة الوصل وقيل اصله امن سما يسمو ومن
سمي يسمى مثل اوعى وارم فجعلوا هذه الصيغة اسما وادخلوا عليه وجوه الاعراب واخرجوها عن حد الافعال ومن السمة عند الكوفيين لان
اسم حذفت الواو وعوضت عنها همزة الوصل ورد بان الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم وقيل لا حذف ولا تعويض وانما
ثبتت الواو وهمزة كما في اشاح وداعائم فكثرة الاستعمال عوملت معاملة همزة الوصل وفائدة الخلاف تظهر فيمن قال باشتقاقه من السمو
اول انه تعالى لم يزل موصوفا قبل وجود الخلق وبعدهم وعند فنائهم لتاثيرهم في اسمائه وصفاته وهو قول اهل السنة القائلين
بان الواضع هو الله تعالى ومن قال باشتقاقه من الوسم بمعنى العلامة يقول كان الله في الازل بلا اسم وصفة فلما خلق الخلق جعلوا
له اسما وصفات وهو قول المعتزلة وانما قيل بسم الله ولم يقل بالله للتبرك والاستعانة باذكر اسمه وللفرق بين اليمين والتيمن اولا

اسماء الله تعالى كثيرة فلو قال بالله لتوهم ان الاستعانة والشرك بهذا الاسم فقط ولم يكتب الالف على ما هو وضع الخط للكثرة ان استعمال الخط
اقرأ باسم ربك فطولت الباء عوضا عنها والله علم للذات واجب الوجود المستحق لجميع المحامد الموصوف بصفات الكمال المنزه عن النقصان
والزوال الخالق للبريات الممكنات للكائنات وقيل اسم لمفهوم واجب الوجود المستحق للمعبودية فيكون كليا منحصرا في فرد وفيه نظر لانه
لو كان كذلك لما كان قولنا لا اله الا الله مفيد اللتوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة واللازم باطل فالملزوم مثله وايضا فما اراد
بالآلهة في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه وان مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة قيل والاظهر انه
وصف في اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الشباب والصعق اجري مجراه في اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف
به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته من حيث هو بلا اعتبار امر آخر حقيقي او غيره غير معقول لبشر فلا يمكن ان يدل عليه
بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما افاد فهم قوله تعالى وهو الذي في السماء اله معنى صحيحا انتهى وفيه بحث لان الواضع هو الله
تعالى على ما ذهب اليه كثير من المحققين من ان الله تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات
والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة ولو سلم فعدم كون ذاته
معقولا للبشر بلا اعتبار امر آخر لا يستلزم استحالة وضع لفظ لمجرد ذاته وايضا قوله تعالى وهو الذي في السماء اله يفيد معنى صحيحا على انه
باشتقاقه لما لا اصل وقيل اصله الاله حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف وادغم اللام في اللام ثم الهمزة ان خفف بنقل الحركة الى
ما قبلها على ما هو قياس تخفيف الهمزة يكون التزام الادغام على خلاف القياس لان الادغام فيما تحرك المثلان من كلمتين جائز لا واجب
وان حذف مع الحركة يكون تخفيف الهمزة على خلاف القياس ووجوب الادغام على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف القياس
كما ان سماء خارج عن دائرة القياس وطرق العقل قيل لما جعلوا اللام عوضا عن الهمزة وصارت بنية لها صار اجتماع المتجانسين
في كلمة واحدة فوجوب الادغام قياس او فليكن وجوب الادغام بعد العلمية لان الاجتماع حج في كلمة واحدة قال القهستاني
في شرح الكبير اني واصل الجلالة الآلة وكلاهما علم مخصوص به تعالى الا ان الاول اكد اختصاصا بحذف الهمزة كما في كشف البيان وغيره
الرحمن المفيض للجود والكمال الصوري على الكل بحسب قابليات الاعيان كما هو مقتضى مكنة الباهرة وقدرته القاهرة الرحيم المفيض
للكمال المعنوي الخصوص وهو ما وعد الله للمتقين والتائبين من عباده وكلاهما اخذا من الرحمة التي هي لغة رقة القلب والعطاف
فيقتضي التفضل والاحسان باعتبار الغايات التي هي افعال دون المبادي التي هي انفعالات والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة
البناء تدل على زيادة المعنى كقطع وقطع وذلك تارة يكون باعتبار الكمية واخرى باعتبار الكيفية فعلى الاول قيل يا رحمن الدنيا لانه
يعم المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لانه يخص المؤمن وعلى الثاني قيل يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا لان النعم الاخروية كلها
جسام واما النعم الدنيوية فجليلة وحقيرة وانما قدم والقياس يقتضي الترقي من الادنى الى الاعلى لتقدم رحمة الدنيا ولانه صار كالعلم
من حيث انه لا يوصف به غيره وانما خص التسمية بهذه الاسماء ليعلم الشارع ان المستحق لان يستعان به في مجامع الامور هو المعبود
الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها عاجلها وآجلها وجليلها وحقيرها قوله الحمد لوضع اللام فيه للجنس اذ لا يحتاج فيه الى الاستعانة بالقرائن
مع انه يفيد ما يستفاد من الاستغراق من اختصاص جميع الافراد به تعالى اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد
اذ لو ثبت على ذلك التقدير فرد لغيره تعالى لكان الجنس ايضا ثابتا له في ضمنه فلم يكن الجنس مختصا به تعالى والمقدر خلافه

او الاستغراق بقرينة المقام فيكون جميع المحامد راجعة اليه تعالى مختصة به اما عند المعتزلة فلان متعلق الحمد اما صفة له تعالى ذاتية كانت او فعلية او مخلوق له تعالى كالافعال الاختيارية للعباد التي تتعلق بها الحمد واما عند المعتزلة فلانهم وان قالوا بكون العباد خالقين لافعالهم الاختيارية الا انهم قالوا بكون التمكين والاقدار على ذلك من الله تعالى فيمكن لهم القول برجوع الحمد المتعلق بالافعال الاختيارية اليه تعالى فان قلت كيف القول باختصاص الحمد المذكور بالله سبحانه تعالى مع رجوعه الى العبد كسبا على الاول وخلقا على الثاني قلت لعدم الاعتداد بحمد العبد وجعله كالعدم اما على الاول فلانه لاعتبار بالكسب بالقياس الى الخلق واما على الثاني فلان خلق العبد لما لم يتصور بدون التمكين الذي هو سبب جعل كالعدم وقدم الحمد لكون المقام مقام الحمد يقتضي اهتماما شأنه مع ان وظيفة تقدم ما يحصل من تقديم الحمد لان البدأ المعرف باللام يكون مقصودا في الجزء الحمد لغة هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل متعلقا بالمكارم تناولا للاختياري وغيره ليصدق التعريف على المدح مع انه يقال مدحت اللؤلؤ على صفائها ولا يقال حمدتها وان خص بالاختياري وحده لزم ان لا يكون وصفه تعالى بالصفات الذاتية حمدا له لانها ليست باختيارية لاستلزام الاختياري للحدوث وهي قديمة اجيب بان الجميل عام لكونه محمودا به والمحمود عليه هو الجميل الاختياري المراد في التعريف والبعض منع صحة المدح على ما ليس اختياريا وجعل مثال اللؤلؤ مصنوعا لا عبرة به واما الوصف بصباحة الخد ورشاقة القد فمقبول هو خطأ من المجموع وقيل بلزوم الدور على الافعال الجميلة بذا ما قيل وانت خبير بانه يلزم منه ان لا يكون الوصف على الصفات القديمة حمدا له تعالى مع انها هي الكمال الحقيقي الجزئي ان يحمد عليها اذ ما يحوم حوله الحدوث والعدم ليس بكمال حقيقي على ما سيري الا ان يمنع استلزام الاختياري على الاطلاق للحدوث والحق ان الحمد عام يتناول المحمود عليه الاختياري وغيره كيف ومعناه اللغوي الذي فصله العلماء هو ستودون وهو عام وعرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعما وذلك الفعل اما فعل القلب او فعل اللسان او فعل الجوارح والشكر لغة فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه سواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان وعرفا صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق لاجله كصرف النظر الى مطالعة مصنوعاته والسمع الى نحو ما ينبئ عن رضاه والاجتناب عن ضديهما والنسبة بينهما عموم وخصوص من وجه بين الشكر بهذا العموم مطلقا وكذا بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي ايضا اذ قد يتحد الفعل المتعلق بوصوله الى الشاكر وان لم يقيد كما ما متعدين قال السيد السند رحمه الله ولا يخفى ان النسبة الثالثة من هذه الاربع بحسب الوجود تامل انتهى والنسبة الثالثة هي النسبة بين الشكر العرفي والحمد اللغوي وكون الحمد اللغوي اعم مطلقا من الشكر العرفي انما هو بحسب الوجود وان الحمد اللغوي يوجد فيما يوجد فيه الشكر العرفي لا بحسب الحمل اذ لا يحمل على صرف الجميع انه صرف اللسان فقط ولا يخفى ان النسبة الثانية ايضا بحسب الوجود لا الحمل اذ لا يحمل على صرف الجميع انه صرف واحد من الثلثة وذلك لان الفعل المذكور في التعريف اللغوي يقيد بكونه فعلا واحدا من ثلثة فمفهوم التعريف هو الفعل الواحد من الثلثة المبني عن التعظيم بسبب انعامه وهذا المفهوم لا يصدق على صرف الجميع كما لا يصدق المفهوم صرف اللسان علة نعم ان كان مفهوم الشكر هو الفعل المبني من غير تقييد بكونه واحدا من الثلثة وان كان في نفس الامر كذلك يكون محمولا على صرف الجميع لكن التمثيل بالحمد اللغوي وهو الوصف بالجميل على جهة التعظيم فانه ايضا غير مقيد باللسان وان كان في نفس الامر كذلك فينبغي ان يكون النسبة بينه وبين الشكر العرفي ايضا بحسب الجميل لا بحسب الوجود الا ان يقال الاتيان من الوصف هو الوصف باللسان بجعل بسبب الاتيان ورود اخلافي وضعه بخلاف الفعل في الشكر اللغوي فانه ليس بهذا وريما ذكر وضعه

ان التبادر من الفعل انما هو فعل الجوارح فينبغي ايضا ان يجعل واخلافي وضعه وليجعل الفعل المذكور عاما يشمله وفعل القلب والنسبة بين الحمد العرفي والشكر العرفي عموم مطلق لعموم النعم الواصلة الى الحامد وغيره واختصاص الشكر بالواصل الى الشاكر ولان فعل اللسان او القلب وحده قد يكون حمدا وليس بشكر اذ قد اعتبر في تحصيل الآلات ولان الشكر بهذا المعنى لا يتعلق لغيره تعالى بخلاف الحمد والنسبة بين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه هذا قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح المطالع واعلم ان القول المخصوص ليس حمدا بخصوصه بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر لها ومن ثم قال بعض المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفات الكمالية انتهى فحقيقة الحمد ماهية مايدل على صفة الكمال لا القول القائل الحمد لله كما يسبق الى الاوهام العامية ان الحمد ما يشتمل على لفظ الحمد وما يشتق منها ثم الحمد يحتمل ان يكون مصدرا معلوما والمعنى ان الحامدية مختصة به تعالى ابدا كما بان الخلق مجزوا عن انشاء حمد يليق به كما قال صلعم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وهو الكل الحمد وان يكون مجهولا والمعنى ان المحمودية مختصة به تعالى اشعارا بان لا محمود بجليه الا وانه باعتبار صفة او فعله وليس في العالم الا صفته او فعله وهو ايضا لكل فرد فرد مغاير للاول فليس المقصود من اختيار احدهما او اختيار طريق يشملهما الا اختيار الكل طريق الحمد فما قيل من كون الحمد مصدرا مجهولا لا يكون معنى مغايرا للمصدر المعروف اذ لا فرق بين ان يقال حمدت زيدا وحمد زيد فلا يلائم ابتداء وجه آخر لا يقال المراد بكون المصدر مجهولا كونه محمودا لانا نقول بإباه لفظ الحديث لانه لا يلائم الابتداء ليس على ما ينبغي فتامل ثم الحمد اصله النصب عدل الى الرفع للدلالة على الدوام والاستمرار والمبتدا الذي جزء ظرف يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل صرح به العلامة التفتازاني في المطول لكن العدول ههنا قرينة على تقدير حاصل فيفيد الثبوت فاندفع قول من قال ان الاسمية التي خبرها ظرفية يفيد التجدد كالفعلية فكيف يكون الجملة الاسمية ههنا مفيدة للثبوت مع ان الخبر ظرف والجملة اما خبرا وانشاء وعلى التقديرين يكون عدولا قوله لو ليه لم يقل لسر اختيار الاسلوب غريب ليفيد النشاط والانبساط مع ما فيه من الاشارة الى ان الحمد على الذات لا يكون بدون ملاحظة صفة من الصفات فالاستحقاق الذاتي للحمد في حق الله تعالى عبارة عن استحقاق الذات للحمد باعتبار الصفات الذاتية القديمة غير المنفكة عنه تعالى لا الذات البحت والاستحقاق الوصفي عبارة عن استحقاق ذاته تعالى باعتبار الصفات الفعلية وليس فيه اختصاص استحقاق للحمد بوصف دون وصف اذ المقصود ان علة الحمد ملاحظة الصفة مع الذات اي صفة كانت لا الذات البحت لا ان علة ليست الا هذه الصفة ثم لما كان ذكر الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم رديفا لذكره تعالى كما يشهد به الكلم الطيب والشهادة والصلوة مع ما ورد في الحديث برواية ابي موسى المدني انه قال صلعم كل كلام لا يبدأ فيه بالصلوة على فهو قطع محوق من كل بركة هكذا ذكره القهستاني رح في شرح الخلاصة وشرح مختصر الوقاية قال والصلوة على نبيه عاطفا بالواو اشعارا بان بينهما بالاتراخ وصلة وهذه الجملة كالاولى خبرا وانشاء وافادة للثبوت ولم يقل على رسوله اقتداء بالكتاب العزيز ورعاية للسجع فان السجع مذموم منهي عنه فكيف يراعى قلت المذموم والمنهي عنه التكلف فيه والاسترسال وعليه لا مطلقا كما ورد اياك والتكلف في السجع يدل على ذلك وجود الفواصل في القرآن والنهي فعيل بمعنى فاعل بدليل مجيء نبه جمع السلامة ومجيء تكسيره على افعلة بمعنى المفعول كما قيل في قتيل بمعنى المقتول لا يجمع جمع السلامة لا يجيء تكسيره الا على فعلى في الشائع وفعيل بمعنى مفعول يأبه فعلى نحو جرحى واسرى وقتلى وجاء اسارى وشذ قتلاء واسراء ولا يجمع جمع الصحيح فلا يقال جريحون ولا جريحات لتميزه عن فعيل الاصل ثم الفعيل صحيح اللام جاء جمعه على فعلاء وافعلة كظريف واصدقاء فما قيل هو من الهموز لامن النباوة اي الرفعة كما قيل وانما جمع على انبياء فانما كان صحيح اللام جمع على فعلاء كظريف فالانه لالزوم التخفيف

صار مثل معقل الامام كما صرحا به ليس على ما ينبغي فتامل من النبوة بمعنى الرفعة او من النبا بمعنى الخبر لان انسانا بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام
وبينه وبين الرسول مساواة عند بعض لكن يخالف ما روى عنه صلعم انه سئل عن الانبياء فقال مائة الف واربعة وعشرون الفا فقيل
كم الرسل منهم فقال ثلثمائة وثلثة عشر وقيل الرسول انسان بعثه الله تعالى لتبليغ ما اوحى اليه فان كان صاحب كتاب او ناسخ بعض شريعة
سابقة فهو نبي وعلى هذا يكون النبي اخص وبهذا ايضا يخالف ما روى وظاهره قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي وقيل
الرسول من كان صاحب شريعة جديدة والنبي اعم وفيه ما ذكره القاضي في تفسير قوله تعالى في حق اسميل على نبينا وعليه الصلوة
والسلام وكان رسولا نبيا من انه يدل على ان الرسول لا يلزم ان يكون صاحب شريعة تجددة قال اولاد ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة
والسلام كانوا على شريعته قيل وفيه نظر لما ذكر في شرح الصحائف ان داود على نبينا وعليه الصلوة والسلام ليس له شريعة تجددة وكذا
عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام ليس صاحب شريعة مستقلة بل آله متابعة موسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام مع انهما عدا
من الرسل انتهى وفيه بحث لان ظاهر قوله وآتينا داود زبورا يدل على ان داود عليه الصلوة والسلام صاحب شريعة تجددة اذ
الظاهر من الايتاء ابتداء الا انه امر متابعة شخص آخر وكذا ظاهر قوله تعالى وآتيناه الانجيل فيه هدى ونور ومصدقا لما بين يديه
من التورية وهدى وموعظة للمتقين وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله فيه ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون لما ذكرنا
وقال القاضي والآية تدل على ان الانجيل مشتمل على الاحكام وان اليهودية منسوخة بشريعة عيسى عليه السلام وانه كان مستقلا
بالشرع وايضا قال القاضي في قوله تعالى حكاية عن عيسى على نبينا وعليه الصلوة والسلام ولاحل لكم بعض الذي حرم عليكم
اي في شريعة موسى كالشحوم والشروب والسمك ولحوم الابل والعمل في السبت وهو يدل على ان بشرعه كان ناسخا لشرع
موسى عليه السلام وايضا قوله تعالى وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء يدل على
ان لكل فريق دينا على حدة في الكشاف حتى ارتفعت اصواتهم فقالت اليهود ما انتم على شيء من الدين وكفروا بعيسى والانجيل
وقالت النصارى لهم نحو ذلك وكفروا بموسى والتوراة وقيل الرسول من بعث لتبليغ الاحكام ملكا كان او انسانا بخلاف النبي
فانه يختص بالانس وقيل بينهما تباين فالرسول من معه كتاب والنبي من لا كتاب معه وقال القهستاني في شرح المختصر الرسول
من انزل عليه كتاب بخلاف النبي فانه اعم وفيه ان كثيرا من المرسلين بلا كتاب كلوط واسميل ويونس وغيرهم فالاولى ان
يقال ان النبي اخص فانه مامور بالابلاغ بلا انزال كتاب بهذا كلامه وقال ايضا وقيل بينهما تباين فالرسول من جاء بشرع مبتدأ
والنبي من لم يات به وان امر بالابلاغ كما في شرح التاويلات وهو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا
نبي انتهى اقول القول بالتباين يرده قوله تعالى وكان رسولا نبيا ويرده تخصيص الرسول بمن انزل عليه كتاب ان عدد الرسل
ازيد من عدد الكتب اذ روي ان الرسول ثلثمائة وثلثة عشر والكتب مائة واربعة روي انه عليه الصلوة والسلام سئل كم انزل الله
تعالى من كتاب فقال مائة واربعة كتب واحتمال تكرر نزول الكتب حتى لا يجزم كما في مقابلة الرواية وما قيل كيف يكون معه
ولا يشترط النزول عليه لا تمشي فيه وانما تمشى فيما قيل الرسول من معه كتاب والنبي اعم قيل ويؤيده قوله تعالى وما ارسلنا من
قبلك من رسول ولا نبي قيل وجه التائيد ان احدهما ان العطف يدل على المغايرة ولا قائل بها بالكلية فاما ان يكون الرسول
اعم من النبي او بالعكس والاول منتف والا لم يحتج الى ذكر النبي لان نفي العام يستلزم نفي الخاص فثبت العكس وهو المطلوب

ثم اعلم ان الحديث قد دل على ان عدد الانبياء اكثر من عدد الرسل انتهى اقول لا بد في العطف من المغايرة ولو بالاعتبار فلا يدفع السؤال
بل سلم عدم القول بالمباينة تم كيف وقد ذهب اليه البعض على ما عرفت وازيد ان عدد الانبياء يدفع المساواة وعموم الرسل لا المباينة
والعموم من وجه ويرد قوله فالاولى قوله تعالى خطابا لنبينا صلعم يا ايها النبي قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي اذ لو كان لكان لكل لم
يحتج الى ذكر واذ لا حاجة الى ذكر الخاص بعد نفي العام وقوله وهو اظهر من قوله تعالى تم وقال السيد السند قدس سره في شرح المواقف والرسول
نبي معه كتاب وشرع والنبي غير الرسول من لا كتاب معه بل امر بمتابعة شرع من قبله هذا كلامه اقول ظاهر كلامه اشارة الى ان بين الرسول
والنبي تباينا وان الرسول من انزل عليه كتاب والنبي من لم ينزل عليه كتاب سواء وجد معه كتاب امر بمتابعته او لم يوجد اشير اليه قوله
امر بمتابعة شرع من قبله ولو لم يكن هذا القول لكان المباينة على ما سبق الرسول من معه كتاب والنبي من ليس معه كتاب وقد عرفت ما فيه
مع ان في قوله والرسول نبي حمل احد المتباينين على الآخر ويكن حمله على عموم الرسول وانه من معه كتاب سواء انزل عليه او لم ينزل عليه
بل امر بمتابعته والنبي من معه كتاب لم ينزل عليه بل امر بمتابعته وقد عرفت ما فيه ايضا مع ان تمييز الاخص على الاهم والصلوة اسم
من التصلية بالف مبدلة من الواو لفظا وبالواو كتابة معناه لغة الدعاء نقل الى الاركان المخصوصة شرعا ويراد به الرحمة علاقة
السببية والمسببية وقيل تحريك الصلوين سمي الاركان بها لان المصلي يحرك الصلوين في ركوعه وسجوده وسمي الداعي مصليا تشبيها
في تخشعه بالراكع والساجد فيكون الصلوة في الدعاء استعارة وفي الاركان حقيقة او مجازا مرسلا وقيل تقويم العود بالصلوة ثم قيل الرحمة
صلوة لارتياح الماء على تقديم العين ثم نقلت الى الدعاء الذي هو سببها تجوزا وقيل معناه الثناء الكامل الا ان ذلك ليس في وضع ظاهر
ان كل ذلك الى الله تعالى وقيل التعظيم فمعنى قولنا صلى الله عليه في الدنيا باعلاء ذكره وابقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه وتضعيف اجره هذا وقد
قالوا الصلوة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الناس دعاء فقال البعض مشترك لفظي بين الثلثة وقال البعض مشترك معنوي
لان ذكر اختلاف المسند اليه عند بيان اختلاف المعنى شعر بان معنى الصلوة في نفسه واحد مختلف باختلاف الموصوف ولا يدل على انها
موضوعة لمعان مختلفة باوضاع متعددة ليلزم الاشتراك والى هذا ذهب ابن هشام في المغني حيث قال الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف
ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعا بعضهم لبعض ثم الصلوة في العرف صارت شعارا
لذكر الرسل فكره على غيرهم استقلالا ويجوز تبعا وبعده بقي على تعميم معنى النزول اي الرحمة الكاملة نازلة من علو جناب الحق على نبيه فيكون
خبرا من نزول الرحمة الكاملة من الله تعالى عليه صلعم دائما كما ان جملة الحمد اخبار عن رجوع جميع المحامد اليه تعالى والله صل على محمد
وعلى آل محمد فيكون انشائية وعلى الشرقدس سره له صلى الله تعالى عليه وسلم كما قال تعالى صلوا عليه اي قولوا اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد فيكون معطوفة على جملة الحمد اذا كانت انشائية انشأ محمده ثم وصلى تقدير كون جملة الحمد خبرية لتقدير في المعطوف لتقول وعلى
هذا اضافة الصلوة الى الله تعالى ظاهرة اذ لا بد في الدعاء من اضافة الفضل الذي يراد للمدعو له الى الله تعالى ثم لما كانت الصلوة
على الآل رديفا لصلوة سلم كما يدل عليه الصلوات المروية عنه صلعم فصار الصلوة عليه صلعم بدون الصلوة على الآل كانه لم يكن قال
وعلى آله فاصلا بجملة على رد على الشيعة الشنيعة المفترية عليه صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال من فصل بيني وبين آلي بجملة جعلت منا
والهمزة بدل من الهمزة المبدلة من الهاء لقيل اهيل لانه خص فيمن له شرف وخطر دنيوي او ديني كما قال تعم فالنقطة آل فرعون بخلاف
الاهل وهذا عند البصريين وعند الكوفيين بدل من الواو وقال الكسائي وهو يميل الكوفة سمعت اعرابيا فصيحا يقول آل واويل

وابل وسيل وهو جمع لذوي العقول فحقه والمراد هنا المؤمنون من هذه الامة **قوله** واصحابه من عطف الخاص على العام تنبيها على شرف الصحابة بفضلهم بواسطة الصحبة وجمع صاحب **قال** العلامة التفتازاني في المطول الاطهار جمع ظاهر كصاحب واصحاب والفاضل يجمع على افاضل كما صرح به سيبويه وشذ بصاحب واصحاب وارتضاه الزمخشري والرضي فانه قال ان جمع صعب بالسكون اذا جمع جمع اد بالكسر مخفف صاحب انما شاع من عدم التفتيش كما اذكره التفتازاني في شرح المختصر والصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم من المؤمنين ومات على الاسلام **قوله** المتأدبين بآداب الذين حصل فيهم التأدب بآدابه وتأديبه اياهم صفة وفيه ايماء الى ان الادب لا يستحق ان يسمى ادبا الا اذا كان مؤديا الى الاتصاف بالاخلاق الحسنة كما قال صلى الله عليه وسلم ادبني ربي فاحسن تاديبي **قوله** بعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن الاضافة لفظا المبنية على الضم واذا حذف المضاف اليه نطقا وهو هنا مراد اذا كان معربا مذكورا يكون منصوبا على الظرفية اي وتشرع بعد الحمد والصلوة فيما يتعلق بالتاليف فتقول هذه والفاء زائدة للتفسير للاجزاء على توهم اما او تقديرها في نظم الكلام كما قيل لان توهم امالم يعتبره احد من النحويين وتقديرها مشروط بكون المحذوف امرا او نهيا ناصبا لما قبلها او مفسرا له صرح به الرضي هكذا ذكر القسطاني في شرح المختصر قال الرضي وقد يحذف اما الكثرة الاستعمال نحو وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره فلا يقال زيدا فمررت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجه فالفاء زائدة وقوله وقائمة مولان فانع على كلا من عند سيبويه وعلى زيادة الفاء فمن ان خفش هذا الكلام ثم المشار اليه بهذه اما ما بين الدفتين او النقوش الدالة على المعاني بتوسط العبارات وكلاهما بعيد فيكون هذه على اصله من كون المشار اليه قريبا مبصرا وكون النقوش فوائد باعتبار الدلالة على المعاني واما المعاني المخصوصة او الالفاظ الدالة عليها او الالفاظ مع المعاني او مع النقوش او النقوش مع المعاني او المركب من الثلثة على نهج ان يكون مجازا تنزيليا منزلة المحسوسات **قوله** فوائد جمع فائدة وهي ما استفيد من الخبر وما ذكره السر قدس سره يحتمل ان يكون البعض منه فوائد والبعض من خواص طبعه الانسماء فوائد بالنسبة الى المستفيدين لا ان كلها فوائد بالنسبة اليه **قوله** وافية اي كافية **قوله** بكل مشكلات الكافية اي بحل ما يشكل منها في نظره قدس سره **قوله** للعلامة صفة للكافية بتقدير الكافية الكائنة للعلامة رعاية لازالة المعنى والتباسه لا للتانيث حتى يكون الظاهر في المشتهر التانيث **قوله** في المشارق والمغارب اي في البلاد المشرقية والمغربية **قوله** الشيخ لقبه **قوله** ابن الحاجب كنيته **قوله** نعده الله اي ستر الله تعم ذنوبه مقارنا بلفظ امنه والغفران آمين **قوله** واسكنه بحبوحة جنانه اي جعل الله تعالى مبارحا جنانه مسكنا له والجنان بكسر الجيم جمع الجنة **قوله** نظمتها اي جمعتها شبه جمع الفوائد بنظم اللولو فاشتق منه صيغة الفعل **قوله** في سلك التقرير من باب ضرب اذا ادخل السلك الخيط وكذا السمط **قوله** للولد متعلق بنظمت اي نظمتها لاجل نفع الولد وقرائنه **قوله** ضياء الدين لقب الولد **قوله** يوسف علم له **قوله** حفظه الله دعا للولد بسجاية مصدر حذف فعله قال الرضي يجب حذف الفعل قياسيا فيما اذا ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لابيان النوع بخلاف ذكره او ذكر هم وسمي لها سيهما **قوله** بالفوائد الضيائية نسبت الى ضياء الدين في الفصل المضاف على ضربين مضاف الى اسم معروف متناول مسمى علما كابن الزبير وابن كراع وسمنة الكنى كابي مسلم وابي بكر ومضاف الى ما لا يتفصل في المعنى عن الاول كامرئ القيس وعبد القيس فالنسب الى الاول زبيري وكراعي وسلمي والى الثاني عبدي وامرأي بذا كلامه واما فصل الكنى فقال وسمنة الكنى استعارا بان الثاني فيها غير مقصود بسمى على حياله وانما تنسب الى الثاني اجراء لها مجرى الاصل **قوله** لانه لهذا الجمع والتاليف

قيل الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة انتهى وفيه بحث لانه مشعر بحصول المساواة بتركه مع انه ليس كذلك وايضا نسبة الاخراج الى الجميع غير متعين بل دائرة بين الجمع والتاليف بل المناسب ان يقال ان التاليف وما يقبل فى رده لا يشترط المساواة فى الفقرتين ولم يذكروا اولويتها فيه بحث اذ قد يقبل احسن السجع ما تساوت فقرتاه ثم ما كانت الثانية اطول من الاولى طولا لا يخرجه عن حد الاعتدال كثيرا والا لكان قبيحا كقوله تعالى اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاولى ثمانى لفظات والثانية تسع **قوله** وسايد المبتدين اى باقى **قوله** وما توفيقى الا بالله اى وما كونى موفقا حاصلا باستعانة شئ من الاشياء الا باستعانة الله تم وحسن توفيقه **قوله** وهو حسبى اى يحسبنى وكافى و نعم الوكيل قال العلامة التفتازانى فى المطول عطف فعلى على جملة هو حسبى والمخصوص محذوف كما فى قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبى اى وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل لكنه فى الحقيقة من عطف الانشا على الاخبار هذا كلامه وظاهره انه اعتراض لا تحقيق للمقام كما نقل عنه فى الحاشية ولذا قال السيد السند قدس سره استصعب الشارح العلامة هذا العطف والامر بين لانا نختار اولا انه معطوف على مجموع جملة وهو حسبى لكنا نقدر فى المعطوف مبتدا لقرينة ذكره سابقا اى وهو نعم الوكيل ومعناه على ما هو المشهور وهو مقول فى شانه نعم الوكيل فيكون جملة اسمية خبرية يتعلق جزءا جملة فعلية انشائية ولا شبهة فى صحة عطفها على الجملة الاسمية السابقة ونختار ثانيا انه معطوف على حسبى ولا حاجة الى اعتبار تضمنه معنى يحسبنى فان الجمل التى لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات يجوز عطفها على المفردات وعكسه واما قوله لكنه فى الحقيقة من عطف الانشا على الاخبار فجوابه ان ذلك جائز فى الجمل التى لها محل من الاعراب نص عليه العلامة فى سورة نوح وشله بقولك قال زيد نودى للصلوة وصل فى المسجد وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكى وليس هذا الجواب مختصا بالجملة الحكية بعد القول اذ لا شك فى حسن قولك زيد ابوه صالح وما اخسنه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده انتهى قال فى شرح المفتاح والسر فى ذلك ان الجمل التى لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات وليس النسب التى بين اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والطلبية وقال فى الحاشية معللا بقوله دون المحكى اذ لا مجال للعطف فيه الا بتاويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقدر هو وقلنا نعم الوكيل وقد رده بعض الافاضل بان هذا انما يتم لو لم يكن فى الآية الكريمة تاويل بعيد وليس كذلك اذ يحتمل ان يكون الواو فى الآية من المحكى بتقدير المبتدا فى المعطوف او بعطفه على الجزء المقدم ولا بعد فى هذين التاويلين فلا يكون الآية حجة قاطعة على الجواز نعم يحتمل ان تقدير المبتدا على الوجه المذكور تاويل بعيد وان المشهور ان تقدير المخصوص بالمدح موخرا كقولنا حسبنا الله ونعم الوكيل الله وكافى قوله تعالى نعم العبد انى نعم العبد ايوب فعلى هذا يكون من قبيل عطف الانشا على الاخبار واما قوله وهو حسبى وهو نعم الوكيل فليس فيه تاويل بعيد فان تقدير المبتدا بناء ظاهر قريب لقرينة ذكره اولا فى المعطوف عليه حال كونه مبتدا مستندا على الخبر بخلاف نحو حسبنا الله اذ لم يذكر فيه اسم الله مبتدا مقدما اذ المبتدا هناك هو حسبنا دون اسم الله تم كلامه حيث قال او بعطفه على الجزء المقدم انتهى اقول وفيه بحث لان وجه البعد انما هو مخالفة المشهور يلزم ان يكون التاويل فى قوله حسبى ونعم الوكيل ايضا بعيدا فلا يصح قوله ان تقدير المبتدا قريب وانما عدم ذكر المبتدا فى المعطوف عليه نحو هو فى الآية ثم كيف والمبتدا فى الآية اسم الله وحسبنا خبرا لا خبر حسبنا

كما زعم القائل كيف وهو نكرة لكونه لمعنى الفعل صرح به الرضي وبالجملة ان جعل البعد بمنزلة المشهور فكلا التقديرين بعيد ان وان جعل بمعدوم وجيدان القرينة على المحذوف فليس شيئ منهما بعيداً اما وهو جيد ونعم الوكيل فلما اعترف به المعترض واما حسبنا الله ونعم الوكيل فلان اسم الله في المعطوف عليه مبتدأ لا جرم كازعم المعترض كيف وحسبنا نكرة على ما عرفت وكون المبتدأ في الاول في المعطوف عليه مقدما على الجزء الثاني لا يقاومه الحال في القرب والبعد كما لا يخفى على ذي بصيرة وعلى تقدير الخصوص موخرا كما هو المشهور لا يلزم عطف الانشاء على الاخبار على الاطلاق بل ان جعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما اذا جعل مبتدأ خبره نعم وكما يشير اليه كثير من المحققين وجزم به الرضي يستدل على عدم جواز كونه خبر مبتدأ محذوف فلا كيف وسمناوح وهو مقول في حقه نعم الوكيل فقول القائل فعلى هذا يكون من قبيل عطف الانشاء على الاخبار في حيز المنع ثم انه قد وعلى اشارح بعض الافاضل المذكور ان المراد بالجملة الاولى انشائية التوكل لا الاخبار عنه بانه كاف وهو ظاهر وايضا يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية انتهى اقول الرد الثاني انا نايم ان لو كان عطف الانشاء على الخبر جائزا بل متبادرا عطف القصة على القصة على الاطلاق واما لو كان عطف القصة على القصة مشروطا بكون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملا متعددة كما يشير اليه كلام السيد السند قدس سره حيث قال يعني انه ليس من عطف الجملة على الجملة ليطلب هناك مناسبة مع الاولى بل من عطف جمل متوسطة تعرض على جمل آخر متوسطة لغرض فالمقصود بالعطف المجموع وشرط المناسبة بين مجموع القضيتين وقال صح ان يكون الواو لعطف قصة اي مجموع جمل على قصة اي مجموع مثلها فليس تمام والرد الاول مردود وبان الاصل في الجمل الاخبار سيما الاسمية فان نقلنا الى الانشاء قل قليل قوله لم يصدر قيل قولنا الحمد لله ونحوه ليس حمدا لكونه مشتملا على لفظ الحمد بل لكونه منبأ عن التعظيم ومنظرا من صفات الكمال نعم لا يكون منظر اتحقق فيه الحمد والمدح اورد التسمية في اول الكتاب للعمل بالحديث فيتحقق فيه الحمد ايضا قلت المراد القصد على وجه الجزئية فلعله لم يكتب التسمية في اول اصلا فضلا من ان يجعله جزءا على تقدير الذكور والعمل بالسنة يكفيه ان يذكر التسمية باللسان او يخطر بالبال او يكتب على قصد البتر كما سيجيء ان يجعله جزءا من الكتاب او تقول مقصود الشارح انه لم يجعل جزءا على الاستقلال كما يجعله السلف كذلك بناء على ما يفهم من ظاهر لفظ الحديث من تعلق الجزء على ترك كل منهما على حاله يشير بالاستقلال على ان في بعض حواشي شرح العقائد ان التسمية في كتب العلوم ليست جزءا منها واما ذكرت في اوائلها للتيمن والتبرك واما التحميد فقد قيل انه جزء من كل كتاب وقيل ليس بجزء منها اعلم ان القيد قد يكون احترازيا للمنفي وح يتوجه النفي الى القيد خاصة ويبقى اصل الفعل ثابتا صرح به العلامة التفتازاني في المطول ناقلا عن الشيخ عبد القاهر حيث قال ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع ذلك خصوصا شانا اذا قيل لم يأتك القوم جميعون كان نفيا للاجتماع وبذا مما لا سبيل للشك فيه انتهى وقد يكون قيد النفي فيوجب نفي اصل الفعل الا انه قد يثبت بعدا بالآخر فيتماوح الى بيان انه اعتبر القيد اولا ثم النفي او العكس وقد يكون بحيث لا يصح ان يكون قيد الاثبت اصلا وح لا حاجة الى البيان كما نحن فيه واعجب من العلامة انه كيف قال ان تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاقتصار تقريبا ولو لم يا ول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة في الاقتصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر مع ان القيد المذكور لا يصح ان يكون قيدا للنفي حتى يتصور توجه النفي اليه قوله بحيث ان كتابه اي بالقياسه في الخيال لانه في الواقع كذلك قوله بحيث انه بالحمد من غير ان يجعله جزء من كتابه وله في ضمن البسملة اذ هي ليست بجزء من الكتب

اتفاقا بخلاف الحمد فانه قد اختلفوا فيه على ما صرح به بعض الافاضل فانقيل يمكن ان يجاب بوجه آخر وهو انه لم يصد به هما لنفسه بتحليل ان كتابا من حيث انه كتاب ليس ككتب السلف والخلف في نفسه عظيم الشان ذو بال فراعى المحشين غاية البسملة المشتملة على الحمد ولم يبدؤا بالحمد استقلالا كما بدأ السلف به فنبه بكتبه لانه ان اراد غير ما ذكره الشارح بحصول العلم بالحديث في هذا الوجه بالحمد المشتمل عليه التسمية فغير مسموعة كيف وقول الشيخ ازاياته بالحمد من غير ان يجعله جزأ من كتابه عامر بشمول الحمد المشتمل عليه التسمية لا عرفت وان اراد انه غيره بحصول متابعة السلف فيه فليس ببعيد اذ الكلام ليس في المتابعة مطلقا بل في المتابعة الخاصة وبالجملة فهو ليس بوجه آخر كما زعم بل ليس بوجه وانكان من وجيه ثم قال فان قيل التحميد من العبادات وترك العبادات من شهوات النفس فكيف نهيتم به لكن ان نية التحميد وانكان عبادة في نفسه الا انه من حيث يبتدأ به او غيره ذي بال ليس بعبادة لان ابتداءه بالتحميد كالصلوة في ارض الغير فانه من حيث انه صلوة عبادة والا من حيث انه غصب هام انتهى وفيه بحث لانه لا دور ولهذا السوال على ترك العمل بالحديث على ما ذكره الشيخ قدس سره ولو سلم فالمراد من ذي البال في الحديث هو كونه ذا بال في نفس الامر لا من حيث الانتساب ولا شك ان الكتاب ذو بال في نفس الامر كما عرفت به هذا الوجه ايضا وانكان ليس ذا بال بالتحميل فكيف لا يكون ابتداءه بعبادة وكيف يكون تحقيرا وبل هذا الا تهافت وان جعل مورد السوال ترك متابعة السلف وجعل ذكر السوال والجواب تقريبا وانكان ذكرا لفا بالي عنه فالجواب ليس على ما ينبغي لما عرفت ولان كونه غير ذي بال على الاول كيف وكونه ليس ككتب السلف لا يستلزم كونه غير ذي بال كما عرفت به هذا فتامل ايضا ثم قال وههنا توجيه غريب في غاية الغرابة وهو ان الخط ان كتابه هذا اول كتب صنفها فاقتدى باول سورة نزلت وهو اقرأ حيث لم يبدأ بالحمد مطلقا اعم من ان جعله جزأ او لا لان النبي صلعم قرأ كما نزلت ولم يبدأ بالحمد ولا باسم الله على ما رواه البخاري في صحيحه انتهى وفيه بحث لان قوله ان الخط رجم بالغيب لا علم له بذلك دليل ولو سلم فذلك لا يدفع الاعتراض الوارد على ترك العمل بالحديث لان ذلك كان في بدء النبوة والحديث صدر منه صلعم بعد ذلك ولو سلم فالتسمية انزلت في اول اقرأ وكذا في اول كل سورة تخيرا برأة اذ لو لم يكن منزلة لما اثبتها السلف كيف وقد بالغوا في تجريد القرآن عما ليس منه حتى لم يكتب آمين في المصاحف المفصل بين السور والتبرك بالابتداء بها عند الحنفية وجزء من كل سورة عند الشافعية فلعل النبي صلعم ابتدأ بها ولو سلم فقد ابتدأ بقوله تعالى باسم ربك الذي خلق خلق الانسان من علق وهو يشتمل الحمد والتسمية اذ الحمد لبسر حمد الا شتماله على لفظ الحمد بل كل ما يدل على تعظيم الذات والصفات فهو حمد والمقصود من التسمية هو الاسم المضاف الى اسم الله تعالى وتقديم العامل لا ينافيه اذ العامل والمعمول جملة واحدة ولو سلم فالابتداء الواقع في الحديث اعم من ان يكون حقيقيا او اضافيا **قوله** فتى لم يعرف من المعرفة والمعرفة المطلقة لا تحصل الا في ضمن فرد خاص فاختيار احدهما انما هو لان احدهما للمقصود بالخصوص ولا قدح في ذلك حصوله من غيره ايضا وللمختار ان يختار ايا شاء الا ستواء في تحصيل المقصود **قوله** لكون افراده بمنزلة زيد وعمرو مثلا جزء من جاء زيد وذهب عمرو **قوله** ومفهوماتها اي الكلمة الجزئية على الاستغراق جزء من مفهوم الكلام الجزئي كزيد مثلا مفهومه جزء من مفهوم زيد قائم وليس مفهوم الكلمة الكلية ولا الجزئية جزء من مفهوم الكلام الكلي **قوله** مشتقان من الكلم قال الرضي بن الاشتقاق بعيد واشار اليه الشارح قدس سره بقوله قيل وذلك لان هذا الاشتقاق لو كان لكان من الاشتقاق الاصغر والمعتبر فيه ان يدخل معنى المشتق فيه في المشتق وليس معنى الكلم بكسر اللام واعلا في مفهوم الكلمة والكلام وكون معنى احد اللفظين مناسب معنى الآخر انما يعتبر في الصغير والاكبر وهو ليس منهما اذ المعتبر في الاصغر موافقة الحروف الاصول مع الترتيب والموافقة في المعنى بان يكون فيه معنى الاصل المعتبر في الصغير

موافقة الحروف بدون الترتيب كمكنى ومناك والمعتبر في الاكبر المناسبة في الحروف اما بحسب المخرج نحو القلب والشلم فان الباء واللام شفويتان واما بحسب الصفة نحو الراء والراء فان الجيم والقاف من الحروف الشديدة والمعتبر فيها المناسبة بان يكون معنى احد اللفظين مناسب معنى الآخر هكذا ذكر في شرح الاصول وحاشية الفاضل الباهري عليه فان قيل قالوا الاشتقاق مطلقا ولفظ الى آخره موافقة في حروف الاصول ومناسبة في المعنى وهذا ايضا بان يكون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر فما الفرق قلنا لابد للمناسبة المعتبر من الموافقة فالمراد من المناسبة في المعنى ان يكون معنى احد اللفظين يوجد في معنى اللفظ الآخر اما مع زيادة او نقصان كما في الاشتقاق الاصغر او يكون معنى احد اللفظين يناسب معنى الآخر كما في الاكبر والصغير ولو سلم فذلك لا يخرجه عن البعد ايضا فلا استعرفه **قوله** لتاثير تعا ونفيه ان ما هو معنا هما لبين بموثر وما هو موثر ليس معنا هما بل معنى معنا هما اللهم الا ان يصير معنى معنا هما كالجرح يعني ان معنا هما يشبه معنى الكلم وهو الجرح في التاثير فكما ان الجرح موثر في النفس لكف معنا هما يوثر فيها تاثير انقبض به او تنبسط فاشتبه فيه مطلق التاثير بقرينة ان التناسب المعتبر في الاشتقاق هو التناسب بمطلق الحاصل بين اللفظين بای وجه كان الا انه اشار بقوله وقد جعل الى ان بعض المعاني قد يبلغ في التاثير مبلغا يطلق عليه الجرح بل صار نوعا بليغ من حيث لا يلتئم فاندفع ما قيل ان الكتفي بمطلق التاثير يكون جاريا في الالفاظ باعتبار تاثيراتها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد جعل يدل على انه اراد التاثير باعدات الالم وكذا ما قيل في وجه البعد ان التاثير المناسب للان يشبه بالجرح تاثير لصحة الالم ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة من الصم **قوله** بدليل قوله ثم وجه دليل انه لو كان جمعا لكثير جمع قلة لان اوزانها محصورة وهو ليس منها بل جمع الكثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده وهو لا يرد وايضا لو كان جمعا لكثير عود الضمير الواحد اليه وايضا لو كان جمعا لرد في النسبة الى الواحد هكذا ذكره الرضي في مباحث الجمع **قوله** حيث لا يقع الا على الثلث فعلى هذا ان اريد عدم الوقوع من حيث الوضع فهو ممكن وجائز ان يكون من حيث الاستعمال كما صرح به الرضي في مباحث الجمع وان اريد من حيث الاستعمال فهو غير مفيد **قوله** والكلم الطيب اما دليل بعض الكلم ان يكون معناه ان البعض المقدر في نظم الآية وان يكون الكلم ما دل لا بعض الكلم وايا ما كان ان كان منعا لمقدمة من دليل الخصم يدفع بان الظاهر ما ذكره الخصم لكن عليه يتعين الالتزام بوجه عن صارف والصارف غير ظاهر وان كان جوابا عما قيل كيف يقول بان جمع مع تذكير الوصف ضمير وعليه ان ترك الظاهر وادعى خلافه لابد له من دليل حتى يتم وما قيل اذا الصاعد الى الحضرة العالية هو المقبول من الكلم الطيب لا جميع الكلم فلابد من اعتبار حذف المضاف وتقدير البعض فهو منع للمضاف المحذوف ليس بتمام لانا ان اردنا ان الصاعد هو الطيب لا جميع الكلم من الطيبات والطيب فلابد من التقدير فلنا الآية الكريمة لا تدل على صعود الجميع حتى يكون ما ذكره دليلا على التقدير كيف والمنصوص عليه بالصعود فيها الكلم الطيب لا مطلق الكلم وان اردنا والصاعد هو المقبول من الطيب لا جميع الطيب فالتقدير ضروري ليفيد صعود بعض الطيب فلنا هذا يصلح دليلا لو كانت الآية تدل على صعود بعض الطيب بعد التقدير وليس كذلك اذ الطيب صفة للبعض ولا فرق بين ان يصعد الكلم الطيب او يصعد بعض الكلم الطيب في ان اللازم هو صعود الطيب بتمامه نظر لان ارتكاب التقدير لا يفيد ما لاجله يرتكب فارتكابه عما لا حاصل له فضلا عن ان يكون ضروريا مبتنيا عليه الدليل هذا والعجب من بعض افاضل الكجرات انه كيف نعى عليه معاصرنا في غاية الطغيان في حواشيه واما ما قيل فان الصاعد في محل العرض ليس الا بعض الكلم وهو الطيب لكلمة التوحيد لا غير فجاز ان يعبر عنه ببعض الكلم فتامل وبذلك ظهر دليل الرحمة بالاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين فان المراد به بيان المناسبة بين المعبر والمعبر به كما هو الظاهر على

اذ حاصله ان الكلم الطيب لما كان بعضا بالنسبة الى مطلق الكلم جاز ان يذكر ويراد به بعض الكلم الطيب كما ذكر الرحمة ويراد بها الاحسان فلا مناقشة فيه لكن الكلام في بامت التاويل والتشبيه لم ذكر ولا حاجة اليها اذ المقصود يتم بدونه الا ان يقال انه قصد زيادة الايضاح فان قيل لعله اراد كان تذكير الخبر في تلك الآية صارفا عن التانيث وذلك لان القريب فيها بمعنى الفاعل وكل فعيل بمعنى الفاعل لا تستوي المذكر والمونث فيه بل يذكر ويونث وههنا ليس كذلك لانه لا جرم اول الرحمة بالاحسان فكما تذكير الوصف صارفا عنه علت لا يجوز ان يكون تذكير الوصف صارفا عنه ههنا اذ السائل قاستدل بتذكيره على نفي الجنسية او على التاويل خلاف الظاهر اجاب به وح لا يمكن ان يكون التذكير دليلا على ما بدله دليل آخر فتدبر وان اراد بيان القرينة على التاويل والموجب له فليس بتمام كما لا يخفى والتشبيه المذكور رايضا لا يجدي في ذلك نفعا هذا وقيل يمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التاويل بان يقال قد صرح على التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يطلق على معنى الجمع فلا يبطل فيما مضى الجمعية لم يونث لغة انتهى اقول وفيه بحث اذ بطلان الجمعية باللام بالكلية مما كيف وقد قال العلامة التفتازاني في المطول فرق بين المفرد والجمع المعرف باللام من وجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد بعضه لا الى الواحد لان وضعه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في حمل الجنس لا في وحدانه بعد ما قال فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد شيئا كان او منفيا مما قرره الائمة واستشهد به الاستعمال وصرح في بعض الحواشي بل يراد الى الثلثة على الصحيح والى الاثنين عند البعض وعلى التقديرين فالجمعية باقية اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان التشبيه من مراتب الجمع صرح به القاضي في سورة البقرة في قوله تعالى ربنا واجعلنا مسلمين لك وتوسل ذلك فالملائكة ممنوعة تكيف وقد قال الصدر تعالى وعلم آدم الاسماء كلها والضمير لهم يراعون التشاكل اللفظي حيث قالوا انما اتضع وصف المفرد المحلى باللام المجرد عن معنى الوحدة تبعت الجمع نحو الرجل الطوال المحافظة على التشاكل اللفظي فلم لا يجوز ان يكون التانيث لمجرد الصيغة وان فات عنه معنى الجمعية بالكلية هذا وما تاويل هذا التاويل بعيد عن مظان الاستعمال هذا اذ ليس من دأب اللغة ان تقع في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب لبعض الكلم الطيب فيفيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم ان اراد به انه صحيح في نفسه لكنه ليس من ويدن اللغة فليس على ما ينبغي وان اراد انه ليس بصحيح ومع ذلك فيه خلاف وايهم الفيه صحيح والحق في الجواب عن اصل الاستدلال ان تاويل الجمع بالجماعة تاويل غير لازم لجواز ان ياول بالجمع كما صرح به الرضي في مباحث التانيث **قوله** ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة وفيه ان المعهود الخارجي يكون حصة معينة من مفهوم المعرف باللام وهو الكلمة وهو المراد وعلى تقدير كون اللام للجنس فلما يصح الحمل على العهد الخارجي وبهذا ظهر ان ما قال بعض الافاضل اشارة بارادة الامكان الى ضعفه اما اولا فلان كون اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد يكون اشارة الى نحو من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليس فردا من مفهوم الكلمة بل عين مقصودها ليس على ما ينبغي اما الاول فلان الخروج عن جادة التعريف على ذلك التقدير ممنوع وانما يلزم ذلك لو اريد باللام العهد الذهني وليس كذلك بل اريد به اما على تقدير كون اللام للجنس واما الثاني فلانه يوجب امتناع الحمل على العهد لاضعف الحمل الان يراد به الامتناع لتوجيه العهد ان يقال اريد بالكلمة المعنى اللغوي وهو المتكلم به قليلا كان او كثيرا مهملا كان او موضوعا حاليصير الكلمة المذكورة على السنة النحاة فردا عن هذا المفهوم ويكون الامكان اشارة الى ضعفه لان ارادة المفهوم المذكور من الكلمة بعيد مخالف للاصطلاح **قوله** ثم نقل في عرف النحاة قال الرضي

اللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا انتهى يعني استعمل في اللغة بمعنى الملفوظ وهو المراد في مصطلح النحاة ثم هو في اللغة
اكان اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما ذكر في بعض الحواشي فاذكره اولى مما ذكره الشارح قدس سره والا فاذكره الشارح قدس سره اولى
مما ذكره لانه ان لم يلتزم النقل يلزم خروج المنوي من الكلية والا يلزم النقل من الخاص الى العام وهو غير متعارف قوله اذ ليس
من مقولة الحرف والصوت اصلا يعني لا يحمل على المنوي الحرف والصوت حملا حقيقيا اذ حرف او صوت كائنة في الخارج فلا يدخل تحت
التلفظ بالفعل ولم يوضع للتعبير عنه لفظ اصلا فلا يدخل تحته بالقوة كما في المحذوف فاذا هو امر اعتباري لا وجود له في الخارج بل
في الذهن وما قيل انه لا وجود له في الذهن ايضا لان الموجود الذهني عبارة عن مثال الموجود الخارجي فلا بد له من الوجود الخارجي فمبني
انه منقوض بالكليات الفرضية اذ لا وجود لها في الخارج اصلا مع انا نحكم عليها باحكام موجبة مثل ان يقال الاشئ معدوم وقولنا
اجتماع النقيضين يمتنع ولا بد عند ذلك من حصول صور تها في العقل على ما تقرر من انه لا بد من تصور الموضوع قبل الحكم وهذا هو الوجود
الذهني فقد تخلف الوجود الذهني عن الخارجي وانما يتم الجزئية كون المفهوم ما لم تعن الشركة والكلية كونه غير مانع ولا شك انها امور اعتبارية
لا وجود لها في الخارج بل في الذهن نعم الوجود الذهني اشبه قوم وفناه آخرون فليس الوجود الذهني مستلزما للوجود الخارجي على الاطلاق
كما علم هذا وبما ذكرنا ظهر ان المنوي ليس كيفية للفظ الذي اصطرفيه حتى يكون من مقولة الكيف كما قيل كيف والكيف من الموجودات الخارجية
على ما عرفوه بانه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا تقتضي القسمة والامتة في محله اقتضاء اوليا وهو اعتباري لا وجود له في الخارج
اصلا وظاهر ان ما ذكره الشارح قدس سره لا ينفي كون مرجع المنوي صوتا او غيره بل كونه صوتا او حرفا فاما قيل انه تارة يكون واجبا وتارة
يكون ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذ ارجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس
على ما ينبغي لانه ان اراد ان المنوي يكون واجبا او غيره باعتبار رجوعه اليه كما هو الظاهر من قوله اذ ارجع الضمير الى الصوت فلا كلام
فيه وانما الكلام في انه ليس في نفسه صوتا او حرفا وان اراد انه في نفسه واجب او جسم او عرض فمفسده اظهر من ان يخفى ثم ان مقصود
الشارح قدس سره من نفي ما يحتمل ان يكون المنوي اياه هو نفي كونه موجودا فلا وجه لما قيل لا ادري من اي مقولة هو فتامل قوله
باستعارة لفظ المنفصل لما لكونه مرفوعا مثل المنوي والدليل عليه ان هو وانت منفصل والمنوي متصل فلو كان المنوي هو وانت
لكان منفصلا وانه خلاف الاجماع ولقائل ان يقول جاز ان يكون المنوي هو وانت الا انه ما دام غير متلفظ متصل واذا صار متلفظا
صار منفصلا فلا اختلاف بكونه متصلا مرة منفصلا اخرى باختلاف صفته فالاولى ان يقال الدليل عليه انه لو كان المنوي هو وانت
لزم ان يكون هو وانت محذوفا في مثل اضرب اذ لا معنى بالمحذوف سوى ما ترك التلفظ به مع كونه مرادا وقد تقدم ان الفاعل
فيه ليس بمحذوف كيف وحذفه بالاسد شئ مسدده غير صحيح هذا ما ذكره بعض الافاضل قوله في بعض الاحيان قال الرضي قد اذا دخلت
على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق الا انه يكون في الماضي معه التقريب والتوقع ايضا وفي المضارع يكون في الاغلب معه
التقليل وقد تستعمل للتحقيق مجردا من معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك وتستعمل ايضا للتكثير في موضع المدح انتهى فقده اينما لمجرد التحقيق
فلا يلزم استدراك احد الامرين وما قيل انه قد تستعار فتستعمل للتحقيق ايضا ليس على ما ينبغي قوله لانه لم يقصد الوحدة اي لم يجز
قصد الوحدة بما بيان لفظ حيث قال في الايضاح ان اراد به اقل ما يطلق عليه اللفظ كحرف به فاسد لان اقله حرف واحد
وان اراد عددا مخصوصا منتهيا اليه فليس مشعرا به وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ اولى للاختصار ورفع الاحتمال انتهى والتاء

في الكلمة لوحدة النوعية لا للفردية ولو سلم فالفردية مستفادة من تنكير لفظ فلا احتياج الى زيادة التاء كذا ذكر بعض الفضلاء فان قلت نحو عبد الله وبعلبك وتابط شرا وغير ذلك من الاعلام المركبة داخل في الكلمة عند المصنف ام لا قلت الظاهر انه داخل على ما فسر الشرح قدس سره اللفظ المفرد والمعنى المفرد فان قلت كيف التقول بالدخول وهو يخالف ما ذكره المصنف في مختصر الاصول وكيف التفسير بما ذكره وقد رد عليه فيه حيث قال المفرد اللفظ بكلمة واحدة وقيل ما وضع لمعنى لا جزء له يدل فيه والمركب بخلاف فيهما فنحو بعلبك مركب على الاول لا انا ونحو يضرب بالعكس يلزم منهم ان نحو ضارب ومخرج مما لا يحصر مركب هذا كلامه فلم لم يفسر المعنى المفرد بما يقابله من اللفظ المفرد واللفظ المفرد بما فسره المصنف في مختصره حتى لا يكون ما ذكره آنفا مخالفا لما ذكره في المختصر قلت لعل ذلك لما انه يرد عليه انه يلزم ان يكون نحو اضرب واخلفا في الكلمة بل قالوا وقالوا وعلت على ما ذكره السيد السند قدس سره فان قلت فالطريقان متساويان في الورود فكيف الترجيح لاحدهما قلت قد اجاب بعض الافاضل عن رد المصنف بمادة الاجزاء التي هي الفاظ مستقلة قلت مع كون ذلك الجواب تحملا لا يخفى عليه على ما صرح به ذلك البعض لكن الجواب عاود وعلى المصنف ايضا بمادة كلمة واحدة لا يكون كلمتين او اكثر بالفعل ولا بالقوة قوله لم يقصد الوحدة لا لان قصد الوحدة غير صحيح والعالم يصح قصدها في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيما لم يقصد فيها بدون التأمل على الكلمة الواحدة بخلاف كلم لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المصنف ما وضع لمعنى مفرد فنقاط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه يجعل نقاط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان فبعد الله عنده ليس بكلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاضافي هذا كلامه قوله والا اي وان كان عدم القصد لعدم الصحة لم يصح قصدها في الكلمة لكن التالي باطل لصحة قصد الوحدة في الكلمة بل لارادة الوحدة فالملازمة ظاهرة بيان البطلان انه ظاهر لو لم يصح قصد الوحدة في نحو ابعثي لفظا يتلفظ به مرة ولا يتلفظ به مرتين بانتباه بالاصح قصدها في الكلمة لمعنى كلمة واحدة لا يكون كلمتين او اكثر باعتبار ما كما قال هذا القائل عند قوله واللام فيها للجنس التحقيق ان اللام ليس لوحدة جنس اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في نحو نهاها افراد اله حتى لا يصح جعل كلمتين معا فرد النهاها المفهوم والالتفات المساواة بين المحدود والحد لعدم صدق المحدود على عبد الله وبعلبك وتابط شرا لكونها اكثر من كلمة باعتبار مع صدق الحد عليها فاذا قصد الوحدة في الحد ويجب ان يقصد في الحد ايضا لانه ترك التأمل في نحو لعدم الاحتياج لصدق اللفظ بدون التأمل على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم فانه لا يصدق على الكلمة الواحدة وهو كما ترى مبني على اتحاد معنى الوحدة في اللفظ واللفظة وهو في حيز المنع فعلى ما ذكره تعريف المصرح مساو لتعريف المفصل لخروج جميع ما يخرج من تعريف المفصل منه ايضا ودخول جميع ما دخل في تعريف المفصل فيه ايضا وبهذا ظهر ان قوله لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة الى آخر ما ذكره لا معنى له بل مناقض لما ذكره فتأمل قوله لعدم الاشتقاق التوافق بين المبتدأ والخبر انما يجب بثلث شرائط احدها ان يكون الخبر مشتقا او في حكمه وثانيها ان لا يكون ما تحمله في الذكر والمؤنث كجريح وثالثها ان يكون راجعا لضمير المبتدأ فلا يؤنث في نحو هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه فان قلت اللفظة بمعنى الملفوظ فالتسمية موجودة قلت قال الرضي الاان اصله مصدر فلا يعتبر الاصل في نحو امرأة صوم ورجال صوم ورجلان صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع وقال في مباحث الجمع اما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وغور فيجوز ان يعتبر الاصل فلا تثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويجوز اعتبار الحالة المنتقل اليها فتثنى وتجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدل وامرأة عدل وامرأتان عدل فلا يحق من الصفات الا ما رضع وصفا انتهى فتدبر وبما ذكرنا ظهر ان قوله مع كون اللفظ اخصر ليس لترجيح احد المتساويين في الجواز

فما قيل مع ان اللفظ اخصر فرجح على اختيار اللفظ ولم يجز اختيارا يهما شائعا على السوية تعقل قوله الوضع تخصيص شئ بشئ اى تخصيص اللفظ
بالمعنى فرق عليه بان الباء للحال واخلا على المقصور عليه على ما هو الاستعمال العرفى العامى فالمعنى ان اللفظ مقصور على المعنى الذى
اى بسبب ايجاده الى غيره فيخرج المشترك عن تعريف الوضع لان المشترك ليس مقصورا على المعنى الواحد بل هو موضوع لمعان متعددة
واجيب واخلا على المقصور على ما هو الاستعمال الشايع العرفى فالمعنى ان المعنى مقصور على اللفظ واللفظ منفرد به غير مشارك للفظ
آخر فى الوضع له فيخرج المرادف عن التعريف او معنى المرادف ليس مقصورا عليه واجيب بان القصر ليس حقيقيا بل اضافيا فمعنى الاعتراض
على التقديرين انه يصح مثلا لفظ زيد مقصورا على الذات الشخصية بحيث لا يراد غيره نظرا الى هذا التعيين والاصطلاح وذلك لا ينافى ان يراد
بغير الذات الشخصية باعتبار تخصيص وتعيين آخر وكذا الذات الشخصية مقصورة على زيد بحيث لا يراد من لفظ آخر باعتبار هذا التعيين
وهو لا ينافى ان يراد من لفظ آخر باعتبار تعيين آخر فان قلت ما ذكره العلامة التفتازانى فى التلويح من هذه قوله مغلطة منشاها
اشتراك لفظ تخصيص الشئ بالشئ بين قصر المخصص على المخصص به وبين جعل المخصص منفردا من بين الاشياء بالحصول المخصوص وهذا هو المراد
بتخصيص اللفظ بالمعنى اى تعيينه لذلك المعنى وجعله منفردا بذلك من بين الالفاظ صريح فى انه لا يجوز ان يكون الباء فى تخصيص اللفظ بالمعنى
داخلة على المقصور عليه بل الباء التى داخلة على المقصور وجوابا تكليف بصحيح ما ذكرت من جواز ان يكون الباء داخلة على المقصور عليه قلنا الاولى
لشارح العلامة على نفى هذا الاحتمال كيف والعلماء قالوا به وانما حمله على ذلك شدة الذهب لا لقيام الدليل عليه ان الحمل على هذا المعنى
ينافى وقوع المشترك بخلاف الحمل على المعنى الثانى لانا نقول كما ان الحمل على هذا المعنى ينافى وقوع المشترك كذلك الحمل على الثانى ينافى
وقوع المترادف فلا يكون ما ذكرت دليلا على اختيار الثانى فان قلت يرتفع المنافاة بحمل القصر على الاضافى فى الثانى قلت فكذلك
يرتفع المنافاة فى الاول بالحمل عليه فلا وجه لتفضيل احدهما على الآخر باعتبار ان الباء فى الاول داخل على المقصور عليه وفى الثانى
على المقصور لان القصر ليس بملحوظ فى الثانى يدل على ما ذكرنا قول السيد قوله على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره
حاصله راجع الى ملاحظة معنى التمييز الافراد كما ان فصل هو لتمييز المسند اليه من الاشياء الصالحة لكونها مسندا اليها باثبات المسند له
وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه وكذا تخصيص عمومه وتقييد اطلاقه من بين المعبودين بالعبادة تمييز المعبود بالعبادة قصرة
عليه ثم ان فهم المعنى من اللفظ موقوف على العلم بالوضع والعلم بالوضع موقوف على فهم المعنى اذ الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم
بالنسبة موقوف على فهم المنتسبين واجيب بان العلم يتوقف على تصور المعنى وبيان حقيقته لا على فهمه من اللفظ وان قوله متى يسر على التقييد
الفهم كلما اطلق او احسن فيقتضى الى فهم المعلوم وتحصيل الحاصل اذا كان المعنى معلوما فتامل ذلك واجيب بان المراد من فهم المعنى من اللفظ
انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى ثم انه قد قال بعض الافاضل قوله الوضع تخصيص شئ بشئ الاولى تعيين شئ بشئ لينظر تعلق المعنى بقوله
وضع انتهى يريد ان قوله المعنى لا يظر تعلقه بالوضع المفسر بالتخصيص اذ ثانى مفعول التخصيص يكون بالباء واما الوضع المفسر بالتعيين فتعلق
قوله المعنى به ظاهر اذ ثانى مفعولى التعيين يكون باللام وانت خبير بان هذا انما يصح ان لو كان تعدية الوضع وتعلقه بالمفعول الثانى باللام
باعتبار كونه مفسرا بالتعيين لا باعتبار نفسه وهو ممنوع كيف لو كان كذلك لصح تفسير الوضع المعدى باللام تخصيص شئ بشئ واللازم
بطل فالملزوم مثله فالوضع له تعلق بالمفعول الثانى باعتبار نفسه فلا باس بالتفسير تخصيص شئ بشئ واما قيل يمكن ان يقال ان تعدية
التخصيص بالباء انما هى فى عبارة المصنفين باللام حيث قالوا تخصيص شئ بشئ والمخصص له ولم يقولوا المخصص به فنظر التعلق

بقوله وضع على تفسير تخصيص شئ بشئ ايضا فليس بوجه وان كان من وجيه لانه ان اراد انه في عبارة المصنفين تجئ بالباء واللام فهو لا يدفع الاعتراض اذ الشارح قدس سره اورده بالباء وان اراد انه لم يجئ في عبارة المصنفين بالباء اصلا فهو ثم كيف والشارح قدس سره من المصنفين وقد جاء في عبارة بالباء ايضا في عبارة العلامة التفتازاني قدس سره في التلويح المخصص غير مرة على ما نقلنا عنه فقوله او لم يقع لواو المخصص به في حيز المنع وقوله فيظهر التعلق بقوله وضع على تفسير تخصيص شئ بشئ الا معنى له فتامل قوله والحق ان الحرف بلا اضمنية غير صحيح اي لا يصح اطلاق الحرف مستعمل في معناه بلا اضمنية اصلا بخلاف ما اذا لم يستعمل في معناه ولم يبق حرفا بل يصير اسما نحو الطلاق من بلا اضمنية غير صحيح فانه يصح بلا اضمنية بل لا وجه للضمنية حينئذ لانه اسم فتامل ثم قيل ينبغي نظر لانه اذا قيل الطلاق من بدون الضمنية غير صحيح فلا شك في صحته مع انه لا يفهم منه من حيث خلا بد من اعتبار امر آخر في التعريف قوله ولا يجوز اي حينئذ حتى الطلق الشئ اطلاقا صحيحا او يحمله اهل اللسان في محاوراتهم منه الشئ الثاني بسبب تخصيصه على ما به الاشارة التفتازاني في التلويح حيث قال كل لفظ معين الدلالة على معنى بنفسه فوجود القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعلق بذلك اللفظ تعلقا خصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكان دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها فليتامل قيل يرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقا باب اللسان في محاوراتهم يفهم منه المعنى لان شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة من ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم الذي هو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او مع قرينة ثم اجاب هذا الفاضل عن اصل السوال فقال الصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع واحساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا انتهى وفيه بحث لان الامر الاجمالي ليس معنى الحرف كيف وهو معناه الامر المخصوص المتعلق بشئ مخصوص المتعلق بمتعلقه والامر الاجمالي هي مستقل لو سلم فضمه منها ليس لكونها دالة تضمنية عند الانفراد وضمنا بل لكونه مفهوما منها عند التركيب فسبق الذهن منه اليه دونه بكذا ذكره السيد السند قدس سره في حواشي شرح الاصول فان قيل فعلى ما ذكر يخرج المثال عن التعريف اذ لا يفهم منه بلا قرينة قلنا بل يفهم منه لانه اذا اطلق بلا قرينة يفهم منه جميع ما علم بالوضع وان لم يفهم المراد منه والدلالة تفهم المعنى من اللفظ لا تفهم المراد بكذا قال الفاضل اللاهيجي في شرح الاصول ثم يحتاج الى القرينة عند الدلالة على احدهما بعينه لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطة قال الشريف قدس سره في حواشي المطول فان قيل على تقدير المزاحمة لا دلالة على احدهما بالتعيين فيكون لدفعها المستفاد من القرينة مدخل في تلك الدلالة قطعا فهو بواسطة القرينة لا بنفس اللفظ الموضوع قلنا المقتضي للدلالة عليه بنفسه كان حاصلا ومزاحمة الغير كانت مانعة عنها وحين اندفعت المزاحمة بالقرينة تحققت تلك الدلالة بذلك المقتضي الذي اقتضاها وليس عدم المانع من تتمة المقتضي واما قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي لا تحقق اقتضاء الدلالة الا بها فهي من تتمة المقتضي وبذلك تضيح الفرق بين قرينتي المشترك والمجاز وبظهر ان المشترك يدل بنفسه على احد معنييه وان المجاز لا يدل على معناه المجازي بنفسه بل بالقرينة انتهى قال بعض الفضلا لكن ذكر في موضع آخر منها ان من منع الدلالة يكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى اشتراطا في الالتزام اللزوم الذهني بمعنى امتناع انفكاك تعقل الخارج عن تعقل المسمى ولم يجعل كثيرا

من المجازات الكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية او المقالية ومن ضرورة
يكون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب بقواعد العربية والاصول والاول انسب
بقواعد المعقول هذا كلامه فتامل انتهى اقول لعل الغرض من الاستدراك والامر بالتامل هو الاشارة الى ان بين كلاميه تنافيا
حيث يفهم من الاول ان الدال هو المجموع المركب من المجاز والقرينة كما هو الظاهر من كون القرينة من تتمة المقتضى عند اهل العربية
لان ما ذكره توجيه لتعريفهم الوضع ومن الثاني ان الدال عند الفريق الثاني الذي هو اهل العربية كما هو الظاهر من قوله وهذا هو المناسب
بقواعد العربية المجاز لا المجموع بل صرح بذلك في حواشي شرح الشمسية واعترض لبعض الافاضل بان الدال على المعنى المجازي اذا كان
اللفظ مع القرينة لم يكن المجاز في نحو رأيت اسدا في الحمام مجازا في المفرد بل لم يوجد مجاز في المفرد اصلا وهو خلاف ما صرحوا به اقول و
فيه بحث لان قوله بل لم يوجد مجاز في المفرد ثم كيف والتامل بان الدال المجموع المركب من اللفظ والقرينة قال القرينة اعم من
ان تكون حالية او مقالية وعلى هذا انما يلزم كون المجاز مركبا اذا كانت لفظية واما اذا كانت معنوية فلا اذ المجاز المركب هو اللفظ
المركب المستعمل في غير ما وضع له وعلى تقدير كون القرينة معنوية اللفظ مفرد لا غير وايضا القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له قد
يكون لفظية وقد يكون معنوية صرح به صاحب التوضيح ان القرينة كيرمي مثلا اذا كانت مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له عن
اللفظ المفرد وهو الاسد مثلا لم يكن المجاز مركبا اذ المفردات في مجاز المركب يكون على ما كانت عليه قبل هذا التجوز من كونها حقيقة
او مجازا والمجاز انما يكون في المجموع المركب وقد ليس لك ان المجاز انما هو في المفرد الا ان لفظا آخر قرينة على كون ذلك المفرد مستعملا
في غير ما وضع له واعترض البعض ايضا على كون الدال المجموع بان الدال المجموع اما بقرينة او لا والاول يستلزم التسلسل والثاني
يستلزم تحقق الدلالة بدون القرينة انتهى وفيه ايضا بحث لان المجموع اذا كان عبارة عن اللفظ مع القرينة المانعة عن ارادة الموضوع
له يكون الدال هو اللفظ مع القرينة فكيف يحتاج الى قرينة اخرى حتى يلزم التسلسل وكيف يلزم تحقق الدلالة بدون القرينة
على تقدير عدم الاحتياج الى قرينة اخرى ولو فسر الوضع بتعيين اللفظ بنفسه لمعنى فعدم الورود ظاهر فان تعيينه له ليس بنفسه
بل بقرينة وكذا لو فسر تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فان تعيين المجاز لما يتعلق بالموضوع له ليس لعدم الدلالة فانه لفهم منه بواسطة
القرينة لا بواسطة التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع هذا التعيين لكان انفهام المعنى والدلالة عليه بحالهما على ما مر وعلى هذا فالعلم
خارج بقوله للدلالة وقد يجعل قيدا بنفسه احترازا عن المجاز لان المراد بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالتعيين كافيا فيها ولا يحتاج
الى قرينة والمجاز ليس كذلك فان العلم بالتعيين لما يتعلق بالموضوع له غير كاف في الدلالة على معناه المجازي بل لا بد من قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له ليكون اللفظ مستعملا في المعنى المجازي وهو الا عليه بخلاف ما اذا لم يوجد القرينة فان اللفظ مستعمل في المعنى الحقيقي جريا
على ما هو الاصل وح وان لزم من تصور المعنى الحقيقي تصور اللازم البين بالمعنى الاخص وتفهم منه لامتناع الانفكاك وبستلزام تصوره
تصوره لكن اللفظ بالنسبة اليه لا يسمى مجازا لعدم استعماله فيه فضلا عن ان يكون دلالته عليه بنفسه فما قال بعض الافاضل في شرح الوضعية
لا يخرج بقيد بنفسه جميع المجازات فان ما يكون معناه لازما لما وضع له غير منفك عنه في التصور دلالة عليه بنفسه بالمعنى المذكور اللهم الا
ان يقال المراد الدلالة عليه من حيث انه مراد فانها هي الدلالة المعتبرة عند اهل العرف وارباب البلاغة فانها تتوقف على القرينة والا
يكون فهمها بنفسه ان لا يكون فهمه بواسطة شيء آخر وهو فهم اللازم بواسطة فهم الملزوم محل تامل ثم الوضع بالمعنى المذكور هو المعتبر عند الجمهور

وهو المراد بلفظ الوضع عند الاطلاق ويرادفه الوضع الماخوذ في تعريف الكلمة وتعريفي الحقيقة والمجاز فظهر ان ليس للمجاز وضع شخصي ولا نوعي يكون سبب الفهم المعنى المجازي بل الفهم بواسطة القرينة وما ذكره في بعض كتب الاصول ان المجاز موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا مبني على ان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير ان يعتبر معه قيد بنفسه هكذا ذكره السيد في حواشي المطول قال العلامة التفتازاني في التلويح ان الوضع النوعي قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون هيئته كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه امثل الحكم بان كل اسم آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفردين من هذول والحق بآخره هذه العلامة وكل اسم غيرالي بحر رجال ومسلمين ومسلمات فهو لجمع من مسميات ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام فهو لجميع تلك المسميات الى غير ذلك مثل هذا من باب الحقيقة بمنزلة الموضوعات الشخصية باعتبار انها بازاء الكثرة المحققين من هذا القبيل كالتثنية والجمع والمصغر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئات وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الوضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه عنه قبل القرينة كما هو شانه مجازا فالوضع عند الاطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين بان يفرد اللفظ بالتعيين او يدرج في القاعدة الدالة على التعيين وهو المراد بالوضع الماخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز وبمثل الوضع الشخصي القسم الاول من النوعي هذا كلامه فظهر ان ما قيل من انه ان اريد بالوضع في تعريف الكلمة الوضع الشخصي يخرج عن تعريف الكلمة ما هيئته وضع نوعي من بعض الكلمات وان اريد الاعم من النوعي والشخصي يدخل المجاز في التعريف ليس بشيء قوله مخفف معنى بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة لكثرة الاستعمال وقيل لخرق الحلق وقيل هذا الابدال اعتباطي وقيل هذا الوجه مبني على ان يقرأ معنى بكسر النون هكذا قال بعض العقلاء قوله مبني على تجريده عنه والا لم يتصور تعلق قوله وضع بقوله معنى فان قلت كما انه لم يتصور تعلق قوله وضع بدون التجريد عن معنى يقوله المعنى كذلك لا يتصور اسناد وضع الى ضمير راجع الى اللفظ بدون التجريد عن اللفظ فلم يتعرض له الشارح قدس سره قلنا احاله على المقايسة فان قلت فلم لم يعكس قلنا لعل المقصوده بيان التجريد المحض بل المقصود جعل قوله المعنى قيدا احترازيا فتعرض لتجريده مدخل في ذلك واحال على المقايسة ما ليس له مدخل في ذلك فان قلت التجريد خلاف الاصل وهو لا يترك بدون النكتة فما النكتة فيه قلنا تكثير الفائدة وهو جعل قوله وضع لفظ والمعنى قوله مخرج به المهملات لعدم المقابلة بينها وبين الدال بالعقل فقط وجمع بينها وبين الدال بالطبع على وجه يذكر الدال بالعقل بل التلفظ بذكر المهملات وذكر الدال بالطبع لوجود نوع الامتياز فذكر الدال بالعقل وترك الدال بالطبع بعد بما كما فعله الفاضل الهندي ليس على ما ينبغي قوله وبقيت اي وبخلافي وضع لمعنى خصص اللفظ اذ حروف الهجا خصصت وعينت لغرض التركيب قوله وخرجت بقوله المعنى هكذا في الحواشي المنسوبة فتوهم تفرد الشارح بجعل قوله المعنى قيدا محترزا على ما توهم بعض الافاضل حيث قال لم يقصد الى بيان التجريد لانه لا يعرف كل ناظر فاضل فضلا عن قاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى امر بديع تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا احترازيا لا بيانيا للواقع ليس على ما ينبغي قوله فان قلت ان قلت كيف الورود لهذا السوال مع تفسير المعنى بقوله المعنى بما يقصد بشيء فان كلمة ما عام شامل للفظ والمعنى قلنا حمل السائل كلمة ما على المعنى فقط بناء على ما اشتهر من ان اللفظ مقابل للمعنى قوله بعض الالفاظ اي بعض الكلمات بقرينة ان المقصود من السوال بيان فساد التعريف بعدم كونه جامعا لبعض افراد المحدود قوله المعنى ما يتعلق به القصد

الكلام فيه للمعدا الى الذى يتعلق به القصد للمعهود المذكور اى القصد من شئى فيؤل الى ما يقصد من شئى والا فلا يلزم من كون ما يتعلق به القصد عاما من اللفظ وغيره كون المعنى الذى عاما لكونه عاما من المعنى قوله فان قلت لما كان مورد هذا السوال هو السوال الاول وقد تكلف فى الدفع اورده بعده والا فمنشائه قوله بعض الكلمات صرح بالكلمات وانكان السوال قرينة على ارادة الكلمات من الالفاظ فعاقتهم عموم الالفاظ فى السوال الاول واكده بقوله المفردة رضا لارادة الالفاظ من الكلمات اجرا لهذا السوال على طريقة السوال السابق الذى يتوهم فيه عموم الالفاظ قوله قلنا حاصل الجواب ان هذه الالفاظ من حيث انها معانى كلمات مفردة ومن حيث انها الفاظ معان مركبة قوله ولا يخفى عليك كلام على السند لكنه مسامحة قوله منقوض محكوم عليه بالبطلان وليس المراد من النقض المصطلح لاهل المناظرة قوله وانكان عاما معنى كون الوضع عاما ان الواضع تصور امورا مخصوصة باعتبار امر مشترك بينها وعين اللفظ بازاء تلك المخصوصيات دفعة واحدة كما عين لفظ انا لكل متكلم واحد ولفظة نحن لمع غيره ولفظة هذا لكل شئ مفرد مذكر الى غير ذلك فالمعتبر فى الوضع مفهوم عام وهذا معنى كونه عاما والموضوع له خصوصيات افراد ذلك المفهوم العام قوله لكن الموضوع له خاص هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع الا موقع لكن نحو زيد وانكان غنيا الا يبخيل والا ولكن ليس بجبان بل بها الاستدراك ولكنها واتعان موقع الجر والجر قد يركب بما يقتضيه المقام فيقدر فى المثال المذكور زيد وانكان غنيا لا غنا عنده وانما كان عنده غنا لو لم تكن بخيلا لكنه بخيل ويقدر فى الكتاب فان الوضع فيها وانكان عاما لا ينفع الحبيب وانما ينفعه لو لم يكن الموضوع له خاصا لكن الموضوع له خاص قوله فليس هناك اى فى مقام اشارة الضمير وامثالها من الموصولات والمعرف بلام العهد الخارجى الى الالفاظ مخصوصة او مركبة قوله مفهوم كلى هو الموضوع له هذا ما افاده بعض المتاخرين وما عند المتقدمين فالضمائر والموصولات واسما الاشارة والمعرف بلام العهد الخارجى موضوعة للمفهوم كلى ليستعمل فى جزئياته هكذا ذكر السيد السند قدس سره فى حواشى شرح التخليص والمصنف ذهب الى ما ذهب اليه المتقدمون قوله بالاولى جزء لفظ على جزئه حض باللفظ لان الكلام فى المعنى الذى وضع بازائه اللفظ لا لانه لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا سماعيتها بالافراد كما يميل اذ هو فى غير المنع كيف وقد قال السيد السند قدس سره فى حواشى المتوسط الدوال الاربع مشاركة للكلمة فى كونها موضوعة لمعنى مفرد فان المعنى المفرد هو ما لا يستفاد جزؤه من جزء ما يدل عليه وقال الشيخ الرضى الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون لفظا كالدوال الاربع وكذا ما قال هذا القائل من انه لم يوصف الدال بالطبع والعقل بالافراد فاطلاق التعريف لا يخلو عن اختلال فى غير المنع كيف وقد صرح الرضى بان الدال على معنى مفرد بالطبع وهو السعال والشيخ ابن الحاجب فى الايضاح بانا نوسمنا لفظ دينار من دراهم الجدار لعلمنا بالعقل ان هذه اللفظة قامت بذاتها فهى لفظة دلت على معنى مفرد بالعقل وتوصيف المعنى بالافراد فرع توصيف اللفظ به وبه تكمران ما ذكره هذا القائل من تقديم وضع على مفرد انه لو قدم مفرد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع ايضا فى غير المنع قوله وفيه انه يوهم لانه يوصف بما هو حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال فدل على انه متصف بالافراد حال تعلق الوضع به لا بعده وانما قال يوهم فتامل قوله فان الصاف المعنى اى المعنى الذى يدل عليه اللفظ وصفا قوله انما هو بعد الوضع لانه انما يكون بعد اعتبار الدلالة الوضعية والدلالة الوضعية انما يكون بعد الوضع قوله او مرفوع على انه صفة اللفظ قال الشريف قدس سره فى حواشى الرضى وربما يتوهم ان مفردا فى عبارة المصنف مرفوع صفة اخرى للفظ احترز به عن الصفة الاولى كما اشير اليه وفيه ان ذلك التاخير يوجب الالتباس

وانه صرح في شرحه بخلافه انتهى ويمكن ان يقال المحذور في الالتباس هو انعكاس المقصد لذهاب الذهن الى خلافه وهو ليس كذلك لانه ان اريد بين ان يكون صفته له وبين ان يكون حالا من ضمير وضع فوليس كذلك كما لا يخفى وان اريد بين ان يكون صفته وحالا من بعني فهو ايضا ليس كذلك اذ افراد المعنى يؤول الى افراد اللفظ لا يقال ليس هذا من قبيل الالتباس لانه انما يكون اذا كان احد الامرين اصلا والآخر خلاف الاصل لان تقديم المفعول وان لم يكن واجبا على الجملة عند الكل فلا اقل ان يكون اولى ولا شك ان ترك الاولى خلاف الاصل والثاني على الاصل فهم لو اعتبر اول الامرين كونه صفته والثاني كونه حالا من معنى لكان كلاما خلاف الاصل لكون الحال عن النكرة خلاف الاصل صرح به الفاضل السندي في حواشيه على ان ذلك منقوض بما ذكره الرضي في اول بحث المفعول به من قوله وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب لغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدا حيث حكم بوجوب التاخير مع ان الوجهين خلاف الاصل اذ المفعولية توجب تقديم المفعول والابتدائية كون الجزء مرفوعا فان قلت لعل ذلك لان الرضي لا يرى كون الجزء جملة خلاف الاصل حيث منع كون الاصل في الجزء الافراد قلت لا يلزم من المنع كونه مرضيا له ولو سلم فمنقوض بتجويزه الامرين في امرأ ونفسه حيث قال الواو بمعنى مع او للعطف مع ان اصل الواو للعطف صرح به في بحث المفعول معه وصرح بعض الفضلاء ايضا في حواشيه بجواز الامرين فيه فظهر ان ما قيل في جواب النقض بجواز الوجهين في نحو جئت انا وزيدا مع ان اصل الواو ان يكون للعطف دون المفعول معه من ان الحمل على الوجهين مع كون احدهما اولى انما يتبع اذا لم يكن عند قصد احدهما قرينة تدل على التعيين لا اخرا ما اذا كان الحمل على كل منهما جائزا وقوة النصب يدل على كونه مفعولا معه دون العطف والرفع يدل على كونه للعطف دون المفعول معه ليس على ما ينبغي هذا وانت خبير بان القول بجواز الامرين في امرأ ونفسه مع القول بان عمرو في نحو ضربت زيدا وعمرو امعطوف اتفاقا لا مفعول معه على ما صرح به الرضي مشكل قوله والآخر مفعولا فان قلت الاغلب فيما اذا وصفت النكرة بمفرد وظاهر ان جملة تقديم المفرد على احد الباقيين كقوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه وان لم يكن واجبا خلافا لبعضهم بدليل قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك فالنكتة في ترك الاغلب هاهنا كون الذكر على وفق الوجود او نكتة الاحتمالات قوله وان لم يساعده رسم الخط اي ليس مساعدة رسم الخط ضروريا لاختلاف اولى الالف انما يكتب في المنصوصات لا في المحملات قوله على انه حال من المتكلم في وضع ان قلت لو كان حالا منه لكان بمنزلة بحيث قال الرضي اذا قلت لقيت زيدا راكبا فانك بهذا قرينة حالية او مقالية تعلم منها صاحب الحال جاز ان تجعلها لاقامت به من الفاعل والمفعول به وان لم يكن وكان الحال من الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبها لازالة اللبس وان لم تقدمه فهو عن المفعول قلنا المحذور في اللبس انعكاس المقصود وتغير المعنى وهذا يؤول الى افراد اللفظ فلا يتغير على ان الزمخشري جوز وقوع حال الفاعل بعد المفعول ولم يقل بوجوب التقديم حيث قال في المفصل تولك ضربت زيدا قائما تجعله حالا من ايهما شئت والية يشير لفظ المعاياة قوله او من المعنى قال النحاة الحال عن النكرة لا يجوز الا اذا كانت النكرة تخصصت بوصف او اضافة او بنفيه عنها المعرفة لاستغراقها وعمومها بنفسها او بوقوعها في سياق النهي او النفي او معناه او واقعة في حيز الاستفهام او قبل الا نقضا النفي او معتمدا عليها على ما سيذكره الشارح قدس سره وقد قالوا ايضا لا يتقدم الحال على صاحبها المجرور بالاضافة اتفاقا وبالحرف عند سيبويه واكثر البصريين فانكان ما ذكره مطلقا على ما هو الظاهر وكانوا لا يجوزون الحال عن المجرور بالحرف الا اذا كان معرفة او مختصا فاذ كره الشارح ليس على ما ينبغي والا فاخذ كره للاخ عن شيء قوله لكنه مقارن له

بحسب الزمان ان اراد به ان زمان الوضع والتصاف اعني بالافراد متحد فهو مناف لقوله فان التصاف المعنى بالافراد والتركيب انما
هو بعد الوضع الا ان يقال البعدية ذاتية وفيه انه خلاف الظاهر والسياق وان اراد انه جعل الحاصل بعده كالحاصل معه ففيه ايضا تجوز
لكن يحتفظ به ما اورد على قوله وبهذا القدر كاف من انه لا دخل للحيثية الذاتية في الحالية ولا تفاوت بالحال **قوله** تخرج به عن حد الكلمة
قسمان من المركبات الغير الكلامية احدهما ما يجب خروجه عن عالم الجمل للجموع اعراب واحد بل على كل منها ما يستحقه من الاعراب والبناء
مثل الرجل ورجل بالتنوين فان كل واحد منهما كلمتان لا كلمة واحدة وثانيهما ما كان ينبغي ان لا يخرج مما يطلق عليه لشدة الامتزاج
لفظة واحدة ولم يعط الكل من الجزئين ما يستحقه بل جعل للمجموع اعراب واحد بجعل الثاني محلا له او اعرابا بحيث لا يلاحظ كونه كلمة وهو قائمة و
بصري **قوله** وامثالها بالرفع عطف على قائمة المعطوف على مثل الرجل والا لغا امثالها اي امثال قائمة ولما كان امثالها وامثال
بصري متحدة في الحكم اكتفى بذكر امثالها او امثال قائمة وبصري يجعلها كلمة واحدة لاتحادهما في الحكم وبهذا التوجيه الذي ليس فيه كثير صرف
لظاهر ظهر ان ما قيل وكذا رجل لان التنوين كالام كلمة وجعل كلمتان عدا كلمة واحدة لشدة الامتزاج فريه بلا مرية فتدبر وان ايراد
الفضلاء واحد بعد واحد على الشارح قدس سره ما اورده السيد السند قدس سره على الرضي وعلى قوله هذا في نحو بصري وقائمة وجعل وحمراء ظاهر لان
الاعراب في آخر المركب على جزء المستحقة اصلا وامثالها المصنون فالتنوين فيه بعد حركة الاعراب على الجزء الاول وفي الثاني والجموع ان جعل
العلامة نفس الاعراب قائمة مقام الحركات فلا اعراب للمركب بل للجزء الاول والاعراب في نحو الرجل واضرب انما هو للجزء الثاني
الذي يستحقه لا للمجموع المركب منه ومن الجزء الاول ليس بوارد **قوله** واعرب باعراب واحد بجعل الثاني محلا للاعراب او اعرابا
فلا يلتفت الى ما يستحقه فلولا الامتزاج التفت الى ما يستحقه وقيل الانسب ان يجعل قوله واحد مضافا اليه لا صفة فيكون المعنى انه
اعرب اللفظان باعراب لفظ واحد وفيه ان المفهوم المخالف لولا الامتزاج لاعربا باعراب اللفظين فجعله مضافا اليه لا يدفع ما يترتب
قوله مع انه معرب باعرابين قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط المركب الاضافي اذا جعل علما كعبد الله اجري الاعراب على
جزئيه معا فيقال هو كلمة واحدة حال العلمية واعربت باعرابين نظرا الى اصلها وهو المناسب لما ذكره المصرح في حد الكلمة وقيل هو كلمتان
نظرا الى اللفظ وهو المناسب لتحديد الكلمة باللفظة الدالة الآتي والنسب بقواعد العربية ومقاصدها وكذا حال المركب من المرصوف والصفة
اذا جعل علما كيوان ناطق **قوله** بالفرض من علم النحو وهو معرفة احوال اللفظ والحكم عليه باحكام لفظية فالمعرف على هذا يكون من حيث
اللفظ مفردا وان كان مسماه مركبا والمركب ما يكون من حيث اللفظ مركبا وان كان مسماه مفردا **قوله** لو كان الامر بالعكس بان
يكون قائمة وبصري وامثالها واخلاق حد الكلمة وعبد الله وامثالها خارجة **قوله** لكان انسب لانه حينئذ يكون اللفظ داخلا
في الكلمة بالنظر الى اللفظ بان يعرب باعراب واحد لا المعنى وكذا يكون خارجا نظرا الى اللفظ بان يعرب باعرابين وان كان
على سبيل المكاية لانه يقتضي التعدد في اللفظ وانت خبير بان تعدد الاعراب على سبيل المكاية لا يمنع كون اللفظ مفردا لفظا **قوله**
ولو لم يخرجها اي مثل قائمة وبصري **قوله** بتركه اي بترك قيد الافراد وبيان ان اللفظة الدالة على معنى بالوضع **قوله** لكان انسب بدخول
ما كان مفردا من حيث اللفظ في حد الكلمة وخروج ما كان مركبا بالنظر اليه وفيه انه يدخل ح في حد الكلمة اضرب لانه لفظة وكذا
قالوا وقالوا وقلت على ما صرح به الرضي والسيد السند قدس سره في حواشيه **قوله** لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر
وهو ما يصير بالوضع لانه نسبة بين الشيئين يصير بها الانتقال من احدهما الى الآخر متحققا لا يستلزم تحققها هذا وانت خبير بان الوضع

بهذا المعنى ليس بمتحقق في حروف المعجم والاليفهم منها غرض التركيب متى اطلقت او احست واللازم بط فالملزوم مثله فلا يكون دالة عليه
ايضا بل لمعنى الاحداث والتقدير بمعنى قولهم موضوعة للتركيب محدثة مخلوقة لغرض التركيب فالمراد بقاؤها داخلة في الوضع هو بقاؤها
في مجرد لفظ الوضع يعني انها يصدق عليها بانها وضعت و لو لمعنى آخر للمعنى تعيين اللفظ للمعنى اولا وبنفسه وللمعنى تخصيص شيء
بشيء بحيث آه **قوله** بعد ذكر الوضع لحاجة الى ذكر الدلالة لاستلزامه لها والتجريد عن المعنى كان لدفع الاستدراك للالة غير مراد
فاندفع ما قيل بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء الخ . منه من الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة
وما قيل في الجواب عنه وكيف ان يقال كما ان الوضع يتناول حروف الهجاء كذلك يتناول الدلالة على ما مر منها الشهير قدس سره حروف الهجاء
ايضا لان الشيء الآخر يتناول المعنى والغرض معارضته بحث على ما عرفت **قوله** لفظ ويزاختاره لتعيين دلالة العقل على وجود اللافظ
قوله من وراء الجدار قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح الشمسية انما اعتبر هذا القيد ليظهر دلالة اللفظ على وجود اللافظ
فان المسموع من المشاهد يعلم وجود لافظه بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ عليه واما المسموع من وراء الجدار فلا يعلم وجود لافظه الا بدلالة
اللفظ عليه عقلا هذا كلامه حاصله ان المسموع من المشاهد لا يحصر العلم بوجود اللافظ فيه في الدلالة العقلية فانه يعلم لافظه بالمشاهدة
ايضا فلا يظهر بخلاف المسموع من غير المشاهد فانه لا يعلم وجود لافظه الا بدلالة اللفظ عليه عقلا فيظهر دلالة اللفظ وما ذكره في حواشي
شرح المطالع من قوله وتقييد اللفظ بكونه مسموعا من وراء الجدار اشارة الى ان اللافظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما بالحس لا
بدلالة اللفظ وشرح التلخيص من قوله لان وجود اللافظ معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ ليس بمركاني لفي دلالة اللفظ كما لا يخفى
فاميل في بعض الحواشي لم يظهر دلالة اولم يدل كما قال السيد السند قدس سره سواء كان تعلق قوله كما بالاخير كما هو الظاهر او بالجميع
ليس على ما ينبغي **قوله** او ان يكون بالطبع اي طبع اللافظ فانه يقتضي التلفظ به عند عروض المعنى له او طبع اللفظ لانه يقتضي التلفظ
به او طبع السامع هكذا ذكر السيد السند في حواشي شرح المطالع **قوله** كرلانه اح اح بفتح الهمزة وضمها والحاء المهملة تفاح الرجل احا
اذا سعل والتاح بفتح الهمزة والحاء المعجمة فدلالته على الوجع هكذا ذكر السيد السند قدس سره في حواشي شرح الشمسية وذكر في حواشي
شرح المطالع ان بضم الهمزة وسكون الحاء المعجمة الشدة يدل على الوجع واذا فتحت الهمزة دلت على التحسر انتهى **قوله** لا بد من ذكر الوضع
ليخرج عن الكلمة الدال على المعنى العقلي او بالطبع او العقل ويكون الافراد مستلزما للوضع ثم كيف يوصف الدال بالطبع والعقل وكذا معنا
بالافراد على ما مر ولو سلم فالالتزام مجهول في التعريفات ولو سلم فالمراد بذكرها عدم ان يكون مطابقة او التزاما فاندفع ما قيل يجوز ان
يذكر لتقييد الدلالة لانه يستلزم الوضع فيستغنى به عن ذكر الوضع كما مر في تعريف المفصل فان تقييد المعنى بالافراد يستلزم الوضع لان الافراد
فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع **قوله** اي منقسمة اشارة الى انه ليس بيان حكم من احكامها بل تقسيم لها على ما هو الغالب من ذكر التقسيم
بعد التعريف انه يكشف الشيء زيادة الانكشاف وتبيين اقسامه لانه عبارة عن ضم قيد ومخالفته الى امر كلي هو المقسم ليحصل اقسام
متفاوتة ولا خفاء من توقف اسم وفعل وحرف الحصر او السكوت في معرض البيان بيان قال وغفرة منها فيكون الدليل على عدم
الانحصار وتعلق اللام به **قوله** لما ظرف فيه معنى الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى وجوابه ذلك والتعارف فيه ترك الفا على ما صرح
السيد السند قدس سره في شرح المفتاح في مباحث الالتفات او جملة اسمية مقرونة باذا او بالفا **قوله** والوضع يستلزم الدلالة
وضع لما يتوهم كيف يصح الحصر باعتبار الدلالة وهي غير ماخوذة في تعريف الكلمة **قوله** فهي اما جملة اسمية مقرونة بالفا جواب لما

قوله من صفتها هذا التقدير احسن من التقادير المشهورة وزيادة من اكمال الحسن اذ لولا ما الكان صفتها مبتدأ وان تدل خبره فيلزم حصر الصفة في الدلالة وعدم مانع انه ليس كذلك على ما هو الغالب من ان المبتدأ اذا كان معرفا بالعلام او مضافا بالاضافة التي للجنس اقتضى حصر المسند اليه في المسند صرح ببعض الاماخر الهندي في هذا المقام فاندفع ما قيل انه استقام الكلية من المستدعيه لتقدير متعلق مع ان في تقدير مجرورها على ان يكون مبتدأ خبره ان تدل عنه قوله والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة رد على الفاضل السندي حيث فسر حصول المعنى في نفس الكلمة بكونه مدلولا لها بخلاف الحرف فانه يدل على شيء حاصل في غيره اي مدلول لغيره وهو كما ترى فاسد قوله ان تدل عليه بنفسها اه فان قلت هو صفة الكلمة فكيف يفسره بما هو صفة المعنى قلت يفهم منه ما هو صفة المعنى وهو كونه مستقلا او كونه مدلولا صلية بنفس الكلمة كما عرفوا الدلالة اللفظية بفهم المعنى من اللفظ مع ان الفهم ليس صفة للفظ لانه يفهم منه ما هو صفة اللفظ وهو كونه بحيث يفهم منه المعنى قوله اعني الابتداء والانتهاء فان قلت ليس الابتداء والانتهاء مطلقان ولا انحصار المتصوران اصالة معنى الحرفين المذكورين بل خاصان متصوران بتبعاد وسيلة لمعرفة حال شيء آخر على ما سيجيء فكيف التفسير المذكور قلت قد جرت العادة على تفسير معاني الحروف بامثال ما ذكر فيفهم منه ان هو ابتداء الغاية فيعبر عن الابتداءات المخصوصة المتصورة تبعا بالابتداء المطلق الذي هو مشترك بينها ولازم لها تسهيلا على المتعلمين الى غير ذلك مع انها ليست معانيها والا لما كانت حروفا قابل اسماء لان الحرفية والاسمية انما هي باعتبار المعنى بل مستلقات معانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام وهو استلزام المقيد للمطلق قوله في الفهم عنها اندفع ما يتوهم ان المعنى المفهوم من المصدر ايضا مقترن بامدا لازمنة في الواقع فينبغي ان يكون فعلا قوله من السمو عند البصريين وقد مر طريق اخذه وحصوله قوله وقيل من الوسم وهو قول الكوفيين واشار بقوله وقيل الى ضعف قولهم لان امثلة الاشتقاق وهو سمي يسمي واسما وسمى يوسم هذا القول والقلب خلاف الاصل لا يصار اليه بلا دليل قوله تضمنه فان قلت ما تضمنه الفعل الاصطلاحي هو الفعل بفتح الفاء والاسم بكسر الفاء وهو ليس بمصدر بل اسم للحاصل بالمصدر قلت قد جاء مصدرا ايضا يدل عليه قوله قم واوصيتا اليهم فعل الخيرات واقام الصلوة وايتاء الزكوة قوله وان الحرف آه يعني علم من وجه الحصر اعتبار المغايرة للحرف عن اخويه الى الكلمة التي هو مشترك بين الثلثة وكذا للفعل والاسم وذلك لان كل تقسيم حقيقي كما فيما نحن فيه يشتمل على ما هو مشترك بين اقسامه وعلى ما يمتاز كل من اخواته وعلى اعتبار انضمام المميز الى المشترك ولا معنى للحد الا ذلك فاعتبار اللام المشترك فيما ذكره ليس بمتوقف المعرف عليه بل لانه ذكر في التقسيم فالمعرف للثلثة هو الماخوذ من التقسيم من اعتبار المميز الى المشترك فقوله قدس سره فالكلمة اشارة الى ان التقسيم حقيقي وان المعرف هو الحاصل منه فظهر ان ما قيل ولا دخل له فيما هو بصدده من انه علم لكل واحد واحد يعني للمعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل تحقيق للجرد والمميز وكذا دفعه بان هذا بناء على رأي متاخري منطقيين خانهم يشترطون التركيب في الماهية حدا كان او رسما القول قوله لكنه الاولى تركه على ما قيل لانه لا بد في حد كل من الاقسام مما يميزه عن الآخر فحد الفعل انما تم بانضمام قيد الاقتران باحد الازمنة الى الدلالة على معنى في نفسها كما ان حد الاسم تم بانضمام عدم الاقتران اليها فلا معنى للاستدراك قبل تمامه فاندفع ما قيل ولا ذكر قوله الفعل كلمة تدل على معنى في نفسه في مقابلة قوله الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسه توهم منه انه يكفي في الفصل مجرد الدلالة ام يحتاج الى امر آخر فدفع ذلك بقوله لكنه قوله ليس المراد آه يعني عند ارباب العربية قوله الا المعرف الجامع المانع لا ما يشتمل على تمام الذاتيات على ما هو مصطلح ارباب المعقول قال السيد السند قدس سره اعلم ان ارباب العربية

والاصول يستعملون الحد بمعنى المعرف وكثيرا ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين **قوله** وصدور المدوح قال الرضي
الدر في الاصل ما يدراى ينزل من الفرح من اللبن ومن الغنم من المطرة كناية من فعل المدوح الصادر عنه وانما نسب اليه تم قصدا
تنسيب منه لان الله تم منشى العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تم ويضيفون اليه تعالى صدوره ما يعجب فعله **قوله** حيث
اشار الى حدود ها التي فسرها الفطن ثم نبه عليها التبليغ المتوسط ثم صرح بها اليفعا البغي **قوله** هو المجموع لو جعل التضمن بالكسر
على النسبة الحكمية هو الحركة الاعرابية لفظا او تقديرا او محلا او هو وكان على اختلاف فيه كما هو الظاهر اذ التضمن بسبب الاستناد لا يكون
بدونه لم يحتج الى التاويل كما لا يحتاج اليه اذا جعل التضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين فان
قيل الاسناد بمعنى النسبة جزء الكلام المفعول لا الملفوظ وانما الجزء منه ما يدل عليه فكيف جعل جزء منه قلنا جعل جزء منه لغاية الدال
فلا يرد عليه ان جعله جزء منه سهو سواء اريد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الآخر او ضم كلمة الى الآخر لان شيئا منهما ليس جزء للكلام بل مدلول له او صفة
لاجزائه وليس فيه ما يحمل الكلام لفظا مسامحة حتى يترك ويختار مذهب التاويل ولو جعل الهيئة التاليفية عامة صورية للكلام يلزم ان
يكون الكلام لفظا مسامحة لكن هذا الا يختص به بل يعمه وما ذكره الشارح قدس سره فلا يصلح وجها للاختيار وبالجملة لا مجال لتوهم الاحتاج
لو جعل الدال على الاسناد داخلا في المتضمن حتى يحتاج الى التاويل نعم يحتاج اليه مع ذلك لو جعل الباء بمعنى مع كما جعل الرضي حيث قال
السيد السند قدس سره قيل يرد عليه ان الاسناد حينئذ يكون داخلا في المتضمن بالفتح ويلزم اتحاده مع ما تضمنه فيما اذا يتركب الكلام
من كلمتين فقط فيحتاج الى ان يدل بتضمنه كلواحد من الاجزاء الثلثة وفيه بعد انتهى وانت خبير بان هذا انما يرد عليه على ما عليه جمهور
النحاة من ان الباء التي يصح مع لا يكون الا ظرفا مستقرا فيكون الباء حينئذ ظرفا مستقرا صفة للكلمتين اى متضمن كلمتين كائنتين مع الاسناد
واما على ما عليه الرضي وصاحب اللباب من انه لا مانع من كونها للغو افلا ورود له وجزئية الاسناد وفيه ايضا بحث لان الدال ولعل قوله
قيل اشارة اليه فظهر ان ما قيل بعد نقل القولين المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن بمجموع الكلمتين لا يخفى ان هذا القول
مبني على جعل الهيئة جزء للكلام ويلزم ح ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم يجعل جزءا له كما في الشرح احتيج الى التاويل ليس
على ما ينبغي **قوله** او حكما كالجمل الواقعة موقع المفردات فانها لو وقعا موقعها فنسبتها لا يكون تفصيلية مقصودة بالذات بل اجمالية
ملحوظة تبعا فهي في حكم ما يدل عليها اجمالا من المفردات والمركبات التقييدية والاضافية فان المحكوم عليه اذا به فيهما انما هو الموصوف
او المضاف كما هو الظاهر من جريان الاعراب عليه ومن قولهم المضاف اذا اخذ من حيث هو كانت الاضافة داخلة والمضاف اليه خارجا
فذاك والا فنسبتها ايضا اجمالية لو وقعا موقع المفردات فمي بمنزلة المفردات **قوله** فائدة تامة بان لا يكون المخاطب ينتظر اللفظ
آخرا نتظاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه او انتظاره المحكوم عليه عند ذكر المحكوم به فح لا يتوجه ان يقال يلزم ان لا يكون مثل ضرب
زيد مركبا تاما لان المخاطب ينتظران بين المضروب ويقدر ما الى غير ذلك من التعيين كالزمان والمكان **قوله** الغير الكلامية عطف
على الكلامية فيكون وصفا للمركبات فيلزم توصيف المعرفة بالنكرة لان غير المتوغلها في الابهام لا يتعرف بالاضافة الا ان
يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف لغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون ويمكن ان يقال ان بمعنى النكرة كالحمار والليم وان
غير امعرفة بالاضافة لاشتهار المركب التام بمغايرة المركب الناقص او ان المعنى ومركبات غير الكلامية اعلم انه قد منع النحاة
من تعريف غير بالام مع كونه مضافا والمكان نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء كانهم

جعلوه لمبنى المفائر كذا ذكره السيد السند قدس سره فى شرح المفتاح ومن ذلك قول الله قدس سره العزيز الغير الكلامية

قوله وخرجت المركبات ولا معنى لاعتبار التركيب بين الكلمتين وحصل بدون عروض حالة له بها يصير من جملة المركب حتى يشكل عليه بما قدس سره بقائه فى التعريف كما زعم الهشيان ومجرد الذكر بعد المركب لا يجعله من جملته كما لا يخفى فلا يصدق التعريف على نحو زيد قائم حقيقة كما قيل على زيد قائم وعموم التعريف لا يتناول الا الحالة نوع تعلق بالكلمتين يصير من جملتها على ما هو المتبادر منه

قوله وحيث كانت الكلمتان الى قوله دخل والا لا بد فى الكلام من ان يكون احدى الكلمتين مسندا والاخرى مسندا اليه فالتعريف وان صدق على تلك المركبات باعتبار الاسناد الواقع فى الجملة التى وقعت جزأ على مذهب الترادف لكنه لم يصدق عليها باعتبار اسناد الجملة الى زيد لانه ليس بين كلمتين فالتعميم ضرورى على ان المقصود ادخال الاشكلة الثلاثة باعتبار اسناد المركب الى زيد كما يشير اليه قوله فان الاخبار فيها مع انها مركبات وذلك لا يتصور بدون تقسيم ولا مساس له بغيره فانقيل ولا يذهب عليك ان الاشكلة المذكورة داخلة فى تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما حل بحث **قوله** فان الاخبار فيها مع انها مركبات تركيب الاولين ظاهر واما تركيب الثالث فلما ذكره السيد السند قدس سره فى شرح المفتاح اعلم ان الجزئى فى مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره كما ان الجزئى فى زيد عرف هو عرف مع ضميره وان الوصف فى مثل مررت برجل عارف ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل مع فاعله على قياس عرف ابوه الا انه اجرى اعراب الجزء الوصف على الجزء الاول لان الجزء الثانى لا اعراب فى نفسه انتهى وذكر فى حواشيه ومن زعم ان الجزئى والصفة هو عارف وحده لا مع فاعله الذى هو الضمير او ابوه مثلا لزمه ان يقول مثل ذلك فى زيد عرف فيحكم بان الجزئى زيد عرف مفرد وهو الفعل وحده وبان الصفة فى نحو جائنى رجل عرف ابوه هى الفعل وحده لا الجملة وهذا مما لا يلتزمه من عنده مسكة من الادب انتهى وكيف ان يقال لا يلزمه ذلك لان منشأ توهمه جريان الاعراب على الجزء الاول وليس فيما ذكره ما يمكن ان يبتنى عليه هذا التوهم فى بعض الحواشى فى كون الجزئى فى زيد قائم ابوه مركبا نظر لان الجزء عندهم هو قائم وفاعله خارج عن الجزء ليس على ما ينبغى **قوله** فى حكم الكلمة المفردة اذ لا حكم صريحا بين القيام والاب بل الاب قيد للمسند الذى هو القيام اذ به تم المسند الى زيد الا ترى ان قلت قام زيد وادعيت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره اصلا فلو كان معنى قام ابوه ذلك لم يتعلق به زيد قطعا **قوله** اعنى قائم الاب يشير الى ان الركن فى المركبات الاضافية هو المضاف لا المجموع فان قلت كيف يكون الركن المضاف مع ان المقصود بالاسناد فى قولنا زيد قائم الاب ليس مجرد قائم قلت المضاف اذا اخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلة وانت بان الله خارجا صرح به الشريف قدس سره فى حواشى شرح الشمسية وهو كذلك فالجزء قائما مقيدا بل قائما مقيدا فى الابد فما اشكال فان قلت قد بين فى مباحث الصفة المشبهة ان الصفة المشبهة اسم الفاعل المتعدى اذا ارتفع ما بعدها فلا ضمير فيها واما اذا انصب او جر بالاضافة ففيها ضمير فقائم المضاف الى الاب ايضا ضمير راجع الى زيد فوضع الضمير مركب فليس قائم الاب كلمة مفردة فلا يفيد جعل تلك المركبات فى حكم ما هو مقصود قلت ان العقل بان قائم فى زيد قائم الاب فيه ضمير يرجع الى زيد لا يخرجه عن حد الشك اذ القيام صفة الاب لا صفة زيد فكيف يقال بان فى قائم فى زيد قائم الاب ضمير زيد هذا ما سنح فى الخاطر الفاتر ثم وجدت فى الركن بعد برهة من الزمان ما يويده فاوردته فى الحاشية وهو قوله وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير السبب بعد اسنادها الى السبب

لكونها فى اللفظ جارية على السبب خبرا او نعتا او حالا وفى المعنى دالة على صفة له فى نفسه سواء كانت هى الصفة المذكورة كما فى زيد حسن الوجه فانه حسن بحسب وجهه او لا نحو زيد خليط الشفتين اى قبيح فان لم تجر فى اللفظ على السبب نحو زيد وجهه حسن او جرت لكنها لم تدل على صفة له فى ذاته لم يجز استكان الضمير فيها فيقبح زيد اسود وفرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب وزيد اصفر غلامه لانه لا معنى للسبب الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه فان قلت ليس تدل الصفة فى نحو زيد ابيض ثوبه على صفة له فى ذاته وهى كونه صاحب ثوب كذا قلت معنى كونه صاحب ثوب مفهوم من كون ثوبه سببا لزيد لا من صفة السبب وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كريم مهما ى هو كريم هذا كلامه وهو صريح فى ان اضمار الضمير فى الصفة انما هو اذا لم تدل صفة السبب على صفة المسبب والم يجر فنظر به ان اشكال الحافظ التاشكندى صب عن بقعة حما ذكره الرضى ويه ظهر ايضا ان ما ذكره مولانا عصام الملة والدين فى حواشى تفسير القاضى على جواب العلامة الثانى فى المحق التفتازانى عن اشكال على قوله تعالى بديع السموات من ان الضمير فى بديع بعد اضافته الى الفاعل يرجع الى الله تعالى مع انه تعالى منزه عن كونه بديعا بانه يصح وصفه تعالى بالبديع باعتبار ما يلزمه من كونه مبدعا لما من قوله وفيه انه يجوز وصف زيد فى قولنا زيد اسود والبقر باعتبار ما يلزمه من كونه مالك البقر ليس على ما ينبغى لان ذلك الوصف فهم من كون البقر سببا لزيد لا من صفة السبب اذ لا يلزم من كون البقر اسود كون زيد مالكا له مالم يكن متعلقا به ومنسوبا اليه بخلاف قوله تعالى بديع السموات فانه يلزم من كون بديع صفة لسببه وهو كون السموات مخلوقا كونه تعالى خالقا لها فتدبر ان قياس زيد اسود والبقر جلية قياس مع الفارق ولا شك ان قائم الاب قيام الصفة فيه بالسبب لا يدل على صفة للسبب وهو ظ وصرح به الرضى حيث قال فى مباحث الصفة انما يجوز انتقال الضمير اليها من المحمول اى وجوه اذا كان بحيث لصاحبها المتقدم ووصف بالصفة مرفوعا بها مضمونها كما قلنا فى الصفة المشبهة فلا يجوز زيد قائم ابوه ولا قائم اجمع العم واسم الفاعل المسند الى الضمير لا كان لعدم تغيره فى الخطاب والتكلم والغيبة فى نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم مشابها للذى عن الضمير نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام جعل المجموع مفردا مثل الغلام واعرب فى نحو جاءنى رجل قائم ورأيت رجلا قائما ومررت برجل قائم والذى يدل على ان هذا معتبر عند النحاة جعل النحاة نحو زيد قايم نظير الكلام الذى ركب من كلمتين بنيا اسناد والية الشير كلام الله قدس سره اذ لولا ذلك لكان قايم مركبا وفيه بحث لانه يحتمل ان قولهم ذلك لما ان الفاعل خارج عن الجزء والوصف عندهم قال الشريف قدس سره فى شرح المفتاح ولشبهه بالجامد وصيرورته بهذا الشبه فى حكم كلمة واحدة لم يحكم على عارف مع ضميره بانه جملة وبهذا ظهر ان اعتراض بعض الفضلا على قول العلامة التفتازانى فى المطول حيث اعرب فى نحو رجل قايم ورجلا قايما ورجل قايم ظاهر هذا الكلام ان اسم الفاعل مع فاعله المضمر ليس جملة ولا مبنيا لانه معرب وليس بصحيح فان الاعراب من خواص الكلمة والمركب من كلمتين ليس بكلمة ان اريد ان اجزاءه معرب فمنقوض بالجامى فى كون المجموع مبنيا كزيد البنان فالوجه البين حذف الاعراب ان البين ساقط قال السيد السند قدس سره فى شرح المفتاح والذى يدل على ان عارف مع ضميره ليس مبنيا انا نعلم ان الخبر فى مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره كما ان الخبر فى مثل زيد عرف هو عرف مع ضميره ونعلم ايضا ان الاعراب الجارى على عارف هو الذى استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراءه على الجزء الثانى اجرى على الاول ولا شك ان ما اجرى عليه اعرابه الذى استحقه

لايكون مبنيا وليس بمعارف وحده استحقاق الاعراب الذى يجرى عليه حتى يقع لايلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا كما فى يضرب فى زيد يضرب فان المضارع لما اعراب فى نفسه واذا وقع مع فاعله جزء الجملة كان المجموع اعراب آخر محلى بحسب اعراب الموصوف دون الاعراب الاول واما معارف فانه يتغير اعرابه الجارى عليه بحسب دواخل المبتدأ بحسب اعراب موصوفه فدخل على انه الاعراب الذى استحقه المجموع بكونه جزءا وصفة انتهى فان قلت قد علم مما ذكره قدس سره ان المجموع اذا كان مبنيا لايجرى اعرابه المحلى على احد اجزائه تلك المجموع واذا كان معربا يجرى اعرابه المجموع على احد اجزاءه اذا كان الجزء الاخير مشغولا باعراب اصيل وهو منتقض بقولهم كلمته فاه الى فى جاءنى الرجل الذى اعرابه المحلى للجملة الواقعة حالا وهو النصب على احد اجزاء الجملة وهو المبتدأ قلنا قد قال السيد سند قدس سره فى حواشى شرح المفتاح قد سبق الى اوهام القاصرين ان نحو فاه الى فى جملة سبيله مع اجزاء اعرابها الذى استحقه على الجزء الاول اعنى فاه وليس كذلك فان ذلك الاجزاء انما هو بسبب ان مجموع هذه الكلمات صار معنى مشتملا على غير ان يلاحظ هناك مفردات هذه المفردات اصلا كما صرح به الشيخ ابن الحاجب فى شرح المفصل فيكون معنى الجملة بهذا اللفظ فان قلت شكل نحو جاءنى الضارب حيث اجرى على الضارب الاعراب الذى يستحقه الموصول مع الصلة مع انه مبنى قلنا ليس كذلك بل وجه اعراب الصلة ان الصلة مع الموصول الاسم الواقع فى التركيب واللام فى صورة الحرف فاجرى الاعراب على الاسم المركب هذا ما ذكره قدس سره وفى حواشى شرح المفتاح فاجرا الاعراب على الضارب مثل الاجراء على الرجل فى جاءنى الرجل فلا يكون من قبيل اجراء اعراب المعنى على احد اجزائه وانت خبير بانه لا عن حديثة فان قلت نحو مجموع اسم الفاعل مع الفاعل فى نحو زيد قائم ابوه قد وقع جزءا فالمجموع معرب مع وقوع الاانه اجرى اعراب المجموع على قائم شغل جزئه الاخير باعرابه فاحكم قائم وحده ابوه معرب ام مبنى قلت بل هو معرب لانه لما جعل المركب كلمة واحدة معربة لا فقدت صار الكلمة الواحدة المعربة قائما شغل ابوه باعراب نفسه فصار قائم بمنزلة قائمه الاب فاندفع ما قيل ان قلت فيلزم ان يكون قائم بلا اعراب فيكون مبنيا لان بمجرد الصلاحية عمر كاف فى المعربية دليس كذلك قلت بل هو كذلك لان المصرح ذهب الى انه لا فى المعربة مع الصلاحية الاستحقاق وهو كحصول بالتركيب مع العامل ولا تركيب معه بخلاف ابوه اذ هو مركب مع عامله وهو قائم و يلزم ان يقول مبنيا قائم فى زيد قائم بعين ما ذكره مع ان فساده اظهر من ان يخفى **قوله** وحيث كانت كلمتان وضع لما ذكره الرضى كان على الصحيح ان يقول كلمتين او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه ثم انه استعمل الشارح رح قدس سره كلمة حيث فى عبارته استعمال ما كما ان لفظ حين يستعمل استعمال لما لكن استعماله للشرط بغير قليل فقوله وحيث كانت الكلمتان بمنزلة الشرط وقوله ودخل فى التعريف بمنزلة الجزاء واعلم ان قيد حيث ظرف زمان متعلق بقوله دخل والواو فى الحقيقة داخل على دخل والمعنى ودخل فى التعريف ما ذكر وقت كون الكلمتين اعم وحيث يجيئ للزمان الصريح به فى المغنى **قوله** فانه اى المسند اليه فى التركيبين المذكورين **قوله** فى حد هذا اللفظ الاول ضرورى فى نفسه فان المبتدأ لا يكون الا اسما حقيقة او حكما وكذا بالنظر الى التعريف لان معناه لفظ تضمن كلمتين تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى ولو جعل الباء بمعنى مع يحتمل احتمالين احدهما ذهب اليه المحمود ان الباء التى لمعنى مع لا يكون الا ظرفا مستقرا فيكون الباء صفة للكلمتين والمعنى تضمن كلمتين كائنتين مع الاسناد وح يتعين التاويل وثانيهما ان يكون الباء ظرفا لغو فيكون الباء ظرف تضمن والمعنى تضمن كلمتين وح لا يلزم ان يكون الاسنادين كلمتين فلا يحتاج الى التعميم بالنظر الى التعريف لكنه ضرورى فى نفسه لان المبتدأ لا يكون الا اسما حقيقة او حكما فظهر ان ما قيل ولا يذهب عليك ان ادخال مثل ويزيد مقلوب زيد فى التعريف

To: www.al-mostafa.com

انما يحتاج الى التعميم كلمتين لجملة قولا بالاسناد وهي ما احتملته حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين هو مطلوب وزيد مع الاسناد ونحوه انما يحتاج الى التعميم لا وخال مثل حبتي مهمل ليس بصحيح على الاطلاق وايضا الاحتياج الى التعميم لا وخال مثل حبتي مهمل منتقض على طريقته ثم ان التاويل بهذا اللفظ مستهجن فيما كان فيه اذ لا يصح ان يقال حبتي وديز اريد بهما اللفظ واللفظ اذا اريد به اللفظ يكون علما لان ذلك الاصطلاح من النحاة انما يكون اذا كان اللفظ موضوعا للمعنى لا مطلقا قال الرضي اذا قصد بلفظ ذلك اللفظ ودل معنا كقولك من كلمة الاستفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول لغيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ بهذا اللفظ وهو صريح في ان اللفظ المراد به نفسه انما يكون علما اذا نقل من المعنى الى اللفظ لا ما يلزم من القول بان الالفاظ الموضوعة للمعاني اذا اريد بها انفسها دون معناها كانت اعلاما منقولة لوضع المهملات لانفسها وما ذكره السيد السند قدس سره من ان الالفاظ تحضر في ذهن السامع بانفسها لا في ضمن الدوال ثم يحكم عليها لا يخلو عن خدشة لان قولك من حرف جر وضرب فعل ماض وزيد اجوف والرجل صحيح اذا حكم فيه باعتبار حضور الالفاظ المذكورة بانفسها في ذهن السامع لا في ضمن الدوال فلا شك انها ليست باسامع انما وقعت مبتدأ ولا شك ان الاسمية لازمة للمبتدأ فاما ان يؤول هذا اللفظ فالحق بطلانه اعلاما حيث لا تاويل فيه ولا محذور ولا يأباه ول وهو غير صحيح اذ المبتدأ لا يكون الا اسما حقيقة او حكما فالقول بالتاويل واجب فنظر ان ما قيل ان قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن بسما فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ انما صارت في تاويل الاسم المفرد قبلت احكامه وخواصه او ان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انها لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه اما اذا لم يكن كذلك فيجوز الاخبار عنه ولحوق التنوين والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا تقول من حرف جر وضرب فعل ماض ليس على ما ينبغي فتامل **قوله اعلم ان** كلام المصنف صريح ظاهرا فيما قال ذلك لجواز ان يراد بتضمنه للكلمتين تركيبه منهما كما صرح به الرضي قوله نحو ضربت زيدا قائما مجموع كلام حيث يصدق على المجموع انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على مجرد ضربت وعلى اعتبار كل واحد من المتعلقين على حدة فيتعدد كلام واحد باختلاف الاعتبار لكن لا بأس به ولا يتصور مثله على طريق الفصل لتحقق الافراد من الكلام في ضربت اقوم وهو قائم لا يرد على تعريف الفصل كما قيل لان كل واحد منها كلام على حدة لانه يلزم على طريقة تعدد الكلام الواحد باعتبار الثلثية والاثنينية وكل واحد من الاول كما قيل وتحقق افراد من الكلام مختلفة بالذات لا تخص بواحد من طريقي المصنف والفصل وكون خبر المبتدا في قولنا زيد ضربت عمرو اني دارة مجموع ما ذكر والالتفاق على ان خبر المبتدأ جملة لا يستلزم ان يكون الكلام عند صاحب الفصل مجموع ما جعل خبرا ولم لا يجوز ان يكون كون الخبر جملة عنده باعتبار بعض الاجزاء الاشرف فلا يكون عدول الهم عدولا عن عبارة تعريفه كما قيل بل عدولا عن مذهبه **قوله** نعم صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه انما كان كلام صاحب الفصل هيرا فيما ذكرنا لان الكلام انحصر في المركب من كلمتين بناء على ان المبتدأ المعرف باللام يكون مقصورا في المجرد المتبادر من المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى ان لا جزء سوى الكلمتين لذلك المركب وان الاسناد انما هو بين الكلمتين لا غير وحمل الالفاظ على المتبادر منها واجب فوجب التاويل بالكلية فيما اذا كان الاسناد بين الكلمة والجملة دون ما عداه مما كان الاسناد بين كلمتين لكن يكون للمسند متعلقات اذ المتعلقات ليست من جملة المسند فاندفع ما قيل اما ان كلام صاحب الفصل صريح في ان مجرد ضربت كلام والمتعلقات خارجة عنه فانما يتم اذا كان

قولنا هذا الشئ مركب من هذين والاعلى ان اجزائه هذان لاخير وان قولنا زيد ابوه قائم فى قوة الكلمتين دون ضربت زيدا
قائما بجوهره وفى كلا المقامين بحث قوله ذهبا الى ترادف الكلام والجملة حيث قال الاول الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى ويسمى الجملة والثانى هو تركيب الكلمتين او ما يجرى مجراهما بحيث يفيد السامع ويسمى كلاما وجملة قوله على الجملة الخبرية تبعا
يلان الانشائية لا تقع جزاء بدون التاويل على ما حققه السيد السند قدس سره فى حاشيته المطول وشرح المفتاح وبعد التاويل يكون
المعنى زيد ابوه قائم او جملة خبرية حيث يا ولنحو زيدا اضربه زيد مقول فى حقه ان يضرب او يستحق ان يضرب وكذا اذا وقعت صفة فيجئ مادة افتراق
الجملة عن الكلام لا يكون الا جملة خبرية وقعت جزاء او وصفا والانشائية ولو سلم فالمقصود هو الذكر على وجه التمثيل قوله وفى بعض الحواشى
اى حواشى الفاضل الهندى واعترض عليه بعض الفضلاء بان تقييد الاسناد بالمقصود لذاته لا قرينة عليه سوى الاصطلاح على
اشتراط ذلك لكن الاصطلاح مشترك اذ البعض اصطلح على اشتراطه والبعض على عدم الاشتراط فتعارضا فتساقطا فلم يوجد قرينة
قرينة اصلا فاذا اريد ذلك لزم ارادة المجاز بلا قرينة معينة للعدول عن الاطلاق الذى هو الحقيقة ومثله لا يجوز فى غير الحد فتفى الحد
اولى انتهى ويمكن ان يقال انه مشهور بشهرة تكون الكلام اخص من الجملة وان المتبادر من الاسناد ان يكون بين الكلمتين بالايقاع
بالفعل وكل ما فيه الايقاع بالفعل فهو اسناد اصلى مقصود لذاته قوله الالفى ضمن بين اى لاتحقق العام الا فى ضمن خاص حصل
من جنس واحد او من جنسين ولا يلزم منه تحققه فى ضمن جميع الافراد وقيل فى بعض من ان يدفع اشكال الظرفية لكنه يورث اشكالا
آخر يدفع باعتبار العموم فالوجه ايقاعها على معناها قوله لان التركيب الثنائى الذى لابد منه فى كل كلام ليكون احد جزئيه مسندا والآخر
مسندا اليه والعالم يتصور كونها فيما عدا الاثنين المذكورين اكثر الكلام مطلقا فيهما فظهر ان ما قيل حصر التركيب الثنائى فى ستة والظاهر
ما عدا اثنين لا يوجب الا حصر الكلام الثنائى فى اثنين والذى حصر مطلق الكلام فيهما ممنوع قوله فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
ان قلت كيف قال لفظ الموصول وقد جعله موصوفا حيث فسره بالنكرة قلت انما قال اى كلمة ولم تقل بل جعله موصولة وفسره بالنكرة
اشعارا بانه بعد ما نقل عن اصله كانت دلالته على التعيين وكما يجئ المعرف باللام بعد ما نقل عن كونه موصولا يجئ له قال العلامة
التفتازانى فاذا قلت اللهم اغفر الذين انعمت عليهم لا تريد فيه الا هو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثم قلت لا اعنى جميع المنعم عليهم
وعدالة انتهى وانما قال التذكير مبنى على لفظ الموصول اذ لو بنى على المراد منه وهو الكلية كما قال به الشارح لانث الفعل اذ السند الى ضمير
ولو لفظيا يجب تانيثه قوله باعتباره فى نفسه لما توهم من رجوع الضمير الى المعنى انه لا معنى لكون المعنى حاصلا فى نفس المعنى اشار الى
انه متعلق باعتباره وهو اما متعلق بمعنى نظرا الى الاصل اى دل على ما يقصد لسببية كونه معتبرا فى ذاته اى لاجل ذاته لا بما يعرضه او متعلق
لدل اى دل على معنى معتبر فى ذاته قوله على معنى فى غيره اى لسبب كونه معتبرا فى غيره اى لاجل غيره لا لذاته قوله ومحصوله ما ذكر
بعض المحققين قال السيد السند قدس سره بعد ذكر التحقيق الذى ذكره الشارح وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب فى ايضاح
المفصل حيث قال الضمير فى دل على معنى الى آخر ما ذكره الشارح يعنى عبارته على وجه يستفاد منه هذا التحقيق سواء قصده اولا فظهر ان ما قيل
كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد السند قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المصنف وليس كما ظنه ليس على
ما ينبغى قوله قائما بذاته ليس تابعا لوجوده شيئا آخر كالجوهر قوله قائما بغيره بحيث يكون وجوده تابعا لوجود المحل كالسواد والبياض
التابعين وجوده لوجود المحل والاقرب بضم المبتدى ما ذكره قدس سره فى حواشى شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى

مدركا تنا كمتبة البصر اى بصيرا تة واعلم اذا نظرت الى المرآة ومشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان احدهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا جاعلا للمرآة مع آلة فى مشاهدتها ولا شك ان المرآة مبصرة فى هذه الحالة لكنها ليست بحيث تفقد بابصارها على هذا الوجه ان تحكم عليها وتكون الصورة حرمشاهدة تبعا غير ملتفت اليها فاعلم ان فى المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة للابصار الغير فتقص على ذلك المعانى المدركة بالبصيرة اعنى القوى الباطنة **قوله** شلا منصوب على المصدر او الحال والمقصود منه دفع توهم التخصيص بالمذكور **قوله** كان معنى مستقلا بالمفهومية قال الشريف قدس سره ولك بعد ملاحظة هذا الوجه ان يقيده بمتعلق مخصوص فتقول مثلا ابتد أسيرى البصرة ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال وصلاحية الحكم عليه وبه واعلم ان الابتداء ان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا وان اخذ متعلقا بمتعلق مخصوص كالسير والبصرة فلا عتبار ان احدهما ان يلاحظ العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا فيصح ان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتد أسيرى البصرة وثانيهما ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق وجهة آلة تعرف حاله ويكون المتوجه اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصح ان يحكم عليه او به فمعنى من ليس هو الابتد المطلق ولا المخصوص المأخوذ بالاعتبار الاول والا يصح ان يقع محكوما عليه وبه قطعا لكنا لا نشك فى ان المفهوم المستفاد منه فى قولك سرت من البصرة على الوجه الذى استفيد منه الا يصح شيئا منهما يتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثانى وهو معنى لا يحصل ذهنا ولا خارجا الا بجعل آلة لملاحظته ووسيلة الى تعرف حاله **قوله** ولزمه تعلق تستلقه وهو مائة الابتداء مائة لا بد للابتداء منه فيكون المتوجه اليه بالقصد هو الابتداء ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا للملاحظة حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها اذ رؤية المرآة ح ليست مقصودة بالذات بل هى آلة لمشاهدة الصورة **قوله** فى الدلالة عليه اى فى كون لفظ الابتداء او الاعلى ذلك المعنى الملحوظ بالذات **قوله** وهذا اى كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبرا لاجل ذاته لا لغيره **قوله** فى نفس الكلية الدالة عليه فمعنى كون المعنى فى نفس الكلمة انه معتبر لاجل ذاته لا لغيره ومعنى كونه فى غيره معتبرا لاجل غيره هذا آلة لغيره **قوله** لفظ اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ نحو كاينه جزاء شرط محذوف اى اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فاعلم ان عن جملة معنى من **قوله** حالة بين السير والبصرة فيكون المتوجه اليه بالقصد والذات هو السير والبصرة ويكون الابتداء متوجها اليه تبعا فانه آلة لتعرف حاله اما من كونها مبتدأ او مبتدأ منه كرؤية الصورة اذا كان المقصود رؤية المرآة **قوله** المتعلقة من حيث انها حالات واما الابتداء المخصوص المتعقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فموضوع مستقل يصح ان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتد أسيرى البصرة **قوله** لعدم مسبوقيتها بشعر بان ارجاع الضمير الى ما يباعث لمسبوقية فاذا التقى فالظاهر هو الارجاع الى المعنى وذلك لقربه ورجوع المعنى الاول اليه وكونه مدار الفرق **قوله** مثل فوق وفوق فهو موضوع لذات ما باعتبار نسبة مطلقة كالصحبة والفوقية لا بالنسبة تقييدية اليها فليس فى مفهومها ما لا يحصل الا بذكر متعلقه بل هو مستقل بالمتعقل والتزام الاضافة لا يقتضى عدم الاستقلال فلذا يقع محكوما عليه وبه **قوله** الى غير ذلك من قيد وقيس وقاب واى وبعض وكل اذ هو موضوع للاحاطة المطلقة الملحوظة فى ذاتها المفهومة منه بحيث الاعراض او المالان الغرض من وضعه اما استعماله فيما مضافا الى متعلق مخصوص فلمثل الغرض لزم ذكره لا تتميم اصل المعنى فاندفع ما قيل كون الملحوظ تبعا لا يصح لان يكون محكوما عليه وبه ولان التعميم بدون ذكر المتعلق بطل لان كل رجل مفهومه ملحوظ ابدا تبعا للاحاطة افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر المتعلق ثم قال اذا كان موضوعا لمعنى هو آلة

لملاحظة تغيره ابد الكيف يكون بسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل نسبة بينه وبين المضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب للاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع للملاحظة الافرادية فيه بما فيه قوله لانها افرض من وضعها اى الاضافة الى متعلقات مخصوصة قوله باعتبار معناه المتضمن المتبادر من اطلاق اسمى هو الطابقي وقد حمله على خلافه اذ لو حمل عليه لخرج الفعل بقوله في نفسه لعدم استقلال معناه المطابقي فيصير قوله غير مقترن مستدركا وفي هذا وعلى الفاضل الهندي حيث حمل المعنى على المطابقي ثم اشكل بان معنى المطابقي للفعل ايضا غير مقترن فاجاب بان المراد غير مقترن جزئه ويمكن ان يقال ذلك بنا على مذهب من يقول بخروج النسبة عن مفهومه على ما قيل او كونه موضوعا للحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما وبذا المجموع شئ مستقل مفهوم من لفظ عند الاطلاق لكن الحق انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل معين اذ لو كان موضوعا للنسبة الى شئ ما كان حيث ما استعمل مجازا اذ لا يستقل الا في انسب الى موضوع معين بنوع تعيين وايضا لو كان معناه شيئا لكان الحدث داخل الصدق والكذب وحده لانه يكون الموضوع الذي توجه اليه النسبة مفهوما منه عند الطلاقه فيرتبط بنسبته وينعقد الحكم وكل محتمل للصدق والكذب مركب فيلزم ان يكون الفعل مركبا وانه باطل والتالي حمله على شئ فتعين انه موضوع للنسبة الى معين لكن ذلك المعين لا يفهم منه لان الفعل وحده لا يفهم منه فاعله فلا يفهم حينئذ مدلوله الذي هو النسبة الى معين كما في لفظة من فانه اذا لم يكن معها ضمير لم يفهم منها مدلولها الذي هو الابتداء الخاص فكما وجب في الحروف ذكر متعلقاتها ليفهم معناها التي هي نسب مخصوصة من حيث انها اداة بين المعاني الخارجية كذلك يجب في الافعال التامة ذكر الفاعل ليفهم منه النسبة المعتبرة في مفهوماتها بين حدث داخل فيها وموضوع خارج وكذا في الافعال الناقصة يجب ذكر معمولاتها ليفهم منه النسب بين امور خارجين عن مفهوماتها ومنه ظهر ضعف ما ذكره الشارح في اول بحث الفعل من ان الفعل يشتمل على ثلاثة معان الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي ثم كون مطلق الفعل والاصلي معنى في نفسه بما هذا الحد ظاهر على قول من يقول بدلالة الافعال الناقصة على الحدث واما على قول من لم يقل به فالاشكال بقاء اذ يفهم من سماع ضرب بدون الفاعل الحدث الذي هو جوهره ولا يفهم المعنى المطابقي فوجد التضمن بدون المطابقة مع انهم اتفقوا ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ويمكن ان يقال التضمن والالتزام محله الجزء هو فهم الجزء واللازم اعم من ان يكون في ضمن الكل والملزوم اولا ومعنى عدم وجوده بدون المطابقة انها ربما وجدا وربما تصور بدونها في البسيط والذي للازم له بالمعنى الاخص المعتبر في الالتزام وعلى هذا فلا اشكال ثم اشكال لو سلم التضمن والالتزام في الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم لا مطلقا كما ذهب اليه كثير من الناس ويمكن الجواب بمنع كون ذلك فهما ودلالة بتضمن حينئذ هي التضمن هو فهم الحدث في ضمن الكل بعد ذكر الفاعل فان قيل اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم مجازا ينبغي ان لا يكون تضمنا او التزاما لعدم الفهم في ضمن الكل او الملزوم قلنا بل يفهم في ضمنه فان النفس عند سماع اللفظ تنتقل منه الى المعنى الموضوع له ويفهم جزئه في ضمنه بوسطة القرينة يدرك ذلك لمن اراد وان لم يكن الجزء او اللازم مفهوما في ضمن الكل لكنه مراد لما في ضمنه وبين فهم الجزء في ضمن الكل واراده في ضمنه بون بعيد والاول هو دلالة التضمن دون الثاني واذا اطلق اللفظ على الجزء او اللازم اعني اريد من اللفظ في ضمن الكل والملزوم بان على حاله وكذا في الالتزام وقد يجاب بان الدلالة المطابقية متوقفة على الارادة ارادة جارية على قانون الوضع وارادة المعنى المطابقي تلك الارادة لا يكون بدون ذكر الفاعل والتضمن والالتزام في ضمن تلك الارادة لا مطلقا فتدبر قوله اعني الحدث قال السيد السند قدس سره في حواشي شرح المطالع الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية دالة على الحدث بل الحدث معنى نسبي الفاعل بانه قائم

قوله اما منقولة جر بحيهاانث باعتباره مؤنثا لتانيث المضاف اليه كما في سقطت بعض انامله ولمعنى ان الجميع لايخ عن ينقل لوجود النقل في بعضها عن المصادر الاصلية وفي بعضها عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا فانتقل فيه اولا من الاصوات ثم منها الى اسماء الافعال وفي بعضها عن الظرف وفي بعضها عن الجار والمجرور وفيه بحث لان المشتق سماه والمركب ليس بمنقولين عن شئ **قوله** فليس بسماه الخ لانه آه بل كل سماه دال على معنى مستقل غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وفيه بحث لان الحروف والمركبات ليس لها الا وضع نعلي والجار والمجرور كبعلبك واليك والظرف المضاف كمالك ليس اسما بحسب الوضع الاول لكونها مركبين ومنه يظهر ضعف ماقيل ان الوضع الاول لها نفس الحدث فخذ المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والحق ان عد النحاة اياها اسما للامور اللفظية قال الرضي والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها ليست باعمال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لاتتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض **قوله** على تقدير اشتراكه يشير الى ان كونه حقيقة في احدهما مجازا في الآخر هو الاصل ثم كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال هو الظاهر لانه اذا خلا عن القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقيل حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه **قال** ومن خواصه جر قدم للاهتمام لكون الكلام فيها بالقصد كما قيل والا لافاد ان دخول اللام مابعده مقصور على بعض خواصه فيكون كلاما مع من زعم انه كل خواصه وليس فليس **قوله** وليس التبعيضية على ان ماذكره بعض منافيا لما سيجيء من على ماذكر لانا نمنع ان يكون ايتاء به بسبب آخر كصحة الحكم حتى يفهم منه انه لولم يات من لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه مع انه غير صحيح لان اقل مع الكثرة عشرة **قوله** خاصة اي مايختص به ولا يوجد في غيره اعلم ان الاختصاص عبارة عن وجود الشئ في شئ بحيث لا يوجد في غيره فقوله يختص به تمام التعريف اومعناه مايوجد فيه ولا يوجد في غيره الا ان الشارح رح ذكر قوله ولا يوجد في غيره دفعا للغفلة وازالة للاشتباه واظهارا لان الباء غير داخل على المقصور وانما كان المتعارف في الاستعمال دخوله على المقصور ومن قال قوله ولا يوجد في غيره تفسير لما يقتضيه يختص من جزئه السلبي ان اراد به ان يختص يتضمن جزئين ايجابي وسلبي فقوله يختص به جزء ايجابي فقط لانه لما فسر جزئه السلبي بقوله ولا يوجد في غيره جر يختص عن جزئه السلبي والمجموع تعريف خاصة فلا يحتاج حينئذ الى ان يقال قوله ولا يوجد في غيره تفسير لما يختص به وتفسير لبعض معنى الاختصاص وعليه ماقيل ان الكثير الشايع في النفي اذا دخل على كلام فيه قيدان يتوجه الى القيد خاصة ويبقى اصل الفعل مثبتا فيكون معنى قوله ولا يوجد في غيره مايوجد فيه ولا يوجد في غيره هذا فان قلت على ماذكره يلزم الدور لان معرفة الخاصة موقوفة على مايختص ومعرفة مايختص موقوفة على معرفة الخاصة قلت ليس التعريف حقيقيا يقصد بتحصيل صورة غير حاصلة بل هو لفظي يقصد به تفسير مدلول اللفظ والدور من مفسدات الاول لا الثاني **قوله** اي لام التعريف اشارة الى ان اللام يغني غناء الاضافة على ماهو مذهب البصرية اوعوض عن المضاف اليه على ماهو مذهب الكوفية **قوله** لعدم شهرته اولان الميم ليست حرف تعريف على حدة بل هو بدل من اللام كما ذكره الله قدس سره في مباحث المعرفة وصرح به الرضي ايضا حيث قال في لغة حميري ولغة من على ابدال الميم من لام التعريف **قوله** هي اللام وحدها قال الرضي والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فتمنعها العامل الضعيف واما نحو ان الفضل فلجعلهم لاخاصة من جميع ماهو على حرفين كجزء الكلمة واما هذا وهمزة خان الفاصل بين العامل والمعمول

لما لم يفهم معنى ما قبله ولا ما بعده عد كلا فصل وانما وضعت اللام سانحة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير على حرف فالاولى كون
دليل التعريف مثلا انتهى فتامل **قوله** زيدت همزة الوصل وفتحت مع ان اصل همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال **قوله** لتعذر الابتداء
بالساكن فانها بحرف ثبت في الابتداء ويسقط في الوصل لئلا يزول الفتحة المطلوبة معها الامكان بخلاف ما لو حرك **قوله** الى انتهائي او
التعريف الى بجالها وحذفت الهمزة في الدرج لكثرة الاستعمال **قوله** لتبيين منتسق ولو تبيين جزئي كفى تعيينه للكل فلا ينتقض باللام
الداخلة على الصفة المشبهة ان قيل انها تبين الذات فقط **قوله** يدل عليه اللفظ مطابقة اي دلالة غير ضمنية فلا ينتقض بالمجاز على ان
كون دلالة اللفظ على المعنى المجازي التزاما مما كيف وقال العلامة التفتازاني في مذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل
والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليها مطابقة لا تضمنا
ولا التزاما **قوله** كالموصولات واللام التي صارت لازمة في الذهن ومتصرفاته زائدة لاداء التعريف على ما صرح به الرضي في
بحث المعرفة والنكرة ولو سلم فالمراد من الدخول هو تحصيل التعريف ولا يخفى انه ليس دخوله في الموصول للتعريف بل صارت جزء
من الكلمة والتعريف باعتبار الصلة **قوله** وكل سائر الخواص اي باقي الخواص اورده الجوهري في الاجوف الواوي وقال انه بمعنى الجميع
وقال الشارح في شرح المفصل انه يجيء بمعنى الجميع وبمعنى الباقي وقال صاحب القاموس انه بمعنى الباقي لانه من السور وهو مهموز واستعمل
بمعنى الجميع من غلط العامة وهذا الخلاف مبني على الخلاف في اشتقاقه كما ذكر الفاضل اللاهيجي في حواشي شرح الاصول **قوله**
الخمس بالتذكير لتأنيث المعدود كقوله تعالى سبع ليال وثمانية ايام **قوله** واما الاضافة اللفظية فهذا الاعتذار انما يحتاج اليه على ما ذهبت
اليه الجمهور من عدم تقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية واما على ما ذهب اليه الشارح من تقدير حرف الجر فيها على ما هو عبارة
المتن وصرح به الشارح في شرحه فغير محتاج اليه **قوله** لان لا يخالف الاصل بالتأنيث لكونه مسندا الى ضمير المؤنث ولتذكيره ايضا وجه وكذا قوله
بان تخصيص او يزيد عليه **قوله** اعني الفعل تفسير للاول **قال** الاستثناء اليه من الخواص الحقيقية للاسم لم يوجد في غيره اصلا على ما عليه
الزمخشري الاستثناء ايادي حيث قال اذا قصد بلفظ ذلك اللفظ دون معناه كقولك اين كلمة الاستفهام وضرب فعل ماض فهو علم وذلك
لان مثل هذا موضوع شيء بعينه غير متناول لغيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو لمعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وهذا كما ترى صحيح لا غبار عليه
ولا يلزم منه وضع المصطلحات وهو من الاصطلاحات النحوية كما ان القول بمنع فعلة في ذلك فعلة وزن طلحة للعلمية والتانيث من اصطلاحهم
وما قال بعضهم من ان كل لفظ وضع لمعنى اسما كان او فعلا او حرفا فقد صار ذلك اللفظ عالما بنفس ذلك اللفظ فالمراد منه انه علم من حيث
الاصطلاح لان وضع لفظ المعنى يتضمن وضعه لنفس اللفظ عالما لان هذا الدعوى مما لا صحة له فلا يحمل عليه كلام الغير اذا وجد له محمل آخر
واما دة اللفظ من المصطلحات ضروري غير محتاج الى الاصطلاح حتى تكون موضوعة ولو سلم فالاهمال لغة لا ينافي الوضع اصطلاحا
نعم لو حمل على ما حمل عليه بعض الفضلاء قول العلامة التفتازاني لا خفاء في ان اللفظ نفسه كاف في التعبير عنه وانه يصح ان يطلق ويراد نفسه
وانه ليس بموضوع لنفسه وضعا قصديا لكن يلزم ان يكون موضوعا لنفسه وضعا غير قصدي حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على
انه يطلق ويراد نفسه وانما اللازم من ان معنى الوضع الغير القصدي انه اذا قال الواضع مثلا ضرب عينه فكذا فلا شك ان قصده
في هذه الحال الى تعيين ضرب لمعناه لكن وقع منه الطلاقه واراده نفسه منه فقد وقع في ضمن ذلك التعيين المقصود تعيينه لنفسه غير
ولم يوجد مثله في المصطلحات اكان وجها ومن الاضافية على ما عليه ابن مالك حيث قال الاسناد مستوى وفعلي وجعل الاول المختص

بالاسم والثاني يصح للمتكلم الثالث والجملة ايضا فضربه ضرب في ضرب فعل ماض باق على الفعلية والاخبار عنه بحسب لفظه لانها وهكذا من في من حرف جر وقال الشريف قدس سره الحكم يكون من وضرب اذا اريد بهما لفظاهما بين لصحة لان ء الا الالفاظ على انفسها ان سلمت فليست بالوضع قطعا بشيء قطعا في الالفاظ المهملة كقولك جيش مهمل وهو معنى وضع المهملات للدلالة على انفسها فلا يقدم عليه من له سكة في مباحث الالفاظ والتحقيق ان الالفاظ لا تتصف بالاسمية والفعلية والحرفية في انفسها بل بالقياس الى ما وضعت هي بازائها من المعاني فاذا اردت ان تحكم على لفظ بما ثبت له في نفسه وتلفظت به واجريت عليه الحكم وقلت مثلا ضرب مركب من ثلثة احرف لم يكن هناك ضرب والا على شيء هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وقد احضرت في ذهن السامع بان تلفظ به وكذلك اذا حكمت على لفظ بما ثبت له بالقياس الى ما وضع بازائه انه فعل ماض لسبب كونه موضوعا لمعناه فليس هناك دال هو اسم ومدلول هو فعل والالفاظ متساوية الاقدام في جواز الحكم عليها انفسها سواء حكم عليها بما ثبت لها في انفسها او بما ثبت لها بالقياس الى غيرها بهذا ثم المذكور من ضرب ومن وقع مبتدأ والاسمية لازمة له اذا استعمل في معناه وان لم يستعمل فلا فاذا قيل الفاعل هو المبتدأ هو الاسم مخصوص او يأول والتأويل ليس ببعيد وكذا الموصوف بالمعرفة فاما ان يقع حضر في الذهن معينا والتعيين بالاداة من نحو الرجل او بالاضافة نحو غلام زيد او بالعلمية او بالاشارة نحو هذا او بالنداء نحو يا رجل او بالموصولية نحو الذي قام ابوه او بالتعريف باللام نحو الرجل قائم او لا يقع كذلك بل يقع حضر في الذهن من غير تعيين بل بالوصف بالجملة الفعلية نحو رجل قام ابوه او بالوصف بالمفرد نحو رجل قائم او بالاضافة نحو غلام رجل او بالتنكير نحو رجل جاءني فالاول هو المعرفة والثاني هو النكرة والمراد بالاسم الم

لفظا او تقديرا او زيد مضاف اليه وقد سماه سيبويه مضافا اليه قال الرضي كانه خلاف ما هو مشهور الآن من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت بزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر في المثل والحق ان المضاف لا يكون الا اسما مطلقا كما صرح به الزمخشري وغيره فررت مادل بالمرور **قال معرب** قال المصنف في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الابانة او ازالة الخفاء وهو محمل اظهار المعاني وازالة فساد الالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها دالا على المعاني كما سمي الاعراب اعرابا باعتبار ان الاعراب تحقق فيه للبيان القياس معرب بكسر الراء انتهى اقول قوله باعتبار ان الاعراب تحقق فيه يشير الى ان الاعراب بالمعنى العرفي وان لم يكن مصدرا الا ان القول بالاشتقاق منه باعتبار معنى التحقق فالاعراب العرفي سواء كان بمعنى الاختلاف او بما به الاختلاف لا يجوز الاشتقاق منه بالنظر اليه ويجوز نظيره ان الاعراب فاعل التحقق والجور الى المعنى فمعنى معرب خوالفاعل متحقق فيه الاعراب فالمعرب في الحقيقة محل تحقق الاعراب فقوله لان القياس معرب بكسر الراء ان اراد به انه كما لا يحكى اسم المفعول منه لا يحكى الظرف ايضا واسم الفاعل غير صالح فانتفى القول بالاشتقاق منه فهو في حيز المنع وان اراد به انه انتفى الاشتقاق منه لان اسم الفاعل غير صالح وان جاز اشتقاق الظرف منه فالتقريب غير تام **قوله** الذي هو قسم من الاسم اشارة الى ان تعريف المقسم المعلوم المذكور سابقا **قوله** اي الاسم اشارة الى ان المركب صفة موصوفه الاسم واللام فيه بمعنى الذي فلا يرد بمبني الاصل لان المبني والمركب هو المجموع **قوله** اي لم يناسب فسره به ليخرج المتضمن والمضاف فانه مناسب لمبني الاصل وان لم يكن مشابها اذ المشابهة هو الاشتراك في الكيفية **قوله** موشرة في منع الاعراب فلا يلزم في التعريف جمع الكل كما قيل فتبين تلك المناسبة في اول بحث المبني قال في المفتاح وبسبب بنائه مناسبة لم يكن اه بتضمن معنى ما نحو اين او شبهه كالمبهمات او وقوعه موقعه كاسماء الافعال او مشاكلته الواقع موقعه كغير الواقع موقع شبيهه كالمنادى المفرد او اضافته اليه نحو معاذ غاب يومنا **قوله** هو الاصل في البيان اي ان اصل المضمن من حيث الاصل على المعنى الذي يفيد الاصل في التركيب الاضافي حتى يكون اخص مطلقا لا من وجه ليكون الاضافة لامية لا بيانية ولو سلم فكونها بيانية بسبب ال **قوله** وهو الاعمي وكذا الجنة من حيث جي صح بالسيد سند قدس سره في حواشي التلويح **قوله** والام بغير اللام قيد به ليخرج المدون باللام لان الامر بعكس عن النحاة حقيقة في المدون باللام والمصنع المعنوي صرح به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح وقال السيد سند قدس سره في ترجمة الشريفية لفظ امرر اصطلاح نحويان اطلاق كرده ميشود براء غايب خواه معلوم خواه مجهول وبراء حاضر خواه معلوم خواه مجهول فاندفع ما قيل الحاجة الى قوله بغير اللام لان النحوي لا يسمي ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر اصطلاحا هو بغير اللام **قوله** اعلم ان صاحب الكشاف الى قوله وهي مرتبة من كلام السيد السند **قوله** وليس النزاع الذي بين السيد وصاحب الكشاف في الالفاظ المعدودة العارية عن المشابهة **قوله** من فوائد اعربت الكلمة اي اديت الاعراب عليها **قوله** لا يحصل الا باجزاء الاعراب وبعد الاجزاء لا يتصور النزاع في كونها معربة **قوله** فاعتبر العلامة في كون الكلمة معربة اصطلاحا **قوله** مجرد الصلاحية اي كونه صالحا لان يقتضيه اذ ليس الاعراب بعد التركيب بان لا يكون مناسبا لمبني الاصل الا الحصول بالفعل **قوله** واعتبر المصنف في كون الكلمة معربة اصطلاحا مع الصلاحية اي كونه صالحا للاستحقاق بعد التركيب بان لا يكون مناسبا لمبني الاصل **قوله** حصول الاستحقاق بالفعل بان تركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فاذا حصل الاستحقاق بالفعل باذكر يصير الاسم معربا واما وجود الاعراب بالفعل فقط فخارج عن

مفهوم المعرب الاصطلاحي على الذهبين يدل على ذلك اعتبار الاستحقاق قوة وفعلا وانما فعل ذلك لانه لا يتصور جريان الاعراب لفظا في جميع الاسماء قوله ولذلك اي لاجل عدم اعتبار وجود الاعراب لفظا في كون الاسم معربا يقال لمن قال جاءني زيد بدون الاعراب تنبيها على خطائه لم تعرب الكلمة وهي لم يجر عليها الاعراب لفظا ايها القائل والحال انها معربة لا مانع فيها من الاجراء لفظا على ما هو الحق انتهى من تقييد الجملة بالجملة الحالية اذ الظاهر من الجملة الحالية على ما يشهد به الفطرة السليمة ومواردا استعمالها الانكار على عدم الاجراء لفظا وهو انما يتوجه اذا كان الاجراء ممكنا كزيد وعمرو مثلا لا كالقاضي وعصا على ما توهم بعض فطن ان ما قيل لم يوجد على طريقة المصنف اصطلاحي لم يعرب لانه لا يخلو من اعراب محقق او مقدر وكانه اراد بسلب الاعراب بحسب الذات لان ذوات الاعراب متاخرة عن المعرب او اراد بسلب الاعراب بحسب الظاهر ليس على ما ينبغي قوله من ان المعرب ما اختلف آخره قال المصرح في الايضاح اعترض على هذا الحد بانه مدلولي بما هو متوقف على حقيقته وذلك ان ما اختلف آخره لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معربا فاذا توقف اختلاف آخره على معرفة كونه معربا توقف معرفة كونه معربا على معرفة اختلاف آخره لكونه عرف حقيقته بما توقف كل واحد منهما على الآخر وتحقيقه انك اذا حللت المفردات وكيفية التركيب ثم ركبت قائلا تعلم ان الاسم من قبيل المعرب تعذر عليك ان تحكم باختلاف آخره وتحقق ان اختلاف الآخر لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه معربا فتعريفه به دور واجاب البعض بانه يجوز ان يعرف الاختلاف بالاستقراء او بالاستدلال فلا دور واجاب عنه السيد السند قدس سره بانه لا يخفى على منصف ان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال الكلمات في التركيب من لم يتتبع لغة العرب الى آخره وحاصله ان الدور انما لم يلزم لو عرف المعرب بما عرف به الجمهور بالقياس الى المتتبع واما بالقياس الى من دون النحو ليعرف احوال الكلمات منه وهو غير المتتبع فالدور لازم فان مقصوده من معرفة المعرب ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم فمعرفة المعرب بالنظر اليه متقدمة على معرفة الاختلاف فلو عرف به المعرب يلزم الدور وهو من مفسدات التعريف فالمقصود من قوله قدس سره فالمقصود من معرفة المعرب مثلا بيان ان معرفة اختلاف الآخر متوقفة على معرفة المعرب بالقياس الى غير المتتبع فظهر ان ما قيل يشير بقوله فالمقصود من معرفة المعرب آه الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل في المقصود من التعريف ليس على ما ينبغي واما المتتبع فلا يعرف الاختلافات النحوية اذ احوال الكلمات معلومة له بالتتبع ولو عرف تشخص اسمائها فليس المقصود من معرفة المعرب معرفة اختلاف الآخر فليس في كلامه قدس سره ما يدل على ان الكلام ليس مع المتتبع لان كون الغرض من تدوين النحو ان يعرف احوال الكلمات غير المتتبع لا يستلزم ان لا يعرف المتتبع اصطلاحهم ولو سلم فمنع ان ليس الكلام مع المتتبع لا يدفع الدور قوله لان الغرض اي المهم فالمقصور على معرفة احوال او اواخر الكلم هو الغرض المهم لا المطلق فلا يرد ان تعريف المبتدا يقتضي الحصر على الخبر مع انه ليس كذلك ومن الغرض معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير الى غير ذلك لو قيل ان يعرف باحوال الكلم كما في عبارة السيد السند قدس سره لم يرد قوله اي من جملة احكام المعرب اشارة الى ان للمعرب احكاما كثيرة والمذكور واحد منها فيكون اضافة الحكم الى المعرب للجنس لا للاستغراق قوله وآثاره المترتبة عليه فيه اشعار بان اضافة الحكم المفسر بالاثر واثر الشيء هو الحاصل من الشيء والاختلاف ليس حاصلا من المعرب بل من العامل انما هو بملابسة المعرب وكونه قابلة له بحيث لا يوجد في المبني قوله من حيث هو معرب يعني يكون جهة ترتبه عليه اتصافه بوصف الاعراب وتحقق العامل معه قال تختلف آخره اي آخر المعرج به اختلاف آخر من الاستفهامية في نحو جاءني رجل منو ورايت رجلا منا ومررت برجل مني قوله حقيقة كما اذا كان الاعراب

بالحركات الثلثة **قوله** او حكما كما اذا كان بالحرفين **قوله** حقيقة كما اذا كان الاعراب بالحركات الثلثة **قوله** او حكما كما اذا كان بالحرف

قوله باختلاف العوامل اللام قد ابطل معنى الجمعية فانه للجنس اذ ليس القصد الى عهد ولا استغراق قال العلامة التفتازاني في التلويح فلو حلف لا يتزوج النساء او لا يشتري العبيد او لا يتكلم الناس يحنث بالواحد لان اسم الجنس حقيقة فيه بمنزلة النكرة بخلاف نحو جاءني الرجال حيث لا

اختلاف العاملين لا العوامل قلت هذا اختلاف بحسب العامل لكن بقي ان وجود الاختلاف غير متعين اذ يحتمل ان يكون العامل الثاني ايضا واحدا لان هذا اعتراض آخر صحيح واما حكم به الفاضل اللبيب من ان الاختلاف غير موجود اصلا فيما اذا كان الاسم المركب مع عامله سببا وقاما بالعامل المعنوي فغير صحيح وايضا الحصر المذكور في قوله ان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع ممنوع كيف وقال النحاة واما العامل المعنوي فانه صنفان احدهما معنى فعل ماخوذ من غيره وانه يرفع اذا كان الماخوذ منه رافعا والا لم يكن رافعا مثاله نحو ما كان فيها زيد ولم يكن مشتبها بالفعل نحو هذا وليت وانما العامل معنى الفعل الثاني العامل نحو هذا ابعلي شيخا في الظرف نحو هذا في الدار زيد اي استقر استقرارا في الدار زيد اي المستقر استقرارا في الدار زيد او في المفعول معه نحو سيري وزيدا ورد عليه المفعول المطلق بمعنى فيه معنى الفعل نحو ضربا زيدا اي اضرب الضرب اي خوف العامل في مثل له علي الف درهم عرفا وكذا في اذا له صوت صوت حمار اي العامل معنى الفعل الماخوذ من قوله صوت والصنف الثاني من العامل المعنوي ما ليس بمعنى الفعل وانه اثنان احدهما الابتداء والثاني رافع الفعل المضارع هكذا في شرح اللباب قوله اي حركة او حرف اي حرف مدا ساكن مشبهة الاعرابية بالحروف به فلا يرد ما في الحاشية المنقولة عنه قدس سره من قوله لكنه مشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يستدل اخراجها الى السببية التقريبية المفهومة من الباء الجارة واما الموصولة عاملها معنى هذا وانت خبير بان هذا يدل على ترجيح الالغاء وقوله ولو بالبقية يدل على ترجيح التخصيص بل على تعيينه لان كلمة لو للامتناع وجعلها بمعنى ان ايضا لا يدفع ترجيح التخصيص لو ذكر كلمة اذا الدالة على ترجيح الابقاء والحق ان الحرف ان قيد بما قيل ناده فالاولى التخصيص والا فالاولى الالغاء واسناد الاخراج الى السببية ولا يرد عليه مجموع العامل والمقتضي والاعراب لان المركب من القريب والبعيد لا يطلق عليه اسم القريب كما لا يطلق على مجموع الجدار والسقف جدار ولا سقف فاندفع ما قيل اختص تخصيص كلمة ما بمزية اخراج المجموع فيتعين في الاعتبار ثم الحاشية المنقولة ايرادها على عموم السلب الذي يفهم من قوله لا يرد العامل والمقتضى على ما هو الظاهر من الجمع والمنع ومن قوله لكنه انما لو كان المعنى على سلب العموم في العامل وعمومه في المقتضى لما كان للاستدراك معنى لان المعنى حينئذ لا يرد كل عامل بل البعض وقد اجيب بان المراد من كلمة ما الحرف الاخير ولو اريد بحرف حرف المباني وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة تمتنع عامل على حرف واحد قوله هذا المتبادر حين مقارنته بالحركة لانه ما اقترن بالحركة التي للاولالة لما على شتى علم ان المراد بالحرف حرف المباني التي للاولالة لما على شتى وفيه بحث لانه وان خرج باذكر عامل على حرف واحد كالباء الجارة الا انه يخرج به من التعاريف ما هو فرد له وهو الحروف الاعرابية لانها من حروف المعاني لدلالتها على الفاعلية والمفعولية والاضافة والحركات الاعرابية ايضا دالة عليها فكيف يتبادر من مقارنة الحرف بالحركة كون الحرف حرف المباني قال الفاضل الابهري في شرح الاصول الحركات الاعرابية موضوعة للمعاني المقدرة على الاسم لكن لما وضعا شخصيا بل نوعيا علم بالاستقراء على هذا يكون كلمة ما حرفا لالة لما على معنى في غيرها وقد اجيب عن هذا السؤال بان الباء للالة فلا يرد العامل والمقتضي اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة لتاثيره واما خروج المقتضي فلان آلة التاثير سبب بالحقيقة وليس كذلك ورد بان المفهوم من كلمة الباء السببية لا الآلة اقول قال الرضي يمكن الاعتذار للمصرح بناء على مسلكهم اعني ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال الاستعانة وهو لمعاني الآلة اكثر منه في الموجد واعترض بعضهم على قول الشيخ قدس سره فان المتبادر من السبب التقريب بان المتبادر من لفظ السبب التقريب لا من كلمة الباء قول هذا الاعتراض ساقط لان العلامة التفتازاني

قال في بحث فصاحة التكلم من المطول ان السبب القريب هو السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه بأ السببية وما هيك حجة قوله على ذلك ويصدق التعريف على كل واحد من الحركات الثلث والحروف الثلث لان المراد بسبب الاعراب التام الا ان كون ذلك متبادرا مما استعمل فيه الباء محل تردد **قوله** وحين يراد شرط وقوله لما يريد العامل والمقتضي جزا قال العلامة التفتازاني في مباحث الفصل والوصل من شرح المفتاح ولفظ حين قد يستعمل استعمال **ما قوله** بما الموصولة او النسرة بالنكرة اشعارا بانه للعهد الذهني **قوله** من الاسباب البعيدة فان العامل سبب للاختلاف بعيد بواسطتين وهما المعاني والاعراب والمقتضي سبب له بعيد بواسطة واحدة وهو الاعراب **قوله** معرب على اختيار المصرح قال صاحب اللباب والاعراب بين النحاة انه مبني لاضافته الى المبني لا يوجب البنا عند المص لانه ليس ببنيء الاصل **قوله** خرج حركة نحو غلامي وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة واما حركات ما قبل تا التانيث وعلامتي التثنية والجمع فخارجة ويرجع الضمير الى المعرب لان ما الحقته تلك الادوات ليست معربة كذا قيل وفيه بحث لانه ان اراد ان آخر غلامي تحول من الاعراب الى الكسرة حين الاضافة ففيه انه حين الاضافة ليس بمعرب فضلا ان يتحول آخره من الاعراب الى الكسرة فكما ان حركات ما قبل تا التانيث وعلامتي التثنية والجمع خارجة عن التعريف بقوله تختلف آخره بواسطة رجوع ضمير آخره الى المعرب وهي ليست معربة فكذلك يخرج حركة غلامي ايضا لانه ليس معربا حين الاضافة قال الرضي ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمونث بالتا والمثنى والمجموع الا بعد لحاق الاحرف المذكورة بها لانك اخبرت مثلا في قولك جائني مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيه وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم سببيا لعدم التركيب فلم تختلف آخر المعرب بهذه الاحرف وان اراد به ان غلامي في نحو جائني غلامي مثلا كان في الاصل غلام ثم اضيف الى ياء المتكلم كما قيل فضعيف واضح وان اراد به ما قيل انه اذا قيل جائني غلام ورايت غلامي فيستبدل حركة المعرب بحركة اخرى فضيه ان المتبادر من تبدل حركة المعرب بحركة اخرى انما تبدل لسبب عروض حركة اخرى لسبب وقوع المعرب في التركيب كسرة غلامي ليست كذلك **قوله** اختلاف هذه الحركة اي اختلاف حصل بسبب هذه الحركة **قوله** ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل حامل الجزء بل قيل مطلق العامل كذا قيل وفيه بحث لانه لا يكون الاختلاف المذكور في آخر المعرب بل في آخر المبني لان المعرب عندهم المركب الذي لم يناسب مبني الاصل فخرج بقوله آخره اذ الضمير يرجع الى المعرب كما خرج به بعض حركات ما قبل تا التانيث وعلامتي التثنية والجمع والرضي قد اخرج بالجميع بقوله آخر المعرب وبالجملة ان اعتبر تحقق وصف الاعراب حال الاختلاف المذكور فالجميع خارج بقوله آخر المعرب وان قبل من قبيل ارتضعت هذه المراة هذا الشاب فتقييد الحيثية **قوله** كانه اراد بهذا المعنى اي المعنى الذي اراد بقوله ليس هذا من تمام الحد انه تم حد الاعراب حيثما وجد بدون قوله ليدل ولا يريد انه خارج آه واللام معطوف على اسم ان وخبرها فوني قوة لان اللام في ليدل متعلق بامر خارج **قوله** غاية بعيد عاية للنفي قيل ان المصرح ومن قال هو علة وضع الاعراب اراد انه متعلق بالينطبق الغرض على الاصل ولو جعل متعلقا باختلف لم ينطبق الغرض عليه لان اختلاف الآخر لا يتصيد عيه الدلالة على المعاني بل يستدعي وضع الاعراب مطلقا وفيه ان الدلالة على المعاني المختلفة يتصيد عيه اليه يشير قول الشارح قدس سره ووضع بحيث يختلف بآخر المعرب لاختلاف تلك المعاني **قوله** غاية البعد اذ فطة المتبادر الى الفهم كونه متعلقا بقوله اختلف فالسبق الذهن بل لا يتوجه الى كونه متعلقا بوضع الاعراب الذي لم يلاحظ في التعريف اصلا **قوله** ليدل الاختلاف وما به الاختلاف

الاولى ليدل ما اختلف ويعلم منه مدخلية الاختلاف ايضا في الدلالة اذ تعليق الحكم على المشتق وما في حكمه يوجب علية ما منه الاشتقاق نحو اكرم الرجل الكريم حيث يعلم منه ان وجه اكرامه كرمه **قوله** على صيغة اسم الفاعل هذا هو المشهور ووجهه ان تغير المعاني طارية كما قال الله الرضي ان كان في الكلمة معنيان او اكثر بيقيناً احدهما على الآخر فان كان العارضان لازما للكلمة فالاليق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة وشكل هذا المعنى انما يكون في الاسم وهو كونه عمدة او فضلة او مضافا اليه فجعل علامة الباقي حروف المد التي هي اخف الحروف يعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد كالاسماء الستة والمثنى والمجموع وقال الفاضل الهندي على المفعول ووجه ان يجعل الاسم مشتملا على تلك المعاني ومتصفا بها وبؤيده المرجوع ما اشتمل على علم الفاعلية **قوله** على تضمين وهو ان يلاحظ في فعل او صفة معنى فعل او صفة آخر بقرينة ذكر متعلق الملاحظة بعده بحيث يكون الاول مقيدا والثاني قيدا على الاغلب **قوله** والاعراب على صفته اي الاعراب يدل على صفة المسمى لا يخفى ان الموصوف كونه فاعلا وكونه مفعولا وكونه مضافا اليه اصطلاحا هو اللفظ فالاولى ما قال الرضي لانه دال على وصف الاسم والدال على الوصف بعد الموصوف **قوله** فالانسب ان يكون الدال عليها اي على الصفة وهو الاعراب متأخرا عن الدال عليه اي الموصوف وهو الاسم فجعل الاعراب في الآخر اولى حكمه رعاية للطريق الانسب **قوله** وهو ماخوذ من عرب اي لاصطلاحي ماخوذ من مصدر اعرب بمعنى ازاله وهو الاعراب بمعنى الازالة اي منقول عنه للعلاقة وبهذا التقرير اندفع ما يتوهم من انه يدل على اشتقاق المصدر وهو ليس مذهب البصري بل هو مذهب الكوفي **قوله** ومن عربت اي وهو ماخوذ من مصدر عربت **قوله** على ان يكون الهمزة اي همزة باب الافعال **قوله** للسلب اي لسلب الفاعل عن المفعول اصل الفعل وهو مصدر الثلاثي نحو اشكيته اي ازلت شكايته **قوله** اي انواع اعراب الاسم ثلثة اشارة الى ان الجزء المجموع الثلثة كالكلواحد فالعطف مقدم على الرفع فان قلت اذا كان الجزء المجموع لا كالواحد فلا يستحق للرفع هو المجموع فاوجب اجراء الرفع على كلواحد من الرفع والنصب والجر قلت وجهه كون كل من الثلثة جزءا من حيث اللفظ وان كان في الحقيقة ليس كذلك وايضا لما لم يكن بين الالفاظ الثلثة ارتباط يكون لبعض اعراب في نفسه وللمجموع اعراب آخر اجري على البعض بل الارتباط بينها انما وقعت بهيئة الاجتماعية جزءا لما قبلها اجري الاعراب على الثلثة حذرا عن تعطيل الاسم المستقل من حيث الصورة من الاعراب وهذا للترجيح بلا مرجح يبقى ان عطف نصب وجر على رفع لا يخلو عن اشكال لان رفعا ليس منسوبا الى شئ حتى يكون نسبة التابع الى ذلك الشئ مع نسبة المتبوع اليه مقصودا بل النسبة المجموع الا ان يقال النسبة اعم من ان يكون حقيقة او من حيث الصورة والاولى ان يقال ان قوله ثلثة تقديره رفع ونصب وجر بيان الثلثة **قوله** مختصة بالحركات والحروف الاعرابية قال الرضي القاب الاعراب كما يطلق على الحركات يطلق على الحروف ايضا بناء على مذهب المصنف والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يصفوا القاب الاعراب الا الحركات المعينة ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا **قوله** بخلاف الضمة والفتحة قال الرضي في هذا المقام اذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصريين فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كالضمة فاعل ومع التقييد تقع على الحركات الاعرابية ايضا كقولهم المضموم بالضمة رفعا وقال في بحث المبني الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه متحرك بالضم في حال الرفع او لا فذلك كقولك في جيم رجل انه متحرك بالضم انتهى وقال الفاضل الهندي الضمة والفتحة والكسرة بالنسبة واقعة على نفس الحركة لا يشترط

كونها اعرابية او بنائية بخلاف المجرد عن التاء فانها الحاب البناء انتهى قال قوله اى علامة كون الشئ فاعلا اقتصر كون الياء مصدرية لانه توجيه لاعتبار علية بخلاف جعل الياء للنسبة فانه لايخلو عن خدشة اذ يصير المعنى بهذا الرفع علامة الاشياء المنسوبة الى الفاعل وفيه محذوران احدهما كون الرفع علامة لذوات الاشياء وثانيهما ان لايكون الرفع علامة للفاعل وكلاهما باطلان ويمكن الدفع بان يقال الرفع علامة الخصلة المنسوبة الى الفاعل وهى كونه فاعلا حقيقة او حكما وكونه فاعلا منسوب الى الفاعل لانه صفته فاندفع المحذوران قوله اى علامة كون الشئ مضافا اليه قالوا بتقدير اليه لقرينة المقابلة وان كون الشئ مضافا نسبة مقابل لها لا كون الشئ مضافا وانت خبير بان هذا اذا لم يصح ارادة كلا احد من كون الشئ مضافا وكون الشئ مضافا اليه باعتبار ان الاضافة تطلق مرة حقيقة او مجازا فتطلق تارة على هذا وتارة على ذلك قوله واذا اختص الرفع بالفاعل فان قيل كيف يختص بالفاعل مع انه يوجد فى غيره ايضا قلنا الاختصاص اضافى اعلم ان الرفع علم للعمدة وهى ثلثة الفاعل والمبتدأ والخبر عند الرضى وعند المصرح علم للفاعل اصالة ولغيره على سبيل التبع والالحاق وكذا النصب علم للمفعول اصالة ولغيره على سبيل الشبه والالحاق قوله فاعطى فيه ضمير يرجع الى الفاعل على ما يقتضيه السياق لان اختصاص الرفع بالفاعل يقتضى اعطاء الرفع له لا العكس وقولهم الفاعل ما اشتمل على علم الفاعلية وهو مفعول اول والثقيل بالنصب مفعول ثان والقليل تعليل اى فاعطى الفاعل الثقيل لاجل انه قليل والقليل يناسبه الثقيل وهذا توجيه وجيه قابل للقبول وان كان على خلاف ما ذكره كثير من الفحول والمذكور بين الفضلاء الى الآن ان الثقيل مفعول اول والقليل مفعول ثان فاشكل عليهم دخول لام التقوية فى المعمول المتاخر عن العامل فانه لايجوز مع ما فيه من مخالفة السياق فوجه بعضهم بتضمين معنى الجعل اى اعطى الثقيل مجعولا للقليل والبعض بتضمين معنى العروض اى اعطى الثقيل عارضا للقليل معترضا بان الجعل مع الاعطاء لغو اقول وكذا العروض فتامل وبان المفعول الثانى محذوف والقليل تعليل اى اعطى الثقيل ما اعطى من المرفوعات لاجل هذا القليل وفيه ان المفعول الثانى فى باب اعطيت لايحمل على الاول لكونه سببا له وعلى التوجيهين قد حمل عليه وان الثالث يوجب تفكيك النظم مع ما فيه من حمل الخاصة آخذا والصاحب ماخوذا قوله وتالم بين للمضاف اليه اى يشعر بعدم اعتبار المناسبة والبناء على عدم البقاء والاولى البناء على المناسبة لان المضاف اليه ليس بقليل كالفاعل ولا كثير لانه اثنان ولا يقال كثير فى العرف والجواب اقيم متوسطين بين غاية القلة والخفة وقيل لان المضاف اليه ايضا كثير الا يرى الى قولنا مررت بزيد فى يوم الجمعة لقاء وبه لكن كثرة دون كثرة الفاعل انتهى وفيه بحث لان المضاف اليه بالمرور المجرور لا يكون مفعولا به فيه له لكن المضاف اليه بالتقدير يكون فاعلا مفعولا تميزا الى غير ذلك وبالجملة ان اعتبر اختلاف احوال المضاف اليه فكثرته فوق كثرة المفاعيل والافليس بكثير قوله العامل اى عامل الاسم على ما هو الظاهر وعامل الفعل هذا واعلم ان النحويين للمعانى وعلامتها هو المتكلم الا ان النحاة جعلوا الآلة كالمنتهى الموجدة لها ولذا سموه عاملا قوله ما به اى بسبب كونه موجدا اصطلاحا يحصل المعنى فلا يرد ان الاسناد والمركب منه ومن العامل قوله اى معنى من المعانى اشارة الى ان اللام اشارة الى نفس المعنى من المعانى الثلثة قوله وفى رايت زيدا رايت عامل فهذا هو مذهب البصريين وقال الفراء الناصب هو الفعل مع الفاعل اذ بالمسند والمسند اليه لا تحصل فائدة معتد بها والآخر صارت فضلة فما سبب كونها فضلة فيكون ان سبب علامة الفضلة ايضا قال الرضى وهو قريب وقال

هشام من معاوية هو الفاعل فقال الرضي ولعين بعيد لانه جعل الفصل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلا بانضمام غيره
من الاسماء فضلة قوله وفي مررت بزيد الباء حامل اختلف في غلام زيد قيل ان الحامل لحرف المقدر وقيل المضاف قوله الا ان
تثنى وتجمع حالا حقيقة او الحاقا فخرج ما في حكم المثنى من الاسماء الستة وغيرها وخرجوا بالقيد الانصراف كما قيل انما هو ان قيل بالواو
بين المنصرف وغير المنصرف على طريق اللف قوله اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سببا لما بين متغير الاجل الجمع في اوزانه فخرج نحو سنون
بكسر الفاء وجالبضمها ايضا في سنة بفتح الفاء وثبون بكسر الفاء وفي ثبة بضمها وغير ذلك لان ذلك التغير ليس للجمع بل للتصحيح لانه غير قياسي وعلى تقدير
تجمع سلامة حقيقة بل عوض من الفاء واللام المحذوفين نسيا فاندفع ما قيل تنقص بسنين وثبين ونظائر مما لكن لا يلزم من دخولها
في الكسر تواهم ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجها عن الاعتياد بالمنصرف انتهى على ان في بعض نظائر جاء بحمل النون معتقب
الاعراب بنيابها على مخالفة القياس فيجري فيه الحركات والتنوين قوله ان يكون بالحركة لخفة الحركات وثقل الحروف فكانت
فروعا للحركات في باب الاعراب قال الفنري نصبا هذا من باب عطف سيبين على عاملين مختلفين لكن المجرور مقدم وهو جائز
عند المصرح قال صاحب المغني اجمعوا على منع العطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو والخاك غلامه
بكر وانما منعوا لاعاملين فان لم يكن احدهما جارا فقد ابن مالك هو متبع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك
نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل ان منع الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان الجار هو خبر ان نحو زيدا في الدار والحجرة عمرو
او عمرو والحجرة فنقل المبردي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جايز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن سراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج و
فصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعاول المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار
زيد وعمرو والحجرة هذا كلامه وبه يظهر ان ما قيل قوله والصحيح ضابطا من قبيل عطف المعمولين على معمولين عاملها مختلف بعاطف واحد هو
غير جائز عند سيبويه مطلقا جائز عند الفراء مطلقا والجمهور على جوازه في صورة تقدم الجر وليس على ما ينبغي قوله وهو بالالف والتاء على عموم
المجاز فدخل فيه نحو سجلات وخرج نحو ثبون وقالون وقيل بتقدير المضاف اي صيغة جمع المؤنث وتقدير المعطوف اي جمع
المؤنث السالم وعلى صيغة قيل وفيه انه لا يكفي لخروج نحو ثبون وقلون واجيب بانه عطف على وجه التفسير قوله واحترز به عن
المكسر المتصرف المذكور سابقا فانه قد علم انه معرب بالحركات الثلث فالعلم مسند الى المكسر باعتبار حكمه لا اليه نفسه واما المكسر
غير المتصرف فهو داخل في غير المنصرف فاندفع ما قيل الاحتراز ليس لانه علم لانه لا يشاركه في هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المتصرف
قوله فان النصب فيه تابع للجر اجرا اقوله اجرا المفعول له لقوله تابع فان قلت كيف نصبه مع ان شرطه وهو اتحاد فاعله وعامله
مفقود قلت لما فان النصب فيه محكوم عليه بالتبعية اجرا فاحفظه فانه ينفعك في مواضع كثيرة على ان بعض النحاة لا يشترط
اتحاد كما في الفاضل قال الرضي وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم الاتحاد قول
امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخط ابليس
والمعطى للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا انجاد العدة
ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول انتهى وفيه بحث قال في بحث الحال ويجوز عطف احد حال الفاعل والمفعول على الآخر

كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا وقال وانا صوف ندركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا **قوله** مع الفرع وهو جمع المؤنث السالم
على وتيرة الاصل اى على طريقته وجعل الفرع على طريقة الاصل واجب امكان ممكنا ما لم يمنع منه مانع ولم يجر على طريقة اصله فى الاعراب
بالحرف لان ذلك غير ممكن لعدم وجود حرف صالح فى آخره **قوله** والفتحة نصبا وجرا نظرا الى ذاته من حيث انه غير منصرف وكثيرا
فى نحو مسلمات علما ليس من حيث انه غير منصرف بل لكونه بمعنى غاية لاصله فلم يعتبر عروض الصرفية على ان ذلك ليس على الاطلاق
بل اذا جعل نحو مسلمات علما فمذهب الزمخشري انه منصرف وحال اعرابه كحاله قبل العلمية وذهب جماعة الى انه غير منصرف والتنوين
للمقابلة لا للتمكن ويكون نصبه بالكسرة كما كان قبل العلمية ومنهم من اسقط التنوين وجعل نصبه بالفتحة **قوله** منقوصات وادية لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان **قوله** لانه
بالقولهم افواه وفيه **قوله** اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اذ لا دليل على الحركة والاصل السكون فان قلت قد جاء جمعه افواه
فدل على التحريك اذ لا يجمع عليه ساكن العين قلت لا مطلقا بل الصحيح واما المعتل الساكن العين فيجمع عليه تحويت وابيات
وثوب واثواب **قوله** وهو لغيف مقرون بالواو وين هكذا فى الحاشية المندية وقال الرضى لامه ياء لان عينه واو بدليل ذوات
وذوات واذ واو وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاغلب اذا اشتبه الامر اولى قال والدليل على تحرك عينه
مونثه وهو ذات واصله ذوات كنواه لقولهم فى تثنيتها ذواتا فحذفت العين فى ذات لكثرة الاستعمال فلو كانت ساكنة العين لقلتا
فى المونث ذية كطية انتهى ولا يخفى عن خدشته **قوله** لانه لا يضاف الا الى اسما الاجناس لانه وضع وصلة الى جعلها صفة
قوله فاعراب هذه الاسما الستة يشير الى ان الحكم عليها بعد التجريد عن الخصوصية والا لكان الحكم على الجزئى المذكور والمقصود
الحكم عليه وعلى امثاله هكذا قال الفضلا واحد ابعد واحد واقول تمسكا بجمل التوفيق ان الحكم عام بدون التجريد اذ الحكم عليها
بعد تقييدها بكونها مضافة الى غير يا المتكلم على ما هو نظم الكتاب فيفيد ان مناط الحكم هو القيد وان الخصوصية غير معتبرة فى الحكم
بل انما ذكرت على سبيل التمثيل فكانه قال اخوك وابوك الى آخرها وامثالها معربة بالواو والتى فيها رفعا والالف المنقلب منها
نصبا والياء المنقلب من الالف جرا وبه اندفع ما قيل فى وجه التجريد للئلا يمنع الحكم عليها بالالف والياء ولا يلغو الحكم عليها بكونها
بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا واليه يشير قول الشارح ولم يكتف فى هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها
بكونها الى الكاف وبالجملة كيف يقول الشارح بان الحكم فى المتن على الشخص والمراد الحكم على النوع خلافا بين التجريد اعملا حاكما من
ان قوله ذلك وكيف يقول يكون الحكم على قوله ابوه بالواو ولغوا مع قوله بان معنى المتن فاعراب هذه الاسما الستة بالواو والقرينة
عليه ان مقصوده بيان الاعراب وانما يكون لغوا لو كان المراد ابوه كائن بالواو وليس كذلك تقول الشارح قدس سره فاعراب
هذه الاسما الستة اشارة الى ما هو معنى المتن ومقتضاه لانه اشارة الى اصلاح المتن وبهذا ظهر ان ما قيل فى توجيه الارادة
ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماه بها فيصح ان يقال ابوك بالصفة التى
اشتهرت وهى كونها اسما ستة ليس على ما ينبغى وكيف يقول لا بد من التجريد للئلا يصير قوله مضافا الى ضمير يا المتكلم لغوا مع
قوله ولم يكتف فى هذا الشرط آه والحاصل ان ما هو معنى المتن لا يقتضى التجريد والذى يقتضى التجريد ليس معناه فالقائلون بالتجريد
كانهم جردوا النظر عما يقتضيه الكلام **قوله** مضافة قيل تجزه عن قوله بالواو لانه جعل حالا من المستتر فيه فيكون العبارة محولة

Handwritten marginal notes and commentary in Arabic surround the main text on all sides.

على التقديم والتاخير والاخالحال لاتتقدم على العامل المعنوي وفيه ان التعارف في امثاله انما هو للتغيير عن المركز بلا تعوض وايضا تقديم الحال على العامل المعنوي الذي هو الظرف ممنوع عند سيبويه واما الاخفش فيجوز بشرط تقدم المبتدا نحو زيد قائما في الدار ومانحن فيه كذلك فلا يحتاج الى العذر الذي يفيح باب التقديم ويسد باب المنع **قوله** لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وآه ونحوهما اعرابا تحيل الاعراب على ما يشعر بحيل الجعل الثاني مسببا عن الاول ومعلوم ان المراد ان اعرابهما بعد المفردات فالاولى ما ذكره الرضي من انه انما تحيل اعرابهما بالحروف توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحتاجون الى اعرابهما لاستيفاء المفرد بالحركات والحروف وانكانت فردا عالما كما في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا ان الحروف اقوى لان كل حرف منها كحركتين فكرهوا ان يتسنه المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها **قوله** وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل آه تحيل هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان يقال العرب بالحروف في الفرع وألحق بالستة المثنى وكلا واثنان والجمع والعشرون فجعلوا في مقابلة كل نوع اصلا انتهى وفيه بحث لانه قد جاء في الملحق بالمذكر وان وثنايان فان زعم انه ثبت في التقدير اذ كانه كانت هذه عجمي ثم ثنى لم يكن مثل ذلك في ثنايان وذلك لان معنى ثنايا ان استعمل طرف الجبل وليس في الطرف الواحد معنى التثنية فالثنايان طرفا الجبل التثنية في مجموع الجبل لافي كل واحد من طرفيه وبهذا ظهر ان وجه اقرب الى غاية الضعف من وجه الله قدس سره **قوله** ولوجود اي وامكان العمل بالمشابهة فيما بين الاسماء المشابهة للمثنى لوجود حرف صالح او وضعوا هذه الاسماء المشابهة للمثنى لوجود حرف صالح فالوجه على هذين التوجيهين هو المشابهة مع وجود حرف صالح فاندفع ما قيل فيه ان القرب والبعد والقريب والبعيد والاقرب والابعد وسائر الاضافات كذلك على ان ذلك في الغم غير ظاهر ولو لم يكن اللام في قوله لوجود حرف صالح لكان صالحا للاصلاح ويحتمل ان يكون قوله لوجود حرف صالح عطف على قوله لانهم لما جعلوا اضمارا ستة باعراب على ان قوله ولو لم يكن الى آخره يشير الى ان عبارة المتن غير صالح للاصلاح وهو بالط اذ قد عرفت الاصلاح وقوله يحتمل ان يكون آه بعيد غاية البعد لا يلتفت اليه الذهن اصلا اذ التبادر بل المتيقن انه عطف على قوله المشابهتها فالعطف على قوله لانهم لما جعلوا يكون من قبيل التقييد الافضلي بل من قبيل اللازم مع ما فيه من بقاء قوله للمشابهتها غير موجه بل غير مفيد وقوله على ان ذلك في الغم غير ظاهر لان الاب كما يستلزم الابن والاخ يستلزم الاخ وذو يستلزم المتصاحبين كذلك الهن وهو المثنى المنكر الذي يتبين ذكره يستلزم المنكر على صيغة اسم الفاعل والغم يستلزم صاحب الغم بلا تفاوت لان كلها اضافيات **قوله** حرف صالح للاعراب في اواخرها فاستعاروا عن كلمة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قيل نسيانا فيها فاذن كالحركات الجلبية للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب فجعلوا الواو التي هي اصل فيها علم العمدة ثم جعلت ياء والفا في الجر والنصب قال الشيخ الرضي والاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقيين في حالة الرفع علم العمدة والالف والياء في حالة النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونهما بدلا من لام الكلمة وعينا وجعل حركة ما قبلهما من جنسها للتخفيف وقال المصرح ان الواو والالف واليا مبدلة من لام الكلمة في الاربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من صميم الكلمة في بدل ليفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت ليفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى

ذو على حرف لقيام المبدل مقام المبدل منه هذا كلامه وفيه على ما ذكر يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع اذ علامة التثنية والجمع من سنخ المثنى والمجموع انتهى قيل وللمصنف ان يقول ان علامة التثنية والجمع ليستا من حروف المباني بل من حروف المعاني انتهى اقول وفيه بحث لان كونهما من حروف المعاني تم ولم لا يجوز ان يكون الدال مجموع الصيغة والنسبة اليهما لما ان تلك الدلالة تحصل عند الزيادة ولو سلم فكونهما من حروف المعاني لا ينافي كونهما من سنخ الكلمة على الاطلاق ثم كيف ويأتي التصغير والف الجمع والفاعل واو او المفعول نحو رجيل ومساجد وضارب ومضروب مع الحركات تدل على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول وكذا احرف المضارعة تدل على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا مع ما في الرضي ومنع كونها من سنخ الكلمة بديهي البطلان ولو سلم فكونها من حروف المعاني ليس متفقا عليه بل مختلف فيه فيكفي له ان يقول اي محذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة كما جعل في المثنى والجموع من سنخهما ولو عند البعض ثم كون الاسماء الستة معربة بالحروف الثلث في الاحوال الثلث هو المشهور وفيها اقوال آخر فعند سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن ثبت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرأ واسم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقي الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واعترض عليه كيف خالفت الاربعة منها اعني محذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام في الاضافة واي شيء الغرض من رد ها اذا لم يكن لاجل الاعراب وفيه ان الرد ليس قياسيا بل سماعيا فلا يطلب له التعليل والفرق بينها وبين يد ودم بل سمع هذه هكذا ويد ودم هكذا وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب بحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فلا يجعل تنزيلها اعلا ما للمعاني وقال المصباح ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديري بالحركات لفظي بالحروف وقال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو وهي علامة الرفع وهو ضعيف للحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ايضا ضعيف على ما مر آنفا وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات وتشكل عليه بقاء المعرب وهو فوك وذو مال على حرف واحد ولا نظير له قال الربعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحها كما في مابل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها ثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك بضرورة الشعر ايضا فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي فاما لام او عين وعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب فلا يرد ضعفه لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب فيدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها لامتناع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حل المصرح كلام سيبويه **قوله** وهو كلا الفه بدل من الواو عند سيبويه لابدال التأ منها في المؤنث كما في اخت وبنت ولم يبدل التأ من الياء الا في اثنتين ومن الياء عند السيرافي لسماع الامالة فيه ولا يسيلون اسما تلا ياء على غير الشذوذ الا ما كان ذوات الياء اعلم ان كلا وكلتا ليضا فان الالف في المعارف لان وضعها للتأكيد ولا يوكد المعنوي الا المعارف

فلا يضاف خلافا للكوفيين في النكرة المختصة مصرح به صاحب المغني **قوله** وكذا كلتا على وزن فعلى والالف للتانيث
جعل اعرابها كالالف في كلا واسلم تحيض للتانيث فلذا جاز توسطها بين همزة مبدلة من الف الالحاق ولذا لم ينقلب
بائي الوقف كما ثبت واخت وعند البصري وزنه فعيل قال الرضي ولم تثبت في كلامهم والحاق التا بكلا مضافا الى مونث افصح من تجريده
والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلا اخوي زيد وعمرو **قوله** الى
مضمر قال الرضي لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما وعينا كلانا وصبتا
كلاكما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاءاني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلا كما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب
جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيما وان لم يتبع المثنى المعرب نحو
جئنا كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك هذا كلامه ومنه يعلم ان ما ذكره الفاضل الهندي
من قوله لانه اذا اضيف الى مضمر يكون تاكيد المثنى البتة ليس على ما ينبغي **قوله** وانما قيد بذلك اي بكونه مضافا الى مضمر ولم يطلقه
اولم يقل مضافا الى مظهر **قوله** اعرب بالحركات قال الرضي وكذا نائبه يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى **قوله** لان آخره الف
يسقط لاوصل له في التقدير بل انما ذكر بيانا للواقع لانه لا يضاف الا الى المثنى المعرف باللام **قوله** واذا اضيف الى المضمر قال الصرفيون
نقلان اقيسهما وهي اجلاهما ان يجري مجرى المقصور في جميع الاحوال فاجريت مجرى عصا ورحى اذا اضيف الى الظ والاخرى وهو
اكثرهما ان يجري مجرى المثنى فيعرب بالحروف ووجهه انه لما اضيف الى مثنى ضمير متصل صار كانه كلمة واحدة فقوي امر التثنية فيها
لفظا ومعنى فاجريت مجرى المثنى في الاعراب وقال اكثر البصريين انه معرب تقديرا مطلقا وقلبت الفا في النصب
والجر ياتشبيها لها بالف لدى وعلى في لفظها ولزومها الاضافة ولم تقلب في الرفع لان لدى وعلى لا يقعان
في الرفع فثبتت على حالها وهو جيد الا ان ما ذكرنا اولى لقوة المناسبة المذكورة ولان قلب الالف في لدى وعلى خلاف
القياس هذا لفظه وقال الرضي كنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى **قوله** فلذلك قيد آه اي لانه لا حاجة اليه كما قيل
لان قوله لان كلا الى آخره تعليل وتوجيه لقوله وانما قيد بذلك فلا وجه لتعليله بما نيا **قوله** وانحاءت مفردة اذ المثنى ملحق آخره مفرده
الف ونون ولم تثبت للفرد اثنان **قوله** اصطلاحا اي اصطلاح النحاة اسم للجمع بالواو والنون اعم من
ان يكون واحده مذكر المسلمون او لا كقولون وثبون وارضون وغير ذلك فلا حاجة الى حذف المضاف او الموصوف **قوله**
اي نظائرها يشير الى ان اطلاق الاخوان على ثلثون وغيره من قبيل الاستعارة لعلاقة المشابهة **قوله** والاصح اطلاق عشرين
اي لثبت من اهل اللغة وسمع منهم اطلاقه عليه كما سمع ان الاسود كان يطلق في الاصل على كل ما فيه سواد ثم غلبت على الحية
السوداء لكن لم يثبت منهم ذلك فعلم انه ليس بحجج فاندفع ما قيل لا يذهب عليك ان ما ذكره لا يفيد ان ثلثين فاخوتها التي جمعا
في الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام على الخاص ثم قال وما يفيده هو ان يقال الاعداد المثنية من الاحاد حاصلة بين
تكرارها الا من تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كان اولى في انها لاواحد لها من لفظها انتهى اقول وفيه بحث لان كونها حاصلة
من الوحدات لا يمنع ان يكون واحد عشرين عشرة بمعنى عشرة وحدات فيكون عشرون عبارة عن ثلثين وحدات وان يعبر
وغير ذلك ولا يلزم من ذلك تركيبها من المراتب اعلم ان ايراد اللام في مثل هذا التركيب اعني قوله والاصح كثير من تراكيب

اصنفين وكانهم اجروا الكلمة ان مجرى الواو هكذا ذكر السيد قدس سره في حواشي شرح المفتاح **قوله** ايضا بذه الالفاظ والبيض لو كان عشرون واخواتها جمعا لكان جمعا بالواو والنون والجمع بالواو والنون لا يكون الا لعلم مذكر عقل او صفة يعقل وعشرة ونظائرها ليست كذلك **قوله** ايضا لو كان جمعا لكان ينبغي ان لا يطلق عشرون وامثالها على فوق العشرة **قوله** ايضا سمع اطلاقها على العشرة فاده وبناها على ما هو الاصل في جمع القلة **قوله** وفي آخرها حرف يصلح للاعراب فان قلت كيف يكون الالف والواو في الآخر مع كون النون بعدهما قلت قال الرضي اما نون التثنية والجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة **قوله** فناسب ان يجعل ذلك الحرف الموجود في آخرهما المجلوب لتبيين الاعراب علامة التثنية والجمع وفي المثل شبت الجدار ثم النقش اعرابا فالكيفية المخصوصة في اعرابهما من جعل الالف والياء للتثنى والواو والياء للجمع تابعة لوجدان الحروف في آخرهما لك ووصفها على تلك الحروف فقط اذ ليس في توزيع اصلا فضلا عن ان يكون التوزيع مسببا عن رفع الالتباس وبقاء احدهما بلا اعراب **قوله** ولما جعل اعرابها بالحروف ان اراد بالحروف الحروف التي وجدت في آخرهما وضمنت التثنية والجمع عليها فقوله وكان حروف الاعراب ليس على ما ينبغي وان اراد الحروف المجلوبة للاعراب يصح قوله وكان لكن يخالف قوله وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب **قوله** ولما جعل اعرابها الى قوله فوزعت لا يخ عن حدبة لانا نمنع لو كان الحروف المجلوبة للاعراب بعد تمام التثنية وليس كذلك بل الحروف موجودة فيهما قبل الاعراب علامة لتلك الحرف الموجود فيهما اعرابا كما يدل عليه قوله فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما وعلى هذا فلا معنى لقوله فلو جعل وقوله ولو خص لا يقع لعله يريد ذلك حال الوضع لانا نقول سوق الكلام ينافيه وايضا الاعراب لا يلاحظ عند الوضع بل انما يلاحظ بعد وضع الكلمة وتمامها قال الرضي وانما اعربا هذا الاعراب المعين لان الالف كان جانب قبل الاعراب في التثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبتها الالف تخفيفا لقلة عدد التثنى والياء لثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع التثنى والجموع ثم اراد وا اعرابهما فان صوغ التثنى والجموع متقدم لامحالة على اعرابهما فجعلوا الالف التثنى والجموع واوا والجمع علامة الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين التي هو اولى بالقيام مقام الحركات سوى الياء للجر والنصب والجر اولى بها فقلبت الالف والواو ياء في الجر فاتبع النصب بالجر دون الرفع لكونهما خفيفتين وتركت فتحة ما قبل الياء في التثنى بقاء على الحركة الثابتة قبل الاعراب وكسر ما قبل الياء في الجمع للياء والفرق وكسر النون في التثنى للكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن الكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في التثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة وانما الياء فيهما فطارية للاعراب انتهى **قوله** فوزعت انظر ترك الفاء اذ المتعارف في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء **قوله** وجعلوا اعرابها بالياء حال الجر قال الرضي الياء طارية للاعراب قال الفاضل الهندي قدس سره وجيد في آخر كل منهما وضعا حرفان للدلالة على التثنية والجمع فاخر جناهما عن الترادف تخصيص كل منهما لمعنى وجعلنا اختلافهما اختلاف الاعراب والظاهر ما ذكره الفاضل لان تعريفهما يؤيد ما ذكره وما ذكره الشارح قدس سره يصح ان يحمل على كل منهما **قوله** وكثرة التثنية لعدم تقييده ابتداء ولوجوده في جمع بخلاف الجمع فانه مشروط بشرائط وغير موجود في التثنية **قوله** الذي اشير اليه تقسيمه اليهما فيما سبق يشير الى ان ما سبق من قوله لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف الآخر لاختلاف العوامل وان اللام في

قوله التقدير واللفظي للمصدر **قوله** في الاسم المعرب الذي جعلته موصولة مع ان الظاهر كونه موصوفة لكونه قائما مقام الجزء الخ بل جزاء
ما فيه من حسن الموافقة للسبق لان الطريق الذي اختاره الشارح قدس سره وهو حذف العائد على حذف المضاف ليس بمرجح كونه موصولة
وذلك لان حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها بخلاف الصفة فانها
ليست من ضروريات الموصوف ثم في الصفة احسن منه في جزء المبتدأ لانها مع الموصوف جزء الجملة صح به الرضي في بحث المبتدأ
والخبر عند قوله فلا بد من عائد فظهر ان ما يميل اشتاره الى ترجيح جعل ما موصولة ليرجح التباور في حز المنع ثم اذا لم نجعله مصدرية بتسنة كما جعله
الفاضل الهندي لما يفوت حسن الموافقة لقوله واللفظي فيما عداه **قوله** تعذر الاعراب فيه اعلم انه اختلف في حذف العائد المجرور
من الصلة فذهب سيبويه والاخفش جواز خلاف الجار والمجرور معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والجوهري قاطبة
الصلة ومع هذا الجهر فلا بأس بحذفهما مع المجرور وبهما وذهب الكسائي الاتساع بان يحذف اولا حرف الجر قياسا اذا جر الموصول
او موصوفه بحرف جر شبله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت اي مررت به فالجار ان تماثلا ان وكذا ان تعلقا
بعاملين العاملان وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيدا اي مررت به صرح به الرضي في بحث الموصول
هذا وما في الشرح مبني على الاول من الثلثة لا على الثاني لمكان الاختلاف في كونه قياسا ولا على الثالث لفقد احد شرطي تعدد
الحذف وهو تماثل العاملين **قوله** اذ لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة عدم قبوله للحركة اما باعتبار ذاته لكونه مبنيا
على السكون كالالف المقصورة او بواسطة الغير كالشبه بالحركة اما حركة المناسبة كغلامي او حركة الحكاية كتأبط شرا ومن زيدا بالفتح
ومن زيدا بالضم ومن زيد بالكسرة في استعلام من قال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فذكر المثالين للاشارة الى النوعين
وكذا ذكر المثالين في الاستثقال انما هو للاشارة الى ان الاستثقال على نوعين لانا اما ان يكون ثقل الحركة على الاخرى كثقل
الضمة والكسرة على الياء الضعيف مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة تحسس او ثقل حرف الاعراب باقترانه بالغنة كمسلمي في نحو
قد ثقل الواو التي هي حرف الاعراب بسبب اقترانه بالياء وكذا جاء ابو القوم ورأيت ابا النوم ومررت بابي النوم وسلمت القوم ورأيت
مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم اذ قد ثقل فيها حرف الاعراب بواسطة التقاء الساكنين مستثقل الاعتماد يدل عليه توصيفه
كلاهما وقد جعلها العلامة التفتازاني في كتابه المسمى بالارشاد من المستثقل نحو غدي وثل صالحي القوم وصالحا القوم ورأيت صالحي القوم
من المتعذر على ما في بعض كتب النحويين على ما ينبغي هذا وبالجملة ليس الغرض من ذكر الامثلة الاستيفاء حتى يقال كان على ان يذكر الحكي و
ما فيه التقاء الساكنين وفي بل الاشارة الى انها اربعة اقسام ولو سلم فالامثلة مستوفاة اذ قد ذكرت للاقسام الاربعة وان لم يذكر
لقسم الثاني من كل منها ولو سلم فعدم الذكر مع ان التقدير في المتروك للتعذر او الاستثقال لا يبطل قوله واللفظي فيما عداه مع
ان المراد ما عدا المتعذر والمستثقل كما زعم بعض الافاضل حيث قال والعالم يعد في من التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه ولو اجيب
عنه بانه داخل في باب غلامي نظرا الى اخوانه والى اللغة الاخرى فيه وهي فتى بقي الاشكال في الاعلام الحكية بهذا ما ذكره فتأمل وانظر
الى ما قال ولا تغفل عما من قال اذ الرجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال **قوله** للمناسبة فيها اشارة الى ان هذه الكسرة لا يكون جعلها للاعراب
ايضا بعد دخول اللام والا لزم توارد العاملين المؤثرين اللفظيين على اثر واحد وهو ممتنع **قوله** امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى اذ احتمال
الحرف الحركتين مختلفتين كانتا او متفقتين مستحيل ضرورة مفصل الشرطية ان تلفظ الاعراب في هذا الاسم ولو في بعض الاحوال ممتنع

والتاء في عليه قوله فاذهب اليه **قوله** استثقل ظهور الاعراب في لفظ ما استثقل الحركة الاعرابية على الآخر تقاض او ثقل حرف الاعراب كمسلمي ونحوه **قوله** فانه يختص بالاعراب بالحركة هذا ان لم يجوز الحكاية في التثنية او جعل فيها جاشاذا **قوله** وكسر ما قبل الياء قال الرضي لما تعذر ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغير ثم لم يكسر في نحو سَيِّل ومَيِّل ليست الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز قطعا وقد قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد فنحو سَيِّل كهيام والتنوين وبه ظهر ان ما ذكره قدس سره في بحث الاضافة من قوله وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغييرا ليس على ما ينبغي وكذا ما وقع في بعض الحواشي توجيها لوجوب التغيير من قوله لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تنقلب واوا لانه ان اراد الكل فنوقم والا فلا ينتهض دليلا وكذا ما قال بعض فضلاء الكجرات لما تقرر من قاعدتهم ان الياء اذا كانت ساكنة والضم ما قبلها تنقلب واوا **قوله** يعني فيما عدا ما ذكر تشير الى ان الافراد مبني على التاويل والا فانما وجب التثنية اذا اراد كلا المعطوفين قال الرضي مالا وكلون دليل دام واو دواما مطابقة الضمير لما وتركما موكد لان الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وجب افراد الضمير نحو زيد وعمرو اتاك وان صدقت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد وعمرو جاني وقد حدثتهما واكرمتهما وهذا ما جوهر اوعرض وهما متباينان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما انتهى فظهر ان ما ذكره القاضي في تفسير من قوله والضمير في هما الى ما دل عليه المذكور وهو جنسا الغني والفقير اليه الا لو صح ليس على ما ينبغي لانه ان اراد ان عند قصد احدهما فهو مسلم لكن المراد في الآية الكريمة كلاهما فالتاويل الذي اشار اليه حمل الاسماء على ان يكون ضروريا وان [illegible] في بعض الحواشي قوله ما ذكر تشير ما يحتاج في افراد ضمير احداهما مع رجوعه الى المتعدد الى تاويل المتعدد بما ذكر ولكن لا حاجة الى هذا التاويل لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجب افراد الضمير لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع ليس ببعيد متامل **قوله** توشران باجتماعهما يشير الى ان المؤنث يجمع المسلمين لا كلواحد منهما **قوله** واستجماع شرائط واقع لما قيل تعريف المصدر غير جامع نحو ضربا زيد وهند وسلمات علما ومائة الام والاضافة وفيه علتان من تسع مع انها منصرفات وحاصل الدفع انه ليس المراد بالعلتين مطلق العلتين بل علتان مستجمعتان للشرائط ومن الشرائط ان لا يوجد فيهما معارض وفيما ذكر موجد معارض اما في الاولين فلتكون المعارض لاحد السببين واما في الثالث فلعدم تخصص التانيث ولان الياء قلبت في الوقف هاء واختصاصها بجمع المؤنث ياتي قريبا في آخر او رعاية اصل المنقول عنه واما في الرابع فدخول اللام والاضافة الموجب لضعف الشابهة مع الفعل وفيه انه يشكل بمنع هندا ولو كان الامر على ذكر لكان منصرفا البتة وكان تحرك الاوسط والزيادة شرط تحقق تاثير التانيث المعنوي للشرط تمة ويكون مذهب التفصيل فيما فيه اللام والاضافة انسب بما عرف به المصنف على ما حكم به الشارح قدس سره اذ الانسب على ذلك التقدير مذهب الانصراف وذلك لمذهب انما يكون انسب على تقدير الاطلاق كما قال الرضي ما فيه اللام او الاضافة مما فيه علتان من تسع غير منصرف على ما حد المصنف لكنه ينتقض بتصرف هند وايضا رعاية التناسب في سلاسل ايضا معارض فينبغي ان يكون منصرفا على قياس ما ذكر الا ان يقال انه ليس بقوي قوة المذكورات فكاد ليس بمعارض كما يشير اليه قول الشارح قدس سره فيما بعد اي جعله في حكم المنصرف **قوله** من علل تسع قيل او من تسع علل قيل ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد قوله شرطا حذف المضاف اليه انتهى

قوله والنون معناه ومنع التنوين الصرف حال كونها زائدة الف زيادة من قبلها ومعنى قوله زيادة من قبلها ان الالف مقدم على النون ومسابق عليه في وصف الزيادة وهو لتسليم كون النون ايضا زائدة وسبوقها بالالف سابقا عليه في هذا الوصف قوله وقوله مبتدأ وهذا القول تقريب بيان له وقوله يعني خبر المبتدأ فان قلت كيف يصح كونه خبرا ولا رابط بينه وبين الجملة اذا وقع خبرا لاجنبية من الرابطة قلت تقديره يعني به او هو مأول بالمفرد اي وقوله مفسر بان ذكر العلة آه قوله وقال بعضهم آه ان احدهما الحكاية في وزن الفعل مع العلمية كزيد وشكر فان امتناع الصرف فيها بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليها الكسرة والتنوين قبل نقلها من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليها بعد النقل وفيه انه لا يتناول نحو احمر وافضل علما الا ان يعتبر الاول اصلا ثم حمل عليه بالتبعين بمنقول او يعتبر في الاول الحكاية من الفعل وفي الثاني منه وتناسيها التركيب في البواقي ولا يخفى ان اعتباره فيهما تكلف بارد قوله قال بعضهم احد عشر التسعة المذكورة والف شبه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم اذا كان علما سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى قال الرضي واذا عدا الالف والنون سميا لشبهة الف التانيث بالامتناع من التاء بعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها لفظا وامتناعا من التاء واما الالف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وانما كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شبهين احدهما ضعيف ما يشبه الف الالحاق الممدودة وهي الهمزة في نحو حمراء في بابه التانيث لكون الهمزة في الاصل الفا دون الالف في نحو سكران والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهة الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلي والف الالحاق المقصورة والفتها تشبه في مقابلة الحرف الاصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التانيث ومراعاة الاصل في نحو احمر قال تقريب لما الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة اما كونه صوابا بالقياس الى الثاني فظاهر لان اعتبار الحكاية يخلو من خدشة كما عرفت وكذا التركيب لان المعنى منه التركيب من الكلمتين لا ما تكلفوا من تركيب العجمة مع العلمية او تكرارها في العربي والعجمي وتركيب العدل في نحو عمر لانه بمنزلة علتين تقديرا لان الواضع قصد التسمية بعامر معدول عنه خوف اللبس بعامر ودي نحو ثلث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين الى غير ذلك واما بالنسبة الى الثالث فلان مراعاة الاصل داخل في الوصف فلا وجه لعده على حدة وان الالف المقصورة التي للالحاق وانما تشبه مشابهة بالف التانيث صورة وانتفاعا لكنه في مقابلة الحرف الاصلي فلم يعتبر فالمعتبر هو الزائد الذي لم يكن في مقابلة الحرف الاصلي اصلا ولم يقبل التاء قيل لان مشابه الشيء داخل في الشيء وفيه ان الالف والنون كذلك فلم عد على حدة قوله ولي ايراد زينب مثالا للغير منة دون احمد وغيره بعد طلحة على مقتضى الترتيب في البيتين لاشارة الى ان التانيث الذي هو سبب منع الصرف قسمان لفظي ومعنوي قوله من حيث استعماله اما قيد به لان عدم دخول الكسرة والتنوين ليس مترتبا على غير المنصرف الا لهذه الجهة قوله ان الكسرة فيه تقدير لخبر لا او الجملة خبر المبتدأ وخلت عن الضمير لكونها في تاويل المفرد او تفسير للمبتدأ قوله وهو الجر والتنوين دون سائر ما يختص بالاسم لان الاسم المعرب قلما يخلو عن التنوين والجر فاختير لمنع نظير اثر الشبه في عامة الاسماء ثم منع الجر قصدي عند بعض يبقى عند الاكثرين قال الرضي وهو الاقرب وذلك لان الكسر يعود في حال الضرورة مع التنوين مع انه لا حاجة واعيته الى اعادة الكسرة اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليها اذ مع الضرورة لا يتم

الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لامنع الصرف كالوقف واللام والاضافة فاراد ان النقص
من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهته الفعل فحذ فواسعه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل **قوله** لان العدل اي
كون الاسم معدولا فرع المعدول عنه اذ لا يتصور اعتباره بدونه كما ان الاسم المعدول فرع له **قوله** لانك
تقول قايم ثم قائمة يعني ان المذ فرع المجرد والمذكر بما ليس فيه علامة التانيث والمونث ما فيه ذلك فاعتباره فرع اعتبار المذكر
وهو المعنى بالفرعية **قوله** لانك تقول رجل تم الرجل يعني الحاجة الى التعريف انما هو اذا لم يحصل الغرض من النكير فاعتبار التعريف
فرع اعتبار التنكير والنكرة ما ليس فيه اداة التعريف **قوله** والالف والنون فرع مازيدتا عليه هذه الفرعية معتبرة عند الكوفية اما عند
البصرية فمجموع الفي التانيث في التاثير فالوجه ذكر الفرعية المعتبرة عند البصرية او ذكر الفرعيتين على المذهبين كما قال الرضي والالف
والنون فرع الفي التانيث كما يجيء بعدا وفرع مازيدتا عليه واما ذكر الفرعية على مذهب الكوفية وترك ما هو المعتبر عند البصرية فلا وجه له
قوله ويجوز صرفه للضرورة قال الرضي ولا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة وقال صاحب المفتاح اللبابيدي في آخره
الف التانيث المقصورة كحبلى فانه لا يجوز صرفه اذ لا ضرورة ملجئة الى صرفه اذا صرف ادخل عليه التنوين ويسقط الالف فيودي
الى الالتباس بحرف ساكن وحذف حرف ساكن ولا ضرورة تلجئ اليه انتهى وفي الوجيز وقيل يجوز انتهى اقول قوله ولا ضرورة تلجئ
اليه تم كيف وتحتمل ان يكون القافية النون الساكن او النون الموصول وفي الصورتين الضرورة ملجئة وبالجملة الحكم بعدم الجواز مطلقا
على المقصورة غير مستقيم **قوله** اي لا يتمتع يشير الى ان ليس المراد من الجواز الامكان الخاص بل الامكان العام المقيد بباب العدم
حتى يقابل الوجوب بل المراد منه الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيشمل الوجوب **قوله** لا يلزم خلو الاسم عنهما ان اريد الخلو عن
مطلق العلتين فلا كلام فيه وان اريد عن اجتماعهين للشرائط فعدم الخلو عنهما على تقدير ادخال الكسرة والتنوين للتناسب ثم كيف
والتناسب معارض **قوله** انكسار يخرجه يعني بالانكسار تغيير المجيء مثله في اصول بحر من البحور او في اصول بحر خاص وان جاز مثله في
اصول اخر كالبيت الاول فان بحره كامل واصله متفاعلن ست مرات فحولم ينون مصائب لصار كمفو فاعلن الف لم يجيء في اصوله
فيخرج عن الوزن وان جاء الكف في مفاعيلن كالبيت الثاني فان بحره طويل واصله فعولن مفاعيلن اربع مرات فلو حذف التنوين
من افاعلن لم يخرج عن الوزن اذ الكف جائز في مفاعيلن الواقع في الطويل لا يخرج عن السلامة والدليل على ان الصورة العروض
والابتداء مشهورة بالاول سلامة المشهور من المصراع الاول والضرب **قوله** ان ذكره بالفتح للتعليل بتقدير اللام وبالكسر للتحقيق بتقدم
ما يلوح بالمراد لعدم المقام مقامه ان يتردد المخاطب وقيل ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح
لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين يقتضيه كلام سيبويه الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام
الدالة على التعليل وقال في حواشيه فذكر قوم من اصحاب هول الفتحة ان كلمة ان المكسورة تدل على السببية ورد عليهم آخرون
بان الدال على السببية هي المفتوحة المقدرة باللام دون المكسورة واما قوله عليه الصلوة والسلام فانه يحشر يا ايا وقوله فانهم يحشرون
واد اهيم يستحيد ما فليس للاولين فيها حجة بل السببية ههنا مستفادة من الفا انتهى لكن قال العلامة التفتازاني في المطول قال ابن السيد
عبد القاهر ان في وما ادري قضى ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم وياايها الناس التقوا ربكم ان زلزلة
الساعة شيء عظيم واشباه التصريح الكلام السابق والاحتياج له وبيان وجه الفائدة فيه ينبغي عنا الفا انتهى قوله عن الزحاف

اى الذى يخرج الشعر عن السلاسة بقرينة الفاء قوله ليس بضرورة ح لعدم اخراجه الشعر عن الوزن بل من السلاسة قوله من بعض الزحافات اى الذى يخرج الشعر عن السلاسة وعلى هذا فالاولى عنه او ترك البعض قوله عند الشعراء مزوج البيت عندهم عن السلاسة بمنزلة الخروج من الوزن قوله فانه بعد تكريره يشبه بالفاء السببية الى ان التكرار سبب عن كون الجمع بالفاء صيغة منتهى الجموع فوجه اعتبار صيغة منتهى الجمع ان تكرار الجمعية الذى هو سبب قيام الجمع مقام السببين عند المصرح تحقق فيها حقيقة فى البعض وحكما فى بعض آخر فما قال الرضى فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير ليس بشئ مانعى وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسير لجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى والاكثرون على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته كونه لا نظير له فى الاحاد العربية قال الرضى واما نحو اكالب اجمال فانها وان لم يات لها نظير فى الاحاد الا ان كونها جمعى قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فتى فى عضد جمعيتها قوله وهو الفاء التانيث من حيث هما الفا التانيث فالعلة فى الحقيقة هو التانيث بالالف اى كون الاسم مؤنثا بالالف ممدودة كانت او مقصورة الا انه قدم الالف اشعارا بكمال سببية فكانه العلة قوله المقصورة اى الالف المقصورة فعلامة التانيث فى جبلى هو الالف والممدودة اى الالف الممدودة مقتضى السياق ان يكون الالف فى ممرا للتانيث مع انه ليس كذلك اذ علامة التانيث هو الهمزة المنقلبة عن الالف لا الالف والجواب ان الهمزة لما كانت همزة صورة والفا حقيقة قيل علامة التانيث هو الالف الممدودة اى الالف التى هو سبب التنبيها على ما هو الاصل والحقيقة فان قلت الالف اسم الهمزة واما اسم الالف فلا على ما صرح به الرضى فى بحث الاعراب حيث قال لا اسم للساكنة فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة لوصلوها الى ما قبلها المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعنى الهمزة واما الالف فهو اسم للهمزة فكيف يصح قولك الالف حقيقة قلت لا شك فى اطلاق الالف على الساكنة والمتحركة كما اطلقه الرضى ايضا فاما ان يكون ما ذكره بحسب اللغة والاطلاق بحسب الاستعمال ويكون هذا الاطلاق ايضا بحسب اللغة كما قال الجوهرى الالف لونان لينة ومتحركة واللينة يسمى الفا والمتحركة يسمى همزة واما ارادة الهمزة من الممدودة فى عبارة المصنف قدس سره فبعيد لانه يخالف قوله المقصورة قوله اى كل واحدة منهما دفع لما يتوهم من ظاهر لفظ التثنية ان الثانى مجموع الالفين قوله مصدر بمعنى المفعول لما تقرر بان العدل بمعنى الصرف والاخراج وهو صفة المتكلم فكيف يحمل عليه ما هو صفة الاسم اجاب بان المصدر صريح كما يكون للفاعل يكون للمفعول ايضا كما يشهد به موارد الاستعمال والوقوع فى كلام المحول من العلماء واستلزامهم ذلك كون المصدر الضمنى ايضا كذلك ثم ولم لا يجوز ان يكون المضمن لا بناسبه صيغة فعله على ما هو الظاهر فاندفع ما قيل كون المصدر موضوعا للمعنيين لا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المصرح فى تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد تدل على وقوع شئ على زيد لا على قيام شئ بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد والاعلى قيام المبنى للمفعول بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبنى للفاعل فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه به ولو سلمنا انه ليس بموضوع له قلنا انه مجاز فيه مجازا مشهورا لشهرة كونه بمعناه فيما بين العلماء قوله اى كونه مخرجا ان قيل يصدق على كونه مخرجا كونه خارجا اذ قد يوجد فى ضمن الاخراج الخروج فلا حاجة الى التاويل الذى ذكره بل لا يجوز لان

الخروج لازم فكيف يأول بالمفعول قلنا ما ذكره ليس تأويلا بل بيان لحاصل المعنى اشعارا بان العدل لابد فيه من اعتبار الاخراج **قوله** يقتضي الاصل والقاعدة الصواب تركه لانه يشعر بالجبان دليل غير منع الصرف هي وجود الاصل في العدل التقديري مع انه ليس كذلك كما اشار الشارح قدس سره بقوله ففي بعض تلك الامثلة يوجد آه **وقوله** كون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لاغير **وقوله** ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف ثم اعلم ان العبارة كما لا يخفى ان القاعدة المقتضية مقدمة على الاخراج فاندفع ما قيل الا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه سمي هم الفاعل من العبارة فعم اسم فاعل من العبارة خرج من صيغة التي هي على مقتضى القاعدة وهي عامر وما ذكره السيد السند في حواشي المتوسط من قوله خروج الاسم عن صيغة التي كان اصله ان يكون على تلك الصيغة من دان كان لائح عن شيء **قوله** خرجت المشتقات اذ لا يقال فيها ان الضرب مثلا صيغة ضارب فليس قوله خروج الاسم من صيغة الى صيغة بل اخذ صيغة من صيغة بخلاف العدل حيث يقال فيه ان صيغة المعدول عنه صيغة المعدول لقاعدة تقتضي ذلك فيقال ان ثلث مثلا صيغة ثلثة ثلثة لدليل يقتضيه وكذلك في جميع امثلة العدل التحقيقي وكان ثلث وصف فكذلك لكن لم يستعمل الا وصفا صرح بالسيد السند قدس سره في حواشي المتوسط والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع فاندفع ما قيل فيه ان صيغة الاسم الكان يعني صورة تعرض لوزنه الاصول على هيئة الضارب بهيئته الضارب والكان يعني ما تعرض المادة في وضعه امثاله فهيئة ثلثة ثلثة ليست هيئة ثلث لان ما وضع لثلثة ثلثة نفس العدد وما وضع لثلث الموصوف به ولو سلم فمعنى صيغة الاسم اضافية تقتضي الاصل والقاعدة ان تكون موضوعة لمعناه لا امنا موضوعة له **قوله** ان يكون المادة باقية ان اريد بقاء المادة ان يكون شخصها باقية فشل المقام فيما مر ابدل فيه حرف من حروف المادة بحرف آخر ليس المادة فيه باقية فخارج بقوله ان يكون المادة باقية فنسبة خروجه الى قوله ولا يعد آه كما وقع من الحشي الاول ليس على ما ينبغي وان اريد بقاء المادة اعم من ان باقية بشخصها او بقيام البدل مقامها فخروج مقام ومختار خارجة بقوله ولا يعد لا بقوله ان يكون المادة باقية فنسبة خروجه الى قوله ولا يعد آه كما وقع من الحشي رح الاول ليس على ما ينبغي وان اريد بقاء المادة اعم من ان باقية بشخصها او بقيام البدل مقامها فخروج مقام و مختار خارجة بقوله ولا يعد لا بقوله ان يكون المادة باقية كما ذهب اليه بعض الافاضل **قوله** وحيث لم يستعمل لواحد منهما علم انه معدول يستعمل الشرح حيث للمشرطة مع انه لم يجئ للشرط بغيرها الا قليلا ويمكن ان يقع حيث للزمان ظرف لقوله علم **قوله** ولا يعد ان يعتبر ان قلت يخرج بهذا القيد جميع ما خرج بالثاني من محذوف الاول والاوسط والآخر ولا يخرج بكلمات فالاولى اعتباره دون الثاني فلم اعتبره الشارح قدس سره قلنا لما انه ظاهر متبادر وهذا القيد ليس بمتبادر ولا ظاهر فلا يصار اليه الا لضرورة واظهار الفائدة اخرى وهي ان المادة تكون باقية في المعدولات هذا وقوله وان خروجه عطف على وان المتبادر فمجلد اضافي غير المتبادر على ما في بعض الحواشي وهم **قوله** فان الظاهر سند للمنع والاصل كيف وان الظاهر وعلى هذا فالاولى الواو دون الفاء **قوله** الى اركان تلك المكلفات فان قلت ما ذكره ظاهر كما يشير اليه قوله ولا يخفى مع التبادر في البعض وحمل الالفاظ مطلقا على افراده والتبادر واجب خصوصا في التعريفات فكيف يكون تكلفا قلنا القول بالظهور والتبادر بلا ثبت عليه تكلف ويحتمل ان يكون المراد من قوله لا يخفى ينبغي ان لا يبقى خفيا بعد التنبيه وان كان خفيا

في نسخة ان البعض المنفي عن احد الاولين بل عن كليهما لما كان تكلفا لكونه غير خط ولا تبادر عند الجميع تكلفا قوله لانهم نبهوا الشهود ان العدل التحقيقي اعتبر لما يقتضي اعتبار الاخراج من غير منع الصرف اذ لو لم تجعلت الامثلة غير منصرفة للعدل بسبب آخر والله قد نفى ذلك وقال العدل التحقيقي ايضا اعتبر لمنع الصرف بعد التتبع في كلام العرب ووجدان الامثلة التي اعتبر فيها العدل التحقيقي غير منصرفة مع انه لم يوجد فيها غير سبب واحد فانظر في التتبع الكان هادلا في اعراب الكلمة وبنائها فالحق ما ذكره الله قدس سره والكان اولا في معرفة الاصل وغيره فالحق ما هو المشهور لان الدال على وجود الاصل تدل على اعتبار الاخراج ايضا كما لا يخفى للمتأمل فيها واما اثبات مجرد كون الدلائل دالة على اعتبار الاخراج ايضا فلا يسمن ولا يغني من جوع وكذا ارادة الخروج عما هو القياس عن الخروج المحقق حيث لا يصلح توجيها للمشهور اذ لا يستلزم كون الحكم بالعدل التحقيقي لغير المنع على ما هو المشهور اذ تتبع النحاة اولا في صرف امثلة التحقيقي وعدم صرفها على ما ذكره الله قدس سره وعلى هذا الدليل على وجود الاصل وان دل على اعتبار الاخراج كما يدل عليه قوله وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول الا انه لا يثبت ما هو المشهور وهو كون الحكم بالتحقيقي لغير المنع فكان لا يدل فصح قوله فلا دليل عليه الا منع الصرف ثم قوله فجعلوه غير منصرف للاشعار بان جعل ماد وأحمر غير منصرف ليس متفرعا على تنبيه العدل بل الامر بالعكس فاندفع ما قيل الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا محض كون الحكم بعلية العدل للضرورة بالعدل قوله فوجوده متحقق بلا شك الشك عبارة عن تساوي الطرفين ففيه كما يصدق مع اليقين يصدق مع الظن الذي هو طرف راجح فاندفع بانك قد علمت ان وجدان دليل غير منع الصرف على وجود اصل المعدول عنه لا يستلزم تحقق وجوده بلا شك لجواز كون مقدمة ظنية قوله وفي بعضها الدليل غير منع الصرف غير انه اغاره بالذات بقرينة المقابلة فاندفع ما قيل فيه نظر لجواز كون مجموع وجدان عمر غير منصرف في كلامهم وعدم السبب فيه غير العلمية ووجوب اعتبار سبب آخر فيه وعدم وجدان صلاحية اعتبار غير العدل دليلا على وجود اصل للمعدول ولا شك ان هذا المجموع غير منع الصرف فكيف يصح قوله وفي بعضها الدليل غير منع الصرف لان هذا المجموع عين منع الصرف مستبعاته لا مقابله قوله واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل آه فلا يصلح سببا لانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري كما لم يصلح لانه مفروض مقدر فاندفع ما قيل فيه نظر لجواز كون المقدر فلا يصلح الانقسام اليه بسبب الاعتبار قوله الى رباع ومرباع في المثل هذا هو الصحيح ونص عليه البخاري في الجامع الصحيح في كتاب التفسير وقال السهيلي قدس سره في حواشي المتوسط قال الصغاني في شرح مجمل ما عداه الى التسعة اولا يقه فيه خلاف اصحابنا انه لم يثبت وقد نص البخاري في صحيحه على ذلك وقال الرضي به قد جاء فعال عن عشرة في قول الكسائي والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع مضعفة يستعمل على وزن فعال من احد الى عشرة مع ما بينهما نحو خماسي وسباعي وثماني وتساعي وقال بعض افاضل النحاة قال الشيخ ابو حيان الصحيح ان المباني سمع فيها عن احد الى عشرة وحكى المباني ابو عمرو الشيباني وحكى ابو حاتم وابن السكيت من احاد الى عشار انتهى وقد جاء سداس في قولهم احاد فما قيل قولهم والصواب مجيئها الصواب مجيء عشار وشذ ليس على ما ينبغي قوله لان معناه في الاصل اشد تاخرا وكل فعل معناه الزيادة فهو افعل التفضيل فاخر اسم التفضيل واحتمال المجاز والمبالغة تدفع بالاصل ويكون التبادر من المعنى الحقيقي وان افعل ليس من صيغ المبالغة والاولى ما ذكره الرضي حيث قال وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو اخر آخران آخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون

الافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل فمنهم آخر فى الاصل شذ تاخرا وكان فى الاصل معنى نحو جانى زيد وآخر رجل اشد تاخرا من زيد فى معنى من المعانى **قوله** ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور ولا فلا يقع جانى زيد وحمار آخر ولا امرأة اخرى هذا كلام الرضى وحيث لم يستعمل بواحد منهما علم انه معدول والا لكان شاذا ولكان له استعمال آخر غير المذكور ولا شك ان كليهما منتف فثبت انه مخرج فدليل وجود الاصل فتدل على اعتبار الاخراج الا ان دلالته لا لم تثبت ما هو المشهور صار كانه ليست بدلالة على ما عرفت فاندفع ما قيل **قوله** ذكر بهذا الكلام ما قرره آنفا من ان المعدولية تعلم من عدم انصرافه ووجود الاصل من الادلة **قوله** وانا لم يذهبا الخ قال هذا الوجه ضعيف لان قائله فى تقدير الاضافة فى الكلام لانى فرضهما فى الاصل المعدول عنه وهيهات بون بعيد والوجه ان جانى الرجل والرجل الآخر جائيان رجل ورجل آخر لو فرض للتفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا تصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة ذو مجى المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين انتهى وقيل يمكن ان يقال ان قاصد تم فى فرض الاضافة فى الاصل فى ذلك انهم قالوا ان فى قيل اذا لم يذكر المضاف اليه يكون معربا كقول الشاعر مشاغ الى الشراب آه مع انه كان اصله الاضافة لان الكلام فى الظروف المقطوعة عن الاضافة وان ما ذكره من الدليل مبنى على ان الاستعمال فى الاصل هكذا وهو فى حيز المنع او يجوز ان تغير الاستعمال الذى كان فى حين التفضيل لان التفضيل قد انمحى بالكلية وصار اللفظ لمعنى غير انتهى اقول مقصود الماتن ان قاعدتهم من بنا لفظا واعتبار التنوين فيه او اضافة اخرى انما يكون اذا كان المضاف اليه مقدرا فى نظم الكلام لا اللفظ الذى ليس له مضاف اليه مقدرا فى نظم الكلام كآخر جل الاضافة فى المعدول عنه فلا يجرى القاعدة فيه وما ذكره المجيب اولا لا يثبت ادعاءه المعترض لانه ان اراد ان التنوين يوتى فيه عوضا عن المضاف اليه وان لم يكن مرادا فيه فخلاف الواقع كما يدل عليه كلام الرضى فى بحث الظروف وان اراد معنى آخر فلا بد من تصويره حتى يتكلم عليه وكذا ما ذكره ثانيا لا يفى بالمثبتة لان ايجاب معنى التفضيل لا يستلزم تعيين الاستعمال المذكور وانما كان كذلك لو كان الاستعمال مختصا بالمعنى التفضيلى او منافيا للمعنى الثانى وليس الامر كذلك **قوله** لانها توجب التنوين قال الرضى ولمانع ان يمنع امتناع ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل فى نحو واحدة من كوتها معرفات بتقدير الاضافة مع عريها من تلك الوجوه والاولى ان يقال فى امتناع كون آخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره هنا انتهى **قوله** وان كانت اسما قال ابو على والحق ان جمعا اسم لا صفة قال الرضى ويرد عليه ان بعلا كان اسما لكان جمع ايضا فكيف فجمعه اذون على جمعون شاذا فلا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجئ فى باب الجمع انتهى وقيل **قوله** ان يقول انه علم جنس انتهى وفيه بحث اذ الشرط كون الاسم علما لمذكر عاقل لا كونه علما مطلقا **قوله** فاصلها يعنى لو كان جمع بضم الفاء وفتح العين غير قياس فى اجمع جمعا اسما وصفة فاصله ما جمع بضم الفاء وسكون العين او غيره مما هو قياس فيه من جاعى او جماعات ولا يخفى ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فلا ضير فى كون التكسير معدولا عن السلامة فاندفع ما قيل لا يخفى ان القياس فى جمع التكسير الذى هو جمع ليس جماعات فلا يقبل ان يكون معدولا عنها **قوله** والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة فى باب التاكيد اسما فى الرضى قال المصنف وفى اجمع مع العدل الوصف الاصلى وان صار اسما بالغلبة فى التاكيد فما عنده كما سود وارقم وهذا قريب لكن بقى الكلام فى ان اجمع فى الاصل

من امّی الصفات هو امن باب احمر حمرا دام من باب الافضل والتفضیل ولا یجوز ان یکون من باب احمر لحمرته علی اجمعون وجمعه
بالنظر الی اصله فعل وبالنظر الی تقلله الی الاسمیة بالغلبة فاعل فافعلون لا یجوز فیه لاقبل الغلبة ولا بعدها وایضا افعل فعلاء
لا یجیئ فی الاغلب الا فی الالوان والحلی والاولی ان یقال انه فی الاصل افعل التفضیل لشهادة اجمعون وجمع فکان معنی
قرأت الکتاب اجمع انه اتم جمعا فی قرأتی من کل شیئ ثم جعل لمعنی جمیعه والمعنی عنه معنی التفضیل فعدل عن لوازم افعل التفضیل ویرد
علی جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه بعار وحمعی کاحمری والجواب انه لما نحی عنه معنی التفضیل جاز ان یبنی بعض الصفات
مما هو قیاسه ولما بقی فیه معنی الصفة مع ان وزنه افعل صار کاحمر الذی هو علی فعل وهو صفة فجاز جمعا کحمر واذا جاز لک
ان تقول حسنا وحسناء وعلیا مع ان مذکرها احسن وحسنی وحال لکونها صفات فکیف اذا انضم الی الصفة وزن فعل
انتهی قوله ولا بقی فیه معنی الصفة اذ لا یخرج الوصف العام بالغلبة عن معنی الوصفیة وکیف یخرج ومعنی الغلبة تخصیص
اللفظ ببعض ما وضع له فلا یخرج عن مطلق الوصف بل انما یخرج عن الوصف العام ای لا یطلق علی کل ما وضع له بل یخرج
الوصف لفظا عن کونه وصفا ای لا تتبع الموصوف لکن المقصد فی باب ما لا ینصرف الوصف من حیث المعنی لا من حیث اللفظ
هذا ما ذکره الرضی ولیس المراد انه بقی وصفا بما بقرینة قوله وهذا قریب لکن بقی قوله ثم جعل لمعنی جمیعه والمعنی عنه ولما نحی
عنه اذ الاغلب الغلبة فلا یتصور فی المتفرع علیه کونه بطریق العموم فنظر ان الجمع کاحمر لفظا ومعنی فاندفع ما قیل وفیه
بحث لانه قد صار اسما صریحا بالعلم فلا یکون فی حکم احمر معنی ثم قوله والآخر الصفة الاصلیة اختیار من الشارح لما هو المختار
عند المصرح فاندفع ما قیل کلام الله لا یخلو عن ضعف اذ مع احتمال کونه اسما حقیقة لا یکون فیه السبب الصفة الاصلیة قوله
وعلی ما ذکرنا فی دلیل وجود الاصل فی اخر وجمع من قوله وحیث لم یستعمل بواحد منها علم انه معدول قوله فاذا اعتبر اخرا
آه لا یرد علی الدلیل نقض بورود الفاضل الهندی بالجمع الشاذ قوله والا لانعدات الشاذة وقع نقض لا یرد الفاضل
الهندی علی التعریف وعلی هذا فلا تکرار کما قیل فاندفع ما قیل الاولی ان یذکر هذا الکلام قبل تقسیم العدل الی التحقیقی والتقدیری
ذیل التحقیقی الذی ذکره بقوله واعلم انا نعلم قوله فلا تستدرک فی هذه الجملة جواب لو لکن الشارح فی الجواب هو الماضی متنا کان
او منفیا مع اللام او بدونه ولا یجیئ جوابها جملة اسمیة والرمخشری یجوز وقوع الاسمیة جوابها کقوله تعالی ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة
من عند الله خیر وعنده غیر وجواب لو محذوف والاسمیة جواب القسم صح به الرضی وبالجملة وقوع الاسمیة بالفا جوابا نادر قلیل غیر
معلوم ولعل الشارح سمع وروده فاطلع علی ذلک قوله لما وجه غیر منصرفین الی قوله اعتبر فیها العدل والا فالقیاس صرفهما وعدم
اعتبار العدل وذلک لان فعل الذی هو علم ان جمع شرطین ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمیة نحو غیر منصرف تغلب تبعت قائم
وعدم قسم قبل العلمیة فحکمنا بکونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسی فقلنا هو علم مرتجل غیر منقول عن شیئ
وهو معدول وانما حکمنا علی کونه معدولا ولم یجوز ان یکون مرتجلا غیر معدول لکثرة کون فعل الجامع للشرطین غیر منصرف واضطرارنا
ح الی تقدیر العدل لکل فعل علم جامع لشرطین یحصل کونه فی کلامهم منصرفا او غیر منصرف فعلینا ان نقدر العدل فیه ونمنعه عن الصرف
الحاقا للشکوک فیه بالاغلب اما وجود ان جمیع الشرطین لکنه مع فی کلامهم منصرفا فلا تقدیر العدل فیه وان اصل احد الشرطین
وذلک بان لا یجیئ له فاعل قبل العلمیة واما فعل فهو منصرف لو جاءنا ذلک فی کلامهم ولا یعرف له مثال وکذا ان جاء فاعل

قبل العلمية مع ثبوت فعل اليه قبلها كحلم وضع عليهن للجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل
في الاعلام اكثر واغلب من العدل وان حتل الشرطان فلا كلام في كونه منصرفا لو اتفق مجيئه معروفا كما جاءها فاعل قبل العلمية
جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمره وزفر السيد هذا ما ذكره الرضي والمراد من كون المعدول عنه مفروضا غير ثابت في العدل التقديري
انه لا يدل دليل غير منع الصرف على ذلك الوصف وانكان ثابتا في نفسه من غير ملاحظة الوصف المذكور فالدال على الوصف
فيه منع الصرف لا غير فتبوت فاعل في نفسه من غير ملاحظة انه لاثنين في ما ذكره الشرح من ان المعدول عنه في العدل التقديري
غير ثابت فاندفع ما قيل ان قلت الشرط الاول ثنائي ما قاله من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير ثابت نعم لو كان ثبوت
فاعل في نفسه مستلزما لكونه معدولا عنه لفظا آخر لكان منافيا وليس فليس **قوله** من غير ذوات الرا العدل التقديري انكان
عبارة عما قد لمنع الصرف او البنا والحمل على الاخوات على ما ذكره الفاضل الهندي فالمناسب حذف التقييد به ليكون ذوات
الرا اشارة الى الثاني وغير ذوات الرا الى الثالث عند بني تميم وانكان عبارة عما يقتضي لمنع الصرف فقط كما ذكره الشرح وكان
الغرض من ذكر باب قطام الاشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف قد يكون للحمل على الاخوات فالمناسب التقييد به
لكن ما نقل عن بعض من ضرب الخيط عليه وحذفه على ما قال صاحب المتوسط انا وجدت نسخة لهذا الكتاب مقروة على المصنف
فيما لفظه قطام فسألت قاريها عنها فقال حذفها المصنف عند قرأة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود بنا في التوجيهين
على تقدير صحته **قوله** مثل حضار قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط اسم كوكب تشبيه سيلا وكانه موئث سماعي ليندرج
في اعلام الاعيان المؤنثة وفي المفصل حضار لاحد المجلسين وطار للمكان المرتفع وفي بعض النسخ ديار علم لبقعة مخصوصة
قوله فانها تانيثية وفي بعض النسخ فانها تانيثان ذا الوجه الاول ليكون موافقا لقوله بعيد هذا فاعتبر فيها واحدا
فيها اختلف فيها عدا يعني ان ذوات الرا بنيت في لغة اكثر بني تميم ومنعهم وجه تخصيص البنا بذوات الرا مع ان تقدير
الاعراب والبنا مستقيم في جميع الاعلام الشخصية المؤنثة تصدا الامانة المتحمة الموجبة للفحة المستدعية لثقل الرا لكونه مكررا مع علامة
كسرة والرا حي لا تحمل الا بالبنا **قوله** وليس فيها شئ من الاسباب الموجبة للبنا المبنية في اول المبنيات **قوله** الاسبان العلمية
والتانيث مثل قوله نعم لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى والمقصد منه نفي سبب جب للبنا عنها بالكلية اذ نفي ذلك
على الاطلاق واثبت امرا لا يتصور كونه موجبا للبنا اشعارا بانه ليس فيها فاندفع ما قيل لو اريد انه ليس فيها شئ الا السببان
سقوط المنع وان اريد انه ليس فيها موجب بنا الا السببان فضية انها ليسا موجبي بنا **قوله** فاعتبر فيها العدل تحصيل سبب البنا
اي تحصيل احد جزئي سبب البنا واطلق السبب على الجزء الاخير اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بنا كلاه وسلام **قوله** كون الاسم دالا
على ذات مبهمة منه خرج اسم المكان والزمان واخواته فانه يدل على تعيين الذات باعتبار ما فان قولك مقام معناه مكان
فيه القيام لا شئ او ذات ما فيه القيام بخلاف الصفة فان معنى قائم شئ ما او ذات ما له القيام فاقيل لم يقيد بغاية الابهام كما
قيد في ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين اذ لو لم يقيد فيه لم يخرج اسم الزمان والمكان والالة عن التعريف بخلاف
تعريفه فانها تخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على ذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة
تلك الذات ليس على ما ينبغي كيف وقال السيد السند قدس سره تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير منتقض بما سيم لكان

كما زعم البعض لان مرادهم بالذات فى تعريف الصفة كما هو المتبادر منه ذات ما اى مبهمة لا تعين لها فلو قد صرحوا بذلك فقالوا الصفة ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين ولا يندرج اسم المكان فى التعريف لدلالته على ذات متعينة باعتبار ما هذا كلامه وكذا ما قيل خرج بقيد الابهام ما دل على ذات معينة وبقيد مع بعض صفاتها خرج اسما الزمان والمكان اذ الضرب مثلا مكان فيه الضرب لامكان الضرب ليس بشئ وبالجملة الذات فى الصفات مبهمة لا تعين فيها لا شخصا ولا نوعا وفى اسم المكان لما تعين نوعى فكيف يتصور عدم خروجه عنه مع قيد الابهام وكيف يسند خروجه الى بعض صفاتها وهل هذا الا اجراء المخرج فان قلت كل من القيدين مخرج لاسم المكان واخواته فقط فيكفى احدهما فما فائدة ذكر الآخر قلنا المقصد فى التعريفات شرح الماهيات والاحتراز تابع فلا باس بان يقع فى التعريف ما يحصل به الاحتراز عن جميع المحترزات والاولى ان يكون قيد القيد فى الآخر وما نحن فيه كذلك صلى ان فى الثانى فائدة اخرى ولا يشكل بالفياض لانه مشتق من الفيض وهو انصباب عن استعلاء صرح به القاضى فى تفسير قوله تعالى تفيض من الدمع وهو اعم من ان يكون فاعله ماء او غيره فمنا شئ مما له الانصباب يؤيده ما ذكره القاضى فى قوله تعالى افيضوا اى صبوا من الماء وما زعم بعض سائلى الاشربة ليس لام الاضافة لانه لا يشكل بها اذا كان مشتقا من فاض الماء فيضا وفيضوضة اذا كثر حتى سال من جانب الوادى قلنا لا يعنى منا الاختصاص بالماء فمنا شئ مما له السيلان بطريق الكثرة ويسلم فمنا شئ مما له الكثرة واكثر ذلك الشئ فى الواقع ما لا غير لاختصاص الكثرة به وبالجملة ليس الماء داخلا فى مفهوم الفيض ولا بالتصغير لان المقصد تعريف وصف يكون سببا بالاتفاق ووصف التصغير ليس كذلك هذا وخرج عن التعريف ايضا نحو آلة وكتاب وغير ذلك من الاسماء لانه اعتبر فى مفهومها مع خصوصية الذات لا ذات مبهمة ولو سلم فخرج بقوله ما خوذة مع بعض صفاتها لان ما بعد كلمة مع يكون متبوعا وما قبلها تابعا فيكون ملاحظة الوصف فى الاوصاف اصلا ومتبوعا وملاحظة الذات تبعا ولذا يقع صفة ولا يقع موصوفا وفى تلك الاسماء ملاحظة الذات متبوع ولذا يقع موصوفا ولا يقع صفة قال السيد السند قدس سره فى شرح المفتاح والمعيار فى تمييز الاسماء التى دخلت فى مفهوماتها المعانى عن الصفات ان توصف ولا يوصف بها على عكس الصفات فيقال مثلا الله واحد قديم ولا يقال شئ الله ويقال كتاب كريم ولا يقال شئ كتاب فظهر ان ما قيل ولا شك ان تعريف الصفة يصدق على الآلة فلا يصح فالاولى ان يقال ان الوصف كون الاسم دالا على ذات باعتبار معنى هو المقصود كما هو المشهور ليس على ما ينبغى واعلم ان المراد من الصفة المعنى المصدرى القائم بالغير سواء صدر عنه او لا ملاحظة الذات معه عبارة عن تعلق ذلك المعنى بتلك الذات تعلق القيام او تعلق الوقوع فالذات والغير الذى قام به المعنى متحدان فى الفاعل ومتغايران فى المفعول فظهر ان ما قيل المراد بالصفة الامر القائم بالغير ويشكل بنحو مضروب لان المصدر ليس قائما بالذات المفهومة منها بل واقعا على الذات تقول قوله الذات ما اخذت مع بعض صفاتها التى هى الحمرة قيل والذكورة ايضا وفيه انه ان اراد ان الصفة المذكورة مما يدل عليه اللفظ وان لم يكن له مدخل فى كون الاسم وصفا قلنا ليس الكلام فى اى صفة كانت بل فى صفة هى سبب لكون الاسم وصفا وان اراد انه يجعل الاسم وصفا فهو فى حيز المنع وايضا المعنى بالصفة صفة يكون ملاحظة الذات تبعا لملاحظتها مما يدل عليه قوله اخذت مع بعض صفاتها والذكورة بالقياس الى الذات ليست كذلك قوله علم ان معناه اى معنى اربع المذكورة فى المثال المذكور وعلى هذا فالاولى ان يقال موصوفة بالاربعية بدون قوله مرت بنسوة كما لا يخفى قوله موصوفة الاولى كما قيل متصفة لمعنى نسوة ثبت لمن الاتصاف

بالاربعية لان الوصف العارض له في هذا المثال الاتصاف لا الوصف المدلول عليه بقوله موصوفة اذ المتسوة متصفة في نفس الامر
بالاربعية لانه وصفها حد سامع ان فيها اسهاما خلاف المقصود وهو ان المتكلم وصفهن بالاربعية اي بكونهن اربعا واشتهار اطلاق
الموصوف على من قام به المعنى ليعني من شانه ان يوصف سواء وصفه احد ولا لا يدفع الاولوية بل الصواب ايضا وكذا كون السبب
هو الوصف واثباتة الوصف العارض لا يدفعها على ما قيل فتدبر **قوله** ومعنى الغلبة اي غلبة الاسمية اقتضاه بعض افراده
اذا كان معنى غلبة الاسمية عند النحاة ما ذكر كان بقاء معنى الوصفية في الاوصاف الغالبة من ضروريات هذا المعنى كما قال الرضي
ولا يخرج الاوصاف بالغلبة عن معنى الوصفية وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن
مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام فلا يتم القول بان غلبة الاسمية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي عند بعض دون آخر
ولا بان ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد الحيّة والقيد بالصفة بل يجب ان يؤول الخ كما اشار اليه الشارح قدس سره العزيز
بقوله الاول للحية السوداء اي لفظة معنى الغلبة عنده ميز ما ذكر هذا ومعنى الغلبة مطلقا ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم
يصير بكثرة الاستعمال في احدها شهرة بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائرها كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان
عاما في كل واحد من بني العباس ثم صار شهرة في عبد الله فلا يحتاج لدال قرينة بخلاف سائر اخوانه وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة
قوله في العلم عند الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف سائر السوده فانه لا بد لكل واحد منها اذا قصد به من قرينة اما الموصوف كخوص
اسود او غيره كعندي اسود من الرجال **قوله** فلذلك المذكور اشار الى ان المشار اليه مثنى فالحق في اسم الاشارة التثنية لكن
اتى بالمفرد بتاويل المذكور قال الرضي ويشار بالمفرد الواحد الى الاثنين كقولهم عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى ذلك كان بين ذلك
بتاويل المثنى والمجموع بالمذكور **قوله** ابن في ذلك تقدير المفعول عالم السيد فاعله لقولهم صرف اذ فرت بنسوة اربع لا يصلح له الا نحو اشار اليه العاصمي الحشي
ح بقوله نسب الصرف الى الكل لانه صفة جزئه كان المعترض عليه بانه فصل عن ما جعل المنسوب الى الكل الكل لا الواحد فتفصل عما نسب
اليه ما هو بريء منه ان اراد بالكل اصالة الوصف وعدم مضرة الغلبة **قال** واتبع قال الرضي لبعضهم لم يعتبر الصفة الغالبة فخرج
ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف والكان نفي الوصف باقيا فيها
قوله الاول للحية السوداء اما للحية مطلقا كما يشعر به عبارة المتن وكيف ومعنى الغلبة عند المصاف كره الله قدس سره على ما يشعر
اليه لفظ كلامه بل لفظ مصروف عنه تصحيحا للغلبة وتحقيقا لما فاذ ع ما قيل فظ كلام المصنف ان الوصفية زالت في الاسامة حيث صار
اسما للحية فقط والقيد فقط ومع ذلك لم يعتبر الوصف الذي زال عنها بالكلية ولذلك استدل بمنع الصرف في هذه الامثلة على صحة مذهب
سيبويه مع انه لا يكون لذلك عدم استعمال المتكلم اجنبيا واعني واخيل في معنى الوصفية سببا للصرف ويجزم بطلان منع الصرف فيما
اذ يجوز ان يكون ذلك مثل اسود وارقم على ان سبب الصرف عند المصنف متحقق كونها اوصافا في اصل الوضع بل توهم انها موضوعة
للصفة لفظا واذا للحية الشديدة من قولهم قوة السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل
للوصف اي طائر ذو جدل وهو الاحكام وكذا توهم في الاخيل ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان وهم ثبت ما توهموه متحققا على ما
ذكره الرضي لعدم استعمال المتكلم في معنى الوصفية **قوله** اللفظي الحاصل بالتاء قدر لتعلق معرفا والكان المشهور تقدير الفعل او لنكرة تعالى
بخزالة المعنى اذ لا يحسن جعله حالا بنا على جواز انتصابها من المبتدا وعلى تاويل الحال المقصد بيان شرط التانيث بالتاء لا حال كونها

والنكرة الكامل واحد فجزالة المعنى تقتضي الصفتية والصفتية تقتضي تقدير المعرف فتقدير المعرف ليس مما لا دليل عليه ولا يلزم حذف الموصول مع بعض الصلة لان اسم الفاعل للاستمرار للحدوث ولو سلم فذلك بيان بعض على ما مر بقي ان في جملة ظرفا مستقرا متعلقا بالتنبيت على انه مصدر ليوافق السباق ايضا جزالة المعنى واعمال المصدر المعرف باللام قليل في غير الظرف واما في الظرف فكثير اذ هو مما يكفيه انحة من الفعل فلو لم يذكر اللفظي لاحتمل ما ذكره الموجبين **قوله** لان الاعلام اي الاعلام العربية واما الاعجمية فربما تصرف العرب فيها بالنقصان لورودها على غير اوزان كلهم الحقيقة وتركيب حروفها المتناسب مع عدم سماع الاستعمال من لدن اوضاعهم ولذلك قالوا العجمي فالنصب به ما شئت فقالوا في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس جبرال وميكال وارسطو **قوله** محفوظة عن التصرف اي بالنقصان فنادرا عيشة ضكرا جعفر صارت لازمة لا يحذف الالف الرابعة وامابالزيادة فالحرف الزائد لا تفيد معنى كالف التانيث في نحو بشرى وتا التانيث في نحو غرفة والف الالحاق في نحو معزى لم يخرجا زيادته لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما زاد على العلم بعد وضعه اذ الكلام على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افاده العلم كتا الوحدة ولام التعريف من غير استشعار العلم وان افادت الزيادة معنى آخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمي فلا يزيد عليه الا المفيدة لمعنى التانيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة والمعاملي ما كان موضوعا جازت مطلقا ان لم يخرج بها عن التعيين كيا النسبة وياء التصغير وتنوين المكمن نحو هاشمي وطلحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جران التعيين بعلامة كما في الزيدان والزيدون **قوله** بعد الامكان واما اذا وعت الى التصرف بالنقصان مزورة كالتخفيف الداعي الى الترخيم فيتصرف فيها **قوله** اي كالتانيث اللفظي الا ان اشتراط اللفظي بها ليصير التا لازمة وتحصيل سبب آخر بخلاف المعنوي فانه بتحصيل سبب آخر فقط اذ لا يتصور العروض مع التقدير **قوله** لان يعارض ثقل احد السببين فيه اهم تانيثه وكذا في بعض الجموع التي منتهى الجموع والتنوين عوض عن غير المنصرف لكن منشأ سهولة من حيث ان فيه فرعيتين كما ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم على ما ذكره الشيخ قدس سره سابقا وهو الظاهر من كلام الغاية وقد يشير قوله قياسيا تي للمعارض المتضاعف السببين وقول صاحب المفصل لمقاومة السكون احد السببين فجوز ثقل السببين لا يدخل له في منع الصرف حتى يعارض الخفة بل وجوده وعدمه سيان بالقياس الى المنع ومعارضة الخفة على هذا ان الفرعيتين ان حصل بهما المشابهة كان سكون الوسط مثبت عدم المشابهة حيث لا يوجد فعل ماض تلاقى ساكن الوسط وضعا فيها منفكا المشابهة به من فعل خاص لا مطلقا حتى يعارض احد السببين لا كليهما والخان من حيث ان في اعتبار كل سبب فرعا لآخر تقابلا بالنسبة الى اسم لبيين ذلك فيشبه الفعل تثقيل له لانه على الحدث والزمان والنسبة تثقيل كل من السببين له مدخل في منع الصرف ومعارضة الخفة ظاهرة **قوله** ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وقد عرفت ان المعتبر ليس مطلق السببين بل السببان المجتمعان للشرائط على ما ذكره الشيخ ومن الشرائط عدم وجدان المعارض وقد وجد المعارض فيه وبالجملة الاطلاق والتقييد لا يخلو عن مناقشة واما الثاني الساكن الاوسط المنقول عن العلم المذكور كزيد علم امرأة فالخليل وسيبويه وابو عمرو ملحونه الصرف متمسكا به وجود نظيره امر التانيث بالطريان وابو زيد وموسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله **قوله** واما ستة جميع النحويين على منع صرفه للتا المقدرة وقيام تحرك الاوسط فقام الحرف الرابع القائم مقام التا والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جُنْبى جُنُبى وجبلوني ولا تقول في جمزى الا جمزى كما لا تقول في جمادى الا جماداى وخالفهم ابن الانباري فجعل ستة كسندي في جواز الامرين نظرا الى ضعف

السماع وسمد التاء **قوله** بالمونث المعنوي المراد منه ما كان التأنيث فيه مقدرا لا المونث الحقيقي صح به الرضى وهو بهذا المعنى اذا سمي مذكر لا يحتاج الى شرط آخر غير ما ذكره المصنف ان نحو نساء ورجال ثانية ليس بتقدير التأنيث بتاء وليه بالجملة فصرفه اذا سمي به مذكر لا يضر المعنى يحتاج الى شرط آخر وكذا نحو حائض ليس التأنيث فيه مقدرا اذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للمذكر كمعقرب وليس كذلك وكنت تقول في تصغيره لتصغير الترخيم حُيَفَة كما تقول في سائبة ليس كذلك لانك تقول فيه حُيَيْض فصرفه بعد التسمية للمذكر لا يضر وصرف نحو رباب اسم امرأة اذا سمي به مذكر ليس بعده مذكر امضاء وعدم اعتبار كونه مونثا لان قبل التسمية بالمونث كان مذكرا بمعنى الغيم وبعد التسمية به ايضا صار مذكرا اعتبارا له كما انه لا اعتبار للطرء المتخلل بين الدهر بل هو وهم محض وكذا وجوب صرف المونث السماعي الذي غلب استعماله مذكرا بعد تسميته المذكر به ليس الاجمل المغلوب كالعدم وحمل الغالب هو الاصل واللفظ مذكر امضاء ما غلب استعماله مونثا فانه وجوب ترك الصرف اذا سمي به المذكر وجاز الصرف ايضا وما يتساوى استعماله مذكرا ومونثا اذا سمي به المذكر جاز فيه الصرف والترك وتعجب من الرضي انه كيف قال وتشترط في المونث اذا سمي به مذكر تركهما اهم بعد ما فسر المونث المعنوي بما تقدم انه وقال ايضا فان سمي به اي بالمونث المقدر تاؤه الذي عبر عنه بالمعنوي واما ما قيل المراد ان شرط من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة وان ينفع الشرطان الآخران ففيه انه لا يصلح جوابا عن الترك كما لا يخفى نعم يصلح جوابا عن شبهة القصر والقائل قصد الجواب عن الاول وايضا فيه اعتراف بان نحو نساء ورجال وحائض ملحق من المونث المعنوي وليس الامر كذلك كما عرفت ان الاعتبار اخرجا عنه **قوله** لان الحرف الرابع يعني مثلا اذا لخامس ايضا قايم مقام التأنيث فلا يبقى فرق بين قال الرضي وما يسمد به الحرف الاخير في الزائد على الثلثة لان موضع التأنيث كما صرح فوق الثلثة فعلوا الحرف الاخير هو الرابع والخامس وفي المثل اعتبار الزايد على الثلثة وهو ايضا عام وبالجملة القول بان جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة القوم ليس على الاطلاق ثم القول بان تخصيص الحرف الرابع بالقيام مبني على حروف ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا يزيد منها ما يقابل اللام الثاني في الصغر حرفا ربما الا ترى ان في جحمرش الرافعة قائم مقام حرف التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تصغير جحمرش جحيمر وفي مصباح علامة التانيث الالف المد وهو حرف خامس الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف الميزان فان تصغير مصيبح على ما ينبغي ان يكون مصيبيح فالياء ان بمنزلة الزايدة لانها تسقط في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتد وبها وجعلوا حاء مصيبح حرفا رابعا مع كونه تمسفا محضا لا يدعو اليه ضرورة لا يخفى من وخدعته اما ولا فلان قوله لان تصغير جحمرش هذا احد الوجوه الثلاثة المذكورة في تصغير الخماسي والثاني ان يحذف ما شبه الزائد اي ما كان من الحروف الزوائد في الجنس وفي الشبيه فيتقي في تصغير جحمرش دفرزق جحيرش وفرزيق بحذف الميم لانها من الزوائد والدال شبيها بها هو منها والتاء والثالث ان يبقى حروفا فتقول سفيرجل بكسر الجيم في الصورتين الخامس قائم مقام التاء اما ما في فلان المراد من فعيل وفعيل صورة الحروف والحركات ولا يراد اعتبار الحروف الاصول ولذلك دخل يكرم في فعيل فعدم اعتداد اليائين لانها ليسا في مقابلة الفاء والعين واللام ليس على ما ينبغي مع انه يلزم منه فساد على ان الالف الزايدة في مصباح كان معتدا بحيث صار به الحاء خامسا فلا معنى لعدم اعتداد اليا المنقلب منها في المصغر **قوله** اي يكون هذا النوع بنصب النوع لانه صفة لاسم الاشارة الواقع خبر اليكون والمراد من هذا النوع التعريف العلمي ولا شك انه نوع بالقياس الى مطلق التعريف فاول الشارح قدس سره كونه علما بهذا النوع وفعل الكون وعدم استقامة حمل كونه علما على التصغير لتكون

في قوله يكون الراجح الى التعريف رد على من زعم انه لا يجوز حمل اليا على المصدرية لما ذكر فان قلت لم لم يقل المعرفة شرطا
علمية ليستغني عما يحتاج الى التاويل قلنا يجوز حمل اليا على النسبة ايضا وقيل ليس هذا لام ابدل عن المضاف اليه كما في قوله
الثاني بالتاء شرط العلمية قلنا الابدال عن المضاف اليه ليس مختصا في اللام بل التنوين ايضا يبدل عن المضاف اليه اذا كان
المضاف امرا نسبيا وقد كذلك وقد قال به هذا القائل ايضا في قوله من تسع **قوله** وانما جعلت شرطا للا ينصرف اذا العلمية تنافي
اللام والاضافة فاذا استعملا جاز ان لم يمنع ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية للجزء من ان كنت فتح الكسر التنوين على ما
بيانه وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم وامابدونها فيقبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع
الجزء سائر التصرفات فيصير كالكلمة العربية **قوله** لئلا يعارض الخفة حد السببين اذ لا عجمي لمجرده كونه ثلاثيا ساكنا وسطه يشابه
كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على طول ولا يراعون الاوزان بالحقيقة بخلاف كلام العرب
فاندفع ما قيل فيه بحث اذ الكلام في الالفاظ العجمية وهي ثقيلة على لسان العرب فاين الخفة حتى يزاحم احد السببين **قال**
تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة واعلم ان الزيادة على الثلثة معتبرة عند الكل واما التحرك فلما اعتبار عند سيبويه واكثر النحاة
فنوح لك عندهم منصرف وجوبا كنوح قال الرضي وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في الموتة انما اثر لقيامه مقام الساكن
علامة التانيث واما الجمة فلما عاتة لها حتى يسد سدها شئ بل الاعجمي لمجرد كونه ثلاثيا ساكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب
والزمخشري تجاوز زعما ذهب اليه المعاصر بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط جائز الصرفه وتركه صرفه مع ترجيح
الصرف فقد جوز تاثير الجمة مع سكون الاوسط ايضا فكيف لا يوثر مع تحركه وليس لشئ لانه لا يسمع نحو لوط غير منصرف في شئ من
الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه وعلى هذا قدم قوله تحرك الاوسط مع ان المناسب تقديم الزيادة اهتماما بكونه شرطا للمنع لكان
الاختلاف ولهذا ايضا قدم ما هو متفرع عليه على ما هو متفرع على الزيادة **قوله** هذا اختيار المصنف وعند غيره نوح كهند هكذا في حواشي
الهندية وقال بعض الشارحين لما قوله وعند غيره نوح كهند ليس على ما ينبغي لان نوحا تحتم الصرف عند سيبويه واكثر النحاة واما حكم
نوح كحكم هند عند الزمخشري هذا كلامه اقول قال الزمخشري في المفصل وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط
منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة الساكن احد السببين وقوم بمجموعة على القياس فلا ينصرف نوح انتهى وهو بظاهره
يشعر بان القائل بجواز الامرين في نوح قوم من النحويين وهو قد نقل قولهم واشار الى تزييفه بقوله في اللغة الفصيحة التي عليها
التنزيل وبقول قوم اشعار بان القائلين يجعلون فطران قوله وانما حكم نوح على سبيل الحصر ليس على ما ينبغي وان الاعتراض
على الحواشي ساقط وان المسئلة خلافية على ما يشير اليه كلام الشرح فما في بعض الحواشي لا يخفى ان منع صرف نوح سهو من
صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسمى فيه البعض ليس على ما ينبغي الا ان يقال ان نسبة منع صرف
نوح الى قوم على ما وقع في المفصل سهو وان لم يذهب اليه احد الا ان دعوى ان تتبع المعترض تام بتتبع العلامة قاصرة ومنه
خرط القتاد **قوله** لوجود الشرط الثاني اعلم ان الشرط الاول صار كانه داخل في المشروط اذ لا يبقى بدونه عجمة بل يصير كانه عربي
سواء كان متحرك الاوسط او زائدا على الثلثة بخلاف الشرط الثاني اذ بدونه يبقى عجمة ولكن لا يكون سببا ووجود الشرط من حيث
هو لا يكون مرادا في نفسه بل بواسطة المشروط فوجود الشرط الثاني كناية عن وجوده مع المشروط فالمنع في الحقيقة متفرع

على الشرطين فاندفع ما قيل هذا الكلام يدل على ان وجود الشرط الثاني يستلزم امتناع شتر وابراهيم وهو غير صحيح لان عدم
الانصراف متفرع على تحقق مجموع الشرطين العلميته واحد من الزيادة وتحرك الاوسط **قوله** من انصراف نحو نوح مما انتفى
فيه الشرط الثاني بالكلية وكان يرى في الظاهر غير منصرف وكان في الحقيقة كالمنصرف وهما محضا بخلاف لجام فانه لعين هذه
المثابة فلا يحتاج الى ذكره بخلاف شتر فانه وان كان الحق عند الصائغ الحكم بمنعه لكن الحكم بصرفه كما ذهب اليه سيبويه واكثر النحاة
ليس وهما محضا حتى ينبه عليه اولا بل الحق الصرف بالنظر الى الدليل وليس المراد ان التخصيص للتنبيه المذكور فقط فظهر ان قوله
ولهذا قدم الصرافة لا اعتبار عليه فاندفع ما اورد عليه واحد من انه غير تام لان سيبويه واكثر النحاة ذهبوا الى انصراف
شتر والحق عند المصنف عدم انصرافه **قوله** والى الصيغة التي كان اولها الى قوله اوسطا ساكن هكذا في الحواشي الهندية وقال بعض
الشارحين لها وفيه بحث حيث يصير قوله بغير ها على هذا التفسير ان ما يكون الفه نحو فازنة بعد الفه ثالثة اوسطا متحركا فيخرج
بقيد صيغة منتهى الجموع ويمكن ان يقال ان ذكره تحقيق المقام اذ لان المراد بالاوسط ايا المدة اشهرة تفسير صيغة منتهى الجموع
بالمفاعل والمفاعيل فيكون ما فيه الياء من قبيل الاول **قوله** وهي التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى تفسير آخر بصيغة منتهى الجموع
يعلم منه وجه التسمية بمنزلة التفسير للاول فلا يرد عليه النقض بكلمات والنقض بصحاري ايضا مندفع لشهرة كون اول الحرفين
او الحرف بعد الالف فيهما مكسور الفظا او تقديرا والصحاري ليس كذلك وما قيل لم يتحاش من دخول صحاري في التعريف
لانه لا يلزم من دخوله الامنع صرفه وهو غير منصرف لا محالة لالف التانيث ليس بسديد اذ بعد جعله من افراد المعرف لم يذهب
الوهم الى كون سبب المنع غير الجمع فيلزم ان يكون الجمعية سببا بدون الشرط **قوله** ولهذا اي لاجل ان هذه الصيغة لا
تجمع جمع التكسير مرة اخرى واعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره وبيان انه اولى بذلك من غيره وليس علة
للاطلاق فلا يصح ان ينتقض لوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالنقض بمثال بنا على انه بخصوصه غير قابل للتكسير غير صحيح **قوله**
صيغة منتهى الجموع اي صيغة هي نهاية جموع التكسير اي بحيث الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن جمعه مرة فيمتنع اخرى جمع تكسير
قوله لانها جعت ايس علة مستقلة لسميت لان الظاهر ان تقديم قوله بهذا الحصر ولانه اذا قد حصل فالمناسب في المرتبة الثانية
العطف بل هو علة للعلية المستفادة من قوله لهذا على ما قيل فعلى هذا وجه كون هذه الصيغة صيغة منتهى الجموع هو تعدد الجمع في بعض
الصور مرتين او مرارا **قوله** فانتهى تكسيرها يشير الى ان الانتهاء متفرع على تعدد الجمعية **قال** بغير ها منقلبة عن تا التانيث
يستلزم نفي التا بطريق البرهان وكذا التوجيه الثاني يستلزم نفي الها **قوله** بغير ها وعم نفي الحرفين على التوجيهين ثم المراد من
تا التانيث اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما شبيه بها فلا يرد شاشة وفرازنة وجوارية اذ التا فيها ليست للتانيث بل
في الاول عوض عن ياء النسبة لانه جمع اشعثي وفي الثاني للدلالة على ان واحدها معرب بقي الكلام في ان التا الذي عوض
من الياء بل يصير ها في الوقف ام لا وفي اخت وبنت لا يصير ها في الوقف بعد ما صار عوضا مع انه كان في الاصل للتانيث
قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني مما كان جمعا ثم صار علما لحقته ياء النسبة **قوله** فانه مفروض والكلام في جمع يكون
جمعيته محققة ثابتة على حالها وشمل هذا الجمع لا يوجد فيه ياء النسبة نعم اذا صار علما وزال عنه جمعية كحضاجر ومدائن فانه علم
لبلد معين جاز دخول ياء النسبة عليه وح لا يصير جمعية الاصلية اذ قد صار كالمفرد في لحوق ياء النسبة وايضا باستمرار الياء

خرج عن الصفة المعتبرة هذا اذا لم يكن بالنسبة في مفرده واما اذا كانت فيه فلا اخلال بالصيغة فيكون غير منصرف نحو كرسي
في جمع كرسي هذا ما ذكره الشريف قدس سره في حواشي المتوسط ومنه يظهر ان الحكم على مدائني بانه مفرد محض ليس بجمعاني الحال
ولا في الاصل على ما في الشرح والحواشي الهندية ليس على ما ينبغي الا ان يقال ان الجمعية الاصلية لما لم يعتبر فكانه ليس في الاصل
وقد يجاب بان المراد بالجمع الجمع بجميع حروفه فيخرج مدائني لعدم كونه جمعا بجميع حروفه وهو مع انه لا حاجة اليه اعترض
عليه بانه اذا كان المراد الجمع بجميع حروفه لصاغ قوله بغير ها لان نحو فرازنة ليس بجمع بجميع الحروف لخروج التاء عن صيغة الجمع
وقال بعض الافاضل في حل هذا المقام ما حاصله ان فرازنة جمع مع التاء والا لكان مع التاء مفردا فلا واسطة بخلاف مدائني فانه مع الياء مفرد بدون جمع فافهم
انتهى وفيه ان مقصود المعترض ان التاء ليس بداخل في صيغة الجمع لعروضها وعدم وضع صيغة الجمع عليها كالياء وكونه مع التاء
جمعا لا يفيده لانه لعل مراده من قوله جمع مع التاء ان التاء لازم للكلمة لانا نقول قد صرح هذا الفاضل بخلافه حيث قال التاء
في وزن فعالة انما تكون لازمة اذا كانت للمنسوب كاشاعثة واما اذا كانت للاعجمي فلا كجوارية في جمع جورب بصحة
ان يقال جوارب وفرازنة للاعجمي فلا يكون التاء لازمة اياه ووجه لزومها في جمع المنسوب دون الاعجمي ان التاء في جمع
المنسوب عوض عن ياء النسبة فيلزم بخلاف الاعجمي اذ التاء فيه ليست بعوض عن شئ فلا تكون لازمة هذا وانت خبير بان
قوله فلا تكون التاء لازمة اياه انما يصح اذا كانت التاء في فرازنة للدلالة على ان واحده معرب واما اذا كانت عوضا عن
الياء فلا اذ الفتاح يكون لازمة قال الرضي في بحث المؤنث واما فرازنة وزناوقة فيجوز ان يكون عوضا من الياء المدة وان
يكون لتعريف الواحد والتاء والياء في نحو جاجة لا يسعه طان معا ولا يثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء قوله فرزين او فرزان
بكسر الفاء وهو معرب قوله تعلم مما سبق اي من قوله لغير ها قوله احدهما ما يكون بغير ها وثانيهما ما يكون بها ثبت الاجمال المقتضي
للتفصيل فيكون اما التفصيل وفيه رد على الفاضل الهندي حيث قال ليست للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام
آخر الا ان يفسر الاستيناف بعدم سبق الاجمال كما في بعض الشروح فيكون للاستيناف قوله فايا ما كان بغير ها او اشارة الى التفصيل
المجمل وتقدير ما لا بد منه في التفصيل من تعدد واما قوله وامثاله مما هي قدرة ليكون موافقا لثاني قسمي الاجمال الذي ذكره
وكان المناسب للسياق ان يقدر واما ما كان بها نحو فرازنة فمنصرف قوله هذا جواب سوال مقدر نشا من قوله الجمع اذ المراد منه
ان يكون الاسم جمعا ومعلوم ان الجمعية باعتبار المعنى فنظر منه ان السبب هو الجمعية فتشاءمنه ان حضاجر ليس فيه معنى الجمعية فكيف يكون
غير منصرف فاندفع ما قيل شاع هذا البيان في الشروح حتى صار مجملا عليه وانما يحسن تقدير السوال لو كان ناشيا مما سبق وليس
كذلك قوله يطلق على الواحد والكثير مما لا يحتاج اليه اذ مجرد قوله علم جنس يكفي في انتفاء الجمعية قوله ينبغي ان يكون منصرفا لان
منصب على الجمعية ولا جمعية فيه كما عرفت فاندفع ما قيل انتفاء الجمعية لا يقتضي الانصراف اذ كثير من الاسماء المفردة غير منصرف و
انتفاء الاسباب لا ينفع لان السوال على بيان الجمع لا على تعريف غير المنصرف قوله حال كونه علما للضبع ظن في انه حال عن المبتدا
على تجويز البعض ويجوز ان يكون حالا من ضمير غير منصرف على جعل غير بمعنى لا وعلى التقديرين التقييد اما لان المراد من كونه
علما ما ينتفي به الجمعية فيشمل التنكير ايضا او لان الموجود فيه بالفعل ما ينتفي به الجمعية العلمية والتنكير انما هو بفرضا او للرد على سعيد بن
الاخفش حيث قال يصرف نحو حضاجر علما مع كونه خلاف الاستعمال فاندفع ما قيل لا يصح ان يجعل حالا عن قوله حضاجر

الاعلى قول من يجوز الحال عن المبتدأ ومن منع قوله غير منصرف لعدم تقييده منع صرفه لكونه منقولا من الجمع بحال العلمية لانه غير منصرف لذلك بعد التنكير اية على ان حضاجر بعد التنكير منصرف على راى بعد العهد بالجمعية والصحيح منعه وقيل هو على الخلاف كباب اقهر صرح به الفاضل الحضرمي في كتابه المسمى بالارشاد هذا واما جعله حالا من مفعول اعيذا المقدر فليس بموجه كما لا يخفى والكان بين وجيه **قوله** والتانيث غير مسلم رد على بعض شارحي اللباب حيث قال ويجوز ان يكون منع صرف حضاجر للعلمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع لا يقع الا على الانثى **قوله** لانه علم لجنس الضبع اه الضبع والكان انثى الضبعان كما قال المعترض صرح به الشارح ايضا حيث قال الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين واليه ذهب الفاضل الهندي وقال الرضي وبعض شارحي اللباب والضبع لا يطلق الا على الانثى الا ان حضاجر علم لجنس شامل للضبع وغيره وليس علما لجنس هو الضبع كما زعم المعترض يدل على ذلك الحاشية المنقولة عنه قدس سره المكتوبة على قوله لانه علم لجنس الضبع وهو فعلى هذا معنى قوله علما الا صح انه علم شامل لجنس الضبع وغيره لا لجنس هو الضبع فظهر ان منع التانيث مبني على انه ليس علما الا ضبع لا على كون الضبع عاما في اللغة هذا افاضلان المحشيان قد نقلا عن الصراح ان الضبع بمثل الذكر والانثى وعبارة الله قدس سره يصلح لعمل ما هذا المعنى ولكن حملنا على ما ذكرنا للحاشية المذكورة **قوله** وهو الاكثر قال الرضي الاكثرون على انه غير منصرف وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه نظرا الى قوله عرب كما عرب الآجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه اياه بالآجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا **قوله** شكله الايري الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف **قوله** فقيل قال سيبويه وسمعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو تماثيل فحمل على ما يشابهه فوجه بعضهم قوله بانه على قوله غير منصرف للموازنة من غير سبب اذ لا سبب فيه سوى العجمة والتانيث المعنوي وهما لا يوثران بغير العلمية وسراويل ليس بعلم وبعضهم بان الحمل على الموازن بسبب عاشر والشارح قدس سره بان الحمل من قبيل الجمع حكما وهو الصواب وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية قال الرضي وعدم النظير عنده ليس بسبب لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز ان يعتبر بانها في هذا الوزن خاصة فلا يرد منع صرف ضبع على هذا الوزن **قوله** وقيل والقائل المبرد **قوله** ليس بجمع تحقيقا بل فرضا فلا يشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجيء في الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاز ذلك في الاعلام كما ائن في مدينة معينة اذا امتناع اطلاق الجمع على الواحد في الجمع الحقيقي دون الفرضي **قال** فلا اشكال بالنقض به فاندفع ما قيل كيف يصح نفي جنس الاشكال مع انه يشكل على مصابيح بانه يوازن مفردا وهو سراويل فينبغي ان يكون منصرفا واجيب عنه بان المراد عدم الموازنة بالمفرد العربي وهو اعجمي بانه نادر وبتقدير الجمع فيه صرف اولم يصرف لاختصاص هذا الوزن بالجمع **قوله** فذهب بعضهم وهو الزجاج وسيبويه في رواية على ما في اللباب وشرحه **قوله** لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف اذ ما يتعلق بالجوهر كالحركات والسكنات والاعلال والادغام وغير ذلك ثبت من الواضع حال الوضع قبل الاستعمال فالضرورة تكون مقدما على ما يعرض للكلمة بعد الوضع بل بعد الاستعمال من الصرف والمنع الا ان الواضع كانه تصور عند الوضع ان اليائي الآخر يثقل عليها الضمة والكسرة مثلا فحذفها وبنى الاحوال على اعتبار الاصل لانه اولى به اذا احتج اليه من خلافه واذا الكلمة ح في حكم التمام اذ للاكثر حكم الكل فاندفع

ما قيل فيه انه لا اعلال في جواري نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متاخر عن ما يعرضه في التركيب وان العرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها صافيا خر عن الاعلال بناء على ما ذكره من ان الاعلال مقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها وكذا ما قيل تبعا لهذا القائل ان اراد ان كل اعلال مقدم عليه فغير مسلم لان بعض الاعلالات مبنية على منع الصرف لانه انما يتعين الفتحة والكسرة في الآخر بعد دخول العوامل وعروض احوال الاعراب وان اراد ان اعلالا ما مقدم فمسلم لكن لا ينفع ذلك وذهب بعضهم وهو سيبويه ومن تبعه لان قول الشارح الى انه بعد الاعلال يشعر بتقديم الاعلال على منع الصرف وهو تقول به قال الرضي قال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من اليا نفسه بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان الاعلال مقدم على منع الصرف الا انه قال تعويض التنوين عن اليا بعد حذف تنوين الصرف احترازا عن رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية دون التنوين على ما في الرضي وغيره **قوله** عوض من اليا المحذوفة او من حركتها في حواشي المتوسط اصله جواري بالتنوين فلما حذفت الضمة التقى ساكنان فحذف اليا وجعل هذا التنوين الذي كان في الاصل المنصرف عوضا عن حركة اليا او فيه بعد حذف اليا حذف تنوين الصرف ايضا ثم عوض عن اليا او حركتها تنوين آخر في الرضي قال المبرد والتنوين عوض من حركة اليا ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذف الضمة ثم جواري بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة تخفيف الثقل بحذف اليا للساكنين انتهى ولو لم يعوض لبقي اليا لعدم موجب الحذف فيثقل لفظا بكونه بالياء مع كونه جمعا ومعنى بالفرعية فاقيل عليه وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة اليا لكان التعويض من حركة الالف في نحو موسى وعيسى اولى لانها لا يظهر فيها بحال واللازم منتف فالملزوم مثله ليس لشيء اذ ليس فيه شيء مما ذكر من باعث التعويض على انهما اسمان عجميان لا يقدر لهما اصل حتى يعوض التنوين عن الحركة على انه لا حركة للالف فكيف تعويض عن حركة على انها بالالف اخف منها بالتنوين كما قال الرضي لم يعوض التنوين من حركة اللام ولا من الالف في احوى وشهى كما في جوار لانها بالالف اخف منها بالتنوين وجوار بالتنوين اخف منه باليا فافي الحواشي والشرح يشعر بان تعويض التنوين من الحركة جاز عند القائلين بتقديم الاعلال على منع الصرف وقد عرفت انه جاز عند المبرد والقائل بتقديم منع الصرف على الاعلال ايضا فان ثبت ذلك او ثبت رواية تقديم الاعلال من المبرد فحصر القائل بتعويض التنوين عن الحركة في المبرد مع قوله بتقديم المنع على ما في بعض الحواشي حيث قال قوله وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال يفهم ان من جعله غير منصرف بجعل الاعلال مقدما على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن اليا او الحركة لكن من قال ان التنوين عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال عنده ليس على ما ينبغي وان لم يثبت واحد من الامرين فما في حواشي المتوسط والشرح مشكل **قوله** وفي لغة بعض العرب قال الرضي هي لغة قليلة خبيثة اختارها الكسائي وابن يزيد وعيسى بن عمر **قوله** فلو تطرق اليها التغيير بجعلها مع با على ما هو المفهوم من سوق الكلام والمراد الخان مطلقا فالملازمة ممنوعة على تقدير التقدير وان خص با فالملازمة مسلمة لكن لا يلزم منه كونها مبنية بجواز كونها معربة تقديريا كما قال السيد السند قدس سره في حواشي المتوسط لما كان جزء الاخير من تابط شرا شعوا لا بالاعراب المحلي للدلالة على القصة امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا

فيكون من المعربات التقديرية حقيقة لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضي اعتبار التعدد في اجزاء الكلية ظاهرا فلا يلاحظ جانب
كونها اسما واحدا فلا يحكم عليها بمنع الصرف ثم انه لو قال لانها محكية لدلالتها على قصة عربية لكان اولى لانطباقه على القسمين
ووجه الاحتراز على تقدير الاعراب ما عرفته آنفا الا ان الشارح قدس سره بنى على انها عند المصرح مبنية لكن الرضي صرح بخلافه
فاغلا عنه حيث قال الجملة لا يوصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانها عن عوارض الكلم لا الكلام واما بعد التسمية رضي
بحكاية اللفظ فلا يطلق عليها انها معربة في لغة او مبنية وعلى هذا ايضا وجه الاحتراز ظ قوله كان على المصرح ان علم انها مبنيان
عند المصرح واما اذا كانا معربين عنده كما هو مذهب البعض ويرجحه عدم التقييد فلا ورود للسؤال **قوله** كانه التي اي بكلمة الشك
لان كون بناء المركب الذي تضمن الثاني منه حرفا مذكورا ايضا بعد غير متيقن لاحتمال ان يكون المراد من قوله فان تضمن الثاني حرفا
ما هو المتبادر منه وهو التضمن بالفعل فيخرج منه ما صار علما وكذا بناء المركب الذي كان الثاني منه صوتا غير مذكور ايضا بعد تعينا لان
بناء الاسم يتبع المذكور ايضا بعد فيحتمل ان يكون مبنيا بعد التركيب ايضا ويكون **قوله** والاعراب الثاني مخصوصا بالبعض وان يكون
معربا غير منصرف بعده ويكون قوله والا على عمومه **قال** الالف والنون المعدودان اشارة الى ان اللام للاشارة الى ما ذكر
سابقا في تعداد الاسباب وهو الالف والنون الزائدتان اشعارا بان الشرط لا يخصصه بحيث يخرج ما ليس منه اذ بقوله فشرط
العلمية لا يخرج ما كان علما ولم يكن النون فيه زائدة نحو حسان من الحسن بخلاف سايد الاسباب فان الشرط فيها تخصصه فلا احتياج
فيها الى تلك الاشارة فان قيل الشرط الاول وان لم يكن مخصصة لكن الثاني مخصصة اذ فعلانة وفعلى يختصان بفعلان فيخلو
منه زيادا وتحاذفلا احتياج ايضا اليها قلنا يحتاج اليها دفعا لتوهم الاطلاق من الشرط الاول قبل الوصول الى الثاني **قوله**
اما كونها مزيدتين هذا قول الكوفيين قال ابن هشام في مغنيه قال النحاة امتنع نحو سكران من الصرف للعلمية والزيادة ونحو عثمان للعلمية
والزيادة مما اشتهر والصواب خلافه وانما هذا قول الكوفيين واما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة للالف التانيث ولهذا
قال الجرجاني ينبغي ان يعد موانع الصرف ثمانية لا ستة وانما اشترطت العلمية في الاسم وزنة سكران في الصفة لان الشبه لا يقوم
الا باحدهما ويلزم الكوفيين ان ينوعوا صرف عثمان فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان بايهما كانتا لزمهم عدم الانصراف
فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمثابة الغني التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون هذا كلامه **قوله** واما مشابهتها لالف التانيث
هذا مذهب البصريين والفرعية على هذا ان الالف والنون فرعان في التاثير للالف التانيث وهذه الفرعية اعتبرها البعض لما عرفت
من دلالة كلام المغني عليه ولان الرضي قال والالف والنون فرع الغني التانيث كما يجيء بعد وفرع مايد علمية منتهى والاول
اشارة الى مذهب البصرية والثاني اشارة الى مذهب الكوفية وقوله كما يجيء بعد اشارة الى ما ذكره في بحث الالف والنون
وهو ان الالف والنون انما يوثران مشابهتهما الف التانيث المحدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا والعوات
هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابههما بوجه آخر لا يفيده فواتها نحو تساوي الصدرين فمنا فسكران من سكران
كحمراء وكون الزايدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمونث وكون المونث في نحو سكران صيغة
اخرى موافقة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك لان هذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان نعتي غير حاصلة في حمران وعثمان
وعطفان ونحوها وتشابههما ايضا بوجهين آخرين لا يفيدان دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا

كزيادة زائدي حمراء حائطون الزائد الاول في الموضعين الفائدة اجتمع الوجهان في نعمان وعثمان مع الصرف اضافا فالاصل
على هذا هو الاستماع من تا التانيث هذا كلامه وبهذا ظهر ان ما قال صاحب المعالي معترضا على قول اللباب وهذان الاخيران
يعني الف الالحاق والالف والنون المضارعتان لا يعدان سببين اصليين بل هما فرعا الفي التانيث من قوله هذا في الف اربعة
فاما في الالف والنون فضيه نظر فان النحويين ذكروا انه فرع على المزيد عليه كما ان التانيث فرع على التذكير فثبت وجهية من هذه
الجهة لكن ذكروا الوجه التقويتي مضارعتها لالفي التانيث لان فرعية توقف على اشتباه بكلف ارطى خان فرعية يتوقف على الشبه
ليس بشيء فاندفع ما قيل وح لا فرعية كما صرحوا انهم صرحوا ان غير المنصرف لاشتماله على علتين تقيمين فرعيتين فبين التقديمين
تناف بذا تم ان البصريين بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل المشابهة اختلفوا فقال الاكثرون تحتاج الى سبب آخر
ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف نقصان المشبه عن المشبه به وذلك الآخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران
وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون او بها
يمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط قوله الراجح هو القول الثاني لما عرفت ولان اشتراط انتفاء
علامته على القول الاول غير طائل كان وجه الرجحان ان الاول يتحقق في ذاته ايضا مع انه منصرف وفيه ان المعتبر بعض الزيادة
وبعد لحوق التانيث بالاصل انتهى اقول وفيه بحث اذ لا معنى للالحاق بالاصل بعد زيادة التانيث كان له معنى لو كان الزيادة منتفية
بعد الاصلي وهو هم قوله لوحظ معها صفة يدل على ان ملاحظة الذات اصل وملاحظة الوصف تبع وما ذكره في الوصف يدل على انه
وهو الحق فكيف يصح المذكورة علنا قديرا وبكلته مع مجرد المصاحبة صح به الشريف قدس سره في حواشي شرح المفتاح وهو المراد
اذ ليس المقصود التعريف بل ما يمتاز به الاسم عن الصفة فيكفيه مجرد المصاحبة بخلاف المذكور في الوصف فانه تعريف وايضا يفيد
فائدة زائدة متعلقة في هذا المقام وهو ان الاسم المقابل للصفة قد يعتبر في مفهومه خصوصية الذات فخصوصية الوصف ايضا كما آنفا وكذا قوله
هو بهذا المعنى بقرينة مقابلته للصفة قوله لا الاسم الشامل للاسم والصفة بهذا المعنى هو الظاهر والمتبادر من الاسم في امثال هذه المواضع
فلذا احتاج الى نفيه واما المعاني الآخر فليس لها في هذا المقام واشباهه فلذا لم يحتج الى نفيه قال فشرط العلمية قال الفاضل المحشي
يحتمل ان يكون الفا يعني في قوله فشرطه في جواب اما المحذوفة قيل قوله الالف والنون وقال بعض الشارحين لها واما احتاج الى
تقدير اما ولم يجعل جواب اذا الشرطية لان العامل في اذا الشرطية هو جوابه وما بعد الفا الجزائية لا يعمل فيما قبلها الا اذا كانت زائدة كما
في مثيج يحدريك هذا كلامه وفيه بحث اما اولا فلان حذف اما انما يطرد اذا كان ما بعد الفا امرا او نهيا او ما قبلها منصوبا به او مجرورا
لنحو قوله تعد ورب فكبره وثيابك فطهر والرجز فاهجر فلا يقع زيدا فاضربت ولا زيدا فاضربه صح به الرضي وما نحن فيه ليس كذلك فكيف
يقع تقديرها واما ثانيا فلان حصر العامل على الجواب ليس عند الكل بل عند الاكثرين وعند البعض العامل فيه هو الشرط فيجوز ان
يكون قوله فشرطه جواب اذا عند ذلك البعض فلا احتياج الى التوجيه الذي ذكره مع انه ليس بتمام قال الشيخ ابن الحاجب في الايضاح
شرح المفصل والعامل في اذا كانت شرطا مختلف فيه منهم من يقول شرطها ومنهم من يقول جوابها وهم الاكثرون في المفصل شرح الوافية
واما اذا فعاملها ما اشتمل عليه جوابها من فعل وشبهه هو قول الاكثرين والمحققون على ان عاملها شرطها وليست مضافة اليه خلافا
الاعتراض بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف وقال الرضي واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاه وقال بعضهم هو الشرط

كما في متى واخواته ثم قال ردا الاطلاق الفريقين والاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم تضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى جئتك وقت غروب الشمس فالعامل هو الفعل الذي في محل الجزاء دون الذي في محل الشرط اذ هو مختص للظرف فعلى ما ذكره يتعين ان العامل في اذا في نحو الكتاب هو الشرط اذ المراد تضمن اذا معنى الشرط كونه للوقت المبهم كما ان المراد بعدم تضمنه معناه كونه للوقت المعين الا انه كثيرا ما يستعمل في المبهم قال المص في الايضاح شرح المفصل متى للوقت المبهم لانك تستعملها لما لا تحقيق وقوعه كقولك ميتى جاز زيد ولا تقول متى طلعت الشمس وانا بالعكس وانكانت اذا قد استعملت كثيرا في المبهم هذا وبالجملة انكان اذا للشرط فالعامل فيه الشرط وان لم يكن فالعامل ما تقدم من الفعل صرح به الرضي حيث قال ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن صلته عن الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى الشرط استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك بمجيء جملتين بعده على طريق الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء انما رتبت الجملتان ترتيب الشرط والجزاء ليدل الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل في اذا جزاءه مع كونه بعد حروف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في نحو والله اذا جئتني فانا مكرم ولام الابتداء في قوله تعالى ولسوف اخرج حيا فان قلت ما العامل في اذا بعد تقدير اما علمنا هو الجواب فان قلت ما بعد الفاء الجزائية كيف يعمل فيما قبلها قلنا لما فاء صيته في الفا لما نع على ان الفاء انما تمنع اذا كانت في موضعه وهو صدر الجزاء واما اذا غيرت عنه فلا تمنع وقد غيرت عن الصدر فلا تمنع في الابتداء هذا ونص ما في الحواشي على طريق الاكثرين والاحتمال الآخر المشار اليه فيما اشارة الى ما ذهب اليه البعض **قوله** باعتبار انها سبب واحد فان نظر الى انها سبب افراد وتغيير ان نظر الى ذاتيها تنفي قوله انكانا نظر الى ذاتيهما كان النظر الى كونها سببا اينة جازما اما قوله فشرطه فالاولى فيه اعتبار كونها سببا لان الشرط صار داعيا اليه بعد ما كان المقام باعثا ويحتمل الاحتمال الثاني **قوله** او شرطه ذلك لاسم احتمال بعيد مخالف السياق والسباق **قوله** تحقيقا للزوم زيادتها اذ بالالزوم يصير الزيادة قوية فتؤثر والعلية وانكانت وضعا شيئا لا يحمل الزيادة من صنع الكلية بمعنى انها صارت اصليتين حتى يناني كونها زائدتين بل بمعنى انها صارت كالتي من اصول الكلمة في اللزوم وعدم الانفكاك وهذا ناظر الى القول الاول او يتمنع دخول التاء هذا ناظر الى القول الثاني **قوله** كعمران جاء في الاسم حركات الفا في الصفة لم تجئ مكسور الفا مضموم الفا ويكون مونثة بالتاء البتة فيكون منصرفا قطعا كعريان مونثة عريانة فيتصور عدم دخول التاء في مونثة هو فعلان بفتح الفا لا غير ولا يعبد ان يقع قوله فانتفا فعلانة اشارة الى ذلك في المثل قد جمع الامام جمال الدين ابن مالك ما جاء فعلان ومونثة فعلانة في قوله اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا وجبانا وسخنانا وسيفانا وضيانا وصوحانا وحلانا وقشوانا ومعسانا وموتانا وندمانا وتهمن نفرانا وقد وجد لفظان نظم ذلك الشيخ بدر الدين ابن قاسم فقال مزيلا لتلك الابيات وزد وفين خصمانا على لغة والبانا تم فيه البلدان بجامعة وموحدة العظيم البطن وقيل الممتلئ غيظا والجبانا بدال مهملة وجيم اليوم المظلم والدخان بسين مهملة دخانا بجيم اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل المسوف كانه من السيف والضيفان بضاد وجيم وحاء مهملة وثنائة تحتية اليوم الذي لا نجم فيه والصوحان بصاد وحاء مهملتين البعير اليابس الظهر والعلان بعين مهملة الريح الكثير النسيان وقيل الحقير والقشوان بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين والمعسان بميم وصاد مهملة اللئيم والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم والنهران واحد النصارى **قال** او كانا في صفة اشار بتقدير كان الى انه من عطف الشرط والجزاء وليس

من عطف على معمولي عاملين مختلفين لانه ليس مما جوز وهذا على تقدير كون كلمة في مذكورا مع صفعة واما اذا لم يكن مذكورا على جليه
بعض النسخ فمن عطف على معمولي عاملين مختلفين لانه من قبيل ما جوز **قوله** فانتفا فعلانته فلم في ان المراد ان لا يكون مؤنث
الصفعة بالتاء الا انه يحمل المخصوص نفسه الله قدس سره وضاله بقوله اي بسبب امتناع دخول تاء التانيث عليه اي على الالف والنون
او على الصفعة لانه مبني الوصف سواء كان بفتح الفاء او ضمها وقيل انتفا فعلانته تفيد بظاهره عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم عدم
انصراف عريان وانصراف عريانة فسره بامتناع دخول تاء التانيث عليه تفسير الاعم بالاخص بقرينة قوله وقيل وجود وفعلى فانه
يدل على ان المراد انتفا فعلانته في مؤنثه لا في نفس كلمة فيه الالف والنون انتهى وفيه ان بعضهم الجور وفي المفاده الظاهر ان الى
فعلان بفتح الفا فتفسير الله قدس سره ليس بصريح في رده اذ الضمير في عبارته ليس متعينا الرجوع الى ما يشمله غيره والكان
الى الالف والنون فاستلزام ذلك عدم انصراف عريان تم على ان تفسير الله قدس سره لا يفيد اذا المراد من بعضهم الجور وفي عبارة
ابنه الالف والنون والكان المراد نفس كلمة فيه الالف والنون والكان المراد المذكر فاحفظه فانه ظاهر بل مستفاد وان انتفا فعلانته
تم على ان يشهد ان التانيث طارئ على المذكر فالاستلزام تم **قوله** لانه متى كان مؤنثه فعلى يشير الى ان المقصود من هذا الشرط بيان
انتفا فعلانته لكن يخدشه انه اذا كان المقصود من هذا الشرط انتفا فعلانته ايضا ينبغي ان يمنع جريان عند هذا العلل بحصول ما هو المقصود
وهو انتفا فعلانته الا ان يقال المقصود عنده انتفا بنيا على الدليل وهو وجود فعلى او كل ما جا مؤنثه فعلى لم يجي منه فعلانته في اكثر اللغات
العرب لا انتفا مطلقا وبعض بني اسد يقولون في كل فعلان جا مؤنثه فعلى فعلانته ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون بكذا في المرضي
فافهم المثل ان بني اسد قاطبة يصرفون ويقولون في مؤنثه سكرانة ليس على ما ينبغي **قوله** في انه منصرف او غير منصرف ظاهره لا
يوافق المقصود اذ الاختلاف في احد الامرين لا في المفهوم المردد وقيل يعني اختلف في هذين الامرين فان اخذ محل النزاع الصرفة فقد اختلف فيه وان اخذ عدم الصرفة فكذلك اختلف فيه
ووقع في الخاطر الفاتر ان المعنى اختلف في رحمن في وقت تشبيهه انه منصرف او غير منصرف وعلى هذا يكون في الخط فالاختلاف
على الاولين بدلا من رحمن **قال** ودون سكران حال من رحمن اي من اجل الاختلاف في الشرط اختلف في رحمن تجاوز
من سكران وذهان فالاختلاف في الشرط سبب للاختلاف في البعض والاتفاق في البعض ولو لم يكن الشرط مختلفا بل متحدا
لكان اتفاقا في الكل فاندفع ما قيل ان الاختلاف في الشرط لا يكون منشأ عدم الاختلاف في سكران لانه على تقدير الاتفاق
ايضا يثبت عدم انصراف سكران والانصراف بذهان **قال** وزن الفعل قد شاع ارادة الصيغة من الوزن وهو المراد
هنا يريد به قوله كشتر وقوله او يكون في اوله زيادة لا كيفية يحدث في الحروف والاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص على ما في
الحواشي السندية فاندفع ما قيل عليه ان العام انما هو الموزون لا الوزن اذ العام لا بد وان يصدق على الخاص ويصح حمله عليه والوزن
بالنسبة الى الفعل ليس كذلك الا انه لما كان المتبادر من الاضافة توزن له زيادة تتعلق بالفعل بالاختصاص او الغلبة فيما هو ذكر كشتر
فسره الله قدس سره على وجه يصيبه بذكر الشرط ويفيد وعلى وجه يعلم منه كون وزن الفعل صفة للاسم على قياس سائر الاسباب وهو مفهوم
من المقام لا تفسير للوزن فاندفع ما قيل في تفسير وزن الفعل يكون الاسم على هذين آه فظهر ان الوزن ليس مصدرا بل كيفية
يحدث في حروف الفعل ولا ضرورة دلا داعي الى حمله على هذا المعنى وقيل يجوز ان يكون الاضافة للاختصاص ويفيد الجز

من الحواشي ووقع في الحواشي الهندية توسمي بحمر ضرب ودحرج سمو وفاينصرف وهو اختيار الخليل ويونس وابي عمر وغيرهم من النحاة
زرعم صيبي انه لاينصرف **قوله** اويكون وصل في الشرط الاول كل ماهو مختص سواء وجد في اوله زيادة كزيادة تا اولا وخرج منه ما ليس
مختص لكن البعض منه وجد غير منصرف للوزن وسبب آخر نحو احمر فالجمهور قال لا وخالد ويعقوب زاعمين ان وزن افعل غالب الاسماء
والمسم قال منكر الاذكره او يكون في اوله زيادة كزيادة تو موجابان هذه الزيادات للاطراد وزيادة تها في اول الفعل صارت
اشبه اجتماعا صابه فيضاف الوزن الى الفعل وان لم يكن غالبا فيه فظهر ان قوله غير مختص وقع نحره وان اوضح الخلود ون الجمع واليه يشير
قوله غير قابل للتاء والتحاج اليه غير المختص لا المختص وان حمل كلام المصنف على الغلبة وان المراد بالغلبة عنده الغلبة المبنية على الدليل وهو
وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل لا مطلقا على ما في الحواشي الهندية ليس على ما ينبغي قال الرضي والذي حمل المصنف منهم شيئان
احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب وليس بحاتم لانصرف اتفاقا ولو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل
على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وسابع وثاني
انه راى ان نحو احمر وحمر لا ينصرف وعند ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل
ومنها يجيء افعل فعلا كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجيء منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاعوج
واوهب للامن كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ويجيء افعل ماضيا من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا كاسمح واجم واقرو يقابله في الاسماء غير
الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو ابدع واعلل ذا ربت النظر من كلام المصنف انه ثبت الغلبة باعتبار الانواع والافراد جميعا اما الاول
فلانه اثبت ان افعل نوعان من الاسم ومن الفعل نوع واحد والنوع الآخر الغير المبني على الثلاثي قليل بعبارته ما جاء من الاسم غير
مبني على ثلاثي واما الثاني فلانه حكم بان افعل التفضيل يجيء من جميع الافعال الثلاثية غير الالوان والعيوب ومنها يجيء افعل الصفة
فيكون افعل اسما اكثر افرادا من افعل فعلا ايضا ويرد عليه ان قوله كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل
ليس على الاطلاق كيف وهو لا يبنى من الافعال الناقصة ولا من فعل لازمه للنفي ولا من فعل غير متصرف ولا من فعل لا يكون قابلا
للقلة والكثرة تم الرضي وعليه حيث قال ويقال ان يقول على قوله افعل الفعلي لم يجيء من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما ذكرت
انت من مذهب البصريين ان افعل التعجب فعلي ومن كل يجيء منها افعل التفضيل الاسمي يجيء افعل التعجب الفعلي والذي جاء من فعل
يفعل بفتوحي العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد يزيد
على افعل فعلا اذ لا يجيء من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب هذا كلامه فعلى هذا افعل التفضيل يعارضه افعل التعجب وافعل الصفة
يعارضه افعل المتكلم بل يزيد عليه اذ افعل الصفة لا يجيء الا من فعل مكسور العين في الماضي المفتوح في المضارع وافعل المتكلم يجيء
منه ومن مفتوحي العين وما يجيء افعل الصفة من غير باب فعل فهو قليل لحق بالعدم لا يعارض شيئا ولو سلم فافعل المتكلم من باب
آخر يعارضه ويبقى افعل ماضيا سالما من المعارضة هذا ويرد على الرضي ان قوله ومن كل ما يجيء منه افعل التفضيل يجيء افعل التعجب
ليس على الاطلاق كيف افعل التفضيل يبنى مما ليس بمستمر وافعل التعجب لا يبنى منه بل ما حصل في الماضي واستمر كما صرح به نفسه في
بحث فعل التعجب **قوله** اي في اول وزن الفعل اي به هذا التردد مجرد بيان مدرج الضمير اذ المراد على التقديرين الاول ايضا وزن الفعل
الذي في الاسم لقوله زيادة كزيادة تا فان التقديرين واحد **قوله** اي زيادة حرف تقديره للمضاف اليه المعوض عنه التنوين

في المضاف وقوله او حرف زائد تقدير للموصوف وجعل المصدر بمعنى الفاعل صفة له وعلى التقديرين تشكل الظرفية اذ ليس في اول احمر شلا وهو الهمزة زيادة حرف ولا حرف زائد والجواب ما ذكره الفاضل الهندي من ان بينهما عموما وخصوصا من وجه والاعم يصلح مظروفا للاخص واما قيل على الاول صح لفظة في لان الصفة تنسب الى موصوفها بمعنى فضيه ان ما هو صفة يسير بمنسوب الى الموصوف وما هو منسوب ليس بصفة ثم لو لم يقدر المضاف اليه وقيل في اوله صفة الزيادة كما قال به الفاضل الهندي لاستقام ولا حاجة الى جعل في بمعنى اللام كما قال به بعض الافاضل معللا بان صفة الزيادة ليس بظروف للاول بل قائم به بالصفاة تنسب الى موصوفها بمعنى كالاعراض الى محالها وفي جعل ما ذكره الله قدس سره اولا راجعا اليه تكلف بارد وما ذكره الفاضل الهندي في الاجوبة من قوله او يراد اول حروفه الاصول فيه ان زيادة الحرف ليس في اول حرف من حروف اصول وزن الفعل كالخاء من احمر مثلا فالشبيهة باقية بحالها الا ان يقال في المعنى على ما ذكره بعض الشارحين لها وما قيل الاول من تقديري المصنف ارجح بناء على ظاهر العبارة والثاني بناء على المقصد لان اول الوزن حرفا بصفة الزيادة لا نفس الزيادة الا ان يقال اذا كان الزيادة في اوله يكون الحرف ايضا في اوله اذ الحرف لا ينفك عنه فليس بوجه والحق ان من وجهين متقابل قوله من حروف اتين ولا ولا لتعاصل المعاني بل الدال مجموع الصيغة على ما صرح به الشريف قدس سره في حواشي الرضي ولو سلمت فمقيدة على الدخول على ما لم يسم فاعله ولو سلم فالمراد اشباههما المتحدة بالنوع معها قوله اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل اشارة الى ان قوله غير قابل حال من المضاف اليه وهو الضمير في اوله قوله ولم يجعله حالا من قوله وزن الفعل شرطا لانه يوجب التقييد اللفظي وشرط وزن الفعل مطلقا به مع انه ليس كذلك فانه مع ما قيل يحتمل ان يكون حالا من وزن الفعل في قوله وزن الفعل شرطا لانه من جملة موانع الصرف فهو فاعل معنى ولا من قوله زيادة لان جواز الحال من اسم كان مختلف فيه وايضا لا يخفى عن ارتكاب تجوز لا يقال ان غير قابل غير قابل لان يكون حالا من زيادة لتذكيره وما قيل المصدر يذكر ويونث فمعه انا لم يكن مع التاء والتاويل بان مع الفعل عند العمل لا مطلقا لانا نقول التاويل انكتة انما عند تذكير الفعل او الجزء دل على ذلك قول السيد السند قدس سره العزيز في شرح المفتاح في بحث القصر في فاعل ناسب مصدر ضاعت بتاويل ان يضاعت قوله لاختصاصها بالاسم مع صيرورته بمنزلة الحرف الاخير منه حتى اجري الاعراب عليه بخلاف الالف واللام فانها وان كانت مختصة بالاسم لكن بصيرورة الاسم فلم يخرج الاسم به فولها عن وزن الفعل هذا والمراد من القبول الامكان الوقوعي الذي لا يبقى فيه نائبة امتناع الغير لا الامكان الذاتي فانه مع ما قيل الخروج على تقدير لحوق التاء لا على تقدير قبولها والكلام فيه لانه لما خرج الوزن بهذه التاء عن وزن الفعل لا حاجة الى التقييد لان الكلام في وزن الفعل لانا نقول قيده ليحكم على بعين دار على لحاقه التاء في المونث بالانصراف ولم لم يقيد به لتوهم ان يجعل غير منصرف ولعله متصرفة قوله قياسا بالاعتبار الذي ناسب من العرف اه قيل يكفي تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق بين مذكر الاسم ومونثه بالتاء خلاف القياس وشاذ وما ذكر القياس الفرق بالصيغة صرح به الرضي في بحث الجمع الصحيح هذا لفظه قال الرضي في ذلك الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومونثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى وكامرء وامراة هذا كلامه وليس فيه تعرض لكون الفرق بالتاء قياسا خلاف القياس بل حكم بان الفرق بالصيغة في الصفات ايضا غير غالب مع انه ليس خلاف القياس وايضا قال المعرب في الشافية

والفعل للتعدية غالبا وقد للتكثير غالبا مع ان المعاني التي غيرها ليس خلاف القياس نعم الغلبة يستلزم كون خلافها قليلا واما
لا يستلزم خلاف القياس وانما الحكم بالغلبة في كلامه ليس في مطلق الاسماء بل في اسماء الجوامد واسوده ليس منها **قوله بالاعتبار**
الذي اي غير قابل للتأثير باعتبار ذات السبب الذي امتنع اي قرب من الامتناع وزن الفعل او ما كان على وزن افعل
لاجله اي لاجل ذلك السبب اذ لا يمتنع حقيقته لجواز ذلك السبب الذي شأنه عدم قبول التأثير باعتبار بل لابد من اعتبار
وزن الفعل ايضا فعدم القبول مقيد باعتبار ذات السبب لا باعتبار سبب من حيث هو حتى يرد ان امتناع الصرف انما يعلم
من تحقق الشروط والعلل في الاسماء فلا يدان لا يعلم تحقق الشروط من امتناع الصرف ثم ان القيد الثاني قيد للنفي فعدم القبول
باعتبار ذات الوصف ثابت للاسوده والكمان باعتبار لا باعتبار بل باعتبار آخر منتفيا عنه وانتفاء المطلق بهذا المعنى
لا يستلزم انتفاء المقيد حتى يقع على هذا التقدير اشكال بجواز سوده لان المطلق اعني عدم القبول منتف فينتفي المقيد بهذا القيد
والكمان قيد النفي فالقبول المقيد باعتبار ذات السبب منتف من اسوده وثابت لافعل حيث قبل التأثير باعتبار ذات الوصف الذي تحرك
ان يمتنع لاجله فلا يرد ما قيل اشكال على هذا التقدير بحو فعيل لان القبول بهذا الاعتبار منتف لان الامتناع منتف لانتفاء منع الصرف وكذا
اولى في قوله تعالى لك فاولى لعلا للوعيد اي اشر التعريب غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لانه لا يقبل التأثير باعتبار العلمية بل
باعتبار آخر قال الرضي والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل منعلا ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن اذا اردت وقته
تاء التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلا بل هو مثل ارطى وارطاة واولاة ايضا علم وقوله التأثير ايضا لان الوزن لا
ذلك في علم آخر فنوكما لو سميت بارطى وارطاة . ثم فكلا هما عدمان من الصرف اذ كل علم موضوع ومنع صرفا فهذا كلامه وكذا ارباع
اذا جعل علما غير منصرف للعلمية ووزن الفعل حيث لا يقبل التأثير باعتبار العلمية بل باعتبار آخر فنوعين العلمية لا يقبل التأثير اصلا فضلا
عن ان يكون القبول غير قياسي حتى يحتاج الى التقييد بقوله قياسا فظهر ان اربعا بعد التسعة غير وارد على المصنف على تقدير عدم التقييد
بقوله قياسا **قوله** فان لحوق التأنيث كغيره اي لحوق التأنيث الذي ذكره في اربعة واخواتها لاجل ان مميزها مذكر فحقها الحوق به تذكير المميز فلا يكون
قياسا في التأنيث ان يكون لحوقه لاجل التأنيث ثم المميز من الثلثة الى عشرة يكون مجموعا مثل الحق التأنيث اذا كان المميز مذكرا ويترك اذا
كان مونثا والتذكير والتانيث ليس باعتبار لفظ الجمع بل باعتبار الواحد فان الواحد مذكر يوتى بالتأنيث اذا كان لفظ الجمع مونثا
نحو ثلثة حمامات والكمان الواحد مونثا يترك والكمان لفظ الجمع مذكر انحو سبع ليال هذا وما ذكره الشقدس سره في بحث اسماء
العدد صريح في ان لحوق التأنيث لاجل التانيث حيث قال وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتأنيث لمجاعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة
وثلث وعشرة هنا لجمع المونث فرقا بين المذكر والمونث ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق ويمكن ان يقال ان غيره ليس
ظاهرا اي من حيث ظاهر اللفظ وقياس بالمناسبة من حيث المعنى والتاويل بالجماعة ونحوه على ان التاويل بالجماعة غير لازم
في الجمع بل يجوز ان ياول بالجمع والتانيث في هذه الاعداد واجب عند تذكير المعدود وقال الرضي في وجه تانيث الثلثة الى العشرة
عند تذكير المعدود والاقرب عندي ان يقال ان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه واصل بعيد
وضعهم ان جعلوا مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل لمعنى المعدود كما في جاءني ثلثة رجال
فلا يلتفت في مطلق العدد ستة ضعف ثلث وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مونثا بسبب كونه مع عدد

فرق ثلاثين فاذا صار المذكر في نحو رجال مونثا بسبب عرض هذا العرض فتانيث العرض في لغته اولى ثم انه غلب على الفاظ العدد والتعبير بها عن المعدود فقط أعليها او ان معنى الوصف الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذا صار بمعنى رجال ثلثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان مستعملا استعمال الجوامد فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلثة فلما غلبت الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة للالفاظ المعدودات كثيرا نحو رجال ثلثة واذا لم تجر على الموصوف اتى بما كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه نحو ثلثة رجال وامامبين نحو ثلثة من الرجال جاز اجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمونث بالتا فبقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تانيثها الموضوعة هي عليه وذلك من الثلثة الى العشرة تكونها صفة الجمع والجمع مونث فلو اثبتوا التا ايضا مع الجميع لم يتبين ما قصدوه من اجرائه مجرى الصفات المشتقة فاسقطوها مع جمع المونث لان تانيثه خفي فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المونث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصل معتبرا لم يجز في السعة قال بسوة كما زال التانيث العارض التذكير الاصلي في رجال وانما لم يزال التانيث الاصلي ايضا في بسوة لكن هذا العارض ظاهر مشهور في رجال خفي في بسوة لان الشيء لا ينفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصار بسوة كانه مذكر لفظا تانيثه فقيل رجال ثلثة وبسوة ثلث فصارت التا التي كانت في الاصل لتانيث المجرد للعدد لتانيث المعدود انتهى كلامه وبهذا ظهر فساد ما قيل من ان المراد عدم قبول التا بالنظر الى اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم للحية اسودة والاعداد لا يقبل التا باعتبار الوضع العددي بل بعد عروض الوصفية وظهر ايضا ان ما قيل المراد عدم قبول تا التانيث والتا في اربعة المذكر ليس بشيء وظهر ايضا ان ما قيل ان التا في اربعة ليست طارية على ارطع لان اربعة للمذكر وارباع للمونث والمذكر مقدم في الرتبة ليس على ما ينبغي وظهر ايضا ان انصراف نحو اربع كما انه منسوب الى عروض الوصفية يجوز ان يكون منسوبا الى فوات شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التا فتدبر قوله اي من اجل استرط عدم قبول التا لا يخفى ان عدم قبول التا قيد للزيادة ومعتبر فيه وليس معتبرا على الاستقلال فالتفريع عليه تفريع على المعتبر من حيث هو فلا يتصور وجوده بدون المقيد فاندفع ما قيل لا يخفى ان امتناع احمر متفرع على مجموع الشرطين فلا بد ان يعتبر الاشارة المغنوية من كلمة ثم الى المجموع على سبيل عدم قبول الزيادة التا قوله امتنع احمر فرع امتناع لفظ فيه وصف اصلي على اشتراط الزيادة بعدم القبول وهو في الحقيقة حيل وجود الزيادة بشرط علة الامتناع لفظ فيه وصف اصلي لا جعل وجود الشرط علة للمشروط حتى يرد عليه ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط ويحتاج الى تكلف في الجواب قوله اي كل اسم جعل ما موصوفة فاحتاج الى تقدير كل ليكون القاعدة كلية على ما هو الظاهر في القواعد ولو جعلها موصولة لما احتاج الى التقدير لافادة العموم والاستغراق قوله بالسببية المختصة مع الوزن سواء كان الاسم قبل العلمية غير منصرف كاحمر او لا كزيد وشكير ومع العدل في اسم يوضع الاعلام كعمر وما مع عدل كان قبل العلمية غير منصرف نحو مثنى وثلث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان معنى العدل وذهب الجرمي وابن باشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في اسم المنكر بعد العلمية ولا ثاني بين العدل والعلمية بدليل عمر وما آخر وجمع اذا العلمية وضع آخر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي وبالعلمية لم تتغير اللفظ هذا كلام الرضي اقول انظر ان قوله وقول سيبويه اقرب آه لغوية لاعتبار سيبويه العدل في

وجمع وتصغير لقول الاخفش والكوفيين بان عدلها اوتقديرى غير مبنيين على المشهور فلا ينافيه كون العلمية وضعا آخر بخلاف عدل حال واخواته فانه وان كان عبارة عن اللفظ الا ان اعتباره مبنى على المعنى فيزول بزواله كما اشار اليه بقوله وزوال العدل لا اعتبار به فى نحو ثنى وثلث لانه مذكور فى جنب اخر وجمع لانى جنبهما ولانه ذكر اعتبارا لعدل عند سيبويه فى اخر وجمع لانى ثنى وثلث بل ذكر اعتبارا العدل فيهما عند الجرمى وابن باشاذ وقال وهو قياس قول سيبويه فى احمر النكرة بعد العلمية ولان قوله وزوال العدل يطلان معنى العدد يشعر بان منشأ العدل فيهما المعنى حتى زال بزواله دليل لفظيا فقط فكيف توجه بقوله لان العدل امر لفظى وعما يؤيد ذكرنا قول صاحب العباب وانصرف احاد ونحوه كثلاث ومثلث حال كونه علما عند اكثر النحاة لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل يطلان معنى العدد وقال الجزولى انه غير منصرف لاعتبار العدل الوصفى مع العلمية واما نحو اخر وجمع علما فمنصرف عند الاخفش والكوفيين قياسا على احاد واخواته وعند سيبويه غير منصرف باعتبار العدل الاصلى فان عدله باعتبار حكم فى اللفظ فلا يبعد ان يقدر ذلك مع العلمية بخلاف عدل نحو احاد فانه باعتباره فى مسماه فتدبر ان ما فى بعض الحواشى من ان نحو ثنى وثلاث علما غير منصرف عند البعض اعتبارا للعدل الاصلى واليه مال الشيخ الرضى تأملا ان العدل امر لفظى وهو باق ليس على ما ينبغى وان ما فى المتن شرح الوافى من قوله ذهب الذى ذكره المؤلف من قوله وينصرف نحو احاد للعلمية لم اذكر ليس مذهب الجمهور وانما ذهب اليه بعض النحاة ليس بشئ **قوله لانا** يتبرفيه اى فى منع الصرف للعلمية سماعا خلافا للجزولى فانه قال بتاثيرها سماعا **قال** اذا نكرا اى جعل نكرة ولو مجازا اذا اراد به غير المعين مجازا من الموضوع المعين بمقتضى التعريف فيكفى فى الانصراف وتوقفه على الاتفاق حقيقة تحكم ولو سلم فنوقشه فى عرف النحاة فلا يرد ما قيل يصير بهذا التاويل فى حكم النكرة فلا يلزم انتفاء التعريف حقيقة فلا يلزم الانصراف **قوله** بان ياول العلم بواحد اى بفرد من الجماعة المعلومة بعنوان اسمائه مسماة بذلك العلم وفرد هذا الاعتبار يوصف بذلك العلم كما يشير اليه قوله فانه اريد به المسمى بزيد ويحتمل ان يراد انه ياول بلفظ واحد وتقييده بقوله من الجماعة المسماة به وعلى هذا قوله فانه اريد به باعتبار المال ثم فى العبارة اشارة الى ان هذا التاويل انما يكون بعد الاشتراك وقيد الجماعة اتفاقية فانه اريد به المسمى بزيد **قوله** الالف واللام سواء كان عرف تعريف او بمعنى الذى للعهد الذهنى **قوله** عن الوصف اشتهر صاحبه به قيد به لان المسمى كل علم اوصافا كثيرة فلا بد فى ذكر العلم واراده الوصف من ترجيح وصف دون وصف كالاشتقاق **قوله** فان كلا واحد من هذه الاسباب الاربع الاولى الاربعة **قوله** استثناما اى من المستثنى منه المقدر الذى بقى فيه العدل ووزن الفعل من الاستثناء الاول ولم يخرج به وفيه اشعار بان الخارج بالاول كثير والباقى قليل وبان اخراج الثانى بعد اخراج الاول كما قال الرضى متشئ بقى من المستثنى منه المقدر الذى استثنى منه لفظا بعد استثنائه اى الا جماع سببا غير سبب البنى هى شرط فيه الا العدل فكلما استثنين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اى ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا وانتهى وقال شيخ مباحث الاستثنى فى نحو ما جاءنى الا زيد الا عمرا الا خالدا عمر مستثنى من المستثنى والمقدر بعد خروج زيد وخالد يخرج منه بعد خروج زيد وعمرو ولعل ذلك للاشارة الى ان المعانى مترتبة على حسب ترتيب الالفاظ فاعتبار الاخراج فى الاستثناء الاول قبل الثانى وفى الثانى قبل الثالث على حسب عبارة الاول والثانى والثالث لانه اخراج الكل معا وقيل للاشارة الى تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثانى من المقيد وفيه بحث لانه ان اراد ان تعدد الاستثناء على الوجه المذكور مطلقا غير جائز فهو غير مسلم كيف وهو جائز اذا كان الارادة متعددة وان اراد انه غير جائز اذا كان الاداة واحدة فهو مسلم لكن

انه كورليس منه على ان ذلك جائز اليضا عند جماعة قال الرضي استثنيين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين بضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الاداء حرف فلا يستثنى بها شيآن ويجوز مطلقا عند جماعة **قوله** لا يوجد شيئ من الامر المذكور يعني ان المستثنى منه السبب الدائر صدقه بين المجموع واحد بها فقط لما مر من عدم وجود غيره حتى يلزم خلاف الواقع ولا المتعدد بواحد منها حتى يلزم استثناء الشيئ من نفسه ولا يخفى ان هذا التوجيه مبني في غاية الحسن لا سماجة فيه كما توهم خيران قوله لا يجوز عما وان لم يوجد مثله في كلام العرب العرباء لكن كثر في عبارة العلماء في الكشاف فارسلناك الا نذيرا لا حفيظا هو منا سليم ما كان ذلك الا بنيا رعنا والا شبهة في الاسلام وما هي الا شبهات لا غير صرح به العلامة التفتازاني والشريف ره في شرحها المفتاح **قوله** اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب لانتفاء العلية فيتفي ذات احد السببين ووصف السببية من الآخر فيها هي شرط فيه لفوات ما يصير به واحد من الاسباب التي اثنان منها سبب للمنع وان بقي ذاته لكنها ليست سببا انتفاء بالمعنى المذكور فاندفع ما قيل وفيه نظر لان المراد بالسبب اما التام فيه بطل بقاء على سببيته واحد هذا المعنى ما مر من ذات السبب فيه ما يتقي بعد الوصف مع انتفاء العلية **قال** او على سبب واحد فيما هي ليست شرطا فيه بقي فيه كونه واحدا من الاسباب بحيث ما فات منه ما يصير به واحدا منها وهذا المراد من بقاء كونه سببا فما قيل انتفاء العلية يستلزم انتفاء تاثير السبب سواء كان شرطا له اولا والا تحقق التاثير بدون الاثر بين شيئ **قوله** فلجواز ورود الوقوف بيان مع وزن الفعل بهذا عبارة السيد قدس سره في حواشي المتوسط **قوله** وايضا قد عرفت اندفاع ما قيل ان اخر معدول من الآخر وآخر من فيه العدل مع وزن الفعل اذ منع صرفه لا يقتضي اعتبار الاخراج لوجود السببين فيه غير العدل وهما وزن الفعل والصفة الاصلية هذا وما ذكره الشريف ح ان قيل بان جعل آخر معدولا عن الآخر الذي هو معرف باللام كان الآخر الذي هو معدول عنه ايضا معرفا باللام فقد اجتمع العدل مع الوزن والجواب انه غير مختص بجواز ان يكون اخر معدولا عن اخر منكر على ان عدف من لا يوجب العدل لكونه غير داخل في الصيغة ولو سلم فقيل انه يوجب العدل على ما ذهب اليه بعض فالجواب كما مر وقد اجاب بعض الافاضل من ان اخر على وزن الفعل لما لم يكن على اوزان العدل المشهورة ينبغي ان يجعل شاذا لا معدولا اذ هو لا يخرج عن قليل **قال** وخالف سيبويه الاخفش في الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احاد ما هو في قضية القياس اما فعل منع الصرف **قوله** وما كان قول التلميذ الى قوله جملة اعلم ان اسناد المخالفة الى الاسناد فان قلت كون قول التلميذ اظهر كونه موافقا لقاعدة ذكره المصنف وسيبويه فكيف يجعل قول التلميذ اصلا ويسند المخالفة الى الاسناد بعد الثبوت فلا يدان يعلم شيوعها من المتن ليطلب لها مكانة من اي لفظ المتن يعلم ذلك قلنا من نصب قولا صبارا وذلك لانه يجب ان يكون منصوبا على انه مفعول له ليكون صبرا علة ومستند المذهب سيبويه خفاء واو العطف بعد التشكيك الاضعاف فصار المعنى بيان وجه صبرا وذلك في جملة مفعولا له بخلاف جعله حالا او ظرفا او مصدرا فانه لا يفيد كونه علة صبر اذ يجب ان يكون الى سببية ليوجد شرط نصب المفعول له وهو اتحاده فاعله وفاعل عامله بخلاف ما لو جعل الفاعل الاخفش فانه ح لم يوجد ذلك الشرط اذ المعتبر سببية ذات غير بان الشرط المذكور راي الجمهور واما عند البعض فليس بشرط وهو المراد هنا **قوله** ان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهر اما شيا من مجرد لفظ على ما هو الظاهر فيخرج افعل التفضيل المقرون بمن عن كونه مثلا مخالفا لان ظهوره من الفضلية فاندفع ما قيل كيف القول بمنع التفضيل المقرون بمن بلا خلاف مع صدق ما هو المراد من نحو احمر على ما يفيد الالف عليه

وجعل قولا بلا خلاف فيه للنفي على ما قيل لا يجري في ذلك اذ منع التفضيل المذكور بالوفاق على ما في الرضي وبعض شروح اللباب

قوله فيه خل فيه سكران وامثاله نحو ثلث وثلث اذ حكمه بعد التنكير حكم احمر على ما في حواشي السيد السند قدس سره على المتوسط واللباب والرضي **قوله** وكذا فعل التفضيل المجرد قيل وكذا ثلث انتهى كيف لا ان فعل التفضيل المجرد عن كلمة من منصرف بعد التنكير بالاتفاق فكذا ثلث بعد التنكير منصرف بالاتفاق وفيه بحث اذ فيه اختلاف بعد التنكير مثل احمر على ما عرفت **قوله** لاجل اعتبار الوصفية الاصلية قال الرضي معنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اريد به اثبات معنى الوصف الاصلي لجاز نظرا الى زوال المانع وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر **قوله** لزمه ان يعتبر اي يجعل الوصف الاصلي كالثابت مع زواله لكونه اصليا لان كلا الموضعين مشتركان في عدم لزوم اجتماع المتضادين حقيقة وكون الوصف اصليا زائد وحاصل الجواب ان اعتبار المتضادين وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه بمنزلته فاعتبار ها في منع صرف لفظ واحد كما تم غير مستحسن فنظر ان ما قيل الاولى ان يقول كان مظنة ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب متنافرين ليس على ما ينبغي **قوله** فان العلم اي الشخصي اذ هو المتبادر من الاطلاق والعلم الجنسي علميته تقديرية ضرورة على بان عدم الخصوص فيه تم كيف وهو موضوع لماهية شخصية موجودة في الذهن ومستلزم ذلك امتناع اطلاقه على الافراد الخارجية تم كيف واطلاقه على الافراد بخصوصها مجاز **قوله** وهو منع صرف لفظ واحد قد عرفت ان المحذور هو جعل المتضادين كالثابت معا في منع صرف لفظ واحد لا جمع المتضادين في التاثير حتى يرد عليه ان الوصفية والعلمية ليسا متضادين في هذا الحكم بل متوافقين ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه **قوله** فان قلت التضاد آه على ما ذكرنا من تقدير الحواشي على ما هو ظاهر لفظ المتن لا يرد هذا السؤال الا انه ذكره زيادة للايضاح ودفعا للاشتباه حتى لا يتوهم ان اعتبارها محال **قوله** لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا اي كما يطلق على الحركات الاعرابية فيه ان الاطلاق على الحركات الاعرابية انما كان بطريق المجاز كما صرح به الفاضل المحشي فالصواب ترك التقييد والحكم بطريق الحقيقة فيخالف ما هو المشهور من ان الضم والفتح والكسر مختصة بالحركات البنائية ويخالف اية قوله قدس سره اي بصورة الكسر قال الفاضل المحشي رح في توجيهه يعني الراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تأمين الغالب البناء عند البصريين ويطلق على الحركات الاعرابية مجازا فالمعنى ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء بهذا كلامه لا يخفى مخالفته للمشهور لا يضر لان ذلك مبني على ما هو المختار عنده وهو ما ذكره في اول المبنيات من ان المراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها الامر كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا لانه لو كان كذلك لما اختار التاويل وايضا ما ذكره لا يوافق المشهور وهو ظاهر ولما ذكره المحقق الرضي اذ المفهوم مما ذكره عدم اختصاص الضم والفتح والكسر بالبناء مطلقا والرضي صرح باختصاصها بغير الاعرابية حال الاطلاق وقوعها على الحركات الاعرابية ايضا بالتقييد حيث قال اذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة فاعل ومع التقييد يقع على الحركات الاعرابية ايضا كقول المصنف بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون الضم احد النوعين في الآخر مطلقا ولو جعل هو اوفقا لما ذكره المحقق بحيث لا يخالف ما ذكره فتكيف مبني عليه لا يقع ما ذكره الرضي

في اول المبنيات يخالف ماذكره قبيل قوله وانواعه رفع ونصب وجر وهو منقلة آنفاحيث قال بضم وفتح وكسر لقاب مطلق الحركات سواكانت حركات لبنى كقولك حيث مبنى على الضم او حركات المعرب كقولك فى زيد انه متحرك بالضم فى حال الرفع اولا هذا ولا ذاك كقولك فى جيم رجل اذ تحرك بالضم حتى لانا نقول ليس لك اذ قد قيد الضم فى قوله فى زيد انه متحرك بالضم بقوله فى حال الرفع فلم يترك الا لفظ التقييد دليل على ذلك ماذكره بعد هذا الكلام من قوله والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكنه فى اصطلاح البصريين متقدميهم ومتاخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون ان القاب الاعراب فى المبنى وعلى العكس ولا يفرقون بينهما بهذا لفظ وبالجملة التاويل لا يوافق ماذكره فى المبنيات ولا قوله لان الكسر آه وهو يخالف ماذكره فى المبنيات ان جعل موافقا لما ذكره لتحقق الرضى والا فما ذكره فى الموضعين موافق لكنه لا يوافق المشهور ولما ذكره لتحقق لا يقال التاويل مبنى على المشهور لانا نقول ماذكره فى المبنيات رده وتغليطه فكيف يبنى عليه فان قلت ماذكره موافق لما ذكره فى المبنيات المجعول موافقا لما ذكره لتحقق الا انه ترك التقييد اعتمادا على ماسياتى والمعنى لان الكسر كما يطلق على الحركات البنائية فقط فقط مع كون ماذكره خلاف الظاهر التقييد حاصل معنى لان كسر غير المنصرف لا يكون الا فى حالة الجر وان فات لفظا ولو قيل ان المعنى كما مر يتحقق لان الجر قد يكون بالفتح لكنه لم يقل بتكسر لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية والكسر فى غير المنصرف يكون بالفتح فلما لم يتشخص الجر ارد غير المنصرف بالكسر بسبب اللام والاضافة باحدى العبارتين لا جرم جمع بينهما لم يبعد وح يظهر لقوله ايضا زائدة لان المناسب ان يقول لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية ايضا وما ذكره بعض الفضلاء فى توجيه ان الكسر من القاب البناء فكيف يتكسير غير المنصرف به وجيه ان لم يكن قوله ايضا آبيا عنه فتامل **قوله** اعنى بيان لما نسبته الدخول اليها تغايب **قوله** اللام او الاضافة المراد ان لفظا ومعنى وسياتى الخواص ليس بهذه المثابة فاندفع ما قيل ههنا نقض ظاهر بان الاسناد اليه يخرجه من خواص الاسم مع انه لا انصراف بسببه **قوله** ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا هكذا فى المفصل شرح الوافى وشرح اللباب وقال الرضى ما دخله اللام او الاضافة عاد غير علتان من التسع غير منصرف على احد المصرح بجنه غير وهو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذهب الاكثرون قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف علامة تمكنه التى هى التنوين وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين ثم تبعه الكسر ضرورة الاسم غير منصرف وقوى هذا القول بانه لو لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فلما قيل هولاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احد جامع اللام والاضافة لمنع الصرف هذا كلامه اقول فى الدليلين للطرفين مناقشة فتامل ثم مبنى الاطلاق فيه نظرا الى الاول والثالث سواء بقيت العلتان او لا وهو لا يخلو من اشكال **قوله** وسقط التنوين اى بقى سقوطه من اللفظ لاجل انه غير منصرف ولم يعد كما عاد الكسر لعدم موجب العود وفيه اشارة الى رد ما قيل ان حذف التنوين فى المحلى باللام والمضاف لاجلها لمنع الصرف وذلك لان منع الصرف مقدم عليهما بدليل انهم جعلوا الاضافة فى نحو حاج بيت الله معاقبة للتنوين المقدر لمنع الصرف دون التنوين الملفوظ بها والسر فى ذلك ان سبب منع الصرف لازم لذات الكلمة من غير توقف على الاستعمال فبالضرورة يكون مقدما على ما يرتفع بعد الاستعمال وهو اللام والاضافة **قوله** ان العلمية تزول باللام اذا كان للتعريف تحقيقا بخلاف اللام الداخل على العلم الذى هو فى الاصل مصدر او صفة فانه ليس للتعريف تحقيقا بل توهما كما سيأتى

قال الرضي انما دخلت اللام وان لم يكن محتاجا اليه للمح الوصفية الاصلية نكاتك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسلمين بها وصافاه المصادر اجريت مجرى الصفات فاندفع ما قيل فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن قوله وبهذا القول انسب الانسبية اذا البقي صدر المصرح على الاطلاق واما اذا قيد بما قيده به الشارح قدس سره لئلا ينتقض بنحو هند اذا صرف فلا اوثق دخول اللام والاضافة يوجب ضعف المشابهة مع الفعل فيزول اعتبار السببين او احدهما فلا يكون في الاسم مع اللام والاضافة سببان معتبران كما في هند اذا اعتبر معادمة سكون الوسط لاحد السببين قوله مع المرفوع لا المرفوعة تمهيد وبيان وجه لقوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات ثم ان هذا القول لا ينفي كونه وصفا شئ آخر اذ حاصله ان المرفوع في هذا المقام يتعين ان يكون صفة للاسم بقرينة كون الكلام في الاسماء وجعل مختصا بالاسم اصطلاحا كما هو الظاهر بعد التخصيص اجري مجرى الصفات فيتبع صفة للاسم الموصوف فاندفع ما قيل انه نظرا الى اللغة عام وفي الاصطلاح اسم لا صفة قوله لان موصوفه الاسم الى قوله ويجمع هذا الجمع صفة المذكر الذي لا يعقل فلا يضر كون بعض ما صدق عليه الاسم مؤنثا كحمزة وطلحة فالاعتراض عليه بان بعض الاسماء مؤنث وبان بعضها يعقل ساقط غاية السقوط وكذا الجواب عنه بان المراد بالمذكر ما يقابل المؤنث الحقيقي اي بانانه ذكر من الحيوان والاسماء ليست بانانها الذكر من الحيوان فتدبر قوله الدال عليه المرفوعات ولا تجمع على المفرد قوله اي المرفوع فاندفع ما قيل صحيح في بيان المرجع واما ما قيل لتكميل بيان المرجع وتقدير البتة فقيل للافراد اذ التعريف يكون بالجنس والفصل او الخاصة وحدها او مع غيرها وشئ من ذلك لا يفيد شرح المفرد من حيث هو بل لابد في ذلك من ذكر المشخصات ايضا قوله والمراد باشتمال الاسم عليها ما كان المتبادر من الاشتمال اشتمال الكل على الاجزاء اشتمال الظرف على المظروف وقد اطلق على اشتمال المتبوع في التلفظ على التابع فيه قال تعيينا للمراد دفعا للاشتباه والمراد باشتمال الاسم دار ويكون الاسم موصوفا بالفتحة والواو والالف وجود شئ منها معه وجود الصفة مع الموصوف ويؤيده قوله لفظا او تقديرا لان الوصف بدلول الرفع مدلول الاسم لانه ليس معنى اشتمال الاسم على علم الفاعلية دلالته لا يكون ح بقوله لفظا او تقديرا كثير فايدة فاندفع ما قيل مبني على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم على انه لا حاجة الى اعتبار مدلول الاسم فان الاسم متصف بمدلول الرفع كالمدلول انما الحاجة اليه في الرفع فيكون من قبيل حمل الدال على الصفة صفة لا من قبيل ما ذكره ح قوله ان يكون موصوفا بها اي يكون الاسم بحيث يصح العلامة ذكر الصفة مع الموصوف اي كما يكون العلامة بعد الموصوف كذلك يكون علامة الفاعلية بعد الاسم بلا فصل لفظا او تقديرا اي يكون في الاصل كذلك وان لم يكن بالفعل او محلا اي يكون بعده حكما باعتبار كونه بعدا مفروض في محله فنزل الواقع بعد الواقع في محل الاسم المبني منزلة الواقع بعده تصحيحا لقولهم كل فاعل مرفوع مع ان الفاعل في ضربت لا رفع لفظا ولا تقديرا وكذا هو لا في جاءني هو لا قوله اذ معنى الرفع المحلي انه في محل اي الاسم في محل لو وقع في ذلك المحل اسم معرب لظهر بعده الرفع فحصل ظهور الرفع بعده بتقدير الظهور في المبني اطلاقا للمجاز وقضي الرفع المحلي علامة الشرطية وزيدت هو بعد رفع المعرب رفعا للمبني للابتداء لو قوعه في محل قوله وكيف يمنع الرفع اي يجب ان لا يخلص التعريف على وجه يوجب خروج الاسماء المبنية لوقوعها علامة بان يقال المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية لفظا او تقديرا لا محلا فلا يكون هؤلاء مرفوعا كما هو ظاهر لفظ الحواشي المتدية بل يجب التأويل

على وجه يشتمل تلك الاسما ليكون التعريف جامعا واما التخصيص بمعنى انه تعريف لنوع خاص بجعل المفروحات اشارة الى تقسيم من قوله واما واحد مرفوع ومنصوب ومجرور بجعله تعريفا لما يظرفيه الاشتمال فلا كلام فيه فاندفع ما قيل لعل الجماعة على التخصيص لعدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية او جعل اللام للعهد وقد فسر العهد باذكرناه **قوله** وهو بحث عن احوال الفاعل اذا كان مضموما استطرادا اى التخصيص بما علا الرفع المحلي والحال ان المعرج يقول بكون المضموم المتصل ضربت مثلا فاعلا فالبحث من احوال الفاعل فرع اعتقاد كونه فاعلا منكرا او التخصيص يقتضي ان لا يكون الضمير المذكور مرفوعا وكونه فاعلا يقتضي كونه مرفوعا فاندفع ما قيل ليس تخصيص الرفع بما عدا الرفع المحلي مع البحث عن احوال الفاعل المبني بتلك المثابة من الاستبعاد وجواز ان يكون البحث عنه تعريضا بهذا واعلم ان كون اسم ان واسم لا التبرئية وخبركان مرفوعا محلا بمعنى آخر غير ما ذكره فما قيل صرحوا بالرفع المحلي في اسم ان وخبر كان وامثالها وبيانه لا يصدق عليه ليس بشئ **قوله** اى من المرفوع وهو الظاهر المتعارف بعد الفراغ عن التقسيم المعرف وكون قوله ومنها المبتدا آتيا عنه ثم **قوله** او ما اشتمل وقرب الضمير لا يعارض المتعارف وقيل لكن باعتبار حالته الاتجائية فلا يرد عدم ورود التقسيم على مورد التعريف وفيه ان المرجع ان لوحظ بعنوان المرفوع فذاك وان لوحظ بعنوان ما اشتمل فلاحظة الحالة الاجمالية لا يدفع ذلك الايراد **قوله** لانه جزء الجملة الفعلية والمصدر ما دل بان مع الفعل والصفة التي بعد الاستفهام والنفي والموصول اسم صورة فعل مضمن على ما بين في موضعه واقتضا باقي الصفات للفاعل فرعي لا يعتد به **قوله** التي هي اصل العمل وذلك لان الغرض من الجمل الافادة وهي فيما اظهر **قوله** ولان عامله لكونه لفظيا وفعلا وهو الاصل في العمل اقوى من عامل المبتدا او اخبر وخبر ان وخبر لا التبرئية واسم ما ولا المشبهتين بليس فذكر المبتدا على التمثيل وقيل اقوى من عامل المبتدا اشتمل فيه خلل في الحكم بخبرية المبتدا او المبتدا اجزه اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات بما ثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات بيع الدابة من عدسته **قوله** لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم اذ لم يمنعه موجب التاخير بخلاف الفاعل فانه لا ينظر فيه الى الاصل المذكور بل اخرت وجوبا بموجب التاخير وذا ثبت اصالته بهذا الاعتبار بالنسبة الى الفاعل الذي هو اصل المرفوعات ثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات وقيل اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المسند بالنسبة الى اسم ما ولا امران محققان ظاهران فاعتمد عليه في ثبوت المدعى اقول وكون المسند اصلا بالنسبة الى اسم ما ولا ايضا فيه بحث لان الكلام في الاسم ولان ابقاء على العموم متناول للفعل والحرف فالتخصيص ضروري فاندفع ما قيل لم لم يعل لعموم كلمة ما يستغني عن التعميم **قوله** والظرف قال الرضي الخان بعد الظرف معمول فعند ابي على معمول للظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو معمول للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول الصفة المشبهة والمصدر فذهب المعرج الخان الاول فذكر الظرف حسن والخان الثاني كما صرح به الرضي حيث قال ولم يقل او معنا وفيه ظل فيه الظرف والجار والمجرور المرفع بهما الضمير لكون المرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور فذكره غير حسن بعلى هذا فالاولى ترك الظرف وتفسير الشبهة بما يلاقي الفعل في تركيبه **قال** وقدم في الحواشي المدنية عطف على اسندا وحال بتقدير قد وقيل جعله حالا بتقدير قد خال عن الاستقامة انتهى اقول الخلو من الاستقامة **قوله** لانه مما اسند اليه الفعل صرح به الرضي حيث قال كل ضمير يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقع هو مسندا الى المبتدا او ان يقع هو مسندا الى ذلك الضمير والمجموع مسندا الى المبتدا وكل خبر رافع

لغيره ضمير المبتدأ فهذا مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل خبر غير رافع لشئ كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدأ نحو انت زيد هذا كلامه وفي الحواشي المدنية فان قيل الفعل فيه مسند الى ضميره وهو قيل بل مسند اليه ايضا والاسناد فيه مشكور كما عرفت في المفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع الوهم دون الاحتراز فعلى تقدير تسليم عدم الاسناد الى زيد انتهى والحق ان اسناد مجرد الفعل الى زيد في زيد قام امكان ما اعتبره النحاة كما هو الظاهر من كلام الرضي فالقيد للاحتراز وامكان عالم يعتبره النحاة كما صرح به العلامة التفتازاني في شرح المفتاح من ان اسناد مجرد الفعل للمبتدأ مما لا يقول به النحاة ولا يطابق اصولهم وقال في المطول لانهم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي غير اسناد الخ نظروا ان تصانيفه انما هو مع الخبر لا غير وما يقع في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فبناء على انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه دائما كثيرا ما يقع الفعل مع ضمير المتصل به فعل فالقيد لدفع الوهم راجع اليه فهب المصرح في امثاله وقوله لان الاسناد الى ضمير شئ ليس على ما ينبغي لان المتبادر من مسند اليه الفعل هو الاسناد بلا واسطة لا الاعم حتى يكون وقدم عليه للاحتراز عنه واقول الاصح ان يجعل قوله وقدم عليه قيدا لكلا الامرين واما اذا جعل قيدا لشبه الفعل فلا اشكال لان المصدر اذا وقع خبرا عن اسم فهو مسند اليه لا الى ضميره لانه لا يضيفه بل نقول على ما ذكره الشيخ قدس سره قيد لاحد الامرين فكانه قيل لما سند اليه احدهما وقدم احدهما اليه وعلى هذا ايضا لا اشكال اقول جعل قوله وقدم قيدا لشبه الفعل خلاف الظاهر وقوله قيد لاحد الامرين ان اراد به انه قيد لاحدهما فقط فهو مسلم لكن يبقى الاشكال في صورة الفعل **قوله** والمراد تقديمه عليه وجوبا اي تقديم الفعل او شبهه على ما اسند اليه تقديما واجبا **قوله** نحو كريم من يكرمك فانه يصدق عليه ان الصفة اسندت الى من يكرمك على ان الاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه في الحقيقة وقد مت فينبغي ان يكون فاعلا فاقيد التقديم بالوجوب خرج **قوله** وجوب تقديم نحو اي نوع الفعل او شبهه على ما اسند اليه لانوع ما اسند الى الفاعل حتى يلزم اخذ المعرف في المعرف ولانوع المسند حتى يرد انه ليس تقديم نوع المسند واجبا وعدم كون تقديم نوع الفعل على ما اسند اليه واجبا بل جائزا بحيث يجوز تاخيره ايضا ثم كيف ولو كان كذلك لكان زيد في زيد قام فاعلا كما ان الخبر في كريم من يكرمك خبر في الصورتين واللازم بطل فالملزوم مثله وانما قيد لاخراج المثال المذكور فلو لم يكن التقديم واجبا لما كان خبرا بل لغوا ومجردا كون قام في زيد قام مسندا الى زيد على ما بينه الشيخ قدس سره لا يقدح في الوجوب فاندفع ما قيل الجواب ساقط لانه يشكل بقام زيد لان نوع قام بل خصوص قام لا يجب تقديمه على اسم اسند اليه لجواز ان يقع زيد قام فانه مسند الى زيد على ما بينه الشيخ قدس سره **قوله** اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل ظاهره قيام الفعل ظاهرا بل صريح في ان الجار والمجرور متعلق بواقعا وانه صفة لمسند اسندا فاقيل قوله اي اسنادا واقعا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه متعلق باسندا وصفة لمصدره ليس على ما ينبغي وقيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال وارده بعضهم بان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك انتهى اقول فيه بحث لان المراد بطريقة القيام ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها وهو صفة للفعل وشبهه فلا يكون الفعل اليه هذا واعلم انه اذا جعل قوله على جهة قيامه به معمولا لمسند ولم يجعل قوله وقدم عليه حالا بل عطفا على مسند يلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول الا ان يجوز ذلك اذا كان العامل قويا وهو كما ترى **قوله** وزيد قائم ابوه قال الرضي مثله بزيد قائم ابوه لرفع شبه الفعل الفاعل ليس نصا فيما تقصد

لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا وردّه الفاضل الهندي بانه لو كان مبتدا لوجب تقديمه على قائم كما في زيد قائم انتهى اقول الموجب للتقديم خلو الابتداء بالتباس بفاعل الصفة والالتباس ممتنع فابوه في المثال لا يحتمل ان يكون مبتدأ كما زعم الرضي فان قلت ما الفرق بين هذا المثال وبين قائم زيد حيث جوز في الثاني الوجهان دون الاول قلت الفرق ما ذكره الفاضل الهندي من انه اذا كان احد الوجهين على خلاف الاصل والآخر على الاصل فقصد ما يخالف الاصل ملتبس ممتنع للالتباس اذ السامع يحكم بما هو الاصل ليسبق خاطره الى تحقيق المقصود وان استويا اصالة او مخالفة للاصل كانا جائزين على السواء حيث لا يتعين احدهما بالاضافة تحقيق ذين السامع اليه هذا كلامه وفينا نحن فيه احد الوجهين على الاصل وهو كون ابوه فاعلا للصفة والآخر وهو كونه مبتدأ على خلاف الاصل لانه يوجب تقديم الجزء على المبتدأ وهو خلاف الاصل وفيه ان عمل الصفة في الفاعل ليفه خلاف الاصل قال الرضي في بحث اسم الفاعل عليها للفاعل والمفعول والعمل فيهما على خلاف وضعها وقال الفاضل الهندي في حواشيه في بحث خواص الاسم واقتضاء الصفات للفاعل فرعي لا يعتد به فيكون مما يجوز في الوجهان لامن قبيل الالتباس الآن يتم الابتدائية توجب امرين كليهما على خلاف الاصل احدهما ما ذكره والآخر كون الجزء جملة وهو خلاف الاصل والفاعلية يوجب خلاف اصل واحد والمشتمل على خلاف اصلين واحد كالاصل بالنسبة الى المشتمل على خلاف الاصلين وفيه ان كون الجزء جملة خلاف الاصل مم على ما ذكره الرضي في بحث الخبر وايضا يشكل على هذا ما قائم زيد اذ كون زيد مبتدأ مشتمل على خلاف اصل واحد وكون الصفة مبتدأ مشتمل على خلاف الاصلين اعني كون المسند مبتدأ والآخر كون الاسم فاعلا للصفة فلا يكون من قبيل جواز الامرين مع انه سنة واما قوله كما في زيد قائم فالمذكور في الفسح التي أيضا اسم الفاعل لم يتضح في زيد قائم شيء مما يوجب تقديم المبتدأ على الخبر فضلا عن ان يكون مقيسا عليه فلعله سهو من الناسخ والصواب كما في زيد قائم هذا وبالتفكر من الفرق بين صورة الالتباس وجواز الوجهين ظهر ان ما ذكره الفاضل الهندي في بحث المبتدأ من ان جواز الوجهين ليس الا ما كان كل من الوجهين مخالفا للاصل ليس على ما ينبغي وبالجملة ان قيل بان عمل الصفة خلاف الاصل يكون زيد قائم ابوه من قبيل جواز وجهين لا من قبيل الالتباس كما قال الفاضل الهندي فلعل قول الرضي مبني عليه لكن يرد عليه ما ذكره في بحث المفعول به من قوله كذا يجب تاخيره عنه لو شابه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في نحو ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لم يعلم ان المقدم مبتدأ مع ان كلا الوجهين خلاف الاصل اذ الابتدائية يوجب كون الخبر جملة وهو خلاف الاصل والمفعولية يوجب تقديم المفعول على العامل وهو ايضا خلاف الاصل فيه ان ذلك لما ان الرضي لا يرى كون الخبر جملة خلاف الاصل فيكون احد الوجهين جملا والآخر على خلاف الاصل فيكون من قبيل الالتباس لا من قبيل جواز الوجهين وفيه انه يرد عليه تجويز الامرين في امرأ ونفسه مع ان احد الامرين على الاصل والآخر على خلاف الاصل وبه يظهر سقوط اعتراض بعض الفضلاء على ما ذكره الفاضل الهندي من قاعدة جواز الوجهين بما ذكره الرضي من جملة لوجوب تاخير المفعول في نحو ضرب موسى عيسى وان لم يقل به يكون من قبيل الالتباس على ما ذكره الفاضل الهندي الا ان الرضي لا يرى ذلك ولذا جوز الامرين في امرأ ونفسه مع تصريحه بان كون الواو للعطف هو الاصل وان النقل خير الرضي حيث جوز الامرين في زيد قائم ابوه صاحب المغني حيث قال يجوز في المرفوع نحو افي الدار شك وما في الدار زيد الابتدائية والفاعلية وهي ارجح لان الاصل عدم التقديم والتاخير ومثله الاسم التالي للوصف نحو زيد قائم ابوه واقائم زيد لما ذكرنا ولان الاب اذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفردا وهو الاصل في الخبر انتهى كلامه

قلت بر قوله اي ما ينبغي اشارة الى ان الاصل بمعنى الاولى الا ان في التعبير عنه باشارة الى ان وقوعه بعد الفعل بمنزلة الاصل والقاعدة

قوله ان دل الفعل المسند اليه وصف الفعل بالمسند اليه اشارة الى ان اللام فيه اشارة الى الفعل المذكور في قوله المسند اليه الفعل وهو بيان لواقع اذ وقع لما يتوهم في ضربني واكرمني زيد بالحمل الاول على قول الكوفي وهو انه كيف يقال ان زيدا ليس بمحل الاصل مع انه يلي الفعل وقيل اشارة الى ان الفعل ليس على حقيقته بل المراد منه المسند بشبه الفعل وهو بعيد قوله اي يكون بعده من غير ان يتقدم اشارة الى ان الولي اخص من البعد قوله شيئا آخر من معمولاته اشار به الى ان المخرج للفاعل عن الاصالة انما هو وقوع شيئ من معمولات الفعل مكانه قوله لشدة احتياج الفعل اليه اذ الفعل لا يتصور حصوله بدون الفاعل بخلاف سائر المتعلقات لانها ليست بهذه المثابة قوله دليل على ذلك اي على كونه كالجزء على ما اعتبر النحاة اسكان اللام الذي ثبت من العرب فيما اذا اتصل بالفعل ضمير الفاعل اذ لو كان اسكانهم لان الفاعل كالجزء لشدة الاحتياج لما اتصال ولانتفى الاحتياج والا لاسكنوا في ضرب ايضا واللازم منتف فالملزوم مثله قال واتفق ضرب غلامه زيدا اي اتفق تركيب اتصل منه ضمير المفعول بالفاعل المتقدم عند الجمهور للزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة عندهم خلافا للاخفش حيث يخالف قول الجمهور ويمنع ذلك التركيب او يلزوم الاضمار قبل الذكر خلافا للاخفش وابن جني قالا بجواز ومنع اللزوم قياسا واستعمالا اما قياسا فلان المفعول به لشدة افتقاره للفعل كالفاعل او لم يكن برتبة مثل الفاعل فلا اقل ان يكون له التقدم على ما اضيف اليه الفاعل فلا يلزم الاضمار قبل الذكر واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء جواز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم وعلى هذا فالمراد بقوله واجيب عنه بان هذا للضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام ان اتصال ضمير المفعول به بالفاعل المتقدم لضرورة الشعر ومراد الجمهور لعدم جوازه عدم الجواز في سعة الكلام فالبيت الذي تمسكا به ليس محل النزاع ويوسم فلانا ان الضمير يرجع الى المعدى ولم لا يجوز ان يرجع الى المصدر المدلول عليه بالفعل فنظر ان الترتيب المناسب بين الجوابين هو ما ذكره الشارح لا العكس على ما توهم البعض وان خلافا ليس مبنيا على كون المفعول عندهما مثل الفاعل في الوقوع بعد الفعل بلا فصل لشدة افتقاره الفعل كالفاعل على ما قال به بعض الافاضل حين قوله خلافا ليس متعلقا بعدم جواز الاضمار قبل الذكر وان ضمير قوله عدم جوازه ليس يرجع الى الاضمار حتى يبنى القول بكون قوله خلافا متعلقا بلزوم الاضمار على ما توهم البعض بل بقوله واتفق او بقوله فيلزم الاضمار قبل الذكر وليس فيه كثير صرف للفظ مع ان المذكور في الكتب شاهد له اذ المذكور فيها انما جواز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم لشدة افتقاء الفعل للمفعول كالفاعل وتوجيه الدليل قد ذكرنا وقد ذكره بعض الافاضل ايضا فتامل وانصف وانظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال اذا الرجال تعرف بالحق لا الحق بالرجال قال الرضي وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة افتقاء الفعل المفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم والاولى تجويزا ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع تسليم في باب التنازع بما قالوا وكذا يقال بحسن اعليت وربه زيدا الان مرتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى ويقبل نحو اعليت صاحبه الدرهم قلته ضرب غلامه زيد اذ الكلام قبل نجده شاهدا للثاني لا حلينا قوله المتقدم ذكره صريحا في قوله فمنه الفاعل قوله وفي ضمن الاشتمال لكن رجوع الضمير ليس باعتبار الخصوص بل باعتبار العموم وكونه فاعلا قوله اي الامر الدال اي المعنى الدال كما يشعر به الدال على تعيين الفاعل في اكل الكمثرى يحيى امرد والظاهر المستتر في المعنى المراد الدال على شيء آخر كما يشهد بتتبع موارد القوانين الفقهية فلم يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة حالية فاقيل القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف لما يدل على المعنى فتدبر بحث لانه ان اراد الانفصال الحقيقي تنتقض بالمعنى الذي في اكل الكمثرى يحيى يكون التمثيل قرينة امكني وان اراد ما يعم الجميع

فهوت كونه خلاف الظ ولا يفيد الضبط ليتلازم صدم استقامة قوله لما يدل على المعنى **قوله** اذ لا يبعد ان يطلق آه هذا لكن الفاعل
يكون الاعراب قرينة لعله لا يقول بكونه قرينة على الفاعلية والمفعولية والاضافة التي هو موضوع لها بل قال بكونه قرينة على التميز وهو
ليس بموضوع له بل لازم حاوضع له اما اعراب واللام في قول الرضي في هذا المقام لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اي الاعراب
ليس صلة للوضع بل للعرض وكذا انما موضوع لتأنيث الفاعل وقرينة على التمييز بين الفاعل والمفعول وبهذا يحل ما اشتهر بين الفضلاء
من ان انما موضوعة لتأنيث الفاعل فكيف يكون قرينة عليه وانيه ما ذكره الشارح قدس سره في جبركان واخواتها من قوله بخلاف
المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح لقرينة مشعر بان الاعراب في جبركان واخواتها يصلح لان يكون قرينة وهو لا يلايم ما ذكره
قوله وهو مستغنا لا يخفى ان الكلام في بيان عارض يوجب تقديم الفاعل بعد ما صلح للتاخير والمتكلم ليس كذلك **قوله** بشرط ان يكون
المفعول متاخرا عن الفعل لحاجة اليه لان المقصود من كون الاولى ان يلي الفعل ومن انه قد يعدل ذلك بعارض الى الوجوب انه
لا يقع موقع الفاعل غيره من المتعلقات بطريق الاولوية او اصالة لا تقدم على الفعل فالمثال المذكور خارج عن البحث **قوله** بشرط
توسطها بينهما لا يحتاج اليه على مذهب الاكثرين والبيت يشير ظاهر لفظ المصنف وذلك لانهم لم يجوزوا تقديم المفعول الواقع بعد الا على الفاعل
لا بدون الانقلاب المقصود ولا معه لانك اذا قلت في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان
والمراد ما ضرب احد الا عمرا وزيدا فات المعنى المقصود ان مستثنا ومستثنيين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين بخلاف
اداة الاستثناء اذا الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان وان جوزه جماعة وان اردت ان زيدا مقدم معنى ولكن مستثنى
وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا وانا لمعنى لا ينعكس لان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معمولا الواقع
بعد المستثنى هو المستثنى منه كما جاءني القوم الا زيدا احد او ما بعد المستثنى نحو ما جاءني الا زيد ظريف وهو لا يغير العامل في المستثنى نحو ما ترك
ضاحكا فانكان مذهب المصرح يوافق مذهب الاكثرين كما يشعر به اطلاق لفظه فالتقييد كما في الحواشي الهندية حيث قال او وقع
مفعولا بعد الا فقط بخلاف ما اذا وقع بعد الا ومضافا كلاهما نحو ما ضرب الا عمرا زيدا فانه جائز سواء قصد استثنا عمرو تقديم الا عمرو
على الفاعل بقرينة او قصد استثنا امرين وتبعه الله قدس سره ليس على ما ينبغي وانكان يوافق ما ذهب اليه البعض فالتقييد ضروري لكن قول
الفاضل الهندي على قوله او وقع بعد الا اي بجرد الفاعل وقيل لا حاجة الى التقييد كما هو عبارة المصرح مشعر بعدم العلم بمذهب المصرح
لا يقال ما ذكرت من عدم العلم بمذهب المصرح باطل كيف وقد قال بعض الفضلاء معترضا على ما نقلنا من الفاضل الهندي ان المصرح حكم بمنع
تقديم المفعول على الفاعل في نحو ما ضرب زيدا الا عمرا واطلاقه سواء قدم مع الامن ان يقال ما ضرب الا عمرا زيدا وبدونه صرح بذلك في الكتاب
حيث قال ابن الحاجب حكم بالوجوب في الصورتين فتقييده كلاهما بقوله فقط لاخراج نحو ما ضرب الا عمرا زيد ليس كما ينبغي لانا لا نسلم ان قول
ما ذكره غير صحيح كيف وما في الكتاب ليس بصريح بما يدعيه حيث قال واذا اردت قصر الفاعل على المفعول بالنفي والاستثنا فالاولى تقديم
الفاعل وفي عكسه الاولى تقديم المفعول وانه واجب مع انه لان التاخير ليس بخلافه فمدعاه بخلاف التاخير في ما ضرب زيدا الا عمرا والان
كل واقع بعد الا من الفاعل والمفعول خاصة غير مقيد سواء قدم مع الامن على الآخر او لا وذلك لانك اذا اردت في ما ضرب الا عمرا وزيدا ان زيدا
مقدم معنى وان المراد ما ضرب زيدا الا عمرا لم ينعكس المعنى واما اذا اردت ان زيدا وعمرا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احدا الا عمرا و
زيدا احتمل المعنى لان مضروبية عمرو صارت محققة بزيد وكان المصرح لا يجوز ذلك لان مستثنا ومستثنيين باداة واحدة بلا عاطف غير جائز

مطلقا عند الاكثرين واما اذا قدم الواقع بعد الاصلي التأخر بدون الافيفكك التعليل الذي ذكره المص اعتبار التقديم في الصورة
الاولى وحكم بوجوبه في الصورة الثانية وابن الواجب حكم بالوجوب في الصورتين قال ابن مالك حجة من منع تقديم المحصور مطلقا
حمل الحصر بالا على الحصر بانما لجري الحصر على سنن واحد اكلامه قال تجده شاهدا لذا للالة ش قوله فلتحرز عن الالتباس وكون
تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى من قبيل الالتباس ثم عند من يرى كون الجزء الجملة خلاف الاصل كيف وهو من
قبيل جواز الوجهين لكون كل من الوجهين على خلاف الاصل فكيف تقتضي التحرز عن الالتباس المخل امتناع ذلك التقديم وجوابه
ثم عند من لم يرد ذلك خلاف الاصل ولذا حكم الرضي بوجوب التأخير على ما عرفت فاندفع ما قيل لقائل ان يقول التحرز عن الالتباس
المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاهمية التي تخل بالمقصود وقد صرح هذا القائل ايضا بجواز
الوجهين فيما اذا كان كل من الوجهين خلاف الاصل فتدبر ش قوله لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها اذا المقصود فيما ضرب الاخ وا
زيد هو الضرب الصادر من زيد لا مطلقا الضرب وفيما ضرب الا زيدا عمرا هو الضرب الواقع على عمرو لا مطلق ش قوله مما لا عموم يلزم
به القيام اشارة الى العلة الباعثة على ترك مطابقة الجواب السؤال والجواب وهي ان الترديد انما هو في الذات لا في القيام فتقديم
الجار لا مناسبة لانه يفيد التقوي بتكرير الاسناد وهو انما يحتاج اليه اذا كان الترديد في الحكم وقوله وانما قدر الفعل اشارة الى دفع
تمسك المحكمة والتقليل في الحذف اولى مطلقا فكيف اذا انضم الى ما ذكر فاندفع ما قيل ش في حذف الجار لحفظ المناسبة بين السؤال
والجواب وفي حذف الفعل لتقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن ان يرجح عليه الا ترى انهم يرجحون رعاية المناسبة
على رعاية السلامة عن ان يحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير هذا وقال السيد السند قدس سره ان السؤال جملة اسمية صورة
وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قولك ان قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ان زيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان
الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الاستفهام ولا اريد الاختصار وضع كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة
هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما يدل
على الذات وفي الحقيقة هي فعلية فطلب بيان الجواب بالجملة فعلية على اصل السؤال فالمطابقة حاصلة حقيقة لم يترك ذلك التنبيه الا اذا منع
منه مانع كما في قوله فقد قتل من يحكم من ظلمات البر والبحر على التبكيت فان قصد الاختصاص ش لوجوب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى قال من
يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي ش وقوله تعالى من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على الاصل اذ لا مانع
فيها هذا كلامه واعترض البعض عليه فقال وفيه بحث لما تقرر في باب الانشاء من ان السؤال عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام
زيد لكان الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر اقام زيد ام عمرو فالسؤال اسمية لفظا ومعنى انتهى اقول وفيه
انه انما يلزم الشك في الفعل لو كانت الهمزة فيه لطلب التصور وليس كذلك لانه لطلب التصديق على ما قرره قدس سره في بحث الانشاء
من ان القول بان الهمزة في اقام زيد ام عمرو او اقام زيد ام عمرو لطلب التصور مبني على الظن وفي الحقيقة لطلب التصديق اذ السائل تصور المسند
اليه بوجه ويعد الجواب لم يزد على تصور ها شيئا بل بقي على ما كان فالتصديق الحاصل قبل السؤال هو الثبوت لاحدهما مطلقا والمطلوب
به هو الثبوت لاحدهما معينا الا انه لما كان التغاير بين التصديقين باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الآخر وكان
اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل والمطلوب هو تصور المسند اليه والمسند هذا ما ذكره قدس سره وبقي ان قوله

وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام لا يخلو عن خدشة لانه ان اراد انه بالفعل اولى وان لم يكن المسؤل عنه بالفعل فهو ممنوع كيف وهو يستلزم كون دخوله على الاسم في قولنا زيد وما لك بمنزلة غير اولى واللازم باطل فالملزوم مثله وان اراد انه بالفعل اولى لكون الفعل المسؤل عنه به فهو مسلم لكن الاستفهام فيما ذكر ليس لطلب التصور بل لطلب التصديق وهو لا يستلزم كون جهل من قام اقام زيدام عمرو ولا يعقل ذلك مبنى على اللغة وتوسع القوم لانا نقول البنا عليه يستلزم ان يكون جهل من قام ازيد قام لان المجهول خصوصية المسند اليه فيكون نظير قولهم او ليس في الانام عسل لخصوصية المسند حتى يكون جهلا قام زيد ويكون نظير قولهم اني الخابية دمسك ام مي الزق والا لكان اصله اقام زيدام قعد وانه قدس سره قرر في بحث الانشاء ان كلمة من تختص بطلب التصور ليس لطلب التصديق حصلا وبين وجه ذلك هناك وقد ذكره ان معنى من قام وقام زيدام عمرو ويلزم منه اما القول بعدم اختصاص كلمة من لطلب التصور او القول بكون كلمة ام المتصلة لطلب التصور حقيقة **قوله** نحو قول الشاعر هو ضرار بن نشل على ما وقع في المطول وفي الرضي البيت لحارث بن نشل وفي الهنلي قول آخر ضرار بن نشل **قوله** لبيك قال الرضي يقال كبته اي بكبت ثم بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس **قوله** بقرينة السؤال المقدر المدلول عليه بلفظ الفعل بلفظ المفعول لانه يناسب الخاص الذي هو على السامع فيسال عنه كانه لما قال لبيك سأل سائل من يكبه **قوله** متعلق بصناع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكتفي بتعلق الفعل كذا ذكره الرضي **قوله** اي في كل موضع حذف الفعل ثم مفسر ترك الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا لا يخفى ان كثيرا من مواضع حذف الفعل لا يصدق عليه هذا القانون الكلي مع انه من جزئياته اذ حذف الفعل قد يجب قياسا كالمواقع المبينة في اول المنصوبات التي حذف فيها الفعل الناصب للمفعول المطلق نحو مازيدا الا سيرا وزيدا سيرا وغير ذلك اذ لم يفسر الفعل المحذوف فيها بما لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بل لم يفسر اصلا بل فيها قرينة واقامة شئ مقام المحذوف مالو ذكر الفعل المحذوف معلم يصر شئ لغوا كالا والتكرار في المثالين المذكورين اذ لا لغوية في قولنا مازيدا الا سيرا سيرا وزيدا سيرا سيرا وايضا قوله تعالى ولو انهم صبروا ان جزئيات القانون المذكور مع انه لا يصدق عليه اذ لم يفسر المحذوف بما لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا اذ لا شئ في قولنا ولو ثبت انهم صبروا الا ان يقع وجوب حذف الفعل قياسا نوعان نوع حذف فيه الفعل واقيم شئ مقامه ونوع حذف فيه الفعل ثم فسر بما لو ذكر المحذوف لصار المفسر حشوا كالآية المذكورة وامثاله نحو لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي والمقصود بالبيان فيما نحن فيه الثاني لا الاول وقوله تعالى ولو انهم صبروا الجمل من القسم الاول لا من الثاني كما حمل النحاة منه وعلى هذا فالصواب ان يقال ثم فسر بتقدير الا الا ان هذا التوجيه لا يلائمه قوله لان مفسره قائم مقامه مغن عنه لاشعاره بقيام المفسر مقام الفعل فلا يصح المقابلة وقوله لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك **قوله** ثم فسر اي ذكر بعد الحذف مفسر قال الرضي ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقق فمعنى اذن دائما حتى ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرا فعلا ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرا في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكون نائبا مناب الفعل المريح المفسر ذلك بعده لو خاصة **قوله** فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك اصوب لان استجارك احد من المشركين **قوله** هذا الحذف جائز وينبغي ان يكون واجبا لوجود القرينة وقيام شئ مقامه وهذا هو المراد بوجوب الحذف لا قيام ما يؤدي مؤدى المحذوف والا لم يجب الحذف في ما زيدا الا سيرا **قوله** لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه اذ القائم مقام الفعل والفاعل هو النفي وهو لا يفيد ما تفيده الجملة من النسبة التامة والاسناد المفيد

مبحث التركيب

يجب ان يبدى مواده وفيه ان كون القائم مقام الفعل والفاعل مشروطا بما ذكر تم كيف ولو كان كذلك لما قال النحاة بوجوب
الحذف في نحو ما زيدا الا اخير او انما زيد سيرا او زيد سيرا سير العدم افادة قائم مقام الفعل بما افاده اذ القائم في الاولين الا وانما على
ما صرح به في المفصل وغيره وفي الثالث التكرار صرح في الايضاح بان التكرار نائب مناب الفعل باتفاق في مثل زيد سيرا سيرا
وتوالك الطريق واللازم بط لقولهم بوجوبه في هذه المواضع لقيام القرينة وسد الا وانما والتكرار مسد الفعل فالملزوم مثله
وايضا قال الرضي في بحث حروف الشرط في امازيد فقائم وحصل ايضا من قيام جزء الجزا موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من
شغل حيز واجب الحذف لشئ آخر ومعلوم ان جزء الجزا قائم مقام الشرط لا ايضا ما افاده الشرط وبهذا ظهر ان ما ذكره بعض الافاضل
على قوله لعدم قيام مايودى مواده ونقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الجزم عدم قيام مايودى مواده
في مقامه ويمكن دفعه بان حذف الفعل لما كون واجبا بدون مايودى مواده بخلاف الجزم فانه يجب بالتزام الغير موضعه ليس على ما ينبغي
قوله ليكون الجواب مطابقا للسوال والمطابقة مطلوبة فما يترك بلا مانع بخلاف ما اذا منع منه مانع كما في جواب من قال كما عرفت
فاندفع ما قيل فيه انه ينبغي ان يكون الجواب عن السوال السابق وهو قوله من قال جملة اسمية ليحصل التطابق وحسن التاكيد في جواب
المتردد ولا يوجب كون الجواب جملة اسمية لجواز الاتيان بالفعلية موكدا فما قيل ايضا في جوابه بالمتردد وحسن التاكيد وهذا يحصل من الجملة
الاسمية دون الفعلية ليس على ما ينبغي لانه ان اراد ان التاكيد لا يحصل بدون الاسمية كما هو الظاهر فهو ممنوع وان اراد ان نفس الفعلية
ليس موكدا كالاسمية فمسلم ليس لمفيد وانما يفيد لو لم يجز الاتيان بالفعلية موكدا وهو تم قوله بل العاملان في المثل المعروف من كلام العجم
بين تقييد العاملين بكونهما من قبيل الفعل او شبهه ونقل ابن الحاجب عنهم في شرح المفصل خلاف ذلك فقال وقالوا في لعل وعسى
زيدا ان يخرج انه على اعمال الثاني لعدم صحة لعل زيدا ان يخرج وذلك يستلزم حذف معمول لعل للقرينة وقالوا الواعمل الاول لقيل لعل
وعسى زيدا خارج وليس بواضح اذ لا يقال عسى زيد خارج وهو ايضا يستلزم حذف منصوب عسى قلت وفيه نظر لان خبر لعل يتعين
بان كثيرا فكيف يجب عند اعمال الاول ان يقع خارج واي محذور في حذف منصوب عسى هذا كلامه وقال الفاضل الهندي في الاشباه
واتفقوا على ان لا يعمل من الحرفين المتنازعين ان لم يحتج احدهما الا احدهما بالآخر وعلى ان يعمل الجار واللفظي لفظا وغيره والمعنوي
محلا وكفى في ذلك يترجح الجار بان خصائص واللفظي بالظرفان الراجح تحقيق بالعمل الراجح وبحسب هذا كلامه ولا يخفى عن مناقشة لان
معنى التنازع عندهم ان يعمل في المتنازع فيه وهو في كلا واحد من المتنازعين على سبيل البدل والجور مع كونه متصلا بالجار لا يصح ان
يعمل فيه كفى على قياس ما قالوا في المضمر المتصل بالفعل ولان الابتدا هو كونها مجردين للاسناد وهو لا يوجد مع اللفظي فكيف يتنازعان
قوله ظاهر ان الحواشي الهندية مفعول تنازع من باب تجاذبا الثوب اقول قوله من باب دفع لما يتوهم ان التفاعل لازم فكيف
يقتضي المفعول فقال كونه لازما ليس على الاطلاق بل اذا كان منقولا من فاعل المتعدي الى واحد كتضارب المنقول من ضارب
المتعدي الى واحد فانه لازم اما اذا كان منقولا ممن فاعل المتعدي الى اثنين فانه يتعدى الى واحد كتجاذب المنقول من جاذب المتعدي
الى اثنين حيث يقتضي جاذبة الثوب ولفظ الكتاب من هذا القبيل فيتعدى الى واحد قوله اذ هواي الفعل الاول ليتعلقه اي كلوا احد من
المتقدم والمتوسط واطلقه بلا معارض لانهما مذكوران قبل ذكر الثاني فتعين معمولا له قبل ذكره فبعد ذكره لا يبقى محل للتنازع قوله
نعم لا يتصور تنازعهما في الخبر المتصل وكذا في المجرور المتصل بخلاف ما سلف انه مع كونه متصلا بالجار لا يصح ان يعمل فيه كفى على سبيل البدل

حتى يتصور التنازع وكذا في ان زيدا قائم اذ لا وجود للمعنوي مع اللفظي كيف وهو تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لما سنادوه لم
لا يصلح عمل المعنوي فيه مع وقوعه في ذلك المنع وهو بعد اللفظ مع انهم قالوا بالتنازع فيما علق ما عرفت **قوله** واما الضمير المنفصل الواقع
بعد جاءني بعد المفعلين لكن لا مطلقا بل بشرط كونه واقعا بعد الا كما يدل عليه المثال والدليل وصرح بذلك صاحب اللباب حيث
قال واما كان الاسم الموجه اليه عدم انفصل سواء كان مرفوعا او منصوبا واقعا بعد الا فالحذف ليس الا فاندفع ما قيل هذا منقوض بمثل
اقائم الزيدان قاعدا نحن فان قائما وقاعدا تنازعا فانت وبمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة على ان
قوله يمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية تم كيف وهم يوجبون كون الضمير مبتدأ الاسم لا يجوز عن انفصال الضمير في الصفة
وانفهم المصرح بل حكي في امالية الاجماع على ذلك ثم قال ولا يخفى عليك ان قائما مع استتار فاعله هنا مبتدأ في الكلام حتى يكون خبره
فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لتغير النظير فيقتضي به حد المبتدأ اقول قد عرفت انه لا انتقاض على مذهب الكوفية وكذا على مذهب
البصرية ايضا نعم يجوز ان لا انفصال في الصفة بلا باعث فيحتمل ان يكون ابوجب الاتفاق في هذا التركيب رباعث حفظ القاعدة و
هذا ان سلم وقوع مثل هذا التركيب في كلام العرب والا فلا انتقاض بالمصنوع لان مادة النقض يجب ان يكون موجودة وايضا
عقد ما قيل يقتضي نحو ما ضارب وكرمني انا فان الانفصال فيه جائز بلا خلاف فيما اذا اعتمد الصفة على همزة الاستفهام او حرف النفي
صرح به الرضي وعليه قوله اقمت ام قعدت وطريق قطعه ايضا جائز على ما سيجيء انه يقطع بايراد الضمير المنفصل فيقال ما ضارب هو
ولكرم انا وح كل من الصفتين مبتدأ من قسم الثاني رافعا ظاهرا ويجري مجراه من ضمير المنفصل اذ عدم تصور قطع التنازع بما هو طريق
القطع عندهم في الضمير المنفصل ليس مطلقا بعد الا كما عرفت ومادة النقض ليس كذلك على ان قوله طريق قطعه آه ليس بصحيح لما
عرفت **قوله** لكن لا يمكن قطعه لان الملغى كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فكان بدون الاضمار كذا ما ضربت
ولا اكرمني انا فانه يصير الضرب منفيا من المتنازع بعد ما كان مثبتا وكان الاضمار في الملغى بالاقلة ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا
يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع الذي التزمه البصريون لان الملغى في باب التنازع امان يكون خاليا من العمل
في المتنازع فيه نائبا عني الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضربت واكرمت هندا عند الكسائي او يكون فيه نائبا عن المتنازع اعني الضمير في نحو ضربا واكرمت
الزيدين فيقدر كونه ملغى وكون الآخر هو المعمل ولا يطرد في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابته عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما لم تنب الف ضربا نيابة سمعن الزيدين
في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يطرد كون ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من العامل مثل الآخر على السواء اذ كلام الرضي وبظاهر ما ذكره صاحب
المنصل من قوله اقول الممنع هنا انما هو الاتيان بالضمير المتصل لما ترتب عليه من فساد المعنى واما المنفصل فلا فساد مع الاتيان به فلا تقبل ما ضرب
الا انا وما اكرم الا انا فيه فساد وان قول الشارح قدس سره وهو اضمار الفاعل في الاول آه بيان لطريق القطع عندهم فيما اقتضى
الملغى الفاعلية لا مطلقا والا فطريق القطع عندهم ليس منحصرا في الاضمار كما يشير اليه قوله ما يكون بل حذف المفعول ايضا طريق القطع
عندهم وان الاضمار فيه ليس بمعنى الاستتار بل بمعنى الاتصال فقوله لانه عرف لا يصح اضماره ليس على ما ينبغي **قوله** ومراد المصنف
بالتنازع ما يكون بشيء الى وجود تنازع لا يكون طريق قطعه اضمار الفاعل وهو ما طريق قطعه حذف المفعول فاندفع ما قيل فيه بحث
لانه يخرج نحو ضربت واكرمت زيدا عن هذا البحث لان اضمار الفاعل للقطع غير متصور وكانه اراد اضمار الفاعل وحذف المفعول
قوله خصصه بالاسم انظر وجه ان طريق القطع كما لا يجري في مطلق المضمر لعدم جريانه في المنفصل المجرور بعد الا كذلك لا يجري في مطلق الظاهر

جريانه في انظ الواقع بعد الا الا ان يقع الاضمار بحيث يكون نائبا من التنازع لا يتصور في ما ضرب واكرم الا انا ويتصور في انظ حيث يكون ان يقع ما قام الا هو وما قعد الا زيد فافترقا الا انه لم يستقم مشله في كلامهم بل المستقيم ما قام وما قعد الا زيد صرح به الرضي وفيه انه لو كان كذلك لثبت في كلام العرب حذف الفاعل بلا سد شيء مسده وح لا معنى للانكار على تجويز الكسائي حذف الفاعل وقد قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح وتجويز الكسائي حذف الفاعل مردود وتركيب ما ضرب واكرم الا انا لم يوجد في كلام العرب العرباء فلم يعتد به وان حمله الجمهور على حذف الفاعل وقال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح واما جوزه الكسائي من حذف الفاعل في باب التنازع والجمهور في مثل ما ضرب واكرم الا انا فلم يوجد في كلام العرب وهو يشعر بعدم وجدان ما قام وما قعد الا زيد في كلام العرب وبالجملة ان ثبت ذلك في كلامهم ثبت حذف الفعل ايضا قد حذف الفاعل في نحو سمع بهم وابصر ايضا حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه ونحو ما ضرب زيد حيث حذف الفاعل وهو الواو اكرموا القوم والجواب بان الامثلة المذكورة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا منسيا والمحذوف في باب التنازع محذوف نسيا منسيا ليس بشيء لانه ما ثبت ما قام وما قعد الا زيد في كلام العرب ثبت حذف الفاعل ولو نسيا لانه من باب التنازع على ان كون المحذوف في باب التنازع منسيا ممكن فيه اقتضاء ولذا وقعت المنازعة بينهم عامل في معمول بعد ما وجد حذف المعمول لا يرفع الاقتضاء وايضا هذا الجيب قد صرح بان التنازع في القلب وانما بعد التركيب فلا تنازع اذ كل بيت وفي معموله من مضمر او محذوف او مذكور والعجب من هذا المجيب انه جعل نحو ما ضرب واكرم الا انا من باب تقدير الفاعل وهو اعتراف منه بتقدير الفاعل في باب التنازع لان هذا التركيب منه الآن يقع هذا بناء على ان هذا التركيب ليس من باب التنازع **قوله** واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل مما لا حاجة اليه والصواب ان يقع الا على مذهب الكسائي فانه يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فانه يعلل ان معاهده يقطع بالحذف على ما هو وابه ومذهبه عند اعمال الثاني واقتضاء الاول الرفع وبالضرورة وعدم تصور القطع بما هو طريقه عند اعمال الاول واقتضاء الثاني الرفع **قوله** فيعملان معا الاولى ترك الفاء هذا بظاهره يشعر بالتشريك مطلقا مع ان المنقول انما يشرك اذا اعمل الثاني واقتضى الاول الرفع واما اذا اهمل الاول واقتضى الثاني الرفع فانظ الحذف لعدم تصور القطع بما هو طريق القطع **قوله** واما على مذهب غيرهما الى آخره مما لا حاجة اليه والتقرير احسن ما ذكره السيد السند قدس سره في حاشية المتوسط واما الضمير المنفصل الواقع بعد نحو قولك ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعا اذ لا تصور لاضماره مع الاول لا بد منه او ليفسد المعنى **قوله** وليس هذا قسما ثالثا من التنازع المذكور قيل لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه افراد ظاهر وتنكيره وايضا قيل ان القسم في كل قسم مقيد بوحدة وجهة قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وقد رد هذا القائل على الاول بانه يلزم خروج المثال المذكور عن حيث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد ادخل في اليمين اقول في التوجيهين بحث لان كلام الشارح قدس سره مبني على ان قوله وفي الفاعلية والمفعولية شامل لنحو ضرب وابان زيد عمرو اولا قال وذلك يكون على وجهين وقال فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة والتوجيهان المذكوران مبنيان على عدم شموله فلا يجوز توجيه بعدم التشبيه اما انهما مبنيان على ذلك فلان معنى الخلاف

هذا يكون بلا فاقد يكون تنازع الفعلين في ظاهر واحد بعد هما في الفاعلية والمفعولية وقد يكون تنازعهما في ظاهر واحد بعد هما في الفاعلية والمفعولية وقد يكون التنازع من حيث انه واحد في الفاعلية آه وظاهر انه يخرج المثال الذي ذكره بجره وقوله وفي الفاعلية والمفعولية فقوله مختلفين للتصريح بما علم ضمنا والتخصيص المقابلة بين هذا القسم والقسمين الاولين لما ذكره السيد قدس سره وبالجملة ان اعتبر ترجيح الصيغة في قوله فقد يكون التنازع مطلقا يكون قوله في الفاعلية والمفعولية شاملا للصورتين احدهما ليس قسما ثالثا فلا بد من قوله مختلفين ليتعين ما هو المقصود منهما وان خص بما ذكر لم يكن ذلك القول شاملا للمثال المذكور فلا حاجة الى قوله مختلفين في تعيين المقصود بل ذكره ح لشيء آخر وبما ذكرنا ظهر ان ما اورده الثاني على الاول وارد على الثاني ايضا **قوله** التخصيص بهذه الصورة بالارادة وجعلها منفردة بالارادة فالباء داخلة على المقصور **قال** مختلفين في الاقتضاء بحيث لا يمكن ان يتعلق بالمتنازعين هو المفرد الكامل والمطلق ينصرف الى الكامل **قوله** وذلك لا يتصور آه وذلك بديهي فالمنع عليه بكابرة تمحض فائدة ما تبين منع ذلك مستندا بانه يجوز اقتضاء الفعل الاول فاعلية احدهما ومفعولية الآخر والفعل الثاني بالعكس من ذلك فهما بحسب الاقتضاء مختلفان **قوله** وذلك اي مثال القسم الثالث يتصور على وجوه كثيرة بان يكون الفعلان من جنس الفعل الاول من المثال الاول وان يكونا من جنس الثاني منه وان يكون الاول من جنس الاول والثاني من الثاني منه وان يكون الاول من الثاني منه والثاني من الاول لكن الاشكلة الاربعة بمنزلة مثال واحد اذا الرافع في الكل مقدم على الناصب **قوله** وغير ذلك بان يعكس الاربعة الاشكلة بتقدم الناصب على الرافع وهذه الاربعة ايضا بمنزلة مثال واحد فهذا القسم في الحقيقة على قسمين **قوله** لقربه اي لقرب الفعل الثاني من المعمول والقرب مرجح ان لم يكن الاول مبطلا الثاني بغير الف فلا يرد نحو ان لم تاتني اكرمك ولم يكن الثاني على خلاف وضعه واصله بخلاف نحو اعدان يستغني لآتيك قال الرضي ولا استدلال فيه لكونه على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول والثاني البعد من الثاني الا ان هذا البعد تقوى بالقصد الذي هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في وضعه كما ذكرنا ان يرجح الشرط واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره تقديرا بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم وقد ذكر ان اصله التصدر كالاستفهام لتاثيره في نقلاء معنى لكن تاثير القسم في معنى الجواب اقل من تاثير الشرط في جوابه لكن للقسم موكد للمعنى الثابت فيه نحو كالزاد الذي تيمم معنى الكلام بعده والشرط صور في جزاء معنى وهو الجواب كلامه وبهذا ظهر ان ما قيل وليس القسم واداة الشرط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء التصدر ليس على ما ينبغي **قوله** اقرب مرجح عند مساواة القرب والبعد في القوة والضعف اما اذا كان احدهما فعلا والآخر شبه الفعل فلا شك ان اعمال الاول اولى لقوة ما هو الاصل وفيه بحث لانه لو كان كذلك لكان اعمال الاول اولى لقوته في نفسه والا فاعمالهما اذا وقعا تجعل بمنزلة جزء واحد ان سيبويه قال انه الثاني كما في قولك من يا عندنا وانت يا عندكم ارض والراي مختلف وما يويده ما ذكرنا من جواز هم اعمال الاول في قوله وتجاوز بالغريب بانه ليس من باب التنازع بل مما حكم على التقديم والتاخير ورد هم الجيب بان الاول اقوى بانه غير مطرد **قوله** والاضمار قبل الذكر اذا لاول تقدم على الثاني وذلك لان التنازعين لا بد من ارتباطهما حتى لا يجوز قام قعد زيد والرابط الغالب والواقع في الاستعمال يكون اما بعاطف كما في قام وقعد اخواك او عمل او لهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا او كون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو انوني افرغ عليه قطرا او جوابية السوال نحو يستبنونك قل الله يفتيكم

في الكلام لم يصح به صاحب المغني فاندفع ما قيل هذا انما يتم اذا كان رتبة الفعل الاول التقديم على الثاني وذلك غير مسلم **قوله** لجواز الاضمار قبل الذكر في المعرفة بشرط التفسير اي بشرط ان يكون ابعده مفسرا سواء كان المفسر منه جزء التفسير كما في نعم رجلا زيدا والتفسير مبتدأ كونه فاعلا او مفعولا او بدلا او غير ذلك كما فيما نحن فيه فان زيدا في ضربني وأكرمني زيد وفي ضربني وأكرمت زيدا اخبر مضمر مبتدأ كونه فاعلا او مفعولا لم يذكر بعد ذكر كما لم يكن ذكر عند قول المصنف ضرب غلامه زيدا انما يجوز لان غلامه فاعل وبين الفاعل ان على الفعل فهو متقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بما بعده الا في الضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما ثم مفسرا ليكون ارتع في النفس بين هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجيء المفسر بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجيء به الا لغرض رفع الابهام فلا يلتبس بخلاف زيدا في ضربته وأكرمني زيد فانه مجيء لا لكونه تمييزا فقط هذا كلامه وهو يقتضي امتناع الاضمار قبل الذكر سواء كان عمدة او فضلة كضمير رجلا في ضربته وأكرمني زيدا وقد حصر ذلك على سبيل منع الخلو في الموضعين فيما يصدق عليه واحد من الموضعين يجوز فيه الاضمار قبل الذكر سواء كان عمدة او فضلة كضمير رجلا في ضربته وأكرمني زيد ورب رجلا وكفوته ونعم رجلا زيد وربه رجلا وكفوته ونعم سيج سموات حيث قال الزمخشري الضمير في نعم سيج سموات تفسير مبهم كقولهم ربه رجلا وقيل يرجع الى السماء والسماء في معنى الجنس مرجع وقيل سلوة والوجه العرفي هو الاول وما لا فلا وكما لا يصدق واحد من الموضعين على ضربته وأكرمني زيد لا يصدق على ضربني وأكرمني زيدا الا ان يقدر حذف المفعول جائز بحذف لئلا يلزم من ذكره ارتكاب امر ممتنع بخلاف حذف الفاعل فانه ممتنع على ما زعموا وفيه تمييز لاضمار الممتنع للضرورة وفيه ان هذا لا يستلزم الجواز الا ان يقال المعنى بالجواز اختيارا ما ممتنع للضرورة لا يقال يلزم اختيار الاضمار قبل الذكر في باب حبذا لامتناع حذف احد مفعوليه لانا نقول لانم امتناع الحذف على ما عرفت ولو سلم فمتنا لما كان غير مطرد في جميع المفاعيل نم يستفاد هذا او عدم ان الحصر المذكور منقوض بما ذكر بعد اصحاب الشفاء حيث قال السادس من المواضع التي يعود الضمير فيها الى ما تأخر لفظا ورتبة ان يكون مبدل منه لفظ المضمر له كضربته زيدا قال ابن عصفور اجازه الاخفش منفصلا سيبويه وقال ابن كيسان يجوز متصلا كما لك هذا كلامه اقول يثبت منه ذكر ضمير قبل الذكر في غير الموضعين المذكورين لا يقال ليس المراد من كون المفسر تمييزا كونه تمييزا بل كونه بمعنى التمييز لانا نقول ليس الامر كذلك بل التفسير في كونه بدلا وايضا قال الثالث ان يكون مجرورا منه فقد وجد ضمير قبل الذكر في نحو ربي الاحياء منا الدنيا **قوله** كما هو مذهب البصريين الاولى كما هو مختار البصريين كما قال فيما سيأتي كما هو مختار الكوفيين او قوله اضمرت الفاعل في الاول لا يتأتى على المذهب بل على المختار **قوله** والمذموم التكرار بالذكر اي بذكر الاسم الذي وقع بعد الفعلين بعينه بعد الاول وهو من حيث هو وقع عند الكل فضلة كان او عمدة بخلاف الاضمار بشرط التفسير فانه عند البصريين جائز بلا قبح فاختياره سالم عن القبح فاندفع ما قيل نعم كون ذلك اشنع من الاضمار تأمل بل نقول لا تكرار بالحقيقة لان كلا وقع طرف الاسناد **قال** على وفق الظاهر على الطلاقه نظرا الى المتن وكلام الشارح قدس سره حيث قيد الفعل في الثاني والاول غير محتاج الى التقييد بان هذا انما لم يستوف المذكور والا فنحو جرح وقتيل هندا انما يغير على وفق الظاهر لغير مفرد انما ذكر الا خير كما قيل فانه غير مدخل في الحكم والمصدر الذي اريد به معنى الصفة يجوز فيه اعتبار الاصل واعتبار الحالة المنتقلة اليها نحو راض بالرضى في مباحث الجمع فلو وقع مثل هذا المصدر بعد الفعلين يجب رعاية الحالة المنتقلة اليها رفعا للالتباس فلا يعلم على تقدير الافراد ان الفعلين صدرا من الواحد او الاثنين او الجماعة فلا حاجة الى التقييد لا خراجه ايضا نعم لا يصح تأنيث هذا المصدر على ما صرح به الرضي ايضا في ذلك المبحث فيحمل على الاغلب **قوله** والضمير يجب ان يكون موافقا للاول الخ لانه عبارة عنه ولما تم الاستدلال على جواز التفرقة بين الضمير والمرجع بتغاير هما وان كانا واحدة

حيث افرد الضمير الراجع الى الاولاد المذكورة في قوله يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة اذ كون الآية المكية من قبيل ما ترك فيه المطابقة لعدم الالتباس ثم كيف وضمير جمع المؤنث والمذكر غير العاقل فعلت وفعلن الثاني نظرا الى لفظ والاول لتاويل الجمع بالجماعة فكان الجماعة مفرد مؤنث لذلك ضمير فعلت صرح به الرضي نعم كانت راجع الى الاولاد بعد التاويل بالجماعة لا قبلها حتى يكون من قبيل ترك المطابقة نعم قول النحاة الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرجعايته الخبر اولى يشعر بعدم الوجوب الا ان يقال القائل بالوجوب لا يقول به والتاويل بالمذكور في كلام رجع الضمير المفرد والى الثنى وبان مع الفصل في رجوع ضمير المذكر الى المؤنث وغير ذلك الى ما علية العلماء يشعر بالوجوب الا ان يقال القائل بعدم الوجوب لا يقول به وايضا يحتمل ان يكون المخالفة لوجه والمعارض وهو وجوب مطابقة الخبر والترجيح له لا نسلم قالوا رعاية الجزاء اولى فجواز المخالفة لمعارض لا يدل على جوازه فيما ليس له معارض

قوله لا يجوز حذف الفاعل قدم له وعليه قوله وقيل روى عنه تشريك الرضي قال الرضي نقل المصرح عن الفراء انه اعمال الثاني اذا طلب الاول الفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب بعض الفاعلية جاز ان يعمل لتقاسمهما في التنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد يدل على فساده وهم يجوزون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية وجاز ان تاتي بفاعل الاول ضمير بعد التنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو وان طلب الثاني المفعولية مع طلب الاول الفاعلية تعين عنده الاتيان بالضمير بعد التنازع نحو ضربني واكرمت زيدا هو هذا كلامه ويمكن حمل العبارة على الصحيح من غير تكلف بان يقال وجاز اي اعمال المذكور المترتب عليه اضمار الفاعل في الاول خلافا للفراء فانه لا يجوز عنده اعمال المذكور حيث لا يقول بالاضمار في الاول بل يقول بتشريك الراغبين في التنازع او الاتيان بالضمير بعده **قوله لو ذكر** اي لو ذكر المذكور بعد الفعلين لعينه بعد الاول وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة وهو متمش في الفضلة تطلقا على ما عرفت **قال ان استغنى عنه اي ان جاز حذفه نحو ضربت واكرمني زيد ولا تقول ضربته واكرمني زيد** وقال المالكي يجوز ذلك **على قلة قوله** لانه لا يجوز حذف المفعول بلا سبب قال العلامة التفتازاني في حواشي الكشاف قد اشتهر فيما بين النحاة امتناع الاقتصار في باب علمت على احد المفعولين وقد ورد الحذف على قلة فتقيل المراد بالاقتصار الترك بحيث لا ينوى والا فقد وقيل الجواز مذهب الاخفش والمنع مذهب سيبويه هذا كلامه **قوله خلافا للمبرد** قال الرضي جاز مخالفة الضمير المرجع اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال الله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان وقال فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فالضمير للاولاد والضمير للاولاد فالاضمار قد يأتي على المعنى المقصد فيجوز حسبتهما ايا هما الزيدان منطلقا والخان العوالي مغوارا مراعاة للمسند اليه هذا كلامه وقد مر الكلام عليه **قوله الا اذا لاحظت المفعول فيه** ان الفعلين تقتضيان بمنع هذا الملاحظة اذ الاول يقتضي مفعولا مغورا ليكون محمولا على الاول والثاني يقتضي مفعولا ثنى محمولا على الاول وتاويل الاول بكلوا حد ليس شيء اذ قطع التنازع ح لا يكون المجرور جعل الواقع بعدهما معمولا لاحدهما والاضمار او الحذف لا خروج كذلك الواقع بعدهما معمولا لفعل يقتضي شيئا كيفما شئت على ما قيل بنا على ان ذا في قولهم ذا زيد منطلق اسم موصول لا اسم اشارة **قوله** لانه لا يصح ترتب عدم طلب قليل المال على طلبه لان الشرط ملزوم الجزاء لازم فيلزم باستلزام الشيء لما يقتضيه وهو بط ويلزم تعليل انتفاء عدم طلب قليل المال في الخارج بانتفاء يقتضيه وهو بط ايضا **قوله** لان لو يجعل لما كان دالة على ان انتفاء الجزاء في الخارج بسبب انتفاء الشرط سواء يصير المثبت منفيا والمنفي مثبتا لان نفي النفي اثبات **قوله** اي لم يطلب القرد والخنزير يعني انه يلزم انفصالية بين الفعل وما عطف عليه وهو خلاف الصورة التنازع فيكون مثل جاني وضربني بكر عمرو وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال بجوازه للضرورة انتهى ما قول التجويز في ذلك الباب يستلزم الجواز

في المواضع كلها اذ لا ضرورة تلجئهم اليه في ذلك الباب حتى يقدم لجوازه فيه دون غيره قال الرضي لو اعملت الاول في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل والمعمول بالاجنبي بلا ضرورة وهو خلاف الاصل وما قال بعض الافاضل السند قد استدل على اولوية اعمال الثاني بلزوم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي على تقدير اعمال الاول ففيه ان الفصل لا تنافيه تقتضي وجوب اعمال الثاني الا ان يقال انه مبني على قول من جوز الفصل بالاجنبي خان الشيخ الرضي قد نص على جوازه عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل ومنه ايضا يقتضي الجواز في غير ذلك الباب عند قوة العامل على ان الشيخ انما يجوز الفصل بالاجنبي عند قوة العامل اذا كان المعمول مفعولا حيث قال في بحث الافعال الناقصة والحق ان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فضلة بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيدا ضاربا وذكر في بحث اسم التفضيل مثال الفصل المثال المذكور والجوز في باب التنازع الفصل بين العامل والمعنوي الا ان الرضي حكم بتعيين الفصل بالاجنبي بين العامل عامله وبين المفعول وعامله في باب التنازع فتجويزه الفصل بالاجنبي اذا كان المعمول المفعول فضلة نحو ضربني وضربت زيدا كان بلا قبح فكيف بالقبيح مطلقا في ذلك الباب ليس بحسن والحق بالقبح فشرط جواز الفصل كون المعمول المفعول فضلة ليس بسديد الا ان يبين الفارق ثم قوله اذ طلب الغنى والمجد ثبت بمعنى الطلب المؤول لكونه معطوفا على كفاني على ما هو الحق الاصل في الواو العطف على ان المعنى ليس على التقييد كيف ومقصود الشاعر انه لم يطلب الا في معيشة ولم يكفه قليل من المال والا لما طلب المجد المؤثل فقوله ولم اطلب في المعنى دليل على عدم طلب قليل من المال وعدم كفايته له وعلى هذا فلا يصح الاستدراك بقوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وجعل الجملة حالية ومعترضة او معطوفة على الشريطية يفوت المعنى المقصود وما قيل لما ذكر في البيت السابق انه لو كان سعيي في تحصيل المال لاذ معيشة لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والغرفر بما يتوهم ان سعيه ليس لمجرد اذ في معيشته بل له وللمجد فاستدرك بجعله للمجد فليس على ما ينبغي اذ قد ثبت بمقتضى قوله ما يسعى لاذ في معيشته بل ليسعى لمجد مؤثل فلا معنى للتوهم المذكور والحق ان الكفاية للمجد المؤثل ايضا كما يجيء للاستدراك يجيء للتأكيد فقد صرح به عند حب الغنى والموكد هو انتفاء الشرط لان قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل يدل عليه من حيث المعنى ويستلزمه قوله واما لم يفصله عن العامل لابد من بيان النكتة في ترك الفصل سواء كان عادة المصنف في هذا الكتاب الفصل او لم يكن اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلانه كما ليس عادته الفصل فكذلك ليس عادته في هذا الكتاب فصل الاول والثالث وترك الفصل في الثاني على ان المصنف ورد الفصل في باب المرفوعات الا فيما دعا فيه نكتة الى ترك الفصل فتصل الفاعل وتترك في مفعول ما لم يسم فاعله لما ذكره الله وفصل المبتدأ لعدم وجود النكتة المذكورة فيه ولم يترك بترك النكتة اخرى لئلا يتوهم انه ترك للنكتة المذكورة في مفعول ما لم يسم فاعله وترك فيما يذكر بعد المبتدأ لوجود الاتصال بالمبتدأ او الخبر لان البعض خبر المبتدأ او البعض مبتدأ في الاصل فاندفع ما قيل ان واو المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب بكلمة منه فقوله ومنها المبتدأ خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل قوله حتى سماه بعض النحاة هو اهل البصرة وتبعهم صاحب الفصل وغيره قوله اي الماضي المجهول اراد العام من الخاص او الصفة المشهورة من العلم وفعل مشهور عارض مجهول ويفعل مجهول ما لم يسم فاعله بشهادة ما يأتي في العرف بمجهول ماض ومجهول مضارع من غير تقييد بقوله من الثلاثي المجرد الا عند الاشتباه فلا يرد ما قيل ان المشتق بها فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا وقيل جعل ما ذكر من باب ذكر العام واراد الصفة المشهورة مبني على ان فعل يفعل علمان للماضي المجهول والمضارع المجهول مطلقا او كالعلمين لهما فان ثبت فلا كلام فيه والا فاشكل هذا الضبط

وفيه بحث لانه ان اراد بالاطلاق شمول المجرد والمزيد فيه كما هو المتبادر من كلام الفاضل الابهري في حواشي شرح الاصول حيث قال قوله هو قول القائل من دونه اهل هذه الصيغة علم جنس لكل صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل كما ان صيغة فعل يفعل علامان لكل ماض ومضارع مبنيين للمفعول هكذا قال المصرح في شرح المفصل باراده الصيغة انما يكون ليشمل بعض افراد لا يشمله العلم واذا كان فعل ويفعل علمين للماضي والمضارع المجهول مطلقا شاملا لجميع الافراد فلا حاجة اذن الى اراده الصيغة فلا يبقى لذكر العلم واراده الصيغة على ذلك فلا معنى لاثبات الاشكال على تقدير نفي العلمية المذكورة وان اراد شمول المجرد فقط فانه اذا كان الصيغة من اعلم لا يتوقف على ذلك كيف ولو جعل فعل ويفعل علمين لفعل ويفعل لكان اراده الصيغة بحاله فلا معنى لبناء اراده الصيغة على ذلك واثبات الاشكال بدونه وقال الرضي اي الى فعل ويفعل وفيه ما فيه فكانه اقتصر على الثلاثي لكونه هو الاصل والباعي وذوي الزيادة

قوله وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها لابد من الضم اليه والرباعي المجرد والمزيد فيه **قوله** مع كون كل من الاسناد بين تاما جواب لنقض الرضي دليل المتقدمين حيث قال والمتقدمون مفعول من قيام ثاني مفعول علت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند الى الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء آخر في حالة واحدة لا ضير كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا واعجب مسندا الى ضرب ومضرب مسندا اليه وهو كان لفظ مسندا الى شيء مسندا ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز هذا الكلام وانت خبير بان هذا الجواب ليس على ما ينبغي لانه يخصص الدليل العام بلا مخصص ولو سلم يرد ان المؤثر في امتناع كون الشيء مسندا ومسندا اليه هو قيام احد الشيئين بالآخر وهو فيما يكون بالنسبة الى شيء واما كون الاسناد تاما فلا يتعلق تاثيره في المنع وقيل لانه لا يتم الدليل المذكور في نحو زيد معلوم ابوه قائما لان اسناد شبه الفعل الى مرفوعه ليس تاما فلو اتم قائما مقام ابوه لا يكون اسناده تاما فلا يتم الدليل وانت خبير بان المفعول الاول يسند اليه الثاني بالاسناد التام فلو وقع موقع الفاعل لكان اسناد الفعل اليه تاما فلزم ان يكون الشيء الواحد مسندا اليه لامرين بالاسناد التام وذلك في مرتبة اسناد شيء واحد الى امر واسناد امر اليه فلو جاز هو جازت هي انتهى وفيه بحث لانه لو سلم تخصيص الدليل فعدم تمامه بالقياس الى التركيب المذكور لا يضر لانه ليس دليلا عليه وان لم يسلم فلا تعارض هو بهذا لان ذلك وان اضر فقوله وذلك في مرتبة الى آخره تم فلا يسلم الملازمة المتفرعة عليه فان قلت هل يجوز قيام الثاني مقام الفاعل في التركيب المذكور قلت لا يلزم المحذور المذكور قلنا لان الدليل عام يشمل التركيب المذكور وهو ان يقال لم يجز الا قتصار على احد مفعولي باب علمت تعيين المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل للابهام كما هو ان يقع المفعول الثاني الذي هو مسند اليه مع وجود المفعول الذي هو مسند اليه هذا ما ذكره السيد في حواشي المتوسط هذا والشارحون قالوا بجواز نيابة الثاني اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة لان التنكير يرشد الى انه هو الجزء في الاصل ولم يكن ظرفا غير متصرف ولا جارا ومجرورا ولا جملة غير محكية وغير مأولة واذا كانت محكية يجوز قياسا ومقامه لكونها بمعنى المفرد نحو قوله تقول يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا يجيء مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله اذا كانت ما قوله تعالى الذي تضمنه كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله ولم يعد لهم كم اهلكنا اي تبين فعلنا بهم واعلم يعد لهم اهلكنا فيصح نحو تبين لكم كيف فعلنا بهم والاختلاف المذكور من حيث القياس اذ لا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي علمت وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت **قوله** اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت اذ الثالث من اعلمت هو الثاني من باب علمت والذي زاد السبب المهم

هو المفعول الاول او معنى علمت زيدا عمرو افاضلا صيرت زيدا العلم عمرو افاضلا فالثاني والثالث مفعولا علمت نقل بالتضمين
الثاني من باب علمت ثبت ثلاث مفاعيل اعلمت **قوله** لان النصب فيه مشعر بالعلية لا تيم به دون انصاره الاشعار في النصب بهم
كيف وصيغة التفعيل صارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية بحيث يستغنى من ذكر اللام ولو سلم فحصول الشرطين دليل على
اللام المقدرة المفيدة للعلية في الرضي قال الصب وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجيء
جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة مفيدة للعلية
حصول الشرطين دليل عليها **قوله** فان النصب في الاشعار ما فلا اشعار سوى النصب وقد عرفت مشعرا آخر ايضا **قوله** بخلاف ما اذا كان
مع اللام نحو ضربت التاديب فانه جائز صرح به الفاضل المهندي في حواشيه في كتابه المسمى بالارشاد صرح به في العباب ايضا وقال الرضي
كل مجرور ليس من مجريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلانه مجيء للسمن او ذب فعل بلا غرض لكونه عبثا فظهر ان المسئلة
اتفاقية فما وقع في بعض الحواشي الفرق بينهما على منع اقامة المفعول له ومعه ليس على ما ينبغي وكذا ما قال صاحب غاية التحقيق وقد
اجاز اقامة المفعول له بعد الجار اللام مقام الفاعل بالاتفاق نحو ضرب للتاديب بعيد عن التحقيق **قوله** بلا قيد مخصص وما اجاز بعضهم
من اقامة ضمير يرجع الى المصدر المفهوم مقام الفاعل ليس من اقامة المصدر بلا مخصص بل الضمير يرجع الى المصدر المخصص بالعدد قال الرضي
وقد اجاز سيبويه ضمار المصدر المفهوم فيما لم ينتظر المقصود قد قعدا والخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد قعود المتوقع فاني الوا
وشرحه ولا يسند الى المطلق الموكد مثل ضرب ضرب لانه لا بد من فائدة متجددة في كل ما يقام مقام الفاعل وهو لم يتجدد فائدة عن سيبويه
جواز ه في بعض المصدر لافي صريحه كتيم وقعد وبعضهم يمنع لعلة المتقدمة وليس بشيء **قوله** سوا في جواز ه نحو عاملوه الفاعل عند الاكثرين
قال الرضي ويرجح بعضهم الجار والمجرور بانه مفعول به لكن بواسطة وبعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم
بالمفعول به لدلالة الفعل عليه والاولى ان يقال كلما كان داخلا في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة بهذا الكلام
قوله لان فيه معنى الفاعلية فيكون اول مفاعيل اعلمت اولى بالنيابة بالقياس الى الثاني لان فيه ايضا معنى الفاعلية وقد صرح
بصاحب الوافي حيث قال ولا يسند الى ثاني باب اعلمت والى ثاني باب اعطيت ان التبس والا فالاول منهما اولى قال الرضي لم يسمع
الاقيام اول مفاعيل اعلمت لانه في الحقيقة فاعل علم ابتداء معنى اعلم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا **قوله** والبتدا هو فائدة
ضمير الفصل والتاكيد والتنبيه على ان الوارد بعده خبر لا نعت لحصر المسند اليه لانه انما يفيده اذا لم يكن في الكلام ما يفيد حصر المسند في
اليه او العكس واذا كان فهو لمجرد التاكيد والفصل وقد تقدم تعريف المسند اليه افاد حصره في المسند ولم يجيء لحصر المسند اليه اصلا على ما ذكره
العلامة التفتازاني في المطول وشرح المفتاح والسيد السند قدس سره في شرح المفتاح حيث قال وما يتوهم ان ضمير الفصل
قد يفيد حصر المسند اليه في المسند فليس بثبت بل نفي افادته تاكيده لهذا الحصر ايضا مما يقال اتى بضمير الفصل الدال على حصر المبتدا في الخبر
فانه يأتي لذلك كما صرح به شارح التلخيص ليس على ما ينبغي **قوله** اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يشير الى ان التجريد عبارة عن
عدم الوجدان فلا يقتضي سبق الوجود وان اللام قد تبطل معنى الجمعية فيفيد عموم السلب لا سلب العموم **قوله** وكانه اراد يشير الى ان
ارادة ما ذكره لا يخلو من تردد لان التاثير ان بقي على العموم يخرج من تعريف المبتدا نحو ما في الدار من احد لان من الاستغراقية
تفيد تاكيد النفي كما صرح به الرضي وان اريد التاثير لا على وجه التاكيد يلزم زيادة ان المكسورة واذ لا تاثير لها في المعنى الا التاكيد سرح

رضي فيه دخل نحو ان زيدا قائم في تعريف المبتدأ مع انهم لم يقولوا بزيادته صرح به الرضي اية **قوله** يكون موترا في المعنى كما كان موترا في اللفظ كما هو فاسد من العامل ويا بجملة المراد بالعامل يكون جامعا للتاثيرين فلا يشكل جمع التعريف بانا زيد قائم كما قيل **قوله** ان ملغاة عن العمل بما الكافة وزيد مبتدأ لتحقق تاثيره في المعنى وهو التحقيق ولا يجوز ان زيدا قائم وعمر وبرفع المعطوف لان عطفه على الاسم لئلا يجعله مبتدأ في الحال بل لانه كان في الاصل مبتدأ وكذا الا رجل ظريف في الدار برفع الصفة ليس باعتبار جعل الاسم مبتدأ في الحال بل باعتبار انه كان في الاصل مبتدأ **قوله** كقرشي بضم القاف وفتح الراء الى قريش بضم القاف وفتح الراء فان قلت انما يحذف الياء من مونث هذا المنسوب لا من مذكره وقريش مذكر فكيف حذف الياء منه عند النسبة قلنا القياس عدم الحذف لكن حذف منه شذوذا كذا في الشافية **قوله** وما ومن اذا دخلا على صفة منصوب مفعولا ليكون الصفة مبتدأ والمرفوع فاعله وهما مفعولا له واما اذا دخلا على صفة لازمة لا يكونان من هذا الباب لوجوب كونها مبتدئين والصفة خبرلهما ونحو متى وابن وايان وكيف يدخل على اللازم والمتعدي للزوم ظرفيتها ونحو كم ان دخل على لازم شرطان يكون مميزه ظرفا فالكيون ظرفا وان دخل على متعد شرطان لا يكون مشتغلا عنه **قوله** والاخفش من البصريين **قوله** يريد ذلك اي الابتدأ بالصفة من غير نفي واستفهام **قوله** وعليه اي على قول الاخفش **قوله** ونحن فاعله بناء على ان اسم التفضيل يعمل في المضمر متصلا او منفصلا بلا شرط كما هو الظاهر من عبارة الاشموني سره في بحث اسم التفضيل وصرح به الفاضل الهندي في حواشيه في ذلك البحث ولو خص عمله بلا شرط في المضمر المتصل لكان بناء على ان بعض العرب يعمل افعل التفضيل في الظاهر والضمير المنفصل بلا شرط صرح به صاحب المفصل وفي الرضي حكى يونس عن بعض العرب رفعه بلا اعتبار تلك الشروط بما نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه فاندفع ما قيل فيه نظر لانحصار كون فاعل التفضيل ضميرا ظاهرا في مسئلة الكحل فتعين كون نحن مبتدأ وكون منكم مفسر المحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف فسر بقوله منكم وبما ذكرنا ظهر انه يصح ان يقال خير نحن ولا يخرج عن قاعدة جواز الامرين بعدم مطابقة المفرد للمعنى بالمطابقة ان يصح حمل الصفة على الذي بعدها ولا شك في صحة حمل خير على نحن فهو مطابق للمفرد وبهذا المعنى فلا ينتقض به قاعدة جواز الامرين كما قيل ولو سلم فوجه الانصراف ليس من قبيل جواز الامرين لان ما بعدها مثنى او مجموع وعند ذلك يجب كون ما بعدها فاعلا فقوله لانه من جواز الامرين في خير المنع **قوله** بين اسم التفضيل الذي هو عامل ضعيف وبين معموله بالجنبي وهو غير جايز ويجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا اكان عمرو ضاربا واعني بالجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل هذا ما ذكره الرضي في مسئلة الكحل فان قيل يلزم منه ان لا يجوز الامران في اخير نحن عند الناس منكم للزوم الفصل فينتقض بقاعدة جواز الامرين قلنا لا ينتقض به اذ المراد جواز الامرين ان لم يمنع منه مانع او الموانع مستثناة **قوله** بخلاف ما لو كان فاعلا فانه حينئذ يكون من معمولات خير فلا يكون اجنبيا ولا دخل في جواز الفصل لقوله لكونه كالجزء او مجرد كونه معمولا يخرجه من كونه اجنبيا بل هو موهم بخلاف المقصود حيث يوهم لعدم جواز الفصل بقوله عند الناس مانع جائز فالصواب تركه **قوله** او ما يجري مجراه مما لا حاجة اليه على طريق المصرح لانه لا يجوز انفصال ضمير الفاعل عن الصفة اصلا ويحكم على المنفصل الواقع بعدها انه مبتدأ وجوبا لا فاعل فانت في قولك ما اراغب انت عن الهنى مبتدأ عنده لا فاعل فالآية الكريمة عنده ليس مما نحن فيه فخروجه مطلوب لا دخوله فان قلت يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالجنبي على تقدير كون انت مبتدأ قلنا العامل قوي فيجوز ان يقدر بعد انت عامل عن الهنى وقيل قوله او ما يجري مجراه فيه نظر لجواز ان يكون اراغب خبرا عن انت والجواب

بانه لايجوز ذلك والالزم الفصل بينه وبين معموله وهو من التي باجنبي وهو ولانه يبطل قاعدة جواز الوجهين انتهى اقول وفيه بحث لانا
ان اراد انه خبر من انت بطريق ابوجوب فمنوع كيف والآية من قبيل جواز الامرين كما اعترف به وان اراد بطريق ما الجواز والاحتمال
فمسلم لمنع التاويل والادخال وبالجملة نظره منظور فيه فان قلت لعل اراد انه مبتدأ عند المصرح على ماذكرت فلنا مع كون كلامه صريحا
عنه يابى عن هذا قوله بعد هذا الكلام مستطردا ولو قيل اقائم انتم مقام الآية المذكورة لاندفع الاعتراض ثم اورد على التعريف انه يصدق
على اقائم في اقائم ابوه زيد مع انه ليس مبتدأ وخبرا بتقييد الصفة بان لايكون خبرها صالحا للابتدائية ولا يبعد فهم ذلك من قوله رافعة
لظاهرها اذ الظاهر انه بيان لوجه اعتبار الصفة مبتدأ وهو يحقق الضرورة باعتبار جعل الظاهر الواقع بعدها عاملا لها وهي انما تتحقق اذا
لم يكن بعدها اسم سواه فلا يرد ما قيل ان التعريف لايدل على ذلك وقرره الايرادي في بعض الحواشي هكذا اورد على التعريف اقائم ابوه
زيد فان قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجاب البعض عنه بانه لاينقض التعريف به لان الخبر هو المجموع لا خبر انتهى اقول وفيه
بحث لان كون الخبر المجموع لادخل له في دفع الانتقاض بل لاساس له فيه هلا كيف ويصدق على ذلك التقدير على اقائم انه
صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لظاهر فيجب ان يكون مبتدأ مع انه ليس كذلك بل المجموع من الصفة والفاعل خبر المبتدأ او انما يتم
بقول الموردان قائم خبر زيد نعم لو قرر الايرادي على قوله في تعريف الخبر المفيد للصفة المذكورة انه كيف يكون اقائم في اقائم ابوه زيد خبرا
مع انه ليس مفيدا للصفة المذكورة لكان الجواب بان الخبر هو المجموع لا الصفة وحدها والمجموع مفيد للصفة موجائم انك قد عرفت تذنيب
البصري والكوفي في اقائم ام قاعدان عند اعمال الثاني والاول فلا يتقض به حد المبتدا فمن قال ذه اشكال وهو ان احدى الصفتين
في مثل اضارب وكرم عمرو بطريق التنازع رافعة مضمرا مستترا على طريقة الكوفي في البصري فلا يصدق التعريف عليه فالجواب المختار فيما في مثل هذه
الصورة الى ما ذهب اليه الكسائي من حذف الفاعل مبنى رافعة لفظ المقدر فيصدق التعريف عليه فقد ذهب عليه مذهبها وليست بهما
ما هما يرسان منه **قال** فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام يشير الى ان مرجع الضمير هو الصفة المذكورة
بدون التقييد بقوله رافعة ظاهرا لوجيه ترتب الجواز او جواز الامرين لايترتب عليها حال كونها رافعة لظاهر فلهذا **قوله** فانها حينئذ ليس الا
اى ليس الصفة شيئا الا الخبر فحذف المستثنى قال صاحب المغني وذلك بعد الا وغير المسبوقين بليس بقلة فقد ثبت عشرة ليس الا
غير وجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن وليس ذلك مسموعا انتهى **قيل** لكن اذا استعمل المصدر واريد به معنى الصفة مثل اعدل الناس ان
يجوز فيه الامران اذ لا يلزم المطابقة بل يلزم عدم المطابقة انتهى اقول قوله بل يلزم عدم المطابقة ممنوع كيف وقال الرضي في مبحث
الجمع اما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وعدل يجوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويجوز ان يعتبر الحال
المنتقلة اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول **قال** جاز الامران لاستوائهما في مخالفة الاصل فلا يسبق الذهن
الى احدهما بخلاف قام زيد حيث لايجوز فيه الا الفاعلية لخلوها عن مخالفة الاصل واستلزام حمله على الابتدا اخبار المبتدا عن الخبر
فلا يسبق الذهن اليه بل الى ما هو الاصل فيلتبس قيد هو الفرق بين جميع صور الالتباس ووجوز الوجهين هذا ما ذكره الفاضل في حواشيه
وقيل لاضرورة في تقديم الخبر في زيد قائم حتى يتكلب الالتباس لاجلها وفي اقائم زيد يجب تقديم الخبر لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام
به والمتصل على الاستفهام يجب تقديمه لا تقول فالضرورة حاصلة في مثل اقام زيد فتأمل لاضرورة لجواز زيد اقام انتهى اقول فيه بحث لانا
ان اراد ان الضرورة مجوزة للالتباس في خصوص المثال المذكور فمسلم لكن الحيثية بانها في كل ما هو مثله او جهان من غير مزية

وان اراد انه لايترتب الا فيما تحقق فيه الضرورة فهو ممكيف وقد جوز الوجهان في مثل في الدار زيد وجاز الذي في الدار بالرفع وزيد عندك اخوه مع عدم الضرورة في تقديم الخبر فلا بد من بيان الفارق بينه وبين زيد قائم اذ ليس تقديم الخبر فيهما ضروريا فكيف يجوز الوجهان في احدهما دون الآخر فوجب المصير الى ما ذكره الفاضل السندي الا ان يرد على الفاضل السندي ان كون زيد مبتدأ في المثال المذكور مشتمل على خلاف الاصل وهو تقديم الخبر وكونه فاعلا للظرف على الاصل فكيف جوز الوجهان الا ان يقال عمل الظرف ايضا خلاف الاصل الا انه تمثل ح تجويز الامرين في العبارة نفسه مع ان الاصل في الواو العطف ثم قال الفاضل المتأمل لتشكل قاعدة جواز الامرين بقولنا زيد اراغب انت عن الهيجا فانه مطابق للقيد وتعين لكونه مبتدأ والا لزم الفصل بين اراغب وصلته باجنبي هو المبتدأ وبا قائم بل فانه يصح كونه فاعلا دون كونه مبتدأ لعدم التخصيص وبقولنا طالع الشمس فانها تطابق القيد مع تضمنها لكونه مبتدأ اذ لو كان خبرا لوجب اطاعة الشمس هذا كلامه وفيه بحث لان الآية المذكورة ليس مما نحن فيه عند المصرح بل يجب عينه كون الضمير مبتدأ على ما مر ولو سلم فالفصل جائز لقوة العامل ولو سلم فالعامل في عن الهيجا مقدر بعد انت ولو سلم فالموانع مستثناة ولان عدم التخصيص مما كيف ويجوز ان يجعل التنوين للتعظيم او للتحقير ولو سلم فالموانع مستثناة ولان انتفاء اللازم مما كيف ولا يلزم من ان يقع على تقدير المبتدأ اطاعة الشمس هو لا ينافي تقدير الفاعل ايضا والاقبح في المسند الى الظاهر مؤنثا حقيقيا كان او لفظيا الفاصل التأنيث لو كان في التركيب مانع من التأنيث الاشكال **قوله** اي ما يوقع به الاسناد ويحصل به متعلقا بالايقاع المتضمن للاسناد وجعل الباء للسببية لان الضمير بدون الجار يتعلق بقوله المسند فلا حاجة الى الباء اذ الاسناد يتعلق بالمفعول بلا واسطة وبالثاني بواسطة الى وانت خبير بان حاصل التعريف ح يكون هكذا هو الاسم المجرد الذي يحصل ايقاع النسبة بسببه هذا كما يصدق على قائم في زيد قائم كذلك يصدق على زيد اذ ايقاع النسبة يتوقف على المنتسبين فايقاع النسبة مسبب عنهما جميعا قلنا لانم ان المسند اليه سبب لايقاع النسبة بل هو شرطه ولو سلم فالمراد بسبب القريب وهو الخبر لانه لدلالته على النسبة ينبعث منه ايقاع النسبة والمبتدأ ليس كذلك وقيل لان لفظ قائم في زيد قائم سبب قريب لايقاع الاسناد بالنسبة الى زيد لان الاولى تقديم المبتدأ على الخبر انتهى وهو كما ترى ليس على ما ينبغي فتامل **قوله** ولك ان تقول المراد بالمسند اليه المبتدأ وانت خبير بان هذا التوجيه ليس على ما ينبغي لانه يجب كون لفظة به لغوا محضا **قوله** ويجعل الباء بمعنى الى هذا هو التوجيه الا ان كون الباء بمعنى الى لم يذكره كثير من النحاة وهدى في المعنى معنى الباء وهدى منه الغاية نحو وقد احسن بي اي الى وقيل ضمن احسن معنى لطف قال قدس سره في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا شتباه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح ينظر لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه انتهى قوله في تغيير العبارة حيث غير الى الباء **قوله** اي لا اشتباه في بادي الراي وبالنظر الى اللفظ بخلاف ما لو لم يغير فانه يشتبه في بادي الراي وبالنظر الى اللفظ وان لم يكن اشتباه بالنظر الى المعنى فافهم **قوله** ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتغيير من معنى الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدأ فاعل المسند في تعريف الخبر فاعلم فيه فالنكتة ليس بذاك **قوله** وح اي وحين قيل ان النكتة في تغيير الى الى الباء دفع الاشتباه ينظر لم لا يتأن الباء مقام الى فائدة والا اي وان لم يقل بتلك النكتة لا حاجة اليه اي الى الباء لانه خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا نكتة بل انظر الى هذا المعنى هو المتبادر من الحاشية المنقولة والموافق لسوق الكلام فظهر ان ما قيل في بعض الحواشي في وجه عدم الاحتياج الى الباء من ان الضمير يتعلق بالمسند ليس بوجه اذ الضمير على التقدير المذكور مفعول ثاني والمسند يتعدى اليه بواسطة الى فلا بد فيه من الى او ما هو

بمعناه وهو البائع لحاجة الى الباء على التوجيه الثاني بل يصير لغوا مختصا على ذلك التوجيه ثم قيل معنى قوله وح اى حين جعل الباء
بمعنى على لا يظهر لها فائدة اذ الضرب مفعول ثاني والمسند يتعدى اليه بواسطة الى والباء بمعناه والا اى وان لم يجعل الباء بمعنى
على بقي معناه ويقدر بعده الى للمبتدا كما في التوجيه الثاني لحاجة اليه اذ المسند يتعدى الى المفعول الاول بنفسه بل يصير لغوا مختصا
بصيرورة بحسبي موجبا لكنه خلاف المتبادر وخلاف ما يقتضيه سوق الكلام اذ السوق تقتضي ان يتعلق قوله وح بقوله ان لا شبهة
وعلى المعنى المذكور يلزم تفكيكه عنه وبما ذكرنا ظهر ان قيل من ان الباء على التوجيه الثاني للتعدية ليس بوجيه ويحتمل ان يكون المعنى
حين قيل بالتغيير لنكتة ظهر لها فائدة وان لم يقل بالتغيير لنكتة وذلك بان يقال بالتغيير ولم يقل بالنكتة لحاجة اليه على النظر الى
اول لم يقل بالتغيير وانه مفعول ثاني بل قيل بانه مفعول اول كما في التوجيه الثاني لحاجة اليه بل يصير لغوا مختصا اذ المسند يتعدى الى الاول
بنفسه فاندفع بهذا ما اعتذر به الصواب في قوله لحاجة اليه فلا حاجة اليه **قوله** وعلى التقديرين يخرج بالقسم الثاني من المبتدأ وكذا يقال
في يضرب زيد معنى هذا ما اعتنى الله قدس سره بواحد من هذين التوجيهين ولم يقدر الاسم لكان اولى اذ تقدير الاسم لا يخلو عن تردد وكما
قيل ان اريد بالاسم حقيقة يخرج بعض الاخبار الذي ليس باسم حقيقة بل بالتاويل وان اريد اعم فالجملة ايضا اسم بالتاويل على ما قال
بالصريح به فلم يصح قوله الآتي ولم يكن الجملة داخلة فيه الا ان يقال المقول بتاويل الجملة وان قال به الصريح الا انه لما كان قولا ملفقا
قطعي كما قال الرضي ان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان قطعي سوى انهم قالوا الاصل هو الافراد ويجب تقدير ما بالمفرد
لو ادعى ان الاصل في الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر لم يلتفت اليه الله قدس سره بل قدر الاسم وقال الجملة ليست بداخلة
فيه تنبيها على ذلك ميلا الى ما ذكره الرضي فتقدير الاسم ليس لاخراج يضرب في يضرب زيد فقط حتى يقع لحاجة اليه مع احد هذين
التوجيهين بل لابد منه معه فلا يصدق التعريف على مجرد يضرب في زيد يضرب بدون الفاعل لان المسند الى ضمير شيء مسند اليه
بالحقيقة ولو قلنا انه لا حاجة اليه معه لا يصدق التعريف عليه ايضا لان المراد من المسند الى المبتدأ ما يكون بطريق الحقيقة او المطلق
منصرف الى الكامل وكذا في تعريف الفاعل فقط والاصل هو ما ذكرنا الا ان الله قدس سره صرفه عنه بجعل قوله مقدما عليه قيدا
احترازيا فوجه هناك قرينة على الصرف ولم يوجد على انه لحاجة الى الصرف هناك ايضا اذ المقصد من التعريفات شرح الماهيات
والاحتراز تابع فلا باس بان يقع فيها قيد لم يكن للاحتراز بل للشرح كقوله الغائر للصفة المذكورة بتقدير اختيار واحد من
التوجيهين المذكورين لا يقع خارج عن التعريف قائم في نحو زيد قائم هو انه مسند الى الفاعل الآتي للمبتدأ مع خبره لانا نقول الخبر
مجموع اسم الفاعل لا اسم الفاعل وحده على ما عرفت **قوله** اى بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية المسند الى شيء اولا يسند اليه شيء ظاهر
يشعر بان الاول اشارة الى عامل الجر والقسم الثاني من المبتدأ والثاني الى عامل قسم الاول من المبتدأ وقيل الاول اشارة الى
عامل القسم الثاني من المبتدأ والثاني الى عامل القسم الاول من الابتداء وهذا الابتداء بعينه عامل في الجر لاقتضاء للمبتدأ والجر على
السواء وكذا يقتضاء من الرضي فلا يحتمل عبارة الله قدس سره على ان تجرد الجر للاسناد الى شيء عامل فيه يسمى بالابتداء فانه يتم
قال الرضي العامل في المبتدأ عند البصريين هو الابتداء ومنشره تجريد الاسم عن العوامل الاسناد وقال المتاخرون كالزمخشري
والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الجزء ايضا نظرا على السواء وقال الزمخشري في المفصل وكونهما مجردين للاسناد وهو معنى
لانه معنى قد تبينا وعقلناه واحدا من حيث ان الاسناد لا يتاتى بدون طرفين مسند ومسند اليه **قوله** نعني الابتداء

To: www.al-mostafa.com

عامل فى المبتدأ والخبر ما نع لهما عند البصريين قال الصباح شرح الفصل والنحويين فى تعيين العامل مذاهب فذهب البصريون المتأخرون الى ما ذكره وهو كونهما مجردين للاسناد وذهب المتقدمون منهم ان كون المبتدأ مجردا عن العوامل اللفظية لفظ له وهو والمبتدأ جميعا وافعان للخبر وذهب الكوفيون الى ان المبتدأ عامل فى الخبر والخبر عامل فى المبتدأ انتهى وقال الرضى اما العامل فى المبتدأ فقال البصريون هو الابتداء ومعروه بتجرده للاسناد ويكون معنى الابتداء فى المبتدأ الثانى تجريده للاسناد عن العوامل للاسناد الى شئ ثم قال المتأخرون كالزمخشرى والجزولى هذا الابتداء هو العامل فى الخبر اى بطلبه لما عامل السواء وقيل الاخفش عن سيبويه ان العامل فى الخبر هو الابتداء ويحكى هذا عن ابى على وقال الكسائى والفراء ما يرتفعان وقال لبعضهم المبتدأ الاول يرتفع بالاسناد والخبر اليه كما قال خلف فى ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه المشتمل الضمير فى الخبر الجامد ايضا انتهى وانت خبير بان ظاهر كلام الرضى يدل على ان المتقدمين من البصريين قالوا ان الابتداء عامل فى المبتدأ ولم يتعرضوا لعامل الخبر اما تعرض له المتأخرون منهم وصريح كلام الايضاح دال على انهم تعرضوا له وايضا نسب الى الكوفية فى الايضاح انهم قائلون بانهما يرتفعان وفى الرضى قال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير الا ان بعضهم ذهب الى الاول وطائفة الى الثانى **قوله** فقال بعضهم ان ابتداء عامل فى المبتدأ والمبتدأ عامل فى الخبر قد عرفت ان القائل بهذا سيبويه وابو على وقيل كالزمخشرى والجزولى وهو ليس على ما ينبغى لما عرفت من تصريح الرضى بان الزمخشرى والجزولى قالا بان الابتداء عامل فى المبتدأ والخبر **قوله** وقال آخرون كلاهما وذهب اليه الكسائى والفراء **قوله** والخبر حال من احواله فيجب ان يلاحظ فيه كونه حال المبتدأ وصفته فان دل عليه فيها والا اول يدل عليه **قوله** فى داره زيد فى المغنى والخلاف فى تعيين الابتدائى نحو فى داره زيد لئلا يعود الضمير الى زيد سواء لفظا ورتبة هذا كلامه والا وان جوز فى المرفوع بعد الظرف غير المعتمد كونه فاعلا ومبتدأ الا انه لم يجوز فيه كونه فاعلا مع اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة فى المغنى فان قلت فى داره قيام زيد لم يجزها الكوفيون البتة عامل الفاعلية فلقائل ان يقول انما عمل الابتداء فلان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما اضيف اليه المبتدأ والمستحق التقديم انما هو المبتدأ واجازها البصريون على ان يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا لقولهم فى الكفاية وترجح الاسمية قوله لمساعدة ذلك المعنى ونحاته واذا كان الاسم فى نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك هذا كلامه وفى حواشيه يقبل المصرح الجواز فى هذه السيالة على الوجه المذكور عن البصريين وانه صاحب التسهيل فنقله عن الاخفش فقال ويجوز فى داره زيد اجماعا وكذا فى داره قيام زيد فى داره عند الاخفش فظاهره ان بقية البصريين يمنعون وليس كذلك فالمنقول عنهم الاجازة كالاخفش وفى المنهل البصريون يجوزونها وان اوهم كلام ابن مالك فى التسهيل اختصاص الاخفش بالجواز انتهى فظهر ان تخصيص الاجازة بالاخفش على ما وقع فى الحاشيتين ليس على ما ينبغى **قوله** اتفق صاحباها فى الدار قال الرضى ومن جوز ضرب غلامه زيد ينبغى ان يجوز هذه لان طلب المبتدأ الاخبر كطلب الفعل المفعول بل اشد منه كلامه لكن المجوز حكم بامتناعه على ما يدل عليه كلام المغنى حيث قال ضرب غلامه زيدا اجازه الاخفش وابو الفتح وابو عبد الله الطوال من الكوفيين والجمهور يوجبون فى ذلك ونحوه التقديم المفعول نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه ويمتنع بالاجماع نحو صاحباها فى الدار لاتصال الضمير لغير الفاعل ونحو ضرب غلاماها عبدين بتغيره بغير المفعول وانما وجب فيها تقديم الخبر والمفعول بذلك كلامه **قوله** مثل قوله مما تخصص فيه المبتدأ بالصفة لفظا نحو اجل مسمى عنده ورجل صالح جائنى او تقديرا نحو قولهم السمن منوان بدرهم اى منوان منه او معنى نحو كم الخبرية فان معناه الكثرة والصفة منشأ من المميز فمعنى نحو كم رجل ضربته

كثير من الرجال ضربة فليس هذه الصفة داخلة في ماهية مدلول كم دخول الناطق في ماهية مدلول الانسان حتى يقال انه لا يكفي في التخصيص كالناطق بل لابد من مخصص تخصيص المجموع وكذا نحو رجل جاني لانه في معنى رجل صغير فالصفة ليست داخلة في ماهية الرجل محصلة لماهية اخرى بانضمامه بخلاف الناطق فانه داخل في ماهية الانسان فالانسان اذا وقع مبتدأ لابد فيه من صفة تحصيل منه التخصيص بالقياس الى المجموع نحو انسان هندي جاء واما جاز نحو حيوان ناطق يلعب بالشطرنج لان الناطق ليس داخلا في ماهية الحيوان فيكون مخصصا له ببعض افراده اذ المبتدأ هو الحيوان فالتخصيص مطلوب فيه وبالجملة الصفة لابد من ان يكون مخصصة تخصيصا نوعيا او فرديا في المعنى وليست كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاني لم يجز اتفاقا هذا اذا لم يجعل اللام للعهد واما اذا جعل للعهد فالصفة محصلة للفائدة بلا ريبة قوله وحيث وصف بالمؤمن تخصيص بالصفة التخصيص النوعي و لا خفاء في كونه معنى للابتداء بالنكرة في رجل عالم جاني ورجل طويل جالكونه مخصصا بالصفة التخصيص النوعي على ما صرح به الشريف والعلامة التفتازاني قدس سره في شرح المفتاح والمطول ولا يلزم من صحة الابتداء بحيوان ناطق يرتل القرآن وجسم نام حافظ للتورية تخصيص المبتدأ فيهما وهو الحيوان والجسم بالصفة التخصيص النوعي صحة الابتداء بانسان يلعب بالشطرنج لعدم تخصيص المبتدأ فيه وهو الانسان بشيء وعدم كفاية التخصيص الذي في حيوان ناطق في الانسان اذ التخصيص فيه بالقياس الى الحيوان والتخصيص المطلوب في الانسان بالقياس الى المجموع لانه المبتدأ والتخصيص انما يطلب في المبتدأ وهو غير مخصوص والتخصيص بالنسبة الى المجموع ان يقال انسان هندي جاء ولا مقال في صحته وبالجملة المبتدأ في التفصيل مخصص بالصفة التخصيص النوعي وفي صورة الاجمال ليس كذلك فكيف يقاس صحة على صحة فظهر ان ما قيل التخصيص الفردي بالصفة صحح اما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا للزم صحة الابتداء بالانسان لصفة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وباعم منه اعني جسما ناميا ليس على ما ينبغي ثم قال اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم نفسه ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب هو قلنا من باب التخصيص بالعموم اذ لا يشذ فرد ما عن هذا الحكم فالعموم فيه ظاهر من عموم مرة تحيز من جزاءه لاحتمال خروج المدة وعنه ان قلت لو لم يوصف العبد بالمؤمن لم يصح الابتداء لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سليم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة نعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا للتصحيح هذا كلامه اقول قوله اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع للاشتراك بالفعل اي المقتضي رفع الاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم نفسه اي التخصيص المثبت للمفهوم في ذاته ولم يتعهد منه رفع الاشتراك فيه بحث لان الفرق فرع وجود التخصيص في الاجمال وهو اول المسئلة كيف والتخصيص لتقليل الاشتراك والمبتدأ في قولنا انسان يلعب بالشطرنج لم يقل بشيء اكه اصلا بخلاف صورة التفصيل نحو حيوان ناطق يرتل القرآن فان المبتدأ قد قل اشتراكه بالصفة لخروج غير الناطق منه فيصح به التخصيص المبتدأ النكرة دون الاول لعدم التخصيص فان ما ساد من المفهوم في قولنا ان المفهوم نفسه مفهوم الحيوان فهو مسلم لكن هذا المفهوم ليس بمبتدأ في صورة الاجمال بل هو مبتدأ في صورة التفصيل واما المبتدأ في صورة الاجمال مفهوم الانسان المتحد بمفهوم حيوان ناطق وان اريد مفهوم الانسان فثبوت تخصيص الرافع

لاشتراك لم يحسن كيف ولم يخرج منه فرد صلاحية تثبت للعموم في نفسه على ان قوله اللهم الا آه يشير الى ضعف الفرق وعدم صحته
اذ كلمة الا ليستعمل غالبا فيما استثنا او نادر بعد كانه يستعان بالمدعى تحصيلة فيثبت عدم الفرق بين الصورتين فيكون التخصيص
في كل منهما مقصودا رفعا للاشتراك مع انه ليس كذلك لما عرفت قوله ان قلت لو لم يوصف اقول ما اصل السوال ان العبد لو لم
يوصف لم يصح الابتدا لعدم صحة الحكم على النكرة المحضة وح فلا معنى لقوله قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتدا ولو سلم فان ارا
بهذا عدم صحة الحكم على تقدير عدم الوصف لا يستلزم عدم صحة الابتدا لوجود العموم المخصص كما يشير اليه قوله فيكون نظير كل رجل كافر
في النار قلنا وجود العموم على ذلك التقدير مع كيف وليس فيه شئ مما يدل على العموم بل ليس فيه على ذلك التقدير شئ مما يوجب
التخصيص فكونه نظير كل رجل كافر في النار في حيز المنع قلنا اضطرب قال ان قلت آه ثم انظر ان قوله قلنا الصفة جات للتحقيق
الصحيح لا للتصحيح بل ثبت قوله فيكون نظير كل رجل كافر في النار فتدبر قوله فان المتكلم بهذا الكلام يعلم لان ام المتصلة موضوعة
لان يطلب بها التعيين بعد العلم بحصول احد الامرين وهذا العلم كما يحصل للمتكلم يحصل للمخاطب ايضا بعد العلم بوضع هذه الية اشار الشارح القدس
سره بقوله فيسأل المخاطب من يعينه اذ سوال التعيين عنه وطلب جوابه فرع العلم بكون احدهما في الدار وبقوله مقطوعا منهما تحصر
بهذه الصفة لان الصفة يجب ان يتعقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بما يعرف المخاطب
الموصوف وتميزه بما كان يعرفه قيل من اتصافه بمضمون الصفة فاندفع ما قيل فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لا يعلم كون احدهما
في الدار والاختصاص المفهوم هو الاختصاص عند المخاطب ثم انه لا يلزم من القول بالتخصيص المذكور في المثال المذكور ما ذهب اليه بانه
في نحو اجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامرأة ولا من انتفائه جميع وجوه التخصيص حتى يعترض عليه بان هذا التخصيص
منتف في مثل ارجل في الدار فينبغي ان يمنع الابتدا به مع انه صحيح ودفعه بان التخصيص في كوكب عظيم النفس الساعة هو الصفة مع جواز
كوكب النفس الساعة ليس بوجه لان جواز كوكب النفس عند القائلين بالتخصيص تم وعند غيرهم غير مفيد ولانه تقبل للاعتراض مع
انه غير مقبول نعم لو قرر الايراد على ما قرره الرضي حيث قال ولو كان المجوز للتنكير في المثال المذكور معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار
لزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامرأة لعدم لفظة ام الدالة على حصول العلم عند المتكلم وعدم شئ آخر
يخصص به المبتدا لكان موجبا لكن يمكن المناقشة في قولهم وعدم شئ آخر بانا نجد في بعض شروح اللباب من ان المجوز لذلك نوعها
في سياق الاستفهام لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة والمعنى ان يكون ممن قال به لا يتم لو كان المعد قائلا به لما قال بالتخصيص
المذكور في ارجل في الدار ام امرأة لانا نقول الوجه لا يعارض الوجه فيجوز ان يكون لشئ واحد وجوه متعددة وفيه انه لو قال به لما قال
في شرح منظومة ابن الاستفهام المسوغ للابتدا هو الهمزة المعادلة بام وهل للزوم عليه صاحب المغني بانه ليس كما قال وفيه انه يحتمل
ان يكون مراده ان الاستفهام المسوغ بلا تاويل بالمعرفة هو الهمزة المعادلة بام وغيرها يحتاج الى التاويل لا انه غير مسوغ اصلا
وبالجملة ان قال المصنف بالتخصيص لوجه من الوجوه في الامثلة المذكورة يمكن توجيه كلامه في شرح المنظومة والا فالامر عليه مشكل
وقد وقع المبتدا نكرة مع مطلق الاستفهام في القرآن والحديث وكلام الفصحا فكيف يخص التسويغ بالهمزة المعادلة بام فالتسويغ
لوقوع المبتدا نكرة مطلق الاستفهام ما كانت المبتدا النكرة اسم استفهام نحو ما لك جميلك حاميان مرسلها وهي الساعة او واقعة
بعد حرف اي حرف كان نحو هالة مع الدهول خالق غير الله وجه التسويغ اما التاويل بالمعرفة كما عرفت او العموم كما اذا كان

وفي الاستفهام للانكار لان حرف الانكار يعني النفي فيقع النكرة في سياقه تعم كما في المثالين المذكورين وكما في اسما الاستفهام صرح به في المغني اللانه لا تعم ذلك في مثل ارجل في الدار وهل رجل في الدار لان لا عموم للنكرة في الاثبات ويمكن ان يقال ان الاستفهام ليس باخبار حتى يقال لا فائدة في الاخبار عن النكرة المخصصة فلابد من التخصيص بل هو انشاء يجوز فالقول بالتخصيص انما هو في الاخبار لا في الانشاء قوله اي من الاموات اي اي من رجل وامرأة المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فقوله المعلوم صفة سببية احد وامرأة تخصيص كلواحد بهذه الصفة وكون المعلومية صفة لاحد لا ينافي منه فانه مع ما عمل ان المعلومية ليست ثابتة لكل واحد منهما بل لاحدهما على التعيين فكيف تخصيص كلواحد بها قوله فجعل مبتدأ اي في الدار خبره ظاهره ان ضمير جعل خبره لكلواحد منهما وان في الدار خبر لهما معا وامكان كلام الشريف قدس سره في شرح المفتاح يدل على عدم جواز ذلك حيث قال فان قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو في ازيد عندك ام عمرو معطوف فاعل على زيد عطف مفرد على مفرد وللشاركة في المسند المذكور اعني عندك كما في قولك قام زيد وعمرو فلا يكون هناك ترك مسند للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام ازيد حصل او حاصل عندك وفي ذلك المقدر استتر راجع الى زيد وقد انتقل الى الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قام في ما ذكرت من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو لم يجز اسناد قام اليهما جميعا لاشتماله على ضمير زيد بهذا الكلام وقال في حواشيه اي الظرف المشتغل بضمير زيد لا يصلح خبرا عن عمرو فلا يصلح جملة خبرا لما وهذا كقولنا زيد قام وعمرو فانه لا يجوز ان يجعل قام خبرا عنهما بل يجب ان يقدر لعمرو خبر اي وعمرو قام اقول كون الظرف مشتغلا بضمير زيد على تقدير جملة خبر الزيد فقط مسلم اما على تقدير جملة خبر العام فغير مسلم كيف ودلايل على رجوعه الى زيد البتة على ذلك التقدير ولا مانع من رجوعه الى احد الامرين لان ام لاحد الامرين بخلاف زيد قام وعمرو فان افراد الفعل فيه دليل على رجوع الضمير الى زيد ومانع عن رجوعه الى الآخر بهذا المعنى لان المذكور فيه الواو وقياس ازيد عندك ام عمرو عليه قياس مع الفارق لان ما يقع المذكور قبل الظرف احد الامرين لا كلاهما فيمتنع جعل الضمير بالتاويل المذكور لانا نقول يجوز ذلك بنية التقديم والتاخير كما قال العلامة التفتازاني في المطول في بحث المسند الخبري قولنا قفا فرعين كيف واريت جوده وقد كان البرد البحر ميمتر حامر فوع مبتدأ وخبره محذوف والجملة تعطف على وقد كان البرد ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا لمبتدأ في نية التاخير وفي المغني وقد جوز وا في انت اعلم وزيد كون زيد مبتدأ احذف خبره وكونه عطفا على انت فيكون خبرهما انتهى فتامل قوله متعنت اي النكرة فيقطع الاحتمالات اذ الحكم عليه يحتمل كل احد بخلاف ما اذا احد غير معين فان فيه احتمالا خلا تعين فالمراد بالتخصيص في هذا المقام التعيين برفع الاحتمال او تقليله لكن ارادة هذا المعنى مما يخالف المتبادر والمصطلح اذ التخصيص عند النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات فالمراد من قوله او جعلته خصصت اذا تعينت النكرة برفع الاحتمال بسبب كون الحكم عن كل الافراد او يكون التخصيص اصلا الى حد التعيين او التشخيص بحيث يرفع الاشتراك او بتقليل الاشتراك وعلى هذا فالاسنب ان يقال اذا بالتخصيص بقلل الاحتمال او سيندم قوله شبهه اي شبه المبتدأ المذكور بالفاعل قوله او يستقل اي المبتدأ المذكور في موضع الصحة كما ان قولهم ما احسن زيدا في الدار يستقل في مقام التعجب والمقام ان معناه معنى هذا التركيب ليس المقام ان اصله كان كذا واذا كان مستقلا في مقام الحصر وجب ان يكون اصله اخرا فانابه شيء على ان يكون شريدا من الضمير في اخر ثم قدم ليفيد الحصر لان تقديم ما حقه التاخير يفيد الحصر كما ذكروا وفيه بحث لان افادة الحصر لا يحتاج على القول بالتقديم والتاخير الى تقديم المبتدأ

قوله لان ام لاحد الامرين لان ام المتصلة لا تكون الا بعد همزة التسوية او همزة يطلب بها التصور او التصديق على ما فصل في محله وليس شيء منها في قولنا ازيد عندك ام عمرو فلا يكون ام لاحد الامرين قوله لان تقدير الكلام ازيد حصل او حاصل عندك الخ اقول لا يخفى ان هذا التقدير لا يفيد ان ام لاحد الامرين لان حاصل المعنى حينئذ ايهما حصل او حاصل عندك فهو المقصود فتامل قوله فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قام فيما ذكرت من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو لم يجز اسناد قام اليهما جميعا لاشتماله على ضمير زيد بهذا الكلام الخ اقول لا يخفى ان هذا التقرير لا يدفع ما اورده الشارح المحقق على المصنف من ان الظرف المشتغل بضمير زيد لا يصلح خبرا عن عمرو فلا يصلح جملة خبرا لما وهذا كقولنا زيد قام وعمرو فانه لا يجوز ان يجعل قام خبرا عنهما بل يجب ان يقدر لعمرو خبر اي وعمرو قام اقول كون الظرف مشتغلا بضمير زيد على تقدير جملة خبر الزيد فقط مسلم اما على تقدير جملة خبر العام فغير مسلم كيف ودلايل على رجوعه الى زيد البتة على ذلك التقدير ولا مانع من رجوعه الى احد الامرين لان ام لاحد الامرين بخلاف زيد قام وعمرو فان افراد الفعل فيه دليل على رجوع الضمير الى زيد ومانع عن رجوعه الى الآخر بهذا المعنى لان المذكور فيه الواو وقياس ازيد عندك ام عمرو عليه قياس مع الفارق لان ما يقع المذكور قبل الظرف احد الامرين لا كلاهما فيمتنع جعل الضمير بالتاويل المذكور لانا نقول يجوز ذلك بنية التقديم والتاخير الخ اقول لا يخفى ان هذا التقرير لا يدفع ما اورده الشارح المحقق على المصنف من ان الظرف المشتغل بضمير زيد لا يصلح خبرا عن عمرو فلا يصلح جملة خبرا لما وهذا كقولنا زيد قام وعمرو فانه لا يجوز ان يجعل قام خبرا عنهما بل يجب ان يقدر لعمرو خبر اي وعمرو قام اقول كون الظرف مشتغلا بضمير زيد على تقدير جملة خبر الزيد فقط مسلم اما على تقدير جملة خبر العام فغير مسلم الخ اقول لا يخفى ان هذا التقرير لا يدفع ما اورده الشارح المحقق على المصنف من ان الظرف المشتغل بضمير زيد لا يصلح خبرا عن عمرو فلا يصلح جملة خبرا لما وهذا كقولنا زيد قام وعمرو فانه لا يجوز ان يجعل قام خبرا عنهما بل يجب ان يقدر لعمرو خبر اي وعمرو قام اقول كون الظرف مشتغلا بضمير زيد على تقدير جملة خبر الزيد فقط مسلم اما على تقدير جملة خبر العام فغير مسلم الخ

على الخبر لاشتقاق يفيد حصر الخبر عليه سواء كان السند اليه معرفا او منكرا عند الشيخ عبد القاهر ولو سلم فكونه في الاصل موضوعا لا يفيد فيه التخصيص حقيقة فالوجه ان يتم تخصيصه بالوصف المقدر كما قال صاحب المغني **قوله ويختص به الفاعل قيل ذكره وهو صحة كونه محكوما عليه** صرح في ان الفاعل عند ذكر الفعل وقيل ذكره تخصص بكونه معينا واو تعاقبا لكونه محكوما عليه بفعل اسند ذلك الفعل اليه بعد ذكره وان الاسناد وبينهما لم ينعقد عند ذكر الفعل بل انما ينعقد بعد ذكر الفاعل فتخصيصه مقدم على كونه محكوما عليه لانه يحصل عند ذكر الفعل وكونه محكوما عليه يحصل بعد ذكر الطرفين فاندفع ما قيل وما ذكره انه قد يخصص بتقديم الفعل عليه ليس بشئ لان اختصاصه بالفعل انما يحصل بعد جعله محكوما عليه باكتساب الفعل اليه فكيف يتصور اختصاصه المصحح لكونه محكوما عليه بما تاخر عن كونه محكوما عليه **قوله اذا قلت قام علم** منه تشير الى ان التخصيص مقدم على الحكم لانه مترتب على مجرد ذكر الفعل من غير ان يعتبر اسناده الى شئ والحكم كون احدهما محكوما به والاخر محكوما عليه انما يحصل بعد ذكر الطرفين واعتبار الاسناد بينهما فمن قال يجب عليه ان يذكر التخصيص يحصل بعد الحكم فمتبع بعد معرفته اذ معرفته لا يكون الا بعد التخصيص فمفهوم يتصور معنى كلام الله قدس سره **قوله قد يكون خبرا قيل** لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر انتهى وذلك لان الخبر بالقياس اليه ظاهرا انه لا يكون مهرا له لان المهر صوت الكلب عندنا وهو نجس عنده وهو قال في العوالج هو صوته ودون بناصر من قلة خيره على البر ولا يشك فيه عاقل فضلا من ان يكرم بتعيينه نعم قد يكون شرا وخيرا في الجملة جاز ذلك لانتفاء احد جزئي الاضافة بما ذكره السيد قدس سره في حواشي المطول وبه ظهر اندفاع ما قيل عليه وفيه نظر لانه يرد اذا رأى الحبيب فانشا طالانه يراه غير اجنبي **قوله لانه اذا قيل** في الدار علم ان ما بعده كذا صريح في ان التخصيص يحصل قبل ذكر المبتدا ورتب على ذكر المجرور في الدار من غير ان يعتبر كونه محكوما به اذ هو لا يحصل الا بعد ذكر المبتدا واعتبار الاسناد بينهما فالتخصيص مقدم على الحكم حاصل قبل حصوله فاندفع ما قيل اذ التخصيص الحكم كان لغير الحكم غير مخصص ثم ان ما ذكره يجري في قائم رجل فينبغي ان يجوز ذا جيب بان النحاة شرطوا تقدير الخبر الظرف لا مطلقا وذلك لانهم اضعوا في الظروف والاستعمال غيرها اولانه يتعين كونه خبرا بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين كونه خبرا لجواز ان يكون قائم مبتدأ على قول من يجوز اعماله بلا اعتماد وهو اما في الدار رجل فلا التباس فيه لان الجار والمجرور لا يصلح ان يكون مبتدأ هذا ما ذكره السيد قدس سره في حواشي المتوسط وفيه بحث لانه ان اراد انه لا التباس فيه بالمبتدا فهو غير تام لانه يحتمل ان يلتبس بشئ آخر اذ نفي الخاص لا يدل على نفي العام وان اراد انه لا التباس فيه بوجه من الوجوه فهو ممنوع كيف ويحتمل ان لا يكون الظرف خبرا بل مسندا والفصل مرتفعا بالرجل على ان يكون فاعلا له على قول الاخفش والكوفيين فانهم كما قالوا باعمال الصفة بلا اعتماد كذلك قالوا باعمال الظرف بلا اعتماد وقال العلامة التفتازاني في المطول لا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا انتهى وفيه بحث لانه على تقدير كون رجل بدلا منه لا يصدق عليه شئ من تعيني المبتدا الاول وهو ظاهر ولا الثاني لانه ليس صفته واقعة بعد حرف الاستفهام والنفي ولا رافعة لظاهر فكيف يكون مبتدأ نعم لو جعل رجلا فاعلا له لكان من القسم الثاني من المبتدا عند الاخفش والكوفيين على ما عرفت وجعل البدل والمبدل منه بمنزلة تكرير العامل فقائم تخلف بارو وكذا جعل قائم صفة لموصوف مقدر هو شئ ونحوه لانه لا بد للصفة من ضمير يعمل فيه اذا لم يكن لها في الظاهر فاعل او نصير التقدير بهذا شئ قائم رجل ثم لا بد من تقدير الخبر ايضا ولا خفاء في ركاكته على ان عدم كون الفاعل في الظاهر مما لا ضرر في جعل رجل بدلا من قائم ولم لا يجوز ان يكون فاعلا لقائم على مذهب الاخفش او بحذف حرف الاستفهام على مذهب باقي البصريين

والحال انه لا يلزم فيه لا حذف الموصوف ولا حذف الجزء وفي بعض حواشيه قوله فانه يتعين جزء فيه بحث لجواز ان يكون مبتدأ مقدرا كائن في الدار مثلا قائم او حالا فان الظرف يصح ان يكون حالا فالمتلبس بالحال وفيه بحث لان الكلام في الظرف الذي حذف متعلقه ونابت عنه واين التباسه بالحال ثم كيف ولا يجوز جعله حالا في نحو في الدار رجل او ليس فيه فاعل ولا مفعول يكون الظرف حالا عنه وجعله حالا من رجل على انه مبتدأ مع انه تمتنع عند الجمهور تمتنع ايضا لانه يلزم تقديم الحال على العامل المعنوي وهو تمتنع على انه ان قدر خبر المبتدأ المذكور يلزم الاستدراك والاخلال وليل عليه وفي الرضي اذا قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا عنه قيل وفيه انه لا يصدق عليه شيء من تسمى المبتدأ فكيف يصح ان يقع رجل خبرا عنه الا ان يقال انه يحتمل ان يكون مبتدأ بحذف حرف الاستفهام وهو يحتمل من حيث انه هم وان امتنع بعارض اقول وفيه بحث وفي المتصل الظرف متعين للخبرية بخلاف قائم رجل فانه لا تعين لما جاز ان يقول القائل قائم في الدار فيكون مبتدأ انتهى وفيه ايضا بحث هذا واعلم ان القائلين بان مدار الاخبار عن النكرة على الفائدة شرطوا في الخبر الذي ظرف او جار او مجرور الاختصاص فلو قيل في الدار رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما فيدار فلا فائدة في الاخبار بذلك صرح به صاحب المغني والقائلون بالتخصيص ان لم يجوزوه ايضا لما ذكره يعتذرون بان المدار على الفائدة لا على التخصيص او التخصيص فيه حاصل على ما قرره الشارح قدس سره نحو في الدار رجل وان جوزوه للتخصيص يرد عليهم انه لا فائدة في الاخبار بذلك وان حصل التخصيص فليس كل تخصيص محصلا للفائدة قوله فهو في قوة التخصيص بالصفة فكانه قيل رجل موصوف بصفة استقراره في الدار كائن في الدار وهذا المعنى يجب ملاحظته لصحة الحكم وان لم يكن مقصودا اولا قوله بنسبته الى المتكلم لان المصدر منسوب الى فاعل فعله وهو في الرفع على ذلك المعنى قوله اذا اصله سلمت سلاما اي حييت تحية قوله وعدل الى الرفع لقصد الدوام فان قلت الظرف مقدر بالفعل على الاكثر فيكون سلام عليك جملة اسمية خبرها فعلية والاسمية اليق خبرها فعلية لافيد التجدد كالفعلية قلنا الدال على الدوام هو العدول الى الرفع كما اشار اليه الشارح قدس سره لا نفس الاسمية او نقول الظرف ة مقدر باسم الفاعل لغرض الدلالة على الدوام قال العلامة التفتازاني في المطول نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل ومنه يعلم ان كون الظرفية اختصار الفعلية ليس على الاطلاق والقول بان الاسمية التي خبرها فعلية يفيد التجدد والدوام باعتبار الاسناد وليس بشيء اذ الفعل في زيد قام مسند الى الضمير ولا شك انه يدل على تجدد القيام وحدوثه لزيد فكيف يتصور ان يقصد من اسناد قام مع ضميره الى زيد دوام القيام له فتسليم الاول ومنع الثاني مكابرة محضة او نقول افادة الاسمية المذكورة للتجدد مقيدة بما اذا لم يكن معدولة عن الفعلية قوله اي سلام من علي اشار به الى انه ليس معرفة بتعدد الاضافة بل نكرة مخصصة كما كان كك عند النصب ولو قال فكانه قال سلام مني لم يحتج الى التفسير قوله هذا اي القول بالتخصيص وجوز عند التنكير المبتدأ حتى لا يجوز الاخبار عن النكرة المحضة هو المشهور بين النحاة قال الرضي اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او يكون فيها تخصيص ما قوله وقال بعض المحققين منهم قال الرضي وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فاضبط يجوز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كان معرفتين او نكرتين متخصصين بوجه او غير متخصصين بشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم المحكوم عليه فلو علم ذلك في المعرفة كما علم قيام زيد حقا لغوا ولو لم يكن رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز ولك ان

تقول رجل قائم فى الدار وكذا تقول كوكب انقض الساعة انتهى وبهذا ظهر ان بين قولين منافاة تامة اذ الجمهور لا يجوزون كون المبتدا نكرة محضة هملا ولذا قالوا بوجوب تخصيصه وابن الدهان يجوز ذلك اذا حصل الفائدة فيجوز عنده نحو شجرة تسجد وبقرة تتكلم اذ وقوع ذلك من افراد هذا الجنس غير معتاد وفى الاخبار بها فائدة بخلاف نحو رجل مات ونحو خرجت فاذا اسد ورجل بالباب اذ لا يوجب العادة ان لا يكون الحال من ان يفاجئك عند خروجك اسد او رجل وان كان غرضهم من بيان التخصيص تعداد مواطن الفائدة وضبطا تسهيلا على المبتدئ يجوز ادخال الامثلة المذكورة واللازم يطلق ويراد به الملزوم مثله فتأمل للتنافى بين كلام النحاة وبين ما ذكره بعض المحققين الا ان النحاة لما رأوا ان المبتدا لا تتفى قوته بالتمييز بين المقيد من الحكم على النكرة ليس على النكرة وغيره ضبطوا امثلة فلما تخلف عن الفائدة كما يكون بصيرة ما فى الحكم على النكرة ليس على ما ينبغى نعم ما قال صاحب المغنى لم يعول المتقدمون فى ضابطة ذلك الا على حصول الفائدة ورد المتأخرون انه ليس كلها عائدا يستدرى الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لا مورد مستدا خلة بذا كلامه ثم عد مواطن الفائدة وحاصل الجواز بحصول الفائدة وامكان المبتدا نكرة محضة كلام من قوله نحو شجرة الى قوله او رجل وعدم الجواز بعدم حصولها فقال فلو قيل فى داره رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو عن ان يكون فيه رجل ما فى داره فلا فائدة فى الاخبار بذلك وعلى هذا فلا منافاة بين القولين بل لا قول الا واحد **قوله** فى توجيهاتها اى توجيهات التخصيصات اى يحتاج فى توجيهات اكثر التخصيصات الى التكلفات اذ لا يحتاج فى توجيه التخصيص فى ولعبد مؤمن الى التكلف وان نوقش فى تصحيح للابتدا **قوله** الى هذه التكلفات اشارة الى التكلفات المذكورة فى توجيهات ما توجيه ما احد خير منك فلانه صرف للتخصيص عن المصطلح واما توجيه شر اهر ذا ناب فلانه فى تخصيصه بالفاعل تعسف لان الفاعل تخصيص بتقديم الحكم والحكم هنا موخر وكونه فى الاصل موخرا لا يجدى نفعا واما توجيه فى الدار رجل فالتكلف فاديفه المعنى ليس على ذلك وانما يستلزم جواز فى داره رجل واما توجيه سلام عليك فلا تكلف فيه الا ان يعد تكلفا وما كون المعنى فى حال الرفع على ما كان عليه فى حال النصب **قوله** لحصول الفائدة لعدم علم المخاطب بحصول الانقضاض الساعة لكوكب **قوله** ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدم المخاطب بحصول القيام لرجل ما فى العالم **قوله** وبهذا القول اقرب الى الصواب لخلوه عن التكلفات المذكورة ولجعل الاخبار عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة فى كلامهم نحو شجرة تسجد وبقرة تتكلم وخرجت فاذا اسد ورجل على الباب ونحو فريق فى الجنة وفريق فى السعير ولا نزيد على القائلين بالتخصيص ان القول بالتخصيص لاجل تحصيل الفائدة فلا معنى للالتزام اذا حصلت الفائدة بدونه **قوله** لكونه قسما من الاسم فيه ان اراد ان كونه قسما من الاسم بجعله مختصا بالمفرد حقيقة مفهوم كيف والخبر فى نحو المعل سبق ليس بمفرد حقيقة وان اراد ان يجعله مختصا بالمفرد اعم من ان يكون حقيقة او حكما فهو مسلم لكن عدم كون الجملة داخلة فيه مع كيف وقد قال الشارح قدس سره فى تعريف الكلام وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل فى التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه فان الاخبار بمدلول امثالها مركبات فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب **قال** سن عائد خبرا وليس مستلقا باسمها والا لتعين على ما ذهب اليه البصريون فهم وذهب البغداديون وابن مالك الى ترك تنوين المطول اجراء مجرى المضاف وعلى هذا يجوز ان يكون من عائد متعلقا باسم الفاعل فى المغنى كاللام فى نعم الرجل زيد قال الشارح فى بحث افعال المدح والذم اللام فى الفاعل للعهد الذهنى وهى لواحد غير متعين ثم قال ولم يجئ هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا القيام لام تعريف العهد مقامه وهذا الوجه وهو كون اللام للعهد الذهنى مختار الشيخ ابن الحاجب قدس سره حيث قال فاعلها اما المعرف باللام واما مضاف الى المعرف به واما مضمر مميز بنكرة منصوبة

وانما كان كذلك من جهة انهم قصدوا بالابهام المدح اولا ثم فسروه ووجه الابهام فيما فيه الالف واللام انه قصد بالمعهود الذهني معهود في الذهن غير معين في الوجود كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود ثم وجه قيام لام العهد الذهني مقام الضمير على ما ذكره الله قدس سره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل انهم لما قصدوا الى معهود في الذهن كان كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام الاسم باعتبار المعقول في الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحته وما يقدر من احاده في المعنى قال الرضي وليس الاعتذار بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجع بمثنى اذ لا يكون زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن وذهب ابو علي وأتباعه الى كون اللام للاستغراق الجنس وكون الاستغراق له والضمير بمنزلة العائد وعليه الرضي بان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قولك تعوان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد ورد عليه ايضا ابن الحاجب فقال وخطأ محض لانك اذا قلت نعم الرجل لم يرد جميع الرجال بذا المقطوع به في قصد المتكلم ولذلك وجب ان يكون المفسر له معلوما ووجب اذا قصد التثنية ان تثنى ولو كان على ما زعموا الوجب ان يطابق بجميع الجنس وان لا تثنى وان لا يجمع لان اسما الاجناس لا تثنى ولا تجمع اذا قصد بها الجنس فان زعموا ان المخصوص بالمدح مرفوع على الابتدائية الاصل ونعم الرجل خبره والجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من ضمير يعود وعليه او ما يقوم مقامه وهما لم يقدر بذا انفاصل اسم جنس لم يصح لعدم الضمير وما يقوم مقامه فالجواب ان هذه الشبهة لا يعارض الامور القطعية وايضا ما ذكرتموه انما هو احد الاحتمالين فان تعذر احدهما تعين الآخر وما ذكرناه متعين وايضا انا متفقون على صحة نعم رجلا زيد ويتحيل ان يكون مبتدأ كما زعمتم وخبره نعم ولا يصح ان يقال الضمير عائد على زيد لانه يجب ان لا يكون عائدا الى متقدم والا ورد عليه نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون وايضا فانه يفوت الابهام الذي هو مقصود في غرض الباب فان زعموا ان الاصل كان كذلك فلما نقل الى المعنى الانشائي جعل الضمير منتائم يفسره فلا يبعد ان يقع فيما نحن فيه كذلك لانا لا ننكر ان يكون الاصل كذلك ثم غيروه وانما الكلام في ما لوله حال استعماله للانشاء وقد تحقق في جواب شبهتهم ان الاصل ان يكون الرجل الذي هو المذكور مضمرا عائدا اليه فاستقل تارة مضمرا واخرى مظهرا وحصل الابهام بتاخير المفسر عنه هذا كلامه ورد هذا الجواب الرضي حيث قال والاعتذار بكون ذي اللام قائما مقام الضمير على ما قال المصرح لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه جاز المبتدأ غير محتاج الى الضمير في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير حينئذ كما في قولك ابوه قائم زيد انتهى اقول يجوز ان يقال ان الضمير في نعم رجلا زيد عائد الى زيد المتقدم رتبة للايذاء الجملة الواقعة خبر المبتدأ عن الضمير وما يقوم مقامه قوله لا يصح والا ورد عليه قولنا قد انفرد بذا الباب لخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا عن خبرا براز سواء كان المخبر اولا ومثنى او مجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم على انه اسم واما الابهام فحاصل من التزام تاخير المخصوص في اللفظ انا وراكما اعترف به بقوله وحصل الابهام بتاخير المفسر عنه وبهذا الاعتبار يصح تميزه بالنكرة ويجوز ايضا ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا او رفع ليس المخصوص بالفاضل في مثل نعم رجلا السلطان واجاب السيد السند قدس سره عن قوله ولو كان على ما زعموا آه بان المراد هو الجنس اذ حالا حقيقة فحالا بهام موجود كما في المعهود وصح تفسيره بالمخصوص ايضا وما نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجنس الجمع فلا اشكال لانه تثنى اولا او جمع ثم عرف بلام الجنس وفي الحمل على الجنس زيادة

مبالغة بناسب المقام وعلى هذا فالضمير في نعم رجلا زيد عائد الى الجنس ايضا انتهى فالعائد فيه الى المبتدأ اني نعم الرجل زيد من عموم الجنس شموله في المعنى والخامس من روابط الجملة بما هي خبر عنه عموم مثل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقوله واما الصبر عنها فلا صبر كذا قالوا ويلزمهم ان يجوز زيد مات الناس وعمرو كل الناس موتون وخالد لا رجل في الدار واما المثال فتقيل الرابط اعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول ابي الحسن في صحة تلك المسئلة وعلى القول بان ال في فاعل نعم وبئس للعهد لا للجنس واما البيت فالرابطة فيه اعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مرادا وانما المراد انه لا صبر عنها لانه لا صبر عن شئ انتهى والمراد من كون ال للعهد هو العهد الخارجي لتقدم الذكر تقديرا لان المبتدأ المقدم رتبة والابهام يحصل بتاخير المخصوص غالبا على ما قال العلامة التفتازاني في المطول ان الضمير في نعم رجلا زيد على تقدير كون المخصوص مبتدأ راجع الى المبتدأ والابهام يحصل من التزام تاخير المخصوص واما ما قال العلامة في شرح التسهيل وانما يتعين ان يكون للعهد فان اريد العهد الخارجي بان يكون الرجل اشارة الى زيد بقرينة الذكر لاحقا كما في الذكر سابقا فلا خفاء في انه بعيد خارج عن قانون العهد مفوت لما عليه وضع الباب من الابهام والتفسير فلا يظهر وجه وقال الرضي اذا بعد ذلك الاصل وهو كونها فعليين مستقلين بافادتها كلاما صار امع فاعلها بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله والمؤمن العائذات الطير وجوه قطيفة فصار معنى نعم الرجل زيد رجل جيد لانه تقرر بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتداء لا بخبر مبتدأ اذ لو كان خبر مقدم لم يدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم وموخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما واذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر بانتفائه علة لوجب ان يكون فيهما عائدا ليه ثم العلل الاعتبارات الثلثة المذكورة على الوجه الذي نقلناه عنه فتامل اذن لبعد بطلان الدور الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير وانت خبير بان النحاة قد جعلت اللام للعهد الخارجي ايضا وقد عرفت انه لا عبار عليه فلم تحقق الضرورة الباعثة الى جعل الجملة في تقدير المفرد وايضا ليس معنى تعريف الجنس النائب عن الضمير هو الاستغراق بحيث يكون معنى نعم الرجل نعم كل رجل ويدخل فيه زيد دخل انه جنس لزيد يطلق عليه وعلى غيره ووجه نيابته عن الضمير هو ان ليس المقام من الضمير الا ذكر ايعود الى المبتدأ ليحصل الربط فاذا ذكرنا ما هو جنس للمبتدأ صادق عليه كان بمنزلة الضمير في حصول الربط وكذا اللفظ الدال على معنى اعم واشتمل من الخبر عنه بحيث يتناوله وغيره ويدخل هو فيه ينوب عن الضمير لكونه ذكرا للخبر عنه مع غيره بمنزلة ان يقول ان من عمل صالحا فانا نثيبه اجره واجر غيره ثم لا يخفى انه اذا علم نيابة الجنس عن الضمير فاعادة لفظ المخبر عنه بطريق الاولى مثل اري الموت لا يسبق الموت شيئا هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح وانت خبير بان هذا الوجه لا يدل على نيابة التعريف بل على نيابة جنس يطلق على المبتدأ وغيره وهو لا يستلزم التعريف فاذا وقع في الجملة ما يطلق على المبتدأ وغيره ينبغي ان ينوب عن الضمير فيجوز زيد ضرب رجل لان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي او الفرد المنتشر وهو يطلق على زيد وغيره ولو سلم فيستلزم جواز زيد ضرب الرجل على ان اللام للجنس لا يفيد كون اللام للعهد الخارجي ايضا فيستلزم جواز زيد ضرب الرجل على ان اللام للعهد الخارجي لانا نقول الامتناع في جوازه لانه من قبيل اعادة المبتدأ بمعناه بواسطة العهد الخارجي وايضا الدليل المذكور وان دل على كون المخصوص مبتدأ لكن عندنا دليل يدل على كونه خبر مبتدأ محذوف وهو ان الخبر فعل وعلامة ذلك ان يجب تقديم المبتدأ على الخبر فلو كان مبتدأ لوجب تقديمه والالزم الربط فالملزوم مثله لانه يجب التقديم واجب اذا كان الفعل مسندا الى ضمير المبتدأ مطلقا وهو ليس كذلك يدل على ذلك قول الرضي في قول المصنف اذا كان الخبر فعلا اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم فانه اشتبه بالفاعل لانا نقول الالتباس بالبدل

ان كون الخبر تفسير المبتدأ ليس بعائد يدل عليه كلام الرضي في هذا المقام ثم ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح يدل على عدم اضطراد العائد حيث قال ضم من كلام المفتاح وجه قول النحاة لا بد في الجملة الواقعة خبر المبتدأ من عائد إلى المبتدأ ملفوظة كما في زيد قام أو مقدرا كما في البر الكر بستين وهو ان التقوى لا يكون بدون إسناد والفعل إلى ضمير المبتدأ أو سببي لابد فيه من التعلق بالمبتدأ وهو يقتضي الربط وهو معنى العائد هذا إن لم يكن المسند الجملة التي في ضمير الشان سببيا أو للتقوى وعلم أيضا ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان مستثناة من هذا الحكم الكلي بأنه لا بد في الخبر من عائد لأنها ليست معنى تتعلق بالخبر عنه كما في سببي أو ثبت له كما في المعنى بل هي نفس الخبر عنه ولا معنى لربط الشيء بنفسه هذا كلامه في المعنى الثاني الإشارة نحو والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا إلا وسعها أولئك أصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا وقس بن الخطيم إلى آخر المسئلة يكون المبتدأ موصولا أو موصوفا فالإشارة إشارة البعيد فتمنع زيد قام هذا المانعين وزيد قام ذلك لان والجملة عليه في الآية الثالثة والسابع العطف بالواو وإجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند وأكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة وإنما الواو للجمع في المفردات لأني الجمل بدليل جواز هذا ان قائم وقاعد دون هذا ان يقوم ويقعد والثامن شرطا يشتمل على ضمير مدلول على جواز بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام والتاسع إلى الثاني عشر الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه قوله تع وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى الأصل مأواه وقال الأخفش التقدير هي المأوى له وقال أيضا قد يوجد الضمير في اللفظ ولا تحصيل الربط وذلك في ثلث مسائل احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو أم هو والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية أبعني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كائنة من جملة أخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل نفس العامل في البدل صدق ان يصح المسئلة **قوله** إذا كان ضميرا فيأتي في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول لان جزئية تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدأ والثاني نكرة فالجار والمجرور صفته نحو البسمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين لان التعريف غير مقصود كما في قوله ولقد أمر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الجار والعامل فيه الجار أي الكر كائنا بستين كائنا منه وسمنا في خبر ذلك في المجرور نحو قوله تع ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الأمور أي ان ذلك منه وفي المنصوب بشرط كونه منصوبا بالفعل لفظا نحو ثوب نسيت وثوب أجر أو بالصفة محلا إما زيدا ضارب ولا يخص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين والمرزوع لا يحذف لكنه نادر **قوله** فالأكثر من النحاة وهم البصريون الوجه ان يقول فالأكثر من البصريين لان ظاهر ما ذكره يشعر بان البصريين كلهم قائلون بتقدير الفعل مع انه ليس كذلك وقد قال الشريف قدس سره في ترجمة الشريفة كونه فيان بعض البصريين يرى انه مقدر باسم فاعل هست وجمهور البصريين يرى انه مقدر هست بفعل وقال الرضي قال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه لك الفاقا في نحو جلست امامك والجار والمجرور منصوب على انه مفعول به كما انه لك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل فيه مقدر واكثرهم على ان المحذوف فعل وذهب ابن السراج وابو الفتح إلى انه اسم فاعل فانظر ان ضمير واكثرهم إلى البصرية وان ابن السراج وابا الفتح منهم إذ ذكر هذا الكلام بعد ما قال انتصاب الظرف عند الكوفيين بإعمال المعنى والفعل صرح في المفصل في بحث المصدر ان ابن السراج من البصريين كما هو مذهب الأقل وهم الكوفيين هكذا في الحواشي الهندية

وفي الترجمة الشريفية على ما عرفت آنفا وفي المغني زعم الكوفيون وبناظاهر وخروف انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال بناظاهر او خروف الناصب المبتدأ وزعما انه يرفع الجزء اذا كان حينه نحو زيدا فوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب امر معنوي وهو كونهما مختلفين للمبتدأ ولا معقول على هذين المذهبين انتهى وقال الرضي انتصاب الظرف خبر المبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كانه هو نحو زيد اخاهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ حقيقة في نحو زيد عندك ان زيدا عند مخالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق بها الخبر قوله على انه قدر على ليصح الحمل اي فالاكثر متفقون على انه قوله اي ما قال بجملة من قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم وهو جواب عما في الحواشي الشريفية من قوله ما معنى الباء وما معنى قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة لا الظرف والجواب المذكور منها ان التقدير بمعنى الفرض والالصاق اي مفروض ملتصقا بجملة والجواب بعض شراحها ان هذه الباء مثلها في قولهم قدرت الفعل بالفعل اي الحقت هذا الفعل بذلك وجعلته مثله والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة بتقدير الفعل الحاق الجزئي بالكلي تمامي الحواشي من قوله والمقدر هو الجملة مبني على مذهب السيرافي حيث ذهب الى ان الضمير حذف مع الفعل وذهب ابو علي ومن تبعه الى انه انتقل الى الظرف نظران ما في بعض شروح الحواشي من قوله معنى مقدر بجملة اجعل في التقدير جملة وليس المراد ان المقدر هو الجملة لانافيهم على ان الضمير قد انتقل من المقدر الى الظرف والمجرور الفعل بلا ضمير ليس بجملة تبين على ما ينبغي قوله بتقدير الفعل فيه اشارة الى ان المقدر هو الفعل وحده لا مع الضمير بل الضمير قد انتقل الى الظرف وان الظرف والمكان فيه ضمير لا يسمى قبل التاويل جملة ثم المقدر يجب ان يكون من الافعال العامة اي مما لا يخص منه مفعول نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا لم يجز لعدم الدليل وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يعين ولا يجوز عند الجمهور ان يقدر العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده وقال ابن الجني يجوز ذلك ولا شاهد له واما قوله لتقوفلما رآه مستقرا عنده منعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والحال والمجرور الا بملفوظ موجود هذا كلام الرضي قوله وكذا حال الظرف يعني كما ان الظرف الذي هو خبر المبتدأ عامله عام محذوف وجوبا كذلك الظرف الذي وقع صفة او صلة او حالا عامله عام محذوف وجوبا فالظرف المستقر لا يكون الا في اربعة مواضع وفيما عدا يكون لغوا بالقرينة قوله وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والمجرور الا بملفوظ موجود الا انه لا يخفى عن بكال ان اراد ان عامل الظرف فيما عدا المواضع الاربعة لا يكون الا مذكورا كما هو الظاهر من المقابلة فليس كما لوجوب الحذف في مثل قولهم لمن ذكر امرا قد تقادم عهده مع الآن واصله كان ذلك مع واسمع الآن وكذا في نحو كلمته فوه الى فيّ صرح به الرضي ولو عمل على الاغلب لسكل لمثل في الدار زيد اذا جعل المرفوع فاعلا للظرف فان عامل الظرف فيه لا يقدر خاصا مع انه ما عدا المواضع الاربعة بل عاما بدليل جواز الامرين من غير تقييد وصرح به صاحب المغني ايضا حيث قال فان قدرتها في او استقام او موصوف او موصول او صاحب خبر او حال فهي المرفوع ثلثة مذاهب احدها ان الارجح كونه بتقدير اجر عنه بالظرف او المجرور به ويجوز كونه فاعلا والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الاصل

عدم التقديم والتاخير والثالث اذ يجب كونه فاصلا انتقد ابن هشام عن الاكثرين وحيث اعرب فاعلا فمثل عامله المحذوف
او الظرف او المجرور رئيسا بها عن مستقر وقرينها من الفعل لاقتا وهما فيه خلاف انتهى الا ان يقال الرضي لا تقول بتقدير العام في المثال
الذكور بل بتقدير الخاص وفيه انه حيث لا بد من بيان قرينة وقائم مقامه اذا لوجوب لا تكون بدون ذلك وان اراد وفيه فلا بد
من البيان حتى يتكلم عليه قال البعض انما يقدرون في الظرف المستقرة مغلقا عاما اذا لم يوجد قرينة الخصوص اما اذا وجدت فلا
من تقديره لانه اسقط بالمقام نحو زيد على الفرس وسمي مستقر التعلقه بالاستقرار وقيل لان العامل العام اذا حذف انتقل ضميره
الى الظرف فسمي مستقرا لاستقرار الضمير فيه قيل انه اولى من الاول لانه لا يلزم تقدير العامل من الاستقرار بخصوصه حتى يخص بعد الاسم
وفيه انه يكفي وجود المناسبة في البعض وايضا الوجه الاول يصح مطلقا والثاني يصح عند القائلين بالانتقال واما عند من لم يقل به
فلا مع ان الظرف سمي مستقرا عندهم ايضا قال الرضي ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه
الى انه انتقل الى الظرف لانه لو كان كقولك كان سواد عندك الى آخره لجمع ويعطف عليه نحو انا واياك نخلة من ذات عرق عليك ورحمة
السلام وينتصب عنه الحال كقولك تمنى في الكتبة عالما بين فيها اذا علمه وهذه الدلائل تهم ولم يجز التاكيد لمحذوف ولم يجز العطف عليه
ونصب الحال عنه والكل مما لا يخفى وقد قال سيبويه وشيخه الخليل مررت بزيد واماني اخوه انفسهما انه يجوز رفع انفسهما بتقدير هما صاحبا
انفسهما في المعنى ان سيبويه سئل الخليل عن نحو مررت بزيد واماني اخوه انفسهما كيف يتعلق بالتاكيد واجاب بانه يرفع بتقدير هما صاحبا
انفسهما ينصب بتقدير اعني انفسهما صاحبا فقولهما على ذلك جاءته هذا الكلام جاء الحال عن المحذوف كقولهم ادخلوا بعضهم قبل بعض قادرين اي بل بعضهما قادرين وجاز العطف
على محذوف كقولك نعم وغلامه جوابا لمن قال اقام زيد ايضا اجمع في البيت الاول ليس لضمائي كونه تاكيد الضمير المستتر في الظرف كيف ويجوز ان يكون تاكيدا
لفواعدي محمولا على محمد صرح البعض وكذا رحمة الله في البيت الثاني ليس لضمائيه ولم لا يجوز ان يكون معطوفا على السلام والجواز
بالتقديم والتاخير فان قلت كيف يجوز العطف على المرفوع المستتر في الظرف من غير تاكيد وفصل قلت لعل ذلك لان الظروف
جاهدا يا في الفصل في تركيبه فلم يطالب الفاصل مثل طلبه فكانه ليس جزءا بالقياس اليه على ان صاحب المغني قال قال ابو الفتح في
عليك ورحمة الله السلام ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض بانه ليس
من ضرورة اخرى وهي العطف مع عدم الفصل وجوابه ان عدم الفصل اسهل لورود وه في النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل
انه قياس انتهى قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل لان اسم الفاعل من حيث هو ليس بجملة بخلاف ما اذا وقع بعد حرف الاستفهام
او النفي فانه جملة لكن لا بالنظر اليه بل من حيث انه مبني الفعل يتقدض بمثل زيد في الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان اسم الفاعل المقدر
فيه والكائن جملة لكن لا من حيث هو ونظر الى ذاته بل من حيث انه مبني الفعل قوله لا بد له من متعلق قال الرضي في ان الجار ايهما يتعلق
ان الجار هو الفعل المحذوف مع الظرف اذ ليس المعنى الا اخبار عن زيد مثلا بالوجود لا نه معلوم ولا بالظرف وحده بدون اعتبار التقدر
اذ لا معنى لقولك زيد في الدار الا بعد تقدير شيء آخر فالجار هما معا انتهى اذ المظروف في الحقيقة هو وجود زيد وحصوله او صيامه او نحو
او غير ذلك فاندفع ما قيل فيه بحث ان الظرف لا بد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد فلا حاجة الى ان آخر قوله لكن لا متعلق
قال الرضي انما كان للاستفهام وغيره ما يغير معنى الكلام مرتبة المصدر لان السامع مبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على جهله
فلو جاز ان يجيء بعده ما يغيره لم يصدر السامع اذا سمع بذلك المغير هو راجع الى ما قبله بالتغير او مغير لما يجيء بعده من الكلام فيتسلسل

لذلك فتنبه قوله فان معناه ابدا ابوك ام ذاك الوجه ان يقول فان معناه اى شخص ابوك فان الاختلاف بين الجمهور وسيبويه انما هو اذا فسر من بنكرة مخصصة واما اذا فسر بمعرفة فلا قال الرضى كون من مبتدأ مبنى على مذهب سيبويه وذلك لانه يجوز عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هى افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين جائز مقدما ان هذا كلامه ظاهره يشعر بان تجويز سيبويه الاخبار بمعرفة عن نكرة متخصة فى الموضعين كلام صريح فى عدم الانحصار حيث قال فان لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فتوخبرا تقدما فتخوفت ثوبك وذهب خاتمك وان كان له مسوغ فذلك عند الجمهور وامّا سيبويه فيجعله المبتدأ نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله ووجه ان الاصل عدم التقديم والتاخير هذا كلامه وهو كما يرى صريح فى ان النكرة المتضمنة على المعرفة وان كان له مسوغ الابتداء فهو عنده أعنى والمعرفة خبر سواء كان متضمنة للاستفهام او لا وسواء كان اسم التفضيل او لا ثم قال يشهد للابتدائية النكرة فى قوله فان حسبك الله ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة وقولهم ان قريبا منك زيد وقولهم بحسبك زيد والباء لا يدخل فى الخبر فى الايجاب انتهى لا يقال كيف يكون حسبك نكرة مع كونه مضافا الى المعرفة لانا نقول قال الرضى قال الزمخشرى حسبك وشرعك كفيك ونهيك انما يتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته انتهى قوله حفظا لصدارته مفعول له لقوله فانه يجب الخ فان قلت ليس فاعل العامل والمفعول له واحدا فكيف يجوز تقدير اللام قلنا المعنى حكم بوجوب التقديم حفظا للصدارة قوله وهذا اى كون من مع كونه نكرة مبتدأ قوله وذهب بعض النحاة الوجه ان يقول وذهب الجمهور قال متساويين فى التعريف فى المعنى نحو الله بنا لا يخفى ان اعرف المعارف عند الاكثرين بالضم ثم العلم وتعريف المضاف بحسب المضاف اليه لا يكتسب التعريف منه فيكون بمثابة على ما علية سيبويه واختاره ابن مالك على ما ظاهرا متساويا وقيل بل الجزء اعرف الا ان يقال مبنى على مذهب البيانيين وتعريف المضاف عندهم اخص من تعريف المضاف اليه فيكون تعريف المضاف مساويا فى الرتبة بل مرتبة بعد رتبة المضاف اليه قوله ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ او على تقدير وجود القرينة على ذلك لا يجب تقديم المبتدأ لعدم اللبس نحو بنونا بنو ابنائنا فان القرينة العقلية دالة على ان المبتدأ بنو ابنائنا فكانه اشارة الى ما قال به الرضى من ان قوله وكانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق قوله رفعا للاشتباه فى المعنى هذا هو المشهور وقيل يجوز تقديم كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا والتحقيق ان المبتدأ ما كان اعرف او كان هو المعدوم عند المخاطب كان يقول من القائم فيقول زيد القائم فان علمها وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ قال العلامة التفتازانى والضابط فى التقديم انه اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اضافة باحدهما دون الاخرى جاز ان يكون احدهما وصفين شيئين متعددين فى الخارج ايهما كان بحيث يعرف السامع اضافة الذات به وهو كالطالب بحسب عمله ان يحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث تحمل اضافة الذات وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها ويجب ان توخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرفت السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اضافة بانه اخوه وارت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرفت اخاله ولا يعرف على التعيين وارت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من الانسان لا على الاطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود وارت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره

صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر هذا كلامه وجه النظر ان قوله اذا بلغك صريح في ان المخاطب يعلم ان انسانا تاب ولم يعرف انه زيد او عمرو فيسأل عن تعيينه بقوله من هو فتقضي تلك القاعدة المذكورة ان يجاب بقوله التائب زيد بل تقتضي السؤال ايضا ذلك لان من هو اذا كان بمعنى ازيد التائب ام عمرو كان كون شخص تائبا معلوما للمخاطب والمجهول خصوصيته على ما هو مقتضى ام المتصلة المعادلة وكون زيد متلا في عبارة السؤال مبتدأ للايذان بان المجهول والسؤل الخصوصية لا يقتضي كونه في الجواب ايضا مبتدأ كيف ومعناه يقتضي كون التائب مبتدأ ولو سلم فوجوب رعاية تلك القاعدة المذكورة المسلمة عندهما يقتضي حمل عبارة السؤال على مذهب الجمهور الموافق لمقتضى القاعدة اذ لا ضرورة في حمله على مذهب سيبويه مع انه يلزم منه مخالفة مقتضى القاعدة نظرا الى ما ذكره السيد السند قدس سره وجوابه ان من في السؤال مبتدأ والضمير الراجع الى التائب اعني هو خبره كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه فح يكون السؤال عن معين يحكم عليه بالتائب كانه قيل ازيد التائب ام عمرو الى غير ذلك لكنه اختصر في العبارة فوضع كلمة من موضع تلك الخصوصيات التي طلب ان يحكم على احدها بعينها بالتائب فالسائل بذلك السؤال يطلب حكما يكون التائب فيه محكوما به والخصوصية كزيد متلا محكوما عليه فلا يطابقه الا ان يقدر التائب ليس على ما ينبغي قوله نعم ان جعل الضمير مبتدأ ومن خبره مقدما عليه لتضمنه الاستفهام لكان المطلوب ح حكما يكون التائب فيه محكوما عليه والخصوصية محكوما بها فلا يطابقه الا ان يقدر التائب زيد لكن حمل السؤال على هذا المعنى واياه الجواب على ذلك الوجه بمزل عن المقصود الذي هو ايراد نظير لقوله اولئك هم المفلحون على تقدير ان يعهد لان المعهود فيه وقع محكوما به فلينا بواسطة هذا الامر الذي بين امره لا ترتكب مخالفة القاعدة المتفق عليها عند هم على انه يحتمل ان يكون المقصود ايراد النظير للامثال قوله اي نحو زيد قام فيه نحو زيد قام والزيدان قاما وزيد قام ابو طاهر لان الاطلاق كيفية زيد فالفعل في جميع الامثلة فعل للمبتدأ قائم به لا بغيره ويجب تقديم المبتدأ في جميع هذه المسئلة بمقتضى هذه القاعدة بتخصيص الفعل بكونه مسندا الى ضمير المبتدأ كما فعل الرضي او بكونه مفردا صورة كما فعل الفاضل السندي ليس على ما ينبغي لانه يخرج حينئذ عن ان يكون نحو زيد قام ابو طاهر مما هو من افراد القاعدة الا ان يقال جاز الامثال المذكور عند الاخفش ولم يجز عند سيبويه والعمل ما في الكتاب على مذهب سيبويه وعلى الثاني نحو الزيدان يقومان فانه وان لم يلتبس المبتدأ فيه بالفاعل لكنه يلتبس بالبدل عن العامل والالتباس محذور تمنع مطلقا الا ان يقال الالتباس في زيد قام مغتفر لسبق الذهن الى ما هو غير مقصود لخلوه عن مخالفة الاصل واشتمال الاصل وهو كون المبتدأ على خلاف الاصل بخلاف الزيدان قاما فان الالتباس فيه غير مغتفر لسبق الذهن الى ما هو الاصل وهو كون الزيدان مبتدأ ولا يسبق الى ما هو غير مقصود لاشتماله على خلاف الاصل وهو عود الضمير قبل الذكر وفيه ان الاصل ايضا يشتمل على خلاف الاصل فيكون من قبيل جواز الامرين الا ان يقال غير المقصد يشتمل على خلافي الاصلين احدهما ما ذكر والثاني كون البدل منه في حكم التنحية واشتمل على خلاف الاصل بالنسبة كان اصل سبق الذهن اليه دون من قال بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما فالالتباس يمتنع مطلقا عنده ومن لم يقل به فالممتنع عنده هو المضر كالاستفهام قال الرضي لا يقع من جملة مقتضيات الصدر جزءا مفردا لا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضافا اليها نحو غلام من زيد انتهى ومقصوده والله تعالى اعلم ان من مقتضيات الصدر قسمين قسم لا يصلح لكونه جزء المبتدأ لانه حرف النفي والاستفهام والتمني والترجي والعرض بل الخبر ما بعد حرف النفي والاستفهام وقسم يصلح له كاسما الشرط والاستفهام

ان اسما الشرط يقع خبرا لكن جملة لا مفر و افهم مما مر من مقتضيات الصدر ما يقع خبرا مفردا الا اسما الاستفهام وليس مقصوده ما قيل الوجب تصدر الخبر فتحصر في الاستفهام لانه ليس بمستقيم مع انه خلاف ما يفهم من ظاهر لفظ توله مثل اين زيد ومتى القتال وكيف الحال وغير ذلك من الظروف المتضمنة للاستفهام المقدرة بالجملة على الاصح فان قلت اذا كانت هذه الظروف مقدرة بالجملة على الاصح فصدارتها في جملتها كافية كما في زيد اين ابوه فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي خبرا عنه قلنا انما وجب ذلك لانها في صور المفردات هذا ما ذكره السيد السند قدس سره في شرح المفتاح قبيل الباب الثالث في الام فظهر ان ما ذكره السيد السند قدس سره جوابا عن قول العلامة التفتازاني قدس سره ان المعنى يابى عن التاويل بالمفعول في هذه الامثلة من قوله وامثل اين زيد ومتى القتال نليس مما لا مكن بصدوره لان الاستفهام قد داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدا المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده فالمعنى ازيد حصل في الدار او في السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الانشا خبرا للمبتدا وليس المعنى زيد حصل في الدار او في السوق ليس بتمام اذ الظاهر ما ذكره العلامة لا بد لنفي ذلك من دليل قوله في الحواشي ولو لا هذا لوجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على المبتدا اعني زيدا كما في قولك زيد اين هو قلنا الملازمة ممنوعة كيف ويجوز ان يكون الوجوب لما انها في صور المفردات كما ذكره قدس سره فقياسه على زيد اين هو قياس مع الفارق قوله تاخيره اي الخبر وهو اين ابوه عن زيد قوله صدارة ما له اي شئ ثبت له صدر الكلام قوله لتصدره اي ما له صدر الكلام اي لوقوع ما له صدر الكلام في صدر جملة وبهذا اندفع ما قيل الضمير في لتصدره في جملته يرجع الى اين ابوه وح لا معنى لتصدره في جملته والا لزم تصدر الشئ على نفسه اذ الظاهر ما ذكرناه قوله بتقديره اي والصحيح تقديم الخبر على المبتدا لذاته قوله من حيث انه مبتدا اذ تقديم الخبر صحيح لوقوعه مبتدا لذاته قوله منع معها تقديمه اذا الخبر في مثل التمرة مثلها زيد مجموع الجار والمجرور على ما يصرح به الشارح قدس سره والمجموع مرتب الاجزاء واذا قدم جزء منه كالتمرة على ما قبله لزم تقدم الشئ على نفسه فكل ما يتحقق فيه التبعية يجب تقديم الخبر سواء كان تبعية الخبر للكل نحو في التمرة مثلها او تبعية المضاف اليه نحو غلام رجل مثله وقرن كل رجل صنفنا او تبعية الاصول للعامل بناء على ان المضاف عامل في المضاف اليه ولا يرد على الاول فقط على الله عبده متوكل لانه ان سلم الجزئية فليس من الجزئية المذكورة ولا على الثالث لانه وان كان من باب تعلق المعمول بالعامل الا انه ليس من التبعية المذكورة فمن قال او اريد تعلق المعمول بالعامل بشكل بالآية فقد سهى نعم المانع من ارادته خروج على التمرة مثلها زيد وكذا ما قيل انما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمعمول لان المتعلق الجر تعلق العامل بالمعمول ضمير في المبتدا في مثال على الله عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الجر ليس على ما ينبغي قوله غلامه ونحو على الله عبده متوكل فان عبده وان كان مبتدا متوكل خبره وفيه ضمير يرجع الى متعلق الجر لكن ليس ذلك المتعلق تابعا تبعية يمتنع معها التقديم ولذا قدم وجعل المبتدا باقيا في مركزه هذا وقد اعترض عليه بانه كيف يصح ذلك مع لزوم الفصل بين العامل وهو متوكل والمعمول وهو على الله بالاجنبي وهو عبده اذا المبتدا اجنبي عن الخبر واجاب الفاضل السندي في قوله تعم وبالآخرة هم يوقنون بعد ذكر الاشكال بوقوع الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي وهو هم بان الفصل بالاجنبي انما لا يجوز اذا لم يكن الاجنبي مستقرا في مركزه بدليل انهم جوزوا في كانت زيدا الحمى تاخذ ان يكون الضمير في كانت للقصة والحمى مبتدا وتاخذ خبره وزيدا المفعول تاخذ ولم يجوزوا ان يكون الحمى اسم كانت تاخذ خبره وزيدا

مفعول تاخذ مع وجود الفصل بالاجنبي في الوجهين لان الاجنبي في الوجه الاول مستقر في مركزه مع عدم استقراره وكونه في ذلك الموضع كالعدم لان لا يجوز باجنبي مستقر في مركزه مع تمكنه في ذلك الموضع فضل تمكن اولى وبان المبتدأ في قوله وبالآخرة هم يوقنون ايضا غير مستقر في مركزه لما صرحوا بالحصر منه ولا يفيد الحصر الآنية التقديم والتاخير كانه كان في الاصل تاكيدا ثم قدم ليفيد الحصر فلا يكون مستقرا في مركزه انتهى اقول وفيه بحث اما اولا فلان المراد بعدم الاستقرار في المركز ان يكون للاجنبي مركز هو به احق بالقياس الى المتقدم فيه بالفضل وبالاستقرار ان لا يكون له مركز سواه فاذا كان الاجنبي في مركزه وقدم عليه المعمول لم يكن المزاحمة من جانبه بل كان من جانب المعمول حيث جاوز موضعه وتقدم عليه فكان الاجنبي ليس بفضل مزاحم بجوز اما لوجاوز الاجنبي مركزه ووقع في خلاله فالمزاحمة انما هي من جانبه فهو من حيث انه وقع في غير مركزه فضل مزاحم فلا يجوز فالفرق بين الصورتين واضح واما ثانيا فلان قوله لافيد الحصر الآنية التقديم والتاخير تحكم كيف وتقديم المسند اليه على الخبر الفعلي ليفيد حصر الخبر الفعلي عليه سواء كان ضميرا او مظهرا مثبتا او منفيا نحو انا سيبعث الرزق والله يستهزئ بهم وامثال ذلك ولو سلم فقد عرفت ان المراد بعدم الاستقرار ان للاجنبي موقعا هو به احق لا مزال عن شيء آخر وليس للمبتدأ في الآية الكريمة على تقدير كونه في الاصل موخرا موقع هو به احق سوى ما وقع فيه اذ جعل مبتدأ انما هو لقصد الضمير من التقوية لاستناج تقديم الناسخ من حيث انه تابع على المتبوع لا سيما تقديم التاكيد على العامل والمؤكد جميعا فانه عالم يقل به احد على انه لو قيل بذلك لا يكون الفصل حينئذ بالاجنبي والحاصل انه ان قيل بالنسخ فهو اجنبي مستقر في مركزه والا فهو ليس باجنبي فضلا عن ان يكون مستقرا حتى يكون من قبيل عدم الجواز على ما هو مقصود المعترض نعم يمكن ان يقال سلمنا ان جواز الاول واستناج الثاني مبني على ما ذكرتم لا يجوز ان يكون جوابا للاول لانه ليس باجنبي لانه لما كان الخبر هو المجموع صار الفاصل جزءا من الخبر فالفصل انما هو بين الخبر وبين عامل هو جزء آخر منه وبين معموله نعم ان فسر الاجنبي بالا يكون من معمولات ذلك العامل كما صرح به الرضي في مسئلة الكحل تيمم لكنه يشكل بان زيدا في الوجه الاول فاصل بين كانت وخبره وليس من معمولاته مع انه ليس مستقرا في مركزه فينبغي ان لا يجوز ايضا لانه هو معمول له بالواسطة اذ هو معمول معموله لانا نقول قد قال صاحب العباب والفالي لا يجوز كانت زيدا الحمى تاخذ على ان يكون الحمى اسم كانت لان زيدا حينئذ هو المفعول تاخذ وقع فصلا بين كانت واسمها اذ معمول كانت بالواسطة ايضا كما في الاول بعينه ومما يويد ما ذكرنا قول صاحب العباب والفالي اما لو جعل اسم كانت ضمير القصة فيجوز زيدا ظننت ليس فيه الفصل باجنبي بين العامل ومعموله وزاد الفالي فان كان غير عامل في التي تليه فلا انه اسم لم يتم بعد بخلاف ما نحن فيه انتهى كيف اعتبر زيد في الوجه الثاني فاصلا بين كانت واسمها ولم يعتبر فاصلا بين كانت وخبرها في الوجه الاول مع ان رتبة خبرها كيف يصح تفضيلها للفصل في الوجه الاول على الاطلاق وبالجملة ان اعتبر زيدا فاصلا لم يصح قول الفاضل في الوجه الاول بعدم الفصل باجنبي غير مستقر في مركزه وكذا تفضيلها على الاطلاق وان لم يعتبر لم يصح قولها في الوجه الثاني يكون زيد فاصلا ويطالب الثاني بالوجه حتى ينظر كون الاول جايزا دون الثاني بل الاان يقال ان زيدا في الوجه الاول وان كان اجنبيا بالقياس الى كان الا انه ليس كذلك بالنسبة الى الخبر بخلافه في الوجه الثاني فانه كما كان اجنبيا بالنسبة الى كان كذلك اجنبي نظرا الى المعنى فافترقا ويقي في الوجه الثاني بلزوم الفصل بين كان ومرفوعه بمعمول خبره غير الظرف وهو لا يجوز صرح به الرضي في بحث الافعال الناقصة حيث قال ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواتها وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله بالاجنبيات الا بالظرف والكان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين

قوله بشرط ان يكون فضلة بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا هذا الكلام وهو يشعر بعدم جواز الفصل بين كان وخبره ايضا حيث قيد جواز الفصل بين العامل والمعمول بكون العامل قويا وصرح بان الافعال الناقصة عوامل ضعيفة وبعدم جواز الفصل بين الفعل والفاعل ايضا حيث قيد جواز الفصل بين العامل القوى ومعموله بان يكون المعمول فضلة لكن جواز اعمال الاول عند البصريين وابكا غير مختار صريح فى جواز الفصل بين الفعل والفاعل مطلقا اذ لا ضرورة لهم فى باب التنازع لتجيئهم الى ذلك حتى يقتصر على مورد الضرورة ان يقال الجواز مع الفضلة حسن ومع العمدة قبيح او الجواز على الاطلاق مذهب البعض والجواز على التفصيل مذهب آخرين ثم قال المعترض ثم انظر امتناع على الله عبده متوكل الماضية من الفصل بالاجنبى وانه ممتنع والكان المعمول ظرفا كما سيجئ فى مسئلة الكحل انه لم يجوز وارفع احسن على انه خبر الكحل لئلا يلزم الفصل بالاجنبى بين احسن ومعموله وهو منه بالكحل وهو اجنبى مع ان المعمول ظرف او جاره ولكن يحذف الجار اى متوكل على الله عبده بجعل المذكور تفسير المحذوف بهذا النقل قول وفيه بحث ايضا اما اولا فلانا لا نسلم ان الفصل بالاجنبى كيف وقد قال العلامة الثانى المحقق التفتازانى فى شرح المفتاح فى القانون الثانى من المعانى فى الباب الثانى من عنونه لك فى قوله كم عمة لك يا جريرو خالة ٭ فدعاء قد حلبت على عشارى ٭ مبتدأ وحلبت خبره وكم ظرف او مصدر لقوله حلبت ومثل هذا لا يعد من الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبى كما لقولك عمرا اليوم الجمعة او ضربا شديدا ضرب زيد ضارب وصرح به ايضا السيد السند قدس سره فى ذلك الباب واما ثانيا فلانه لا يلزم من عدم جواز الفصل بالاجنبى بين العامل الضعيف ومعموله كاسم التفضيل ولو بالظرف عدم جواز الفصل مطلقا ولو بالظرف كيف وقد قال الشيخ الرضى فى مسئلة الكحل لو رفع احسن على انه خبر الكحل للزم الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بالاجنبى ولا يجوز ذلك بلى قد يجوز ذلك فى العامل القوى نحو انيا كان عمرو ضاربا هذا الكلام فظهر ان دعوى الانفصال دالانخصار فى الامتناع او الجواز على التقدير ليس بسديد فالاظهر ان يقال فى الآية مبنى على مذهب الجواز للملا يحتاج الى التكلف الذى ذكره الفاضل السندى مع انه ليس بتمام والتقدير الذى قال به المعترض قوله كائن فى جانب المبتدا اشارة الى ان لفظ الحق مصروف عن الظرف اذ الظرف المبتدأ ظرف للضمير مع انه ليس لك قوله العامل بالمفرد لكون ان المفتوحة مصدرية بالجملة الاسمية كما ان للجملة الفعلية فيما قبل الاسمية بالمصدرية جزءا مضافا الى الاسم الخاص الجزء مشتقا او بمعنى الحصول او يكون مطلق معنى نحو بلغنى ان زيدا قائم اى بلغنى قيام زيد او بلغنى ان زيدا اخوك اى بلغنى اخوة زيد لكما او بلغنى ان هذا زيدى بلغنى كون زيد قول خوف لبس ان المفتوحة وفيه ان خوف اللبس مرجح لا موجب ولذا قال المصرح فى شرح التسهيل ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة قال مثل عندى انك قائم تعين عند تقديم الخبر كون ان المفتوحة مع اسمها وخبرها العامل بالمفرد مبتدأ والمقدم خبره اذ لا يجوز كون المقدم متعلقا بخبر ان او خبرا بعد خبر لها مفتوحة كان او مكسورة لان الاولى موصولة وما فى حيز الموصول لا يتقدم عليه والثانية صدر الكلام فلا يتقدم عليه ما فى حيزه وهذا اذا لم يقع ان بعد ما تعين كونها مفتوحة بعده كلولا واما قال وقد تتعدد الخبر قال الرضى قد اذا دخلت على الماضى او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه ينضاف فى بعض المواضع الى هذا المعنى فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط وقد يدخل ايضا على المضارع فينضاف الى التحقيق فى الاغلب التقليل وقد يستعمل التحقيق مجردا من معنى التقليل ويستعمل للتكثير فى موضع التوجع هذا كلامه وصرح به الشرح قدس سره ايضا فى بحث قد فقد التحقيق مع التقليل فما قيل لفظ قد للتحقيق ليس على ما ينبغى مما قيل فى رده ومن قال

للتعليل المحقق ردد اللفظين بين المعنى الحقيقي او المجازي من غير صارف من الحقيقة ايضا ليس على ما ينبغي فتدبر **قوله** من غير اعتبار الخبر عنه اشارة الى ان تعدد الخبر بحسب تعدد المبتدأ امر ظاهر غير محتاج الى البيان اذ المبتدأ المسند اليه لا يتصور بدون الخبر بل هو ليس بمتعدد في الحقيقة فالتعدد ان يكون لمبتدأ واحد خبران او اكثر فقولك جاءني عالم وجاهل ليس من تعدد الخبر **قوله** فانها في الحقيقة خبر واحد اذ الثابت في جميع الاجزاء هو الكيفية المتوسطة لا كل واحد من المطعمين فالخبران يتضمنان معنى واحدا بتاويل ثم لك ان تقول فيه بحث لانه ان اراد انه ليس المقصد اثبات كل منهما على وجه الكمال فهو مسلم لكن ذلك لا يوجب التاويل كيف وتحتمل ان يكون المقصد اثبات كل منهما في الجملة وان اراد انه ليس المقصد اثبات كل منهما لا على وجه الكمال ولا في الجملة فهو تهكم كيف والمراد الجامع بين الحلاوة والحموضة على ما قال الشارح قدس سره في الحاشية وهو اثبات لهما في الجملة **قوله** وفي هذه الصورة اي في الصورة التي تعدد فيها الخبر بحسب اللفظ فقط والمبتدأ واحد كما هو الظاهر من قوله ان ما قيل قوله في هذه الصورة ترك العطف اولى انما يتم اذا لم يتعدد المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فانه يجب العطف ليس على ما ينبغي لان وجوب العطف لا يفيد الشارح قدس سره لانه ليس من افراد الصورة المذكورة وبالجملة حكم الشارح بالاولوية ترك العطف في صورة خاصة لا مطلقا فان قلت يلزم من العطف اتصاف كل منهما بالعلم والجهل مع ان المراد احدهما عالم والآخر جاهل فكيف يصح قيل اعتبر العطف ثم جعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع **قوله** وجواز العطف في الصورة المذكورة ثم العطف فيها لا يحتاج الى اعتباره اولا ثم جعل المجموع خبرا كما قيل **قوله** والمبتدأ المتعدد بالعطف اي الذي حصل تعدد الخبر بسبب عطفه على الخبر وهو المعطوف فالضمير في قوله بل هو راجع الى الالف واللام في قوله المتعدد الذي هو عبارة عن المعطوف فاندفع ما قيل يفهم من ظاهر العبارة ان التوابع عالم وعاقل في قولنا زيد عالم وعاقل وليس الامر كذلك اولا ان يقول الشارح قدس سره بل المعطوف من توابع الخبر **قوله** وهو سببية الاول للثاني لو فسر بكون الاول ملزوما والثاني لازما كما صرح به في بحث كلما الجازاة تاما احتاج الى قوله او للحكم به قال الرضي لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تعالى ان الموت الذي تفرون الآية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازمة لحصوله معنى فلا يرد نقض بعضهم ان الشرط سبب للجزاء بهذا كلامه وهو صريح في ان القائل بسببية الشرط لبعض النحاة قاتل وذهب اليه جمهور النحاة ليس على ما ينبغي **قوله** فلا يرد اي اذا قيل او للحكم به لا يرد الآية الكريمة لان حصول النعمة للمخاطبين وان لم يكن سببا للكون منها من الله تعالى لكنه سبب للحكم بانها منه تعالى **قال** فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط يشير الى ان جواز الامر المشعر به قوله فيصح انما هو في مبتدأ نظر فيه الى مجرد تضمنه معنى الشرط ولم يقيد بقصد الدلالة عليه ولا بعدم قصده وعند قصد الدلالة يجب الدخول مطلقا كما انه يجب عدم الدخول عند عدم القصد اذ تقييد الجواز بما ذكره اياه في مقابلة بما التي للتفصيل المجمل يدل على ذلك كما لا يخفى وفيه بحث اما اولا فلان الفاضل الهندي صرح بان جواز الامرين انما هو قصد سببية لا غير حيث قال فيصح دخول الفاء في خبر اذا قصد السببية او اللازمة والا فلا فتقييد صحة دخول الفاء بقصد سببية يشعر بعدم الجواز عند عدم القصد وهو عام يشمل ما اذا قيد بعدم القصد وما ابقي على مجرد التضمن وقوله والا فلا صريح في ذلك واما ثانيا فلان الرضي صرح بان دخول الفاء في خبر المبتدا المذكور جائز لا واجب حيث قال اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعدا ما وجوبا وتدخل جوازا في مبتدأ مذكورة وهو شيئان احدهما

الاسم او صول اما بالفعل او ظرف واتى فى النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف اشتى فاتيان الجزاء فى مقابلة الوجوب يدل على انه لا وجوب فيها صلا وقال ايضا كان حق الجزاء ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء من حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع التضمن رصرح به الفاضل السندى ايضا حيث قال الفاء فى خبر المبتدأ الذى بعدها وفى جزء من وصرف الشرط اما الاول فظاهر ان اما حرف الشرط واما الثانى فلانه يتضمنه ويجرى فيه احكام اشرط والجزاء من لزوم الفاء فى مواضع اللزوم وجواز حذفها عند فى مظانها وجعل الى مستقبلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المتضمن لمعنى الشرط فانه لا يلزم فى جزءه الفاء هذا كلامه نعم ذهب البعض الى ان دخول الفاء فى خبر المبتدأ المذكور واجب صرح به فى المفصل والية يشير ظاهر عبارة الوافى وتاويل الفاضل السندى قول المصرح نعم يقوله لا شك واما الوجوب على الاطلاق على ما يفهم من عبارة الشرفيين بصواب وكذا الجواز فيما ذكره فما عرفت ولان الدخول فى المشبه به انما هو عند قصد السببية فكيف يدخل فى المشبه بدون القصد قوله واما اذا فقصد لانه اذا كان اذا اسما فالاسم مذكور بعد اما واما اذا كان حرفا كما كان عليه البعض فليس كذلك لانا نقول كونه بعدها مما من ان يكون لفظا او تقديرا وعلى ذلك التقدير وان لم يكن لفظا لكنه موجود تقديرا كما قيل فى قولنا نعم واما الكان من المقربين ان التقدير اما المتوفى الكان من المقربين والتقدير فيما نحن فيه واما الجزاء الذى قصد الدلالة فى مبتدأه على ذلك المعنى فى اللفظ على ان الرضى جوز وقوع الفعل بعدها حيث قال قد يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء جزاء اما مقام الشرط كقولنا نعم فاما الكان من المقربين فروح وريحان فقوله فروح جواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انه ليس جواب ان عدم جواز اما ان جئتنى اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتنى فاكرمك قوله ويجب دخول الفاء جواب اما استغنى به عن جواب اذا وانما وجب الفاء فى جواب اما ولم يجز الجزم والكان فعلا مضارعا مثلهم بجزما تزيدنى تقيم لانه لما وجب حذف شرطها فقد تعلم فيه فصح ان يعمل فى الجزاء الذى هو بعد سببا من الشرط قوله اما الاسم تقديرا كلمة اما تقديرا لما هو المراد من كلمة اوه وهو التقسيم والانفصال بحقيق لكثرة استعمالها فيه والا فلا حاجة اليه قوله الموصول بفعل لفظا او تقديرا نحو الزانية والزانى او صلة الالف واللام تفعل فى صورة اسم قال الرضى والاغلب الاعم فى الموصول ان يكون عاما وصلته مستقبلة قد يكون خاصا وصلته ماضية وقد يكون خاصا وصلته مستقبلة قوله اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية اطلق الجملة الظرفية على الظرف الذى وقع صلة وفيه ضير على ما هو المشهور والكان لا بخ عن مسامحة اذ الجملة لا بد فيها من الاسناد الاصلى وهو عبارة عن نسبة واقعة بين طرفى جملة فعلية او اسمية فالمصدر والظرف والفاصل والمفعول ما لم يعتبر على نحو فى او استفهام مع المرفوع لا يكون جملة والمراد او ظرفا ما ولا يدل صلة قوله واما اشتراط ان يكون صلة فعلا او ظرفا ولا بالفعل ثم الجملة الظرفية ليس ما وله بالفعلية على الاطلاق بل عموما فى المفصل الجملة الظرفية ما صدر بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيدا فى الدار عمرو فان الاصح فى مثل هذا تعلقه بالفعل فيكون الجملة من قبيل الفعلية هذا كلامه وفى المفصل اورد مثال الشرطية والظرفية بكان تعطيه يشكرك وخالد فى الدار ومعلوم ان فى الدار فى المثال المذكور ليس ما ولا بالفعل البتة بل على الاصح فقط ان ما تيل وفى قوله او ظرفية ما وله بجملة فعلية بالاتفاق تسامح لان الظرفية اى الجملة الظرفية ما وله بالجملة الفعلية بالاتفاق مطلقا لا فى هذا الموضع فقط وانما الاول بالجملة الفعلية بالاتفاق ودون سائر الحال هو الظرف ليس على ما ينبغى فقال بقى ان تقييد تاويل الظرفية بالجملة الفعلية بالاتفاق بما اذا وقعت صلة الموصول يشعر بالاختلاف فيما عداه وليس كذلك اذ الظرفية الواقعة صفة للنكرة المذكورة فيما بعد ايضا ما وله

بالفعل بالاتفاق فى المعنى لا خلاف فى تعين الفعل فى بابى القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين قال ابن يعيش وانما لم يحتج الصلة ان صلة ان نحو جاءنى الذى فى الدار تتقيده مستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذى احسن بالرفع تقديره ذاك واما هذا انتهى وكذا يجب فى الصفة فى نحو رجل فى الدار فله درهم لان الفاء يجوز فى رجل يأتينى فله درهم ويمتنع فى نحو رجل صالح فله درهم هذا كلامه فى الرضى المتعلق فى الذى فى الدار زيد وكل رجل فى الدار فله درهم فعل لا غير **قال** او النكرة الموصوفة بوصف عام وهو الذى لا يختص بفرد واحد من افراد تلك النكرة ليحصل العموم المعتبر فيها كما فى اسما الشرط نحو رجل يأتينى فله درهم ورجل عنده حرم فسعيد ورجل يسعى فى نجاته فلن يخيب ووجه العموم فيهما ان تعليق الحكم بالوصف المشتق مشعر بان مأخذ اشتقاق الوصف علة لذلك الحكم فيعم الحكم بعموم علة **قوله** اى باحدهما لما كان مطابقة العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو موضوعة الى ما يقصده المتكلم من افراد وتثنية وكان المقصود الافراد كما يدل عليه قوله كل رجل يأتينى او فى الدار فلم يصح تثنية الضمير اشارة الى توجيهه بانه على حذف المضاف **قوله** وفى حكمهما الاسم المضاف اليهما اى الاسم الذى اضيف الى تلك النكرة الموصوفة فى حكم تلك النكرة فى جواز دخول الفاء فى الجزاء فى الجزاء اى اسم كان على ما هو الظاهر من عبارة الشارح قدس سره فى شرح اللباب قال ابن مالك او نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى هذه النكرة كل انتهى **قوله** ومثل كل رجل يأتينى قال شارح اللباب فى تمثيله للنكرة الموصوفة بكل رجل تساهل لان المبتدأ كل وهو غير موصوف وانما الموصوف النكرة المضاف اليها كل فالاولى ان يقول كما قال ابن مالك او نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى هذه النكرة كل نحو رجل عنده حرم فسعيد ورجل يسعى فى نجاته فلن يخيب هذا كلامه **قوله** فالاولى اشارة الى ان ما ذكره صحيح ايضا لان المراد عبارة عن المضاف اليه فهو موصوف معنى الا ان الاولى بحال المتعلم التفصيل لسلامته مع اختصاص هذا الحكم بكل ثم ان هذا الحكم انما جاء فى كل مضاف الى النكرة المذكورة تخصيص كل ليس على ما ينبغى الا ان يكون ذكره على وجه التمثيل والا فالتعميم ليس بمستقيم **قوله** كل غلام رجل يأتينى او فى الدار فله درهم ان جاز غلام رجل يأتينى فله درهم لعموم المضاف بسبب عموم المضاف اليه فانا نجد كل ليس له كثير تلف والا فالتعميم المذكور ليس بمجيد قال الرضى وقد يدخل على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته بكلمات الشرط فى الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير النكرة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكر من المبتدأت والاخفش يجيز زيادتها فى جميع خبر المبتدا فى الغنى كون الفاء زائدة فى الكلام لا بتبعية سيبويه واجاز الاخفش زيادتها فى الخبر مطلقا وعلى ما خوكه فوجد وقيد الفراء والاصم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا فالامر كقوله ع وقائلة خولان فانكح فتاتهم ، وقوله ع انت فانظر لاى ذاك نصيره ، وحمل عليه الزجاج هذا فليذد وقوه ومنهى نحو زيد فلا تضربه وقال ابن برهان تزاد الفاء عند اصحابنا جميعا كقوله ع واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى ، انتهى وتاول النافون قوله خولان فانكح على ان التقدير بذه خولان وقوله فانت فانظر على ان التقدير انظر فانظر ثم حذف المنظور الاول وحده فجر ضميره فصيل فانت فانظر والبيت الثالث ضرورة واما الآية فالخبر محيص وما بينهما معترض او هذا منصوب لمحذوف تفسيره فليذوقوه فليتمثل واياى فارهبون وعلى هذا فحميم بتقديره هو حميم هذا كلامه **قال** ولعل وليت من الحروف المشبهة لا مطلقا فانها بالاتفاق ولا وقوله خان قيل باب كان اه فما وجه عدم ذكر قوله من الحروف المشبهة ليتوجه السوال على ظاهر اللفظ كما فعل الفاضل الهندى **قوله** والشرط والجزاء من قبيل الاخبار ما كان الفقاد الربط عند اهل العربية بين طرفى الجزاء والشرط قيده له كما حققه العلامة التفتازانى

فكونها من قبيل الاخبار ليس على الاطلاق اذ الجزاء قد يكون جزاء وقد يكون انشاء وانما كان بين الشرط والجزاء على ما حققه السيد السند قدس سره فكونها جزاء على الاطلاق قوله قيل هو سيبويه على ما نقل عنه جار الله خلافا للاخفش ونقل عنه شارح اللمع ان المجموعة مع ان سيبويه خلافا للاخفش فمن منع قال لان لانه دخل الشرط فكان القياس ان لا يدخل ما يتضمن معناه ومن اجاز قال لان ان لا تغير معنى الجملة هذا ما ذكره شارح اللباب وفي الرضي قال اللعم اتبا عا لعبد القاهر ان هذا المطلق سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقاء وابو البقاء عيش ان المجموعة دخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش قوله لانها لا تخرج الكلام عن الجزئية آه وفيه ان انتفاء السبب الخاص لا يدل على انتفاء سائر الاسباب مطلقا فيحتمل ان يكون في ان سبب آخر قوله ويويده قوله ثم لم يقل بدليل قوله ثم لاحتمال حذف الخبر وحمل الفاء على التقليل او الزيادة وفيه بحث اذ الملحق سيبويه على ما قال الشارح قدس سره فلا يمكن الجواب بحمل الفاء على الزيادة عن جانبه لانه لا يجوز زيادة الفاء اصلا نعم امكان الملحق الاخفش يمكن الجواب عن جانبه بحمل الفاء على الزيادة لانه لا يجوز زيادتها في الخبر مطلقا وفيه ان ما جعلة مويد المنع جعله فيما سياتي دليلا عليه حيث قال ويدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق الا ان يقال جعله مويدا نظرا الى الاحتمال وامكان بعيد اه ودليلا لعدم الالتفات الى الاحتمال بعده وكونه خلاف الاصل فلا يقدح في التمسك قوله فاوجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قلنا لان ان المكسورة اصل وان المفتوحة فرعان لها وملحقان بها فيعلم حالها من حالها وملحقان بليت ولعل بالواسطة قال الرضي الحق المالكي بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة اجراءها مجرى المكسورة قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه لانه ركن وقال الفاضل الهندي ليس لسيد يدلان الركنية لا تنافي وجوب الحذف بوجب الاتري ان الخبر ركن وقد يجب حذفه واجاب عنه بعض افاضل السند بان المبتدا اصل في الركنية فينبغي ان لا يجب حذفه بخلاف الخبر فانه ليس بهذا الوصف فيها والصفة المقطوعة نحو الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اى اهل الحمد هو والقول بان المخصوص بالمدح والذم خبر مما لا يفيد به اقول وفيه بحث اما في الاول فلانه يلزم وجوب حذف الخبر بلا سد شئ مسده وهو لا يجوز بدليل عليه قول المصنف وجوبا فيما التزم في موضعه غير وقول صاحب المغني وجوز ابن عصفور في المخصوص الموصوف يكون مبتدا حذف خبره ويرده على ان الخبر لا يحذف وجوبا الا ان يسد شئ مسده وذلك وارد على الاخفش ايضا في ما احسن زيدا حيث قال ان الخبر محذوف بناء على ان ما معرفة موصولة او نكرة موصوفة وما بعدها صلته او صفته وايضا قال ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نعم الرجل زيد على القول بانها جملتان اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد شئ مسده واما في الثاني فلانه كيف يكون مما لا يفيد به وقد ذهب اليه كثير من النحويين وليس فيه لزوم محذور الا ان يقال ان النحاة اعتمدوا في ذلك على ظاهر قول سيبويه ومقصود سيبويه من ذلك شئ آخر كما قال صاحب المغني ان التحقيق الجزم بان المخصوص مبتدا وما بعده خبره وهو مختار ابن عصفور وابن الباذش وهو ظاهر قول سيبويه واما قولهم نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب اخوه عبد الله مع قوله واذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب اخوه منسوي بين تاخير المخصوص وتقديمه والذي غر النحويين انه قال كانه قال نعم الرجل فقيل له من هو فقال عبد الله وعليهم انه قال ايضا واذا

قال عبد الله فكان يقال لعائشة فما قال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقديم المخصوص وانما اراد ان تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا يحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت او اخرت هذا كلامه اقول وفيه بحث لان قوله كان قال نعم الرجل آه ظاهر صريح في ان المخصوص في صورة التاخير خبر محذوف لان نعم الرجل كلام تام فالسائل يقوله من هو طالبا تعيينه فاذا قال عبد الله فالتقدير فيه هو عبد الله فبهذا القول اشارة منه الى جواز الوجهين في المخصوص المؤخر فهو حجة قاطعة للنحاة على هؤلاء الذين ردوا قوله اذا قال عبد الله فغير وارد على النحاة اذ مقصودهم منه ان المخصوص المقدم ليس كالمؤخر في جواز الوجهين بل ليس فيه الا وجه واحد وهو كونه مبتدأ ونعم الرجل خبره فلذا قال عائشة سائلا عن حاله بصفته وحكم عليه فالسوال الاول كان بعد الكلام عن تعيين الفاعل والثاني قبل تمامه عن حال المبتدا وحكمه فالسوال الثاني لا ينافي ما فهموا من قول سيبويه وانما كان كذلك لو كان المقصود من السوالين واحدا وليس كذلك قوله وجوز ابن عصفور آه فيه ايضا بحث لانه كما يرد على ابن عصفور ما ذكره يرد عليه انه كيف يجب حذف المبتدا بلا سد شيء مسده مع ان كليهما كنان من الكلام بل المبتدا اصل اي الركنية فالقول بوجوب حذف المبتدا بلا سد شيء مسده ودون الخبر تحكم محض كيف وقولهم شغل خبره واجب الحذف بشيء آخر متعارف عارف عام ولذا قال الرضي انما زيد قائم وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل خبر واجب الحذف بشيء آخر قوله اذا قطع النعت قال الرضي شرط جواز القطع ان لا يكون النعت للتاكيد وان يعلم السامع مع اتصاف المنعوت بذلك النعت واذا حصل هذان الامران جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى وامراته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد ان كان النعت معرفة وجب فيه ان لا يكون المنعوت هما الاشارة وان كان نكرة فشرط القطع ان يكون تابعا ليس لمجرد التخصيص والاعرف في النعت المقطوع اذا كان نكرة ان يكون بالواو ويجوز في المعرفة ايضا القطع بالواو والواو اعتبر فضمته ورفعته قوله قطع لقصد المدح او الذم نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق قوله او غير ذلك كالترحم نحو مررت بهذا المسكين والتشنيع نحو مررت بزيد الغاصب حتى قال الرضي ولم تتعين النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه الا بدليل ولكن قال خرجت واذا السبع الفاء فيه زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة كذا في المغني فاراد الرضي بان ما قاله المازني ليس بشيء اذ لا يجوز حذفها غير دار ولانه ان اراد ان كل زائدة يجوز حذفها فهو ممنوع كيف وقد يكون الزايد لازما كما صرح به الرضي حيث قال اللام في الذي وتعمر فاتاء زائدة لازمة وان اراد البعض فهو مسلم لكن الفاء فيما نحن فيه ليس كذلك اذ هي لازمة فيه ايضا وعاطفة عند بهان وابي الفتح اي حملا على المعنى اي خرجت فاجاءت كذا قال الرضي وهو قريب وفيه ايضا وللسببية المحضة كفاءا الجواب عند ابي اسحاق انتهى ومحا يوجد ما ذكرناه في حواشي المغني على قوله لا يحسن استقاطا ليسهل دعوى زيادتها ليس بين الزيادة وجواز السقوط تلازم فقد يكون الحرف الزائد لازما قوله فان لتقديره خبران قوله خرجت الى قوله غير ساد مسده فيفيد ان تقدير الخبر وتقدير التركيب على الوجه المذكور وهو ان يكون اذا ظرف زمان غير مضاف الى الجملة التي بعدها بل معمولا للخبر غير ساد مسده هو الذي يجب الصير اليه وتقديره لا على الوجه المذكور وهو ان يجعل اذا ظرف مكان للخبر المحذوف او مضافا الى الجملة بعدها فالعامل فيها معنى المفاجاة فغير صحيح لكن يشكل ان الضمير المجرور في قوله كالنص عليه النحاة راجعا الى التقدير المذكور كما هو المتبادر من العبارة فليس ذلك منصوصا عليه في الكتاب بل المنصوص عليه فيه هو ان التقدير صحيح وهو بالنسبة الى جعل اذا ظرفا حيث وقع في الكتاب وشرحه هكذا وعن بعضهم ان اذا المفاجاة في قولهم خرجت فاذا السبع خبر وما بعدها مبتدا وليست اذا بالمضافة كما ليه خرجت ثم السبع او في المكان السبع والنحاة

اذ المفاجاة زمانية كما قيل كان التقدير في ذلك الزمان حضور السبع على حذف المضاف لان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن الجثة والصحيح
ان الخبر محذوف اى خرجت فاذا السبع واقف لان اذا لا تستقل بالخبرية لانها موضوعة لنسبة منسوبة الى نسبة فتفتقر الى جملة تبين بها مضمونها
والمكان راجعا الى مجرد التقدير لا الى التقدير المبنى على المذهب الصحيح فهو وان كان مقدرا صالحا فيه الا انه يلزم ح صرف العبارة عن
مع ان بيان تصريح مجرد التقدير في مقام بيان التقدير المبنى على المذهب الصحيح ليس بسديد **قوله** اذا ظرف زمان عند الزجاج
ويحمل على قوله وجوها ثلثة احدها ما ذكر في الشرح والثانى ان يكون في قولهم خرجت فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى ففى
ذلك الزمان حضور السبع لما عرفت والثالث ان يكون مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصرح اى ففاجاة وقت
وجود السبع بالباب الا انه اخرج لاذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجاة كذا في الرضى واجاب الفاضل الهندى بان فاجاة
منزل منزلة اللازم في المعنى واختار مذهب الزجاج الزمخشري وزعم ان عامل اذا فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجاة قال في قوله تعالى
اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون التقدير ثم اذا دعاكم فاجاتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا الغير واما ما صححناه هم الخبر المذكور في نحو خرجت
فاذا زيد جالس او المقدر في فاذا الاسد اى حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر او ظرف مكان عند المبرد وهو عند الاخفش
ومن ثم قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وتقول خرجت فاذا زيد جالس او جالسا فارفع
على الجزية واذا النصب به والنصب على الحالية والجر اذا قيل بانها مكان والاخفش محمد زعم انهم يجرون بها زمان فقد بها خبرا عن الجثة مع
قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف انتهى بذا مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين والكوفيون يجوزون نحو خرجت
فاذا زيد القائم بنصب القائم في المغنى ان سيبويه دخل على البرامكة فعرفه يحيى بن خالد على الجمع بين سيبويه والكسائى فجعل لذلك يوما
فلما حضر سيبويه سأله الكسائى عن المثال المذكور فقال سيبويه فاذا هو هى ولا يجوز النصب وسأله عن امثال ذلك نحو خرجت
فاذا عبد الله القائم او القائم فقال كل ذلك بالرفع فقال له الكسائى العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى فقد اختلفتما وانتما
رئيسا بلديكما فمن يحكم بيننا فقال له الكسائى هذه العرب ببابك قد سمع منهم اهل البلدين فيحضرون ويسألون فقال يحيى وجعفر فهمت
فاحضروا فحضروا فقال الكسائى فاستكان سيبويه وامر ليحيى بعشرة آلاف درهم فخرج الى فارس فاقام بها حتى مات ولم يعد الى البصرة
فيقال ان العرب ارشوا على ذلك او انهم علموا منزلة الكسائى عند الرشيد ويقال انهم انما قالوا القول قول الكسائى ولم ينطقوا بالنصب
وان سيبويه قال يحيى ترهم ان ينطقوا بذلك فان بسنتهم لا تطوع بهم انتهى وضيانه كيف القول بان العرب ارشوا آه مع القول
بانه قال العرب فكانت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هى وقالوا ايضا فاذا هو ايانا على ما صرح به في المغنى وايضا
قال الكسائى يجوز الوجهين وسأل العرب عن ذلك وكان ثابتا في كلامهم فكيف يتصور منهم انكار ذلك نعم موافقة العرب للكسائى على ما نقله
الرضى لا يخلو عن شيء حيث قال قال الكسائى فاذا هو ايانا ولا يجوز الا ايانا وقال سيبويه لا يجوز الا فاذا هو هى وبالجملة الخان السؤال عنهم
عن نفس الجواز فهم برؤن عن تهمة الرشوة والخان عن الجواز على وجه الكثرة والشيوع في كلام العرب فوافقتهم للكسائى لا يخلو عن
شيء اذ الرفع هو الصحيح الكثير الواقع في استعمال الفصحاء والنصب قليل نحاة جوز عن القياس كما يجزم بلن والنصب بلم والجر بعل ولم
يلتفت سيبويه الى ذلك ونفى الجواز وقال صاحب المغنى قد ذكرنا في توجيه النصب امورا احدها ان اذا ظرف بنية معنى وجدت ورأيت فجاز له
ان ينصب المفعول وهو سبع ذلك خطأ فجر به من الاسم بعده وهذا خطأ لان المعانى لا تنصب المفاعيل الصحيح وانما يعمل في الظروف

والاحوال ولا ضايتاتج على زعمه الى فاصل ومفعول آخر وكان حقها ان ينصب ما يليها والثاني ان ضمير النصب استتر في مكان ضمير
الرفع وهو لا يتأتى فيما اجازوه من قولك فاذا زيدا تقائم بالنصب فينبغي ان يتوجه على انه نعت مقطوع او حال على زيادة اللام وليس مما
يقاس ومن جوز تعريف الحال وزعم ان اذا يعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله بنا على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد فقد اخطأ لان وجه
نصب الاسمين والان مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل والثالث انه مفعول به والاصل فاذا هو ليسا وزيدا فاذا هو ليسا شبيها ثم حذف الفعل فانفصل
الضمير الرابع انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يتبع يستقيم ثم حذف الفعل ثم حذف المضاف الخامس انه منصوب على الحال من الضمير في الجار
المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مستقيما ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة قال شارح اللباب
قال ثعلب استبارا للكوفيين انما هو عمارة واذا كررت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هوايا ها وفيه نظر لان الفصل والعماد يجوز حذفهما ولا تخل
بالكلام ولا يجوز حذف هو في هذه المسئلة قال الرضي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدأ معرفا باللام او
افعل التفضيل وفي الايتان به مع غيرها نظر قوله اي في تركيب التزم عائد الموصوف في الجملة محذوف اي التزم فيه كقولك ما رأيت رجلا
نفس عن نفسه شيئا اي لا تجزي فيه وقيل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان
الاول عن سيبويه والثاني عن ابي الحسن وفي امالي ابن الشجري قال الكسائي لا يجوز ان يكون المحذوف الا الها اي ان الجار حذف اولا ثم
حذف الضمير وقال آخر لا يكون المحذوف الا فيه وقال اكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران والاقيس عندي الاول انتهى وهذا
مخالف لما نقل غيره هذا كلام المغني قال وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا في المغني زعم ابن الطراوة جواب لولا ابدا هو خبر المبتدأ ويرد
انه لا رابطة بينهما انتهى قوله فلا يجب حذفه بل يجب ذكره ان لم يعلم نحو لولا قومك حديثو اعهد بالاسلام لامرت الكعبة على قواعد ابراهيم
ويجوز الامران ان علم هذا ما ذكره في المغني ثم التفصيل المذكور في الشرح ذهب اليه الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك في التسهيل
وقال اكثرهم يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد الكون المقيد لم يجز ان تقول لولا زيد قائم ولا ان تحذفه بل تجعل مصدره هو المبتدأ
فتقول لولا قيام زيد لاتيتك وتدخلان على المبتدأ فتقول لولا ان زيدا القائم لاكرمتك وصلتا مبتدأ محذوف الخبر وجوبا او مبتدأ
لا خبر له او فاعلا لثبت محذوفا قال واما لولا قومك حديثو اعهد فلعله مما روي بالمعنى انتهى وقال ايضا وزعم ابن الشجري ان من كره
ولولا فضل الله عليكم وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفضل ومن جماعة ممن اطلق وجوب حذف الخبر المغني في قوله في صفة
سيف يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا وليس بحيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم
حذفت ان وارتفع الفعل او تقدير يمسكه جملة معترضة وقيل يحتمل انه حال من الخبر المحذوف وهذا مردود وقيل الاخفش انهم لا يذكرون الحال
بعد هاته جزء في المغني هذا كلامه قوله ولا الاستغراقية على المشهور عند الجمهور كما عرفت آنفا قوله هذا اي القول بوجوب الحذف
اذا كان الخبر عاما وعدم وجوبه اذا كان خاصا مذهب البصريين اي مذهب بعضهم اذ الجمهور لا يقولون بوقوع الخبر خاصا بعد لولا
على ما عرفت قوله وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر قال الرضي وهو قريب من وجه وذلك لان الظاهر منها انها
لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فيبقى مع دخولها على لا على
ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف النفي وقال البصريون لولا كلمة بنفسها وليست
لو الداخلة على لا لان الفعل لو اذا انتفى وجوبا فلابد من الاتيان بمفسر وليس بعد لولا تفسير وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء

وجواب القسم الاكثر في الاغلب **قوله** منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما تعميم المضاف وغيره والمذكور في الحواشي الهندية والمتن وشرح اللباب والرضي كونه مضافا الى الفاعل او المفعول او كليهما فان لم يشتهر طائفة الضابطة كونه مضافا فالوجه ما ذكره الشارح قدس سره ان اشترط كما يدل عليه ما اشتهر فيما بين العلماء من ان اضافة المصدر في نحو ضربي زيدا في الدار تفيد الحصر وما ذكره الرضي في وجه افادة ضربي زيدا الحصر ان سم الجنس اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصيص بعض ما يقع عليه صدق اللفظ لاستغراق الجنس اخذ من استقرا كلما سمعنا ما ذكره ثم الرضي وغيره مثل المضاف اليها نحو تصارعا ثمانين وهو بظاهره غير مستقيم اذ معناه كونهم مشتركين في صدور الضرب لا كون كل ضارب مضروبا بالآخر وايضا هو لازم لانه منقول من ضارب المتعدي الى واحد **قوله** وبعده حال مفردا وجملة فعلية خلافا للفراء ونحو علمي بزيد كان فاضلا والتقدير علمي بزيد حاصل اذا كان كان فاضلا ولا يخفى ما فيه من تكرار الكون فلم لم يقل كان فاضلا خبر العلمي قلنا لا يجوز ذلك على ما ذكره ابو علي لان الضمير في كان ان عاد الى علمي لزم ان يكون العلم فاضلا وان عاد الى زيد بقي المبتدأ بلا عائد او جملة اسمية يجب سهما الواو عند غير الكسائي كقولهم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد والحال فضلة وقد وقعت هنا عمدة فيجب بها علامة الحالية والكسائي يجوز تجريدها عن الواو ولو قوعها موقع خبر المبتدأ **قوله** مضافا الى ذلك المصدر انما اشترط ذلك لان المبتدأ في الضابطة ان يكون مصدرا حقيقة او حكما واسم التفضيل المضاف الى المصدر يعني المصدر لانه لبعض ما يضاف اليه فيكون مصدرا حكما وتاويلا فخطر ان جعل قوله او كان اسم التفضيل مقابلا لقوله كان مصدرا صورة او تاويلا غير مناسب **قوله** واخطب ما يكون الامير قائما قال الرضي يجوز رفع الحال الساد مسد الخبر من فصل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون عند الاخفش والمبرد وسنعه سيبويه والاولى جوازه لانه جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد صريح المصدر الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائما اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يوئس بالمجاز ويجوز ان يقدر في الفعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون نحو لا كثر شربي السويق وضربي زيدا فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائما فيكون قد جعلت الوقت اخطب قائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير اسمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة مبنيا على يوم الجمعة هذا كلامه **قوله** اذا كان قائما اذا منصوب على الظرفية والمعنى ضربي زيدا حاصل في وقت قيامه وكذا اخطب الوان الامير حاصل في وقت قيامه ويجوز كونه مرفوع المحل ايضا على انه خبر المبتدأ بعد اضمار المضاف الى ما المصدرية بتقدير زمان مضاف الى ما المصدرية والتقدير اخطب اوقات كون الامير وقت قيامه وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية موقع الظرف بخلاف المصدر الصريح فان وقوعه موقعه قليل وعند بعضهم يجوز كون اذا مرفوع المحل في مصدر صريح ايضا بتقدير زمان مضاف اليه والتقدير وقت ضربي زيدا وقت قيامه وانما قدر الزمان لان المصدر لا يخبر عنه بالزمان هذا ما ذكره في شرح اللباب وقال الصرح في الايضاح زعم بعض النحويين ان ما في اخطب ما يكون ايا قائما يجوز ان يكون ظرفية فيكون اخطب زمانا ضرورة ان فعل التفضيل الا الى ما هو بعض له ويكون الجزاء ون نفس اذا المقدرة من غير متعلق لانها هي المجزية فاطرح ان ما قيل لا يجوز تقدير زمان مضاف الى ما المصدرية في المثال المذكور ونحوه على تقدير نصب قائما وانما يجوز على تقدير رفعه على الجزية ليس بسديد نعم يرد على القائل بالتقدير ان الضابطة مشروطة بكون المبتدأ مصدرا او اسما بمعنى المصدر كفعل المضاف الى المصدر وافعل التفضيل على ذلك التقدير ظرف لا مصدر وجعل الافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة لا يجدي في ذلك نفعا ولو سلم يشكل بضربي زيدا قائما اذ قدر زمان ضربي الا ان يقال المراد

كون المبتدأ كذلك ولو بحسب الظن قوله ثم حذف اذا مع الشرط العامل في الحال كذا في الرضي لايخفى ان اذا ظرفية محضة مختصة بالظرف شرط للساعة نظر الى ان المال يرجع اليه معنى الشرط قوله فيكون الحال قائما مقام الجزء مع وجود القرينة الدالة على تعيين الجزء الذي هو هذا هو الاخبار عن المضروب بكونه مقيدا بالقيام لانه لايمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله فيجب الحذف لوجود شرطه قوله وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم تثبت في غير هذا المكان ومن عدول عن ظ معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما نفي معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير لهذا كلام الرضي ورد الاول بان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام مع فاء الفصيحة الا ان يقال مراده ان حذف اذا مع الجملة المضاف اليها بعد نيابته عن خبر المبتدأ لم تثبت والفاء المحذوف قبل فاء الفصيحة هو اذا الشرطية مع شرطها الذي حكم عليه بعدم ثبوت حذفها هو الظرفية المحضة والثاني بان العدول انما يكون تكلفا اذا كان المجرور حينئذ قائما حالا وليس كذلك بل ان المنصوب الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لايكون الا نكرة لم يسمع مع كثرة الاكذا فاذا كان خبرا لكان لجاز تعريفه صرح به الرضي الا ان يقال مراده ان الاضطرار الى الاستدلال على كون كان تامة لانا قصته تكلف بالنسبة الى التوجيه الذي ليس فيه ذلك صرح به ايضا ثم ان البصريين وان قالوا بقيام الحال مقام الظرف لكن المقوم قيامها مقام العامل فيها وفي الظرف وهو كان ثم قال والذي اوقعهم في هذا التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجاتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقديره ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي فنقول حذفها كائن او حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفنا في نحو زيد عندك لشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل انتهى قوله اذا اردت الحال عن المفعول اي عن مفعول المصدر وكذا قوله عن الفاعل معناه عن فاعل المصدر والا فالحال في الصورتين من المفعول قوله اذا كان من الفاعل اي اذا كان قائما حالا عن الفاعل الا اذا كان الحال من الفاعل والا لوجب اذا كانت قوله اولى اذ ليس فيه شئ من التكلفات المذكورة لكن يرد انه لا نظر في هذا التقدير قرينة دالة على تعيين بل لابن بجعل قائما من متعلقات المبتدأ فيكون العامل فيه هو المبتدأ فيكون قيدا له وقيد الشئ بمنزلة جزئه وما هو بمنزلة جزء المبتدأ الليس مسد الخبر بخلاف كل رجل وضيعته فان المعطوف على المبتدأ ليس بمنزلة جزئه فيجوز ان يقوم مقام الخبر وتقييد المبتدأ لان المبتدأ على تقديرهم حامل الحال والحال قيد للعامل فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص والمعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو لا ينافي حصول الضرب المقيد بحال القعود فيفوت على هذا التقدير المعنى الذي اتفق الكوفية والبصرية عليه من ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما بخلاف تقدير البصريين فان الجنس على تقديرهم باق على عمومه اذ الحال على ذلك التقدير قيد للخبر فيكون المعنى كل ضرب صدر واقع على زيد حاصل في حال القيام وهو موافق للمعنى المتفق عليه قوله المقوم عمومه اي الذي قصد عمومه عند البصرية والكوفية قوله بدليل الاستعمال اي بدليل استعمال العرب امثال هذا المبتدأ في العموم وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في انظ لاستغراق الجنس دفعا للترجيح بلا مرجح قوله مصدر مضاف الى صاحب الحال في المعنى تقدير الافضل اولى من تقدير باقي البصريين لانه قدر اثنين وقدر واحدة ولان التقدير من اللفظ اولى مع كونه مقيدا للمعنى المتفق عليه اذ المعنى ماضربي اياه الا هذا الضرب المقيد لكن قال الرضي يرد عليه حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك

عندهم تمتنع اذ هو تقدير ان الموصوفة مع الفعل والموصول لا يحذف مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يتأتى قرينة قوية دالة
عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقدير مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا هذا كلام واضح ليس كل ما لا دليل شيء
يحكم بحكم ما دل به ثم القرينة على ذلك المقدر هو المبتدأ انما هم قالوا ينبغي ان يكون المحذوف من لفظ الذي كوهما امكن وحسن ذلك **قوله**
وذهب بعضهم هو ابن درستويه وابن يابشاذ قال الرضي وهذا المذهب ايضا بعيد لانا لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما **قوله** اذ المعنى ما
اضرب زيدا الا قائما اي مثلا لان القائل به قال تقديرها اولا وقوله وعطف عليه شيئا بالواو التي بمعنى مع في شرح اللباب شرطه
ان يكون المعطوف نصا في قصد المصاحبة وذلك حيث يكون دالا على الاقتران بحكم عمل وجزاءه وانما شرطنا ان يكون المعطوف نصا في
قصد المصاحبة لانه لو لم يكن كذلك لما جيء بحذف الجزء لقول امير المؤمنين علي رضي الله عنه وانتم والساعة في قرن فان المعطوف هنا لا يدل
على الاقتران ثم بيان الضابطة على ما ذكره الله قدس سره لا يشتمل ما عليه المحققون من ان تقدير كل رجل مقرون هو وصيغته على ان صيغة
معطوف على الضمير المستكن في الجار فيكون المعطوف من تتمة الجار فيقوم مقامه وهذا هو الوجيه فان قلت يلزم فيه حذف المؤكد وهو
غير معهود قلنا غير المعهود حذف المؤكد فقط اما مع حذف التأكيد فلا نعم انه غير معهود كذا ذكره بعض فضلاء العصر على ان حذف المؤكد
مع بقاء التأكيد جائز ايضا عند سيبويه والخليل حيث قالا اني مررت بزيد واما اني اعرفه بنفسها انه بتقدير صاحبي انفسهما وان لم يكونا
الا شخص وتبعه الفارسي صرح به في المغني على ما عرفت فالاولى في بيان الضابطة ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني قدس سره
ضابطه كل مبتدأ بعده مرفوع مصدر بواو المعية قصد الى الاخبار بتقارنهما **قوله** اي كل رجل مقرون مع صيغته اشارة الى ان للمبتدأ
جزاء للمعطوف جزاء محذوفة اي كل رجل مقرون مع صيغته وصيغته مقرونة به فقوله مع صيغته تقدير لمتعلق الجار لانه معطوف والواو
بمعنى مع وانما قدر كذلك ليكون المعطوف بعد الجزء فيقوم مقام الجزء بلا مناقشة بخلاف ما لو قدر كل رجل وصيغته مقرونان فان نيابة المعطوف
لا تخلو عن مناقشة اما اولا فلانه مبتدأ فكيف يقوم مقام الجزء اجيب بانه سد مسد الجزء من حيث الجزء الاول وان لا يسد مسده من حيث
انه جزء ولا يشترط لوجوب الحذف سد الشيء مسده من كل وجه واما ثانيا فلان خبر المثنى محمل بعد المعطوف فلا ينوب المعطوف منابه اذ الذائب
يكون بعد الجزء وليس شيء آخر بعده قال الرضي ولو جاز ان يقال ان المعطوف ساد مسد الجزء المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على
تقدير الكوفيين في ضربي زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الجزء قوله ولو جاز باعتبار ان النائب لا يلزم ان يكون اياه محله
بعد المنسوب عنه قوله لم يصح قد عرفت الجواب عنه في بحث ضربي زيدا قائما هذا ويرد على تقدير الله قدس سره انه كيف يكيف حذف
جزء المعطوف بلا سد شيء مسده قال الرضي ويجوز ان يقال ان المعطوف يجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف جزءه انتهى وقد علمت
انه ليس بشيء وما حمل كلام الله قدس سره على الوجه الوجيه فحظ قوله وعطف عليه شيئا وكذا حظ **قوله** وانيم المعطوف افانظانه اشارة
اليه آب عنه **قوله** يكون متسببا به قال الرضي متعين للقسم دال على تعيين الجزء المحذوف **قوله** اي لعمرك بقاءك مثلي
في المغني وجزم كثير من النحويين في نحو عمرك لافعلن وايمن الله لافعلن كذا بان المحذوف الجزء وجوزا بن عصفور كونه المبتدأ ولذلك لم
يعينه فيما يجب فيه حذف الجزء لعدم تعينه عنده لذلك قال والتقدير اما قسمي ايمن الله او ايمن الله قسم لي انتهى **قوله** على المذهب الاصح
وهو مذهب البصريين وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مقتضيا به تولك زيدا عمرك ولا عمل للحرف قال الرضي وهذا مذهب البصريين اولى لان
اقتضاء الجزئين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولا سيما مع مشابهته قويا بالفضل المتعدي قال المصنف في الايضاح ودليل البصريين انه

شئ اقتضى تثنيتين اقتضاء واحدا لكان عاملا كعلت الستة ى وحجة الكوفيين ان زيدا كان عالما فى اخوك لاقتضا كان اياه وذلك الاقتضاء باق وهذا فاسد لان الاقتضاء فى اخوك باق بينهما فى زيد فلو كان الاقتضاء قبل دخول ان باقيا على حاله يجب ان لا ينصب زيدا بان ولقد انتصب فدل على انه ليس بباق انتهى قوله لانه لما شابهت الفعل المتعدى اى لطلبها الجزئين مثله ولفظا من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا هكذا فى الرضى وهو صريح فى ان وجه عملها هو المشابهة بالفعل المتعدى لفظا ومعنى واقتضاءها الجزئين وجه المشابهة بالفعل وليس سببا مستقلا مقابلا للقول لانها لما شابهت الخ على ما مر آنفا يشعر بالاستقلال فتامل قوله اى مثل الفعل المتعدى فى قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك قوله بعد دخول احد هذه الحروف اشارة الى ان المبتدا خبر واحد من هذه الستة ايا كان فالمراد من خبران واحد من ان واخواتها خبر واحد من ان واخواتها قوله لا يوجب اثرا لاحداث اثر قوله لفظا او معنى من حيث اللفظ بان يجعل المسند مرفوعا لفظا او تقديرا او محلا والمسند اليه منصوبا كذلك ومن حيث المعنى بان يجعل مدلول المسند ثابتا للمسند اليه على سبيل التحقيق والتاكيد فالواو الفاصلة بمعنى الواو الواصلة تفيد انه يحدث فيها اثنان فى اللفظ واثران فى المعنى فلا يرد على التعريف الذى بعد ان المعطوفة بالواو الذى بعد ان المخففة الملغاة لانه وان وجد فيه اثر معنوى لكنه لم يوجد اثر لفظى قوله دخل اما دخل على جملة يقوم ابوه اذا المرفوع بان هو الجملة لا يقوم وحده وكذا الثبت لزيد على سبيل التاكيد مفهوم الجملة لا مفهوم يقوم وحده قوله ويلزم منه حال تقديرا فانه يلزم منه قوله استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف اذ قد احترز بقوله المسند الى اسمها هذه الحروف عما احترز به عنه فلم يبق قيدا احترازيا لكن المقصود من التعريفات كشف الماهيات والاحتراز تابع فلا باس بان يقع عينا قيدا لزيادة الكشف وان لم يكن للاحتراز ولم يلزم منه خروج قائم فى ان زيدا قائم ابوه اذ الجزء اسم الفاعل مع فاعله على ما عرفت فى صدر الكتاب لا اسم الفاعل وحده كما زعم البعض وحكم يلزم خروجه قوله ولا يقال ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند بشيء بان ارادة الاسم المسند ليس بضرورى وفيه بحث لان كون الكلام فى مرفوعات الاسم الخان موجبا للتقدير فكان ان التقدير ضرورى فى خبر المبتدا كما قال به الله قدس سره وكذا توجب موجب التقدير فى الموضعين والا فليس بضرورى فى شئ منهما وبالجملة القول بوجوب التقدير فى احد الموضعين والحكم بان الجملة ليست داخلة فيه وعدم القول فى الآخر بان الجملة داخلة فيه مع استواء نسبة الباعث التقدير وعدمه تحكم بحت قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم يشعر بان التاويل سبب عن الارادة فاذا انتفت الارادة انتفى التاويل وفيه بحث اذ انتفاء سبب خاص لا يدل على انتفاء مطلق الاسباب على ان ما ذكره الله قدس سره فى بحث الكلام يدل على كون التاويل ضروريا كما عرفت قوله حتى يرد انه يجوز ان يقتل وان يقتل زيدا مضربه ولا يجوز ان يقتل زيدا ان يضربه اقول وفيه بحث اذ قد وقع الامر جزاء فى قوله تعالى ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم صرح به الرضى عند قوله وليت ولعل ومانعان وصرح به فى بحث الحروف بان ليت ولعل ومانعان وكان وان المفتوحة لا يدخل على مبتدا فى جزء معنى الطلب سواء كان ذلك الجزء مفردا او جملة واما ان ولكن فلا يمكن كونهما اخبارا مفردا لتضمنهما معنى الطلب واما الجملة الطلبية كالامر والنهى والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمنى ونحو ذلك فلا ارى مناسبا وقوعها خبرا للمبتدا فى الجملة كما فى خبر المبتدا والحكم ان قليلا كان زيدا لا تضربه وانكم لمرحبا بكم وان زيدا هل ضربت واضرب زيدا ولكن عمرو الا تضربه هذا كلامه وحمل كلام القائل على المفتوحة غير متصور فتامل قوله ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا

وان من ایاک لبطلان صدارة این ومن ان لم یقدما علی ان وبطلان صدارة ان ان قد ما علیه ان قلت کل ما یغیر معنی الکلام
ویوثر فی مضمونه فرتبة الصدر کحرف النفی وحرف التنبیه والاستفهام والتشبیه والتخصیص والعرض وغیر ذلک وان المکسورة ترکد
معنی الجملة فقط والتاکید تقریر الثابت لا تغییر المعنی قلنا مع ذلک کان حرف ابتدأ فلذلک وجب تصدرها کاللام صرح به الرضی
قوله لان هذه الحروف فروع فان قلت هذا الدلیل جار فیما المجازیة مع ان عملها لیس فرعا لعمل لیس قلنا لان المعنی ما معنی
لیس شیء واحد وکان ترتیب معمولها کترتیب معمولی لیس تطبیقا للفظ بالمعنی بخلاف ان فانه لیس لمعنی الفعل المتعدی علی السواء
بل معناه یشبه معنا ها من وجه وکذا لفظها لفظه هذا کلام الرضی قوله فی جواز التقدیم اذا کان الاسم معرفة فکما یجوز تقدیم خبر المبتدأ
اذا کان المبتدأ معرفة والخبر نکرة نحو زید قائم حیث یجوز قائم زید کذلک فی خبر ان اذا کان ظرفا قوله وفی وجه اذا کان الاسم
نکرة فکما یجب تقدیم خبر المبتدأ عند تنکیر المبتدأ للتخصیص کذلک یجب عند تنکیر الاسم لتخصص قال العلامة التفتازانی فی المطول نقلا
عن الشیخ عبد القاهر قدس سره العزیز ومن خصائص ان تنبیه النکرة کان یصلح مبتدأ کقولک ان شواء ونشوة وجب التزامها
الامور التی هی فیها ان فی هذا الترکیب نکرة وغیره ظرف وهو من لذة العیش فی المعراج الثانی فلو کان التقدیم عند ذلک واجبا
لوجب فیه ایضا ولا یخفی ان هذا یرد علی القائلین بالتخصیص دون القائلین بالفائدة لانهم ضبطوا مواطن الفائدة وحصروها فی
عشرة والبیت واحد منها وهو العطف بشرط کون المعطوف او المعطوف علیه مما یسوغ الابتداء به قال لا الکائنة قد
لتعلق صرف غایة لجزالة المعنی اذ جزالة المعنی یقتضی الصفتیة والصفتیة یقتضی تقدیر الموصوف والکان المشهور تقدیر الفعل
او اسما منکرا ثم اعلم انه لم یقصد فیه الحدوث فاللام حرف تعریف لا موصول فلو سلم فحذف الموصول مع بعض الصلة جائز
عند بعض صرح به السید السند قدس سره العزیز فی اول شرح المفتاح علی ما مر قوله ای لنفی صفته ای اتمه اذ نفی الجنس والذات
بدون ملاحظة الصفة غیر معقول فلانی نحو قولک لا رجل موجود اولا واحد بالذات نفی الوجود عن الرجل والکان یستلزم نفی الرجل نفسه
واجیب الغالب هو نفی صفة الجنس فاندفع ما قیل لو حمل قولهم نفی الجنس علی معنی نفی صفة الجنس لم یتم التسویة فیما هو نفی الوجود ولو حمل
علی نفی الجنس لم یتم فی ما هو نفی صفة الجنس فلابد فی التسویة من ملاحظة حال بعض الافراد ورد بصحیح حمل العبارة علی الظاهر ولا
حاجة الی العدول عنه قوله فلا یرد نحو یضرب فی لا رجل یضرب البوه اذ اثر اللفظ وهو الرفع لم یورث لانه لیضرب فقط بل فی
مجموع الفعل والفاعل وکذا اثر المعنوی اذ لا ینفی عن الرجل الضرب بل ضرب الاب وکونه ضاربا ثم ارتفاع الخبر بلا فی المثال
المذکور عند الاخفش والاکثرین واما سیبویه فقال ارتفاع خبرها عند افرادهما نحو لا رجل قائم جاء کان مرفوعا به قبل دخولها
لها ولا خلاف بین البصریین فی ارتفاعه بها اذا کان اسمها عاملا صرح به فی المغنی واما الکوفیون فیقولون ارتفاع خبر لا بالابتداء لا بها
وکذا خبر ان کما عرفت فالمراد من جمیع النحاة فی قول الرضی وارتفاع خبرها ان لم یکن اسمها مبنیا عند جمیع النحاة والکان اسمها مبنیا
نحو لا رجل ظریف قال سیبویه ارتفاعه بکونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء هو البصریون اعلم ان خبر لا یتقدم علی
اسمها ولو کان ظرفا او مجرورا صرح به فی المغنی قال لا غلام رجل ظریف قال الرضی والظاهر فی لا التبرئیة الاستغراق مع ارتفاع
المبتدأ المنکر بعدها لان النکرة فی سیاق غیر الموجب للعموم علی الاطلاق سواء کانت مع لا اولیس او غیرها من حروف النفی
او النهی او الاستفهام ویحتمل ان یکون لنفی الاستغراق مع القرینة نحو لا رجل فی الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها

او افتح فهو نص في الاستغراق كما ان ما جاءني من رجل ظ في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان بهذا كلامه وكلام المغني الذي صريح في ان معمول لا التبرئة نص في الاستغراق سواء كان مبنيا او مضافا او مضارعا حيث قال يكون لا عاملة عمل ان وذلك اذا اريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وتسمى حينئذ تبرئة وقال العلامة الثاني المحقق التفتازاني ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني من رجل بل رجلان فانه تحقق حينئذ عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت واخرت واما اذا كانت المنفية مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فنص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان بهذا كلامه وهو صريح في ان التنصيص على الاستغراق انما هو اذا كانت النكرة المنفية مع من مقدرة او ظاهرة لا غير فلا يكون اسم لا التبرئة المضاف او المضارع له لضافي الاستغراق على مقتضى كلامه الا ان يلتزم تقدير من فيهما والاضافة مانعة من البناء او يكون المسئلة اختلافية كما وقع في حواشي المغني ينظر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص بحالة بناء الاسم قوله لاحتمال حذف الجار قال المصرح ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه في الحقيقة صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان جبر لا يحذف كثيرا ظريف في لا رجل في الصفة اظهر بذا ما ذكره الرضي قوله لا يجوز ارتفاع صفته على ما ذهب اليه المصرح وابن برهان بل الواجب عندهما نصبه فالمثال المذكور لا تمثيل غير ما مثل له عند المصرح وان احتمل عندهم جواز رفع صفة المنصوب بلا وقوله على ما هو الظاهر بيان وجه لعدم تجويز المصرح رفع صفة المنصوب يعني لا يجوز رفع الصفة عند المصرح بناء على اعتبار ظهور ما هو انما معرب تابع للفظة لا المحل على ان لا مع ما في حيزها بالجملة فلم يبق الا المبتدأ فقط حتى يجوز الرفع حملا على المحل بخلاف ان فانه لا يغير معنى الجملة فالابتداء باق معه فلذا جاز حمل توابع اسمه مع كونه معربا على المحل او تنبيه على حسن المثال على مذهب التجويز ايضا والمعنى لا يجوز ارتفاع صفته جوازا مبنيا على ما هو الظاهر عند المجوزين ايضا النصب بناء على ما ذكر والا يجوز الرفع فغير ظاهر لانه انما بناء على ان لا بهذه مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان وانكان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا مع بانكان او مبنيا او بناء على ضعف عملها فالابتداء كالباقي معها فلا يضر هذا الاحتمال في حسن المثال وانما يضر لو كان ظاهرا وليس كذلك وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره المصنف في شرح المفصل وانما ثبت مذهب المجازيين اذا كان المغني مضافا او مطولا فانه يكون منصوبا ولا محل له اذ ليس بمبني ويقع بعده مرفوع فذلك الدليل الواضح على ان لها خبرا مرفوعا وان كان صفته لكان منصوبا على جميع المذاهب ليس على ما ينبغي قوله وانما اتى به لئلا يلزم الكذب دفع لقول الرضي لا فائدة في ايراد الظرف بعد الخبر وانما قوله ومثاله ايضا ظ بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل والظرف خبر لا فتنبه تامل قال قال وتميم لا يشبهونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله والحق ان بني تميم يجيزونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم يقم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم وغيرهم هذا كلام الرضي في المغني

وقول جماعة ان بني تميم لايثبتون خبر لا التبرية وانما ذلك عندهم وجود الدليل وانما نحو لا احد اخير من الله وقولك جئتك لا من غير قرينة فالاصل لا يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع وذلك ان تجيب بان الخبر اذا كان مجهولا وجب ان يجعل نفس الخبر عنه عند تميم في باب لا فيقال لا قيام اي موجود ولا اقيم لا رجل ويراد قائم انتهى وقال السيد السند قدس سره والاصح انهم يوجبون حذف الخبر ولا يدعون انه غير محتاج اليه اصلا قوله حتى تقولون اي بنو تميم قوله معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال ان اريد به ان الاسم لانتفى بل يراد ان اسم الفعل لم يجئ على مثل هذه الصيغة وان نصب الاسم بعدها لم يستقم لان انتفى لازم وان اريد ان لا نائب بعد حذف انتفى منابه يرد الثاني والجواب عنه بان فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها ليس بعديد اذ الضمير المبهم المميز بنكرة منصوبة اذا كان للفاعل لا يكون الا في افعال المدح والذم وما يلحق بهما من الفعل الذي يراد به المدح والذم نحو كبرت كلمة وظرف جدا قوله وعلى التقديرين يحملون اي بنو تميم وفيه ان العرب لا يعلم الاسماء المصطلحة حتى يقال ان المرفوع بعد الاسم عندهم صفة لا خبر قوله المشبهتين بليس هو فعل لا ينصرف وزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه وتم تقديره فعل بالفتح لانه لا تخفيف ولا فعل بالضم لانه لم يوجد في ما يتعين الابعيد وسمع لُئِسَ بضم اللام فيكون على هذه اللغة كيهور وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسي وابن شقير وجماعة هذا كلام المغني قوله اي عمل ليس المفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا اذ المنفي من المرفوع اسم عمل فيه الرفع ما ولا المشبهتان بليس ومعلوم ان التشبيه ليس الا للعمل او المفهوم من المثال قوله لا العمل لا النكرة في المنفي خلافا لابن جني وابن الشجري وعلى قولهما يؤول النابغة وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراضيا قوله شاذ قليل حتى ادعى انه ليس بموجود وقال الرماني ان لا لا يعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شئ من كلامهم خبرا منصوبا بالخبر ولا ليس في المغني ذكر خبرا قليلا حتى ان الزجاج لم يلفظ به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع ويرده قوله قوله لا شئ خيرا فلا شئ على الارض باقيا قوله ولا وزر مما تعنى الله واقيا قوله لان ليس لنفي الحال عند الجمهور وقال سيبويه وتبعه ابن السراج للنفي مطلقا قال الاندلسي ليس بين القولين منافاة لانه ان لم يقيد بزمان حمل على الحال واذا قيد بزمان من الازمنة فعلى ما قيد به قوله فيقتصر اي بسبب نقصان المشابهة يقتصر عملها على مورد مسموع وهو النكرة وانكان ذلك في الشعر فقط قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس الخ جواب عما يقال لم يجز ان يكون لا في البيت لنفي الجنس فاجاب بان الالغاء لا يجوز بدون التكرار قال صاحب المغني وفيه نظر لجواز تركه في الشعر انتهى واجاز المبرد وابن كيسان الالغاء مع عدم تكرير لا في المعرفة والنكرة المفصولة وغير المفصولة نحو لا زيد في الدار ولا عمرا رجل ولا رجل في الدار صرح به الرضي ورد على الشيخ الرضي حيث قال انه نفي الجنس ومنع تكرار المرفوع بعد لا انتهى اقول وفيه بحث لان ما ذكره لا يصلح جوابا عما ذكره الرضي فلا يجوز الحمل عليه حيث قال لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرد الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لا براح ولا مستصرح فظهر انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرية ملغاة لم تكرر للضرورة هذا كلامه في المنصوبات وذكره انظر انه لا يعمل لا عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شئ من كلامهم خبرا منصوبا بالخبر ولا ليس وهي في نحو لا براح ولا مستصرح لا التبرية ويشذ ترك التكرار انتهى فتامل قوله اعلم ان المراد بها وان مر ذكره في صدر المرفوعات الا انه اعاد ليتكرر وتتقرر فيكون المتعلم على ذكر في المنصوبات والمجرورات قوله او حكما كالحال والتمييز والمستثنى وغير ذلك قال الرضي قسم النحاة المنصوبات الى قسمين اصلية في النصب وهو المفعولات الخمس ومحمولا عليه وهو غيرها من الحال والتمييز

وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في غير المفاعيل فيقع الحال هو مفعول مع قيد مفهوم منه اذ الجئي في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب وقيد المستثنى هو المفعول بشرط اخراجه فمتى جعل المفعول معه والمفعول له فضلة في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظرا لكان الاصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال لكذا دون المفعول معه والمفعول له اذ ضرب فعل بلا صاحبه ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع والموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل بحث والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فقد شبهت بالفضلات كاسم ان وسم لا التبرية وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها انتهى قيل ويمكن ان يجاب بان الحال وانكان من لوازم الفعل حتى لا يوجد الفعل بدونه الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل او المفعول به لا بالذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعين فيه باعتبار عمله في الفاعل والمفعول به فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول به فان تعلقهما بالفعل بالذات اذ الاول علة الفعل والثاني مصاحب احواله في الفعل فكان نسبته اياهما بالذات فكانا من اصل المنصوبات انتهى اقول احتياج الفعل من حيث هو الى المفعول معه انكان باعتبار انه مصاحب لمعوله من غير اعتبار شيء آخر فهو مع كان باعتبار انه يكون بسبب المصاحبة في الاصل فاعلا او مفعولا يشكل بالتمييز لانه في الاصل فاعل او مفعول لان التمييز عن النسبة الى الفاعل فاعل وعن النسبة الى المفعول مفعول الا ان يقال كون التمييز كذلك اعتبار محض بخلاف كون المفعول معه كذلك فانه باعتبار الواقع اذ المعنى عليه يقع ان المفعول اذا كان دائرا بين الفاعل او المفعول لا يليق عده على الاطلاق من الفضلة الاصلية **قوله** الفتحة التي يكون في محلها اي لم يعتبر قيامها مقام شيء آخر خلافا بر وطرد التعريف فنحو مررت باحمد **قوله** والكسرة والالف والياء اللاتي اعتبر قيامهن مقام الفتحة خلافا بر على الطرد نحو مررت بمسلمات ومسلمين ونحو جاءني الزيدان **قوله** سمي به اي سمي المفعول المطلق بالمفعول المطلق اي انما سماه النحاة بذلك الاسم لما انهم وجدوا انه يصح في اللغة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام وبالجملة لما كان اطلاق المفعول عليه في اللغة مطلقا سماه النحويون بهذه المناسبة مطلقا **قوله** المفاعيل الاربع ترك التاء في الاربع لان المفاعيل جمع مفعولة هذا اذا كان صفة واما اذا كان اسما فانه يشكل **قوله** هاهنا لا يصح اي المفاعيل الاربع لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها في اللغة بدون التقييد بل مع التقييد فيطلق على زيد في ضربت زيدا صيغة المفعول به لا صيغة المفعول مطلقا ولا شك ان المفعول الذي اطلق في اللغة على المفاعيل الاربع بعد التقييد بالقيود ليس بمعنى المفعول الذي اطلق على المفعول المطلق مطلقا فهذا في التحقيق ليس من قبيل المطلق والمقيد لان المقيد يكون هو المطلق مع قيد زائد وههنا ليس كذلك لان المطلق بمعنى الامر الذي اوجده الفاعل وهو الحدث والمقيد بمعنى الامر الذي يتعلق بالفعل تعلق الجزئية او تعلق الزمانية او تعلق العلية او تعلق المصاحبة وبالجملة ان هذا تقييد بحسب انظار ما بحسب الحقيقة فليس تقييدا صلا وعلى هذا لا يتجه ان المفعول بعد التقييد اذا اطلق في اللغة على المفاعيل الاربع لزم اطلاق المطلق ايضا عليها في اللغة لان ذلك من ضروريات اطلاق المقيد فلا يصح ما ذكروه وجها لتسمية المفعول المطلق مفعولا مطلقا دون المفاعيل الاربع **قال** ما فعله فاعل فعل مذكور المتبادر من فعل الفاعل اياه ان يكون موثرا فيه موجدا له اذ المطلق منصرف الى الكامل وحمل الالفاظ مطلقا على المتبادر واجب فكيف في التعريفات الا بقرينة فقول الشارح قدس سره والمراد بفعل الفاعل اياه قياسه به اه ليس على ما ينبغي لانه

صرف اللفظ عن المتبادر بلا قرينة وكون بعض افراد المفهوم ولا يصدق عليه المحدود ابقى على المتبادر لا يصح قرينة والاولى
ان يقال ان هذه الامثلة في حكم الايجاد والتاثير وان الفعل مسند الى الفاعل وقائم به كما في صورة الايجاد وقوله والمراد بفعل
الفاعل اياه قيامه به وكونه وصفا له فلا يرد ضرب زيد ضربا لان زيدا وان لم يكن فاعلا حقيقة لكنه فاعل حكما والضرب
وان لم يكن قائما به لكنه وصف له على ان عدم القيام مم قال العلامة التفتازاني في التلويح في بحث الالفاظ العامة في
بحث اي ان الضرب صفة اضافية لها تعلق بالفاعل وبهذا الاعتبار هو وصف له وتعلق بالمفعول به وبهذا الاعتبار
هو وصف له ولا امتناع في قيام الاضافيات بالمضافين كما قيل يرد عليه نحو ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول فان الضرب
ليس قائما بزيد سواء جعل الفاعل اعم من الحقيقي والحكمي او ليس على ما ينبغي قوله وانما زيد لفظ الاسم قال المصرح انما قالت
اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شئ فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور
وردّ بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لاخراج ضربت الثاني لان كلمة ما ليس عبارة عن مطلق الشئ بل الشئ الذي هو مفعول فاعل
الفعل المذكور ولا شك ان ضربت الثاني ليس مفعولا لفاعل الفعل المذكور بل المفعول الحدث الذي هو مدلوله التضمني فضربت الثاني
ليس بداخل في التعريف لان المفعول المطلق شئ فعله فاعل فعل مذكور وهو ليس بمفعول فان قلت فح يخرج عن التعريف ضربا
في ضربت ضربا لانه ليس مفعولا لفاعل الفعل المذكور بل المفعول مدلوله الذي هو الحدث قلت يكمل مفعولا باجراء صفة المدلول
المطابقي وهو كونه مفعولا على الدال وهم يجرون صفات المدلول المطابقي على الدال ولا يجرون صفات المدلول التضمني على الدال
ولذا لم يكمل ضربت مفعولا لفاعل الفعل المذكور باجراء صفة المدلول التضمني وهو الحدث عليه فان قد اجري صفة المدلول التضمني
على الدال في قول المصنف في تعريف الفاعل على جهة قيامه به فان ضمير قيامه يرجع الى الفعل والقيام ليس صفة الفعل بل صفة
الحدث الذي هو مدلوله التضمني قلت هو محمول على حذف المضاف اي على جهة قيام مدلول الفعل بالفاعل ومع هذا الاحتمال
لا يكون دليلا على تجويز اجراء صفة المدلول التضمني على الدال فان قلت فما تقول في المفعول المطلق النوعي والعددي نحو جلست
جلسة او جلستين فانه قد اجري فيه صفة المفعولية التي هي صفة مدلوله التضمني وهو الحدث لانه يدل على الحدث والنوع او العدد على سبيل
الدال قلت لما كان المفهم الاول في المفعول المطلق هو الحدث لانه الذي تصدا نه فعله فاعل فعل مذكور وان الفعل مشتمل عليه
جعل الجزء الآخر كانه ليس بمدلول له ولما جعل المصدر الذي للنوع والعدد بمنزلة المصدر الموصوف فالجلسة في قولك جلست جلسة
بمنزلة جلست جلسة حسنة والجلسة في قولك جلست جلسة جلست جلسة هو صوفة بانه واحدة جعل الجزء الآخر كانه مدلول
الصفة لا مدلول المصدر وانت خبير بان الجواب تكلف وتعسف وايضا قالوا اسمي فعل فعلا التضمنه الفعل المعنوي فيكون من تسمية
الدال باسم المدلول التضمني فهو من باب اجراء صفة مدلوله التضمني على الدال الا ان هذه التسمية ليست من باب اجراء الصفة ولعل
الباعث على ارتكاب التكلف وعدم القول باجراء صفة المدلول التضمني على الدال عدم وجود مثله في موارد استعمال العرب ثم
لا يخفى انه على تقدير زيادة الاسم لا يخرج ضربت الثاني يخرج ايضا ضارب الثاني في قولك زيد ضارب ضارب نائما وانما
اسما الان معنى التعريف ح ان المفعول المطلق اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور وضارب الثاني ليس اسما لحدث بل اسم الذات
التي صدر منها الحدث وعلى تقدير عدم زيادة الاسم والقول بان المفعول المطلق ما فعله فاعل فعل مذكور لم يدخل في التعريف ايضا

ضارب الثاني فان المراد من كلمة ما حدث وهو ليس بحدث وليس مدلوله المطابقي ايضا حدثا وانت خبير بان قول المصنف
يخرج ضربت الثاني اذا لم يصح اذا لم يفسر كلمة ما بالحدث واما اذا فسر بالحدث فلا قوله لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمراد من ما يعني
هو الحاصل بالمصدر الذي هو اثر مترتب على الحدث والتاثير لا التاثير نفسه اذ المفعول المطلق هو الاثر والمصدر يطلق على كل منهما
به الشريف قدس سره في حواشي المتوسط والرضي فالاثر المترتب منه فاعل فعل مذكور باعتبار ذلك الفعل اي يكون المفعول
المطلق اثر ذلك الفعل وعلى هذا يندفع ما يقال انكان المراد بكون المفعول المطلق مفعولا لفاعل الفعل انه مفعوله باعتبار كون
الحدث والفعل مفعولا لاتحاد المفعول المطلق بهذا المعنى للمفعول المطلق يرد عليه ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول فكيف يكون احد المنسبين وان
اراد انه مفعوله باعتبار الايقاع وهو قوعه حتى يكون قولنا ضربت ضربا بمنزلة اوقعت الضرب يرد عليه انه يلزم ان يكون المفعول
المطلق مفعولا به لا مفعولا مطلقا لانه ذكر من حيث انه وقع عليه الفعل لا من حيث انه اثر مترتب على الفعل وان اوقعت انما الايقاع
فيكون بالايقاع وكذا الى غير النهاية وهذا وانكان له وقع بالقطاع التسلسل في الامور الاعتبارية ويكون الايقاع الايقاع غير
الايقاع لكن الاول ليس له وقع هذا ويرد على كون المفعول المطلق هو الاثر المترتب على الحدث انه يلزم ح ان لا يكون كون الفعل
بمعنى الاسم ومشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء صحيحا لان الفعل مشتمل على الحدث والتاثير لا على الاثر المترتب الذي هو المفعول المطلق
قال العلامة التفتازاني في التلويح في بحث المقدمة الاولى لفظ الفعل وكثيرا من يسمي المصادر قد يطلق على نفس الايقاع الفاعل ولكن
الامر وهو بالمعنى المصدري ويسمى تاثيرا كاحداث الحركة ايجادها في ذات الموقع والمحدث وكالقيام والقعود في ذاته وقد
يطلق على الوصف الحاصل للفاعل بذلك الايقاع وهو المعنى الحاصل من المصدر الاول حقيقة معنى المصدر وهو الجزء من مفهوم
الفعل انتهى وانه يلزم ان لا يصح عمل المفعول المطلق لان العمل للمصدر بمعنى الحدث والتاثير بمعنى الحاصل بالمصدر الا ان يقال
بالحاق المصدر بمعنى الحاصل بالمصدر للسامحة وعدم الفرق بين الاثر والمؤثر تسمح في هذه المواضع ايضا قوله او اسما فيه معنى الفعل
اما ان عطف على قوله مقدرا فيكون الاسم الذي فيه معنى الفعل تسما من الذكر الحكمي للفعل وقيا عطف على قوله مذكورا حقيقة يعني الفعل
المذكور سبيل الفعل الملفوظ والمقدر والاسم وهو خلاف الظاهر وفيه ترك العطف من القريب الى البعيد بلا ضرورة قوله نحو الضرب
واقع على زيد فانه وانكان ما فعله فاعل فعل الا ان الفعل ليس مذكورا لا لفظا ولا تقديرا لقصد في العبارة انه ما فعله فاعل
فعل مذكور وانه من اثر المترتب عليه فالغرض من ذكر الفعل مع المفعول المطلق ان يقصد في العبارة انه ما فعله فاعل فعل
مذكور واثر مترتب عليه فالضرب في الضرب واقع على زيد ليس مقصودا من حيث انه اثر مترتب على فعل وانكان في الواقع كذلك
بل من حيث انه محكوم عليه بالوقوع على زيد وفي ضربت الضرب مقصود من حيث انه اثر مترتب على الفعل المذكور فاتحاد الضرب
في التركيبين لا يوجب كونه معمولا للفعل كيف والاعتباران متغايران وان اريد بالاتحاد في التركيبين الاتحاد بالذات والاعتبار
فهو باطل الفساد فظهر ان ما قيل ان قلت الفعل مذكور كما في ضربت قلنا المراد المذكور معه في التركيب الذي هو فيه وح يرد ان المعنى
الضرب الذي ضربته اللهم الا ان يراد بالذكر معه كونه معمولا له وح يرد الضرب واقع على زيد لان عامله في التركيب الذي
هو فيه يتحقق في ضربت الضرب والقول بالمغايرة بين الضربين بالشخص تدقيق فلسفي لا يليق بما لا يليق البحث والتنقيب

مبحث اسم ما ولا المشبهتين بليس

الاعتبارى معتبر عند النحاة كما فى كرمت كراهتى وايضا يلزم ان يكون زيد فى زيد قام فاعلا لانه مما اسند اليه الفعل المعروف
عقد ما عليه فى قام زيد بين ما ذكره **قوله** يعنى ذلك الاسم اشارة الى ان ضمير بناءه راجع الى الاسم وتجويز رجوعه الى
كلمة ما كما فى الرضى ليس على ما ينبغى **قوله** ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء وهذا الكلام صريح فى ان المفعول المطلق اسم
للحدث والتاثير اذ الفعل مشتمل على الحدث لا على الحاصل بالمصدر مع ان المفعول المطلق ليس اسما للحدث بل اسما للحاصل بالمصدر
صرح به الشريف قدس سره الا ان يقال هذا الكلام مبنى على عدم الفرق بين الحدث والاثر المترتب عليه فان الفعل لما كان مقتضيا
للاثر فكانه متضمن للاثر وبهذا حصل الجواب عما قيل ان انبت ليس مشتملا على معنى نباتا وذلك لان نباتا مطاوع وانبت للاثبات
الذى يتضمن انبت فكانه متضمن له فان قيل ليس الجلسة والجلسة كلواحد منهما مفعول مطلق مع ان الفعل لا يشتمل على النوع والجنس
واجيب بان المقصود الاولى من المصدر هو الحدث لانه الذى تقصد قيامه بفاعل الفعل المذكور وذكر من حيث ان الفعل مشتمل عليه
فلما كان الفعل مشتملا على المقصد الاولى فكانه مشتمل على العنوم كله فان قلت قولك انواعا واجناسا فى قولك ضربت انواعا
واجناسا مفعول مطلق مع ان الفعل ليس مشتملا على مضمونه قلت هو اشارة الى ان المصدر فى معنى ضربت انواعا ضربت ضربا تنوعا وضربت اجناسا
ضربت ضربا مختلفا وكذا ضربت شيئا بمعنى ضربت شيئا من الضرب اى ضربت ضربا ما وكذا ضربة الفاء اى الفا من الضرب او ضربا ما
وكذا ضربة سوطا اى ضربة ضربة سوط واما نحو ضربة انواعا من الضرب بيانين كونه بمعنى المصدر بين ونحو ضربة اى ضرب وضربة
اشد ضرب وقدمت خبر مقدم فبينين كونه مصدرا بالاضافة لان اباء الفعل لبعض ما يضاف اليه فان قلت قوله او اسما فيه معنى
الفعل عام يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر وفى صورة المصدر ليس معنى الفعل مشتملا عليه بل عينه قلنا
المصدر عند العمل ما ول بان مع الفعل فيكون معنى الفعل مشتملا على معنى المصدر **قوله** اشتمال الكل على الجزء **قوله** لكنه ليس مما يشتمل عليه
معنى الفعل اى ليس مما يقصد اشتمال معنى الفعل عليه ويعتبر وليس المراد انه لا يشتمل عليه معنى الفعل اصلا يدل على ذلك قول الشارح
قدس سره فى بحث المفعول لاجله زمان الضرب والتاديب واحد ولا مغايرة بينهما الا بالاعتبار **قوله** وكذلك خرج به مثل كراهتى
كراهتى جواب عن اعتراض الشيخ الرضى حيث قال ويبطل هذا الحد نحو كرمت كراهتى واحببت حبى وابغضت بغضى على ان المنصوبات
مفعول بها **قال** للتاكيد اى لتاكيد الفعل قال الشيخ الرضى وهو فى الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا
للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمعنى قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر
المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين تضمنهما الفعل **قوله** ان لم يكن فى مضمونه زيادة على ما يفهم من الفعل من نوع
او عدد وعلى هذا فالمصدر المعرف بلام الجنس يكون للتاكيد لعدم افادته النوع والعدد ولا يجوز ادخاله فى النوع لعدم دلالته
على زيادة هى النوع لان النوع هو المصدر الموصوف **قال** الشيخ الرضى ويعنى بالنوع المصدر الموصوف سواء كان
الوصف معلوما من الوضع نحو رجع القهقرى او من الصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اى
عملا صالحا ونحو ضربة ضرب الامير اى ضربا مثل ضربه او من كونه اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر اما بلفظه من نحو ضربة
اذا جاء من الضرب او الاضافة نحو ضربة اى ضرب او من كونه مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربة ضربتين
اى مختلفتين او من كونه معرفا بلام العهد نحو ضربت الضرب عند الاشارة الى ضرب معهود اى الضرب الشديد او الصعب او غير ذلك

١٣٩

قوله على عدده قال الشيخ الرضي ومعنى بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان العدد او لا وسواء كان العدد معلوما من اللفظ نحو ضربت ضربة او من الصفة نحو ضربا كثيرا او من العدد والصريح المميز بالمصدر نحو ثلثمائة ضربات او غير المميز به نحو ضربته الفا او من الآلة او نحوها موضع المصدر نحو ضربته سوطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على عدد ما فرادها وضربت سوطين واسواطا بصيغ تثنية الآلة وجمعها مقام تثنية المصدر وجمعه قوله وسيبويه يقدره اى المصدر بغير لفظ فعله بحسب المادة او الباب قال الشيخ الرضي وذلك اما مصدر او غير مصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا وعند سيبويه ينتصب كلها ان المصدر منصوب بفعله المقدر اى تبتل اليه وتبتل فانبتكم من الارض فنبتم نباتا وعند المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر هو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة انتهى وبهذا ظهر ان ما قيل وفيه ان التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى لا يضرونه شيئا اى ضرا قليلا ليس على ما ينبغي قوله اى سماعيا او مسموعا قوله والجذع قطع الالف او الاذن او الشفة او اليد قوله فانه لم يوجد في كلامهم آه بيان لتطبيق للامثلة المذكورة بقوله سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لانه قد يعرف بما فيكون المعنى انما قيل في هذه الامثلة بالوجوب لعدم وجود استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر في كلامهم لانشئ آخر من قاعدة فالوجه هو عدم وجدان استعمال الافعال لا غير فعلى هذا المشار اليه في قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا هو القول بان وجوب الحذف انما هو لعدم الوجدان لانشئ آخر من قاعدة ويدل على هذا المعنى قوله اى حذفا قياسيا يعلم ضابطه كلي باعتبار القاعدة فاندفع ما قيل لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياس ايضا وجوب الحذف مسماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة قوله بان ذلك اى ذكر عوامل هذه المصادر قوله ليس من كلام الفصحاء بل من كلام المولدين وكلامنا في كلام العرب لا في كلام المولدين وفيه بحث لانه قد وجد استعمال الفعل العامل في الحمد في قول امير المؤمنين علي ابن ابيطالب رضي الله تعالى عنه وهو من افصح العرب العرباء والبعضهم قال الرضي وفي نهج البلاغة نحمده على عظيم احسانه وتيسير بيانه ونوالي فضله وامتنانه جزاء يكون تحمده تقضاه وشكره اداؤه قوله بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام وفيه بحث فان الحذوف وجوبا عند ذكر اللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له الا انه قياسي لا سماعي قال الرضي الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها بينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست حالها كحال حذف فعله بل يجوز نحو سقيا لك من الله سقيا ورعيا لك الدر رعيا وجدعك الله جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا واما بين فاعلها او مفعوله بالاضافة نحو كتاب الله وضرب الرقاب او بين فاعلا او مفعولا بحرف جر نحو بوسالك وجدعا لك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بقياسيته ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط فالضابط ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر للبيان النوع احترازا عن قوله تعالى ومكروا ومكرنا وسعى لها سعيها واما قولهم جرحوه وجرحوا جرحه وقصدت قصده ونحوت نحوه فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى قصدت جهته اعني ينبغي ان يقصد بها من يطلبه ويجوز ان يكون جرحوا جرحه الذي يليق به وحمدت حمده الذي ينبغي فيكون مضافا بيانيا النوع هذا ما ذكره الرضي وصرح به صاحب العباب ايضا واعلم ان كل مصدر ذكر فاعله او مفعوله بعده اما باضافة المصدر اليه او

مبحث المفعول المطلق

او بحرف المعين الفاصل او المفعول ولا يكون لبيان النوع يجب حذف فعله قياسا لا سماعا والا فلم يجب لا قياسا ولا سماعا يقول سقاك الله سقيا ففي جعل هذه المصادر مما يجب حذف فعلها سماعا نظر انتهى **قوله** موضع ما وقع تقديره مضاف لكلمة ما وقوله اي مفعول مطلق تفسير لكلمة ما والاولى ايراد التفسير بين ما وقع ليلي التفسير ولئلا يتكرر قوله وقع الا ان لم يورد لئلا يلزم الفصل بين الموصوف والصفة بتفسير الموصوف وانما قدر المضاف ليصح جعل قوله منها خبر القوله ما بدون تقدير الموضع بان يجعل ما موصوفة مفسرا بالموضع والمعنى موضع وقع فيه المفعول المطلق ثبتا قلنا يلزم على هذا التقدير الاحتياج الى تقدير ضمير في الصفة راجع الى الموصوف بخلاف ما اختاره الشارح رحمه الله فانه لا يحتاج والتقدير الذي لا يحتاج الى التقدير اولى وفيه انه كما يحتاج في هذا التقدير الى تقدير الضمير يحتاج على ما اختاره الشارح الى حذف المضاف **قوله** اريد اثباته لا يظهر لارادة الاثبات من قوله ثبتا فائدة وكون الاثبات اعم من ان يكون بنفسه او بنقض النفي بالا لا يقتضي ذلك اذ كون المفرد ثبتا بعد النفي لا يكون في نفسه بنقض **قوله** بعد نفي داخل على اسم لما كان الظاهر من العبارة ان قوله داخل على اسم صفة لاحد الامرين من نفي بمعنى نفي والمراد دخول كلا المعطوف والمعطوف عليه لا احدهما حتى يجب افراد الضمير الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بالويل يجب مطابقة الضمير لما قصد من كلا الامرين وقد كان ظاهر العبارة غير مطابق لما قصد لافراد داخل والواجب تثنيته قدر بقوله نفي صفة علمت تصحيحا للعبارة واشعارا بان الافراد غير صحيح بدون التقدير وانت خبير بانه لو جعل ضمير داخل راجعا الى كل واحد منهما كما فعله الفاضل السندي يصح بلا حاجة الى تقدير بلا ارتكاب لتقدير الذي اختاره الشارح وبالجملة لا صحة لظاهر العبارة بدون التقدير والتاويل بكلا احد منهما اذ الواجب تثنية الضمير اذا قصد كلا الامرين على ما صرح به الرضي فنظر ان ايراد الفاضلين الشارحين للحواشي الهندية على تاويل الفاضل السندي بان الضمير العائد الى المعطوف باول لزم توحده فلا يجوز ان يقال زيدا وعمرو جاءا فعلى هذا التاويل المذكور فاسد فاسد **قال** لا يكون المفعول المطلق خبرا عند اي بلا ارتكاب تجوز فلا يرد نحو زيد سير سير وما زيد الا سير فانه وان جعل المفعول المطلق خبرا عن اسم لا يصلح ان يكون خبرا عنه الا ان المراد بعدم الصلوح بلا ارتكاب تجوز ومنجوز ان يقع خبرا عنه بارتكاب التجوز والمقصد من هذا القيد تحصيل احد شرطي وجوب الحذف قياسا وهو القرينة اذ لا اسم يكون مبتدأ في الحال او في الاصل والمفعول المطلق لا يصلح خبرا عنه فالمبتدأ باعتبار المقام قرينة دالة على تعيين الخبر المحذوف في كلا الضابطتين مع السادس مسد الفعل في الاول الا الاستثنائية وفي الثانية التكرار او المصدر الاول بكذا قالوا وفيه بحث لانه ان قيد في وجوب حذف الفعل قياسا بانه لا بد من قيام ما يودى مودى الفعل مقامه يشكل بالضابطتين لانهم قالوا بوجوب الحذف قياسا مع انه ليس ما قام مقام الفعل مودى مودى اليه ويشكل ايضا في المثال الضابطة الثالثة حيث قال البعض في الآية الكريمة ان القائم مقام الفعل هو كلمة اما وان لم يقيد به يشكل بالقول بعدم وجوب الحذف فيما اذا قال نعم في جواب اقام زيد مع وجود شرطي وجوب الحذف وهو القرينة وقيام شيء مقام المحذوف لعدم قيام ما يودي مودى اليه في مقامه كما لمفسر فيلزم في الكلام استدراك على ما ذكره الشارح قدس سره **قوله** لانه اي المفعول المطلق اي الذي يصلح ان يكون مفعولا مطلقا ويصدق عليه تعريفه ظاهرا فان سيرا في ما سيري الا سير شديد يصدق عليه انه اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور لان الفعل اعم من ان يكون فعلا حقيقة او اسما كاسم الفاعل والمصدر وبهذا سقط ما قيل في هذا وامثاله انه لا بد ان يكون مفعولا مطلقا الا انه ينتفي فيه القيد **قوله** لو كان خبرا عنه بلا ارتكاب تجوز **قوله** ما سيري

الاسير شديدا اذا لحدث يصح جزا للحدث بخلاف ما انت الا سيرا فان الحدث لا يصلح جزا عن اسم عين بلا ارتكاب تجوز وانما وصف السير لقوله شديدا اذ الجزء يجب ان يفيد ما لا يفيده المبتدأ فلو لم يوصف لم يصح وقوعه جزا عن السير واعلم ان المقصود من كون النفي داخلا على اسم لا يكون المفعول المطلق جزا عنه هو تحصيل القرينة لان ذلك الاسم لطلبه كخبر يكون باعتبار المقام قرينة على تعيينه والا فلا يلزم ذلك المقصد كون النفي داخلا على و داخل المبتدأ اذ الاسم بعد الدة واخل يكون طالبا للخبر البتة فدخول النفي على اسم احتراز عما اذا دخل النفي على فعل لا يكون من دة واخل المبتدأ فانه حينئذ لا يكون من هذا القبيل **قوله** لكان مرفوعا على الخبرية لا منصوبا على انه مفعول مطلق لانتفاء القرينة الدالة على تعيين المحذوف حينئذ فانتفاء قيد واحد من قيود وجوب الحذف قد يزول الوجوب ويبقى المصدر مفعولا مطلقا جائز الحذف حامله نحو ما زيد سيرا وقد يخرج المصدر عن كونه مفعولا مطلقا كما في سيري الاسير شديد يدل على ذلك ما قال الرضي في الضابطة الرابعة اما اذا لم يكن المصدر للتشبيه جامو صوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد الوجهين اما على انه بدل من الاول او وصف به لانا كيد لفظي لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد مالم يفد الاول ويوم لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير وقال الرضي لا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن تاكيدا وبما ذكرنا يندفع ما قيل يجب عليه ان الكلام في المفعول المطلق الذي يجب حذف فعله على تقدير تحقق القيود المذكورة ولا يجب على تقدير عدمها فكيف يكون مرفوعا بالجزية واما ما قيل ان قلت هو ليس مفعولا مطلقا لانه مرفوع قلنا المفعول المطلق قد يكون مرفوعا فتنبه بحث لانه ان اراد ان المفعول المطلق قد يكون مرفوعا ومع ذلك يكون مفعولا مطلقا فنعم كيف والمصدر المرفوع في المثال المذكور خبر مبتدأ لا غير وايضا المفعول مصدر منصوب يكون بعد فعل مذكور حقيقة او حكما وان اراد ان المفعول المطلق قد يكون مرفوعا باعتبار انه خبر مبتدأ او نائب او غير ذلك بالفعل وكان في الاصل مفعولا مطلقا فهو غير مفيد وغير واقع للاحتراز المذكور والدافع ما ذكرناه **قوله** اي في موضع الجزء عن اسم قال الرضي لفظ المتن لا تفيد تقييد هذه الضابطة بهذا القيد وهو ظاهر الا ان يجعل ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون جزا عنه **قوله** وانما جمع بين الضابطتين لا يخفى ان هذا نكتة ذكرت بعد الوقوع فلا يلزم ان يكون مطردة بحيث يجوز الجمع كلما وجد فيه الاشتراك فاندفع ما قيل فيه انه يقتضي ان يجمع بين كل قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة **قوله** فاما منا بعد واما فداء واما وجب حذف العامل في هذه الفاظ لان النصب قرينة والجملة المتقدمة تكمل مناسبتها قائم مقام العامل ومن هذا ظهر ان النحاة لم يشترطوا كون النائب مناب المحذوف بعد المحذوف بل ما له مناسبة يقوم مقام المحذوف سواء تقدم عليه او تاخر وانما قالوا في ضربي زيدا قائما انه على تقدير الكوفية يلزم حذف الجزء بلا شيء مسده لا لان قائما لا تقدمه لا يصلح ان يقوم مقامه بل لانه من تتمة المبتدأ او خبره فلا يقوم ما هو بمنزلة الجزء من المبتدأ مقام الجزء **قوله** وقال البصريون الخ محذوف اي كائن رجل وشديد مقرونان وفيه اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ ليس مسند الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قضى ذلك لان الخبر مثنى فيمتد الى المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان تقول ان المعطوف سادا مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما فاعلم بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر ليس على ما ينبغي فتدبر **قوله** لان تشبيه بامر آخر هو المفعول المطلق في الحقيقة والكان يجب النطق المفعول المطلق هو المشبه به فالمفعول المطلق في الحقيقة مشبه لا مشبه به وهذا الشرط انما هو تحصيل احد شرطي وجوب الحذف وهو القرينة الدالة على

تعيين المحذوف اذا لم يكن ما كان شبيها به دل على تقدير العامل من جنسه ومصدره ليكون مشبها والقائم مقام الفعل
الجملة المتقدمة لانها لاشتمالها على اسم بمعنى المصدر وصاحبه بمنزلة الفعل والفاعل **قوله** واهتز به من نحو زيد صوت صوت حسن
ان قلت الاحتراز عنه بقوله للتشبيه انما يتصور لو كان مفعولا مطلقا مع انه ليس كذلك لانه مرفوع عند سيبويه على انه بدل او صفة
قلت نالتعريف يصدق عليه وانما لم قيد التعريف بانه ذكر من حيث انه قائم بفاعل الفعل المذكور وتصدق في العبارة تلك فالقصد
المذكورة خارجة بقوله مفعول مطلق **قال** عملا جاء اى امرا عارضا والاصل الحدث غير لازم ليدل الجملة باشتمالها على اسم بمعنى المصدر
على الحدث فيقوم ما يدل على الحدث **قوله** من افعال الجوارح جمع جارحة وهو العضو الذى بها يكتسب قال الله تعم ويعلم ما جرحتم
بالنهار اى كسبتم **قوله** لان الزهد ليس من افعال الجوارح لان الزهد عبارة عن عزوف النفس عن كل ما فيه حظ وتمنع من
مال وجاه وتنعم **قوله** اى ليصوت صوت حمار اى ليصوت صوتا مثل صوت حمار **قوله** من صات الشئ صوتا اى ليصوت
صوت حمار مشتق من صات الشئ صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر لمعنى تصويت لانه اسم اقيم مقام المصدر كما
زعم الشيخ الرضى حيث قال اقيم الاسم مقام المصدر كما فى عطى عطاء وكلم كلاما **قال** ولا محمل لسواه اى لا احتمال لسواه حيث
عرف الشرع والا فالقاريء احيانا يحمل الصدق والكذب **قوله** لامر ايغازه اى لايوكد المفعول المطلق امرا يغايره **قوله** ولو بالاضافة
اى ولو كان ذلك الغير الذى يوكده المفعول المطلق غير اله بلا اعتبار لا بالذات وبالجملة المفعول المطلق فى المثال المذكور يوكد نفسه لا
ما يغايره ذاتية كانت المغايرة او اعتبارية وفيه بحث اذ لا يستقيم نفى المغايرة الاعتبارية والحمل على نفى المغايرة الاعتبارية التى
تاتى فى الضابطة الثانية ليست على ما ينبغى اذ المتبادر من قوله ولو بالاضافة رجوع المغايرة الاعتبارية على الاطلاق اللهم ان
يقال ان المغايرة الاعتبارية ليست معتبرة فى التاكيد فيه كما هى معتبرة فى التاكيد فى الضابطة الثانية لانه ليست متصورة و
يويده ما قال الشيخ الرضى انما قيل لمثل هذه المصادر موكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه ايضا لانك انما تؤكد بمثل
هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الامر وغلب فى ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ الآخر
فى معنى لفظ محتملا لذلك المعنى ولنقيضه النفس غير المحتمل فلذلك قيل موكد لغيره واما الموكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فيستغنى لتوكيدا
لنفسه قال الرضى انما وجب حذف الناصب فى الموكد لنفسه ولغيره لكون بجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه
وقائمتين مقامه والقرينة هو النصب **قوله** اى احق حقا تقديره لعامل المفعول المطلق وهو بضم الهمزة من باب الافعال اى اثبت
هذا القول اثباتا فيكون من قبيل انبتكم نباتا وليس من حق بمعنى ثبت لانه يكون معنى المتكلم الواحد اخبار المتكلم ثبوت نفسه وذا ليس
بمقصود فى هذا المقام والمناسب على ما ذكره الشارح قدس سره ان يقدر عامله بكذا اى حق حقا اى ثبت هذا القول ثبوتا ويصح تقدير العامل
متكلما لو جعل حقا مصدر حق فلان بمعنى صار منه على تعيين وثقة والتقدير احقه حقا اى كنت من هذا القول على يقين وثقة ولا يظهر
وجه لتقدير العامل من باب الافعال مع ان صيغة النائب من الثلاثى يصلح للتقدير على ما ذكره الشارح قدس سره وكذا صيغة
المتكلم الواحد منه على ما ذكرنا والحال ان تقدير صيغة النائب موافق لما ذكره الشيخ الرضى حيث قال جميع الامثلة الموكد لغيره اما
صحيح القول او ما هو فى معنى القول والتقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر ان يحمل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا
لقلت بيانا للنوع **قوله** من حق يحق اذا ثبت واجب اى حقا مصدر من مصدر حق يحق على ان يكون من بيانية ويظهر معناه

من هذا البيان وهو حق اذا ثبت قوله تحمل الصدق وهو مطابقة الحكم للواقع والكذب بمقابله والحق مطابقة الواقع للحكم والباطل بمقابله قوله انه تاكيد لاجل غيره ليندفع بهذا قال المصنف الا ان الا اعترض عليه الرضي بان ما قال المصنف ليس شيئ لانه في مقابلة التاكيد لنفسه ينبغي ان يكون الغير مؤكدا كما لنفس اشار الله قدس سره الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر ومع ذلك تاكيد لغيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمى القسم الاول تاكيدا ليس لغيره قال شئ اي على صفة التثنية اشارة الى ان المصدر يكون على صيغة التثنية ولا يكون على معناه بل معناه التكثير والتكرير حتى لو لم يكن على صيغة التثنية اولم يكن معناه التكرير والتكثير لا يجب حذف الفعل لكن عبارته غير وافية به لان ان المستعملة مع ربط الوصل يكون جزاءه لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم ويكون تحقيق الشرط اولى بكونه ملزوما للجزاء فيفيد ان كونه للتثنية ملزوما لكونه من مواضع وجوب الحذف قياسا اولى من كونه للتكرير مع انه ليس كذلك فالصواب ان يقال اي يكون على صيغة التثنية ولم يكن على معنى التثنية فالضابطة لوجوب الحذف قياسا كون المصدر على صيغة المثنى مرادا بها التكثير مضافة الى الفاعل او المفعول لا البيان النوع فلو لم يكن مضافا فلم يجب الحذف سواء كان المراد التكثير نحو فارع البصر كرتين او معنى المثنى نحو ضربت مرتين اي مختلفين ولو لم يكن على صيغة التثنية لم يجب الحذف وان كان مضافا على ما يقتضيه عبارة الشرح وقال الشيخ الرضي يجب الحذف قياسا ان بين فاعل المصدر سواء كان المصدر مفردا او مثنى بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله بسنة الله ووعد الله وضاربيك ودوالبيك لا لبيان النوع فانه اذا كان لبيان النوع لا يجب الحذف نحو قوله لعمرك والكرهم اوبين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب يسحان الله ولبيك وسعديك او بين فاعله بحرف جر نحو بوسالك او بين مفعوله بحرف جر نحو عجبت من ضربك عمرا الكلام وجد مالك هذا الكلام وهو شاهد بان سبب وجوب الحذف بيان فاعل المصدر او مفعوله بالاضافة او حرف الجر لا كونه مثنى مضافا ولذا قال والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابطة ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر ثم قال وانما وجب الحذف لان الفعل للحذف اما لقصد الدوام بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد نحو لبيك واما لتقدم ما يدل عليه كما في قوله لعمر كتاب الله عليكم ولكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه نحو لبيك وسعديك بقي المصدر بهما مضافا بين صار بمنزلة المفسر في نحو ان امرؤ هلك قوله تكلف لان المثال انما يورد لايضاح القواعد بعد تمامها ولا يكون تمامها محصلة تمام تكلف محض وقوله في صدر الكتاب واعلم يصرح بهذين القيدين الكفاية بالامثلة جعل المثال من تتمة القاعدة فالوجه عدم اختيار هذا التوجيه هناك بل التنبيه على ركاكة عبارته هذا لا يخفى فارق الا ان يقال البيان الكامل تحصيل بثلثة امثلة وثلثة اخر تجعل من تتمة القاعدة بخلاف المذكورة فانه اثنان او يقال المذكور فيما سبق ليس امثلة للقاعدة بعد ضبطها بل امثلة لتعيين ما فيه القاعدة فلا تكلف في جعلها من تتمة القاعدة بخلاف المذكورة فانه مثال للقاعدة بعد تمامها فجعله من تتمة القاعدة تكلف بحث وقوله من تتمة التعريف الاولى من تتمة القاعدة قوله واتيم المصدر مقامه فعلى هذا ينبغي ان يقول باقامة المصدر مقام الفعل المحذوف في نحو ما زيدا الا سيرا ولا حاجة الى اعتبار قيام الاسم مقام الفعل وكذا في نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء ينبغي ان يكون القائم مقام الفعل المصدر لا الجملة المتقدمة مع ان البعض لا يقضي باقامة المقدم على المحذوف مقامه بل قال ينبغي ان يكون القائم بعد المحذوف الا ان يقال القائم مقامه التكرار وهو لا توجد فيما ذكر قوله بحذف الزوائد وفيه ان الرد الى الثلاثي يحصل بحذف الزيد

الهمزة واللام لا بحذف الزوائد الا ان يقع عدد النون ايضا من الزوائد التي تحصيل الرد الى التلاتي بحذفها تغليبا كما اشير اليه قوله فيما بينك من غير تعرض لحذف النون وان قيل عدم التعرض لشهرة حذف النون عند الاضافة يقال اريد بالجمع ما فوق الواحد لانه هو من اصطلاحات ارباب المعقول لانا نقول هو من اطلاقات الاوباد ايضا قال الرضي ومما يشتبه ان يكون قياسيا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد تاكيد المعطوف عليه بتثنيته تقول اعتديت ولا اعتداء العراب واهتديت لا اهتداء القطا اي ولا اعتديت اعتداء العراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغناءه عنه قال المفعول به الضمير في به يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال احسنتم وما ادري ما يفعل بي ولا بكم قال المعنى انه سمي بدلا ان اوقع الفعل به او تعلق به يعني ان المفعول به يفسر بالوقوع او الوقوع مطاوع الايقاع وانما هو بسبب هذا المفعول لان وجود الفعل بسبب لوجود الحال اذ الوقوع مفسر بالتعلق وصلة التعلق الباء فسمي هذا المفعول بهذا الاسم لان الفعل الذي وقع تفسير الوقوع الذي هو تفسير هذا المفعول صلته الباء قوله لكفاءة بما سبق اي اجراء لصفة الحدوث المطابق على الدال فان قلت اذا وقع اسم الاستفهام والشرط مفعولا به يكون الوقوع من صفات مدلوله التضمني لا المطابقي فكيف يصح قلت باعتبار التغليب او باعتبار ان للاكثر حكم الكل قوله تعلقه بها اي تعلق فعل الفاعل اي تعلق فعل فعله الفاعل وصدر منه على ما هو الظاهر من السياق لا تعلق الفعل مطلقا والا لانتقض بالفاعل وبعد تقييد التعلق بما ذكرنا كما لا يرد الفاعل لا يرد اشتراك زيد وعمرو لان بينهما اشتراكا في احد الامرين كلا بينهما لانه يقتضي تعدد الفاعل فالاسناد انما يتم بمجموع الامرين وعلى هذا الحاجة الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية فضلا عن ان يكون هذا التقييد واجبا كما زعم البعض لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بغيره ثم الوقوع قرينة على ان المراد من التعلق التعلق بحيث لا يعقل الا به مخرج الحال والتمييز فانهما وان تعلق بهما الفعل لكن ليس بحيث لا يعقل الا بهما ثم المستثنى وان خرج بهذا القيد لكن ليس اعتباره ضروريا لاحتمال اخراجه لخروجه بقوله بلا واسطة الحرف فان المستثنى وان تعلق به الفعل لكنه بواسطة الحرف وهو الا فما قيل والمراد تعلق به اولا مخرج الحال والتمييز والمستثنى ليس على ما ينبغي لان الفارق مخرج يشير الى ان خروج كل واحد بسبب من الارادة مع ان المستثنى يشكل بالمفعول الثاني والثالث الا ان يقال الاولية اضافية بالنسبة الى هذه الثلثة فيكون الثاني والثالث اولين بالنسبة اليهما وما قيل مخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف الجر في المعنى بمعنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بعامل في التمييز بعامل بما بين به وفي المستثنى بما اخرج منه ليس بشئ اما اولا فلان معنى تعلق الفعل بالواسطة انه لا يتصور التعلق بدونه وظاهر ان تعلق الفعل بالحال ليس من هذا القبيل وما ذكره القائل في معنى الحال بيان لحاصل المعنى لانه لا بد منه واما ثانيا فلان كون المستثنى والتمييز من متعلقات الفعل مما لا شبهة فيه فلا معنى النفي تعلقه عنهما على الاطلاق وان تعلق الفعل بالمنتصب عنه والمستثنى منه لا ينافي تعلقه بالتمييز والمستثنى فلا معنى لقوله بل في التمييز تعلق بما بين به وان اراد بيان التمييز والمستثنى تعلق بالمنتصب عنه والمستثنى منه فليس ذلك على الاطلاق بل في صورة لم يوجد فيها الفعل نحو عندي رطل زيتا والقوم اخوتك الا زيدا واما في نحو طاب زيد نفسا ونحو جاءني القوم الا زيدا فلا شك في تعلقهما بالفعل فيه على انه اذا جعل الحال من قبيل التعلق بواسطة

حرف الجر ينبغي ان يجعل التمييز اليه تركت لان معنى طاب زيد نفسا طاب زيد من حيث النفس ولذا قال النحاة ان التمييز بعد اخبر ان من به وانما لم يقل متعلق المستثنى بالفعل لواسطة الحرف فلا اشكال في خروجه حتى يرتكب ما ارتكبه **قوله** فانهم يقولون في ضرب زيد ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به دليل على تفسير الوقوع بالتعلق بلا واسطة الحرف حاصله ان التعلق بلا واسطة الحرف يقتضي ان الفعل واقع وفي التعلق بالواسطة لا يقتضي فهو اعم فسر الوقوع بالاول لان الوقوع معتبر في المفعول به ثم انه ليس المراد تخصيص الوقوع بالتعلق بلا واسطة الحرف بالمثالين المذكورين والا لم يكن دليلا وهو ظاهر بل المراد ان جميع التعلق بلا واسطة يقتضي ان الفعل واقع وليس شيء من التعلق بالواسطة يقتضي ان الفعل واقع والمثالان مذكوران على سبيل التمثيل ولا يخفى ان الثاني منقوض بقولنا ذهبت بزيد فانه يقتضي ان الفعل واقع مع ان التعلق بالواسطة وان القول بعدم الوقوع في مررت بزيد مع القول بان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت مشكل على ان القول بالمرادفة انما يصح ان لو كان الباء في مررت به مغيرا ومصير اللازم متعديا مع ان الباء في مررت بزيد ليس مغيرا كما صرح به الرضي وغيره من الائمة ويشير اليه قول الشارح قدس سره بل ملتبس به ولا يجدان يرادفه بلا واسطة الحروف غير المغيرة وهو جميع الحروف الجارة سوى الباء وفي ذهبت بزيد واشباهه ما يكون الباء فيه مغيرا فيدخل الباء في مررت بزيد في الحروف غير المغيرة بقرينة قوله ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه لانهم انما يقولون لان الباء غير مغير وعلى هذا لا يرد النقض بذهبت بزيد لان الباء مغير للفعل فالباء وان كان من حيث الخط واسطة لكنه بحسب الحقيقة ليس واسطة لانه بمنزلة اذهبت زيدا هذا ان كان اصطلاح النحاة على ان المفعول به المطلق لا يطلق الا على تعلق بغير واسطة الحروف الغير المغيرة كما يشترط قول الرضي وشبهه المصدر وقوع الفعل متعلقه بالا يقبل الا بفعلي تفسيره وينبغي ان يكون المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا اشك انه يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حروف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق انتهى حيث لم يذكر الحرف المغير وذكر الباء فيما لم يتغير فيه وان كان الاصطلاح على انه لا يطلق الا ما تعلق بلا واسطة الحرف مطلقا سواء كان مغيرا او غير مغير فقوله فانهم يقولون الى قوله ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع على زيد بل متلبس به ليس على ما ينبغي **قوله** فخرج بالمعمول قوله وقع عليه فعل الفاعل **قوله** فانه لا يقال في واحد منهما ان الفعل واقع عليه كما لا يقال في واحد منهما ان الفعل واقع عليه ك لا يقال في المفعول المطلق ايضا ان الفعل واقع عليه فلا حاجة في اخراجه عن التعريف الى اعتبار قيد مغايرة المفعول بفعل الفاعل وليس لهذا القيد تقدم على قيد الوقوع حتى يقال ان بهما والاخراج الى المقدم اولى بل كلاهما يفهم من وصل ما بقوله وقع عليه قوله والمفعول المطلق اي وخرج المفعول المطلق بما يفهم او المفعول المطلق يخرج بما يفهم **قوله** من مغايرة اي مغايرة المفعول به **قوله** فان المفعول المطلق يعين فعله فان قلت كيف يتحد المفعول المطلق مع الفعل مع ان مفهوم المفعول المطلق هو الحدث ومفهوم الفعل الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين قلت لما اكتفى بمفهوم المفعول المطلق مع الحدث الذي هو المفهوم الاصلي للفعل اذ الزمان والنسبة من قيوده وجعل كان الحدث هو المفهوم جعل مفهوم المصدر كانه متحد مع مفهوم الفعل اعتبارا فان قلت مفهوم المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر ومفهوم الفعل هو الحدث فلا اتحاد بحسب الاعتبار اصلا قلت جعل متحدا مسامحة واعتبارا للتأكيد كما مر في الموتر **قال** مثل زيد في ضرب زيد فانه والكان في الاصل مفعولا به الا انه بعد نيابته مناب الفاعل واسناد الفعل اليه صار غير المفعول به اعتبارا ولذا كان له اسم ورسم على حدة **قوله** لم يعتبر اسناده الى فاعله فان قلت

يمتنع مثل العجبني ضرب زيد عمرا وان عمرا مفعول به فقصد وقوع الضرب عليه مع انه لم يعتبر اسناده الى فاعله بل المصدر الى الفاعل فالتفت المصدر وان كان بحسب اللفظ مضافا الى الفاعل لكنه بحسب الحقيقة مسند اليه فاعتبارا للاسناد وامم من ان يكون بحسب اللفظ او بحسب الحقيقة على ان اضافة المصدر الى الفاعل في تقدير الانفصال عند من يقول انها لفظية فاندفع ما قيل يرد مثل العجبني ضرب زيد عمرا فانه لم يعتبر اسناد الضرب الى زيد بل اضيف اليه فلا يكون عمرا مفعولا به وهو بين التمام وان المفعول به قصد في التركيب وقوع الفعل عليه وذكر من هذه الحيثية فزيد في زيد ضربته ليس مذكورا في التركيب من حيث انه وقع عليه فعل الفاعل بل من حيث انه مبتدأ فلا يصدق التعريف عليه وان كان وقوع الفعل على ضمير الراجع اليه وقوعا عليه ايضا فاندفع ما قيل يرد مثل زيد ضربته لان وقوع الفعل على ضمير زيد وقوع عليه حقيقة كما ان اسناده الى ضمير زيد في زيد ضرب اسناد اليه في الحقيقة مع ان قياس على زيد ضرب قياس مع الفارق **قوله** العامل فيه لاحاجة اليه **قوله** لقوة الفعل في العمل وكذا اسم الفاعل واسم المفعول واما المصدر فيمتنع تقديم معموله عليه لانه عند العمل مأول بان مع الفعل وان موصول حرفي ومافي حيزه لا يتقدم لانه كتقديم جزء من الشيء المترتب الاجزاء عليه هذا اذا كان معمول المصدر غير الظرف واما اذا كان ظرفا وشبهه فالاظهر انه يجوز تقديمه لان المصدر انما يأول بان مع الفعل ليصح محله عمل الفعل والظرف يكفيه رائحة الفعل فلا حاجة في عمل المصدر فيه الى التأويل بان مع الفعل لشيء اليه ما ذكر صاحب المغني في اوائل الباب الثالث من ان بعضهم منع عمل المصدر في الظرف المتقدم وهو ليس بشيء لان المصدر ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته كذا ذكره بعض الفضلاء ثم الموصول الحرفي يعرف بما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر فخرج نحو صه رمه على قول من يأوله بالمصدر والفعل الذي اضيف اليه الظرف كيوم ينفع الصادقين وحين ضربت لان ذلك يأول بالمصدر فجنسه لا مع ما يليه وهذا الموصول لا يحتاج الى ما يعود اليه ولا يلزم في فصلته ان يكون جملة خبرية في قول سيبويه وابي علي يلزم ذلك عند غيرهما كما في موصول الاسم **قوله** مثل فيه تقدم ما وجه تقديم مثل فيه لام التقوية تقول لزيد ضربت ولا يدخله اذا كان متأخرا عن الفعل فلا يقال ضربت لزيد صرح به الخفاجي في حواشيه على المطول والبلبيسي فيما علقه قال صاحب المغني لام التقوية هي المزيدة لتقوية عامل ضعف اما بتأخره نحو هدى ورهبة للذين هم لربهم يرهبون او بكونه فرعا في العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد فتأخره للمشتوى ونحو ضربي لزيد حسن وانا ضارب لعمرو انتهى قال الشيخ الرضي واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعدي الى المفعول بان يعملا باللام نحو انا ضارب لزيد وعجبت ضربك لزيد وذلك لضعفهما الغير حقيقة للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لافادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول انتهى وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره بعض الفضلاء في حواشيه على الخيالي في قوله وما انت بمؤمن لنا الا دلي ان مثل بقوله تعالى الزمن لك واتبعك الا ذلون لاحتمال ان يكون اللام التقوية العمل لا للتعدية لا يخفى عليك ان الايمان متعد بنفسه على ما ذكر في الصحاح فاللام في قوله تعالى الزمن لك ليست للتعدية بل هو لافادة التقوية العمل ليس على ما ينبغي **قوله** في باب الاخبار ضابطا كل معنى به مذكورا وصفة عليه بالواو ومع معطوفة فالمذكور نحو قوله ع اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح ع والذي مع العطف نحو شاتك والجز ونفسك وما لعينها والعامل فيها التزم ذكره **قوله** والمنصوب على المدح آه وذلك بان يقطع صفة مدح او ذم او ترحم من متابعة موصوفها في الاعراب اظهارا لغرض المدح او نحوه باضمار نحو اعني وهو مشروط بان لا يكون ذلك الوصف

لتاكيد وان يعلم السامع من اتصاف الموصوف بذلك الوصف ما يعلمه المتكلم والغالب فيه التعريف انما يحصل بالقطع اظهارا للمدح او الذم لان فيه تغيير الاسلوب وفي تغيير الاسلوب اهتمام بشانه والاهتمام به انما يكون للمدح او الذم او غيره ثم القرينة في باب الاغراء والمنصوب على المدح هو النصب وهو ان لم تدل على تعيين المحذوف الا انه بانضمام مقام الاغراء او مقام المدح والذم اليه يدل على تعيينه وليس شيء يقوم مقام المحذوف سوى التزام كون المفعول قائما مقامه والا يلزم خرق قاعدة وجوب الحذف قياسا قوله انتهوا خيرا لكم قال الشيخ الرضي وكذا انته امرا قاصدا اي انته عن هذا وايت امرا قاصدا او قيد شاية في هذه المواضع انك ضمنت في الاول معنى شيء ثم ثبت بعده بما لا يبتغي عنه بل هو ما يوجب ان تنصب بايت او اقصد وبايقيد هذا المعنى وليس قولهم امرا ما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه وادرد الزمخشري في ذلك وادرد سيبويه وانتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لكم فاوجب اضمار فعله واعله سمع انته وايت امرا قاصدا بانما رناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرا وخيرا لك والافاقة متقاربة المعنى هذا كلامه وبينا فظهر ان ما نقل عن سيبويه وجوب الحذف في انتهوا خيرا لكم على ما ينبغي قوله بل المشتق مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب لا يخفى انه ليس لسبب الاول من الابواب المذكورة بحث فضلا عن ان يكون له مباحث كثيرة بالنسبة الى باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم قوله وفيه تحكم اي في ادخال حرف النداء على المندوب للجر والتنبيه منزلة المنادى حكم من غير دليل وفيه ان يا استعمل في كلام العرب فيما ليس له صلاحية النداء في مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض وليس له معنى غير طلب الاقبال فبالضرورة نزل منزلة من له صلاحية النداء بخلاف المندوب فان يا استعمل في استعمال العرب للتفجع فلا ضرورة في تنزيل المندوب منزلة من طلب اقباله قوله بان يكون الكلمة مقدرة وفيه انه يلزم حذف النائب والمنوب عنه وهو غير جائز وسنه قال ابن مالك ان العرب لم تقدر حرف النداء عوضا من او عوض النادي لاجازتهم حذفهما ذا كلام المغني وفي ضربي زيدا قائما يلزم ذلك لان الحال نائب مناب الظرف النائب مناب الجار فالحال نائب مناب الجار لان نائب النائب نائب لا ان يقال حذف نائب انما يتبع اذا كان المنوب مما يحذف كالفاعل فانه لا يحذف فلذا ناب منابه بخلاف المفعول فانه يحذف كثيرا وكذا يحذف نائبه ايضا هكذا قال بعض فضلاء العصر قوله قال ابو علي آه قال الشيخ الرضي منع بان اسماء الافعال لا يكون على اقل من حرفين فلو كانت اداة النداء اسماء الافعال لما كانت الهمزة من اداتها لكونها على حرف واحد لكنه من اداتها ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فجوز في اداته ما لم يجز في غيرها الا ترى الى التزام وضع الضمير فيه لا يكون نائب الفعل لعدم تقدم ذكره والمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر واذا كان اداة النداء بمعنى المتكلم استتر فيه ضمير فيكون كما قال بعضهم في اف بمعنى التضجر او تضجرت وفي اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل تم الكلام باداة النداء ليس للمنادى مع انه ليس كذلك والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلا ما كالجملة القسمية والشرطية وفي المنادى كذلك اذ النداء لا بد له من منادى قوله والفاعل مقدر ويلزم فيه حذف الفاعل وحده مع انهم ليسوا قائلين به وذكر صاحب المغني ما يشعر بجواز حذف الفاعل عند سيبويه حيث قال اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا اولى وفيه مسائل احد بها نون الوقاية في اتحاجوني وتامروني فيما قرأ بنون واحدة وهو قول ابي العباس وابي سعيد وابي علي وابي الفتح واكثر المتاخرين وقال سيبويه واختاره ابن مالك ان المحذوف الاولى الثانية نون الوقاية مع نون الاناث في نحو قوله يسوءا الفالبات اذا تغيني

هذا هو الصحيح وفي البسيط لا يجمع عليه لان نون الفاعل لا يليق بها الحذف ولكن في التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب سيبويه انتهى قوله لقلتها اى لقلة كل واحدة من الامور الثلثة لان لكل واحدة منها واحدا وبيانه ايضا واحد بخلاف النصب لانه وان كان واحدا الا ان محله ثلثة لكل واحد من الثلثة واحد بالذات والمحل والنصب واحد بالذات متعدد باعتبار المحل والواحد مقدم على المتعدد او الفعل مسند الى الجار والمجرور عطف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل ان الفعل مسند الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور بمعنى وبيني المنادى على ما يرفع به اى على ما يقع به الرفع من الضمة او الالف او الواو وبهذا لا يتجه ما قيل ان الارفع يكون بالنون ايضا والقرينة على ذلك التخصيص قول الشارح على الضمة او الالف آه قوله غير ملابس لسوق الكلام لان السوق لبيان المنادى قوله الا بانضمام امر آخر اليه وذلك الامر الآخر اما معمول للمنادى نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما شيئا واحدا نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد والمعطوف بعضه على بعض بين ان يكون عاما اولا واما قيد المعطوف بان يكون مع المعطوف عليه اسما شيئا واحدا لانه لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها للمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلال الاول وعدم احتياجه الى الثاني فيقع يا رجل وامرأة وما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا آتيا غدا من ذات عرق فكل هذا مضاف للمضاف سواء جعلته علما او لا واذا لم تجعله علما جاز ان تبنيه وان لا تبنيه وتقول في النكرة يا حسنا وجها ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظريفا او تقول في المعرفة يا حسنا وجها الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدر من وادرأ والجذوى الدراسة لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير ان كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء وانما قيد الوصف بكونه جملة او ظرفا لتحقيق الضرورة في جعله مضارعا لانه لو لم يجعل الموصوف بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضارعا لزم وصف المعرفة بالجملة او الظرف مع ان الجملة والظرف لا يكونان الا صفة للنكرة فبالضرورة تجعل مضارعا للمضاف بخلاف ما اذا لم يكن الوصف كذلك بل يكون مفردا نحو يا رجلا ظريفا فانه لا ضرورة في جعله مضارعا عند قصد التعريف لجواز ان يجعل الموصوف بالمفرد مفردا معرفة ووصفه ايضا معرفة نحو يا جمل الظريف فظن ان النحاة مضطرون في جعل الموصوف بالجملة او الظرف عند قصد التعريف مضارعا ولذا لا يقولون في باب لا البتة لا حليما لا يعجل ولا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف يصيح وقوعهما صفة للنكرة هذا ما ذكره الشيخ الرضي قال يا زيدان فان قيل العلم اذا ثنى لزمه الالف واللام صيرا الخانه من التبيين قلت يا ايضا جابرا له فكان المراد لزمه الالف واللام وما يفيد فائدة قوله اى بلام يدخله وقت الاستغاثة فاضافة اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة اذ هو لام الجارة للاختصاص الا انه تضيف الى الاستغاثة لوجوده في المنادى وقت الاستغاثة قوله هي لام التخصيص قال الشيخ الرضي اللام معدية لادعو المقدر عنه سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار ولضعف النائب مناب الا ترى انك تقول ضربني لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد فان قلت فلم لم يدخل اللام في نحو زيدا ضربته مع ان الناصب ملتزم الحذف قلت لما ذكرنا في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلته ما لم يحذف فان قلت وكذا حرف النداء عوض من فعل النداء فلم حذف انما هو كالعوض ولو كان عوضا البتة لم يحذف قلت ثم انه ليس يلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه هذا كلام المغني وقد عرفت الجواب عن قوله

لم يجز هذه فيما سبق واجاب ابن الربيع بانه مضمن معنى الالتجاء الى نحو يا لزيد والتعجب في نحو يا للدواهي واختاره ابن خروف
ان هذه اللام زائدة بدليل صحة استقاطها **قوله** او دخلت على المستغاث آه دفع ما يقتضيه جميع الحروف الجارة جاءت للتعدية فما اختير اللام
من بينها **قوله** وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة مع ان ما كان مبنيا لاجله قبل دخولها ضعفت شبهه
لوجود المعارض مع كون البناء عارضا فالاصل مطلقا مبنيا على مشابهة ضعيفة فدخول لام الجارة يرجعه الى الاصل بخلاف دخوله
على غير المتصرف فانه لا يجعله متصرفا لان مشابهته مع الفعل قوية بالنسبة اليها ومع الصرف ليس خلاف الاصل مطلقا بل من وجه فلا
لالة اصالة من وجه لابد له من زيادة قوة بالام والاضافة **قوله** واجيب بان قيل او بان يقال صيانة من تتمة القاعدة يعني ليس المراد
من ما سوى المعرفة والمستغاث جميع ما سواهما بل المراد ما سوى الخاص وهو المضاف والمضارع له والنكرة بجعل المثال
من تتمة القاعدة ولا يخفى عليك ان هذا الجواب مع كونه تكلفا اذا المثال انما يورد لايضاح القاعدة بعد تمامها فجعل المثال من تتمتها
تكلف محض ليس جوابا عن كلا الاعتراضين الاول قوله فلم اهمل المصنف ذكرهما والثاني قوله وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما
بل عن الثاني وهو ظاهر الا ان يقال قصد الجواب عن الثاني لاعن كليهما لكن اراد القائل قوله في مقابلة قول الشارح الدال على انه
جواب عن كليهما يدل دلالة ظاهرة على انه جواب عنهما **قوله** ولام الاستغاثة آه جواب عن قول الشيخ الرضي وقولهم ان هذه لام الاستغاثة
تكلف ولا معنى للاستغاثة هنا حقيقة ولا مجازا والحق مع الرضي اذ الجواب المذكور في الشرح تكلف **قوله** لحضرتي ليكن حاضرا مستيقظا
عالما بان المتكلم في صدد الانتقام منه اذ الانتقام ممن هو بمنزلة ليس من شان الابطال المتصورين وقوله ليحضر بصورته وهيئته التي يظهر
منهما سبب الغربة وليس المراد نفس الحضور ولا الاستغاثة في ان يسلم نفسه لينتقم منه فاندفع ما قيل فيه انه ابى عن هذا التوجيه ان المتكلم
بهذا النداء في حضور المهدي منه وانه لا معنى للاستغاثة بشيء ليحضر لينتقم منه لانه لا يتصور الاستغاثة منه **قوله** فيقتضي الى
بلغ نهاية **قال** واللام فيه اي حين بني المنادى على الفتح لالتقاء الف الاستغاثة اذ بدخول اللام يصير المنادى معربا على
ما عرفت من قوله وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة آه فلا يتصور البناء معه اصلا فضلا عن البناء على الفتح وبهذا ظهر ان
قوله فبهين اثر يهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما ليس على ما ينبغي **قال** لفظا او تقديرا قيد النصب ما سوى المفردة والمستغاث
باللام او الالف وما ورد على هذا التقييد كقولهم يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا شبل ما ينفعني ويا غيرا لا يضرني فانها ما سوا هما مع انها منصوبة
فضلا عن النصب لفظا او تقديرا دفعه بقوله لكان معربا قبل دخول حرف النداء **قوله** مثل يا طالعا جبلا جاز ان يعرف بالقصد فيقال
يا طالعا جبلا الظريف وجاز ان لا يعرف فيقال يا طالعا جبلا ظريفا صرح به الرضي واليه اشار الشارح بقوله فيمكن ان يراد بقوله آه على التقدير
الاول يعتبر اعتماده على موصوف مقدر معرف تقديره يا ايها الطالع فحذف ايها واللام ونصب طالعا صيرورته بعد حذف الموصوف
منادى مضارعا ويرد عليه حذف اللام الموصولة بدون الصلة وعلى التقدير الثاني يعتبر اعتماده على موصوف منكرة تقديره
يا رجلا طالعا جبلا ويرد عليه ان الموصوف منكر فكيف يجوز تعرض الصفة ويرد على التقديرين ان المنادى منعوت بمفرد فكيف
يكون مضارعا واجيب بان قصد التعريف في الصفة بعد حذف الموصوف وجعل الصفة منادى بحسب الظاهر وكذا جعله مضارعا بعد
جعل طالعا منادى عارض في جبلا فهو مضارع للمضاف بعد حذف الموصوف لا عند ذكره بقي انه قد نقل بعض الشارحين للرضي
السنية عن الشيخ الرضي انه قال الاعتماد على موصوف مقدر غير معتبر عند الجمهور وجعل طالعا جبلا من كلام المولدين ثم قال ذلك البعض

ثم لا يصح الاكتفاء بالموصوف المقدر لاجل الاعتماد وجب ان لا يكتفى بالموصول المقدر بالاولى لكثرة حذف الموصوف وقلة حذف
الموصول فلا يستقيم ما قيل انه مستند على الموصول المقدر باعتبار انه فى تقدير قولنا ايها الطالع جبلا على انه لا دليل على هذه التقدير
هذا كلامه اقول قد ذكر الشيخ الرضى فى بحث الموصول ما يشعر بعدم قوله بتقدير الموصوف وحكمه بان نحو يا طالعا جبلا ليس مستندا الى
شاهد من كلام من يوثق به الا ان هذا اعتراض منه النحاة بقولهم بتقدير الموصوف فيه اشاله لان جمهور النحاة ليسوا قائلين بتقدير
الموصوف كما زعم ذلك البعض حيث قال والدليل على ان اللام فى اسم الفاعل والمفعول موصول رجوع الضمير اليهما فى الستة نحو المرور
به زيد واجاب المازنى بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فمعنى الضارب غلامه زيد المرجل الضارب غلامه زيد فيما ارتكبه بازمه محذوران
احدهما اعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمد ظاهرا على احد الامور المخمسة وعلمها من غير اعتماد وذهب الاخفش والكوفيين وذهبت
هذا غير مذهبهم الثانى رجوع الضمير الى موصوف مقدر فان قال بالاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما فى قوله تم فمنهم ظالم
لنفسه فان ظالم عمل فى الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير فى نفسه راجع اليه قلنا الموصوف المقدر بعد نحو منهم ومنهم
كالملفوظ لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا فى باب الوصف نحو قوله تم ومنهم دون ذلك وقوله فانك من جمالى بنى اقيس وايضا الجار يكفيه
رائحة معنى الفعل واما قول النحاة يا صاحبا يا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال دون رجوع الضمير الى مقدر فقال لهم غير مستند الى شاهد
من كلام موثوق به انتهى كلامه وتعلم منه انه لا مقال فى تقدير الموصوف اذا كانت القرينة عليه قوية وان بجردا قتضاء الصفة
الموصوف ليس قرينة قوية وان تقدير المازنى قياسا على الآية الكريمة قياس مع الفارق اذ فى المقيس عليه قرينة قوية وفى المقيس
ليس كذلك وان ما ذهب اليه جمهور النحاة ليس له شاهد من كلام العرب العرباء وانت خبير بان اعتراضه على الجمهور انما يصح لو لم يكن
القرينة فى المنادى قوية وهو تم كيف وقد صرح بعض الفضلاء فى حواشى المطول بان الاعتماد على مقدر انما يكفى بعلة اذا قوى
المقتضى للتقدير كما فى يا طالعا جبلا ويا راكبا فرسا لان انضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء اسم الفاعل واما اذا كانت القرينة
قوية فالاعراض ساقط اذ الحذف حينئذ يكون قياسا مبنيا على كون القرينة قوية وهى غير متحققة فى شئ ثابتا بشاهد من كلام الملك
العلام على ان كون تقدير الموصوف مشروطا بالقرينة القوية على الاطلاق مما لم يدل هو شروطا اذا كانت الصفة جملة او ظرفا او جارا
ومجرورا واما فى غير ذلك فالتقدير مشروط بوجود القرينة ولا شك ان كون يا غلامه ويا حسنا وجهه ليس من ذلك القبيل
قال الشيخ الرضى فى بحث الوصف ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تم وعندهم قاصرات الطرف
فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا لكن لا كالاول فى الكثرة لان القائم مقام الشئ ينبغى ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذى
هو الموصوف وكذا الظرف والجار والمجرور منهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما تعلقه
من المجرور بمن او فى فان لم يكن كذا لم يقم الظرف والجملة مقامه الا فى الشعر وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اتصل
عليه قبله بما يكون كانه مذكور هذا كلامه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان كفى فى علة الاعتماد على موصوف مقدر لا يتصور الا لغاء لعدم الاعتماد
كما قالوا فى لعبيك يزيدان ضاربا عمل فى الخصوصية وان لم يعتمد على شئ ساقط قوله مقولا بغير معين اشارة الى ان الجار يتعلق
بقوله مقولا الواقع حالا عن قوله رجلا بانه مفعول به ثم الحال اما قيد لرجلا وهو غير صحيح لانه يكون المعنى ان رجلا يورد مثالا للنكرة
فى وقت كونه مقولا لغير معين فى التقييد بشعر بانه فى وقت كونه مقولا لمعين لا يكون مثالا للنكرة مع ان رجلا المنصوب لا يحتمل التعيين

يقع القيد سببا او قيد لنصبه وهو صحيح اذ المعنى ان رجلا يورد مثالا لنصب المنادى حال كون نصبه مقيدا في وقت كونه معقولا لغير معين او
وقت كونه معقولا للمعين لا يكون منصوبا واليه اشار الشارح بقوله وبهذا توقيت نصب رجلا لا تقييد اي يعني ان قوله لغير معين تقييد لنصب رجلا
لا تقييد لرجلا فافهم يعني ان نصب رجلا موقت بوقت معقولية لغير معين لا تقييد لنصب رجلا اذ ليس نصب رجلا حالتان كونه لغير معين
وللمعين حتى يتقيد باحدهما ليس لوجه وانكان من وجيه قوله لان توابع المنادى المعرب تابعة فقط لا لمحله ولذا تقول يا زيد وعمرو
العاقل بجر عمرو ولا يجوز النصب حملا على المحل نظرا لاعراب المتبوع وجميع التوابع سواء في ان المنادى اذا كان معربا يكون تابعة للفظه
لا لمحله اما المعطوف بحرف عن اللام فلما صرح به الرضي واجاز سيبويه يا عبد الله وزيدا بالنصب وذلك بناء على انه قد يجوز في التابع
ما لا يجوز في المتبوع بناء ما ذكره في هذا المقام واما البدل فلما ذكره الشيخ الرضي في بحث البدل ولم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج
اليه المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التأكيد جاز اعتباره مستقلا وانكان اعرابه بتبعية الاول
جاز ان يعتبر غير مستقل فالاول نحو يا زيد اخانا ويا اخانا زيد العينين والثاني نحو يا غلام بشر بشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب
والرفع على تقدير بنائهما رفعا يكونان تابعين للفظ المنادى فيكونان منصوب المحل او مجروره فظهر ان ما قيل توابع المنادى المعرب
غير البدل والمعطوف الآتي حكمها ليس على ما ينبغي قوله ليدخل فيه المضاف آه متعلق بقوله وانما جعلنا المفرد اعم اما توقف دخول المضاف
بالاضافة اللفظية في المفرد على التتميم فظاهر واما توقف دخول الشبيه بالمضاف في المفرد على التتميم مع انه ليس بمضاف فلحاجة في دخوله
فيه الى التتميم فلانه لما فسر الشارح قدس سره المفرد الحقيقي بالذي لا يكون مضافا معنويا ولفظيا ولا شبيه مضاف اقتضى ذلك ان الذي
يشبه بالمضاف ليس بمفرد حقيقة والحكم الآتي جار فيه فتبا لضرورة جعل مفردا حكميا فتوقف على التتميم وبالجملة انكان تفسير المفرد الحقيقي بما
فسره الشارح صحيحا مع جعل الشبيه بالمضاف متوقفا على التتميم والا فالاعتراض هو عدم صحة التفسير قوله ولما لم يجر الحكم الآتي جواب عما قيل
لم فصل بعض التوابع بالكل وبعد تفصيل البعض لم قيد البعض بقيد وعلى هذا لا يرد ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي التفصيل بل
التقييد قوله في التوابع كلها عند الكل والا فالشيخ الرضي قال في هذا المبحث واجاز سيبويه يا زيد وعمرو العاقل بالرفع على الموضع اذ بين ما باشره حرف
النداء حقيقة تو بين ما هو في حكم المباشر فرق وعلى ما جاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وقال في بحث البدل جاز نحو يا زيد
بشر وبشرا معربا بالوجهين على ما عرفت قوله انطاد المقدر لم قيل او المحل لان الكلام في المنادى الذي كان معربا قبل النداء ثم
عرض له البناء على الضم بواسطة حرف النداء بدليل قول المصرح وبنى على ما يرفع به انكان مفردا معرفة والمقصد بالبيان توابع المنادى
المبنى على ما يرفع به وهو المبنى بواسطة حرف النداء لا توابع المبنى مطلقا سواء كان مبنيا بالنداء او قبل حرف النداء بدليل
تقييد الشارح قول المصرح وتوابع المنادى بقوله المبنى على ما يرفع به واليه يشير قول الشارح لان بناء المنادى عرضي
فيشبه المعرب قاه فما قيل قوله انطاد المقدر قاصر لانه لا يشتمل المحل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محلين محل رفع ومحل نصب ليس على شبه
لانها اذا هو قعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لاتحاد الجهة في وقوعها المنادى والتوابع بخلاف المضاف بالاضافة اللفظية فان المضاف
فان فيها جهتين جهة الاضافة والشبه بالاضافة وجهة الافراد فاعتبر جهة الاضافة وشبهها فاوقعا منادى دون المضاف فلا يلزم بناء المضاف والشبيه
وجهة الافراد اذا وقعا منادى بعين الحاجة الافراد في الضارب خطوا حاجة في المضاف بالاضافة اللفظية فلان المجرور في الاصل مفرد اعراب منصوب كالمفعول
ليس بمجرد التقدير المقدر كالمنطوق فضرب في تقدير الانفصال قوله وبهذا اندفع ما قيل يرد عليه ان ذلك ليس بمجرى في صورة المضاف بالاضافة اللفظية هو المضاف بالمضاف

ت ان النصب ليس بواجب فيها قوله فالبدل مثل يا زيد زيد فيه ان يدل الكل انما يكون اذا كان اللفظان متغايرين مفهوما متساويين صدقا والا يشير قول الشارح في بحث البدل يعني يتحدان ذاتا لان تحد مفهوما لم يكونا متراد فين قال الشيخ الرضي وفي جعل ابي علي زيدي يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد وان وصفت الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو يضم الثاني ايضا على انه تاكيد لفظي للاول موصوف اجري عليه ما حصل له من الوصف كما في قوله تميما بالناصية كاذبة ناصيته كاذبة قوله اي اذا اردت نداءه انما قال لان اللفظ يقتضي تفرع يا ايها الرجل على وجود نداء المعرف باللام مع ان وجوده هو يا ايها الرجل قال قيل مثلا قيد بذلك يا ايها الرجل مخصوص لا يتفرع على مطلق نداء المعرف باللام قال لانه ترابع معرب قال الشيخ الرضي يشير الى ان المعرب لا محل له اولى انه لا يحل على محله ويرى ذا اعرابه وفي الموضعين نظر اما في الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في اللفظ ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا لكنه اشكل باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو وله ان يتركب ان والجملة اعني عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة اعني ان مع اسمه وخبره ولا يقال ان الاسم معطوف على الاسم هذا كلامه وانت خبير بان قوله واما الثاني الى قوله لكنه يشكل الى آخره يدل دلالة ظاهرة بل صريحة على ان المراد بالاتفاق جميع النحاة وان سيبويه داخل فيه فقوله وحله ان يتركب ليس على ما ينبغي واجاب الفاضل المتقدم عن جواز العطف على محل اسم ان بان التنوين في معرب للوحدة والمعنى لانها ترابع معرب واحد بخلاف ان زيدا قائم وعمرو وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا لان التنوع ثمة باعتبار تعدد واعرابه معربان لا معرب واحد وقال بعض افاضل السند فيه تامل لان ترابع المنادى المجرور لا تتبع غير اعرابه اللفظي مع كونه معربين باعتبار تعدد والاعراب ولانم ان صفة المبهم معرب واحد ليف وانه منادى معنى فيكون منصوب المحل لما حالته واجاب الشارح بتقدير لفظ الانادى حيث قال لانها ترابع المنادى معرب وترابع منادى معرب لا تتبع غير اعرابه اللفظي الا ان هذا غير تام بما بين وجه وقد بين وجهه بعض فضلاء الهند حيث قال فان قلت لم لا يجوز النصب في ترابع المنادى المجرور باللام مع ان محله النصب على المفعولية ايضا قلت حمل التوابع على المحل غير جائز الا اذا تقدر حمله على اللفظ كما في قولنا ما جاءني من احد الا زيدا وكان المقدر اقوى من الظاهر بان يكون المقدر حركة اعراب والظاهر حركة بناء كما في نحو يا زيد الظريف قال الاندلسي والظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر وان جاء ما يوهم الحمل على المحل فهو يضمر له عاملا وقد اعترض باسم التفضيل واجيب بان اسم التفضيل في نحو ان زيدا منطلق وعمرو مع استوائهما المقدر والظاهر لكون كل منهما حركة اعراب ولا تقدير ايضا ويمكن ان يجاب بان كلمة ان من حيث انها لا تغير معنى الجملة بمنزلة العدم فكان الرفع الذي هو اثر الابتداء ظاهرا فيه فيصح الحمل عليه واما حمل التابع على محل اسم لا التبرئية فباعتبار انه فرع ان اخذت حكمها ثم امتناع حمل التوابع على المنادى المجرور لا مكان مذهب سيبويه لا غير فظ ولا اشكال فيه وانما وقع التنافي بين نحو زيد ضارب عمرو وخالدا ونحو يا زيد وعمرا من حيث انه يجوز الحمل على المحل في الاول دون الثاني فتشكل ويمكن ان يقال ان الفرق بين النصب في المجرور بالصفات والمصدر جائز الاظهار بقطع الاضافة وكذا اظهار الرفع المقدر في اسم ان جائز الاظهار اذا كف بما

انما زيد قائم واظهاره في اسم لا التبرية صحيح ايضا بالنظر عن العلل واما النصب في المنادى فلا يجوز اضماره اصلا فالحاصل ان الحركة اما مقدرة
ان جاز اظهارها يصح حمل التوابع عليه لكونه كالملفوظ وان لم يجز اظهاره فان كان اقوى من التلفيظ يصح الحمل عليه ايضا نحو يا زيد الظريف وان
لم يكن فلا يصح الحمل ح الا على اللفظ هذا كلامه لا يخفى عليك ان الفرق المذكور انما هو على طريقة من شرط في العطف على المحل امكان ظهور
ذلك المحل واما عند من لم يشترط امكان الظهور فالفرق مشكل قال صاحب المغني العطف على المحل له عند المحققين ثلثة شروط احدها امكان
ظهور ذلك المحل في الفصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقائم ولا جالس من امرأة ان تسقط الباء فتنصب من غير تنوين وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد
وعمرو اخطأ خالد بن صفي لانه لا يجوز مررت زيدا وايضا كما يجوز الاظهار في الصور المذكورة بتغيير الكلام عن هيئة الى هيئة اخرى كذلك يجوز النصب
في المنادى بحذف يا وايتان او عوا واما دعى مقامه قوله يا الله وقد يحذف يا ويعوض منه الميمان في آخره فيقال اللهم اغفر لنا تبركا باسمه
وقال الفراء اصله يا الله امنا بخير قال القاضي في تفسير قوله تعالى قل اللهم مالك الملك مخفف بحذف حرف النداء وبمتعلقات الفعل وهمزته اي
بحذف همزة الفعل على ما هو القياس المتبادر وهمزة امنا همزة قطعية لانه فاء الفعل لانه امر من امن يامن لا همزة وصل حتى يسقط للدرج للتخفيف
فانه ما قيل في انظر ترك قوله وهمزته لان الهمزة تسقط في الدرج للتخفيف وعلل الحذف على ما الحذف من الكتابة بعيد جدا وقال الشيخ الرضي
ما وجه الفرق ليس لوجه لانك تقول اللهم لا توهم غير قوله وثم الثاني تاكيد لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركة حركة اعرابية
كانت او بنائية فكان الاول محذوف التنوين لاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف هذا ما ذكره الشيخ الرضي فعلى هذا لا حاجة الى ما قيل ولم
يبنون لعدم الاضافة لكونه علما موثنا بناء على القبيلية او لكونه علما واتعاقبي الشبه يقتضي عدم الصرف فلم يصرف بسبب واحد وهو العلمية كما هو
مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال اذا ركب ان التنوين حذف لمتابعة الموكد على ما اعتبره النحاة وجعل الاسم بانيا على احد الوجهين من
اركاب تاويل او مذهب برده مذهب البصرية ولزوم كون الاسم على خلاف الاصل قوله فاصل بين المضاف والمضاف اليه ولم يرد
بعد المضاف اليه لئلا يستلزم بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما في السعة مع انه
لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة لانه لكثرة الاول يلفظ وحركته بلا تغيير صار كان الثاني
هو الاول فكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها بالظرف هذا كلام الشيخ الرضي قوله او مضاف الى حدى المحذوف عطف على قوله مضاف الى حدى المذكور قال الشيخ الرضي ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل
في قوله ثم كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد ش المضاف اعني حدى اللفظ الذي اضيف اليه ثم الثاني فكان بمنزلة
اليه الاول لم يحذف انتهى كلامه ومنه يعلم ان ابدال التنوين من المضاف اليه ليس مختصا بكل وبعض واذ واوان وان حذف المضاف
اليه عند القرينة ليس يلزمه بناء المضاف على الضم ولا ابدال التنوين ولا اتيان اضافة اخرى مثلها قوله او مكسورة لمناسبة الياء
اي لمناسبة طبيعة الياء فانه مركب من كسرتين فلا يرد ما قيل الياء لا تناسب الكسر الوارد عليها بل بنائها تناسب الكسر قبلها قوله
اي للضرورة شعرية يشعر بان قوله ضرورة متعلق له وحامله قوله واقع فان قلت لا يتعدى فاعل واقع وضرورة فكيف حذف اللام
بلت هما اول اي حاكم بوقوعه المرخم ضرورة قوله ويمكن حمله اشارة الى بعده لانه خلاف ما يقتضيه السياق قوله ليس آخرا جزأ
المنادى نظرا الى المعنى العلمي اذ المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بالنسبة اليه بمنزلة زاد زيدا والى المعنى الاضافي ان
لم يكن علما اذ المضاف يتم بالمضاف اليه فصار آخر الاول بمنزلة الوسط فان قلت كيف التردد في كون المركب الاضافي علما

غير علم مع ان العلمية شرط الترخيم قلت عدم كون المنادى مضافا ولا مستغاثا ولا جملة شروط عدمية للترخيم وكونه علما شرط آخر وليس يلزم من ايراد احد شرطي الشيء ذكر الشرط الآخر العدمي وهو ظاهر فالمعنى ان لا يكون المنادى مضافا شرط للترخيم وكونه علما شرط آخر ولا يلزم ان يكون المعنى على ايهم فمن توهمه قول الشارح نظرا الى المعنى لقوله لان المنادى في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو للاستغاثة بدون زيد فلا خبار عليه واما الاعتراض عليه بانه اعتبر المعنى الاضافي ولم ينظر الى اشتراط العلمية في الترخيم فليس بموجه اصلا من وجهين قوله نظرا الى اللفظ ان لم يكن علما فكون آخر الثاني ليس آخر اجزاء المنادى فلا يكون علما فكيف يليس آخر اجزائه بما صار جزءا ان الاعراب على آخر الاول قوله كاسماء علم امرأة قوله من الوسامة اصله وسماء قلبت الواو المفتوحة همزة قياسا غير قياسي ورجح مذهب سيبويه بان التسمية في الصفات اكثر منها بالجموع ورجح مذهب غيره بان قلب الواو المفتوحة لم يات الا في احد وعشرين واحدا فالاقل اولى في الصفات اسما لمبنى الجملة ولا سماء حتى يكون اسماء علما منقولا منه قال هذا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين ليس لا يوخذ في الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو تفسيره ليس على ما ينبغي ثم تقييد الجزاء بالشرط انما يحصل بقوله في كلا القسمين يدل عليه الرجوع الى الوجدان ويدل على ذلك ايضا قول بعض الفضلاء في بيان وجوب تقديم الفاعل على قول الشارح قدس سره اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور قيد في جميع هذه الصور لغو لا فائدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط يغني عن اعتباره وكان الشارح لم يراعه معتبرا في نظم كلام المصنف اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء اجزاء لجميع الشروط السابقة وانت خبير بان هذا التنبيه مستغنى عنه لان ذكر الجزاء بعد شروط متعددة قابل صريحا انه يتعلق بالجميع ولا يبعد ان يقال ذكر قوله في كلا القسمين وقوله في جميع هذه الصور فيما سبق ليس لتقييد الجزاء بالشرط بل ذكر تقييد ان اجمل بالمفصل ويقرب من اما قيل وذكر قوله الاخيران لان الترخيم لا يكون الا في الاخير فكانه قال وانكان في آخره زيادتان يرخم بحذف الحرفين اي بحذف الحرفين الاخيرين داخل في الجواب ايضا ولهذا قال المصرح وانكان مركبا حذف الاسم الاخير وليس بعادة للشرط حتى يلزم ان يكون التقييد في الجزاء لغوا كما قيل نحو ان جاءك زيد اكرمته اي زيدا الجائي ليس بموجه وانكان من وجيه بل ليس له معنى قوله غير ذلك اذ كر اشارة الى ان افراد اسم الاشارة مع ان المشار اليه متعدد وجميع مبني على تاويل المتعدد بالمذكور قوله اي فيحذف حرف واحد انما لم يقل فالمحذوف حرف واحد مع ان ما ذكر في المعنى يرجمه وهو انه اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ هو العين والمحذوف هو الثابت فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل لان قوله حذفا وحذف مع لحذف الفعل والقاعدة المذكورة عند عدم المرجح صرح به صاحب المغني ايضا حيث قال بعد ما نقلنا عنه مستدلا اللهم ان يعضد الاول برواية اخرى الا ان المناسب لحذفا وحذف ان يقدر فعل ماض فان قلت الفاء آب عن تقدير الماضي اذ الفاء الجزائية لا يدخل على الماضي قلت ليس عدم دخول الفاء على الاطلاق بل لا يدخل على الماضي الغير الصريح واما الماضي الصريح وهو المقرون بقد فانه يدخله بعد ما تاثير حرف الشرط فيه فههنا يقدر الماضي المقرون بقد كما دخل في قوله تعالى انكان قميصه قد من قبل فصدقت لان قد مقدر صرح به في المغني وقال الفاضل في تفسير قوله تم فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا اي ان ضربت بها فقد انفجرت لانه مجمل الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية فلا ترجيح مع المعارض لانا نقول مجيء الفاء في الفعلية انما لم يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء وانكان ضرتني فزيدا ضربته صرح به الشيخ الرضي في بحث خبر كان فلا معارض قوله وهو اي المنادى المرخم جعل الضمير راجعا الى المنادى

ولم يجعله راجعا الى المحذوف كما هو الظاهر ليوافق مقابله وهو قوله وقد يجعل سببا براسه **قال** في حكم الثابت قال الشيخ الرضي وكان القياس ان يجعل سببا براسه لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية في حكم الثابت وان المحذوف لعلة موجبة قياسية ينبغي ان لا يكون الا لعلة قياسية مطردة قرينة من الايجاب جعلت كالعلة الموجبة فصار المحذوف لتلك العلة كالواجب **قوله** فلا جرم اي لا محالة اي لا حول من القلب بل يقلب وجوبا **قوله** قلبت ياء اذ لم يوجد في آخر الاسم المعرب واو قبلها ضمة والمنادى في حكم المعرب لعروض بنائه **قوله** ممتازا عن المنادى اشارة الى ان الباء داخل على المقصور تضمين معنى التمييز والافراد والاصل في الاختصاص وانما كان هو ادخال الباء على المقصور عليه الا ان الغالب الشايع في الاستعمال هو ادخال الباء على المقصور تضمين التخصيص معنى التمييز والافراد كما اشار اليه الشارح او جعله مجازا عن التمييز شهورا في العرف حتى صار كانه حقيقة فيه واليه اشار العلامة الثاني المحقق التفتازاني في اول بحث القياس من التلويح ان لا يكون الاصل فيه مخصوصا بحيث لا يكون المقيس عليه منفردا بحكمه بسبب بعض آخر دال على الاختصاص به نحو خص زيدا بالذكر اذا ذكره هو دون غيره وفي عبارة المفتاح حتى انه صار بمنزلة قولك اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك واما استعمال الباء في المقصور عليه فقليل كما في قولهم ما زيد الا قائم اي تخصيص زيد بالقيام الا انه مما يتبادر اليه اوهام كثيرا وفي شرح المفتاح ادخال الباء في المقصور عليه على ما هو المتعارف العرفي العام اما على الاستعمال الشايع العربي فمعنى تخصيص الموصوف بوصف جعله منفردا به غير شارك للموصوف آخر في موصوفيته فيكون الباء في المقصور انتهى وسنه يعلم ان العلامة انما حكم بكون الباء داخلا على المقصور بالحمل جعل المخصوص مجازا عن التمييز والافراد توضيحا للمراد وانه لا بد وان فاذكره الشارح فمن العلامة قدس سره اراد عليه كيف وما ذكره الشارح بعينه ما ذكره العلامة وقال العلامة الشريف قدس سره في شرح المفتاح الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص المخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ما له الخاصة فيقال مثلا خص المال بزيد اي المال له دون غيره الا ان المتعارف في الاستعمال ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة كقولك خص زيدا بالمال بناء على تضمين معنى التمييز والافراد وذلك لان تخصيص شئ بآخر في قوة تمييز الآخر به فكانك قلت ميز زيدا بالمال عن غيره ومن هذا قال فخصصت فلانا بالذكر وخصصك بالعبادة واختص برحمته من يشاء وقال الشريف قدس سره في حواشي المطول في قول العلامة على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره والى آخره حاصله راجع الى ملاحظة معنى التمييز والافراد فانقيل يجوز ان يتعلق قوله بوا بالاختصاص تضمين معنى الامتياز وليس صلة لاختصاص لان الباء التي صلة الاختصاص لا يدخل الا على المقصور عليه فنقول وعلى العلامة التفتازاني حيث قال العربي دخول الباء في الاختصاص على المقصور ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والعربي في صلة دخول على المقصور عليه ليس على ما ينبغي ثم ان الشارح قدس سره جعل المضمر فيه صلا والمضمر قيدا وقد يكون بجعل المضمر اصلا والمضمر فيه قيدا وليقيد المندوب عن المنادى مخصصا بواو وهو الاكثر والا فقيس بكذا قال الشريف قدس سره **قوله** الذي اشتهر المندوب به قال الشيخ الرضي يعني بالمعروف المشهور علما كان اولا فلو كان علما غير مشهور كالمنادى وكذا اذا عرف وان لم يكن علما وكان التفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته نحو يا ضارب زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه الشخص عليه بحيث اشتهر به وضابطة المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة **قوله** ليس كاتصال المضاف المضاف اليه ولذا جاز الفصل بالاجنبي بين الصفة والموصوف نحو قوله تم واليقسم لو تعلمون عظيم اني لاشك فاطر السموات بخلاف

المضاف والمضاف اليه فانه لايجوز الفصل بينهما بالاجنبي وقيل لايجوز الفصل بينهما الا لظرف ضرورة وفيه انه لااعتبار لهذه القاعدة في قرأة ابن عامر في قوله تعالى وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم وهي من السبع المتواترة الثابتة بالتواتر من النبي صلعم وهي صريحة في جواز الفصل بينهما بالمفعول المضاف والقرأة تدل على ثبوت ذلك الفصل في كلام العرب اذ القرآن وارد على اسلوب كلام العرب فلو لم يثبت في كلام العرب ذلك الفصل لما ورد القرآن بذلك فثبت ان ذلك القاعدة تخالف ماثبت في كلام العرب وايضا تلك القاعدة ليس تتفق عليها جميع النحاة فكيف تنسب بواسطة تلك القاعدة المختلف فيها القرأة المتواترة الى الشذوذ وقيل قرأة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ وليس بصواب في شرح الالفية زعم كثير من النحويين انه لافصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الشعر والحق ان مسائل الفصل سبع منها ثلث جايزة في السعة احديها ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعول واما ظرف الثانية ان يكون المضاف وصفا والمضاف اليه مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقرأة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله او ظرف كقولك علمته لصلوة هل انتم تاركوني صاحبي الثالثة ان يكون الفاصل قسما كقولك هذا غلام والله زيد والرابع الباقية تختص بالشعر احديها الفصل بالا ويعني به معمول غير المضاف فاعلا كان او مفعولا او ظرفا الثانية الفصل بفاعل المضاف الثالثة الفصل بمفعول المضاف الرابعة الفصل بالنداء قال ابن مالك في التسهيل والكثير في المضاف مصدرا جازان يضاف نظا ونثرا الى فاعله مفصولا بمفعوله قوله لقيام قرينة دالة على كلتا بالمحذوفة وتعيينها قوله سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل او لم يتعرف نحو يا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه اولا قوله لان نداء لم يكثر كثرة نداء العلم الكان وجه الحذف منحصرا فيه يكون عدم الحذف في المعارف التي يجوز الحذف فيها واللا يلزم عدم الحذف في اسم الجنس لان انتفاء مقتضى مخصوص لايستلزم انتفاء جميع المقتضيات ويمكن الجواب على اختيار الشق الثاني فتامل قوله لم يسبق الذهن الى انه منادى ان اراد ذلك بلا قرينة فالملازمة مسلمة لكن الكلام ليس فيه اذ الكلام مع القرينة وان اراد مع القرينة الدالة على تعيين المحذوف فالملازمة ممنوعة كيف والقرينة دالة على حذف يا وتعيينها فكيف لايسبق الذهن الى كونه منادى الا ان يقال يمكن ان لايطلع على القرينة لغفلة او نحوها قوله لانه كاسم الجنس في الابهام الاول ان يقول في ان نداء لم يكثر الى آخر ما ذكره اذ لم يعلل عدم الحذف في اسم الجنس بالابهام الا ان يراد بقوله في الابهام في انه يقع الابهام بعد الحذف في كونه منادى قال الشيخ الرضي انما لم يحذف من اسم الجنس او هي حرف تعريف وحرف التعريف لايحذف ما يعرف بها حتى لايلتبس بقاءه على التنكير وانما لم يحذف من اسم الاشارة مع ان ياءه ليس حرف تعريف لتعرفه قبل النداء لانه في الاصل موضوع لما يشار اليه للمخاطب وبين كونه مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تناف واظاهر فلا خواجه عن ذلك الاصل وصيروا حيا يتنبه الى علامة ظاهرة يدل على تغييره وجعلوه مخاطبا قوله من المعارف التي يجوز فيها حذف الحرف حال من العلم وما عطف عليه قوله العلم فاعل بقي قوله ولفظا اي وعطف على العلم قوله والمضاف الى اي معرفة معطوف على لفظا اي قوله امراة امرأة عمر وكان مغركا اي مبغوضا للنساء يقتل رجل مغرك بالتشديد اي يبغضه النساء وتهامة سألها عن سبب تفركين له فقالت انه ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الافاقة قوله على نائم هو سليك بن سلكة فخشه وقال انك تخرق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اي انت تسن

من ان اعتنا لك فتيم استعنى لك فى الامر ثم ضغط سليك ضغطا وانت الاعلى **قوله** استعط نوشا بالنصب ههنا متعلق بقوله تم ضم لا يهتدون وهو احد ولا زائدة اى ضم لا يهتدون لان يسجدوا ويدل من السبيل اى تصدهم عن السجود او بدل من اعمالهم ولا غير زائدة اى قرين لهم الشيطان ان لا يسجدوا **قوله** اى مفعول اذ قوله ما اسم خبر لقوله الثالث والمراد به المفعول الثانى **قوله** واضافتها الى التفسير بيانية فيه بحث مر فى بحث الاضافة تقدح الشرح بان الاضافة البيانية انما تكون اذا كان المضاف اليه بعد كونه جنسا مع جهة اصلا للمضاف وهو ليس لك **قوله** احترز عن الجمع للفوت وصف التفسير عن المفسر وان لم يلزم العبث فى بعض المواضع فلا يتحقق مثل جاء رجل اى زيد بعد ليندفع ما قيل الاولى احترازا عن صيرورة التفسير عبثا للملابسة فيقتضى مثل جاء رجل اى زيد وبعد فيه نظر لان العبث انما يلزم فى زيد اضربته وزيد امررت به وانما فى زيد اضربت غلامه فلو قيل آلت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لابسته زيدا جبته عليه فلا بد فى اتمام وجه الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب **قوله** كل اسم اى مفعول به او دخل كلمة كل فى التعريف لانها سبب الاناءة او خلة تشعر بالابهام صريحا او كذا **قوله** اى مفعول مقيد بقوله به لان كون به الموضع الثالث من المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها ينافى تخصيص المفعول به على ما هو الظاهر المتبادر وان المتبادر من المثل فى امثال هذا المقام انه بعينه لانه اعم منه فاحمل على عموم المفعول فى قوله الثالث على خلاف الظاهر وحمل على ما لا يسبق الذهن اليه اصلا **قال** او شبهه وهو اسم الفاعل والمفعول لان المصدر اذا المفعول به لا يتقدم عليه لانه عند العمل مؤول بان مع الفعل وان موصول حرفى لا يتقدم عليه ما فى حيزه فلا يكون مفسرا لان المفسر لا بد ان يصدق عليه لو لا عامله فى الضمير لنصب المتقدم ولا الصفة المشبهة لانها تكون لازمة ولا اسم التفضيل لانه لا ينصب المفعول به البتة كذا فى المفتاح ثم انه لا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه ما قبل الاسم الموجود نحو زيد هند ضاربها او بعده نحو زيدا انت مجوس عليه **قال** مشتمل صفة لاحد الامرين المفهوم من الظرف او قيل او لكل من الامرين على سبيل التنازع يعنى او صفة لكل من الفعل وشبهه على طريق التنازع فكما ان التنازع يقطع بجعل المذكور معمولا لاحدهما والاضمار او الحذف فى الآخر كذلك يجعل **قوله** مشتمل صفة لقوله شبهه ويقدر بقوله فعل آخر مثله او يجعل المذكور صفة بقوله فعل ويقدر بقوله او شبهه صفة اخرى على ما هو طريقة البصرى والكوفى وليس فيه ايجاب للعمل متابعة خلافا لمذهبه كما هو مذهب الكوفى وبه ظهر ان ما قيل وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المعمول خلاف مذهبه ليس على ما ينبغى **قوله** ذلك الفعل او شبهه تكمل ان يكون اشارة الى ان فاعله احد الامرين والى ان فاعله كل من الامرين **قال** عنه متعلق بقوله مشتمل على تضمين معنى الاعراض والفراغ يؤيده قول الشقدس سره فارغا عن العمل فيه قيل اولان الاشتغال بمعنى الاعراض انتهى وقول الشقدس سره فارغا عن العمل بيان لحاصل المعنى لا اشارة الى التضمين والباء فى بغيره سببية والمعنى مبرضا من العمل فى ذلك الاسم بسبب العمل فى ضميره ما قيل ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض متعلقا بالمجرور الثانى به ليس على ما ينبغى **قال** او متعلق ضميره والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرو او اخاه لان الفعل اشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا العامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرو او رجلا يضربه وزيد لقيت عمرو او اخاه الذى يضربه وضابطة التعلق ان يكون الضمير من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط

عفا الغفور ١٢

ان يكون الضمير منصوبا لفظا ومحلا كما مر بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مرتبا بل الشرط اتصاله وانتصاب متعلقه
لفظا او محلا الا ترى انك تقول هذا ضربت من تعلق ومررت بمن تعلق والضمير مرفوع قوله بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر
فيه احتراز عما اذا توسطت بين الاسم والفعل مالة الصدر كان المكسورة وليت ولعل وحرف الاستفهام نحو زيدا انك ضربته
وعمرو ليتك ضربته وبكر زيدا كم ضربته ضربته وزيدا هل ضربته او ان المفتوحة لكونه حرفا مصدريا لا يعمل ما بعده فيما قبله او فيما
ليس بمجرد الاشتغال بالضمير ما نعا من العمل بل توسط مالة الصدر اذ لو عمل ما بعده فيما قبله لبطل صدارته او توسط الحرف
المصدري قوله بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال لنصبه اذ المانع عن عمل النصب انما هو الاشتغال لا شيء آخر فاذا رفع
ذلك الاشتغال الذي ليس مانعا عن العمل سواه وجب عمل النصب وعمل العامل المقدر بسبب عن الاشتغال فاذا رفع الاشتغال
ارتفع اعتبار عمل ما نعامل المقدر فاقيل قوله بمجرد رفع الاشتغال فيه نظر لان ذلك لا يصدق على زيدا ضربته مثلا لان عمل
العامل المقدر في زيد مانع ايضا مع عمل ضربت المذكور على تقدير رفع الاشتغال بالضمير ليس بشيء قال او مناسبة قال الشيخ
الرضي ليس قوله او مناسبة في اكثر النسخ وانما انه ملحق ولم يكن في الاصل اذ المعلم لم يعرض لما في الشرح والحق انه لا بد
منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد من مناسب حتى يصح زيد لان التسليط يستدعي
صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيد في هذه المواضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا الضرب بل
قصدت الى اني آذيت بضرب غلامه هذا كلامه فان قلت لا حاجة اليه لان التسليط اعم من ان يكون بعينه او ما يلازمه
قلت لقائل ان يمنع ان يكون التسليط بعين الفعل وحمل الالفاظ على المتبادر واجب مطلقا وفي التعريف يكون مجملا حاصله واجبا
بالطريق الاولى فاذن لا بد من ذكره فان قلت ذكره قوله او مناسبه لما يخرج المثال عن التعريف بقوله لو سلط عليه
انما يتصور لو لم يخرج بقوله مشتغل عن ضميره مع انه ليس كذلك اذ معناه ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا في ضمير ذلك الاسم
او متعلقه فاو خاص العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر وبه يخرج نحو زيدا ضربت غلامه اذ اعراض ضربت عن العمل
في زيد ليس بمجرد الاشتغال في المتعلق بل بسبب ابا والمعنى ايضا قلت المراد انه لا يكون هناك مانع لفظي فلا يخرج عنه نحو زيدا
ضربت غلامه ويدخل فيه ايضا كل شيء فضلوه في الزبر لعدم الصحة على تقدير التسليط في كل شيء فضلوه في الزبر وبالجملة ان معنى
قوله مشتغل عن ضميره او متعلقه ان الفعل انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب الاشتغال بالضمير او المتعلق فلو لم يشتغل لعمل فيه
فالمانع هو الاشتغال لا السبب آخر ثم المراد بالسبب المنفي هو المنفي لا الاعم من المنفي والمنوي والا خرج نحو زيدا ضربت
غلامه وعمرا ضربت عبده حامية فالمانع السبب المنوي ايضا لان الاشتغال بالمتعلق فقط عن الباب مع انهم عدوه منه علما منهم ان
لا يكون فيه مانع لفظي ودخل المثالان ودخل ايضا كل شيء فضلوه في الزبر ولا يرد بقوله لو سلط عليه سلط عليه وصح المعنى خرج كل شيء
فضلوه وبقي داخلا المثالان ونحوهما مما يصح فيه المعنى بتقدير المناسب والدليل على ان الصحة معتبر في التسليط قوله او مناسبه
والا لم يحتج اليه فتامل قوله قدس سره لو سلط بمجرد رفع الاشتغال هو او مناسبه لا يتوجه حينئذ شيء اذ المانع من تقدير المناسب
في زيدا ضربت غلامه هو الاشتغال لا غير وبهذا ظهر ان ما قيل قوله لا بسبب آخر غير وطيء انه يلزم استدراك قوله لو سلط عليه
اقول انما ورد ذلك لزيادة التوضيح وكمال الكشف ليس على ما ينبغي قوله اي بما يناسبه اي فعل يناسب الفعل المذكور بالتركيب فاي بسبب كون

مراد فا للفعل المذكور نحو زيدا مررت به الناصب لزيد وهو جاوز في جاوزت مرادف لمرر في مررت به اذا العقل يراه منه
صيغة الفعل بدون الفاعل بقرينة الترادف وانكان كثيرا ما يقع للفعل مع ضميره المتصل به فعل كما صرح به العلامة التفتازاني
في بحث الاسانيد التشبيه من المطول فلا مساهلة في قول الشارح قدس سره اي مباينا سببه بالترادف كما قيل فيه مساهلة لان الترادف
انما يكون في المفردات نعم يلزم المساهلة ظاهرا في قول الشارح قدس سره فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت واما ما قيل
فان جاوزت مناسب لمررت بعد تعديته بالباء ومرادف لهما لانجموع مررت بالباء وما جر به لان مررت وحده بمعنى جاوزت
الا انه بواسطة الباء فلا يرد وما قيل ان فيه مساهلة وان الترادف في المفردات فليس بوجه وانكان من وجه فتامل قال
او اللزوم اي فعل يناسب الفعل المذكور بسبب كونه لازما للفعل المذكور كما هنت في زيدا ضربت غلامه فان اهانة زيد لازم
للضرب باعتبار وقوعه على غلام زيد فان ضرب الغلام يستلزم اهانة المولى بخلاف زيدا ضربت عدوه فانه يستلزم اكرامه
فيقدر فيه اكرمت قوله خرج نحو زيد ضربته فيه ان هذا اخراج المخرج لان الشرط مغير كلمة ما بالمفعول فيصير معنى قوله كل اسم
كل مفعول الا ان يقال انه لم يخرج من ظاهر التعريف وكذا الحال في قوله خرج خبر كان قوله ولا يتصور الا تقدير تسليط اه
اي بلا ارتكاب تقدير ويجوز فلا يرد ما قيل ان الرضي جوز تقديم الفعل المذكور بعينه في نحو زيدا ضربت غلامه اي ضربت زيدا
اي غلام زيد بحذف المضاف من المنصوب وهو المتعلق الذي يشتغل الفعل المذكور به او بجعل ضرب الغلام كانه ضرب زيد
تجوزا قوله والاحسن في ترتيبها ح تاخير ليكون اشتغال الاشتغال بالضمير مذكورة معا من غير فصل بينهما بشغال الاشتغال
بالمتعلق ويمكن ان يقال فيما ذكره المص اشارة الى ان نحو زيدا ضربت غلامه تقدر ما على نحو زيدا حببت عليه لان فيه تقدير المناسب
باللزوم متعين بخلاف زيدا ضربت غلامه فان فيه جواز التقدير الفعل المذكور بعينه ايضا كما عرفت والاصل ان يقدر الفعل
المذكور بعينه ثم تقدير الفعل المناسب بالترادف ثم تقدير الفعل المناسب باللزوم قوله فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف
لجاوزت وفيه ان معنى مررت بعد التعدية على ما كان عليه قبلها من اللزوم اذ الباء لم يغير معناه ولم يجعله متعديا مقابلا للازم
بل هو لازم وان صار متعديا بمعنى انه تعلق الجار والمجرور به تعلقا غير تعلق الوقوع الى ما اشار اليه قول الشارح قدس سره في اول
بحث المفعول به انهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل تلبس به
وصرح العلامة التفتازاني في شرح المفتاح بانه لا بد في المتعدي الذي يجعل مقابلا للازم من تغير الحرف معناه كما في
ذهبت بزيد بخلاف مررت به نعم يصح ان يقال في كل جار ومجرور ان الفعل متعد اليه كاية متعد الى الظرف وغيره ولكن لا باعتبار المتعدي
الذي نحن فيه ولا يغير شيئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت به وقال صاحب المغني
والباء للالصاق نحو مررت بزيد وللتعدية وقال شارحه انما عدوها للتعدية تسامحا مع ان جميع حروف الجر موضوعة لاقتضاء
الفعل او تعديته الى الاسم ومع ان الباء في الاقسام الباقية للتعدية ايضا لان معنى التعدية المطلقة ان يغير الحرف المتعدي
معنى الفعل كالهمزة وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر ومختص بهذا القسم من اقسام معانيها نحو ذهبت بزيد اي اذهبته
فكيف يجعل اللازم مرادفا للمتعدي وكيف يقال انه صار مرادفا بسبب التعدية وتعديته انما يخرجه عن اللزوم ولو كان بجر وتعلق
الجار والمجرور بالفعل بجعله متعديا مقابلا للازم للزم ان يكون تمت على زيد مرادفا لاقمت زيدا والملازم بطا فالملزوم مثله

وبالجملة القول باتحاد مفهوم الفعلين مع كون احدهما لازما والآخر متعديا مشكل قال قوله فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته
افاد ان بقية فان الاصل فيه ضربت زيدا اذ المفسر انما تى به بعد الحذف ورفع الابهام الناشى من الحذف لانه كان مذكورا
مع المفسر ثم حذف اذ لا فائدة فى ذكره معه قوله فى مطان الاضمار على شريطة التفسير قال الله قدس سره فى الحاشية
اى مواضع تعين فى بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه فى الواقع المقصد من هذا التفسير اذ خاف
ما قيل انه اذا وجب الرفع فى موضع كيف يكون ذلك الموضع من مظان الاضمار على شريطة التفسير قوله الصحيح رفعه بالابتداء اعترض عليه بان تجرد عن
العوامل اللفظية يوجب رفعه فكيف يصح قوله الصحيح وفيه ان التجرد مع احتمال عدم التجرد صحيح لا موجب ولهذا المحقق من قبيل وجوب الرفع قوله عند عدم قرينة
خلافه المتبادر من العبارة ان الرفع مختار عند انتفاء ذات قرينة النصب الا انه لا يراد انتفاء ذات القرينة الصحيحة والا لم يكن الرفع
مختارا بل واجبا والفرض لا يتصور انتفاء ذات الصحيحة فى صورة اختيار الرفع فيراد ان الرفع مختار عندهم عند انتفاء ذات القرينة
المرجحة للنصب او المراد ان الرفع مختار بمجرد حصول انتفاء القرينة المرجحة للنصب بدون ان يحصل قرينة مرجحة للرفع بقرينة
قولها وعند وجود اقوى وقوله ويستوى الامران وفى صورة استواء الرفع والنصب ليست ذات القرينة المرجحة للنصب
منتفية بل القرينة المرجحة موجودة والمنتفى وصف الترجيح لوجود المعارض المساوى والفرض ليس فى صورة الاستواء مجرد
انتفاء قرينة النصب بل تعارض القرينتين المرجحين او المراد بالقرينة المرجحة ما ليس بصحيح فيتناول قرينة توجب النصب
بوجب مساواة للرفع وقرينة توجب اختياره وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل وهذا ايضا مشكل فيما اذا كان النصب مساويا للرفع
فانه لم يوجد فيه قرينة ترجح النصب مع انه لا يختار فيه الرفع ليس بموجه وان كان من وجه اما على الاول فلانه ان
اراد ان ذات القرينة المرجحة غير موجودة فهو ممنوع كيف والمنتفى وصف الترجيح لوجود المعارض وان اراد ان وصف الترجيح غير
موجود فهو مسلم لكن ليس الكلام فيه بل الكلام فى ذات القرينة وهى موجودة واما على الثانى فلانه لا يصدق فيما ان
انتفاء القرينة المرجحة للنصب بل فيه وجود القرينتين المساويتين واما على الثالث فلان المراد انتفاء القرائن الكائنة سوى
الصحيح وفى صورة الاستواء ليس لك قوله اى قرينة ترجح قد عرفت وجه التقييد قيل لو جعل ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه
راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد وعدم وجه التقييد على هذا التقدير ظاهر وهو عدم لزوم انتفاء ما ليس بمقصود انتفائه
وهو القرينة الصحيحة اذ المعنى حينئذ يختار الرفع عند عدم قرينة اختيار النصب الا انه يرد عليه ان قرينة اختيار النصب يقابل قرينة توجب النصب
او توجب مساواة للرفع يصدق عليهما انه ليس فيما قرينة اختيار النصب الا ان يقال اختيار الرفع لازم لجامع قرينة اختيار النصب
لان لازم الجامع قرينة الوجوب والمساواة بالطريق الاولى ثم انتفاء قرينة اختيار النصب اما ان لا يوجد اصلا كما فى زيدا ضربته
واما ان يوجد لكن لا يصلح مرجحا للقوة قرينة اختيار الرفع والتنبيه على هذا احتمال او عند وجود اقوى وبهذا اندفع ما قيل انه يلزم حينئذ
استدراك قولها وعند وجود اقوى واما الاعتراض عليه بانه لا يوجد قرينة اختيار النصب فى وجوب الرفع ففى غاية الفساد
او لا بد فى اختيار الرفع من امرين احدهما ان يكون القرينة الصحيحة موجودة والثانى انتفاء قرينة اختيار النصب والثانى وان
صدق فى وجوب الرفع لكن الاول ليس متحقق فيه قوله لسلامته عن الحذف الذى هو خلاف الاصل اعترض بانه وان
سلم من الحذف الا انه يستلزم خلاف اصل آخر وهو كون الجملة جزاء وهو خلاف الاصل فلا ترجيح مع المعارض ورد بانا لا نسلم

انه خلاف الاصل اشار الى هذا المنع الشيخ الرضي عند قوله وما وقع ظرفا وقال في موضع آخر بل الوادي ان الاصل فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر قوله وهو لا يجوز الا بتاويل بخلاف الحذف والتقدير فانه كثير الوقوع في كلامهم قوله المفاجات في المغني يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا المفاجئة لا يليها الا الجمل الاسمية وقال ابو الحسن وتبعه ابن عصفور يجوز في فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجه عندي ان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد يحصل الفرق بذلك اذ لا يقترن الشرطية بها بذلك كلا وقال الشيخ الرضي واما اذا المفاجاة فهي في موضع الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا يقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها شيء كما يقع اما لكن الفراء قالوا انها اذا جامعت حرفا حاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اولى من النصب نحو قام زيد واذا بكر يلزمه عمرو وفيها قالوا نظرا وذلك انهم اتفقوا على انها لا يحكى بعدها الا الاسمية فقربتها بين اذا الشرطية من اول الامر فيما يبدو وجوب الرفع مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفنا اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية لتناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفعا نحو زيد في الدار واذا عمرو ضربته واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور بذا كلامه وهو شامل لعدم سماع نصب ما بعدها على شريطة التفسير على ما هو مقتضى كلمة لو وقوله واما مع عدم السماع آه تأمل على قول الله قدس سره فالمراد بلزوم الاسمية في غير هذا الموضع لو ورد النصب تغير مسموع من غير شاهد من السماع واختلاف الواقع بين سيبويه والكسائي في فاذا هو هي لا يدل على ورود النصب بعدها على شريطة التفسير ومقصد الرضي ة هو هذا النصب لا النصب مطلقا على ان النصب المنقول في فاذا هو هي قليل خارج عن القياس كما يجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل صرح به صاحب المغني قوله ولا يقدر معمولها اي لا يجب تقديره معمولها على سبيل الاضمار على شريطة التفسير فلا ينافي ما سيجيء انه يجوز حذف فعل اذا اذا قامت عليه قرينة قوله وانما قال حرف الاستفهام اي ولم يقل بعد كلمة الاستفهام ليكون اشمل او بعد اسم الاستفهام والوجه هو الاول وعلى التقديرين قوله لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام لا يدل على المذكور بل الامر بالعكس لذلك اذ الكلام في وقوع الاسم المنصوب على شريطة التفسير بعد كلمة الاستفهام او بعد اسم الاستفهام لا في وقوع اسم الاستفهام وذلك الاسم واما قيل يعني لم يقل وفي الاستفهام لانه يختار الرفع آه لانه لم يقل بعد الاستفهام فترك لما هو المتبادر المعلوم من المقام واختيار لما هو مخالف لاسلوب الكلام بل اختيار لما هو غير معلوم اصلا من المقام فتامل والوجه في ذلك ان النصب واجب بعد كلمة الاستفهام غير الهمزة الا انه لم يعد من مواضع وجوب النصب لان الاسم المذكور لا يقع بعد غير الهمزة من كلمات الاستفهام حتى الستة بل في الضرورة في شرح الالفية يجب النصب اذا وقع الاسم بعد ما يختص الفعل كادوات التخصيص وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا ضربته ومتى عمرا واتيته وادوات الشرط نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه الا ان بهذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر واما في الكلام فعليهما الاصح الفعل الا اذا كانت اداة الشرط اذا مطلقا او ان والفعل ماض فيقع في الكلام نحو اذا زيدا لقيته او تلقاه فاكرمه ويجوز ان زيدا لقيته فاكرمه ويمتنع في الكلام ان زيدا تلقاه فاكرمه ويجوز في الشعر انتهى وقال الشيخ الرضي في بحث كلم المجازاة ان الهمزة الاستفهامية لا صالتها في الاستفهام لم يكد يدخل على الفعل بل يدخل على اسم وله يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام فلا يقال متى زيدا لقيته او تلقاه ومن زيدا

ضربته وحتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيد ضربت وضربته الا اضطرارا فعلى ما ذكره الله الفاضل يجب ان يقع بعد همزة الاستفهام في ذكر الحرف ليشعر باختيار النصب بعد ها في السعة مع انه ليس كذلك فانه يدخل هل ولا اسماء الاستفهام في السعة الا على فصل وفي الضرورة تدخل على اسم منصوب على شريطة التفسير لكن النصب واجب واما على ما ذكره الشيخ الرضي في هذا المقام من ان هل تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية واما الاسمية التي جزءاها الثاني فعلية فلا يدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية تعدد فعلها مضمر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته فالنصب احسن القبيحين فلذلك وجب ذكر الهمزة اذا الحرف يشعر باختيار النصب في السعة مع انه ليس كذلك اذ ليس ذلك الا في الضرورة مع ان النصب قبيح وبهذا ظهر ان ما قيل لو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل ليس على ما ينبغي فتامل وظهر ان قول الشارح ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة ليس على ما ينبغي فتدبر وقيل انما قال حرف الاستفهام دون همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت ضاربه فان الاختار فيه النصب اقول كون النصب فيه مختارا انما هو على مذهب سيبويه والاخفش ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب حينئذ تاويل اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا فانشقت السماء **قوله** الدالة على المجازاة في المكان لكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا وانها تدخل على الاسمية التي جزءاها انسان اتفاقا واما اذا كسمت بما نحو حيثما هي وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وايانما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة على اضطرار الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تزره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعد ها بذا كلام الرضي في هذا المقام وقال في بحث كلم المجازات وكلما ان لاصالتها في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان يدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيدا ضرب وان ندرة خالف سائر كلمات بشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب ان زيدا لقيت او لقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ ونحو **قوله** ثنيي عليك واثنت اهل ثنائه * ولديك ان هو يستزدك يزيد * واما ضعف يجيء المضارع نحو فصولي الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين **قوله** في باب الامر والنهي فيه حذف الموصول مع بعض الصلة وانه وان جاز عند بعض البصرية لكن الجمهور منهم يجوزه وحذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل ايضا فالاولى تقدير قيل فقط عطفا على قوله بعد حرف النفي اي يختار النصب في الاسم المذكور حال كونه واقعا بعد حرف النفي والاستفهام وحال كونه واقعا قبل الامر والنهي قيل ولا حاجة الى ما ذكره اذ يصح ان يراد باختيار النصب في وقت الامر الان حذف الزمان من المصدر كثير وفيه ان الامر والنهي في هذا المقام ليس بمعنى المصدر حتى يتم ان حذف الزمان من المصدر كثير والحاجة الى التفسير بالمقدرة بموضع وقوع الاسم قبل الامر اذ يصح ان يفسر بالاسم **قوله** والا فلا اي وان لم ينصب الاسم المذكور فلا يقبح الفعل فيها تقديرا على ما هو الظاهر من انه يبتدأ وما بعده جزءه واما بتجويز انه مرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الحرف ليقال بل زيدا اقتلته تقديرا بل اقتل زيدا قتلته فيتجه ظاهرا لان الحرف والاداة في مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن صرح به الشيخ الرضي **قال** عند خوف لبس المفسر بصفته انما قال خوف اللبس لان الالتباس انما يكون لو كان المقصد خلاف الاصل وغير المقصود هو الاصل فيجوز الوجهين ليفوت المقصد اذ الذهن يسبق الى ما هو الاصل واما اذا كان المقصود هو الاصل وغير المقصود خلاف الاصل كما فيما نحن

فيه ضيه وهم اللبس اذ المفهم يسبق على ما هو الاصل في الفظ اذا دار بين كونه جزء لفظا فاحمل على الجزاء ولما فيه من الفائدة التامة بخلاف الوجهين فانه لا يفوت المقصد ولذا كان النصب مختارا الا واجبا لان التحرز عن وهم اللبس ليس بواجب لعدم ضرره بخلاف التحرز عن اللبس فانه واجب لضرره لاشتباه المقصد بغيره اشتباها قويا وجواز الوجهين انما يكون اذا كان الوجهان مستويين لا ترجيح لاحدهما على الآخر بحسب ان قيل ان الالتباس انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب وخوف اللبس عند رجحان البعض ورفعه مختار ليس على ما ينبغي لانه عند تساوي الاحتمالات انما يكون جواز الوجهين لا لالتباس على ما عرفت وايضا يلزم منه ان لا يكون نحو اما قائم زيد من قبيل جعل الخبر جملة عند تساوي الاحتمالين فيدخل من قبيل الالتباس والملازمة ظاهرة ومنشأ هذا القائل تقرر صورة جواز الوجهين والالتباس على نحو ما ذكرنا وايضا قوله وخوف اللبس عند رجحان البعض على الاطلاق ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقيد بما اذا كان الراجح هو المقصد والا دخل فيه صورة الالتباس ثم القاعدة المذكورة وهي ان اللفظ اذا دار امره المقصد منها انه اذا ترك سهم مرفوع وذكر بعده شيء يحتمل الخبرية والوصفية فاحمل على الجزاء لي اذا يصير الكلام تاما لا يحتاج الى شيء آخر بخلاف ما اذا حمل على الصفة فان الكلام حينئذ يحتاج الى المبتدأ الآتي بدون الخبر فيحتاج الى تقدير الخبر فالحمل على وجه لا يحتاج فيه الى الخبر اولى من الحمل على وجه يحتاج فيه الى الخبر وعلى هذا لا يرد عليه ما قيل ير د عليها انه يرجح كونه صفة رجحان كون قوله بتقدير خبرا على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة على انه كلا يزداد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه افيد فانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب اما عدم ورود الاول فظاهر لان كل شيء اذا جعل مبتدأ وخلقناه خبره يصير الكلام تاما مع رجحان كون قوله بتقدير خبرا على كونه متعلقا بخلقناه حتى ترجح الصفية وقوله لانه يفيد فائدة تامة قد عرفت ان معناه ان الحمل على وجه يصير الكلام به تاما اولى من الحمل على وجه يصير الكلام به ناقصا فلا مناسبة لما ذكره واما عدم ورود الثاني فنفي من البيان واما عدم ورود الثالث فلان ذكر اللبس في مواضع وجوب النصب انما يكون مناسبا لو كان وجوب النصب لاجل رفع اللبس وليس فليس وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل ان قلت على تقدير الرفع تحقيق اللبس فكيف تختار النصب لان الاختيار مبني على جواز الطرف الآخر فانت يندفع الالتباس لظهور المقصد ليس بشيء فتامل وكذا ما قيل اي عندان يخاف من اللبس وعيقصد رفعه كما في لبس المضمر بالصفة تختار النصب بخلاف ما اذا كان اللبس مقصودا فيهم العلماء المقصد باجتهادهم فيرفع درجاتهم فلا يختار النصب ليس بمرضي لان من وجه بل ليس له معنى وقيل انما قال وعند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس فلا نه يكون رفع اللبس بقرينة لكن النصب ارجح لان فيه غنى عن تكلف القرينة وفيه بحث لانه يوجب عدم تحقق اللبس في موضع ما اذا امكان رفع اللبس بقرينة يتحقق في كل موضع قوله لانه بينة اي بين جزءا هو مفسر مخلص مقرونا بوصف التفسير فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة لو سلم ان حمل الشيء على المخلوق يوجب صحة المعنى على تقدير الصفة ايضا على ما عليه الشيخ الرضي الا انه ليس متعينا لارادة في الآية الكريمة بل يجوز حمله على الموجود الذي هو عرف القرآن فان الشيء فيه جاء بالمعنى اللغوي نحو انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون وبمعنى الموجود ايضا نحو قد خلقتك من قبل ولم تك شيئا فيصح التمثيل بالآية لما قصده المصنف قوله اذ الكبرى ايضا قرينة غير مفصولة عنها لوجه غير مفصول عنها اذ الضمير هو الجار والمجرور اي ليس بين الكبرى والمعطوف عليه فصل بما هو ليس من معمول جزء المعطوف عليه فان الضمير المستتر في قام على تقدير كون الخبر هو قام فقط دون الضمير جزء قام وقام جزء من الكبرى وجزء الجزء جزء فلا يكون الضمير على ذلك التقدير فصلا يوجب القرب والبعد على ان القول باسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعيد لانا لا نسلم ان المبتدا لكونه مبتدأ يستغني باسناد غير الخبر لظهور ان تضايفه انما هو مع

لا غير وانما في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ لانه باعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وانما كثيرا ما يبنى الفعل مع ضمير المتكلم بخلاف هذا ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني في المطول وقال في شرح المفتاح علانه مما لا يقول به النحاة ولا يطابق اصولهم حتى الا ان الشيخ الرضي قال في تعريف الفاعل على قوله وقدم فكل جزء يرفع ضمير المبتدأ كزيد قام فان قام هو مسند الى المبتدأ وان قام هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ وكل جزء يرفع غير ضمير المبتدأ نحو مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل جزء غير مرفوع لشيء كالجزء المفرد وحده مسند الى المبتدأ هذا كلامه فتدبر ما قيل هنا اذا جعل الجملة جزءا اما اذا جعل الفعل وحده جزءا فاعتبار اسناده الى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما قيل في زيد عرف كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير ليس على ما ينبغي مع ان قوله باعتبار المنتهى الذي ليس بصواب والصواب بالذي هو الضمير او بالضمير وقوله اذ الكبرى ليفد قرينة غير مفصولة عنها هكذا قال الفاضل الهندي ثم قال والاولى ان يقال اذا قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض وان قصد العطف على الصغرى اختير النصب بلا اعتبار معارض اذ الحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذي قل وجوده في كلام العرب فيستويان في الاختيار هذا كلامه وهو لا يخلو عن مناقشة اذ المراد بالاستواء في الاختيار ان لا يوجد في كل من النصب والرفع مرجح ليس في الآخر بل يوجد في كليهما على السواء وعلى ما ذكره ليس كذلك اذ رفع الاسم ونصبه على تقدير العطف على الصغرى ليسا مستويين في الاختيار بل النصب مختار اذ على تقدير الرفع يلزم عدم التناسب الذي هو قليل الوجود في الاستعمال وهو عطف الاسمية على الفعلية وهو لا يعارض الحذف الذي يلزم على تقدير النصب لانه كثير فليس الرفع والنصب على تقدير العطف على الصغرى بمستويين بل النصب مرجح وكذا رفع الاسم على تقدير العطف على الكبرى ونصبه على تقديره على الصغرى ليسا بمستويين بل النصب مرجح وكذا رفع الاسم على تقدير العطف على الكبرى ونصبه على تقدير العطف على الصغرى ليسا بمستويين بل الرفع مرجح بالسلامة عن الحذف وعدم الفرق في قرب المعطوف عليه وبعده على ما قال الفاضل الهندي فظهر ان الاولى ليس بصواب فضلا عن ان يكون اولى قوله قلنا هنا باعتبار المنتهى يشكل بما ذهب اليه البعض من ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى بسيطها والنصب بالنظر الى ضليعتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وتهذا يحصل المناسبة ولا يحتاج ح الى تقدير عنده او في داره قال العلامة التفتازاني في المطول ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور ودعى على كثير من المحول خانه قال ذلك للبعض باستواء الرفع والنصب على ذلك التقدير بيت ان السلامة من الحذف مرجحة الى الرفع مع انها غير معارض بالاقرب الا ان يقال اذا كانت القرينة على الحذف ظاهرة وكان معنى الكلام منصبا اليه لا يستهجم على احد كان الحذف والاضمار تكثيرا للمعنى بتقليل اللفظ وكان من محسنات الكلام ومرجحات على خلافه هذا ما ذكره السيد السند قدس سره في حواشي المطول في بحث فصل ليبك يزيد على صيغة المجهول على خلافه قال بعد عرف الشرط وليذكر اسما واشتغل وكان نصب الاسم المذكور واجبا بعد ما ان الاشتغال بعدها لا يقع في سعة الكلام بل عند الضرورة على ما عرفت قوله فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل اشتغل عنه بضميره لم يكف تقدير الشرط سوء معنى مشتغل عنه بضميره ان يكون الفعل وشبهه قادرا على العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال بالسبب الآخر وهو لا يصدق على ذهب على صيغة المجهول فان عدم عمله في الاسم المتقدم ليس بسبب الاشتغال بالضمير بل بسبب آخر وهو سبب عدم القابلية لانه يقتضي الرفع لا النصب والفعل المرفوع ما تقدم عليه قال الشيخ الرضي انما قال ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعد فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل وتسببه فيما تقدم لا يكون الا النصب وقوله بضميره او متعلقه اي بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم بنصب ضمير ذلك

ايذانا بوجه خروج من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره انتهى **قوله** فيكون تقديره نسيبا يلابسه الذهاب به فيبان الكلام ليس في المفسر بل في المفسر فالوجه ان يقال يلابس زيدا الذهاب به وانت خبير بان ضمير الاسم المحدود او متعلقه نائب عنه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم وعلى هذا فالاصل موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقه في الرفع والنصب فيقدر في ان زيدا ذهب به او ذهب به بغلامه رافعا وقد يقدر في ان زيدا ضربته ناصبا هذا ما ذكره الشيخ الرضي وقال بعيد هذا الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من الضمير المفسر الآتي ان احد واقع من ان استجارك المقدر موقع الضمير من المفسر ولا شك ان زيدا في ازيد ذهب به على تقدير النصب ليس ضميره نائبا عنه والا ذهب نائب عن بلابس **قوله** لان كل شئ في صحائف اعمالهم مفعول لهم اي ليس المقتضى من الآية الكريمة هذا وان كان معنى مستقيما والعلم الوجه في ذلك ان المعنى الاول ابلغ في الانذار والانزجار حيث فيه اشارة الى انه لا يترك من مفعولهم شئ من تطير ولا تقدير بخلاف الثاني فانه ليس فيه اشارة الى ذلك والمقام يقتضي الاول لانه ابلغ في الاجتناب عن المعاصي والمقتضى من الآية هو هذا الامر به اندفع ما قيل ان اراده فيه يعدم موافقته لما في الآية الاخرى فلا يصلح نافيا لان الافادة خير من الاعادة وان اراد انه ليس في افادته غرض لائق بخلاف افادة المعنى السابق فلا نسلم لان فيه بيان انه لا يكتب في صحائف اعمالهم كاذب بل صحائف اعمالهم مطابق لاعمالهم **قوله** دخل هذا الفارد وهو الفاء الشرطية غير المغيرة عن موضعها كما ضمنا نحن فيه بخلاف ما اذا كان زائدة كما في قوله فصبح بجريك او مغيرة عن الموقع فانه يعمل ما بعدها فيما قبلها نحو وربك فكبر او اما بنعمة ربك فحدث **قوله** مستقلان ليس الثاني منهما مفسرا للاول المحذوف على تقدير الاشتغال بالضمير او المتعلق ليس المقصود من ذكر الثاني تفسير المحذوف كما ان ذكر الثاني يكون كذلك في باب الاضمار على شريطة التفسير فلا يكون الآية الكريمة من ذلك الباب وقيل قوله مستقلان لدفع ما يتجه في القلب من ان زيدا ضربته ايضا جملتان وكذا زيد اضربت غلامه فكيف يعمل الفعل او مناسبه فيه على تقدير التسليط وفيه ان على تقدير التسليط ورفع الاشتغال يكون جملة واحدة والممنوع ان يعمل جزء من جملة مستقلة في جزء آخر من جملة مستقلة اخرى وهو غير لازم فلا حاجة الى ذكر الاستقلال **قوله** اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم ما ذهب اليه المبرد اولى منه اذ فيه احتياج الى التقدير والنص فيما يتلى عليكم واشباهه انما يؤتى به اذا لم يكن المؤدى متصلا بل يجئ بعد ذكر فصل او باب او كتاب او غيره وحينئذ يسلم **قوله** واختيار النصب بط لاتفاق القراء على الرفع اشارة الى دفع ما قيل ان المفهوم من العبارة انه ان لم يقل بما ذهب اليه يكون النصب مختارا مع ان النصب ليس بمختار فما فائدة الشرط وحاصل الدفع ان المذكور دليل على لزوم حمل الآية على ما ذهب اليه والقياس استثنائي المستثنى فيه نقيض التالي فينتج نقيض المقدم والمعنى وان لم يكن الآية محمولا على ما ذهب اليه يلزم كون النصب مختارا لكن كون النصب مختارا ينافي اتفاق القراء على الرفع فيلزم المحال لكن ذكر بعض الفضلاء ان العلامة الثاني المحقق التفتازاني ذكر في شرح الكشاف عند قوله تعالى وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا انه لا يمنع اتفاق القراء على احد الجائزين وان كان مرجوحا كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر فان المختار جمعت الشمس لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي بما فاصل وقد اطبق القراء على جمع تبرك الثاء والياء لو جه تصور المنع الما قدم

على غير المختار بعد ان يكون نفيي فلا عدم الوقوع اذ القياس لا يقتضي المنع وانه مع كونه لا يصلح دليلا على عدم الجواز عند عدم الوقوع تم لو قوعه في الشمس والقمر انتهى واقول ان يقال لا يلزم من التذكير في الآية اتفاق القراء على غير المختار وانما يلزم ذلك لو كان وجه التذكير هو الجواز على غير المختار لا غير وهو في الآية تم كيف ويجوز ان يكون وجه التذكير هو تغليب المذكر المعطوف وهو القمر على المؤنث وهو الشمس كما قالوا ان التغليب غالب في المؤنث مرجح به الرضي ليقال زيد وهند ضاربان زيدا وهندا ان ضاربون وبعد التغليب يتعين التذكير فضلا عن ان يكون غير مختار فلا يكون الآية الكريمة دليلا على انه لا يمتنع اتفاق القراء على احد الجائزين ذا لم يتفق مرجحا قوله وجب حذف ناصب المفعول به فيها حذفا قياسيا لكن لا بد في وجوب الحذف القياسي من قرينة دالة على تعيين المحذوف وقيام شئ مقامه والقرينة هنا النصب والمقام فان النصب مع مقام التحذير يدل على تعيين المحذوف والقائم مقام المحذوف هو المفعول المنصوب اذ لا شئ غيره فلو لم يقل باقامة مقامه يلزم خرق قاعدة وجوب الحذف القياسي واليه قد قال الشارح قدس سره في بحث المفعول المطلق باقامة تلبيك مقام الفعل المحذوف فان قلت ينبغي ان يجب الحذف في قولك زيدا في جواب من قال من قام بوجود القرينة وهو السؤال وقيام الفاعل مقام المحذوف فلم قالوا بالجواز فيه قلت وجود القرينة وقيام شئ مقام المحذوف شرط وجوب الحذف لا علة فلا بد لوجوب الحذف القياسي من وجودهما لوجوب وجود الشرط عند وجود المشروط ولا يلزم من وجودهما وجود الحذف اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط والعلة في وجوب الحذف هو ضيق الوقت كما ذكره الشارح قدس سره قوله اي اسم عمل فيه النصب اشارة الى ان اثر العامل هو النصب والاسم محل اثره فاطلاق المعمول وهو الاثر على الاسم باعتبار انه معمول فيه قوله على صيغة المجهول عطف على حذرا وذكر توجيه ذكره الفاضل الهندي جوابا عما ذكره الرضي من ان ذكر مصدر رفعي عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هو المنصوب فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ او ذكر على صيغة المجهول ليس بوجه لان او تة متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد او عمرو ولو كان منفصلة جازت الخلو بين ما بعدها وما قبلها يصير مثل انا مقيم ثم بعد ذلك فنقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني قال سيبويه في قوله تهوى لقاءك منهم اثما او كفورا لو قال او لا تقطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهي عن اطاعة الآثم فلو قلنا اه او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يتم فعلى كاويه في لفظ نظر قوله نعم اي نعم انه لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه الا ان الضمير اعم من ان يكون موجودا في اللفظ او في المعنى والضمير فينا نحن فيه وان لم يكن موجودا في اللفظ لكنه موجود في المعنى اذا نظرت تجد مقام الضمير لكنته فالضمير موجود في التقدير وفي المعنى فوضع المظهر موضع المضمر عبارة عن كون الضمير في المعنى وقسم من الضمير الا ان الشارح جعله فيما سبق من قوله فلا بد من عائد قسما للضمير ومقابلا له ولا يصح جعله مقابلا له في هذا المقام اذ لا معنى لتصديق ان اثبات الضمير واجب في المعطوف كما في المعطوف عليه ثم الاستدراك باثبات المقابل في المعطف الا ان يقال معناه ان الاصل والواجب هو الضمير الا انه يؤتى غيره من الرابطة وهو وضع المظهر موضع المضمر لنكتة واما ارادة العائد من الضمير كما قيل فليس على ما ينبغي اذ لا استدراك آبه عنه فتامل قوله لتحذيرهما منها لان الحاصل من قول المتكلم بعد الاسد عن نفسك مع تحذيره الى المخاطب التحذير الاسد

وكذا في قوله بعد حذف الارنب عن نفسك اذ لا يتصور تحذير المخزف من المخاطب قوله لا يتأتى ان اقيمت زيدا من الاسد لان الاقامة لازم فيكون معنى قولنا اقيمت زيدا اصر بسيرورة ازيد فيكون زيد منصوبا بالحذف والايصال واقيمت زيدا من الاسد ابلغ لو كان معناه بر سيرانيدم زيد را از شير وليس بمعناه ذلك فالصحيح تقديرا اتق قوله مثل نفسك نفسك انما يكون من القسم الثاني اذا كان معناه بترس از نفس خود وحاضر وستيقظ باش ازو لكنا لا نسلك بالاغراء والالتقاء في الهوار فانها حدوك مع تعيين تقدير اتق اما اذا كان معناه بعد نفسك مما يوذيك كالاسد يعني بعد نفسك من الاسد ونحوه فلا يكون من القسم الثاني اذ النفس ح محذورة والاسد محذر منه وانما قيل التقاء الشخص من نفسه والتحذر منها ليس الا لالتقاء هما الشخص شيء فر فالمحذر منه في الحقيقة هو الفر وهي محذرة بالمآل فاذا نظر بالمآل صح هذا المعنى فلا يصح توجيها كلام الشارح لان حاصله ان الاصل فيه هو تقدير اتق وبعد تقدير اتق آن نظر الى المآل المعنى وحاصله يجوز تقدير بعد نفسك من الاسد ومقتضى كلام الشارح قد ينجب تقدير بعد في مثل نفسك نفسك وقوله فان المعنى دليل على وجوب التقدير يجب ان يقدر على وجه يقتضي الوجوب واليه ايقاع النفس الشخص في الفر عبارة ان ايقاعها في الضيق والعجز والعجب والرياء والسمعة وغير ذلك من الرذائل لا عن اذنا بها له من الاسد لان النفس لا يكون باعثا على الاذى فلا يكون بعد نفسك من الاسد ونحوه حاصل التقاء الشخص من نفسه والتحذر منها قال قال ايا ك ان تحذف بتقدير من كون التعرض لتقدير من ايا ك من ان تحذف دونه لتقدير العاطف في ايا ك وان تحذف موجبا لعدم صحة تقدير العاطف حتى يثبت امتناع تقدير ايا ك الاسد بامتناع تقدير من ويلزم منه عدم اتجاه قوله فان قلت فليكن آه في حيز المنع وبهذا اندفع ما قيل تبقدير من لا تبقدر العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام وما علم من قوله تبقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير ايا ك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن تبقدير العاطف وقوله لا يجوز في سعة الكلام لا يخ عن مناقشة او قال الشيخ الرضي قال ابو علي في قوله تم ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت دعني ابرد اكبك سمكا لبنا تمرا وقال السيد السند في حواشي شرح الكشاف قوله احدث قيل عطف تبرك العاطف وقال صاحب المفصل قال ابن هشام وبابه الشعر وقد فاته ان يذكر ما نصبوا عليه في الاخبار المتعاطفة نحو تولك زيد فقيه وكاتب وشاعر انه يجوز حذف العاطف منها بلا خلاف وكذا في الصفات نحو مررت برجل عاقل وظريف وهذا مما يقدح في جزمه بان حذف العاطف بابه الشعر قوله في المثال الاول من المثالين المذكورين بعد قوله وتقول الاول لا مطلقا اي ولا تقول في ايا ك من الاسد ولا في ايا ك والاسد حتى يكون قوله الشارح قدس سره قلنا غير مانع لما لان السوال ع ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو وعلى هذا فالدليل وهو قوله لامتناع تقدير من يثبت المدعى او المدعى عدم قول ايا ك الاسد في ايا ك من الاسد والسوال ع ان امتناع ايا ك الاسد اذا كان اصله ايا ك من الاسد معلوم واما امتناعه اذا كان اصله ايا ك والاسد غير معلوم فليكن تبقدير العاطف وبهذا اندفع ما قيل وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السوال ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فبيان ان امتناعه اخف من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعي ان امتناعه ارفع مستغن عن التعرض والبيان قوله عن ان يفصل فيها ان قلت اعاد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يفرق بكيف يصح قوله فيما قلت ليس الا فرقا واجبا على الاطلاق بل اذا كان المراد احدهما اما اذا كان المراد

كليهما فيجب المطابقة وتوهم المراد كليهما اذ المراد ان الزمان والمكان لا يخرجان عن ان يفعل فيهما صرح به الشيخ الرضي وبهذا اندفع ما قيل هو ايضا به قوله من حيث انه
فعل فيه فعل مذكور يعني يكون الزمان والمكان في العبارة ملحوظا متصورا بعنوان انه ظرف للفعل والا فضاء في ان يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة
ليس ملحوظا بانه ظرف للفعل فيخرج عنه وبهذا اندفع ما قيل نوارد بقوله فعل فيه مثله التحقيق لا يبدي الحيثية لان هذا المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي
اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم نوارد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية كما قيل واما ما قيل عليه فيه انه
نوارد ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية يصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في قولنا شهدت في يوم
الجمعة فليس على ما ينبغي لان المراد ان يكون الفعل المذكور عاملا فيه على انه ظرف له وشهدت في شهدت يوم الجمعة ليس عاملا فيه على انه ظرف له وشهدت في شهدت
يوم الجمعة والمكان عاملا فيه على انه ظرف له الا انه غير يوم الجمعة الذي في شهدت يوم الجمعة والا يلزم قيام العرض الواحد وحدة شخصية بمحلين وهو محال او يلزم
تعاوده الى الزمان الثاني مع انه ليس كذلك لانه اذا بعد تبدلا شيء قوله الا لزيادة تصوير المعرف للاحتراز فخرج ما خرج بالمذكور
بقيد الحيثية والقيد في التعريفات لا يلزم ان يكون احترازيا بل يجوز ان يكون لكشف الماهية لان المقصد في التعريفات كشف الماهيات
والاحتراز تابع فلا باس بان يقع في قيود الضوابط والتعريفات بالصحيح به الاحتراز عن جميع المحترزات لكن المناسب حينئذ
هذا القيد عما عداه وان يخرج به ما لا يخرج لغيره كما نحن بصدده صرح به السيد السند قدس سره وحاصل ما ذكره انه يسند
على هذا اخراج المحترز الحيثية وتحصيل قوله مذكور لمجرد كشف المعرف لا للاحتراز وهذا القدر موجود على تقدير كون ما نحن فيه من
قبيل اغناء المتاخر عن المتقدم فاندفع ما قيل لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغناء ما عن المذكور اغناء ما عن المتاخر عن المتقدم
وهذا مما لا يعاب واما اغناء المقدم عن المتاخر فالمكان غير مناسب على ما ذكره قدس سره الا انه اذا وقع ما مر بتحقيق المقام في
بيان الضوابط وكشف الماهية في التعريفات فلا باس بان يقع في التعريفات بالصحيح به الاحتراز عن جميع المحترزات قيد لمجرد التحقيق او الكشف
كما قال المحقق التفتازاني في التلويح في تعريف الحال هي صفة غير موجودة ولا معدومة قائمة بموجود قال المولى الحسن في حواشيه
ذكر الصفة لتحقيق ماهية الحال فانها جنس لها وليس بغير فائدة تهاني اخراج الذوات ليلزم استدراك الكا بمجرد جعلها بقوله لا موجودة
ولا معدومة بناء على ان المعدوم القائمة بنفسها لا يتصور تحققها تبعا لغيرها فلا يكون الا موجودة او معدومة وقوله قائمة بموجود
لان القيام به معتبر في مفهوم الحال والمكان صفة المعدوم خارجة بقوله لا معدومة هذا كلامه وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل الاحتراز
عن غير المحدود واجب وهو المثال المذكور ولا يحصل الاحتراز منه الا بقيد الحيثية فقيد الحيثية ضروري الضرورة تقدر بقدرها
فيجعل قيدا احترازيا بالقياس الى ما لم يخرجه القيود المذكورة واما بالنسبة اليه فيجعل كالعدم التزاما لما يلزم اذ لا ضرورة في جعله كالعدم
بالنسبة الى ما يخرجه القيود المذكورة وكذا ما قيل قد يقصد بقيد ضمني الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح
غير واقع لما ذكره الشارح قدس سره فتامل قال المكان لما كان ضميرا كان مذكرا الا يصلح ان يرجع الى الظروف على ما زعمه
الشارح قد جعله راجعا الى المكان الا انه يشكل ايجاب ان يكون في الجملة ضميرا الى المبتدأ وهو ليس كذلك نعم البعض ان اشار جعله راجعا الى
المضاف اليه ولما كانت الاضافة بيانية لم يحتج الا واقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد للمبين وقال البعض لا بل
اول الظروف بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير فالتوجيهان المذكوران توجيهان بالكلام
الشرح لا لكلام المتن وفي كلام المتن والمكان يحمل التذكير لرعاية الخبر الا ان كلام الشرح لا يحتمله والا ما قال برجوع الضمير الى المكان

فما قيل قوله وظروف المكان الخ كان ذكر الضمير وان كان المرجع جمعا لرعاية الخبر بناء على ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فالاولى رعاية الخبر كما في قوله المرفوعات هو اشتمل فلا حاجة الى ما قيل ان الضمير راجع الى ظرف المكان بتاويله بالمكان او المكان اسم جنس يقع على القليل والكثير وانه لا يرد ان الضمير الخ كان راجعا الى المكان خلوا لجملة عن ضمير المبتدأ وانه لا حاجة الى ان يقال في جواب الاشكال ان الاضافة لما كانت بيانية كان مرجع الى المبتدأ ليس بوجه والحكم من وجيه على ان تلك القاعدة المذكورة انما يكون اذا كان تذكير الخبر او تانيثه بحسب الوضع مقدما على تذكير الضمير او تانيثه لا مبنيا عليه والدليل عليه قولهم الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى فتامل كلمة فانه وضع بلفظ المذكر وغير ذلك من الجوامد الموضوعة على لفظ المذكر والمونث فيمكن ان يقال تذكير هو في قوله المرفوعات هو مع رجوعه الى المونث لرعاية الخبر بخلاف ما اذا لم يكن الخبر كذلك كما فيما نحن فيه فان تذكيرهما ليس بحسب الوضع بل تذكير وبتبعي على تذكير الضمير ولا توقف تذكير الضمير على تذكيره لزم الدور ويمكن ان يقال ان وجه تذكير الضمير في المتن تاويل ظروف المكان بجميع الظروف المكانية اذ تانيث الجمع تاويله بالجماعة وذلك التاويل ليس بلازم بل يجوز ان يؤول بالجمع كما مر في صدر الكتاب وبهذا ظهر ان ما قيل جعل الضمير راجعا الى المكان والاولى ان يقال ان كانت ليس على ما ينبغي قوله ولفظ مكان قال الشيخ الرضي ولا ينبغي لهم هذا الاطلاق فان كان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت الصحف مكان ضرب زيد وقال اسم المكان ان لم يكن مشتقا من حدث فيه معنى الاستقرار والكون في مكان كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب لا ينتصب الا بالفعل الذي يتصف به المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وان كان مشتقا من ذلك الحدث ينصبه الفعل المشتق كما مشتق منه اسم المكان نحو قتلته مقتله وجلست مجلسه وادبت ماواه وسددت مسده وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك وربيت بالسهم موضع بكر هذا كلامه ومنه ظهر ان ما قيل كل اسم مكان ينصب بما اشتق منه او مرادفه ولا ينتصب المكان بغير ما اشتق منه او مرادفه ليس على ما ينبغي اذ المكان في قعدت موضعك ليس منصوبا بما اشتق منه ولا بمرادفه اذا المقعود ليس مرادفا للموضع الا ان يقال يريد بالمرادفة المعنى الاصطلاحي وهو الاتحاد في المفهوم بل اريد به الاشتراك في الاشتمال على معنى الاستقرار والكون قوله ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار اذ لا يوجد الدخول بدون المدخل وفيه ان الضرب ايضا لا يوجد بدون الزمان والمكان فيلزم ان لا يكون يوم الجمعة في ضربت يوم الجمعة مفعولا فيه بل مفعولا به ولا يكون خلعك في قولك صليت خلعك مفعولا فيه بل مفعولا به اذ الصلوة لا يوجد بدون المكان واللازم باطل فالملزوم مثله وايضا الخروج ايضا لا يتم بدون المخرج فيلزم ان يكون متعديا ما به مفعولا به مع انه لازم اتفاقا وبالجملة ان اراد بقوله ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه الا بعد ذكر ما يتوقف عليه وجود الفعل فمدخول كما ترى وان اراد الا بعد ذكر ما يتوقف عليه تصور ماهية الفعل قلنا كون تصور ماهية الدخول موقوفا على الدار لا يستلزم توقف الدخول على الدار والزمان والمكان من لوازم وجود الفعل وايضا توقف تصور الدخول على المدخل لا يلزم توقف الخروج على المخرج اذ لا فرق بينهما في التوقف وعدمه فيلزم ان ينصب الخروج المخرج على انه مفعول به كنصب الدخول الدار وهو باطل قوله ودخلت الدار في البلد الفلاني هذا صريح في ان دخلت متعد بنفسه فالاختلاف انما هو بين كونه لازما او متعديا بنفسه لا مطلقا اي سواء

كان بنفسه او بحرف الجر اذ لا يتصور ذلك الانكار من القوم في دخلت في البلد والبشير كلام الرضي والناصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في موضع الامكنة ايضا نحو دخلت في البلد وكون مصدر دخلت على الدخول والمفعول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما فما قيل ان ما ذكره الرضي يدل على نفي التعدي بلا واسطة ليس على ما ينبغي فتامل قوله ان كل فعل ينسب آه حاصل ما ذكره ان المذكور وهو ان الفعل اذا وقع في مكان مخصوص في جزء منه او في جميع اجزائه يصح ان يقال انه وقع في مكان عام شامل لذلك المكان الخاص ولغيره باعتبار وقوعه في ذلك المكان الخاص تجري في جميع الافعال بالقياس الى جميع امكنة خاصة وقعت فيها فلو كانت نسبة الدخول الى الدار نسبة الوقوع يصح النسبة الى المكان العام الشامل لها ولغيرها في جميع المواد لكنها لم يصح فعلم ان نسبة الى الدار ليست نسبة الوقوع و تقائل ان يقال عدم الصحة ثم كيف ونسبة الوقوع الى العام باعتبار ذلك الخاص قد خلت البلد بمعنى دخلت فيه باعتبار الدخول في الدار او باعتبار الدخول في جزء دخل فيه قيل ولا شك ان الاول مفيد وانكان الثاني غير مفيد على ان المذكور تقييض النسبة بذلك الاعتبار الا ان عدم الصحة لعدم الافادة تكون القائل واخلا في البلد لا لعدم صحة ذلك الاعتبار في الدخول مطلقا كيف ولو قال قاصد الدخول في البلد عند الدخول في الدار التي هي جزء من البلد دخلت البلد يصح وبهذا التقرير ظهر ان ما قيل على قوله يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره ان هذا لا يصح على كليته او صح ان يقعد جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد ليس بشيء اذ المذكور يقتضي ان ينسب الفعل الى المكان العام بالوقوع باعتبار وقوعه في مكان خاص جزء من ذلك العام وهذا صحيح لا غبار عليه وما ذكره ليس من مقتضيات المذكور حتى يتعرض بالتخلف فيما ذكره اذ جميع اجزاء البيت بعض الدار او المحلة او البلد و وقوع الفعل في البعض لا يستلزم الوقوع في كل واحد من اجزاء العام فما يقتضيه المذكور صحيح وما ليس بصحيح ليس بمقتضياه وان ما اورده على قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب وخلت الدار ليس بوارد والمقصد ان المذكور لا يجري في جميع موارد الدخول الا لا يجري فيه اصلا قال ما فعل لاجله اي اسم ذكر لاجل انه باعث على الفعل المذكور من حيث انه علة لاقدام الفاعل على الفعل وعلى هذا لا يرد ما يجتبي التاديب لان ذكره ليس من هذه الحيثية بل من حيث انه فاعل للفعل المذكور فذكره ليس من حيث انه يفهم منه كونه باعثا فضلا عن ان يكون باعثا الفعل آخر وكون تاديبا في ضربته تاديبا باعثا على الفعل المذكور لا يلزم منه كون التاديب باعثا لان ذكر التاديب ليس الا من هذه الحيثية وتاديبا ذكر من حيث انه باعث فهما متغايران اعتبارا ولو لا الاعتبارات لبطلت العلوم والاصطلاحات وكذا لا يرد ما يجتبي التاديب الذي ضربت لاجله لان ذكره ليس باعتبار انه باعث على الضرب وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى التكلف الذي ذكره الشارح قدس سره في ضعفه بقوله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه فتامل فيه ولا يخفى ان هذه الارادة بعد الارادة بالمذكور بذكور معه في التركيب الذي هو فيه بدليل قوله ويرد ح فما قيل بعد تخصيص العمل بالنصب في كلامه يرد عليه بعد اجتبي التاديب الذي ضربت لاجله بل اجتبي التاديب ايضا لا يصدق على التاديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه في تركيب ضربت زيدا التاديب ليس على ما ينبغي لان التاديب مذكور في تراكيب ثلثة

فيكون له في كل تركيب ذكر في احدها ليس له في مذكور فضلا عن ان يكون مورد واحد يعمل فيه النصب وفي الثاني والكان الفضل مذكور اللكنه ليس مذكورا الان يعمل النصب فكيف يصدق على التاديب المذكور فيهما انه ما فضل لاجله فضل مورد واحد يعمل فيه النصب وفي الثالث وان صدق الا انه ذكر آخر فنظرا لمذكور فاعده على طريق الشرح واما على ما ذكرنا وفائدة اظهار الحق ان ما ذكره الشارح والمحشون في هذا المقام ليس مما يتصدى لذكره اولي الباب بل مسلوب الاختيار عند اهل الاعتبار فان قلت لا على في المغير لان قولك بتمسك للسمن فيخرج عنه قلت العلم اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا وفي المثال المجرور منصوب المحل والحرف واسطة في ذلك وجعله بمنزلة المنزة والتصفيف ليس بشئ فتامل **قوله** فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه حصول التاديب بالضرب وترتبه عليه ظاهر الكانا مغايرين بالذات بان يكون التاديب عبارة عن احداث التاديب والضرب سبب الاحداث ويسببه واما اذا كانا متحدين بالذات على ما سيصرح به الشكل الان لقائل ان يقول التاديب واحدة وتخالفه باعتبار انضمام امر آخر اليه فباعتبار انه مولم ضرب وسبب للحصول وباعتبار انه منضاف للضرب والى اخلاق حسنة تاديب وسبب عن الضرب كما قيل ان التعليم والتعلم واحد وهو النسبة مالى تحصيل مجهول لمعلوم وهو بالقياس الى الذي يحصل منه يسمى تعليما وباعتبار الى الذي يحصل فيه يسمى تعلما وبه اندفع ما قيل لو كان الضرب عين التاديب فلا يخلو اما ان يكون الصفة قائمة بمحلين اولا فالمحالان الاول يلزم قيام الصفة الواحدة بالشخص بمحلين مختلفين وهو محال والمحال الثاني يلزم حمل الضارب على المضروب مع انتفاء مبدا المحمول وهو الضرب وهو ايضا محال ولا بد من مثل ذلك في التعلم ايضا والاورد هذا الاعتراض وشبهه الترتب ايضا ذيقة علمته فتعلم وقال الشيخ الرضي الضرب هو التاديب فالعلة في الحقيقة علية هذا المصدر لان الشئ لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته تاديبا لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التاديب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وشبهه الترتب ايضا ذيقة هذا الاعتراض كيف يشارك الضرب في الزمان وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة في الحقيقة ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان او هو وعلى هذا فالمراد بقوله فان التاديب يحصل بالضرب ان اثر التاديب والمترتب عليه يحصل بالضرب وهو العلة في الحقيقة وان جعل كسبب انظ العلة التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركة الحدث المذكور وهو الضرب في الفاعل والزمان لانه بين الضرب فوجد فيه شرط تقدير اللام بخلاف العلة الحقيقية اذ لم يوجد فيه ذلك الشرط لعدم المشاركة في الفاعل فلا بد فيه من اظهار اللام فلم تعمل علة بحسب اللفظ وبالجملة الدال على العلة جعل علة مسامحة لعلاقة اقتضت للعلة الحقيقية مع كونها غير قابلة للنصب بخلاف الدال عليها ومنه يعلم انه لا يلزم من كون الشئ علة كونه قابلا للنصب وبهذا هو مراد من قال وانما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان فاندفع ما اورد عليه ويكفيه انتفاع ضربته تاديبا فتامل **قال** خلافا للزجاج ان جعل المصدر من قبيل ما بين مفعوله بحرف الجر بعد حذف العامل لبقائه سببا لعلم مفعوله ولا فاعله فقوله يخالف على صيغة المعلوم فاعله ضمير القائل وعلى هذا فقوله ظاهرا متعلق بخلاف ظاهرا قوي له وجه ظاهر قوي وهو ما ذكره الشارح بقوله ورد قول الزجاج بان صحة تاويل آه الا انه يلزم على هذا النسبة المخالفة الى القوم مع ان قول القوم اصل بخالفة الزجاج وان جعل من قبيل ما بين فاعله بحرف الجر فقوله يخالف على صيغة المجهول فالنائب ضمير فيه يرجع الى القائل وقوله خلافا للزجاج كما انه على التقدير الاول اشارة الى ان مذهب الجمهور قوي فلا يرد ما قيل لا فائدة لقوله ظاهرا **قوله** مصدر على حذف المضاف لبيان النوع

او على حذف الفعل بهذا وجه كون المفعول له مصدرا عند الزجاج وصاحب اللباب وعلى التقديرين يكون مصدرا من جنس لفظ فعله وقال الشيخ الرضي مذهب سيبويه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك للرائي من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا لكائن في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتاديب محمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول انتهى فعلى الاولين من التوجيهين يكون مصدرا من جنس فعله وعلى الثاني بغير لفظ فعله اعلم ان ما ذكره الرضي يحتمل احتمالين الاول انه لما رآى في ضربته تاديبا ان العامل تفصيل للمفعول له او مضمونه تحمد معه اعتبره مصدرا فيه من غير حذف وفي سائر المواضع التي لم يستقم فيها التوجيهان اعتبره مصدرا بحذف المضاف او حذف العامل ليكون الباب على وتيرة واحدة الثاني انه اعتقد ان التوجيهين يجريان في جميع المواضع وهو بعيد واليه ذهب الرضي حيث قال ولا يطرد هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيانا للجبن ولا نية قعوده عين الاجبان وكذا قولك عبثك اصلا عالي لك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجئ ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح او العلم في مثله قعودي جبن ومجئي اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف انتهى وبما ذكرنا ظهر ان قول الشارح من غير لفظ فعله لا يخلو عن اختلال وقوله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين الى قوله قعودي جبن ينادي باعلى صوت على اختلاله وظهر انه لا حاجة في جعل قعدت عن الحرب جبنا مصدرا معنويا لفظ فعله الى ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام كما قيل ان الزجاج لا يقول به فلا حاجة الى ارتكاب المجاز يدل على ذلك ما ذكرنا وما ذكره الشارح بقولي جبنت في الحرب عن القعود جبنا او ضربته تاديبا وقعدت قعودي جبن على ان تصحيح المثال الخاص لا يسيل ولا يغني من جوع اذ المقدار من قول الشارح فانه عنده مصدر من غير لفظ فعله ان جميع افراد المفعول له مصدر من غير لفظ فعله عنده هذا اعلم ان قول الشيخ الرضي فالتاديب محمل والضرب بيان له يدل على مغايرة الضرب والتاديب بالذات او الشئ لا يكون بيانا لنفسه فالتاديب حمل الشئ مودبا وهو مجمل يحتمل ان يحصل بالضرب او بالنصيحة والشتم وقوله يصح ان يقال الضرب هو التاديب ليس بشئ اذ الضرب والتاديب متغايرين في المعنى كما جاء المتغايرين معنى هذا يكفيك حمل اقتاديب في ضربت تاديبا على معنى يغاير معنى الضرب ليكون مخلصا عن التكلف الذي ذكره الرضي في نصبه على المفعول له فاذا احملت ما ذكرت ظهر لك ان ما قيل مذهب ان ما يسند الفاعل مفعولا هو المفعول المطلق من غير لفظ الفعل يكون معناهما واحدا فالاتحاد انما يكون الما والضرب التاديب كما قرره الرضي فانه ادبته بالضرب تاديبا او بان يراد بالتاديب ضربته تاديبا على حذف المضاف ليس بموجه والتحمان من وجهين فتامل حتى يظهر لك ما عليه قوله ورد قول الزجاج قال الشيخ الرضي ورده المعربان بمعنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه قوله ليس بمفعول مطلق معناه لم يذهب احد الى ان للتاديب مفعول مطلق لانه لم يرده الزجاج الى المفعول المطلق حتى يرد انه ليس مفعولا له عنده ولا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق وقال الشيخ الرضي وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تاديبا ليفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا وفي الثاني واي منع في ان يتفق في المعنى المقصد المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه قوله اي شرط انتصاب المفعول له اشارة الى ان النصب مصدر مبني للمفعول لا الفاعل او تقديرا

شرط انتصاب المفعول له الشرط جملة منصوبا **قوله** وخص اللام بالذكر انما تعرض لوجه تخصيص اللام ولم يتعرض لوجه تخصيص في المفعول فيه لان الحروف الداخلة على المفعول له سوى اللام كثيرة لا انحاء ثلثة فاعتبر بها فتعرض للوجه بخلاف الداخل على المفعول فيه سوى في فانه قليل لانه واحد نحو لمحي بالعدم فلا حاجة الى التعرض للوجه لان في كانه متعين لالحاق الباء لقلته بالعدم فاندفع ما قيل التعرض لوجه تخصيص اللام دون في في المفعول فيه مبني على الغفلة عن ان الباء ايضا من حروف المفعول فيه نحو مررت بالسوق اي اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي وبعض النحاة لا يشترط تشارك كما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الادل والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين على كرم الله وجهه في نهج البلاغة فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقا للسخط باستمراره للبلية والمستحق للسخط ابليس والمعطى للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استمراره اذن يكون حالا من الفاعل وكذا اذا نحا للعدة ولا ابطف حال الفاعل على المفعول انتهى **قوله** ولا يجوز ان يكون آه دفع لما يقال كيف يكون القول دليلا على ما ذكر مع الاحتمال لكن قال في اول بحث الحال وتجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الآخر كوتك لقيت زيدا راكبا وماشيا **قوله** وسقارا له قال الشيخ الرضي قال المصنف واما شرط الجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجيء جامدة للشرطين اصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها **قوله** اعتذر عن نصبه اي عن كونه لازم النصب فكيف يقوم مقام الفاعل قال الشيخ الرضي الغير المتصرف من الظروف لما لم يستعمل الا ظرفا بتقدير في او في مجرورة بمن وقد يجر بمتى يا بالى وحتى ايضا ويجر اين بالى ايضا مع عدم قصرها واعلم ان من لا يدخل على جميع الظروف الغير المتصرفة بل على بعضها نحو جئتك من قبلك ومن بعدك ومن بينها وبينك حجاب وبعثتك من عندك وهب من لدنك وفي بعض كتب النحو الغير المتصرف هو المستعمل ظرفا لا غير وهو ملازم النصب نحو مرة واحدة وقعدته بعيدات بين وبكرا وسحرا وسحرا وضحى وعشاء وعشية وعتمة ومساء اذا اردت سحر البعينه وضحى يومك وعشاءه وعشية وعتمة ليلتك ومساء يومك قال وقرب من المستعمل ظرفا لا غير عند فانه لا يدخل عليه الا من نحو قعدت من ربا يكبر يعني قال ومنع قد جاء دخول من عليها في قولهم كان سحابا فانتزعه من سحاب ومنه ظهران قول الشافي الاكثر ليس ببديع ما نقلناه عن بعض كتب النحو فظاهر ان الغير المتصرف على طريقة هو المستعمل ظرفا لا غير والمجرور بمن ليس منه قريب منه وليس لغير المتصرف حالة غير نصبه على الظرفية ولو على سبيل الغلبة حتى يعتد به وانما على ما ذكره الرضي فلان من لا تدخل على جميع غير المتصرف حتى ايضا غالب حالة النصب وقد يجر فيعتد التعميم وليس الكلام في لازم النصب الخاص بل في مطلق لازم النصب فلا يفيد التقييد وليس ايضا الجر بمن كثيرا حتى يقال الاكثر حكم الكل **قوله** جريا اي جعله جاريا على ما اي النصب هو اي لازم النصب كائن على ذلك النصب وح يصح ان يكون قوله جريا مفعولا له لقوله وتركه منصوبا بالمعنى جعله باقيا على نصبه **قوله** ان هذا الراي شريف جدا اذ به يزول الاستنكار اللفظي وهو جعل لازم النصب نوعا او منصوبا على انه مفعول به في اللفظ قال الرضي وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك وشذ في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم ومنه ظهران المراد باللزوم في قول الشلوبين بين اللزوم ومنافية الغلبة **قوله** وقيل الوجه ان يجعل المفعول منه من قبيل وقد تجعل بين الغير

والنزول هي من قبيل اسناد الفعل المحول الى مصدر الحال حلية ضمنا وانما كان الوجه هو هذا لان اسناد الفعل الى لازم النصب وان ابقى على النصب في اللفظ لكنه ما هو الواقع في استعمال العرب الا ان اسناده الى المصدر المؤكد ايضا غير ثابت في استعمال العرب لعدم الفائدة فيه قوله سواء كان ذلك المحول فاعلا كما مر او مشبهة او مفعولا كخفاك وزيادة رهم القول بالتعميم على الاطلاق من التخالف مع الاتفاق على امتناع مثل ضربت زيدا وعمرا على ان عمرا مفعول معه مشكل لان ما وجوبا امتناع المثال المذكور وهو ان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصبا على المعنى الا ومع بصاحبته لان العطف في نحو جاءني زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل حصول مجيء احدهما قبل الآخر والنصب ينص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل الظاهر يقتضي امتناع النصب على المفعول معه في كل ما قيل الواو فيه مفعول من حيث اللفظ نحو يجوز النصب على المفعول معه اذا كان ما قبله مفعولا من حيث المعنى مضافا اليه من حيث اللفظ نحو حسبك وزيدا درهم فانه وان كان من حيث المعنى مفعولا اذ المعنى يكفيك لا انه من حيث اللفظ مضاف اليه فمحله القريب جر ولا حاجة في العطف الى الحمل على محله البعيد فلا يجري فيه الوجه المذكور والتعميم على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي ان يفصل ويقيد بعدم الجواز اذا كان ما قبله مفعولا من حيث اللفظ وبالجواز اذا كان مفعولا من حيث المعنى فظهر ان تمثيل الشيخ نحو كفاك وزيدا درهم ليس بصحيح وانت خبير بان اتفاقهم على الامتناع منقوض بنحو امر أو نفسه وقولهم راسك والسيف وشأنك والحج حيث جوزوا العطف والنصب مع ان ما قبله مفعول لفظا وقال الشيخ الرضي قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه اي اجمعوا مع شركاءكم للسلامة عن الاضافة وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اي فاجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الا الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا وقال ابن هشام في المغني واما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك وان يكون عاطفة مفعولا على مفعول بتقدير مضاف اي وامر شركاءكم وجملة بتقدير فعل اي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقديرين ان اجمعوا لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل جمع كيده الذي جمع مالا وحدده وان يقرأ فاجمعوا بالوصل فلا اشكال انتهى وهو صريح في ان شركاءكم معطوف على امركم بتقدير مضاف على تقدير عطف مفرد على مفرد فان نصبه على المفعول معه باعتبار ان المصاحب امركم ايضا فقد انتقض الاتفاق بالايهام والامكان نصب باعتبار ان مصاحبة ضمير الفاعل فقد يقال ان العدول عن العطف الذي هو الاصل للتنصيص على المصاحبة وهو غير متصور اذ على تقدير العطف يتعين النصب ايضا والتنصيص انما هو اذا تعين الرفع على العطف قوله او مكان واحد ظاهر العبارة يدل على ان المشاركة في الفعل في زمان واحد ليس معتبرا في الكل بل المعتبر في البعض المشاركة في الفعل في مكان واحد كما في نحو يوم كيت الناقة وفصيلها اذ ضعها اذ لا يكفي فيه المشاركة في زمان واحد لان الترك لو وقع على الناقة وفصيلها في زمان واحد في مكانين لما رضعا الفصيل فلا بد فيه من وحدة المكان واعترض عليه بانه لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة ويمكن ان يقال ان التردد لمنع الخلو دون الجمع قوله اي وجد لا يظهر

وجه العدول عن الناقصة التي هي الاصل الى التامة مع ان ما يصلح خبرا مذكور بعد فان قلت المذكور على تقدير الخبرية تحتاج الى التاويل وعلى تقدير الحالية لا تحتاج الى التاويل بل يكفي التقدير قلت التاويل بلفظيا او ملفوظا بخلاف ما اذا جعل كان تامة قلت قد اشتهر هذا التاويل في هذا اللفظ فكانه ليس تاويلا على انه لا حاجة الى التاويل لان اللفظ الاصطلاحي هو الملفوظ وايضا قد جعل لفظ كان في قوله والكان معنى ناقصة مع ان المذكور في معرض الجر تحتاج الى التاويل ولذا قال اي امرا معنويا فقوله اي لفظيا مما لا حاجة اليه الا ان يقال انه قصد الجواز الا ان الموافق للسياق والسباق جعله ناقصة قوله اي مما يدل على الحدث شيء دخل في الفعل على هذا التفسير ظرف الزمان والمكان والآلة مع انها ليست حادثة فالصواب ان يراد بالفعل الاصطلاحي والمشتقات في حكمه فاكتفى بذكره عن ذكرها قوله اي لم يجب العطف ولم يمتنع فسر الجواز بالامكان الخاص لئلا ينتقض بالمثال المذكور بخلاف ما لو فسره بالامكان العام المتميز بجانب الوجود فانه ينتقض ح بالمثال المذكور اذ الامكان العام المتميز بجانب الوجود عبارة عن سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم سواء كان الجانب الموافق ضروريا او لا فيشمل وجوب العطف مع انه لا يترتب عليه قوله فالوجهان قوله اي العطف والنصب على المفعولية فان قلت يلزم اتحاد الشرط والجزاء لان المراد بقوله وجاز العطف انه جاز العطف والنصب قلت المراد به انه جاز العطف وعدمه وهو باعتبار المفهوم اعم قوله جاز ان قدر في بحث الترجيم المضارع وجعل المذكور خاصة وجعل المذكور مبتدأ والمقدر خبره وتنبيها على صحة تقدير كلا الامرين مع استواء كلا الموضعين في صلاحية الجزاء كونه جملة اسمية وفعلية واشعارا بانه في امثال هذه المواضع قد يقصد الاستمرار والثبوت باعتبار والتجدد على سبيل التكرار باعتبار آخر قوله بل يمتنع اشارة الى ان الجزاء لا يترتب على مجرد نفي الجواز المفسر بالامكان الخاص لان نفيه يحتمل ان يكون باثبات الضرورة في الجانب المخالف وهو امتناع العطف وان يكون باثبات الضرورة في الجانب الموافق وهو وجوب العطف ولا شك ان نفيه يحتمل الاحتمالين لا يترتب عليه الجزاء فلذا ضرب عنه وعين المقصود قوله اي وان لم يجز العطف بل امتنع فسر الجواز بعدم الامتناع ضمنى ذلك الجواز المفسر بعدم الامتناع امتناع فالمناسب ح ان يقال اي امتنع قوله اي من حيث هو فاعل اسند اليه الفعل وصدر منه وقام به الفعل او من حيث هو مفعول وقع عليه الفعل والمعنى الحال لفظا بين الهيئة التي كانت للفاعل في وقت اسناد الفعل اليه او كانت للمفعول في وقت وقوع الفعل عليه فالحيثية تفيد تقييد الهيئة بانها التي كانت للفاعل والمفعول في وقت اسناد الفعل اليه او كانت وقوعه عليه وبه اندفع ما قيل ان الحال لا تدل على هيئة الفاعل او المفعول التي بل بين هيئة صدر عنه الفعل او تعلق به اما الاول فلان الحيثية ترجع باعتبار الى وقت اسناد الفعل اليه او وقت وقوع الفعل عليه ولا اعتبار عليه واما الثاني فلان الفاعل الاصطلاحي هو ما اسند اليه الفعل على جهة القيام والمفعول ما وقع عليه الفعل وهو مآل الحيثية قوله حيث دخل فيه الحال لا لغرض تقييد المفعول به ان يثبت وقوع الحال على ما سماه النحويون مفعولا معه ومفعولا مطلقا في استعمال العرب حتى يحتاج الى تكلف التعميم اللائق بالرجم ضم النشر وان لم يثبت فالتقييد موجه قوله ولو قرئ لا بد على هذا من قيد الحيثية لاخراج الصفة فيصير المعنى من حيث هو فاعل او من حيث هو مفعول جاء او مفعول معه او مفعول مطلق فلا يلزم جواز الحال من المفعول فيه على هذا كما زعم البعض هذا ان لم تثبت وقوع الحال عنه في استعمال العرب وان ثبت فلا زوم جواز الحال عنه غير مضر قوله من غير حاجة متعلق بقوله دخل فيه وعلى هذا فمعنى قوله من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول من غير حاجة الى التعميم له دخول حال الواقع عن كل منهما وعلى هذا فقوله الا له دخول ما وقع

استثناء منقطع بمعنى لكن الحاجة الى التتميم داعية لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه قوله فان مفعولية زيد بناء على انه حال
من الماء فالمناسب ان يوخذ من ذا اشير ويكون المعمول هو زيدا وتنبيه على ان اعتبار عامل الحال لغير المعنى المقصود بالاخبار
ملائم فيفاوت ذلك بحمل ذا على مفعولا هو زيد بقال المفعولية زيدا والاظهر المناسب ان يقول بمفعولية فاقوله ليس باعتبار لفظ هذا الكلام او باعتبار لفظ
الكلام زيد خبر لاسم الاشارة قالمفعول المعنوي يكون له باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه اسم آخر واعراب آخر واعتبار تو
ذا الحال يكون مفعولا لكن باعتباره ذا الحال واعتبار العامل فيه تغيير المعنى الذي يقصد المتكلم اخباره وتغيير اعتبار الاعراب
فما قال شارح اللباب نحو ما هو زيد مقبلا فمقبلا حال والعامل فيه معنى التنبيه في ها اي انبهك حالة اقبالك على هذه الجملة وهو
هو زيد وذو الحال هو الكاف في انبهك او المستقر في تنبيه وليس ذو الحال زيدا اذ لو كان هو ذا الحال لم يكن العامل فيه معنى التنبيه
والا لزم ان لا يكون العامل في الحال وذي الحال واحدا الان العامل في زيد الذي هو خبر ليس معنى التنبيه بل التجرد عن العوامل اللفظية
ليس على ما ينبغي اما اولا فلان المتبادر الى الفهم من قولك هو زيد مقبلا ان المقبل هو زيد كما في هذا زيد قائما والحمل على ما ذكره السيد
قدس سره خلاف المتبادر وايضا ثانيا فلانه لا يلزم اختلاف العامل في الحال وذيها على تقدير كون ذي الحال زيدا لان التجرد
عامل في زيد على تقدير كونه خبر الهو وهو بهذا الاعتبار ليس بذي حال وعلى تقدير كونه ذا حال عمل فيه معنى التنبيه الذي هو العامل
في الحال ايضا واما ثالثا فلان المفعول المعنوي لا بد ان يكون له باعتبار لفظ الكلام اسم واعراب آخر بتغير ذلك عند اعتباره
مفعولا وعلى ما ذكره الشارح قدس سره ليس كذلك واما رابعا فلان عبارته لا تخلو عن فدشة لان الضمير في لم يكن العامل فيه
الخان راجعا الى ذي الحال كما هو الظاهر يكون قوله والا لزم ان لا يكون العامل في آخره مختلا لا معنى له والخان راجعا الى الحال
يكون له معنى لكنه يبعد الا ان الواجب ان يقول فيها اذ الحال مونثة سماعي قوله بل باعتبار معنى الاشارة اي التنبيه لما اولوية تعلق
على الثاني لان المعنى المقصد بالاخبار يتغير بالثاني بتغير بالاول ايضا ثم الاشارة والتنبيه المفهومان من لفظ هذا والخان منسوبين
الى المتكلم الا ان اعتبار احدهما في اللفظ ليس لان لفظ الكلام ومنطوقه يقتضي اعتباره وان المعنى المقصد بالاخبار يتوقف على
اعتباره حتى يكون مفعولية زيد باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه فيكون مفعولا لفظيا لا معنويا فما الفرق بين ان يكون شيء مفعولا
لفظيا ومفعولا معنويا على اقتضاء لفظ الكلام ومنطوقه ومعناه المقصد منه اعتبار العامل وعلامة ان يكون ذلك المفعول مفعولا
لفظا وعدم اقتضاء ذلك الاعتبار وعلامة ان لا يكون ذلك الاسم مفعولا بالمقابل مرفوعا ولا تفاوت في ذلك كون اللام
او التنبيه منسوبين الى المتكلم او لا والى اشارة الشارح قدس سره بقوله ولا شك انها الى آخره فما قيل هو جواب سوال وهو
ان يقال ان معنى ها وذا اشير وانبه فكيف يقال انه ليس منطوقا مقابل معنى خارج عنه وتقرير الجواب ان ما يقصده المتكلم هو الاشارة
والتنبيه مطلقا لا الاشارة والتنبيه المنسوبان الى المتكلم فلا يكونان منطوقين بل مفهومين وتقديره ان الاشارة والتنبيه المنسوبين
الى المتكلم ما يقصده المتكلم كما في جميع الاخبارات والاشارات فان معنى زيد قائم اخبار المتكلم بانه قائم لا الاخبار مطلقا فيكونان
منطوقين لا مفهومين ليس بموجه والخان من وجيه بل لا معنى له اصلا قوله وهو من تركيبيا ي وهو ما خوذ من تركيب الفعل
وصيغته مشتق من جوهر وزنه فعلى بذا لا يكون اسم الفعل من قبيل شبه الفعل وقد جعله في صدر الرضوحات من شبه الفعل حيث فسر شبه
بمشتبه في الفعل وقال انما قال ذلك لتناول اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واضل التفضيل والظرف

ولا يظهر باعث للعدول عن هذا التفسير مع ان اسم الفعل وكذا المصدر يخرج عن شبه الفعل وكذا عن معنى الفعل على ما قرره الشارح مع انهما عاملان في الحال وذلك لان معنى الفعل على تقرير الشارح هو المفهوم من سوق الكلام من غير ان يقتضي نفس الكلام ومنطوقه اعتباره ولا شك ان معنى الفعل في اسم الفعل والمصدر يقتضي الكلام اعتباره فلا يدخل في المعنى اليه على طريقة الا ان يجعل النحوي عاما يشتمل اللفظ واعتبار الخارج ويراد بقوله من غير التصريح به وتقديره من غير ان يقتضي لفظ الكلام التصريح بمعنى الفعل بلفظ الفعل او يقتضي تقديره وذلك الا ان لا يقتضيه اصلا كما في هذا زيد قائما او يقتضيه لكن لا بلفظ الفعل كما في اسم الفعل والمصدر فقابله بمعنى الفعل للفعل يشبهانه باعتبار ان المنطوق يقتضي اعتبارهما بخلاف معنى الفعل فانه لا يقتضيه وايضا بهما لفظان مذكوران او مقدران في النظم والمعنى ليس كذلك فهو ممتاز عن الفعل وشبهه فلا حاجة في ذلك الى ان يقال انه ليس من تركيبه فاعيل اي ماخوذ من تركيبه وصيغته بخلاف العامل المصنوي كهذا فانه وان كان فاعل وفعل ولكنه ليس من تركيبه وصيغته وهذا صحيح على مذهب النحاة وهو ان العامل هو نفس هذا لا على ما يفهم من ظاهر عبارة الشرح وهو ان معنى الفعل ما يفهم منه وهو انه واشير ليس بموجه والكاف من وجيه بل لا معنى له اصلا قوله كالاشارة والتنبيه الى آخر ما ذكره مثل ما ذكره من معنى الفعل في الصور المذكورة تسامح بخلاف معنى حروف الاستفهام والنفي وان وان فانه لم يسمع عملها في الحال قوله والتمني والترجي قال الشيخ الرضي واما حروف التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فانها ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا مقيدين بالحين بل العامل هو الجزء المدلول عليه بالمضمون هو التقييد انتهى والتقييد في نحو ليت ابي فقير اراجع هو الخبر اي فقير لان رجوع الابن لما كان امرا مستبعدا بحيث لا طماعية في وقوعه بل صار بمنزلة المحال الذي يتمنى وقوعه فهو تمناه والطالب وقوعه على سبيل طلب الحج فالكاف متعارنا بصفة لا تطلب لا تتمنى وقوعا على المعنى ليست اي راجح وهو فقير اي الطالب رجوعه والكاف على صفة الفقر فالتقييد التمني بالحال فلا يستقيم بدون التاويل اذ ليس المعنى على ان تمنيت ابني وهو فقير بل معنى تمنيت ابني والكاف فقير اراجعا فلما كان تقييد التمني بالحال محتاجا الى التاويل كتقييد الخبر كان تقييد الخبر بها اولى ابقاء له على ما هو الظاهر في الاكثر قوله وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها بوقت حصول مضمونها ولا يخفى ان ذلك انما هو في المنتقلة لا في الموكدة والدعدي عام الا ان يقال الاكثر في الاستعمال هي المنتقلة والموكدة قليل فكانه ملحق بالعدم قوله يحصل بها حصول الغرض بالنكرة لا يستلزم عدم جواز التعريف كيف ويجوز ان يتعلق بالتعريف غرض آخر قوله ان جعلت امرا حالا من كل امر وان جعلته حالا من ضمير حكيم فلا يكون مثالا لما نحن فيه وهذا دليل على ان المقصود التمثيل لا الاستشهاد ويدل عليه السياق والسياق ايضا قال ابو البقاء الا نفضا النفي انظاهر انه عطف على قوله في خبر الاستفهام فيصير المعنى احد هما ما يكون ذو الحال فيه نكرة واقعة بعد الا وليس الامر كذلك اذ الواقع بعد الا هو الحال لا ذو الحال قال شارح اللباب فيه تعسف لا يمكن الخلاص عنه الا ان تقول ان بين قوله او بعد الا وبين قوله او مقدما عليه الحال تنازعا في الفاعلية ولو قال بدله او قبل الا لكان سالما عن التعسف انتهى وعلى هذا فقوله او بعد الا عطف على قوله واقعة او موصوفة فيكون ظرفا مستقرا فيصح عمله في الحال والتقدير احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة كائنة بعد الا حالها اذ فيه ضمير راجع الى الحال واللام بمعنى في هنا لا الاضافة او عوض عن الاضافة اليه فلا حاجة الى تقدير عايد الى النكرة في تصحيح وقوع الظرف صفة لنكرة كما قيل فاندفع ما قيل لا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في خبر الاستفهام فهو ظرف لغو للفعل ثم قيل على قوله او قبل الا لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك ره وما لاختصاره ما قال وفيه

بحث اذ وجب القول بهم كيف وقوله تقضا للنفي فتح عنه ولو سلم فطلب الاختصار لايكون سببا للوقوع في التعسف وقيل
اي ما يكون الحال واقعا بعد الا تقضا للنفي عطفا على يكون ذا الحال نكرة موصوفة وفيه انه لا يصح كون ذي الحال نكرة
مع ان الكلام مسوق لتحتم تنكير ذي الحال كونها مفيدة خلاف المعرفة بعمومها لو قوعها في حيز النفي ودعى هذا فلا حاجة لذكره صيرورة
بل الاولى ان يجعل وقوعها في حيز النفي والنهي دلالة استفهام وجوبا للاستغراق قال الرضي يجوز تنكير ذي الحال اذا سبقه نفي او
شبهه ونهي او استفهام لانه يصير النكرة مع سبق هذه الاشياء مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام قال شارح اللباب قال المصرح وانما امتنع
تنكيره لان الانقطع بامتداده عما قبله فلا يصلح الحال ان يكون صفة له لانقطاعه عنه وفيه نظر لجواز ان يجعل ما بعد الا صفة لما قبلها ورد عليه
بعضهم بان منع الا لو كان معنى لصح جاوني رجل الا عالما ولغى قوله تقضا للنفي وانما من قال لامنع لجواز وقوع الصفة بعد الا نحو
فريته بلا مرية لان الصفة النحوية لا يكون بعد الا واما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدأ والحال انتهى اقول وفيه بحث اما اولا فلان
تقرير قوله لو كان معنى يصح بهذا لكنه ليس بصحيح تنتج انه ليس بمعنى وهذا انما يتم لو كان وجه عدم الصحة التباس الحال بالصفة في المثال المذكور
وهو عند القائلين بقطع الام بل الوجه عدم استقامة المعنى في الموجب في المفرغ وبنظر فائدة قوله تقضا للنفي واما ثانيا فلان
قوله لان الصفة آه ان اراد به انه لا يجوز احد من النحاة فهو مع كيف وصرح الرضي في بحث الاستثناء المفرغ بوقوع الصفة النحوية
التي هي احد من التوابع بعد الا وصرح به العلامة التفتازاني في المطول في آخر بحث القصر حيث قال القصر كما يقع بين المبتدأ
والخبر يقع بين الفعل والفاعل وبين الصفة والموصوف نحو ما جاءني رجل الا فاضل وصرح به صاحب اللباب ايضا في بحث الاستثناء
وقال صاحب المغني واما ما بلغنا من قرية الاد لما كتاب معلوم فللوصفية بالعان الواو والالم يرد الزمخشري وابو البقاء واحدا
منهما فاما ان اراد به انه لا يكون كذلك عند بعض فهو مسلم لكنه غير مفيد وبالجملة الحكم بالنفي على الاطلاق كما هو الظاهر من كلامه وتشيع
على الجواز تشييعا بليغا عند كون المسئلة اختلافية ليس على ما ينبغي قوله وبجعل قوله وصاحبها بالنصب عطف على قوله لصرف الكلام
على وجه التفسير قوله مبتدأ وخبرا كما قال السيد السند في حواشي المتوسط قال ولا يجوز ان يكون صاحبها مرفوعا عطفا على المستكن
في ان يكون ومعرفة منصوبا عطفا على نكرة لان تعريف ذي الحال ليس بشرط وح يكون معرفة منصوبا وتقدير الكلام هذا وشرط
صاحبها ان يكون معرفة وهذا مختل معنى كما ذكره ولفظا لانه يلزم العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار انتهى والمحل المعنوي الذي
اشار اليه بقوله لان تعريف ذي الحال ليس بشرط مرتفع بما ذكره الشارح قدس سره والمحل اللفظي على التوجيه الثاني يرتفع بارتكاب
حذف المضاف في المعطوف قوله وكان المراد بالارسال البعث والتخلية لان الارسال مختص بذوي العلم والشك انما هو في
ارادة الخاص من الامرين قوله والدخال هو ان يشرب البعير ثم يخرج عن الحوض قبل تمام الشرب الى العطن ثم يرد من الرد
على صيغة المجهول قوله ليشرب ذلك البعير المدخل بين بعيرين عطشانين منه اي من الحوض ما اي ماء ولم يكن ذلك البعير شرب
اي شرب منه اي من الحوض في المرة الاولى قوله لعل المراد اي من الدخال نفس ادخاله بعضها في بعض من قبيل اراد المطر
من المتقيد لان الدخال خاص بالبعير وبان يدخل بعير بين بعيرين عطشانين والمراد في البيت المزاحمة والازدحام او المعنى
او المراد من الدخال معناه الحقيقي والمعنى على التشبيه قال متأول اي المنصوب المعرف الذي يرى فيها انه حال قيل
اي كل واحد منها قيل وكذا ضميره بل هو احق بالتأويل اقول هذا اذا لم يكن الضمير في نحوه راجعا الى مرت به وحده وما قيل

والاحتياج الى هذا التاويل لان المعنى والحال الواقع فى هذا التركيب متناول لمعنيين موجبا كان من وجه واذا لو كان المعنى على ما ذكره لكان الاولى ان يقول والحال الواقعة منها متناولة لان المستثنى غير الموثث اى موثث كان يكتب تانيثه والحال موثث سماعى صحيح يوصلنا الهدا والمشارح

محوشى الصنعية فى قوله وعامله الفعل وشبهه قوله متناول بالنكرة قالاولى ترك قوله بالنكرة لان المعرفة ليس متناولا بالنكرة على الكلا تاويلين جل على احدهما

نعم هو متناول بما يؤول بان الحال فى الامثلة معرفة قوله مصادر لافعال لان الاصل فى العمل الفعل فتقديره اولى عند الاحتياج

ويجوز تقدير الصفة ايضا لان الحال فى المعنى خبر لذيها والاصل فى الخبر الافراد وكذا الاصل فيما هو بمعناه الافراد ايضا واليه اشار من قال مصادر لافعال او لصفات فلا يرد عليه ما قيل

ثم الشرح على مذهب الاكثر ومن لم يتنبه زاد على كلام الشارح قدس سره حيث قال

لافعال محذوفة فنسوى بينها قوله لم يكن فيها شائبة تخصيص اذ النكرة لو كانت مخصوصة بوصف نحو رايت رجلا عالما راكبا او باضافة نحو رايت غلام رجل راكبا او باستغراق نحو ما رايت رجلا راكبا لم يتقدم الحال عليها لان المقتضى من التقديم تحصيل التخصيص وهو حاصل هكذا قال الفاضل وهو صريح فى ان الوجه فى التقديم هو التخصيص ورفع الالتباس قد يقصد فى تضمن تحصيله وليس بسبب مستقل والا لوجب القول بالتقديم فى الامثلة المذكورة لوجود الالتباس بالصفة مع انهم لم يقولوا به وفى صورة اشتراك الحال بين المعرفة والنكرة قالوا لم يتقدم الحال لعدم الالتباس مع ان التخصيص مطلوب فى النكرة لعدم شائبة التخصيص بما سوى تقديم الحكم وهو شعر بان رفع اللبس سبب مستقل قال صاحب العباب اعلم ان الشرط فى جواز تنكيره حصول الفائدة ولعل الالتباس لا يكون ذلك الشرط فى الاكثر الا فى صورة من تلك الصور فلو حصل هذا الشرط فى غير تلك الصور يجوز تنكيره كما اذا شاركته معرفة فى الحال نحو جاءنى رجل وزيد راكبين واذا كانت الجملة الحالية مصدرة بالواو نحو جاءنى رجل وعلى كتفه سيف هذا كلامه وانت خبير بان فى هذين الصورتين رفع اللبس حاصل واما التخصيص فلا ربما تجد ذا الحال النكرة اذا وقعت فى الصور التى ذكرها الشارح قدس سره لم يقل النحاة بتقديم الحال عليها وبهذا ظهر ان ما ذكره القاضى فى تفسير قوله تعم وكلوا عمار زقكم اى حلالا طيبا اى دكلوا ما حل لكم وطاب عمار زقكم اسم فيكون حلالا مفعول كلوا وما حال منه تقدمت عليه لا يخ عن مناقشة لانا نراه ان الحال يتقدم عند تنكير ذى الحال فغيه ان هذا انما هو اذا كان ذو الحال نكرة محضة واما اذا كانت نكرة مخصصة باضافة او صفة او غير ذلك فلا وفى الآية الكريمة ذو الحال مخصصة بالصفة وهو قوله تعم حليا فلا حاجة الى التقديم كما قال القاضى فيما بعد فى قوله تعم يحكم به ذوا عدل منكم انه صفة جزاء ويحتمل ان يكون حالا من ضميره فى جزاء او منه اذا اضفته او وصفته وقال فى بديا انه حال من الهاء فى به او من جزاء وان نون تخصيصه بالصفة فان تعلم اراد انه نكرة وصفت تنكير ذى الحال يجب تقديم الحال لئلا يلتبس بالصفة وتخصيص ذيها بالصفة او الاضافة لا يمنع الالتباس رد والما قاله النحاة قلنا فكيف جوز كون يحكم به ذوا عدل منكم فى قوله تعم فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم حالا من جزاء بدون التقديم مع انه يلتبس بالصفة او تخصيص جزاء بالاضافة الى مثل وجعله صفة له لا يمنع وصفه بقوله يحكم به الا ان يقال انه بيان للواقع لانه قد مت تنكيرهما وان تعديا فى الآية الكريمة فائدة اخرى قوله ولم يكن الحال مشتركة بينهما وبين معرفة يقيد به لئلا ينتقض به لانه يصدق عليه ان ذا الحال فيه نكرة محضة ليس شائبة تخصيص اصلا فيجب ان يتقدم الحال على ذيها مع انه ليس كذلك وانت خبير بان رفع اللبس وان حصل فى هذه الصورة الا ان التخصيص ليس بحاصل فيجب ان تقدم الحال لاجل حصوله اولا معنى للقول بالتقديم للتخصيص فى صورة وعدم القول به فى اخرى مع استوائهما فى انتفاء التخصيص بدون التقديم لا يقال انتفاء

الى القيد المذكور لان هذه الصورة يخرج بقوله نكرة لان صاحب الحال في هذه الصورة مجموع المعرفة والنكرة لا كل واحد والمجموع
ليس بمعرفة ولا نكرة لان التعريف والتنكير من خواص الاسم والمجموع ليس باسم بل مركب لانا نقول لا يجوز ان يكون الصاحب
المجموع اذ هو فاعل او مفعول والفاعل والمفعول اسم كل واحد منهما والاسم لا يجوز خلوه من التعريف والتنكير والمجموع خال عنهما فهو
ليس باسم فلا يجوز ان يكون ذا الحال اذ الفاعل والمفعول لا بد من ان يكونا معرفتين او نكرتين وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل الحال
المشترك صاحبها مجموع المعرفة والنكرة بمجموع المعرفة والنكرة ليس بمعرفة ولا نكرة فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة ولا
حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينهما وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه بدع تقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا
ليس على ما ينبغي اذ لا ضرورة في جعل الصاحب فيما نحن فيه مجموعا مركبا حتى يرتكب مخالفة الاصل ويظهر وجه بدع على ما زعمه وهو ان الصاحب
قد يكون شيئا لا يكون معرفة ولا نكرة واي محذور في جعل الصاحب كلا واحد من المعرفة والنكرة بل ليس فيه الا عدم ارتكاب مخالفة
الاصل التي ينبغي عليه الوجه البديع الذي زعمه وترك الاصل واختيار مخالفة الاصل امر لا يجوز ارتكابه الا لضرورة دعت اليه **قوله**
تخصيص النكرة بتقديمها اذ لا يتصور فيه التخصيص بتقديم الحكم لانه باعتبار كون ذي الحال فاعلا او مفعولا واعتباره مبتدأ او الخبر
خرج عن المجموع مع الاول بل ينافيه فلا بد فيه من تخصيص حصل بتقديم ما هو بمنزلة الخبر لكن يرد ان المعتبر في المبتدأ تقديم الخبر الظرف
لا مطلقا فكيف يتخصص بتقديم الحال التي ليست بظرف اللهم ان يقال عدم اعتبار غير الظرف في المبتدأ لانه ليس متعينا للخبرية وتعين
بفقد الاحتمال بالفضل والتخصيص انما يطلب بالفضل باعتبار ما هو مبتدأ وهيهنا ان ذا الحال مبتدأ معنى وبمنزلته فيكفي فيه التخصيص بتقديم
ما هو ظرف معنى وبمنزلته ولا يذهب عنه كون ظرف الزمان خبرا عن الحقيقة كما قيل ولو سلم قلنا التقدير في جاءني راكبا رجل كائن مجيئه وقت
الركوب وبه اندفع ما قيل فيه ان جاء قائما رجل في الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالخبر المتقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح
الابتداء لانقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الحقيقة بظرف الزمان **قوله** ولئلا يلتبس
بالصفة فظاهر انه بانه سبب للتقديم على الاستقلال بان يراعى مع حصول التخصيص ايضا وقد عرفت ما فيه **قوله** طردا للباب اي
للباب مطردا بالنظر الى الدليل الثاني واما بالنظر الى الاول فتقدم للتخصيص ولامنع من اجتماع المقتضيات على مقتضى واحد
قال ولا يتقدم على صيغة المونث لان قاعدة ضمير راجع الى الحال والحال مونث سماعي والمسند الى ضمير المونث مطلقا يلحقه
تانيثه **قوله** فيما عدا اي في تركيب جاز التركيب المذكور اي لا تتقدم على العامل المعنوي في تركيب ما الا في تركيب هو زيدا قائما
كعمرو قاعدا فانها في هذا التركيب تقدمت على العامل المعنوي لاجل رفع اللبس فان العامل المعنوي فيه وهو معنى التشبيه يستفاد
من الكاف يدل على حدثين غير متميزين في العبارة وقد تعلق بكل منهما حال فوجب ان يلي الحال التي تعلقت باحد الحدثين
صاحب ذلك الحدث وهو زيد القائم به الحدث المشبه والاخرى التي تعلقت بالآخر صاحبه وهو عمرو القائم به الحدث المشبه به
والا يلزم الاشتباه والالتباس **قوله** بخلاف ما اذا كان العامل حال من العامل المعنوي اي ان الحال لا يتقدم على العامل
المعنوي حال كونه متلبسا بخلاف الظرف وعلى التوجيه الثاني يكون حالا من ضمير ولا تتقدم الراجح الى الحال اي لا تتقدم الحال
حال كونها متلبسة بخلاف الظرف على العامل المعنوي **قوله** فلا يجوز قائما زيد في الدار وذلك لتقدم الحال على حامله الذي هو
ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفصل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اي البتة **قوله** لوجود الاحتمال

الثانی وهو ان یکون قوله بخلاف الظرف حالا من ضمیر قوله ولا تتقدم ای ولا تتقدم الحال علی العامل المعنوی حال کونها متلبسة بخلاف الظرف فانه یتقدم علی العامل المعنوی الذی هو الظرف والجار والمجرور ولا یتقدم علی غیرهما من التنبیه والتشبیه وغیرهما انتهی قاصح به الشیخ الرضی فان قلت اذا کانت الحال ظرفا او جارا او مجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه علی عامله الذی هو ظرف او جار ومجرور ونسب ذلک الی الکسائیین ای الکسائی منهم بل حال والعامل فیه بل هذا فالحال مثل الظرف فی ان کلا منهما یتقدم علی عامله الذی هو الظرف او الجار والمجرور ولا یتقدم غیرهما فما معنی بیان المخالفة قلت بیان المخالفة هنا من لم یجوز تقدیم الحال الظرف والجار علی عامله المعنوی الذی هو الظرف او الجار کما یشیر الیه تخصیص التجویز بابن برهان ومنه ظهر ان قول الشارح ان الظرف یتقدم علی العامل المعنوی والحال لا یتقدم علیه لا یخلو عن خدشة لان ذلک علی تقدیر ان لا یکون الظرف والجار والمجرور داخلا فی العامل المعنوی الذی غیر الظرف والجار والمجرور لکن الظرف لا یتقدم علی ذلک العامل فلا یصح ذلک التقدیر **قوله** لا غیر ای لیس المراد غیر الاحتمال الثانی وهو الاحتمال الاول وهو ان یکون قوله بخلاف الظرف حالا من العامل المعنوی لان المناسب علی التقدیر الثانی استثناء الظرف من العامل لا بیان المخالفة والمخالفة لا یصح ان یقال لا یتقدم الحال علی العامل المعنوی حال کون العامل متلبسا بخلاف العامل المعنوی الذی هو غیر الظرف وحاصل هذا ان الحال لا یتقدم علی العامل المعنوی الذی هو غیر الظرف اذا المعنوی الذی هو غیر الظرف هو الذی یتقدم علیه الحال بشرط تقدیم المبتدأ علی الحال عند الاخفش اذ ثبت بطلان ان یکون الحال الیوم ظرفا او جارا ومجرورا علی ما ذهب الیه ابن برهان والا سیبویه فلا یجوز تقدیم الحال علی العامل المعنوی مطلقا سواء کان ظرفا او غیره فالمخالفة بین سیبویه والاخفش انما هو علی تقدیر کون الظرف عاملا معنویا علی تقدیر کونه خارجا عنه کما یوهمه کلام الشارح قدس سره **قوله** والمضاف الیه لا یتقدم علی المضاف لان حقه التاخیر فکذا حکم تابعه بخلاف الفاعل فان حقه التقدیم علی الفعل لان حق المسند الیه ان یتقدم علی المسند وانما امتنع بعارض الالتباس فلا تقض بجواز زکبا جاء زید **قوله** لعل الفرق الی قوله لیس بمجرور اشارة الی ما ینبغی و فیه اشارة الی عدم تمام الفرق المذکور وذلک لان الحرف المعدی الذی هو من تمام الفعل وبعض حروفه کالهمزة والتضعیف انما هو البارز فی بعض المواضع کالمثال المذکور فی الشرح دون مرت بزید ودون باقی الحروف الجارة ثم باقی الحروف تکون متقدمة بالمعنی الاعم وهی بذلک الاعتبار لیست کالهمزة وبعض حروف الفعل وایضا هو منقوض بالاضافة اللفظیة فانها فی تقدیر الانفصال فالجر فیها بحسب الحقیقة لیس مجرورا ایضا فینبغی ان یقدم فیما مع انه تمنع بالاتفاق **قوله** والکل تکلف ویمکن ان یقال ان کون الاول تکلفا فلان تاء المبالغة غیر معلوم الوقوع حتی انکر ذلک البعض فی غیر فعال وفعول ومفعال لکن الرضی صرح بجواز دخول تاء المبالغة فی فاعل حیث قال الرابع ان یدخل للتوکید الصفة التی علی فعال وفاعل او مفعال او فعول کنسابة ونوبة ومطراة وفروقة فهذه تفید مبالغة فی الوصف کما یفیدها ما هو کیار والنسبة کالذی احمری وداهیة وتعسفا فان المقصود من الآیة الکریمة وما ربک بظلام للعالمین جمیع الناس وهو یفوت علی التقدیر الاول لاحتمال ارادة بعض الناس واما کون الثانی والثالث تکلفا فلاحتیاجهما الی التقدیر والوجه المحتاج الی التقدیر تکلف بالقیاس الی الوجه الذی لا یحتاج الیه وامکونها تعسفا فلما صرح به الرضی من انه قد یلزم بعض الاسماء الحالیة نحو کافة وقاطبة ولا تضافان ویقع کافة فی کلام المتاخرین مضافة وقد خطؤا فیه قال ابن هشام فی المغنی وتجویز الزمخشری الوجهین یعنی الحال من الفاعل والحال من المفعول فی ادخلوا فی السلم کافة وهم لان کافة

مخصصة بمن يعقل ردّ بهمن في قوله تعم وما ارسلناك الا كافة للناس او قدر كافة لفظا المصدر محذوف اي ارسالة كافة الشد لانه اضاف الى اسم فاعل
فيملا يعقل باخراجه عما التزم فيه من الحالية وقد يهمن في خطبة المفصل اذ قال بكافة الالباب اشد وما شد لما خاطبا به من نهب المثبتة وهذا اي اخراجه
من يعقل واستعارة في غير العقلاء او جاء تغليبا لمن يعقل على الوجهين ويؤيد الوجه الاول لمعنى التقدم من الآية وايضا لو وجد الثالث وجد آخر وهو ان يجيء
المصدر على الفاعل قليل بل اقل صرح به في الشافية حيث قال واما ما جاء على فاعله كالعافية والعاقبة والباقية والكاذبة اقل
قوله اسم الاشارة اي العامل في بسر اسمي للفعل المستفاد من اسم الاشارة لا اسم الاشارة من غير اعتبار معنى الفعل
والمعنى اشار بقوله اي اشير اليه في المرضي قال الرضي على واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون اشير
التفضيل عاملا لضعفه في العمل فلا يتقدم معموله عليه وتشكل عليه ذلك بمثل قولك زيدا اجلا احسن منه رطبا كما فانه
جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ من معنى الفعل ومثل قولك تمرة نخلي بسر اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل بالاتفاق
انتهى ملخصا هذا قول الله قدس سره ولانه يصح عند الخصم ان يقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله ويقول باعمال هم التفضيل
في مثله سواء كان هذا المثال مستعملا في كلام العرب او لا ينبغي ان يقول باعماله في هذا بسر اطيب منه رطبا وليس المراد انه
يصح عند العرب حتى يقع هذا المثال مصنوع لا يوثق به قال جزية قيد المصنف وقوع الجملة حالا بالجزية ولم يقيد وقوعها خبرا للمبتدأ
بها امالان الحال بمنزلة الخبر لذيها فتقييد الجملة الواقعة حالا بالجزية يدل على تقييد الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ ايضا بالجزية لان عدم وقوع
الحال جملة انشائية معلل بعدم وقوع الخبر جملة انشائية بخلاف تقييد الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ بالجزية فانه لا يدل على تقييد الجملة الواقعة
حالا ايضا فلو قيد في الاول لاحتيج الى التقييد في الثاني ايضا فترك التقييد في الاول وقيد الثاني ليدل على التقييد في الاول
واما لانه اشار في الاول الى مذهب من يجوز وقوع الانشائية خبر المبتدأ وفي الثاني الى مذهب من لم يجوز به اندفع ما قيل على
قول الله والجملة الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شيء لانه لا معنى ان الجملة الانشائية لا يصح الجزية ولا الى الحالية بلا تاويل ومعه يصح لها
فرق فاحد جيدا الاطلاق في الجزء التقييد في الحال قوله والانشائية لا يصح ان يحكم بها على شيء لان المبتدأ ذكر ليست اليه حال
من احواله ومعنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره والحكم حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشئ فاذا قلت زيدا اضربه فطلب
الضرب صفة قائم بالمتكلم وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه بها وكونه معقولا في حقه واستحقاقا ان يقع فيه فلا بد ان يلاحظ
في وقوعه خبرا عنه هذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه ومعقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على انه يستحق ان يقال فيه ويبنى
مبالغة نحو قولك اضرب زيدا لانك بهذا كمرت بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك ونص عليه بخو قوله تعالى انتم لها واردون
اي معقول في شانكم هذا الدعاء اي مستحقون لان يدعى عليكم بهذا الدعاء فقد قصدت الدعاء عليهم واشرت الى استحقاقهم اياه و
اما مثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن فيه بصدده لان الاستفهام قرينة داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ والخبر المقدر لا
على الخبر وحده فالمعنى ازيد حصل في الدار او في السوق فلا يتصور تقدير القول اذ لم يقع الانشائية خبر المبتدأ كيس المعنى زيد احصل
في الدار او في السوق للاتري انه اذا قدر باسم الفاعل كان الاستفهام داخلا على المبتدأ حقيقة ولولا هذا لوجب تقديم الكلمة
المتضمنة للاستفهام على المبتدأ اعني زيدا كما في قولك زيد اين هو للاتري انك اذا قلت زيد اين هو لم يجب تقديم الاستفهام
على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة خبرا فوجب تقدير القول واذا قلت اين زيد وجب تقديمه عليه لان الاستفهام متعلق بنسبة

التي بين زيد وخبره للمقدر معنى كانه قيل ازيد في الدار او في السوق ولا وجه لتقدير القول هذا ما ذكره الشريف قدس سره
في حاشية المطول وشرح المفتاح وحواشيه ثم حاصل ما ذكر قدس سره ان الاستفهام في اين زيد داخل على المبتدأ
حقيقة وليس داخلا على الجر للمقدر والا ما وجب تقديم اين على زيد كما لا يجب في زيد اين هو اقول الملازمة ممنوعة كيف ويجوز
ان يكون كفاية الصدارة على جملة الجر بشرط كون الجر جملة صورة كما في زيد اين هو لا مطلقا واما اذا لم يكن الجر جملة صورة
فصدارية على الجملة المقدرة غير كافية بل يجب ان يقدم على المبتدأ نحو اين زيد رعاية لصورة وعدم الالتفات الى معناه فافهم
في الصورة بغير همزة الاستفهام فكما يجب صدارته كذلك يجب صدارة اين على زيد فقياس اين زيد على زيد اين هو قياس
مع الفارق وقد اشار اليه الشريف قدس سره في شرح المفتاح في مباحث الاستفهام قبيل الباب الثالث حيث قال وما
حض بالذكر هذه الظروف المقدرة بالجملة على الاصح كيلا يتوهم ان صدارتها في جملتها كافية فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي خبرا
عنه وانما وجب ذلك لانها في صور المفردات وكذا الحال في اني وايان لانها في معناها وصورتها انتهى ولا يذهب عليك ان
هذا الكلام صريح في ان الاستفهام في اين زيد داخل على الجر المقدر فقد تم الغرض من قوله قدس سره وامثل اين زيد و
متى القتال آه هو الجواب عما ذكره العلامة التفتازاني في شرح المفتاح ثم وقوع الانشاء من الطلب وغيره جر اكثيرا في الكلام
والتاويل بتقدير القول عما لا ضرورة اليه بل يابا ه المعنى في كثير من المواضع سيما باب المدح والذم فيتعين بجعل المخصوص مبتدأ
وفي الدعاء كقوله تعالى انتم لا مرحبا بكم وفي مثل اين زيد ومتى القتال وكيف الحال وما اشبه ذلك هذا كلامه ثم العلامة قدس سره
قد ذكر في شرح المفتاح وجه اباء المعنى في اين زيد ومتى القتال وكيف الحال بقوله الجر في الامثلة الثلثة جملة ظرفية استفهامية
متقدمة على المبتدأ ولا شبهة في ان المتكلم بها مستفهم لا مخبر عن مقولية الاستفهام انتهى وكذا في قوله تعالى انتم لا مرحبا بكم المقصود
انشاء الدعاء عليهم لا الاخبار عن استحقاقهم الدعاء عليهم وكذا المقصود في افعال المدح والذم انشاء المدح والذم لا الاخبار
عن استحقاق المدح والذم والسيد السند قدس سره قال بان الجر يجب ان يلاحظ كونه حالا من احوال المبتدأ ومعنى
الانشائية والكان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشئ لا بالمسند اليه لكن قال في حواشي شرح المفتاح لكن هذا
لا يجدي نفعا بجواز ان يكون المسند اليه هو المنشئ والطالب ويمكن ان يقال ان قيل فعل كالعدم وحكم بالتاويل على الاطلاق فلا يدفي
وقوع الجملة الانشائية خبرا للمبتدأ من تاويل يكون معناها بسبب التاويل من احوال المبتدأ وقال بالتاويل فيما يصح جريانه فيه فجر
زيدا ضربه وانتم لا مرحبا بكم ولا رأي ان التاويل لا يصح في اين زيد ومتى القتال وكيف الحال على ما حكم به العلامة التفتازاني
ادعى ان هذه الامثلة ليست مما نحن فيه اذ ليس الاستفهام فيها داخلا على الجر بل على المبتدأ او ردوه ولياه وقد عرفت ان الدليل
غير تام قوله لقوة الاسمية في الاستقلال اما نفس الاستقلال فظاهر واما القوة فلان الاسمية تدل على الثبوت والدوام تابى
عن وقوعها حالا الخ وجها عما هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم الدوام لذيها فنفس الاستقلال يقتضي نفس الربط والقوة
فيه تقتضي زيادة الربط قوله لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء هذا الدليل يدل على ان الاكتفاء بالضمير على الاطلاق ضعيف
واما انه اذا وقع في الصدر فلا يدل على انه ضعيف كيف وهو يدل على الربط في اول الامر اللهم الا ان يقال اذا لم يكن الوقوع بطريق
الوجوب فكانه ليس بواقع اوليس ببال والحق التفصيل قال الشيخ الرضي الكاف الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني

زيد يده على راسه وكلمته فوه الى فى اوخبرانحو قوله خرجت سعى الجازى على بساط فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون
الرابطة فى اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو والخان الضمير فى آخر الجملة كقوله
يصيف الهنا الاء خامرة فلا شك فى ضعفه وقلته **قوله** الى الحال التى انت فيها يعنى ان الفعل مضى قريبا من زمان التكلم
قوله ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل وفيه انه لو كان الغرض من التزام دخول قد ما ذكر لما دخل على الماضى
الواقع حالا المتقدم على زمان العامل بمدة طويلة نحو اصدقه فى مرة وقد امرت صحابة موسى بعد اباءة التسع اذ لا يتصور
التقارن بل التقارب والتاويل بالقصة يحصل التقارن على ما قال بسيد المحققين قدس سره يقوى الاعتراض **قوله**
تجوز المفعول مطلق لقوله ليدل بها اى ليدل الماضى الواقع حالا بسبب قد على قرب زمانه الى زمان العامل ولا له تجوز مبنى على
التاويل وهو ان الافعال الواقعة فيه والحال اختصاص باحد الازمنة ماضويتها وحاليتها واستقبالتيتها بالنسبة الى زمان التكلم
لا بالنسبة الى زمان التكلم فجعل زمان المتكلم بمنزلة زمان التكلم **قوله** حتى تقربه اليه التقريب الى زمان العامل يعنى انه مضى قريبا منه لا
فيه واما التقريب بمعنى المقارنة على ما ذكره سيد المحققين سند المدققين معترضا على من قال ان تصدير الماضى المثبت بلفظ
قد لمجرد استحسان لفظى حيث قال اذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجئ ومتقدما عليه
فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجئ ويفهم المقارنة بينهما وكان ابتداء الركوب مقدما على
المجئ لكنه قارنه وهو انما نفيد مناقشة وايضا هذا انما يتصور فى فعل يتصور منه مقارنة بعامله وهو اما ماض متى قبله قطعا فلا مع ان قد تدخل
كلا القسمين **قوله** وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد اه كذا فى شرح اللباب فمافى المفصل شرح الوافى وهو يجب قد ولو تقديرا فى
مثبت الماضى وهذا مذهب الفراء والمبرد وابى على ليس على ما ينبغى **قال** ولا بد فى الماضى المثبت اعلم ان وجوب قد فى الماضى
المثبت انما هو اذا لم يكن بعد الا واذا كان بعد الا فالكثير بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمنى لان دخول الا
فى الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا اكرمنى فصار كالمضارع المثبت وقد يجئ مع الواو وقد نحو ما لقيته الا وقد اكرمنى و
مع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمنى ولم يسمع فيه قد من دون الواو ونحو ما لقيته الا وقد اكرمنى هذا كلامه الرضى **قوله**
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال وفيه ان موصوف الجملة لا يحذف فى السعة غالبا الا اذا كان بعض ما قبله
من المجرور بمن او فى وقد ليس كذلك الا ان يقال انه يقل به وايضا صفة الحال الموطئة اذا كان ماضيا يجب تصديره
بقد سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون فى صورة الحال صرح به بعض الفضلاء فى حواشى المطول وقيل الجملة صفة مخصوص
مذكور وهو قوم المتقدم ذكره فلا اضمار البتة وما بينهما اعتراض ويؤيده انه قرئ باسقاط او وعلى ذلك يكون جاؤكم صفة لقوم
ويكون حصرت صفة ثانية وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لان المجئ مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة المجيئين بكذا فى المغنى **قوله** البدر
جملة دعائية مثل خلت ايديهم فى مستانفة هكذا فى المغنى ورده الفارسى بانه لا يدعى عليهم بان يحبسهم صدورهم عن قتال قومهم
وقال صاحب المغنى ولك ان تجيب بان المراد الدعاء عليهم بان يسلبوا اهلية القتال حتى لا يطيقوا ان يقاتلوا واحدا البتة انتهى
وقد مضى فى الخاطر الفاتر هكذا وانت خبير بان عطف قوله او جاؤكم على قوله يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق الواقع صلة يمنع
الا الذين المستثنى من قوله فاقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا المبنى عن جعل حصرت جملة دعائية او الاستثناء

عن التعلق ليس بحرف الجر والجملة بل بالجملة على الحالة المخصوصة والدعائية ليس لها تعلق لا بما قبلها ولا بما بعده **قوله وقيل** بدل استئناف في مقابلة قوله وقيل الجملة صفة لمخصص وقوله وفيه بعد دليل الاول وقوله وما بينهما اي ما بين قوم وحصرت وانت خبير بانه ليس بينهما شئ على تقديره فضلا عن ان يكون اعتراضا وجعل قوله او جاؤكم صفة لقوم وقوله وبينكم وبينهم ميثاق ايضا صفة لقوم او لو كان اعتراضا لاختل الاستثناء المذكور وهو قوله الا الذين يصلون الى قوم اذ الاخراج عن القتل انما يلائم الواصلين الى قوم بينهم وبين المسلمين صلا لا الواصلين الى اي قوم كان هذا وفي جعل حصرت صدورهم صفة لقوم مجرور مذكور بعد اخر وهو عدم استقامة الاستثناء على تقدير جعل قوله او جاؤكم صفة لقوم على ما ذكره المعنى **قوله** في بعض احوال الموكدة انما تحتاج اليه اذا جعل الموكدة اعم من ان يكون بعد اسمية او فعلية على ما ذهب اليه البعض قال صاحب المغني وهي ثلثة موكدة لعاملها نحو وتحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب او موكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا او نحو ائتمن من في الارض كلهم جميعا وموكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا وقال السيد المحققين سند المدققين في شرح المفتاح قائما بالقسط في قوله تعالى شهد الله انه موكد اللفظة الله لانه يفهم منه كونه قائما بالقسط وكذا عربيا في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا يوكد الضمير الراجع الى القرآن اذ يفهم من القرآن كونه عربيا واما اذا جعل الموكدة مختصة بالكون بعد جملة اسمية جامدا معرفا فلا **قوله** اي تحققت ابوتك لك وذا ذكره الرضي لا بمعنى تعلوك تيقنت الاب ومعرفته في حال كونها عطوفا وان اراد ان المعنى اصله عطوفا فهو مفعول ثان للحال وحاصل الرد انه ليس المراد بتيقن الاب ومعرفته من حيث ذاته بل من حيث انه اب ويرجع حاصله الى قوله تحققت ابوتك لك **قوله** اي موكدة التاكيد لازم للحال الموكدة لانها هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا فالصاحب يدل على الصفة التي يدل عليها الحال فصارت الحال موكدة لصفة يدل عليها الصاحب فلا تنتقل عنها وبتقط ما قيل ان الحال الموكدة على ضربين ضرب يجيء لتقرير مضمون الجزء تاكيده وضرب للاستدلال على مضمونه كقولك ناهيك بالله آكلا كما يا كل العبد ونحو هو المسكين وجوما مع ان الضرب الثاني ليس موكدا فالمقابلة بين القسمين انما هو باعتبار المقصود في الاول انما هو التاكيد بخلاف الثاني فان المقصود فيه اولا وبالذات هو الاستدلال على مضمون الجزء والتاكيد ثانيا وبالعرض لان الثاني ليس بموكد فنحو قولك زيد ابوك عطوفا يحتمل ان يكون لتقرير مضمون الجزء وان يكون للاستدلال عليه فان قلت الجملة في قولك جاء زيد والشمس طالعة حال على ما قال به النحاة مع انه لا يدل على صفة فيها اذ طلوع الشمس ليس من صفة زيد قلت قال ابن هشام في المغني قال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه فهي كالحال وانت اذا سمعت السببين كمررت بالدار قائما مكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرو هي ما تولة تقول لك مكبا او نحوه **قوله** كما في قوله تعالى ارسلناك للناس رسولا فان رسولا اي كون الشخص مرسلا فرع وجود الارسال وموقوف عليه فيكون الارسال مدلولا كمضمون الجملة وهو ارسال الله لان كونه مرسلا لا يتوقف على ارسال الله لتصور الارسال من غيره قيل هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة فيوكد مضمون الجملة وهو ارسال الله ومعنى قولك فيوكد يصح لتاكيد مضمون الجملة وليس لصاحبي تاكيد الجزء كما يكون لصاحبي تاكيد الجزء اذا اريد بالرسول معناه اللغوي ثم قيل ثم يكون المراد بالارسال ايضا معناه الشرعي فيوكد ايضا على هذا التقدير مضمون بعض اجزاء الجملة ليس بموجه وامكان من وجه **قوله** احترز به عما اذا كانت فعلية ان اراد ان الحال في الآية الكريمة وانخانت بموكدة لمضمون الجملة الا ان الجملة ليست اسمية بل فعلية فنقيد بحث لان قائما بالقسط

يوكد ما يفهم من لفظ العدد من كونه قائما بالقسط فهو مؤكد لمفهوم لفظة العدد لا المفهوم المجمل كما عللنا عن السيد قدس سره وان اراد انه يؤكد جزء المجمل فهو وان كان صحيحا الا انه لا وجه للاحتراز عنه بقوله اسمية بل يجب ان يحترز عنه بما يحترز به عن قوله تعم وارسلنا للناس رسولا قوله فان المبدل منه في حكم التنحية اي ليس مقصودا بالنسبة فذكره ليس من حيث انه مبهم قصد رفع ابهامه بالبدل بل لبيان البدل لها انه مقصود بالنسبة لا المبدل منه ففي بدل الاشتمال وان جاء اجمال وتفصيل بل في بدل البعض ايضا الا انه ليس مقصودا اولا وذكر البدل فيها ليس من حيث انه رافع للابهام بل من حيث انه المقصود دون المبدل منه فذكر المبدل منه والبدل لا يقصد فيه رفع الابهام بل هو ترك مبهم واياد معين فقوله فهو ليس يرفع الابهام اي البدل ليس يقصد منه رفع الابهام لانه لا يرفع وقوله بل هو اي البدل بالقياس الى المبدل منه ترك مبهم واياد معين وما ذكرنا ظهر ان منع قوله بل هو ترك مبهم واياد معين مستندا بانهم صرحوا ان في بدل الاشتمال اجمالا وتفصيلا وتفسير البعد الابهام غير واقع موقعه قوله فان المستقر اشارة الى دفع اعتراض مارضي حيث قال المستقر هو الثابت مطلقا سواء كان وضعيا او غير وضعي فلا يدل المستقر على الوضعي قوله لكن المطلق قال سيد المحققين في حواشي الرضي ما نائية المطلق ينصرف الى الكامل عرفا وهو الوضعي قوله غير مستقر بحسب الوضع بخلاف عشرون مثلا فانه موضوع لعدد مخصوص من اي جنس كان فالابهام فيه وضعي مستقر وفي العين طار غير مستقر هذا ما ذكره الشريف قدس سره في حواشي المتوسط وهو لا يخلو عن اشكال لانه ان اراد بان عشرون مثلا موضوع لشيء معدود وبهذا العدد اي شيء كان فالابهام على هذا يكون في الموضوع له لكن يرد عليه اتفاق النحاة على ان الوصف في اربع في مررت بنسوة اربع عارضي اذ لو كان الامر كما قالوا لجرى وضعه وان اراد انه موضوع لمرتبة من العدد مخصوصة متعلقة باي معدود كان فليس فيه ابهام فضلا عن ان يكون وضعيا وابهام المعدود لا يستلزم ابهاما في مرتبة مخصوصة من العدد وايضا التمييز في عندك عشرون ربما يرفع الابهام عن المعدود ولا عن العدد وما ذكره الرضي من قوله صفة ترفع الابهام عن المشترك في نحو البصرت عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي يثبت بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم انفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر منعرض لما للابهام عن المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض يزيد عليه ورد على السيد قدس سره ان اراد بقوله كالعدد الى آخره ان العدد والوزن والكيل موضوع لمعدود وموزون ومكيل معدود وموزون ومكيل بهذا العدد والوزن والكيل ايا كان او هو ايضا قائل لعروض الوصف في اربع والا لم يثبت الابهام فضلا عن ان يكون وضعيا وما قيل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي فليس بشيء اذ المتبادر من الوضع عند الاطلاق هو الوضع الحقيقي لتقييد بنفسه وحمل الالفاظ على المتبادر واجب مطلقا فكيف في التعريفات ويمكن ان يقال ارادة المقدرات من المقادير وان كانت بطريق المجاز الا ان الابهام فيها ليس ثابتا من حيث انها مقدرات مجازي بل الابهام انما نشأ من الوضع فيصدق ان التمييز فيها يرفع الابهام الراسخ في الموضوع له او يقال المجاز المشهور حقيقة كما ان الحقيقة المهجورة مجاز قوله انما نشأ من تعدد الموضوع له لا من الوضع وانت خبير بان الابهام وان نشأ من تعدد الموضوع لكن تعدده نشأ من الوضع الواحد فان لفظ هذا مثلا موضوع وضعة واحدة بازاء تلك الجزئيات المخصوصة فلا يتصور

هذا لو وضع انه كان موضوعا لمعين معلوم جنسه ثم نقل الابهام من تعدد الموضوع له كما في المشترك فانظر ان الابهام فيه
وضعي قد يقصد رفعه بالتمييز نحو ما ذا رايا وابهم هذا مثلا وقد يقصد بالصفة نحو مررت بهذا الرجل فان قلت ليعم ما ذكره الشارح
بقوله وتحقيق ذلك آه ان الابهام في الجنس يرفع بالتمييز لا بالوصف والحال فلا يكون ما ذكره مما نقوض
بما ذكر في باب الوصف للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فان قلت الابهام في الجنس
انما يرفع بالتمييز اذا كان مستقرا في الوضع والابهام في الجنس في المبهمات ليس وضعيا فيرفع بالصفة فلا يكون ما ذكره منقوضا قلت كونه
لا بالوضع ثم على ما عرفت وايضا قوله بحسب اصل الوضع مشيرا الى انه في الجنس بالوضع على ان كون الابهام في جنس الرجل وضعيا
ثم كيف واذا اريد به الموزون يكون جنسه مبهما لكن ذلك المعنى مجازي له لا حقيقي واذا اريد به مرتبة معينة من مراتب الوزن
لا يكون فيه ابهام اصلا فضلا عن ان يكون الابهام في الجنس فنظر ان قول الشارح قدس سره ولا ابهام فيه الا من حيث
ذاته اي جنسه لا يخلو عن خلل قوله في شرح قول ذلك الوضع مع ان حصل الاحتراز عن عطف البيان الخ اص الخواتم
في المثال الآتي اص على ما ذكره لكن لم يحصل الاحتراز عن عطف البيان في قولهم المؤمن العاملات الطير فان الطير عطف بيان
لقوله العاملات مع ان التعريف يصدق عليه فان الطير يرفع الابهام المستقر في العاملات المبهم من حيث الجنس وضعا قوله
لا في الذات اي لا يرفعان الابهام المستقر الواقع في الذات واما الابهام الواقع في الجنس بسبب العارض لا بسبب الوضع
فيجوز ان يرفع بالوصف نحو مررت بهذا الرجل فان هذا من حيث الجنس كان مبهما فرفع ذلك الابهام الوصف لكن ذلك
الابهام ليس بحسب اصل الوضع بل بحسب العارض وهو تعدد الموضوع له وفيه ان معنى عرضية الابهام انه كان الشيء بحسب
اصل الوضع معينا معلوما جنسه ثم حصل الابهام بسبب العارض ولا يتصور ذلك في هذا لما عرفت وايضا قول الشارح قدس سره
فالابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس بيان في القول لعرضية الابهام في اسماء الاشارة قوله فانه
في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد لانه لما اسند الطيب الى زيد علم ان طيبه يكون باعتبار طيب شيء من اشيائه اذ طيب جميع الذات
لا معنى له ثم ان الشارح قدس سره لم يعتبر الشيء مضافا الى زيد كما فعله الرضي ابرازا لاحتمال آخر اذ تعيين طريق التقدير ليس بضروري
ثم ان ما ذكره الشارح قدس سره تقديرا لما يقتضي للمثال المذكور لا انه يجري في جميع مواضع الذات المقدر بشيء حتى يجب عليه انه لا يناسب
في كفى زيد رجلا بل المناسب فيه كفى شيء زيد على ان زيدا عطف بيان او بدل على انه يكون جريانه في كفى زيد رجلا ايضا بان يقع
كفى شيء منسوب الى زيد هو رجل وكذا في كفى زيد شهيدا كفى شيء منسوب الى زيد وهو شهيدا وتلك الكفاية انما يكون باعتبار
صفة من صفاته قوله يعني به ما يقابل الجملة شبهها والمضاف شبه الجملة له حكم الجملة فالمفرد مقابل للجملة والمضاف وهو معنى
حقيقي له والمفرد في هذا المقام والكلام مقابلان الحقيقة النسبة اذ المعنى بالمفرد ان ذا يقتضي تميزا من غير ان يعتبر ذات مقدرة
باعتبار نسبة الشيء اليه كما في الجملة وشبهها والمضاف الا انه لم يعتبر ذلك لان المفرد لم يجعل مقابلا للنسبة ولا يرد عليه على هذا جعل
مثلما زيدا امثال المفرد مع انه مضاف لان مثلما زيدا مفرد بالمعنى المذكور وانما كان مضافا الى الضمير يدل على ما ذكرنا قوله ان الشارح
قدس سره مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي للمجرد النسبة لا غير قوله اي رفع الابهام مطلقا اي
سواء كان الذات المذكور مفردا او مقدارا او غير مقدار قوله تحقق في ضمن هذا الرفع تحقق العام في ضمن الخاص لكن لا ينقسم

هذا التفسير كثير فائدة وكانه لرفع فى ضمن توهم تحقق الشئ فى نفسه قوله وهو ما يتشابه اجزاؤه اى يتشارك جزاء الكل فى اطلاق الاسم فكما يطلق على الكل يطلق على كل جزء كالماء فانه يطلق على المجموع وعلى كل قطرة منه قوله اى المفرد المقدار هذا هو الوجه لان السوق لبيان المفرد المقدار قوله او المعنى ان واحد يعنى يجوز ان يكون ضمير كان يرجع الى التمييز ليوافق قوله فيفرد وقوله ويجمع مع ان المعنى الاول موجود فيه ايضا فالمعنى انكان التمييز متلبسا بتنوين المفرد المقدار او بنون تثنية اذا قرن التمييز بما ذكر عبارة عن ان المفرد المقدار تام بالتنوين او بنون التثنية الا ان العدول عن معنى الناقصية الذى هو الاصل الى التامة مما لا وجه له وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل اورد الاحتمال الثانى وانكان خلاف الظاهر لان الاحتمال الاول ظاهر لانهم جوزوا اضافة التمييز بخلاف الثانى وذلك لان تمام الاسم بها تقتضى تمييز الاجوز اللاضافة لانه يشبه الفعل التام بفاعله فينصب فلا يلائم ترتب جواز الاضافة عليه وتعليقه بخلاف الالتباس بتنوين المقدار ونون التثنية فانه ليس فيه بنوة عنه ليس بوجه وانكان من وجيه فتامل وكذا ما قيل الوجه الثانى ركيك اذ المتبادر من قوله جازت الاضافة ح جازت اضافة الملتبس بالتنوين فى غير المنع بل المتبادر اضافة المفرد المقدار الى التمييز كيف وكون التمييز ملتبسا بتنوين المفرد المقدار مثلا عبارة عن وقوع التمييز بعده فكيف يتبادر اضافته اليه قوله لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وذلك ظاهر لان تعيين النسبة وابهامها بحسب تعيين الطرف وابهامه فالطرف انكان معلوما بالشخص يكون النسبة معلوما بالشخص اذ تشخصها هو تشخيص الطرف وانكان معلوما بوجه يكون النسبة معلومة بوجه ولا تكون معلومة بالشخص اذ تشخصها عبارة عن تشخص الطرف فلما ان الطرف مبهم فى عندك رطل بحسب الشخص كذلك النسبة مبهمة بالشخص فالقول بابهام الطرف فيه ومنع ابهام النسبة مكابرة محققة ورفع الابهام عن النسبة يستلزم الرفع عنه على حسب رفعها عنه فان رفع الابهام عنها بالكل رفع عنه بالكل وان رفع عنها بوجه رفع عنه بوجه فالتمييز فى طاب رطل بغداديا كما يرتفع الابهام عن النسبة من وجه كذلك يرتفع عن الطرف على ذلك الوجه وكما ان الطرف مبهم فيه من حيث الجنس كذلك النسبة مبهمة على ذلك الوجه فالقول برفع الابهام عن النسبة وعدم الرفع عن الطرف على الاطلاق فى حيز المنع قال ثم انكان اسما يصح الى قوله والا صل متعلقة قيل فى هذه العبارة تشويشة مشهورة وهى انتقاض الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون متعلقة واجاب الشارح قدس سره بتقييد ما يكون التمييز لم يكن نصا فيما انتصب عنه وذلك قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا وانت خبير بان شمول قوله اسما يصح جعله لما انتصب عنه لقوله طاب زيد نفسا انما هو اذا جعل الصحة عبارة عن الامكان المقيد بجانب الوجود اذ الضرورة فيه مسلوبة عن الجانب المخالف والجانب الموافق جاز ان يكون ضروريا كما اذا كان التمييز منتصبا عنه اولم يكن ضروريا بل جاز ان يكون التمييز المنتصب عنه وان يكون متعلقة الا انه لما قيد الشارح قدس سره المقدم بالقيد المذكور خرج نحو طاب زيد نفسا عنه فبقى الجواز المجرد وح يرد انه يلزم على تقرير الشارح اتحاد الشرط والجزاء المجرد اذ الجزاء حينئذ الانتقاض وانكانت مندفعة عن العبارة بتقييد الشارح لكنه يلزم اتحاد الشرط والجزاء الذى يرد على ما اختاره بعض الشارحين من ان المعنى انكان اسما يصح جعله لما انتصب عنه والمتعلقة جاز ان يكون له والمتعلقة فلا فائدة فى العدول عنه الى ما ذكره الشارح قدس سره ثم المنفى فى الشرطية الثانية ما كان قبالى الشرطية الاولى بعينه وهو جواز الامرين من كون التمييز منتصبا عنه ومتعلقة

لان الصحة فيما كانت محمولة على الامكان العام المتيقن بجانب الوجود والجانب الموافق فيها جعله للمنتصب عنه وهو كان اعم من ان يكون بضروري او غير ضروري فيفيد ما لم يكن نصافي المنتصب عنه وخرج نحو طاب زيد نفسا اما كان نصافي المنتصب عنه فيبقى محيرا وجواز الامرين هو المنفي في الشرطية الثانية فيبقى ما كان خاصا بالمتعلق فيلزم فيها ايضا اتحاد الشرط والجزاء وقوله ان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصافي المنتصب عنه اسما يصح جعله للمنتصب عنه ابرازا لمرجع ضمير لم يكن للان المنفي في ثاني شقي الترديد يكون بعينه ما هو ثبت في الاول والمثبت في الاول كون التمييز اسما يصح جعله للمنتصب عنه بعد ما لم يكن نصافي المنتصب عنه فينبغي ان يكون المنفي ايضا هو صحة جعله للمنتصب عنه المقيد بالقيد المذكور فان قلت حمل الصحة على الامكان الخاص غير محوج الى اعتبار القيد فينبغي ان يتعين للاختيار قلت لامزية له على الامكان العام لان اتحاد الشرط والجزاء لازم في كليهما في كلا الشرطيتين واما الاحتياج الى القيد فموجود فيهما اما في الامكان العام فلان الشرطية الاولى فيه وان لم تحتج الى القيد لكن الثانية محتاجة اليه لان نفي جواز الامرين جاء قيد يكون على نوعين احدهما ما يكون خاصا بالمنتصب عنه وثانيهما ما يكون خاصا بالمتعلق فكيف يتر تب عليه قوله خرج متعلقه فلا بد من القيد ليخرج نحو طاب زيد نفسا وريق ما يكون خاصا بالمتعلق وح يلزم اتحاد الشرط والجزاء في الشرطية الثانية على تقدير الامكان الخاص واما لزوم الاتحاد فيه في الشرطية الاولى فظ قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه او ان اراد به انه قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وانكان خلاف الظاهر هو مفهوم من عبارته لكنه موافق للقاعدة المشهورة التي نقلها الشقدس سره فالتقريب غير تام وان اراد به انه من حيث المعنى فاعل للفعل نفسه او بعد جعله لازما ومسندا اليه ليس مفعولا اصلا كما هو الظاهر من عبارته فالتقريب وانكان تاما ليس على ما ينبغي كيف وقد قال النحاة والتميز في الاصل فاعل او مفعول او موصوف وايضا قد صرح بعض الافاضل بان التمييز عن النسبة الى المفعول مفعول كما انه عن النسبة الى الفاعل فاعل كيف لا وتلك النسبة في الحقيقة انما هي الى التمييز وايضا هذا الادعاء مناف للقاعدة المشهورة التي تاتي وبالجملة انكار القاعدة المشهورة مقتضى هذا الادعاء رأسا وانكان هذا الادعاء حقا فقاعدتهم المشهورة باطلة فالدليل اعم والقاعدة ايضا لهم والكل وايضا مستلزم عدم تقدم ما هو فاعل لفظا عدم تقدم ما هو فاعل معنى وليس بفاعل لفظا على ما يشير اليه قول الشقدس سره والفاعل ليتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل بحكم كيف وشر في قولهم شر اهر ذا ناب فاعل معنى وقد تقدم حال الشيخ الرضي قيل انه في الاصل فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو تفجر نا الارض عيونا اي انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو استلاء الاناء ما اي ملاه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة برضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يرجع الى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان تقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاتى مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم هذا كلامه قوله على قاعدتهم وهي ان التمييز وفيه انه اذا كان قاعدة النحاة ما ذكر فلا يلزم ان يكون التمييز عن النسبة فاعلا معنى للنسبة بل قد يكون فاعلا معنى نحو طاب زيد نفسا اي طابت نفس زيد وقد يكون مفعولا نحو تفجر نا الارض عيونا لانه كان في الاصل تفجرت عيون الارض ونحو استلاء الاناء ما اي استلاء الاناء ما وربح زيد تجارة كان في الاصل ربح زيد في تجارته وح لا معنى للايراد بان التمييز في ربح تجارة وشبهها ليس فاعلا معنى ولا مفعولا معنى عندهم لانه وان سلم انه ليس فاعلا معنى بان يقال اراد وان يكون فاعلا معنى فاعلا حقيقيا

لا مجازيا لكن لانم انه ليس بمفعول بمعنى عندهم اذ قد عرفت كونه مفعولا معنى ولا معنى ايضا لقولهم ان التمييز لا يتقدم على الفعل
لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه او بعد جملة متعديا او بعد جملة لازما واذ هذا القول منهم انما يصح لو لم يقولوا بالقاعدة
المشهورة حتى منهم قالوا بها فلم يصح منهم بانه من حيث المعنى في كل ما فيه التمييز عن النسبة الا ان يقال انهم وان قالوا بان التمييز
عن النسبة في بعض المواضع مفعول معنى الا انه يصح تاويل الفعل فيه على وجه يصير المفعول فاعلا ولذا حكموا على الاطلاق
انه لا يتقدم على الفعل للعلة المذكورة لكن باب التاويل مفتوح فينبغي ان لا يتقدم المفعول على الفعل في نحو كسرت الزجاج
لانه فاعل معنى بتاويل انكسرت الزجاج لان الفعل المتعدي يدل على معاودة قال هو المرزوقي قيل اخراج المستثنى
عن الحكم بعد الحكم غير متصور لانه يلزم التناقض ولا قبل الحكم لانه ليس داخلا في الحكم قبل الحكم فكيف يخرج ولا من التناول
لان التناول باق بعد الاستثناء قطعا ضرورة فيكون مجازا من المنع فيكون المعنى هو منع بعض ما تناوله الصدر عن الورود
في الحكم بالاداة وغيرها والمجاز غير مستعمل في الحد ودفع التعريف المذكور اولى بالنسبة الى التعريف المشهور فقوله الى اشارة الى
ان المراد من عدم استعمال المجاز في الحد انه لا فضيلة له فيه لاحد الجواز فاذكره العلامة التفتازاني في التلويح في الجواب
عنه بقوله وانت خبير بان تعريفات الاوساط مشحونة بالمجاز غير واقع له فتامل قال من متعد وجزئياته فان قلت
جزئياته مرفوع على انه فاعل المتعدد وهو غير متعد فكيف يعمل فيه قلت هو متعد على موصوف مقدر فان قلت لا يكفي في
تقدير الموصوف اقتضاء الصفة بل لا بد له من قرينة قوية عند الجمهور قلت قد انضم اليه اقتضاء الضمير في جزئياته له والتقدير
من شيء متعدد جزئياته اي جزئيات ذلك الشيء وتكمل ان يعتمد على حرف الجر قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح
منهم من يجعل حرف الجر احد ما يعتمد عليه قوله مشيرا بالقوم اي بالقوم فقط فلا يكون الصدر متناولا للمستثنى فلا يكون الا
للاخراج اذ كونه للاخراج انما يكون اذا كان الصدر متناولا فتامل يكون الا بمعنى لكن المشددة وزيدا اسمها وخبرها محذوف
والتقدير لكن زيدا لم يجئ قوله لان الكلام في كونه آه علة لقوله ولا حاجة الى آخره قوله بدليل قوله او كان بعد عدا
او خلا دليل على قوله لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا وتامل ان يقول كون ما بعد عدا او خلا منصوبا على انه مفعول بها
وكذا بعد ليس ولا يكون على انه خبر لها انما هو لسان اصل الاعراب واما بعد اعتبارا قامتها مقام الاصارت بمعنى الاوصاف
ما بعدها منصوبا على الاستثناء قوله الا ان يقال آه الا ان يقال المستثنى المفرغ حكمه مذكور بعد فهو في حكم المستثنى فلا حاجة الى تقييد
الاخراج ما ذكره قوله الفعل المقدم او معنى الفعل سواء كان المستثنى متصلا او منقطعا على ما ذهب اليه سيبويه قال الرضي
بعد ذكر ما ذكره الشارح هذا كله في المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب
المتصل به وذلك قوله في الكتاب وحمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل عشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرغ سواء
كان متصلا او منقطعا في وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فتدبر
وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه مشتق والمتاخرون لما رأوا بالمعنى لكن قالوا انها انما نصبته بنفسها تشبه
لكن الاسماء وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو
قوله تعالى الا عجوزا لها آمنوا استثنى عنهم وبهذا اندفع ما قيل تفهيم سنان العامل في الاستثناء مطلقا ما ذكره وليس كذلك

لان العامل فى الاستثناء المنقطع هو الا بمعنى لكن وجزء محذوف فالتقييد بالمتصل واجب اذ البيان فى الاستثناء المنقطع تمام من التعلق المذكور فى قوله لانه شئ يتعلق بالفعل تعلقا معنويا فى المتصل هو انه جزء ما نسب اليه الفعل وفى المنقطع انه لغو توهم المخاطب دخول ما بعد الا فى حكم ما قبلها ولو حمل ما ذكره على مذهب المتاخرين من كون المراد بالتعلق هو الاول فيكون البيان مختصا بالمتصل ويلزم اهمال حكم المنقطع ثم معنى الفعل يكفى اعتباره فى جميع ما ليس فيه فعل ولا اقل ان يعتبر ما يفهم من نسبة الجزائى المبتدا فيعتبر فى نحو قولك الزيدون الا اخاك اصحابك ان الزيدين ينسبون الى اسنهم اصحابك الا اخاك ولو سلم انه ليس فى الجملة معنى الفعل بقيد قوله الفعل او معناه بهذا القيد ان امكن وح جاز ان ينصب المستثنى الجملة التى ليس فيها معنى الفعل اذ الجملة ليست بالقصر مشابهة للفعل التام كلما بالفاعلة من المفرد الذى يتم بالتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تقدمها بانه الاستثناء قوله فلا يتصور فيه اى فى المنقطع شئ من البدل لان الصدر ليس تمنا ولا له فلا يكون متحد امعه ولا جزء فلا يتصور فيه بدل الكل والبعض وليس كذلك بحسب المعنى فى نفس الامر عند ذكر المستثنى منه نظرا لذكر المستثنى المنقطع فلا يتصور بدل الاشتمال قوله الا بدل الغلط فانه متصور بظاهر الاستثناء العلاقات الثلاث المذكورة وبالنظر الى حقيقة الامر لا يتصور فيه بدل الغلط ايضا واليه اشار بقوله وهو لا يتصور آه قوله وهو اى بدل الغلط لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة وفيه ان بدل الغلط لا يكون صادرا عن سهو او غفلة بل هو صادر عن رؤية وظنانه كالمستثنى المنقطع وانما الصادر بطريق السهو والغفلة هو المبدل منه فالمذكور فى معرض انتفاء كونه بدل غلط ليس بوجه الا ان يقال المعنى بدل الغلط لا يصدر الا بسبب ذكر المبدل منه بطريق السهو والغفلة وهو اعم من ان يكون المبدل منه مذكورا سهوا وغفلة حقيقة او بطريق السهو والغفلة بان يرى المتكلم نفسه ساهيا غافلا مع انه ليس كذلك بل يستعمله لذكره نفسا ومبالغة وهو فصيح قوله والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الرؤية والظنانة فيه ان كون المستثنى المنقطع صادرا عن الرؤية لا يمنع بدل الغلط اذ هو ايضا صادر عن الرؤية انما المانع منه كون المستثنى منه صادرا عن الرؤية بخلاف المبدل منه فى بدل الغلط فالوجه ان يقال المستثنى منه فى المنقطع صادر عن الرؤية لا عن الغلط ولو بطريق التعمد فلا يتصور فيه بدل الغلط ولو غلط هذا الا ان يقال المعنى المنقطع انما يصدر بسبب ذكر المستثنى منه بطريق الرؤية قوله او الى البعض مطلق دفع لما ذكره الرضى من ان فاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المنقطع من قولك جاءنى القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن منهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلوه عنه مجاوزة الكل انتهى ووجه الدفع ان المراد اى بعض كان لا بعض معين ولا شك ان مجاوزة البعض المطلق اياه وخلوه عنه يستلزم مجاوزة الكل وخلوه فان قلت انما يكون البعض المطلق شاملا لزيد ايضا يلزم مجاوزة نفسه وهو باطل وان لم يكن شاملا له بل المراد به غيره يلزم التخصيص قبل ذكر المستثنى وهو ايضا باطل اذ التخصيص انما يكون بالمستثنى قلت نختار الشق الثانى ونمنع كون التخصيص بغير المستثنى كيف والفعل فى قولك جاءنى القوم عدا زيدا ليس منسوبا الى القوم فقط بل هو منسوب الى القوم مع عدا زيدا صرح بالرضى فارجع فيه قوله الا فى جاءنى القوم خلا زيدا ان اخراج المستثنى من المستثنى منه قبل النسبة الى الفاعل قال الرضى زبدة الكلام ان دخول المستثنى فى المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض فى جاءنى القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم الخارج منهم زيد جاءنى لانه لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة وكون عدا وخلا ظرفين يقبل نسبة الى المستثنى منه لا ينافى كونهما جزئين من المنسوب اليه كما ان الاجزاء منه وذلك لان ذلك لسان اصل الظرف

والجوهرية انما هو بعد اقامتها مقام الاوصيرورتها بمعناه كما قيل في فعل التعجب فالآن صار ما بمعنى الا وصار ما بعدها منصوبا على الاستثناء فاندفع ما قيل كون عدا وخلا جزئين من المنسوب اليه ليس بصحيح كيف وهما ظرفان للنسبة فيكونان متأخرين عنها وما قيل ان المنسوب بعد خلا وعدا مفعول فلا معنى لجعله من اللحقات بالمفعول ثم الضمير في عدا وخلا يجوز ان يرجع الى القوم المذكور في المثال الذي ذكر في الشرح الا انه لم يتعرض له الشارح لكونه ظاهرا لاخفاء فيه وتعرض لما هو خلاف الظاهر فان قلت الضمير مفرد فكيف يرجع الى القوم قلت القوم وان كان جمعا معنى الا انه مفرد لفظا فيجوز صيغة الجمع والمفرد نظرا الى المعنى واللفظ يدل عليه قول الرضي فيما نقلنا عنه آنفا القوم الخارج عنهم زيد جاء وقول العلامة التفتازاني في التلويح في بحث الفاظ العام اسم الجماعة من الرجال لا يكون فيهم امرأة والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد بدليل انه يثنى ويجمع ويوحد الضمير العائد اليه مثل الرهط دخل والقوم خرج هذا كلامه على انه يصح افراد الفعل المسند الى ضمير الجمع بتأويله بالجمع ويصح ان يقال كما انه حكم بلزوم اضمار الفاعل حكم بلزوم الافراد ايضا ليكونا اشبه بالاكاتزم الافراد في فعل المدح والذم فاندفع ما قيل وادغام يجعل راجعا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وما قيل القوم جعلوا الضمير الى البعض لانه لا يستقيم تقدير الكل في جاءني القوم ليس زيدا لانه يصير التقدير ليس كل القوم زيدا وفساده ظاهر فقد رفيه وفي اخواته طرد اللباب على ان عدم استقامة تقدير الكل على الاطلاق ثم كيف يجوز ان يكون المعنى ليس القوم زيد امعهم وايضا يلزم منه ان لا يجوز ارجاع الضمير في خلا وعدا الى مصدر الفعل المتقدم لان ذلك ليس بجائز في ليس ولا يكون اذ لا معنى لقولك ليس مجيئهم زيدا فينبغي ان يجوز في اخواته طرد اللباب ويكون ما ذكره نكتة بعد الوقوع والنكتة لا يلزم ان تكون مطردة انما يصح لو لم يكن ارجاع الضمير الى المستثنى منه جائزا في خلا وعدا وهو اول المسئلة قوله قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر هكذا في الحواشي المندية وفي الرضي قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد الا الاخفش فانه قد نهى في بعض ما ذكره بخلافي جواز الجر بهما وقال ابو سعيد السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بهما اكثر واغلب كما ذكر سيبويه انتهى وفي المفصل وبعضهم يجر بخلا وقيل بهما ولم يرد هذا القول سيبويه ولا المبرد وهذا لفظ نظر ان ما في الشرح والحواشي ليس بسديد قوله وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة في المعنى وزعم الحرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجوز الجر على تقدير كون ما زائدة خان قالوا ذلك بالقياس فاسد لان ما لا يزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل فصار حمته من الدر وان قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه هذا كلامه قوله حال من الضمير المجرور اختاره على البدل ليكون القيدان في الكلام على نسق واحد مع ان المعنى في البدلية احسن منه في الحالية اذ المعنى في الحالية ما ذكره وهو لا يخلو عن القبح والمعنى على البدلية ويجوز النصب ويختار البدل في المستثنى في مستثنى واقع بعد الا والا يخفى لطف هذا المعنى وكونه احسن من المعنى على طريق الحالية وكونه اظهر في التقييد اذا بدل مستثنى واقع بعد الا عن مطلق المستثنى المحكوم عليه يجوز النصب واختيار البدل يناديه باعلى صوت على ان ذلك لا يجوز في مستثنى وقع بعد غير ما من الادوات كما ان الحال يناديه ايضا على ذلك ولا تفاوت بين الحالية والبدلية في هذا المعنى حتى يختار احدهما على الآخر فما قيل اختار هذا التوجيه لانه يشعر بان اختيار البدل فيما بعد الا دون غيرها من ادوات الاستثناء بخلاف توجيه البدل فانه يشعر بان ما بعد الا هو المقصد بالنسبة ولا يشعر بنفي البدل في غير الا ليس بموجه والكلان من وجهين

فان قلت القصد بيان حال المستثنى ولو جعل قوله فيما بعد الا بدلا يلزم ان لا يكون المستثنى مقصودا بل فى حكم التتمة فعلم الشيخ قدس سره اختار الحالية لهذا قيل القصد بالبيان يقوله ويجوز ان يستثنى وقع بعد الا الاطلاق المستثنى والمحكوم عليه بالتتمية فاقى للاول قوله والحال انه قد ذكر المستثنى منه اشارة الى تقدير قد لان الماضى المثبت لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة اذا وقع حالا واما الضمير والواو فقد يكون فيه كلا هما او احدهما وفيما نحن فيه ليس فيه ضمير بل الواو فقط لكن الشيخ الرضى صرح بانه اذا لم يكن فيه ضمير وجب اظهار قد والواو حيث قال وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منها ولا يجاء نى زيد قد خرج عمرو ولا جاءنى زيد وخرج عمرو انتهى وصرح به الفاضل المهندى فى الارشاد حيث قال ويجب اظهار قد وقد تنفى الضمير وما ذكره الرضى ظاهر ان لم يكن ضمير فى اللفظ وجب الواو والاظهار قد وليس المعنى على انه ان لم يكن فيه ضمير لا لفظا ولا معنى كيف وجاءنى زيد وخرج عمرو يمكن فيه تقدير الضمير ولو كان الامر كما قلت لاحكم بعدم جوازه مع امكان تقدير الضمير فلا حكم على الاطلاق بعدم جواز علم ان المراد عدم كونه فى اللفظ فقط قوله على حسب العوامل اى على حسب اقتضائها فان اقتضى العامل الرفع يرفع وان اقتضى النصب ينصب وان اقتضى الجر يجر ولا ينصب ح على الاستثناء وكونه شبيها بالمفعول حتى يكون العامل فيه الفعل بتوسط الاداة سقط ما قيل ان اريد عامل المستثنى لا يصح التقييد بقوله اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى يعرب ابدا على حسب عامله وان اريد عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب لعامل نفسه لا بالعامل المستثنى منه والبعض اجاب باختيار الشق الاخير وان لزيد جر اللفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التى كانت داخلة فى المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل فى النصب المحلى للمستثنى منه لان مررت بدون الباء لازم فلا يقتضى النصب وانما يقتضيه بالباء الصيرورة متعديا فظهر انه لا مدخل لكلمة الا فى نصبه للمستثنى نصبا محليا وانما كان له مدخل لو كان نصبه على الاستثناء وليس كذلك على القول بان عامله الفعل بواسطة الا ليس على ما ينبغى وكذا قوله ومن قال وعامله الفعل بواسطة الباء فقد سهى ايضا ليس على ما ينبغى قوله فيكون المعنى ثبت زيد دائما فان قلت معنى ما زال ثبت على ما قال الشارح من اى شئ يفهم الدوام قلت يفهم من الدليل لان نفى الشئ يفيد الدوام فان قلت الاصل فى النفى الاستمرار فوجب ان يكون نفى النفى اثباتا فى الجملة لورود ه على النفى دائم واذا انتفى دائما دام النفى ثبت الاثبات فى الجملة قلت قال سيد المحققين فى حواشى المطول النفى اذا ورد على النفى كان للنفى المورد عليه بمنزلة الاثبات والنفى الوارد على حالة فيفيد دوام انتفاء النفى فى الجملة وهو دوام الاثبات اعلم ان الفعل الدال على النفى فيما نحن فيه هو زال بدليل على ثبوت النفى وتحققه فى الجملة كالفعل الدال على الاثبات مثل وجد وتحقق فوجد دليل على الاثبات فى الجملة فيدخل دخول النفى عليه فيكون نفيا ثباتا واثباتا بلا خلاف انما الخلاف فيما اذا دخل النفى على النفى الصريح فانه لا بد من بيان وجه يجعل النفى المورد عليه بمنزلة الاثبات ولم لم يترك على اصله كالوارد ولا يخفى ان هذا خلاف الوجدان يقول الشارح قدس سره معنى ما زال ثبت واثباتا لان نفى النفى اثبات واما قوله قيل انما وصفه به لئلا يلزم ان يكون لو لم يوصف يلزم استثنا الشئ من نفسه فلا ان يراد لزوم ذلك فى الواقع او بادى الراى وعلى التقدير ين يرد عليه قوله ولا يخفى اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلانه لا عبرة لبادى الراى فينبغى ان يباهى بما فيه لدقته والطافته وبهذا اندفع ما قيل لو قال يلزم توهم استثنا الشئ من نفسه لاندفع قوله ولا يخفى قوله غير مرفوع على انه مجرور على محل احد فان قلت اذا دخل النواسخ على المبتدا والخبر غلبتها الكينونة بمعنى تحملها تقديرا اذا كان النواسخ حروفا لا تغير لفظ ولا جاز اعتبار ذلك المقدر بالنظر الى قولنا ان زيدا قائم وعمرو واما اذا كان الناسخ حرفا مغيرا لا يجوز اعتبار المقدر فى المثال المذكور الناسخ حرف المغير فلم

اعتبر قلب معنى قولهم لا يجوز اعتبار المقدر انه لا يجوز بلا ضرورة واما اذا دعت اليه فيجوز وفيما نحن فيه كذلك فانه لم يتق طريق لاعتبار ذلك المقدر هذا ما ذكره الرضي وقال ابن برهان ان رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف وقيل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الجزء بل هي ملغاة والجار والمقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ اذ لو عملت النصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها لم تكن لرفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك الافعال معنى الابتداء بها كلها واجاب عنه الشيخ الرضي بقوله وقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها بالضعف حمل لا على الا ترى انه يعمل بالفصل ويدخلها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه ايضا على رأي المبرد في عامل ضعيف يعمل لمشابهته ان مشابهته ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام ولا غلام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المبني مضافا كان المبني او مفردا ومضافا كان الوصف او مفردا هذا كلامه ومنه يظهر ان ما ذكره في بحث الاستثناء من انه اذا وجد منه مندوحة لم يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف وما هو رجلا وامرأة بالرفع فاذا اضطر الى الحمل حمل في نحو ما زيد شيئا الا شيئ او في نحو ما زيد بقائم ابو قائما بل قاعدا ولكن قاعدا فالواجب الحمل عليها جابة لداعي الضرورة مخصوص بغير لا التي لنفي الجنس وبهذا اندفع ما قيل وفيه نظر اذ لفت اسم لا المبني الاول المفرد المتصل بها نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابن قوله محل قريب وهو نصبه بكلمة لا فان عمل لا في الاسم هو النصب الا ان المفرد المبني لتضمنه معنى من قال الشارح في المنصوب بلا التي لنفس الجنس اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبيهها ومحلا كما هو مبني على الفتح الا انه ليس منصوب المحل عند سيبويه واتباعه لان لا لا اثر لها ولا عمل في الاسم المبني والجزء مرفوع على ما كان قبل فالمبني عنده مرفوع محلا على انه مبتدأ والجار المرفوع خبره وذهب غير سيبويه الى ان محل اسمها المبني رفع ونصب قال صاحب المغني ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وبهذا قول سيبويه وخالف الاخفش والاكثرون وقال القاضي في تفسيره ولا ريب في المشهورة تبنى لتضمنه معنى من منصوب المحل على انه اسم لا النافية للجنس العاملة عمل ان لا تقتضيها ولا لزمته للاسماء لزومها وبهذا اندفع ما قيل انه ليس لا احد في مثال الاحمل بعيد قوله مع كسر السين او ضمها مع القصر قال الشيخ الرضي الكسر مع القصر مشهور واما الضم معه فغير مشهور قوله بفتح السين وكسرها مع المد قال الشيخ الرضي الفتح مع المد مشهور والكسر معه غير مشهور قوله فكانه لما اخبر كانه جواب عما قيل ان غيرا قائم مقام الا ومعناه فيكون واسطة لاعراب المستثنى كالا فاخبر ان يجري الاعراب على المستثنى فلم اجرى على غير وحاصل الجواب ان المستثنى لما اشتغل بالجر لاضافة غير اليه اجرى اعراب على غير لكونه فارغا كما اجرى اعراب الجزء الاخير على الاول في عبد الله فالاعراب الذي لغير عارية له وهو لما بعده على الحقيقة قال الشيخ الرضي والدليل على ان الحركة لما بعد غير حقيقة جواز العطف على محل ما بعد غير نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد واتى كلمة كان لان الانتقال ليس على الحقيقة اذ الاعراب اجري على غير ابتداء لانه كان على المستثنى اولا ثم انتقل اليه قوله وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحد او الا رجلا او الا احمد الا كانت رجال في غير النفي للعموم والمعنى كل رجل فكونه غير محصور تم كيف وح لا يخرج منه فردا صلا ويؤيده استثناء الرجل والواحد وانكانت بمعنى كل جماعة منهو مستغرق لجميع افراد مدلوله وخروج الواحد والاثنين لا يضر في كون الجنس محصورا او نسلم انه غير محصور نقض الاستثناء

صفوته كيف والمستثنى يجب ان يكون جزءا من اجزاء المستثنى منه او جزئيا من جزئياته والواحد والرجل بالنسبة الى الرجال ليس كذلك وصحته باعتبار ان الرجل جزئي من جزئيات مدلول اصل اللفظ وهو الرجل لانه يدل على ماهو المقصود من ان الاستثناء قد لا يتعذر في غير المحصور اذ الجنس الغير المحصور هو الرجال لا الرجل وايضا قد جعل قبيل ذلك ماجاءني رجل او رجال من قبيل المحصور فكيف يكون غير محصور وايضا قال الشيخ الرضي معترضا على القاعدة وربما كان المذكور محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال الا زيدا فيه الصفة لا غير وكذا في المحصور الآخر نحو ماجاءني جبلان الا زيد وماجاءني رجال الا عمرو فان معنى ماجاءني رجلان ماجاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس باثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ماجاءني رجال ماجاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس بجماعة فلا يدخل فليس في مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع وايضا قال ولو وقع الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم انه لا يقال ماجاءني رجال الا زيدا على انه استثناء متصل انتهى وبهذا ظهر ان قول الشوقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ماجاءني رجال ليس بسديد قوله لعدم دخول المدعى البتة يقين قوله يتعين متعلق بقوله دخول اه فاذا انتفى الدخول يتعين احتمال الدخول على سبيل الاحتمال واحتمال عدم الدخول وهو لا يكفي في الاستثناء متصلا كان او منقطعا اذ مدار المتصل على وجوب الدخول ومدار المنقطع على وجوب عدم الدخول قوله لم يتحقق شرط صحة الاستثناء وهو وجوب دخول المستثنى في المستثنى منه المتصل كما هو مذهب جمهور النحاة ووجوب عدم الدخول في المنقطع وعلى مذهب المبرد يجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول فان قلت لا يلزم من ذلك الحمل على الصفة لاحتمال البدل قلت لا يكون البدل الا في كلام غير موجب والآية الكريمة موجبة صريحا غير موجبة ضمنا وهو غير معتبر قال المصرح لا يجري النفي المعنوي مجرى اللفظي الا في قلما واقل رجل وابى ومتصرفاته قوله وفي الآية الكريمة مانع آخر هكذا في اللباب وما قال انه انما يلزم الى ما ذكره في التعليق وهو انه لو حمل على الاستثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا لكن لم تفسدا فينتفي اللازم لكن اللزوم ممنوع وكيف من الموصوف والصفة وانتفاء المجموع المركب لا يلزم ان يكون بانتفاء كل واحد من جزئيته بل يجوز ان ينتفي بانتفاء احد جزئيه فيجوز ان يكون انتفاء الملزوم بانتفاء صفة الاستثناء لا بانتفاء الآلهة فلا يحصل منه المط وهو الرد على المشركين القائلين بان مع الله آلهة آخر تعنه علوا كبيرا وهذا المعنى لا يحصل الا بجعل الا وصفا قوله والمراد بعدية المسند لدخولها آه فيه انه يلزم اخذ المعرف في المعرف ويلزم ارتكاب المجاز في قوله الى اسمها اي الى ما يصير اسمها بالقوة القريبة والا يلزم استدراك قوله واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها لانه لا يلزم اخذ المعرف في المعرف اذ المراد من اسمها وخبرها ما كانا قبل بعد دخول كان صار الداخل اسما وخبرا حقيقة يدل على ذلك قوله ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر كيف ولو لم يصر الاسم والخبر بعد دخول كان اسما وخبرا حقيقة فاي وقت يصيران الا ان يقال لا يصير اسما وخبرا حقيقة بمجرد دخول كان بعد سنادها الى الآخر لانا نقول فحينئذ يكون الاسناد مقدما على تقرر الاسم والخبر مع انه ليس كذلك فالصواب ان يقال المراد بعدية المسند لها ان يكون كونه مسندا حاصلا بعد دخول كان على معمولها ولا شك ان هذا المسند في كان زيد يضرب ابوه انما هو الجملة لا يضرب لان اسناده اي كونه مسندا انما يحصل قبل دخول كان لانه اسناد الجملة الى زيد ايضا كان حاصلا قبل دخول كان لان كان من دواخل الجملة الاسمية لانا نقول لما خير كان المبتدا عن الابتدائية غير ايضا الاسناد الواقع

بين اجزاء تلك الجملة وحصل اسناد آخر بعد تقرر الاسم قوله وهو اقوى منها لقلة الحذف فيه بالقياس الى الوجوه الثلثة تقول المحذوف
فيه ثلثة كان مع اسمها في الشرط والمبتدأ في الجزاء وللموافقة للمعنى الذي هو مقصود المتكلم اذ مراده الكلام نفس جملة خبرا لا
ان له اعمالا اوفى تلك الاعمال خير ولان رفع الاسم الذي بعد الفاء اولى من نصبه لان رفعه تقدير المبتدأ بعد الفاء وهو
شائع كثير ونصبه تقدير كان وفعل آخر وحذفه ليس شائعا كثيرا مع حذف المبتدأ وايضا فيه حذف الجملة بخلاف حذف المبتدأ
فانه مفرد وعكسه وهو رفع الاول ونصب الثاني اضعف وارجح لكثرة الحذف فيه وهو حذف كان والجار والمجرور الذي هو
خبره مع حذف المتعلق في الشرط وكان مع اسمه في الجزاء فيكون المحذوف خمسة اشياء بل ستة وايضا هذا الوجه مخالف للمعنى
الذي هو مراد المتكلم ونصب الاسمين ورفعهما متوسط اذ في كليهما المحذوف اربعة اشياء في الاول كان مع اسمه في الشرط
والجزاء وفي الثاني في الشرط كان مع خبره الذي هو الجار والمجرور بل المتعلق ايضا وفي الجزاء حذف المبتدأ والاول اولى بالنسبة
الى الثاني لموافقته للمعنى المقصود ومخالفة الثاني له قوله فعل به ما عمل بالاول الى قوله الا حذف اللام مشيرا الى انه زيدت كلمة
ما عوضا عن كان على تقدير الكسر ايضا اذ لا يتصور القول بالوجوب بدون ان يشتغل شئ خبر واجب الحذف فالقول بوجوب
الحذف على تقدير الكسر مع القول بان ما زائدة للتاكيد وليست عوضا عن كان مشكل وما المانع في ان يجعل للتاكيد
والعوض معا فان قلت عبارة الشارح قدس سره مشعرة بكون ما زائدة مع كونه عوضا عن كان مع ان النحاة لم يعدوا
بعدان المتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في حيثما ليست زائدة لانه تقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله
بهذا ان الزائد ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا من كلمة كان وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادتها هكذا قال بعض الافاضل
فكيف يصح ما ذكره الشارح قدس سره قلت يجوز ان يكون قول زيدت كلمة ما ويراد بها ورد ت في الكلام بعد ما لم يكن فيه لا ان
ما بعد ان زائدة على انه ليس المقصود من ذكر مواضع زيادة ما ان زيادتها مختصة بها بل المراد بيان ما غلب زيادتها فيه كيف
وقال الجرمي والربعي والكسائي بزيادة ما قبل خلا وعدا مع انه ليس من المواضع التي ذكروها في بحث الزيادة لزيادة ما
وايضا قال الشيخ الرضي في بحث نون التاكيد وتجيئ النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي تلحق اواخرها ما المزيدة في غير الشرط
اختيارا نحو قلما تقولين وكثيرا ما يقولون وليس من تلك المواضع وايضا قال في بحث حروف الزيادة وعلى مذهب من
اعمل ليتما واخواتها يكون ما زائدة مع انه ليس من تلك المواضع وايضا قال الشيخ الرضي فائدة الحرف الزائدة في كلام
العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبرما وليس فان قيل يجب ان لا يكون
زائدة اذا افادت فائدة معنوية قلت انما سميت زائدة لانه لا تغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت
وتقويته وكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام
الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت اولا زوائد ولم يقولوا به فقوله لا تغير بها اصل المعنى آه مشعر بان الحرف الزائد لا يزيد
في اصل المعنى شيئا بوجوده ولا ينقص عنه شيئا بعدمه ويلزم منه ان يكون ما في حيثما واذما زائدة اذ وجوده وعدمه سواء
بالنسبة الى اصل المعنى ولهذا قال في بحث نون التاكيد وكذا اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما في لما تفعلوه
وستما تفعلن وايهم ما تفعلن او كانت لازمة كلمة الشرط كما في وحيثما والما ذكره الرضي في بحث حروف الزيادة من قوله

وليست في شيئا واذ مازائدة فلعلي لم ارض له على نقله عن النحاة حيث قال ولم يعدوا ما الكافة وان لم يكن له معنى من الزوائد لان
لها تاثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وليست في شيئا واذ مازائدة لانها هي المصححة لكونها جازمين وهي الكافة ايضا لها عن
الاضافة ثم اعترض على النحاة فقال وليجب انهم لا يعدون تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتاكيد في البا ورفع الاحتمال في
لا التي يزاد في العطف على المنفي او المنهي وفي من الاستغراقية لما عرف من كون الحروف زوائد ويعدون تاثيرها تاثيرا لفظيا
مالها من زيادتها والمقصد منه ان ما ذهبوا اليه ليس بشيء بل ينبغي ان يعد زائدة كل حرف لا يتوقف عليه اصل المعنى فظهر
ان الرضي بريء مما نسب الحشي اليه على ان قوله مالم يتعلق به غرض في الكلام ظ في عموم السلب اذ النكرة في حيز النفي ثم
فاده ان الحرف الزائد حرف لا يكون متعلق الغرض اصلا فخرج عن هذا التعريف جميع الحروف الزوائد اذ كل واحد
منها يتعلق به غرض من الاغراض اللفظية او المعنوية او من كليهما وهذا مما لم يذهب اليه احد قوله لانه اشهر قال الشيخ الرضي وقد يحذف
كان بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة قال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في
تاكيد الفعل فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده انتهى انظر ان قول ابي علي تعليل لقول سيبويه وانت خبير بانه لا يتم التقريب
الا ان يراد بعدم الحسن عدم الجواز او يراد بعدم الجواز عدم الحسن قوله ولا يبعد ان يقال آه وح يصح جعل مطلق اسم لامن المنصوبات
لانه ح كلمة منه ولو خص المنصوب بالمنصوب لفظا وتقديرا يصح ذلك الجعل ايضا تجوزا باعتبار ان للاكثر حكم الكل قوله مترادفة
الاحوال المترادفة ما كان ذو هما واحدا قوله ما بقي من الضمير المرفوع في يليها فيكون الاحوال متداخلة والاحوال المتداخلة
ان يكون الاول منها حالا من شيء والبواقي من ضمير في الحال الاولى قوله والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين
قوله بلا تنوين وان لم يكن تعيين ما ينصب به لانه ذكره اشارة الى مذهب الجمهور فانهم يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن
للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن وحذرا عن قول البعض فانه يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين
للقابلة للتمكن قوله والكسر احتراز عن قول المازني فانه يقول بالتنوين حذرا عن مخالفته في الحركة كسائر المبني بعد الاشتراك معربا بالحركة قبل دخولها قال الشيخ الرضي وهذا اولى مما قبله وللباب على شق واحد قوله في جميع هذه الصور ليست ليس ذكره
لاجل انه قيد للجواز حتى يقال انه لغو اذ الشرط يغني عنها وحده بل ليقترن المجمل بالمفصل قوله بحذف اللام فيدان حذف اللام انما يكون مقويا
للتاويل بالنكرة اذا كان اللام في الحسن لازما وليس كذلك بل يجوز حذفها واثباتها الا ان يقال اختيار الحذف على الاثبات مقو للتاويل
فتامل قوله بحسب اللفظ بان يغاير لفظ كل واحد من الوجوه وصورته الحاصلة من الحركات والسكنات للفظ الآخر وصورته قوله
لا بحسب التوجيه واعتبار وجه الاعراب في كل من الوجوه مغايرا انما يعتبر في الوجه الآخر مع قطع النظر عن مغايرة الصورة اذ بذلك
الاعتبار ليست الوجوه خمسة ولا ستة بل ازيد ممن قال ان الوجوه ستة وعد عكس الخامس سادسا فقد مشى لان هذا الوجه
من حيث الصورة متحد مع الثالث والخامس مغاير له في وجه الاعراب وان الوجوه بهذا الاعتبار ليست منحصرة في ستة بل زائدة
عليها كما يظهر بالتامل في هذا التركيب قوله بان يقدر لها جزء واحد فيه انه يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد لانه يلزم ان يكون
الجزء الواحد المقدر معمولا للكلمة لا وللابتداء وهو غير جائز فكيف يقدر لها جزء واحد فان قلت المنع هو توارد المؤثرين اللفظيين لا
مطلقا قلت بل المنع في الاصطلاح توارد المؤثرين اللفظيين او احدهما لفظا والآخر ما هو من صفات اللفظ كالابتدائية قوله

فمذا اى رفع الاول وفتح الثانى قوله على التوجيه الاول وهو ان يكون لا فى الاول بمعنى ليس وفى الثانى لنفى الجنس قوله والا اى وان لم تعتبر لعطف جملة على جملة لم يجز عطف مفرد على مفردين لتقدير لها خبر واحد يلزم ان يكون قوله الا ابا منصوبا ومرفوعا لان خبر لا بمعنى ليس يكون منصوبا وخبر لا النفى الجنس يكون مرفوعا قوله وعلى التوجيه الثانى وهو ان يكون لا فى الاول لنفى الجنس الغيت عن العمل لوجود شرطه وهو التكرير وفى الثانى لنفى الجنس ايضا الا انها ليست ملغاة بل عاملة قوله عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منها خبر اقوله او عطف مفرد على مفرد بان يقدر لها خبر واحد على ما مر من انه قدس سره تفسير عطف المفرد على الجملة وعلى الجملة بما يلزم تواردا لموثرين المتمنع اصطلاحا وهما الابتداء وكلة لا على اثر واحد وهو الجزء الواحد قوله اى تاثيرا بالاشارة الى ان العمل محمول على معناه اللغوى اذ العمل اصطلاحا مختص بالاعراب والعمل عليه يوجب اخراج نحو لا رجل فى الدار اذ لا عمل لكلة لا فى رجل بل هو مبنى مع انه مقصود بالبيان فى هذه المسئلة قوله حيث لا يبنى ما قيد بذلك لان المبنى لا يكون الا فى الجواب الممكن الذى لا طمع فى وقوعه قوله ولكنه نون لضرورة الشعر قال بعض الفضلاء وفيه بحث لما عرف من امتناع تنوين المبنى لاجل الضرورة حتى قيل ان قوله سلام الله يا مطر عليها شاذ تبع قوله لامكان الاتحاد اى ثبوت الاتحاد بين المنعوت والنعت معنى لا نهما عبارتان عن شئ واحد فلا الداخلة على احدهما كانه داخل على الآخر فلا فصل بين لا والنعت وهو المنعوت كانه ليس بفاصل والنعت فى الحقيقة قريب من لا غير مفصول عنها فهذا الوجه فى الحقيقة بيان لقرب النعت من لا التى هى سبب البناء فما قيل ترك هذا الوجه لظهوره لان النعت الاول لا يكون الا قريبا ليس بموجه والامكان من وجيه قوله والاتصال بينهما لفظا ولذا لا يقع الفصل الا نادرا قوله وتوجه النفى اليهما لان الاصل فى النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد توجه ما ان يتوجه الى القيد خاصة وان يقع له خصوصا نحو لا رجل ظريف فى المعنى لا ظريف وهذا ايضا بيان لقربهن لا قوله اى لحكمه الاعراب اشارة الى انه مخذوف المبتدأ لا مخذوف الفعل لما قال صاحب المغنى اذا دار الامر بين المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى اولى لان المبتدأ عين الجزء المحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل الا اذا قال اللهم ان يعضد الاول برواية اخرى فى ذلك الموضع او بوضع آخر شبيه بالموضع آت فانه ح الاول اولى وفيما نحن فيه كذلك لان قوله والامكان معرفة او مفصولا وجب الرفع موجه لتقدير الفعل بان يقدر يجب الرفع وايضا فيه تقليل الحذف بالنسبة الى قوله لحكمه الاعراب لاخير وكلا العبارتين صريحان فى نفى البناء لامزية لاحدهما على الآخر فى العراحة وعدمه فما قيل لم يقل فالاعراب واجب لنفى البناء صريحا مع انهما سيان فى الدلالة على الاعراب فقط غلط ربما قيل الاولى ان يقدر يجب الرفع ليس بموجه والامكان من وجيه قوله لامكان الفصل بالعاطف مع ضعف تاثيره لا حتى يجوز فى اسمها الرفع عند التكرير والتعريف والفصل وبدونه عند المبرد بخلاف ما فان تاثيره قوى فيوثر فى بناء المعطوف فى نحو يا زيد وعمرو مع الفصل بالعاطف وعلى هذا لا حاجة الى قوله لمظنة الفصل بلا الموكدة وعلى ما قررنا فالجواب عنه بان الفصل بالعاطف لا يكفى فى منع البناء كما فى المعطوف على المنادى ليس بموجه والامكان من وجيه قوله وسائر التوابع اى ما فى التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتاكيد اللفظى اذ بالمعنوى لا يوكد الا المعارف فلا يوكد اسم لا لتنكره قوله ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى بهذا ما ذكره الرضى ناقلا عن الاندلسى ثم فصل ذلك فحكم بجواز بناء البدل اذا كان مفردا نكرة نحو لا رجل

صاحبك وهو مبني على تجويزه جعل البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل ولذا حكم بجواز البناء في البدل عن المنادى والمعطوف عليه حيث قال ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج اواصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا فلفظ اى صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فقلنا اول يحيى زيد اخ ويا اخا زيد فبين والثاني يا غلام بشر وبشر اعربا بالوجهين وعطف البيان عنده بدل فحكمه حكمه ثم قلل واما التاكيد فالاول كما ذكرناه في المنادى كونه على لفظ المؤكد بجره واعن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك انتهى فاقتيل لا يخفى ان قوله لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء وان اراد ان ذلك يقتضي الوجوب عند الشيخ الرضي فمفهوم كيف وهو مصرح بالجواز في الشبيه به وان اراد ان ذلك يقتضي الوجوب عند المصرح وغيره من القائلين بالوجوب فحكم الرضي بالجواز لا يضرهم كيف وهو قد ذكر ما هو مرضيه ومختاره وانكان مخالفا لما ذكره غيره وبالجملة الاعتراض ليس بسديد الا ان يقال انه يحقيق لكن لفظ من العبارة ينافي اعتراض قوله قد جاء على قلة لكن لا على حد الشذوذ وكذا في الرضي **قوله** في نحو اب اراد بنحو اب الاخ لا غير اذ اشتهر الاضافة بالاب والاخ من بين الاسماء الستة صرح به الرضي وشارح اللباب وصاحب المنهل **قال** في مثل غلامين اما وابني غلامين كل تثنية ولا يختص حذف النون بتثنية معين ولا بمطلق التثنية بل يجري في كل تثنى ومجموع **قال** لم يجز تركيب لا ابا فيهما قد اثبت ان لا ابا فيهما لا يصلح فاعلا للفعل لكونه جملة والفاعل لا يكون جملة لكونه قسما من الاسم فالفاعل في الحقيقة تركيب مضاف الى لا ابا فيهما وفيه انه يلزم اضافة غير الظرف وآية وذي في بذي تسلم الى الجملة وهو غير جائز فالاولى ان يقرا منونا ولا ابا فيها صفة لئلا يحذف المبتدا اى هو لا ابا فيها **قوله** ما بين اهاتهم بكسر التاء في حالة النصب ولو لم يكن له حمل على النصب اما تهم بل يجب رفعه لكن نصب فعلم ان له علا **قوله** وهي زائدة وليست باقية لكنها تشابه النافية لفظا مكان ما النافية فيه دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصار ان كالا النافية فنفي **قوله** ونافية موكدة قال الشيخ الرضي نافية لا زائدة عند الكوفيين ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد النفي والا فالنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين الحرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما بشيء كما في ان زيدا القائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع الله مع ان في كليهما معنى التحقيق والتاكيد وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد تشبهها سنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن بحث التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا فان قلت قد وقع في القرآن ولات حين مناص بنصب حين فلو لا التبرئة والمخرج ليس الا لفظ آخر قلت قال صاحب المغني اختلف فيها في امرين احدهما في حقيقتها وفي ذلك ثلثة مذاهب احدها انه كلمة واحدة فعل ماض ثم اختلف هولاء على قولين احدهما انه في الاصل لعل فنقص من قوله تعالى لا يلتكم من اعمالكم شيئا فانه قرئ لا يليت كما يئة الت يالت وقد قرئ بهما ثم استعملت للنفي كما ان قل لذلك قاله ابو ذر الخشني والثاني ان اصلها ليس بكسر الياء فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابدلت السين تاء والمذهب الثاني انها كلمتان لا النافية والتاء لتانيث اللفظة كما في ثمت وربت قال الشيخ الرضي اما التانيث الكلمة اى للاصالة او لمبالغة النفي كما في علامة وانما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور والثالث انها كلمة وبعض كلمة ذلك انها لا النافية والتاء زائدة في اول الحين قاله ابو عبيدة

ابن طراده واستدل ابو عبيدة بانه وجد با في الامام وهو مصحف عثمان رضي الله عنه مختلطة بالحين في الخط ولا دليل فيه فكم في خط المصحف من اشياء خارجة عن حد القياس وشهد للجمهور انها يوقف عليها بالهاء وانها رسمت منفصلة عن الحين الذي اتاه قد يكسر على اصل حركة التقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشري وقرئ بالكسر على البناء كحين انتهى ولو كان فعلا ماضيا لم يكن للكسر من وجه وقال الشيخ الرضي وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقولون تانا وان وتحنا الثاني في عملها وفي ذلك ايضا تناسب فانها لا تعمل شيئا فان وليها مرفوع فمبتدا لحذف جزء او منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا قول الاخفش والتقدير عنده في الآية ولات اراي حين مناص وعلى قراءة الرفع ولا حين مناص كائن لهم قال الشيخ الرضي وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وجر المبتدأ له موضع متحيثة ولا يتبع دعوى كون لات هي لا التبرئة ويقويه لزوم تنكير لا اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعد فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين مناص كما في لا عليك الثاني انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول آخر للاخفش والثالث انها تعمل عمل ليس وهو قول الجمهور وعلى كل قول فلا يذكر بعدها الا احد المعمولين والغالب ان يكون المحذوف هو المرفوع واختلف في معمولها فخص الفراء على انها لا تعمل الا في لفظ الحين وهو ظاهر قول سيبويه وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في الحين وفي مرادفه قال الزمخشري زيدت التاء على لا وخصت بنفي الاحيان

قوله اي اسم ليخرج لو لم يفسر كلمة بالاسم لخرج الحروف الا واخرا ايضا اذ المراد باشتمال الشيء على علم المضاف اليه ان يكون ذلك الشيء موصوفا به لا شك ان الموصوف به هو الاسم لا الحرف الاخير ومعنى كون الشيء موصوفا به انه مذكور بعده ذكر الصفة بعد الموصوف والاعراب بمنزلة الصفة للكلمة لا الحرف الاخير **قال** لفظا او تقديرا كان على الشان ان يقول او محلا كما قال في المرفوعات وكون المصرح ذاكرا قسام المعرب لا يصلح نكتة لعدم ذكره لوجوده في المرفوعات ايضا وكذا كون الجر محليا غير مشترك بين الكسرة والفتحة واليا اذ كون الرفع محليا غير مشترك بين الضمة والواو والالف مع انه قال في المرفوعات او محلا وايضا عدم الشمول للكل لا يقتضي عدم الذكر بل القول على وجه تخصيص بالكسر **قوله** وما هو شبه به اي ومن اسم هو مشبه بالمضاف اليه من حيث ان جره حصل بالعامل كما ان جر المضاف اليه بالحرف المقدر سواء كان الاضافة لفظية او معنوية على ما ذهب اليه المصرح وما على ما ذهب اليه الجمهور من ان الحرف ليس بمقدر في اللفظية فانما عمل المضاف الجر في المضاف اليه لمشابهته للمضاف في المعنوي في التجريد عن التنوين او النون للاضافة فكما يعمل المضاف في المضاف اليه الجر في المعنوية لنيابته عن الحرف كذلك يعمل المضاف في اللفظية فكان الحرف فيه مقدر حكما فلا ينتقض تعريف الجر بمثل غلامي غير مجرور **قوله** المشتهر بينهم خان المشهور انه اذا اطلق المضاف اليه اريد به ما يجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة **قوله** اي ملفوظا كان جعل الشقدس سره لفظا او تقديرا جبر الكان المحذوف قد جعل المصدر بمعنى المفعول ليكون التركيب موافقا لما هو الاكثر فيه وفي امثاله من وقوع كان وان كان ذلك محتاجا الى الحذف الا ان الحذف قياسي اذ قالوا احذف كان ما كثر حذفه قياسي ولا شك في ان وقوعه في مثل هذا التركيب اكثر من ان يحصى بخلاف جعله حالا من حرف جر فانه وان لم يحتج الى الحذف الا انه يخرج التركيب عما هو الاكثر فيه وفي امثاله ويستلزم كون المصدر حالا وهو سماعي عند الاكثرين ومن اجاز القياس

وقوع المصدر حالا قياسا اذا كان المصدر من انواع الفصل كاتانا سرعة دون ضحكا وفيما نحن فيه كذلك لان لفظا او تقديرا من انواع التوسط وتخرج الى اعتبار حمل العامل المعنوي بلا ضرورة وهو مانع في الواسطة من معنى الفعل لا يقال كيف يكون حالا من حرف جر وهو نكرة وعند تنكر ذي الحال يجب تقديم الحال لانا نقول ذلك الوجوب عند كون ذي الحال نكرة محضة وليس كذلك لتخصصه بالاضافة على ان التقديم مخصوص بما سوى المجرور قوله حال كون ذلك المقدر مرادا حال من اسم كان المحذوف وهو الضمير المستتر فيه قوله وهو الجر قيل ان التعريف لفظي والاحتراز عن الدور انما يجب في التعريف الحقيقي التام منه تحصيل صورة غير حاصلة قوله اي تقدير الحرف اي في الاضافة او تقدير الحرف المفيد بكونه مرادا اثره فلا يرد نحو صحت يوم الجمعة وتحقيقه تاويبا قوله اي منسلخا عنه اشارة الى ان التجريد مجاز عن الانسلاخ اي الزوال من باب ذكر اللازم وارادة اللازم وتحمل التضمين فلا يرد ما قيل ان العبارة محمول على القلب وان المعنى مجردا هو عن تنوينه قوله لان التنوين من او النون دليل آه هذا الدليل يقتضي وجوب حذف التنوين او النون من المضاف اذا كانا فيه لفظا للمنافاة بينهما و بين الاضافة واما اذا لم يكونا فيه لفظا فيجب ان يضاف من غير اعتبار انه لو كان فيه لحذف كما قال الرضي من غير ان يعتبر حذف تنوين المقدر كما في غير المنصرف والمبني نحو من حوائج بيت البر وكم رجل على ما عليه البعض لان ما ذكروه لا يقتضيه الدليل المذكور وايضا اعتباره غير معقول لان اعتباره انما حمل انه لا بد في الاضافة المعنوية من فائدة لفظية وهي رفع الثقل بحذف التنوين وفائدة معنوية وفي اللفظية لا بد من فائدة لفظية هي رفع الثقل فهو منظور فيه لان رفع الثقل عن اللفظ فرع وجود الثقل فيه وكون التنوين مقدرا لا يوجب ثقلا في اللفظ حتى يكون اعتبار حذفه موجبا لرفعه عنه على ان كونه مقدرا في غير المنصرف والمبني في غير الممنوع وكذا كون الاسم بحيث لو كان فيه لحذف لا يوجد لاعتباره وجه غاية ما في الباب انه يلزم على هذا ان يكون المعنوية مفيدة لفائدتين واللفظية مفيدة لفائدة محمولا على الاهم الاغلب ومثله كثير في الاعتبارات واما اعتبار ما ذكروه تخفيفا في اللفظ فتعسف بحت والكلام لامر آخر يجب ان يبين حتى يتكلم عليه قوله لانها تفيد معنى في المضاف اي تفيد معنى في ذات المضاف وعلى هذا الحاجة الى ان يصرف العبارة عن ظاهر المتبادر وتجعل قوله معنى في تقييد معنى مفادا له لا مفادا والمعنى ان المعنوية تفيد تعريفا او تخصيصا المعنى المضاف او توجيل مفادا يرد اللفظية فانها تفيد ايضا معنى هو الملمة للمضاف فانها وان افادت معنى الا ان ذلك المعنى ليس ثابتا في ذات المضاف قال كمسارع مصر وكريم البلد فان قلت ما الدليل على كون المضاف اليه في المثالين غير معمول لم لا يجوز ان يكون المضاف اليه معمولا فيه والمعنى مصارع في المصر وكريم في البلد قلت الدليل هو انه غير معتمد على شيء مما يعتمد عليه الصفة ظاهرا والقرينة على التقدير خير ظاهرا اقتضاء الصفة الموصوف لا يكفي في التقدير بل لا بد من قرينة قوية قلت وفيه ان ما ذكرته يوجد في ضارب زيد وحسن الوجه مع انه قال انما من اضافة الصفة الى المعمول واما ما قيل من ان المعنى ليس على انه مصارع في المصر وكريم في البلد فهو خير المنع وقال الشيخ الرضي نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل حتى يكون له معمول مضاف اليه قلت ما ذكره تم في الله خالق السموات ولم يتم في مصارع مصر وكريم البلد اذ المضاف اليه فيهما على تقدير كونه معمولا لا يكون مفعولا فيه واسم الفاعل يعمل في المفعول فيه والجار والمجرور والمفعول المطلق

والحال مطلقا من غير اشتراط اقترانه بحال واستقبال بل يعمل وجوبا سواء كان بمعنى الماضي او الاستمرار او الحال او الاستقبال
ومنه يعلم ان ما قيل في وجه كون المضاف اليه في المثالين غير معمول لان شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال
او الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن المثالان بمعنى الماضي والاستمرار ليس على ما ينبغي لان جواز عمله انما هو
بالنظر الى ان الاستمرار يشمل الازمنة الثلثة فهو بالنظر الى انه بمعنى الحال والاستقبال جائز عمله وبالنظر الى انه بمعنى الماضي يبطل عمله
ومعلوم ان هذا انما يتصور في معمول شرط عمله فيه بالحال والاستقبال واما فيما لم يشترط فيه ذلك فاسم الفاعل والمفعول بمعنى
الاستمرار يعمل فيه وجوبا والمثالان المذكوران المعمول فيهما مما لم يشترط اسم الفاعل عمله فيه اقترانه بالحال والاستقبال وقيل
في وجه كون المضاف اليه في المثالين غير معمول ان اضافة اسم الفاعل واسم المفعول انما هو الى المرفوع بالسببي لا غير فيقتصر
ضمائر بطيئة وموديب حذقة لا الى غيره كما في زيد ضارب في داره بكر وفيه بحث لانه ان اراد انها لا يضاف ان الى شيء
من المعمولات سوى المرفوع السببي على ما هو ظاهر عبارته فهو غير صحيح لان اسم الفاعل يضاف الى المفعول به نحو زيد ضارب
عمرو وان اراد انه لا يضاف الى مثل ما في زيد ضارب في داره عمرو فهو لا يثبت المدعى اذ انتفاء الاضافة الى معمول خاص
لا يستلزم الانتفاء الى سائر المعمولات فان قلت قد قال الشيخ الرضي اسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطلقها
الا الى الفاعل والمفعول به لشدة طلبهما لهما دون سائر معمولاتهما والمضاف اليه في نحن فيه لا يعمل فاعلا ولا مفعولا
به بل هو ظرف فيثبت انه ليس بمعمول قلت لا يخرج عن خدشة لانه يكتفي كونه مضافا اليه على سبيل الاتساع كما في مالك يوم الدين
فيكون معمولا والحق ان المثال يكفيه الغرض ولا يجب ان يكون مطابقا للواقع قوله اي لا يكون صادقا على المضاف
وغيره اي للاضافة بمعنى اللام يكون في مضاف اليه لا يكون ذلك المضاف اليه صادقا على المضاف وغيره اي يكون
صدقه على المجموع منتفيا وذلك اما بانتفاء صدقه على المضاف نحو بعض القوم ويد زيد لان الكل لا يطلق على بعضه وكذا
نصف القوم وثلثهم قال الشيخ الرضي وانكان بقية بعض منهم ونصف منهم ويد منهم لان من التي تضمنها الاضافة هي التبعيض
وشرط من البيانية ان يصح اطلاق اسم الجنس وربما على المبين واما بانتفاء صدقه على غير المضاف نحو جميع القوم وعين زيد
وكذا مسجد الجامع لان الجامع لا يتناول الا المضاف بالغلبة فانه في العرف هو المسجد لا غير قوله الصادق عليه وعلى غيره
اي الاضافة بمعنى من يكون في المضاف اليه الصادق على المضاف وعلى غيره وهذا القيد لم يكن كافيا في الاضافة بمعنى
من لانه يتناول ما اذا كان اول الاسمين اخص مطلقا من الآخر مع ان الاضافة فيها تمتنع فضلا عن ان يكون بمعنى من
قال اخاجا له بشرط ان يكون المضاف اليه اعم قوله واما مساويا كثيث واسد المراد بالمساواة ما يعم المرادفة في عرف
النحاة لان غرضهم ليس بيان النسب بين الفاظ حتى يكون المساواة بمعنى والمرادفة بمعنى آخر بل للمضاف انه لا يفيد فيه
اسم الى اسم يساويه في العموم والخصوص وذلك كما يتحقق في المساواة يتحقق في المرادفة قوله فانكان المضاف اليه
اصلا للمضاف اعترض على النحاة بان قولهم بان الاضافة بمعنى من انما يكون اذا كان بين المضاف والمضاف
اليه عموم وخصوص من وجه على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي ان يفصل ويقال بعد العموم والخصوص من وجه
ان المضاف اليه ان كان اصلا للمضاف فهي بمعنى من والا بمعنى اللام وتحقيقه ان اراد بكون المضاف اليه اصلا

المضاف انه اصل تجذ منه المضاف ويضع منه فكون هذا المعنى معتبرا في جميع مواد الاضافة البيانية مع كيف وثلثة دراهم فانه من الاضافة بمعنى من كما صرح به الرضي مع ان المضاف اليه فيها ليس اصلا بالمعنى المذكور وان اراد اعم من ذلك بان يكون اصلا بوجه من الوجوه فذلك جريانه في جميع المواد لا يحتاج خصوصا في المثالين المذكورين اذ ليس الدراهم فيها اصلا للثلثة والاربعة المراد بهما المعدود باعتبار مالاية المعدود وصل بالقياس الى المعدود لانه بيان كمية لانا نقول ليس المراد بالثلثة والاربعة في المثالين نفس العدد بل المراد المعدود لان الاضافة فيها بمعنى من ومن التي تضمنها الاضافة وهي البيانية وشرط من البيانية ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين ومعلوم ان الدراهم انما يحمل على الثلثة اذا اريد بها المعدود لا نفس العدد الا ان يقال ان الاضافة يعتبر بالنظر الى لفظ العدد او يقال ان المبين وان كان اصلا الا ان المبين على صيغة اسم الفاعل ايضا اصل من حيث انه مبين وانت خبير بان هذا التعميم يدخل نحو فضة خاتمك في الاضافة بمعنى من لان الخاتم مبين والمبين من حيث انه مبين اصل ايضا اضافة جوده تطبيقية بمعنى من مع ان المضاف اليه ليس اصلا للمضاف قال الشيخ ويجعلون نحو جودة تطبيقية بالتاويل كخاتم فضة لان المعنى شئ جودة اي بال ثم حذف الموصوف واضيف صفته الى جنسها للتبيين اذ الجودة يحتمل ان يكون من التطبيقة ومن غيرها كما كان خاتم ذلك فالاضافة بمعنى من وايضا قال الشارح قدس سره في بحث البدل عند قوله بدل الكل اي بدل هو من كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه والاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة مع ان المضاف اليه فيها ليس اصلا للمضاف قوله فمقولك مبتدأ وقوله بمعنى اللام خبره فيفيدان كون الاضافة في الامثلة المذكورة بمعنى اللام معلوم مما ذكره ومتفرع عليه مع انه ليس كذلك اذ لو قطع النظر عما ذكره لكان العلم بكون الاضافة فيها بمعنى اللام بحاله لان النحاة قالوا ان الاضافة للبيان تتضمن من البيانية وقد علموا بالاستقراء ونص كلام العرب ان من البيانية انما يكون اذا صح اطلاق المجرور بها على المبين وقالوا في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ان من للبيان اذ ليست الرجس هو الاوثان قلت المراد العلم بلا اشكال معلوم مما ذكره من القاعدة ومتفرع وقيل العلم بالقاعدة وانما العلم به كان حاصلا الا انه كان مقرونا بالاشكال حيث لم يعلم كيف يكون الاضافة في الامثلة بمعنى اللام مع انه لا يصح اظهار اللام فيها اذ لم يستعمل يوم الاحد ولا علم للفقه ولا شجر لمارك وما ذكرنا يعلم سر جعل النحاة الاضافة في هذه الامثلة بمعنى اللام مع ان اظهار من فيها خال من التكلف فاندفع ما قيل الا ان ائمة العرب جعلوها لامية ولا نظر ما دعاهم اليه قوله ولا يحتاج فيه الى ما في كثير من مواد الاضافة اللامية قوله الى التكلفات البعيدة التي ارتكبها من اعتقد انه لا بد من اظهار اللام وذلك مثل ما قال الفاضل السندي في تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا اما حاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه واضافة الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يتبع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات او الافراد والا يلزم فك كل من الاضافة وذا لا يجوز قوله والا اي ان لم يتبع اظهار اللام قيل التاويل لجاز كل لاحد وفيه انه يلزم استعمال كل بدون الاضافة وهو غير جائز وهذا هو الوجه في عدم جواز اظهار اللام في جميع الاسماء اللازمة الاضافة وانت خبير بان الفك انما يلزم لو استعمل في العبارة هكذا وليس اللام فك بل هو مجرد فرض والتكلف فاندفع البحث فما قال البعض ان كلا اما حاطة الجزئي والفرد ملحوظا من جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتصحيح اضافة الجزئي الى الكلي مما لا يجدي في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد وحكموا بان كل عرف الادباء على ان يراد بالكل المضاف الى الكلي جزئيات ذلك الكلي او افراده ولا يلزم مواضعة عرفهم لما تقرر في الميزان ان

كلا فانه حالة كما يكون اللام للاستغراق ويؤيده قول الاباء ان الاضافة في كل الدراهم من قبيل اضافة العام الى الخاص اذ الكل انما يكون خاصا بالنسبة الى الدراهم اذا اريد بالافراد واما اذا اريد به الماهية فلا قوله من كل رجل وكذا احد بيان لقوله من كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يخفى ان البيان انما يتم بايراد زيد من ثلثة قوله ورد الاضافة لبعض من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام لوجود الوجه الذي اعتبره النحاة في رد الاضافة بمعنى في الى الاضافة بمعنى اللام وهو ان الكائن في الاضافة بمعنى اللام اعم في الملابسة واختصاص كقول احد حاملي الخشب خذ طرفك وهي التي يقع لها اضافة لا في ملابسة قوله قلت نعم لكن هذا الجواب هو المتعين في هذا المقام لان النحاة لما اعتبروا في الملابسة في الاضافة بمعنى في لم ينبغ ان يعتبر ذلك ايضا في الاضافة بمعنى من وعدم اعتباره ليس للطاف ذكره الشارح انه يوجد في الاضافة بمعنى في وجه آخر وهو انه كثيرا ما ينزل ظرف الحدث بمنزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة ايضا بهذا التنزيل وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فافترقا فهو غير مضر لما ذكره الشارح قدس سره لانا ان اردنا ان المعتبر المجموع فهو مع كيف والنحاة صرحوا بان المعتبر هو اما في الملابسة وان اردنا ان هذا يصلح وجها ايضا فنمنع لانا نختار كون الاول وجها ايضا فحينئذ قوله فافترقا ان اردنا ان الوجه ما ادعى فكره اليه لانا اعتبره فلا بد له من دليل فانا من وراء المنع وان اردنا ان ما فيه وجهان فهو المتعين للرد دون ما فيه وجه واحد فهو ايضا ممنوع كيف ولا اعتبار بكثرة الادلة قوله اي ضرب واقع في اليوم بيان لحاصل المعنى من كون اليوم ظرفا للضرب لا تقدير متعلق اليوم فلا يرد ما قيل ان الظاهر في اليوم ضيا هو حصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس صفته الضرب بتقدير واقع في اليوم قوله لان البنية الكلية في الاضافة المعنوية اذا كان المضاف اليه معرفة لا مطلقا قال السيد سند قدس سره الاضافة الى المعرفة اشارة الى حضور المضاف في ذهن السامع قوله على معلومية المضاف اي على كونه واحدا مشخصا معينا قال الرضي اذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه لزيد حضوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكونه غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة يكون بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وانما فسرنا المعلومية بكونه واحدا معينا لان المضاف اذا اريد به الجنس من حيث هو او من حيث وجوده في فرد غير معين يكون المضاف معلوما للمخاطب لانه اشارة اليه من حيث انه حاضر في ذهن السامع معلوم له مع انه على خلاف وضع الاضافة عند الشيخ الرضي لانه يقول التعريف في مثله لفظي كما ان العلمية في اسامة نفطية وذهب الى ان الاشارة الى ما هو حاضر في الذهن لا يكفي في التعريف لان هذا المعنى موجود في النكرة ايضا فلا بد في المعرفة من الحضور والتعيين في الخارج ولذا قال كل لام التعريف لا معنى له للتعريف فيها الا التي للعهود الخارجي وبهذا ظهر وجه كون المعرف باللام للعهد الذهني على خلاف وضعه مع كونه مستعملا عند الشيخ الرضي في الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كما له حول ادخل السوق حيث قال الفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية تجرده عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالرؤية في قولك رأيت قمرا فانه كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذي اللام بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام بالمنكر نحو ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني وكذا مررت بالرجل مثلك وبالحسين بالرجل خير منك نعم لا يصح القول بانه على خلاف وضعه ممن يقول بان المعرف باللام لعهد الذهني اشارة الى الماهية المجردة

من حيث انها معلوم وان هذا التعريف تعريف تحقيقي لا لفظي ولا يصح ايراد قول الرضي وليعلم انه خلاف وضع الاضافة
قوله نكرا ي جعل ذا لك العلم نكرة معنى بان يصير لفظه واحدا غير معين من افراد المسمى بزيد مثلا وليس المعنى على ان يجعل نكرة حقيقة
بمعنى ان ارادة هذا المعنى مجازي والنكرة ما وضع لشئ غير معين قوله بان يجعل مثلا الخ تفسير طريق آخر قوله او المراد بالتجريد
وخلوه من باب ذكر اللازم وارادة الملازم فلا يرد ان التجريد يقتضي سبق الوجود ولا يتحقق ان التجرد اذا كان مقتضيا لسبق الوجود
ايضا فالوجه ان يقال التجريد عبارة عن الخلو او كون التجريد مجازا عن التجرد والتجرد عن الخلو بتاويل المسافة والا فالتجريد
مما لزم من التجرد دخلوه عطف تفسيري له قوله مع تحصيل الاعلى وهو غير متصور اذ لا يتصور الشيوع في المعين فضلا عن ان يصير
فيه تقليل وبهذا اندفع ما قيل استعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك
في النكرة قوله في لزوم تعريف المعرف وانت خبير بان كون المعرفة في الامثلة هي الاسم المركب والعلم هو المركب غير مضر في
لزوم تعريف المعرفة لان المقدم بالنجم مثلا لما تعين باللام فتعينه ثانيا بالعلمية تعريف للمعرف وتحصيل الحاصل فان اريد بالاعلى
على لزوم تعريف المعرف فقد عرفت انه ليس بسديد وان اريد به المناقشة في اللفظ فهو ليس من باب المحصلين على ان المعرفة
من حيث اللفظ هو المركب الذي جعل علما لانه بشدة الامتزاج صار لفظا واحدا واعرب باعراب واحد قوله فانها حين صارت
آه جزاء قوله لم يبق مبنيا وقوله حين صارت ظرف لقوله لم يبق قدم عليه للاهتمام لانه السبب في عدم البقاء ويحتمل ان يكون
قوله حين صارت شرطا وقوله لم يبق فيها جزاء لان مبنيا فيه معنى الشرط قوله الاشارة الى معلوميتها بصيرورة اللام كاحد اجزاء
الكلمة مما يتعين به مدلول الاسم هو العلم لا غير فيقال تجد عليه انه وان ليس منه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العلم اذ لا فائدة في
ازالة تعريف اللام الموجود في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر فالوجه في الجواب ان يقال بان جعلها علما في الامثلة المذكورة
يجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تضييع بجعلها علما واما تحصيل الحاصل فممنوع لان العلمية ان لم يكن للتعيين بل لجعل التعريف اللامي لازما
فتعليل تضييع العلمية لانتفاء التعريف الذي هو الغرض من العلم وان جعل التعريف ايضا يلزم تحصيل الحاصل قوله من تركيب مثنى الاولى بدل
باقي تقدير تركيب فتامل الا تخفيفا مطلقا مقابل للتعريف والتخصيص فلما اخر فائدة المقابلة في التخفيف علم انه لا يفيد التعريف
والتخصيص والية اشار بقوله لا لتعريف ولا تخصيص وكلمة لا وان لم يجتمع مع النفي والاستثناء في كلام العرب الا انه كثير في عبارات
العلماء بهذا حققه المحقق الشريف قدس سره في شرح المفتاح وقوله في اللفظ اشارة الى انهما تفيدان نوعي التخفيف اللفظي والمعنوي
وهو اللفظي فمن الحصر يعلم انهما لا تفيد التعريف والتخصيص ومن قوله في اللفظ يعلم انهما لا تفيد التخفيف المعنوي والمعنى يوصف بالخفة
والثقل يدل على ذلك قول الرضي في بحث جوازه في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالعرضية وايضا قال والخفة اللفظية
مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالوصفين وقال العلامة التفتازاني في شرح
الزنجاني ولكونه اثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل وبما ذكرنا اندفع ما قيل في قوله في اللفظ لانه يفيد
ويمكن ان يقال المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما ان يحمل الحصر بظاهره مضافا الى خفة المعنى اي لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في
المعنى فلا تفيد انه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا قوله لكونها في تقدير الانفصال لان الصفة عامل في محل المضاف اليه ما رفعا او نصبا
فالذي هو محرور في اللفظ ليس مجرورا في الحقيقة المنوين الخ وفيه مقدر ومعنوي فيكون الاضافة في الحقيقة كالاضافة في قولك الرضي وذلك لان مشتاق

بالفعل توجيه لانه من حيث اللفظ والمعنى فكان اسم الفاعل والمفعول ادعى للعمل فاذا عرفت فالعطف على محل مجرورها
جائز عند من قال العطف على المحل لشروط ثلثة احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح الاترى انه يجوز في ليس زيد بقائم
ولا جالس من امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرو اخلا فالابن جني لانه لا يجوز خلا يجوز
مررت زيدا الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه خلافا للبعذادي بين لان الوصف المتوفي بشروط
العمل الاصل اعماله لا اضافته والثالث وجود المجوز اي الطالب لذلك المحل هنا ما ذكره صاحب المغني ولا اختلاف في وجود الشروط
الاولين في المجرور باسم الفاعل والمفعول وكذا الثالث لان الطالب لاسم الفاعل والمفعول القوي عملها وهو موجود والطالب
للعمل قد اكانت الاضافة كلا اضافة وجود الاضافة بالفعل لا يعمله في حكم العدم كيف ولو كان كذلك لما كانت الاضافة كلا
اضافة وايضا لو كان كذلك لكان ليس في قولك ليس زيد بقائم في حكم العدم فلا يجوز النصب فيه بالعطف على المحل مع انه جائز
فظهر ان ما ذكره صاحب المغني وهذا ضارب زيد وعمرا والخفض زيد ونصب عمرا وايا ما فضل او وصف منون وايا ما العطف على المحل المخفوض
فممنوع عند من شرط المجرور محل تام نعم العطف على المحل ممتنع عند من شرط لجواز تعذر العطف على اللفظ او كون المحل اقوى من
اللفظ على ما مر قوله اما في لفظ المضاف فقط وذلك في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي قوله واما في المضاف اليه
او لفظ المضاف والمضاف اليه معا في السببي او في لفظ المضاف فقط نحو من وجهه وكان على الشارح رحمه الله ان يذكره ولعله
لم يذكره لكونه مختلفا فيه نسبيه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة
ومنعها ابن يابشاذ قوله القائم غلامه بالرفع او النصب واما بالجر فممتنع اتفاقا حذف المضمر من غلامه فيه انه وان حذف المضمر
لكنه ابدل منه اللام قال الرضي جيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل
المضمر في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين والاولى ان يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير اما في الصلة والصفة
اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه الضمير فلا يقوم فكيف حصل التخفيف قلت لعل حصوله لان الضمير ان تحركا واللام ساكن
فخالفاه اختص من الضمير صرح بالشيخ الرضي قوله واستثنى القائم فيه ان استثناء الضمير في مثله غير جائز لان مجرد قيام الصفة
بالسبب لا يدل على صفة ما هو موصوف في ذاته والاستثناء انما جاز اذا كانت الصفة دالة على صفة الموصوف في نفسه سواء كانت
هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيحهما ان لم يدل على صفة لم
يجز استكان الضمير فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الخ وزيد ابيض الثوب وزيد اصم خلافا لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب
سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه صفة لنفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم تدل صفة سببه على صفة نفسه
فان قلت ليس بدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوره على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثوره كذا قلت معنى كونه صاحبه
مفهوم من كون ثوره سببا لزيد لا من صفة السبب هذا كلام الرضي قوله واضيف القائم اليه اي الى الغلام لكن بعد جعله
منصوبا تشبيها بالمفعول اذ الرفع من الصفات نعت للمرفوع بخلاف الناصب فانه ليس نعتا للمنصوب ولا يجوز اضافة النعت
الى الموصوف في الاصل اي الصفوية فلا يجوز في الفرع اليضا اي اللفظية قوله والمراد ان المشار اليه الخ ويمكن ان يقال المشار
اليه الخ كلوا حد من الامور الثلثة الا انه فرع على كل على حدة ولا محذور في ذلك فرع على وجود التخفيف وانتفاء التعريف

جواز الاول وامتناع الثاني وعلى وجود التخفيف وانتفاء التخصيص جواز اقصار بازيد والضارب يوزيد او لوافادت التخصيص تحققا او امتنعا للزوم طلب الادنى مع حصول الاعلى وفرع على التخفيف امتناع الضارب زيد قوله ولا شك انه لا دخل لانتفاء التعريف اذ التخصيص في جواز اقصار بازيد والضارب يوزيد مع كيف ولوافادتا التعريف لامتنعا للزوم تحصيل الحاصل ولوافادتا التخصيص فحسب او امتنعا للزوم طلب الادنى مع حصول الاعلى وبهذا سقط قوله وعلى هذا كان الانسب بناء على انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل لكفي فيه وجوب التخفيف فقط بخلاف التفريع السابق فانه متفرع على الامرين وهما التخفيف وانتفاء التعريف كان الانسب تقديم هذا الفرع لانه متفرع على امر واحد والتفريع السابق على امرين وما يتفرع على الامر الواحد مقدم على ما يتفرع على امرين لانه بمنزلة المفرد من المركب وهذا المعنى ملائم سوق كلامه حيث قيد بقوله فقط وقيل لان اصله مذكور صريحا بخلاف اصل القرينين السابقين فانه مذكور ضمنا ورد عليه البعض ويعارضه ان النفي متقدم على الاثبات فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعي فيما فعله المصرح يعني ان النفي متقدم في الذكر عبارة اعني على الاثبات فمقتضى الترتيب الذكري ان يقدم الفرع الذي لوحظ فيه النفي والانتفاء على فرع ليس فيه ذاك واليه اشار بقوله فالترتيب الذكري آه فاقيل ان النفي والامكان متقدما على الاثبات لان العدم سابق على الوجود وليس بوجه والامكان من وجه ثم قوله الا ان المقصود في العصر الذي معناه اثبات شئ ونفي ما عداه احد جزئيه الذي هو الاثبات ثم كيف وفي التعرض ان مقصود ان معا اذ فيه كلا ان تعرض الصواب مقصودا بهم لك رد الخطاء ايضا مقصود بهم ثم ادعاؤه بان الملائمة تسوق الكلام مخصرا في توجيه ممنوع ايضا كيف وقوله فقط يلائم كلا التوجيهين لان معناه انه لا يعتبر فيه انتفاء التعريف بخلاف السابق فانه معتبر فيه وبهذا الاعتبار كما يجوز ان يقيد اصل الفرع الثاني امر واحد واصل الاول متعدد كذلك يصح ان يقيد اصل الثاني مذكور صريحا واصل الاول مذكور ضمنا فليس قوله فقط الا لتوجيه غير ملائم لتوجيه الفاضل المحشي كما زعم ويحتمل ان يكون المعنى بناء على ما ذكرت من انه لا دخل لانتفاء التعريف والتخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف بخلاف السابق فان انتفاء التعريف معتبر فيه كان الانسب تقديمه لان اصله وجودي بخلاف اصل الفرع السابق فانه ليس بوجودي فانه مركب من الوجودي والعدمي والموجود شرف على العدم ويمكن ان يقال النفي والاثبات مقصودان معا في العصر والفرع الاول ثبت لها بخلاف الثاني فانه ثبت الاثبات فقط والمثبت لها اقوى فقدمه لقوة ما يقتضي تقديمه بالنسبة الى ما يقتضي تقديم الثاني فتامل قوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة وللمصادرة جعل المدعى عين الدليل او جزءا منه وعلى التقديرين يلزم توقف الشئ على نفسه وانما قال شوب مصادرة ولم يقل مصادرة اذ لم يجعل امتناع الضارب زيد دليلا عليه ولا جزءا منه بل علل الجواب عن تمسك الخصم بامتناع الضارب زيد والمذكور فيه ان الجواب ح غير صحيح اذ يقول الخصم امتناع الضارب زيدا ول المسئلة ينبغي ان يجاب عن استدلال الخصم على وجه لا يحتاج الى اعتبار امتناع الضارب زيد فهذا هو المفهوم من الشرح وظاهر ان قوله وضعف الواهب ليس دليلا على امتناع الضارب زيد فقيل ان في هذا الجواب استدلالا على امتناع الضارب زيد بضعف الواهب الآتي الذي استدل عليه بامتناع الضارب زيد فليس بوجه والامكان من وجه قوله رفعه على الفاعلية وهو قبيح للخلو عن ضمير الموصوف قوله ونصبه على التشبيه بالمفعول قال الشيخ الرضي وهو حسن لكون النصب تعليقا للجر وهو حسن فيكون النصب ايضا حسنا قال لكن قل استعماله لاستنكار في انه النصب انما هو فاعل حقيقة لا على التمييز قوله

يعني سيبويه قال الرضي اما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب للتغير كالضاربته عنده كالضارب زيد الا يجوز فيه الا النصب ويقبل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجاز الحذف ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرورا بالاضافة قوله اي لمحوليته لا يخفى ان التأويل في احد الموضعين مشير الى التأويل في الآخر لاتحادهما في باعث التأويل والاولى ان يشار الى التأويل فيه الا ان الشارح قدس سره اختار التأويل في الثاني اشعارا بان كون حمل الثاني مفعولا له لجاز هو المختار بجريانه على الطريق السابق لاكونه مفعولا له يقال اذ يبقى ح قوله وانما جاز بلا تعليل مع ان السوق لبيان تعليل انما جاز بل المتبادر انه علة لانما جاز وبهذا اندفع ما قيل كانه فصل عن قوله حملا على المختار فاخر التأويل الى ان تحقق ما قيل الانسان مشتق من النسيان قوله فالحمد فاعل المفعول له اذ فاعل المفعول له على تقدير كونه مصدرا مجهولا هو الضارب كما ان فاعل الفعل المعلل اعني جاز اي الضاربك قوله ولن يتصور اي لم يجئ في استعمال العرب ضاربك اي اتصال الضمير مع وجود التنوين قوله ولقائل ان يقول آه فيه انه لو كان لم يسمع من العرب قبل الاضافة هكذا مع انه ليس كذلك وان التنوين لو كان مما ينفصل الضمير عن العامل لفصلته لسمع من العرب كذلك مع انه لم يسمع وانما المسموع الاتصال بحذفه قوله وحصل تخفيف جدا في المضاف بحذف التنوين بالاضافة وفي المضاف اليه ان حصل كونه متصلا الا انه ليس من التخفيف المعتبر في الاضافة اذ هو ليس الا بحذف التنوين او نوني التثنية والجمع او بحذف الضمير من المضاف اليه مما قيل حصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى ليس على ما ينبغي لانه ان اراد انه حصل التخفيف المعتبر في الاضافة فليس كذلك وان اراد انه حصل فيه شيئي من التخفيف وان لم يكن معتبرا فلا كلام فيه قوله من غير اعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة للاضافة متعلق بقوله ثم حمل فالاصل ثم حمل الضاربك على ضاربك من غير اعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة للاضافة اي من غير اعتبار حذف تنوين المحمول قبل الاضافة لوجوب اعتبار حذف تنوين المحمول عليه للاضافة على تقرير الشارح قدس سره ومنه ظهر ان قوله من غير لا يجوز ان يتعلق بقوله مضافا الى ضمير كما هو الظاهر من عبارته قدس سره قوله لانهما ليسا من باب واحد وهو ظاهر لكن يرد عليه انه لم لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد مع انهما من باب واحد كما حمل الضاربك على ضاربك كما قيل وذلك لان وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل مضافا الى ظاهر واما ما قيل عليه ان قياس الضارب زيد وضارب زيد على الضاربك وضاربك قياس مع الفارق فلا يصح وذلك لان الضاربك وان لم يشارك ضاربك في تخفيف المضاف الا انه يشاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد فانه لا شركة بينهما في التخفيف اصلا فليس بشيء لان شركة الضاربك بضاربك في تخفيف المضاف اليه في حيز المنع كيف وفي القبس هو الضاربك ليس فيه شيئي مما ينفصل الضمير لاجله عن العوامل الا انه ليس فيه التنوين الذي به انفصل الضمير عن العامل لاجله فظهر ان الغرض ان التنوين سقط للالف واللام وما انه ليس فيه غيره فاظهر فاذا ظهر ان الضاربك ليس بتخفيف اصلا لا في المضاف ولا في المضاف اليه ظهر فساد ما فرع هذا القائل على وجود التخفيف في الضاربك في المضاف اليه من قوله ويظهر من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار في الحسن الوجه لمشاركتهما في تخفيف المضاف اليه بالاضافة قوله المضاف اليه

اى الذى اضيف اليه صفة فخرا وصفة مفعول بالتسليم فاعله لفظ المضاف اليه قوله وارجاع كل من الصورتين مبتدا خبره ظاهر
والتانيث للمصدر يذكر ويونث مع انه مضاف الى المونث قوله معنى التعريف ان معنى التركيب الوصفى وصف شئ بشئ وهذا لايفيد
لايستفاد من التركيب الاضافى الذى معناه كون الشئ منسوبا الى الآخر باسطة حرف الجر وكذا لايستفاد من الاول فكيف
يقوم احدهما مقام الآخر لاستفادته وكون هيئة التركيب الاضافى فى الاضافة اللفظية قائمة مقام هيئة التركيب العامل مع
اختلاف معناهما ممنوع ولم لايجوز ان يكون استفادة معنى التركيب العامل من الاضافة اللفظية بجعلها كلا اضافية
لكونها فى تقدير الانفصال لقوة عمل الصفات قوله فلا يقال اى اذا بين ان احد المعنيين لايقوم مقام الآخر فى الاستفادة
فلا يفيد تركيب اضافى ويرادمنه المعنى الوصفى قوله وهو قوله ذكر الضمير الراجع الى القاعدة بتاويلها بالاصل والقانون اوبناء على
ان الضمير اذا دار بين المرجع والخبر فرعاية الخبر اولى قوله والجامع صفة للوقت لم يقل له مع سبق ذكر الوقت رفعا للاشتباه او
على تقدير الضمير لم يعلم انه راجع الى الوقت او المسجد واذا كان كذلك فكانه لم يسبق ذكره قوله منظورا عليه اى مشتملا عليه غير محتاج
الى ذكره لشهرة كونه صفة له فصار بحيث يفهم منه وحدة الوقت وهذا هو معنى الصفة الغالبة الا ان هذا المعنى فى الجامع ليس
حقيقة بل ادعاء ولذا قال الشارح قدس سره فيكون لتنزيل الصفات الغالبة يدل على ذلك قول الرضى ان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا
حيث قال يجوز عندى ان يكون اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا
والعرفى جانبا مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقا بقلة مخصوصة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة الحمقاء الى
هذه الصفة لفائدة التخصيص وهذا هو الذى نقله الفاضل عن الرضى ثم قال وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة
العام الى الخاص الى آخر ما ذكره فضمير حاصله راجع الى ما ذكره الشيخ الرضى لا الى ما ذكره الشارح قدس سره وعلى هذا فلا يرد عليه
ما اورده مولانا عصام الدين من تشنيع الشنيع قوله حتى صار اى جرد كانه اسم غير صفة فى انه استعمل بلا موصوف فاضافته
الى قطيفة التخصيص لانه اضافة صفة الى الموصوف وفيه ان قطيفة مونث والجرد مذكر فكيف يكون صفته للقطيفة ولنا قال
قال الشيخ الرضى ان المعنى شئ جرد اى بال فحذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين قال افادت الاضافة
التعريف او التخصيص افادة الاضافة التعريف لان اللام اما للجنس او للاستغراق وعلى كلا التقديرين تفيد التعريف واما افادتها
التخصيص فانما هو اذا كان اللام للعهد الذهنى وهو بعيد فى امثال هذين المثالين والقسم من قولك اى بصير خاصا رفع توهم من
يختص على معنى بصير بتخصيص وهو ليس بمستقيم لان المضاف اليه معرفة قوله فيفيدها خصوصا اذا اريد بالشئ الموجود وحمل العين
ايضا على الموجود اواريد بالشئ ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه وحمل العين اعنى على ذلك واما اذا حمل الشئ على الموجود والعين على المعدوم
والموجود فلا خصوص فى كون العين اعم من الشئ قوله لحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ اشارة الى انه لاتعيين الاول
للحمل على المدلول ولا الثانى للحمل على اللفظ بل ذلك بحسب القرائن فان اقتضت القرينة حمل الاول على المدلول فذلك نحو
جاءنى سعيد كرز فان المجئ قرينة على حمل الاول على المدلول لعدم تصور المجئ من اللفظ وان اقتضت حمل الثانى عليه حمل
عليه نحو تلفظت بسعيد كرز اى تلفظت بلفظ هذا المدلول لعدم تصور تلفظ المدلول وبهذا ظهر ان ما ذكره الشيخ الرضى
من قوله تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله

يطلق ايضا مع القرينة ويراد بذلك اللفظ الدال فتقول مثلا جاءني زيد والمراد المدلول وكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرزاى ملقب بهذا اللقب ولا ينعكس التاويل اذ لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز ليس على ما ينبغي وذلك لا ان اراد بقوله ولا ينعكس التاويل انه لا يصح العكس اصلا اينما وقع سعيد كرز مفهوم وقوله لانهم ينسبون اه ان اراد بهم ينسبون الى الاول على الدوام ما لا يصح نسبته الى اللفظ فممنوع كيف وقد يقال تلفظت بسعيد كرز وكلمت بسعيد كرز على ما ذكره وان اراد انهم ينسبون في بعض الاوقات فالتقريب غير تام وان اراد انه لا يصح العكس في امثال جاءني سعيد كرز فلا كلام فيه لكن لفظ يشعر بانه لا ينعكس التاويل على الدوام **قوله** فسعيد جاءني مدلول هذا اللفظ بهذا طريق آخر لتنكير العلم اذ قد يتاول بواحد ممن سمي بالاسم كما يقال في جاءني زيد وزيد آخر اي جاءني واحد من الجماعة المسماة بزيد وقد يتاول بصفة اشتهر مسماه بها كان يذكر حاتم ويراد جواد وما قيل ان قوله بمدلول واضيف الى كرز اي جاء مدلول كرز والتاويل الثاني للايجري في كل علم بل في علم اشتهر مسماه بصفة والاول وان كان حاصلا الا ان الظاهر ان الحاصل من التاويل مركب توصيفي فلا يكون الاضافة فتعين في هذا المقام تاويل بمدلول **قوله** لان قصد بهم بالاضافة التوضيح اي رفع الاحتمال الى اصل في المعرفة باضافته الى ما ليس فيه احتمال لكونه اشهر وللقب في الاغلب يكون اشهر بالقياس الى الاسم فالاضافة لغرض التوضيح انما هو باضافة الاسم الى اللقب لا العكس نظرا ان العكس كما انه لا يصح من حيث الاستعمال لعدم ورود الاستعمال على ذلك لا يصح من حيث القياس ايضا **قوله** وخلف في ان ايهما الاصل قيل وفي تقديم مفتوحة اشعار باختيار ان الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر في ان السكون هو الاصل انتهى اقول قوله للساكنين قرينة ظاهرة على ان المراد بقوله فتحت جعلت الفتحة واجبة للساكنين فيشير الى انه لو لم يكن الساكنان لكان الاصل اختيار الفتح اذ هو المقابل لوجوبه لا ان السكون هو الاصل فكون قوله وفتحت للساكنين ظاهرا في ان السكون هو الاصل ثم **قوله** حقيقة فيما اذا كانت الكلمة التي هي حرف يصح وقوعها في ابتداء الكلام كان التشبيه فانه يصح ان يقال كزيد اخوك **قوله** او حكما كالباء فانه على تقدير بنائه على السكون وان لم يلزم الابتداء بالساكن حقيقة لكنه يلزم ابتداؤه حكما لانه لاستقلاله يصح ان يقع في الابتداء رجل لم يقع لعارض **قال** وللقلب على صيغة المعلوم وفاعله ضمير هذيل **قوله** بسبب القلب الذي ليس لعلة مطردة بخلاف سلمى لانه وان لزم فيه التباس المرفوع بغيره الا ان القلب لعلة مطردة ولا يترك الامر للقط ولالتباس حصل في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر مع انه يلتبس صيغة الفاعل بالمفعول كما في الرضي وهو منقوض بان قلب الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما واجب لعلة مطردة فينبغي ان لا يترك للالتباس مع انه ليس كذلك فهم علة الترك تعليل اقول واعواره اسعاره وتقول ويسار وجواد وطويل وعيور للالتباس وقالوا ان ترك الادغام في قرد وسرر للالتباس الا ان يقال في الامثلة المذكورة يلزم التباس اصل الكلمة باصل كلمة اخرى ولا يجوز ارتكابه وفيما نحن فيه يلزم التباس بعض احوال الكلمة ببعضها **قوله** فيما هو كالكلمة الواحدة ان قلت اذا اجتمع المثلان او لهما ساكن وجب الادغام سواء كانا في كلمة او في كلمتين فلا حاجة الى قوله كالكلمة الواحدة قلت الحاجة اليه لدفع توهم من توهم انه من قبيل قالوا وما لنا وفي يوم ما اجتمع المثلان في كلمتين واو لهاذة فانه لا يجوز الادغام لرعاية المدغم وجوب المقتضي فدفع ذلك التوهم

بان رعاية المدغم انما هو فيما اذا كان المثلان في كلمتين واما اذا كانا فيما هو كالكلمة الواحدة فالادغام واجب **قال** مثل مسلمين آه قيل هذه العبارة لا تخ عن خدشة لان المقصود منه انكان تعليل التمثيل كان انطان يقال لانه اذا اضيف وانكان المقصود تقييد التمثيل فهو شرط مستغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه فالوجه ان يقول وصار بالعطف ولا يذكر على طريق الجزاء ومثل هذه العبارة قوله مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء **قوله** يوجب بقاء الضمة قبلها لغير با ان اراد بقاء الضمة بعد الادغام كما هو الظاهر من قوله قدس سره فقيل مسلمي حيث لم يقل مسلميي ثم ادغم فالملازمة ممنوعة كيف والقاعدة انما هو في غير اللغة وان اراد قبل الادغام فالملازمة انما تصح لو كان بين اجتماع المثلين وبين الادغام زمان وهو غير مسلم وهما وقعا في آن واحد **قال** فاخي وابي قيل قده الاخ للكونة ابعد عن خلاف البر وخلافا مبنيا على السماع والسماع انما هو في الاب فقط وانما خالف في الاخ لحمله على الاب كما قال الشارح قدس سره واما تقديمه عند القطع عن الاضافة فليكون جاريا على الاسلوب السابق **قوله** تقاربهما لفظا لكون كليهما على حرفين بالفعل ولكونهما مفتوح العين في الاصل بدليل ان فعل بفتح العين وصحيحة يجمع على افعال وقد جاء جمعها عليه كاباء واخاء والحم وانكان ايضا مفتوح العين بدليل انه جاء جمعه على احماء الا انه ليس بينه وبين الاب قرب من حيث المعنى **قوله** اي امراة قاتلة صرف العبارة عما هو الظاهر وهو الغياب وفي امثال هذا المعنى من صيغة الخطاب الى الغيبة استنكفا لان ينسب الى المخاطب انه قال مني وعدم صحة القول في الاول **قوله** وان نقل بعضهم وهو ابن بهشل وابن مالك **قوله** في الاسماء الاربعة وهي اب واخ وحم وهن ونقل عنه الخلاف جار والمصرح في اخ واب فقط **قوله** في الاكثر قال الشيخ الرضي وهو اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع خوف سقوط العين لالتقاء الساكنين وليس كذلك في الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما **قوله** جمع تابع فان قلت من اين يعلم انه جمع تابع ولم لا يجوز ان يكون جمع تابعة فالفاصلية الوصفية تجمع على فواعل قلت يدل على ذلك شهرة التابع في الالسنة وايضا المراد تابع الاسم فلا وجه لتانيث تابعة والقول بان التانيث باعتبار تاويل الاسم بالكلمة بعيد وايضا لو كان جمع تابعة لكان المناسب في كل ثان كل ثانية وباعراب سابقها **قوله** اي متاخرا اشارة الى دفع ما قيل من انه يخرج من التعريف التابع الثالث والرابع لان الثالث والرابع ليس بثان ووجه الدفع ظاهرا انما يخرج لو كان الثاني محمولا على حقيقته وليس كذلك بل يراد منه متاخر فيدخل الثالث والرابع في التعريف ثم اشار الى وجه تعبير المتاخر بالثاني فوصفه بقوله متى لوحظ مع سابقه وحاصله ان الثالث والرابع مثلا كان بالنظر الى المتبوع ثانيا وانكان بالنظر الى غير ما الثاني او العابر عنه بالثاني اشعارا بان المنظور انما هو نسبته الى المتبوع لا الى غيره واشارة الى ان المراد بالثانوية الثانوية بحسب الرتبة لا بحسب الذكر فجهة التقرير كالاول والثالث والرابع لا يرد والتابع المتقدم على المتبوع فمن اشكل عليه بالتابع المتقدم فهو لم يتصور كلام الشارح حق التصور ولو لم يذكر الشارح قدس سره قوله اي متاخرا وقال كل ثان متى لوحظ مع سابقه الى آخره لكان احسن فتامل **قوله** ناش كلا ما تقدير يستلزم الجار وصفته لقوله باعراب سابقه فان قلت هو معرفة بالاضافة الى المعرفة فكيف يوصف بالنكرة قلت المضاف اليه اسم فاعل مضاف الى معموله لانه اذا كان للاستمرار جاز عمله وهو كذلك فلا يكون معرفة وان قلت اذا ليس بمضاف الى معموله فالجواب ان الاضافة للعهد الذهني لانه يراد واحد غير معين من الخمسة بقي ان المناسب ان يقال ناشئين

لان الموصوف متعدد والمعنى كما اشار اليه الله قدس سره بجنس اعراب سابقه وعند تعدد الموصوف الواجب فى الصفة القائمة بهما التثنية فيقال مررت برجلين قائمين لاقيام كلاهما والمقصود ان كلا الاعرابين ناشيان من جهة واحدة قوله لان المجئ المنسوب الى زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فلم يتغير الجهة ولم يتعدد لان تغيير الجهة وتعددها انما هو بتغير تعلق العامل بالمعمول وفيما نحن فيه لم يتغير تعلق العامل ولم يتعدد بل تعلق العامل بالموصوف والصفة تعلقا واحدا او كرر فيهما معا على انهما مسند اليهما وكذا فى سائر توابع المرفوع والمنصوب والمجرور فى قصد المتكلم انما هو المتبوع والتابع جميعا على ما مر انما عمل الرفع او النصب او الجر فيهما معا باعتبار تعلق واحد لا باعتبار تعلقين كما فى المبتدأ والخبر الى آخر ما ذكره الله قدس سره وهو ما خوذ من كلام سيد المحققين سند المدققين فى حواشى الرضى حيث قال رد فعلا ما ذكره الرضى فى رد ما قال المص من جملة واحدة يخرج بهذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهى كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثانى من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول فى ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به والثانى من جهة كونه حالا وكذا فى فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثانى من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهى كونهما عمدة فى الكلام وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهى كونها فضلة وان قلت تغيير الجهات بسبب تغير اسم كلواحد من الاول والثانى قلنا ان تقول ارتفاع زيد فى جاءنى زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقى التوابع ثم تقول الاخبار المتعددة للمبتدأ نحو هو الغفور الودود وكذا المسندات فى نحو صلت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة وكذا المستثنى بعد المستثنى منه لا تغير اسماءها ولا جهات اعرابها فينبغى ان يدخل فى حد التوابع لا ندعى تغير الجهات بتغير الاسماء بل بتغير تعلقات العوامل بالمعمولات كما فى المبتدأ والخبر الى آخر ما ذكره الشارح ونحو قولك جاءنى زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بهما بل من حيث انه يقتضى مسندا اليه عمل فيهما معا واما قوله ثم تقول الاخبار المتعددة الخ فمحمول بان ليس شئ مما ذكرت ثانيا رتبة بل تلفظا فقط والمراد ما هو ثان يستحق سابقة تقدما عليه رتبة ومن قال ان الرفع علامة للعمدة والنصب علامة للفضلة فله ايضا ان تقول تتعدد جهات فى العمدة والفضلات فان كون الشئ عمدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مغايرة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مغايرة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل انتهى وسند نظيرا له ايرد على التعريف نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا واستماله مما كان الحال المجموع الا انه اجرى الاعراب على الجزئين باعتبار الخلو المعبر عن الاعراب بالثانى فيه وان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة وحدة شخصية هى الحالية القائمة بالمجموع الا ان المتقدم والمتاخر ليس متقدما ومتاخرا بالرتبة بل باللفظ وانه لا يرد على قول الله قدس سره لان المجئ المنسوب الخ انه يلزم ان يكون المقتضى لاعراب زيد فى جاءنى غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجئ المنسوب الى غلام فى قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا لان المراد من قوله منسوب اليه مع تابعه ان المجئ من حيث انه يقتضى مسندا اليه عمل فيهما معا على ما قرره السيد السند قدس سره وغلام زيد ليس كذلك فان قلت الصفة الماوحة ذكرت للمدح والذامة للذم وايضا قد تذكر للترحم والتاكيد فلا يكون نسبة الفعل فيها الى الموصوف والصفة معا بل الى الموصوف فقط قلت كون ذكر الصفة لاغراض مخصوصة لا ينافى ان يتعلق الفعل بهما معا فتكون

نسبة الفعل فيها الموصوف فقط في غير المنع وكذا عطف البيان واتاكيدا ذا نظر ان الفعل في جاءني ابو حفص عمرو في جاءني القوم كلهم منسوب الى المتبوع والتابع معا وامالا منسوب الى المتبوع فقط فلا بد له من دليل فانا من وراء المنع وكذا في جاءني زيد او عمرو وجاءني زيد لا عمرو او الفاعل احد الامرين وهو لا يتم به دون التابع فتعلق الفعل بهما تعلقا واحدا فعمل فيهما الرفع معا قوله هيئة او حكما تعميم لتقوله لفظيا قوله ليست في سوق تعمالانه لاحاظة الافراد والتعريف انما يكون للماهية من حيث هي مجردة عن الافراد فلا يليق دخوله على ما لم يلاحظ فيه الافراد قوله وبالجنس لانه انما يكون بالجنس والفصل والماهية وحدها او مع الجنس وهما كليتان ليستا بمعرفتين ولا مفيدتين تشخص الافراد قوله او نحوه مثل ابدل او بدل منه او عطف بيان وقوله الى بدا هيئة صفة له اي على معنى الغير بهذا التفسير او حال من متعلق عمل بفتح من نسبة الجر وهو احتراز الى المبتدأ اي غير اليه الاحتراز حال كونه مفسرا بالتفسير المذكور قوله احتراز خبر مبتدأ قوله دلالة طائعة اشارة الى ان مطلق مفيد للدلالة فان قلت كيف يصح جعله صفة للدلالة وهو ذكر الدلالة بعد قلت صح نظرا الى ان الدلالة عبارة عن كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى او فهم المعنى من اللفظ او انضمام المعنى منه او عبارة عن انتقال الذهن من اللفظ الى المعنى واما قيل بجعل قوله مطلقا حالا من قوله معنى بحذف المضاف اي يدل على معنى حال كون دلالته عليه مطلقا غير مفيدة فليس بموجه اذ الكلام من وجهين قوله احتراز عن سائر التوابع اي باقي التوابع غير الصفة فان البعض وان دل على معنى في متبوعه الا ان دلالته عليه ليست مطلقة بل مقيدة بخصوص مادة لا يفيد ودلالة التابع في الامثلة المذكورة ليست بهيئة تركيبية مع متبوعه بل لاضافته الى ضمير المتبوع لانا نقول اضافة التابع الى ضمير المتبوع ايضا من جملة هيئة تركيبية مع المتبوع والقول بان اضافته الى ضمير المتبوع ليس من جملة هيئة تركيبية في غير المنع قال سيد المحققين سند المدققين في دفع الايراد بالمثلة المذكورة في حواشي الرضي هكذا قد ذكر المصرح في بعض تصانيفه ان ما يذكر في تحديد الالفاظ يراد انما يذكر للدلالة عليه فاذا قيل للمفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل يراد ما ذكر ليدل على ذلك فلا ينتقض بما ذكره لان حمله انما ذكر ليسند اليه الاعجاب لا ليدل على معنى فيه وكذا كلهم انما ذكر ليدل على احاطة المجيء للقوم وانما كون القوم مشمولا للمجيء فامر لازم لا مقصود اصلي لفظ كلهم يدل على هيئة تقصد الا على معنى في متبوعه وان فهم منه ذلك ضمنا هذا كلامه هذا وما ذكره قدس سره وما نقلناه عن سيد نظرا نه لا حاجة في الاحتراز عن التاكيد الى ان يعرف النعت على وجه آخر وتقييد بقيد غير الشمول كما فعله الرضي وتبعه العلامة الثاني المحقق التفتازاني قدس سره العزيز حيث قال في المطول هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول ثم قال بينه وبين الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اجنبي هذا العلم وظر ايضا ما ذكرنا ان ما قيل في وجه العدول عن التعريف المشهور المذكور في الكتاب انما عدل عن التعريف المشهور لامور احدها ان قوله مطلقا مما لا حاجة اليه لان الحال يخرج بقوله تابع وثانيها انه يصدق على التاكيد في قولك جاءني القوم كلهم لانه يدل على معنى متبوعه وهو الشمول وثالثها انه يصدق على البدل في قولك اجنبي زيد علمه فانه يدل على معنى في متبوعه وهو غير الشمول فلا وجه لحذف قيد مطلقا وللثاني ذكر قيد غير الشمول وللثالث زيادة لفظ ذات ليس بشيء اما الاول فلانك قد عرفت ان قوله مطلقا ليس لاخراج الحال حتى يكون مستدركا بل لاخراج التاكيد والبدل والمعطوف واما على تقدير جعل قوله مطلقا لاخراج الحال ليس معناه لو لم يذكر لم يخرج الحال بل يخرج ح بقوله تابع لكن ذكر قوله مطلقا لدفع الوهم واليه اشار السيد قدس سره في حواشي الرضي حيث قال هذا كلام صحيح والمعترف به لكنه جعل

ذلك احتراز الدفع الوهم بناء على اشتراك الحال من النعت في الدلالة على هيئة الذات وافتراقهما في التقييد والاطلاق ونظير هذا الاحتراز قد وقع في تعريف الحال فان قلت فعلى هذا يشكل بالتأكيد والبدل والمعطوف قلت يخرج هذه الثلثة بما ذكره السيد قدس سره واما الثاني والثالث فلان صدقه على التأكيد والبدل ثم كيف ويخرج هو والبدل والمعطوف بقوله مطلقا وبما ذكره السيد قدس سره ثم انه يرد على هذا التعريف انه يخرج منه بعض افراد المحدود وهو قولك اعجبني هذا العلم فان العلم هذا لا يقع نعتا مع انه لا يدل على ذات ومعنى كائن في تلك الذات فان العلم يدل على معنى ولا يدل على ذات يقوم بها ذلك المعنى واما اجاب عنه بعض الفضلاء من انه ليس المراد بالذات ما يقابل المعنى بل المستقل بالمفهومية فليس بشيء لان ارادة ما يقابل المعنى من الذات اذا وقعت في مقابلة المعنى خصوصا اذا اعتبر ثبوت ذلك المعنى في تلك الذات ظاهرا وربما متعين وحمل الالفاظ على المتبادر واجب مطلقا فكيف في التعريفات ولان ارادة المستقل مما لا يسمن ولا يغني من جوع لانه لا بد من اعتبار ذلك المعنى في تلك الذات والذات او المستقل المراد بالذات في تركيب المذكور هو المعنى القائم بالغير المدلول بالعلم ليس شيئا آخر مدلول للعلم يقوم به المعنى والبعض اراد بالذات ما يقوم بغيره وما يقوم بنفسه لا يخرج عن التعريف انعت في نحو قولك اعجبني هذا السواد الشديد بالمعنى ما يقوم بغيره وهو ان منع خروج اعجبني هذا السواد الشديد لكنه لا يمنع خروج اعجبني هذا العلم قائل وانه يخرج بقوله لغير الشمول لبعض افراد المحدود مثل جاءني القوم الشامل لزيد فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول واما ما قال بعض الافاضل انه يرد على التفسير من قولك جاءني زيد فلوك سواء جعل بدلا او عطف بيان فانه يدل على معنى في متبوعه وهو المذكورة فليس بوارد فتدبر قوله ولا يرد عليه الوجه فلا يرد بالفاء قوله فان دلالة التوابع دليل لقوله ولا يرد عليه قوله انما هي بخصوص مواد يعني انها وان دلت بهيئة تركيبها مع متبوعها على حصول معنى في متبوعها الا ان تلك الدلالة ليست مطلقة بل مقيدة في كل بدل ومعطوف وتأكيد والا لما تخلفت في اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد وغلامه وجاءني زيد نفسه وبهذا ظهر ان ما قيل ذلك في اعجبني القوم كلهم بطل لان تركيب التأكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر الشمول الذي يدل عليه المتبوع ليس على ما ينبغي قوله لا تجد لها دلالة نعلم انها لا تدل على معنى في متبوعها دلالة مطلقة بل مقيدة بخصوص المادة تخرج عن الصفة اذا الصفة تدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على معنى في متبوعه دلالة مطلقة بحيث لو جئ مكان صفة صفة اخرى واخرى الى غير النهاية لكان يدل على معنى في متبوعه ثم المعنى الثابت في المتبوع اعم من ان يكون وصفا حقيقيا للمتبوع كالعقل في جاءني رجل عاقل او وصفا اعتباريا كالكونه حسنا غلامه في جاءني رجل حسن غلامه قوله ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده انظر ان الجملتين معطوفتان على جملتي الشرط والجزاء الا ان الجامع ليس بموجود وهو بتقدير الجامع يخرج عن القاعدة السابق قال اذا كان وضعه فان قلت ثلثة في قولك جاءني رجال ثلثة صفة جامدة يدل على معنى في متبوعه الا انه ليست موضوعة فيخرج عن ان يكون صفة قيل المراد بالوضع الاستقلال وقيل الوضع اعم من النوعي الذي يكون في المجاز ويحتمل ان يكون المراد من الوضع التعيين اي اذا كان تعيينه لغرض الدلالة على المعنى بيان لحاصل المعنى لان قصد الدلالة في النظم اذا المتفرع والمترتب على الوضع هو الدلالة على المعنى ومثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى لان اي رجل في هذا التركيب لمحض الاستفهام فليس له دلالة على معنى حتى يكون صالحا لان يقع نعتا قوله التي هي في حكم النكرة لان الجمل

التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانها لا يكون باعتبار الحكم الذي يناسب التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة لا ان الغالب التعريف والتنكير من خواص الاسم هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول وعلى هذا لا يرد عليه ما قيل وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفة عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في نسبة معلومة بناء على وضعها لان هذا لا يرد لو كان الوجه لكونها في حكم النكرة ما نحن فيه اخذا ذكره مع انه ليس كذلك **قال** لا يقع صفة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكره والانشائية ليس كذلك فان الانشائي كبعت واخواتها والطلبية كالامر واخواته لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها وقيل لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه وفيه بحث اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه واما ثانيا فلان الاخبار الواردة على المستحيل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها لغيره بل قولك المستحيل الذي لا يعقل امتنع الحكم عليه **قوله** لانها تاويل لان الجملة التي تقع صفة يجب ان يكون دالة على صفة قائمة بالموصوف سواء كان حقيقيا او اعتباريا ومعنى الجملة الانشائية طلبا كان او غيره وانما كان حاصلا معها لكنه قائم بالطالب والمنشئ فاذا قلت جاءني رجل اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس صفة من صفات رجل الا باعتبار تعلقه به او كونه مفعولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه صفة له هذه الحيثية فكانه قيل جاءني رجل مطلوب ضربه او مفعول في حقه ذلك على معنى انه يستحق ان يقع فيه والى هذا المعنى اشار الشارح بقوله اي مستحق لان يومر بضربه وبالجملة ان اضرب اذا اجري على ظاهره لا يصح ان يقع لقتا ولا خبرا ولا صلة واما اذا اول بمقول او مطلوب ضربه فيصح لانه يصير صفة من صفات الموصوف وحالا من احوال المبتدأ والموصول الا ان تاويل اضرب بمطلوب ضربه ومقول ماول يستحق لان يومر بضربه لا بد منه في مقام الامر بالضرب ليعلم انه ليس بحكاية واما في مقام الحكاية فيجوز ان ياول بواحد من هذين التاويلين اظهارا للاستحقاق ويجوز ان لا ياول اذ مجرد مقول لكفى في كونه لقتا او حالا من احوال المبتدأ والموصول فظران مقام الحكاية لا ينافي التاويلين المذكورين فان قلت قد قال السيد قدس سره في حواشي المطول اذا قلت زيدا اضربه فطلب الضرب صفة قائم بالطالب والمنشئ وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مفعولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوعه خبرا عنه هذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او مفعول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقع فقدا وجب تاويل مقول يستحق قلت لعله قال ذلك في مقام الامر بالضرب لا مطلقا او قال بالتاويل مطلقا اختيارا للاطريق الابلغ وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل فان قلت هناك تاويل يقرب من تاويل الجملة الخبرية بان يقال رجل اضربه في تاويل رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف فواحق بالاعتبار حقا قال وربته الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا الى الاختصاص لتوقف الانشائي بالجعل الحكمية فلا يقع رجل اضربه الا اذا امر بضربه ولو كان المعنى على التاويل الذي ذكره مجازا استعماله في مقام الامر

بضربه ليس على ما ينبغي فتامل قوله لبعيد لعدم القرينة على تقديره لكن يشتهر تاويل الانشاء الواقع خبرا او نعتا او صلة
بالمقول بحيث لا يحتاج الى القرينة قوله واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية فان قلت الرابط اعم من الضمير فان
الرابط قد يكون الالف واللام وقد يكون بالعموم وانتفاء الخاص لا يدل على انتفاء العام فكيف يلزم من انتفاء الضمير
كون جملة الصفة اجنبية من الموصوف غير مرتبط به قلت ان النحاة لم يعتبروا في جملة الصفة مطلق الرابط كما اعتبروه في خبر المبتدا
بل اعتبروا فيها الضمير فقط في المغني من الاشياء التي تحتاج الى الرابط الجملة الموصوفة بها ولا يربطها الا الضمير المذكور او
مقدرا امام فوعا او منصوبا او مجرورا ولعل وجه ان المبتدا لما برئ من الخبر فيضرف المبتدا الجملة التي فيها رابطة بوجه ما الى نفسه بخلاف
الصفة فانها ليس من ضروريات الموصوف فاشترط فيها الرابط القوي وهو الضمير قوله اي بحال قائمة به اي بالموصوف يعني
يوصف بحال تدل العبارة على قيامها بالموصوف سواء كان قياما حقيقيا نحو جاءني رجل حسن او اعتباريا نحو مررت بهذا الرجل فان التعيين والتشخص حاصلا
في المشار اليه الا انه ليس قيامه بالمشار اليه قياما حقيقيا بل هو وصف اعتباري قال رجال متعلقة اي يوصف شيء بحال قائمة بمتعلقة اي يدل العبارة
على قيام تلك الحال بالمتعلق الا ان تلك الحال وصف حقيقي للمتعلق واعتباري للموصوف مثلا كون غلام الرجل حسنا وصف اعتباري للرجل و
بالجملة جعل الحسن المسند الى الغلام وصفا لرجل وصف اعتباري له هذا الوصف وان دل على قيام الحسن بالغلام الا انه يدل على حصول معنى اعتباري
في الرجل وهو كونه ذا حسن الغلام واليه اشار الشارح قدس سره بقوله اي بصفة اعتبارية يحصل له آه الا انه ياول نحو مررت برجل كائن غلامه بقوله
مررت برجل كائن بحيث يحسن غلامه حتى يلزم ان يكون الوصف في التركيب المذكور للحسن ما هو ماول به اي كائن
بحيث يحسن غلامه مع ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءني
رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية يحصل بسبب المتعلق قوله الا اذا كان صفة تستوي
فيه المذكر والمونث استثناء عن متابعة الوصف للموصوف في التذكير والتانيث والاول ان يستثنى ما يستوي فيه الواحد والتثنية
والجمع كالمصدر نحو رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل وكذا اسم التفضيل المستعمل بمن فانه مفرد لا غير قوله لان فاعله
هو الضمير آه بيان لوجه كون الوصف بحال الموصوف في الخمسة الباقية كالفعل ومنه يعلم ان الوجه في كونه كالفعل مغايرا لوجه
كون الوصف بحال المتعلق كالفعل والوجه ان الفعل عند الاسناد الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر والنون في جمع
المونث كذلك الصفة يلحقه عند الاسناد الى الضمير الالف والواو والالف والتا في جمع المونث واعترض عليهما ان الصفة وان كان كالفعل
في مجرد الالحاق الا ان الالف والواو في الفعل ضمير الفاعل والفعل مجرد كما كان بخلاف الصفة فان الالف والواو علامة
تثنية وجمعه فلا يكون كالفعل ولو قيل يكون الالف والواو في الفعل علامة تثنية الفعل وجمعه وضمير الفاعل ايضا معا لكان
وجها لا يقال يلزم على هذا توارد المؤثرين على اثر واحد وهو الالف والواو حيث اثر في الفعل والتثنية لانا نقول الممتنع اصطلاحا
توارد المؤثرين اللفظيين احدهما لفظا والآخر من صفة اللفظ وهو ليس كذلك اذ المؤثر الآخر هو قصد المتكلم بكون للتثنية
والجمع الا انه يابى عن هذا التوجيه كون التثنية والجمع من خواص الاسم لا يجري في الفعل اصلا صرح به النحاة نعم يكون الصفة
بحال الموصوف كالفعل في الخمسة الباقية على مذهب الاخفش والمازني حيث قالا يكون الواو في الرجال ضربوا مثلا
حرفا والفاعل مستترا وكذا الزيدان قاما وكذا عند سيبويه الواو حرف دال على الجماعة كما ان التاء في قامت هند حرف

دال على التانيث كذا فى المغنى **قال** وحسن قاعدة خلافه ولو لم يكن كالفعل بل يكون تابعا للموصوف لم يجز قاعدة بالتا بل وجب قاعدا بالتذكير **قال** وضعف قام رجل قاعدون خلافه ولو لم يكن كالفعل بل يكون تابعا للموصوف فلم يجز الجمع اصلا بل وجب الافراد لافراد الموصوف **قوله** اجتمع فيه فاعلان فى انطاى فى ظاهر الامر وبادى من غير امعان النظر وعلى هذا يرد ما قيل الاولى ترك فى انطه لئلا يتوهم ان جعل الاسم انطه بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر حتى يكون انطه اجتماع فاعلين **قوله** او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ وهذا عند من لم يمنع التقديم للالتباس بالبدل عن الفاعل من الجمل على المفرد وما عند من منع للالتباس كما ذكره الشارح قدس سره او حملا على المفرد فلا اذ عنده يجب تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصورة ايضا **قوله** لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية اى ليس فى لفظه اشارة الى قيام معنى بالذات اما فى المتكلم والمخاطب فظاهر وكذا فى الغائب اذا كان مرجعه الذات او اللفظ والكان ذلك اللفظ صفة وذلك لامتناع ارجاع اللفظ والكان مرجعه مفهوم المشتق فكذلك لانه ليس فى لفظه اشارة البتة بخلاف الصفة فانه فى لفظه اشارة الى قيام معنى بالذات كضارب وتميمى وذو مال مطلقا واى رجل وقت وقوعه بعد النكرة وفيه كان اى رجل بعد النكرة فيه اشارة الى كمال الرجولية للذات لم لا يجوز ان يكون الضمير فى مقام رجوعه الى معنى المشتق شيء الى قيام معنى بالذات واليه اشار الرضى وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مصدره فلو رجع الى دال على معنى كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت هو الا ان يقال كون مرجعه الذات او اللفظ هو الاكثر ورجوعه الى معنى المشتق قليل نادر فلم يلتفت اليه والحق بالعدم وعلى هذا فالاولى فى التعليل ان يقال الموصوف اخص ومساو ولا اخص به ولا من المضمر ولا مساو ى له حتى يقع صفة له كما ذكره الرضى وتعجب من الشارح رح انه ترك هذا الدليل الذى ارتضاه الرضى واورد ما زيفه الا ان يقال الدليل المرضى يعلم من قوله الآتى والموصوف اخص او مساو مع قول الشارح والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات فاشار الشارح قدس سره الى دليل آخر ايما الى انه يصلح دليلا تلويحيا الى ان للمناقشة عليه وجها **قوله** او الموصول الذى او له اللام كالذى والتى والاتى وما يساويها لشابهته لفظا للصفة المشبهة فى كونه على ثلثة مقاعد بخلاف من وما واى الموصولة كذا فى الرضى **قوله** اى باب اسم الاشارة اشار الى ان المراد من كلمة هذا اسم الاشارة فيكون اضافة الباب اليه بيانية وانما ان هذا تحمل على خصوصه ويراد من باب هذا اسم الاشارة فالعموم مستفاد من الباب **قال** بذى اللام اى بلفظ صاحب اللام سواء كان اللام للتعريف او زيادة فيشمل الذى والاتى وغيرهما مما اوله اللام قال الرضى وايضا الموصول الذى يقع صفة ذى اللام وان كانت زائدة الا ذا وانما **قوله** لانه يتبين به اى بنظير بالعالم الواقع صفة لهذا فى قولك مررت بهذا العالم ان للاشارة اليه بهذا انسان لان العالم مختص بالانسان فاذا وقع صفة له علم ان المشار اليه انسان لا شيء آخر من الحيوان بل علم من وقوع العالم صفة له ان المشار اليه رجل لان تذكير الصفة يدل عليه وبهذا ظهر ان ما قيل ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة وللمراد لا يخلو عن خلل من وجهين وكذا قول من قال قوله بدل رجل متصف بالعلم ليس على ما ينبغى قائل قم ما ذكره انما يتم لو ثبت ان افراد الجن لا يوصف بالعالم لكنه موصوف **قوله** اى قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه فضمير المقصود والذى ضميره المستتر فيه كان راجعا الى المتابع وقوله بالنسبة متعلقا به بالماضى المجهول وجعل فاعله النسبة وبالنسبة متعلقا به اشعارا بان لفظ المتن مصروف عن انطاق المقصود بالنسبة

نسبة التابع لان التابع مقصود بالنسبة فظن ان سبب الفساد هو تعلق قوله بالنسبة بالمقصود الراجع ضميره الى التابع
اقول يمكن ان يقال المعنى ان التابع مقصود ومراد من النسبة وليس كذلك بل المقصود والمراد من النسبة هو نسبة التابع فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد او ضمن القصد وليس المراد انه متعلق بالمصدر لانا بالفعل ويمكن ان يقال معنى قوله مقصود بالنسبة انه تابع تعلق
به القصد بسبب قصد نسبة او نسبة شئ اليه والمراد من النسبة التي تحصيل التابع اعراب بواسطة الشركة فيه مع المتبوع
وهو الاسنادية والتعليقية والتقييدية لكن يشكل ح بالمعطوف في قوله وانواعه رفع ونصب وجر اذ المعطوف عليه فيه
ليس منسوبا الى شئ حتى يكون المعطوف ايضا منسوبا الى ذلك الشئ بواسطة اذ المنسوب الى قوله وانواعه المجموع لا كل واحد فلا وجه
لاجراء الاعراب على كل واحد وقد ذكرنا الجواب عنه في صدر الكتاب وما قيل النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية لان
جعل المجموع خبرا لمبتدا بعضية كل منهما فالمعطوف مقصود بهذه النسبة ففيه بحث اذ هذه النسبة ليست محصلة للاعراب لكل واحد
منهما بل موجبة لعدم الاعراب على كل واحد فاراد تتمة في حصول الاعراب على كل لا يسمن ولا يغني من جوع قال بالنسبة الاولى
في الكلام قيل اي في الكلام الذي فيه قصد لملاءمة بجاء زيد اخوك وجاء زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة
مع المتبوع وهو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد وفيه بحث اذ لا تعارض على تقدير عدم القيد كيف وزيدي جاء زيد وعمرو
ليس متبوعا لاخوك لان متبوعه ما يدل اخوك منه وظاهر ان اخوك ليس لامن زيد المذكور في جاء زيد وعمرو بل هو مما ذكر قبله و
كذا لا يصدق على زيد المذكور في ذلك التركيب مفهوم متبوع اخوك وهو ظاهر وان صدق عليه مفهوم المتبوع الا ان صدق لعام
لا يستلزم صدق الخاص حتى يحتاج الى القيد قوله تخرج بقوله آه القائل الشيخ الرضي قوله واجيب بان المراد قيل هذا الجواب
غير صحيح لصدق التعريف بهذا المعنى على بدل الغلط باقسامه الثلثة اذ ليس المتبوع فيما مذكورا للتوطئة ذكر البدل وذلك لان
المتبوع فيه اما غلط صريح محقق كما اذا اردت ان تقول جاءني حمار فبدقك لسانك الى رجل فلم تدار كته فقلت حمار وغلط لسانك
وهو ان تنسى المقصد فتذكر ما هو غلط ثم تداركته بذكر المقصد او غلط مدارا وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم انك غالط وهو
معتمد الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر شمس كانك ان كنت متعمدا الذكر ولم
تغلط نفسك وترى انك لم تقصد الا تشبيها بالبدر وكذا قولك بدر شمس فظهر ان المتبوع في القسم الاول ليس توطئة لذكر البدل
بل مذكور غلط اللسان اليه وكذا في الثاني لانه مذكور قصدا لتتميم المقصد وكذا في الثالث مذكور قصدا لا لتوطئة البدل وذلك لان
التعريف بما لا يدخل الغير فيه فلا يصح قول الشرح ولا تمام الحد بما ذكر جمعا ومنعا وقد اجيب عن المعطوف بدل ان المعطوف عليه
بل مقصود ابتداء والمعطوف انتهاء بتبدل الراي فكلاهما مقصودان بهذا الطريق وهو الفرق بينه وبين بدل الغلط لان متبوعه غير
مقصود اصلا لا ابتداء على سبق اللسان وفيه بحث لان ان اراد الفرق بينه وبين بدل الغلط سهو غلط صريح متحقق فهو مسلم لكنه
يشكل بالقسم الثاني والثالث لان المتبوع في القسم الثاني مقصود ابتداء والبدل انتهاء وفي الثالث مقصود وانما ان اراد
الفرق بينه وبين بدل الغلط باقسامه الثلثة فكون المتبوع غير مقصود اصلا مم كيف والمتبوع في القسم الثاني والثالث مقصود
وقوله لا بناءه على سبق اللسان جار في القسم الاول لا الثاني والثالث وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل المراد بالتوطئة ان لا يكون
مقصودا اصليا لا ان لا يكون مقصودا اصلا فالمتبوع في بل يعني ان يكون مقصودا في الجملة وليس كذلك فلا يرد ما ذكره

الشارح من الجواب ليس بوجه والخان من وجيه وذلك لان عدم كون التبوع مقصودا من وجه في بل م وكيف وهو مقصود ابتداء فيكون مقصودا من وجه وان لم يكن مقصودا من وجه آخر **قوله** لها جهتان مقتضيان لان يكون المقتضي لرفع الصفة جملته هو قائم زيد شلا اما اقتضاء بالجهة الاولى فظاهر لان الفعل في قصد المتكلم منسوب الى الموصوف والصفة معا واما اقتضاء الثانية فلان الصفة كالشاعر والدبير في المثال المذكور معطوفة على الصفة المتقدمة والمعطوف كالمعطوف عليه فيحاله باعتبار ما قبله والصفة المتقدمة صفة لزيد فيكون الصفة المعطوفة ايضا صفة لزيد فالمقتضي لرفع الصفة واحد والخان المقتضي المقتضي الرفع متعددا ولو سلم فالممتنع اصطلاحا هو توارد المؤثرين المستقلين اواحدهما لفظا والآخر صفة من صفات اللفظ لا مطلقا فلا امتناع من ان يقتضي لرفع الصفة مقتضيان ليسا فظين ولا احدهما لفظا والآخر من صفة اللفظ بل كلاهما من صفة اللفظ الكونه صفة لزيد كونه معطوفا على الصفة المتقدمة ولا شك ان المعطوف على الصفة صفة نحوية لان المعطوف كالمعطوف عليه فيحاله باعتبار ما قبله والصفة تعريف الصفة النحوي عليه فظران منع كونه صفة نحويا ضعيف مخالف لما ذكره النحاة وبهذا اندفع ما قيل يمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحويا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين فاما ان يؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان يقدر رفع احد المقتضيين ولم يقل به احد **قوله** لتاكيد اللصوق اي لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف واعادة ان الصفة بهما اثبت **قوله** وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون فيه انه ليس في الآية الكريمة الواو ولم يورد المصرح في شرح المفصل هذه الآية بل اورد قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم **قال** مع الدولة المنفصل ثم عطف عليه اشار به الى ان عطف ليس على حقيقته بل بمعنى اذا اريد العطف فاندفع ما قيل يفهم من لفظ الفتن ان التاكيد بالمنفصل مترتب على وجود العطف فكيف لكن بل العطف مترتب على وجود التاكيد بالمنفصل **قوله** فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف تاكيدا لان المعطوف كالمعطوف عليه فيما باعتبار ما قبله ولما كان المعطوف عليه تاكيدا لما قبله كان الاسم الظاهر المعطوف عليه ايضا تاكيدا لا يقال العطف على المؤكد ايضا يستلزم ان يكون المعطوف مؤكدا لانا نقول لانم ذلك كيف وكون المعطوف عليه مؤكدا لم يحصل ما قبله حتى يلزم ذلك في المعطوف وايضا التاكيد عين المؤكد فهو من تتمة المؤكد فاندفع ما قيل فيه ان العطف على المؤكد ايضا يستلزم ان يكون المعطوف مؤكدا واعلم ان اسم كان في قوله فكان يلزم ضمير الشان **قوله** لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل قيل الاظهر بوجود المفصل او بطول الكلام بالمنفصل الخ بل القول بالثاني متعين لان الطول مقابل للاختصار فلو كان الكلام بدون التاكيد بالمنفصل طويلا لما صح قوله نحن الاخصار بترك التاكيد فتامل فالحاصل انه لو اكد مع وجود الفصل الذي بحصيل نقصان في المعطوف باعتبار بعده عن المعطوف عليه لطال الكلام بوجود التاكيد بالمنفصل فلا حاجة اليه بخلاف ما اذا كان الفصل موجودا عن المعطوف فانه والخان الكلام طويلا بالتاكيد بالمنفصل الا انه لم يحصل في المعطوف نقصان باعتبار بعده عن المتبوع حتى يعارض استقلاله فينوى بالتاكيد بالمنفصل وايضا ما قالوا نكتته بعد الوقوع والنكتة لا يلزم ان تكون مطردة فلا يرد ما قيل كما ان الكلام طويل في ضربت انا اليوم وزيد كذلك بعينه في ضربت انا وزيد اليوم فلم لم يترك التاكيد فيه لو كان الترك لاجل الطول والدليل على تخصيص الفصل تخصيص الشارح الفصل بقوله بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه **قوله** هو الاولى فالمراد من الوجوب المفهوم من قوله واوجب الخ على المرفوع المتصل اكد بالمنفصل الوجوب الاستحساني **قوله** حرفا كان او اسما احادا الاسم ليس على الاطلاق بل اذا علم انه

او ردلهذا الغرض كبين فانه اذا قيل المال بيني وبين زيد علم يقينا ان بين احد للعطف لانه اور للمعنى والا يلزم اضافة البين الى المعرفة مع انه ليس كذلك اذ البينية لا يكون الا في المتعدد واما اذا لم يتشخص ايراده للعطف فلا يجوز فلا يقال غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا الا اذا دل عليه قرينة قوله انفصاله عن الفعل تقديم المفعول والظرف والمجرور عليه لمكنة بخلاف المجرور فانه لا ينفصل على جاره بتقديم ما ذكر وما الفصل بالحرف الزائد فكانه ليس بفصل فلا ينتقض قوله فالمجرور لا ينفصل عن جاره بقوله تم فجارحته من السرو لا بقولهم ضربني من غير ان جرم على ان زيادة ما مع المضاف قليل ملحق بالعدم وان بعضهم قال ان ما في الموضعين نكرة والمجرور بدل منها قوله اذ بين للاضافة الا الى المتعدد وهذا الدليل يدل على ان بين لا معنى له في الموضع الثاني والا يلزم اضافة البين الى المفرد وهو باطل وهو المقصود واما انه يزاد في مثل بين زيد وبين عمرو فلا يضر في دلالة الدليل المذكور بل يلزم من الدليل عدم صحة المثال المذكور بلا نكتة قوله مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها ولقوله تعالى تسألون به والارحام بالجر قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في القسم لا عطوه لا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون ح قسم السؤال لان تسألون والمقسم الذي تسألون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي هذا كلام الرضي وفي شرح الشاطبي قرأ حمزة والارحام بالجر عطفا على الضمير المجرور في به من غير اعادة الجار كما قال شاعرهم فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فابك والايام من عجب وهي قراءة كثير من الصحابة والتابعين كابن مسعود وابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والاعمش بل عنهم فلا تطعن فيها لانها ثبت بطريق التواتر وليس لاحد ان يبتدع برأيه في كلام تعشيئا لا سيما وقد ورد في اشعارهم نحوه ولا يقال ورد في الشعر ضرورة لانه دعوى بلا دليل ولو فتح باب الضرورة في الشعر لبطل اكثر استشهاد اتهم هذا كلامه وبهذا ظهر ان كلام الرضي لا يخلو عن ضعف وظهر ايضا ضعف ما قيل ان هذه القراءة شاذة قوله جاؤني كلهم قيل انه لا اشكال في جواز جاؤني كلهم وجوزا عجبني جمالك لوجود الفصل قالا ولي التمثيل بجاؤني كلهم واعجبت جمالك زيدا انتهى وانت خبير بان هذا مناقشة في المثال قوله قوي معطوف على يخرج في ليخرج المتصل فالفاعل المستتر ويقوي قوله كالاعراب والبناء والمراد بالاعراب كونه غير مناسب لمبنى الاصل وبالبناء كونه مناسبا لمبنى الاصل اذ من الاحوال العارضة له من حيث نفسه قوله لقصد عدم التعيين بحمل الاضافة على العهد الذهني والضمير على التعريف اذ التعريف هو الاشارة الى معلوم والنكرة معلوم من وجه فالضمير الذي اشير به الى تلك النكرة المعلومة معرفة قوله او محمول على نكارة الضمير بان يشار بها الضمير الى النكرة لا من حيث انه معلوم لكن ذلك بطريق الشذوذ ولذا قال على الشذوذ فالشذوذ لازم لحمل الضمير على النكارة اذا كان المرجع مذكورا فليس بجواب آخر واما الشذوذ الذي حمل جوابا آخر فهو عدم كون المعطوف كالمعطوف عليه في رب شاة وسخلتها لان المعطوف عليه نكرة والمعطوف ليس كذلك لكونه معرفة لاضافته الى الضمير مع ان رب يقتضي كونه نكرة قوله لم يجز في تركيب ما زيد يقائم قد مر ما عليه وله قال فتعين الرفع ولا يجوز العطف لخلو المعطوف عن الضمير في اللفظ وعدم الحاجة الى ارتكاب التقدير الذي هو خلاف الاصل لوجود الواو المصحح الخالي من التقدير قوله على ان يكون خبر الا يخفى ان التعيين على الوجه المذكور غير ضروري لجواز ان يكون ولا اذا هب مبتدأ

وعمرو فاعله فعبارة الشارح ليس على ما ينبغي لانه يفهم منه تعيين الوجه مع انه ليس كذلك اذا لرفع متعين والوجه تحمل فانقيل لا فائدة احتمال آخر وهو ان ذاهب مبتدأ وعمرو فاعل لنا نقول المقصود نفي العطف لا نفي احتمال آخر فلا ينافي ابتداء احتمال آخر فليس بموجه وانكان من وجه اذ نفي العطف يحصل من تعيين الرفع وتعيين الوجه لا مدخل له في ذلك بل فيه نفي احتمال آخر قوله ويعضب المعطوف عليه اي الذي عطف عليه قوله اي فالنسبة الى السببية والنسبة الى السببية تحتمل ثلث احتمالات الاول كونها لمحض السببية للمعطوف اليه اشار بقوله بان يكون معناها آه والثاني ان يكون معناها السببية مع العطف لكن لا حاجة الى الضمير في المعطوف اذ بالفاء السببية العاطفة يصير الجملتان كجملة واحدة لاتصال بينهما وهو سببية الاولى للثانية فتصير الثانية بمنزلة الجزء من الاولى فلا يستقل الجملة المعطوفة تكون مضمونها سببا من الاولى اكتفى بالضمير في احدهما وكذا اذا كان مضمونها عقيب مضمون الاولى كما تقول مجرا من زيد في جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه عن وقت مجيء زيد او الجملة الجملة الى آخره يلزمها الضمير كجزء المبتدأ او الصفة والصلة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا اولا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزء منها والية اشار بقوله او يكون معناها السببية مع العطف آه فيكون او يكون منصوبا معطوفا على قوله يكون في بان يكون وقوله والذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب تصوير للسببية بين الجملتين كجملة واحدة حيث يصير الاولى في المعنى شرطا والثانية جزاء والشرط قيد للجزاء فالضمير في الشرطية بمنزلة الضمير في قيد من قيود الجزاء والمعنى الذي يغضب زيد في وقت يطير الذباب والثالث ان الفاء السببية يفهم منها كون الاولى سببا للثانية فينصب المعنى الى انضمام لفظ لسببا الى الجملة الثانية فيحصل به الرابط والية اشار بقوله او يفهم منها وهو اليضا منصوب وقوله يمكن ان يقدر جواب آخر عن اصل السوال بجعل الضمير اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا او ورد الامكان اشارة الى ضعفه وذلك لان الضمير المجرور من الصلة يحذف بشرطين ان يجر بإضافة صفة مشبهة كما تقدير انحو الذي انا ضارب زيدا اي ضاربه او يجر بحرف جر متعين وتعيين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر شبهه في المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذي مررت اي مررت به فالجاران متماثلان وكذا ما تعلقا بهما وهو ليس كذلك لكن قد جاء على قلة بحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيدا اي به قوله على معمولي عاملين هذا هو الوجه لان فيه حذف المضاف فقط بخلاف الاول فان فيه تاويل عطف ما وقع العطف وحذف بناء وحذف وجود والوجه الاول فيه قلة الحذف اقوى وبخلاف الثاني فان فيه حرف العطف عن الظاهر المتبادر وهو المعنى الاصطلاحي الى اللغوي قوله ولا على اكثر من اثنين اي ولم يقل على معمولي اكثر من عاملين اثنين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر قوله فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز بحسب الحقيقة فالتحقق الذي يدل عليه اذا والماضي محمول على التحقيق بحسب الصورة وان كان بحسب المعنى لك نظرا الى الحقيقة وعدم الجواز الذي يدل عليه التالي محمول على عدم الجواز بحسب الحقيقة فاندفع ما قيل عدم الجواز مناف للمقدم فكيف يترتب عليه واجاب البعض عنه بان واذا عطف ما دل باذا يريد العطف ثم رده بان عدم الجواز لا يبتني على تلك الارادة فانه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعليق والبعض قبل هذا الاعتراض وقال هذا غاية ما لو كان قوله لم يجز جزاء لكنه ليس بجزاء بل الجزاء محذوف وهو علة له اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على معمولي

عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز اقول بل الجزاء هو قوله لم يجز لكنه ماول بحكم عليه بعدم الجواز فيستقيم المعنى على تقدير الاداة
فان عدم الجواز وان لم يكن متبينا على ارادة العطف لكن الحكم يبين عليه قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء
آه اشارة الى ان بيان المخالفة متعلق بعدم الجواز وعلى هذا فالمناسب ما هو المذكور في المتن من تقديم بيان المخالفة
على المستثنى اذ لو اخر عنه كما قيل لكان انظر الى المتعين لتعلقه بالجواز المفهوم من المستثنى وهو فاسد فان قلت على تقدير تقديم
بيان المخالفة يفيد الكلام انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء وفي هذا التركيب يكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وهو خلاف
المقصود فيكون ذلك التقدير فاسدا قلت لا مجال لهذا الاحتمال لان الاستثناء من النفي اثبات وكذا بيان المخالفة بعد النفي
بلا قيد يفيد الجواز لا غير فاحتمال عدم الجواز بلا مخالفة الفراء ليس مما يحتمله لفظ المتن بل ما يفاد من المتن بكليته هو ان الجمهور لا
يجوزون هذا العطف خلافا للفراء في جميع التراكيب الاتي تركيب تقديم المجرور فان الجمهور يجوزون كالفراء فان قلت
يفهم من تعليق قوله خلافا لسيبويه تجويز المجرور مثل التركيب المذكور انه يمنع مثل هذا التركيب وهو ليس بمقصود بل المقصود انه يمنع
هذا العطف مطلقا قلت بل يفهم انه يمنع مطلقا وذلك انه لما نسب الى الجمهور عدم الجواز خصص الجواز بالفراء فدل ظاهر هذا الكلام
ان غير الفراء على المنع وانما نسب تجويز التركيب المذكور الى الجمهور خصص الخلاف لسيبويه علم انه يمنع هذا العطف مطلقا فسيبويه يمنع
مطلقا والفراء يجوزه مطلقا والجمهور يجوزون مثل التركيب المذكور ويمنعون ما اراده هذا وما ذكره الرضي يخالف هذا المذكور حيث
قال اعلم ان الاخفش يجوز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد
الى عمرو وبكر وخالد نحو لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جوز فلفصل بين العاطف الذي
هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا والعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصرح من قوله ويجره بعض الكوفيين
مطلقا فان كلامهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لا ما ذكرنا ثم قال فتقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل
بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه وقال صاحب المغني فان
لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز
مطلقا عند جماعة وقيل ان منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فانكان الجار هو خافض زيد في الدار والحجرة عمرو او عمرو الحجر فيقبل
والمهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار بعده ما خافض الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور
عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل
قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع وان فيه تعاول المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار
زيد وعمرو والحجرة هذا كلامه قوله اجتزت عنده اعم من السامع وتحقيق بواسطة التاكيد ان المنسوب اليه في هذه النسبة
هو المتبوع لا غير فتقدير امر المتبوع في النسبة بالتاكيد عبارة عن ان يعلم بالتاكيد انه المنسوب لا غير وانه المنسوب اليه لا غير
ولو لم يؤكد لم يتشخص كون المؤكد منسوبا او منسوبا اليه لاحتمال التجوز او السهو او الغلط وعلى هذا لا يكون قوله او الشمول لغوا اذ
التجوز ليس في نفس المنسوب اليه في قولك جاء القوم كلهم حتى لم يتشخص كون القوم منسوبا اليه فيغني قوله في النسبة عن قوله او الشمول
بل في شموله لافراده فلا احتمال انما هو في الشمول بعد ان يتشخص كون القوم منسوبا اليه كلام التقرير في النسبة فانه تقبل اعتبر

لم يتشخص كون المؤكد منسوبا او منسوبا اليه **قوله** ضر الغفلة اى غفلة السامع عن سماع لفظ المنسوب او المنسوب اليه **قوله** من السامع متعلق بقوله لدفع **قوله** ظنه اى ظن السامع **قوله** تنكيره اللفظ الذى ظن المتكلم غفلة السامع او ظن السامع ان المتكلم غلط به لانكيره معنى لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك **قوله** نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب زيد فانه لو لم يؤكد يبقى احتمال ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما الغفلة او لظنه به المجاز **قوله** واذا عرفت هذا اى ان الغرض من جميع الفاظ التاكيد هو تقرير امر المتبوع فى النسبة او الشمول لا ان كلواحد منها يقرر امر المتبوع اما فى النسبة او الشمول ومنه يعلم صدق الحد على جميع افراد المحدود وهو الجمع الذى لابد فى الخدمة فاعلم كونه مانعا ايضا يتم امر الحد فنقول الى آخره **قوله** اخرج المصرح الى **قوله** هذا حاصل ماذكره المصرح فى شرحه عبارة السيد السند قدس سره بعينه فى حواشى الرضى **قوله** فظاهر خروجهما لانهما لا يقرران امر المتبوع اما العطف فظاهر واما البدل فلانه وان يوجد فيه تقرير امر المتبوع الا انه ليس مقصودا اصليا بل يقصد ضمنا فكانه لا يقرر ولعل المعنى ان لا تقرير فيه اصلا كيف وقد قال العلامة التفتازانى قدس سره فى المطول والنكتة فى ان قال المصرح فى التاكيد فللتقرير وفى البدل فلزيادة التقرير الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير فى بدل الكل ظاهر فيه من الشيئية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفى بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما فى البعض فظاهر واما فى الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع هذا كلامه ومنه يظهر ان ماقيل قوله فظاهر خروجهما لكن فى اخراج بدل الكل نظر اذ هو راجع الى منبه وهو ان المبدل منه فى حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا لانا نقول فيما ليس على ماينبغى اذ تخصيص ان اخراج بدل الكل يحتاج الى ماذكر لا معنى له كيف وبدل البعض والاشتمال ايضا يحتاجان اليه **قوله** لكن لا فى النسبة اى لا يقرر امر متبوعه فى انه منسوب او منسوب اليه لا غيره مما يتعلق به فقولك عمرو فى قولك جاءنى ابو حفص عمرو لوضح متبوعه لرفعه الاشتباه لكن لا يقرر فى ان المنسوب اليه المجئ هو ابو حفص لا غيره لان ذلك انما يتصور اذا دل التابع على مادل عليه المتبوع وذلك لا يتاتى فى جميع عطف البيان كقولك جاءنى العالم زيد **قوله** اى مكرر اللفظ اذ التاكيد تابع فلا يكون الا عليه بالتكرير بدون التاويل ثم كون التاكيد اللفظى مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة او حكما انما هو فى الغالب والا فاللفظى قد يطلق على غيره قال الشيخ الرضى التاكيد اللفظى على ضربين لانك اما ان تعيد اللفظ الاول بعينه او تقويه بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخير وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون الثانى معنى ظاهرا نحو هيهات هيهات او مرئيا وهو مكرر ولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى وان لم يكن له فى حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له معنى بتكلف غير ظاهر نحو خيت بيت من بيت الشراى استحرجته وقولهم اكتعون ابصعون اتبعون قيل من القسم الثانى اذ لا معنى لها مفردة وقيل مشتق من حول كتع اى قام الى آخر ما ذكره الشارح رح ثم قال على الوجهين يمكن ان يحمل على ماقال ابن برهان ان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثانى او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون

كمن لبس او كخبيث خبيث انتهى قوله ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه لانه يجرى فى جميع الاسماء حتى بكل باجمع واخواته بانه لايجرى فيها التاكيد اللفظى وكذا لايشكل على التقدير الاول اذ المقصد ان التاكيد المطلق لايختص بالاسماء وكان تاكيد المصطلح لانه يجرى فى كل اسم قوله ويمكن استنباط مناسبات اما مناسبة الكتع بمعنى التمام للمعنى التاكيدى فظاهرة عبارة عن تمام الافراد واما مناسبة البصع بمعنى السيلان او الرمى فلان السيلان لايكون الا بالكثرة والغلبة وهو مناسب للمعنى التاكيدى لان فيه ايضا الغلبة والكثرة لان تمام الافراد كثير ولان الرى عبارة عن تمام الشرب وعدم الحاجة الى الشرب وهو مناسب تمام الافراد وعدم بقاء فرد عن الحكم واما مناسبة البتع وهو طول العنق من الشدة فلان الشدة مناسب الاحاطة لان فيه ايضا شدة باعتبار تمام الافراد قوله بايراد صيغة الجمع لكراهة اجتماع تثنيتين مع الاتصال لفظا لكون الاول مضافا الى الثانى ومعنى فكون الاول جزء من الثانى نحو قد صغت قلوبكما اى قلبكما اما اذا لم يكن احدهما تثنية لفظا يقينا نفسا زيد وعمرو قوله ولاحاجة الى ذكر الافراد لان ذكره انكان ليدخل فيه الكل فهو فاسد لان الكلى مالم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء المبيع تاكيده بكل وجمع وانكان ليدخل فيه الجمع فهو ايضا ليس بشئ لان افراد الجمع يصح اطلاق الاجزاء عليه فتامل قوله ليليان العوامل قليلا كلية كل بدون الاضافة يلى العوامل كثيرا ومع الاضافة الى المضمر كما هو حالة التاكيد لم يل العامل اللفظى اصلا قال العلامة التفتازانى قدس سره فى المطول نقلا عن المصباح ان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لان قياسها ان يستعمل تاكيدا لانها متى استعملت على ضمير لان معناها افاده الشمول والاحاطة فى اجزاء ما اضيف اليه فلما اضيف الى المضمر كانت الجملة بتقدير ما ذكرناه فى حكم المتقدم اللائم يستعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوى لايخرجها فى الصورة مما هى لاجله لك ان يقال ان الامر كله سهل الرفع والنصب لايقال الامر كله سهل فكانه اراد بالقلة العدم قوله على ما هو المشهور احتراز عن اقوال اخر حيث اجاز بعضهم حذف اجمعين مع ترتيب ما بعدها واجاز بعضهم حذف اجمعين مع انتفاء الترتيب واجاز بعضهم حذف اجمعين مع ذكر ما سواها شئت ولم يجز احد منهم مع وجود اجمعين تاخيرها كذا قال المصرح فى الايضاح وفى المفصل وعن ابن كيسان تبدأ بأيتهن شئت ما عدا اصبع اجمع جمع وجمع كتع وجمع بتع وهن بعضهم جاءنى القوم الكتعون قوله اى بتعصيل النسبة اليه بنسبتها نسبا الى المتبوع قيل وضمائرهم من لفظ المتن لان البدل مقصود مما نسب الى المتبوع مع انه ليس كذلك فليس الخ كما فى جاءنى زيد اخوك مقصود من جاء والحاصل ان البدل تابع تقصد النسبة اليه من نسبة ما نسب الى المتبوع والقرينة على ذلك قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه اذ قوله مع متبوعه احتراز عن البدل فان المتبوع فيه ليس مقصودا بالنسبة بل المقصود بالنسبة فيه التابع فقط فعلم من تعريف العطف ان المقصود بالنسبة هو البدل لا المبدل منه ومعنى كون النسبة اليه مقصودا بنسبة ما نسب الى المتبوع انه حصل بواسطة النسبة الى المتبوع وبسببها النسبة الى المتبوع توطئة لرد المقصد الاصلى بعد التوطئة والتمهيد والمعنى ان النسبة الى المتبوع وانكانت ظاهرة الا ان المقصد من النسبة الى التابع نفى جميع اقسام البدل فنسب الشئ الى المتبوع بحسب الظن وبحسب الحقيقة المقصد النسبة الى التابع فاندفع ما قيل فيه نظر لان نسبة المجئ الى الاخ ليست مقصودة بنسبة الى زيد بل نسبة الى زيد مقصودة من ضم المبدل الى زيد ونسبة الى الاخ مقصودة من ضمه اليه قوله اى لايكون النسبة الى المتبوع مقصودة اشارة الى ان قوله دونه متعلق بقوله مقصود حال من ضمير المستتر فيه اى البدل تابع مقصود متجاوزا عن المتبوع وجعل ظرفا للنسب او حالا من ضمير المستتر فيه يفسد المعنى تامل قوله ثم بدا له يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له اى غير الاول فضمير الفاعل فى بدا راجع الى الراى المعلوم بدلالة الكلام كذا ذكره العلامة

انتفاء ذا في شرح المفتاح **قوله** وليست نسبته بالنسبة الى احد وقوله من عدم القيام بيان لما وقوله مقصودة بالنسبة الى زيد اى بالقياس الى زيد او مقصودة بالقصد بالنسبة الى زيد فلا يرد ما قيل ان المناسب بقوله اى بقصد نسبته الى نسبته ما نسب الى المتبوع ان يقول وليس نسبة عدم القيام الى زيد مقصودا بنسبته الى احد **قوله** وبدل الاشتمال اشارة الى ان قوله والاشتمال بتقدير المضاف عطف على قوله بدل الكل وليس معطوفا على الكل حتى يحتاج ان الاضافة في بدل الكل بمعنى من وفي بدل الاشتمال بمعنى اللام فكيف يصح عطف الاشتمال على الكل مع ان الاول مجرد عن الثاني باللام والتابع يجب ان يكون ملتبسا باعراب سابقه من جهة واحدة **قوله** اى بدل مسبب غالبا اشارة الى ان وجه تسميته بالاشتمال هو اشتمال البدل على المبدل منه او اشتمال المبدل منه على البدل اشتمال الظرف على المظروف لكن هذا ليس مما يعتمد عليه والمعتمد عليه ما قيل سمي بدل اشتمال لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني تخصصا لما اجمل في الاول مبينا له وما قيل سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد وتتم الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك الحسن ومنه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ثوبه ظني انه لم يسلب نفسه بل سلب شيئا منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قولك يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه عبر مفيد الا ان يكون عن حكم غير معين بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل غلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر فان قلت فليحمل ما ذكره قدس سره على هذا قلت لا يجوز ان يحمل عبارة الشرح عليه لان الرد المذكور في الشرح انما يجري في الاشتمال بمعنى اشتمال الظرف على المظروف لانفي الاشتمال بالمعنى المذكور لان الاشتمال بالمعنى المذكور متعين فيه كون المبدل منه مشتملا على البدل دلان ايراد نحو سلب زيد ثوبه مثالا لاشتمال البدل على المبدل منه وايراد نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه مثالا لاشتمال المبدل منه على البدل يشعر بان المثال الاول ليس المبدل منه فيه مشتملا على البدل فعلم ان الشارح رح لم يرد بالاشتمال المعنى المذكور اذ المنتفي في المثال الاول انما هو اشتمال المبدل منه على البدل بمعنى اشتمال الظرف على المظروف لا الاشتمال بالمعنى المذكور لان الاشتمال بالمعنى المذكور موجود فيه وايضا اشتمال البدل على المبدل منه في المثال الاول انما هو بمعنى اشتمال الظرف كذا في اشتمال المبدل منه على البدل ايضا بمعنى اشتمال الظرف ولا يجوز ان يكون بالمعنى المذكور والا لما قال بافتراق المثالين فيه انه موجود فيهما وعلى هذا فقوله غالبا احتراز عن نحو اعجبني زيد حسنه فمن قال بعد نقل ما ذكرنا من الوجه المعمول عليه في التسمية ينبغي ان يحمل كلام الشارح رح حق التصور **قوله** وقال بعض المحققين يعني به السيد السند قدس سره **قوله** الظاهر انهم الى قوله فالفرق ظاهر عبارة السيد قدس سره في حواشي الرضي **قال** نحو ضربت زيدا راسه اعلم انه يجب في بدل الاشتمال والبعض ضميرا يرجع الى المبدل منه قال صاحب المغني السادس والسابع من الاشياء التي يحتاج الى الرابط بدل البعض والاشتمال اذا لم يربطهما الا المعنى ملفوظا به نحو ضربت زيدا وصمت كثيرهم يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه او مقدرا نحو من استطاع اي منهم ونحو قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه وقيل النار خلف عن الضمير اي ناره ولا تشترط الرابط في بدل البعض وجب في نحو تلك عشرة كاملة ثلثة زيد وعمرو القطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير انتهى اقول اللازمة في قوله لو اتبع لكان صنعة كيف والضمير اعم من الملفوظ والمقدر ففي تقدير كون زيد وعمرو بدل بعض تقدير منهم كما قال به على تقدير القطع **قوله** اجمالا

اى فى طلاس مثلا الى طلاس لبعده فلا يكون نحو قتل الامير سياسة وبنى الوزير وكلاوه من بدل الاشتمال لان شرط بدل الاشتمال ان يستفاد
هو من المبدل منه معنا وفى المثالين يستفاد معنا اذ يستفاد من قولك قتل الامير ان القاتل سياسة وابانى وكيله فلا يجوز فيهما البدل
مطلقا قوله لان نسبة الضرب الى زيد تامة غير مقتضية لنسبة اخرى متعلق بامن متعلقات زيد وكذا نسبة النظر الى القمر تامة ونسبة الرؤية الى زيد ايضا
تامة مفيدة غير محتاجة الى شئ بالنظر الى معناه اى ليس معناه بحيث اذا نسب اليه النظر او الرؤية افاد بل اتم بل تم وفيد اذا لوحظ نسبة النظر والرؤية
الى متعلق من متعلقات القمر والدرجة فعدهما من بدل الاشتمال ليس بسديد وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل فى توجيه كون المثالين
من بدل الاشتمال من انه اذا لم يكن فى الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا
كذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رأيت برج الاسد فقال نعم رأيت درجة الاسد كان المخاطب منتظر الذكر البدل ليس بسديد
لما سبق فى بيان ذلك الانتظار ليس لان النظر والرؤية لا يصح تعلقهما بمعنى القمر والدرجة بل تعلقهما بمعنى القمر والدرجة تام صحيح فسديد بل الانتظار
انما هو لان القمر ليس فى الفلك وعلم المخاطب ذلك وان السؤال عن البرج وقد اجيب اجاب برؤية الدرجة بل هذا ليس بانتظار
بل المخاطب يعلم ان المتكلم قد غلط فهو بدل غلط والاشتمال انما يكون اذا لم يفد تعلق الفعل الى مجرد معنى المبدل منه بدون ملاحظة صفة
من صفات فقوله فيد خل فيه ما اذا كان ان اراد الدخول بالنظر الى الخلق المتن كما يشعر به الفاء فكما يدخل فيه المثالان يدخل فيه نحو
ضربت زيدا اخاه وان اراد الدخول بعد التقييد بما قيد به الشارح قدس سره فكما يخرج عنه نحو ضربت زيدا اخاه يخرج المثالان قوله نحو
الزيدون اعجبتهم ايا هم اعلم ان النحاة اوردوا المثال بدال المضمر من المضمر نحو زيد ضربته اياه الا ان هذا المثال لما كان ظاهرا فى التاكيد
لرجوع الضميرين الى شئ واحد وقد اتفقوا كلهم فى مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا مررت بك انت وبهو
فكذا هذا ترك الرضى هذا المثال واورد المثال الذى اورده الشارح قدس سره الا انه قال اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك
وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءنى الزيدون اخوتك وكان على الشارح قدس سره ان يقيده بما قيده الرضى به والا فرق
بين زيد ضربته اياه وبين الزيدون اعجبتهم ايا هم فلا فائدة فى تركه وايراد ما ذكره وقد اجيب عن جانب النحاة بان الثانى ان
ذكر مقررا فتاكيد وان ذكر توطية لغيره ثم بدا فذكره دون غيره فبدل وجاز ان يكون الشئ الواحد مقصودا وغير مقصود بحسب
وقتين وهذا الجواب انما يصح عند من لم يشترط فى البدل عند التكرار ان يكون مقررا لشئ آخر لما عند من يشترط قال صاحب المغنى
ويجوز فى البدل كون الثانى على اللفظ الاول بشرط ان يكون مع الثانى زيادة تبيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة
يدعى الى كتابها فنصب كل الثانية فانها قد انفصل بها ذكر سبب الجثو انتهى قوله واوك ضربت زيدا اياه اذا رجع الضمير الى
اخيك بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة كان تاكيد اللفظيا لانه يكون كقولك ضربت زيدا زيدا ثم قال
اياه على البدل على قول من لم يقل يكون البدل من جملة اخوى ولم يجز عند من قال يكونه من جملة اخوى والا فالجملة الواقعة خبرا
عن الضمير قال صاحب المغنى الثامن ان عطف البيان ليس فى التقدير من جملة اخوى بخلاف البدل ولهذا امتنع ايقاع البدل وتعين
البيان فى نحو قولك هند قام عمرو اخوها ونحو مررت برجل غلام عمرو اخوه ونحو زيد ضربت عمرو اخاه انتهى قوله احترز به عن البدل فيه
ان البدل ايضا يوضح متبوعه قال العلامة التفتازانى قدس سره فى المطول ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح ما للنسبة
لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون فى بدل الكل ايضاح وتفسير فكيف يصح الاحتراز عنه بقوله لا يوضح متبوعه

الا ان يقال المراد من الايضاح في عطف البيان هو الايضاح المقصود بالذات والايضاح في البدل ليس مقصودا اصليا بل مقصود بالتبع قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان قلت ليس في القصة ان عمر رضي الله عنه اقسم بالله مع ان قول الاعرابي استقم يا ابا حفص عمر صريح في انه اقسم قلت ان الشارح رح لم يذكر قسمه الا ان بعض الفضلاء قد ذكر القسم حيث قال ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب رض فالتمس منه بعيرا وكان له بعير فقال عمر رض لك بعير اركبه ولا حاجة لك الى بعيري فقال بعيري نقب ودبر فقال عمر رض والله ليس لها نقب ولا دبر فانشد الاعرابي الشعر المذكور فان قلت قول الاعرابي الثاني فجر شيبه الى التردد مع ان الذنب قد صدر قلت اورد في صورة التردد رعاية للادب او لاحتمال ان يكون معنى حلف عمر رض والله ما ان بها نقب ولا دبر في ظني لانه ليس بها ذلك في الواقع ويحتمل ان يكون ان مخففة عن المثقلة واسمه ضمير الشان المحذوف على طريقة قوله تعالى سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ويكون انشائي دليلا على الاول وان وقع موقع الفاء ويغني غناءها على اسلوب قوله تعالى وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء قوله والا اي وان لم يجعل لمعنى صير بل بمعنى طرح وخلى فهو حال لان طرح وخلى له مفعول واحد قال القاضي في سورة البقرة في تفسير قوله تعالى وتركهم في ظلمات وترك في الاصل بمعنى طرح وخلى له مفعول واحد فضمن معنى الصير فجرى مجرى افعال القلوب قوله ما دام به رمق ظرف لقوله لا يقربه والجملة وهو قوله فان الطير لا يقربه خبر ان والتقدير لان الانسان الطير لا يقربه في مدة حصول رمق له قوله وهذا الحد لفظ المبني عبارة الرضي بعينه قوله لكان تعريفا للمبني المجهول بالمعنى المجهول فلا يفيد معرفة قوله والامر بغير اللام قيد به لان الامر باللام معرب والامر عند النحاة حقيقة في الامر باللام وبغير اللام على ما مر في صدر الكتاب قوله والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب ليس معناه الحقيقي والا يلزم ان لا يكون المنادى المفرد المعرفة مبنيا بل المراد منها المناسبة قوله وقد فصل صاحب المفصل المناسبات الموجبة للبناء فيكون معلوما مشخصا فلا يلزم من اخذه في تعريف المعرب كون تعريفه تعريفا بالمجهول قوله اما بانتفائهما معا فكخمسة عشر اذا ذكر على سبيل التعداد فانه انتفى فيه كلا الامرين التركيب وعدم المناسبة لكونه مناسبا للحرف دون التركيب ونحو زيد وعمرو فانه انتفى فيهما التركيب دون عدم المناسبة لكونها غير مناسبين لمبنى الاصل قوله لمنع الخلو دون الجمع وقيل يمكن جعلهما مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبنى الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون بسبب بنائه عدم التركيب ولا خفاء ان بسبب بنائه هو لا غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة انتهى وفيه انه لا مانع من اجتماع المقتضيات على مقتضى واحد صرح به السيد السند العلامة التفتازاني في شرحي المفتاح والكشاف بشبهة تورد الموثرين على اثر واحد واردة عليه الا ان يثبت كونه غير مركب مقتضى للبناء اذ المركب مقتضى آخر فان قلت يخرج من القسمين خاق في قولهم خاق صوت الغراب لعدم مناسبته لمبنى الاصل وعدم كونه غير مركب قيل جوابه لا يضر لان المقصد بالبيان الاسماء المبنية والاصوات ليست من الاسم المبني لانها ليست موضوعة فليست كلمات فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها انتهى وفيه بحث لان الاصوات وان لم تكن اسماء للعدم كونها دالة بالوضع لكن ذكرت في باب الاسماء لاجراءها مجراها واخذها حكمها وسميت لاجلها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء صرح به الشارح رح في باب الاصوات فذكر الاصوات فيما بين المبنيات ليس لمجرد مزيد المناسبة من غير قول

سبحت خبرها والمشمتين ليس

بناءها بل ذكرت لاجرائها مجرى الاسماء والقول ببنائها لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء وعلى هذا لا بد لا بناء
في قوله او وقع غير مركب من محل وهو ما قال الشارح للحواشي المندية المراد بغير المركب اعم من ان يكون حقيقة او حكما بناء على
المشاكلة للمسمى الواقع غير مركب حقيقة على ان كون خاق في قولهم خاق صوت الغراب صوتا محضا ليس باسم محل بحث لانه
حكاية الصوت فيكون اسما لانه علم للصوت قوله ايثار التقدم ما مفهومه وجودي مفهوم التركيب وجودي والمناسبة
صدمي في تعريف المعرب وفي تعريف المبني بالعكس قوله اي القاب المبني فسر الضمير بالمبني ومعلوم ان الضم والفتح والكسر
والوقف ليس القابا للمبني فكيف يضاف اليه فاشار الى توجيهه بقوله من حيث حركات اواخره وسكونه يعني بعد القاب
حركات الاواخر والسكون القابا للمبني سامحه لاجل هذه الملابسة كما يعد الرجل حسنا لحسن غلامه قوله نحو من الرجل و
من امرأ ومن زيد خان النون في الاول مكسورة وفي الثاني مضموم وفي الثالث ساكن قوله لتصديره اي المصدر الاصل
فيما بعد بالاصوات للاسماء الاصوات انما لم يصدره باسماء الاصوات لان المراد بالاصوات ما كانت باقية على ما هي
عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها
مجريها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء هذا ما ذكره الشارح رح في بحث الاصوات وقال
الفاضل الهندي في جره نظر لان المذكور من نخ ونحوه صوت لا اسم صوت وكذا في نعل لان نعل الصوت ليس باسم لعدم الوضع
فكيف يذكر في الاسماء المبنية ثم ذكر وجه الذكر ما ذكره الشارح وقال في الارشاد وهي لمن جعل الاصوات اسما مبنية كالاسماء
الافعال كيف وليست بموضوعة مع عدم كون اصوات غير الانسان الفاظا الا ان يقال انها ملحقة بالاسماء عوملت معاملتها
وقال الرضي ان الالفاظ التي يسميها النحاة اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر من الحيوانات العجم كغاق
او من الجمادات كطق وثانيها اصوات خارجة من فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معنى في النفس وثالثها
اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها او الهجي او الذهاب او امر آخر فاقول قول الشارح عطف على اسماء الافعال
لا على الافعال وانما سماها ايضا لتصديره باب الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات بناء على انها في نفسها
اسماء لان المراد ما يحكى بها اصوات البهايم لا نفس اصواتها حتى يضاف الاسماء اليها ليس بوجه وانما من وجه فتامل
ولا تذهب عليك ان قول الفاضل الهندي مع كون عدم اصوات غير الانسان الفاظا ليس على ما ينبغي تامل تعرف
قوله لان جميعها ليست مبنية قيل ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني نحو خمسة عشر وقسم معرب
نحو لعلبك انتهى فانه يبقى الجزء الاول منه واعرب الثاني مع منع الصرف على الافصح وفيه لغتان اخريان اعربا اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واعربا اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف
الثاني فاقيل بخلاف الموصولات والمركبات فان جميعها مبنية لان ايا ايضا مبنية عند حذف صدر صلتها وكذا المركبات
التي لا نسبة بينها مبنية ايضا بالكلية جزئية نحو خمسة عشر او بعد جزئية نحو لعلبك فلا يرد ما قيل ينبغي ان يقول وبعض المركبات
لان المركبات قسمان قسم مبني نحو خمسة عشر وقسم معرب نحو لعلبك ليس بوجه وانما من وجه قال ما وضع لتكلم مخرج
قول من سمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل وقولك لزيد الغائب زيد يفعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق

على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم ذكره فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر من ثم قلت يا تميم كلهم نظرا الى اصل المناداى قبل النداء ولهذا يقبل يا مسيء بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان ياء دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم هذا كلام السيد فاخراج زيد اذا اخبر به المتكلم عن نفسه بقيد الحيثية ليس على ما ينبغي لانه اخراج للمخرج قوله ويخرج بهذا القيد قيل يعني به لفظ المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظ المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيد اذا اخبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد انتهى اقول جعل المشار اليه بهذا قوله به هو الظاهر المتبادر واما اخراج لفظ المتكلم والمخاطب بما احرجه لا بقيد الحيثية مما لا يظهر وجهه مع ان قول الشارح رح فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب اي لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه مخاطب يشير الى ان لفظ المتكلم والمخاطب يخرج بقيد الحيثية وقيل لا يخرج بهذا القيد اي بقيد الوضع بمعنى ان الاعلام الثلثة ولهذا اخر القيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيري المتكلم والمخاطب اما الثاني فظاهر واما الاول فامر المتكلم ظاهر واما امر المخاطب فخفي لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب ذا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد بتوجه الخطاب اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب كلا انت انتهى ولا يخفى عليك جعل المشار اليه بهذا قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة ليس بسديد اذ لا يخرج به لفظ المتكلم والمخاطب بل بقيد الحيثية وبقوله المتكلم بما تكلم به ولا يخرج بقيد الحيثية لفظ المتكلم يخرج به ايضا لفظ المخاطب لانه ليس موضوعا لمخاطب من حيث انه مخاطب يدل عليه فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ولا يخفى ان مآل قيد الحيثية وقوله المتكلم بما تكلم به الى امر واحد وهو ان انا موضوع للمتكلم حين تكلمه وانت موضوع للمخاطب حين توجه الخطاب اليه وعلى هذا فلا يصح ان يقال ويخرج بهذا القيد الذي واحد مآلا وان كان اثنين عبارة هذا ولو اريد بانا وانت وهو الجزئيات المخصوصة المتعلقة بواسطة امر مشترك بينها لا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان للمفهوم الكلي الا ان هذا لا يناسب مذهب المصنف لان هذا المذهب المتاخرين والمصنف من المتقدمين ومذهبهم ان المضمرات والموصولات واسماء الاشارة موضوعات للمفهوم الكلي بشرط استعمالها في جزئياته لا في المفهوم الكلي ولو اريد هو لا يرد لفظ المتكلم والمخاطب ايضا لانهما موضوعان للمفهوم الكلي ويستعملان فيه قال للغائب مطلقا من غير شرط تقدم الذكر قوله فكانه متقدم من حيث المعنى اي ان يقال فكانه متقدم من حيث اللفظ اذ المراد انما هو في التقدم من حيث اللفظ لا في التقدم من حيث المعنى قوله فكانه تقدم ذكره معنى اي فكانه تقدم ذكره لفظا على ما مر قوله ويكون كالجزء منه كونه معتبرا في مطلق المتصل محل تردد كيف ولو كان لك لاسكن الباء في ضربك لئلا يلزم توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لما في ضربن قوله المنتهيين بتقدير المتعلق الى واو لها بدل من الضمير المستتر في المنتهيين الراجع الى ضربن وضربن بدل البعض من الكل لانه ابدل كلا واحد من اولها وثانيها حلوة ولو قال كلاهما لكان بدل الكل من الكل قيل اشار بقوله المنتهيين الى ان كلمة الى للاسقاط لا لمد الحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم وقيل فيه بحث فان فائدة الى الاسقاطية انما هي اسقاط ما وراء الغاية وليس ثمة شيء وراء الغاية حتى يكون الى للاسقاط فيكون

ذكر الى في مثله ليوافق سبب صون الكلام عنه قوله هو ان قال الشيخ الرضي الضمير عند البصريين ان واصلنا وكان انا عندهم ضمير صالح لضمير المتكلمين والمتكلم فابتدأوا بالمتكلم وكان القياس ان يبنوه بالتاء المضمومة كما نوا الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبنوه الخاطبين بناء وحرفية بعدان كالاسمية في اللفظ والتصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما اراد وا انفصالها ادغموها بان يستقل لفظا كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المنصوبة كانت متصلة فاراد وا استقلالها لفظا ليصير منفصلة فجعلوا اياها فالضمائر هي التي تلي اياما عدا لها هذا كلامه فالمراد من قوله اجماعا اجماع البصريين على ما هو الظاهر من كلام الشيخ الرضي لان الفراء من الكوفيين وابن كيسان من البصريين لكنه ليس قائلا بان الضمير هو التاء في انت بل قال في اياك ان الكاف هو الضمير واياه عماده قال صاحب المفصل ليس نقل الاتفاق في هذا المحل يصح بل هذا هو مذهب الجمهور وقال الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة فان قلت لعل مراده اتفاق البصريين كما حمل عليه صاحب العباب عبارة اللباب حيث قيل فيه وكذا اللواحق بايا اجماعا قلت المراد اجماع البصريين قلت هذا لا يدفع للاعتراض فان ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء في انت هي الاسم وهي التي في قمت ولكنها كثرت بان لحقته جماعة من اللغة تعني فلا اجماع من الكل ولا من البصريين هذا كلامه ويمكن ان يقال المراد من الاجماع قول الاكثر اذ لا اكثر حكم الكل قوله وفي اياي اختلافات كثيرة قال الشيخ الرضي اختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به وحده حرف تدل على احوال المرفوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان اياما مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء بعد ان في انت وانت وانتما وانتم وانتن وقال الخليل والاخفش ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها كقولهم اياه وايا التراب وهو ضعيف لان الضمائر لا يضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك يعني نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسما بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كاف وهاء وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللواحق بايا وايا دعامة لها ليصير بسببها منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب انتهى قوله فاكتفوا بلفظ الفعل اذ الفعل لا بد من فاعل فاذا لم يكن فاعل بارز اعلم انه مستتر فلفظ الفعل يدل على استتار الفاعل كما يدل ما بقي من الكلمة المشهورة على ما الباقي منها فقوله كما يحذف نظير بجامع ان في كل شيء يدل على شيء فما قيل ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف في غير المنع قوله اذا لم يكن مسندا الى الفاظ المقصود من لفظ التقييد في المواضع الاربعة الاشعار بان الاستتار فيما ليس لازما يعلم منه ان ما لا قيد فيه فالاستتار فيه لازم فاندفع ما قيل لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل حيثما كان ولا يكون في المسند الى الفاظ الا في بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغائب بهذا القيد قوله سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد احد الامرين مستدرك قال وفي الصفة مطلقا حال عن قوله في الصفة فان قلت فكيف يصح التذكير قلت لان الصفة في الاصل مصدر وفي متأنيه يجوز اعتبارا لحالة الاصلية ويجوز اعتبارا لحالة المنتقلة اليها نحو رجل صوم وامرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم ويجوز ايضا باعتبار الوصف يدل على ما ذكرنا سواء كان اسم فاعل او قوله سواء كان

مفردا او مثنى اى الصفة فما قيل مطلقا ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسما فاعل والا لوجب ان يقال مطلقة ودون الضمير المرجع
كما يشعر به قوله سواء كان اى الضمير مفردا الخ لا سواء كان الصفة والا لوجب سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لان لا يصح ح
قوله سواء كان اسم الفاعل الملازمة الاولى ممنوعة ويسندما ذكرنا وقوله سواء كان اى الضمير مفردا الاسواء كانت الصفة فيه تفكيك للنظم بلا ضرورة والملازمة
الثانية ممنوعة ايضا وقوله لا يصح ح قوله سواء كانت اسم الفاعل قلنا ان سلم فى الاول وقوع كانت بالتانيث والثانى بالتذكير فيما شارة الى جواز الامرين
صرح به الشيخ الرضى على ما نقلنا عنه فى صدر الكتاب قوله ولو كانت اى الالف والنون والمناسب بقوله بالضميرين وقوله
فما اى الالف والنون يقال ولو كانتا ضميرين قوله لا يتغير الاول لما تغيرت اذ المتعارف فى جواب لما هو الماضى ووقوع
المضارع فى جواب لما تحليل وحمل الى حد الشذوذ قوله فى الصفة حرفا التثنية والجمع الاولى حرفا التثنية والجمع قوله او بالفصل
اى بفصل الضمير عن عامله لغرض لا يحصل ذلك الغرض الا بالفصل وذلك امر كلى امر تحته جزئيات كثيرة منه ما فصل عن عامله
للتاكيد نحو اسكن انت وزوجك الجنة او للبدل كقولك بعد لفظ اخفيك لقيت زيدا اياه او للعطف نحو جاءنى زيد وانت ومنه ما يقع
بعد الا ومعنى الا ومنه ما يلى اما نحو ما جاءنى الا انت او زيد والغرض منه افادة الشك من اول الامر ومنه ما يكون تاليا
مفعولى علمت او اعطيت واتصاله يوجب المناسبة بالمفعول الاول كما اذا اخرت عن المفعول الثانى فى علمت زيدا اياك
واعطيت زيدا درهما قلت الذى علمت زيدا اياه ابوك والذى اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان يقول الذى علمته زيدا ولا
الذى اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثانى بالاول بهذا ذكره الشيخ اقول نعم قد يكون بعض ما ذكر من ذلك الباب نظر
فتارة ومنه ما فصل عن عامله لرفع اللبس والجمل نحو ما قائم انت وما قائم انت اذ لو استتر الضمير لم يعلم انه متكلم او مخاطب
او غائب صرح به صاحب المغنى قيل لا يحصر صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفى او حرف الاستفهام
اذا كانت عاملة فى ضمير الفاعل يجب انفصاله نحو ما قائم انت فليس على ما ينبغى على ان هذا لا يرد على المصنف لان الصفة فى المثال
ليست عاملة فى الضمير عنده بل الضمير عنده مبتدأ والصفة جزء ما صرح به صاحب المغنى لان استتار الفاعل فى الصفة واجب عنده
بحيث لا يجوز الانفصال اصلا وهو مذهب الكوفيين ايضا قوله الواقع لغرض قد متعلق الجار والكاف ليصح تعلقه بالفصل ريثما
يزالة المعنى ولذا قد يعرفا قوله لا يحصل الغرض الا باى بفصل الضمير عن العامل وهذا احتراز عن نحو ضرب زيدا انا فان الغرض
وهو الاهتمام بشان المفعول والكاف يحصل به الا انه ليس متعينا لحصوله بتقديم المفعول على الفعل قال صفة جرت المراد
بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او صفة او خبرا قوله يعلم انه مرجعه الصواب علم قوله والا اى وان لم يكن مرجعه ما ذكر خلاف
الظاهر لا حاجة اليه اى الى الانفصال وهذا ما ذكره الشيخ الرضى ان اتفق ما جرى على الصفة وما يوليه فى الافراد وفروعه
اى التثنية والجمع وفى التذكير وفروعه اى التانيث فان اتفقا فى الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفته ولا يجب
ذلك اللبس بالاتيان بالمنفصل نحو زيد هو ضاربه هو والزيدان هما ضاربا هما هما او يضربانهما هما انا
كلامه ووجه الرد هو ان الضمير المنفصل الذى هو خلاف الاصل يرجع الى البعيد الذى هو خلاف الظاهر فيرتفع اللبس
والانصراف العدول من المتصل الى المنفصل للفائدة بل صار لعوائم قال وان اختلفا فى الغيبة والخطاب والتكلم
فاللبس مرتفع فى جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربانا او يضربانا وهندانا ضربتنى او تضربنى

الاتى غائبة للمضارع عم المخاطب وفى غائبة مع المثنى المذكر نحو انت هندان تضربانها وهندانت تضربانك انا فان تضربانها
والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل ة ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل فى جميعها مع الاختلاف المذكور
ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربانها نحن والزيدون ضاربوها نحن وتقول فى المؤنث انا هند
ضاربتها انا فلما رفع اللبس بالاتيان بالمنفصل فى هذه الصورة قط والاتيان به عند البصريين فى صورة الصفة المشبهة يعنى
اذا كان ليس ويرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضمير والتبس ولم
يلتبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا فى اربعة مواضع فقط كما مر بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها فى كل
موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هى له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول فى هذا الاختلاف لرفع اللبس نحو قولك
انا زيد ضاربه بالمار يعرف ان ضارب مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربنى فلم لم يكتفوا فى رفع اللبس بهذا الضمير
لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس وكان جايز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتى به لمجرد رفع اللبس ضمير لا يجوز حذفه هذا كلامه

قوله واما الفعل فقد اتفقوا اه وقع فى اكثر كتب النحو انه يجب انفصال الضمير فى الفعل عند اللبس لا يجب عند عدم اللبس بخلاف
الصفة فانه يجب فيه انفصال الضمير على التقديرين وقد عرفت ان الصورة التى قال الشيخ الرضى بعدم رفع اللبس فيها بالانفصال
فان النحاة قالوا بارتفاع اللبس فيها بالانفصال **قوله** والا لكان اى وان لم يكن هى فاعلا بل تاكيد الكان هذا امثال
واضافى صورة الفصل لغرض التاكيد فلم يصح جعله مثالا لكون الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له **قوله** لكنه تاكيد للاسم
لا فاعل فيكون من باب الفصل لغرض وهو التاكيد قال الشيخ الرضى ومثله اى مثل الضمير الذى فصل عن فاعله لغرض لا يتم
الا بالفصل الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هى له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلها كما فى اسكن انت وزوجك
وذلك لانك تقول مطرد انحن الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان ضاربانها وقد عرفت ضعف نحو جاءنى رجال
قاعدون فلعانه وقال الزمخشرى بل تقول ضاربهم نحن وضاربانها هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل انتهى معنى لو كان الضمير
المنفصل فاعلا للصفة لما لحق الواو والالف فى الصفة اذ حكم الفعل فكما لا يفرد الفعل عند تثنية الفاعل او جمعه كذلك الصفة
يفرد فعاتنى وجمع علم انه تاكيد للمستكن فهو حما انفصل الضمير فيه لغرض والغرض فيه التاكيد **قوله** بدليل نحو الزيدون ضاربوهم
نحن متعلق بقوله تاكيد لازم يعنى الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هى له تاكيد لا فاعل بدليل وفيه انه كيف يكون
مائة الضمير تاكيدا لما نع عن جعله فاعلا ودليل على كون البارز تاكيدا فيما ليس فيه مانع عن كونه فاعلا فما يكون فيه مانع عن كونه
فاعلا يكون من قبيل الفصل لغرض التاكيد وما ليس فيه مانع يكون من قبيل كون الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له
قوله للتجوز من تقدم احد المتساويين من غير مرجح قيل يجوز ان يرجح الاول بانه فاعل فى الاصل او فاعل بحسب المعنى كالمفعول
الاول من باب اعطيت واجيب بان الترجيح بالفاعل ترجيح فى المعنى لا فى اللفظ ووجوب الانفصال باعتبار اللفظ
انتهى واعلم ان هذا الترجيح معتبر عند النحاة كيف وقد قال الشيخ الرضى والانفصال فى باب علمت اولى منه فى باب
اعطيت لان المفعول الاول فاعل من حيث المعنى فكان الثانى اتصل بضمير الفاعل وفى مفعول علمت بعد رائحة المبتدا والخبر
الذين فيهما الانفصال فلا معنى لتوهيمه **قوله** حكى سيبويه عن النحاة تجويز الانفصال قال انما هى شئ فاسد وهو ايجاب لما

بحث فى تحقيق لام التعريف

فوضعوا الحرف غير موضعها قوله كما تقول ما انا كانت وهذا كقوله في عساى ويريد بهما ان نيابة ضمير عن ضمير مخالفة في الاعراب انما ثبت في الكلام في المنفصل وانما جازت النيابة في المتصل بشرط شروط كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كقوله ان لا يجاورنا الاك ديار هذا كلام المغني قوله ان لولا في هذا المقام حرف جر قال الشيخ الرضي وفي قوله نظر وذلك لان الجار اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهرا ولا يصح تقديره وقال السيرافي في الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتدا كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زائدا فلا بد له من متعلق ليكون مفضولا لان المتعلق للمبتدا قال صاحب المغني مستثنى من قولنا لا بد للحرف الجر من متعلق ستة لعموم احدها الحرف الزائد كالباء ومن في كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقويته له وتوكيدا ولم يدخل للربط الثاني لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتدا الثالث لولا في قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتدا الرابع رب في نحو رب رجل صالح تقيتاه لقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدا في الاول اي مفعول على حد زيدا ضربته ولقيد الناصب بعد المجرور لانه قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر الخامس كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في نحو زيد في الدار لان الكاف فعلا مناسبا بالكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف واتفق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الجر ونحوه يدل على الاستقرار السادس حروف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلت عليه كما ان الاكاك ذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم هذا كلامه قال الشيخ الرضي يرجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وحلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغييرات في حشو ضمير ويرجح مذهب الاخفش بان تغيير الضمائر لقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا هون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل هذا كلامه قوله لتقارنهما في المعنى لان معناهما القطع والاشتقاق قوله التي هي خفض الجر وهي كسرة في آخر الكلمة غير هاء ضمة الاكفتار الساكنين وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر والفتح والبناء فرعا كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر قال ويحتمل في البيت قال الشيخ الرضي المشهور في البيت ان حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الا لضرورة الشعر لانه في السعة كذا قال سيبويه قوله من ومن وقد وقط قال الجوهري ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال صيغة مرفوع منفصل فتتبع زيدا باه الفاضل وانت اباك العالم وانا انك ايك الفاضل فجائز على البدل عند البصريين وعلى التكرير عند الكوفيين هذا ما ذكره صاحب المغني وفي كونه بدلا نظر اذ لا بد في بدل الكل من اتحاد ما حصل عليه والفائدة ومفهوميهما قد يكون الاختلاف اي لوجود الاختلاف في كونه ضمير المتكلم ومفهوم ذهبوا الى انه اسم وبعضهم ذهبوا الى انه حرف فاختير عبارة تصح على المذهبين اذ صيغة مرفوع يصدق على التقديرين وهو علم الاستمرار فيه واما ما قيل وفيه ان قوله صيغة مرفوع يتبادر

منها انه ليس بضمير فليس مشتركا بين الجميع واما استقلاقه فوفى غير المنع قال وذلك التوسط ليفصل اشارة الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله متوسط لا بقوله ليسمى والوجه ظ قوله لان الفصل انما يحتاج اليه فيها اى فى المعرفة لانه الصال للصفتية بخلاف ما اذا كان الجزء نكرة لانه متعين للخبرية اذ النكرة لا تقع صفة للمعرفة فان قيل هذا اذا كان المبتدأ معرفة على ما هو الاصل واما اذا كان نكرة فالجزء النكرة يصلح صفة للنكرة فينبغى ان يدخل بين نكرتين قلنا القياس يقتضى ذلك الا انه ثبت الادخال بين معرفتين ثانيها فات الاسم او بين معرفة ونكرة هى افعل التفضيل قوله اذا اداة فلا يجوز كنت هو الفاضل قوله لان عنده حرف قال الشارح الرضى الاظهر عند البصريين انه اسم مبنى لاصل ولهذا قال الخليل والسيبويه بنظيم لان الغاء الاسم ليس بسهل كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف استكثار لخلو الاسم عن الاعراب افظا ومحلا وقال صاحب المغنى زعم البصريون انه لا محل له ثم قال الكوفيون انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فمن يراها غير معمولة تشبه وان الموصولة وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائى محله نصب ما بعده وقال الفراء نصب ما قبله ومحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولى ظن نصب وبين معمولى كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى بين معمولى ان بالعكس انتهى وقال الشيخ والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله فان الضمير المرفوع يؤكد المنصوب والمجرور نحو ضربتك انت ومررت بك انت وزيد وعليهم ان الضمير لا يؤكد به المظهر لا يقال جاءنى زيد هو على ان المضمر تاكيد لزيد وبعض النحاة يقولون حكمه فى الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشئ الواحد وهو اضعف من قول الكوفيين لانا لم نر اسما تتبع ما بعده فى الاعراب قوله اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ لما كان المتبادر من قول المصرح وبعض العرب بجعله مبتدأ ان بعض العرب يحكم بكون ضمير الفصل مبتدأ وهو غير صحيح لان العرب لا يعلم مصطلحات النحاة كالفاصل والمبتدأ وغيرهما اشار الى توجيهه بقوله اى يستعمله اى العرب يستعمل ضمير الفصل بحيث اى بطريق ووجه يحكم بسببه النحاة بكون ضمير الفصل مبتدأ بان يحكم بما يلزم منه كونه مبتدأ بان يرفع ما بعده فى مقام يستحق النصب فبالضرورة يكون ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبره والمجموع فى محل النصب بان لا ينصب ما بعده فى باب كان وباب علمت وما الحجازية وعليه ما نقل فى غير السعة ولكنهم هم الظالمون وان ترك انا اقل بالرفع قوله وايرادى تنظر الى قوله غير معهود هذا ما ذكر فى الحواشى الهندية جوابا عما قبل قوله قبل حشو والغرض يحصل بان يقول وتتقدم الجملة قوله ولا يبعد ان يقال الخ توجيه آخر لايراد لفظ قبل قوله اى معنى قوله وتتقدم يقع متقدما واما قوله من غير سبق مرجح فليس بداخل فى مفهوم التقدم بل هو مفهوم من المقام اعتبره معه لدفع الانتقاض الذى ذكره بقوله انتقض القاعدة لانه جعله مرجحا ان لا يسبق عليه المرجح بل يقع متقدما يكون بالنسبة الى متاخر فلم يخرج صيغة التقدم من مقتضاه بهذا التوجيه كما قيل ثم المضاف اليه المتقدم هى الجملة بالآخرة فلم يخرج التركيب اليه عن مقتضاه فتحقق ما قيل هذا وجه وجيه قوله وذلك بحسب المفهوم اعم اى وقوع الضمير متقدما انت خبير بان الكلام فى بيان فائدة لفظ قبل وهذا انما يصح لو لم يكن التخصيص طريق آخر وليس لك فان يقع متقدما اعم من ان يتقدم الجملة او المفرد فتخصيص بان يقع ويتقدم الجملة فلا يتعين لفظ قبل للايراد قوله والا يلزم استدراك قوله ليفيد بالجملة بعده لو كان قوله ليسمى ضمير الشان والقصة داخلا فى بيان القاعدة او يخرج به ما يخرج بقوله ليفيد الجملة بعده فلا يكون قيدا احترازيا فيكون مستدركا كما انت خبير بان المقصود

من التعيين وفي بيان الضوابط والتعريفات شرح الضوابط والمناسبات والاحتراز تابع فلا باس بان يقع في قيود الضوابط والتعريفات
ما يصح به الاحتراز عن جميع التعريفات **قوله** فعلى هذا اي خلافا على قوله قدس سره وانظر ان قوله وليس ضمير الشان والقصة مقترنة بيان
للواقع ليس بداخل في بيان القاعدة **قوله** على ما ذكرنا من قوله يقع سابقا من غير سبق مرجع **قوله** لنقض القاعدة بقولنا لو كان هذا
القول موجودا استعلائي في كلام العرب والا فلا نقض بالعرضيات **قوله** فانه لا يجوز اصلا اي لا بلا ضعف لكونه بمجرد ان اراد ان عمدة
فلم يجز حذفه ولو مع القرينة فضلا فكيف يجوز حذف المبتدأ مع القرينة مع انه عمدة تارة بلا قرينة فالحكم بعدم الجواز على الاطلاق
ليس بسديد **قوله** على صورة الفضلات لكونه منصوبا وفيه ان كونه على صورة الفضلات لا يقتضي جواز حذفه بلا قرينة كيف والحذف لابد له
من قرينة سواء كان المحذوف عمدة او فضلة وان اراد مع القرينة فهو غير مناسب لقوله بلا دليل على انه الحكم بالضعف غير سديد **قوله**
بلا دليل عليه قال الرضي لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره لامع القرينة
الدالة عليه **قوله** لان الخبر كلام مستقل دليل لقوله بلا دليل عليه اي ليس في الخبر استقلالا احتياج الى المحذوف ليكون دليلا عليه و
فيه ان انتفاء قرينة خاصة لابد له على انتفاء مطلق القرينة كيف وفي قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يدبق فيها جاذبا وطالبا
الخبر فيه مستقل مع انه على الحذف فيه دليل وهو ان نوع المبتدأ لا تدخل على كلام المجازاة قال الشيخ الرضي ويجوز فيه منصوبا مع ضعف صيرورته
بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قولهم ان من يدخل الكنيسة وذلك الدليل ان نوع المبتدأ لا تدخل على كلام المجازاة
انت غير بائنا لا وجه للحكم بالضعف حينئذ قال قدس سره في حاشية الكنيسة معبد النصارى والجاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية **قوله**
مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل قيل فيه بحث لان ان المفتوحة شبيهة بالماضي لكد وان المكسورة بامر المخاطب لكرم فكيف يكون
المفتوحة اقوى شبها الا ان يقال المفتوحة شبيهة بالماضي الذي لا يسبه اعراب اصلا بخلاف المكسورة فانها شبيهة بامر المخاطب وهو يكون
معربا اذا استعمل باللام نحو وبذلك فلتفرحوا **قوله** اي اسماء وضع كل واحد منها اشارة الى ان وضع المجموع يكون باعتبار وضع كل واحد **قوله**
اي لمعنى مشار اليه تقدير الموصوف **قوله** مشار اليه واشارة الى ان الاشارة الماخوذة في التعريف لغوية لا اصطلاحية
فلا يلزم تعريف الاشارة بما يتوقف عليه قال الشيخ الرضي قال المصرح ما معناه انه ليس جميع اسماء الاشارة بقولنا وضع
لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم من قولهم العلم ما وجب لحلة كونه عالما لان المحدود هو ما يقال في اصطلاح النحاة اسماء
الاشارة و قولنا لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب
ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود اي اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف العالم على معرفة المحدود والذي هو العلم
حتى يلزم الدور كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء
التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي واعلم ايضا ان السؤال بان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم
من توقف الحدود على الحد على كل جزء منه توقف جزء الحدود ايضا عليهما اذ ربما كان معرفة ذلك الحد ضروريا او مكتسبة
بغير ذلك الحد انتهى وقال السيد السند **قوله** لان الاشارة جزء الحد ويل قيده مع استغنائه عن الحد ما ذكره الشارح انما تجيء اذا حد الاشارة بما يذكر فيه المشار اليه فيجاب بان المحدود هو الاصطلاحي **قوله** وهي اي اسماء الاشارة ذا
قال الشيخ الرضي قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب حيوت فلام

ايضا يا واصله ذيى بلا تنوين لبنائه تحرك العين بدليل قلبها الفا واما حذفت اللام اعتباطا اولا كما في يد ودم ثم قلبت العين الفا للعلة لان المحذوف اعتباطا كالمعدوم ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين الا ترى الى نحو مرتو فان قلت فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحرك قلت قيل ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا كثيرة وكثر المحذوف اللام كيد ودم وعذ ونحا وقيل اصله ذوى لان باب طويت اكثر من باب حسبت ثم اما ان تقول حذفت اللام وقلبت العين الفا والالف ممنوعة واما ان تقول حذفت العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حسبت اولى انتهى كلامه **قوله** المفهوم من نسبة الجزا الى المبتدا والمعنى اسما الاشارة ينسب اليهما مجموع ما ذكر حال كون ذا مسمى للمذكر وعلى هذا القياس فلا يرد ما قيل ضمنيان ذا ليس خبرا بل الجزا المجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعله فاعلا بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع **قوله** اقرب الى مرجعه وهو قوله للمذكر كما يشير اليه قدس سره حال كونها لمثنى المذكر وقوله اى لمثنى المونث فما قيل اى ليكون ضمير ثنتا اقرب الى ذا الذي هو مرجعه ليس بموجه وانكان من وجيه نافقة القولين للشارح قدس سره وقوله على احد الوجوه قال قدس سره في الحاشية وقيل ان تة بمعنى نعم وهذا ان مبتدا ولساحران جزوه وقيل ضمير الشان محذوف اى انه هذان لساحران انتهى اقول كلا الوجهين ضعيف لا يحمل الآية عليهما اما الاول فلان مجيء ان بمعنى نعم شاذ وحتى لو ثبت ويلزم فيه دخول لام الابتدا على الجزء وان اللام لا يدخل في خبر المبتدا واجيب عن هذا بانها لام زائدة وليست للابتدا او بانها داخلة على مبتدا محذوف اى لهما ساحران او بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المخففة لفظا وضعيف الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني ان الجمع بين لام التاكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين واما الثاني فلان الموضع لمقتضى الكلام لا يناسب الحذف والمسموع من حذفه شاذ الا في باب ان المفتوحة اذا خففت فاستسهلوه لورودها في كلام بني على التخفيف فحذف تبعا لحذف النون ولانه لو ذكر لوجب التشديد اذ الضرورة ترد الاشيا الى اصولها والتغيير اشكال دخول العلامة هذا كلام المغني وقد ذكر صاحب المغني وجها آخر وهو انه لما اجتمع في هذا التركيب الف هذا والف التثنية في التقدير حذف بعضهم سقوط الف التثنية لعلة يقبل الف هذا التغيير انتهى وهو ليس بشيء **قال** تا تقلب ذال ذا تا **قال** وذي تقلب الف ذا ياء وذلك لان التا والياء قد يكونان للتانيث كضاربة وتضربين **قال** وتي تقلب الالف ياء اى الف تا يا قال الرضي يا بحق بين التا والياء ولا تقول ان التا والياء علامة التانيث بل تقول تخصيص ابدالها بالمونث دون المذكر لا يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كالتي في اخت وكلتا فان تا هما ليست علامة التانيث **قال** وتة وذه تقلب الالف اى الف تا وذا **قوله** اليا اى يا تي ويا ذي قال الشيخ الرضي وذه تقلب ياء ذي يا، ووصل ذلك ان تقلب في الوقف ثم يجري الوصل مجرى الوقف فيقال ذه في الوصل ايضا وتة تقلب الذال تا **قوله** بوصل اليا، الحاصل من الاشباع او اليا التي حوضنت هي والها من الالف بما اى بالها التي في ذه وتة بكسر الها وهاتي بها ضمير يرجع الى الها او هي بدل اشتمال اسم **قال** ولا يثنى اى لا يرد على صيغة التثنية لان تان وتين ليس تثنية حقيقة بمعنى اصلي الوحد بل كل واحد منهما صيغة مستانفة للابتدا والنصب والجر وقيل لان المعرف لا يثنى الا اذا نكر ولا ينكر اسم الاشارة انتهى فيه نظر لان اختصاص التثنية بالنكرة في حيز المنع

قوله يكتب بالياء لان الفه مجعول الاصل فحمل على الياء لاستثقال اكتناف ثقيلين للكلمة وهما الضمة في الاول والواو في الآخر

قوله يعني يدخل الخ يشير الى ان الحق يقتضي اعتبار اصل اولا ولا يقتضي ان يقال بالآخر لان الظاهر ان بيان لمسماه الحقيقي قوله لامتناع ووقوع الظاهر موقعها قيل فيه ان ضمير افعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فلا يصح امتناع ووقوع الظاهر موقعها يقتضي الحرفية لو لم يوجد فيه دليل آخر على الاسمية وقد وجد في ضمير افعل ولا تفعل دليل الاسمية وهو الاسناد اليه قيل وفيه ان ضمير افعل مثلا ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه وفيه ان المعنوي وان لم يكن ملفوظا حقيقيا بل ملفوظ حكمي لجريان احكام اللفظ عليه لكنه لفظ حقيقة في اصطلاح النحاة فالفرق ليس بسديد وايضا قائم هو مقام اللفظ فما الفائدة ان يقوم مقامه قوله وهي اي حروف الخطاب جمعت تاءيث لتذكير نميز بها وهي حروف الخطاب والحرف تذكر وتؤنث

قوله ذلك اي المصنف لكثرة استعمال كل من هذه الخ قيل استعمال كل في مقام الآخر بالتاويل اي تجعل البعيد بمنزلة القريب واستعمال ما هو للقريب فيما وجعل القريب بمنزلة البعيد وبالعكس ما هو للبعيد فيه لا يكون سببا لعدم اتخاذ الفرق المذكور مذهبها قوله حال كون ها بين الاخرين في الحرفية الهندية حال من ذاتك وتاليك المحكوم عليهما بالمماثلة فيكونان قائمين بمعنى وفيه ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي انتهى وفيه ان العامل اذا كان ذا حاشيتين يجوز التقديم وفيما نحن فيه لك على ما ذكر فيما وايضا المنع مطلقا مذهب سيبويه واما الاخفش فيجيز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا تاخر عن المبتدا فيجوز عنده زيد قائما في الدار واما قائما زيد في الدار فيمتنع اتفاقا وفيما نحن فيه الحال متاخرة عن المبتدا قوله مشددة وتين التشديد بدل من اللام في ذلك وتاليك عند المبرد كانه ادخل اللام المكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك ولاك فامتنع اللقاء الساكنين فقلبت اللام نونا والقياس في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني وانما قلبت الثانية الى الاولى ليبقى النون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل النون فيصير انك فتقلبت اللام نونا فادغم كما هو القياس والاول اولى ليكون اللام بعد تمام الكلمة وعند غير المبرد التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا في تثنية الذي والتي اللذان واللتان بتشديد النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان بالتشديد مع الياء كما لا يقال هذالك قال الاندلسي لا فرق عند اللغويين من المشدد والمخفف في القرب والبعد والنحاة فرقوا بينهما بهذا لفظ الشيخ الرضي

قوله لا يبعد ان يجعل ذلك اي لفظ ذلك في قوله مثل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا في قوله ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وهو وان جرى ذكره عن قريب لكنه غائب قال الشارح الرضي لفظ ذلك يصح ان يشار به الى كل غائب عينا كان او معنى يحكى عنه او لا ثم يوتى باسم الاشارة لقولك في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا ضربا بليغا فانبنى ذلك الضرب وانما يورد اسم الاشارة بلفظ البعيد لان المحكي عنه غائب يجوز في هذه الصور على قلة ان يشار باسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وبانى هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب لان المحكي عنه والمكان غائبا الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر انتهى فاقيل بعده ان كلمة ذلك هنا لك مشار اليه متوسط يستحق ذاك ليس على ما ينبغي

قوله خاصة يعني ان ها الفاظ مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وقد يصحب هنا المشددة الكاف ولا يصحب ثم نحو قولك ثمك خطأ وهنا لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن او الى فقط قوله من الافعال

الناقصة بناء على انها غير مقصورة على معنى تم جزء اتاما كما تقول كان تسعة نكملتها عشرة اى صيرتها عشرة كاملة قوله
والمراد بالجزء التام الخ جواب عما قيل الجزء وان كان بعضا لكنه لا يشمل الفضلة الا ان يراد بالجزء التام لان معنى لا تتم جزءا الا صيرته جزءا تاما وهو المناسب
متنه الركن ولذا قال الرضي يعني بجزء الجملة المبتدأ والجزء الفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بالصلة وعائده والظاهر ان الموصول اذا لم يكن مبتدأ اولا فاعلا ولا مفعولا الا مع صلته وعائده فالمبتدأ والفاعل والمفعول مجموع الموصول والصلة والمستحق للاعراب هو المجموع لا الموصول وحده الا ان النحاة قالوا المستحق للاعراب هو الموصول وان الصلة لاحظ لها من الاعراب وهو تكلف بارد ولا يظهر داع لهم الى ذلك والعجب انهم قد قالوا في زيد قائم ابوه ان المستحق للرفع على الخبرية هو المجموع مع جريان اعراب الخبرية على قائم مما بالهم لم يقولوا بذلك في الموصول والصلة قوله والمراد بالصلة معناها اللغوي ووجوب حمل الالفاظ على المتبادر في التعريف انما هو اذا لم يكن قرينة على خلاف المتبادر وقد قامت والباعث قدس سره وجعله من القرينة على ان المراد بها معناها اللغوي اه فلا يرد ما قيل وفيه ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا انفكاك في ان المتبادر منها العرفي الا ان يقال ما ذكره قدس سره ليس قرينة اذ الملازمة في قوله فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا ممنوعة بما يجيء من قوله وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث وبما ثبت ان المقصود في التعريفات وبيان الضوابط شرح الماهيات والقواعد فلا باس بان يقع قيدا لاجل الشرح للاحتراز فان قيل الصلة اللغوية ما يتصل بالشيء وفي هذا العموم يدخل الشرط لاسم الشرط قلت لا ضير فيه لان الشرط صلة بالمعنى اللغوي واما تعريف الموصول على تقدير حمل الصلة على معناها اللغوي فلا يصدق على اسم الشرط نحو من يضرب اضرب به لان معنى التعريف لا يصير مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا ولا مفعولا ولا غير ذلك بدون صلة وعائد ولا شك ان من مثلا ليس كذلك لانه يقع مفعولا للشرط وكذا يقع مبتدأ دون الشرط على قول من قال الجزاء مع الجزاء وبالجملة الموصول لا يجوز ان يصير جزءا بدون الصلة بخلاف اسم الشرط فانه يجوز ان يقع مفعولا ومبتدأ بدون الشرط فلا يصدق تعريف الموصول اليه على تقدير حمل الصلة على المعنى اللغوي فلا يجب حمل الصلة على المعنى الاصطلاحي لاجل وقف النقض ومن الشرطية ما قيل على قوله قدس سره وقائل ان يقول يجب ان يقول ذلك والا لزم نقض الحد بنحو غلامية ليس على ما ينبغي قال وصلته اي صلة ما الا تيم جزءا الا بصلة وعائد جعل ضمير صلته راجعا الى ما القريبة وكون الموصول مبنيا لازم قوله او في معناها كاسمي الفاعل والمفعول فان قلت الصفة بعد حرف النفي والاستفهام والموصول جملة كما قال الشارح الرضي الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا كاللام الموصولة فلا حاجة الى ما ذكره قدس سره قلت هو اشارة الى وجه كونها مع فاعلها جملة اذ الجملة لا بد فيها من الاسناد الاصلي والاسناد الاصلي عبارة عن اسناد الخبر الى المبتدأ او اسناد الفعل الى الفاعل واسناد الصفة الى فاعلها ليس كذلك فالصفة مع فاعلها انما يكون جملة لكونها بمعنى الفعل فهو في المعنى كالجملة الا انه في الحقيقة ليس كذلك من حيث المعنى اسناد الفعل الى الفاعل قوله مفردا او صورة اي ليس بجملة صورة لكون الاسناد من حيث الصورة ليس

الى المبتدا ولا اسناد الفعل الى الفاعل قوله عملا مفعولا له لقوله فجعلت قوله بالحقيقة لان اللام في الحقيقة اسم موصول وهو يقتضي كون صلتها جملة خبرية فجعلت صلتها جملة بمعنى قوله واشبه لان اللام يشبه اللام الموقية واللام الموقية انما تدخل على المفرد فلذا لشبه يقتضي كون مدخولها مفردا فجعل صلتها مفردا صورة قال وهي اي الموصولات فان قلت الظاهر ان يقول هولان المرجع المذكور اما الموصول او ما قلت الضمير اذا دار بين المرجع والخبر وغاية الخبر اولى والخبر جملة الموصولات فكان ان تكون الضمير باعتبار الخبر لكنه مرجعا يضر باعتباره فالمرجع ما هو مفهوم من السياق قال يجوز حذفه في غير صلة الالف واللام فانه لا يجوز حذفه فيهما وانكان منفصلا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها قوله اذا لم يمنع مانع ومن الموانع كون العائد المفعول ضميرا منفصلا بعد الا نحو ما جاءني الذي ما ضربت الا اياه لعدم دلالة الموصول عليه واجتماع الضميرين في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل قوله والا اذا كان فاعلا اشارة الى دفع ما قيل على المصرح ان تقديم المسند اليه على الجار الفعلي يوجب قصر الجار الفعلي على المبتدا فيفيد ان جواز الحذف مقصور على العائد المفعول مع انه ليس كذلك اذ العائد المرفوع المبتدا يجوز حذفه بشرط ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف منه شيء اذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة وبشرط ان يكونا في صلة اي لاستطالة في نفس الموصول وان تطل الصلة وان يكون في الصلة استطالة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله بطالت الصلة بالعطف عليهما والعائد المجرور ايضا يجوز حذفه بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيدا ضاربه بجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا حرف جار بلا مجرور وينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بغيره كقولك النسج لما مر لنا اي تامر به فتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذي مررت اي مررت به فالجاران متماثلان وكذا ما تعلقا بهما نحو مررت بزيد الذي مررت وحاصل الدفع ان التخصيص اضافي بالقياس الى الفاعل الحقيقي بالنسبة الى كل ما عداه فجواز الحذف مقصور على العائد المفعول بمعنى انه لا يحذف ضمير الفاعل وانكان يحذف الضمير المرفوع المبتدا والضمير المجرور وغالى المصنف ان لا يحذف ضمير الفاعل ويحذف غيره فالتخصيص بالمفعول انما هو في اللفظ واما في المعنى فليس بتقييد ولو سلم فالكلام انما هو في حذف العائد على الاطلاق ومن حيث انه عائد وهو انما هو في حذف العائد المفعول واما حذف العائد المرفوع المبتدا والعائد المجرور فغير على الاطلاق بل مقيد ولا من حيث انه عائد بل لاستطالة الصلة اما في المرفوع فما عرفت واما في المجرور فكما قال الشيخ الرضي ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والجوزة استطالة الصلة فاقبل لا فائدة في تخصيص المفعول بالذكر مع ان غيره ايضا يجوز حذفه ليس بموجه والكان من وجيه قوله اي اذا اردت ان تخبر اولا بالفائدة لان تقدير الذي انما هو عند ارادة الاخبار لا بعد الاخبار قال صدرتها ايضا يكون التقدير لانا اذا اخبار عنكون من الموضع الذي يجب فيه تقديم المبتدا على الخبر مع انهم لم يذكروه فاما ان ليتهم اريد واحصر موانع وجوب التقديم فيما ذكروه بل مرادهم ذكر الاغلب والاكثر وانما ما يشير الخاطر اراده والتصدير على ما هو الاصل في المبتدا وحبروه بالملزوم اشعارا بان رعاية الاصل بمنزلة اللازم قوله في موضع منه اطلاق الجزء على زيد في ضربت زيدا مجاز باعتبار ما يؤول في الجملة الثانية اذ بعد الوصف ليس ثابتا له في الجملة الاولى بل

بل فى الثانية سواء كان المخبر عنه بالمعنى الاصطلاحى او اللغوى فاقيل اى الذات الذى اخبر عنه باستغاثته الذى المعلوم لا على الوجه المذكور فى الجملة الاولى فالمخبر عنه بالمعنى اللغوى لا الاصطلاحى وعلى هذا فلا حاجة الى ان يقال التعبير بالمخبر عنه باعتبار مايؤل ليس بموجه وانكان من وجيه **قال** واخرتا اى المخبر عنه عن الضمير الظ من مقابلة واخرتا لقوله صدرتها انه مقابل للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة ثم الظ ان المراد بالتاخير وقوعه بعد الموصول والصلة والعائد اذ الموصول والصلة مع العائد بمنزلة اسم واحد فلا يتخلل لا بين الموصول والصلة ولا بين الصلة والعائد فاقيل اعتبر التاخير عن الضمير لان الواجب التاخير عنه لا التاخير بالنسبة الى تصدير الذى كما قيل الظ اعتباره مقابلا للتصدير لانه يجوز ان يتقدم على الضمير وهو غير جائز ليس بموجه وانكان من وجيه **قوله** فرجة بفتح الفاء التفصى من الهم والخروج عنه **قوله** كحل العقال بكسر العين حبل يشد به الدابة ليمنعها عن القيام **قوله** كحيا ايها الرجل قال الشيخ الرضى ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا فى الندا واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كحيا مررت باى معجب لك **قوله** قيل اى يقع صفة اتفاقا قال الشارح الرضى واى يقع صفة ايضا بالاتفاق فلا ادرى لم لم يذكره المصرح ثم اجاب بما ذكره الشارح قدس سره **قوله** لا يعرفه كل احد حتى يسال عنه ثم نقلت **قوله** فابتدا وانكان نكرة وما بعده خبره وانكان معرفة لان ذلك جاء فى الجملة الانشائية ولم يجئ فى الخبرية الا فى الموضعين وهذا عند سيبويه وعند غيره بالعكس **قوله** فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل قال الشارح الرضى لا تغتر ان اف بمعنى تضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا مكسما هما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين وتجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقى على ذلك الاصل كالماضى والامر او خرج عنه كالمضارع مثلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور انتهى **قوله** وهو انسب ان يعتبر عنه بالمضارع الحالى فيه ان تضجرت وتوجعت الانشائيين ليسا بمعنى الماضى بل اريد بهما التضجر والتوجع الحالى **قوله** بفتح التاء قال الشيخ الرضى قال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيئة كزلزلة قلبت الياء الاخيرة الفا تحركها وانفتاح ماقبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها بالها **قوله** وبكسرها قال الشيخ الرضى اما المكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء والمضمومة التاء يحتمل الامرين والجمع يجوز الوقف عليها بالياء والتاء **قوله** لا يتصرف لفظها ويدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض **قوله** لشئ خبر ليس **قوله** اذا الفجائية اى الخالص **قوله** فانقضوا على اذهم اضعف من الرباعى لان فعال بمعنى الامر لم يات من الرباعى الا نادرا او جاء من ارباعى وهو قارا اى صوت من التصويت وعرعارا مى تلاعبوا بالعرعرة وهى لعبة الصبيان ليس بفعال بل فعلال **قوله** اى كلها احاد يعنى كان المناسب مبنيان الا انه افرد بتاويل كلواحد **قوله** ان لا يخرج ذلك المعدول عن النوع الذى ذلك الشئ المعدول عنه ماخوذ منه اى من ذلك النوع بان يكون فرد امنه او حاصلا منه فلا يرد ان ثلث صدل عن ثلثة ثلثة وثلثة وثلثة تتمتها ليست اسماء بل لفظ مركبا من اسمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال ان لا يخرج عن نوع اصله او نوع ما التام منه اصله **قوله** حالا للاعيان قيل حال من مفهوم مبنى فى الجار ومعرب فى تميم اى اختلف فيه حال كونه حالا للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق كل من قوله مبنى ومعرب لزم توارد العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذه الحال اللهم الا ان يقدر للآخر كما فى باب التنازع انتهى يعنى

الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها هذا الاعتبار غير مضر فتامل **قوله** وهي بهذا الاعتبار وهو ما كانت باقية على ماهي
عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية **قوله** ولم يذكر المصرح القسم الاول المذكور في قوله فمنها ما يعرض للانسان عند عروض
معنى له كقول المتندم او المتعجب وهي **قوله** قيل قائله الفاضل السندي وحاصل ما ذكره ان هذين القسمين لما كانا مختصين
بالاسماء المبنية مع ما فيها من البعد عن الالحاق وهو التعلق بالغير كان القسم الذي ليس فيه ذلك للبعد اولى بالالحاق
واما وجه كون التعلق بالغير مبعدا عن الالحاق فغير ظاهر واما قيل المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم فان الصوت يلتفت
الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة ودائما متعلق
بالغير كموي المتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما هو اقرب
الى المركب مع الغير معربا كان ما هو في غاية البعد عنه بالطريق الاولى ان لا يكون معربا فليس بشيء وان كون الصوت
لتفهيم الغير كما ان المركب ايضا لتفهيم الغير لا يوجب تركيبيا في الصوت لا حقيقة ولا حكما وكذا ما قيل حاصل التوجيه ان المبنيات من
خواص الاسماء وهذه الاصوات ليست باسماء لعدم وضعها لمعنى الا انها الحقت بالاسماء المبنية والقسم الاول اولى
بها لكون صوت الانسان من غير تعلق بغيره يوهم ذلك التعلق انه من جنس الاصوات الحيوانات يتكلم فيما بينها ليس بموجه
والحكم من وجيه **قوله** اي المركبات المعدودة تشير الى ان اللام للعهد لكن لا يصح الحمل اذ لا يصح ان يقال المركبات
اسم مركب وجعل اسم مركب تعريفا لمحذوف بتقدير هذا باب المركبات والمركب كل اسم لا يناسب كون التعريف في نظائره للجنس
وجعل اللام للجنس مبطلة الجمعية يرفع اشكال الحمل لكن لا يناسب جعل التعريف في نظائره للعهد **قوله** المعدود من المبنيات
فان قلت وصف المركبات كيف يصح على الاطلاق بالمعدودة من المبنيات مع ان مثل معديكرب ولعبلبك الثاني فيها
معرب بل قد يعرب كلا الجزئين قال الشيخ الرضي وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل بالمعنى يقبل كمعديكرب
فان عرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا ويجر حالة مفردا من الصرف وتركه قال الشيخ الرضي وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما
يتضمن الحرف قلت معنى الوصف انه يوجد فيها البناء ولو باعتبار الاعتبارات او باعتبار احد الجزئين واما قيل المراد بالمعدود
من المبني احم من المعدود بنفسه او بجزئه فليس على ما ينبغي **قال** كل اسم قال الله الرضي للاطلاب في الحد العموم وانما يطلب
فيه بيان ماهية الشيء فلا حاجة الى قوله كل فلا عتد عند الله قدس سره في بحث التوابع ثم الظاهر والمتبادر ان المحدود
هو الاسم المبني لا الاعم منه اذ الكلام في الاسم المبني فلا يذهب الوهم الى الاعم منه فما قيل في جواب الرضي ان قوله اسم ليس
محتاجا اليه كما في سائر الحدود للتقدمة لانه في قسم الاسماء صرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعيينه بالقرينة
كما في اخواته لان القرينة تخصيصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود اعم من الاسم المبني الا ترى ان لعبلبك
معرب ليس على ما ينبغي بل الجواب عما ذكره الرضي ان الاولى والاليق في التعريفات التفصيل وشرح الماهيات ولا يلتفت
فيها الى القوانين **قوله** لانه في الحال عما لا يحتاج اليه لان المركب من كلمتين بينهما اشارة الى ان النسبة بينهما في الحال **قوله**
ولا قبل التركيب بذا اولى منه قول الرضي قبل العلمية بشهور او بخمسة عشر **قوله** يخرج بهذا القيد اي بقوله ليس بينهما نسبة قال الشيخ
الرضي خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين حرفي نسبة

هادی نسبة عطف وغیره **قوله** نسبة العطف الاولی نسبة العطف اوغیره کما اشار الیه فیما بعد بقوله حرف عطف اوغیره **قوله** اب وجه الصعوبة ان قوله نسبة نکرة فی حیز النفی فیعم فلا یجوز ارادة الخاص منها بلا قرینة لا ان طریق التعیین غیر متصور حتی یقال تعیین النسبة علی وجه یخرج نحو خمسة عشر لیس بمتعذر ولا بمتعسر علی ما یستفاد من کلامه لامکان تعیینه بنسبة غیر العطف فان قلت قول الشارح قدس سره والاحسن ان یقال آه ارادة الخاص من العام بلا قرینة فکیف یجوز قلت معنی کلامه ان نفی النسبة قبل ترکیب انما یحتاج الیه اذا کان بعد الترکیب فی اللفظ ما یشعر بها کما یأتی فی عبد الله فانه یشعر بالنسبة الاضافیة ونصب فی تابط شرا فانه یشیر الی النسبة التعلیقیة اما اذا لم یکن فی اللفظ ما یشعر بها کخمسة عشر فانه لیس لزید فی عدم الاشعار فلا یحتاج الی نفیه قبل الترکیب بل یصیر النفی لغوا محضا فالاحتراز عن اللغو قرینة علی ان المراد لیس نفی ما قبل الترکیب نسبة مفهومة من ظاهر اللفظ بعد الترکیب نحو خمسة عشر وبیت بیت لیسا داخلین فی عموم النکرة المنفیة **قوله** من حرط القتاد حرط الورق حته من اعلاه الی اسفله والقتاد شجر له شوک وحت الورق من الغصن والمنی من الثوب ازالته والمعنی اصعب من ازالة الورق عن شجر ذی شوک من اعلاه الی اسفله بالید **قوله** لانه لا یراد حادی وعشرون الحادی معناه واحد من متعدد فلا معنی لعطف العشرین علیه ولو ارید بالحادی واحد یکون التقدیر واحد وعشرون والمعنی لیس کذلک بل المعنی واحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة وکذا لیس معنی ثالث عشر واحد من الثلثة وعشرة بل المعنی الواحد من الثلثة والعشرة **قوله** مظنة الالتباس اذ لا یعلم انه ماخوذ من مجموع الجزئین او من ثانی کاشر مثلا فی ثلثة عشر او ثالث وفی اخذ صیغة الفاعل من کل واحد من الجزئین یلزم خلاف المقصود اذ کل واحد من اسم الفاعلین یدل علی واحد من متعدد فیدلان علی مفردین وهو ضد المقصود **قوله** باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف قال الشیخ الرضی عطف الثانی لفظا علی تلک الصورة وهو معطوف من حیث المعنی علی الاول والمشتق ذلک الفاعل منه فهو معطوف علی احد ولا احد وعلی متعدد ولا احد وعلی متعدد لاستحالتها ویستوی فیها تکلم المعطوف بحرف ثم کما فی الثالث والعشرون او بحرف مقدر کما فی ثالث عشر فاصل قولک جاءنی ثالث عشر جاءنی واحد من ثلثة عشرة فعشر معطوف علی ثلثة ولا علی واحد ثم حمل لفظ ثالث مقام قولک واحد من ثلثة ثم عطف عشر علی ظاهر هذا القائم مقام المجموع **قوله** و یعرب الاول عند الجمهور وقال ابن درستویه هو مبنی کسائر اخواته **قوله** ان لم یکن قبل الترکیب مبنیا او لو کان مبنیا فالاشهر ابقاء الجزء الاخیر علی بنائه مراعاة للاصل ویجوز اعرابه اعراب ما لا ینصرف وقد یجوز ایضا علی قلة اضافته صدر المرکب الی الاخیر تشبیها له بالمضاف والمضاف الیه تشبیها لفظیا **قوله** ولا کل ما یکنی به اذ لیس المجموع مبنیا قال الرضی اعلم ان جمیع الکنایات لیست بمبنیة فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان فالکنایات کالظروف فی کون کل واحد منها قسمین معربا ومبنیا **قوله** ولا کل بعض بان یراد ای بعض کان بان یکون نسبة الارادة الی هذا البعض والی ذلک البعض علی السواء فلا یجوز ارادة هذا البعض دون الآخر لکن یجوز ارادة البعض الآخر وحده ولیس المراد به جمیع الابعاض حتی یقال لا فرق بینه وبین کل ما یکنی به والصواب ولا البعض مبهم وکان السهو من الناسخ **قوله** لکونها موضوعة وضع الحرف فکما ان الحرف کذلک هذه الاسماء **قوله** کم ثنائیة وفی کون هذه المناسبة من المناسبة المذکورة فی اول المبنیات مناقشة **قوله** او غیر مجرور معطوف علی یوم السبت وهو الظاهر لان العطف علی القریب اولی او مرفوع معطوف علی قوله نحو خرجت فاذا بحیی المعنی

كيت وكيت وهو والكناية غيرهما الا انه افيد قوله لان كل منهما كلمة واقتداه لا يخفى ان وجه البناء مناسبة مبنى الاصل او الوضع
غير مركب وهذا الوجه ليس منهما قوله لكان تحكما لان كل من الطرفين مساو للآخر في الظرفية فالحمل على احدهما دون الآخر حكم
بلا باعث وترجيح من غير مرجح بخلاف الوسط فانه لا يشاركه في الوسطية فكونه وسطا مرجح قوله جوز الزمخشري الخ عبارة
السيد السند في حواشيه على الرضي والمقصد رد قول الرضي لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دليل على جوازه كتاب
من كتب هذا الفن وقد رد عليه العلامة التفتازاني في المطول بقوله تعسف بني اسرائيل اقول يمكن ان يقال قوله هذا انما هو
اذا لم يقع فصل بين كم ومميزها ولم يجر كم بحرف الجر كما يشير اليه المثالان المذكوران وقوله قبيل هذا القول واذا كان الفصل
بين كم الخبرية ومميزها بالفعل متعدد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل المتعدي نحو قوله تعم تركوا من جنات
وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور ومميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وقوله قبيل قوله وامتنع
الاستفهامية ولا يجوز جر مميز كم الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بنيانك وبكم رجل مررت والجر
تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه وعند النحاة هو مجرور من مقدرة يجوز اضمارها قصد
التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان بدل متضمن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام فاقبل وما يرده
ما ذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر الى ما ذكره ليس على ما ينبغي قوله يدل على انشاء التكثير
ولا ينافي ذلك كون ما دخل عليه كلا ما محتملا للصدق والكذب بحسب نسبته غير نسبة التكثير فاذا قلت كم رجال عندي
فهو تجويز باعتبار نسبته الظرف الى الرجال كلام خبري محتمل للصدق والكذب واما باعتبار استكشاركايا هم فلا
يحتملهما لانك استكثرتهم ولم تخبر عن كثرتهم قوله لكان اوفق يشير الى ان الموافقة ثابتة على تقدير التذكير وذلك لان
تانيثه انما هو بتاويله بالكلمة وهو ليس بلازم بل يجوز ان ياول بالاسم واللفظ والنوع كما قال الرضي قوله كلاهما
اي كم الاستفهامي وكم الخبري قوله اي كل واحد منهما اشارة الى ان افراد الخبر وهو يقع مبنيا على تاويل كلاهما بكل واحد
والا فالواجب التثنية ويحتمل ان يكون افراده لرعاية لفظ اذ لفظ مفرد قوله غير مشتغل عنه كناية عن ان يكون الفعل منفيا
به ناصبا له فاندفع ما قال الشيخ الرضي ينتقض بقولك كم جارك فان جار فعل مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال
عنه بضميره انه كان منصبه لو لم ينصب ضميره مع كون كم مرفوع المحل مبتدا انتهى يعني يصدق عليه ان بعده فعلا مشتغلا
عنه فوجب ان يكون منصوب المحل مع انه ليس كذلك والعجب انه ينتقض بما ذكره على ما شرح قوله وكل ما بعده فعل حيث
قال يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او بنصب متعلق
ذلك الضمير كما في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل اي على حسب اقتضائه فكيف قال
بالانتقاض قوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز فان عمل الفعل في كم لا يتصور الا بعد تشخيص انه ظرف او غير ظرف او
مصدر فلا حاجة الى ان يقال معمولا على حسبه وحسب المميز كما قال الشيخ الرضي قوله وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من
ان يكون ملفوظا او مقدرا اليد خل والفاضل المندي ادخله في قوله والامر فوقع بجملة على الامكان العام المفيد
بجانب الوجود فيشمل الجواز والوجوب وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب فلم يقل به الشارح لان القول بالوجوب

في نحو ضرب زيد قائما ضربت غير صحيح لان الرضي قال ويجوز ان يجعل كم منه بمبتدا والجملة خبره والضمير في الجملة يعود على ضعف وكان الفاضل رأى ان الجواز الضعيف كلا جواز فقال بالوجوب **قال** ان لم يكن يعني كم ظرفا مثال كونه مبتدأ كم رجل جاءني واما كم درهما ملكت فالاولى فيه ان يكون خبر الكون نكرة وما بعده معرفة **قوله** اعمال الكاف منه لان التقدير كم يوما كائن سفرك **قوله** بمعنى انه يعني تحقق تلك الوجوه في المجموع لا في كل واحد حتى يقال انه لا تحقق في كل واحد **قوله** فمن وما يقعان مفعولا به نحو من بعثت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء هكذا ذكره الشيخ الرضي **قوله** اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه لما كان المتبادر من قوله في مثل تميز كم عمة ثلثة اوجه ان الاوجه الثلثة تجارية في التمييز مع انه ليس كذلك لانه على تقدير الرفع لا يكون تمييزا قال اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه **قوله** تاخير هذا عن قوله وقد يحذف ليكون الفرع بعد الاصل **قوله** فلا يحمل الا الوجه الاخير وهو ان يعتبر الاوجه الثلثة في التمييز وهو ظاهر **قوله** على التهكم اي الاستهزاء **قوله** كانه ذهل اي غفل **قوله** فامتناع عمة على الابتداء جزاء لقوله واذا حذفت المميز **قوله** رفعت حالة لانه معطوف عليه **قوله** وقد عاد الامر اضافة عمة **قوله** اذا كان المصدر للنوع فظاهر لان المسؤول او المجيب به في المصدرية النوع وفي الظرفية العدد واذا كان المصدر للعدد فالفرق غير ظاهر لان المسؤول او المجيب به في كلا المعنيين العدد الا ان الملحوظ اولا في المصدرية الحدث وفي الظرفية الزمان فحصل الفرق **قوله** اي الظروف المعدودة يعني ان اللام في الظرف للعهد فيكون اشارة الى المعهود الذكوري سابقا وهو بعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض **قال** ما اي ظرف جعل بالمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف قبل ولك ان تبقيه على عمومه فيدخل في الظروف ما اجري مجراه فان قلت في عموم كلمة ما وان دخل ما اجري مجراه لكنه يشكل بقوله سمعا اذ كلمة من للتبعيض فيكون التقدير من بعد الظروف ما قطع فيلزم ان يكون ما اجري مجراه بعضا منها وليس كذلك قلت هو من قبيل الحذف اي منها وما الحق بها ما قطع **قوله** فانه اي الظرف عند نسيان اي نسيان المضاف اليه عن اللفظ والنية **قوله** كحرب بعد اي متاخرا كان خبرا من قبل متقدما **قوله** ضرن غايات اذا لم يعوض عن المضاف اليه التنوين فانه او عوض التنوين عن المضاف اليه يكون الغاية هو المضاف اليه لا ثبوت عوضه كانه مذكور ولذا لم يسم كل بعض غايتين ولم يبنيا اذا المضاف اليه كان ثابتا لثبوت بدله وهو التنوين فان قلت لم لم يعوض التنوين في هذه الظروف حتى يكون معربة وما الوجه في ترك التعويض حتى صرن مبنية قلت لانها ظروف قليلة التصرف اوحادثة وعدم التصرف مناسب البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي صرح به الشيخ الرضي **قوله** في الاحتياج الى المضاف اليه فان قلت هذا الاحتياج ثابت عند ذكر المضاف اليه قلت ملحوظا بالاضافة المرجحة للاعراب معارض له ومانع عن ثبوت مقتضى الاحتياج فان قلت فلم بني حيث وادوا ذا مع الاضافة قلت الاضافة فيها ليست ظاهرة اذ المضاف اليه في الحقيقة مضمون جملة تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف **قوله** وراء وامام واسفل ودون واول ومن عل وعلو **قوله** ولا يقاس عليها ما بمعناها من نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك **قوله** فلا فرق في ان المعنى على ارادة المضاف اليه والظرفية لمعنى كنت قبلا قبل اليوم كان معنى قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد من قبل الآخرة ومن بعد الآخرة **قوله** لمعنى كنت قبلا اي قديما وعلى هذا فالفرق ثابت بين ما اعرب وما بني لان المعنى على تقدير الاعراب ليس على الظرفية وارادة المضاف اليه ومعنى القراءة الشاذة بعد الامر من قبل ومن بعد بالتنوين متقدما ومتاخرا لان من زائدة فان قلت قوله لمعنى كنت قبلا مبتدأ فاين خبره قلت خبره مقدر اذ التقدير لمعنى

سكنت قبل الاضافة بهذا التفسير قوله الشدة الابهام الذي فيه لان غير الشيء لا يخص ذاتا دون ذات قوله لما فيها للزومها اياها
غير محصورة للكون المستقبل قبل الى ما لا نهاية وكذا غيره قوله فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سبيل قال الشيخ الرضي ويضمم رفع سبيلا
على انه مبتدأ محذوف الخبر اي سبيل هو وجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير قليل قوله مفعول ترى فان قلت كيف يكون
مفعولا وهو يكون ظرفا لا غير قلت ظرفيته غالبة لا لازمة صرح به الشيخ الرضي قوله اي لكون معنى الشرط فيها قيل الاولى ان يقول
بقوله ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه المصرح عليه بقوله فيها معنى الشرط انتهى يعني ان اختيار لا يترتب على كون
معنى الشرط فيها اذ الكون يصدق على ما يكون متاصلا فيه ومع يجب بعده الفعل فلا يترتب الاختيار من التقييد لكونها
غير قوية فيه اقول قول المصرح فيها معنى الشرط ان كان يدل على ان معنى الشرط ضعيف فيها وانها غير متاصلة فيه
فلا حاجة الى ما ذكره والحق الدلالة لان قوله فيها معنى الشرط يدل دلالة ظاهرة على انها غير متاصلة فيه بل وضعه كشيء آخر
يحفظ معنى الشرط وكذا كون معنى الشرط فيها يدل عليه ويجب انه قال بالتقييد مع انه صرح بان قول المصنف فيها معنى الشرط يدل
على ضعف معنى الشرط فيها مرتين احدهما ما عرفت والثانية والمعه اشار الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله فيها معنى الشرط وان
لم يدل عليه بطل قوله هذا قوله وجوز الاسم قال الشيخ الرضي لعدم عراقته اذ في اثباته جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها آية
بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا مانع من كون هم في الآيتين
تاكيد للواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا بجعل الاسمية الخالية عن الفعل بعدها قوله فجاءة
بالضم والمد مثل انا قيده بالضم والمد لان الفجاءة كالضربة بمعنى فجاءة بمعنى اخذه بغتته قوله والا لم يتم اذ ظرفية وذا لا يجوز
لانه لا زم الظرفية على ما حكم به الشارح قدس سره في بحث اعراب اسماء الشرط والاستفهام قوله وقد يستعمل مجردا عن معنى الظرفية
في نحو اذا تقوم زيدا اذا يقصد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو قال الشيخ الرضي وانا لم اعثر له على شاهد من كلام العرب
واما قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء قوله
وقد مر اليه اي الى ان اذا قد يستعمل مجردا عن معنى الظرفية في بحث اسماء الشرط والاستفهام حيث قال وعن بعضهم ان اذا قد
يستعمل مجردا عن معنى الظرفية في بحث اسماء الشرط والاستفهام حيث قال وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما مبتدا
نحو اذا يقوم زيد اذا يقصد عمرو اي اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر
لهذا على شاهد من كلام العرب قوله اذ يلزمه الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى بعد اذ انجانا الله ولم يعهد مجرورا
باسم الا بعد ويقع مفعولا بها قوله وقد جاء اني زيد بمعنى كيف وفيه ان الشيخ الرضي قال ولا يجيء اني بمعنى متى وكيف الا و
بعده فعل نحو اني تو فكون بمعنى كيف ويجوز ان يكون بمعنى من اين تعفكون وغير قوله لعل ان شئتم على الاوجه الثلثة قوله منها
كيف انما عد كيف في الظروف لانه بمعنى على اي حال والحال والظرف متقاربان قال او حكما بان يكون للذكور صيغة التثنية او الجمع
لكن لا يكون العدد مقصودا بل لوحظ على وجه يصير مفردا معرفة فمعنى نحو ما رأيته مذ اثنين اللذان صاحبناهما اول
مدة زمان عدم رويته زمان المصاحبة وزمان المصاحبة مفرد معرفة فالمثنى وان كان ظاهره ليس مفردا معرفة الا انه
في حكمه لانه عاد به لان العدد ليس مقصودا والعجب من الشارح قدس سره انه اورد مثال المثنى الذي في حكم المفرد المعرفة

تم فسر قوله اى اول مدة آه ولم يبين وجه كونه معرفا معرفة فان قلت زاد فى التفسير لفظ هذان قبل اليومان فعلم ذلك اشارة الى ان وجه الافراد وهو انه بسبب الاشارة صار اليومان ماولا بالمشار اليه بهذان فالمعنى اول مدة زمان عدم الرؤية المشار اليه بهذا وهو مفرد معرفة قلت لو قصد بهذا المعنى لقال فادام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة **قوله** لحصول التمييز بسبب تقييد يوم بالتعيين فيه **قوله** متلبسا بالعدد اى يكون العدد منظورا فيه وقال الشيخ الرضى الباء بمعنى مع اى المقصود مع العدد والا لكان الواجب ان يكون المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان حدوثين لانك قصدت بالعدد يومين **قوله** اى ما كتب دفع لما يقال ان قرئ بالتخفيف يلزم عدم بيان المشددة وان قرئ بالتشديد يلزم عدم بيان المخففة وحاصل الدفع انه ان اريد بيان معناه المجازى وهو المكتوب على هذه الصورة الذى هو لازم معناه الحقيقى وهو ان يفتح الهمزة وسكون النون والمعنى المجازى عام شملهما المشددة والمخففة وليس المقصد تاويل ان يا كتب حتى يجب ان يقال اراد ما كتب على هذه الصورة ثم يرد عليه انه لا يستقيم عما قبل ان عبارة الكتاب ليس ذلك فانه قيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يفعله المصنفون وانت خبير بان التقييد خلاف الظاهر لانه لا دليل عليه وليل قال الفاضل الهندى فان قيل لم لم يذكر ان المخففة تقيل اعتمادا على تصويره ان بالتشديد والتخفيف اراد بما فى ذكر الفعل بارادة الفعل مجردا او مع ان المصدرية **قوله** فانهما اى اذ وضع عنده اى عند الزجاج خبر المبتدا الكوفيين فلا يصلحان للابتداء والجواب انهما ماولان بالمعرفة وهو اول المدة او جميع المدة والمبتدأ ما بعدهما لكونه معرفة نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما وفيه ان كونه معرفة فى مثال جزئى لا يستلزم كونه معرفا فى جميع المواد والحكم على الاطلاق يتوقف على كون ما بعدهما معرفة فى جميع المواد وليس كذلك **قوله** يرد عليه انه يلزم اه وفيه ان هذا انما يرد عليه انه لو سلم كونهما معرفتين وليس كذلك لانه يقول انهما نكرتان لا جله لم يقل بابتداء بتهما الا بارادة الذى عليه ليصح ان يقال كيف يكون ما بعدهما مبتدا فى هذا التركيب فانه نكرة وهذا يضا نكرة عنده **قوله** لدى فى الرضى وامالدى فهو بمعنى عند وامثل على بنائه وفيه ايضا ولدى بمعنى لدن الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فيلزمها من اما ظاهرة وهو الغالب او مقدرة فهى يتضمن عنده واما لدى فهو بمعنى عنده لا يلزمه معنى الابتداء وقال الفاضل الهندى وهى بمعنى عند وهو عرب فلا وجه لبنائه الا ان يقال بنى لدن وسائر اللغات سوى لدى تتضمن معنى من وهو الابتداء وحمل لدى بمعنى عند عليها خلاف الصواب وفيه انه يوجب ان لا يبنى عند اذا لم يتضمن فى نحو من لدن لعدم التضمن ثم انتهى قيل ولا يرد عدم البناء فى لغة لبنائهن لدن حتى لانه يكفى فى جهة البناء كون لدن على لفظ ما هو مبنى على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه امنا ولجواز ان يكون الدخول مستكيد **قوله** لوضع بعضها وضع الحروف لا يخفى ان هذا ليس من المناسبات التى فصلها الشارح فى اول المبنيات قال الشيخ الرضى والذى ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اى على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع على ما لا يخفى من كونها حال الاستعمال فى الكلام مبنية لمشابهتها المبنى فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف **قوله** وقد ينصب على صيغة المجهول **قوله** بلدن متعلق بنصب **قوله** خاصة دون سائر اللغات **قوله** غدوة مفعول ما لم يسم فاعله بقوله وقد ينصب **قوله** خاصة دون سائر الظروف **قوله** شبيها مفعول له لقوله وقد ينصب باعتبار تعلق قوله لبلدن به دون قوله ولكون غدوة مفعول له ايضا بقوله وقد ينصب باعتبار تعلق قوله غدوة خاصة معطوف على قوله شبيها من حيث المعنى

تشبيها من قبيل قعدت من الحرب جبنا اذ الظاهر انه لا سمع النصب وان كان شاذا صرح بالشيخ الرضي اعتبر التشبيه ليكون له
وجه قوله لنونها بنون التنوين اضافة النون الى التنوين بيانية والاولى ان يقول بالتنوين قال الشيخ الرضي اما النصب فانه
وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون بهار الظروف لكثرة وحشيته وكون دال لدن قبل النون الساكنة
يفتح ويضم ويكسر ثم قد يحذف نونه فيشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها
فشابه لدن غدوة كراقو وخلافتصبها تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول في نحو ضاربا زيدا قوله ولذلك اي ولاجل ان نونه
شبه بالتنوين بحذف النون عنها اي عن لدن وثبت كما للتنوين يحذف عن الاسم وثبت قوله اي لاجل الفعل الماضي قدر
موصوف الماضي الفعل وعلى هذا فاسناد المنفي اليه حقيقة ثم عطف على قوله الفعل الزمان في قوله او الزمان اشارة الى ان موصوف
الماضي يحتمل الامرين ثم اشار بقوله المنفي وقوع عشي فيه الى ان اسناد المنفي الى الزمان مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى الظرف قوله
وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا وربما استعمل قصد دون النفي نحو كنت اراه قط اي دائما قوله وبنا التخفيف لوضعه وضع الحروف هذا لا يصح
وجها لبناء لما عرفت في الرمني بني قط لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستفادة جميع الماضي وبني قط على الضم حملا على اخيه عوض
قوله اي لاجل الفعل المستقبل آه يعني موصوف المستقبل يحتمل الامرين واسناد المنفي اليه حقيقة والى الآخر مجازا قوله
لكونه مقطوعا عن الاضافة وعلى هذا فالفائدة في ذكره بعد ذكر الظروف المقطوعة عن الاضافة قلت الفائدة الايذان بانه
لا يستعمل في الاغلب الا بعد المستقبل المنفي ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة لانه يبعني ابدا وانه مقابل لفظ قط فحسن ذكره
مع مقابله هناك دا خلا فيما قبل فاندفع ما قيل انه يقتضي استدراك ذكره بعد الغايات قوله بدليل اعرابه مع المضاف اليه
يتعلق بقوله مقطوعا يعني كونه معربا مع المضاف اليه دليل على ان وجه بنائه هو القطع عن الاضافة فاذا لو كان مجرورا بمن مع المضاف
اليه فان قلت من اين يعلم انه معرب ولم يجز ان يكون مبنيا على الفتح وقد فتح الضاد قلت لو كان الامر كذلك لسمع الضم ايضا مع
اليد لانه اللغة المشهورة للعوض المبني وليس كذلك فعلم انه حركة اعراب لا بناء وايضا فلمعنى ان عوض المبني على الضم لو ذكر معه المضاف
اليه لم يبق الضم ويصير منصوبا فعلم ان وجه بنائه هو كونه مقطوعا عن الاضافة والا فلا وجه لتغيره فاقيل الدليل غير محكم لجواز ان
يكون ما يرى منصوبا مفتوحا للبناء لان عوض جاء مفتوحا ومجيئه بكسرا ومفتوحا بعده عن كونه مقطوعا عن الاضافة ليس
على ما ينبغي قوله لمشابهتها للبنائية لان عوض جاء مفتوحا والا لاحصر فيها كما انها غير محصورة بحد ودحاصرة انحصار اليوم والدار مضافا
الى الجملة لكن لما كان مشابهين لتشبيها بعيد لم يضافا الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري قوله اضافة
الى الجملة لزوما نحو اذا وحيث قوله اشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة هكذا في الحواشي الهندية لكن ليس على ما ينبغي
لان ترتيب المذكور في المتن لا يوافق شيئا من المذاهب المنقولة في الرتبة فالحق ان المصرح لم يقصد بالترتيب المذكور الا اشارة
الى الترتيب في الرتبة قال الشيخ الرضي والمنقول عن سيبويه وجلة جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم
المعرف باللام والموصولات واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه وذهب الكوفيون ان الاعرف العلم
ثم المضمر ثم المبهم وذو اللام ثم المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه وذهب الكوفيون ان الاعرف العلم
ثم المضمر ثم المبهم وذو اللام وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها
اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق لمشارك ونحو المحلى

جملهائی درجته ثم ضمیر الغائب السالم من ابهام ای الذی لایشتبه بغیره ثم المشار به والمنادی ثم الموصول وذو والاداة والمضاف بحسب المضاف الیه اقول بدأ هو بالمشهود الذی علیه الجمهور انتهی اقول قوله بدأ اشارة الی ان النقل لاعلی الوجه المذکور لیس بمشهور ولا علیه الجمهور وبهذا ظهران ماقال الشارح قدس سره بعد بدأ وبهذا الترتیب الذی ذکره هو مذهب سیبویه لایخ عن خلل فتأمل فی اختار الصریح المشهور من مذهب سیبویه فلا یعترض بان الشارح تبع فی ذلک الفاضل السندی ولیس بذلک فان البحث منها مایساوی فی اللام والمضاف الی احدها معنی منه مایساوی المعرف باللام ومنه مایفوقه وذلک ان ماذکره غیر المشهور من مذهب سیبویه لیس لوجه وانکان من وجه لایقال المراد من قول الشارح وبهذا الترتیب الذی ذکره هو الترتیب بین ضمیر المتکلم والمخاطب لا الترتیب بین المعارف فلا یکون فیما ذکر خلل لانا نقول لیس فی الترتیب بین الضمیرین اختلاف اصلا فضلا عن ان یکون فیه اختلافات کثیرة وقد قال الشارح وبهذا الترتیب الذی ذکره هو مذهب سیبویه فان فیه اختلافات کثیرة والعجب من الشارح قدس سره کیف قال به مع انه قال عند قوله وللموصوف اخص اوسا وه والمنقول عن سیبویه وعلیه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبینهما مساواة وهو مخالف لما ذکره هو موافق لما نقلناه قوله کما اذا تصور ذات زید الخ وضع لفظ زید بازائه یعنی ان یعلم انه یکفی فی وضع العلم ان یتصور الذات علی وجه یفید تعیینه وتشخیصه سواء کان متصورا بالکنه او لا وسواء کان قریبا او لا وان مایفید التشخیص من الامر العارض یسمی شخصا سواء کان واحدا او اثنین او ثلثة فان الشخص اخل فی الشخص من حیث کونه شخصا فلا یلزم تبدل الشخص عند انتفاء احد الشخصات لبقاء مایفید التشخیص وان انتفاء الشخصات بحیث لایبقی شخص فی خبر المنع فلا اشکال بوضع لفظ الله فانه انکان الواضع غیر الله فهو قد تصور ذاته المقدسة بحیث یفید تشخیصه والتصور بالکنه غیر لازم وانکان الواضع هو الله تعالی فلا اشکال وعدم ترتب فائدة الوضع علیه ممکن کیف ویمکن ان یسمی واحد شخص ولا یوضع الا بانا لانهم تصوروا الابناء علی وجه یفید تشخیصهم وان لم یرد بهم ولا یوضع العلم للشخص فانه وان فرض انتفاء واحد واثنین یبقی واحد شخص وهو المعنی بالشخص فاندفع ماقیل وکیف یتصور العلم الشخصی بانه الذی تصور الذات بعینه ووضع بازائه لفظ بلفظ الله فانه لم یقع تصوره قط لغیر بشخصه فلا یمکن وضعه انکان الواضع غیره وانکان ایاه فلا یمکن معرفة وضعه لغیره حتی یترتب فائدة الوضع العلمی وهو فهم الشخص بعینه وبشکله بوضع الآباء الاعلام لابنائهم فی خیبة الابناء قبل رویتهم وبوضع العلم الشخصی مع انه یتبدل شخصانه من اول عمره الی آخره بوما فیوما فلم یتصور مسمی علم بشخصه حین وضع العلم للشخص فانه موضوع له شخصانه المتبدلة من اول عمره الی آخره فلا یمکن تصوره بخصوصه الذی وضع اللفظ بهذا الخصوص ولا یندفع هذا الاعتراض بما قیل ان الشخص قد یتغیر فی لمه وکیفه وابنه وکذا سائر اعراضه مع بقاء شخصه فلا یکون الاعراض مشخصة بالحقیقة بل المشخص بالحقیقة هو وجوده الخاص به قال الشیخ ابو نصر فی تعلیقاته هویة الشیء وتعینه ووحدته وتشخصه بخصوصیة وجوده المنفرد له کله واحد نعم هذه الاعراض مشخصة عندنا بمنزلة العلامات التی یعرف بها الشخص فلذلک قد یشتبه علینا الشخص عند تبدل الاعراض او تشابهها لان نحو وجوده لیس مشخصا بالنسبة الینا بل العوارض والاعراض انما هو علیها لکن یبطل القول بان الاعراض مشخصات الا انه غیر مفید لان الاعراض مشخصة بالنسبة الینا لما ذکره قوله ولا بعد ما دخلته تستأخر عما ذکره الشارح فی اول الکتاب مبنی علی ان المیم لیس بدلا من اللام والا فاحد القولین یبطل بالآخر قوله اذا صل یا رجل یا ایها الرجل لا یظهر وجهه قال الشیخ الرضی ومن

لم يعد من النحويين في المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب قوله ما عرف باللام المعدية او الجنسية
او الاستغراقية كثيرا ما يذكر الاستغراقية والعهدية في مقابلة الجنسية ضمارا كما هما سيجيء فلا يكون تقسيمها الى الجنسية والاستغراقية
تقسيم الشئ الى نفس شئ وقسم قوله فمستغنى من هذا الحكم جزاء اذا الشرطية والجموع خبران قوله والا اى وان لم يصدر بالاب
او الام او الابن او البنت وقوله فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب جزاء المقدر والا فهي اللقب لا به من قصد المدح او الذم
فالاقتصار اذا تضمن المدح او الذم ولم يقصدا لم يكن لقبا فابو الخير وابو البشر وان تضمن المدح والذم لكنهما ليسا مقصودين من
هذين اللفظين قال الشيخ الرضي والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينهما وبين اللقب يعني ان اللقب يصح الملقب به او
يذم لمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بها بل بعدم التصريح باسمه قوله والا اى وان لم يقصد به مدح او ذم
كزيد وعمرو فهو الاسم جزاء المقدر والا وقوله لانه ان صدر بالاب او الام او قيل هكذا في كتب النحويين قال صاحب القاموس
ابو العتاهية كنكرابية لقب ابي اسحاق اسمعيل ابن سويد لا كنية وتبعهم الجوهري هذا فاحفظه فانه بديع انتهى يعني ما قاله القاموس
يخالف ما في كتب النحويين من ان المصدر بالاب او الام كنية للقب والقاموس قد صرح بان ابا العتاهية لقب مع تصدره
بالاب ويمكن ان يقال ابو العتاهية يعني العتاهية فيه لقب واشير اليه بقوله كنكرابية او على وزن الكرابية العتاهية للمركب قوله
اى تناول لابوضع واحد اشارة الى ان قوله بوضع واحد متعلق بقوله تناول لا وهو مفعول مطلق لقوله غير متناول فالمعنى سواء تناول
بوضع واحد او غير وانما نفى التناول الخاص لا التناول مطلقا لما يخرج الاعلام المشتركة قوله بترتيبها متعلق باشارة قوله اما
يكون بدل بعض من مبهماتها اى في اصناف يكون فيها اى في ذلك الاصناف بذا الترتيب اى بالترتيب الاعرفية قوله قال
الفاضل المتعصب هذا الكلام لشيء بان لا ترتيب في الاعرفية في اصناف المعارف الا في اصناف المضمرات وقوله واقتصر على بيان
النسبة صريح في انه يوجد بين اصناف المضاف الى احدها معنى الا انه لم يتعرض له لكونه غير محتاج اليه لانه بين الترتيب بين انواع
المعارف وتفاوت تعريف المضاف بحسبها وقوله فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها اى الا اصناف
المضاف الى احدها ينتقض هذا الحصر بتفاوت اصناف المبهمات فان اسم الاشارة اعرف من الموصول قوله ولذا اى لاجل ان
تفاوت المضاف بحسب تفاوت المضاف اليه قوله بين اصنافه اى اصناف المضاف اليه قوله لبعد بيانه اى التفاوت قوله بمفردة
كانت تلك الاحاد او مجتمعة جواب ما قيل اسم العدد على ما يعلم من التعريف ما يدل على كمية افراد معدودة اى يعلم من ذلك الاسم
ان افراد المعدود ثلثة او اربعة او خمسة مثلا اذا قيل كم رجلا عندك فتقول ثلثة يعلم منه ان افراده ثلثة واذا قيل واحد او اثنان
لا يعلم منهما كمية الافراد بل يعلم ان المعدود واحد او اثنان يعني ان لا يكون من العدد ومحصل الجواب ان اسم العدد ما يدل على
كمية الاحاد اعم من ان يدل عليها وحدها كثلثة مثلا او بدونها كالواحد والاثنين وتصوير الدلالات على الدرجات ما اذا سئل عن
هذا المعدود وذاك وذلك فالواحد المذكور في الاجوبة يدل على احاد الاشياء يبقى انه ان اريد انه لابد من الاحاد في كل شئ من
افراد الاشياء في الصورة المذكورة ليس كذلك وان اريد مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد وشكل بانا اذا قيل كم درهما
عندك فتقول واحدا وليس هنا احاد وللاشياء فالصواب ان يقال العدد وضع لكمية الشئ المخصوص وح لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم
يخرج واحد واثنان لان لفظ الشئ يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك هذا عبارة الشيخ الرضي قوله محصل الجواب

موضوعا للكمية فقط بخلاف رجل ورجلان فانهما وضعا للكمية والماهية فقوله فحسب خرج رجل ورجلان لكن لا حاجة اليه للمدرج
بسيد المحققين سند المدققين في حواشيه على الرضي جوابا عما ذكره الرضي من ان المتبادر من العبارة ان الكمية نفس الموضوع له وفي
نحو رجلان ليس الامر كذلك فلا يرد عليه ان كمية الاحاد قال الشيخ الرضي كمية الشئ عدده المعين لان الكمية ما يجاب عن السؤال بكم وهو العدد
المعين فكانه قال اسم العدد ما وضع لعدد معين احترز عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين يخرج منه الآت والالوف قوله لم يشتق
بقوله او بسهل قوله والالفاظ الموضوعة مبتدأ وقوله اسماء العدد خبره قوله لانها من اسماء العدد وفي عرف النحاة كان اسم
العدد في عرفهم هو الموضوع للكمية قوله وان لم يكونا اي الواحد والاثنان قوله من العدد وخبر لم يكونا قوله عند بعض المحاسب لانه مفسر عندهم
يكون زائدا على الواحد فدخل الاثنان وخرج الواحد ولو فسر بكونه نصف مجموع حاشيتيه كاربعة مثلا احدى حاشيتيه الثلثة
والاخرى مجموعة والمجموع ثمانية ونصف المجموع اربعة خرج الواحد اذ ليس له حاشيتان ودخل الاثنان اذ هو نصف مجموع حاشيتيه
اذ الواحد والثلثة اربعة والاثنان نصفها قال الشيخ الرضي وعند المحاسب ليس الواحد داخلا في العدد لان العدد عندهم هو الزائد
على الواحد ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد وقالوا ان الفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد وينبغي ان يكون الزوج
الاول كذلك والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد وعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويجب دخول الكل
لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة وهو الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان قوله لا ينتقض التعريف الصواب ما انتقض التعريف قوله اي
اصول اسماء العدد والتي لفظا مبني عن كونها عددا والبعض ليس كذلك فلا يرد حصر الاصول في اثنى عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ
البضع من اسماء العدد او جعل وارد اسماء العدد والغير المبهم قال الشيخ الرضي والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى
التسعة يقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ
العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود انتهى وايضا البضع عبارة عن ثلثة الى
عشرة مثلا فهو داخل في اصول اثنا عشرة غير خارج عنها قوله اعتبار مفعول له لقوله وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء اي
لاجل اعتبار ترك التاء لفظ الجماعة التي اول بها رجال ولفظ الجماعة مفرد مؤنث غير حقيقي فاثبت العدد لاعتبار العدد وهو
مؤنث فعلى هذا التاء في ثلثة واربعة الى عشرة قياسية وصرح في اول الكتاب بان التاء في اربع غير قياسي حيث قال والتاء لتوقال
غير ظاهر للتاء قياسا لازما وعليه اربع اذا سمي به فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون التاء قياسا وبالجملة قال التاء في اربعة
للتانيث وقال في اول الكتاب انها للتذكير قوله فرقا مفعول له لقوله وتقول ثلث الى عشر بدونها جمع المؤنث اي لاجل تحصيل
الفرق بين المذكر والمؤنث والا فالتاويل يقتضي اثبات التاء فيه ايضا فان قلت فقد ثبت التاء في ثلث نسوة في ثلث نسوة مؤنث حقيقي اذ هو جمع امرأة
فالتاويل لغو قلت ثانيا لاجل التاويل لا باعتبار الاصل والا لم يجز قال نسوة في الستة كما لا يجوز قال امرأة فيها مع انه جائز
فيها قوله ولم يقبل الامر بالعكس جواب دخل مقدر قوله غير الواحد الى احد بحذف الالف وابدال الواو المفتوحة في الاول همزة واو
شاذ عند الجميع قوله الواحدة الى احدى وهو اي ابدال الواو المكسورة في الاول كوشاح واشاح وولدة واللدة
قياس عند الازني شاذ عن غيره قوله وابقاء الجزء الاول مفعول به لقوله وتقول آه قوله فيهما اي في المذكر والمؤنث قوله
بحالة تناسبها في الكلمة قبل التركيب قوله وتذكير الثاني مبتدأ خبره قوله في المذكر وقوله كراهة اجتماع تانيثين مفعول له

وفيه انه يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فقوله في المذكر صفة الثاني وقوله كراهة خبر تذكير الثاني وفيه ان تذكير الثاني ليس كراهة اجتماع تانيثين فكيف يكمل عليه الا ان يقال المعنى تذكير الثاني منع من كراهة اجتماع تانيثين قوله فان التانيث فيهما من جنسين اما في الاول فظاهر واما في الثاني فلم كيف وأثنتان تانيثه بالتاء دلالة محذوف عوض عن الهمزة في الاول وعلى هذا فالصواب ان يقول بخلاف احدى عشرة وثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين اما الاول فظ واما الثاني فلان التاء في اثنتين بدل من لام الكلمة فلم تخص للتانيث وعلى هذا يصح قوله ولهذا حكمنا عليه بانه بجنس آخر من التانيث واما اثنتان فمحمول على اثنتين قوله واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر مع انه لا يلزم اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثاني **قوله** فمحمول على التذكير في ثلثة عشر الذي يلزم فيه اجتماع تانيثين على تقدير تانيث الثاني من جنس واحد **قوله** واما في اثنتان واثنتان فلانتانيث الصواب فاسما واثنتان **قوله** لانه لما وجب الصواب فلانه لما وجب **قوله** تذكيره اي تذكير الجزء الثاني **قوله** لما مر فت من كراهتا اجتماع تانيثين من جنس واحد على تقدير تانيث الثاني **قوله** وجب تانيثه اي الجزء الثاني **قوله** وهو عدم الفرق للحصول الفرق بالجزء الاول **قوله** اربع صفحات فيما هو كالكلمة الواحدة **قوله** المنصوب محلا المفعولية القول لا يخرج عن خلل اذ الاسم انما يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا محلا اذا كان معربا وعشرون ليس معربا وهو ظاهر انما المحتمل فيه ان يكون محكيا فالصواب المنصوب تقديرا يشغل آخره بالحركة الحكاية وفيه ان الحركة انما يكون اذا سبق ذكره بالواو ولفظا او تقديرا وليس كذلك والقول بانه لا محالة يكون واقعا في محل ما بالواو والمذكور في الكتاب حكاية عنه ليس بشئ لانه من باب الهذيان اذ لم يلزم منه الا عدم القول بمقتضى القواعد النحوية لانه لو قدر بعد الرافع منصوبا وبعد الناصب مرفوعا وبعد الجار مرفوعا او منصوبا لخطاه احد ان يقول ذلك حكاية وذلك صريح الغلط والمكابرة وفيه انه قد سبق ذكر بالواو في اول الكتاب في بيان الاعراب في قوله والواو في عشرون واخواتها بالواو والياء والمذكور حكاية يحتمل ان يكون المحكي بعد تقول العشرون الذي يقع عند قال الشيخ الرضي ومما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي معنى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الآن زيد قائم ينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعده اقول في هذا الكلام ستلفظ به بلفظ آخر في غير هذا الكلام والا لم يكن حكاية او الذي يقع نحو اقول غدا زيد قائم او قل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام **قال** ثم بالعطف اي ثم تقول قولا مستلبسا بالعطف اي بعطف المعقود على السيف كما ذكره الشارح او بعطف السيف على المعقود نحو عشرون واثنان وعشرون واثنتان وثنتان وعشرون وثلثة او ثلث قال الشيخ الرضي والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا والشارح خصص العطف بعطف المعقود على السيف وعمم في قوله ثم بالعطف على ما تقدم وتبع في ذلك الفاضل السندي والمناسب التعميم في الموضعين اذ لا وجه للتخصيص الا ان يقال لما كان عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا اكتفى به او الاشارة الى انه الاصل وتعرض للقسمين ثانيا تنبيها على الجواز **قوله** كان ذلك الزائد الاولى متلبسا ذلك الزائد خصص الحال في الموضعين بالزائد ولا وجه له والمناسب ان يقال حال كون كل من المعقود الزائد متلبسا او واقعا **قوله** بل الى تسع وتسعين يعني المناسب ان يقال الى تسعة وتسعين الى تسع وتسعين

لما فرغ من بيان المذكر والمؤنث فيما سبق **قوله** فتقول مائة وواحد شرع في بيان اشتباه عطف الزائد على العقد واورد على الطريقة السابقة مثال المذكر ومثالا للمؤنث فتقول مائة وواحد مثال للمذكر وقوله واحدة مثال للمؤنث وقوله ومائة واثنان واثنتان عطف على قوله مائة وواحد واحدة واثنتان عطف على اثنان ليحصل مثال للمذكر ومثال للمؤنث ليعطف الزائد على العقد وهكذا الى آخر ما ذكره والشروع في بيان اشتباه عطف الزائد على العقد وايراد مثال للمذكر ومثال للمؤنث على الطريقة السابقة ابما بالظاهر عن ان يجعل قوله ومائة المذكور قبل اثنان عطفا على واحدة ليكون قوله مائة وواحد مثال المذكر لعطف الزائد على العقد وقوله واحدة ومائة مثال المؤنث لعطف العقد على الزائد وهكذا الى آخر ما ذكره فيكون اثنان معطوفا على واحد واثنتان ومائة معطوفا على مائة وواحد وقوله وثلثمائة رجال معطوف على واحد وثلثمائة نسوة ومائة معطوف على مائة وواحد وايا ما كان فهذا العطف قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل اذ المعنى ح ويجوز ان يعكس العطف في الكل في كل منهما والمكان العكس في البعض في كل منهما سعلوما قال الشارح الرضي اصل مائة مئية كسدرة حذف لامه فلزمها التاء عوضا منها كما في عدة وشية ولاما يا ما حكى الاخفش رأيت مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطأ فاذا جمع او ثنى حذف الالف انتهى **قوله** كما في قولك اي كما اسكن الياء تشاقل المركب بالتركيب وانكان الامكان في الاول جائزا وفي الثاني واجبا صرح به الشيخ الرضي **قوله** او معنى الجمع المعنوي اما اسم الجنس كالتمرة والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم **قوله** نحو ثلثة رهط قال الشارح الرضي والاكثر اذا وقع المميز اسم الجنس او اسم الجمع يكون مجرورا بمن نحو ثلثة من الخيل وخمس من التمرة وذلك لانهما وانكانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد ما تهد من اضافته الى الجميع **قوله** ان يلي التمييز اي ان يقع التمييز بلا فصل بعد المجرور بالالف والتاء بعد القصد اي بعد ما اتخذ التمييز المجئ بعد ما هو في صورة الجموع بالواو والنون عادة اي بعد اتخاذه المجئ بعده عادة **قوله** وامانى ما عداها من احد عشر الى تسعة وتسعين **قوله** لما كان غير العدد ولانه ليس تمييز الان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جئ به لبيانه فكان الجميع كالشئ الواحد **قوله** ليكون اللفظ قليلا يحتمل ان يكون المراد قلة حروف اللفظ وان يكون المراد قلة افراده اي نفي العدد وجهان اشارة الى ان وجهان مبتدأ محذوف الخبر اذ الجزاء لا يكون الا جملة **قوله** اي الصالح لان يكون تمييزا اشارة الى ان اطلاق التمييز على رجلا ورجلين مثلا مجاز لان كون رجل ورجلين تمييزين انما يتحقق اذا وقعا تمييزين للواحد والاثنين ولم يقعا قط تمييزين لهما **قوله** الدال بجوهره صفة لقوله بلفظ التمييز اراد بالجوهر الحروف الاصلية فلفظ التمييز الدال بحروفه الاصلية على الجنس وبصيغته والصيغة هي الكلمة باعتبار الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض دالة على الوحدة والاثنينية فان قلت نسب الدلالة على الجنس الى الجوهر والدلالة على الوحدة والاثنينية الى الصيغة في هذا القول وفي قوله فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية نسبهما الى الصيغة فما الحق في ذلك قلت ان اريد بالصيغة الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض كما في القول الاول فالدال على الوحدة والاثنينية الصيغة وان اريد بها الحروف الاصلية مع الحركات والسكنات وتقديم كما في القول الثاني فالصيغة دالة عليهما **قوله** مثل رجل ورجلان فلم يقولوا واحد رجال ولا اثنا رجال وثلثة ارجال فلفظ **قوله** اي

عن الواحد اذا كان التمييز مفردا قيد للاستغناء عن الواحد وقوله وعن الاثنين اذا كان مثنى قيد للاستغناء عن الاثنين فحاصل الكلام انه بذكر التمييز المفرد يحصل الاستغناء عن الواحد واما اذا لم يكن مفردا فلا وبذكر التمييز المثنى يحصل الاستغناء عن الاثنين واما اذا لم يكن مثنى فلا يحصل الاستغناء وبالجملة فالاستغناء المفهوم من لفظ المتن ح ليس على الاطلاق بل على تقدير خاص ووقت معين وعلى هذا الورود لقوله فان قلت سبب اعتلاء ولم لقيد الشارح قدس سره الاستغناء بما ذكر ليكون له ورود قوله فبذكر جاء اى بذكر رجل ورجلين قوله استغناء عن التمييز على صيغة اسم المفعول اى ما يصلح ان يكون مميزا وهو الواحد والاثنان قوله ان مميز الواحد على صيغة اسم الفاعل اى تمييز الواحد قوله مغن عنه اى عن الواحد ان اريد الاغناء مطلقا فهو مناف لقوله اذا كان التمييز مفردا فانه يشعر بانه اذا لم يكن التمييز مفردا فليس بمغن والا لكان التقييد لغوا وان اريد الاغناء على تقدير كون التمييز مفردا فالواحد والاثنان سواء في حصول الاستغناء عنهما اذا كان تمييزهما مفردا ومثنى وفي حصول عدم الاستغناء اذا لم يكن مفردا ومثنى فلا معنى لتسليم الاغناء في الواحد على الاطلاق والمنع في الاثنين اذا كان تمييزه مفردا قوله لك اى مغن عن الاثنين قوله ينبغي ان يعتبر الصواب كان المناسب ان يعتبر ثم انه ان اراد انه كان للمناسب ان يكون تمييزه مثنى وان لم يكن واجبا كما يشير اليه قوله ينبغي والتقييد المذكور ما نقلنا عن الرضي فاذكره لا يصلح جوابا عن السؤال وهو لم وان اراد الوجوب يكون التقييد المذكور في الشرح لغوا ويرده ما ذكره الشيخ الرضي قوله ولا يبعد ان يقال الفرق بين التوجيهين ان المراد بلفظ التمييز على الاول مجموع جوهر حروفه وعلامة الافراد اعني التنوين وعلامة التثنية فلفظ التمييز وصيغة رجل مع التنوين ورجلين مع الياء والنون يدل عليه فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنية وعلى الثاني حروفه الاصلية المصورة بهيئة خاصة من الحركات والسكنات والتقديم المقابلة لحرف علامة الافراد والتثنية فيقال رجل ورجلين وان يذكر معه اسم عدد فيقال واحد رجل واثنا رجل ولا شك ان رجلان ورجلين اخص من واحد رجل واثنا رجل فلا جرم اختير الاول دون الثاني وانت خبير بان قوله فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ليس بتمام قوله على حدة حدة كعدة مصدر وحده بحده اى استغنى عن ذكر الواحد ذكرا كائنا على انفراد واستقلال قوله او ليس قبل الواحد عدد بل الواحد ابتداء الاعداد قوله فلا يجري ذلك اى اعتبار التصيير قوله فيما تحت الاثنين بان يكون الثاني مصيرا للتاحة اثنين لان ما تحته اكثر منه فلا يتصور ان يصير عددا ما تحته مثله بل الاثنين مصيرا لما قبلهما اثنين واثنان مصيرا لما فوقه وهو الاثنين ثلثة والاربعة مصيرا لما فوقه وهو الثلثة اربعة وهكذا الى عشرة قوله اى مرتبة اشارة الى ان الحال عبارة عن بيان مرتبة المفرد من المتعدد ولا شك انه مقابل لاعتبار التصيير قوله لانه اى الثالث عشر اسم لواحد مذكر فيكون مسماه مذكرا فلا معنى للتانيث فيه قوله فانه اى ثلثة عشر رجلا اسم للجماعة فيكون مسماه مؤنثا فانث لتانيث مسماه قوله الى حد وليساوي ذلك العدد حده اى حد الثالث اى العدد الذي يدل عليه الاضافة لا وفي ملابسة قوله او يكون اى يكون ذلك العدد فوقه اى فوق حد ويدل عليه قوله بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة الخ عن خلل لان معناه ان معنى ثالث ثلثة احد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة وهو لم ومعنى ثالث اربعة احد من الاربعة لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة

الرابعة وهو فاسد بل معناه واحد من الاربعة باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة وكذا ليس معنى ثالث خمسة واحد من الخمسة باعتبار وقوعه فى المرتبة الى مسته بل واحد من خمسة باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة منها فالصواب باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة من الثلثة او الاربعة او الخمسة ولا مساغ للان يقال المراد فى المرتبة الثالثة من الثلثة او الاربعة من الخمسة او الى مسته من الخمسة لان قوله او اربعة او خمسة معطوف فان على ثلثة **قوله** والا اى وان كان مطلقا **قوله** وذلك اى ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة **قوله** مستبعد جدا اذ المتبادر منه الواحد الاخير **قال** رحمه علامة التانيث فان قلت المونثات الصيغة ليس فيها علامة التانيث فيخرج عن تعريف المونث ويدخل فى تعريف المذكر فلا يكون تعريف المونث جامعا ولا تعريف المذكر مانعا قلت لا يبعد ان يجعل خصوص الصيغة قائما مقام التاء فيكون التاء فيه حكما فيصير التعريفان جامعين للافراد مانعين عن الغير **قوله** اى ممدودة اى مجهولة زائدة للدفان قلت المجهولة زائدة للدرى الالف وعلامة التانيث الفرة التى بعد الالف ولم يذهب احد من العلماء الراسخين الى ان الالف الغير التانيث فى الجاربردى شرح الشافية قال فى شرح الهادى الهمزة فى حمراء وصفراء ومحراء وعشراء بدل من الف التانيث كالتى فى حبلى وسكرى والاصل فيها القصر للتانيث فزادوا قبلها الفا اخرى للمد توسعا فى اللغة وتكثيرا لابنية التانيث ليصير لها بناء ان ممدود ومقصور فالتقى الفان ولم يمكن حذف احدهما لان الاولى للمد والثانية علم التانيث فحذفها مخل للمد لولها ولم يمكن تحريك الاولى لانها لو حركت لغارت المد فتعين تحريك الثانية فانقلبت همزة وقيل ان الاولى فى الحمراء للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين المونث افعل نحو احمر وحمراء وبين مونث فعلان نحو سكران وسكرى وهو ضعيف لان صوم التانيث لا يكون الا طرفا وقيل ان الالفين معا للتانيث وهو باطل اذ لم يعلم علامة التانيث على حرفين وقال الشيخ الرضى الالف الممدودة فى الاصل مقصورة لان قبلها الفا لزيادة المد وذلك لان الالف لزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما فى حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما صار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى ليبقى على مدها انما قلبت همزة لانها واو او ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر اذ لو جاءت الى احديهما لاجتمع الى قلبها الفا كما فى كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما فيها وسيصرح بها اشة قدس سره فى بحث المثنى فاجمع العلماء الراسخون على ذلك فكيف يصح قوله وعلامة التانيث والالف مقصورة او ممدودة قلت المراد الالف حال كونه ممدودا قبله فما قيل فى الجاربردى شرح الشافية ان الالفين معا للتانيث فعلم من ذلك ان الالف الممدودة هى الالفان معا لا الهمزة فقط فلا يرد ما قيل ان الالف التى يدعى انها قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة فحسب قوله الالف ممدودة نظر لان لوجود امكان من وجيه هذا والمراد من الالف مقصورة كانت او ممدودة الزائدة بقرينة شهرة كون العلامة زائدة فلا ينتقض بالف فتى وكساء فاندفع ما قيل **قوله** تعريف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة وممدودة ينتقض بالفين فى فتى وكساء **قوله** بدليل تصغيره على عنيته اذ التصغير يرد الاشياء الى اصولها فلو لم يكن فى الاصل تاء لما ظهر فى التصغير **قوله** لكون التانيث فيه بتعليل لقوله فلذا كان تقول فى طلعت الشمس طلع الشمس **قوله** لفظيا منسوبا الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقى فى معناه فلا يكون التانيث قويا فيجوز ترك التاء **قوله** واستغنائه اى مع استغنائه **قوله** لما فى لفظه من الاشعار بالتانيث لكون التاء مقدرا فيه بدليل شمسية **قوله** بخلاف مضمره اى الفظ متلبس بخلاف مضمره **قوله**

اولیس فیه ای فی المضمر قوله فانه مع الفصل یجب اتیانها نحو جارت الیوم زید لرفع الالتباس لما یذهب علیک ان وجوب اتیان التاء مع الفصل لرفع الالتباس مختص بما یلزم فیه التباس علی تقدیر ترک التاء کالمثال المذکور فی الشرح فانه لو ترک التاء لاحتمل ان الفاعل مذکر اومونث فما ذکره الشارح غیر محتاج الی التقیید بما اذا لم یکن قرینة تدل علی التانیث لعدم وجوب التاء فی نحو جاء الیوم زید الکریمة اذ المثال المذکور خارج عن المبحث اذ المبحث وجوب الیان التاء لرفع الالتباس اللازم علی تقدیر ترک التاء والمثال لیس کذلک وانما یحتاج الیه لو لم یذکر قوله لرفع الالتباس فاندفع ما قیل الظاهر ان وجوب الاتیان مقید بما اذا لم یکن قرینة تدل علی التانیث اذ الحکم بالوجوب فی کلام الله لیس علی الاطلاق بل علی تقدیر الالتباس عند ترک التاء وهو انما یکون اذا لم تدل قرینة علی التانیث واما ما قیل فی الجواب بهذا وفع للعقل بالرای فلیس بموجه وانما کان من وجیه فان قلت قوله وانت فی ظاهر غیر الحقیقی بالخیار یشمل اللفظی الذی علم للمذکر الحقیقی مع انه لا یجوز فیه الحاق التاء قال الشارح الرضی ولا یجوز مثل ذلک فی علم المذکر الحقیقی الذی فیه علامة التانیث کطلحة لا یقال قامت طلحة الا عند بعض الکوفیین قلت لا یبعد ان یراد بظاهر غیر الحقیقی ان لا یکون علما للمذکر الحقیقی بقرینة قوله بالخیار واعلم ان المونث اللفظی الذی یقع علی المذکر والمونث یجوز صیاغة لفظه فی تانیث الفعل المسند الیه لکن یجب فی المذکر ما یدل علی التذکیر نحو غزوت حمامة ذکرا لا تقول غزوت حمامة وترید المذکر او ترک علامة المونث نحو عندی ثلث من البطة ذکور فانث العدد باعتبار لفظ البطة لکن میز بعلامة وهو ذکور ولو لم یذکر ذکور لم یجز تانیث العدد ونخلة مما یقع علی المذکر والمونث حیث یقال نخلة ذکر یجب فیه ایضا التمیز بعلامة تدل علی التذکیر عند ارادة المذکر ولما لم یذکر العلامة التزموا وجوبها عند ارادة التذکیر فی قوله نعم قالت نخلة دل ذلک علی ان الفاعل مونث حقیقی فلا یلزم ترک رعایة ما یجب رعایته وهو لم یقع فی کلام احد من الفصحاء کیف فی کلام العلام الغیوب والعیوب وهذا هو وجه استدلال الامام الاعظم رض علی ان نخلة سلیمان عم کانت انثی اذ روی ان قتادة رض لما دخل الکوفة اجتمع علیه الناس فقال سلوا ما شئتم وکان ابو حنیفة رض حاضرا فسأله عن نخلة سلیمان اذکر کانت ام انثی فتحیر قتادة فقال ابو حنیفة رض کانت انثی فقیل له من این تعلم فقال من کتاب الله نعم قالت نخلة قال صاحب الزبدة وما یشترک فیه المذکر والمونث کهجا حقیقی فی الاول لفظی فی الثانی لکن لما کانت التانیث لا بد للمذکر من میز دفعا للاشتباه قال یونس اذا اراد واذلک قالوا بذه حمامة ذکر فالنخلة فی قالت نخلة مونث والا فیقال قال نخلة انتهی قوله والا ای وان کانت النخلة فی الآیة مذکرا لقیل قال نخلة بتذکیر الفعل او بتانیثه والتمییز بعلامة نحو ان یقال قالت نخلة مذکر لکن لم یقل کذلک فعلم ان النخلة مونث وایضا نقل ابن السکیت انه قال اذا اردت بالنخلة المذکر قلت هذا نخلة طلوع فی الا یجوز اعتبار لفظ اصلا فلا یقال قامت طلحة بل قام طلحة لک ان یقال قالت نخلة تحمل ارادة التذکیر بل قال نخلة عنده وقد وقع فی القرآن قالت نخلة فظهر ان النخلة مونث فحینئذ ان یکون ما قاله الامام مبنیا علی ما ذهب الیه ابن السکیت واذا عرفت ما ذکرنا ظهر لک ان ما اعترض الشیخ ابن الحاجب وهو انه یجوز ان یکون تانیثه لاجل التانیث اللفظی ساقط فان ما ذکره الشیخ الرضی قد یکون اللفظی حیوانا کدجاجة ذکر وحمامة ذکر فیجوز ان یقال غزوت حمامة ذکر وعندی ثلث من البطة ذکور فیجوز ان یکون النخلة فی قوله نعم قالت نخلة ذکرا واعتبر لفظه فانث ما اسند الیه لیس علی ما ینبغی اذ قوله الاول ینادی باعلی صوته علی فساده قوله فیجوز ان یکون النخلة آه قوله ای آخر معرفه ای معرف المثنی وفیه انه یتضح معرفة المفرد علی المثنی وقد کان

معرفة المثنى موقوفة عليه فيلزم الدور ثم المتبادر من التعريف ان المثنى اسم حصل من المفرد والالف او الياء والنون فلا يصدق على مسلمون ومسلمات ولو سلم فالمفرد الذي يلحقه الالف او الياء والنون المكسورة من حيث انه كذلك ليس مفرد مسلمين و مسلمات ولو سلم فالمفرد الذي يلحقه الواو او الياء والنون المكسورة المفتوحة او الالف التي من حيث هو كذلك ليس مفرد المثنى فلا يخفى قيل لا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل اشكال باشكال **قوله** ولو اكتفى بظهور المراد من ان المثنى عبارة عن المجموع وان كانت العبارة تدل على انه مسلم **قوله** لاستغنى عن التوجيهين المذكورين اذ ظهور المراد دليل على ان مايقتضيه ظاهر العبارة غير مراد فلا حاجة الى توجيه لصيلة وانما سمي التوجيهين تكلفا لان التقدير بلا دليل عليه تكلف محض ثم اللام البطل معنى الجنسية والمراد حينئذ المتكلف فلا يرد ان المذكور سابقا تكلفان لا تكلف **قوله** ليدل ذلك اللحوق فيكون الدال امرا معنويا ونسبة الدال اليه مجازية **قوله** او الملاحق وهو الالف او الياء **قوله** او مع اللحوق فيكون الدال مجموع مسلمان ومسلمين **قوله** ولا باس جواب عما يقال اللاحق وحده وكذا اللاحق مع اللحوق يشمل النون الموضوع انه لا دلالة على ان سعة مثلا من جنسه **قوله** على تقدير تسليمه اي على فرض تسليم عدم دلالة لحوق النون او الملاحق وهو النون مع اللحوق وهو اشارة الى المنع قال الفاضل المحشي هذا منهم ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركة او التنوين في المفرد قال جنس الموضوع له اي مفهوم الموضوع له الحاصل بوضع واحد قال المشترك صفة جنس الموضوع له بينهما اي بين المفردين كرجلان فانه يدل على انه مع الرجل رجل آخر من جنسه باعتبار دخوله تحت مفهوم الرجل الذي وضع الرجل له وهو ذكر من بني آدم جاوز حد الصغر الى اصل بوضع واحد المشترك بين الرجلين هذا ولكن يشكل بما ذكره في الابوين والقمرين اذ ليس المفهوم المشترك و هو المسمى به حاصلا بالوضع ويشكل بتثنية المشترك اذ ليس المفهوم حاصلا بوضع واحد ويشكل بتثنية المجاز اذ ليس المفهوم المتناول لهما بالوضع وما قيل لا يبعد ان يراد بالموضوع له الاعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكمه ففيه بحث لانه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وايضا المتبادر من اطلاق لفظ الوضع الوضع الشخصي والنوعي الذي ليس المجاز دون النوعي الذي في المجاز قال الشارح رضي يريد بالجنس آه على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهيا تها مختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض ليس نظره الى الابيضين بل الى صفتيهما التي تشتركان فيه او متفقة كقولنا الابيضان لانسانين والبيض لافراس وسواء كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كلواحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى باي ماهية متميز بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزيد انسان وسمي به فرس فالنظر بالوضعين الى شئ واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم والذي ذهب اليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا قال سيد المحققين سند المدققين في حواشيه على الرضي فيه اشتباه واعتراض بالمعروض وان الموضوع له في كل وضع خصوصية الذات المتخصصة اما كونها متميزة بهذا الاسم فان هذا المعنى لازم خارج عن الموضوع كما لا يخفى على من له دربة في ادراك المعاني وتمييز بعضها عن بعض فلا فرق بين العلم المشترك بين اشخاص كثيرة وبين سائر المشتركات بين المعاني الكلية ولو اريد بقوله امثاله ما يتناول في الوحدة

والجنس للاستغنى عن قوله من جنسه هذا ما ذكره الفاضل السندي وتبعه الشارح ولا يعدني هذه الارادة لانه والانكان مقابلا لقوله في الجمع ليدل على ان معه اكثر منه وان الناظر فيه وان لم يعلم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر الا ان الارادة المذكورة لا تنافي المقابلة تكيف والمراد من قوله اكثر منه افراد آخر مثل المفرد في الوحدة والجنس وهو ظ قوله فليعتبر مثل هذا التاويل اي تاويل الاسم بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناول لهما فيتجه لسانان قوله بلا احتياج الى ادعاء كما اتضح في الابوين والقرءين قوله اسميه للطهر والحيض فانه اذا اريد بالقرءين الحيض والطهر لا يحتاج الى ان يدعى ان الحيض او الطهر سمي بالقرء فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة قوله فانه موضوع آه تعليل لقوله بلا احتياج قوله تثنيته اي المشترك قوله والمصنف اختار عدم جوازه اي عدم جواز تثنية المشترك لمجرد اشتراكه اللفظي بينهما ولذا قال مثله من جنسه فلا يقال عنده قرءان ويراد به الطهر والحيض بل يراد بطهران بان يسمى الحيض طهرا او حيضان بان يسمى الطهر حيضا ليحصل الاتفاق في المعنى لا يخفى ان قوله فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرءين اي كما يعتبر في الابوين والقرءين يا ما يجوز ان لو كان مدار جواز الابوين والقرءين على التاويل فحسب وليس الامر كذلك فان مدار جوازهما على الاتفاق في المعنى كما اشار اليه الشارح قدس سره بقوله قلنا جاز آه وعلى هذا التاويل فكيف يكفي اعتبار التاويل في القرءين مع ان المعتبر في الابوين الذي هو منشا السوال كلا الامرين فقوله بلا احتياج الى ادعاء الى قوله فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة تمام لا مساس له في هذا المقام لان الادعاء المذكور في الابوين لتحصيل الاتفاق في المعنى وذلك لا يحصل من وضعه لكل منهما بل لا بد من ادعاء كون الطهر مسمى بالحيض او الحيض مسمى بالطهر وبالجملة فهذا الكلام لا يخلو عن خلل لانه ان اريد كلا الامرين فالخلل ظاهر وان اريد التاويل فقط فضلا ان السوال لا يشعر به الفاء السببية عما سبق وفيه كلا الامرين قوله في صحة هذا الاعتبار وهو التاويل بالمسمى ليحصل مفهوم يتناول لهما قوله في جواز تثنيته اي الاسم المشترك قوله لمجرد اشتراكه اللفظي بدون الاتفاق في المعنى قوله وهو الذي اي جواز تثنية المشترك لمجرد اشتراكه قوله اختار عدم جوازه اي تثنية الاسم المشترك لمجرد اشتراكه اللفظي بدون الاتفاق في المعنى قوله وبهذا الاعتبار المشار اليه بهذا هو الاعتبار او المراد منه هو التاويل بالمسمى اي يصح بالتاويل بالمسمى تثنية الاعلام المشتركة اشتراكا حقيقيا او دعائيا لحصول الامرين التاويل والاتفاق في المعنى لكون الاعلام مشتركة فان قلت تقديم قوله وبهذا الاعتبار على ان يصح يفيد التخصيص فيفيد ان وجه الصحة هو الاعتبار لا غير مع انه ليس كذلك قلت قد لا يكون التقديم للتخصيص وامكان الاعتناء به التخصيص قوله وجمعا اي الاعلام المشتركة قوله وروده اي اعتبار الامرين في الاعلام قوله وينبغي ان لا يذكر وفيه ان هذا البعض وان لم يعتبر الامرين في الاعلام لكنه يعتبرهما في اسماء الاجناس فكيف يقال فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه على الاطلاق قوله الف مفردة بلا همزة لازمة لا تنفك عن الكلمة بخلاف غير اللازمة فانه لا يسمى مقصورا كالالف في رايت زيدا في الوقف قوله بان كان مجهول الاصل وذلك بان يلتبس فيه حكم الاصل ولم يعرف الاصل قوله ولم يمل ولم يسمع فيه الامالة قوله فقلبت واوا والا فقلب الالف واوا في الصورة الاولى واجب وفي الثانية اولى قال الشارح الرضي وان لم تسمع الامالة قالوا واو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل اليائي في النوعين اولى سمعت الامالة او لا لكونها اخف من الواو ويجعل الصورة الثانية داخلة تحت الاولى وقسمانها كما فعله الشارح ليس

على ما ينبغي اذ ما ليس فيه للقلب واجبا كيف يكون داخلا فيما فيه القلب واجب وايضا يلزم في قوله قلبت الفه واوا الجمع بين
الحقيقة والمجاز قوله اعتبارا للاصل حقيقة فيما اذا كان الفه منقلبة عن الواو اوحكما فيما كان بمحمول الاصل ولم يعل قوله لكان الثقل
اي لوجود الثقل قوله اوحكما بان كان بمحمول الاصل بان لم يعرف الاصل قوله اوصدية بان كان اصلا غير منقلبة عن شئ كمتى و
على والى واذا اعلا فان الالف في الاسماء لم يقع البتة اصل قوله وقد اميل ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف
عن الياء قوله او زائدة كما تنيث كبلى اولالحاق كالارطى بارطى للتكثير كقبعثرى كذا في الرضي قوله من جنس الالف في حواشي السيد
السند على الرضي قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة ليس في الفم ما هو اتم منها وليس بعدها همزة وينظر من ذلك ان الالف
تينا والهما معا قوله فالوجهان المذكوران اشارة الى ان اللام في الوجهان للعهد قوله فنشأ بهما همزة قراء الا
ان ابدال اللفظة قافا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا عن اصل بل هي عوض من زائدة ملحقة بالاصل فنسبتها
الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصلية فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل هذا عبارة
الرضي قوله ان لا يحذف عن آخر المثنى فان قلت التاء في سحرتان وتمرتان ليس في آخر المثنى اذ الالف والنون من تمام المثنى
وايضا يشير اليه قول الشارح قدس سره اذ المثنى عبارة عن المجموع لان الالف والنون خارج عنه قلت لما كان التاء
آخر اكثر حروف المثنى كان كانه آخر المثنى اذ للاكثر حكم الكل قوله على جملة احاد قدر الجملة لان الجمع يدل على الاحاد المجتمعة ولا
اقل من ان يكون ثلثة لما على الاحاد مجتمعة كانت او متفرقة قوله اي اسم فان قلت مسلمان ومسلمون وامثالهما مما يدل
جزاه على جزء معناه كلمتان فكيف يكون اسما قلت قد مر في صدر الكتاب ان كلواحد منهما كلمتان حدث لشدة الامتزاج
كلمة واحدة قوله مفردة اي مفرد الجمع وفيه انه يتوقف معرفة الجمع على المفرد اذ معرفة المعرف يتوقف على معرفة المعرف وابطال
ومعرفة مفرد الجمع يتوقف على معرفة الجمع فيلزم الدور واما قيل ان المراد بالمفردة ما ليس مثنى ولا مجموعا فالتعريف به دوري ففيه انه يجوز ان يفسر
المفرد بما يدل على فرد من افراده ثم حروف المفرد اعم من ان يكون محققة كرجال او مقدرة كعبابيد وعبابيد بمعنى
الفرق من الناس الذاهبون في كلوجه والنسبة اليه عبابيدي قال سيبويه لا واحد له وواحده فعليل او فعلول او فعلال
في القياس ونحو نسوة في جمع امرأة فانه قدر لها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبدود ونساء بضم الفاء كغلام وانما قدر لها
واحد ولم يجعل من اسماء الجموع كابل وغنم لان اسماء الجموع هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع
والمشهورة فيه وعبابيد وعبابيد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه قوله والفرق بينهما اي بين اسم الجمع واسم
الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كفعلة وافعل اولا المشهورة فيه كفعلة نحو
نسوة قوله لها احاد من تركيبها فان قلت اذا كان راكب مفرد الركب وطالب العلم وقيل لجاهل وبقلبا فيكون
داخلا في الجمع فكيف تكون اسماء الجموع قلت المذكورات ليست مفردات وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا
ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم يكن جمع قلة لان اوزانها مخصوصة بل جمع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه
بل يرد الى واحده وهذه لا ترد نحو ركيب وجعيل وايضا لو كانت جموعا لردت في النسب الى واحدها ولم يقل ركبي وجملي
وايضا لو كانت جموعا لم يجز عود الضمير الواحد اليها هذا ما في الرضي قال الجاهل وباقر قال قدس سره في الحاشية الجهل

زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رُعاته دار بابه والبقر اسم جنس والبقرة تقع على الذكور والاناث والواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رُعاتها انتهى وهذا ما ذكره السيد السند في حواشيه على الرضي **قوله** وراكب الصحيح ركب لان اسم الجمع هو ركب لا راكب **قوله** وكذا اسماء الاجناس يأتي شمل اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها اسماء الاجناس التي ليس لها احاد من تركيبها في ان كليهما جامع عند الفراء **قوله** اي آخره مفرده اي آخره مفرد الجمع قد حرفت وجه تقديره وفيه اني المثنى ولا يصدق التعريف على رجلين وسلمات لما عرفت **قوله** على سبيل منع الخلو لا الجمع لان البعض قائل بان النون عوض من الحركة والتنوين **قوله** او على سبيل الغرض وفيما نحن فيه ليس ثبوت الفعل محققا لكن فرض تحققه يصح استعمال صيغة اسم التفضيل والفائدة فيه غير التصحيح بخلاف غلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان في فرض اصل الفعل فيه فائدة وهي المبالغة في وصف الغلان بالجهل اذ من لا يتصور افقيته واحمقيته والا بالقياس الى ما لا يتصور فيه الفقه والعلم لا على سبيل الغرض المحال لما يكون الا اجمالا كما وانظاهر ان الغرض لا يكون الا فائدة تامة **قوله** اي آخره مفرد يا قد اضاف لان الياء في آخر المفرد فانا الجمع فالياء في وسطه **قوله** فان اصله قاضيون يشير الى ان الياء المحذوفة هي الياء المحذوفة في المفرد ترد في الجمع ثم تحذف فان قلت ينبغي بان لا ترد فلت انما ترد اذا كان لسبب تستحق اقامة ليس ههنا فسبب الحذف قبل الجمع التقاء الساكنين الياء والتنوين وفي الجمع الياء وعلامة الجمع وفيه رفع لما عسى ان يتوهم ان المقدر كيف يحذف فلا يصح **قوله** حذفت **قال** الخان آخره هكذا وقع في نسخة الشارح قدس سره وعلى هذا فالضمير للاسم الذي اريد جمعه ووقع في بعض النسخ والخان مقصورا فالضمير يحتمل ان يكون للاسم الذي اريد جمعه وان يكون للاسم اي والخان الاسم مقصورا اي مجهولا في آخره الفا مفردة وعلى النسختين فالضمير للاسم لا للجمع لان الالف ليس في آخر الجمع بل في وسطه **قوله** اي شرط اسم اريد جمعيته انظر وجه صلاحية الجمع لان الشرط للجمع قيل انما نام الجعل ضمير شرط الى الجمع لئلا يلزم انتشار الضمير لان قوله فمذكر علم ليعقل ما قبل يكون مذكرا حقيقيا وضميره الى الاسم لا الى الجمع وفيه ان قوله فلكونه مذكرا اذا رجع الضمير الى الجمع ليس يكون المفرد والجمع مذكرا حقيقيا فلا يلزم الانتشار فلا يكون ما ذكره سببا للعدول عن انظ **قال** الخان ذلك الاسم اي الاسم الذي اريد جمعه **قال** اسما محضا من غير معنى وصفية فيه رفع ما عسى ان يتوهم ان الخبر لا يفيد اذا اسم كان الاسم الذي اريد جمعه وخبره ايضا الاسم وحاصله ان الاسم الواقع خبر ليس الاسم العام المتحمل لان يتحقق في ضمن اسم لا وصفية فيه وان يتحقق في ضمن متحقق الوصفية فيه حتى يكون خبرا مفيدا بل المراد به اسم محض لا وصفية فيه فيفيد والقرينة على ذلك مقابلة لقوله والخان صفة **قال** الخان اسما فمذكر حكم ليعقل **قال** الشيخ الرضي عبارة تركيبه وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله الخان اسما فمذكر شرطا وجزاء خبر القوله شرط لان المبتدأ المقدر بعد الفا ضمير راجع الى اسما اي فهو علم فيخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرط مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام الخان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جوابا بالشرط مدلولا بالجملة التي هي قوله شرط فمذكر وفيه محذورات الاول دخول الفا في خبر المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس في الجزا ما يحمله لمعنى المصدر والثالث ان الفا الشرط المتوسط بين المبتدأ والجزا ضرورة ويمكن ان يقتدر بكون الشرط والجزا خبر المبتدأ والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير بعد الفا راجع الى قوله شرط والمضاف الى الجزا محذوف مع تعسف في هذا العذر انتهى كلامه وجه التعسف في الاخير

المذكور ما ذكره في بحث المبتدأ ان الحذف في الجملة اذا كانت خبر المبتدأ على ما قال سيبويه يجوز في الشعر ولا ضعف وهو في غيره ضعيف واجاب الفاضل السندي عن الاول والثالث بقوله اللهم الا ان يحمل على حذف اما فيكون الفائي في جواب اما وفيه اعتراض لان الشرط بين المبتدأ والخبر بالشعر واشار بكلمة اللهم الى ضعف ما ذكره اذ كلمة اللهم يستعمل فيما اذا قصد استثناء امر نادر بعيد كما يستعان بها في تحصيله اما ضعف الاول فلان حذف اما انما يطرد اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا او ما قبلها منصوبا به او بمفسره فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما توهم ان زيد توجد الفائية زائدة هذا ما ذكره الرضي واما وجه ضعف الثاني فلان المنع بدون السند والامكان موجبا على قانون التوجيه الا ان منع ما ذكره المحقق بدون سند لشيوعه بالخلاف او بعدم الاختصاص ليس بقوي وقال الفاضل السندي يجوز ان يكون شرط مبتدأ وما يذكره خبره وقوله اكان اصما فذكر علم بيان للشرط كما قيل في قوله تعالى الزانية والزاني مبتدأ بحذف المضاف اي حكم الزانية والزاني وخبره محذوف وهو ما يتلى وقوله فاجلدوا بيان لحكم المذكور وفيه ان هذا انما يكون اذا كان بين المذكور والآتي فصلا واما اذا لم يكن بفصل فالظاهر ان خبر حسن كما يحكم بسلامة الجميع والشارح قدس سره اشار الى ان شرط مبتدأ وقوله فذكر علم خبره اذ هو ما دل بكونه مذكرا علما وقيد وحليه انه لا بد لهذا التاويل من وجه بصير به موجبا وقال الفاضل المحشي انه مبني على اعتبار الحيثية وما ان الحيثية كونه مذكرا علما وحاصله خبر بانه لا بد لنا حقيقا بالحيثية من قرينة ولا قرينة الا ان يقال شرطه قرينة عليه اذ الشرط ما يكون حادثا ما فيه وان الاعتراض الثالث بقي وارد واجيب بان يقال الفاء الشرط المتوسط ليس تمتنعا في غير الشعر بل جائز الا انه ضعيف وكذا دخول الفاء بقي وارد واجيب بالجملة لم يندفع شيء مما ذكره الرضي بما ذكره الشارح قدس سره قوله من حيث مسماه وقع فاعلا في ان يقال ان يعقل صفة لقوله علم ومضمون الصفة يكون قائما بالموصوف اذا كان الصفة حقيقية وكذلك مع ان العقل ليس قائما بالعلم لانه لفظ وحاصل الجواب ان الصفة سببية لان معناه علم يعقل مسماه قوله فاعطى فيه ضمير يرجع الى الجمع وهو مفعوله الاول وقوله الاشرف بالنصب مفعوله الثاني وقوله للاشرف صلة الاعطاء وقد مر مثله في صدر الكتاب فتذكر قوله واراد بالمذكر في الرضي قال الصارح في الشرح كان مستفنيا عن قوله مذكرا لان الكلام في الجمع المذكر واما ذكره ليدفع وهم من يظن ان قوله الجمع المذكر السالم كالعقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كالسيف الابيض بالاسود وليدفع وهم من يذهل عن تقدم الذكر قال الشيخ الرضي ولا شك في بروده بذين ثم قال او نقول ان طلحة داخل فيجمع على طلحون وهذا ايضا ليس بشيء لان نحو طلحة ان خرج بقوله فذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون قياسا ويحسن نحو طلحة وحمزة هذا كلامه ولا يخفى ان ما ذكره لا يندفع بما ذكره الشارح قدس سره فما ذكره المحشي من قوله اجاب به عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر فيجرد من التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى ودورقا على ما مر ليس على ما ينبغي قوله فانهم اجازوا بسكون اللام وابن كيسان يفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحمزات وذلك لان حمزة الالف والتاء كما قالوا الرضون بفتح الراء كان حمزة الالف والتاء اعلم ان المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا اذا كان مفتوح الفاء ساكن العين جاز جمعه بالالف والتاء بفتح العين نحو تمرات بالفتح في تمرة بالسكون في الشافية اذا صح بابه تمرة

قيل قرات بالفتح والاسكان ضرورة واما الصفات فبالاسكان فالكوفيون قاسوه على "صعقة وابن كيسان على الاسم قوله ويدخل فيه بالنصب عطف على قوله ليخرج في قوله ليخرج عنه قال الشيخ الرضي والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فلصحة نصر اسم اعلما وضدها بسبعتان طلحة اطلحات ◆ واما القياس فلان التاء لو ثبتت مع الواو والنون اجتمعت علامتا التذكير والتانيث وان حذفت كما حملوه حذف الشئ مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن بجمع المجرد عنها الكون جمع المجرد بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا التاء على ذي الالف فليس لهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا فتمحي صورة علامة التانيث والالف المقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها قوله وانكان ذلك الاسم الذي اريد جمعه صفة غير علم لا يظهر له فائدة كما قيل قوله اي مذكرا غير مستو بل يجب ان يكون ذلك الاسم الكائن صفة مذكرا مستويا في صيغة الصفة مع المونث بان يكون المذكر بدون التاء والمونث بالتاء فالصفة الذي اريد جمعه بالواو والنون يجب ان يكون قابلا للتاء في المونث ولذا لا يجمع هذا الجمع افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا ما يستوي فيه المذكر والمونث فان قلت افعل التفضيل غير قابل للتاء فيجب ان لا يجمع هذا الجمع مع انه قد جمع قلت قال الشيخ الرضي وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك لتغير ما فاته من عمله في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة قوله مع المونث متعلق بقوله مستو قوله بان يكون المذكر على صيغة افعل اه بيان لقوله غير مستو قوله في افعل التفضيل كاكمل فلا يناسب ان يترك الكامل غير مجموع هذا الجمع ويجمع الناقص هذا الجمع قوله والشاه الثالث ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة قوله لانه اي الفرق بين المذكر والمونث فيما اي في فعلان فعلانة بالتاء وعدمها وهو القياس في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب قال الشيخ الرضي الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء والغالب في الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومونثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان ورجل وناقة هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر حمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرأة امرأة ورجل في الاسماء وكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل وفعلاء وفعلان وفعلى فلا يناسب ان يجمع هذا الجمع صفة جرت على خلاف ما هو القياس فيها من الفرق بالتاء وعدمها ويترك الجاري على القياس فيها غير مجموع هذا الجمع قال ان لا يكون ذلك الاسم المذكور اي الكائن صفة تدل عليه السياق وهو قوله ذلك الاسم الكائن صفة ان لا يكون ذلك الاسم فاعل اي الذي اريد جمعه ليس بموجه وانكان من وجيه اذ السياق ينادي باعلى صوت على مناوه والله قدس سره اشار بقوله والشرط الرابع ان لا يكون ذلك المذكور الى ان قول المصرح ولا مستويا عطف على قوله افعل فعلاء وضمير لا يكون راجع الى الاسم الكائن صفة وقوله مستويا خبر لا يكون بتقدير الموصوف اي مذكرا مستويا في الوصف مع المونث والمقصود دفع ما اورد الشيخ الرضي من ان قوله ولا مستويا فيه عبارة اسخف من الاول لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشئ في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المونث

لكان شيئا وحاصل الردان السنافة انما يلزم ان لو كان ضمير ان لا يكون الى الوصف وليس كذلك بل ضميره راجع الى اللام
الكائن صفة وخبره مستويا بتقدير الموصوف فالمستوى فى الوصف مع المونث المذكر لا الوصف والا سنافة تغيير
السنافة وان زالت بسبب النظر واما بسبب الحقيقة فباقية لان التقدير ان لا يكون الاسم الكائن صفة وصفا مذكرا مستويا
ذلك الوصف فى الوصف مع المونث الا ان يحمل على حذف المضاف والتقدير والشرط الرابع ان لا يكون مسمى الاسم الكائن
صفة مذكرا مستويا فى الوصف مع المونث هذا وقد اخذ الشارح قدس سره الوجه المذكور من كلام الفاضل السندى وقد ذكر الفاضل
التوجيهين فى رد ما ذكره الشيخ الرضى وعلى التوجيهين يرد ما يرد وعلى الشارح قدس سره قال الفاضل السندى قوله ولا مستويا
عطف على قوله افعل ولا زائدة لتاكيد النفى وضميره عائد الى المذكر المذكور اى وشرط الكان صفة حصول مذكور وعدم كون
المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المونث او معناه وان كان ذلك الاسم صفة فهو مذكر يعقل وذو وعدم كون المذكر فيه افعل فضلا
وعدم كون ذلك المذكر مستويا فيه مع المونث انتهى وانت خبير بان المذكر فى الوجهين يراد به الصفة كما لا يخفى على من يلاحظ
السياق فالسنافة باقية ولو قال الشارح هكذا والشرط الرابع ان لا يكون الاسم الكائن صفة مستويا فيه المذكر مع المونث لاندفع
الشبهة بالكلية قوله والشرط الخامس ذكر هذا الشرط والكان مستغنى عنه بقوله فمذكره وفائدتهم ان يراد به مذكر المعنى لا مذكر اللفظ
وهو دليل على ان المراد بالمذكر فى قوله الكان اسما فمذكره علم المجرد عن التا لا مذكر المعنى لان التجرد عن التا عام للاسماء والصفات
قال الشيخ الرضى اعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين علم للاسماء والصفات وخاص باحديهما فالعام
لعاشيئان احديهما التجرد عن تا التانيث فلا يجمع نحو طلحة فى الاسماء وعلامة الصفات بالواو والنون ولان الوجه المذكور
فى الموضعين يقتضى ذلك واما قولهم اولات مقدرة فلا دليل عليه قوله بكسر السين انما كسرت تنبيها على انه ليس بجمع فى الحقيقة
وقد جاء سنون بضمها وهو قليل قال الشيخ الرضى ومثل هذا التنبيه كسروا عشرين وجاء فى بعض ما هو مضموم الفا بالكسر مع الضم
كالقلون وثبون وليس بمطرد اما مكسور الفا فلم يسمع فيه التغيير كالعضين قوله تحت قاعدة كلية هى قوله سوى ما جبر نقصه
من ذوى التا المحذوف العجز معتلا مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع فادخل فى القاعدة فهو ليس بشاذ وما ليس بداخل فهو شاذ كذا ينبغى
قوله اى آخر مفرده قد عرفت وجه تقدير المضاف قوله لئلا يلزم مزية الفرع وهو المونث ان جمع بالالف والتا ومذكره
لم يجمع بالواو والنون على الاصل وهو المذكر وهو غير جائز والحاصل ان لا مذكر فان جمع مذكره بالواو والنون كافضل
جمع بالواو والنون كافضلون جمع المونث بالالف والتا كفضلى جمع على فضليات وان لم يجمع مذكره بالواو والنون لم يجمع
المونث بالالف والتا اصلا كحمر حمرا وفعلان فعلى كسكران سكرى وان لم يكن له مذكر اصلا شرط ان لا يكون المونث مجردا
عن التا كما نصه فانه جمع على حائضات بخلاف حائض فانه لم يجمع بالالف والتا قوله وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون
من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون ان المونث الكان له مذكر لم يجمع بالواو والنون لم يجمع بالالف والتا اصلا ومن
تقييد قوله مذكر فى قوله وان لم يكن له مذكر بقوله جمع بالواو والنون ان المونث الكان له مذكر لم يجمع بالواو والنون شرط جمع
المونث بالالف والتا ان لا يكون المونث مجردا عن التا لان انتفا المقيد يكون اما بانتفا القيد مع بقا ذات المقيد واما
بانتفا القيد والمقيد معا والغالب الظاهر هو الاول بل هو المتعين فيما نحن فيه والانصاف التقييد لغو وهذا المفهوم مناف للمفهوم الاول

فالصواب ترك تقييده مذكر بقوله جمع بالواو والنون قوله لانه ليس بحقيقي والظاهر العلامة قال الشيخ الرضي فلم يجمع هذا الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة الاعلم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كفنزة وسلمى او مقدرة كهند او ذات الثنائيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا كعرفة قوله من حيث نفسه اي نفس بناء الواحد اي تغير نفس بناء الواحد وامور ه اي امور بناء الواحد الذي فيه اي في بناء الواحد بان لم يبق بناء الواحد على هيئة وصورة كان عليها قبل الجمع بخلاف جمعي السلامة فان بناء الواحد فيهما باق على هيئة كانت عليها قبل الجمع وان تغير بمعنى ان حق آخر المفرد مالم يكن لاحقا قبل الجمع وبالجملة التغيير المعتبر في جمع التكسير تغيير يقع في خلال حروفه وهيئتها لا ما حصل بالحوق واليه اشار بقوله لتغير بناء واحد بلحوق الحروف الخارجة الزائدة لا بوقوعها في الخلال وليس المراد ان التغيير في الحروف الزائدة ليس معتبرا في التكسير وبهذا دفع لما ذكره الشيخ الرضي لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون تغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادة لانك تبني بهما بناء مستانفا فالمفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثنائية مثلا اذا ضمت اليها الاثنين صار عشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغيير قوله لك كما مر في تعريف الجمع قوله وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما الخ تعريف بجمع القلة مجمع الكثرة المقابل له الا يطلق على ما ذكر والا لم يكن مقابلا ولان المقابلة يقتضي ذلك ويشير اليه ايضا قول الشقدس سره جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى مالا نهاية له فاقل جمع الكثرة عشرة واكثره لا نهاية له واقل جمع القلة ثلثة واكثره عشرة واليه يشير الرضي حيث قال المراد بالقليل من الثلثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة لكن قال العلامة التفتازاني في شرح قول صاحب التوضيح لان اقل الجمع ثلثة والاعلم انهم لم يفرقوا في هذا المقام اي في مقام بيان عموم الجمع المحلى باللام بانه يطلق على الثلثة فصاعدا الى مالا نهاية له مستدلا بان اقل الجمع ثلثة بين جمع القلة وجمع الكثرة فدل بظاهره على ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة يعني ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها جمع الكثرة غير مختص لانه يختص بما فوق العشرة وهذا وفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات هذا كلامه لكن قال قبيل هذا في شرح قوله فالجمع مثل الرجال والنساء وما في معناه من العام المتناول للجمع مثل الرهط والقوم يصح اطلاقه على اي عدد كان من الثلثة الى مالا نهاية له ولا يخفى ان الكلام في الجمع المعرف واما المنكر فسيأتي ذكره وكذا اسماء الجموع والا فقد سبق ان الرهط اسم لما دون العشرة من الرجال على ما صرح به في كتب اللغة فصار الى اصل ان المعرف باللام من الجموع واسمائها كالجمع الافراد قلت او كثرت والخلاف بدون اللام لما دون العشرة كالرهط والعشرة فما دونها كجمع القلة مثل المسلمين والمسلمات والانفس ونحو ذلك انتهى وهذا الكلام يرفع المخالفة بين تصريح الثقات وبين فرقتهم في هذا المقام ويوجب التوفيق بينهما والخلاف الاول صريحا في المخالفة وعدم التوفيق واليه يشير قول صاحب التوضيح في فصل حكم العام التوقف عند البعض حتى يحتوم الدليل لانه مجمل لاختلاف اعدادا لجمع فان جمع القلة يصح ان يراد منه كل عدد من الثلثة الى العشرة وجمع الكثرة يصح ان يراد منه كل عدد من العشرة الى مالا نهاية له فاقال لزيد على الا فلس يصح بيانه من الثلثة الى العشرة هذا كلامه فتامل لعلك ان هذا الكلام يابى التوفيق فتدبر قال وفعلة كفعلة في الرضي وزاد الفا فعلة كقولهم هم اكلة راس لاي قليلون يكفيهم وشبههم راس واحد وليس بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة شبههم باكل راس لا من اطلاق فعلة قوله انتهى في الرضي قال ابن حروف جمعا السلامة

مشتركان بين القلة والكثرة وانظاهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة منفصلان لها **قال** مذكرا كان كالمسلمين او مؤنثا كالسلمات اعلم انها اذا كانتا نكرتين يكونان للقلة واذا كانتا معرفتين فللكثرة **قال** وذلك لذكورا شاء الله تعالى ان افراد اسم الاشارة مع تعدد المشار اليه مبنى على تاويله بالمذكور **قوله** يعني بالحدث معنى قائما بالغير قال بعض الفضلاء نقلا عن شرح المطالع والمراد بالقيام بالغير كونه ناعتا له بحيث يصح ان يشتق منه اسم محمول عليه كالضارب من الضرب وعلى هذا لا يلزم ان يكون السواد بمعنى سياهي اسم للحدث اذ لا يشتق منه اسم وايضا يخرج منه ذلك بقوله الجاري على الفعل اذ معنى جريانه على الفعل ان يحمل له وماخذ اشتق منه والسواد بمعنى سياهي لا يشتق منه الفعل **قوله** لا يكون مصدرا اذ المصدر لا بد ان يكون جاريا على الفعل اي محمولا وماخذ اشتق منه الفعل ونحو العالمية والقادرية ليس كذلك وفيه ان نحو العالمية لم يدخل في قوله اسم الحدث حتى يخرج بقوله الجاري على الفعل اذ هو ليس بكلمة فضلا عن ان يكون اسما قال بعض الفضلاء وانظاهر انه ليس بكلمة لوجوب كونها مفردة غير دالة جزؤها على جزء معناها والعالمية ليست كذلك وبهذا يظهر ان جعل قيد الجاري على الفعل في قول ابن الحاجب المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل احترازا عن مثل العالمية كما فعله الفاضل الاستراباذي محل بحث **قال** وانكان الاخيران مفعولا مطلقا اي وقع في الاستعمال كونهما مفعولين مطلقين بخلاف الاولين او لم يقع في الاستعمال كونهما كذلك والحاصل انه اراد الامكان الوقوعي لا الامكان الذاتي فاندفع ما قيل ان اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص له بهما يجري في الاولين ايضا اذ لا صفة في المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعهما فيرده قوله لتعويل المطلقين **قال** وهو من الثلاثي حال من مفهوم الكلام اي قصر المصدر على السماع حال كونه من الثلاثي وفي جعله متعلقا بسماع نظر لعدم ذي الحال لانه ليس لقوله سماع فاعل مظهر ولا مضمر هنا ذكره الفاضل الشدي في الحواشي وقال بعض الشارحين لما وقد يقال عليه ان قوله سماع اما على حذف يا النسبة اي سماعي فيكون في حكم المشتق الحامل للضمير او هو بتاويل مسموع والمصدر الماخوذ بالصفة جائز فيه الاضمار يدل عليه قولهم مررت برجل سواء هو والعدم قالوا يجوز في سواء الجر على انه صفة الرجل يعني مستوفيكون هو تاكيدا للمستكن في سواء وانما اكد ليصح عطف قوله والعدم عليه فقد اجيز الاضمار في سواء عند تاويله بالصفة مع انه مصدر هذا كلامه وهو صريح في انه يجوز حذف يا النسبة وقال بعضهم لم يثبت حذفها قوله يدل عليه قولهم وفيه ان العقيل المذكور محتمل والمحتمل لا يكون دليلا على امر احتمالية وانما قلنا محتمل لانه يحتمل ان يكون سواء فوعا على انه خبر لقوله هو والعدم على ان هو مبتدا والعدم معطوف عليه ويدل عليه قوله يجوز في سواء الجر والدليل على ان المصدر المؤول يجوز فيه الاضمار قول الرضي على ما نقلناه عنه في مصدر الكتاب ان لفظ وانكان مصدرا الا انه بمعنى الملفوظ فيكون فيه ضمير **قال** سماع اي سماعي ظاهره انه على حذف الياء الا انه لم يثبت حذف الياء قال بانه اراد ان المصدر بمعنى المفعول اي المسموع او محمول على حذف المضاف اي ذو سماع لان هذا المعنى لازم لمعنى قولنا سماعي **قوله** وذلك العمل حاصل لمناسبة للاشتقاق اي للمناسبة الذي هو الاشتقاق فالاضافة بيانية اي كون احدهما مشتقا والآخر مشتقا منه فظهر ان التاويل بان مع الفعل وانكان بسبب العلة ومدار العلة لكنه ليس منحصرا فيه بل مدار عمله شيئان المناسبة بالفعل بالاشتقاق والتاويل بالفعل مع ان وبهذا سقط ما قال الشيخ الرضي ولقد يهم المصدر بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي وما قال الفاضل الهندي في الاشارة انه محمول على مقتضى التاويل

طرد الباب **قال** ولا يتقدم معموله عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ حامي خيران لا يتقدم عليه وفيه ان تاويله بالفعل مع ان لا ضرورة فيه اذ يجوز ان يكون عمله لاجل مناسبة الاشتقاق وانما يكون ضروريا لو كان تاويله بالفعل مع ان متعينا لكونه مدار العمل وليس لك كما عرفت آنفا قال الشيخ الرضي هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو اليوم ازرقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال الله تعالى لا تاخذكم بها رافة وقال بلغ معه السعي وشدد في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل ما اول بشئ حكمه حكم ما اول به فلا مانع من تاويل بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رايحة الفعل **قوله** فيلزم اجتماع التثنيتين قال الشيخ الرضي ولقائل ان يقول يجوز ان تحمل ضمير المثنى والجموع ولا مثنى ولا يجمع كاسم الفاعل والظرف واجاب الفاضل الهندي بان الاضمار في الظرف واسم الفعل لتسامح باعتبار تيامهما مقام ما اضمر فيه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره انتهى وقد يقال قد نص القوم على انتقال الضمير من الفعل الى الظرف القائم مقامه فهو حامل للضمير حقيقة لانه قائم مقام ما هو حامل للضمير حتى يكون هو حاملا له تسامحا كذا قال بعض الشارحين للحواشي الهندية **قوله** فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار كما اعتبره الفاضل الهندي حيث قال اي مستترا بخلاف البارز نحو ضربي زيدا قال **قليل** لانه عند عامله بتقدير بان مع الفعل آه فيه ان تقديره بان مع الفعل انما كان لاجل انه هو المدار بعلة فيه انه ليس كذلك كيف وقد قال الله وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما والا فلا ضرورة في تقديره وقال الفاضل الهندي حيث لا يصح تاويل الفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم مداره لكنه صح على قلة لان المانع عارض انتهى وقال بعض الشارحين وفيه بحث لان المصدر المضاف يعمل عمل الفعل كثيرا مطردا مع انه لا يصح تاويله بان مع الفعل لتعذر اضافة الفعل واليه اشار بقوله بان مع الفعل بل مدار عمله شيئان المناسبة مع الفعل بالاشتقاق والتاويل بالفعل مع ان فعند دخول اللام انما كان يمتنع التاويل فالمناسبة الاشتقاقية قائمة فيجب ان لا يمتنع عمله ولا يتعطل وقد صرح المخدوم فيما تقدم بان عمل المصدر للاشتقاق فلا يضر امتناع التاويل بالفعل مع ان واليه لو كان مدار العمل هو التاويل بالفعل مع ان لضعف عمله اذا كان مقرونا بعلامة المضي لامتناع تاويله بان مع الفعل لان ان علم الاستقبال فلا يجتمع مع علامة المضي انتهى **قوله** مرة غير تجويز ان يكون للمصدر لانه لا يصح تقديره بان مع الفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا ضربت ان ضربت لان الفعل لا يؤكد بالمصدر التاويلي وانما يؤكد بالمصدر الصريح فان قلت فليكن عمل المصدر مع وجود الفعل في قولك ضربته ضرب الامير اللص قلت المصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص **قوله** واقعا بدلا لاجل الشرح ضميرا كان راجعا الى المصدر على طريقة السابقة وجزء مفعولا مطلقا وجعل بدلا منه حالا منه بتقدير واقعا لاجل حزالة المعنى وان كان لا يحتاج اليه في اداء اصل المعنى وان جعل ضميرا كان راجعا الى المفعول المطلق وبدلا جزءا كان يصح ايضا قال الشيخ الرضي اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقيد الفعل قبله وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يجز نظهار الفعل وكانه بدل منه لانهم يجوزان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه **قوله** اي مجوز فيه الوجهان اشارة الى ان قوله وجهان فاعل فعل محذوف لكن الاولى كونه مبتدأ قال صاحب المغني

اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يعضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بموضع آخر شبيه او بموضع آت على طريقته فالاول كقراءة شعبة يسبح له فيها بفتح الباء وكقراءة ابن كثير زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم بناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة فحسن رواه مبنيا للمفعول فان التقدير يبكيه رجال ويوجد له مدور زينه شركائهم ويبكيه ضارع ولا يقدر المرفوعات مبتدأت حذفت اخبارها لان هذه الاسماء قد ثبت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فحين للفاعل والثاني كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهن بل خلقهن الله لجواز ذلك في شبه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفي مواضع آتية على طريقه نحو قالت من انبأك هذا قال نبأني العليم الخبير قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها هذا كلامه **قوله** عمل الفعل لا اصالة قال في الفتح الرضي فاذا حذف الفعل حذفا لازما فعند سيبويه الناصب هو المصدر لكونه كالفعل لا تاويلا بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل وقال السيرافي بل العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما حامل لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير حامل انتهى وهكذا في الكتب النحوية ولم يذكر فيها انه اذا كان بدلا من لفعل يكون عمله للمصدرية لكن قول الرضي فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب آه يشعر بان هذا مذهبهما آخرا فيجوز تقديم المنصوب عليه والالم يكن للتقييد فائدة وايضا قول الفاضل الهندي على قوله وجهان يشعر بحيث قال اذ المصدر قوي من حيث الذكر ضعيف من حيث الغرضية والفعل قوي من حيث الاصالة ضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعف في المصدر حتى يمتنع عمله صريح في ذلك قال بعض الشارحين بحواشي الهندية بعد نقله ما نقلناه عنه وانه يدل على ان المصدر عند حذف الفعل كالفعل فيجوز تعلق المعمول به على وجه الاصالة كما جاز ان يتعلق بالفعل لاحلى وجه النيابة انتهى ولعل قول الشارح وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية في قوله وجهان وجهان مبنى عليه فاندفع ما قيل قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه **قوله** وانما فصل يعني كان المناسب ان يذكر الاحكام بعد التقسيم لكونها جارية فيهما وامتناع تقديم المعمول ليس خاصا بالقسم الاول بل جار في القسم الثاني والكان على مذهب كما عرفت فاندفع ما قيل وفيه ان امتناع تقديم المعمول يخص بالقسم الاول **قوله** بالجعل المعتبر متعلق بقوله فصل **قوله** اي اسم اشتق ولو قال ما اي اسم اشتق لسلم عن التكرار **قال** من فعل اي حدث اي مصدر لان الاشتقاق بين اللفظين لا بين اللفظ والمعنى وسيجيء ان المصدر حدث او حدثانا **قوله** موضوعا اشارة الى اعتبار التضمين في قوله اشتق فجعل قوله موضوعا حالا من ضمير اشتق وجعل اللام في قوله لمن متعلقا به **قوله** اي الفعل اي للمصدر ونسبة القيام مسامحة اجراء الصفة المعنى المطابق على اللفظ **قوله** اي الذات ما قام به الفعل اشارة الى ان المعنى على ما والكان المذكور من على سبيل تغليب العقلاء على غير العقلاء فان قلت لفظة ما لغير العقلاء فكيف يستقيم المعنى عليه قلت كونه لغير العقلاء مذهب البعض وجمهور الائمة اللغة على انه عام صرح به العلامة التفتازاني في التلويح المراد من من قام به الفعل ذات قام به الفعل اعم من ان يكون القائم به الفعل واحدا او اثنين كما في زيد مقابل عمرو او اما انا مقترب من فلان ومستبعد منه ومجتمع معه فان المقابلة والتقرب والبعد والاجتماع

لا يتصور بدون اثنين على ان الفعل في الاول قائم بزيد متعلق بعمرو على ما هو مقتضى التركيب وان جاء العكس ضمنا على ما قالوا خاصة
باب مفاعلة آنست كه هريكى با ديگرى همان كند كه ديگرى با وى وكذا التقرب والتعبد والاجتماع قائم بالمتكلم متعلق بفلان والكان
خصوصية الفعل اقتضت ان يكون قائما بفلان ايضا فلا يرد ما ذكره الشيخ الرضي لا يشمل جميع الفاعلين نحو زيد قاتل عمرا وانا
متقرب بفلان او متعبد منه ومجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر
قوله فان هذه آه يعني لا يتصور قيام هذه النسب الا باثنين ولا يتصور قيامه بواحد معين مع قطع النظر عن الآخر فاقال الفاضل
المحشي في رده قوله لا يقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام لشيء لا
على التعيين ليس على ما ينبغي وكذا قوله بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرب بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر
عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول ليس على ما ينبغي قوله وغير ذلك من الآلة والموضع والزمان قوله وان يكون من
قام به تمام المعنى الموضوع له عطف على قوله ان يكون فيكون هذا ايضا متبادرا لكن كون هذا المعنى متبادرا تم كيف وضع
المبالغة من افراد اسم الفاعل بل المتبادر الى الذهن ان يكون من قام به الفعل اعم من ان يكون مع زيادة او لا كما يدل
عليه قوله وما وضع منه للمبالغة اي من اسم الفاعل للمبالغة ويلزم منه وجوده والدليل الذي اورده الشارح قدس سره
على الخروج من قوله وحصره صيغ اسم الفاعل ذا حصر وقوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام الفاعل ليس بدليل اما الاول
فلان الحصر ليس لطلق الصيغة بل لصيغة اذا لم يكن للمبالغة واما الثاني فلانه تحمل للمعنيين والمحتمل لا يكون حجة على احدهما اليه سيما اذا كان
الاحتمال الذي يطلب عليه الدليل خلاف الظاهر لا يدل عليه دليل ولا يدعوا اليه ضرورة وايضا لو اقتضى تشبيه احكام صيغ المبالغة باحكام
اسم الفاعل كون صيغها خارجا من اسم الفاعل للزم ان يكون التثنية والجموع خارجا عن اسم الفاعل لانه شبهها احكاما بها باحكام
اسم الفاعل واللازم بطل فالملزوم مثله وايضا يلزم ح خروج اسم الفاعل الذي هو من باب المفاعلة نحو ضاربني فضربته اضربه
فانا ضارب لان معناه ذات قام به الضرب مع زيادة الا ان يقال باب المفاعلة موضوع للغلبة وضعا نوعيا معنى ضربته
غلبته في الضرب ومعنى ضاربني غالبني في الضرب فيكون ضارب حما قام به الفعل لا الزيادة فعلى هذا لا ينتقض تعريف اسم الفاعل
به على ما قال به الشيخ الرضي حيث قال انتقض بخوطائل اي زائد في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المفاعلة والاولى
ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في المصدر المشتق هو منه وفي قوله والاولى دون الصواب اشارة
الى ان له توجيها آخر قوله ولا يبعد قلت بل التزام كون قوله لمن قام به مخرجا لصيغ المبالغة لبعيد جدا لان المتبادر من قوله ثم
وضع منه للمبالغة مثله في العمل دخول صيغ المبالغة في تعريف اسم الفاعل كيف ولفظة منه دال على انها من افراده وما ذكره
الشارح قدس سره في معناه مع انه خلاف الظاهر المتبادر لا يدل عليه دليل ولا يدعوا اليه ضرورة وايضا جعل الشارح قدس سره
قوله وما وضع منه للمبالغة محتملا لاحتمالين احدهما خروجا عن حد اسم الفاعل وثانيهما دخولها فيه ولا معنى لهذا الاحتمال اذا كان
قوله لمن قام به مخرجا لها وايضا ما نقله الشارح عن الترجمة الشريفية يدل على ان قوله لمن قام به شامل لصيغ المبالغة واسم التفضيل
فهو ينفع بعض المطلوب لا بعضه قوله اي صيغة اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة واختاره للبيان لكثرته وكونه اصلا للمقيس
عليه قوله فالاضافتان بيانيتان فيه ان الشارح صرح في بحث الاضافة بان الاضافة البيانية انما يكون اذا كان المضاف

اليه اخص من وجه واصلا للمضاف والاضافي بمعنى اللام ومعلوم ان المضاف اليه فيما نحن فيه ليس اصلا للمضاف وهو ظ
الان يقال الاضافة بمعنى اللام الا انه سماها بيانية باعتبار المآل قوله اعم من ان يكون اى الحال تخفيفا قوله كاداة المتكلم باسم
الفاعل هذا وانظ ان اسم الفاعل والمفعول وانكانا لايدلان الا ان يكون فيهما معنى الحال والاستقبال الا ان ذلك
مدلولهما العارضي ودون الوضعي فلا ينتقض صد الاسم طردا وعكسا لكن يشكل بما ذكره اهل المعاني حيث قالوا ومن خلاف مقتضى
الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل نحو ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وهو يدل على ان اسم الفاعل
والمفعول حقيقة في الحال وذلك اذا كان المعبر عن المستقبل بلفظهما الدلالة على الوقوع من غير ان يقترن بهما ما يدل على الحال بل
دلالة ظاهرة على انهما حقيقتان في الحال قال العلامة التفتازاني في المطول فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون
بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وح يكون معنى واقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل
على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض وبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون وارد اعلى مقتضى الظ
قلت لا خلاف في ان اسمي الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين
فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهذا كلامه وهو صريح في ان اسم الفاعل
والمفعول موضوعان للواقع ولذا اعترض عليه بانه يشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم
بطلان تعريفي الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع بجامع التبادر فعبر عن المتبادر
بالحقيقة ودفع غيره بالمجاز ولا يخفى ان التبادر الى الذهن من اقوى قرائن الحقيقة فالجواب ليس بسديد وطورا بان زمان الحال
معتبرة على القيدية للموضوع له اللجزئية ولا يخفى انه تكلف بحت ويشكل بما ذكره اهل الاصول من ان اسم الفاعل ونحوه من الصفات
المشتقة حقيقة حال قيام معنى المشتق منه بالموصوف كالضارب لمن هو في الضرب مجاز بعد انقضائه وزواله عن الموصوف كالقائم
لمن صدر عنه الضرب والقضي وقيل بل حقيقة وقيل ان كان انفعل مما لا يمكن بقاؤه كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك حقيقة والا فلا
واما قيام المعنى به كالضارب لمن لم يضرب ولا يضرب لكنه سيضرب فمجاز اتفاقا هذا ما ذكره العلامة التفتازاني في التلويح قيل
وبهذا يشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعين لزمان الحال فيلزم بطلان تعريفي الاسم والفعل فاما ان يصار
الى الفرق بين مذهبي العربية والاصول وقد حلت انه لا فرق واما ان يقال اعتبار زمان الحال فيما ذكر بالتقييدية للموضوع
له لا الجزئية وقد عرفت كونه تكلفا اعلم ان كون العمل مشروطا بشرط معنى الحال والاستقبال كل من اسم الفاعل اللازم
والمتعدي من غير استثناء يوجب كون عمله في الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق مشروطا به مع انه ليس كذلك الا ان يقال
اطلق الكلام بناء على شهرة كون عمله في الفاعل والظرف والحال والمفعول المطلق غير مشروط به واعلم انه يجوز لاسم الفاعل المتعدي
المتعدين الى المفعول به ان يعمل باللام نحو انا ضارب لزيد وانا جنبي ضرب لزيد وذلك لضعفها لفرعيتها للفعل كما يجوز ان يعمل
الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت قال وجبت الاضافة معنى وفيه
انكما وجد الماضي في ضمن الاستمرار كذلك وجد في ضمنه الحال والاستقبال فينبغي ان يلاحظ تارة جانب الماضي وتجعل الاضافة
معنوية وان يلاحظ جانب الحال والاستقبال وتجعل لفظية فالقول بالوجوب على الاطلاق ليس بسديد بل ينبغي

ان يعمل نظرا الى الحال والاستقبال وان لا يعمل نظرا الى الماضي وعلى تقدير الاضافة يجوز ان يجعل معنوية نظرا الى الماضي وان تجعل لفظية نظرا اليهما **قوله** وقد مر الجواب عنه في قوله والمراد بالحال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية **قال** كضراب وضروب ومضراب قال الشيخ الرضي هذه الثلثة عاملة اتفاقا من البصريين وهذه الثلثة عاملة اسم الفاعل اليها عند قصد المبالغة وقال سيبويه ان حوّل فاعل الى فعيل او فعل يعمل اليضا ومنع ذلك غير سيبويه واما اذا لم يكن فعيل وفعل محوّلا اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبق وفطن فلا خلاف في انها لا يعملان لانها منافية لابنية المبالغة لانها في الصفة المشبهة واما الفعيل بمعنى الفاعل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل فان جاء بعدها منصوب فونصب عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان واليضا انها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل **قال** مثلا اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به حمله لكن اشتراط معنى الحال والاستقبال متفق عليه في اسم الفاعل وفي صيغ المبالغة لا يشترط الا عند ابن بابشاذ **قوله** ما فيه من معنى المبالغة جواب عما قيل كيف يعمل صيغ المبالغة وقد فات الصيغة التي بها يشابه اسم الفاعل الفعل **قوله** ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية الدالة على الحدث فما يورث المشابهة المعنوية بالفعل فان لم يكن معها الصيغة التي بها شابه بالفعل اسم الفاعل يناسب ان يجعل جبرا للنقص اللفظي وان وجدت الصيغة كاسم التفضيل فالمشابهة المعنوية تحصل لمجرد الدلالة والصيغة التي بها شابه اسم التفضيل الفعل قائمة فالزيادة والمبالغة تورث ضعفا في العمل لعدم دلالة فعله عليهما وبالجملة المبالغة والزيادة بدون الصيغة جائز ومعها يوجب ضعفها عملا بالاعتبارين فاندفع ما قيل فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا لنقصان المشابهة اللفظية **قوله** لعدم تطرق الخلل الى صيغة المفرد ولا وجه لايراد وجه عمل المثنى و جمع السلامة وترك وجه عمل الكسر فالصواب ما ذكره الرضي اما المثنى وجمع السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع الكسر فلكونه فرع الواحد **قوله** مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية اشارة الى ان ليس المراد مطلق العمل بل العمل الخاص وهو النصب على المفعولية اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكان العمل ليس على الاطلاق لكف التعريف ليس المراد به مطلقه بل التعريف باللام فينبغي ان يقيده به كما قيد الشيخ الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب **قال** لمن وقع عليه فان قلت مضروب في قولك يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له ليس واقعا على شيء مما اذا اسم مفعول قلت لا نم ذلك كيف والمعنى يوم الجمعة مضروب فيه اي اوقع الضرب فيه على احد فقوله فيه ظرف له اي اذا وقع الضرب على احد اي لاجل التاديب فقوله له علة له فلا اشكال بخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له وبهذا لا يسلم وقوع مثل هذا التركيب في كلام العرب **قوله** اي في العمل اي عمل النصب اشارة الى ان اللام للعهد والمعهود هو النصب المذكور في اسم الفاعل او عوض عن المضاف اليه وفيه اشارة الى انه لا يحتاج في عمل الرفع الى اشتراط معنى الحال والاستقبال وانت خبير بان عمل النصب ليس على الاطلاق

شروطا بزمان الحال والاستقبال بل لابد من تخصيص الظرف والحال والمفعول المطلق **قال** لذات ما اى لذات لا يعتبر فيها التعيين لا النوعى ولا الشخصى **قوله** بصيغة اسم الفاعل قيل يرد عليه مع حذف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك فى التسهيل **قوله** كميت لا يجاوزه قال الشيخ الرضى ويجئ فى مقدمة التصريف وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض واسرج واعور على وزن افعل انتهى وايضا قال فيها ويجئ من الجميع بمعنى الجوع والشبع والعطش وضدها على فعلان نحو جوعان وشبعان وعطشان وريان **قوله** لزيادة اختصاص لما متعلق بقوله وخص ووجه لهم وجه زيادة اختصاص اما باسم الفاعل بقوله لكونها مشبهة به اى باسم الفاعل الظاهر ان وجه الشبه هو المذكور سابقا فى قوله المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتونث لكن هذا لا يوجب زيادة اختصاص لها باسم الفاعل لان اسم المفعول ايضا كذلك الا ان يقال المراد معتبر شبهها به بخلاف اسم المفعول **قوله** ولكون عملها وجه آخر لزيادة الاختصاص والمعنى ان الغاية اعتبروا هذا الشبه لعملها لا الشبه باسم المفعول قال الشيخ الرضى انما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغا الفعل لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فهى بمعنى ذو مضافا الى مصدره فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب الا فرق بينهما الا من حيث الحدوث فى احدهما وضعا والثبوت فى الآخر وقيل حملت لمشابهتها اسم الفاعل لكونها صفة تثنى وتجمع وتونث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من ما دام معه من التى ولا يجمع ولا يونث . الا وجه ان يقال وجه الشبه فى قوله لكونها مشبهة به هو هذا الوجه المذكور فى الرضى لكن مقابلة قوله ولكون عملها لمشابهتها اياه اى اسم الفاعل بقوله مشبهة به يوهم كون اصل الشبه الثانى لاجل الاول **قوله** فيما ذكر من انها تثنى وتجمع وتذكر وتونث **قوله** فلا معنى لاشتراطه اى اشتراط هذا الزمان فيها لان المعتبر فيها الثبوت المقابل للحدوث الذى اعتبر فيها التقييد بالزمان **قوله** ليست بموصول بل حرف تعريف وذلك لان اللام الموصولة انما تدخل على ما فيه معنى الحدوث **قوله** عطف على حسن الوجه لما كان الصورة الخطية فى حسن وجهه وحسن الوجه يحتمل الاوجه الثلثة بلا اشتباه توهم البعض ان الاوجه انما هو اذا كانت الصورة الخطية محتملة لما فاعترض ان الصورة الخطية فى حسن وجه لا تحتمل الا وجه التثنية وفى صورة النصب لابد من اثبات الالف وليس فى حسن وجه الف وليس لك ان تراد ان التركيب باعتبار اعراب المعمول امثلة ثلثة كتب او لم يكتب ولو سلم فوجوب اثبات الالف انما هو فى المتيقن لا فى المحتمل **قوله** ممتنعان بالاتفاق صرح به الرضى ثم ان الرضى لم يعلل امتناع الحسن وجه لعدم افادة الاضافة التخفيف حتى يقال كيف حكم انه ممتنع بالاتفاق مع ان الفراء يجوزه ويقول تخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام بل علله بانه على خلاف ما عليه الاضافة المعنوية وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه حيث قال وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن شبهها خلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هى عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه وكذا الشرح لم يعلل امتناعه بما ذكر بل علل بما اصل به الشيخ الرضى حتى يقال **قوله** واختلف فى حسن وجهه قرينة على ان الحسن وجهه والحسن وجه ممتنعان بالاتفاق وهو لا يستقيم اذا امتناع الحسن وجه معلل بعدم افادة الاضافة للتخفيف وانما يخالف فى ذلك **قوله** ان يكون الصفة اى المفرد بقرينة المثالين المتنعين وبقرينة ان المثنى والمجموع اختلف فيهما قال الشيخ الرضى واما فى المثنى والجموع نحو الحسنا وجهاهما والحسنو وجوههم

فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه ولكن على قبح كما في حسن وجهه فاندفع ما قيل هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجهاهما انه لا تحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف ينبغي ان يكون سببا لقبيل حسن وجهه **قوله** لانه تحقق فيه بوجه منهما اذ التثنية لم يكن في الصفة بسبب اللام والضمير في وجهه باق لم يحذف **قوله** على قبح وليس بمستقبح لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك بزيادة على القدر المحتاج اليه وهو ليس بقبيح كما في رجل ضارب اباه **قوله** لان الضمير فيه بقدر الحاجة لان قدر الحاجة ان يحصل به ربط الصفة بالموصوف والربط يكفيه ضمير واحد فاتيان ضمير آخر للربط زيادة على القدر المحتاج اليه **قوله** للاستغناء عن ضمير زائد على قدر الحاجة يشير الى ان ذلك انما يكون اذا كان ايتان الضميرين لاجل حاجة واحدة وهو الربط والربط في المثالين يحصل بضمير في الصفة فاتيان ضمير في المعمول للربط زائد على القدر المحتاج اليه فلا يكون زيد احسن وجها احسن من زيد احسن وجه ابيه لان ايتان الضمير ليس متعينا للربط بل لتبيين الاب يتبين الوجه اذ لو قيل زيد احسن وجه الاب لا يتبين الاب ولا الوجه **قوله** لعدم الرابط بالموصوف فحذف ضمير الموصوف عن المعمول ورفعه قبيح لانه ازالة للربط بلا ضرورة بخلاف نعم الرجل زيدا ذ ليس من قبيل حذف الرابط بلا ضرورة بل الرابط فيه هو الالف واللام فان قلت الالف واللام في الوجه يغني عنا الضمير او عوض عن المضاف اليه وهو الضمير فلا يكون قبيحا لان القبيح هو ازالة الضمير الذي يشير بالربط لفظا وايتان ما يكون رابطا معنى واليه يشير قول الشارح قدس سره لعدم الرابط بالموصوف لفظا اذ تقييد عدم الرابط باللفظ ليشير الى وجود الرابط معنى **قوله** حتى رفعت المعمول الصفة اي بالصفة والمتبادر من رفعها ظاهرا بعد ما هو الرفع بالفاعلية فاندفع ما قيل فيه بحثا لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فيقتضي ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل **قوله** نعم ضمير الموصوف ليس ذلك في جميع الصور بل انما جاز اسناد الصفة الى الضمير المسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على المسبب جريانا ولفظا اومعنى وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه يكون بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح فان لم تجر في اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن او جوت لكنها لم تدل على صفته له في ذاته لم يجز استكان الضمير فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب زيدا صعر خلا مالانه لا معنى للقبيح الا انه صاحب سبب تتصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل صفة سببه صفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم يدل صفة سبب على صفة نفسه فان قيل اليس تدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثوب كذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون ثوبه [illegible] زيدا لا من صفة السبب وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كريم **قوله** فيرفع الفاعل سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع اولا يستمر او لا طلاق فان رفعها للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان فاذا جاز في معمولها الرفع جاز النصب والجر لانهما فرعا موانما يجوز انتقال الضمير اليهما من المعمول ثم نصب المعمول او جره اذا كان بحصل لصاحبها المتقدم وصف باتصاف مرفوعها بضمير كما قلنا في الصفة المشبهة سواء كان زيد قائم ابا ولا قائم ابن العم بجر المعمول ولا مضروب عمله خ ولا مشروب ماء الخ بجر المعمول هذا كلام المرضي **قوله** لقولك زيد قائم الاب ومضروب الابن برفع الاب ونصبه وجره وفيه انه لا يجوز نصب الاب ولا جره في زيد قائم الاب لانه لا يدل صفة السبب على صفة المسبب كما نقلنا عن الشيخ المرضي آنفا **قوله** اي اسم اشتق لو قال ما اي اسم اشتق لما لزم التكرار **قوله** الموصوف قام به الفعل او وقع حدثه يشير الى تقدير صفة الموصوف يعني عن تقدير صفة الموصوف وهو الموصوف بالفعل فلا يرد ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع حدثه الشيء

قوله في اصل ذلك الفعل وهو المشتق منه فالحاصل ان اسم التفضيل اسم مشتق لموصوف تقدم زيادته على غيره في اصل ذلك الفعل وهو المشتق منه نحو فاضل وزائد وغالب فان الذات فيها وان تقدم زيادتها على غيرها لكن لا في المشتق منه بل في امر آخر فتدبر فائدة اوراج قوله اصل فلا يرد ما قيل ان قلت اسم الفاعل من باب المغالبة تقدم زيادته على غيره في المشتق منه نحو ضارب بني مضربته اضربه فانا ضارب اي غالب على الغير في الضرب قلت باب المغالبة موضوع للغلبة فاسم الفاعل بمعنى الفعل او ضربته بمعنى غلبته في الضرب قوله لان المراد بالموصوف ذات مبهم ليس حمل الموصوف على ذات موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه لخروج اسما الزمان والمكان والآلة بل لان الذات المأخوذة في الصفات هي الذات التي لا تعين فيها اصلا فمعنى قائم شيئ ما او ذات ما له القيام بخلاف معنى مقام فانه زمان او مكان وقع فيه القيام ومع ذلك يخرج اسما الزمان والمكان والآلة وان خرجت بقوله الموصوف قام به الفعل او وقع عليه الا انه لما صار الموصوف بذات مبهمة موصوفة بانه قام به الفعل او وقع عليه خرجت بالقيد الاول وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمكان للمبالغة لانه لم يقصد فيه الزيادة على الغير وهو المراد من قوله بزيادة على غيره فمن قال لا يكفي في كون التعريف جامعا ما لم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له لمنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة على الغير فكانه لم يتصور بمعنى قول الشارح قدس سره وقوله بزيادة على غيره يخرج قوله من حيث الصيغة قدره لتصحيح الحمل لان ظاهره ان اسم التفضيل عبارة عنه ومرادا منه فاعل وليس كذلك قوله ان يكون تمام حروف ثلاثي مجردا ه مثلا اذا قيل احرج بالحاء والراء المهملتين واليم للعلم انه مشتق من حرج وحروفه بعض حروف حرج او من حرج وحروفه تمام حروف حرج والكل اصول قوله او يكون بالنصب عطف على يكون في ان يكون يعني يحتمل ان يكون الحروف الثلثة بعض حروف المزيد فيه ثلاثيا كان او رباعيا اما بعض اصوله او بعض زوائده او بعضا من الاصول وبعضا من الزوائد مثلا اذا قيل احرنج بالحاء المهملة والراء المهملة والجيم للعلم انه مشتق من خرج وحروفه تمام حروف خرج او من استخرج وحروفه بعض حروف استخرج والكل اصول واذا قيل اخرنجم بالخاء المعجمة والراء المهملة للعلم انه مشتق من سخر وحروفه تمام حروف سخر والكل اصول او مشتق من استخرج وحروفه ممتزج بعضه اصل وبعضه زائد اعلم ان كون حروف افعل بعضا من حروف لا يستقيم في الثلاثي المزيد فلا يصح قوله اما من اصوله على الاطلاق قوله والجواب بان المراد آه هذا الجواب ذكره الفاضل الهندي في حواشيه واشار الى ضعفه بكلمة اللهم لانه انما يورد اذا اعتبر الى الاستثناء ثم انه ضعيف كانه ليتعين بالعدد في اتمامه وبكلمة فيه التي كتب تحت هذا الجواب اشارة الى البحث فيه فقول الشارح قدس سره كان بيان المراد الخ صحيح وجها لقوله فيما سيجئ لما عرفت قوله نحو فلان ابلد من فلان واحمق وارعن واهوج واخرق مع ان بعضها يجئ منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقا وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واخرق وخرقاء واعجم وعجماء والوكع ونوكاء فلا يطرد تعليله بان منها افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان يأتي افعالها على افعل وافعال فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليهما

وما لم يجئ حسنا مثل واغتال كالبعر والتقم والعوج والعمى لم يبين لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على التبيين المذكورين في الامتناع قوله اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة وهو ملابسة الوقوع فيه قوله اي ليست من مبهم قال الشيخ الرضي ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية وان يقدر افعل آخر عاريا من اللام متعلقا به اي بالاكثر اكثرهم قوله اي اكثر كل شئ فان قلت المضاف اليه لا يحذف الا اذا عوض عنه التنوين او بنى او اتى باضافة مثلها وليس في هذه المواضع شئ منها قلت قال الشيخ الرضي ولما لم ينحصر الحصر فيما ذكره من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في جمع واخواته من كونها موقوفات بتقدير الاضافة مع عريها من تلك الوجوه ثم قال ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستشبع واما جوار فلما حذف منه تنوين الصرف خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف فاستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء وانت خبير بانه لا حاجة الى العذر لان الممتنع تنوين المكن لا تنوين العوض وبهذا اندفع ما قيل اورد عليه انه لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف منا وللتنوين وينتقض بالتعويض في جوار عند من جعله تنوين العوض على انه لا مانع من البناء على الضم ليس على ما ينبغي قوله اي احدهما زيادة موصوفة للمقصودة به اشارة الى دفع ما قيل الاصح حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود ووجه الدفع ان يجعل ان تقصد مصدر المبني للمفعول وجعل اضافته الى الزيادة بيانية وما ذكر محصل الاضافة البيانية ومآله واجيب في الحواشي الهندية بوجوه ثلثة احدها حذف المضاف من احدهما اي قصد احدهما والثاني في حذف المضاف من ان تقصد اي احدهما وقصد والثالث جعل قوله ان يقصد محذوف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد به كذا قوله اي على ما اضيف يشير الى ان ذكر كلمة من لتغليب التخصيص قوله باعتبار تحققه اي تحقق ما اضيف اليه اسم التفضيل في ضمن بعضهم وهو ما عدا المفضل والمناسب لقوله على ما اضيف اليه في ضمن بعض الافراد فدخول المفضل في ما اضيف اليه باعتبار المفهوم لا باعتبار المراد قوله والا اي وان لم يعتبر قيد تحققه في ضمن بعضهم بل يعتبر تحققه في ضمن جميع الافراد قوله لخروجه عنهم والا يلزم كونه اخا لنفسه قوله لتوضيح اسم التفضيل اذ كان المضاف اليه معرفة قوله وتخصيصه اذ كان نكرة قوله لعدم ذكر المفضل عليه بعدها اي بعد اسم التفضيل المضاف الذي يقصد به زيادة مطلقة واسم التفضيل المعرف باللام فاذا لم يكن المفضل عليه مذكورا لم يتصور امتزاج اسم التفضيل بمن التفضيلية التي كانت مانعة عن مطابقة الصفة لموصوفها وفيه ان عدم ذكر المفضل عليه في القسم الاول مسلم وفي الثاني ممنوع كيف واللام فيه للعهد والمعهود هو افعل المذكور معه المفضل عليه فيكون المفضل عليه مذكورا معنى فيكون من مذكورا معنى قال الفاضل الهندي لا بد لمغناه من المفضل عليه وذاتي من فالاضافة ظاهرة وهو مع اللام معهود دنيوي لاشارة اللام العهدية الى افعل المذكور معه المفضل عليه وانت قال الرضي فيما قبل واما مع اللام فهو في حكم المذكور الى قوله الا للعهد الا ان يقال المراد بعدم ذكر المفضل عليه لفظا بعدها واذا كان المفضل عليه مذكورا لفظا لا يلزم ان يكون مذكورا لفظا قابل قد يكون لفظا وقد لا يكون مذكورا لفظا قابل معنى كما في الاضافة التي يكون المقصد منها التفضيل على ما اضيف اليه اسم التفضيل وان يقال انه اذا اشير باللام الى افعل المذكور معه من غير ليس من الذكر معنى قوله المرفع

بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة للتخصيص وليس المراد التعميم ان الاستثناء يدل على انه يؤثر في المستثنى بالشرط
التي ذكرت وهو صريح في ان الكلام في الذي يكون اثر له في الجملة واما الذي ليس اثر له اصلا فلا كلام فيه كالنصب على ان اسم
مفعول به فان كل النحاة متفقون على انه لا ينتصب وبهذا ظهر ان ما قيل وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل
في المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعني للعمل اصلا في مظر الاتى مظر كذا غاية ان العمل
في هذا المظر لا يتصور الا بالفاعلية ليس على ما ينبغي قوله لانه يعمل في المظر بارزا كان او مستترا والرضي قيده بالمستتر قوله لان النظر
اثره في اللفظ اي في لفظ المظر لكونه مبنيا وهذا نكتة والنكتة لا يلزم اطرادها فاندفع ما قيل وليس المراد انه لا يظر في لفظه اثر
العمل والا لجاز عمله في سائر المبنيات قوله لانه لا ينصب المفعول به اصلا فلا فائدة في ذكره مع الفاعل في نفي العمل عنهما في جميع
الاوقات واثباته في وقت خاص اذا كان لا ينصبه اسم التفضيل مطلقا فكيف ينصبه في ذلك الوقت والعبارة على تقدير
التعميم توهم ذلك فعدم قصد التعميم لاجل هذا المانع فاندفع ما ذكره الفاضل المحشي ينبغي ان يقال يراد بالمظر الملفوظ مظر كان
او ضميرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا
كان صفة لشيء فانه يعمل الرفع بالفاعلية قوله بخلاف عن بمعنى الفعل فانه يجوز ان يعمل فيه اسم التفضيل الذي فيه معنى الفعل قوله
لان هذا العمل آه وجه مستقل لنفي عمله بمشابهة الفعل كما ان قوله ولانه لما كان آه وجه مستقل بنفي عمله بمشابهة اسم الفاعل فاندفع ما قيل
الاولى ترك اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس [redacted] مستقلا كما يفيده اعادة اللام قوله اي وصفا
بسببا مفسر لفظ المتن وهو قوله صفة بقوله وصفا ولو لم يفسر لكان اولى اذ لا باعث له وليس قوله صفة مما قدره الشارح حتى يقال
ولا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قوله باعتبار الاول قال الشيخ الرضي ان قيل تعليق قوله باعتبار الاول وباعتباره
غير بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على ان لا يتعدى الفعل وشبهه بحرفي جر متفقين لفظا ومعنى فلا يقال مررت بزيد بعمرو بلا
حرف عطف قلت قوله باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اي
متلبسا باعتبار الاول مقترنا به انتهى قوله ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي علة للنفي وانما سهل اخراجه عن المعنى التفضيل
على ذلك التقدير لكون التفضيل فيه ضعيفا لانه تفضيل الشيء على نفسه وانما كان باعتبارين وهو خلاف الاصل بخلاف ما اذا كان
المفضل والمفضل عليه امرين متغايرين فانه على الاصل فلا يسهل اخراجه عنه بالنفي العارض قوله والمساواة يأباها مقام
المدح اذ المدح يقتضي ان يكون حسن كحل عين زيد زائدا على حسن كحل عين رجل قيل عمل اسم التفضيل عام لشمول المواد التي
اخرج فيها اسم التفضيل عن المعنى التفضيلي بالنفي وما ذكره الشارح يخص مثالا يكون المقام فيه المدح الا ان يقال حاصل
هذا الوجه انه يعمل بعد النفي اذا كان التفضيل لشيء واحد بالاعتبارين وما ذكره الشارح زيادة اعتبار مقام المدح واما الوجه
الثاني فخاص بمقام المدح او يقال الدال على الزيادة لا يخرج عن مدح او ذم قوله بل واحن الزيادة فيه ان تجريده عن الزيادة
اذا كان مقررا بكلمة من لا يجوز للنحاة لكون من مستدعيا لها ومقتضيا اياها فلا يجوز الغاء المقتضي بلا ضرورة قوله لان نفي الزيادة
لا يلائم المدح لانه يحتمل بعد نفي الزيادة ان يكون مساويا وذلك ينافي المدح او ذم قوله لا يناسب المقام اي مقام
المدح لان نفي المدونية ليستلزم واحدا من ذم او مدح المساواة والزيادة وذلك ينافي المدح قوله فانتفى المساواة اي

مساواة من كل عين رجل لحسن كحل عين زيد لان مارجع اليه المعنى يدل صريحا على نفي المساواة ونفي المساواة في مقام المدح يدل على نفي الزيادة بالطريق الاولى قوله بالنفي اى في النفي لان الباء بمعنى في صرح به في المعنى ورد ان الزيادة في النفي اعم من ان يكون بالنفي او بوجه آخر فلا يرد هذا السوال لانه ليس زوال الزيادة بالنفي بل بتوجه على زوال الزيادة سواء كان يرجع النفي الى الزيادة او بوجه آخر قوله فصلوا بينه وبين معموله وهو لا يجوز لضعف عمله بخلاف ما اذا كان العامل قويا فانه يجوز الفصل بينه وبين معموله نحو زيدا كان عمرو ضاربا واما ما وقع في شرح المفتاح للعلامة التفتازاني المحقق التفتازاني في المقالة الثانية من المعاني في الباب الثاني سئل من ان عمتك لمك في قوله ٭ كم عمة لك يا جرير وخالة ٭ فدعا قد علمت على عشاري ٭ مبتدأ وعلمت خبره وكم خبر او مصدر لقوله علمت ومثل هذا لا يعد من الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي كما تقول عمرا او يوم الجمعة اضرب اشد ضرب او زيدا ضارب فهو مبني على اشتباكه واتحاد بين المبتدا والخبر فالمبتدا من حيث انه مبتدا بالخبر ليس فضلا بالاجنبي من هذه الحيثية وان كان فضلا بالاجنبي من حيث انه ليس من معمولات الخبر والكل بوجه هو مولاها قوله ولو قدم منه في عين زيد على الكحل ويقال ما رأيت رجلا احسن منه في عين زيد في عينه الكحل وهو جواب عما قيل حاصل قوله مع انهم لو رفعوا ذا انهم مضطرون في اعماله لانه لو رفعه بالجزئية يلزم الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بالاجنبي وهو غير جائز مع انه لا اضطرار لجواز ان يقدم قوله منه فاجاب عنه بانه على تقدير التقديم وان لم يلزم الفصل لكن يكون منه تعقيد بسبب تقديم وتاخير تبعه فهم معنى اللفظ بسببه والمعنى بالاضطرار هو ان لا يوجد وجه غير مخل للمقصود وقوله وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هواى الكحل في عين زيد والاصل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فقدم منه على في عينه الكحل واقيم مقام الضمير الكحل وجعل المبتدا الضمير الراجع الى الكحل ضرورة لانه لو كان مظرا لم يكن من تفضيل الشئ على نفسه بالاعتبار لانه يعود الكحل فيتغاير المفضل والمفضل عليه بالذات فتقديم من الكحل على في عينه هو محصل التعقيد والركاكة وهو محل للمقصود قوله لان اصله من كحل عين زيد كما قال الشيخ الرضي وقال لانه تفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين وفيه ان كون هذه العبارة احضر من الاول يقتضي كون المعنى على ما كان عليه اذ كون احدى العبارتين اطول والاخرى احضر انما هو عند اتحاد المعنى المراد فلا حاجة الى التقدير قوله اذ يتعدد الكحل ح فيتغاير المفضل والمفضل عليه بالذات وقد تقرر عند النحاة انه انما يعمل اذا كان التفضيل على خلاف الاصل ليسهل اخراجه من المعنى التفضيلي فمنع توقف عمل اسم التفضيل على ما اجمعوا عليه قوله مقدما عليه اى على اسم التفضيل والظرف متعلق به قوله استغنى من ذكره ثانيا اى ذكر العين والطعن في ذكرها قال الشيخ الرضي انما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لانه قولك كعين زيد عليه لان معناه ان كل عين وجد منها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد فما شانه بعين زيد في اصل الكحل بل اندفع ما ذكره الشيخ الرضي ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في احسن الكحل فيها ندة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة قوله ويلزم من بنائي من قوله ما رأيت صينا كعين في كونها احسن فيها منه في غيرها قوله على ما بلغ وجهان الكحل آه لانه يكون بمنزلة الاثبات بالبينة لان هذا المعنى يلزم المعنى قوله ما رأيت صينا آه

وتحقيق اللازم وصدقه دليل على تحقق الملزوم وصدقه قوله لانه اى العلم كان بتقليل لقوله وترك تركه موصوف احسن آه
قوله والثانية تفعلة قوله قدم عليه لاستقامة الوزن لاتنكيره لانه مستغرق لوقوعه فى حيز النفى قوله الاخيرة تقديمه
شعر بانه راجع على الحالية والاقتصار على بيان الحالية فى قوله والحال انى لا ارى ليشير الى ان الحالية ارجح قوله عن الآفات
متعلق بقوله وقاية السر قوله على وجه لم يضم فيه ان الاشتراك بين الاقسام وهو الكلمة بلا ضم كلا منها عن الآخر ولو ضم على ما هو
التقسيم الحقيقى يكون الحد ومصرحة بها فى التقسيم ولم يسند عليها الى دليل الانحصار بل لم يحتج اليه فتقسيم على الوجه المذكور داخل
فى معلومية حدود الاقسام من دليل الانحصار فاندفع ما قيل لا يخفى ما فى العبارة من الخزازة اذ لا مدخل للتقسيم فى معلومية
حدود الاقسام من الدليل قوله فعلم ان قلت علم صفة لقوله وجه ولا عائد فيه قلت العائد مقدر تقديره علم بای سبب
ذلك الوجه قوله بذلك القدر اى بمعلومية الحدود من الدليل قوله بل صدر اشارة الى بان عدم الالتفات انما هو بالنسبة
الى تصدير المباحث بالتعريف لا غير قوله وما وصلت النوبة جوابه قوله سلك تلك الطريقة والمجموع جواب للاالاولى قوله
سلك تلك الطريقة المسلوكة فى مباحث الاسم الا انه ذكر قوله وصدرا اشارة الى ما ذكر لئلا يفصل عنه قال الفاضل المحشى
اى هو بصدد بيان الاهتمام على طريقة واحدة مما يدل على انه بصدد ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل
ذلك فى قسم اسم انتهى فان قلت الدلالة على ما ذكر انما تتم لو ذكر بعض خواص الحرف بعد تعريفه ايضا ولم يذكر فلم تتم الدلالة قلت
ذكر خواص الحرف فرع الوجود وليس للحرف خواص وجودية بل الحرف اختص بان تعرى عما اختص بالاسم والفعل فاندفع
ما قيل وفيه بحث لان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناه وهو لفظ وضع لمعنى مفرد وتانيثه ليس لتانيث
معنى هذا بل لوانث الضمير الراجع يكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة فالتذكير كما يجوز ان يكون باعتبار لفظ ما يجوز ان
يكون باعتبار معناه ايضا وذلك لانه لما فسر لفظ ما بالكلمة اقتضى معناه التانيث واعتبار معنى المعنى بعيد وقول الشارح فى
صدر الكتاب فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول انما هو بالنظر الى التفسير حيث قال اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى
نفس ما دل يعنى الكلمة فهو لا ينافى ان التفسير بمعنى يقتضى التذكير ولا كلام له مع ذلك والعجب من المحشى كيف اعترض بهذا الاعتراض
فى صدر الكتاب قوله على معنى كائن فى نفسه جعل قوله فى نفسه ظرفا مستقرا صفة لمعنى رعاية لجزالة المعنى ولم يجعله حالا منه
اذ ليس المعنى على التقييدية والحال ان المآل واحدا وايضا الحال عن النكرة لا سيما غير مقدمة عليها المال قيل ولا متعلقا
بدل لبعده قيل ويمنع منه ايضا استلزام كون كلمة فى بمعنى الباء وهو مجاز غير مشهور يحترز عنه فى التعريفات اقول وكونه
مجازا ممنوع كيف وقال صاحب المغنى فى حرف جر اثنا عشر معنى احدها الظرفية قال والى من مرادفة الباء قوله
وتركب يوم الفروع منا فوارس يصدون فى طعن الاباهر والكلى وهو المتبادر عند الاطلاق المعنى هو المعنى الحقيقى قال

قلت في كل من الوجهين بوجد مانع آخر وهو وقوع الفصل بين العامل ومعموله بغير الاجنبي وهو وان لم يمتنع لكن غير مستحسن
قلت كونه غير مستحسن مم كيف وهو واقع في القرآن والتزام اشتماله على ذلك باطل قوله والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها
حليه آه اورد عليه ان كون المعنى في نفس الكلمة صفة للمعنى ودلالتها عليه من غير حاجة آه صفة للكلمة فكيف يفسر ما هو صفة المعنى
بما هو صفة اللفظ وكيف يحمل عليه فالاعتراض انما هو على تفسير الاول بالثاني وحمله عليه اللازم من التفسير لا على عبارة الشارح
حتى يقال في الجواب فرق بين كمال دلالة الكلمة على المعنى وكون المعنى في نفس الكلمة وحملها على المراد بكون المعنى في نفس الكلمة
ولو سلم فالحمل على المراد يستلزم الحمل على كون المعنى في نفس الكلمة تأمل فقال البعض في التفسير تسامح والمراد كون المعنى بحيث
يدل عليه الكلمة من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها وقال البعض كون المعنى وانكان صفة للمعنى لكن كون المعنى في نفس الكلمة
صفة الكلمة الا انه لتركبه لا يشتق منه ما يحمل عليها واورد عليه البعض انه لو صح لكان دلالة الكلمة على المعنى صفة للمعنى وانكان
اصل الدلالة صفة للكلمة فيظل جهل السوال ولا يصح ح قوله كون المعنى وانكان صفة للمعنى لكن كون المعنى في نفس الكلمة صفة للكلمة
والجواب ان دلالة الكلمة على المعنى منشأ لصفتي الكلمة والمعنى فان قيل المراد منه كون الكلمة بحيث يدل على المعنى من غير حاجة آه بحيه
السوال ويحتاج الى الجواب وان قيل المراد كون المعنى بحيث يدل عليه الكلمة من غير حاجة آه يفضل السوال ولم يصح الجواب ثم
يعتبر حاصل التعريف بعد الاضافة من كون المعنى في نفس الكلمة ودلالتها عليه آه كلمة دلت على معنى كائن في نفس الكلمة اي دالة
عليه من غير حاجة آه ولا مساجة فيه وانما المساجة فيما حمل المورد وحاصل التعريف حيث قال لو كان المراد من كون المعنى في نفس
الكلمة ما ذكر لكان حاصل معنى التعريف هكذا الكلمة دلت على معنى دلت عليه من غير حاجة آه ولا يخفى ما فيه من الملبسة والمساجة
قوله اخرى اليها الصواب اليها قوله لاستقلاله بالمفهومية تعليل لقوله من غير حاجة آه والظاهر من كلام الشارح قدس سره
في تعريف الاسم ان معنى الاستقلال كونه مدركا قصدا وبحيث ظاهر في ذاته ويشير اليه قوله لبعيد بذاته هو آله فلما خطر فيما قلنا ان يقال
بالمفهومية وكذا قوله لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني اذ النسبة الى فاعل ليست مستقلة بهذا المعنى فيستقيم الحصر واما المعنى كونه
مستقلا بدون ذكر متعلق مخصوصه فالنسبة بهذا المعنى مستقلة لكونها مفهومة من الفعل بدون ذكر متعلق مخصوص فلا يستقيم
الحصر لكن يخدشه ان النسبة الى فاعل ليست مستقلة بهذا المعنى مع ان الفعل يدل عليها من غير ضم كلمة اخرى اليها اللهم الا
ان يقال عدم احتياج الكلمة الى ضم كلمة اخرى اليها معلل بهذا المعنى باعتبار افراد المعنى سوى النسبة ومعلل باعتبارها به
يعني كونه مستقلا بدون ذكر متعلق مخصوص فان قلت لا استقلال بالمفهومية معنى اسمي وهو افهام المعنى من الكلمة من
غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها والنسبة مستقلة بهذا المعنى فلم لا يحمل عليه قلت يابى عنه قوله فالمراد المعنى في نفسه ليس تلك
النسبة والماميل ان الاستقلال بهذا المعنى مضاف لدلالة الكلمة على المعنى من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها وح يلزم
تعليل احد المضافين بالآخر فهو في حيز المنع كيف والمضافين كون الشيئين بحيث لا يعقل كل منهما الا بالقياس الى المتعقل
الآخر وافهام المعنى ودلالة ليسا كذلك قوله فمرجع كون المعنى مصدرا يدليل تعلق قوله الى امر واحد به لا ظرف لكان
لانه لا يعمل الصلة وحاصل المعنى ما يجب ان تحقق وتحصل حتى تحقق كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة وقوله وتنا شانها
الى فاعل ما خال سيد المحققين في حواشي شرح المطالع ليس المراد بغير المعين ما اعتبر فيه عدم التعيين حتى ينافي المعين

بل مالم يعتبر فيه التعيين وعدمه اعني المطلق الذي يصدق على المعين وقال في موضع آخر منها لاشك في ان الكلمة موضوعة للنسبة فاما ان يكون موضوعة للنسبة الى شئ معين اولى شئ ما مطلقا لاسبيل الى الثاني والا كانت الكلمة حينئذ مستعملة مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة الى موضوع معين نوع تعين انتهى فان اريد بشئ ما مطلقا ما اريد بفاعل مالم يرد قوله والا كانت آه اذ المطلق يصدق على المعين فكيف يكون مجازا الا ان يقال الكلمة لا تستعمل الا في النسبة الى موضوع معين من حيث تعينه وخصوصه لا من حيث انه فرد للمطلق فيكون مجازا كالعام اذا اريد به الخاص من حيث خصوصه يكون مجازا ومن حيث انه فرد له يكون حقيقة وان اريد به ما اعتبر به عدم التعيين فورود فلكن يكون منافيا لقوله ليس للمراد بغير المعين آه تم ما ذكره الفاضل المحشي على قوله وثالثها النسبة الى فاعل ما من قوله اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين حاصل اشك انها على الثاني معنى حرفي لا يفهم الا منضما الى الفعل فذكر الفاعل وعلى الاول معنى يستقل بتعقل فاعل ما اجمالا وهو يفهم بمذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يستقل بتعقل متعلقه اجمالا من غير ذكره وبهذا التحقيق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابقي على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما انتهى ايراد الحبر بعدم صحته على ما ذهب اليه البعض لا بناء على حمل قول الشارح قدس سره الى فاعل ما الى غير معين حتى يقال في الجواب صحته يمكن حمله على ما هو التحقيق في ان المعتبر فيما وضع له الفعل هو النسبة الى الفاعل المعين بان يراد بفاعل ما فاعل معين من الفواعل المعينة لان المعتبر فيما وضع له الفعل هو النسبة الى اي فاعل معين كان سواء كان زيدا او عمرا او بكرا او غير ذلك اما النسبة الى واحد من هذه الفواعل المعينة فقط وعلى هذا لا يرد ما ابرده الفاضل المحشي حيث قال اضاف الى ان آه لكن يرد على الفاضل المحشي انه على تقدير كون معنى الفعل النسبة الى فاعل ما لا يكون النسبة على الاطلاق مستقلة بل اذا استعمل الفعل في النسبة الى فاعل غير معين فلا على ما عرفت معنى قولنا الى فاعل ما تم انه اذا استعمل الفعل في النسبة الى فاعل معين يفهم الحدث الذي هو معنى التضمني بدون المطابقي لمجرد ذكر الفعل ولا يفهم النسبة ما لم يذكر الفعل فلزم وجود التضمن بدون المطابقة اي لزم فهم الجزء عليحدة لا في ضمن الكل مع ان التضمن هو فهم الجزء في ضمن الكل بان يستعمل اللفظ في الكل ويفهم الجزء في ضمن فهم الكل حتى لو استعمل اللفظ في الجزء كان دلالته عليه مطابقة لا تضمنا لعدم كون الجزء مفهوما في ضمن الكل وقال البعض تضمن لانه عند سماع اللفظ ينتقل الذهن الى الكل ويفهم الجزء في ضمنه الا انه لا يكون مرادا في ضمن الكل والدلالة التضمنية هو فهم الجزء في ضمن الكل لا كونه مرادا في ضمنه فاجيب بمنع وجود التضمن فيما ذكر الفعل بدون الفاعل المعين مستندا بان التضمن فهم الجزء في ضمن فهم الكل ورد بانه يستلزم بطلان حصر الدلالة اللفظية الوضعية في المطابقة والتضمن والالتزام نظرا لاندراج دلالة الفعل على الحدث في المادة المفوضة في الدلالة اللفظية الوضعية وعدم اندراجها في المطابقة والالتزام فلو لم يكن تضمنا لبطل الحصر كذا في بعض الحواشي ويمكن ان يقال بطلان الحصر على تقدير عدم كونه تضمنا عم لم لا يجوز ان يكون دلالته عليه لا كونه دالا عليه عند الانفراد وضمنا بل لكونه مفهوما منه عند التركيب فيسبق الذهن منه اليه دونه كما قال سيد المحققين سندا للمدققين في حواشي شرح الاصول فان قلت معنى من ليفهم مجرد ذكر من واجيب بان فهمه منها ليس لكونها دالا عليه عند الانفراد وضمنا بل لكونه مفهوما منها عند التركيب فيسبق الذهن منه اليه دونه ويمنع وجود التضمن مستندا بان الدال على الحدث انما هو مادة الفعل الموضوعة لا دون نفس الفعل اذ لا دخل لهيئة في تلك الدلالة وبما ذكر اندفع الرد المذكور بهذا قيل وفيه ان هذا

اصطلاح المتقدمين والنحاة حيث جوزوا بان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين ومنع وجود التضمن مستندا بان الدلالة على الارادة تابعة لها وحيث لا ارادة لا دلالة كما قيل وفيه ان المشهور بين العلماء ان الدلالة ليست تابعة للارادة بل تحقق بدون الارادة على ما صرح به العلامة التفتازاني في المطول والشارح قدس سره في صدر الكتاب ويمنع عدم وجود المطابقة لانها فهم ما وضع له من اللفظ اجمالا او تفصيلا والنسبة الى الفاعل المعين وان لم يفهم خصوصها عند عدم ذكر الفاعل المعين لكنها فهمت اجمالا في ضمن فهم النسبة الى فاعل ما بهذا ذكره وفيه ان النسبة الاجمالية ليست مدلول الفعل بل مدلوله هي النسبة التفصيلية المفهومة من ذكر الفاعل المعين ويمنع بطلان اللازم عنه فانه يجوز ان لا يكون قائلين باستلزام التضمن والالتزام للمطابقة للتصريح منهم بذلك هكذا ذكره وفيه انه كيف يتصور منهم القول بعدم الاستلزام والحال انهما يستلزمان الوضع المستلزم للمطابقة الا ان يقال المعنى بالاستلزام ان يفهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم لا مطلق الاستلزام وعدم التصريح بالاستلزام ليس قولا بعدمه وبانه لو سلم ذلك يجوز ان يكون مرادهم باستلزامهما للمطابقة استلزامهما للمطابقة التحقيقية او التقديرية على ما اشار اليه المحقق التفتازاني في التهذيب والمطابقة التقديرية متحققة في المادة المفروضة قطعا اذ هي عبارة عن ان يكون اللفظ بحيث لو استعمل فيه كان دالا عليه بالمطابقة لكن لم يكن مستعملا فيه ولا يخفى ان هذا الوجه يستلزم ان لا يكون التضمن فهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم مع انهم قالوا بذلك وبانه يجوز ان يكون مرادهم باستلزامهما بحسب المادة بمعنى انه يتحقق التضمن والالتزام يجب ان تحقق المطابقة هناك ولو في زمان آخر وهذا لا يستلزم عدم فهمهما في الكل والملزوم قوله فلا يستقل بالمفهومية الخ اقول كانت النسبة آلة للاحظة طرفيها لا يستقل بالمفهومية اذ لا بد في المستقل بالمفهومية ان لا يكون ملحوظا للاحظة غيره بل يكون ملحوظا قصدا وبالذات قوله فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة اذ هي ليست ملحوظة قصدا وبالذات ومعنى في نفسه ما يكون ملحوظا قصدا وبالذات قوله تعين ان يكون به الحدث اذ النسبة لا تصلح ان تكون مرادة وصف المعنى بالاقتران يخرج الزمان والا لزم اقتران الزمان بالزمان فلم يبق ما يكون مرادا بمعنى في نفسه الا الحدث قوله ليس معناه الطابقي اذ ليس المعنى الطابقي ملحوظا قصدا وبالذات مع ان المتبادر من المعنى عند الاطلاق هو المطابقي وحمل الالفاظ على المتبادر واجب سيما في التعريفات الا انه عرف عن المتبادر لهذه القرينة قوله فخرج بهذا القيد اي بقوله في نفسه قوله لانه اي الحرف ليس مستقلا بالمفهومية لكون معناه ليس ملحوظا قصدا وبالذات بل ملحوظا للاحظة غيره فان قلت الابتداء المطلق المشترك بين الابتداءات الخاصة المتعلقة للاحظة متعلقة تارة معنى مستقل بالمفهومية فيكون الحرف باعتبار المعنى المتضمن والدال على معنى في نفسه فكيف يخرج بقوله معنى في نفسه قلت كون ذلك الابتداء مستقلا بالمفهومية ثم كيف ولو كان كذلك لزم كون الابتداء الخاص ملحوظا قصدا وملحوظا تبعا في حالة واحدة وبه يندفع ما قلنا ما ذكره الله قدس سره في تعريف الاسم حيث اعتبر الاستقلال وعدمه على الملاحظة قصدا وعدمه حيث قال او ذا لاحظ العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالها كان معنى

غير مستقل بهذه عبارته وهو صحيح في انه قبل الملاحظة لا يوصف بالاستقلال وعدمه والظاهر ان المشترك بين الابتدائات لا تعلق به الملاحظة والا لزم كونه محظوظا قصدا وتبعا معا وجاذكرنا ظهران ما ذكره بعض الفضلاء انما يخرج الحرف بهذا القيد لو لم يكن لحرف معنى مستقل وهو ممنوع فان الظاهر ان الابتداء المطلق جزء من الابتدائات الخاصة التي هي معاني لفظية من اذ الظاهر ان الابتداء الخاصة تخصص لهذا ابتداء المطلق والكلي ذاتي بالنسبة الى حصصه لا محالة والابتداء المطلق بمعنى مستقل على ما صرح به الشارح في صدر الكتاب ليس على ما ينبغي قوله يخرج به اي بقوله مقترن من غير اعتبار الوضع يدل على ذلك قوله وبقولنا وضعا واسنا وخرج ما عدا اسماء الافعال اليه الاسم اي بعض الاسم وهو ما عدا اسماء الافعال ثم انه قرينة على انه مستفاد بقوله في الفهم عن لفظه الدال عليه والالم يخرج بعض الاسماء لان الاقتران حاصل من ان يكون بالفهم او بالوجود والتحقق وقوله في الفهم وان كان في الذكر موخرا عن قوله وضعا الا انه مقدم عليه رتبة فلا يرد ما قاله بعض الفضلاء من قوله وانت خبير بان قوله في الفهم مما لا حاجة اليه بعد تقييد الاقتران بقوله وضعا لان المراد من اقتران بمعنى الكلمة باحد الازمنة الثلثة وضعا ان يكون احد الازمنة الثلثة داخلا في ما وضعت له الكلمة ولا شئ من الاسم كذلك انتهى الا انه يرد عليه قدس سره انه كان يكفيه قوله وضعا بان يذكره ابتداء فلا فائدة في ذكر قوله في الفهم ولا تم التقييد بقوله وضعا الا ان يقال الفائدة شرح ماهية الفعل وايضاحها او المقصود في التعريفات الشرح والاعتراض تابع فان قلت كيف يخرج بقوله مقترن ما عدا اسماء الافعال والحال ان الصبوح والغبوق مقترن باحد الازمنة الثلثة قلت يعني قوله مقترن باحد الازمنة الثلثة انه يدل على واحد من الماضي والحال او الاستقبال والصبوح والغبوق يدلان على الزمان سواء كان ماضيا او حالا او استقبالا ولا يدلان على واحد معين قوله وبقولنا وضعا اسماء الافعال صريح في ان اسماء الافعال ليست موضوعة للمعاني الفعلية وكذا الافعال المنسلخة ليست موضوعة للمعاني الانشائية وليقيد الوضع بقوله وضعا وليا على ما مر منه قدس سره في تعريف الاسم اشارة الى ان الاسماء والافعال موضوعة للمعاني الفعلية والانشائية ولعل بناء الاشارة الى الاختلاف بين النحاة فبعضهم ذهب الى الاول وبعضهم ذهب الى الثاني وظاهر قول المصنف ما وضع لان الجزاء وضع لانشاء الطلب اذ الظاهر ان اللام صلة الوضع وبعضهم الى الثاني او اكتفاء بما سبق منه في تعريف الاسم وحاصل الرد على الثاني ان المعاني الفعلية لا سماء الافعال ليست حقيقية بل مجازية والمعاني الحقيقية لها انها ليست مقترنة وان المعاني الانشائية للافعال المنسلخة ليست ايضا حقيقية او مجازية والمعاني الحقيقية لها مقترنة وعلى الاول ان المعتبر في الاقتران وضع انما هو الوضع الاول اي الغير المسبوق بوضع واسماء الافعال وان كانت مقترنة بالوضع الثاني بالاان المعتبر الوضع الاول وبالوضع الاول لم يقترن الا انه يشكل بالمشتق منها اذ ليس له الا وضع واحد وهو بذلك الوضع مقترن والافعال المنسلخة وان لم تقترن بالوضع الثاني الا انها مقترنة بالوضع الاول وهو المعتبر دون الثاني وانت خبير بان الكلمة اذا كان لها معنى اسمي او فعلي بالوضع وضع فلا معنى للقول بانه ذلك الوضع وحدها اسما او فعلا باعتبار الوضع الاول وايضا اذا اعتبر ذلك الا لفظ فلا معنى لاعتباره في مقام دون غيره فلما اعتبر في اسماء الافعال والافعال المنسلخة ينبغي ان يعتبر في زيد وشكر وشهر وغيرها فان لها وضع ثان وهو الوضع العلمي لم يقترن بذلك الوضع ووضع فعلي يقترن به فينبغي ان تعد افعالا باعتبار الوضع الاول واعلاما باعتبار الثاني كما اعتبر الوضع الاول في اسماء الافعال والافعال المنسلخة والمعنى الثاني مع انه ليس كذلك وما قالوا في الجواب ان المعنى الثاني وهو المعنى

بالعلمي غير مقترن باحد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول لان الذات المعينة غير موجودة في الوضع الاول فهو افناد للكلام و تخريب للمرام و تهافت و تساقط اذ لا معنى لهذا مع القول بان المراد ان المعتبر في الاقتران و عدمه هو الوضع الاول لا الثاني ولا يكون جعل المراد راجعا الى ما قالوا فتامل فان قلت فليعتبر قيد الحيثية في تعريف كل من الاسم و الفعل لدفع النقض بالاعلام المنقولة قلت اعتبار ها لا يفيد اذ قيد الوضع بالاول و لا يحتاج اليها اذ لم يقيد لكن على تقدير عدم تقييد الوضع بالاول وان لم تشكل بالاعلام المنقولة لكنه تشكل باسماء الافعال و الافعال المنسلخة و ما قيل و اعتبار قيد الحيثية في تعريف كل من الاسم و الفعل لدفع النقض بالاعلام المنقولة اخا يجدي نفعا لو قيد الاقتران في تعريف الفعل و عدم الاقتران في تعريف الاسم بقيد بحسب الوضع من غير تقييد الوضع بالاول او قيد الاقتران في تعريف الفعل بقيد بحسب الوضع الاول و عدم الاقتران في تعريف الاسم بقيد الوضع و اما اذا قيد كل منهما بحسب الوضع الاول فلا يخرج عن خلل قوله لان جميعها منقولة قال الفاضل الحشي جميعها ليس دائرا بين الامرين بل جامع للامرين و انما الدائر كلها احد قلت الحكم على الجميع كالحكم على الجميع قد يكون على سبيل انفراد كل جزء جزء نحو جاءني الرجال اي كلهم احد و كذا جاءني جميع الرجال انتهى كلامه و قيل او الفاصلة بمعنى الواو الواصلة و قيل او لمنع الخلو دون الجمع فكانه قيل لان جميعها لا يخرج عن النقل عن احد الامرين لانه جامع للامرين و قيل في الجواب عنه ان خبر ان مجرد قوله منقولة و قوله عن المصادر او غيرها تفصيل للمنقول عنه كانه قال لان جميعها منقولة عن الشيء سواء كان الشيء مصدرا او غيره اقول وهو بعيد كل البعد اذ الظاهر بل الصريح ان قوله عن المصادر متعلق بقوله منقولة فصرفه عنه افساد للكلام و تخريب للمرام و ايضا لا بد للمتعلق لقوله منقولة و لقوله عن المصادر من متعلق و لم يبينه و جعل كلمة عن متعلقة بقوله منقولة و مجرورة شيء و مصادر خبر كان المحذوف قبله سوا تكلف بارد لا يدعو اليه ضرورة قوله و دخل فيه معطوف على قوله و بقولنا وضعا اسما الافعال لانه في تقدير و خرج بقولنا وضعا اسما الافعال و قوله فيه اي في حد الفعل قوله الافعال المنسلخة عن الزمان اي التي ليته عن الدلالة على الزمان و الخلو عن الزمان و عدم الاقتران به امالدلالتها على حدث غير مقترن باحد الازمنة الثلثة كنعم و بئس و ليت و اشتريت و كانت بحسب الوضع او بحسب الوضع الاول دالة على حدث مقترن و اما لعدم دلالتها على الحدث لكان يصدق عليه انه غير مقترن الا انه كان في الوضع دالا على حدث مقترن فلما قيد الاقتران بالوضع دخل التسمان في حد الفعل اذ الاقتران بالوضع عبارة عن دلالتها وضعا على حدث مقترن باحد الازمنة الثلثة فما قال بعض الفضلاء على قول الفاضل الحشي وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة منسلخات عن الحدث و صرح به بعض المحققين في الفوائد الغياثية فيه نظر لان المانع في ادخالها تقييد الدلالة بالوضع او بالوضع الاول للاقتران بذلك ليس على ما ينبغي الا انه يرد على الحشي ان كان ليس مجردا عن الحدث مجازا او بحسب الوضع بل لكن بحسب الوضع الاول و ما في الفوائد الغياثية ليس قطعي الدلالة على ذلك حيث قال اما الفعل فيدل على النسبة و يستدعي حدثا و زمانا في الاكثر و ان كان قد تعرى عن الحدث كان او عن الزمان كنعم و بئس قوله و يصدق على المضارع استيناف جوابا عما قيل كيف يدخل المضارع في حد الفعل و قد اخذ فيه الاقتران باحد الازمنة و هو مقترن بالزمانين و حاصل الجواب ان احد الماخوذ فيه ليس مقيدا بقيد فقط بل اعم و لو سلم فهو مقترن بواحد فقط بحسب كل وضع قوله و لانه مقترن بحسب

كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من قبل والوضع قال العلامة التفتازاني في بحث التذييب من المطول واما الواو الحالية
على اشتراط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالذم لذلك الكلام السابق الذي
هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فمذهب صاحب الكشاف ابي انها تحال
والعامل ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الخبيصي انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني
واطلبوا العلم ولو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية وتسمى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط
بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى ستة الفاظ على طريق الالتفات نحو ترى كل من فيها وحشاك فانيا وقال في بحث احوال
المسند من المطول قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك
وكذا اذا جيئ بها في مقام التاكيد مع واو الحال مجردة الوصل والربط دون الشرط ولا يذكر له جزاء نحو زيد وان كتبوا له بخيل
وعمرو وان اعطى جبانا لئيم وما في شرح يمكن جعله من هذا القبيل بل هو الظاهر فلا يرد ما قال بعض الفضلاء انه لا تعيين
الشرط وهو عدم عروض الاشتراك من تعدد الوضع ليس اولى باستلزام الجزاء وهو اقتران المضارع بحسب كل وضع بواحد
ولا تعدد في الموضوع وقد وجب ذلك في ان الوصلية اذا الايراد المذكور انما يرد ان لو كان له استعمال واحد بما ذكره المورد
واما اذا كان له استعمال آخر ويصح لفظ الشرح ان يكون من ذلك الاستعمال فلا وتعجب من المعترض كيف اعترض مع
الطلاعه على ما في المطول هذا وانت خبير بان ما قال النحاة من وجوب اتيان قد في الماضي المثبت الواقع حالا منقوض به الا
ان يقال انه مقدر او يقال انه مستقبل نظرا الى كلمة ان او لاستصحاب الجمع بين ما هو علم الاستقبال وعلم المضي قوله لتقريب
الماضي اي لتقريب الزمان الماضي الذي هو جزء مدلول الكلمة قوله او لتقليل الفعل اي لتقليل الحدث المقترن بالزمان اللذين بهما جزءا ان من
مدلول الكلمة قوله او تحقيقا اي تحقيق الحدث المذكور حمل التحقيق مقابلا للتقريب والتقليل ليس على ما ينبغي اذ التحقيق ان قد موضوع
لتحقيق الا انه قد يضاف اليه في الماضي التقريب مع التوقع او بدونه وفي المضارع في الاغلب التقليل على ما مر في صدر الكتاب
قوله وشتى من ذلك المذكور من التقريب والتقليل والتحقيق قوله لا تحقيق الا في الفعل الاصطلاحي اذ الماضي ليس جزءا لا
من مدلوله وكذا الحدث والزمان ليسا جزئين الا من مدلوله وهذا التقرير لي مما ذكره البعض في قوله لتقليل الفعل اعني الفعل
اللغوي اعني الحدث لكن لا مطلقا بل من حيث انه مدلول الفعل الاصطلاحي لانه يلزم منه استدراك قوله وشتى من ذلك لا تحقيق
الا في الفعل وعلى هذا المراد من قوله لتقريب الماضي لا مطلقا بل من حيث انه مدلول الفعل وكذا المراد تحقيق الحدث لا مطلقا بل
من حيث انه مدلوله وكذا ارادة الفعل الاصطلاحي من قوله او لتقليل الفعل بتقدير المضاف اي لتقليل مدلول الفعل
الاصطلاحي من حيث انه مدلول يوجب الاستدراك واما ارادة الاصطلاحي من الاول بتقدير المضاف واللغوي اعني الحدث
من حيث انه مدلول الفعل من الثاني مما لا جواز له تامل قوله لدلالة الفعل على الاستقبال القريب وتاكيدها الدخول وقد يجيئ
لمجرد التاكيد نحو قوله تعالى سنكتب ما قالوا صرح بالعلامة التفتازاني في المطول في شرح قولهم ساطلب بعد المدار
عنكم لتقعبوا + والمراد من القريب انه قرب وقوعه من زمان التكلم ومن البعيد انه بعيد وقوعه منه قوله اما لنفي الفعل
اي نفي الحدث المقرون بالزمان في الغالب عن الكلمة قوله او لطلبه اي لطلب الحدث المقرون بالزمان قوله او للنهي عنه

اى من الحدث المقرون بالزمان **قوله** او التعليق الشئ بالفعل بالحدث المقرون بالزمان **قوله** الا فى الفعل الاصطلاحى
بالضرورة اختصت الجوازم بالفعل الاصطلاحى **قوله** لانها وضعت آه قال الفاضل الحشى ولان الشئ مالم يختص الشئ لم يعمل
فيه انتهى فان قلت ما وما الشبهتان بليس حاملتان الرفع فى الاسم مع انهما ليستا خاصتين بالاسم لدخولهما على الفعل
ايضا فلم يتوقف العمل على الاختصاص قلت كون الداخل على الفعل ما ولا الشبهتين بليس مم كيف وهما انما يدخلان على الجملة الاسمية
لا الفعلية فان قلت العمل موقوف على الاختصاص والاختصاص على العمل فيلزم الدور قلت كون الاختصاص موقوفا
على العمل مم وانما الموقوف ظهور الاختصاص **قوله** وانما خص لحوق تا التانيث المذكور فى المتن للتقييد بقوله ساكنة فضح قوله
والصفات استثنت آه **قوله** حال عن تا التانيث الذى هو فاعل اللحوق وقيل او لانهما اضيف اليه فاعل الظرف على
ان يكون اللحوق كالدخول فاعلا لقوله من خواصه لامبتدأ والحال يجوز ان يكون حالا عما اضيف اليه الفاعل والمفعول اذا
صح المضاف واقامة المضاف اليه مقامه انتهى وفيه بحث لان عمل الظرف منوط بالاعتماد والظاهر انه ليس بمعتمد على شئ
قوله لاختصاصها بالاسم ولا يوجد فى الفعل وتا فعلت ساكن فى الاصل حركت لدفع التقاء الساكنين يدل عليه حذف الياء
فى رمتا على الاصح **قالى** ولحوق نحو تا فعلت قال الفاضل الحشى الاحسن ان يقول ولحوق نحو تا فعلت وفعلت ليستغنى
عن قوله ولحوق تا التانيث ساكنة انتهى يعنى باضافة التا الى فعلت على صيغة المتكلم او الخطاب وايا ما كان فغيره من الضمير
المرفوع البارز المتحرك اذ هو المتبادر من اضافته نحو انى فعلت يندرج فى نحو المضاف الى فعلت وهو السبب فى تخصيص
الشارح قدس سره المراد من نحو تا فعلت بالضمائر المتصلة البارزة المرفوعة المتحركة فان كان بيان الشارح يدل على تخصيص
الضمير المرفوع المتصل البارز متحركا كان او ساكنا بالفعل وفعلت بسكون التا بتقدير المضاف اى وتا فعلت معطوف
على نحو فعلت واللبس مرتفع اذ باضافة نحو الى فعلت يعلم انه بالتكلم او الخطاب اذ له الامثال لا فعلت بالسكون فالمذكور
بعد نحو تا فعلت بالسكون لا غير فاندفع ما قيل انه لا يخرج عن نوع الالتباس فى صورة الكتابة على ان اضافة نحو الى
فعلت بالسكون لا يخرج عن شئ فتفطن انتهى يعنى اضافة نحو اليه صريح فى ان له مثلا مع انه ليس لك على انه لا يعهد ان يقال
ان له مثلا وهو فعلتا **قوله** فيدخل فيه اى فى المراد من نحو تا فعلت **قوله** فعلت بالفتح والكسر ان قيد المضاف اليه بالضم
او الضم والكسر ان قيد بالفتح **قوله** اخف واحضر فان قلت الاخفية والاحضرية انما يتصور فى الملفوظ والمنوى معدوم محض
لا يتعلق به التلفظ فكيف يصح ما ذكره قلت اراد انه لو فرض موجودا ملفوظا كان اخف واحضر اذ الاخف والاحضر هو الاصل
ولا ضرورة فى العدول عنه **قوله** اى فعل لو نصر كلمة ما قبل دال لخلص من التكرار لكن الشارح قدس سره لم يلتفت اليه
لكمال الاتصال بين ما وصفته او صلته فلم يرض ان يفصل بينهما ولو بالتفسير فظر نكتته اختيار تكرار دال على سر التاخير
ثم التفسير مشيرا الى ان كلمة ما موصوفة وهو الانسب لكونه مسندا **قوله** والمراد بالموصول الفعل بيان لاحتمال ان يكون
موصولة ويجوز ان يكون موصولة وتنكيره لان المراد به غير معين وعلى هذا ليس فيما ذكره الشارح قدس سره تخصيص بالموصولة
مع ان كلمة ما تحتمل ان يكون موصولة فاندفع ما قيل كلمة ما كما تحتمل ان يكون موصوفة يحتمل ان يكون موصولة فالتخصيص
بالاول ليس على ما ينبغى ثم المراد من قوله والمراد بالموصول الفعل والمقصود الاول اظهار كون ما موصولة فلا يكون

الاخبار بان المراد بالموصول الفعل بعد تفسيره بالمفعل قبيل ذلك لغرا كما قيل **قوله** فان المتبادر من الدلالة وجه التبادر
ان المطلق ينصرف الى الكامل **قوله** الحاضر الذى انت فيه اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة **قوله** قبلية ذاتية فلا كان
الظاهر ان قيل ظرف زمان لقوله زمان والمعنى ماول على زمان واقع فى زمان متقدم على الزمان الحاضر فيلزم ان يكون
للزمان زمان مع انه ليس كذلك اشار الى دفعه بان قبل ليس ظرف زمان بل هو بمعنى متقدم فان تقدم زمان على زمان
آخر تقدم ذاتى بمعنى ان ذات هذا الزمان متقدم على زمان آخر لا تقدم زمانى بمعنى ان الزمان الذى وقع فيه متقدم على الزمان
الآخر فاندفع ما قيل التقدم بين اجزاء الزمان زمانى وهو التقدم الذى لا يجامع معه المتقدم المتاخر وهو بالذات بين اجزاء
الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول وتحقيقه علم آخر ولعنه مخاطبات
ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان منشاء التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشاه ان قيل
لازم ظرفيته فهو متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون معنى ماول على زمان واقع فى زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون
للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قيل بلفظ متقدم بان يقال ماول على زمان متقدم على زمانك قال الفاضل
السندى قبل ظرف مستقر صفة زمان ولا ضير فى لزوم وقوع الزمان فى الزمان لمكان العموم والخصوص فى الكلية والبعضية كما
يقال الزمان يوجد فى الازمنة الثلثة او وقت الظهر فى يوم الجمعة **قوله** فلا ينتقض منعه بلم يضرب فان يضرب فى لم يضرب
يصدق عليه ظاهر التعريف وانما قيد به للدلالة بحسب الوضع خرج من التعريف لان يضرب فى لم يضرب ليس موضوعا للزمان
الماضى بل الدلالة عليه حصل بعروض لم ودخوله عليه وليس مقصودا للشارح قدس سره الا انه ينتقض منعه بهذا الاعتبار وانما
انه دال على الاستقبال بالوضع والعلم به فهو ان سلم فلا كلام للشارح معه وانما الكلام على تقدير خاص يكون لسببه دالا على
الماضى لان دخول لم الذى موضوع لقلب المضارع ماضيا دليل عليه وصارف له عن الدلالة على الاستقبال حين دخوله
عليه فظهر ان المنع الذى اورده البعض من قوله لانا نمنع دلالة يضرب فى لم يضرب على الزمان المستقبل ولا نسلم دلالته
على الزمان الماضى غير متوجه عليه **قوله** وعمرو بان ضربت ضربت اى لا ينتقض جمع التعريف بضربت فى ان ضربت فانه دال
على الزمان المستقبل فيخرج عن التعريف فيكون غير جامع فلما قيد الدلالة بحسب الوضع دخل فيه فان دلالته عليه ليس بان
وضع ضربت له بل حصل مدخول ان عليه وعروضه ودخول ان التى موضوع لقلب الماضى مضارعا دليل على دلالته عليه
صارف له عن الدلالة على الماضى بهذا الاعتبار فالمنع بانا لانم دلالة ضربت على الزمان المستقبل ولانم عدم دلالته على الزمان الماضى
منع غير مسموع **قوله** او تقديرا كخرمى فان رمى فى الاصل كان مبنيا على الفتح الا انه بواسطة القاعدة صار الفتح تقديريا
بخلاف ضربن وضربوا فانه ليس الاصل فيهما البناء على الفتح بان تلفظ به ولو لاظهار الاصل بل ضربن بنى على السكون ابتداء
تحرزا عن توالى الفتحات وضربوا بنى على الضم رعاية لجانب الواو وكون الاصل فيهما الفتح ثم عدل الى السكون والضم ثم لا بد لكل
دليل وبهذا اندفع ما قيل لا حاجة الى قوله مع غير الضمير المرفوع المتحرك ومع غير الواو لانه مع الضمير المذكور والواو بنى على الفتح تقديرا
اذ السكون والضم انما هو لعارض كيف ومعنى البناء على الفتح تقديرا ان يكون فى الاصل كذلك وان اخرجه العارض عما هو الاصل
قوله لما بنا على الحركة فان قلت الماضى مقدم على المضارع كما يدل عليه قول اهل التصريف المضارع ماضى زيد على اوله لازما

الاربع فيه ضرورة فيكون بناؤه مقصدا على بناء المضارع واعرابه فامعنى كون بنائه على الحركة لمشابهة المضارع قلت معناه ان نظر في الابتداء حالة يصير اليها الماضي في المآل ثم ان المضارع اكثره معرب بالحركة وباهو عوض منها وللاكثر حكم الكل بخلاف بناءه على السكون فانه قليل ولا يلتفت اليه وكذا اعرابه بالسكون قليل غير معتبر فان دخول الجوازم عليه ليس بلازم ولا غالب فاندفع ما قيل هذه المشابهة انما يقتضي البناء على الحركة لو لم يكن المضارع مبنيا او معربا على السكون اصلا بل كان متحركا دائما وليس كذلك للمضارع المتصل به نون جمع المؤنث مبني على السكون والمضارع الداخل عليه الجازم معرب وحفظ الاصل مع رعاية المشابهة المعارضة في الجملة اولى من رعايتها مع ترك الاصل رأسا واليه ما ذكره انما تم لو ثبت ان بناء صيغة المضارع سابق على بناء صيغة الماضي وهو غير معلوم ثم ان مشابهته بالمضارع اولى بالاعتبار لما بينهما من المواخاة من مشابهته بالاسم في الوقوع موقعه قوله وشرطا وجزا لا يظهر في اللفظ ما يعطف عليه فاما ان يقال قوله موقع الاسم بمنزلة خبر او صفة للاسم فيكون معطوفا عليه باعتبار المآل واما ان يقدر في وقوعه بعد الواو فيكون معطوفا على قوله في وقوعه قوله كراهته بالتنوين مفعول له لقوله مبني على السكون وقوله اجتماع اربع بالنصب مفعول به لقوله كراهته فان قلت لزم اجتماع اربع تحركات في الكلمة الواحدة في نحو حركة وبركة قلت لا اعتبار لحركة الآخر لعروضها بالعامل وعدم لزومها للكلمة لزوالها بالوقف فان قيل السكون في مثل ضرب عارضي لا اصلي فينبغي ان لا يعتبر فيكون في حكم ما اجتمع فيه متحركات فينبغي ان لا يخرجه قلت كون السكون فيه عارضيا ثم كيف وقد حصل بالاتصال ما هو جزء الكلمة بدل عليه عدم القوم الحركة في نحو قولا اصلية لا عارضية ولذا رد الواو وفيه ودون قل الحق قلت فيه ان هذا انما يثبت لو كان اصل قولا قل فلما اتصل الف الضمير به زال السكون وحصل الفتح للالف وليس كذلك بل اخذ قولا من تقولان فحذفت التاء صدارا لأنه موقوفا وسقط النون بالوقف فحركة اللام اصلية لا عارضية مثل السكون في ضربن لان ضرب كانه مفتوح البناء فلما اتصل به النون سكن الباء فحركة قولا ليس مثل حركة قل الحق وحصوله بالاتصال ما هو جزء الكلمة لا يخرجه عن كونه عارضيا يدل عليه حذف الالف في نحو رمتا فان حذفه باعتبار ان التاء كانت ساكنة فحذفت لاجل الالف فلما سكنت حكما مع ان الفتحة حصلت بما هو جزء الكلمة اللهم الا ان يقال السكون في ضربن له جهتان جهة عروضه بان قد حصل بعد ما لم يكن وجهة اصالته بان حصل بالاتصال ما هو جزء الكلمة واعتبار جهة عروضه توجب الثقل فبالضرورة اعتبر جهة اصالته رفعا للثقل ومراعاة جهة اصالته توجب الثقل فاعتبر جهة عروضه رفعا للثقل قوله لشدة اتصال الفاعل اي الضمير بفعله بحيث يطلق على المجموع فعل فلا نقض بمثل ذهب فرس قوله احترازا عن مثل ضربا اي عن خروج مثل ضربا عن الحكم المذكور وهو البناء على الفتح فانه لو قيل مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع خرج مثل ضربا عن الحكم مع انه مبني على الفتح قوله فلذا يبنى على الفتح اي كما ان ضرب مبني على الفتح فاذا اتصل به الف الضمير صار حكم البناء فتحة ما قبل الالف البتة واما ان هذه الفتحة تقابل الالف او فتحة البناء تقديرا حملا او دليل عليه الظاهر رده بخلاف غلامي فانه كان قبل اتصال اليا الموقوف الآخر فلما اتصل به اليا لم يبق آخره لاجل اليا فبعد دخول العامل حصل كسرة الاعراب تقديرا بالامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين معا وبهذا التقرير اندفع ما قيل في كون هذا الفتح للبناء نظر بجواز ان يكون مما اقتضاه الالف فيكون فتحة البناء تقديرية نظيره غلامي في حالة الجر فان كسرة الميم فيه مما اقتضاه اليا

وكسرة الاعراب تقديرية قوله فصل شبه لواقع التفسير بين ما واشبه لسلم من التكرار وقد مر العذر عنه قال تأنيث اختاره على اتين لما فيه من الجمع بين حرفي التكلم والترتيب المعروف وهو تقديم المتكلم وتوسيط الغائب وتاخير المخاطب بخلاف اتين فان فيه تفريقا بين حرفي المتكلم وتقديما لحرف الخطاب على حرف الغيبة الا ان اتين يصلح ان يكون صفة لحروف بان يكون صيغة الغائبات من الاتيان بمعنى المجئ بخلاف نأيت فانه لا يصلح ان يكون صفة لحروف فانه صيغة المتكلم من النأى بمعنى البعد قوله اى حال كونه متلبسا باحد حروف نأيت لو قدم التفسير على قوله باحد حروف آه لسلم من التكرار وقوله اى حال كونه اى المضارع متلبسا تلبس الكل بجزئه وهو واحد من حروف اتين وانت خبير بان الغرض من الحال تقييد مضمون عاملها بمضمون الحال والتقييد انما يكون بامر متنقلة غير لازمة وتلبس الكل بالجزء امر لازم فلا فائدة في التقييد وجعل الباء للتلبس دون السببية مع ان الرضي جعل الباء للسببية فان قلت جعل الباء للسببية لا يستقيم ايضا لان زيادة الحرف لتحصيل اللفظ فزيادة حروف نأيت سبب وجود لفظ المضارع دون اشتراكه وتخصيصه ومشابهته للاسم فيهما وانما سبب الاشتراك وضعه لمعنيين وسبب تخصيصه دخول السين او سوف فشابهة الاسم بالاشتراك والتخصيص ليست لسبب احد حروف نأيت قلت زيادة الحروف سبب وجود اللفظ وهو سبب وضعه لمعنيين وهو سبب اشتراكه فزيادة الحرف سبب للاشتراك بالوسائط وكذا زيادة الحروف سبب وجود اللافظ وهو سبب الوضع وهو سبب دخول السين او سوف واليه اشار الرضي حيث قال والباء للسببية اذ زيادة الحروف على اول الماضي مع تغير بعض حركاته سبب لمحصل لجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا فالباء فيه كما في قولك بزيد صرت لقارون في الثروة انتهى قال باحد حروف بالتنوين واتين صفة حروف صيغة الغائبات يعني حين في اوائله متعلق بقوله اتين ويحتمل ان يكون بالاضافة وقوله في اوائله تقدير الكائنة في اوائله صفة للحروف والظاهر في اوله في بعض النسخ وقع بعد قوله باحد حروف نأيت وهو المناسب بقوله معنى الحروف آه وفي بعضها اتين فان قلت الضمير في اوائله لكان يرجع الى المضارع لا يصح اذ الحروف ليس في اول المضارع بل اول المضارع قلت المراد اول حروف من حروفه الاصلية فان قلت هذه الحروف ليست مطردا فالاول حرف من حروفه الاصلية والنون يرجع الى الماضي لشكل الظرفية قلت المراد في جانب اوله قوله يعني الحروف آه اشارة الى ان الاضافة لادنى الملابسة وهو ملابسة الجانبية فان قلت نأيت عين الحروف لا جامع لما قلت الجامع المجموع والمجموع كلواحد منها او الجامع المادة وهي تلك الحروف مع الهيئة والمجموع المادة فقط قوله وهذه المشابهة اى مشابهة الفعل المضارع لمطلق الاسم سواء كان اسم فاعل او غيره على ما هو ظاهر لفظ المتن انما يكون لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وسوف للالوازنة والصلاحية للحال والاستقبال او بهما يشابه اسم الفاعل خاصة فالحصر اضافي فلانا في نكونه مشابها للاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا لخارج ولا يقال ان زيدا لخارج قال الرضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم فاما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة والصلاحية للحال والاستقبال انتهى قال الاعرج على الشارح قدس سره بان الحصر غير مستقيم لا يشبه بدخول لام الابتداء والموازنة والصلاحية ليس على ما ينبغي اما بالاول فلان الحصر اضافي واما بالثاني فلانه اعم من

بما هو خارج من المبحث اذ المبحث انما هو لبيان المشابهة لمطلق الاسم فالحصر مشابهة لمطلق الاسم على الوقوع وتخصيص المشابهة والمشابهة الى صحة وباذكر ناظران ما قال بعض الفضلاء على قول الشارح قدس سره انما يكون لوقوعه من قوله قد احرج عبارة المتن بزيادة الحصر المستفاد من كلمة انما عن الاستقامة لعدم انحصار وجه المشابهة في الاشتراك والتخصيص بين وسوف لان المضارع قد تشابه الاسم في دخول لام الابتداء وفي الموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال ليس على ما ينبغي **قوله** مشترك بين زماني الحال والاستقبال بيان لوجه المشابهة وسببها وتحقيق صفته لها منها يوخذ وجه الشبه كما ان قوله لوقوع الاسم آه بيان لصفته للاسم هي نفسها لكون المضارع مشبها به فوجه الشبه الاشتراك الكلي الصادق على الاشتراكين الى صين كما ان وجه الشبه في زيد كالاسد هي الشجاعة الكلية الصادقة على الشجاعتين الخاصتين الى صحة لعدم الاشتراك ثم ان من اشتراك المضارع بين زماني الحال والاستقبال انهما معناه فلا مسامحة في الكلام كما يقتضيه الظاهر من الاشتراك هو المعنى الاصطلاحي وح قوله بين زماني الحال والاستقبال مبني على المسامحة والمراد بين المعنيين المركب احدهما من زمان الحال والآخر من زمان الاستقبال وبهذا ظهر اندفاع ما قيل الظاهر ان قوله لوقوعه مشتركا اشارة الى وجه الشبه وهو كيف ان يكون مشتركا بين الشبه والمشبه به والاشتراك بين زماني الحال والاستقبال ليس مشتركا بين المضارع والاسم فقد احرج عبارة المتن ايضا عن الاطلاق على التقييد بالمحل وبقوله مشتركا بين زماني الماضي والاستقبال وتخصيصه بالسين وسوف لا ينتقض التعريف بمثل اصبح المشترك بين معنى دخل في الصباح ومعنى صار **قوله** على الصحيح قال العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني لانه يطلق عليهما اطلاق كل مشترك على افراده انتهى قيل وهو الاصح عند بعض المحققين واستدل عليه بانه لو لم يكن كذلك للزم التكرار والتناقض في مثل يفعل الآن او غدا انتهى بيان اللزوم اما التكرار فلانه اذا كان حقيقة في الحال وقيل لفعل الآن كان تكرارا محضا وفيه انه يحتمل ان يكون لدفع احتمال المجاز واذا قيل غدا لزم التناقض ولك اذا كان حقيقة في الاستقبال وفيه انه يحتمل ان يكون حقيقة لارادة المجاز وقيل هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال قال الشيخ الرضي وهو اقوى لانه اذا خلا عن القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسبة ان يكون للحال صيغة خاصة كالماضي وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الكعبي ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التصنيف تشتيتا والحال عند النحاة غير آن المختلف في كونه زمانا بل ما هو على جبهتي الآن من الزمان يعني الآن سواء كان الآن ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمان ومن ثم تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال **قوله** وتلك المشابهة ليس معطوفا على قوله هذه المشابهة حتى يكون الظاهر ترك الواو او ترك قوله لوقوع الفعل مشتركا بل الواو فيه كالواو في قوله وهذه المشابهة لا يستلزم وكونه غير متعلق بما قبله **قوله** باحد معانيه اي احد كان من المعاني الثلثة او الاربعة وتخصيصه بالكل انما يكون بالقرائن **قوله** وانما عرف بمشابهة الاسم اي اخذ المشابهة في تعريفه ولم ياخذ شيئا آخر لانه لم يسم مضارعا الا لذا اي الا لاجل المشابهة لا لشيء آخر بان يكون المضارعة بمعنى آخر فللحصر مدخل في اخذ المشابهة في التعريف اذ لو كان للمضارعة معنى آخر لما تعين اخذ المشابهة فيه ثم اورد على الحصر دليلا بقوله اذ معنى المضارعة وحصر جنس معنى المضارعة لغة في المشابهة يوجب ان لا يسم مضارعا الا

لاجل المشابهة لكن يشكل بمجئ ضارع المعنى عاجز **قوله** من ضرع واحد يحتمل الوصف والاضافة كذا قيل والثانى لا يخلو عن مناقشة اذ لو كان اضافيا لقيل من ضرع واحدة **قوله** فالهمزة المبدلة من الالف المتعذ الابتدا بالساكن **قال** للتكلم لان المجرد مبدأ الخارج والمتكلم مبدأ الكلام **قال** مفردا حال من المتكلم **قوله** مذكرا كان او مونثا فيه ان المفرد مذكرا لا يحتمل التانيث فلا يستقيم التعميم الا ان يقال تذكيره للتغليب **قوله** والنون له اى للمتكلم لانه اذا لم يبق من حروف العلة اعلى له ما يشابه حرف العلة **قوله** المفرد فيه ان المفرد ما ليس معه غيره مهموما بل مع غيره فلا يصح الجمع بينهما فالوجه ان لا يفسر الضمير بالمتكلم المفرد **قوله** كما اى الهمزة والنون اشارة الى وجه الاختصاص **قوله** والتا المبدلة من الواو لكراهة اجتماع الواوات فى فووجل للمخاطب اذا لواو منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام **قال** والياء المتوسط المخرج للغائب المتوسط بين المتكلم والمخاطب وانما اعلى التا للغائبة والغائبتين للمثليتبسا بالغائب والغائبين وح وان التبسا بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا اسهل لان المدار فى المشابهة **قوله** اى حال كون المونث والمونثين اى الفاعلين المونثين فذو الحال ثلثة امور ولذا قال غائبات او ذوى غيبة بكسر الواو على لفظ الجمع الا ان المناسب لقوله غائبات ذوات غيبة الا ان يقال اشار الى جهتى اللفظ والمعنى ولو اريد بالمونث صيغة المونث وبالمونثين صيغة المونثين يقبل غائبتين او ذوى غيبة بفتح الواو الا ان يقال الجمع ح باعتبار تعدد المؤدى انما اول لان الحال وذا بانى المعنى مبتدأ وخبرا والخبر يجب ان يكون جامدا يحمل على المبتدا وغيبة ليس محمولا على ذوى الحال **قوله** اى غير التقسيمين المذكورين اعاده وان مر هذا التفسير عن قريب اشارة الى ان البدل يصير بمنزلة النكرة الموصوفة لان يكون بمنزلة بصيغ مغايرة للقسمين فان قلت الباء يستعمل فى الله فينلزم ان يوصف بكونه غائبا ومذكرا والله تعالى منزه عن ذلك قلت يلزم كون لفظ الله فى فعل الله ما يشابه مثلا غائبا ومذكرا وهو ليس بمحذور والمحذور توصيف ذات الله بهما وهو ليس بلازم فلا حاجة الى ان يقال والياء لما عدا ما ذكرنا **قوله** لانه وان لم يصر جواب عما قيل اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت واجب والجواب ان الصفة اعم من ان يكون حالا او تالا وقيل وجوب النعت انما هو اذا لم يفد النكرة فائدة زائدة فلما حاجة الى النعت فان غير هما يفيد بالم يفده المبدل منه **قوله** او بالنصب حال عطف على قوله بالجر فان قلت قوله بالجر خبر لقوله فقوله على معنى فقوله غير هما كائن بالجر على البدلية من قوله للغائب واذا عطف قوله بالنصب عليه يكون قوله غير هما كائن بالنصب فلا يرتبط به قوله حال قلت يرتبط من حيث المعنى اذ المعنى فقوله غير هما كائن بالنصب بناء على انه حال من قوله للغائب ولو قال على الحالية لسلم من التكلف **قوله** لموافقة السابق وهو قوله مفردا وغيبة والظاهر ان قوله مع غيره اليه حالا لا يكون على ما يتوهمه الا ان الشارح قدس سره جعله خبر الكان المقدر **قوله** مضمومة فى الرباعى اما الضم فلانه لو فتح حرف المضارعة فى يكرم من الامثال مثلا لم يعلم انه مضارع المجرد ام المزيد فيه ثم عمل عليه كل ما كان ماضيه على اربعة احرف فان قلت لم لم يفتح حرف المضارعة فى ابواب الالتباس فيها كيحمد حرج ويقال ويفرح ثم يحمل عليها باب الافعال وهو الاولى لانه حمل الاقل على الاكثر قلت لو فعل كذلك لزم الالتباس ولو فى صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه فان قلت اهراق يهراق واسطاع يسطيع ليس من الابواب الاربعة مع انه ليس حرف المضارعة فيهما مفتوحا قلت بل هما من باب الافعال والهاء والسين زائدتين على خلاف القياس **قوله** مفتوحة فيما سواه لكونه الاصل لخفته ولا مانع منه **قوله** لعدم علة الاعراب فيه اى فى غير المضارع وهى المشابهة لمطلق الاسم فيما ذكر ولا سم الفاعل فى الموازنة وصلاحيته

الحال والاستقبال قوله لعدم علة الاعراب فيه مشعر بان المقصود بالافادة سلب الاعراب من غير المضارع لا اثبات الاعراب للمضارع لانه لو كان المقصود بالافادة اثبات الاعراب للمضارع لقيل لوجود علة الاعراب فيه قوله ولما كان هذا الكلام اه المقصود من هذا الكلام دفع ايراد يرد على ظاهر لفظ المتن وهو ان كلمة غير انما كان على معناه الوصفي فسلب الاعراب من غير المضارع موقتا بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المونث بالمضارع فيفيد انه اذا اتصل به احد النونين يكون الغير معربا وهو كما ترى فاسد وانما كان بمعنى الا يكون حصر الاعراب في المضارع موقتا بوقت عدم الاتصال فيفيد انه اذا اتصل باحد النونين لم يكن الاعراب منحصرا فيه بل يجري في غيره وهو ايضا فاسد وحاصل الرفع ان الظرف متعلق بما يستفاد من كلام المتن وهو اما يعرب المضارع فيفيد انه اذا اتصل به احد النونين يكون مبنيا وهو المقصود فان قلت انما يفيد الحصر فيكون موقتا بالتيه المذكور فيلزم المحذور المذكور قلت الامر المتضمن قد لا يكون معتبرا في احكام اللفظ حيث يقال ما من آله الا الله ولا يقال انما من آله الا الله مع انه بمعنى ما من آله الا الله ويمكن ان يقال القيود كما يكون قيودا للمضمون الكلام يكون قيودا ايضا للاجنبي على ما صرح به الشيخ المحقق في حواشي التلويح فيجوز ان يكون الظرف قيدا للاخبار والمعنى ان هذا الاخبار وهو اعراب المضارع موجود بناء غيره اذا لم يكن به احد النونين اما اذا اتصل به احدهما فالكل مبني قيل قوله اذا لم يتصل متعلق بمبني المغايرة وقيد لها اي لا يعرب مغايرة في وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احد النونين انتهى اقول هذا الوجه وجيه الا انه يوهم ان مغايرة الامر والماضي للمضارع مقيدة بوقت عدم الاتصال كما ان مغايرة المضارع المتصل باحد النونين مقيدة به ايضا وانه لا يفيد ان المضارع معرب عند عدم الاتصال مع انه المقصود بالبيان فقال الفاضل الهندي ان الظرف متعلق بفعل يفهم من الكلام لان سلب الاعراب عن غير المضارع يشعر ان المضارع يعرب فالحاصل انه يعرب المضارع اذا لم يتصل باحد النونين واما اذا اتصل باحد النونين هو مبني قوله لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا هذا عند الجمهور وقال بعض جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكنه لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي قوله ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة فيه انه لما جعل بمنزلة جزء الكلمة صار الاعراب عليها بمنزلة الاعراب على حرف الآخر كما في تامة وبصري فما وجه عدم اجراء الاعراب عليها وان نظر الى انه كلمة برأسها فما وجه عدم الاجراء على ما قبلها قلت اجاب عنه الشيخ بعد ما سأل بقوله فان قيل فلما امتنع هنا اعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المونث بالتاء على التاء او هلا اعرب مع الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قائلا اما لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فيرجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم هذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة فظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجح الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين ثم قال ولم يعرب ما قبل النون كما اعرب ما قبل التنوين لاجل دفع وهو اشتغال ما قبل النون الموكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والجموع المذكر والواحد المونث فتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بناء الفعل مع النون

والبناء لم يكن للتنوين سهما استحق قوى الاقوى الى سقوطه فى الوقف والاضافة ومع اللام وضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على نا والثانية وحاصل ما ذكره الشارح الرضى ان الامتزاج بين الفصل والوصل الكائن قويا كما بين الاسم والحرف فى قائمة وبصرى فينبغى ان يجعل النون محل الاعراب كما فيهما وان لم يكن قويا كما بين الاسم والتنوين ينبغى ان يجعل الاعراب على حرف قبل النون كما فى الاسم المنون فاوجب الحكم فى النساء وحاصل الجواب ان الفصل لما كان اصلا فى البناء وفرعا فى الاعراب رجع الى اصله لمجرد مانع من اجراء الاعراب على الآخر ولم يعتبر كلمة اخرى جزء منه بخلاف الاسم فانه اصل فى الاعراب فهنا الامكان يعتبر اعرابه فان صار آخره وسطا بجعل الكلمة التى صارت بمنزلة جزء منه محل الاعراب ولم ينظر الى انه كلمة برأسها على ان الفصل مع النون منه مانع عن جعل الآخر محل الاعراب هو شغل آخره بالحركة المجتلبة للفرق فالدليل الذى ذكره الله قدس سره تتم بضم مقدمة اخرى معلومة من المقام اليه وهو مع ان الاصل فى الفعل البناء فيكفى فى رجوعه الى الاصل ادنى مقتض قال قيل لو صح دليل الشيخ قدس سره لزم عدم جواز اجراء الاعراب على نا قبل التنوين فى نحو جانى زيدٌ ورأيت زيدًا ومررت بزيدٍ لان التنوين لشدة اتصاله بالاسم بمنزلة الجزء فصار فيه ان الملازمة ممنوعة كيف والاسم فى الاسم الاعراب فروعى بقدر الامكان كونه معربا وايضا لا يلزم من عدم اجراء الاعراب مانع فى الفعل عدم اجراءه فيما ليس فيه ذلك مانع وكذا الملازمة فى قوله وايضا لزم عدم جواز الاعراب على يا البصرى وتاء قائمة لان كلا منهما كلمة اخرى حقيقة وكذا فى قوله وايضا غاية ما لزم منه تعذر الاعراب وهى لا توجب البناء الملازمة ممنوعة اما الاولى فلمنعه ما ذكره واما الثانية فلان كيف والاصل فى الفعل البناء فيكفيه ادنى باعث للرجوع الى الاصل قوله لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة اعلم ان علامة شدة الاتصال كون الثانى تاكيدا للاول لما بين الموكد والتاكيد من الارتباط والاشتباك او محلا لاعراب الاول لان كونه محلا لاعراب الاول فرع كونه منه بمنزلة الجزء او كونه فاعلا له لان الفاعل كالجزء من الفعل يدل على ذلك اسكان اللام فى ضربت دون ضربك تحرزا عن توالى الحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ولا شك ان اتصال نون الوقاية وضمير المفعول ليس فيما شئ من تلك العلامة فالفرق بين اتصال نون التاكيد ونون الوقاية وضمير المفعول فرق مبنى على الدليل لا الحكم غير مسموع كما قيل قوله ولان نون جمع المونث دليل على بناء المضارع واذا اتصل به نون جمع المونث كما ان قوله لان التاكيد آه دليل على بناء المضارع واذا اتصل به نون التاكيد لان المطلب بناء المضارع واذا اتصل به كلواحد من نون التاكيد ونون جمع المونث فاورد دليلا على كلا الامرين فالمطلب امر واحد وهو بناء المضارع الا ان الموجب له كلواحد من الامرين وليس الموجب مجموع الامرين فاندفع ما قيل وانت تعلم ان الصواب ترك اللام بل ترك قوله لان عطف نون الجمع المونث على نون التاكيد ليكون المجموع دليلا واحدا بناء على ان المدعى بناء المضارع عند اتصال كلواحد من النونين به وهو لا يثبت بكلواحد من المعطوف والمعطوف عليه بل مجموعهما واحادة لان يفيد ان كلواحد منهما دليل مستقل يثبت به المدعى اعلم ان الدليل المذكور فى نون التاكيد جار بعينه فى نون جمع المونث والمذكور فى جمع المونث جار بعلامته فى نون التاكيد حيث يقال لانها تقتضى فتحة ما قبلها ومع وجود الفتحة لا يكون الاعراب وهو دليل عليه يضم ان الاصل فى الفعل البناء فيكفيه ادنى باعث له فلا يرد ما قيل يرد عليه ان غاية ما لزم منه انما هو تعذر الاعراب وهو لا يوجب البناء قال الشيخ الرضى اختلف فى نون جمع المونث ايضا فالجمهور على ان اللام لما سكن للحاقه وان لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه وقال بعضهم وهو معرب لضعف علة البناء فقدر الاعراب لانا نجد الاعراب السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين

قوله فلا يقبل الاعراب اما الرفع والنصب فلانه يمتنع ان يكون على حرف واحد السكون والرفع والنصب واما الجزم فلانه اثر العامل فيمتنع ان يحمل ما هو قبل العامل اثر العامل قوله اى من المضارع ان جعل اللام فيه للعهد والمشار اليه هو المضارع المذكور وهو المضارع المعرب الذى لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع المؤنث فتقسيم الجمع بحيث يشمل جمع المؤنث ليس على ما ينبغى لانه خارج عن محل البحث فى المعرب الذى لم يتصل به نون التاكيد ولا نون الجمع المؤنث وان لم يحمل كذلك بل يراد مطلق الصحيح سواء كان مبنيا او معربا فالاخراج لنون جمع المؤنث دون نون التاكيد ليس بسديد اذ يصدق على المضارع المتصل به نون التاكيد نحو هل يضربن انه صحيح مجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث فينبغى ان يكون بالضمة والفتحة لفظا والسكون مع انه ليس كذلك ثم ان قوله والمتصل به ذلك يتناول نون جمع المؤنث على طريقة الشارح قدس سره الا ان الشارح قد اخرجه بقوله وذلك فى جملة مواضع لكن الاشكال بنون التاكيد باق بحاله فالصواب جعل اللام للعهد وترك التعميم فانه قيل لو كان المراد بالصحيح عن المضارع مطلق الصحيح معربا كان او مبنيا وكان المراد بالجمع اعم من المؤنث لم يحتج تخصيص الاخراج لما اتصل به نون جمع المؤنث بل لابد من اخراج ما اتصل به نون التاكيد ايضا بان يقال عن نون التاكيد ولما استقام قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها شمول المتصل به ذلك ح ما اتصل به نون الجمع المؤنث ولا شك انه ليس معربا بالنون ولا بحذفها ليس على ما ينبغى اذ قوله لما استقام غير مستقيم قوله وهو عند النحاة الخ هذه عبارة المنصفة بواسطة بعد العهد والا فالشارح قدس سره بهذا التفسير فى بحث الاضافة حيث قال فى شرح قول المصنف واذا اضيف الاسم الصحيح وهو فى عرف النحاة ما ليس فى آخره حرف علة قيل انما قال حرفا الاخير حرف علة ولم يقل لانه حرف علة ليشمل المضارع الذى آخره حرفان من جنس واحد من حروف العلة مثل يرعوى فان آخره واو ان قلبت الاخيرة ياء ولو قيعما فالبعد كسرة فانه اختلف فيه ان الواو الاولى زائدة والثانية فاء الكلمة فالاعتبار على تقدير اختيار ان لامه حرف علة والا كانت الثانية زائدة ففيه شبهة فان الحرف الذى يدور الاعراب عليه ليس لام الكلمة بل زائدة فلا يشمله تعريف الصحيح من حيث الاخراج الا ان يقال ما عبر عن الزائدة باللام صار بمنزلة لام الكلمة وباذكر انا اندفع ما قيل عليه وانت خبير بان الاختلاف فى لامه لا يقدح فى شمول التعريف اياه بلا شبهة قوله متصل به الوجه ترك قوله لان المراد من التجريد ان لا يتصل بالمضارع الضمير البارز المرفوع لا انه متصل به ثم يجرد عنه قوله فى حال الجزم لم يقيده بكونه لفظا لما سبق اذ كل واحد منهما يكون لفظيا وتقديريا اما كونهما لفظيين فظاهر واما كونهما تقديريين فلان الضمة والفتحة يكون تقديريا اذا وقف على المضارع واما الجزم فيكون تقديريا بالتحريك لالتقاء الساكنين والاعراب التقديرى ما لا يتلفظ به ما دام سببه وباعثه موجودا والوقف دائم بدوام باعثه وعدم عدالوقف من مواضع تقدير الاعراب فى خير المبتدا وحبر النحاة تقدير الاعراب مما تعذر واستثقل لا يقف كيف والوقف جزئى من جزئيات التعذر او الاستثقال وكون التحريك لالتقاء الساكنين مما لا يدوم فلا يكون سكون مثل لم يكن الذين تقديريا ممنوع كيف وحذف حرف الاعراب لالتقاء الساكنين صدر من تقدير الاعراب على ما قال به العلامة التفتازانى فى كتابه المسمى بالارشاد مع انه لا فرق بين التحريك وحذف حرف الاعراب لالتقاء الساكنين حتى يعد احدهما مما يدوم دون الآخر قوله مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع وليس مثالا لكون المضارع معربا بالضمة والفتحة والسكون حتى يكون قاصرا عن افادة ذلك لكن تاخيره عن قوله بالضمة والفتحة والسكون مما يشهد بكونه مثالا للاعراب ولذا جعله الله قدس سره مثالا للاعراب وعطف عليه وليس يضرب ودلم يضرب تنبيها على انه لا تتم مثالا لما يدوم فانت

فيه بيان مثال الرفع لا تيم بدون ذكر زيد او عمر و مثلا بعد ضرب قوله المضارع المتصل فان قلت الظاهر ان قوله والمتصل عطف على المجرد بقوله فلا ي شئ عدل عنه وعطفه على الصحيح مع انه غير مقصود واحتاج على التقدير قلت لان الحكم المذكور ليس خاصا بالصحيح بل يجري في المتصل ايضا فللتنبيه على هذا المعنى عدل عن الظاهر قوله وذلك اي اتصال الضمير المرفوع البارز كائن في خمسة مواضع لان الضمير البارز المرفوع وان اتصل في بعض من وتضمن الالف الحكم المذكور لا يجري فيهما فالحكم المذكور مقرونة على التخصيص بالبقية فاندفع ما قيل الظاهر ان يقال في سبعة مواضع لامر من تعميم الجميع قوله والمضارع المتصل الآخر فان قلت المتصل مقابل للصحيح عند النحاة وهو عندهم ما لم يكن في آخره حرف علة فالمتصل المقابل له كلمة آخره حرف علة فلا حاجة الى قوله الآخر قلت الامر كذلك الا انه ذكر دفعا للفصل عما ذكر قوله اسقط الحرف المناسب اي للحركة لان كل حرف منها بمنزلة حركتين وقيل فانه من جنس الحركة وحدث من اشباعها ولذا قالوا الحركات ابعاض حروف العلة وقيل لان حرف العلة يناسب الحركة في كونهما قابلين للسقوط انتهى والاخ عن خلل قوله لان الالف لا يقبل الحركة فصار نظير الاعراب مستدرا وليس في المضارع المتصل به نون التاكيد او نون جمع المونث سبب رجوعه الى البناء وانقذه الاعراب بل مع كون النون من خواص الافعال فيه رجح جانب الفعلية وضعفت مشابهته الاسم وبهذا اندفع ما قيل ولقائل ان يقول لم جعلوا التعذر الاعراب بسبب اتصال نون التاكيد ان نون الجمع سببا لبناء المضارع ولم يجعلوا التعذر به بسبب عدم قبول الالف الحركة سببا لبنائه بل جعلوه معربا بالاعراب التقديري لا بد من بيان الفرق بينهما قوله ويرفع المضارع اي المعرب الذي لم يتصل به نون التاكيد ولا نون جمع المونث اي يصير المضارع مرفوعا وقت تجرده عن الناصب والجازم ثم ارتفاعه في ذلك الوقت يحتمل ان يكون بسبب ان التجرد حامل فيه وان يكون بسبب ان وقوعه موقع الاسم حامل فيه فينطبق على مذهب البصري والكوفي ولما كون التجرد حاملا هو المتبادر من عبارته فهو ممنوع بل في تفسير الاسلوب دلالة على انه لم يقصد ان التجرد حامل كيف وقال في بيان الناصب والجازم وينصب بان ويجزم بلم ولم يقل شيئا في بيان الرافع ويرد بان التجرد بل اذا تجرد ويعلم انه لم يقصد بيان مذهب الكوفي بل اورد عبارة تنطبق على المذهبين قال الشيخ الرضي قوله ويرفع وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء كالايماء الى ذلك المذهب ولعل اختيار الفراء لذلك المذهب ليسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ما ذكره الشارح بقوله وارد عليه انه ثم التجرد قيد في المبتدا بالاسناد ولم يقيده لان الفعل لا يستقل بدون التركيب مع الفاعل فلا حاجة الى تقييده بخلاف الاسم ونظير ان قول المصنف مثل يضرب مثال الصحيح المجرد لانه مثال للاعراب فقول الشارح قدس سره ولو لم يضرب ولم يضرب ليس على ما ينبغي قوله وذلك مذهب الكوفيين الى جمهورهم وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلمة احدثت الرفع بعدوتها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولكن ليس فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته على المعنوي انتفى كما هو مذهب البصريين والفراء قيل يرد عليه ان مجرد الحروف لا تصدره بها لا يكفي في رفعها والا لارتفع مع الناصب والجازم ايضا بل لم يوجد باعراب لتعارض العوامل انتهى وفيه كلتا المادتين في حيز المنع لانه انما يكون اذا لقي الحروف عاملا مع الناصب والجازم وليس كذلك بل يصير مفردا وقال الشيخ الرضي وانما عزلها عامل النصب والجزم لضعفه وصيرورتها كجزء الكلمة قوله وسواء كان العامل فيه النصب او تركه لان الاستواء انما يكون بين متعدد قوله كما في زيد يضرب الى قوله او رأيت جملا يضرب اي سواء وقع اسم مرفوع او مجرورا او منصوب قوله فاعطى اي المضارع اسبق اعراب الاسم وهو الرفع انما كان اسبق لانه على العمدة السابق

امتيازه على المفضلات واقوى لانه علم العمدة الذى يتركب منه الكلام ويحتاج اليه بخلاف المفضلات قوله فى الصلة اذ الصلة لايكون الا جملة خبرية يصح وقوع الاسم المفرد موقعها قوله نحو سيقوم وسوف يقوم اذ لو وقع الاسم موقع المضارع الذى دخل السين او سوف عليه لزم دخولها على الاسم وهما من خواص الافعال وفى خبرها لو جب كون خبره فعلا مضارعا كقولك زيد يقوم الزيدان اذ لو وقع الاسم موقعه وقيل قائم الزيدان لامتنع اذ لايجوز ان يكون الزيدان فاعلا له لبطلان عمله بلا اعتماد على شئ ولا مبتدا وقائم خبره لعدم المطابقة قوله وكذا قائمان الزيدان اى قائمان خبر مبتدا مقدم عليه ولايجوز ان يكون فاعلا والا لم يجز تثنية اسم الفاعل قوله ويكفينا يعنى لايجب الجمع بين جهتى الاسمية والفعل بل قد يجئ نحو زيد يضرب ابوه لان الاصل كان زيد ضرب ابوه فان رفعهما على الخبرية وقد لايجمعان كما فى المثالين المذكورين فان الاسم مرفوع على انه خبر مبتدا والفعل فاعله لكونه مجردا عن الناصب والجازم يدل عليه ان الوصلية فانه معطوف على محذوف تقديره ان لم يكن الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا والمكان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب آه قوله وقوعه اى وقوع الفعل مطلقا بان يكون قولا ويكفينا وقوعه بيان قاعدة تعلم منها حكم المثالين او وقوع الفعل المذكور فى المثالين قوله والمكان الاعراب الكائن مع تقديره اى الفعل مطلقا او الفعل المذكور فى المثالين وفرضه اسما فى الاصل غير الاعراب الكائن مع تقديره اى تقدير الفعل مطلقا او الفعل المذكور فى المثالين وفرضه فعلا من غير نظر الى انه كان فى الاصل اسما قوله ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم بالمكان سيقوم زيد فى الاصل قائم زيد فاتى سيقوم مثلا مقام قائم ليفيد الاستقبال القريب او البعيد فاندفع ما قيل وفيه كشف لان الاسم لايدل على معنى السين ولا يصح قصده منه والمجموع يدل عليه وقد قصده المتكلم منه فكيف يكون واقعا موقعه قوله ان الاصل فيه الاسم يعنى المراد بوقوع المضارع موقع الاسم اعم من ان يصح ايراد الاسم فى ذلك الموضع بالفعل او لا يصح لعلة ما بالفعل بل امتنع لغرض وانه كان اسما فى الابتداء قوله ملفوظة حال عن قوله بان هو وهو معرفتان اللفظ اذا اريد به اللفظ يكون علما والقرينة على التقدير قوله مقدرة قوله ابدل الالف نونا وفيه انه لامناسبة بين الالف والنون ولم يبدل النون من الالف اصلا فى كلامهم ولم يبين فيما بين ان النون تبدل من الالف كما بين انه تبدل من حروف آخر ولذا قال الشيخ الرضى ولا دليل على قول الفراء وما قيل ولا يبعد ان يراد بالنون فى قوله بدل الالف نونا نون التاكيد الخفيفة التى حصلت من تمحل الفعل الاسناد بحذف بلا للتصريح لتاكيد النفى لا تاكيد الفعل المنفى حتى يفيد اللفظ نفى التاكيد فاعمل عمل النصب ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خص من بين حروف النفى فهو تكلف بارد لا يد عوا اليه ضرورة واخراج للنون عما وضع له قوله لا ان قال سيبويه انه معرف لا معنى للمصدرية فى لن كما كانت فى ان ولا انه جاز تقديم معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب ولا تجوز تقديم معمول ما فى خبر ان عليه وان لا ان يضرب فى تقدير مضربك هو ليس بكلام بخلاف لن يضرب وان لا ان يضرب لا يفيد تاكيد النفى ولن يضرب يفيد قال الشيخ الرضى وللخليل ان يقول لا مانع ان تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف انتهى قوله تقصر بحذف الف لا وهمزة ان للتخفيف قوله انه حرف برأسه اذ الاصل عدم التصرف قوله قيل اصله اذ ان قال الشيخ الرضى ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذ ان مركبا كما قال فى لن اصله لا ان ووجه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليه الحال قوله مخفف بحذف همزة ان قوله وقيل اصله اذ الظرفية قال الشيخ الرضى الذى يلوح لى فى اذن يغلب فى ظنى

ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله جملة صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا بالماضي
وذلك انهم اراد وا بالاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت فحذفوا لفظه وجردوه من معنى الماضي
وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه الجملة المضاف اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا بها الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل
السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي تزورني اكرمك ساعة زيارتك اكرمك
وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل للازم الاضافة هو كل وبعض الا انهما معربان واذ مبني انتهى قال ولبعد
لام الجحود هي الداخلة على الفعل مسبوقة بجاكان اولم يكن ناقصتين مسندتين الى اسم اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان ليضرب
ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم وسميها الكثر هم لام الجحود لملازمتها للجحد اي النفي قال الخباص والصواب تسميتها لام النفي
لان الجحد في الذمة انكار ما تقرر فلا مطلق الانكار انتهى ومعناه توكيد النفي ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان
يفعل ثم ادخل اللام لتقوية النفي كما ادخلت الباء في ما زيد بقائم لذلك فمعنى هم انها حرف زائد موكد غير جار ولكنه ناصب ولو كان
جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف وهو غير جار ووجه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا الفعل ونفي قصد الفعل ابلغ
من نفسه فمعنى عندهم حرف معد متعلق بخبر كان المحذوف وان النصب بان مضمرة ووجه باهذا ذكره صاحب المغني قوله وبعد اوبني اي
او الاولى هما لا يدخلان الا على الاسماء فوجب تقدير ان ليصير الفعل مصدرا ولا يعرف وجه لترك الشارح قدس سره وجه تقديران بعد
قوله وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء لعدم المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه بل بينهما كمال الانقطاع ولا بد من المناسبة بين
المعطوفين من كونهما جملتين او انشائيتين وبعد وجود المناسبة لا بد في الواو من وجود الجامع بين الجملتين باعتبار المسند او المسند
اليهما جميعا بخلاف الفاء وثم وحتى فان لكل منها معنى اذا وجد ذلك المعنى كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه
جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فينطق او ثم ينطق اذا كان ينصدر عنه الاعطاء بعد الكتابة فقط ان ما قيل نقضا لقوله وقد امتنع عطف الخبر
على الانشاء ان القفال قد صرح في شرح التلخيص بانه يجوز عطف الخبر على الانشاء وبالعكس لغير الواو من غير اشتراط شيء واما
امتناع عطف احدهما على الآخر بالواو فلامتناع العطف في المضارع الواقع بعد الفاء على ما قبلها ليس على ما ينبغي اذ لم يصرح العلامة بما
ذكره في شرح التلخيص اذ الذي ذكره فيه هذا شرط كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد
يكتب وينشر ويعطي ويمنع قوله ونحوه الظاهر ارادة به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد
لان هذا حكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة
جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان ينصدر عنه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد من جامع
هذا كلامه وليس فيه تصريح بما ذكره وبهذا على تقدير ان لا يكون للاول محل من الاعراب ان قصد ربط الثانية بالاول على معنى
عاطف سوى الواو عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر هذا كلامه وهو انه ليس بصريح فيما ذكره قال
اي المحشي فضيلة الفضلاء قلت صيغة القصر اي هي المحققة لا غير وبه صار مقابلا للقوله والتي يقع بعد الظن انتهى قوله للقصر اي لحصر المسند وتقصره
في المسند اليه على ما هو وضع صيغة القصر فانها موضوعة لقصر المسند والمسند اليه لا العكس فيفيد ان الكون مخففا من الثقيلة محصر
في التي بعد العلم ولا يوجد في غيره يعني لا يوجد الكون مخففا من الثقيلة جزما في التي بعد الظن فالقصر اضافي بالقياس الى الظن

فلا اشكال لوجود المخففة من الثقيلة في غير العلم واما ان التي بعد العلم فيجوز ان يكون له صفة غير الكون مخففا من الثقيلة لانه متصور عليه لا مقصور فقيل ونفيا ان الحصر لا يتم بعد الجواز ان يكون ما يفيد معنى العلم واليقين يتضمنا لمعنى القول ايضا مثل ناداني وناجاني وح يجوز ان يكون الواقعة بعده مفسرة ايضا بعد ما قرر ان العينية تقصر المسند على المسند اليه ليس على ما ينبغي ثم ان قول صاحب القيل الاول قوله وليست هذه تاكيد للحصر لا يستقيم على ما شرحه الشارح قدس سره حيث يقال وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة لانها انما يستقيم على تقدير قصر المسند اليه في المسند وصاحب القيل لم يقيد به الا ان يقال تاكيد للحصر بالنظر الى مجرد لفظ المتن من غير نظر الى ما ذكره الشارح قدس سره ومعناه ليست ان المخففة هذه اي الناصبة من الثقيلة متعلق بالاخذ اي المخففة الماخوذة من الثقيلة قوله فانها للرجاء اي لرجاء الدخول وطمع وقوعه فلا يصور فيها التحقيق الذي يناسب العلم قوله على جلبة الوقوع اي جهان وقوع ما دخل عليه الظن ثبتا كان او منفيا لان الظن عبارة عن الطرف الراجح فاندفع ما قيل وهذا انما يظهر في الموجبة نحو ظننت ان يقوم دون السالبة نحو ظننت ان لا يقوم فان الغالب والراجح فيها هو اللاوقوع دون الوقوع قوله يجري في ان التي بعده الوجهان في ذكر النتيجة بعد ذكر الدليل اشعارا بانه موصل اليها فلا يكون ذكرها مما لا حاجة اليه كما قيل قوله نفي المستقبل اي نفي الفعل الذي استقبل وجوده وترتب قوله لا مؤبدا مطلقا كما قيل اولا في الدنيا كما قيل قوله والا اي وان كان لن للتاسيد يلزم اه فالدليل انما هو ليس على نفي التاييد لا عليه وعلى اثبات التاكيد حتى يرد انه لا يثبت التاكيد ثم بناء لزوم التناقض على انه اذا انه استعمل في معناه الحقيقي واما اذا اريد التاكيد بطريق المجاز فغير ظاهر فمنع اللزوم بسند جواز ان يكون في الآية مستعملة في النفي الغير المؤبد مدفوع بالظاهر قيل وقد يستدل بانها لو كانت للنفي المؤبد للزم التكرار في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا اذ الاصل عدم زيادة على ان قوله ابدا يحتمل التاكيد فلا محذور ورد عليه انه لا يفيد الجزء الاول من المدعى وهو ان ليس لن للنفي المؤبد واما الجزء الثاني وهو انه للنفي الموكد فلا دلالة عليه انتهى وانت خبير بان ايراد الثاني غير وارد على ما ذكر كيف وقد قال وقد يستدل آه قوله وحتى يأذن الا انتهاء عطف الجملة على الجملة ولم يعطف حتى على ان والا انتهاء على التاييد للزوم عطف الاسمين على معمولي عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور قوله اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فان قلت المضارع الواقع بعد اذن المستعمل على ما قبلها لا يكون الا في ثلثة مواضع وكون ما بعدها معمولا لما قبلها لا يكون الا في موضع واحد فكيف يصح التفسير الذي ذكره الشارح قدس سره قلت لعل ما ذكره بناء على التغليب او اراد من كونه معمولا كونه متعلقا بما قبلها من قبيل ذكر اللازم وارادة الملازم والاولى ان يقال اي لا يكون من تمام ما قبلها قال الشيخ الرضي يعني بالاعتماد ان لا يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لا خرجن ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلثة مستعملا على ما قبلها بالاستقراء انتهى قوله فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها الاولى تركه والابتداء بقوله لانها لضعفها آه قوله لانها لضعفها المناسب لقوله لا يكون معمولا لما قبلها لانها وان حملت في المعمول لزم توارد المؤثرين المستقلين على اثر واحد وذلك ممتنع اصطلاحا قوله كانه اي كان ما بعدها سببا اي وقع سابقا عليها واذن لضعفها في العمل لا يعمل في المعمول المتقدم قوله لكونها اي لكون اذن جوابا لقول القائل بالفعل وعدة له ثم اذا صدر من القائل ما قاله واوعدت صار ذلك جزاء لفعله ثم هذا الكلام يشير الى انه لا بد في اذن من تقديم

كلام الشيخ الرضي لما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام المتكلم باذن لمخاطب يستقبل اذن اكرمك واما في كلام متكلم آخر كقولك اذن اكرمك واما اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك قال الشيخ والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعنى بالقول سيبويه اذن جزاء واما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذنا وعليها في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجد في المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة المضاف اليها اذا ثابتة من حيث المعنى ومبدلة عنها التنوين في اللفظ بخلاف اذا وحينما لم يجزم ما هو جوابهما بخلاف اذن اكرمك كما جزمت اذا وحينما وقال اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون للحال فلا تتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن انفك كاذبا بانه لا معنى اذا الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي ولا مدخل للجزاء في اذن فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع يعني الاستقبال واحتمل مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال فرقا بين المعنيين حمل على المعنى الجزاء فاذن نصب المضارع جوابا بالعقد وقلنا انما نصب المضارع للاستقبال حمل اذن على ما هو الغالب فيه يعني كونه دليلا للاستقبال حمل المضارع اذا وقع في حالة منافية لجزاء مدخول اذن كما في الحالية المنافية من جزاء مدخول كي نحو جئتك كي يكرمني بمعنى جئتك للاكرام الحاصل بان اي بمعنى الاستقبال قوله اما اي الجواب والجزاء قوله لا يكفان الا في الاستقبال اما الجواب فلانه عدة ولا يكون الا استقبالا واما الجزاء فلانه ايضا بالعدة قوله بسبب الرفع وجوب الرفع ليس مترتبا على قصد احد الشرطين مطلقا بل على قصدهما بان اتى المضارع المذكور بعد اذن جيء به واو قع قبله وبان اريد بالمضارع بعده الحال على ما يشهد به الامثلة المذكورة في الشرح لانه محتاج الى البيان لخفائه واما اذا كان المضارع المذكور بعد اذن معمولا لاحد الشرطية المذكورة قبل اذن فغير محتاج الى البيان لان عمل الشرطية ليس الا الجزم وليس له وجه آخر وكذا اذا وقع قبل اذن القسم فان المضارع المذكور بعد اذن جواب القسم فانه رفع فاعلم فيه بحث لان الجواب احد الامرين اما بالعين اما الرفع او الجزم دون الرفع بعينه وذلك لان من صور الاعتماد على ما قبلها ان يكون ما قبلها شرطا وما بعدها جزاء نحو ان تاتني اذن اكرمك وح الجزم واجب قوله لا يحتمل الا الاستقبال اذ الدخول يكون في الآخرة لا محالة واما اما احتمل ان يكون قوله اذن تدخل الجنة في مقابلة من قال اسلمت عند دخول الجنة فليس بشيء اذ المقصود من قوله اسلمت ان يبين له وعند دخول الجنة لا حاجة اليه قوله اللهم خاصة اي مع اذن قوله كما اشرنا اليه اي الى الانتصاب بقوله واذن التي ينصب المضارع فيه ان المعلوم من قبل انما هو اتصاف اذن بمطلق الانتصاب لا الانتصاب المقيد بالشرطين فاعلم فانه دقيق في الصلة غير مناسب فالوجه ان يقال واذن التي ينتصب به المضارع ينصب اذا لم يعتمد آه قوله فالوجهان جائزان جعل الشارح قدس سره الوجهان مبتدا محذوف الخبر لفاعلا محذوف الفعل لان المبتدا حين الخبر فالمحذوف حين الثابت فيكون حذفا لكلا حذف واما الفعل فانه غير الفاعل كذا في المغني وقيل جعل وجهان مبتدا لا فاعلا لان حذف الخبر اسهل من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير انتهى وقيل يمكن ان يقال في ترجيح العكس ان حذف عامل الفاعل حذف امر واحد وان كان ذا جهتين وحذف الخبر حذف امرين متغايرين بالذات الصفة والموصوف المستتر فيهما مع ان فيه الظاهر حذف العامل المسند فان الصفة عامل فيما استتر فيه ومسند اليه انتهى ويمكن ان يقال المستتر لا يوصف بالحذف اذ الموصوف به ما هو ملفوظ حقيقة في وقت من الاوقات والمستتر ليس كذلك فالمحذوف ليس الا امرا واحدا

والعلم بالمحذوف يظهر كل العامل في المستثنى هو كانه ليس بعامل فعلى تقدير الجر المحذوف ليس الا ام واحد منهما واما على تقدير الفعل فالمحذوف شئ ذو صفتين وهو فعل عامل ظاهر اثره في المعمول مسند فان قلت الشرط ان كان عدم وجود الاعتماد مطلقا قويا كان او ضعيفا فينبغي ان يجب الرفع بعد الواو والفاء لوجود الاعتماد ولو ضعيفا وان كان عدم وجود الاعتماد القوي فينبغي ان يجب النصب بعد ما لعدم وجود الاعتماد القوي قلت المراد الشق الاول وهو شرط لوجوب الانتصاب وعند انتفائه يجب الرفع عند قوة الاعتماد ويجوز هو والنصب عند ضعفه قوله وكي قال الشيخ الرضي مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان عند البصريين هي قد يكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان واذا تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى التعليل وهكذا في كيمه للاجماع الاسم الصريح الا في كيمه وفي غيرها الموضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام في كي يقتضي زائدة عندهم او بدل من كي الجارة وان عندهم في كيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان انتهى كلامه قوله مثل اسلمت كي ادخل الجنة كون كي في هذا المثال للسببية اي لكون ما بعدها سببا عما قبلها مشكل لان الشيخ الرضي قال اذا تقدمها اللام فهي ناصبة بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير بمعنى التعليل قال وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان ولا شك ان المثال المذكور من غير المواضع المذكورة فالواجب ان يكون ما بعدها سببا وعلة لما قبلها لا سببا ومعلولا له بمعنى التعليل فيجب ان يكون ما بعدها علة ويمكن ان يقال اذا لم يكن قبلها اللام ولا بعدها ان يجوز ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام قد يدخل على ما هو علة في الذهن لا هو معلول له في الخارج فكذلك كي بمعناه قد يدخل على ما ذكر كالمثال المذكور فان الدخول علة في الذهن للاسلام وانكان معلولا له في الخارج فاندفع ما قيل انظاهر ان كي لم يجئ لافادة هذه السببية فان حرف التعليل انما يدخل على العلة دون المعلول قوله اذا كان متعلق متعلق المقدر لا القوة نصب لان الصلة يجب ان يكون المخاطب عالما باتصاف الموصول بمضمونها والمعلوم حاصل هو انتصاب المضارع بعدها بتقدير ان لا غير قوله وانكان بالنظر آه فان قلت ان الوصلية تقتضي كون تقييض الشرط اولى بالاستلزام للجزاء من الشرط مع انه لا يصح بالنظر الى قوله او مستقبلا فالصواب تركه او تبديل قوله وانكان بقوله سواء كان قلت قد يذكر ان في مقام التأييد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط فلا يذكر له ح نحو زيد وان كثر ماله يخيل فقر وان اعطى جاهلا لئيم هكذا ذكره العلامة التفتازاني في مباحث الشرط من المطول وفيه انه يشعر انه يلزم ان يكون الفعل بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا مع انه ليس كذلك فانه يجوز ان لا يكون على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير اما للدخول على ان حتى بمعنى كي كما في الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول في احد الازمنة الثلثة وان جعل الواو في قوله وانكان بالنظر للحال بل للعطف على محذوف تقديره ان لم يكن الفعل بالنظر الى زمان التكلم ماضيا ولا حالا او مستقبلا وانكان بالنظر آه يرد الايراد المذكور والصواب ما ذكره الشيخ الرضي سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير قوله بمعنى كي للسببية احترز به عن كي بمعنى التعليل فاندفع ما قيل لا فائدة لتقييد كي بقوله للسببية

لاسيما وقد علم معنى كى قبيل ذلك **قوله** لانتهاء الغاية احتراز عن الى بمعنى مع **قوله** ان يكون اى الصناع ماضيا بان يكون التكلم بهذا الكلام بعد الفراغ من سير والدخول **قوله** او حالا بان يكون التكلم بهذا الكلام فى زمان الدخول واما كون المضارع مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم بهذا الكلام فغير ظاهر لان انقطاعه اخبار بعد الفراغ او حين الدخول واما انه اخبار قبل الدخول فليس بظاهر ولذلك قيل لا يحتمل الاستقبال كلا لا يخفى والاحتمال الغير الظاهر مما لا عبرة به فما قيل جوابا عن قيل لا خفاء فى امكان صدور هذا الكلام من المتكلم بعد الدخول وحين الدخول وهو ظاهر وقبله الغير بان سار الى ان وصل البلد فلم يدخله ووقف زمانا وقال هذا الكلام ثم دخلها ليس جوابا **قوله** اى بطريق التحقيق اشارة الى ان نصبه على نزع الخافض **قوله** كما تقول كنت سرت امس لو لم يوت بامس لاحتمل ان السير قد مضى وانقضى الا ان الدخول يحتمل ان يكون يقع فى الحال التحقيقى وهى اجزاء من اواخر الحال واوائل المستقبل فلا يكون ماضيا فى زمان التكلم ولا ذكر كلمة امس ارتفع ذلك الاحتمال وتعين ان يكون الدخول ماضيا فى زمان التكلم فاتيان صيغة المضارع حكاية للحال فاندفع ما قيل ذكر امس مع ماضى قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال ولا يتوقف حكاية حال على ذكر امس مع ماضى فيجعل هذا المثال بحكاية احد دون واحد من الامثلة المذكورة المقابلة لذلك فى كلام المصنف تحكم **قوله** وكانك كنت آه تصوير او اخبار عما صدر منه وتوطئة لحكاية الحال **قوله** وتحكيها اى العبارة اى تحكى هيئته فى زمان الدخول بان تفرض ذلك الزمان موجودا فى زمان التكلم **قوله** فى هذه العبارة مرفوعا لانه اريد به الحال تحقيقا **قوله** فابقيته اى ما بعد حتى على اعراب كان على ذلك لاعراب فى زمان الدخول **قوله** وحكيته اى ما بعد حتى على الاعراب المذكور لانه اريد به الحال حكاية **قوله** فى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا لا حاجة اليه **قوله** لانها علم الاستقبال فلا يجوز تقديره قبل فعل اريد به الحال وفيه انه يشكل بما اذا كان بعد حتى منصوبا بتقدير ان لكونه مستقبلا بالنظر الى ما قبل حتى واريد بذلك الفعل المنصوب الحال **قوله** كلام مستانف لا تعلق من حيث الاعراب بما قبلها **قوله** لان تقدير بعدها مبتدأ اذا نسب الخلاف الاصل بلا ضرورة بوجود وجه لا يحتاج الى الحذف ولانه لا يطرد فى نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع قيل تؤيد فى الثانى بانه يمكن تقدير الشان بان يقال حتى الشان يقول الرسول انتهى وفيه انه لا قرينة على ذلك مع ان المعهود قبل الجملة ضمير الشان والقصة لا لفظ الشان **قوله** ويجب السببية لعدم ظهور الربط معنوى سوا بالصلح للاعتبار فاندفع ما قيل قد يناقش بان الاتصال المعنوى لا يخصص السببية بل يجوز ان يكون بوجه آخر فكيف يجب السببية لحصول الاتصال المعنوى **قوله** انظر الى الامر الاول اى نظرا الى انتفاء الامر الثانى فانه يتحقق لان معنى التركيب والاجدر ان يكون ثبت سيرى وان يكون كان سيرى حاصلا وعلى كلا التقديرين فالسببية تتحقق فتحقق السببية واما ان معنى التركيب يحتمل ان يكون كان سيرى منفيا فالمقام آب عنه ابا ظاهرا ولو سلم فتخصيص الامر الاول اشارة الى ان انتفاء كل كاف فى امتناع الرفع فاندفع ما قيل فيه نظر لانه انتفع نظرا الى الامرين لان كان سيرى لا يصلح سببا للدخول لان السبب وقوع السير وكان سيرى يحتمل ان يكون فى تقدير سيرى واقعا وان يكون فى تقدير كان سيرى منفيا الى غير ذلك فلم تتحقق خبر كان لا يصلح للسببية **قوله** فى وقت حصول كان بحذف ثلثة الفاظ **قوله** يبقى الناقصة بلا خبر فيه ان هذا انما يتم ان لو كان المراد ان هذا التركيب تام من غير تقدير وليس كذلك لانه يقدر خبر كان على تقدير النصب وتكون كان ناقصة يدل على ذلك عدم كون كان متعينا

بعده الكلام كاذا المفاجات قوله على السببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخصصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال فلو ابقوه
مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه الى النصب منبئة الى الظاهر على انه ليس
معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة وتخليص المضارع للاستقبال اللايق بالجزائية وكان فيه
شيئان رفع جانب كون الفاء للعطف ولغوية كونه للجزاء ويكون ما بعد الفاء مبتدا محذوف الخبر واتما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء المقدرة
مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم لتقدير افتقديرزني فاكرك لكن منك زيارة فاكرام معنى لان فاء السببية ان عطفت فهو قبيل
معنى فعطف الجملة تحمل الجملة بخلاف الذي يطير فينفض بيه الذباب هذا كلام الشيخ الرضي قوله حيث يدل التغير اللفظ من الرفع الذي هو الاصل بعد فاء السببية
المشعر كون الفاء بمعطوف مع السببية الى النصب المبني على انه ليس للعطف بل للسببية الخصت او لعطف مفرد على مفرد مع ان الاصل في الفاء ان يكون لعطف الجملة
على الجملة ولما كان الفاء مع الرفع للعطف مع السببية صار كانه صورة الفاء فلا جرم تغيره يدل على تغير المعنى وبهذا التقدير سقط ما قيل فتح
بحث اما اولا فلان تغيير الاعراب لا بعد من تغيير اللفظ واما ثانيا فلان قصد السببية بالفائيين من تغيير المعنى في شيء لانهما احد معنيها
واما ثالثا فلان غاية ما لزم منه دلالة العدول عن الرفع الى النصب على تغير المعنى لكن تغير المعنى لا ينحصر في قصد السببية واما رابعا
فلان النظر ان تغيير اللفظ انما يدل على تغيير معنى ذلك اللفظ لا على تغيير معنى لفظ آخر والتغيير انما هو في لفظ المضارع ولا تغير معناه
وانما تغير معنى الفاء قوله ليبعد اي ليكون الفاء بعيدا عن التوهم الذي ذكره قدس سره او ليبعد الفاء ما بعدها عن التوهم المذكور
قوله بحيث يكون ما بعد متعلق بقوله ليبعد اي الفاء بواسطة تقدم الانشائية عليه يبعد عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة
اذ الجملة الخبرية لا يعطف على الانشائية اذا لم يكن لها محل من الاعراب واما كون ما بعد بتاويل مصدر معطوف على مصدر مفهوم
من الامر والنهي وغيرهما فلا كلام في جوازه كما اشار اليه قدس سره بقوله اي لكن منك زيارة فاكرام مني وكذا في جميع امثلته
بل صرح به بقوله وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم ما قبل الفاء مما ذكر قدس سره وما ذكره قبيل ذلك
من قوله الفاء والواو حاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الجزء على الانشاء فجعل مفرد البتة من عطف المفرد على المفرد
المفهوم من ذلك الانشاء شيئان في الدلالة على امتناع عطف الجملة على الجملة وجواز عطف المفرد على المفرد فاقبل ما سبق فيه
موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء لوجوب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة
ولا يمكن العطف على الجملة للاختلاف خبرا وانشاء وهذا يدل على ان الفاء متسبب عن العطف بتقدم الانشاء المستدعي للجواب فالجواب
الجواب لا يعطف فبينهما تناف انتهى ليس على ما ينبغي لانه ان اراد بقوله ان الفاء متسبب عن العطف بتقديم الانشاء عطف الجملة على الجملة
فالمذكور سابقا لا يدل على جواب وان اريد مطلق العطف فالمذكور لا يدل على امتناع عطف المفرد على المفرد كما ان المذكور سابقا
لا يدل عليه فالقول بالتنافي بين القولين ظن لا يغني عن الحق شيئا واما ما فهم البعض من كلام هذا القائل ان التنافي بين التعليلين
فالجواب بانه لا تنافي بين التعليلين غاية ما في الباب ان يكون لامتناع العطف سببان قد نبه في احد الموضعين على احدهما
وفي الآخر على الآخر ولا دلالة في شيء من كلامه على حصر السبب في احدهما حتى يكون بينهما تناف فتبصر من الصواب مراحل تامل تعرف
قوله اي ليس منك اتيان فتحديث منا هذا التفسير لا يناسب بقوله فتحدثنا اذ الفاعل فيه هو المخاطب لا المتكلم بل ضمير المتكلم مفعول
فالمناسب ان يفسر فتحدثنا ايانا قوله لو لا انزل اليه هذا هو الصواب وما وقع في بعض النسخ من كلمة على فلعله سهو من الناسخ قوله

تعالى الخ الاسباب المذكورة فى الآية فاذا كان لفظ الترجى الآن معناه التمنى بان يبوخ السماع الغير المبنى محال عادى او ممكن لا التوقع ولا الطاعة فى وقوعه وانما حكى اسيجابه بلفظ لعل لبقاء الحكى على حاله وتنبيها على قصور عقل فرعون حيث استعمل الترجى فى مقام استعمال التمنى **قوله** اى معينا ما قبلها لما بعدها اى يكون حصول مضمون ما قبلها وحصول مضمون ما بعدها فى زمان واحد **قوله** والا اى وان لم يكن للراء بالجمعية تلفيقا لكن القول بان احد شرطى الواو الجمعية لغة اذا الجمعية لا تنفك عن الواو فاشتراط الواو به قرينة على ارادة الخاص من العام فلا يرد ما قيل هو مجاز لا ينساق اليه الذهن بسهولة **قوله** اى ما يماثل الواقع وقع لما قيل تشبيه الاشياء الستة الواقعة قبل الواو بالاشياء الستة الواقعة قبل الفاء من قبيل تشبيه الشئ بنفسه فيكون باطلا وحاصل الجواب ان التغاير الاعتبارى كاف وهو ان الاشياء من حيث وقوعها قبل الواو مغايرة لها من حيث وقوعها قبل الفاء واجاب بعض الشارحين للحواشى الهندية بان المثل مقحم **قوله** واذا كانت منها اى من حروف العاطفة المذكورة **قوله** اسما صريحا قيد الاسم بالصريح لانه لو كان المعطوف عليه اسما غير صريح بان يكون فعلا مضارعا نحو اعجبنى ان يضرب زيد فيشتم لما وجب تقديران فى المعطوف بجواز ان يكون معطوفا على مدخول ان فيكون منصوبا بان التى دخلت على المعطوف عليه كذا قيل وفيه بحث لان ما ذكره ليس من المبحث بل خارج عنه لان المبحث ان المعطوف عليه اذا كان اسما صريحا وما ايجب تقدير ان فى الفعل المعطوف عليه فحقه فيشتم اذا كان معطوفا على ان يضرب وجب فيه تقديران وجواز عطفه على يضرب لا يضر لما نحن بصدده ثم قال هذا القائل وفيه نظر لانه يشكل يا عجبنى انك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقديران انتهى يعنى ان المعطوف عليه فيه هو المجموع وهو ليس اسما صريحا فينبغى ان لا يجب فيه تقديران مع انه واجب وقد عرفت وجه اندفاع الاشكال **قوله** او على آخرها قالوا اذا ذكر المعطوفات عليه الكثيرة فالمعطوف اما معطوف على الاول او على الآخر ولم يجوزوا العطف على الاوساط والوجه ظاهر لان المناسب العطف على الاقرب او على الاسبق فلا وجه لترك الاسبق والاقرب بلا باعث **قوله** والامكان البعد بحسب اللفظ لبعده **قوله** اقرب بحسب المعنى لانه لا يرد عليه ما يرد على التقدير الاول **قوله** يلزم تخصيص الحكم به اى بما ذكر قبل قبل تثبيت الحكم فى غير المذكور دلالة وبالمذكور عبارة فان الوجه لتقدير ان هو الاحتراز عن عطف الجملة على المفرد وهو مشترك بين المذكور وغيره وفيه ان عطف المفرد على الجملة جائز اذا كان للجملة محل من الاعراب وكذا عطف الجملة على المفرد جائز بمرجح يسير يتحقق فى محل المطول الا انه لا يصح عطف الجملة على المفرد فى المناسب المذكور فى الشرح **قوله** كان المناسب حتى اى حين عطف على قوله والعاطفة على احد المرفوعين موافقين فى التفصيل ذكرها اى ذكر قوله والعاطفة مرتين مرة فى الاحتمال وهو من قوله بان مقدرة بعد حتى الى قوله فان مثل ايدان تحسن والتفصيل منه الى آخر الكلام ومرة فى التفصيل بان يكون ذكرها موافقا لذكرها فى التفصيل حيث ذكر حتى ولام كى ولام الجحود والفاء والواو فى الاجمال ثم ذكر الكل فى التفصيل بعضها بالمجرد والتمثيل وبعضها بالبيان اشترط فلو ذكر قوله والعاطفة فى الاجمال لكان الاسلوب واحدا موافقا لجميع ما ذكر فى التفصيل وما اتيتم فى الجواب العاطفة فى تقديران على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض فى الشرط والثانى اشتراك الجميع فيه فعدا ولا يخصصان اشترط ليضبط وفصل عقيبها شارطا ثم اعلم ان تعدد ذكر الشتركات فى الشرط مرة واحدة تعدادا اجماليا فى التفصيل فحينئذ ان ترك موافقة الاسلوب بلا باعث يتعلق على ان ما ذكره تحصيل الحاصل على تقدير ذكر العاطفة مرتين وهذا بخلاف ما لو حذف قوله والعاطفة على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى فانه لا يرد عليه ما اورده بقوله ويرد عليه لان قوله والعاطفة ح يكون داخلا فى الاجمال ح يكون قوله اذا كان المعطوف عليه اسما متعلقا بقوله انتصب ح يكون التقدير وينتصب المضارع بان مقدرة بعد العاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما وعلى هذا فالمعنى بحسب المعنى الثانى لا الاول ولو سلم فنمنع رجوعه على الثانى فى ايهام الايراد

المذكور فارجعان بحسب المعنى اليه الثاني دون الاول لانه يرد عليه ايراد واحد وعلى الاول ايرادان فاندفع ما قيل على قوله قدس سره يرد عليه انه آه حاصل ان دليلكم انما يدل على ما ذكرتم لو لم يرد على الاحتمال الثاني مثل ما ورد على الاحتمال الاول لكن يرد عليه مثل ما ورد عليه فلا ترجيح للثاني على الاول بحسب المعنى وانما لزم ما لزم لفصل بامور كثيرة فكما يوجد في الاحتمال الثاني لكنك يوجد في الاحتمالين على التقدير الاول وانما لزم عطف المفصل على المجمل في الاحتمال الثاني نعم في صيغ قوله والانتهاء ناظر الى اوسواء كان بمعنى الا او الى او المعنيان يرجعان الى شئ واحد وهو ان الاول مسند الى حصول الثاني صح به الشيخ الرضي فاندفع ما قيل فيه ان هذا غير تام او بمعنى الى وهنا بمعنى الا قوله فلم يظهر الناصب بعد انما ذهب اليه جمع من كونها بمنزلة العوامل تواد والعاملين للفظيين على معمول واحد قوله لاستكراه الاولين والتوالي وانما قال المعهج لان الاسم لا يدخلون حروف الجر على حروف النفي لاقتضاء صدر الكلام فضية نظر لان لا من بينها يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال انتهى ويمكن ان يقال ان لا فيه لا يبقى على حقيقتها بل صارت جزاء من الكلمة قيل اعترض عليه بنحو كم درهما اشتريت وبكم جمل مررت وغلام كم رجلا ضربت او عبد كم رجل شتمت واجيب بان جعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستعملة بالصدر فان قلت قد جاء الامان المتواليان في بيت للاكراد قيل المراد المتحركين قوله ولام الامر اضيف اللام الى الامر ولم يضف لا الا الى النهي قيل تفننا في العبارة وقيل لان اللام نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة انتهى وفيه انه لو كان علما لم يضف في لا النهي ضدها على ما وقع في بعض النسخ وفيه انه يحتمل ان يكون النهي بمعنى الناهي صفة كلمة لا وهو انكان خلاف انظ الا انه يوجب الاصلاح لقول صاحب القيل والحمل على الاصلاح مهما امكان اولى وتعريف الصفة في قول الشارح قدس سره مع لا الداخلة وقوله ولا المستعملة في معنى النهي مشعران كلمة لا علم قوله المستعملة قد يتعلق لقوله في معنى النهي معرفا باللام وانكان المشهور تقديره فعلا او اسما منكرا رعاية لجزالة المعنى تقتضي الصفتية والصفتية تقتضي تقديره معرفا لكون كلمة لا علما لنفسها قوله لجزم فعلا واحدا لعدم اقتضائها الا كثر قوله والجزم بها فعلان عندكوفة قابلين للجزم لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطا الجملتين احديهما بالاخرى حتى صارتا بمنزلة واحدة قوله ومن المتعذر استواء لما لم يستقم العموم الذي هو كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان في هذه المادة اقتضى مشابهته بان فعلم بجزم المضارع قوله للابهام اي لان يكون شرطه محتمل الوجود والعدم ولا يكون مقطوعا بالعدم كما ان غربت الشمس او طلعت وجعل العموم في كلمات الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه عموم اينما قال واذا اموضوعة للام المقطوع به فانتفى مشابهته بان فلم يجزم قوله ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا صرح به الشيخ الرضي حيث قال ونفيه اي نفي الماضي قوله بجواز حذف الفعل المنفي بها انما اختار صرح به الشيخ الرضي قال وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله ... ولبئسما وليتك التي استوعتها ... وهو ام الاعادة ان جيد وان لم قوله كان ذلك فاصلة قوية بين العامل ومعموله بما ذكره الشيخ الرضي الا انه قال بين العامل الحرفي او شبهه وبين معموله لعمل ذلك في المعمول لضعفه مع وجود الفاصل بخلاف العامل القوي فانه يعمل مع وجود الفاصل القوي ولذا لم يقع لما بين ان ومعموله بخلاف لم فانه ليس بفاصل قوي فيعمل ان في معموله مع وجوده وفيه ان هذا يشعر بكون ان عاملة في المضارع مع انه ليس كذلك قال القاضي في تفسيره قد عملوا جزم بلم لانها واجبة الاعمال مختصة بالمضارع متصلة بالمعمول ولانها لما صيرته ماضيا صارت كالجزء منه وحرف الشرط كالداخل على المجموع فكانه قال فان تركتم الفضل وكان اتيان كلمة كان لذلك فظهر ان منع وقوع لما بين ان ومعموله ليكون المانع عن العمل ما تقدم فيعمل ان فاقبل وقوع الفاصلة القوية بين العامل والمعمول انما يمنع عن العمل لا عن الدخول ليس بشئ قوله المذكورة من قبل

ان قلت لافائدة لتقييد العلية بل هو مضر لانه يخرج به كلمة لو لانه ليس بعد كونه قبل قلت لما كان الكلام في الجوازم لم يذكر كلمة لو ولا يخص بالذكر وقيل ثانيا ليكون الاحق على وفق السابق ولزيادة الاهتمام بالجوازم لكون الكلام فيها قوله اي بجعل الاول سببا والثاني شرطا الى ان المراد من قوله بسببية الاول وسببية الثاني نسبية وبسببية بحسب جعل المتكلم واعتباره لا بحسب الواقع ونفس الامر قال العلامة التفتازاني في المطول الشرط اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال حججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة انتهى فالشرط في الامثلة الثلثة ليس سببا بحسب الواقع الا انه سبب بحسب اعتبار المتكلم وفرضه بان جعل حصول الثاني معلقا على حصول الاول كما يكون حصول المسبب معلقا على حصول السبب فالمتكلم اعتبر المعلق سببا والمعلق عليه سببا قوله في شرح المصنف كلم المجازاة تدخل على شيئين لتجعل اي كلم المجازاة اشارة الى دفع ما قيل ان السببية كلية انما هو بجعل المتكلم واعتباره فلا يجعل كلم المجازاة تكليف بصيغ نسبته الى كلم المجازات وحاصل الدفع ان الجعل والاعتبار انما هو فعل المتكلم الان المتكلم جعل كلم المجازاة دالة على السببية فكانها حصلت بجعلها قوله فالمراد بجعلها اي بجعل كلم المجازاة قوله بل اللزوم واللازم اذ لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء فلا يرد نقض قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء هذا ما ذكره الشيخ الرضي ان قلت كون الجزاء لازما والشرط ملزوما ليس متحقق في جميع المواد كالسببية والمسببية ولكن اعتبار اللزوم بحسب اعتبار المتكلم بحسب عرفه وقرينته يشمل جميع المواد لكل السببية بحسب اعتبار المتكلم وجعله يشمل له فلا ترجيح لاحدهما على الآخر قلت الترجيح للملزوم لانه يتحقق في اكثر المواد غالبها وللاكثر حكم الكل قال العلامة التفتازاني في المطول الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم قوله يعني اي يقصد المتكلم انشاء التكلم ويصل بينهما بمكان اي بمرتبة حال كون تلك المرتبة شيئا من مكارم الاخلاق قوله يصير صيغة اقوله بمكان والعائد اليه محذوف اي يصير به شم اسم يصير وقوله سببا للاكرام خبر يصير قوله لانه شرط تحقق الثاني اي علامة لتحققه وليس الشرط بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشيء اذ الشرط النحوي هو المذكور بعد ان او اخواتها معلقا عليه حصول مضمونه اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله لا بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشيء قوله من حيث يبتني على الاول اتيناء الجزاء على الفعل يكون حصوله معلقا على حصول الشرط وهذا المعنى شامل لجميع المواد سواء كان الشرط سببا او لم يكن فلا حاجة الى ما قيل اي قد يكون لذلك وذلك اذا كان الاول سببا وما اذا كان ملزوما من غير سببية فليس الامر كذلك فمعنى يبتني اي يعلق حصوله على حصول الاول تعليقا مثل تعليق الجزاء اي باداة الشرط على الفعل نحو شيء وايجاده قوله فانكانا اي الشرط والجزاء فسر قدس سره ضمير كانا بالشرط والجزاء الا بالفعلين لقربهما وكونهما عبارتين عن الفعلين لكون قوله فانكان ما بعد قوله وليسميان شرطا وجزاء تفسيرا بالشرط والجزاء فيد فانه بمنزلة انكان الفعلان اللذان يسميان شرطا وجزاء قال اولا الاول عطف على الضمير المرفوع في قوله كانا ولم يؤكد بمنفصل لوجود الفصل بالجازم وهو ان وما يتضمنها مع صلاحية المحل وللحاجة الى التعرض لانتفائه ليوجب ضعف التعلق لانه معلوم ان ضعف التعلق الذي في الشق الثالث ليس في هذا القسم وهو حيلولة الماضي واما عدم الفصل بشيء آخر فلان الاصل عدمه قوله الجزم متعلقة بالجازم وحصول اصل التعلق فالجزم باعتبار حصول نفس التعلق والرفع باعتبار انه ضعيف وليس بقوي قوله كحيلولة الماضي الذي هو مبني الاصل قوله والفصل بغير المعمول عطف على حيلولة الماضي ويحمل العطف على ضعف التعلق قوله واذا كان الجزاء ماضيا استغنى عن الفاء لانها للتسبب اذ ان عند الاطلاق فلا يرد وجوب الفاء في الماضي بغير قد اذا كان انشاء نحو نعم وبئس وكل

بالنصب بمعنى انشأ المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب ثم المراد بالماضي المنطبق المثبت الذي يكون على صيغة الماضي وبالمعنوي المضارع الذي دخل عليه لم فلا يشكل بوجوب دخول الفاء في الماضي اذا كان مصدرا بما او لا نحو ان زرتني فانا صاحبتك ولا تشتمك قوله بتأويل المضارع المعدد بالسين او سوف اوان مضارع مثبت فيعني ان يجوز في الرجحان مع انه ليس كذلك وجوب دخول الفاء فيه قوله تفصيل للماضي قدمه على الاحتمال الآخر لانه الظاهر المتبادر لانه ح يبقى قوله او معنى على معناه الحقيقي واما على الاحتمال الآخر فلا يبقى على معناه بل يجب جعله بمعنى تقدير ايا يشير اليه قدس سره بقوله او معنويا مع قد قوله تعقيب معناه آه اشارة الى ان المراد من التأثير المعنوي للفظي اما في الماضي فظاهر واما في المضارع المصدر بلم فلان جزمه بلم لا بان على ما مر قوله واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت المعنى الاستقبالي في المضارع المثبت فلا يصلح للحال والاستقبال قبل دخول اداة الشرط واما في المنفي بلا فلان لا صالحة للحال والاستقبال على الصحيح فالاداة خلصتها للاستقبال وهو نوع تأثير صرح به الشيخ الرضي قوله فقد اكرمتك امس فان قلت كيف يعلق ما حصل وثبت على ما لم يحصل بل المعلق يجب ان يكون غير حاصل ليتعلق حصوله على حصول الشرط قلت هو ما قلت بان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقولك فاعتد على صيغة الامر يكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا بحصول اعتداد المخاطب لاكرامه صرح بهذا التحقيق سند المحققين قدس سره في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون على صيغة المتكلم من المضارع قوله اي رابطة بينهما والاولى لاشيائهما الفاء لمناسبة الجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء مستعقب لمشروطه قوله واما جملة اسمية عطف على قوله اما ما ض قوله لتأثير لحرف الشرط في الجزء اما الجملة الاسمية فظاهر لتأثير فيه لحرف الشرط لانه للاثبات مطلقا واما الامر والنهي فلان الشيخ الرضي قال اذا كان الجزاء جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها بعلامة الجزاء لتضمنها الاستفهام وكذا ان انشائية الجزاء عن الزمان واما المضارع المنفي بما فلانه للحال والمنفي بلن لانه لمحض الاستقبال وكذا المصدر بالسين وسوف وان لتضمنه الاستقبال بهذا قال الشيخ الرضي اعلم ان اداة الشرط مطلقا لا يكون شرطا الا فعلا او معنى مصدرا بشيء من الحروف المشبهة بالافعال الا المصدر بلا ولم اما لان فلانها لكثرة استعمالها حيظا بالعامل فحذفت بلا زاد ولم اما لم فلانها لتغيير ما معنى المضارع الى الماضي صارت كجزء منه مع قلة حروفها اما لاختصاص الكثرة بالحروف فلان المصدر الماضي بلا خلا يجوزان لا ضرب ولا شتم لقلته وخروجه في الماضي فعلى هذا لا يقول ان سيفعل وان لا يفعل وان لن يفعل وان ما يفعل وان قد فعل وان قد يفعل ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية قوله لاختصاصها اي باداة المفاجأة بها اي بالجملة الاسمية ان جعل الباء داخلة على المقصور عليه بشكل بان باداة المفاجأة ليس معمولها مقصورا على الجملة الاسمية لانه قد يدخل على الفعلية ايضا وان جعل داخلا على القصر لا يكون قوله لاختصاصها مهما وجها للاشتراط ولا يواتف ايضا لان اداة الشرط مختصة بالفعلية آه قوله وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة اما كانت مقدرة بعد الامر جعل ان مبتدأ ومقدرة خبره والظرف متعلقا بمقدرة صلة ان على التكلف الذي ذكره السيد قدس سره قوله فجزوا بما اي بان المقدرة قال الشيخ الرضي الجزاء بهذه الاشياء اي بان مقدرة فلا مذهب الخليل لانه قال ان بانه الاولى كلما فيها معنى ان ولذلك الجزاء بالجواب وذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم استعمال الجزم الى الفعل وليس بالبعيد وبعيد لا خذا جازان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فالمانع من جزم الفعل المتضمن معنا بها فعلا وجها قوله تلك الفائدة اي الفائدة التي يترتب على الفعل المطلوب قوله لما اي لتلك الفائدة التي يترتب عليها المطلوب وقوله لما استعلق بقوله لبيبة الفعل قوله لان التقدير على ما عرفت من قولك ان لا تكفر تدخل الجنة قوله ان لا تكفر تدخل النار ليكون الشرط موافق القضية لان

الشرط يجب ان يوافق قرينته في الاثبات والنفي قال الشيخ الرضي وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لوساعده النقل قوله فالعرف قرينة

الشرط الثابت من ان الكسائي يجوز اسلم تدخل النار يعني ان لم تسلم تدخل النار فالاولى ما في الرضي والكسائي يجوز عند قيام القرينة

ان الغير المثبت بعد النفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار قوله كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني الخ هو من قبيل ان يرثني اقترانه

صفة وليا ورد السكاكي بانه يلزم منه ان ذكريا لم يهب من وصفه لهلاك يحيى قبل اهبه وذلك باطل لانا قبل من اين يجب ان يكون

كل دعاء من النبي مستجابا فانه ضعيف بل لانه يلزم الخلف في كلامه تعالى حيث قال في سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل على ان

تعالى اعطى ذكريا ما سأله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسؤل ووصفه وقد اجيب عنه بردة بان الروايات

متعارضة والاكثرون على هلاك ذكريا فيقبل يحيى قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى لتفسدن في الارض

مرتين او لنها قتل ذكريا وحبس ارميا حين انذرهم سخط الله والاخرى قتل يحيى بن ذكريا لا يقال الاستيناف

غير جازم بانه مرتين فيلزم الكذب في كلامه عليه السلام بالاختيار ه السكاكي فلا يجوز ان يحمل عليه لانا نقول المقصود

التعليل للاخبار كانه قيل لم يطلب فقال ميراثي ولما اعتراضه في عدم ترتب غرضه على ما طلبه لما جاز فان قلت لا يحيص عن الاخبار الكاذب

على قراءة الجزم قلت لعله مبني الاخبار على ظنه كانه قال ان تهب لي وليا يرثني فاني اظن كذب في ذلك وبهذا التاويل يندفع الاشكال عن قوله صلى الله

والسلام كل ذلك لم يكن في جواب ذي اليدين مع وجود السهو بما ذكره سيد المحققين سند المدققين في شرح المفتاح واجاب البعض بان الورآء

ليست على حقيقتها والمعنى المجازي يجوز ان تحقق من يحيى عليه السلام وان قيل قيل ذكريا بان ماخذ منه العلم وعلمه لمن عاش بعده وابقى بينه كتابا

او شرع هو المقصود ويقي ذلك الكتاب او الشرع معمولا به بعد ذكريا اليضا الى حين قوله المراد بالى بالمثال قوله افاهم دليل على ارادة الصفة من المثال قوله

انما قال مثال الامر اصلا انه لو لم يرد المثال وقيل الامر لما احتاج الناظر على المعنى المصدري قبل الوصول الى قوله صيغة يطلب بها الفعل

والحمل عليه غير جائز لان المعرف الصيغة لا المعنى المصدري ولما قيل مثال الامر علم اولى الامر ان المعرف الصيغة لانهم يذكرون المثال

ويريدون به الصيغة مع ارادة المعنى المصدري من الامر لا يضر لان المثال المضاف الى الامر اريد منه الصيغة فاندفع به ما قيل الامر

المعرف بالصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك

ان يكون الامر بمعنى المصدر ثم الامر على ما وقع في بعض النسخ مطلق بمطلق الامر لا يطلق على امر الغائب بل يقال لام الغائب قال الشيخ

الرضي فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلنا لانهم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة

اعم من امر الغائب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من امر المضاف الى شيء آخر فالنحوي بعيد جدا حمل عن ان

يحمل الامر على المعنى الاعم الشامل لامر الغائب اذ هو خلاف اصطلاح النحاة وان كان الامر شامل الامر الغائب عند الصرفيين اذ لا ضرورة

في ترك اصطلاح النحوي والحمل على اصطلاح الصرفي ولئن حمل عليه ذاهلا عن اصطلاح النحوي فزيادة المثال لا يخرج امر الغائب

اذ مثال الامر بمعنى صيغة الامر وهو هم يشمل امر الغائب بخلاف الامر بالصيغة فانه يختص بالامر الحاضر فاندفع ما قيل والوجه ان يقال لام

في اصطلاح الصرفيين يشمل الامر باللام وهو اصطلاح المشتهر بين المحصلين فخاف ان يحمل اللام عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير

عنه بالامر بالصيغة قوله وهو اي الامر في اصطلاح النحويين مخصوص بالامر بالصيغة قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح

لما كان عرف النحاة ان الامر حقيقة في المقرون باللام والصيغ المخصوصة وكان عرف الاصوليين في الطلب على سبيل الاستعلاء وقال

في المطول اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل الى طلب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاول لغة استعمالها في صيغة امر معنى طلب الفعل على سبيل الاستعلاء اسماها النحويون امرا قوله شامل لكل امر غايته كان لان نحو ليضرب لطلب الفعل يدل عليه ما قيل نحو ليضرب زيد واحضر وروية لطلب الفعل استعلاء وانتباد والفهم عند سماعها اليه والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قوله في اسكان الصحيح اذا كان آخره حرفا صحيحا قوله وسقوط نون الاعراب اذا كان نون الاعراب والنون وان لم يكن آخرا لامر لانه كلمة عليحدة الا انه جعل آخره لشدة الامتزاج قوله متحرك بالفعل سواء كانت الحركة اصلية نحو تكلم وتقاتل ودحرج او عارضية نحو قل وعد وخف بجذب وهب وكذا المراد بالسكون السكون بالفعل فان قلت فعلى ما ذكرت من تعميم الحركة كيف يتشكل بلفظ تقيم من الافعال فان ما بعد حرف المضارعة متحركة تحركة نقلت اليه من الواو مع انه لم يحصل بما بقي بعد الحذف امر قلت ذلك مما لا كيف ولا معنى تحصل بما بقي امرا ان لم يحتج الى اجتلاب همزة وصل والامر لك في امثال تقيم الا انه ما بعد حرف المضارعة متحرك آخر حذف لاجل حرف المضارعة فلما حذف حرف المضارعة زال ذلك المانع فان قلت كما حذف الهمزة في تقيم لاجل حرف المضارعة لك حذف الواو الساكنة في تعد وتهب لاجل حرف المضارعة على ما عرفت في التصريف فلم ردني الاول دون الثاني قلت امثال ما ذكر نحو تذكر بعد الوقوع فلا يلزم اطرادها على ان الشيخ الرضي قال لانه لو اجتلب له همزة الوصل وتقول اوعد واوهب ثم لعلة اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدة وسقة فكان اسعى في رد الساكن ضائعا قوله اسكن آخره مما لا حاجة بعد قوله وحكم آخره حكم المجزوم ولو قيل ان ذكره ليكون حال الآخر والاول مذكورا معا قيل انه ناقص البيان اذ الاسكان انما هو في الصحيح واما في المعتل وفيما فيه النون نحو خف حرف العلة والنون الا ان يقال الامكان موجود في الجميع الا انه في الصحيح بحذف الحركة وفي المعتل وفيما فيه النون بحذف حرف العلة والنون قوله ما يكون اي مضارع كان بعد حرفه ساكن يكون ماضيه على اربعة احرف وقوله من المزيد فيه حال من ضميه قوله وانما هو الضمير راجع الى مضارع يكون بعد حرفه ساكن ويكون ماضيه على اربعة احرف حال كون الماضي من المزيد فيه قوله الافعال لا غير اذ ماضي المفاعلة والتفعيل والانفعال على اربعة احرف كما تنا من المزيد فيه الا انه ليس بعد حرف المضارعة ساكن فيهما قوله حال كون تلك الهمزة اشارة الى ان قوله مضمومة منصوب على انه حال من قوله همزة وصل والهمزة وان كانت نكرة الا انه ليست نكرة محضة لانه مخصصة بالاضافة فلم يجب تقديم الحال عليه بقي ان وجه التقديم ان كان هو حصول التخصيص لصاحب الحال الذي هو بمنزلة المحكوم عليه بتقديم الحال التي بمنزلة الخبر فالوجه عدم التقديم وان كان وقع اللبس بالصفة فهو باق بعد لان تخصيص النكرة لا يمنع وصفه بنكرة فينبغي ان لا يقدم فالاولى حينئذ وصفاله قوله دفعا للالتباس مفعول له بقوله زدت همزة وصل مضمومة قوله بالمضارع المعلوم المتكلم حالة الوقف قوله على تقدير الفتح اي فتح الهمزة قوله على تقدير الكسر اي كسر الهمزة هذا وقع في بعض النسخ دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا قيل في اقتل اقتل بالفتح التبس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اقتل بالكسر ورد بعض بان قال معنى قوله دفعا للالتباس يعني ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح الهمزة فتقول فاذا قيل آه سهو من قلم الناسخ لان الكلام في البطال فتح الهمزة وكسرها لتعيين الصفة فلا معنى للتكلم في البطال فتح التاء وكسرها انتهى وقال البعض لا يخفى ان تفسير قوله الفتح بفتح الهمزة لا يجوز على تقدير هذه النسخة لان قوله فانه اذا قيل آجيان للالتباس على تقدير الفتح

ومعلوم انه على تقدير فتح الهمزة لا يلزم الالتباس بالواحد المتكلم المجهول ولا بالماضي المجهول على تقدير كسر الهمزة فوجب ان يفسر على المقيد
المذكور بفتح العين ويجعل قوله دفعا للالتباس علة لاشتراط ضم العين على تقدير ضم الهمزة يعني اشترط ضم العين على تقدير ضم الهمزة اذ
لو لم يكن العين مضمومة على تقدير ضم الهمزة لكان مفتوحة او مكسورة ويلزم على الاول الالتباس بالواحد المتكلم المجهول وعلى الثاني
بالماضي المجهول من الرباعي وفيه انه لو كان كذلك لقيل فانه اذا قيل في اعلم بضم الهمزة التبس بالمتكلم الواحد المجهول من المضارع
واذا قيل في اضرب بضم الهمزة التبس بالماضي المجهول من الرباعي وح لا معنى لقوله فانه اذا قيل في اقتل بفتح التاء والقو
اذا قيل قتل بالكسر والحق ان هذه النسخة ليس على ما ينبغي وان قول القائل في تزييف هذه النسخة حق وان توجيه القائل
الثاني ليس بشيء والنسخة الصحيحة ما وقع في بعض النسخ ودفعا للالتباس بالمضارع المعلوم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة
الى الضمة على تقدير الكسرة ولا يخفى ان قوله دفعا للالتباس نكتته بعد الوقوع والا فلم تجز عنه في قتل وعادى **قال** مكسورة اي
زدت همزة وصل على ما بقي بعد حرف المضارعة حال كون تلك الهمزة مكسورة في ماسواه اي في صورة وجود ساكن سوى ساكن
بعده ضمة فخرج نحو فيما سواه متعلق بقوله مكسورة وقيد له كما ان قوله الذي ساكن بعده ضمة قيد لقوله مضمومة وكلمة ما عبارة عن ساكن الحاصل
ان الهمزة تكسر في صورة يتحقق فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة وهو اما ان يكون بعده فتحة او كسرة فاندفع بهذا التقرير قيل
ليس الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد حرف المضارع ضمة لضمير سواه الى صيغة الامر الذي من مضارعه
فيه ساكن بعد حرف المضارع بعده ضمة وما قيل ان المضارع الذي كان بعد الساكن فيه ضمة ايضا غير الساكن الذي بعده ضمة
مع انه لا يكسر فيه الهمزة بل يضم وايضا ماسوى الساكن الذي بعده ضمة تناول الحرف المتحرك والساكن الذي بعده فتحة وكسرة مع
انه لا معنى لزيادة الهمزة فيه فتامل **قوله** بالماضي المجهول حالة الوقف **قوله** للتبس بالامر منه اي من الاضراب **قوله** بالمضارع
المجهول حالة الوقف **قوله** بالماضي الرباعي حالة الوقف **قوله** مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة لابد لتصحيح هذه العبارة
عن ان يقدر فيها كلمة فيه بعد يكون ليكون ضميره راجعا الى الموصول وكلمة ما عبارة عن امر وكلمة ساكن بعده فيكون اسما
ليكون فيكون التقدير مثال الامر يكون فيه بعد حرف المضارعة ساكنة بعده ضمة **قوله** مثال لما يكون بعده كسرة اي مثال
لامر يكون فيه بعده اي بعد ساكن بعد حرف المضارعة كسرة وهذه العبارة تامة واضحة لا عثار عليها وكذا التي يليها فما قيل الاصوب
ان يقال مثال لما يكون بعد الساكن بعد حرف المضارعة فيه ضمة وكذا الحال في اخويه ليس على ما ينبغي لان اخويه تامة لا متنع
عليهما اذ ضميره بعده فيهما راجع الى ساكن بعد حرف المضارعة وكسرة وفتحة اسم يكون والمكان ضميره راجعا الى مضارع يكون فيه بعد
حرف المضارعة ساكن بالفعل والمكان الحرف الذي بعد حرف المضارعة حرف آخر هو متحرك قال الشيخ الرضي المكان بعد حرف
المضارعة متحركا بحركة اصلية ابتدئ بها المكان متحركا بحركة منقولة اليه من حرف آخر نظر المكان ما بعده متحركا وحذف لاجل حرف
المضارعة رد ذلك المتحرك وابتدئ بذلك المتحرك والا ابتدئ بالمتحرك كيف كان حركته والمضارع المذكور لا يكون الا من باب
الافعال **قوله** اي فالهمزة مفتوحة اشارة الى ان قوله مفتوحة خبر مبتدا محذوف ولم يجعل الهمزة مفعول زدت مفتوحة حالا او
صفة مع انه موافق للسياق اختيارا للاسلوب غريب ولانه يتوهم من كون السابق غير اصلي كون اللاحق ايضا غير اصلي وما قيل
لم يقل كذلك لان زيادة الهمزة الاصالية ولم يعهد اطلاق الزيادة على الاعادة فان الزيادة تعارفت فيما ليس باصلي

ولان التقدير لو كان كما ذكر لوجب ترك الفا الان الجزاء ماض لغير قد وتقدير قد تكلف ففيه انه لو ترك الشارح موافقة السابق لعدم كون اطلاق الزيادة على الاعادة معهودا لما قال للانها همزة اصل زيدت فوجوب ترك الفا ثم كيف والماضي المصدر بكلمة قد لفظا او تقديرا وجب فيه الفاء وعليه قوله قد والكان تميمة قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت وكون القاعدة الثابتة عند النحاة في حيز المنع قوله مقطوعة اي مثبتة لا يحذف في الدرج كما لا يحذف في الابتداء قوله لذلك بعينه اي لكونه همزة اصل قوله لا دنى ملابسة وهو كونه فاعلا للفعل وقع على المفعول قوله اي فاعل فعله اضافة الفاعل ح ليست لادنى ملابسة اما اضافة الفعل الى المفعول فلا اضافة لادنى ملابسة قوله ولا يبعد ان يراد بالفعل يعني يقدر موصوف الموصول الفعل للمفعول فيكون التقدير فعل الفعل الذي وقوله لم يذكر فاعله تفسير لقول المتن لم يسم فاعله والا فالفعل الموصوف وما بمعنى الذي فمن اين يحصل لم يذكر فاعله ولم يكن تفسيرا للمتن حتى يلزم استدراك قوله لم يسم فاعله والظاهر انه لم يقل به من راد في تتميمه فضلا عن تميز قوله اضافة الفعل اليه بيانية لا يخفى ان اضافة العام الى الخاص لامية والياشا الشيخ الرضي حيث قال ويجوز ان يريد لفظ الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع والاضافة البيانية انما تكون اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه ولذا قيل الاولى الامر الذي لم يذكر فاعله ليشمل نحو المفعول فيتم ويكون الاضافة بيانية انتهى ووجه كون الاضافة البيانية تامة على ذلك التقدير لما ان بين الام الذي لم يذكر فاعله والفعل عموم وخصوص من وجه واما ما قيل عليه لا يكفي في كون الاضافة بيانية مجرد العموم والخصوص بل لا بد مع ذلك من كون المضاف اليه اصلا وما خذ للمضاف ففيه ان هذا القيد وان ذكره الشقدس سره الا انه ليس بمرضي لخلو اكثر مواد الاضافة البيانية عن ذلك ولم يوجد له اثر في الكتب المشهورة قوله دفعا للبس مفعول له لقوله غيرت او لو لم يكن صيغة المجهول مغايرا لصيغة المعلوم لم تتميز المجهول عن المعلوم قوله وكسر ما قبل آخره ان لم يكن مكسورا لان المجهول مغير للماضي المعروف وما خوذ منه كما ان الامر ما خوذ من المضارع فما قيل ان هذا انما يحتاج اليه لو كان المجهول مشتقا من المعلوم والحق انهما مشتقان من المصدر فضيه انه ان اريد باشتقاقهما من المصدر بلا واسطة فهو في حيز المنع والا فالقول بالاشتقاق لا ينافي التقييد قوله لان معناه غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول الاصل الكثير اسنادا والفعل الى الفاعل قوله لم يوجد في الاوزان اي في اوزان الاسماء المنقولا قوله ووزن فعل جواب سوال هو ان يقال لو كان المطلوب وزنا غريبا لم يوجد في اوزان الاسماء فوزن فعل بكسر الفاء وضم الثاني ايضا وزن غريب لم يوجد في اوزان الاسماء على انه لغة اصيلة ولم يوجد وزن آخر تقيل غريب غير هذين الوزنين قوله لم يوجد في الاوزان الى اسماء قوله ثقل الطلب لثقل بعد الخفة بخلاف فعل فانه طلب خفة بعد الثقل قوله وبضم الثالث مع الهمزة ليس ضم الهمزة لاجل ان بناء المجهول متوقف عليه بل للمناسبة فلا اعتبار بضمها في البناء فما قيل ما ذكر منقوض بما فيه همزة الوصل في الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل اذ لا همزة وصل فيه في الصورة المذكورة حتى يضم الثالث مما فيه ما عرفت وايضا ضم الاول فيما حدا ما اوله الهمزة او التاء وفيها ضم الثالث والثاني مع التاء قوله لئلا يلتبس في الدرج في حالة الوقف مثل قوله طوى وروى من باب علم قوله فانه لا يعل عينه اي عين مثل طوى وروى وان لم يجتمع فيه اعلالان عينا ولاما قوله لئلا يفضي الى اجتماع الاعلالين فيه ان اجتماع الاعلالين عينا ولاما ممتنع عند الصرفيين فلو اعل العين في الماضي المجهول لم يلزم اعلال عين المضارع لمانع منه والمتبادر انما هو اذا لم يوجد مانع قوله اختلافا في المبني للمفعول حيث جاء فيه الواو والياء والاشمام قوله وتبعيته اي تبعية المبني للمفعول من ماضيه قوله وان لم يكن منه اي في المبني

للمفعول من مضارعه قوله ما ذكرنا من الياء والواو والاشمام والواو في وان لم يكن للحال وان المجرد الوصل والربط في مقام التأكيد دون الشرط قوله والغرض من الاشمام الايذان اي الاعلام قوله بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف التي جعلت مكسورة من القاف والياء والتاء والفاف قال الشيخ الرضي انما ينبو على الضم الاصلي ية بخلاف نحو بيض في جمع ابيض لانه قصد وابهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء تحصيل الغرض المذكور قيل وقال اذا سقط العين في البنى للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة على كونه مجهولا جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد وان لم تقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لابد لك في الواوي من اخلاص الكسرة او الاشمام وفي اليائي من اخلاص الكسرة او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل فظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يقع الالتباس لقلة وقوع مثله قوله تعلق الفعل به اي بامر غير الفاعل تعلق الوقوع فلا يرد نحو قرب وبعد وخرج ودخل فان هذه الافعال وان توقف فهمها على امر الا انه ليس متوقفا عليه توقف الوقوع قوله اما بالهمزة قد ينقل المتعدي الى واحد الهمزة الى المتعدي الى اثنين نحو البستُ زيدا ثوبا وله ينقل متعديا الى اثنين بالهمزة الى المتعدي الى ثلثة الا في رأى وعلم وقاسه الاخفش في اخواتها الثلثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه هذا كلام المغني قوله او بالف المفاعلة في بعض شروح اللباب احدان بمضهم جدوا النقل الى فاعل واستفعل من اسباب المتعدية تفهيما وتقريبا والاكثرون لم يعدوه منها لان المتعدية ليست فيها مقصودة بالذات بل لاعتناء شئ آخر بخلافها فانها في باب افعل وفعل انتهى قوله او بحرف الجر قال الشيخ الرضي ولا يغير شئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت بزيد قوله ثانيهما غير الاول قال الشيخ الرضي ولا احصه لهذا النوع من الافعال قوله وهذه الثلثة للظن قال الشيخ الرضي افعال القلوب على ثلثة اضرب اما للظن فقط وهي حجا بمعنى ظن وحال بحال وحسب يحسب ويستعمل راى الذي هو مالم يسم فاعله من رأى عاملا عمل ظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم واما للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى انهم قال الله تعالى في ظن بمعنى اليقين اني ظننت اني ملاق حسابيه انتهى فظهر ان ما قيل تقتضي الشارح في جعل هذه الثلثة للظن اثر الرضي حيث جعل هذه الثلثة للظن فقط مع مجئ ظن لليقين ايضا ليس على ما ينبغي قوله هذه الثلثة للعلم قال الشيخ الرضي واما لليقين فقط وهو علم واما الاعتقاد في شئ على انه جلي صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو راى واما لما به الشئ على صفة وهو وجد الفي وهذا من افعال القلوب لانك اذا وجدت شيئا على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما قوله من حيث الاخبار بها ناشئة انما قيد بذلك لان المقصود بيان ان حكم المتكلم بمضمون الجزء على المبتدأ واخباره بمعلوم او مظنون انما باعتبار الواقع ونفس الامر ومخلص الامر ان هذه الافعال انما يذكر لبيان حال ما اوقعت عليه ان حال المفعول حين الاخبار علم او ظن لا شك ان هذا الغرض لا يتصور بدون ذكر المفاعيل اذ المفعول المتعدي اذا كان المقصود منه ايقاعه على مفعول معين لا يفيد هذه الفائدة بدون ذلك المفعول لفظا او تقديرا وليس المعنى من كون هذه الافعال لبيان حال المجتمعين الاخبار انها بمنزلة الاداة بل المقصود انها لافادة بدون المفاعيل الفائدة المطلوبة منها وان تمت بالفواعل بمعنى انها صدرت منها لان هذه الفائدة ليست معتدة بها اذ المقصود غيرها اذ هو السر في عدم جواز حذف المفعولين لهذه الافعال لنسيانا لعدم حصول الفائدة المطلوبة منها اذ ليس المقصد منها ومن ذكرها الا ايقاعها على متعلقات مخصوصة بخلاف سائر الافعال المتعدية فانه قد يكون المقصود بها صدورها عن الفواعل وقد يكون المقصود ايقاعها

على مفاعيل مخصوصة وبهذا ظهر ان ما قيل ان ما ذكره الشارح يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخل على الجملة لبيان انه امر محقق فلا يفيد مع فاعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال **قوله على انها** مفعول لها الواجب نظرا الى تثنية اسم ان مفعولا ان لها اذ المطابقة بين المبتدأ والخبر واجب اذا كان الخبر مشتقا حاملا لضمير المبتدأ الا يستتر فيه الذكر والمونث وكذلك فصيل على ارادة كل منهما وقيل لما كان المفعول في الحقيقة مضمونهما معا جعل الجزئين مفعولا واحدا ان قلت اذا كان المفعول المجموع فما وجه اجراء الاعراب على كل منهما قلت نظرا الى الظاهر واحترازا عن الغاء الاسم المتمكن او دفعا للترجيح بلا مرجح **قوله** لحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة بلا اصالة موجبة او مجوزة وذا لا يجوز **قوله** لانحلالها اي لانضمامها من خال الشيء بهما بالخاء المعجمة كخاله كخاف يخاف خيلة ظنه والغراء بالغين المعجمة والمد بعد الالف الاغراء وهو المشهور لكن لم يوجد في اللغة كذا قيل وقيل الصواب انه بالغين المعجمة المفتوحة والتاء المنقوطة من فوق بنقطتين وهو هم يعني الاغراس اغرت الصبي وطال بمعنى امتد وما كافة عن طلب الفاعل وشي في كلامه كذب فيه وشى به الى السلطان سعى الواشي النمام وجمع على وشاة كالقاضي على قضاة والمعنى لا تضمنا جازحين او اذ لا على اغرائك السلطان بنا وشى بنا قبل ذلك او شاة الى السلاطين وقد كثر اغراء احدانا الملوك بنا بلا الحاق ضربنا واتصال بكروه **قوله** لعدم الفائدة المطلوبة منها والمطلوب منها الفائدة المترتبة عليها ايقاعا على المفعولين على ما هو الاصل فيها لانه الغرض من وضعها فلا يرد ما قيل هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعول نسيا منسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين لان هناك جهات افادة اخر كان يقول فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا اي يقع الظن عنه كثيرا او يقع اليقين قليلا او تقول لا يعلم زيد الا بالبناء للمفعول لا بالبناء للفاعل ولا يظن الا بالماضي او تقول ما ظننت اليوم او علمت اليوم **قوله** اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن لافادة في الاخبار به بل لابد ان تدخل على الجملة الاسمية ليعلم ان منشأها حين الاخبار اي شيء هو وبالجملة ترك هذه الفائدة التي هي موضوعة لها والاكتفاء بشيء معلوم لا يجوز بخلاف باب اعطيت اذ ليس له طريق مخصوص للافادة فيجوز ان يذكر المفعولان وان يحذفا وان يحذف احدهما فظهر ان ما قيل لا فرق بين قولنا فلان يعطي ويكسو وبين قولنا علمت وظننت في ان كلا منهما بدون التاويل غير مفيد اذ كما ان الانسان في الاغلب لا يخلو عن علم وظن كذلك لا يخلو عن عطاء وكساء ومع التاويل مفيد وعلمت بمعنى كثير العلم مني وصار العلم طبيعة لي وظننت بمعنى كثر الظن مني وصار الظن طبيعة لي كما ان فلان يعطي ويكسو بمعنى كثر الاعطاء والكساء منه وصار طبيعتين له مفيد ليس على ما ينبغي **قوله** على نحو من يسمع يخل كلمة من شرطية مبتدأ يسمع بالجزم شرط ويخل بالجزم جزاء اصله يخال لما حذف حركة اللام حذف الالف لالتقاء الساكنين **قوله** اي يخل اي يظن مسموعه صادقا **قوله** لاستقلالي الجزئين كلاما اي لكون الجزئين مستقلين في حصول الكلام عنهما بلا حاجة الى الافعال وكونهما مبتدأ وخبرا **قوله** الصالحين لا حاجة الى وصف الجزئين به لان الجزئين مفعولا الافعال القلوب ومدة لها مبتدأ وخبر في الاصل والكلام مفعولا بعد الدخول فوصف الجزئين بالصلاحية المذكورة تنفيض **قوله** او مفعولين لها الظاهر كما قيل الواو لان الجزئين الصالحين كلا الامرين للاحدهما او يخل كلمة او على منع الخلو **قوله** كلاما تاما لافادة في وصف الكلام بالتمام بعد ما علم كون الجزئين مبتدأ وخبرا ومعلوم ان المبتدأ والخبر كلام تام لا ناقص وليس المراد بالكلام التام ما فيه اسناد مقصود لذاته لان جواز الالغاء مبني على ضعف الافعال بالتوسط والتاخر وحصول الكلام من الجزئين وعدم الاحتياج الى شيء آخر لا على كون الكلام اخص من الجملة او لا مدخل له في ذلك **قوله** مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر اشارة الى ان جواز الالغاء على الامرين ضعفها بالتوسط

والتاخر لعدم ظهور تاثيرها كافعال العلاج وحصول الكلام من نفس الجزئين بخلاف غيرها من افعال الجوارح فانها تظهر تاثيرها
ظاهرا لايضعف بالتوسط والتاخر فكون الامرين مشتركين بينهما وبين غيرها من افعال الجوارح في خير المنع وهذه الافعال ظاهر كون
معنا بها من فعل القلب ولا يحتاج الى نصب الجزئين لينظر كونها من فعل القلب فسقط منع استلزام الامرين معا لجواز الالغاء
لاحتمال الحاجة الى نصب الجزئين لمعرفة كونها من افعال القلوب قوله زيد قائم في ظني قال الشيخ الرضي الفعل الملغى لبيان ما صدر
عنه مضمون الجملة من الشك واليقين والاشك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني قال
او مصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم
اما الالغاء فواجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب اذا المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل
انتهى كلامه وهذا صريح في ان كون الملغى ظرفا مخصوص بالفعل وقوله اي ظني زيدا قائما غالب بيان للحاصل من كون المصدر
لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة لانه اشارة الى ان العمل وان كان منتفيا في اللفظ باقي في المعنى فاندفع ما قيل اعترض على الرضي
بانه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فان نفسه قال معناه ظني زيدا قائما غالب والظاهر انه حمل هذا المثال في جميع صور الالغاء اي يكون
المعنى في صورة الالغاء على ما كان حليه في صورة الاعمال والحال ان الالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى تامل قوله اشارة الى
جواز اعمالها ايضا قال الشيخ الرضي واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الالغاء بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال نحو هما متساويان
قوله فلهذا اي فلكون الالغاء في هذه الصور واجبا لا جائزا قوله قيد جوازه يعني تقييد الجواز بقوله اذا توسطت او تاخرت لاجل
وجوب الالغاء في الصور المذكورة اذ لو كان الالغاء جائزا في الصور المذكورة لصار التقييد لغوا وفيه انه يجوز ان يكون التقييد
لشيوع هذا الالغاء وكثرته وقوعه او لكونه مساويا للاعمال وفي الصور المذكورة لعله لم يكن كذلك قوله او بواسطة لحاجة اليه لانه
قال قدس سره في بحث كم جعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر قوله من حيث اللفظ رد على
الاستفهام اذ لو روعيت الافعال من حيث اللفظ لفات مقتضى الاستفهام والنفي ولام الابتداء وفيما ذكر رعاية كلا الاقتضيتين
قوله ان الالغاء جائز لا واجب الظاهر انه بيان الفرق بين مضموم الالغاء والتعليق ويويده ما في بعض شروح اللباب ان الالغاء هو
ابطال اعمالها على سبيل الجواز لفظا ومعنى والتعليق هو ابطال اعمالها على سبيل الوجوب لفظا لا معنى لان الظاهر انه بيان فرق بين
كلمتين قيل لو كان الجواز داخلا في مفهوم الالغاء لما صح اضافة الجواز اليه قلت اضافة دفعا لاغفلة وكيل ان يكون من قبيل التجريد فيه
انه لو كان كذلك لما حكم الشارح قدس سره لوجوب الالغاء في الصور التي ذكرها بقوله قد يقع فيها آه قلت مقتضى الالغاء الجواز
والوجوب انما هو بحسب السماع اذ ارادوا بالجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود فيشمل الوجوب فان قلت فما معنى لقوله لا واجب
قلت اراد انه ليس واجبا فقط وقيل لم يقصد الفرق بين مضموم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين ما صدق عليه الالغاء وما صدق
عليه التعليق بان الاول قد يكون واجبا وقد يكون جائزا والثاني لا يكون الا واجبا وبين الالغاء والتعليق المذكورين في المتن
بان الاول جائز البتة والثاني واجب البتة ولم يرد به ان الجواز البتة معتبر في مضموم الالغاء كيف وقد سره فيما سبق بابطال العمل
لفظا ومعنى لما يجوز ابطال العمل لفظا ومعنى وفيه ان الالغاء فيما سبق مفسر بابطال عملها ولم يذكر لفظا ومعنى فما لا يلزم من عدم
ذكره لفظا ومعنى خروج لفظا ومعنى من المفهوم لكن لا يلزم من عدم ذكر الجواز خروجه عن المفهوم قوله لان اصل الفاعل التجرد

ان يكون الفاعل النحوي اي سماه موثرا في المفعول به وقوله والمفعول به متاثرا المفعول معطوف على الفاعل ومتاثرا صلة موثرا اي اصل المفعول ان يكون متاثرا اما بالاثر الفاعل الذاته لما كان بين الدال والمدلول مناسبة اعطى للدال حكم المدلول فاعتبر تغاير الدالين ليكون الدالان على طبق المدلولين قوله لانهما اي الفاعل والمفعول ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا اي ليس الفاعل موثرا في المنصوب الاول ولا المفعول الاول متاثرا عن الفاعل قوله ما عدا حسبت وخلت وزعمت بدل من البعض بدل البعض قوله وهي اي معانيها الاول المتعددة باعتبار تعدد المواد وبهذا الاعتبار جمع وان لم يكن متعددة في نفس الامر اما العلم المتعدد والمعلوم المتعدد والمحصل في المواد الثلثة والظن المتعدد والحاصل في المواد الثلث ويحتمل هذا الحاجة الى ان يراد بالجمع ما فوق الواحد ولا يرد انه لا يصح حمل احد الامرين على المعاني الاول قوله بحيث تتعلق بمفعول قريب قوله وانما قيد بذلك اي بقوله بحيث يمكن ان يتوهم انه قوله لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض حاصل الدفع انه ليس المراد ببيان مطلق المعنى بل المعنى الذي يتوهم بانه متعد الى المفعولين وهذا المعنى ليس بكلها بل لبعضها يدل عليه ما ذكره الشيخ الرضي قدس سره حسبت بمعنى صرت ذا حسب وهو الذي في شعره شفرة وخلت اي صرت ذا خال اي ضيلا وزعمت بمعنى كفلت وبهذه الثلثة بهذه المعاني يكون لازمة قال المصنف في شرح المفصل المراد ببيان استعمال هذه الافعال مع بقائها افعال القلوب واستعمالها ظننت وخلت ورأيت ووجدت بالمعاني التي ذكرت لا يخرجها عن كونها افعال القلوب بخلاف المعاني التي يكون هذه الافعال لازمة بالنظر اليها فان باستعمالها بتلك المعاني يخرجها عن كونها افعال القلوب انتهى وانت خبير بان عدم اراءة خروج عن افعال القلوب على تقدير كونها متعدية الى مفعول واحد مشكل لان فعل القلب عبارة عن فعل يتعدى الى مفعولين تاما بين الاول واذا تعدى الى واحد كيف لا يخرج عن حقيقته ولا يمكن حمل كلام الشارح عليه كما لا يخفى الا ان يقال المعنى على التقدير بن واحد بالقضاء على ما ذكره الشيخ الرضي حيث قال لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائما وعرفت ان زيدا قائما واحد الا ان عرف نصب جزئي الاسمية كما ينصبها علم لا فرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار المتكلم فانهم يجعلون احد المتساويين في المعنى لكلم لفظي دون الآخر قوله قريبة من معنى العلم بالقلب لانه صفة تجمع وفي بعض النسخ قريب بالتذكير وهو مبني على تاويل المعاني بالجمع قوله استفيت اه قيل فيه اشعار على ترتيب اللف فان وجدت مشتق من الجدة بكسر الجيم بمعنى استغنيت ووجدت مشتق من الوجدة بفتح الميم وكسر الجيم بمعنى غضبت ووجدت مشتق من الوجد بفتح الواو مبني خرجت قوله لانها اي المعاني المذكورة ليس كل واحد منها بمعنى العلم والظن السابق انما هو في خبر ليس اي ليس معنى ينسب الى العلم والظن كما قال قدس سره والوهم نوع من العلم وهو العلم بنفس الشيء وقال اي اعتبارها وعلمها فلا يرد ما قيل لو كان الضمير راجعا الى المعاني المذكورة فالصواب ان يقال لانها ليست قرينة من العلم والظن قوله لانها لا تتم بهما اي لا تصير كلاما تاما يصح السكوت عليه بمجرد ذكر احدهما الذي هو فاعلها بل يحتاج الى الجز الذي يسند الى الاسم فليس كان واخواتها مع الاسم كلاما يصح السكوت عليه بل يحتاج الى المسند والمعنى من الاحتياج وعدم الاحتياج الى المسند او المسند اليه وعدمه بخلاف الافعال التامة فانها تامة بفاعلها لا يحتاج الى المسند والمسند اليه وقيل نقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها قيل وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن خبرها بالزمان انتهى وفيه ان وجه التسمية ليس عدة الاطلاق بل هو لبيان الاولية فلا يلزم المراد بما صرح به العلامة التفتازاني في المطول قيل ولك ان تقول سميت بها نقصان

صدورها بالنسبة الى الافعال التي تحمد بوقوعها قيل وضدها افعال القلوب الناقص صدر من هذه الافعال وافعال المدح والذم انتهى منها وفعلا التعجب من كل مع انهم لا يسمون شيئا منها ناقصة انتهى اقول هذا وان ورد على القائل الموجه لانه قد اورد بمثل هذا على من قال بنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الا انه ليس بوارد في الحقيقة على ما قد اتضح لك القول بنقصان الافعال الناقصة عن الحدث مبني على قول من قال ان الافعال الناقصة لا تدل على الحدث كما اشار اليه قدس سره في حواشي شرح المطالع احدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا وكانت الكلمات الوجودية دالة على الحدث وليس كذلك بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم به انتهى وهو صريح في ان الافعال الناقصة لا تدل على حدث يكون مسندا الى الفاعل ويصح السكوت عليه وبهذا لانه لا يفيد المخاطب فائدة تامة قولنا زيد كان اذا كان ناقصة وكذا اخواتها والبه يشير قول من قال اما الفعل فيدل على النسبة والتقييد حدثا وزمانا في الاكثر وان كان قد يعرى عن الحدث كان او عن الزمان كنعم وبئس ولبست واشتريت وعلى هذا الاصح على الاطلاق قول النحاة الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولهذا قال سيد المحققين سند المدققين نظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه لان مقصودهم تصحيح الالفاظ فلما وجدوا الافعال الناقصة اشتراك ما حدها من الافعال التامة في كثير من العلامات والاحوال اللفظية جعلوها افعالا والمحققون لما وجدوها ان معانيها توافق معاني الادوات في عدم صلاحية الاخبار بها او جوبا في الادوات وما ذكره الشيخ الرضي في تعريف من قال سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون الحدث حيث قال ليس بشئ لان كان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو المحمول المطلق وجزء يدل على الكون المخصوص بهو كون القيام اي حصوله تحتي او لا بنفسه دال على حصول ما تبين بالجزء لذلك الحاصل وكانك قلت اصل شئ ثم قلت القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تبيين الشان مع فائدة اخرى وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم يحصل بها ان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في جزء وجزء يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لا يدل على ان كان يدل على حدث سند يصح السكوت عليه متأمل **قال** تقرير الفاضل اي جعله وتبنيته على مفاده **قوله** اي لعدة مشاركة اتى وضع ما قيل للتنبيه ورسن قولك ان هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى ان ذلك المعنى تمام الموضوع له لانه جزء لمعنى يمكن ان يكون التقرير تمام الموضوع له لهذه الافعال مع انه ليس كذلك لدخول الزمان في الموضوع له لعدة الافعال ان قلت الزمان جزء الموضوع كما ان التقرير جزء ايضا كذلك فكيف يكون التقرير اصل والزمان ظرف قيد وظرف له قال الزمان والمكان جزء الموضوع له الا انه اعتبر جزءا لما انه ظرف له فاندفع ما قيل ليست شعري ما اراد بالعدة وما الفرق بين جزء وجزء **قوله** ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العدة اي خارجة عن الموضوع له لهذه الافعال الا انه عبر عنه بالتقرير لكونه عدة لذلك الموضوع له فسقط ما قيل خروج الصفة عن التقرير مشترك بين الافعال الناقصة والتامة فهو غير نافع وانما النافع دخول الصفة فيما وضعت له الافعال التامة وخروجها عما وضعت له الافعال الناقصة او كون التقرير فقط عما وضعت له الافعال الناقصة وكون كل واحد من التقرير والصفة عدة فيما وضعت له الافعال التامة **قوله** لان ذلك التقرير اي الجعل وتبنيت نسبة اضافية كالتخليق بين الخالق والمخلوق فنظران ما قيل فيه ان النسبة هي ثبوت الصفة للفاعل والتقرير اكان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الواقع فهو صفة المتكلم وان كان مصدرا مبنيا للمفعول فهو صفة الفاعل واياما كان فهو ليس نفس ثبوت الصفة للفاعل فارادة ثبوت الصفة

للفاعل بمساعدة لا يليق بمقام التعريف ومع ذلك لا يصح اضافته الى الفاعل وجعل على صفة له انهم الا ان يقال النسبة انما ارتكبت
بمجموع تقرير الفاعل على صفة لا بالتقرير فحسب ليس على ما ينبغي **قوله** فخرج عن الحد الافعال التامة تفريع على قوله ولا شك على ما عرفت
قوله لكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له وجه كونهما عمدتين كونهما اصلان ومظروفان والزمان وان كان جزءا الا انه قيد فخرف فستطلع
لو كان بجرد الدال في الموضوع له مستدركا لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال **قوله** لكل من الصفة والتقرير عمدة
مشيرا الى ان الصفة والتقرير ليس تمام الموضوع له للافعال التامة بل هما عمدتان هذا والجزء الثالث الغير العمدة الزمان فقوله قدس سره انما
موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معناه ان التقرير والصفة عمدتان في الموضوع له لا انهما الموضوع له **قوله** ولجعل الموضوع له جواب
آخر للايراد والذكور مقابل لقوله اي العمدة فيما وضعت له ومحصل الجواب ان الموضوع له ما صدق عليه تقرير الفاعل على صفة من الجزئيات
والكل جزئي اخذ في تقرير الفاعل والزمان وفي بعضها مع التقرير والزمان الاتصال والدوام وغير ما مر مما يدل عليه بعض الافعال مع ما ضاف
الى قوله اي العمدة **قوله** بالنسبة الى ما هو اي بالنسبة الى لفظ هو اي وذلك اللفظ موضوع له اي لذلك الجزئي **قوله** لا يعبد جواب ثالث لذب
الايراد **قوله** ولا شك ان الغرض اي الغرض الاصلي منحصر في التقرير والزمان والمكان غرضا لانه ليس باصلي بل اعتبر قيد التقرير او الحصه
اضافي **قوله** لا يحتاج الى قيد زائد كما قال الشيخ الرضي حيث قال ينبغي ان يقيد الصفة فتقول على صفة غير مصدرة فان زيدا في ضرب زيدا
اليوم متصف صيغة الضرب وكذا جميع الافعال التامة قال سعيد المحققين في حواشي المطول زاد على التعريف قيدا تبعا للغير حيث
قال على صفة غير مصدر ذلك الفعل اقتداء بالافعال التامة فانها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي مصدرها ولا حاجة الى هذه الزيادة
فان التبادر من قولك هذا اللفظ وضع لذلك المعنى ان ذلك المعنى موضوع له لانه جزء والافعال التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معا
والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فيكون الصفة خارجة عن مدلولها فالتعريف منطبق عليها دون التامة انتهى حاصل
ما ذكره قدس سره وانه لا حاجة الى اعتبار قيد ذكره الشيخ الرضي احترازا عن الافعال التامة لانها موضوعة للتقرير دون الصفة فلا يدخل
فيها الافعال التامة لانها موضوعة للتقرير والصفة فظهر ان ما ذكره المولى المحشي عصام الملة والدين كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة
خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة وكذا ذكره المولى المحشي الصادق الكابلي كانه اشارة الى قيد ذكره الشريف حيث قال المراد صفة خارجة عن
مدلولها دالي قيد ذكره الرضي حيث قال المراد صفة غير مصدرها ولا شك ان اعتبار كل منهما اعتبار قيد زائد في التعريف ودعوى تبادر هما من العبارة محل منع
ليس على ما ينبغي لنسبتها اليه قدس سره ما هو بري منه **قوله** ثم التسعة بهذا اعتبار اي يصير التسعة بهذا الاعتبار تامة **قوله** اي قول الخوارج حاول
من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضي الله تعالى عنه حيث جاء اليهم رسولا من علي رضي الله تعالى عنه **قوله** وفيها ضمير لما تقدم
من الغارة قيل هي والغرق كلاهما بكسر الفين المعجمة الغفلة وعدم التجربة والمعنى ما جاءت خيلنا حاجتك اي لم تجدنا غافلين كما تريدنا
وهذا معنى قوله ان لم يكن هذه على قدر يحتاج اليه **قوله** قال الاندلسي لا يجاوزه قال شيخ الرضي قال وطر بعضهم وقال المص واحد الاوطار
طرد جاز في مثل فقد جاز البر فتفهم من قبيل موحال وليس بشئ لانه لا يراد ان البر جاز في حال كونه تقيا من ولا معنى له قال واما قعد فلا يطرد وان
قلنا بانه وطار فيطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه اولا يبعد في قول الاعرابي فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كاتبا كما انه
سلطان لكونه مثل قعدت كاتبا حرية **قوله** خلافا للفراء يحتمل ان يكون خلاف الفراء في كليهما او في احدهما **قوله** المركبة من المبتدأ والخبر
لا فائدة في الوصف بالجملة الاسمية لا يكون الا مبتدأ او خبرا او الوصف الكاشف انما يكون اذا كان في ماهية الموصوف خفاء وليس

نحو قائم زيد وما قائم زيد سميت اذ الكلام لا بد فيه من الاسناد الاصلي وهو اسناد الفعل الى الفاعل واسناد الجزء الى المبتدا او
كونهما كالجزين والاسناد فيهما اصليا مبنيا على تاويل اسم الفاعل بالفعل فيقبل التاويل ليستا جملتين اسميتين وبعده فعليتين
وقيل كانا احترز بتقييد الجملة الاسمية عن مثل اقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدا والفاعل انتهى
فشامل قوله يعني الاثر المرتب عليه اشارة الى ان الحكم بمعنى الاثر واضافته الى المعنى للامية فيه رد على القول بان الحكم مستدرك
حتى جعل اضافته اليه بيانية قوله لكونه فاعلا هذا على وفق قوله لتقييد الفاعل على صفته والظاهر انه ليس بفاعل اذ الفاعل ما اسند
اليه الفعل او اسم الفاعل على وجه يصح السكوت عليه قال الشيخ الرضي كما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان
لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنه يسموه فاعلا على الثقة قوله كائنة اشارة الى ان الظرف مستقر صفة لقوله ناقصة ولو
جعل حالا عنه لم يبعد لكونه مشبها بالمفعول فيكون بمنزلة المفعول به قوله ثبوتا ماضيا اشارة الى ان قوله ماضيا صفة لمفعول
مطلق محذوف وقوله اي كائنا في الزمان الماضي اشارة الى ان قوله ماضيا صفة لزمان مقدر متعلق بقوله كائنا او بيان لحاصل
المعنى قوله لا على اي بل قسم منه اي ليس قوله يعني صار معطوفا على قوله ناقصة الذي هو اي قوله يعني صار قسم منه اي من قوله
ناقصة لانه لو كان معطوفا عليه للزم ان يكون قوله يعني صار مقابلا لقوله ناقصة وليس كذلك ويحتمل ان يرجع قوله هو الى قوله الثبوت
خبرا لا اسمها يدل على كون الامرين قسمين بقوله ناقصة قال الشيخ الرضي كان يكون ناقصة لمعنيين احدهما ثبوت خبرها لاسمها
والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قوله بيتهما اي كنائي بيتهما بفتح التاء المغازة التي يتحير
فيها السالك ولا يهتدي وقفر بضم القاف وسكون الفاء المكان الخالي من الماء والكلاء والمطى بفتح الميم وكسر الطاء المهملة
وتشديد الياء جمع مطية وهي المركب في سرعة سيرها كانها شبهت بالقطا قطا بفتح القاف والقصر جمع قطاة وهو طائر سريع الطيران
يقال له بالفارسية سنگ خوارك الحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاء المعجمة ما غلظ من الارض وارتفع وخشن وكان اضافة
القطا اليه لانها تعيش وترعى فيه او لانها اسرع طيرانا من قطا حفير بالفراخ بكسر القاف جمع فرخ بفتحها وسكون الراء المهملة وهو
ولد الطير والبيوض بضم الباء الموحدة جمع البيضة والمعنى ان المطي في غاية السرعة وكمال العدو حيث يشبه بالقطا التي صارت
بيوضها فراخا وهي تكون حد اشد طيرانا حوله صاحي الفراخ واهتماما باطعامها مخصوصا اذا كانت في ارض لا ماء فيها ولا كلاء
قوله فان بيوضها لم يكن فراخا دليل على ان كان بمعنى صار وليس على معناه اذ لو كان على معناه لكان لثبوت خبره لاسمه
في الزمان الماضي فيكون المعنى ان البيوض كانت فراخا في الزمان الماضي واللام ليس لك اذ البيوض لم يثبت لها الفراخ اصلا
بل صارت فراخا بعد لم تكن واما ما قيل ليست بمعنى صار لانه يؤدي الى عكس المعنى لانه يشعر بان الفراخ سابقة على البيوض
فضيعة لانه لا يخلو عن خلل وليس تامة لانه يجب على هذا ان يكون فراخا حالا فيلزم ان يكون البيض في حال كونه فراخا وهو ظاهر
وليس للاحد ان ينصب خبرا فانه قوله ويكون فيها ضمير الشان كان الذي فيها ضمير الشان وانكان ناقصة الا انه ليس لثبوت خبره لا سمه
ولا بمعنى صار فلذلك ذكره ملحوظة اشارة الى انه ليس ناقصة بالمعنى الذي ذكر فما قيل غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابله ليس على
ما ينبغي قوله والجملة الواقعة بعدها خبر احتمال بعض كان الذي فيها ضمير الشان تامة فاحلها ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت القصة
بالجملة قال الشيخ الاولى ان لا نثبت في كلام العرب ضمير الشان الا ابتداء في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واولى

مضروبی ظننت قوله اذا مت بضم الميم او بكسرها من مات يموت وموات يمات كان اى كان الشان قوله شماستنا اى اصحابنا شامته اى فرح بموتى الشماتة الفرح ببلية العدو قوله واخراى رجل آخرش سهم فاصل من الاثنا وقوله كانت الكائنة اى ثبتت واوجبت والمقدور كائن اى ثابت كن اثبت فيكون ثبيت وتحقيل ان يكون المعنى كن موجودا فيكون اى فيكون موجودا قوله ازليس المضعف المعنى ان لو كان انى على بابها كان للاستبعاد وقهم مريم رضى الله عنها عن تكلمها اياه معنى مع ان اتيانها به بعد الفراغ عن الولادة عنه اقوم وملامتهم اياها عند مشاهدتهم اياه واشارة مريم رضى الله تعالى عنها الى عيسى ثم قولهم بابا جهلة كيف نكلم من كان فى المهد صبيا يابى ابا، ظاهر اعن ان يكون المعنى على المضى قال الشيخ الرضى غير مفيدة للماضى والاظاهر الخبر وقال كان تزاد وغير مفيدة للمضى الاخص التاكيد وهذا معنى زيادته فى كلام العرب قوله قدس سره وكان زائدة لتحسين اللفظ ليس على ما ينبغى وعلى هذا صبيا حال من الضمير المستكن فى الظرف العائد الى من قال الشيخ الرضى اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اعنى غير العاملة لا يقعان اولا لان المبدة يكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بهما المصدر ويقعان فى المشكوكية او فى الآخر على راى نحو عسى الخطيب كان ولا تزاد والا ماضيه لمضتها وقد جاز ابو البقاء زيادة مضارع كان قوله استيخار لجميع استعمالاتها نهاية ذكر بعد الوقوع فما يلزم اطراد ما اخذ يريد ما قيل هذا ليست عى استيفاء الاستعمالات فى اخواتها ايضا مع انه لم يستوفه قوله ويلح بصار قال الشيخ الرضى من مراده قات صار آل ورجع وحال وارتد كان كلها فى الاصل بمعنى رجع ولذا استحال وتحول فانها كانا فى الاصل بمعنى انتقل فكان حق جميعها ان يستعمل تامة فيتعدى الى ما هو مصدر خبرها بالى نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن فقاعلها فى الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها او معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلها حينئذ كانت تامة هو المرتفع بها فانه الراجع والمنتقل وبجوز استعمال صار وما فيها تامة على الاصل نحو فصرنا الى الحسنى قوله فيالك من نعمى نحو لئن انوء سا قيس نعمى بالضم هو النعمة وضير نحو لن راجع اليه اما الارادة المتعدد بالمصدر او بجعله انوء سا وشدائد جمع وانكان واحد التعدد والجر قيل النعمى جمع لنعيم بمعنى النعمة كجرحى جمع جريح قوله الدلول عليها بمواد ها وهى الصباح والمساء والضحى وقوله لا يصورها اى ليس صبح ومسى وضحى لا قتران مضمون الجملة باوقات الدلول عليها بصورها وصيغها والوقت الذى يدل عليه صيغها هو الزمان الماضى قيل انما خص الاوقات بهذه لان الاقتصار يختص بهذه الافعال الثلثة وتصاريفها من المضارع والامر وغيرهما ولم يوجد فى غيرها من الافعال الناقصة وما هو الا الاوقات الدلول عليها بالمواد بخلاف الدلول عليها بصورها وصيغها فانها توجد فى سائر الافعال الناقصة ولم توجد فى غير الماضى والمضارع والامر وفيه انه لو كان المقصود ذلك لكان المناسب فى كان بيان ما يختص به وسائر تصاريفه عن المضارع والامر وكم توجد فى سائر الافعال الناقصة ليكون البيان على نسق واحد وعلى هذا فالمناسب ان يحمل الاوقات على ما يعم الدلول عليه بموادها والدلول عليه بصورها وصيغها قال الشيخ الرضى هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة فالناقصة لمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الانتقال التى يدل عليه تركيب الفعل اعنى الصبح والمسا والضحى بل باعتبار الزمان الذى يدل صيغة الفعل عليه اعنى الماضى الحالى والاستقبال واما بمعنى كان فى الصبح وكان فى المساء وكان فى الضحى فيقترن فى هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعنى مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمانى الفعل اعنى الذى يدل عليه بتركيبه والذى يدل عليه بصيغته فمعنى اصبح زيد ميسورا ان امارة زيد مقترنة بالصبح

في الزمان الماضي ومعنى يصح قائما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال وللاستقبال انتهى ولا يخفى عليك ان ما ذكره الشارح قدس سره فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران لا ينطبق على شئ من المضيين الذين ذكرهما الشيخ الرضي فهذه الثلثة اذا كانت ناقصة قوله في جميع نهاره وتقترن ايضا بزمانه المدلول عليه بالصيغة اي الماضي والاستقبال قال الشيخ الرضي قالوا لم يستعمل ظل الا ناقصة قال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال او دام والعمدة عليه قوله جميع ليله وتقترن ايضا بزمان الماضي قوله وبمعنى صار قال الشيخ الرضي وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا عن الزمان الماضي المدلول عليه بتركيبه قال الله تعالى ظل وجهه مسودا واما مجئ بات بمعنى صار ففيه نظر قوله وذلك اي لكون مجيئها تامتين في غاية القلة قوله وفصلها لان الجمع بينهما وبين الافعال الثلثة في الامور الثلثة غير صحيح لعدم الشركة في المجئ تامة فوجب الفصل بهذا الاعتبار وله طريقان فاختار احدهما قوله وآض وعاد وغدا وراح قال في العباب كان الاصل في هذه الملحقات ان تستعمل تامة متعدية الى مصدر جنسها ثم ضمن كلها معنى صار قوله وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات تكلمت ذكرت بعد الوقوع فلا يرد ان هذا الوجه يستدعي عدم ذكرها في مقام الاجمال ايضا قوله سمي باسمها فاعلا آه قيل محل هذا التنبيه هو قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفته لتقدمه ان قلت للتنبيه في هذا المقام رجحان لان الفاعل آة مضافات الى هذه الافعال فضيه تصريح بان المراد استمرار جزئيها على الخلاف قوله لتقرير الفاعل على صفته فانه لا تصريح فيه بان الفاعل فاعل الافعال فظهر وجه تاخير التنبيه الى هذا المقام قلت بل هو نص ايضا في ان الفاعل فاعل الافعال بسبقة الذهن اليه بشهرة كون الافعال الناقصة لتقرير خاصها على صفته ولم يذهب الوهم الى ان المراد فاعل الصفة فليس هذا الاحتمال قادحا في النص بل ليس باحتمال اصلا قوله لتعتبر امارة مذ قبلها واستابل بها وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه لا قبل ذلك كذا ذكر الشيخ الرضي قوله واعتبار الصلاحية قيل الصواب ان يقال واما اعتبار الصلاحية والقابلية فمعلوم قطعا لما يلزم ذكرا ما بلا حاجة انتهى هذا نايده لو كان التفصيلية وهو هم كيف ويجوز ان يكون للاستيناف كما في اوائل الكتب قوله ويلزمها النفي اذا كانت ماضية مبنا ولم وبلا في الدعاء واذا كانت مضارعة فبما دلا دلن قوله وتقدير الزمان قبل المصادر كثير شائع نحو آتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه وما دام وا كان مشهورا في تقدير الزمان الا ان وجه تقديره ان ما مصدرية والفعل بعده بتاويل المصدر ومعلوم ان المصدر المضاف الى مصدر الخبر المضاف الى الاسم لا يرتبط بدون تقدير الزمان فما دام اشتهر في تقدير الزمان بهذه الواسطة وصار حاصله بهذا السبب فاندفع ما قيل لك سند وجه عنه لان ما دام صار حاصلا في تقدير الزمان معه حتى تمنع ذكر الزمان معه وليس الام بهذه المثابة في شئ من المصادر قوله واذا قدر الزمان قبله وصح بسبب تقديره ان يرتبط بما قبله فلا بد من حصول كلام لفيده فائدة تامة بخلاف ما لم يقدر الزمان فانه لم يصح لان يرتبط بما قبله والكان غير تام فلا بد هنا من اعتبار كلام لفيد فائدة تامة الا انه لا يعتبر ما لم يقدر بما يرتبط به بما قبله فاندفع ما قيل قوله واذا قدر الزمان قبله مشعرا بانه لو لم يقدر الزمان قبله لم يجب هناك حصول كلام لفيد فائدة تامة وفيه نظر لانه ليس لك لظهور ان المصدر المضاف الى الجملة اي الى مضمونها ليس كلاما مستقلا بالافادة قوله فما دام لم يشبع ما دام ما جلس ولم يحصل

من المجموع كلام لا يفيد فائدة يسكت عليها ان الكلام المفيد هو مجموع اجلس وما دام لا اجلس وحده مع انه ليس بكلام اذ المفيد للفائدة التامة هو اجلس وما دام فضلة ظرف له يدل عليه قوله احتاج الى وجود وكلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة اعلم انه وقع في بعض النسخ فما دام لم يشفع ما دام بإجلس لم يحصل من المجموع كلام يفيد فائدة تامة فقوله كلام فاعل لم يحصل وقوله يفيد صفة كلام وضميره يعود اليه والمعنى ان ما دام ما لم يضم اليه امر آخر لم يحصل من مجموع ما دام واسمه وخبره كلام يفيد فائدة تامة وفيه ان هذا استغنى عنه بقوله احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة وليس المراد من المجموع ما دام وكلام آخر لان الكلام على عدم الضم اليه كلام آخر وفي بعضها فما دام لم يشفع ما دام بإجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة فقوله ولم يحصل عطف على قوله لم يشفع وقوله لا يفيد فيه ضمير يعود الى ما دام وهذا ايضا مستغنى عنه قوله فما دام فعل الناقصة وما دام اسمه ولم يشفع خبره وهو ظرف لقوله لم يحصل على الاول ولقوله لا يفيد على الثاني قوله وهذا هو مذهب الجمهور قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا لقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال الله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل قال الاندلسي واحسب ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس اذا لم يقيد بزمان يحمل على الحال واذا قيد بزمان من الازمنة مضى على ما قيد به قوله اذ ليس فيها الظاهر فيه لان الضمير راجع الى تقديم اخبارها كلها على اسمائها قوله لنفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فيكون امكانا خاصا مقابلا للواجب والممتنع وتقديم الجار قد يجب لموجب وقد يمتنع بمانع وعلى هذا فينبغي ان يقيد آه الا ان يقال الموجب والمانع في حكم الاستثناء قوله نحو كان مالك هذا المثال ليس من قبيل تقديم الجار على الاسم قوله نحو صار عدوي صديقي انما وجب التاخير لئلا يلتبس بالاسم قوله نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فيكون امكانا عاما مفيدا لجانب الوجود فيشمل الواجب ويقابل الممتنع قوله ومعنى اي معنى ايدي بالجوا في الضرورة عن جانب العدم فقط قوله نحو ان يكون التقديم قوله كالمثال المذكور وهو كم كان مالك وعلى هذا فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم الا ان يقال الموانع مستثناة ثم لا يخفى ان قول المصنف ويجوز تقديم اخبارها آه تقضيه موجبة فيكون الامكان جزئيا للقضية الموجبة ولذا جعل قدس سره الامكان على الامكان العام اي الامكان العام المقيد بجانب الوجود والامكان العام المقيد بجانب الوجود عبارة عن ان يكون الامكان جزئيا للقضية الموجبة ولم يحمله على الامكان العام المقيد بجانب العدم لانه عبارة عن امكان عام يكون جزئيا للقضية السالبة والقضية المذكورة في المتن موجبة فظهر ان ما قيل بقي احتمال آخر وهو ان يراد بالامكان العام المقيد بجانب العدم المقابل للموجب الشامل للامتناع للمفسر بسلب الضرورة عن جانب الوجود فقط فح ينبغي ان يقيد بعدم ما يقتضي وجوبه لانح يكون التقديم واجبا لا جائزا بالمعنى المذكور ليس على ما ينبغي اعلم انه يحتاج الى التقييد الذي ذكره الشارح قدس سره سواء كان ضمير كلها راجعا الى الاخبار او الافعال الناقصة اذ اللازم على التقديرين جواز تقديم جميع الاخبار كما لا يخفى على ذوي الابصار اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان جواز تقديم اخبار جميع الافعال الناقصة لا يتصور الا اذا جاز تقديم جميع الاخبار فاندفع ما قيل يمكن ان يقال ان اصل السوال انما يرد لو كان ضمير كلها راجعا الى الاخبار ليفيد شمول الاخبار وانما اذا كان راجعا الى الافعال فلا كما لا يخفى على الفطن المتامل قوله اي الافعال الناقصة سياق الكلام وامكان ان يقتضي رجوع الضمير الى الاخبار لانه صرفه الى الافعال لكون الباب معقود البيان احوال الافعال فظاهر قول المصنف وهو من كان مالي راح ايضا

يقتضي ذلك وقوله وقسم لا يجوز وان كان يقتضي صرفه الى الاخبار لان الجواز وحده صفة للتقديم وهو وصف به الجزاء وصف الشئ بصفة ما يتعلق به اولا وبالذات بخلاف وصف الفعل فانه يكون وصفا للشئ بصفة ما يتعلق به بالواسطة الا ان الشارح قدس سره لم يلتفت اليه لكان الرجحان للاول لوجود المقتضيين فاندفع ما قيل لا يخفى انه وان اقتضى ظاهر القول المذكور صرف الضمير الى الافعال لكن ظاهر قوله قسم يجوز واخواته يقتضي صرفه الى الاخبار لان الظاهر ان ضمير يجوز واخواته راجع الى القسم ولما لم يكن بد من تحمل التجوز بجملة من قبيل وصف الشئ بصفة ما يتعلق به وهو التقديم ة ولا شك ان التقديم متعلق بالاخبار اولا وبالذات وبالافعال بواسطة الاخبار ومن البين ان وصف الشئ بصفة ما يتعلق به اولا وبالذات اقرب من وصفه بصفة ما يتعلق به ثانيا وبالعرض انتهى ثم انه على تقدير رجوع ضمير هي الى الافعال فضمير يجوز راجع الى القسم بحذف المضافين على ما اشار اليه الشارح قدس سره وقسم يجوز تقديم اخبارها عليها الا ان المناسب التذكير ضمير يجوز ان يقال تقديم اخباره قوله وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لعوتها انظاهر سهو كما قيل قوله فلا تنازع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر لانه عند العمل ماول بان مع الفعل وان موصول حرفي لا يجوز تقديم ما في حيزه عليه قوله ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان كان ظاهر العبارة ان اللام في لابن كيسان متعلق بخلافا وهو معمول مطلق الفعل محذوف تقديره يخالف فمن لم يجوز التقديم خلافا لابن كيسان فيكون المعنى ان من لم يجوز التقديم مخالف لابن كيسان مع انه ليس كذلك فان من لم يجوز هو الاصل فيكون المخالف هو ابن كيسان واليه اشار الشارح قدس سره فجعل يخالف على صيغة المبني للمفعول وهذا الحكم معمول عالم ليسم فاعله وقد ثابتا متعلق لابن كيسان وعلى هذا فالمخالف هو ابن كيسان قوله وبهذا اندفع ما قيل اي بقوله وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة او بقوله فلا افتعال بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل حتى اندفع لان ما ذكره يدل على ان الاختلاف لا بد فيه من قوة المتخاصمين والمختلفين فلا يصح جعل ما في اولها النافية من القسم المختلف فيه لعدم القوة لان من لم يجز هو المشهور والمجوز واحد وهو ابن كيسان قوله منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو جاء آه وحاصل ما ذكره قدس سره ان الدنو بسبب جار المتكلم وطمعه قرب الحصول وتوقعه لا باعتبار نفس الامر وتيقنه بذلك فهو رجا القرب وانتظاره لا القرب تيقنا وانتظار القرب وتوقعه لا ينافي حصول الخبر للاسم بعد مدة مديدة وفيه رد لما ذكره الشارح الرضي ان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل للطمع في حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله من قريب او بعد مدة مديدة لقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي صلى الله عليه وسلم ان يشفع لي وان قول المصنف لدنو الخبر رجاء او حصولا او آخذا فيه فيه ضبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة الدنو فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو جاء خبره او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لدو جاء دنو الخبر قوله بالتصدي والمباشرة لما يفضي اليه اي يوصل الى الخبر فالشروع انما هو في الموصل الى الخبر لا في الخبر ويسمى الشروع في الموصل الى الخبر شروعا في الخبر مسامحة واعطاء للموصل الى الشئ حكم ذلك الشئ وفيه رد لما ذكره الشيخ الرضي في ضمن طفق ومرادفاته من افعال المقاربة بمعنى كونها دنو الخبر نظرا لان معنى طفق زيد مخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قرب ودنا من زيد الا قيل شد وعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة قوله في محل النصب

بالجرية استدلالا بالمثل السائر نحو عسى الغوير ابوسا وقوله لانك عسيت صائما وتقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبره وقيل انما
قال ذلك لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقوله ابوسا وصائما للتضمن عسى معنى كان فاجرى في الاستعمال مجراه قوله تقدير
مضاف قال الشيخ الرضي هو التقدير يتكلف اذ لم يظهر المضاف في اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه
نظر لان الزائد لا يلزم الا بعض الكلم لزيادة ما في قولهم افعل هذا اثر اما ولزومه مطردا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعيد
فكاد من طول البلى ان يمحيا هكذا في الصحاح بمحو الشيء ومحوه اي ذهب وقطع قوله وليس بخبر حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة قوله
وتقدير المضاف تكلف لما عرفت قوله وذلك اي كون المضارع مع ان مشبها بالمفعول قوله فهو شبه بالمفعول لان عسى في هذا
الاستعمال كالفعل المتعدي قوله وقال الشارح الرضي واما عسيت صائما وعسى الغوير ابوسا فشاذان وقال بعضهم عسى الغوير ان
يكون ابوسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة ان بعد عسى فهو كالمحذوف المصدر وابقاء معموله فظهر ان ما قيل يرده نحو عسيت صائما ليس على ما ينبغي قوله وقد احتمال آخر قال الشيخ الرضي
سيذهب الى ان ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيد انه خبر ايضا وهو من باب التنازع
تقول في التثنية على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث
وجاز ان تقول ان يخرج فاضل عسى وزيد فاضل يخرج فتقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير انتهى وهو صحيح في ان ان يخرج
في عسى ان يخرج زيد يحتمل ان يكون مضمرا وان يكون مرفوعا وقد يشير اليه قول الشارح قدس سره وان يخرج في محل النصب بانه خبر
عسى قوله قدس سره بان يذكر مرفوع فقط ليس على ما ينبغي وان زيد يجوز ان يكون اسم عسى وان يكون فاعل يخرج والظاهر
ان هذا مبني على القول بجواز الالتباس كما قال صاحب المغني والالتباس واقع في العربية بدليل اسماء الاجناس والمشتركات و
قال ايضا نحو خفت بالكسر ظلمت بالضم انه يحمل للفعلي الفاعل والمفعول ولا خلاف في ان نحو قصار يحتمل لهما ونحو مختار يحتمل لهما وكذا يشير
اليه تجويزه التنازع في عسى ان يخرج زيد فانه قيل على قول الشارح وده احتمال آخر ولا يمنع تقديم الخبر التباس الاسم بالفاعل الخبر
كما في زيد قام لان كون عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد
قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان ويزيفه ايضا انه لو كان لك لينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان
فاعل ليس على ما ينبغي لانه ان اريد بما ذكره انه لا يجوز كون زيد فاعل الخبر اصلا في هذا التركيب فهو في حيز المنع كيف وقد يجوز كونه
فاعل الخبر الشيخ الرضي والشارح قدس سره وان جاز ليس اسم عسى بفاعل الخبر ثم المراد من جواز كون زيد اسما وفاعلا الخبر
من حيث القياس لا من حيث الوقوع فلا يتوقف صحته على ثبوت عسى ان يخرجا الزيدان واللازم المشار اليها بقوله لو كان
لك ممنوعة كيف والحذف انما هو فيما اذا كان المصدر خبرا على سبيل التحقيق والتعيين وفيما نحن فيه ليس لك لانه يحتمل كونه اسما وفاعلا
فلو حذف لاحتمل كونه فاعلا قوله قدس سره ودون الاستقبال الثاني لعدم مشابهته قوله فلك عسى ان يخرج زيد بقولك
كاد زيد يخرج اذ المحتمل لا يشابه المتيقن فلا يرد ما قيل هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان زيدا اسم عسى وان
يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما في الاستقبال الاول وعلى هذا لا حاجة الى ان يقال في الجواب
يكفي ان يقال لعله اراد بالمشابهة المشابهة في الصورة دون الاعم منها ومن المشابهة في المعنى ومن البين ان المشابهة

في الصور مشتقة على جميع التقادير قوله متحيز انت قوله لعدمك اي لكونك عالما باشراقه بكونه قريبا على المحصول للفاضل وذلك انما هو في صورة الاثبات دون النفي وذلك لا لاشتباه على احد فلا يرد ما قيل للناظر ذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله ع لم يكد يرى يلمس الهوى من حب ميته يبرح ☜ قوله وقيل نفيه آه قال الشيخ الرضي قال بعضهم ان نفي كاد اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيا ان اراد وا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم اثبت الكود والى القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشئ نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلا قريب وان اراد وا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون جزره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت آخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فمقول ايضا ان قصدوا ان نفي الكود والى القرب في الجملة اقوم اثبات فهو من مخمش غلط وكيف يكون نفي الشئ اثباته وكذا ان اراد وا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو مخمش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك من نفي الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب ابلغ في نفي الضرب من ما ضربت بل قد يجيء مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرب دالة على ثبوت مضمون خبرها في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تناقض بين انتفاء الشئ في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين انتفاء الشئ وثبوته في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيدا لثبوت مضمون جزره بل المفيدة لثبوته تلك القرينة فان حصلت قرينة هكذا افتنا بثبوت مضمون جزر كاد وبعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وان لم تثبت قرينة هكذا نحو ما كاد زيد يكاد يسافر فلسنا بقي مضمون جزر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله انا اخر الناني البيت اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات انتهى كلامه قوله هي الشبهة اي الموقعة في الشبهة والباعثة على القول بان نفي كاد اثبات وبالجملة ان الاثبات جاء وحصل من قرينة خارجة لا من كاد فتيقظ من قال ان نفيه اثبات ان الاثبات حصل من امر خارج ورأى ان المراد الاثبات وانما كان كاد منفيا فقال ان نفيه اثبات قوله والتسليمة عطف على فلتحظيته الشعراء اي لتسليم ذي الرتبة تحظية الشعراء وقوله وتغييره بالجر عطف على تسليمه او تحظية الشعراء اي تغيير ذي الرتبة قوله مبدلا بقوله لم اجد قوله ان قولك اي بان قوله بحذف حرف الجر عن ان وحق ان قياس قوله يدل على ثبوت الفتح فاثبات الفعل مفهوم من فتحها لا من كاد وما يفعلون ولهذا لم يفد الاثبات في قولنا ما كاد زيد وما كاد يسافر قوله فلتحظيته الاولى تحظية بعض الفصحاء قوله وذا الرتبة عطف على على ذي الرتبة حيث قال اصابت بديهته واخطات رويته قال في المستقبل قبل الاولى والثانية في المضارع وكانه لخفاء الحال اقتصر على الماضي والاستقبال انتهى اولان الحال عبارة عن اجزائي اواخر الماضي واوائل المستقبل فتذكرهما اذكرهما قوله ومما يتشعب منه القول بان المشتقات مشتقة من المصدر سلمنا في القول بان المضارع مشتق من الماضي والامر واسم الفاعل والمفعول مشتقة من المضارع على ما دل عليه قول اهل الصرف المضارع ما من زيد على واحد من الزوايد الاربع والامر ما محذوف من المضارع الخ طلب لانه يجوز ان يراد ما من ان يكون بواسطة او بغير واسطة وكون المراد وما يكون بغير واسطة في غير المنع كيف وقد قالوا بكون المضارع مشتقا من الماضي والامر وغيره من المضارع فلا يرد وما قيل قوله فما يشتق منه لا وجه لخال المضارع لكن ما تم على مذهب الكوفي من ان المشتق منه هو الماضي واما على مذهب البصريين من ان المشتق

منه المصدر فلا قوله حين اراد اي الشاعر بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قربه سيبويه الموصى عن البراح للاثبات لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه يدل عليه قول من قال اصابت بدميته واخطأت رويته فلا يرد ما قيل الاصوب ان يقال انتفاء البراح وانتفاء القرب منه لان النزاع ليس الا في افادة نفي الخبر او اثباته واما افادة تقنية نفي القرب من الخبر فلا نزاع فيها اصلا بل هي متفق عليها قوله فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال في انه يفيد نفي المدخول للنفي الخبر او اثباته بقرينته ان قوله فالنفي متفرع على قوله حين اراد فلا يرد ما قيل ان اراد التشبيه في افادة نفي فعل آخر فالتفريع تم كيف وان نفي سائر الافعال لا يفيد نفي فعل آخر بل انما يفيد نفي مدلولها تماما وان اراد التشبيه في افادة نفي مدلولها تماما فالتفريع مسلم لكن لا نزاع فيه لان من قال ان نفي كاد في المستقبل لاثبات لم ينكر افادته نفي مدلوله وانما ينكر افادته نفي الخبر ويدعي افادته اثبات الخبر قوله بمجرد ذلك اي بمجرد كون النفي في المستقبل كالافعال قوله عوا الاولى وهو كون النفي في الماضي للاثبات قوله وقد عرفت وجه القدح فيه اي في ثبوت دعواه او في دعواه بالتادلي بالمدعى قوله وفي تمسكه عليها اي في تمسك القائل على الدعوى فالقدح في الدعوى عبارة عن القدح في الدليل الذي اقيم عليها قوله فتارة تستعمل استعمال عسى آه يشير الى ان وجه تشبيهه بعسى وكاد في الاستعمال كون خبره مستعملا بان وتارة بدونه فما قيل عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا ناقص ليس على ما ينبغي لانه لاجال لهذا الايهام مع ما اشار اليه قدس سره قوله الى ان التعريف للجنس واذا كان التعريف للجنس فلا فائدة في ايراد التثنية والجمع الا ان يقصد الدلالة على كثرة افراده فيختار صيغة الجمع لذلك او القصد الى ان صيغته نوعان فيختار التثنية لذلك قوله ايضا اي كما ان التعريف باعتبار الجنس المفهوم من صريح المفرد قوله قاتله الله من شاعر الضمير مبهم ومن شاعر بيان له كقولك عز من قائل وهذا العجب من حسن الشعر وفي الدستور تقول قاتله الله ما اشعره على وجه المدح قوله ولا شل الشل اليبس في اليد ودنها بما يقال لمن اجاد الرمي مثلا لا شل عشره اي اصابه كذا نقل عنه قدس سره في الحاشية وهذا التعجب من حسن الرمي قوله فانه اي كلواحد من قاتله الله ولا شل عشرة قوله الا ان هذه الافعال الصعاب هذان الفعلان اعلم انه وقع في الرضي هكذا الا انه وقع مجرده لان الشيخ الرضي قد ذكر ثلثة افعال ينتقض بها الحد فتفطن اشارح كما كان لكن المذكور في عبارته فعلان قوله فاشيرا ما وقع الاولى ترك الفاء قوله اي لفعل التعجب هذا هو الوجه للمناسب بعد الفراغ من التعريف بيان حكم المعرف لا التعريف قوله اولما وضع لانشاء التعجب هذا وان كان ابعد معنى لكنه اقرب لفظا لقرب المرجع قوله احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله هذا دفع لما يقال احدهما اي احد الصيغتين مبتدأ وما افعل خبره فيفيد ان ما افعل فعل التعجب وليس كذلك بل فعل التعجب افعل بنا افعل وانما قدر لفظ تركيب لان قوله ما افعل فاعل لقوله تضمنه والفاعل يكون مفردا وهو مركب فقدر لفظ تركيب مضافا الى ما افعل وفيه انه يلزم حينئذ اضافة غير طرف وآية وذي الى الجملة فلا فائدة في تقديره اذ هو تبديل اشكال باشكال الا ان يقدر قوله تركيب منونا ويكون قوله ما افعل بيانا له قوله للمبالغة والتاكيد اما اسم التفضيل فلانه يدل على الزيادة وفيه مبالغة الفعل وتاكيده واما فعل التعجب فلانه لا تعجب منه الا اذا زاد وجاوز المعتاد ثم انه لا يبنى فعل التعجب من كل ما يبنى منه افعل التفضيل على الا

قال الشيخ الرضي وانما بنى فعل التعجب الا من واقع واستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يحل بعد فالوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها ولهذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي قوله لبنائهما من فعل لا يتصرف بنائهما منه لا بد ان يكون ذلك الفعل والا على الشدة والغلبة قوله من خواص صيغتي التعجب بخلاف ما اذا كان التقديم والتاخير تصرفا في الغير فان عدم التصرف بذلك لا يكون من خواص فعل التعجب كيف وانه تمتنع فيه ودفي غيره وانما يكون من خواصها اذا كان جائزا في الغير متصرفا فيه فبيان الخواص يوجب التقييد بما قيده به الشارح قدس سره ويمنع الاطلاق قوله واجيب بان ذكر التاخير تاخير قيل الجواب ان ليس بذاك والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يتقدم احسن على ما ولا يوخر عما بعد ها لمنع فعل التعجب عن هذا التصرف انتهى والحاصل ان الاستلزام انما هو اذا كان المراد تقديم شئ وتاخيره بالنسبة الى شئ واما اذا كان تقديم شئ وتاخيره بالنسبة الى شئ آخر فلا وقد قال قدس سره في الحاشية واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديمه وتاخيره بالنسبة الى شئ آخر فتم هذا الجواب انما هو عند من لم يقيد التقديم والتاخير بما قيده به الشارح قدس سره فلا يرد ما قيل عليه من ان عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما ليس من خواص فعل التعجب والكلام فيما هو من خواصه ولذا قيد التقديم والتاخير بالجائزين في غيرها وانت خبير بان هذا الجواب لا يتمشى في احسن بزيد مع ان البيان ليشملها حيث قال المصنف لا يتصرف فيها بتقديم وتاخير فلا بد ان يصار الى ما ذكره الشارح من الجوابين قوله لفصل بكلمة كان ان اراد بالفصل بين العامل والمعمول على ما يقتضيه قوله قدس سره بين العامل والمعمول فالمثال المذكور لا يوافقه ان اراد بالفصل بين ما وافعل على ما في الرضي فالسياق لا يوافقه قوله مثل ما كان احسن زيدا قال الشيخ الرضي وهي مزيدة وقال السيرافي كان خبر ما وفيها ضمير واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجبية وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان انه كان في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان قبله والى هذا اشار قدس سره بقوله ومعناه انه قوله لانه اي التعجب يكون فيما فيه سبب واذا ظهر السبب بطل التعجب قوله من باب شهر ذا ناب يعني المبتدأ النكرة في التعجب تخصص بما تخصص به المبتدأ في هذا التركيب والمبتدأ فيه تخصص بالفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما هر ذا ناب الا شهر وما تخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام واذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام فهما ذكره قدس سره في بحث المبتدأ ويحتمل ان يكون المراد ان المبتدأ في التعجب تخصص بالوصف المقدر اي شئ كان سببا احسن زيدا كما تخصص المبتدأ بالوصف المقدر في شر هر ذا ناب اي شر عظيم هر ذا ناب قوله عند سيبويه والاخفش في احد قوليه قوله عند الاخفش في قوله الآخر قوله والخبر محذوف قال الشيخ الرضي وفيه بعد لان حذف الخبر وجوبا مع عدم سد ما يسد ويرد على ما ذهب اليه سيبويه ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر ولم يسمع مع ذلك مبتدأ قوله لانه كان محققة من المثقلة واصله كانه قال الشيخ الرضي قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستدعاء الى التعجب والنقل من الانشاء الى الانشاء وهما لم يثبت قوله معناه الماضي قال الشيخ الرضي ضعف قول سيبويه بان الامر بمعنى الماضي هما لم يعد بل جاء الماضي بمعنى الامر وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل وبان زيادة الباء في الفاعل قليل وهو ظرف زيد تهانى المفعول قوله احسن انت بزيد على ان يكون الباء للتعدية والعبرة للصيرورة قوله او زيد عطف

على يزيد على ان يكون الباء زائدة والهزة للتعدية **قوله** بمعنى صفته به وضع لما يقال جملة حسنا ليس في وسع المخاطب تكييف قال اى جعله حسنا **قوله** صفته بالحسن اى كن واصفا له بالحسن كيف على اى حال وطور شئت اوليس فيه توهم افراط اصلا واشار الى الدليل عليه بقوله فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص كل ما يمكن اسم ان وقوله من جهات الحسن بيان لكلمة ما وفيه جنزه والحاصل ان كل ما يكون ممكن الوجود بالامكان الذاتي في اى شخص كان فهو موجود في زيد فكان للقول بالمدح فيه وسعة لا يضيق ولا ينتهي الى حد حتى يقف الواصف عنده بل الواصف وان اطرى في وصفه الا انه بالقياس الى ما فيه في ابتداء الوصف ولعم ما قيل ؎ وقد وجدت مكان القول ذا سعة ؎ فان وجدت لسانا قائلا فقل ✣ **قوله** بنكرة منصوبة قيل لا محلا واحترز به عن ما يحسن التقابل بين النكرة وبين ما قوله فمعناها قيل ما كافة مهيأة نعم وبئس للدخول على الجملة كما قيل في قلما وطالما **قوله** موصولة قال الشيخ الرضي وبضعفه قلة وقوع الذي مصرحا به فاعل نعم وبئس ولزوم حذف العائد بلا وجهها في فمعناها **قوله** بمعنى الشئ قال الشيخ الرضي وبضعف عدم مجئ ما بمعنى المعرفة التامة اى بمعنى الشئ في خير هذا الموضع **قوله** فاى لفظ ما قوله وهي اى لفظها هي **قوله** وهو مبتدأ قال ابن خروف لا يجوز ان يكون مبتدأ لتقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدا عليه وعلى الاندر بشئ عن سيبويه **قوله** اى مطابقة الفاعل اه بمعنى الفاعل يحتمل ان يكون فاعل المصدر او مفعوله ولما كان طلب المصدر للفاعل ليس كطلب الفعل وانه يحذف كثيرا ولم يحذف فاعل الفعل جوز فيه الامران وتعين كون المقدم فاعلا في الفعل اذا التبس الفاعل والمفعول **قوله** حب اصله حبب كظرف اى صار حبيبا فادغم كغيره **قوله** من الفعلية الاولى من الفعل **قوله** فالراكب حال تقريع على ما قبله وقع في بعض النسخ فان الراكب حال عن الفاعل الماعن المخصوص قيل فيه مصادرة لان المدعى ان ذا فذ والحال لازيد وهو بعينه ان الراكب حال عن الفاعل لاعن المخصوص **قوله** لا بدله اى للحرف في ذلك اى في كونه مستقلا بالمفهومية بحيث يصح ان يحكم عليه او به من انضمام امر آخر اليه اى الى الحرف وهذا صحيح في انه بعد انضمام امر آخر اليه يصير مستقلا بالمفهومية مع انه ليس كذلك اذ بالانضمام يدل على المعنى لا انه يصير مستقلا بالمفهومية **قوله** كل شئ استنبط منه معنى الفعل بان يكون ذلك الشئ من تركيب الفعل او بان يقدر في الفعل او شبهه كالظرف والجار والمجرور او بان يفهم معنى الفعل من نحوي الكلام من غير التصريح به او تقديره قال الشيخ الرضي ومن امثلة تعدي الحرف اعني الفعل **قوله** اين انت مني لان معنى اين انت بعدت **قوله** الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك تعدي الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة بعد للفعل المقدر او شبهه لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار بعد للظرف وكذا في يا زيد فان يا قائم مقام انادي **قوله** لتضيف الفعل اى ليوصله **قوله** وفي عدها من حروف الجر تسامح اى قول بالمجاز اذ الجار هو رب الذي يقدر بعد الواو ولا الواو واما جعل الواو جارا باعتبار رب الذي يلاصقه ويلازمه **قوله** فالعشرة الاولى وهي من قوله من الى قوله تارة **قوله** والجهة التي يليها او هي من قوله وعن الى قوله ومنذ **قوله** والثلثة وهي خلا وعدا وحاشا قال الشيخ الرضي ولم اجد على اسما وفعلا وحرفا لا في اراعي في العدد ان يكون بين الكلمتين المتفقتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق وتجانس من حيث المعنى تشتركان على الحرفية والاسمية في معنى العلو فلما لم اجد من فعلا اليضع انه يكون امرا من مان يمين وكذا في مع كونه امرا من الموئنث من وفي نفي دل امرا من ولي بلى وكذا لم اجد الى اسما يضع انه لم يجئ بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف العينين قال وارى العين في العدد مع اتفاق

في المعنى للاستاذ في اصل الوضع وعملا اذا كان عفلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من دنى دلى
افعالا اصلها اين ح واو في واو لي قال الشيخ الرضي وفيما قال نظر لان صلا الاسمية يكتب الفا واصله واو اتفاقا لكنه اذا
اضيف الى الضمير ينقلب الالف ياء تشبيها للعلى الحرفية قال الرضي ثم اعترض المصنف على نفسه وقال فما شانا صلا وصلا الحرفية
لا اصل لالفاتها بخلاف فاضلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشتبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانها
لا اصل لالفاتها قال الشيخ الرضي وهذا حذر بارد قوله لاسم الجزء وهي الغاية لانها اسم لجزء من المسافة وهو الجزء الاخير قوله
على الكل وهو المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية اذ الابتداء ابتداء المسافة لا ابتداء النهاية اذ النهاية لا تنقسم حتى يوصف بالابتداء
قوله اما من المكان اه قال الشيخ الرضي من للابتداء في غير الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او
غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجازها الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى اسس من اول يوم وقوله لموعد
للصلاة من يوم الجمعة قال وانا لارى في الآيتين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي
بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوها ويكون المجرور بمن الشئ الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون
الفعل المتعدي بها اصلا الشئ الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت
من الدار اذا انفصل منها ولو باقل من خطوة وليس الفناء والتاسيس حدثين ممتدين ولا اصليين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان
فيما بعد من وبهذا معنى في من في الآيتين يعني في ومن في الظروف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا
وبينك حجاب وكنت من قدامك قوله التجئ اليه واقر اليه فالباء آه افاد بمعنى الانتهاء قوله من امرهم يكون قبل من او بعدها
يصلح ان يكون المجرور بمن مميز الما يوقع هم وذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجل انه الاوثان وللعشرين انه الدراهم والضمير
في قولك عزمن قائل انه القائل بخلاف التبيعية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور
وهم الكل لا يقع على البعض فان قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن صبعضية
لان العشرين بعضها وان قصدت جنس الدراهم فمن بيانية لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين قوله فانه اي من للابتداء امرفوع
محلا بالجبرية اي بكونه جزء القوله من فيصح عطف المرفوع على المجرور لكونه مرفوعا محلا وفي قوله فانه مرفوع مسامحة
قوله في غير الموجب في المغني الرابع عشر من معنى من التنصيص على العموم وهي الزائدة في نحو ما جاءني من رجل فانه قبل دخولها
يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة ولهذا يصح ان يقال بل رجلان ويمتنع بعد دخول من الى خمس عشر توكيد العموم وهي الزائدة في
نحو ما جاءني من احد او من ديار فان احدا وديارا صفتا عموم وشرط زيادتها في الموجب تقدم نفي او استفهام بهل نحو وما
تسقط من ورقة الا يعلمها ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور وتقول ولا تضرب من احد تنكير
مجرورها والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمن في حيز الايجاب وهو داخلة على
المعرفة وهي عندسيبويه مبعضة اي يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا لقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا ينافقه واجيب بان قوله
يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح عم وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كانا
خطابا لامة واحدة تعذر ان بعض الذنوب لانها تعم فغفران كلها بل عدم غفران بعضها ينافي غفران كلها ثم قال صاحب المفتاح

قد اجتمعت زيادة تهافي المنصوب والمرفوع والمنصوب لابد ان يكون مفعولا به فيخرج بقية المفاعيل وكانه وجه منع زيادة تهافي المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه لانهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وفي ولا يجامعن سن لكن لا يظهر منع في المفعول المطلق وجه وقد خرج عليه ابو البقاء ما فرطنا في الكتاب من شئ فقال من زائدة وشئ في موضع المصدر اى تفريطا ولا يزاد في ثاني مفعولي ظن وثالث مفعولات اعلم لانها في الاصل خبر اعلم انه جاء من لمعان لم يذكر في الكتاب بتمامها التعليل نحو ما خطبكم انتم اغوتموا والبدل نحو رضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة ويعرف بصحة قيام بدل مقامها ومرادفته عن نحو فصل لمقاتلة قلوبهم من ذكر الله ومرادفة الباء نحو نظروني اليك من طرف خفي ومرادفته في نحو رميتني ما فاضلوني ما فاذا نودي للصلوة من يوم الجمعة ومرادفته على نحو ونصرناه من القوم وقيل على المتضمن لمعنى سنعناه منهم كذا ذكر في المغني قوله او تسمى من مطر قال الشيخ الرضي فيه نظر لان ظرف الموصوف واقامة الجار والظرف والجار والمجرور مقامه بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي قال الله تعالى ومنهم دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم اى ناس منا ملائكة الا لهم مقام وان لم يكن كذا لم يقم الظرف والجملة مقامه الا في الشعر قال ... انا ابن رجلا وطلاع الثنايا اي متى يضع العمامة تعرفوني انتهى وبهذا يظهر ما في المطول اى ابن رجل رجلا فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة ليس بذلك قوله او هو او على الحكاية فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب فقوله او هواى قد كان من عطف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل من فيه غير زائدة بل هو للتبعيض او للتبيين فهو غير وارد وعلى الحكاية او هو وارد على الحكاية فيكون من فيه زائدة قوله الى لانتهاء الغاية في الزمان والمكان بلا خلاف صرح به الشيخ الرضي قوله وتوعدها اى المجرور والمنصوب قوله للظرفية اما مكانية او زمانية وقد اجتمعتا في قوله تعالى الم تغلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين ومن معناه المصاحبة نحو ادخلوا في امم قد خلت اى معهم مخرج على قومه في زينته والتعليل نحو فذلكن الذي لمتنني فيه بسكم فيما اغتررتني فيه والحق ان امرأة وخلت النار في هرة حبسها ومرادفة الباء كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس يصيرون في طعن الاباهر والكلى ومرادفة الى نحو فردوا ايديهم في افواههم ومرادفة من كذا في المغني قوله لان الالصاق يستلزم المصاحبة اى حقيقة الالصاق يستلزم المصاحبة وان لم يستلزم المصاحبة الالصاق المجازي في المغني الالصاق حقيقي كامسكت بزيدا اذا قبضت على شئ من جسمه او على ما بجسمه من ثوب ونحوه ومجازي نحو مررت بزيد والالصاق انما يكون حقيقيا اذا كان منفصليا الى نفس الشئ كامسكت بزيد وان افضى الى ما يقرب منه فمجازي مررت بزيد فاندفع ما قيل فيه بحث لجواز ان يكون شئ ما قد مر في مكان يقرب منه السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء قوله المقابلة في المغني وهي الداخلة على الاعواض كاشتريته بالف وكافأت احسانه بضعف وقولهم هذا بذاك ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم تقدر با دا السببية كما قالت المعتزلة كما قال الجميع في لن يدخل احدكم الجنة لعدم الان المعلى بالعوض قد يعطى مجانا وانما السبب فلا يوجد بدون السبب وقد تبين ان لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محل الباءين جميعا بين الادلة كذا في المغني قوله والتعدية بهذا المعنى

مبحث اسم الفاعل

اى بجعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير قوله مختصة بالباء اى مقصورة على الباء لا يوجد فى غيره من حروف الجر غالبا داخلة على المقصور عليه وقد تقدمنا فى بحث المتعدى واللازم عن الشيخ الرضى انه قال ولا يغير شئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا فى بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به قوله والنفى بليس وبما وقيل بلا التبرية ايضا تحول الخبر بعده النار قال الشيخ الرضى والاولى انها بمعنى فى ولم يسمع فى النفى بان فما كان للمصنف ان يطلق النفى والاتهام ويزاد قياسا فى مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت وحسنت قوله سواء لم يكن غير الجر الواقع فى الاستفهام والنفى الذى زيادة الباء وفيه سماعية جزاء بل مبتدأ نحو بحسبك زيد وفيه ان بحسبك فى هذا التركيب لا يصح ان يكون مبتدأ لانه نكرة والخبر وهو زيد معرفة والاولى بحسبك درهما كما وقع فى المغنى حيث قال الثالث المبتدأ أو ذلك فى قولهم بحسبك درهم وفيه قال ابن مالك فى بحسبك زيدا ان زيدا مبتدأ مؤخر لانه معرفة وحسبك نكرة او فاعلا نحو وكفى بالله شهيدا او مفعولا نحو والقى بيده اى حسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده مشعر بان زيادة الباء فى المواضع المذكورة سماعية مع انه ليس كذلك قال الشيخ الرضى وتزاد قياسا ايضا فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكفى ومتصرفاته وفى فاعل افعل فى التعجب على مذهب سيبويه وفى المبتدإ نحو فى بحسبك ويزاد شاذا فى خبر المبتدإ الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها ومن الاخفش وتزاد سماعا كثيرا فى المفعول به نحو القى بيده ونحو ليضرب باسيف قاله كوارا بقلة والاولان منها زيادة الباء فيهما قياسية والاخيران زيادة الباء فيهما سماعية والشارح قدس سره حكم على الاربعة بان زيادة الباء فيها سماعية وقوله او كان عطف على قوله لم يكن ومن معنى الباء السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اى بسبب لقائى اياه والظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر وبخيبرنا لهم بسحر والمجاوزة كسئل سائل بعذاب واقع اى عن عذاب واقع وقيل بمعنى عن نحو فاسئل به خبيرا اى عنه ليسئلون عن انبائكم وقيل للاختصاص به بدليل قوله تعالى نورهم يسعى بين ايديهم وبايمانهم والاستعلاء نحو من ان تامنه بقنطار يؤده اليك الا كما امنتكم على اخيه والغاية نحو وقد احسن بى اى الى وقيل ضمن احسن معنى لطف كذا فى المغنى قوله للاختصاص التبوتى عند بعض والاثباتى عند آخرين قوله وزائدة نحو ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا فى نحو شكرت له قال الشيخ الرضى ويزاد اللام لتقوية العامل الضعيف بتاخيره عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيدا ومصدرا نحو ضربى لزيد حسن وبكونه متقدما نحو لزيد ضربت ومن معنى اللام توكيد النفى وهى الداخلة فى اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان او لم يكن ناقصتين مسندتين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو ما كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم ليسميها اكثرهم لام الجحود ولملازمتها للحدا اى النفى ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام لتقوية النفى كما ادخلت الباء فى ما زيد بقائم لذلك فعندهم انها حرف زائدة موكدة غير جارة ولكنه ناصب لوكان جارا لم يتعلق عندهم بشئ لزيادته تكليف وهو غير جائز ووجه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل ابلغ من نفسه وموافقة الى نحو بان ربك اوحى لها اى بحرى لاجل مسمى ولورود العامل ولما منهما وموافقة على فى الاستعلاء الحقيقى ويخرون للاذقان وحانا لجنبه وتله للجبين وموافقة فى نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة وكونه بمعنى عند كقولهم كتبته لخمس خلون وموافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس فى الحديث صوموا لرويته وافطروا لرويته وموافقة مع وموافقة من نحو

سمعت له صراخا والتبليغ وهي المجارة للاسم التابع نقول اومأ في معناه نحو قلت له واذنت له وضربت له وموافقة بين نحو قال
الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب قال الشيخ الرضي ولو كانت كاللام في قلت لزيد لم تقم
لقال ما سبقتمونا واليه يصير ورة ويسمى لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا حوله والاجود
العظام الذي يستحق ان يتعجب منه قوله رب وفي رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية
ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة
فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء
مخففة ومشددة بعدها تاء مفتوحة قوله لعدم اعتيادها الى المعرفة لان الغرض وهو التقليل يحصل بالنكرة لانها تدل
على القلة فحينا سب رب الذي هي للتقليل بخلاف سائر حروف الجر فان معانيها لا تناسب بخصوص المعرفة والنكرة فيدخل
عليهما وعلى هذا يرد ما قيل لا فرق بين رب وسائر حروف الجر حتى يمنع منه المعرفة لعدم اعتيادها ولا يمنع غيرها قال الشيخ الرضي
انما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو جاءني رجل وما جاءني رجل فلو لم يختص عالم يستعمل فيهما والمعرفة
اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف بلام الجنس نحو الرجال
وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا انتهى وقال هي حرف الجر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش كشكل عليهم
حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هي ما يفضي الفعل او المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت متعد بنفسه قال
صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف المتأخر عن المفعول عن العمل فيعمل بحرف الجر ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والجواب
ان العادة ان يعمل مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى يخصص مضمون ذلك الضعيف
بمحل العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه وتشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى
الى المفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذر بانا ان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو صدر بارد
لان معنى رب رجل كريم اكرمته شيء واحد ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته
لم تجمع بين الكلام الى شيء آخر مقدر مثل ثبت او تحقق على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام
كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المحذوف
جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته قوله
لوجود القائن ومن القرينة ان يكون الفعل مصرحا به في الكلام الذي رب جواب عنه مثل ان يقول لك هل لقيت رجلا
فتقول في الجواب رب رجل كريم بحذف لقيت لدلالة الكلام السابق عليه قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان
رب جواب لكلام ما ظاهرا او مقدرا قوله دواوها يدخل على نكرة موصوفة بعد ذكر رب ودواوها على النكرة والمضمر ولحوق
ما الكافة ذكر قوله دواوها والاقتصار على الدخول على النكرة تنبيه اشارة ظاهرة الى انه لا يدخل على المضمر ولا يلحقها الكافة
اذ السكوت في معرض البيان بيان فكان قوله ينبغي بيان لقوله في حكمها فلا يكون عاما قوله واسكنت في اولاه
او الاكيد كقوله رد قائم الاعماق فانه لقيد معطوفا عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقائم الاعماق قوله يصير ورتها بمعنى رب

ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب فجرت كما يجره رب ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وليلة نحس ولا فوليلة نحس اتباعا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف ولذا جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها قوله لان ذلك اى تقدير المعطوف عليه مع كونه بمعنى رب وعدم جواز اظهار رب بعده بخلاف الفاء وبل تعسف اى قول بلا دليل وبما ذكرنا ظهر ان قياس الواو على الفاء وبل قياس مع الفارق فلا يرد ما قيل وجوب ارتكابه للفاء وبل بسبب ذلك ويخرج عن كونه تعسفا قوله باسم الله قال الشيخ الرضي من الجارة في القسم تخصيص بربي وبالله قوله من الامور المختصة لا الاختصاص بهذا الجواب والا يرد عليه في الواو التي للهندية قوله باللام وان لانها مفيدان للتاكيد الذي لاجله جاء القسم واعلم ان اللام لا تجامع حرف النفي وان جاز ان توكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو لزيدا ما هو بقائم ولا يقال لما زيدا قائم وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة بينهما في ظاهر الامر تناف واما نحو قولك لزيدا ما هو بقائم وان زيدا لم يقم فان واللام اثبتا نفي مضمون الجملة للامة بين الحرفين قوله ولجاوزة لم يذكر البصريون سواه وكذا في المغني ومن معناه البدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وفي الحديث صوموا عن اكلة واستعلاء نحو فاما بخل عن نفسه والتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة ونحو ما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك ومرادفة بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين والظرفية ومرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده والباء نحو وما ينطق عن الهوى والاستعانة قاله ابن مالك وقد يكون اسما بمعنى الجانب افاد دخل عليه من وهو كثير كقوله ٥ ولقد اراني للرماح دريئة ٥ من عن يميني مرة وامامي وقال على للاستعلاء ومن معناه المصاحبة كقوله وآتى المال على حبه وان ربك لذو مغفرة هدى للناس على ظلمهم والتعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اى لهدايته اياكم والظرفية نحو ودخل المدينة على حين غفلة ونحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان في زمان ملكه وموافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون وموافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول والاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه يأس من رحمة الله تعالى قوله ليس مثله بالنصب خبر ليس وشيء بالرفع اسمها ليس انما حكم بزيادة الكاف دون المثل لان زيادة ما هو حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولى والله تعالى قدس سره واذا التقدير ليس مثله شيء لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله قوله على بعض الوجوه اى زيادة الكاف على بعض الوجوه الكائنة في الآية الكريمة الوجه الاول ان المقصود نفي مثله تعالى لا نفي مثل مثله فيكون الكاف زائدة لان الحكم بزيادة الحرف اولى لا سيما اذا كان على حرف واحد والوجه الثاني ان يكون المثل زائدة لان الحكم بزيادة الكاف حكم قبل الحاجة اليه لان الحاجة انما تثبت عند ذكر المثل والوجه الثالث ان المقصود هو الكنان نفي مثله تعالى لا نفي مثل مثله الا ان نفي المثل يستلزم نفي المثل بطريق الكناية والكناية ابلغ من الصريح لانه يكون اثباتا بالبينة فلا يكون الكاف زائدة وذلك لان نفي الشيء ينفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود ابدا احد الوجهين المذكورين

في الكناية قيل وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشيء ليس مثل مثله بل المثل المشارك في صفة مع كون الشيء اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به والتقارب منه انتهى اقول وفيه ان المماثلة كون الشيئين بحيث يسد احدهما مسد الآخر اي يصلح كل بما يصلح له الآخر هكذا ذكره العلامة في شرح العقائد وقال المماثلة عندنا انما تثبت بالاشتراك في جميع الصفات حتى لو اختلفا في صفة انتفت المماثلة وعلى هذا فالشيء مثل مثله فنفي مثل المثل يستلزم نفي المثل والوجه الثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فضلوا البخل من مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عن مماثلته وممن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه فهو ابلغ لا فرق بين قوله ليس كالاشي وبين قوله ليس كمثله شيء الا ما يعطيه الكناية من فائدتها وهذان الوجهان وان كانا مشتركين في كونهما كنايتين في النسبة لان الاول ح كناية في النسبة حيث نسب النفي الى مثل المثل واريد به نسبته الى المثل والثاني ايضا كناية في النسبة حيث نفي ثبوت مثل المثل واريد نفي ثبوت مثل له فمرجعهما الى استعمال لفظ دال على انتفاء مثل الشيء في انتفاء المثل الا ان الاداء مختلف وبواسطة اختلاف الاداء حاصبين لانه مر عن الاول بان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وعن الثاني بان نفي المماثلة عمن هو على اخص اوصافه نفي للماثل عنه بطريق المبالغة **قوله** اي بالاسم الظاهر اذ لو دخل الضمير لاوهى الى اجتماع الكافين او شبهت بالنجاسة فطرد المنع في الكل **قوله** للابتداء يعني بمعنى من **قوله** والظرفية يعني بمعنى في وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا والخبر ما رأيته مذ ثلثة ايام **قوله** اجمعية عطف على قوله مبدأ زمان الفعل اي ليس الزمان الماضي جميع زمان الفعل اذ الفعل لا ينقطع في الزمان الماضي بل مستدام زمان التكلم غلا يتصور ان يكون الزمان الماضي جميع مدة زمان الفعل **قوله** لا يكون فيها صفة لقوله ماضية اي لا يكون الفعل المقابل للفعل المذكور في المثالين فيها اي في النسبة الماضية **قوله** لان معناه اه دليل لقوله لا يكون فيها يعني جعل النسبة مبدأ المسافرة وعدم الرؤية انما يصح اذا لم يقع فيها الاقامة والرؤية بل امتد الى زمان التكلم **قوله** لانما لم ينقضيا اي الشهر واليوم **قوله** بعد اي بعد الآن **قوله** فكيف اي لا يصح قوله كما يتوهم بحسب الظاهر لان الاول مثال للاول والثاني للثاني **قوله** لكن بتقدير المضاف ليكون ماضيا منسدا الى زمان التكلم صحيح اعتبارا بالابتداء **قوله** واذا نصبت بهما بعدها **قوله** يكون بالتاء والياء وحاشا جاء فعلا متعديا متصرفا تقول حاشيت بمعنى استثنيت وفي الحديث انه عليه الصلوة والسلام قال اسامة احب الناس الي ما حاشى فاطمة ما نافيته والمعنى انه عليه الصلوة والسلام لم يستثن فاطمة رضي الله تعالى عنها **قوله** بالاعرف المشتهة فيه ان الفرق بين القلة والكثرة انما هو في حالة التنكير واما اذا كانا معرفتين باللام فكلاهما للكثرة اللهم الا ان يقال يفهم من الصيغة القلة بدون ملاحظة التعريف **قوله** ونونا تا اي ان وكان ولكن **قوله** ولغات لعل فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل وعن وجاء ولغن بغين معجمة وجاء لعن بغير معجمة وآخرها لنون وجاء رغن وعن بجعل الراء مقام اللام ولان وان ولعا بالمد وقد يقال لعلت **قوله** على حذف المضاف انما لم يحمل على الظاهر لان ضمير يعكسها يرجع الى الحروف المشبهة بالفعل وح يلزم ان يكون ان يعكس نفسها وليس كذلك **قوله** يكفي في ذلك اي في عدم اقتضاء الصدارة فلو كان معنى **قوله** مني يعكسها ايضا ذلك يلزم استدراك **قوله** فلا تستدرك **قوله** فكسرت ان اي الهمزة الواقعة قبل النون لان بكسر الهمزة وتشديد النون والا يلزم كسر المكسور **قوله** في ابتداء الكلام المراد بابتداء الكلام

هوان لا يكون له تعلق لفظي بالسابق واللاحق فقولك اكرم زيدا انه فاضل في قولك اكرم زيدا انه فاضل في ابتداء الكلام اذ ليس له تعلق لفظي بقولك اكرم زيدا وان كان تعلق من حيث المعنى حيث وقع علة له وعلى هذا الحاجة الى ما ذكره الشيخ الرضي من قوله سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدم قوله بعد القبول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد والشامل للظن والعلم فانها تفتح كما تفتح بعد العلم والظن واما كسرت بعد القبول بمعنى الحكاية لانه ابتداء كلام المحكي قوله وفتحت ان اي حينئذ اي بفتح ان حال كونها مع جملتها فاعلة اذ لا يتصور كونها فاعلة وحدها قوله لو لا انك ضربتني صدر منك اي لو لا صدر منك ضرب اياي قوله نحو لو انك قائم مستفهما فاذ كره قدس سره في بحث حروف الشرط من انه التزام بعد لو فعل ليكون كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق عدم جواز قوله لو انك قائم بل وجب ان يقال لو انك قمت ولذلك قيل صوابه لو انك قمت انتهى وفيه انه صريح في ان وقوع اسم الفاعل بعد لو خلاف القول والحكم عليه بالغلط مشكل لانه وجد في التنزيل بانه وقع فيها الجزء اسما مشتقا وهي قوله تعالى يودو الو انهم باد ون في الاعراب ووجد انه الجزء فيها ظرف وهي لو ان عندنا ذكر امن الاولين فظهر ان القول بوجوب كون الجزء فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف ليس على ما ينبغي وان الجواب عن الاعتراض على الزمخشري بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام بان ذلك في الجزء المشتق لا الجامد ليس بتمام قوله في ان اي في الهمزة الواقعة قبل النون قوله على جملة جزء ان اي كائن على علة قوله فانا اكرمه يعني كون الجزء جملة اسمية مركبة من ضمير المتكلم واكرمه قوله لانها اي ان قوله والمكان من يكرمني فجزاءه اي والمكان المراد ان اني اكرمه خبر مبتدأ محذوف هو قوله فجزاؤه او ان قوله اني اكرمه مبتدأ وخبره محذوف بان يؤخذ من الجزء مصدر مضاف الى الاسم والضمير تشير قوله قدس سره او اكرامي ثابت له وهو عطف على قوله جزاءه اني اكرمه جزء محذوف وهو ثابت له ثم ان وجوب تقديم الجزء الواقع خبر الان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها تاويل المفرد مبتدأ وكذا عدم جواز حذفه للموجب للالتباس انما هو في المتيقن لا في المحتمل كما لا يخفى على من القى السمع وهو شهيد لان المتيقن يعلم ضمنه كونه مفتوحة من تقديم الجزء والا لما كان محتملا بل من امر آخر فلا منع من حذفه وتقديره موخرا فظهر ان ما قيل في كونه مبتدأ بحث لا مهم كما اوجبوا تقديم الجزء لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتاخير وبالجملة قوله واكرامي ثابت له يوهم تقدير الجزء موخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الجزء ليس على ما ينبغي قوله لا لتغير معنى الجملة فانه لا يجعل الجملة مفردا فاعلا او مفعولا او حالا او تميزا وغير ذلك مما يكون تاثيرا في المعنى فكان ان ليس بمذكور فكان اسمه المنصوب كانه في محل يستحق فيه الرفع اذ الابتداء هو التجرد عن العوامل اللفظية الموثرة في المعنى قوله فان في هذا المثال اي لفظا ان قوله فمي مكسورة الوجه ترك الفاء اذ لم يدخل في خبر المبتدأ الذي لم يتضمن معنى الشرط قوله يكون اي ان المفتوحة بالتاء او الياء قوله مع ما اي مع اسم وخبر جملت ان المفتوحة منه اي ذلك الاسم اسما كان او خبرا قوله تاويل الجملة لان ان مع الاسم والخبر سادة مسد مفعولي علمت وفيه ان كونها سادة مسد مفعولي علمت لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد لان مفعولي علمت بتقدير المفرد اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد كذا ذكره الشيخ الرضي قوله اعني ان والابتداء والتمنع اصطلاحا هو توارد الموثرين اللفظيين على معمول واحد والا ابتداء وان لم يكن لفظا لكنه منزل منزلة اللفظ قوله فان المحذور المذكور وهو

اجتماع عاملين على معمول واحد **قوله** مشترك بينهما اى بين الاسم المبنى والمعرب **قوله** خلافا لظاهر ورد الكسائى قال الشيخ الرضى انظر ان مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائى كما هو مذكور فى كتب النحو فى المفتى شرط الفراء الصحة الرفع قبل مجئ الخبر فقضاء اعراب لا سيما فلا يتناول فرد اللفظ ولم يشترط الكسائى **قوله** على الخبر انما يجوز خلافا ان لم يكن ماضيا مجردا عن قد ولا يجوز ان زيدا لقائم كما لا يجوز ان زيدا ليقوم **قوله** اذا فصل اى وقع فاصل بينه وبينها ظرف هو الخبر نحو ان عليا للهدى او ظرف هو متعلق الخبر نحو ان فى الدار لزيدا قائم وينكر عمل ما بعد اللام فيما قبله فنقصان حقه من التصدر **قوله** وهو متعلق الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد ولا تقول ان زيدا لفى الدار قائم **قوله** فى معناه الذى هو التأكيد لعدم الموافقة على الاطلاق كذا قيل وقد قال صاحب المغنى فى معناها ثلثة اقوال احدها وهو المشهور انه واحد وهو الاستدراك الثانى انها تارة وتارة للتأكيد الثالث انها تجامعهما صاحب البسيط الثالث انها للتوكيد دائما مثل ان ويعجب التوكيد معنى الاستدراك وهو قول ابن يعيش وابن الحاجب فى المغرب لكن معنا بالتوكيد ولم يرد على ذلك وقال فى الشرح معنى لكن التوكيد ويعطى معه ذلك الاستدراك هذا كلامه **قوله** اللام فاللام عند سيبويه والاكثرين لام الابتداء افادت مع افادتها التوكيد لنسبته وتخليص المضارع للحال الفرق بين ان المخففة من الثقيلة وان النافية ولهذا صارت لازمة بعد ان كانت جائزة وزعم ابو على وابو الفتح وجماعة انها غير لام الابتداء احتجت للفرق وحجة ابى على دخولها على الماضى المتصرف نحو ان زيدا لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه فى نحو ان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة **قوله** انما لزمت الاعمال اى والما لزمه اللام فى اعمال ان المخففة وجعلها عاملا واذا كان كذلك احتاج المبرد لحصول الفرق بالعمل فلحظه الباب اى تتبع باب الالغاء او تتبع باب الاعمال اذا كان الاعراب تقديريا او محليا ومنه نظيران عطف قوله لان كثيرا على قوله فلحظه الباب وجعله مقابلا له ليس بسديد اذ فيه لزوم اللام فى بعض صور الاعمال وهو ما اذا كان الاعراب لفظيا لا طرد بعض الآخر وهو ما اذا كان الاعراب تقديريا او محليا الا ان يقال المقابلة باعتبار قيد الكل والبعض لا باعتبار المعنى ان لزوم اللام فى صورة الاعمال يحتمل ان يكون لطرد الباب لكل الباب وان يكون لطرد البعض للبعض **قوله** لحصول الفرق بالعمل قال الشيخ الرضى قال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خيف الالتباس بالنافية على قوله يلزم اذا كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا انتهى وانت خبير بان تقييد المعرب بقوله مقصورا ليس على ما ينبغى **قوله** اكثر من مشابهة المكسورة اى بالفعل المفتوحة مشابهة تامة والمكسورة مشابهة بالامر يكون مشابهة الاول اكثر من مشابهة الثانى فلا يخلو عن المناقشة **قوله** الصالحة لان يكون مفسرة ضمير الشان الذى اعتبر مقدرا فى ان المخففة ثم هذه الصفة موضحة لا مفيدة **قوله** لكن مشددة النون **قوله** فتحت كسرة الهمزة الى الكاف قال الشيخ الرضى ولا يخفى انه تكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب **قوله** يدخل على الممكن الذى لا يكون لك توقع او طماعية فى وقوعه والاصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى تقول ليت زيدا قائم اذا كان القيام مما لا يتوقع من زيد وعلى الاستحيل كقوله فيا ليت الشباب يعود يوما فاجزه بما فعل الشيب **قوله** واجب عنه قال الشيخ الرضى ان روى بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشان مقدرا والى المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالى اللامات اى لعله لابى المغوار منك قريب ويجوز ان يقال ثانى لاحى لعل محذوف واللام المفتوحة جارة للظرف كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح اللام الجارة الداخلة على المظهر ونقل ايضا ذلك عن يونس وابى عبيدة والاجود ان روى بكسر اللام

فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثاني لامي لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاول في لام الجر انتهى قال صاحب المغني وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو مجموع بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم باعيانهم ثم قال واول لحن سمع بالبصرة لعل لها عذرها انت تلومها وهنا محتمل لتقدير ضمير الشان كما قال وتقدير تقع بعد ان المبتدأ فيكون اسمها ضمير شان محذوفا كقوله عليه الصلوة والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون الاصل انه اي ان الشان كما قال ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبيا * وانما لم يجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين واشتراطه الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان يابا ه غير الاخفش لان الكلام ايجاب والجر وبعزوه ايضا ياباه لانهم ليسه اشد هذا بامن سائر الناس قوله فعولك مبتدأ خبره قوله اي حصل الفعل بأولا يقولك مفسر بهذا التفسير لان جاءني زيد آه بيان لقوله فعولك بمعنى فتفسيره احدهما تفسير للآخر فلا يرد ما قيل قولك مبتدأ الا خبر له لان قوله اي حصل تفسير جاءني زيد فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر ثم قال انما وقع لنقل كلام الرضي غير تام فانه قال فعولك جاءني زيد وعمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد وعمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالخبر قوله بخلاف آه فتفطن انتهى وفيه ما قيل قوله بخلاف تاما وانت خبير بانه لم يوجد في النسخ التي رأينا بها من الرضي قوله بخلاف آه قوله للجمع مع الترتيب القرينة على اعتبار الجمع قول اللم فالاربعة الاول للجمع فلا بد فيه والترتيب قد يكون في الذكر فلا يستلزم الجمع فلا يكون اعتبار الجمع مع الترتيب لغوا قوله بغير مهلة تقدير لما لا بد منه والقرينة عليه قوله بمهلة لان تقييد ثم بمهلة يدل على ان الفاء لم يعتبر فيه المهلة والا لما تركه قوله مقرونة بمهلة تقدير لمتعلق الباء وهو اما مرفوع خبر بعد خبر ثم واما منصوب على انه حال من الضمير في الفعل المفهوم اي تشبه ثم حال كونها مقرونة بمهلة قوله على رجالتهم قيل على وزن العلماء جمع اجل لمن يسير الظهر يركبه قوله الا انه لم يات في العاطفة قال الشيخ الرضي ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربوا القوم حتى زيدا او جزءا بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا اجزاء ما قبلها كنت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر قوله ومن ندا اي من عدم اتيان حتى العاطفة في ما يلي الجزء الاخير قوله وعدم الحاجة لان الحاجة الى التعميم فرع استعمال حتى العاطفة في ما يلي الجزء ولم يجز استعمالها فيه فالتعميم ليشمل الجار وايضا لغو قوله ليشمل المجاور ايضا اي كما يشمل الجزء قوله كما وقع في بعض الحواشي اي في حواشي الفاضل السندي حيث كتب على قول المصنف ومعطوفها جزء من متبوعه نحو اكلت السمكة حتى راسها او قريب منه نحو نمت البارحة حتى الصباح ان قلت لعل الفاضل السندي يأول بان الصباح كالجزء من الليل بالاختلاط قلت التاويل فرع الاستعمال ولم يجئ في الاستعمال حتى العاطفة في الملاقي قال الشيخ الرضي ويفترقان ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا الى آخره ما نقلناه عنه آنفا وايضا قال والسببية في مع جاءته او جب كون ما بعدها ايضا جزءا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجز نمت البارحة حتى الصباح جرا لكما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر انتهى فان هذا الكلام ظاهر بل صريح في ان حتى الجارة جاء استعمالها في الملاقي ايضا ولم يختص استعمالها بالجزء كما اختص استعمال العاطفة بالجزء فما قيل في الجواب عن جانب الفاضل السندي

لايصح وخوال حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه ملاق الجزء الاخير كما منه الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجازه الهندي خلافا لمن قيدا بالنوم نفي الرضي وتصحيح الهندي ليس على ما ينبغي ان قلت يحتمل ان يكون المراد من قول الفاضل الهندي اي جزء متبوعه حقيقة او حكما او خيال ما هو كالجزء من متبوعه بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم وح لايرد ما اورده الشارح قدس سره قلت هذا الاحتمال موجه الا انه يابا ه قول الفاضل جزء من متبوعه نحو مكثت السكة حتى ركبها او قريب منه نحو نمت البارحة حتى الصباح قوله اي همزة الاستفهام التي يطلب بها وبام التعيين وهي التي يكون لطلب التعيين ويستحق الجواب بخلاف ام التي تتبع قبلها همزة التسوية لانها لا يطلب بها وبالهمزة التعيين ولا يستحق الجواب وان كانت قسما من المتصلة قال صاحب المغني ام على اربعة اوجه احدها ان تتقدم عليها همزة التسوية او تتقدم عليها همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الآخر وسيجيء ايضا معاودة لمعنا للهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في الثاني فالمذكور في الكتاب احد النوعين على ما يرى وما قيل من ان الشيخ يطلب التعيين في ام المتصلة لا ينتقض بقوله سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب وقال الشيخ الرضي المتصلة تختص بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما الاستفهام او التسوية قوله لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي وستقيم باي عن التعيين فيكون العطف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجزابه بالتعيين وما في المنقطعة فلا تثبت احد الامرين عنده بل ما قبل ام وبعدها كلاما ان لانه اضرب عن الكلام الاول وشرع في استفهام مستانف فمعنى اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاء هذا ما ذكره الشيخ الرضي او بمعنى بل التي يكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لا للتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتراه وفيها معنى مع بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء او الهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتراه وقد يخلى بمعنى بل وحده كقوله ام انا خير من هذا الذي هين اولا معنى للاستفهام وكذا اذا جاءت بعده اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور ولاجل كون ما بعد ام وما قبلها على كلامين سميت منفصلة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كان انتهى وهو صريح في ان ام في نحو انها لابل ام شاء بمعنى بل والهمزة الاستفهامية فهي فيه من الحروف العاطفة فقوله استفهام مستانف ليس معناه انه كلام مبتدا ليس معطوفا على الاول بل معناه ليس المجموع استفهاما واحدا بمعنى اي بل استفهام على حدة وان كان معطوفا على الاولى وانما ذا لم تقيد منه الجزاء والانشاء كانت حرف ابتداء لا تتعلق بما قبلها اصلا يدل على ما ذكرنا قوله فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها لابل ام شاة تامل فظهر ان ما قيل في الجواب عن لزوم عطف الانشاء على الاخبار في نحو لا انها لابل ام شاة من ان ام لاستفهام مستانف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار ليس بسديد وكذا قوله او للعطف بالتاويل كانه قال بعد قوله انها لابل ليست كك وشك فيها فقال ام شاة هي خير شاة ام شاة لانه تاويل بعيد لا يساق الى الذهن اصلا بل هو من التاويلات التي ليست الكلام لا يقال نحن ان يكون من قبيل عطف القصة على القصة لانا نقول عطف القصة على القصة تختص بما اذا كان في جانب المعطوف وكذا في جانب المعطوف عليه جمل متعددة صرح بسيد المحققين سند المدققين في شرح المفتاح فما قيل نحن نقول نجوز عطف الانشاء على الاخبار بتاويل القصة وجعله عطف قصة على قصة ليس على ما ينبغي اعلم ان قوله انها لابل ان وقع في استعمالات العرب فالمنع ليس على ما ينبغي والا فلا اشكال في المعنى

هذا العطف منها البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح وتقله عن كثيرين واجازه الصفار وجماعة قوله لم يجز تركيب الرأيت زيدا ام عمرا واقدر التركيب لان الفاعل يكون مفردا وقوله ارأيت ليس كذلك الا انه ينبغي ان يقرر بالتنوين وقوله ارأيت بيان لما ذكر على تقدير الاضافة يلزم اضافة غير الظرف الى الجملة قوله امر واحد وهو قوله يليها احد الامرين الى قوله لطلب التعيين قوله لكنه اي الامر الواحد قوله شرطين احدهما احد الامرين المتساويين وثانيهما قوله بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين قوله واما استفهام عطف على قوله اما جزء قوله كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو وفيه انه لا يجوز ان يجعل ام في هذا التركيب منقطعة لوجوب ذكر جزئي الجملة اذا وقعت بعد الاستفهام المتلبس بالمتصلة وفي هذا التركيب ليس الجزءان مذكورين قال الشيخ الرضي المتصلة تختص بثلثة اشياء ثانيها انه يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو او مقدرا احدهما نحو انهما لابل ام شاة قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة وفي خلاصة النحو يلزم لفظ الجملة بعدها في الاستفهام خيفة اللبس نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ولا يلزم في الخبر حيث لا التباس نحو انهما لابل ام شاة انتهى وفي الاستفهام منقطعة بمعنى بل والهمزة وتقع في الخبر والاستفهام ويلزمها في الاخير لفظ الجملة والا لا يعرف المنقطعة هي ام متصلة انتهى وفي شرح اللباب ويلزم لفظ الجملة بعدها في الاستفهام بالهمزة اي لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين ولا يجوز حذف احدى جزئيها اذا كانت بعد الاستفهام بالهمزة خيفة اللبس اي ليس ام المنقطعة بام المتصلة ان حذف احدى جزئي الجملة نحو ازيد عندك ام عندك عمرو فانه لو قيل ام عمرو بحذف احدى الجزئين التبست المنقطعة بالمتصلة ولا يلزم ذلك اي لفظ الجملة بعدها في الخبر وفي الاستفهام بغير الهمزة حيث لا التباس المنقطعة بالمتصلة لان شرط المتصلة ان تقيد بهمزة الاستفهام انتهى قوله لكن ساكنة النون قوله لازمة للنفي في المعنى ان وليها مفرد في عاطفة بشرطين احدهما ان تتقدمها الفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا يقم زيد لكن عمرو فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن جملتها حرف ابتداء وجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم قلت اني ان لا يقترن بالواو وقاله الفارسي وقال النحويين وقال قوم لا يمتنع مع المفرد الا بالواو واختلف في نحو ما قام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال احدها لا يونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد الثاني لابن مالك ان لكن غير العاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو لكن قام عمرو الثالث لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة والرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة قوله الا واما قال الشيخ الرضي هما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة كانهما مركبتان من همزة الانكار وحرفي النفي والانكار نفي ونفي النفي اثبات فهما لفادة الاثبات والتحقيق فصار المعنى ان الا انهما غير عاملين يدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية فالطلبية امرا او نهي او استفهاما او تمنيا او غير ذلك ويختصان بالجملة فتجلو فهما وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدها مبتدأ به وقد تنسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المصنف قوله تدخل الاكثير اعلى النداء واما كثيرا على القسم ولجميع حروف التنبيه صدر الكلام الا ياالداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فان ها تكون امافي الاول او في الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة قوله وتجعله اي تجعل النفي ايجابا اي بلى مختصة بجعل النفي ايجابا فلا يجاب بها الا ايجابا وذلك متفق عليه ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي انها يجاب بها الاستفهام المجرد ففي صحيح البخاري في كتاب الايمان

انه عليه الصلوة والسلام قال لاصحابه اترضون ان يكونوا ربع اهل الجنة قالوا نعم وفي صحيح مسلم في كتاب البيوع اني لارجو ان يكونوا نصف اهل الجنة قوله الك في البر سواء قال بلى وايضا فيه انه قال انت الذي تستحي بكة فقال انه العيب بلى هذا ما ذكره صاحب المغني قوله تصديق للجر سواء كان الجر موجبا او منفيا ولا يجيء بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما قوله لمن قال وهو ضمادة بن ثعلبة شريك قوله ان وراكبها مقول قول ابن الزبير وراكبها منصوب على انه مفعول له اي لان لفظ تصديق له من لعن الله من اشار اليه اشار اليه قدس سره بقوله اي لعن الله تلك الناقة وراكبها قوله من جوى جهن الجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن قوله لا تحتمل بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت فكانها لم تفد شيئا لما لم يغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها قال الشيخ الرضي ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به قال الشيخ الرضي فائدة الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قلت سميت زائدة لانه لا تتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيدا لمعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم يغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به هذا كلامه وهو صريح في ان فائدتها العارضة للكلام الذي يودى به اصل المعنى لم يغاير الفائدة الحاصلة قبل زيادة الحروف فكانه لم يفد بهذه الحروف شيئا من المعاني ولذا سمي زوائد واعترض على النحاة بان يقولوا بمقتضى هذا الدليل بزيادة ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد مع انهم لم يقولوا به وانما قال الرضي انها لم تفد المعاني التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له فلا يلزم زيادتها وليس لك كيف وعبارته المذكورة بريئة عنه فانقيل على قوله قدس سره ان اصل المعنى بدونها لا تحتمل موجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضي وقال مع انها لم تفد المعاني التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له ليس على ما ينبغي فتامل قوله كان خلبته يعطوا الى ناضر السلم ه اوله + ويوما توافينا بوجه مقسم + الموافاة الاتيان والمجازاة الحسنة والمقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة اي الحسن من القسامة وهو الحسن وتعطوا اي تناول ضمن معنى الميل ولذا عدي بالى والجملة صفة خلبته والناضر من نضر وجهه اذا حسن وارادبه الخضرة والطراوة والسلم بفتحتين جمع سلمة وهو شجر عظيم وله شوك والمعنى يوما تاتينا الجميلة بوجه حسن كخلبته تمدحها على حسن ناضر من هذا الشجر قوله على تقدير رواية خلبته بالجر قيد به لان زيادة ان بعد كاف التشبيه انما يكون على تقدير الجر قوله ومع ان شرطا لاجابة اليه لان قوله شرطا يغني عنه لانه حال من المذكورات كما اشار اليه بقوله حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا قوله ما يتعلق بالمذكورات قوله اي اداة او مع شرط قدر المضاف لان المذكورات اداة شرط لا شرط قال الشيخ الرضي قوله شرطا تقييد بجميع ما ذكر من اداة متى واين وان لانها كلها يكون شرطا وغير شرط وزيادة كلة ما فيها مختصة بحال الشرطية قوله زيادة مع المضاف اي بعد المضاف قوله ما فيها كلها اي كلة ما في المواضع المذكورة من وقوعها بعد الحروف الجارة وبعد المضاف قوله كغير لاحور سرى وما شعر + تمامه + بافكه حتى اذا صبح حشر + بافكه متعلق بيشعر او سرى المقدر والباء سببية والحور الهلاك على وزن الطلبة جمع حائر كبزل وبازل فالحور ايضا الهلكة بالضم

بمعنى الملاك لصيف فاسقا او كافرا والمعنى ان الفاسق سرى والكافر فى ممالك الملاكين او فى بير المملكة باقله واباطيله وما علم لغرط جهله وغفلته انه سار فيما اذا انفق الصبح او قامت القيمة على انه كان ساعتها فى ظلمات نفسه او الكفر ولكنه لم ينفعه ذلك لعلم فتفسير الشارح قدس سره الحور بالمملكة على وزن الطلبة من علم وتعين بناء على انه جاء فعل بضم الفاء وسكون العين بمعنى فاعل لا من ثلثى وتخمين بناء على انه فسر الحور الجوهرى الحور بالمملكة بمعنى الملاك والشارح فهم من المملكة على وزن الطلبة وعلى هذا لا يرد ما قيل الحور المملكة على وزن الغرفة هكذا ذكره الجوهرى فى الصحاح فتوهم الشارح ان المملكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب توضيح فيما وقع وانه لعجاب خيال الحور جمع حائر **قوله** اى الفعل متقرر فى المعنى القول اشارة الى ان ما موصوفة وصفته متقرر مقدر متعلق به الجار والمجرور والمقصود منه توجيه كون المعنى ظرفا للفعل مع ان المشهور خلافا بين العلماء ان الالفاظ قوالب للمعانى وحاصل التوجيه ان كون المعنى ظرفا للفعل اعتبارى باعتبار تشبيه تقرر الفعل بمعنى القول تقرر المظروف فى الظرف وجعله فى حكمه فاستعير فى معنى القول وجعل ظرفا للفعل واما كون اللفظ ظرفا للمعنى فهو شايع ذايع فهو بمنزلة الظرفية الحقيقية ولذا قال الفاضل الهندى ظرف اعتبارى او على القلب فلا يرد عليه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية فلا يصح جعل القلب قسما للظرفية الاعتبارية **قوله** فلا يقع بعد صريح القول فان قلت قوله تعالى والفلق الملائم ان اشموا ان فيه تفسير صريح القول لان التقدير قائلا لبعضهم لبعض لان امشوا واجيب بانه زائد وبان صريح القول المقدر كالفعل المأول بالقول فى عدم الظهور وبان الفلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتواصون فيما جرى قيدا وبان الفلق اللام بمعنى الفلقة فى القول وشرعوا فيه وينبغى ان يعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل تمام الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى وآخر دعوهم ان الحمد لله رب العالمين خبر المبتدا المقدم **قوله** وقوله تعالى ما قلت لا يصح ايراده فى سلك بيان قوله فمن لا تفسيرى فى الاكثر لا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول لان الظاهر ان قوله وقوله تعالى عطف على قوله تعالى او على قوله قولك كتبت اليه والصواب ان يذكر فى خبر قوله وقد يفسر بها المفعول به انظر كما فعل الشيخ الرضى حيث قال وقد يفسر المفعول به انظر كقوله تعالى واوحينا الى ابيك يا يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله مفسر للضمير به وفى امرتنى معنى القول **قوله** هو مصدر جبر بالمضاف الى اسمها فمعنى بلغنى ان زيدا قام بلغنى قيام زيد وكذا ان الجر جائز نحو بلغنى انك زيد اى زيديتك وكذا بلغنى ان زيدا فى الدار اى حصول زيد فى الدار لان خبره فى الحقيقة حاصل المقدر **قوله** او بمعناه اى فى معنى مصدر الخبر وبمنزلة مصدر الخبر عطف على قوله مصدر جبر بالمضاف **قوله** اى اخوة زيد فان الاخوة وان لم يكن مصدر اخوك الا انه بمنزلته لان اخوك بمنزلة يواخيك او مواخيك **قوله** فان تعذر مصدر جبر بالمضاف او فى معناه **قوله** او تقديرا قال الشيخ الرضى واذا ولى بها الظرف فهو المنتصب بالفعل الذى بعده لا بمقدر قبلها كما فى قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك انتهى فقوله اذ دخلت منصوب بفعل مذكور بعده وهو قلت **قوله** بخلاف هل زيدا ضربت وهل زيدا ضربته فانها لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل فى الكلام وان كان الاسم منصوبا بفسره الفعل ولا يجوز اختيارا بل زيدا ضربته بل لا بد من املائها اياه لفظا كذا ذكره العلامة التفتازانى فى المطول ناقلا عن بعض المحققين من النحاة **قوله** اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لانكار الفعل الواقع فى الحال ولا يصح استعمال هل فيه لانها تخصص المضارع بالاستقبال **قوله** لان المستفهم عنه فى هذا الموضع محذوف بالحقيقة فيها انه لا ضرورة

في ارتكاب الحذف ولا دليل عليه **قوله** بجعل النكرة معادة لام المتصلة ولا يصح جعل هل معادة لها فلا يصح هل زيد عندك ام عمرو لان وقوع الفرد بعد ام دليل الانفصال ودام المتصلة تطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع **قوله** فاستعمال النكرة الى **قوله** المنسب وليق فيه ان استعمال هل معادلة لام المتصلة يكون حينئذ مناسبا على ما هو مقتضى اسم التفضيل مع انه لا يصح فلا يتم التقريب **قوله** بام المقدرة بالنكرة اي المعادلة بالنكرة **قوله** وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول هذا المعنى ايضا من المعاني المعتبرة عند اهل اللغة الواردة في استعمالاتهم عرفا فانهم قد يقصدون الاستدلال في الامور المعرفية كما يقال لمن هل زيد في البلد فتقول لا اذ لو كان لحضر فيستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول واما ان الآية واردة على مقتضى اوضاع ارباب المعقول وان هذا المعنى انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارباب المعقول فبعيد لان القرآن لم ينزل على اوضاع ارباب المعقول **قوله** لم يعلم من ذلك اي من كون الفساد منتفيا انتفاء التعدد لان انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم **قوله** وخطأ اي نسب الى الخطاء الشيخ ابن الحاجب قائلا بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق وانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب **قوله** ولم يرد الشيخ ابن الحاجب **قوله** احد انتفائين المعلومين كون الانتفائين معلومين لعدم من قول العلماء ولو التعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا فلا يرد ما قيل اعتبارا بالعلم لا يخلو عن مناقشة **قوله** فلا يتصور هناك استدلال اذ لا بد فيه من كون احد الشيئين معلوما والآخر مجهولا وهو ليس كذلك **قوله** البعد واختار البعيد اولى من الابعد ولانه لا يعد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد كذا ذكره التفتازاني في المطول في اول بحث المسند **قوله** لا يقال لو انك منطلق يرده قولهم تعيبون لو انهم بادون في الاعراب **قوله** اي في اول زمان التكلم قال الفاضل السندي اول ظرف تقدم بعضين الدخول اي اذا تقدم القسم على الشرط واخلا اول الكلام والا فلا يصح ترك في العدم كونه زمانا ولا مكانا بهما **قوله** لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم لان الشرط اذا كان ماضيا وان لم يجب كون الجزاء مجزوما بل يجوز جزمه لكن يكفي في الحذور المذكور جوازه لانه على تقدير العمل بالجواز يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم فالمدار بالحقيقة على اللزوم على تقدير خاص اولية العمل في الصورة وان لم يكن واجبا الا انه اولى كما يشعر به **قوله** لكان الجزم بحذف النون اولى والاولى بمنزلة الواجب **قوله** بمعنى المضي الاول وهو جائز ان يتبع القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويتبع الشرط **قوله** هذا اي انا والله ان تاتني انك **قوله** فيكون باعتبار التقديم الى **قوله** انشد على غير ترتيب اللف وذلك لان ذكر تقديم الشرط مقدم على ذكر تقديم غير الشرط واعتبار القسم ايضا مقدم على اعتبار الشرط في اللف وفي المثال قدم غير الشرط على القسم واعتبر الشرط بقرينة جزم انك اذ لو اعتبر القسم لقيل آتيك بالياء فيكون انشد على غير ترتيبه **قوله** وعلى المعنى الثاني وهو قوله ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط آه **قوله** فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم على تقديم غيره وفي المثال قدم غير الشرط **قوله** وباعتبار الشرط على ترتيبه لان اعتبار الشرط مقدم على اعتبار القسم وفي المثال لك بقرينة جزم انك **قوله** هذا مثال اي قوله وان اتيتني والله لآتينك **قوله** فهو باعتبار هما اي اعتبار الشرط واعتبار القسم **قوله** نشر على ترتيب اللف لان تقديم الشرط مقدم على تقديم غير الشرط واعتبار القسم مقدم على اعتبار الشرط

في المعنى الاول وفي المثال الثاني كذلك قوله فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللفّ لان تقديم الشرط مقدم وفي المثال كذلك قوله وبالاعتبار الثاني وهو جواز الغاء الشرط قوله على غير ترتيب اذ في المعنى الثاني اعتبار الشرط مقدم على الغاية والمثال مثال الالغاء الشرط قوله ففي كل من المثالين الى قوله اختلاف بين اعتباريه اما في المثال الاول فلاعتبار التقديم يكون على غير ترتيب اللفّ وباعتبار الشرط على ترتيبه من حيث المعنى واما في الثاني فلانه باعتبار التقديم يكون النشر على ترتيب اللف وباعتبار الشرط على غير ترتيبه قوله بخلاف المعنى الاول اذ المثال الاول نشر على غير ترتيب اللف بالاعتبارين على المعنى الاول والمثال الثاني نشر على ترتيب اللف على المعنى الاول فالحاصل ان للمعنى الاول رجحانا على الثاني لامكان كون النشر على ترتيب اللف بالاعتبارين على سبيل الاجتماع. وفي المعنى الثاني على وجه التفريق والا فضيه ايضا نشر على ترتيب اللف بالاعتبارين قوله يقتضي تقديم المثال الثاني لانه نشر على ترتيب اللف قوله على الاول لا يقبل نشر على ترتيب اللف قوله لكنه اراد اي الصرح قوله اتصال المثال بالممثل له يعني لو قدم المثال الثاني على الاول كما يقتضيه رعاية كون النشر على ترتيب اللف لم يتصل كل من المثالين بالممثل له وعلى تقديره باخره يكون المثال الاول متصلا بالممثل له وهو قوله وان يلغى القسم ويعتبر الشرط والاصل اتصال الممثل له واعمى المصاف اليه رعاية الاتصال ولو باعتبار مثال متقدم الاول قوله للتفصيل قال الشيخ الرضي والتفصيل ليس لازما لاما في جميع مواقع استعمالها فانها تجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى في جميع مواقعها فالتزم ذلك المتعدد بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله واما الذين في قلوبهم زيغ على مبتدء واما الراسخون وبدا واما الخان محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها قوله والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتضى تكررها فيودي الى الاستثقال وليقوم ما هو الملزوم مقامه فاقام حقيقة في قصد المتكلم وهو زيد في اما زيد فقائم لانه ملزوم القيام مقام الملزوم في كلامهم يعني الشرط قوله جزء ما في جزاء ليقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جملة الكلام ويحصل ما هو المتعارف عندهم من شغل جزء واجب الحذف ويحصل بقاء الفاء متوسطة كما هو حقها قوله مهما يكن من شئ كان ماته ومن زائدة في اسم يكن على مذهب الاخفش او استغراقية باعتبار المآل قال الشيخ الرضي اي ان في الدنيا شيئا تقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شئ في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شئ فيها قوله فمن الثاني قال الشيخ الرضي وليس لشئ لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلانا بجواز مع المانعين والكثرة ان الغرض مهم فيجوز لتحصيله الغاء المانعين فصاعدا قوله ووسط زيد لما ذكر من قوله لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء قوله اما تقديره مبتدأ وقوله وتقديره معطوف عليه وخبره قوله فوجه غير ظاهر قال الشيخ الرضي انما ارتكب هو لاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقائم ولم يتنبهوا ان التقديم في هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة قوله يرفع اليوم قال الشيخ الرضي ويجاز الرفع اختيارا في اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا بتاويل يعيد قائم منه قوله الساكنة في الوضع وان حركت بعارض ولذا لم يرد اللام المحذوفة للساكنين في رمتا وخرتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها وهي بخلاف الكلمة فالحركة باعتبارها كالا زمة

الالف حيث التقا السكون فالحركة عليه كلا حركة بخلاف حركة اللام في لم تخافوا وخافا وخافوا فان بين الفعل في هذه لم يحذف لان سكون لام المضارع ليس بأصل بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع فاصل لام لم تخافا وخافا ولم تقولا وقولا هو الحركة وهي الآن متحركة بحركة كالملازمة لانها لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كبعض الكلمة بخلاف لم تخف الله وخف الله ولم تبع الثوب وبع الثوب ولم تقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا انها الآن عارضة ليست كالملازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء لان اصل هاتين الحرفين السكون هذا ما ذكره الشيخ الرضي والراجح عندي خلافه كالحرف الاخير والدليل على كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها في نحو قائمة وتقلب الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى قوله وهو من حيث انها من احكام تاء التانيث فلا يلزم التكرار كما قال البعض لاختلاف الحيثيتين قوله اي بذاتها اي وضعا قوله فلا يضرها اي النون الساكنة قوله الحركة العارضة يعني لا يخرج عن تعريف التنوين التنوين الذي حركت بحركة عارضة لانه ساكن وضعا قوله وهي اي النون الساكنة قوله شاملة فيه ان النون المحولة على التنوين من حروف المعاني بقرينة ان التنوين من اقسام الحرف وهي من اقسام الكلمة فكيف يشمل نونات هي من حروف المباني كما يشير اليه قوله قدس سره تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة العبرة فيما الوضع تسامل قوله فان هذه اي نون من ولدن ولم يكن دليل لقوله فاخرجها بقوله آه قوله للتمكن قال الشيخ الرضي ومعناه كون الاسم معربا قال سيد المحققين سند المدققين هذا اولى مما قيل من ان تنوين التمكن ما يدل على امكنية الكلمة اعني كون الاسم الى آخر ما ذكره قوله نحو صه في الرضي قيل وتخصيص بالصوت واسم الفعل قال صاحب المغني تنوين التنكير هو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وايه وفي العلم المختوم بويه بالقياس نحو جاءني سيبويه وسيبويه آخر واما تنوين رجل ونحو ين المعربات فتنوين تمكن لا تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير قوله واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن فيه ان التنوين لا يدخلها اصلا فكيف يقال انه للتمكن لا للتنكير فالمراد ان التنوين في العلم ليس للتنكير فيه ان التنوين في العلم لا يحتمل التنكير فالقول بانه ليس للتنكير لغو قوله عوضا عن المضاف اليه مفردا وجملة او من حرف اصلي او زائد كجوار وغواش فانه عوض عن الياء وقافا سيبويه والجمهور قوله وهو خطأ لانا نحضه انه يحتمل ان يكون التنوين للتمكن والمقابلة واذا سمي به امرأة تمحض للمقابلة كما قال قدس سره تنوين رجل لعبد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن قوله لعدم مساعدة المعنى اذ ليس المعنى على حذف المضاف اليه ولا على حذف الياء وهو ظاهر قوله انما يكون بابدال حروف الاطلاق به في المغني وظاهر قوله انه تنوين محصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه جيء لقطع الترنم وان الترنم وهو التغني يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت فيها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون في مكانها زعم ابن مالك في التسهيل ان تسمية اللاحق للقوافي المطلق والقوافي المقيدة تنوينا مجازا وانما هو لون اخرى زائدة ولهذا لا يختص بالاسم و يجامع الالف واللام ويثبت في الوقف قوله فمعنى اعتبارا لوضع في بعضها اي قد تأمل كتنوين العوض والمقابلة قوله موضوعة

اى موصوف احد العلمين به اى بلفظ ابن قوله والآخر والعلم الآخر مضاف لفظ الابن اليه اى الى ذلك العلم الآخر قوله نحو جاء رجل ابن زيد خان ابن فى هذا المثال والخان مضافا الى علم الا ان موصوفه ليس بعلم بل نكرة وضمير ان ابن معرفة لكونه مضافا الى العلم فكيف يصح وصف النكرة به الا ان تجعل الاضافة للاشارة الى غير معين كاللام فيصح وصف النكرة به قوله وزيد ابن رجل عالم انت خبير بان معنى قوله لو كان مضافا الى غير العلم على ما يقتضيه قوله اذا كان صفة لغير العلم انه صفة للعلم الا انه مضاف الى غير العلم فيلزم ان يكون ابن رجل صفة لزيد كما ان زيد صفة لرجل وهو مشكل لانه يلزم فى الاول كون المعرفة صفة للنكرة وهو تمنع وفى الثانى كون النكرة صفة لمعرفة وهو ايضا تمنع وقد عرفت الجواب عن الاول واما الثانى فلا وقع له ولو جعل زيد مبتدأ وابن رجل خبره لم يكن مخالفا للسياق لان معنى الاول انه مضاف الا انه صفة لغير العلم فيكون معنى قوله او كان مضافا انه صفة للعلم الا انه مضاف الى غير العلم ففى الجعل مبتدأ وخبرا تفكيك للنظم فيكون زيد ابن رجل معطوفا على قوله رجل ابن زيد فكما ان رجل حاصل جاء وابن زيد صفة له ككف زيد فاضل جاء وابن رجل صفة له فان قلت قد وصف رجل بعالم فيصلح صفة لزيد قلت وصف رجل به لا يستلزم كونه معرفة فلا يصح وصفه به وعلى هذا فلا فائدة فى ايراد عالم الا جعل الوصف مفيدا لانه معلوم ان زيدا ابن رجل فلا فائدة فيه الا بايراد عالم قوله للالتباس بينت فان قلت تاء بنت يكتب مطولا وتاء ابنة يكتب مدورا فلا التباس لوحذف همزة ابنة قلت لعل الحكم بالالتباس بناء على ذهول الكاتب عن كون التاء مطولا ومدورا او على ذهول المتامل عن ذلك لكن يرد ان هذا الالتباس غير مضر اذ لا يتفاوت المقصود بذلك قوله نحيص اى نون التاكيد هذا هو الظاهر ورجع الضمير الى النونين بتاويل كلوا حد ليس سديد لانه اختيارا لما يحتاج الى التاويل مع وجود وجه لا يحتاج اليه قوله نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد لا حاجة اليه مع قوله بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة قوله اى فى جوابه المثبت اشارة الى ان المراد بالمثبت الجواب لانه الموصوف بالاثبات لا القسم وقول الفاضل الهندى الاضافة من قبيل جرد قطيفة لا يخلو عن خلل ثم لزوم النون فى جواب القسم المثبت بشرط ان لا يتعلق به جار سابق كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون قال الشيخ الرضى وتجئ النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التى تلحق اوائلها المزيدة فى غير المتكلم اختيارا لكن قليلا وتجئ بالنون بعد المنفى بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفى قياسا عند ابن جنى لانها اذن تشبه النفى وقد تجئ مع لا النافية منفصلة نحو لا فى الدار يضربن زيد وما قيل مجيئها مع النفى بانظر انما دخلت النفى بلا المشابهة للنهى قوله ان اشترط فى التقاء الساكنين آه لا وجه للتردد وقد تقرر فى الصرف ان التقاء الساكنين عليه انما يكون اذا كان الاول لينا والثانى مدغما فى كلمة واحدة قال الشيخ ابن الحاجب فى الشافية التقاء الساكنين يغتفر فى الوقف مطلقا وفى المدغم قبله لين فى كلمة نحو خويصه وطامة الضالين وتمود الثوب انتهى بخلاف ما اذا كانا فى كلمتين فهناك يجب حذف اللين نحو ان قالوا اللهم ويا ايها النبى وما جعل عليكم فى الدين من حرج قال الشيخ الرضى فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت بها نون التاكيد لساكنين فى كلمتين او لهما مدة وان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاول الا انها على كل حال كلمتان والثقل حاصل لوجود الواو المضموم ما قبلها وعليها ودليل اذا حذفت وهى ضمة ما قبلها قال سيبويه

لو قالوا اضربون واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كتموا وانشوب انتهى **قوله** لو قالوا آه لا يخلو عن خلل **قوله** المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حدة ان يكون الساكنان في كلمة واحدة **قوله** الاثقل لما ذكر وقيل النون المشددة ان لم يشترط ذلك وقد عرفت ما فيه **قوله** ذلك المذكور اشارة الى دفع ما قيل ان المشار اليه مثنى فكيف يصح الاشارة اليه باسم الاشارة المفرد ووجه الدفع ان المشار اليه ما دل بالمذكور وهو مفرد **قوله** غير ما ذكر اذ ليس ما قبل النون في الصورتين مفتوحا بل قبل النون الف في الصورتين **قوله** باثبات الالف مع ان القياس حذفه لكون التقاء الساكنين على غير حده لان التقاء الساكنين على حده انما يكون اذا كان قبل المدغمين في كلمة واحدة ولم يحذف لئلا يشتبه بالواحد **قوله** بزيادة الالف وانما كان يلزم منه التقاء الساكنين على غير حده **قوله** لئلا يجتمع ثلث متعاقبة بقوله بزيادة الالف **قوله** للزوم التقاء الساكنين على غير حده وفيه انه لا يلزم التقاء الساكنين على تقدير دخول الخفيفة في الجمع اذ لا ضرورة في ادخال الالف على تقدير الخفيفة ولو سلم ففيه انه يلزم بدخول الثقيلة ايضا التقاء الساكنين على غير حده فلا وجه لمنع الخفيفة دون الثقيلة الا ان يقال التقاء الساكنين في الثقيلة يشبه التقاء الساكنين على حده في الصورة فلم يحكم بمنعه رعاية للصورة قال الشيخ الرضي واما مع الثقيلة فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعا واحدا متحركا **قوله** اغزون وارمن بحذف الواو للتقاء الساكنين على غير حده لان الاول من الساكن وان كان مدة والثاني مدغما لانها في كلمتين لان النون مع الضمير البارز في حكم الكلمة المنفصلة **قوله** كما حذفت في نحو اغزوا الكفار لالتقاء الساكنين على غير حده **قوله** ارموا الغرض اي الهدف **قوله** اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء لالتقاء الساكنين على غير حده لكون النون كلمة على حدة مع الضمير البارز فالاصل ان النون في جميع المذكر والواحد المؤنث في حكم الكلمة المتصلة بمنزلة في انه ليس كالجزء مما قبله ولذا حذف الواو والياء ولو كان له حكم الجزء لما حذفا وفيه ان الحذف يحتمل ان يكون لثقل الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها مع النون المشددة لان النون في حكم المنفصل ولذا لم يحذف الالف في اضربان وفيه انه يحتمل ان يكون عدم الحذف فيه لئلا يلتبس بالواحد وبالجملة ان جعل النون في حكم المنفصل مع البناء يشكل عدم الحذف فيه وحينئذ يحتاج الى ان يقال لئلا يلتبس بالواحد وان جعل كالمتصل مطلقا يشكل حذف الواو والياء في اضربن واضربن فاحتيج الى ان يقال حذفا للثقل مع ما قلنا فالترجيح للاول وانكان الاصل فيه ان يكون كالجزء من الفعل لانه حرف التصق به لفظا ومعنى لكن لما كان البارز فاصلا بينه وبين الفعل صار كالمنفصل **قوله** كالمتصل اي كاللفظ المتصل الذي هو كالجزء من السابق والتتمة له لانه الاصل فيه مع عدم الفاصل فيفيد بحركة حرف كيصل بسبب لحوقه وتجعل بمنزلة الاصلية فيرد عند لحوقه حرف ساكن حذف لالتقاء الساكنين كما يفيد بحركة كيصل لواسطة اتصال ما هو كالجزء من الفعل وهو ضمير الفاعل نحو قوموا بين فانه لما لم يكن بين الفعل والنون بارز فاصل عد كالجزء منه وجعل الواو التي هي حاصلة بحركة بمنزلة الاصلية فاعيد الواو والياء المحذوفتان لالتقاء الساكنين بزوال التقاء الساكنين بحصول الحركة على اللام والعين بلحوق ما هو كالجزء بخلاف ما لو حصل الحركة بامر منفصل خانه فانه انما يعاد لعدم الاعتداد بالحركة العارضة بحركة نقل الحق وقع الثوب ثم ان اهل الصرف قالوا ان الحركة الحاصلة بسبب

لحق ما هو كالجزء وهو ضمير الفاعل نحو صونا وصونوا وقولا وقولوا وهو لا يخلو من خلل لان كون حركة النون واللام حاصلا باتصال الالف والواو وانما يتصوران لو قيل ان الاصل كان صنن وقل فلما اتصل الالف والواو وبما فتح النون واللام اوضم فاعيد الواو لزوال التقاء الساكنين بحصول حركة هي بمنزلة الاصلية وليس كذلك بل قالوا ان صونا وقولا وصونوا وقولوا اما خوذات من تصونان وتصونون وتقولان وتقولون فبعد حذف حرف المضارع حذف لاجل الوقف النون لاجل حركة النون واللام فكيف يقال انه باتصال الالف والواو حصل الحركة والظاهر ان الاصل صنن وقل ثم اتصل بهما الالف والواو والياء والنون فان قلت اذا كانت الحركة الحاصلة بواسطة الضمير بمنزلة الاصلية فلم لم يعد الالف المحذوف في رمت ورمتا مع ان الحركة حصلت بالالف قلت قالوا يعاد المحذوف لالتقاء الساكنين بحصول حركة بواسطة الضمير اذا كان الحرف الساكن الذي حرك باتصال الضمير لم يكن موضوعا على السكون هذا هو التقرير المناسب للمقام لان الظاهر ان وصف الاتصال له مدخل في رد المحذوف واليه فكون الحركة الحاصلة باتصال الضمير بمنزلة الاصلية ليست بقيم في مطلق الضمير بخلاف ما ذكره قدس سره تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها فانه ليس كذلك فان حذف اللامات كان لاجل الوقف فلما اتصل النون زال موجب الحذف وهو الوقف ولا مدخل للاتصال في الرد ولو سلم فليس في اغزوا ورميا واخشيا رد اللامات باتصال الضمير اذ الوقف وقع على النون لا على الواو والياء **قوله** اصله يرين بقلب الالف ياء وفتحها لان ما قبل النون يكون مبنيا على الفتح والالف لا يقبل الحركة فانقلبت بالياء الذي هو الاصل **قوله** كما يقال يريان بقلب الالف ياء والا التقى الساكنان فلو حذف احدهما لالتبس بالواحد في صورة النصب **قوله** لم ترى الناس بكسر اليا لانه ما اتصل به الناس التقى ساكنان فحرك الاول بالكسر **قوله** لاعلى ترين والا لزم دخول ثقيل على الام **قوله** يريد اللام المحذوفة لانه حذف لاجل الوقف ولما قصد البناء لم يبق الوقف فاعيد وفتح **قوله** كما يرين مع ضمير التثنية في اغزوا الا يخلو عن خلل **قوله** وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها من تقديم المعرف المذكر على الجمع المذكر والتكلم يقتضي رعاية الممثل له تقديم الجمع على واحد المخاطبة **قوله** والا اي وان لم يكن النون الخفيفة محذوفة **قوله** ان يقال لا ترين بحذف الياء وكسر النون لالتقاء الساكنين **قوله** اصبت خيرا بقلب التنوين الفا في حالة الوقف لكون ما قبله منصوبا **قوله** اصابي خيرا بحذف التنوين لكون ما قبلها مضموما **قوله** وختم لي بخير بحذف التنوين لكون ما قبلها مكسورا

ولا يخفى ما في قوله من كمال حسن المختتم

تتمة

خاتمة الطبع حامدا ومصليا قد انطبعت حاشية الفاضل جمال بن نصير على الفوائد الضيائية في شهر صفر من السنة الخامسة والتسعين بعد الالف والمائتين من الهجرة في المطبع العلوي احلام الى ههنا كانت حاشية الجمال في الحوض وحاشية عبد الرحمن على الحاشية وبعد هذا حاشية عبد الرحمن مكتوبة في الحوض والحاشية كليهما

وهي تدخل بين الجملتين والمتبادر ان يكون حالية ولهذا اورد في معناه المجموع واو الحال حيث قال والحال اني للاري الخ اعلم ان
الاسلوب والطريق مبنيم في معنى البيت العربي ان يبينوا اولا معنى المفردات التي فيها صعوبة ثم يبينوا انها بحسب التركيب ثم يبينوا
معنى المجموع والله اختار بيدره العاملة في الشعر فلما بين معنى مفرداته العاملة فيه صعوبة فبين ثانيا بحسب التركيب بقوله فتقول اري انا من
رويته الخ ثم بين ثالثا معنى المجموع بقوله مررت على وادي منسوب الخ قوله وجملة اتوه بفتح الهمزة وفتح التاء وسكون الواو اي
جاؤا به قوله وتاتيه بفتح التاء وكسر الهمزة وفتح الياء المشددة قوله استدار اي اخوف الى الضمير الراجع الى وادي والضمير في تاتيه
باعطاء اعراب المضاف اليه واعطاء اليه قوله هو بمعنى المفعول اي اسم التفضيل وهو اخوف بمعنى المفعول اي المخوف
لا بمعنى الفاعل اي المخيف فان الموضع المذكور موضع مخوف لا مخيف وادي السباع موضعي است كه سباع بسيار است درو
وشاعر توصيف ميكند آن موضع را قوله ومافي ماوقي الله مصدر ية بمعنى الوقاية وفي بعض النسخ ومافي قوله الاماوقى بمعنى
من قوله والمستثنى مفرغ فيكون المستثنى منه مقدرا اي في كل وقت من الاوقات قوله لكثرتها فيها اي تسميته بوادي السباع
لكثرة السباع فيها فالاضافة بادنى ملابسة قوله الظلام من الظلمة يكون صفة اولى وادي اقوله يكون صفة ثانية له والتوقف
معنى ثانية فانها بمعنى المكث والتاني كما سبق والحال انه ليس توقف جماعة الركبان بوادي اقل واخوف من توقفهم بوادي
السباع اقل واخوف من واديا اي من جميع الوادي فهو اشارة الى ظلام وادي السباع في الآفة والمخافة بدانكه موضعيكه
درو وي ترس بيشتر است از وي ساكن ترميگذرند ونرم ترميرانند اسپانرا تا قطاع الطريق مطلع نشوند وقد عرفت ان
قوله وادي بمنزلة قوله رجلا وقوله بوادي السباع بمنزلة قوله عين زيد قوله ولو عبرت بالعبارة الاولى اي بالمثال المذكور اولا
وهو قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فيكون قوله ولا اري مثل ما رأيت وقوله وادي اقل مثل قوله رجلا اقل مثل
احسن وقوله به مثل في عينه وقوله ركب اتوه مثل الكحل ومنهم مثل قوله منه وقوله بوادي السباع مثل قوله عين زيد قوله ولو عبرت
بالعبارة الثانية اي المثال المذكور ثانيا وهو قوله ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل منه لان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل
منه في عين زيد فيكون قوله ولا اري واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع مثله ولكن قوله ولا اري واديا اقل به ركب
اتوه من وادي السباع يناسب ويمائل ظاهر القول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد ثم اعلم ان وجه التمسك ان
المفضل عليه يقدم على اسم التفضيل وهو وادي السباع كما تقدم العين في المثال المذكور وهو قوله ما رأيت كعين زيد الخ واقل
اسم التفضيل جرى في اللفظ اي في اللفظ يكون صفة واديا وهو في المعنى لسبب مشترك بين المفضل والمفضل عليه كالركب فانه
مفضل باعتبار واديا ومفضل عليه باعتبار وادي السباع فيكون الركب بمنزلة الكحل الذي في المثال المذكور فتامل في هذا
المقام قوله على وجه علم من دليل الخصائص ولا يخفى ان كلامه يدل دلالة صريحة على ان معلومية المحدود انما يكون من دليل الانحصار
لا من التقسيم فلا يرد ما قال الفاضل الحلواني من كلام الله وهو قوله لما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الخ لا يخلو من الخزازة اذ لا يدل عليه
التقسيم وهو اي اسم وفعل وحرف في معلومية حدود الاقسام من دليل الانحصار بل دليل الانحصار مستقل في ذلك انتهى
ملخص كلامه فالله اشار بكلامه الى ان المصنف سمها مع دليل الانحصار لا بد وانه كما فعله بدونه في تقسيم الاسم وانه اشار الى انه
لم يقل وهي ثلثة اقسام لانها ان دلت على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فهي اسم وان دلت على معنى في نفسه

ان يكون المطابقي للفعل مستقلا وغير مستقل معالما عرفت ان المعنى المطابقي للفعل يفهم من ضرب مثلا فيكون مستقلا وغير مستقل مستقلا باعتبار انه يفهم له من الفعل وغير مستقل باعتبار انه مشتمل على نسبة ولا مانع فيه وان قلتم بين ما قالوه ان المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل وبين ما قالوا ان الالف واللام من خواص الاسم تناف لان الاول يدل على عدم دخول اللام على هم الفاعل لان النسبة في مفهومه لانه مركب من الحدث والنسبة والثاني يدل على دخوله فيه والجواب عنه ما قال السيد قدس سره في حاشية المطول من ان النسبة في الفعل على سبيل التفصيل وفي الاسم على سبيل الاجمال فالمركب من المستقل وغيره غير مستقل فيما كانت النسبة فيه بطريق التفصيل واما اذا كانت على سبيل الاجمال فلا واجيب ايضا بان المركب منها انما يكون غير مستقل اذا احتاج غير المستقل بابرز خارج كما في الفعل لانه يحتاج الى فاعل ما وهو خارج عن مفهوم الفعل والنسبة في اسم الفاعل يحتاج الى الذات وهي داخلة في مفهومه

قوله ولما وصف وذلك لمعنى الخ وضع وحمل تقريره انه اذا لم يكن المراد من المعنى في نفسه النسبة الى فاعل بالم يتعين منه ان المراد هو الحدث لم لا يجوز ان يكون المراد منه الزمان لانه ايضا معنى مستقل بالمفهومية تقرير الجواب انما وصف المعنى بالاقتران بالزمان تعين الخ والا يلزم اقتران الشئ بنفسه وبعبارة اخرى يلزم ان يكون المزيان زمانا لا يقال لم لا يجوز ان يكون المراد من المعنى هو المركب من الحدث والزمان لانا نقول اقتران الكل حينئذ باقتران جزئه وهو الحدث وقد عرفت انه مقترن بالزمان فلا فائدة حينئذ فيه قوله ليس معناه المطابقي لان النسبة الى فاعل ما جزء منه وهي غير مستقل بالمفهومية والمركب من المستقل وغيره غير مستقل

قوله لكن لا يحقق اي العام الاخ وانما قال كذلك ولم يقل ليس المراد ههنا معناه المطابقي بل المراد معناه التضمني لانه لو قال كذلك لا يوافق هذا المعنى المذكور في تعريف الفعل بالمعنى المذكور في تعريف الاسم لان المراد منه في تعريف الاسم هو الاعم فالمناسب ان يراد من المعنى ههنا هو الاعم لكن الاعم في تعريف الفعل لا تحقق الا في ضمن المتضمن والاعم في تعريف الاسم لا تحقق الا في ضمن المطابقي قوله مخرج بهذا القيد الحرف ولقائل ان يقول لما كان المراد من المعنى هو الاعم فلا نم ان لا يكون المعنى التضمني للحرف غير مستقل بالمفهومية فان معنى من هو الابتداء الخاص والابتداء جزء من مفهومه ومعناه مستقل بالمفهومية ويمكن الجواب بان الابتداء الخاص ليس مفهوما كليا من بل هو تعبير عن مفهومه هو الابتداء المنسوب الى البصرة مثلا وهو ابتداء اخر غير مستقل بالمفهومية ولقائل ان يعود ويناقش بعبارة اخرى بانا لا نم ان المعنى التضمني او الالتزامي للحرف غير مستقل بالمفهومية فان من تدل على الابتداء المطلق وهو ما جزء لمعنى الحرف او لازم لمعناه وعلى كلا التقديرين يلزم ان يكون معناه التضمني والالتزامي مستقلا بالمفهومية والجواب ان هذا انما يصح اذا كان المعنى اعم من المطابقي والتضمني فلا على ان دلالات التزامات محجورة في التعريفات قوله في الفهم عن لفظ الدال عليه وانما زاد قوله في الفهم لئلا يشكل على المصادر كالضرب لانه مقترن بزمان لانا اذا قلنا الضرب واقع على زيد لا يكون هذا الضرب الا في زمان لكن لا يكون هذا الاقتران في الفهم اي فهم معنى الزمان ثم زاد قوله عن لفظ الدال عليه لئلا يشكل بقولنا زيد ضارب غدا او زيد ضرب امس لان الضارب مثلا مقترن بالزمان في الفهم اي فهم المعنى وايضا معنى الضرب يفهم من الفعل ويكون مقترنا بالزمان في الفهم لكن لا يفهم من لفظ الدال على المعنى بل يفهم من الغد او الامس او من لفظ الفعل قال بعض الناظرين الاحتياج الى قوله في الفهم عن لفظ الدال عليه لان المصادر خارجة بقوله وضعا اذ ليس اقتضاؤها باحد الازمنة بحسب الوضع اعدم كون الزمان

ايضا فالترديد المذكور سيتدعى ان يكون الجميع منقولا منها او الجميع منقولا من غيرها مع انه ليس كذلك بل بعضها منقول من المصادر وبعضها منقول من الاصوات والجواب ان المراد ان كلا واحد من الجميع منقولا آه اى جميعها باعتبار بعضها منقولا عن المصادر وباعتبار بعضها منقولا عن غيرها وشل هذا واقع منهم كما قال هذه الجماعة تشيع بهذا الحجر اى شيع بعض منهم بعضه لا جميعهم بخلاف ما اذا تشيوع حجر عظيم وقيل هذه الجماعة يرفع هذا الحجر معناه ان هذه الجماعة من حيث هى يرفعه لا كل واحد اشارة الى تعميم المصدر من الحقيقى كزيد ومن التقديرى كيهبات والى ان غير المصدر اعم من الظرف نحو دونك والصوت نحو صه والجار والمجرور كعليك وقوله ودخل فيه اى بقوله وضعا عطف على قوله فخرج والمراد هو الافعال المنسلخة عن الاقتران بالزمان اعم من ان يكون فيه الزمان او لا يكون فيه الحدث لكون الاقتران نسبة بين الحدث والزمان فلا حاجة الى ذكر الافعال المنسلخة عن الحدث قوله لاقتران معنا بابه اى بالزمان اى بزمان الاستقبال قوله ويصدق على المضارع وضع وخل تقريره ان المضارع يلزم ان تخرج لانه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لانه مقترن بزمانين الجواب ان هذا انما يتوجه اذا اعتبر لفظ فقط فى تعريفه وليس كذلك فما هو مقترن بزمانين يصدق عليه انه مقترن بزمان واحد واورد بهذا الجواب فى بحث الاسم ايضا واورد فيه الجواب بانا لا نسلم ان يكون مشتركا بين الحال والاستقبال بل هو موضوع للحال واستعماله فى الاستقبال او بالعكس فعلى هذا يكون المضارع باحد الازمنة فقط قوله ولانه مقترن اى وضع المضارع لمعنيين ليس بوضع واحد بل متعدد الوضع فهو من حيث انه موضوع للحال يكون مقترنا به ومن حيث انه موضوع للاستقبال مقترنا به فكان شيئين موضوعين لمعنيين مع هذا التسليم لاعتبار قيد فقط فى تعريفه هذا الجواب غير مذكور فى تعريف الاسم قوله دخول قد اى قد الداخلة فيكون من الخواص اللفظية وح وكذلك البواقى قوله لتقريب الماضى الى الحال فمعنى قد ضرب هو الضرب فى الزمان الماضى ولكنه قريب بالزمان الحال والمراد انه لتقريب الماضى الى الحال حقيقة ولا يوجد فى غيره حقيقة فلا يرد انه يجوز ان تدخل الاسم مجازا قوله او لتقليل الفعل قيل المراد من الفعل الاصطلاحى او اللغوى والثانى مسلم ولكن قوله وشئ من ذلك لا يتحقق الخ غير مسلم منه دخولها فى المشتقات ايضا وهو باطل والثانى ايضا كاذب لان الفعل الاصطلاحى هو لفظ ضرب مثلا فلا معنى لتقليل لفظ واجيب بتقدير المضاف الى تعليل مدلول الفعل الاصطلاحى ومفهومه قال مولانا عصم والاولى ان يقول الاضافة موضع قوله الا فى الفعل لانه موضع الضمير اقول غير الاسلوب تنبيها على ان المراد من الفعل معناه اللغوى وهو الحدث فيكون كلمة قد لتقليل الفعل الاصطلاحى باعتبار احد اجزائه لا لانه ان كلمة قد لتقليل جميع اجزاء الفعل لا لتقليل احد اجزائه لان التقليل تعلق بجميع اجزائه فى قولنا قد يضرب زيد لانا نقول التقليل تعلق بالحدث فقط ولكن مصداقه بالنظر الى النسبة والزمان والعبارة اخرى بانه تعلق بالحدث بالذات ولغيره بالتبع واقلت قليل الفعل اللغوى لا يصح فى قوله لتقريب الماضى الى الحال فانه ليس فيه تقليل الفعل وتحقق بل تقريب الزمان قلت المراد منه تقريب الحدث الذى هو يقترن بزمان الماضى او الحال قوله لدلالة الاول على الاستقبال الخ ولو قال لدلتها على الاستقبال لتم الدليل ولكنه اراد بيان معنى السين والسوف فى ضمن الدليل او مراده منه بيان تقديم السين على سوف ولا يبعد ان يقال لو قال لدلالتها على الاستقبال فالكبرى فيه مطوى اى كل ما يدل على الاستقبال فهو مختص بالفعل وهو فى غير المنع لوجوده فى المشتقات مثل

ما هو بحسب اصل الوضع قوله على زمان قبل زمانك الحاضر وقوله الحاضر تفسير لقوله زمانك وقوله انت فيه تفسير الحاضر وبيان الاضافة بادنى ملابسة ثم ان قوله زمانك اعم من ان يكون زمان تلفظك او زمان فعلك او غيرهما من الازمنة المنسوبة اليك ولعل حاصل كلامه قدس سره ان قوله فان تقدم بعض اجزاء الزمان الخ اشارة الى تجريد لفظ قبل عن الظرفية باستعماله فى اصل التقديم اى دل على زمان متقدم على زمانك ولكن يحمل التقدم على التقدم الذاتى لا الزمانى والا يلزم ان يكون للزمان زمان فان قلت ارادة التقدم الذاتى من التقدم غير صحيح فان فى التقدم الذاتى لا بد ان يكون المتقدم علة تامة للمتاخر فهو لا يصح بين اجزاء الزمان لكونها غير قار الذات غير مجتمع فيلزم تخلف العلة عن المعلول قلت علية المتقدم للمتاخر فى التقدم الذاتى اما بان يكون المتقدم علة لوجود المتاخر فقط واما ان يكون علة للمتاخر سواء كان علة لوجوده او لعدمه وان كان الاول فهو ممنوع وان كان الثانى فهو مسلم لكن لم لا يجوز ان يكون علية لعدمه فاذا انعدم المتقدم فعدمه يوجب عدم المعلول وهو عدم العدم فهو يستلزم وجود المتاخر فى اجزاء الزمان فان اجزاء الزمان ما لم ينعدم الجزء المتقدم لم يوجد الجزء المتاخر ويمكن ان يجاب ايضا بانه لم لا يجوز ان يكون المتقدم علة للمتاخر اذا كان من الزمانيات لانها تجتمع فى الوجود بخلاف اجزاء الزمان فانها لا تجتمع فيه فان قيل فى الجواب عنه بان المراد من القبلية ازمانية هو التقدم بالذات اى بلا واسطة لا بالعرض اى التقدم بالواسطة الاول يكون بين اجزاء الزمان والثانى يكون بين الزمانيات فان تقدم بعضها انما هو بواسطة تقدم زمانه على زمانه ليس بشئ لان التقدم بالذات بالمعنى المذكور اما بالزمان او بالرتبة وان كان الاول فيلزم ان يكون للزمان زمان وان كان الثانى فيلزم ما مر من القبلية بين اجزاء الزمان وايضا يابى عنه جعله مقابلة تقدم الذاتية بالعرضية مقابلة الذاتية بالزمانية فى قوله انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان كما لا يخفى واذا عرفت هذا التفصيل فانظر الى ما قال مولانا عصمه فانه قال ان التقدم الذاتى ههنا غير صحيح اذ هو ما يكون المتقدم علة للمتاخر وهو لا يصح بين اجزاء الزمان لكونها غير قار الذات وغير مجتمع فيلزم تخلف العلة عن المعلول والتقدم الزمانى صحيح ههنا اذ هو ما لا يجتمع التقدم والمتاخر فى زمان واحد وتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض كك مع انه ليس منشار الاشكال فى لزوم ان يكون للزمان زمان هو التقدم الزمانى حتى يجاب بارادة التقدم الذاتى بل منشار الاشكال لفظ قبل فانه لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة الزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع فى زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان ما دل على زمان متقدم على زمانك انتهى كلامه فاقول المراد من قوله ما دل على زمانك اما التقدم الذاتى او الزمانى وان كان الاول يرد ما مر من القبلية بين اجزاء الزمان وان كان الثانى يلزم ان يكون للزمان زمان وان قلت التقدم الزمانى يصح بين اجزاء الزمان لانه ما لا تجتمع المتقدم والمتاخر فى زمان واحد وتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض كك قلت تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض كك لكن الكلام فى ان التقدم متحقق بين اجزاء الزمان قطعا وهذا اما بالزمان او بالذات وعلى التقديرين يرد ما عرفت آنفا ثم اقول قوله منشار الاشكال لفظ قبل فانه لازم الظرفية الخ يدل على ان منشار الاشكال هو ان يكون الزمان ظرفا للزمان يعنى لا يكون

كتبه محمد بن محمد بن محمد بن

صفة المتكلم لان المتكلم يجلله مكروها ويمكن ان يقال ان الكراهة مصدر مبني للمفعول بالفارسية مكروه بودن فيما تجدان ح **قوله** لحي استنهاها اي الماضي يكون مبنيا على الضم لموافقة الواو مع ان الواو من الضمائر الساكنة ودون المتحركة **قوله** لا شبهه الاسم بجد الخ معنى المشابهة هو اشتراك امر في وصف كان لهذا الوصف زيادة اختصاص بالشبه به كما في قولنا زيد كالاسد وانما قال باحد حروف نأيت لان عند عدم ذكره يصدق على الماضي ايضا لان الماضي كضرب مثلا ايضا مشترك بين المعاني لانه جار بمعنى الضرب وبمعنى البيان وكذلك باع جار بمعنى البيع وبمعنى الشراء فقوله باحد حروف نأيت يخرج الماضي **قوله** سلبيا باحد حروف نأيت اي بملابسة زيادة حروف نأيت فالباء للملابسة ويحتمل ان يكون للسببية او للمصاحبة ويجوز ان يتعلق الجار والمجرور بقولنا اشبه بجعل الباء للسبب **قوله** في اوائله لا يقال ليس في المضارع اوائل فينبغي ان يقول في اوله لانا نقول صيغة جمع باعتبار المواد **قوله** وهذه المشابهة الخ اشاره الى رد من ذهب من قال انه موضوع للحال واستعماله للاستقبال مجاز وقيل بالعكس **قوله** لوقوع الاسم الخ قيل ان الماضي ايضا مشترك بين المعاني المتعددة فيكون مشابها للاسم واجيب بانه ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع **قوله** عطف على وقوعه اي لا بالنصب عطف على قوله مشتركا **قوله** فانه للاستقبال القريب وهذا ليس بكلية فان المضارع بعد السين قد يراد به الحال كقوله تعالى فسيكفيكهم الله **قوله** بواسطة القرائن فان جارية في قولنا رايت عينا جارية وكذلك النكرة تختص باحد الافراد بدخول لام العهد **قوله** وانما عرف المضارع الخ وكلمة انما قد يكون للاهتمام للحصر والحاصل انه لم يعرف بما عرفه القوم من ان المضارع ما دل على زمان الحال والاستقبال او بانه ما دل على زمان يقرب او بانه ما في اوله احدى الزوائد الاربع لان وجه تسمية المضارع بالمضارع يظهر من تعريفه لا من تعريفهم وذلك لان معنى المضارعة في اللغة هو المشابهة وهي ماخوذة من معناه الاصطلاحي لا في تعريف القوم **قوله** فالهمزة للتكلم الخ الفاء لتفسير معاني نأيت وانما فسر على الترتيب الذي في نأيت لانه تبع في ذلك بالصرفيين لانهم ابتدأوا بالهمزة ثم بالنون ثم بتاء الخطاب ثم بالياء وانما فعلوا كذلك لان التكلم اصل بالنسبة الى المخاطب وكذا المخاطب اصل بالنسبة الى الغايب وانما اعطى الهمزة بالمتكلم الواحد لان تحته انا فاراد ان يكون ظاهره مطابقا لتحته لا يقال تحته النون ايضا فلو اعطى النون بح ايضا يكون ظاهره موافقا لتحته لانا نقول المعتبر هو الحرف الاول **قوله** وللمونث اي التاء يكون للمونث والمونثين او ذوات لهما فيكون قوله غيبة حالا عن المفعول به بواسطة اللام **قوله** غائبات او ذوي غيبة اشاره الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل او الى تقدير المضاف لان المصدر لا يقع حالا الا على تاويل الوجهين لان الحال لا بد ان يكون محمولا على صاحبها والمصدر غير محمول عليه فلا يقال ضربت زيدا قياما الا بتقدير المضاف اي ذا قيام او بجعل القيام بمعنى القايم **قوله** على البدلية ولم يجعله عطف بيان لانه لا يجوز المخالفة في عطف البيان في التعريف والتنكير **قوله** فهو في قوة النكرة الموصوفة فيكون معرفة حكما لا حقيقة فان البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ونكرتين ايضا ويكونان مختلفين لكن ان كان البدل نكرة والمبدل منه معرفة فلا بد ان يكون للبدل نعت حتى لا يكون المقصد ناقصا عن غير المقصد فالتخصيص المذكور في قوله النعت اعم من الحقيقي والحكمي **قوله** لموافقة السابق وهو قوله للتكلم مفردا **قوله** للمونث والمونثين غيبة **قوله** وحروف المضارعة

وقيد المرفوع بالمتصل لانه اذا كان مع الضمير البارز المرفوع غير المتصل به يكون اعرابه ايضا كذلك مثل ما يضرب الا هو فان الضمير هو بارز مرفوع لانه فاعل ليضرب ولكنه غير متصل به لوجود الفصل بكلمة الا قال مولانا عصام لا يحتاج الى زيادة قيد المتصل به لانه قوله فالصحيح المجرد الخ مقابل لقوله والمضارع المتصل به ذلك الخ فيكون قوله المجرد في مقابلة قوله المتصل فلا يكون المراد من المجرد الا عدم الاتصال انتهى حاصل كلامه اقول ان قوله المتصل به انما يكون لبيان المراد فلا اشكال لا يقال كيف يكون قوله المتصل به احترازا عن قولنا ما يضرب الا هو لانه قيد الضمير البارز المرفوع المتصل به يقول للتثنية والجمع فانه لا بد ان يكون تحت عن الضمير البارز المرفوع الذي لم يتصل به ذلك ولكنه كان للتثنية والجمع لانا نقول المناقشة في المثال ليست معتدة عند المحققين فيقول هو احترازا عن قولنا ما ضرب الا هما او الا هم **قوله** والجمع المذكر الخ قال مولانا عصام لا يفهم الجمع من المذكر والمونث بل لا بد ان يخص الجمع بالمذكر لان الكلام في اعراب المضارع وهو مع نون المونث مبني لا اعراب فيه فيكون المراد من قوله فالصحيح المجرد الخ انه اي الصحيح من المضارع الذي لا يكون فيه نون جمع المونث ان قلت ان قوله فالصحيح المجرد الخ كلام سلبي فيصح ان يقال ان المضارع الذي ليس في ضمير الجمع المونث اعرابه بالفتحة رفعا الخ واما اذا كان معه نون الجمع المونث فهو مبني لا اعراب فيه قلت لا يصح قوله والمضارع المتصل به ذلك الخ لان معناه ان المضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع المتصل الذي في التثنية والجمع المذكر والجمع المونث يكون اعرابه بالنون الخ مع انه بطل لان المضارع مع نون المونث فهو مبني كما عرفت اقول ان معنى قوله والمضارع المتصل به الخ ان المضارع المتصل به ذلك من المضارع الذي هو معرب يكون اعرابه بالنون الخ او يقال ان قوله ذلك اشارة الى الجمع ولكن تخصيص الجمع بطريق الاستخدام فلا اشكال ح لكن الاولى ان لا يعمم الجمع من المذكر والمونث بل ينبغي ان يخصه بالمذكر لعدم الفائدة في التعميم لا غير صحيح كما هو مذهب الفاضل المذكور لانك عرفت تصحيحه منا **قوله** والمخاطب المونث اي ذات اما الخطاب فيصح توصيفه بالمونث **قوله** والمونث قال مولانا عصام ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المونث انتهى كلامه وهذا انما يصح اذا كان الضمير في متنه في قوله فالصحيح منه راجعا الى المضارع المعرب وليس كذلك بل هو راجع الى المضارع مطلقا **قوله** فهذه اي الصحيح المجرد وعلى هذا ينبغي ان يقول هذا لانه الان يقال تانيثه باعتبار الخبر وهو قوله اربع فان تانيث اسماء العدد من الثلثة الى العشرة يخالف تانيث الاسماء **قوله** في الواحد الغائب للمونث والمراد بالواحد ذات له الوحدة وكذا المراد بالغائب ذات له الغيبة فيصح توصيفها بالمونث ويمكن ان يقال لما كان للفظ اشعار بالتانيث ترك تانيثها **قوله** والسكون الخ وانما لم يقيد السكون بقوله لفظا كما قيد الفتحة والضمة به لان المضارع الصحيح لا يكون الا بالضمة والفتحة اللفظيين ولا يكون اعرابه تقديريا واعراب المضارع المعتل يكون تقديريا بالياء مثل يرمي ويدعو واما السكون فيكون لفظيا في الصحيح فلذا لم يقيده باللفظ قال مولانا عصام ان السكون الياء تقديري كالسكون في لم يكن في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا لانه في الاصل لم يكن لسكون النون اقول المراد من السكون في قوله والسكون في حال الجزم هو السكون الذي في نفس الكلمة بدون عارض ومثل هذا السكون لا يكون تقديريا وانما يكون السكون تقديريا بسبب سكون مدخوله وهو النون فان حركة النون في لم يكن لسكون مدخوله وما قيل في الجواب عنه بان السكون في كلامه اعم من اللفظي والتقديري ليس بشيء اما اولا فلانه ليس في المقابلة لان الكلام في لم لم يرد قوله لفظا بعد السكون حتى تشمل الضمة والفتحة والسكون جميعا واما ثانيا فلان قوله حال الجزم يابى عنه لان السكون التقديري ليس في حال الجزم **قوله** مثل يضرب اورد هذا

فلا يكون كاصلها جزاء وحاصل الدفع انه جعل كلمة سوف على السين في ذلك **قوله** لان الاصل فيه اي في خبر كاد الاسم وانما عدل عن الاسم بمجيئ سن ان فاعل كاد اسم محض على ما هو الاصل وخبره الفعل المضارع ليدل على قرب حصول الخبر من المال باعتبار احد معنييه وهو الحال وقال بعضهم ان افعال المقاربة مثل كاد في الدخول على المبتدا والخبر فالاصل ان يكون خبرها مثل خبر كاد في وقوعه مفردا او جملة اسمية او فعلية فترك الاصل والتزم كون الخبر فعلا مضارعا **قوله** بان ملفوظة والقرينة على تقدير الملفوظ مع ان عبارته شاملة للمقدرة ايضا كلام لاحق وهو قوله مبتدأ وبان مقدرة الخ **قوله** كايش في اي شئ والتشبيه في اصل السقوط لا في الخصوص فلا يرد ان السقوط في ايش من الاخر وفي لمن من الوسط فلا يصح التشبيه **قوله** اذا الظرفية احتراز عن اذا العلمية فانه عوض عن المضاف اليه فانه لا يضاف الا الى الجملة فتقول انا اذن اذا دخل الجنة بمعنى اذا سلمت اذا دخل الجنة غالبا ومبني على الفتح ليكون على صورة الظرف وهي في يومئذ اي يوم اذ اكان كذا على الجر ليكون على صورة المضاف اليه وقوله اذ الظرفية بمعنى ان لا نسبة الى الظرف من قبيل نسبة الفرد الى الطبيعة فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه **قوله** وبعد لام كي اي اللام بمعنى كي بان يكون ما قبلها سببا لما بعدها **قوله** لان هذه الثلثة متعلق بقوله مقدرة **قوله** جوار جمع جارية يعني ان هذه الثلثة من الحروف الجارة **قوله** عطف الخبر على الانشاء اي لو لم يقدر ان يلزم عطف الجملة الخبرية على الجملة الانشائية وانما لم يعترض بدليل نصب المضارع بان المقدرة بعدا والكفاءة بما ذكر المصنف فيما بعد حيث قال او بشرط معنى الى ان او الا ان فان ما بعد الا فاستثناء واسم الفاعل ما بعدا الى مجرور **قوله** ان يحسن اي من الاحسان والفاء في قوله فان للتفسير النواصب **قوله** وكلمة ان اللتي وزاد لفظ الكلمة اشارة الى وجه تانيثها التي فيه اشارة الى ان المراد بقولهم كل حرف مونث هو حروف المجاز للحروف المعاني **قوله** بعد العلم اي بعد اللفظ الدال عليه سواء كان فعلا كعلمت او اسما كعالم **قوله** اذا لم يكن بمعنى الظن فانه اذا كان بمعنى الظن ففيها الوجهان كما سياتي ولا شك ان الظن فرد العلم فيصح استعماله في الظن وان كان قليلا فلا يرد ما قال هو لانا عصا ان هذا الشعر بان العلم جار بمعنى الظن والمشهور انه لا يتعدى الا الى اليقين انتهى كلامه ثم ان المراد من العلم هو العلم بمعنى اليقين سواء كانت بعد لفظ العلم او ما يدل عليه والعلم انه ليس في الطرف الراجح ظنا والطرف المرجوح وهما وان لم يجز العقل الا الطرف الواحد فهو الجزم فحينما ان يكون مطابقا للواقع اولا وان كان الثاني فهو الجهل المركب وان كان الاول فاما ان يزيل تشكيك المشكك اولا وان كان الاول فهو تقليد وان كان الثاني فهو اليقين **قوله** هي ان المخففة الخ قيل تقديم ضمير الفصل يفيد الحصر فقوله وليست هذه مستدرك لافادة الحصر المستفاد من تقديم ضمير الفصل له وجيب بان ايراده للمبالغة في رد مذهب الفراء والاخباريين النحوي فانهم جوزوا كون ان الناصبة بعده ويمكن الجواب بان الحصر المستفاد من تقديم ضمير الفصل عام غير الحقيقة والاضافي فقوله وليست هذه اشارة الى ان الحصر المستفاد من تقديم ضمير الفصل اضافي لا حقيقي فجاز ان يكون ان التفسيرية بعده فيكون الحصر المذكور بالنسبة الى ان الناصبة **قوله** لان ان المخففة المحقق اي مدخولها يدل على التحقيق واليقين بخلاف مدخول ان الناصبة فانه للرجاء والطمع فجاز ان لا يقع بان يبقى في مرتبة الرجاء فلا يجتمعان والا يلزم اجتماع النقيضين وانما قال فلا ينا سبه ولم يقل فينافيه كما هو النظم لاحتمال المجاز او تجريدها عن معنى الرجاء قيل لا يثبت نفي كونها مصدرية وهو المدعى بل يفيد عدم اولوية كونها مصدرية والجواب ان الاولوية عند البلغاء بمنزلة الوجوب **قوله** علمت ان سيقوم وان لا يقوم وانما لم نقل علمت ان يقول بل زاد السين وكلمة لا في اداة المضارع لان ان المخففة من الثقلة

فيكون المراد من قوله اظنك معناه الحالي لا الاستقبالي وفي المثال الثالث كلاهما مقصود ان لان قولي اظنك حصول لقوله اتاديراد منه المعنى الحالي ايضا واعلم ان المتبادر من قوله اذا لم يعتمد الخ ان يكون الفعل بعدها ولم يعتمد على ما قبلها والمتبادر من بعد بان يكون بلاء واسطة فلا يرد ما قالي مولانا عصمه في شرحه نقيض ما ذكره من الضابطة بخو اكرمك اذن بتاخير اذن فانه يرفع المضارع فيه لامحالة مع اجتماع الشرطين فيه وبخو اذن زيد الضرب فانه لا يعمل للفصل والصحيح ان يقال واذن اذا اقتدرت والفصل بينها وبين معمولها وكان مستقبلا انتهى كلامه على ان تحقق الشرط لا يستلزم تحقق المشروط مع ان عدم ذكرها للاكتفاء بالمثال كما مر في الاسماء الستة **قوله** اذن تدخل الجنة على صيغة المضارع المخاطب لانه جواب لمن قال اسلمت فنجابان يقال اذن تدخل الجنة **قوله** لا تحيل الا الاستقبال يعني ان نها امر مستحسن بالنسبة الى اذن لما عرفت وانما قال لا تحيل الا الاستقبال لان دخول الجنة لا يكون الا في زمان الاستقبال **قوله** ظرف للاعتصاب اي ظرف لقوله فيعتصب اي فيعتصب في وقت لم اعتمد ما بعدها الخ **قوله** كما اشرنا اليه اي بقوله واذن التي ينتصب بها المضارع واعلم ان كون اذن مبتدا مثل قولنا من حرف جر فان من مبتدا وحرف جر خبره فمثيل اذن بهذا المثال الخ رفع دخل تقديره ان تمثيل اذن ليس مثل تمثيلات اخواتها مثل لن وكي وغيرهما لان اخوات اذن يكون مبتدا ولفظ المثل مع مدخوله خبره وليس في اذن كذلك وتقرير الجواب ان في اذن ايضا كذلك فان اذن مبتدا ومثل اذن تدخل الجنة خبره وكلما كان انتصاب المضارع باذن ودون اخواتها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدا والخبر **قوله** فالوجهان جايزان ولم يقل جاز الوجهان بايراد الجملة الفعلية لان الاسمية تدل على الدوام والثبات بخلاف الفعلية فايرادها اشارة الى ان جواز الوجهين دايمي ثم اعلم ان اعتبار الوجهين يحتمل ان يكون في اذن ويحتمل ان يكون في مدخولها واشم حمله على الثاني وقال في بيان الوجهين النصب والرفع والوجهان في اذن الاعمال والالغاء قال مولانا عصم الوجهان مبتدا لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف الفاعل لان فيه حذف العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير انتهى وتقابل ان يقول في حذف الخبر كثرة الحذف فهي تعارضه وذلك لان قوله جايزان حذف مع فاعله مع ان فيه حذف الفاعل المستتر الا ترى انه رجح في بحث الفاعل في زيد في جواب من قال من قام ان تقديره قام زيد لا زيد قام وذلك ليس لكثرة الحذف في الثاني دون الاول وقد صرح الفاضل المذكور في شرحه ان تقديره فالوجهان جايزان مع ان الاصل في الجملة هو الفعلية كما صرح به الشم في اول المرفوعات ويمكن ان يجاب عنه بان ما ذكره في بحث الفاعل من ان منشا حذف الفاعل المستتر لبيان مراد المصنف وتصحيح عبارته فليس اعتبار حذف الفاعل المستتر امرا مفيدا بحيث يحيل كما تضابطته ثم ما ذكر واسن الاصل في الجملة الفعلية يكون مرادهم منه اذا نظرا الى نفس الجملة من حيث هي جملة مع قطع النظر عن الاعراض المتعلقة بها بخلاف ما اذا تعلق بها الاعراض كما عرفت في اول هذه الى شيئة والى ما ذكرنا يدل ما اورد من الدليل على كون الاصل في الجملة هو الفعلية قيل كما ان الوجهان جايزان على تقدير كونها بعد الواو والفاء كذلك اذا وقعت بعد سايرا لحروف العاطفة والدليل ايضا يجري في الجميع فالتخصيص بهما ليس على ما ينبغي واجيب بانهم متبعوا فلم يجد واوقوع اذن الا بعد الواو والفاء دون سايرا حروف العاطفة فلذا اخص بهما **قوله** النصب بناء على ضعف الخ اي بناء على ضعف الاعتماد والاكتفاء على العطف اما ضعف الاعتماد فلاستقلال المعطوف لانه جملة وهي مستقلة في نفسها لا تطلب الارتباط بغيرها فاذا كان الاعتماد

هيئت هذه العبارة وهي قوله كنت سرت امس حتى ادخل البلد وتحكيها اي هذه العبارة في زمان الخ **قوله** على كنت هيئت اي على عبارة كنت هيئت تلك العبارة وتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول **قوله** كان ما بعد حتى اي كان في زمان الدخول ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا بقيت ما بعدها على عبارة كان ما بعدها على تلك الحركة العبارة والحركة وحكيته على زمان كان عليه **قوله** فحتى زمان الحكاية ايضا الخ اي اريد ان يكون في زمان الحكاية ايضا مرفوعا كما كان مرفوعا في زمان الماضي وبهذا ذكر تم الكلام فلا يحتاج الى قوله اذ لا يمكن الخ الا ان يقال ان قوله اذ لا يمكن الخ لدفع ما يقال جاز ان يكون منصوبا في حال الحكاية ومرفوعا في زمان الماضي فاجاب بانه لا يمكن الخ مع انه شرط تقديران على تقدير نصبه **قوله** لانها علم الاستقبال اي علامة الاستقبال مع انه اريد معنى الحال من المضارع الذي بعد حتى فبينهما تناف واعترض بانه قد اعتبر في حتى الاستقبال بالنظر الى ما قبله فان يكون الاستقبال ما قبلها ايضا ممنوع لانا نمنع ارادة معنى الحال وبعبارة اخرى بان المراد منه انا نمنع علم الاستقبال حقيقة فهو مم وانا نمنع علم الاستقبال بالنظر الى ما قبله فنسلم لكنه لا ينافي الحال والجواب عنه بانه وان لا ينافيه ولكن المناسب ان لا يراد منه معنى الحال على تقدير كون ان للاستقبال وما هو غير مناسب فهو قبيح عند البلغاء فلو عبر عن اجتماع القبيح بين الامرين فانما تفاوتا بينهما ليس مما لبعد واجيب ايضا بان المراد من قوله اذا كان مستقبلا الخ انه اذا اريد استقباله بالنظر الى ما قبله فارادة معنى الحال منه ينافي ارادة معنى الاستقبال منه **قوله** عند هذه الارادة اشار به الى ان قوله كانت الخ جزاء الشرط **قوله** لاجارة اي لاحرف جارة ولاحرف عاطفة لانقال لم لا يجوز ان يكون حتى جارة او عاطفة بتقدير ان بعدها تنصب بها المضارع وكان في تاويل المفرد لانا نقول قد عرفت انها علم الاستقبال فينافي ذلك ارادة معنى الحال منه **قوله** ليكون الفعل بعده اي الفعل مع فاعله خبره فيكون حتى حرف داخلة على الجملة فيكون داخلة على الاسم على تقدير كون الفعل مع فاعله خبره **قوله** كما توهم بعضهم وهو قيد للنفي في قوله لان تقدر بعدها الخ لافيد النفي ووجه التوهم انهم يقولون انها اذا كانت حرف ابتداء فلا بد من المبتدا بعدها **قوله** فيرفع اي اذا كانت حرفا ابتداء فيرفع ما بعد حتى لكن بشرط ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها ولذا قال يجب السببية الخ **قوله** بعدم الناصب والجازم فح تعين الرفع لان اعراب فعل المضارع ينحصر في الثلثة وهي الضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب والسكون في حال الجزم فاذا بطل الاولان تعين الثالث **قوله** وتجب السببية اي حتى اذا كان حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها وجب ان يتحقق الاتصال المعنوي ليتحقق الغاية التي هي مدخول حتى **قوله** اي كون ما قبلها اشار به الى ان الباء في السببية للمصدرية للالتبسة فان الباء المشددة اذا اتصلت بالثار افادت المعنى المصدري كالانزعية والضاربية والفاعلية والمفعولية **قوله** ليحصل الاتصال المعنوي لان وضع حتى لارتباط ما بعدها بما قبلها فهي لما وقعت حرف ابتداء افادت الاتصال اللفظي فيجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها فيحصل الاتصال المعنوي واما اذا كان حرف جارة او حرف عاطفة فيتحقق الاتصال اللفظي لانها اذا كانت حرف جارة لابد لها من مجرور يكون لها متعلق مقدم عليها واذا كانت عاطفة

وهي ايضا جارة الخ على انه يحتمل ان يكون لتوطئة الاعتراض **قوله** ولام الجحود بمعنى الانكار ولما كانت اللام لتاكيد النفي فيكون فيه جحود لا محالة وقد قال سابقا ان المضارع ينتصب بان المقدرة بعد لام الجحود وهذا كلامه يدل على ان نصب المضارع بلام الجحود لا بان فبينهما تناف والجواب ان المراد ههنا ايضا مثل ما مر سابقا ولم يصرحه الكتفاء بما سبق او الكتفاء بما سبق في لام كي آنفا ويمكن ايضا ان يقال ان لام الجحود قائمة مقام ان المقدرة فاضافته الى اللام على سبيل المجاز **قوله** هي لام تاكيد الخ بان يكون قبلها نفي لا بمعنى النفي بعد النفي **قوله** بعد النفي لكان اي اللام بعد النفي الذي هو داخل على كان سواء كان لفظا مثل ما كان الله الخ او معنا مثل لم يكن فانه بمعنى ما كان لان لم اذا دخلت على المضارع يقلب معناه الى الماضي مع النفي معناه فيكون لم يكن بمعنى كان **قوله** فكيف يصح الحمل بين خبر كان واسمه مع انه لابد من الحمل بينهما لانهما في المعنى مبتدا وخبر ولا يصدق حمل المصدر على الذات فلا يصح ان يقال الله تعذيب كما لا يصح ان يقال زيد ضرب وتقابل ان يناقش بان كلامه يدل على ان الفعل المضارع اذا لم يكن بمعنى المصدر يصح الحمل لانهم قالوا ان حمل الفعل على الشئ انما يكون باعتبار جزئه وهو الحدث وحمل الحدث على الذات غير صحيح فتامل حتى يظهر لك ما فيه لا يقال عدم صحة الحمل بين التعذيب والله هو الحمل الايجابي ويصح الحمل السلبي بينهما كيف والا يلزم ارتفاع النقيضين بينهما لان الايجاب والسلب نقيضان فيصح ان يقال الله ليس بتعذيب فح كيف يصح قوله وكيف يصح الحمل لانا نقول ان معنى ارتفاع النقيضين هو ان لا يكون الثالث متصفا بشئ منهما لا بان يكون شئ منهما محمولا عليه والله تعالى متصف في نفس الامر ولكنه غير محمول او نقول نعم هذا الحمل السلبي صحيح لكن هذا الحمل ليس مرادا من الآية لان المراد انه تعالى لا يعذبهم لانه تعالى ليس نفس التعذيب وان كان صحيحا في نفس الامر **قوله** او من الجزاء او على حذف المضاف من الجزاء ما كان ذا تعذيبهم فيكون الجزاء في الحقيقة هو ذا ونصبه بالالف فيكون قوله تعذيبهم بكسر الباء ح لا بفتح الباء كما في المتن لا يقال ينبغي ان يتقدم تاويل الجزاء على تاويله بالالف لانا نقول انما لم يتقدم تاويل الجزاء على تاويله بالالف لانه يلزم ان يكون مثل ترع الالف قبل رؤية الماء لانا نقول لما كان الاسم متقدما على الجزاء وكان اشرف منه تقدم تاويله على تاويله **قوله** ما كان الله معذبهم وهذا لا التوجيه ليوافقه ما لحق الآية وذهب بعضهم الى ان المصدر الصريح يجئ بمعنى اسم الفاعل واما المصدر المأول فلا فذهب الشارح الى **قوله** والفاء الخ **قوله** فينتصب الخ اشار بالى ان الالف واللام للعهد وهو يشير به الى انه في ذيل الفاء التفسيرية كما مر من غير مرة فقال مولانا عصام الفار مبتدا وقوله مشروط بشرطين خبره فلا يحتاج الى قوله فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع يكون قوله مشروط بشرطين خبر مبتدا محذوف فقول مراد الشارح منه بيان حاصل المعنى وليس مراده تصحيح سبب التركيب **قوله** لان العدول عن الرفع الخ وكون العدول من الرفع الى النصب للتخصيص بذلك فلان الاصل هو الرفع فالعدول عن الاصل يدل على ان المراد ههنا معنى آخر لا خصوص معنى السببية لكن يراد منه معنى السببية بقرينة المقام لان وضع الفاء للسببية اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد فلا يحتاج الى الدلالة على السببية والحاصل انه اذا قصد السببية منها بغير اللفظ جاز ان يعدل من الرفع الى النصب واذا لم يقصد منها السببية فلا يعدل منه الى النصب وان كانت السببية متحققة على تقدير الرفع ايضا وقد عرفت مثل ذلك في المدح مثل الحمد لله الحمد بضم اللام فان الاصل ان يكون بكسرها لانه صفة لفظ الله لكنه ضم لقصد المدح فان العدول من الاصل الى غيره للاهتمام بشئ وهو المدح ههنا وان كان المدح حاصلا على تقدير كسر اللام ايضا لكن المدح

بجملته ان فانه اذا قيل رأيت زيدا فليس ظهور الفتحة فيه مثل ما اذا قيل رأيت زيد بدون التنوين **قوله** اى مصاحبة ما قبلها الخ اشاره الى ان المراد من الجمعة المتحققة فى ضمن المصاحبة فهو لدفع ما اشار اليه سن ان الواو فى الاصل لا يكون الا للجمع اى هى موضوعة للجمع واليه يشير قوله دايما فى الاصل لا يكون الا للجمع فالشرط الاول لغو **قوله** اى بامثاله الواقع الخ انما قال ذلك لدفع اعتراض الشمنى حيث قال ان قوله فى مثل ذلك يدل على عدم كون هذه الاشياء الستة قبل الواو بل قبلها شئ مماثل ومشابه لها لان معناه انه كان قبل الواو مثل ما يكون قبل الفاء والعاطف ما هو قبلها مع ان قبل الواو عين ما هو قبل الفاء فاجاب عنه الشمنى بان لفظ مثل مقحم ههنا والشمنى اجاب عنه مع ملاحظة لفظ المثل ايضا لان الاصل عدم كونه زايدا اى الواقع قبل الواو وبامثاله الواقع قبل الفاء والحاصل ان المشبه هو الامر العام وهو الواقع قبل الواو والمشبه به كذلك وهو الواقع قبل الفاء وهما متغايران مفهوما وقوله فى كونه اى فى كون الواقع قبل الفاء وقبل الواو احد الاشياء الستة وجه الشبه **قوله** اى بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الخ اى ليس مفهوم او هو المركب من الى ان كما هو المفهم من كلام المصنف بل المراد هو الى المضاف الى ان والمضاف اليه خارج وكذلك الا ان والاضافة بادنى ملابسة وهى ههنا دخول الى او لو لا على ان فلا يلزم تكرار ان ح ويمكن تصحيح كلام المصنف بوجه آخر بان المراد انه شرط تحقق معنى الى ان الا ان هذا لا يستلزم ان يكون بمعنى الى ان الا ان داخلا فى مفهوم او لانها اذا كانت بمعنى الى او الا تحقق معنى الى ان او الا ان كما لا يخفى **قوله** الا وقت الخ اى لا تلزمنك فى كل وقت الا وقت ان الخ فيكون المستثنى متصلا حيث قدر المضاف فى جانب المستثنى فلا يرد ان المستثنى لا يكون من جنس المستثنى منه فلا يكون متصلا وقوله لا تلزمنك بفتح التاء **قوله** مطلقا اى النظم ان يقول مطلقة بقرينة لفظ الحرف قبله ولفظ كان بعده الا ان يقال قوله مطلقا صفة المفعول المطلق المحذوف اى اطلقت الحروف اطلاقا مطلقا ثم لما كان النظم ان العاطفة المذكورة فى المتن هو الحروف العاطفة المذكورة فلذا عمم الشم الحروف العاطفة مما ذكر وغيره لان هذا الحكم يجرى فى جميعها غير مخصوص بما ذكر سابقا **قوله** كثم والكاف للتشبيه فلا يرد انه لم يجئ غير ثم فى الاستعمال ثم استعمال جمع الكثرة فى قوله الحروف العاطفة يكون فيما دون العشرة مجازا **قوله** اذا كانت منها اى اذا كانت الحروف العاطفة من الحروف العاطفة المذكورة لا يشترط الشروط المذكورة فيها فى كون ان مقدرة بعدها اذا كانت بعد الاسم الصريح فان الشروط المذكورة بتقديران فى الحروف العاطفة المذكورة على تقديران لا يكون المعطوف عليه اسما صريحا بل يكون اسما مؤولا فلا يرد ما يقال قد شرطتم تقديران فى الحروف العاطفة المذكورة فعند عدم الاشتراط ههنا تناقص **قوله** وتقديران اى تقديران فى نحو اعجبنى ضرب زيد الشتم الخ بعد الواو والفاء ليس بمشروط الخ **قوله** على اول المعدودات اى المعدودات المفصلة الناصبة تقديران والاجمال عبارة عن قوله وينتصب بان دلن واذن وكى وبان المقدرة الخ والتفصيل عبارة عن قوله فان شئ اريد ان تحسن الخ **قوله** او على آخرها اى آخر المعدودات المفصلة وهو او بشرط الخ وذلك لان القاعدة ان الامور المتعددة اذا سيقت بحكم العطف فيصح عطف شئ على ما هو فى اول تلك الامور ويصح عطف على ما هو فى آخرها والاولى هو الاول كما اذا قيل ليد عمرو وبكر وخالد كذا فيصح عطف خالد على زيد ويصح عطفه على بكر ايضا **قوله** وقيل هو اى قوله والعاطفة مجرور معطوف على حتى فى قوله بان مقدرة الخ وهذا اول المعدودات المجملة الناصبة

فينبغي ان يقيد الانتهاء وان استثنا وتامل **قوله** علم بنظير الناصب بعد ما قبل هذا ينافي ما مر من جواز اظهار ان مع حرف العاطفة وتخصيص الحروف العاطفة فيما سبق بغير الواو والفاء واو ينافي ما مر من قوله فيجبني فيما مك وان تذهب فجوابه ان يقال المراد بجواز اظهار ان فيما سبق هو ما اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا والثاني على تقديران يكون المعطوف عليه اسما غير صريح **قوله** نحو قوله تعالى ليلا يعلم اي لان لا يعلم فجعل النون نونا واد غم اللام في اللام والمراد من اللامين المتواليين هو اللامين المتحركين المتواليين لتحقق الثقل حينئذ بخلاف ما اذا كانا مدغمين فلا يرد انه اذا جعل النون لاما واد غمت اللام في اللام فتحقق اللامين المتواليين ايضا **قوله** واعلم ان الناصبة الخ ولا يخفى ان الناصبة اعم من المصدرية ولكن المراد ههنا هو ان المصدرية **قوله** لضعفها اي الضعف ان لانها حرف وهو ضعيف العمل واذا كانت مقدرة فيكون الضعف على الضعف فلا يعمل لعدم قوتها في العمل ويقابل ان يقول ان هذا الوضع ليلزم ان لا يعمل ان المقدرة في شئ من المواضع التي تقدر ان فيها والجواب ان ما ذكر ليس علة موجبة لعدم عملها بل هو علة مصححة له فلا اشكال **قوله** تسمع بالمعيدي اي ان تسمع مع عدم عملها فيه وان قلت لا يعلم تقدير ان الا من اثرها كما في المواضع المذكورة فاذا لم يكن اثر ها في قوله تسمع فكيف يعلم تقديرها قبله فلا بد من القرينة لذلك بل ليست الا اثرها كما في المواضع المذكورة فيما سبق قلت القرينة ههنا هو ان قوله تسمع مبتدأ فيكون مرفوعا في تاويل سماعك ان قلت من اين تقول انه مبتدأ قلت قوله خير من ان اه خبره فلا بد ان يكون قوله تسمع بالمعيد مبتدأ والا لم يكن بينهما التلازم واللازم باطل فالملزوم مثله **قوله** اخصر اي ان الجمع اعلما في صيغة المضارع المتكلم بالفارسية اكاه باشيد اي بخاطر كه ملاست كننده ايد مراكه حاضر شديم جنگ اتوعي بفتح الواو وبكسرها وفتح العين العربية وسكون الياء موضع الحرب **قوله** ولكن ليس بقياس اي بخلاف ان الناصبة في المواضع المذكورة مع عمل وبغيرها ليس بقياس ولذا لم يذكر ها المصنف **قوله** ولا مستعملة ولم يقل ولا الموضوعة رعاية لكلية في في قوله في النهي الاول ما موضوعة تاسيسا بان يقول للنهي لا في النهي **قوله** خلافا احد الاشارة الى ان هذه الاربعة على كلم الجازاة لان المجزوم بها فعلان الواحد متقدم على اثنين لا يقال هذا ينتقض بلم يضرب ولم يقتل بسكون اللام لم يقل بكلم العطف لانا نقول المراد انه يجزم الفعل الواحد اصالة فجازان يجزم فعلين بالتبعية بكلم العطف **قوله** اي كلمات الشرط هذا احتمل معنى قوله المجازاة لان معنى المجازاة في الاصل هو كون الشئ جزاء للشئ الاول ان قلت صيغة الكلمات تدل على ان المتكلم جمع مع انه اسم جنس كما سبق في اول الكتاب قلت لانه ذلك لانه لم لا يجوز ان يكون باعتبار معنى الجنسي **قوله** ولهذا اي ولاجل ان بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف اختار لفظ الكلم سواء كان باعتبار معناه الجنسي او الجمعي والمراد انه اختار لفظ الكلم دون لفظ الاسم والحرف **قوله** والمجزوم بها فعلان اي انما تجزم فعلين في الجملة لان الفعل الاول لو كان ماضيا والثاني مضارعا فالخيار في جزم الثاني وان كان عكس ذلك يكون الجزم في الاول فقط **قوله** ان ومهما انما قدم ان مع انها غير مستقلة بالمفهومية لانها حرف والبواقي مستقلة لانها اسماء ولان ان اصل في باب الشرط لانها موضوعة للشرط بخلاف البواقي فانها متضمنة لمعنى الشرط **قوله** ثم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اشار به الى ان المراد من الشائع هو الندرة اي بهما لا تدخلان المضارع على الوجه الكلي فتدخلان عليه في بعض الاوقات والدليل يفيد ذلك **قوله** من التقدير اي المحال والمراد من المحال العادي لا النفس الامري لامكان اجتماعهما في نفس الامر **قوله** في جميع الاحوال والكيفيات لانه لا شك ان الصوت الخارج من لسان زيد غير الصوت الخارج من لسان عمرو لان قيام الصفة الواحدة الشخصية بمحلين محال فلا يصح التركيب المذكور لو اريد عموم الاحوال من نعم لو اريد بعض الاحوال اي قرائتك مثل قرائتي في بعض الاحوال كالجهر والاخفاء وغيرهما فيصح التركيب المذكور **قوله** واذا ما تقدم

من الضد ههنا معناه اللغوي لا الاصطلاحي وكون الضدين وجوديين انما يكون باعتبار المعنى الاصطلاحي **قوله** على جميع انواع المضارع بخلاف لام الامر فانه لا تدخل على المخاطب **قوله** وكلام المجازاة المذكورة من قبل اشار به الى انها تفيد الاستمرار فيكون مسطوفا على ما في قوله فلم الخ اما يحمل لا اضافة للعهد او باعادة المعرفة فانها اذا عيدت كانت عين الاولى غالبا **قوله** تدخل على الفعلين ان قلت هذا يدل على عدم كون الجزاء جملة اسمية وليس كك كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود قلت المراد انها تدخل على الفعلين غالبا فليس لك ان تتوهم منه وقوع الشرط جملة اسمية كما لا يخفى **قوله** اي يجعل الفعل الاول سببا ولا يخفى ان كلام المجازاة لم يجعل الاول سببا والثاني مسببا بل الاول قد يكون سببا للثاني في نفس الامر فكلام المجازاة دالة ومفيدة لسببية الاول للثاني لكن لما جعل المصنف في شرحه ككك فاشار تبعه فيه ولهذا قال وفي شرح المصباح الخ فالمراد بجعلها الخ اي المراد بالفعل المذكور ان المتكلم يجعل ضرب المخاطب سببا لضرب نفسه في قولنا ان تضربني فانا اضرب بل المتكلم لعتبر ملزومية شيء لشيء ويجعل كلام المجازاة دالة على سببية مقوله ولا شك الخ اشارة الى الاعتراض على ما وقع في شرح المصباح وحاصله فالمراد الخ اشارة الى جوابه **قوله** ولا يلزم ان يكون الخ اي لا يلزم من اعتبار تلك السببية ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا سببا خارجيا ولا ذهنيا **قوله** بل يعني ان يعتبر الخ اي المتكلم يعتبر النسبة بينهما وباعتبار تلك النسبة يصح ايراد ما في صورة السبب والمسبب بل في صورة اللازم والملزوم والحاصل انه ليس المراد من السبب والمسبب الحقيقيين وكذا من اللازم والملزوم بل المراد هو اللازم والملزوم باعتبار المتكلم اي المتكلم لعتبر بينهما النسبة فيصح بهذا ايراد ما في صورة اللازم والملزوم وان كان في بعض المواضع سببية وملزومية حقيقيين كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان الاول سبب للثاني في نفس الامر واذا قلنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة يكون الاول ملزوما للثاني لا سببا بل السبب هو الثاني فمعنى قولنا ان تكرمني اكرمك لا يكون اكرامك سببا حقيقيا للاكرام في الخارج وهو ظاهر ولا في الذهن اي لا يكون اكرامك مستلزما للاكرام في الذهن لانه ليس كلما تصور اكرامك تصور الاكرام لانهما ضدان بل يتصور الاهانة التي هي لازم اكرامك عند تصوره وليس الاكرام ايضا سببا حقيقيا لاكرامك لا في الخارج ولا في الذهن **قوله** اظهار المكارم الاخلاق اي باعتبار تلك السببية لاظهار المتكلم الخلق الحسنة الى نفسه بان اكرمك الذي هو سبب للاهانة عند الناس يصير عنده سببا للاكرام فاضافة الاكرام الى الاخلاق من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي الاخلاق الحسنة **قوله** يعني انه اي المتكلم من الاخلاق اي من جهتها يجعل كلمة من للعلة بمكان اي بوجوده ومرتبة ليصير اكرامك الخ **قوله** لانه شرط اي شرط بسبب لوجود الثاني **قوله** من حيث انه اي الثاني يبتني على وجود الاول فقوله امتناع الجزاء منصوب على نزع الخافض **قوله** ان تزرني ازرك في الاصل تزورني وازورك فحذفت الواو فيهما لالتقاء الساكنين بين الواو والراء **قوله** او الاول عطف على مبني اي كان لوجود الفصل وذكر فقط تصريح بمقابلته بالقسم الاول وهو اسم فعل بمعنى انته وبمعنى صيه في جزاء الشرط المحذوف اي اذا عرفت ويحتمل ان تكون زائدة لتزيين الكلام **قوله** ان تزرني فقد زرتك قيل ان الجزاء لا يكون مترتبا على الشرط فلا يجوز ان يكون ماضيا اجيب بان المراد تخترني بزيارتك اياي الآن اخترك بزيارتي اياك امس **قوله** وما يتضمنها والضمير المستتر للاداة والبارز الى ان وهو اسم والشرط وانما قال مع صلاحية العمل لان الجزاء لو كان

معناه بالفارسية اگر باشد از شما ايمان كه مسلمانا بيند هزار كس غالب آيند شما ايمان بر دو هزار كس كه كافران باشند يك مسلمان الا: دو كافران گرخنين گناه كبيره است ومعنى عاد الخ كسى كه عود كند بگناه پس انتقام ميكيند الله تعالى از او **قوله** فالفار للزمنة والمراد هو الفار وما هو فى حكم الفار وهو اذا للمفاجاة بقرينة اللاحق **قوله** لتاثير لحروف الشرط فى الماضى فيكون معنى الماضوى فيه قويا فلا تاثير لحروف الشرط فيه يقلب معنى الماضى المضارع **قوله** فاحتاج الى رابط الفار اذ لم يكن الجزاء معمولا لحروف الشرط فاحتيج لرابط فلا بد من رابطة الفار **قوله** الى غير ذلك فتدخل فيه المضارع المنفى بان وليس وكذا المضارع مع السين والسوف ولام الابتداء ونون التاكيد مع التعجب والقسم والتمنى والترجى والعرض **قوله** لتاثير لحرف الشرط فى الجزاء الخ وذلك لانه لما نصب على حرف الشرط فى الجملة الاسمية لانه لا يمكن تعلق الماضى الى الاستقبال فيها وكذا فى الدعاء والاستفهام والتمنى وغيرها من الامور المذكورة **قوله** اذ التى للمفاجاة مع الجملة الاسمية والجملة الاسمية قيد واتى بالاذ المفاجاة لا يكون بدون الجملة الاسمية فليس معناه ان اذا المفاجاة التى ليست مع الجملة الاسمية لا تقع موضع الفار **قوله** لان معناه وهو علة صحة وقوع اذ المفاجاة موقع الفار **قوله** لانها تنبئ عن حدوث الخ اى اذ تخبر عن حدوث امر فاذا قيل خرجت فاذا السبع واقف معناه ان وقوف السبع كان بعد خروجى **قوله** فمعناها معنى الفار اى فى اذ معنى الفار مع زيادة لانها تدل على البعدية بلا تراخ مع زيادة هى المفاجاة ويصح قولك ان معناها قريب من معنى الفار فلا يرد انه اذا كان فيها معنى الفار فيكون معناها عين معناها فلا يصح دعوى القرب وادعاء القرب مما يرد ان معنى ثم ايضا قريب من معنى الفار لانه ليس فيها معنى الفار بكماله لوجود التراخى فى ثم دون الفار **قوله** ولكن الفار اكثر اى الفار اكثر استعمالا فى الجزاء او الفار اكثر فى ان يخبر عن حدوث امر جيد امر ونحو ذلك الكلام اشارة الى تصحيح لزوم الفار فى الاسمية مع وجود اذ ايضا فانه اعتبر وجودها كالعدم والى فائدة قوله موضع الفار لانه يشير الى ان اذا اقل استعمالا من الفار او الى ان الفار هو ان يقول وقد يجئ **قوله** وانما اشترط الخ وان قلت عبارة المص لا تدل على الاشتراط لان قوله مع الجملة الاسمية قيد واتى على الاشتراط اليه قلت المتبادر من ان يكون شرطا حمله عليه **قوله** لاختصاصها بها اى اختصاص اذ المفاجاة الجملة الاسمية المفهومة من اسمية الجملة لاختصاص الجملة الاسمية باذ المفاجاة ويحتمل ان يكون قوله لاختصاصها بالاضافة الى اذ اى الشرطية يعنى ان ذلك لاختصاص ليس فى اذا الشرطية مختصة بالفعلية كذا التصريح المفهوم من قوله فاختصت هذه بالاسمية يميل اليه قيل ان اختصاص اذ المفاجاة بالجملة الاسمية بنافى ما مر فى عامله من اختيار الرفع بعد اذ المفاجاة المبنى عن جواز النصب وكذا اختصاص اذا الشرطية بالجملة الفعلية بنافى ما مر فى الظروف من اختيار الفعل بعدها المبنى عن جواز الاسم بعدها وبنافى ما مر فيما اضمر عامله من اختيار النصب بعد اذا الشرطية المبنى عن جواز الرفع بعدها واجيب بان المراد باختصاص الفعلية هو الغلبة والكثرة كما ان المراد باللزوم الغلبة والكثرة فيما مر فى الظروف من لزوم الاسمية بعدها فالمراد بالفرق هو الفرق باعتبار اكثر المواد اعتبار الاقل فى حكم العدم ويمكن ان يقال ان الاختصاص واللزوم فى غير ما اضمر عامله ولم يعكس الامر فى الفرق مناسبة الفعل للشرط لانه لا يكون الا فعلا ثم اعلم ان الاختصاص مستفاد من حذف اللام من قوله فرقا لاتحاد فاعليهما وهو شرط عند المص وغيره من الجمهور لا عند بعضهم **قوله** وان تصبهم سيئة الخ يعنى اگر رسد كافران را سيئه پنجه كرده ايست دستهاريشان بيشتر ازين پس نوميد ميشوند ايشان بيشتر ازين بسبب اين از رحمة الله تعالى اما مسلمانان نوميد نميشوند بسبب اين از رحمة الله تعالى **وان** السيئة الى ايديهم لانهم يفعلون السيئة باديهم غالبا **قوله** ان الخ

حرف لعلة واما اذا رفع وقيل تدخل بضم اللام لا يعلم انه قصد منه السببية بخلاف ما اذا كسرت فانه يعلم قصد السببية حيث تغير اللفظ يدل على تغير المعنى فيقدر ان لا ظهار قصد هكذا عرفت آنفا **قوله** فهو سبب لها اى الاسلام سبب لفائدة الاسلام وهى دخول الجنة وقصدا وان ملك السببية بالاسلام فقدران **قوله** قيل ان تسلم اى ان تسلم فانك ان تسلم تدخل الجنة **قوله** لان النفى اى لا، النافية فى قوله لا تكفر قرينة لكون الفعل المطلوب منفيا ولا يكون قرينة الفعل المثبت وهو ان تكفر **قوله** ولهذا اى ولاجل ان النفى قرينة الفعل المنفى لا المثبت امتنع لا تكفر الخ **قوله** خلافا للكسائى اى يخالف خلافا ثابتا على الكسائى على الفعل المجهول ليكون الكسائى مخالفا للجمهور او خالف الكسائى خلافا فحذف الفعل وقدم المصدر لقصور العمل واللام فيه لتقوية العمل **قوله** فامتناعه اشار به الى ان قوله لان التقدير علة الامتناع وفى بعض النسخ لان التقدير ان تكفر فهو دليل الكسائى **قوله** وهو ظاهر الفساد لان عند عدم الكفر يدخل الجنة لا النار **قوله** العرف قرينة وهذا التقوية مذهب الكسائى والمعنى الذى ذكره الجمهور يكون بحسب اللغة **قوله** وهذا اذا قصد اى المضارع انما ينجزم اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد السببية لم يجز الجزم من المجازم بل يجب ان يرفع المضارع حتما لكن رفعه اما بالصفة او الحال او الاستيناف لا يقال ان كون المضارع صفة لا يكون سببا لكونه مرفوعا وهو ظاهر ولانا نمنع ذلك ايضا فى صورة الحالية لان حالية شئ سبب لكونه منصوبا لانا نقول سلمنا ذلك فلا يصح قوله بل يجب ان يرفع اما بالصفة الخ لانا نقول سمناه انه بل يجب ان يرفع على تقدير عدم قصد السببية فاذا رفع فرفع اما صفة او حال **قوله** فهب الى آخر ذلك الخ وقوله لدن بمعنى عند وهب امر من وهب يهب بفتح الهاء لا بكسرها لانه حينئذ يكون امره هب بكسر الهاء ويحتمل ان يكون امرا من باب يهاب والمقصود بالتمثيل هو ما يثنى بضم الثاء وعلى قراءة بعض لبسكونها فقوله برشتى جمله بصيغة فانه صفة بقوله وفيها الخ **قوله** هبه كن مرا از نزد خود دلى كه وارث باشد يعنى فرزندى بده كه ميراث گيرد از من **قوله** فمن قرأ اى عند من قرأ مرفوعا لا عند من قرأ مجزوما فحكمه فى يعنى عند **قوله** اى وليا وارثا اشار به الى كونه صفة ولا يجوز ان يكون يرثنى حالا من ولدا لانه يجب تقدمه لنكارته **قوله** او بالحال كذلك عطف على قوله بالصفة اى يجب ان يرفع بالحالية ان كان صالحا للحالية **قوله** فاذريهم الخ بفتح الذال امر من زار يذار اذا من وذريذر والمقصود بالتمثيل ليعيون وهو حال من ضمير الجمع فيكون حالا عن المفعول الواقع فى المضارع الواقع حالا بلا ضمير فى يعيون ولا يجوز التوصيف اذ المضمر لا يوصف معناه بالفارسية پس گذار تو كافران را در ضلالت شان در حالتى كه سرگردان شده اند كافران يعنى تا سرگردان شوند در ان ضلالت **قوله** اى عمن بكسر الهاء وانما قال ذلك لان الحال من المنصوبات فهو حال بتاويله بيعيون فان نصبه بالياء **قوله** وقال رأيتهم امر سو قوله لا سو بفتح الهمزة وسكون الراء صيغة امر من سايريسى وقوله لا تحرمنهم بالهمزة والارسال اقامة السفينة والضمير فى تزادوا للكافرين والتحرب بالقصر بالتمثيل جوتر ادوا بضم اللام لا بسكونها خبره مرفوع لانه كلام مستانف لا محل له مما قبله فيكون مرفوعا على الاستيناف فى كتب العربية جاء وبمعنى جواب سوال مقدر فيقال ان كلام مستانفى جواب چه سوال مقدر است بفارسية وگفت پيش ران جماعتى كه آنرا كاروان باشند سرگرد گويند برگرد وبايستد كه مداومت كنيم حركت را فقوله تزادوا فى كلام مستانف فرض ولو كان الاستيناف بمعنى جواب سوال مقدر فالسوال المقدر ان هذا الجماعة يقولون على آثارهم لم مرت لنا ان لم نرجع والاقامة يقول لم رانده فى جواب لم لاجل محاربة الكفار فقوله كل متاع يعنى پس سر من چيزى ميشود باندازه تقدير رسد تعالى يعنى فى اجل كسى نمى ميرد **قوله** هكذا فى بعض النسخ ولا يتوهم ان الواو فى اجل النسخ تما يكون بمعنى الى اى لا يموت احد الى اجله المسمى له بل هذا لا تقول بهذا احد حتى غير القدرية الخالصة كما يقوله كذا قال

فى نسخة الصحة فقال الخ قوله فى نسخة الصحة فقال الخ قوله فى نسخة الصحة فقال الخ قوله

لابد دان الاحتراز عنها بغير موجبة لانها خارجان بقوله صيغة لان المراد منها هو صيغة الفعل بقرينة المقام وبها صيغة الاسم **قوله** اى آخر الامر فى الحقيقة انما قال فى الحقيقة لان عند الكوفيين وقف آخر وسكونه ليس بحسب الحقيقة بل بلام المقدرة كما سياتى وقوله والبناء على السكون عطف تفسيرى بقول الوقف اعلم ان البصريين ذهبوا الى ان الامر مبنى وسكونه سكون البناء لا سكون الاعراب وذهب الكوفيون الى انه معرب وسكونه سكون الاعراب كسكون لم يضرب ولم يضرب من المصدر اورد كلامه على وجه يتناول كلا المذهبين حيث قال حكم المجزوم **قوله** لانتفائها يقتضى الخ هذا علة البناء على السكون وحاصل ان علة كون المضارع معربا هى حرف المضارعة حيث لسبب حرف المضارعة يشابه الاسم المشترك كالعين فان ضرب مثلا قبل دخول حرف المضارعة عليه يراد منه معنى واحد وهو معنى الماضى واذا دخل حرف المضارعة عليه يراد منه معنيان وهما الحال والاستقبال فيشابه الاسم المشترك لسبب حرف المضارعة فلما حذف حرف المضارعة من الامر فرجع الى اصله الذى هو البناء لان الاصل فى الافعال البناء **قوله** فى الصورة حكم المجزوم وانما قال فى الصورة لعدم صحة التثنية باعتبار الحقيقة عند البصريين لان حكم الامر هو البناء والوقف وحكم المجزوم الاعراب والجزم **قوله** اى مثل حكم المضارع اى حكم آخر المضارع وانما قدر المضاف ليصح الحكم لان حكم آخر الامر ليس الا حكم آخر المضارع المجزوم فان حكم المجزوم مختص بالمجزوم كما ان حكم الامر مختص به ثم البناء على السكون اعم من اللفظى والتقديرى فلا يرد ارم وادع ونحوهما **قوله** لانه لما شابه بمضارع عانيه اللام من المجزوم اى من المضارع المجزوم مثل ليضرب وكلمة من للبيان وقوله معنى تميز عن نسبة الفعل الى الضمير الراجع الى الامر واما المشابهة المعنوية فلان معنى اضرب ولتضرب بالفارسية بزن وگوتا بزنى تو **قوله** بلام مقدرة فيكون اضرب فى الاصل لتضرب حذف اللام كما حذف حرف المضارعة اما حذف اللام فلكثرة الاستعمال واما حذف حرف المضارعة فليلتبس بالمضارع **قوله** فان كان بعده لا يقال ينبغى تقديمه على قوله وحكم آخره حكم المجزوم لان قوله فان كان الخ مما يتعلق بقوله بحذف حرف المضارعة لانا نقول بحذف حرف المضارعة مع قوله وحكم آخره حكم المجزوم لبيان حذف الاخير من الحركة حرف العلة فحينئذ التعقيب المفهوم من الفاء فى قوله فان كان الخ بالنظر الى حكم آخره حكم المجزوم ولهذا لم يتعرض الى سكان الآخر لعدم الاحتياج اليه **قوله** لشهوره لانه مشهور وسيجئ ان يكون عدم ذكره لعلة اخرى فيه **قوله** والمراد بالرباعى الخ وهذا لدفع ما يقال ان قولنا يضرب من ضارع رباعى مع انه زيد عليه همزة الوصل فيقال اضرب فى الامر منه ثم اعلم ان الرباعى عند العصريين هو الذى كان ماضيه على اربعة احرف اصلية فقط وعند النحويين هو الذى كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا كيخرج كما مر سابقا ولكن المراد من الرباعى هنا فى مضارع رباعى ما كان بعد حرف المضارعة ساكن ما يكون على اربعة احرف من المزيد فيه وكلمة من للبيان فى قوله ما يكون والضمير فى انما هو راجع الى ما كان ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وبعد حرف المضارعة ساكن فيخرج نحو فعلل كدحرج لانه ليس من المزيد فيه وكذلك يخرج سافر يسافر لانه وان كان من المزيد فيه لكن ليس ما يلى حرف المضارعة ساكنا فاذا احرفت هذا التفصيل فلا يرد ما قال مولانا عصمه وفيه نظر لان الرباعى لا يكون مخصوصا بالمزيد فيه انتهى كلامه **قوله** ليتوصل بها الى النطق اى ليتوصل المتكلم بسبب الهمزة الى النطق اى المتكلم بالساكن فلا يرد ح ان يزيد همزة متحركة لا ساكنة لان الهمزة الساكنة لا يصلح لذلك فانما قال ليتوصل بها ولم يقل لدفع الابتداء بالساكن كما هو المتعارف اشارة الى وجه تسميتها بالوصل وقيل سميت همزة الوصل لانه مما يسقط فى الدرج وتوصل ما قبلها بما بعدها بخلاف همزة القطع

قال مولانا عصم كما ان اضافة الفاعل الى المفعول الادنى ملابسة كذلك اضافة الفعل الى المفعول الادنى ملابسة لان الفعل ايضا يضاف الى الفاعل ولا الى المفعول فهو لا ينفع تقدير المضاف في صحة الاضافة مما عرفت ان الاضافة الى المفعول ايضا بادنى ملابسة وهي كونه واقعا عليه انتهى حاصل كلامه قول ان الفعل كما يضاف الى الفاعل يضاف الى المفعول ايضا ولكن الاضافة في الفاعل بطريق الاسناد وفي المفعول بطريق الوقوع غاية ما في الباب ان اضافة الفعل الى الفاعل شايع من اضافته الى المفعول وهذا لا يستدعي ان يكون اضافته الا الى ملابسة وقوله الواقع عليه ليس لاجل ان اضافة اي اضافة الفعل الى المفعول الادنى ملابسة كما توهم بل لدفع الاعتراض المذكور بان الفعل يضاف الى الفاعل والمفعول جميعا ولكن الاضافة في الفاعل على سبيل الاسناد وفي المفعول على سبيل الوقوع كما مر **قوله** ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الخ وح يوافق ما مر في المفعول ما لم يسم فاعله لان ما فيه عبارة عن الفعل الذي لم يسم فاعله والضمير في فاعلح راجع الى هذا الفعل ولا يكون في الاضافة مسامحة ح ثم المراد من الفعل في قوله مراد بالموصول الفعل الذي الخ ما هو الفعل الكل وتوصيفه بقوله الذي لم يذكر فاعله لبيان ذلك فح لا يرد ما قيل انه اذا كان المراد من الموصول هو الفعل الخاص وهو الفعل الذي لم يذكر فاعله فيلزم التكرار لان قوله ما لم يسم فاعله مذكور في الكلام فاذا لا يرد عليه من كلمة ما ايضا يلزم التكرار **قوله** ويكون اضافة الفعل اليه اي الى الموصول بيانية آخرا قال فتدبر قال والانسب ان يكون اضافة العام الى الخاص بيانية بحسب المعنى كاضافة العلم الى الفقه واضافة الشجر الى الاراك فيكون المضاف اليه سببيا للمضاف وجعل هذه الاضافة داخلة في الاضافة اللامية مما لا وجه غير معلوم فالاظهر على ما ههنا بهذا وعمل في بحث الجرورات بما وقع في كلام النحاة من جعل اضافة العام الى الخاص لامية لا بيانية قيل الاضافة البيانية ما كان بينهما عموم من وجه وههنا ليس كذلك اقول ان اضافة العام الى الخاص لامية والكلام في ان هذه الاضافة تناسب ان تكون بيانية بحسب المعنى ففي قولنا علم الفقه وعلم المنطق وشجر الاراك معناه علم من الفقه وشجر من الاراك اي العلم الذي هو الفقه والشجر الذي هو الاراك فتكون الاضافة لادنى ملابسة فيكون فيما نحن فيه مجازا ح ولا يلزم ان يكون بينهما عموم من وجه لانه فيما اذا كانت الاضافة البيانية على سبيل الحقيقة قال الكشي في بحث المجرورات واما الاضافة بمعنى اللام فهي كثيرة قال مولانا عبد الغفور وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز انتهى وهذا الكلام يؤيد ما قلنا كما لا يخفى على المتامل فح لا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد من الفعل هو الفعل وشبهه لكنه اكتفى بالاصل فتبان المراد بالفعل الدال على الحدث فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه **قوله** هو ما حذف فاعله وهو مبتدا وما بعده خبره فيكون قوله فعل ما لم يسم فاعله خبر مبتدا محذوف فاي هذا بيان فعل ما لم يسم فاعله ويحتمل ان يكون هذا المبتدا من الخبر خبرا لقوله فعل ما لم يسم فاعله عدم ذكر الفاعل اما لان فاعله غير مقصود لان مقصود المتكلم ليس الا ذكر المفعول واما لنسيان الفاعل واما جهل المتكلم بالفاعل مثل ان يرى مقتولا في صحراء ولم يعلم قاتله واما لتعظيم الفاعل او تحقيره او لشهرته او لقصد صد والفعل عن اي فاعل كان او لقصد الاختصار **قوله** واقيم المفعول مقامه احترازا عن هذا لان ما يتقوض التعريف بنحو اخير بن بحذف الواو والياء ولكن لا يكون اقامة المفعول مقامه **قوله** فيما سبق في مفعول ما لم يسم فاعله او لم يذكره لظهوره لان حذف الفاعل لا يجوز الا ان يقوم شيء مقامه كما هو المتقرر بينهم **قوله** فعل الذي اريد حذف وهذا لدفع ما يقال من عدم ترتب الجزاء وهو قوله فهم ادلة على الشرط وهو كون فعل ما لم يسم فاعله كذلك لان هم الاول والاخر متقدمان على كون الفعل مجهولا فتقدير الارادة وجعلها شرطا يندفع ذلك اي ان يريد كون فعل ما لم يسم فاعله

اى ما ذكر بقوله الاصوب هذا حاصل كلام الفاضل المذكور فيه نظر لان اختيار الاصوب دون الصواب بعيد لاجل ذلك الاحتمال لان المتبادر من المعتل هو العرفى لا اللغوى وان جاز ان يكون اشارة الى ان عدم ذكر قيد المنقلبة عينا لفا الاكتفاء بالمثال واشارة الى ان مثل عور وصيد من الشواذ لا النقض للقواعد بها **قوله** وانما خص معتل العين والتخصيص بالنسبة الى المضلات الاخر فتكون كلمة انما للاهتمام لا للحصر **قوله** لزيادة نموض نعم العين المجوز للخفاء والاختلاف فى مثلى يستلزم التخالف فيه **قوله** فى المبنى للمفعول سنذاى من المعتل فى بعض النسخ فى المبنى للفاعل سنه وهو غلط من سوء فهم الناسخ قوله كما ذكر بقوله ومعتل العين اى لا يكون عينه الخ **قوله** ويتبعه اى المعتل ذكر تبعية المعتل من الماضى المعتل العين للمفعول من المضارع فيما بعد ومعتل العين بقلب فيه الخ **قوله** ما ذكرنا من زيادة النمو والاختلاف **قوله** الافصح فيه وانما زاد لفظ فيه لان الجواز اذا كان مجلة لا بد له من عائد يلفوظا كان او محذوفا **قوله** وهو تصحيح يعنى ليس فيه زيادة فصاحة بخلاف قيل وبيع فان فيهما زيادة الفصاحة ولهذا قال الافصح بصيغة اسم التفضيل **قوله** وفى شرح الرضى لا يقال الرضى شرح الكافية فكيف يصح اضافة الشرح اليه ثانيا نقول لعل الكافية باسم الرضى ايضا فكانه قال فى شرح الكافية هذا يقول اضافة الشرح الى الرضى بيانية لا لامية **قوله** اى نحو اى تحريك كسرة فاء الفعل الى جانب الصحيح فى مثل الياء الساكنة لقيد الفاء نحو اعوا وقليلا لان الياء تابعة لحركة ما قبلها وحركة ما قبلها تميل الى الضمة قليلا فى تميل الى الواو وقليلا ضرورة **قوله** كالاشمام حالة الوقف وجاز هذا المعنى عند القراء لم يقم مثلا واعلا مكروه **قوله** اعنى نحو التسفتين بان لا يكون التغير فى الحركة بل يكون حركة الفاء كسرة خالصة ولكن يضم الشفتين عند القراءة للاشعار بان الفاء مضمومة مع انها بكسرة خالصة ولهذا قالوا ان الاصح عندك الاشمام الذى هو بضم الشفتين ولا يدرك له الاعمى لعدم العين لحتى يرى ضم الشفتين وهذا مشكل عند من قرا بكسر كاختار **قوله** الاتيان اى الاعلام بان الاصل الضم الخ فالمراد من قوله فى اوائل هذه الحروف هو الحروف الاوائل من الماضى المحكى بسبب اضافة لفظ الى الموصوف **قوله** وجعل الياء واوا اى فى نحو بوع بضم الباء **قوله** من الثلاثى المجرد وتقييد المشبه به بالثلاثى المجرد لكلا يلزم تشبيه الشئ بنفسه **قوله** اذ تقدير تقييد بكسر التاء والقاف فى اختير والتقدير مثل قيل وبيع فى اللغات الثلثة المذكورة بالتفاوة **قوله** بسكون ما قبل حرف العلة فيهما اى فى استخير واقيم فلا يقال خير واقيم بخلاف اختير والتقدير فان ما قبل حرف العلة منها متحرك فى الحال وفى الماضى ايضا فيجرى فيها اللغات الثلث **قوله** فيقال استخير واقيم لغة واحدة من اللغات الثلث المذكورة فتكون بعد الاعلال مثل قيل وبيع فلما لم يكن ما قبل المعتل متحركا فى الاصل فيهما لم يجز اللغات الثلث فيهما **قوله** اريد حذف وتقدير الارادة الملفوظة فى الماضى من عدم ترتب الجزاء على الشرط لتقدم الجزاء على الشرط وهذا بتقدير الارادة وجعلها شرطا اى ان اريد حذف فاء فضم اوله الخ والمراد بضم اوله ان لم يكن مضموما وكذلك فتح ما قبل آخره **قوله** وان كان مضارعا عطف على قوله وان كان ماضيا **قوله** نحو يضرب قيل الاولى ايراد الامثلة بعد قوله وفتح ما قبل آخره **قوله** ومعتل العين قد سبق ان ذكره بتبعية معتل العين الماضى لعدم الغموض والاختلاف **قوله** حقيقة كما فى اختار وتقديرا كما فى يقام وينجار واصلهما يقوم وينتجر بتقلب حركة الواو والياء الى ما قبلهما ثم تقلبان الفا لتحركهما فى الاصل **قوله** المتعدى هو غير المتعدى اى هذا باب المتعدى وانما عبر الياء كما فى هذا وبما ذكره فى المعرفة والنكرة حيث قال هذا باب بيان المعرفة والنكرة **قوله** فالمتعدى من الفعل وكذلك المتعدى من المشتقات كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما لكنه خص هذا الحكم بالفعل لاصالته **قوله** على ستعلق بفتح اللام لا يقال لا يتوقف

على زيد مثلاً **قوله** وهي ظننت ولم يقل هي ظن وحسبت هو الظن كما سيقول في الافعال المتناقضة وهي كان صالحا للاشارة الى انها مع فاعلها تفيد فائدة تامة ليصح السكوت عليها بخلاف الافعال المتناقضة لعدم افادتها بدون اخبارها وقوله وهي من علامة المسند اليه ليعود الضمير بل عرفها على سبيل التعداد وقال هي ظننت الخ لان المقصود من تعريف الشيء هو معرفة افراده وهذا كان افرادها متناهية تعرفها بطريق التعداد فان لم يكن افرادها متناهية فتعريفها بطريق التعداد محال **قوله** هذه الثلثة للعلم اي اليقين وهو الاعتقاد الجازم المطابق الثابت الذي لا يزول بالتشكيك فيقال علمت او رأيت او وجدت زيدا فاضلا اذا كنت تيقنت واتقنت ويقبل وهذه الثلثة للتيقن يشملها الى ان العلم اللغوي هو اليقين فقط فلا يكون التصور والشك او هم والجهل المركب والتقليد من العلم اللغوي **قوله** من حيث الاخبار بها اي بهذه الجملة **قوله** ناشئة خبر لقوله وهي كلمة من لبيان كلمة ما وضميره راجع الى ما قبل في تفسيره اي لبيان اي الجملة المذكورة عبارة عنه **قوله** كما اذا قلت علمت الخ اذا قلنا زيد قائم فيكون هذا مجرد الاخبار عن قيام زيد وهو يحتمل الصدق والكذب لانه لا يجوز ان يقال زيد قائم بالاحتمال الى احتمال قيام زيد واما اذا قيل علمت زيدا قائما فيكون علمت دالا على ان سبب الاخبار عن قيام زيد هو العلم الثابت لنا اي الاخبار عن قيام زيد ناش عن علمنا فاذا تقرر هذا فقد عرفت من ان الاخبار بهذه الجملة ناشئة عنه لا نفس هذه الجملة فان من الامور البديهية ان نفس الجملة لا تكون ناشئة عن العلم فيكون في عبارة المصنف مسامحة فيكون المراد ان الاخبار بهذه الجملة ناشئة عنه والى هذه المسامحة اشار بقوله من حيث الاخبار بها لا من حيث انها مفعول هذا هو المراد من قوله كما اذا قلت علمت الخ ثم اذا قلنا زعمت زيدا قائما فعلم المخاطب بمنشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن منه متردد بينهما لما عرفت ان زعمت للشك واليقين لكن تقيد احدهما بالاشعار فلا يرد ان قوله كذلك بواقي الافعال الخ صحيح في زعمت **قوله** اي جزئي الجملة الاسمية اشار بالى ان اللام عوض عن المضاف اليه فيه اشارة الى انه لو قال فتنصب جزئي الجملة الاسمية لكفى لاحاجة الى قوله على الجملة الاسمية وانما قدم المسند على قوله المسند اليه مع ان الاصل هو العكس لان ذكر من لفظ المسند اليه **قوله** على انها مفعول الخ اما وظن ان يقال مفعولان لما الاولى اشار به الى ان ما في الحقيقة مفعول واحد فانما في قولنا علمت عمرا فاضلا في معنى علمت فضله **قوله** من خصائصها وكلمة من للتبعيض فانما لم يقل ومن خصائصه كما قال في بحث الالم ومن خواصه وفي اول بحث الفعل ومن خواصه دخول قد للجزم والتقيد وهو اداة والمفهوم الواحد بعبارة مختلفة **قوله** هي التي تختص بالشيء ولا يوجد في غيره قيل فيه توهم الدور لان اضافة المعرف في المعرف يستلزم الدور وبعبارة اخرى بان الاولى ان يقول وهي ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره لئلا يلزم تعريف الشيء بنفسه واعترض عليه بان الاولى ان يقال وهي التي تختص بالشيء بدون ذكر قوله لا يوجد في غيره لان معنى الاختصاص ليس الا عدم وجوده في غيره فهو مندرج تحت قوله تختص والجواب عن جميع التقريرات ان قوله تختص يعني يوجد لانه جرد قوله تختص عن الجزء السلبي واستعمل في الجزء الايجابي ونجاب عن التعيين اللوزين بان المراد من الاختصاص المذكور في المعرف هو الاصطلاحي ومن الاختصاص المذكور في التعريف اللغوي **قوله** فلا تقتصر على احد الخ هذا التفريع باعتبار ان معنى متى والتعبير به عنها اشعارا بان كل منها بقرينة عقلية كانت او مقالية **قوله** وحذف المبتدأ الخ فانه قد يحذف الخبر دون المبتدأ كما في قولنا خرجت فاذا السبع واقف وكذلك قد يحذف المبتدأ دون الخبر كما في قولنا الهلال الهلال اعني هذا الهلال **قوله** لان مضمونها معا فاذا قلنا علمت زيدا قائما فالمفعول في الحقيقة مفعولها اي علمت قيام زيد فالمفعول به هو هذا المضمون فهو في حكم الكلمة الواحدة فلا يجوز حذف بعض اجزائها **قوله** كان كحذف بعض اجزاء الكلمة وهو الصغرى والكبرى مسلوي اي كل حذف بعض اجزاء الكلمة غير جائز فنتيجة ان حذف احد مفعوليها غير جائز فالمدعى ان حذف احد مفعوليها غير جائز فلا يرد عليه ان الكبرى كاذبة لانه حذف بعض اجزاء الكلمة

مفعولان لها وصالحين للان يكونا مبتدا وخبرا وذلك لان الجزئين هما مفعولان في الحقيقة مع ان المفعولين ليسا كلاما تاما ولا تقلبين
بوصف المفعولية وهو ظاهر اللان يقال المفعولان ايضا كلام تام مستقلين باعتبار انهما مسند ومسند اليه فهو بصدد مقابلة قوله او مفعولين لها
بقوله للان يكونا مبتدأ وخبرا فان ما يكون مفعولا للفعل يصح اسناد الصلاحية اليه لا ترى انه يصح اسناد ها الى زيد هو صالح المنصب
كالاياب مثلا سواء علم وجود هذا المنصب فيه ولا **قوله** كلاما تاما وانما قيد الكلام بالتام اشارة الى ان المراد من الكلام هو الكلام التام
لا اللغوي ثم المراد من الكلام التام هو الكلام التام الصادق فالاعم من الصادق والكاذب فلا يرد ان مفعولي باب علمت
ايضا كلام تام مثل زيد ورم لان العقيقة كما تكون صادقة كذلك تكون كاذبة ايضا مثل زيد حجر **قوله** مع ضعف عاملها اي فعال القلوب
بالتوسط والتاخر اشار بالى وضع ما يقال ان المفعول به يقدم على فعله ومفعولها في الحقيقة مفعول كما سبق **قوله** في معنى الظرف اي هذه الافعال
في المعنى ظرف المجازية على تقدير الغائها **قوله** زيد قائم في ظني لا يقال ان قولك في ظني ليس بظرف لان الظرف لا يخلو عن زمان ومكان وليس
قولك في ظني شيئا منهما لانا نقول انهم يسمون بمطلق المجاز والجر ظرفا وقد ذكرنا وجه سابقا **قوله** الى جواز اعمالها ايضا لا يقال الجواز هو
تساوي الطرفين مع ان الاعمال دل على الرجحان عن بعض الشروح فينبغي التطبيق بين كلامه وكلام بعض الشروح لانا نقول المراد من الجواز
ههنا هو كونه مرددا بين الشيئين سواء كان احد هما اولى من الآخر او لا **قوله** بين الفعل ومرفوعه اي مرفوع الفعل نحو ضرب احسب
زيد قوله احسب صيغة المتكلم الواحد يعني زيد يكمان يبيرم من انما يجب الالغاء لان عمل احسب مثلا ليس الا في مضمون الجملة مع انه
ليست ههنا جملة صريحة حتى يعمل فيها ولكن قوله ضرب يدل على جزء الجملة وقوله زيد يدل على الجزء الآخر منها اي احسب يد اضاربا وكذلك
في الامثلة الآتية **قوله** نحو لست بجكرم احسب بيد فان الغاء العمل ههنا ايضا لما من عدم وجود الجملة الآتية صريحا فالتقدير احسب غير كرم
زيدا **قوله** وصحوبها اي يصاحبها او يقارنها **قوله** ولا شك ان الغاء ما لم يلغ لما ذكرنا من عدم وجود الآتية صريحا مع ان هذه الافعال
لا تعمل الا في مضمون الجملة كما مر تفصيله وهذا القول مع دخل تقريره ان انحصار الالغاء في المفهوم من كلامه في المتوسط والتاخر ليس على ما ينبغي
لوجود الالغاء في موضع عديدة كما ذكره قدس سره تقريره الجواب ان الحصر انما يكون فيما يكون على سبيل الجواز وما ذكره انما يكون على سبيل الوجوب **قوله** فلهذا
قيد جواز الخ اي لما علم ان الالغاء في هذه الصور واجب قيد جواز الخ لانه لو كان الالغاء جائزا في هذه الصور ما جاز تقييد جوازه للبعض الخ كما لا يخفى
يرد ح ان يكون الالغاء واجبا في هذه الصور لا يكون سببا لهذا التقييد **قوله** هذا الالغاء الخاص وهو الالغاء على سبيل الجواز مع ان مطلق الالغاء سواء كان
على سبيل الجواز او الوجوب من خصائصها **قوله** بشيوعه الى الالغاء على سبيل الجواز وكثرة وقوعه **قوله** ومنها انها تعلق التعليق جعل الشيء معينا
لا الى هذا او لا الى الخ لك تعليق هذه الافعال ان يعمل غير عمل في اللفظ دون المعنى والفرق بين التعليق والالغاء ان الالغاء عدم العمل مع جوازه
والتعليق عدم الاعمال مع غير جوازه وتفصيل الفرق ما ذكره في آخر البيان والذي يعلق هذه الافعال كل ما له صدر الكلام نحو لام
الابتداء والاستفهام والنفي نحو علمت لزيد منطلق فعلمت يقتضي نصب المفعولين واللام الابتداء يقتضي جعلها مبتدأ وخبرا فانا عطيانا للفظ
ما اقتضته اللام لان اللام اقرب اليهما واعطيانا في محلهما من الاعراب اقتضاء علمت وكذلك في الاستفهام والنفي ثم قوله وتعليقها
اشارة الى كون ان مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد **قوله** بسبب وقوعها الى فعال القلوب متعلق بقوله وتعليقها **قوله** قبل معنى الاستفهام
سواء كان حرف الاستفهام او اسمه لهذا قال معنى الاستفهام دون حرف الاستفهام او اسمه انما يقبل كلمة الاستفهام مع ان القبلية
بالنسبة اليها حقيقة وفي المعنى مجاز لان المتبادر من كلمة الاستفهام كل كلمة دالة على الاستفهام دلالة مطابقة فح يخرج اسم الاستفهام

قوله وذلك لوجود جواز ذلك في سائر الافعال قوله لان اصل الفاعل الخ قيل الغرض ترك لفظ الاصل لانه بالضم سنان الفاعل قد يكون غير مؤثر ايضا لكن على خلاف الاصل سواء ليس كل سنان جميع الفواعل لما يكون الا مؤثرة فالعبارة الممتنة ان يقال ان الفاعل يكون مؤثرا والمفعول بها متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر وانقلت المراد من المؤثر هو الموجد وليس جميع الفواعل موجدة كما في ضارب زيد قلت قال ابن الحاجب في الكلام في الفاعل والمفعول به مطلقا والفاعل مطلقا هو المؤثر والمفعول متاثر ويحتمل ان يقال ان الاصل فيهما ان يكون الفاعل موثرا وموجدا ويكون الفاعل فيهما غير مؤثر وموجد ايضا كما في قولنا اذى زيد عمرا قوله فان احدهما غيره اتفاقا فيهما لان لا بد ان يكونا بينهما اى بين المؤثر والمتاثر وهما الفاعل والمفعول به تغايرا بحسب المعنى او بحسب اللفظ كان معناهما متحدا يرجع احدهما الى شئ واحد فلا بد من وقوع التغاير بحسب اللفظ بعد الامكان اى بعد ما امكن التغاير فوقع قولنا ضربت نفسي يكون بحسب المعنى متحدين لكنهما بحسب اللفظ متغايرين بان احدهما اسم ظاهر والآخر ضمير المتكلم قوله بعد الامكان متعلق بالتغاير اللفظي اى يعتبر التغاير اللفظي بينهما بعد الامكان باي يكون احدهما اسما ظاهرا والآخر اسم الضمير واحدهما ضميرا متصلا والآخر منفصلا قوله ومن ثم قالوا ضربت الخ وهو لدفع ما يتوهم ان في قوله ضربتني التغاير اللفظي بينهما قوله فان الفاعل والمفعول فيه اى في ضربتني ليسا بمتغايرين بعد الامكان لانه جاز ايراد احدهما اسما ظاهرا بان يقال ضربت نفسي فنفسي والحال هذه بمعنى ضربتني قوله لانتفائها اى الفاعل والمفعول لان كلا واحد منهما ضمير متصل فيكونان متفقين لفظا فلا يرد ما من ان الفاعل والمفعول ان تغايرا في ضربتني اعني بحسب اللفظ لان المتكلم غاير بضمير المتكلم قوله بخلاف ضربت نفسي هو لدفع ما يقال ان في ضربت نفسي يكونان متفقين من حيث ان كلا واحد منهما ضمير متصل لان النفس عين ضمير المتكلم لا يقال ينبغي ان يقول في دفع ان من تبيين المتغايرين اسم ظاهر وبين ضمير المتكلم ولا حاجة فيه الى المجئ بالاضافة لانا نقول المراد منه بيان المغايرة من وجه آخر ايضا ليكونا ابلغ في التغاير بان النفس المضاف الى ضمير المتكلم والاعلب في الصافان يكون مغايرا للمضاف اليه بحسب الذات فلما اضيف النفس الى ياء المتكلم تكاثرا غيره وذا تعارض بالغلبة لانه قد يكون المضاف عين المضاف اليه بحسب الذات كما في خاتم فضة قوله واما افعال القلوب الخ دفع وخل تقريره يمكن بوجهين احدهما ان الدليل المذكور من قوله لان اصل الفاعل ان يكون موثرا الخ لو صح لزم ان لا يصح قوله علمتني منطلقا لاتحاد الفاعل والمفعول الاول معنى فلا بد من تغاير هما لفظا بقدر الامكان بان كان احدهما اسما ظاهرا والآخر ضميرا او كان احدهما ضميرا متصلا والآخر منفصلا وثانيهما ان المفعول الاول الثاني في قوله علمتني منطلقا موثر ومتاثر فلا بد اتحادهما معنى وتغايرهما لفظا فلا فرق بين افعال القلوب وغيرها فكيف يصح بيان الفرق بينهما وكان قوله لانها ليست في الحقيقة فاعلا ومفعولا به بالنظر الى الاول وتقرير الجواب ان المنصوب الاول اي المفعول الاول في الافعال القلوب ليس مفعولا به في الحقيقة بل هو مفعول بحسب الفهم والمفعول به في الحقيقة هو مضمون الجملة اي علمت انطلاقي قوله لانها ليست في الحقيقة اي الفاعل والمنصوب الاول في افعال القلوب ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به لا يقال ان الفاعل قد يكون فاعلا حقيقة لان الفاعل في قولك علمت انطلاقي يكون في موقعه لانا نقول في نفي الكل يكفي نفي احد اجزائه فلا شك ان المفعول ليس مفعولا به بحسب الحقيقة كما عرفت فيصح نفيها فان انتفاء الكل يتحقق بانتفاء احد اجزائه قوله وما جرى مجرى العلم اي قوله اتقدتني وعددتني وما جرى مجرى الوجدان نحو قولك لقيت كون زيد عالما مفعولا به حقيقة متصلين بشئ واحد من خصائص افعال القلوب لبطلان ذلك جاز في غيرها ايضا مثل فقدت وعلم فاخالها ليسا منها فيقال فقدتني وعددتني تقرير الجواب ان المراد من افعال القلوب حقيقة وحكما وما جرى مجراها حكما فان قوله وعددتني من افعال القلوب وبها انقضيان له فيكون ذلك من قبيل حمل النقيض على النقيض فقوله لانها انقضيان الخ بيان وجه الحمل لا يقال كيف كانا انقضيين لانهما موجبتان ايضا كوجدتني مع انه لا بد ان يكون احد النقيضين سلبيا لانا نقول معناهما سالبتان ويحمل بحسب المعنى لان معنى عددتني معدوم ساختم من عدم او معنى فقدتني فقدتيساختم ونيست شدم من عدم او لا نعني ان المناسب بين النقيضين هو ان العلم لوجدت يتوقف على العلم بعدت وحدت فلا بد انه لا بد في حمل النقيض على النقيض من مناسبة ما صفوة مهنا لا يقال لا يكون احد النقيضان فكيف كانا النقيضين لانا نقول لا يكون شئ واحد نقيضان حقيقة وبهما استشهد بان النقيض قوله وكذا كيجوز ان المنصوب قوله وفي نقيضها

قوله اى افعال وضعت وضمير كلمة ما بالنكرة لان الاصل فيها ان تكون موصوفة لا موصولة واشار بقوله وضعت الى ان تذكيره باعتبار لفظ الموصول ولقائل ان يقول يلزم من تفسير كلمة ما بالافعال لا بالفعل التعريف الافراد بالافراد لانه عرف افراد الفعل باوزاده والجواب ان المعرف هو الفعل الناقص فان الالف واللام للجنس المطلقة للجمعية واياما كان فالمعرف اشارة الى الجامعية وفي المعرف الى المانعية فالمعرف في الحقيقة هو المفهوم لا الافراد لعدم جواز تعريف المفرد بالمفرد كتعريف الفرد بالمفهوم وعكسه قوله تقرير الفاعل على صفته اى لثبوت الفاعل على صفته بانها تنسب الى الفاعل وهي القيام في كان زيد قايما واشار بذكر الفاعل الى تسميته مرفوعا فاعلا ولهذا جاز الحال عنه عند الجمهور ولهذا ايضا يذكر اسم كان في المرفوعات عليحدة كما ذكر خبرها في المنصوبات لعدم دخوله في المفعول به لان المفعول لا يقع عليه قوله اى العمدة فيما لخ وهو لدفع الاعتراض لتقريره ان الافعال الناقصة لا يكون موضوعة لتقرير الفاعل على صفته فقط كما هو المتبادر من عبارته لانها موضوعة للزمان ايضا بل الدوام ايضا ولكن الزمان جزء الموضوع له في جميع الافعال الناقصة والدوام جزء له في بعضها مثل ما دام مثلا والانتقال في بعضها مثل صار وتقرير الجواب ان العمدة في اجزاء الموضوع له هو التقرير المذكور فليس الاجزاء الاخر عمدة ثم ان تذكير هو مع رجوعه الى العمدة باعتبار الخبر قوله ولا شك ان الخ وفع دخل لتقرير ان هذا التعريف صادق على الافعال التامة لانها ايضا موضوعة لتقرير الفاعل على صفته فان ضرب في ضرب زيد موضوع لتقرير الفاعل على صفة الضرب لتقرير الجواب ان الصفة في الافعال الناقصة خارجة عنها اى ليست جزءا اى الموضوع له فليس القيام جزءا في كان في قولنا كان زيد قايما لان التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له نسبة بين الفاعل والصفة وكل منها خارج عن النسبة لان طرفي النسبة خارجان عنها فاذا قلنا كان زيد قايما فيكون العمدة والمقصود الاصلي هو ثبوت القيام والنسبة الى زيد وهو داخل في كان ولكن القيام غير داخل فيه بل خارج عنه بخلاف الافعال التامة فان تقرير الفاعل والصفة جميعا داخلان فيها فاذا قيل ضرب زيد فالعمدة فيه هو ثبوت الضرب الى زيد فهو داخل فيه فانه جزء في مفهوم ضرب قوله لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل الخ اى كل واحد منهما يكون جزءا في الافعال التامة دون الافعال الناقصة كما عرفت قال مولانا عصام لو كان مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما للكون عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امر آخر فلا بد من بيانه حتى تتكلم عليه انتهى كلامه اقول وحاصله ان الفرق بين الافعال الناقصة والتامة اما باعتبار الجزئية وعدمها اى كون التقرير المذكور عمدة اما باعتبار الجزئية بان يكون الصفة جزءا في التامة دون الناقصة كما تشعر به قوله فخرج عن الخ واما باعتبار امر آخر فان كان الاول فينلزم ان يكون الزمان ايضا عمدة في الافعال الناقصة مع ان العمدة فيها هو التقرير فقط وان كان الثاني فعليك البيان حتى نتكلم عليه هذا اقول بل يرد اذا كان الحصر الذي يفهم له من ظاهر قوله ان العمدة في الافعال الناقصة هي التقرير حقيقيا وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون اضافيا فنقول صح ان تقرير الفاعل عمدة في الافعال الناقصة دون الصفة فانها ليست عمدة فيها وبهذا لا ينافي ايضا عمدة فيها قوله وكل عن الصفة والتقرير عمدة الخ واما تعرض بالعمدة ههنا لانه يتبادر السابق من قوله لانها موضوعة لتقرير الفاعل لانها موضوعة لها فقط مع ان الزمان ايضا جزء المفهوم لكن الزمان ليس من الاجزاء التي هي العمدة بخلاف الافعال التامة

وثلاث مقالات الخ فيكون المتضمن حينئذ حالا وهو مشتملا وهذا المعنى للمتضمن مشهور بينهم قوله تم التسعة فقوله تم من الافعال التامة لا يطلب جزا فصولنا تم التسعة او تم البيت او تم الدار وغيرها كلام تام غير محتاج الى الجزء لكن الجزء الذى هو عشرة بالنصب يدل على ان قوله تم بمعنى صار اى ليصير التسعة بهذا العدد عشرة تامة ولقائل ان يقول ان ما عرفت معنى المتضمن يلزم ان يكون تامة حالا عن التسعة مع ان قوله تامة صفة لقوله عشرة ولا يصلح المعنى للحالية فالاولى ان يقدم التامة على العشرة بان يقال اى ليصير تامة عشرة ولهذا قال مولانا عصم ليصح ان يكون تامة حالا بان يكون معناه انه ليصير التسعة حال كونها تامة عشرة واعلم انه ذهب بعضهم الى ان التضمن هو ملاحظة معنى الفعل فى ضمن فعل آخر ولا يشترط فيه ان يكون المتضمن حالا او المتضمن فيه اصلا او بالعكس فيجوز ان يكون بناء كلامه على هذا المذهب قوله وكل زيد فان كل فعل تام لا يحتاج الى الجزء لكن اريد عالما بعده يدل على ان كل تضمن معنى صار اى صار زيد عالما فى الكمالية قوله اى صار زيد عالما كلامه فعوله كالملا صفة بقوله عالما حالا عنه ضمنه ما فيه قوله ناقصة خبر قد جاء قوله ضميرها اى ضمير جاءت اسمها وحاجتك خبرها على تقدير رواية نصب حاجتك وعلى تقدير رفعها فى سهما وخبرها ما الاستفهامية المتقدمة للاستفهام قوله من الغرارة وكخبرها الغرارة بالكسر وانما قال وكخبرها لان كون الضمير راجعا الى الغرارة غير متيقن واقعه آنست كه در زمان امير المومنين على رضى الله تعالى عنه جماعتى از اطاعت روى گردانيدند وآن جماعت دوازده هزار كس بودند ازان جهت است كه آن جماعت را خوارج ميگويند جماعتى را فرستاده بآن خوارجان كه شبهه ايشان را دفع كنيد وباطاعت آيند ازين دوازده هزار كس شصت هزار اطاعت كردند وچهار هزار ديگر اطاعت نكردند گفتند اين چهار هزار خوارج ماجاءت حاجتك واين خطاب بابن عباس بود كه حضرت على رضى الله تعالى عنه ايشان را سردار آن جماعت ساخته فرستاده بودند يعنى تو نيافتى حاجت خود را يعنى حاجت تو آن بود كه ما را درخلعت يابى وما زجهت انتظار بتو اطاعت نميكنيم فيكون جاءت بمعنى كانت فقوله ماجاءت بمعنى لم يكن لكن هذه الغرارة قوله يحتاج على صيغة الخطاب بقرينة حاجتك قوله ما الاستفهامية عطف على قوله ما فيه قوله يعود اليها اى الكلمة وانما انث اى ضمير جاءت باعتبار خبرها اى ما الاستفهامية كما فى من كانت امك فان التانيث ههنا باعتبار الام هى خبر من الاستفهامية فان تانيث الضمير قد يكون باعتبار الخبر لان المبتدا والخبر فى الحقيقة شئ واحد كقولنا زيد انسان ويجوز ان يكون تانيث كانت فيه باعتبار من الاستفهامية ايضا لان لفظة وان كان مذكرا ولكن معناه مونث يعنى كدام آنست مادر تو فان الشئ اذا كان مذكرا بحسب اللفظ ومونثا بحسب المعنى يجوز فى تذكير الضمير باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار المعنى كما قالوا قوله ومعناه اية حاجة اشار به الى جواز كون تانيث جاءت باعتبار معنى ما الاستفهامية المعبر بها عن الحاجة قوله ارهف شفرة اى حد وسكينة حتى قعدت اى صارت مثل حربة الشفرة بالضم السكين العظيم الحربة الرمح الصغير العرب يعبر عن السكين الذى فى غاية القطع بالرمح الذى هو فى غاية الحدة بينهم والعجم بغير لبالماس قوله لا يجاوز جاد وقعد اى بهما لا يتجاوزان عن موضع استعملهما العرب فيه فهما ناقصان فى التركيب الذى وقعا ناقصين فيه فليس لنا ان نخترع تركيبا وجعلنا هما فيه ناقصة قوله خلافا للفراء فانه يجعلهما ناقصة فى هذا التركيب وغيره قوله اى لاجل اعطائها اى الافعال الجوائح واشار به الى ان اضافة الاعطاء الى الجزء من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل هو الافعال الناقصة قال مولانا عصم ان الافعال الناقصة كما يعطى اثرها الى جزئها وهو المنتقل اليه كذلك يعطى اثرها الى اسمها فانا اذا قلنا صار زيد غنيا فى زيد فقير

قوله مودة بفتح المیم والواو محبت ردوستی والمقصود بالتمثیل هو تحویل یعنی صار والمنع ان العداوة تصیر محبة بانتقال السیئات بالحسنات وقوله الشاعر فیا لک من لیلی تحولن ابوساً والمقصود بالتمثیل هو تحول یعنی صار والاصل تحول فحذف احدی التاءین منه وقوله ابوساً بفتح الموحدة وسکون الباء وضم الواو کالفلس جمع البأس کالفلس یعنی شدت وسختی والنعمی بالضم جمع النعم یعنی النعمة وههنا کنایة عن الجنة وبیانه فی قوله فیا لک حرف النداء واللام فیه للتعجب او للاستغاثة والمنادی محذوف تقدیره یا قوم والمنادی مجرور باللام بین الیائیة والمخصوص من بین اشتراکهما فی الاختصاص بالمنادی واللام متعلق بالمفهوم من فحوی الکلام نحو اخص لک من نعمی الخ قوله واصبح وامسی وراضحی الخ وهذه الکلمات الثلث اذا کانت ناقصة یکون لها اسم وخبر وحصول الخبر یکون فی هذه الاوقات کما تقول اصبح زید غنیاً ای حصل غناؤه فی وقت الصباح وغیره من الاوقات والمراد بالجملة هو زید غنیاً وارادة مضمونها حصول الغنا لزید فی هذه الاوقات الخ حقیقی فی وقت الصباح اذا قلت اصبح وفی وقت المساء اذا قلت امسی فی وقت الضحی اذا قلت اضحی قوله الدال علیها ای هذه الافعال تدل علی هذه الاوقات بموادها وهی الحروف الاصول ای مادة هذه الافعال فی الماضی والمضارع تدل علی الزمان الخاص الذی هو هذه الاوقات الخاصة ولایکون هذه الاوقات الخاصة فی الافعال الآخر نحو ضرب ونصر وفتح وغیرها فانها تدل بمادتها وهیأتها علی الزمان العام ای جمیع الاوقات الی ان قصته تدل بموادها لاوقاتها فلم یتعرض فیما یعنی من الافعال الناقصة بذلک کما ذکر قوله وبیانه الخ ای یکون هذه الافعال یعنی صار فقط والاعلام الصبح هو الفجر والصباح من طلوع الفجر الی الزوال والعشاء ما بعد الزوال الی الغروب والضحی صدر النهار حتی یعنی الشمس شعاعها قوله وتکون تامة حینئذ تکون معناه الحدوث فی هذه الاوقات فقوله اصبح زید یعنی صبح کرد زید وقته بداخل فی الصباح قوله او توقیتهما ای دلالتهما علی توقیت اللیل والنهار بالظل واللیل لیاتی اذا قلت ظل زید قائماً معناه مضی علیه النهار وهو فی القیام واذا قلت بات زید قائماً معناه مضی علیه اللیل وهو فی القیام قوله فی جمیع نهاره ای نهار زید اسے النهار الذی هو فیه کذلک فی قوله جمیع لیله قوله بات زید ساتراً والمناسب ان یقول باتت زیداً نائماً ای النوم یناسب ان یقع موقع السیر لانه لاینا سب اللیل الذی هو مظنة النوم قوله بمعنی صار تقول ظل زید قائماً فان اردت به کونه قائماً فی وقت النهار دون اللیل فظل یکون ناقصة وان اردت به انه صار وذا قیام من غیر تقیید تخصیص قیامه باللیل او النهار فظل یکون بمعنی صار وکذلک بات قوله ظلت بکان کذا یعنی روز باشیدم بکان کذا یعنی طیب قوله بت بیتاً طیباً یعنی بیتوتت کردم یعنی بامن کردم شب شاد کردنی خوش قوله انما من الملحقات هذه الاربعة تکون من الافعال الناقصة مرفوعه فذکرنی الاجمال ولایکون منها ما هو علم کما فی التفصیل قوله الحق علی صیغة المجهول قوله من زال یزال ای هو من زال یزال بالفتح مفتوح العین لامن زال یزول بضم العین فان قلت وان کان زال یزال ناقصة فکیف وجه زیادة کلمة ما علیه لانا نقول انما تکون من ملحقة الحدث باعتبار اتصال کلمة ما الیها قوله ومنه البارحة لیلة الماضیة فیناسب بحث بنا زال فی معنی الزوال فان اللیلة الماضیة قد زالت قوله الفصل فیکون الفک بمعنی الفصل والانفکاک بمعنی الانفصال وهذه الافعال الاربعة تکون ناقصة الا من کلمة ما النافیة قوله مثل سمی اسمها علما قال مولانا عصام وقد کان جعل هذه التسمیة فی تعریف الافعال الناقصة وهو قوله ما وضع لیعبر الفاعل علی صفة ویمکن ان یقال انه قد یذکر الشیء فی الآخر کما یذکر فی الاول انتهی حاصل کلامه اقول نعم بسیع ایراد بانی کلام المحشین لکن المناسب ذکره فی هذا الموضع لان ذکر الخبر یناسب ذکر الاسم لیبنی فلما ذکر الفاعل بعد ذکر الخبر فقال قیل سمی اسمها اسم الافعال الناقصة فاعلاً قوله مذ مجرده هذا بیان الغایة فی الزمان وقیل کبر الباء فصل ما ای هذه الافعال الاربعة لاستمرار ثبوت خبرها لفظا علما من وقت ان یقبل فاعلها ثبوت خبرها قوله من وقت یمکن الخ وهذا تسهیل لیدخل ما یقال ان ما ذکره لایصدق علی الفاعل الذی هو جوهر نحو زید مثلاً زال وما بمعنی الصیرورة

هو الامكان لعام المتعدد بجانب لوجود قوله لكونها افعالا وهذا علة جواز التقديم وهو اشارة الى صغرى الدليل وقوله جاز التقديم اشارة الى كبرى الدليل قوله فى اولها اى اول ما دخل فى اوله واتما قال ومصدرية ليشمل اول التى فى قولهم اول داخل لانه مصدر كما سبق قوله على نفس المصدر انما قال كذلك لان كلمة ما اذا كانت مصدرية فيكون مدخولها فى تاويل المصدر فيكون المراد منه المعنى المصدرى كما هو المذهب الاصح فلا يتقدم معموله عليه قوله بخلاف على صيغة المجهول وقوله ثابتا صفة للمفعول المطلق قوله كما يقتضيه الخ خلاف الواقع ظاهرا حيث نبه فى باب الفاعلة لان فى هذا الباب يكون بمعنى اثبت وشبوته الى احد الجانبين صريحا والى الآخر التزاما بخلاف باب التفاعل او الا شذ نحو قاتلهم الله سبحانه قوله تقدمهم عليه بحيث لا يكون ابن كيسان الخ زعمهم قوله لكانه لا مخالفة منهم اى من الجميع ومعناه انه لا خلاف فيه منهم ظاهرا وانما قال كان بالظن وذلك لان قوله ظاهرا يستلزم ان الخلاف يكون بحسب المنتهى من جانب الجمهور البتة لان المخالفة من احد الجانبين تستلزم المخالفة من الجانب الآخر البتة لكن ذلك لا يستلزم انما يكون بحسب المنتهى فالمخالفة ظاهرا انما يكون من جانبه لا من جانبهم قوله وذلك بخلاف منهى غير الخ فان ابن كيسان يوافق الجمهور فى ما دام بان لا يجوز فيه تقدم دليل الجمهور فى المنافية بقوله فلا تنتفى بتقدم ما فى حيز النفى على النفى وقوله لان واو النفى لما دخلت الخ ودليل لابن كيسان والحاصل ان واو النفى اذا دخلت على الفعل الذى معناه النفى افيد النفى الثبوتى لان نفى النفى اثبات معنى فلا يلزم فقد تم ما فى حيز النفى على النفى المنتفى وقد ظهر من ذلك ان النظر من ابن كيسان على المحفوظ الجمهور على الظاهرة والصورة صورة كلمة ما النفى فى الافعال المذكورة قوله فان الافتعال ههنا يعنى التفاعل فى الاختلاف ههنا بمعنى التفاعل يقتضى المشاركة من الجانبين فى اصل الفعل وهو احدث دون باب فاعل فاذا قلنا ضارب زيد عمرا يكون الضاربة ثابتة من زيد صريحا ومن عمرو التزاما لان عمرا مفعول صريحا بخلاف زيد فانه فاعل صريحا واذا قلنا تضارب زيد وعمرو فيكون الضاربة ثابتة لكل واحد منهما صريحا لان كليهما فاعل صريحا فالمراد ههنا بين الجمهور وكذلك قد اورد البصريون الى آخره قوله اعانه مفعول لمحذوف اللام لاتحاد فاعلهما وهو التقدير فان عادة النفى انما يكون مع التقديم قوله بناء على انه مفعول به الاشارة الى الصغرى وقوله ويجوز تقديم اشارة الى الكبرى لانه لم يصدق الكبرى والا يلزم تقديم الفاعل على الفعل لانه معلوم مع ان المفهوم من تعريف الفاعل عدم تقديمه لانا نقول المراد من المعمول فى الكبرى ما يصلح ان يكون مفعولا مضمونا فان الكلام فيه قوله وهذا اندفع اى بما ذكرنا من ان الافتعال وهو لا اختلاف ههنا بمعنى التفاعل وهو التعامل المقتضى الخ اندفع فانتبه كما لا يخفى قوله افعال المقاربة ما وضع الظاهر ان يقال وضعت بصيغة الماضى ولكن ذكر التصغير اعتبارا بالمعمول لكنه جعل موصوفة لانا نقول الاصل عدم الالتفات الى ذلك او انا نقول اى فعل وضع ولم يقل افعال وضعت لان التعريف بالافراد خير جاز وقوع تلك قوله فعل لا يصح حمله على الافعال فلا يصح ان يقال افعال المقاربة وايضا يلزم التعريف للافراد وهو غير جائز قلت قوله افعالا اتفاقية خبر بعد خبر وقوله فى باب افعال المقاربة الخ كيف ما تعلق بقوله ما وضع الخ ان فعل المقاربة فعل وضع الخ ثم ما يدل افعال صيغة الخ اشكال اى بحسب التعريف اولا تعدد افرادا وبالجملة ان يكون اللام للجنس مطلقا للجنسية قوله على المصدرية فيكون مفعولا مطلقا نوعيا بتقدير المضاف اى ذو خبر جا فيكون المفعول المطلق فى الحقيقة هو المضاف الذى هو من جنس فعله فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فسمى به المفعول المطلق تجوزا قوله حصول الخبر اى للفاعل لا يجزم المتكلم بالحصول قوله بسبب انك اى المتكلم بحيث ذلك فان له انواعا ثمانية احدها على سبيل الرجا كما فى عسى الثانى على سبيل الحصول كما فى كاد والثالث على سبيل الاضطرار فى طفق وجعلت الافعال على الترتيب فى الكتاب قوله لرجحانك بقربه حصول اى المتكلم علم بانك فيكون اقرب من عسى لطفق اقرب من كاد وايضا بالتصدى بما يقتضيه اى بسبب تصدى الفاعل بما يقتضى الشروع بان يسير به اخفض وانعلا او انشد عصاه الى غير ذلك من خروجه من بيته الى صحن الدار قوله فالاول عسى وخبره لا يكون الافعلا مستقبلا مع لفظة ان بفتح الهمزة وانما

قوله کقولهم عسی اللہم الذی فی ھذا البیت ایضا مستشھد حیث شبہ عسی الذی لم یذکر فیہ ان علی کاد بقولہ کذلک عسی زید یخرج فلو لم الشبہ علیہ کان ھذا البیت ایضا تمثیلا معناہ بالفارسیۃ نزدیک ہست غمی کہ پیش آمدم نگاہ ورین غم یعنی بودم نگاہ در آن غم نزدیک ہست کہ مبہوت باشد از ورای آن غم یعنی از عقب شادمانی قریب **قولہ** فرج بالجیم او بالحاء بمعنی خلاصی والشانی بمعنی شادمانی وفی بعض النسخ الکرب بفتح الکاف وسکون الراء موضع **قولہ** اللہم ومعناہما واحد **قولہ** کان الاصل ان یکون وہو خبر عسی **قولہ** من الاستعمال الشانی ای المحذوف ان فیہ لعدم مشابہتہ فولک الخ لانہ لا یقال کاد ان یخرج زید بعدم وجودہ فی کاد **قولہ** ای وضع لقرب الحصول یعنی کاد موضوع لقرب الخبر علی سبیل حصول القریب علی جادہ وخبرہا مشروط فیہ ان یکون فعلا مضارعا خالیا عما یدل علی انہ ماض مؤول بالقرب لدلالتہ علی معنی الحال الذی یتاکد القرب **قولہ** فتجرد الاخبار ای تخلص عن وقوع الخبر وذلک لعلمک باشراف الخبر علی الحصول للفاعل فی الحال فمطالبۃ المخاطب لیست بمؤول بخلاف فاعل عسی علی تقدیر الاستعمال الشانی فانہ مؤول **قولہ** من الحال ای کاد زید یخرج فی الحال خبرہ لا یکون الا المضارع لیدل علی الحال **قولہ** من خبران ای خبرہ فعل مضارع من خبران لدلالتہ ان علی الاستقبال المنافی لمعنی المقصود وہو الحال **قولہ** قد کاد من الخ والالف فی یمضی للاشباع فانہا لاظہار حرکۃ ما قبلہا یعنی دور رفتن کہ نزدیک ہست اینکہ سود کند وبرطرف شود **قولہ** یمصی ما الصاد المہملۃ والمیم بمعنی المقصوص بالقیض ای بمعناہ الانقطاع **قولہ** کاد وما یشتق منہ **قولہ** ای کسائر الافعال فی افادۃ الخ لان من شان حرف النفی ان ینفی خولہ ایجابا او سلبا وانما قدر لفظ السائر یعنی الباقی لئلا یلزم مشابہۃ الشی لنفسہ لان کلا من الافعال المذکورۃ ایضا وانما قال علی القول الاصح للاختلاف کما مر فی بعد **قولہ** ماضیا کان او مستقبلا لانا نقول معناہ انہ سواء کان فیہ حرف المضارعۃ او کان فیہ لک ای نقول المراد من قولہ علی کاد وہو ما یشتق منہ وتعرف تفصیلہ فیما بعد **قولہ** ای نفی کاد یکون للاثبات ای اذا دخل حرف النفی ومافی معناہ علیہ یکون للاثبات **قولہ** فلم یفعلون ای فذبحوہا **قولہ** وما کادوا یفعلون فانہ النافیۃ دخلت علیہ مع انہ للاثبات والا یلزم التناقض بین قولہ فذبحوہا وقولہ وما کادوا یفعلون لانہ لو کان للنفی فمعناہ بالفارسیۃ پس ذبح کردند آدمیان بقرہ را وحال آنکہ نزدیک نیست کہ کردہ باشند آدمیان ذبح بقرہ را وانہ تناقض فیکون قولہ وما کادوا یفعلون للاثبات یعنی نزدیک ہست کہ ذبح واقع شدہ ہست اینہا بدانکہ این آیہ در قصہ نازل شدہ ہست کہ پیش از پیغمبر ما صلی اللہ علیہ وسلم ثابت شدہ یکی از پیغمبران شخصی را کشتہ بودند وجماعتی دعوی خون کردہ اند نزد پیغمبر آنزمان کہ گاوی بکشند وگوشت او را بزنند تا زندہ شود آنمرد وآواز می برآید معلوم میشود کہ قاتل چہ کسست پیغمبر آنزمان گفتند بزنید مردہ را بگاوی بکشید وگوشت ویرا بر مردہ زنید مردہ زندہ گفتند چہ نوع گاو کشیم وحی آمد کہ گاوی بکشید کہ جوان نباشد بلکہ میانہ سال باشد پیغمبر آنزمان امر کردند مردم را بکشتن این نوع گاو مردم باز سوال کردند از پیغمبر خود کہ گاو میانہ سال بسیارست کدام را بکشیم وحی آمد کہ گاو زرد زرین باشد یعنی خوش رنگ تابان باشد چون پیغمبر امر کرد بکشتن این نوع گاو باز مردم سوال کردند کہ گاو زرد زرین بسیارست باز وحی آمد کہ گاوی بکشند کہ علامت مردم نخورده باشد تعیس کردند در خانہ پیرزالہ یافتند وچون پیرزال از پیغمبر خبر یافت بر چند بہا بلند کردند گاو را نداد وبعد مردم گفتند بہ پیرزال کہ گاو را بگشیم وپوست او را پر از طلا سازیم پیرزال قبول کرد گاو را کشتند وگوشت او با بر مرده زدند مرده آواز داد کہ مرا عیان کشتہ اند پیغمبر آنزمان گفت دیگر بار کہ گفتم گاو کشید یک گاو میکشید ہر گاوی کہ باشد اینہمہ مشکل نمیشد کار با آدمیان وحی این اشکال بواسطہ سوالات آدمیان ناشی شد کہ گفتند کہ چہ نوع گاو کشیم بعضی گفتہ اند کہ نزول این آیہ آنست کہ پیش از پیغمبر ما صلی اللہ علیہ وسلم چنان بود کہ آدمیان ہر وقت کہ کاربدی میکردند

على سبيل الحصول هو العلم بالحصول كما يظهر من كلامه قدس سره فالعلم بالحصول ليس عين الحصول في زمان الحال كما هو المعتبر في القسم الثالث لانه جاز ان يكون الحصول في زمان ممتد طويل فاذا عرفت هذا فلا يرد ما قيل الاولى تقديم ما هو على سبيل الاخذ والشروع على ما كان على سبيل الحصول فيكون الاقسام الثلثة على الترتيب لان في القسم الاول يكون القصد مجرد الرجاء والرجاء في القسم الثاني الذي هو الحصول وقع اكثر اجزاء الخبر وبقي اقلها بخلاف القسم الثالث **قوله** وقرب شروع عطف تفسير بقوله لهذا الخبر وقوله وتناول مفعول مطلق لذي اي ذي النوع من القرب الذي هو الاخذ وقوله وشروع عطف تفسير لقوله اخذ **قوله** بمعنى اخذ في الفعل اي شئ من الاشياء فاذا قلنا طفق يضرب معناه شرع في الضرب **قوله** كربت الشمس قال الشنوي في الحاشية الكوبنيه دبك شمس من الباب الاول ولم يجئ من الخامس انتهى كلامه اي كرب من الباب الثلاثي المجرد من الباب الخامس منه **قوله** وكرب اي كرب يده يفعل وقوله يفعل متعلق بالجمع **قوله** جعل يقول وانما قال جعل يقول ولم يقل قوله في قبل كربت اخذه وطفق للتفنن فيه وقال الله تعالى وطفقا يخصفان وقوله يخصفان فعل مضارع بغير ان في الآية بكذا وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وهذه الآية في واقعة حضرت آدم وحوا عليهما السلام در زمانيكه ابليس سوسه كرد سبب آن از ان گندم خوردند كه امر نبود بخوردن آن گندم جامه پوشيده حياي ايشان تمام شد بر ايشان مانند معتاد شان ورهر چيد نست يعني برگها كه در بهشت بود در ايشان پيش خود ميگرفتند **قوله** مثل عسى وكاد في الاستعمال وقد عرفت ان الاستعمال الرابع في عسى ان يكون مع ان والاستعمال في كاد ان يكون بغير ان وبهذا اندفع ما ولهذا اعترض بان بينهما تناقضا ان اوشك اذا كان مثل عسى وكاد في الاستعمال فيكون مع ان على سبيل الراجح ومع خبر ان على سبيل المرجوح واذا تناقضا فكيف يصح الجواب ان التشبيه انما يكون في مجرد المعنى لا في جميع الخصوصيات فيكون استعمال عسى وكاد مساويا في اوشك بدون ملاحظة الترجيح فيهما فلا تناقض **قوله** لانشاء التعجب اي للانشاء مثل ما جاء زيد فخرج قولنا ما اشار التعجب تعجب زيد لانه فعل وضع لانجاء الخ **قوله** لانشاء التعجب اورد اكثر الامور العربية **قوله** وفي اكثر النسخ بصيغة التثنية فلم يقل اذا كان في اكثر النسخ بصيغة التثنية فلم يقل فعلا التعجب بصيغة التثنية وجعلها اصلا لانا نقول الخالي كذلك فلا وجه لايراد قوله بصيغتي ما افعله وافعل به لانه تكرار او نقول جعل الواحد اصلا لانا المقصود من التعريف ان التعريف للمفهوم اللا افراد والمفهوم من الواحد صريحا **قوله** لان الكثرة افراد والتثنية افراد بالقوة بخلاف ما اذا قيل ما افعله وافعل به فلقائل ان يقول اذا كان افراده كثيرا بحيث لا تتناهى والتثنية هي ظاهره فجمع القلة هو الافعال لانه اذا كان شئ واحد جمعان احدهما جمع قلة كاحراف في حمر حمر فحينئذ لا يستعمل جمع القلة الا في معنى واذا اذا كان واحدا كالافعال في جمع فحينئذ يستعمل له فيما معنى الكثرة يستعمل في معنى القلة ايضا فلا يفعال تعلقه في معنى الكثرة ههنا **قوله** فالتعريف للجنس اي التعريف للمفهوم المفهوم في ضمن الخبر وذلك لان خبر فعل التعجب هو ماهية نوعية التعجب مع التشخص فيكون مركبا فيكون المفهوم هو الماهية النوعية لفعل التعجب في ضمنها قطعا لكون الخبر ناطقا في ضمن الماهية الشخصية لزيد **قوله** ايضا بالنسبة الى الواحد **قوله** اي فعل وضع وتفسير كلمة انما يكون بالاعم الاغرب فلهذا فسرها **قوله** فلا ينتقض الحد اي لما فسر كلمة انما بالفعل فلا ينتقض الحد لعدم المانعية بقوله الله وهو قارسا فانه يقال في وقت التعجب **قوله** انما من الاصوات لكن يقال في الاصوات الى صيغة المصدر او الى الاسم هو تعجب في حسن شئ قال بعض الشارحين تقديره انما له طابا طيبا فيكون فعله مقدرا فانتقض بنحو قائله امتدن شاعا يعني مقاتله كند الله تعالى زيد را از روى شاعري يعني غالب آيد زيد را الله تعالى از روى شاعري بر اكه مقاتله كردن با غالب آمدن لازم است و يقال في وقت لم يكن من الناس مثله في الشعر **قوله** من شاعر تبيين له خول كلمة من على التمييز اي قائله امد شاعرا وقتي قائله اليا منقطعين في التحت الى الفوق ومعناه حينئذ گويا ساخت و **قوله** لاشل عشرة يعني شل خشك شده وه انگشت زيد ويقال له في وقت التعجب

Marginal notes and commentary in Persian/Urdu

چه شدید است زید استخراج را یعنی زید بسیار بیرون می آید وجعل الفعل الذی تمنع بناء صیغتی التعجب منه اصطلاحا مجرورا بالباء **قوله** من باب بیان للفعل الممتنع المذکور **قوله** مثل ما اشد استخراجا ای بحصل مثل ما اشد استخراجا فجعل الذی تمنع بناء صیغتی التعجب منه مفعولا ومجرورا بالباء وقد سقط المثل فی قوله مثل ما اشد بدلیل علی ان الموصل لایحصل اشد المراد به ومثله مثل اقوی استخراجة واکثر استخراجة **قوله** ای تقدیم جائز فیما عدا الخ وکقائل ان یقول ان کلامه یشعر بان التقدم الذی فیما عدا صیغتی التعجب کان جائزا علی الوجه الکلی مع انه قد یکون واجبا کما اذا کان المفعول بنحو الاستفهام مثل من ضربت والجواب عنه بانا نتوجه اذا کان المراد من الجواز ما یعم الامکان الخاص واما اذا کان المراد منه ما یکون العام الشقیب یجانب الوجوب معناه ان عدم التقدیم لیس بضروری سواء کان وجود التقدیم واجبا اولا فلا یرد ما ذکر **قوله** فیما عدا ما ای فیما عدا صیغتی التعجب کما خرج الفصل بین المفعول والجار والمجرور **قوله** ما قدمنا ای تقدیم جائز فیما عدا الخ وتاخیر جائز فیما عدا الخ **قوله** لیکون عدم التصرف بهما ای بصیغتی التعجب والمراد انه لو ترک التقدیم علی التاخیر مطلقا بدون التقیید بما قیده یتناول التصرف الذی هو التقدیم والتاخیر جمیع الافعال التعجب وغیره مع ان المقام یقتضی ان یکون عدم التصرف الذی هو التقدیم والتاخیر من الاحکام المختصة بهما لا من الاحکام المشترکة بینهما ومن الاحکام المشترکة عدم تقدیم معمول النفی فانه یشمل فعل التعجب وغیره لان النفی یقتضی صدر الکلام **قوله** فلا یقال الخ ای فلا یعرف فیهما التقدیم والتاخیر فلا یقال الخ **قوله** لانهما ای صیغتی التعجب بعد النقل الی التعجب **قوله** جریا علی المثل وبیان ذلک ان اذا نقل قولنا احسن بزید الی معنی التعجب فلا یتغیر حینئذ لان الامثال حینئذ ولا یتغیر المثل حیث قالوا الامثال لا تغیر وقال العلامة التفتازانی فی صنعت اللبن بالصیف بکسر التاء خطابا الی الموئث فهذا مثل فلا یتغیر بان یفتح التاء لکونه خطابا للمذکر والواقعة بالفارسیة شخصی بود دست کرد منظور ما ان سیاه را شتر است ملک زنے دشتر است صاحب جمال وان زنے از وبزرگ آمده بجوانی رسیده است که او مخلص بود دست باین زن از کرشمه واگیزه بهمان شیوه بدل که کرد منظور بوده است کسی را فرستاده که زین جوان بروی تا آیم اگر قدرا باو بسنجم ومرا خوش آید منظور گیرم یعنی آن ملامت در زمان عقد نکاح می بایست چونکه در زمستان فرو نیتوانی کرد زیرا که در تابستان شیر را خایه کرده است **قوله** فلیس عدم التصرف هذا اعتراض وقع من اشار حین **قوله** فلو اکتفی باحدهما لکفی ولا احتیاج فی المتن ایضا الی الکفی لکلام حسن **قوله** لانه لیس سیق وهو افادة المعنی الجدید بخلاف ما اذا کید بمثل زید الثانی فی مثل قولنا ضرب زید زید فانه لا یفید المعنی الجدید والمقام یناسب التاکید ایضا لان المفعول به مثلا مقدم علی الفعل فیما عدا صیغتی التعجب فیتوهم التقدیم فی صیغتی التعجب ایضا فیناسب ان کل واحد من التقدیم والتاخیر یستلزم وجود الآخر **قوله** بالوجود لان وجود کل واحد من التقدیم والتاخیر یستلزم وجود الآخر **قوله** لکنه فصل ای فصل کل واحد منهما عن الآخر بالقصد فان القصد بالتقدیم لا یستلزم القصد بالتاخیر فی نفس الامر فلا یرد ان التقدیم والتاخیر مما اشارة الی ان کلا منهما مقصود بالذات وایضا اختیار التقدیم والتاخیر دون التقدم والتاخر اشارة الی ان المراد هو القصد بهما قال الشارح فی الحاشیة یجوز ان یکون المراد تقدیم شیء وتاخیره بالنسبة الی شیء آخر کتقدیم زید علی او تاخیره عنه بحیث تقدم علی نفس الفعل فقط کما یقال زید ما احسن او ما زید احسن فکتقدیم احسن علی الکل وتاخیره عنه کما یقال احسن ما زید او ما زید احسن وان یکون المراد تقدیم المعمول علی عامله سواء کان تقدیما علی الکل ایضا او تقدیما علی نفس الفعل فقط وتاخیر کلیهما عما عداه کما سیجیء ولا یخفی ان ذکر التقدیم علی هذا التقدیر لا یغنی عن ذکر التاخیر وبالعکس فتدبر علی هذا الجواب ان هذا الحکم غیر جار فی الصیغة الثانیة والمقصود شمولها لکلتا الصیغتین وایضا عدم التصرف بالتقدیم علی کلمة او التاخیر بالاخصوصیة الصیغتی التعجب فانه لا یجوز مطلقا والکلام فی ما له خصوصیة سنة قدس سره انه یجوز ان یکون المراد من قوله ولا تصرف فیهما بتقدیم وتاخیر ان تقدیم شیء بالنسبة الی شیء آخر وتاخیره بالنسبة الی هذا الآخر ایضا بامکان التقدیم والتاخیر بالنسبة الی شیء واحد کتقدیم زید علی عمرو وکذا تاخیر زید عن عمرو وکتقدیم احسن علی الکل

فاذا زيدت الهمزة عليه تصير متعديا **قوله** اى حسن ايت وخاطب الامر مستترا دائما الا اذا اورد له التاكيد **قوله** زائدة هذا على تقدير ان يكون الباء زائدة **قوله** اى اجعله بصيغة الامر **قوله** يعنى صفة بكسر الصاد وسكون الفاء **قوله** يتبعه الزمخشرى بضم الراء وهو صاحب الكشاف **قوله** امر لكل واحد اى بوجه ما الى كل واحد من افراد الانسان لايخفى ان الامر الى كل احد من افراد الانسان ممتنع لانها غير متناهية فلا يتقابل بان يجعل بيد الخ **قوله** فان فيه اى فى زيد من جهات الخ معناه ان كل ما يمكن ان يكون فى شخص من جهات الحسن يمكن ان يكون فى زيد فهو اشارة الى ان افراد الانسان كلها لا يكون خالية من جهة **قوله** يعنى الافعال المشهورة عند النحاة الخ هذا فى الحقيقة اشارة الى علة اخراج مدحت وذممت من افعال المدح او الذم بالمراد هو بيان الافعال المصطلح بينهم فلا يكون مدحت وذممت من الافعال المدح والذم المصطلح بينهم لانه لم يوضع للانشاء بل هو موضوع لاخبار المدح والذم لا انشائهما برده عليه انه حينئذ يشكل بقولنا امدح واذم فانهما لانشاء المدح والذم لانهما امر الا ان يقال انه موضوع للانشاء فقط فلا يرد النقض بهما حينئذ لانهما موضوعان للطلب ايضا لان معناهما طلب المدح وطلب الذم فلا يلزم ان يكونا من افعال المدح والذم **قوله** فنعما نعم وبئس واعلم ان نعم فعل المدح وبئس فعل الذم اراد بالمدح العام فى نعم وبالذم فى بئس ومعنى العام ههنا عدم تعيين الوصف الذى مدح او ذم لاجله يعنى اذا قيل نعم الرجل لم يتبين ان مدحه لاجل علمه او شجاعته او غيرهما يعنى ممدوح فى جميع صفاته لا فى صفة واحدة ثم اعلم ان نعم وبئس فعلان عند البصريين واسمان عند الكوفيين ودليل البصريين حق الضمائر ثانية يقولون نعما رجلين نعموا جالا ونعت المراة فرجلين تفسير ضمير التثنية ورجال تفسير ضمير الجمع المذكر والظاهر انهما مبنيان على الفتح ولو كانا اسمين لم يبنيا لانه ليس ما يوجب بناءهما ودليل الكوفيين دخول حرف الجر عليهما كقول الشاعر البست بنعم الجار يوسفيننة الخ والثانى من دليلهم دخل حرف النداء عليهما يقولون يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا نعم الرجل والثالث من دليلهم انهم يقولون نعم الرجل يا شاع كسرة العين حتى يحصل منها ياء ساكنة قال بعضهم ان هذه الادلة ضعيفة اما الاول فلان دخول حرف الجر تقديره ولست بجار فاعل فيه نعم مفعول فيه صفة لجار فحذف الموصوف وهو جار وحذف ايضا مفعول فيه اى دخل الباء نعم واما دخول حرف النداء فتقديره يا ايها يا نعم المولى انت فحرف النداء دخل على الاسم لا على الفعل وقوله يا نعم الرجل فشاذ لان الياء تولد من اشباع كسرة العين وهذا ليس بفعل اصلى **قوله** فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا اقول لا يقال الاولى ان يقال اذا كان عينه حلقيا بدون قوله فاء مفتوحا لان اربع امات اما يكون فى مادة لفظ الفعل فان فتح الفاء واحد من اللغات الاربع لانا نقول لو لم يقل قوله اذا كان فاء مفتوحا فيلزم ان يكون فى فعل على صيغة المجهول ايضا اربع لغات وليس كذلك لا يقال فيلزم حينئذ ان يكون فى فعل بضم العين ايضا اربع لغات وليس كذلك لانا نقول انا نلتزم ذلك لان الظاهر ما قال الشارح المحقق من ان هذه الوجوه الاربعة مطردة فى كل فعل على فعل كسر العين ثانيه حرف حلق كشهد وكذا فى كل اسم على فعل ثانيه حرف حلق كفخذ انتهى كلامه **قوله** بذكر المخصوص الخ اى المخصوص بالمدح او الذم بعد الفاعل **قوله** نحو نعم الرجل زيد فان فى نعم الرجل اجمال لان الرجل مبهم فذكر زيد بعده تفصيل بعد الاجمال **قوله** نعم فرس غلام الرجل اى زيد فى هذا المثال يكون الواسطة واحدة وفى المثال الثانى هى اثنان **قوله** هلم جرا وهلم اسم فعل بمعنى ايت فقوله جرا مفعول مطلق فعله محذوف نحو جر جرا او بجر جرا وهو اشارة الى جواز كثرة الواسطة **قوله** مميزا نكرة منصوبة فاذا كان الضمير مميزا باسم المفعول فيكون النكرة مميزا باسم الفاعل لا يقال ان الضمائر انما تكون معرفة فلا يجوز ان يقع النكرة مميزا عن المعرفة وايضا الابهام عنها لانا نقول المراد من الضمير فى قوله مضمر الضمير المبهم كالضمير فى نعم رجلا من قولهم ان الضمائر معرفة هو الضمائر التى يقوم المرجع عليها وقوله منصوبة قيد اتفاقى والا لا يكون التمييز الا منصوبا **قوله** او مضافة لفظية لا معنوية

فصل فى افعال المدح والذم

بحث الحرف

ان الفعل اذا اسند الى المؤنث الحقيقي يجب تانيثه وتجابان المراد من الفعل فيما سبق هو الفعل المتصرف وهما غير متصرفين والبه اشار بقوله لانهما لما كان الخ **قوله** قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا قوله مبتدا ومتاول خبره يعني چه بست اقوال آن قوم كه تكذيب الله تعالى كرده اند كه كافرانند ولقائل ان يقول لم لم يجعل قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جوابا عن السوال الذي هو عدم الموافقة في منها كما مرت الاشارة اليه من قوله ان الذوات ليست من جنس الاحوال مع ان الجواب بالتاويل جواب عنه ايضا واجاب بان الشهاد ذكر قوله تاويلا في جانب الجنس ولم يذكره في جانب الافراد فجعل السوال في جانب الافراد دون الجنس وظهر من ذلك عدم ايراد قوله تاويلا في جانب الافراد لعدم اتصال السوال به على وجه الكمال **قوله** هو مثل القوم اي المثل المضاف الى القوم **قوله** متاول وهو في الحقيقة منع اي لا نسلم ان يكون قوله الذين كذبوا مخصوصا بالذم **قوله** بتقدير مثل الذين الخ سند المنع **قوله** تقدير مثل الذين كذبوا اي بتقدير المثل قبل قوله الذين كذبوا فحينئذ يكون المخصوص هو مثل الثاني والفاعل هو المثل الاول فيكونان مفردين والمثل بفتح الميم هو الاحوال اي بئس حال القوم الذين كذبوا **قوله** او يجعل الذين اي الذين كذبوا صفة القوم وحينئذ يكون قوله كذبوا بمعنى المكذب باسم الفاعل قوله اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم فيكون مثلهم مخصوصا فيهما مفردين وتقائل ان يقول ان الضمير في مثلهم راجع الى القوم فكانه قال بئس مثل القوم مثلهم فيلزم ان يكون المخصوص متحدا مع الفاعل بحسب المفهوم مع انه وان كان متحدا مع الفاعل بحسب الذات ولكن لا بد ان يكون مغايرا له بحسب المفهوم والجواب انهما متغايران مفهوما لان اضافة مثل الاول الى القوم للجنس واضافة مثل الثاني الى الجمع للعهد الخارجي فكانتا متغايرين حينئذ مفهوما وقد قالوا ان الاضافة ايضا اربعة كالالف واللام **قوله** اذا علم اي حذف بالقرينة **قوله** اي او بغانه المخصوص بالمدح **قوله** بقرينة ان ذلك اي قوله تعالى نعم العبد انه اواب **قوله** نعم المابدون يعني چه خوب گستراننده بست واجب تعالى **قوله** اي نحن فانه مخصوص وهو راجع الى الله تعالى وانما اورد بصيغة الجمع لم يقل انا مع انه تعالى واحد للتعظيم اي نعم المابدون نحن **قوله** والاحكام كما قال وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة **قوله** ومنها حبذا ولو قال ساء مثل بئس لكان اولى للاختصار لانه لم يكن مثل نعم في الشرائط والاحكام فلذا فصله بقوله **ومنها قوله** حبذا ففي عبارته مسامحة فان مجموع حبذا الذي من افعال المدح او الذم لانه مركب والفعل لا يكون الا مفردا ولكن ذا صار مثل التاء في ضربت لا ينفصل عنه وهو للمدح **قوله** وحب بصيغة المجهول لا يقال منع ان يكون حبذا مركبا من حب بصيغة المجهول وذا الا ان الحاء مفتوحة في حبذا لانا نقول اصل حب بفتح الحاء حب بضم الباء الاول فاسقطا حركة الباء للادغام اما باستناط الحركة او بنقلها الى قبلها بعد حذف حركة ماقبلها وعلى التقدير الاول يكون مركبا من حب بصيغة المعلوم وذا وعلى التقدير الثاني يكون مركبا من حب بصيغة المجهول وذا **قوله** اذا صار محبوبا وليس لك ان تتوهم من لفظ المحبوب ان حب مجهول فمعنى حب زيد محبوب دوست داشته شده بست زيد كما يقال وجد زيد بمعنى زيد موجود **قوله** عما هو عليه وضمير هو يحتمل ان يكون راجعا الى حبذا وهذا ما اختاره الشارح ويحتمل ان يكون راجعا الى ذا فاعله والى ذا ايضا وهذا ينبغي لارجاع الضمير في قوله لا يتغير **قوله** بجزئها اي حبذا بتاويل الكلمة **قوله** لا يتغير اي الامثال لدلالتها على قصة غريبة فلو تغيرت لاندل عليها **قوله** على الوجهين المذكورين في نعم بان يكون المخصوص مبتدا وما قبله خبرا او خبر مبتدا محذوف بالنظر الى السوال الناشي منه كما عرفت في نعم **قوله** ويجوز ان يقع الخ وهذا من الاحوال المخصوصة في حبذا المشتركة قوله نحو حبذا رجلا زيد فان رجلا تميز عن نسبة حب الى ذا وقع قبل المخصوص يعني چه خوب بست او از روي رجليت دانى كه خوبست از روي جل بودن بزيد بست وفي المثال الثاني يكون التميز بعد المخصوص وفي المثال الثالث يكون

في ضربت يد جزء وركن بمعالانه مسند بخلاف يد قائما في ضربت يد قائما فانه لا تقع شئ منهما مسندا ومسند اليه بل المسند فيه هو ضرب والمسند اليه هو التاء **قوله** ينتقل معناه بالنسبة اليه اى الى الاسم وبهذا التوصيف للاشعار بان كل اسم محتاج اليه لكل حرف ويحتمل ان يكون تعليلا لاحتياجه في جزئيته الى اسم اى لتعقل معناه بالنسبة اليه **قوله** وفعل كذلك اى فعل يتعقل معناه بالنسبة اليه وكلمة او لمنع الخلو وقد يحتاج اليهما معا كحرف الشرط والتخصيص **قوله** حروف الجر ما وضع اى حروف وضع كل منها للافضاء بفعل واريد لفظ الجمع في المعرف اشارة الى جامعيته كما ان ارادته في جانب التعريف اشارة الى مانعيته ومعنى الاول انه ليس للمعرف فرد يخرج عن تعريفه ومعنى الثاني ان ليس للتعريف فرد لم يصدق المعرف عليه واشار الشارح الى مثل ذلك في قوله التوابع كل تال باعراب سابقه فعلى هذا الاولى ان يقول حرف الجر بصيغة المفرد لان التعريف للماهية للافراد ويجوز ان يكون الاضافة بجنسية مسلطة للجمعية كلام بجنس فقوله ما وضع خبر لقوله حروف الجر ويجوز ان يكون تقديره منها حروف الجر وقوله ما وضع في التقدير هو ما وضع بارجاع الضمير الى مفرد وهو في ضمن الجمع وكلمة ما عبارة عن الحرف واتمام التقسيم بقسم الحرف صريحا تقسيم الكلمة الى اقسامها الثلثة وتقسيم الاسم الى المعرب والمبني اكتفاء بذكر اقسام الحرف لانه بمنزلة التقسيم فاشار به الى نوعي التقسيم من الصريحي والضمني **قوله** لافضاء الفعل اى لافضاء مدلول الفعل الاصطلاحي والمراد من معنى الفعل في قوله او معناه ما يذكر بقوله كالمفاعيل الخ فح لا يرد ما قيل ان اريد من الفعل الفعل الاصطلاحي هو غير مفضي وهو ظاهر وان اريد منه اللغوي هو الحدث فلا حاجة حينئذ الى قوله او معناه اى المعنى المتضمن لان المعنى المطابقي مفض ايضا كالفعل الاصطلاحي ويمكن تقرير الايراد بعبارة اخرى بان ما هو مفض الى ما بليه ليس الا معنى الفعل الذي هو الحدث في جميع المواد لا لفظ الفعل فينبغي ان يكتفي بمعنى الفضل وتقائل ان يقول التقابل بين الفعل ومعناه حينئذ يكون تقابل العام بالخاص فلا يكتفي بقوله او معناه بيصح فان الفعل اعم من ان يتحقق في ضمن الفعل الاصطلاحي او في ضمن الفعل اللغوي الخ **قوله** فان معنى الافضاء الوصول وما الخ دفع سوال تقريره ان تفسير الافضاء بالايصال ليس بجائز لان الافضاء لازم لانه بمعنى الوصول والايصال متعد فكيف يفسر الشئ بما لبس غير جائز والجواب ان الافضاء وان كان لازما لكنه صار متعديا بالباء في قوله بفعل فحينئذ يصح تفسيره بالايصال كما ان ذهب لازم بمعنى الذهاب في حين تعديته بالباء يكون بمعنى الاذهاب لا يقال ان ما ذكره ههنا ينافي ما ذكره في خواص الاسم من قوله لانه افضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم بفضي معنى الفعل اليه انتهى كلامه فالمراد من الافضاء في الموضعين معنى المتعدي لانا نقول انهم قالوا ان همزة باب الافعال يكون للتعدية غالبا او نقول بتقدير الباء ولقائل ان يقول لا يصدق التعريف على مثل غلام لزيد لعدم وجود الفعل او معناه بمفضي الى ما بليه والجواب انه مقدر ههنا اى غلام ثبت لزيد وأجيب ايضا بان اللام في الافضاء للغرض لاصلة الوضع فلا يقتضي التعريف المذكور منعا لحرف العطف لايصال الواو ونحوها معنى الفعل الى عمرو في قولنا جاءني زيد وعمرو لانها لم يوضع لغرض الايصال لان الواو انما وضع للجمع ويلزمه الايصال لا يقتضي التعريف جمعا بالحروف الزائدة من الحروف الجارة لكن يخرج لك ما جاءني من احد والباء في قوله تعالى كفى بالله والام في قوله تعالى روف لكم والكاف في قوله تعالى ليس كمثله شئ لان هذه الحروف زائدة لا يراد منها معنى فضلا عن معنى الايصال وبان المعرف مخصوص بحرف الجر اللفظ وبان الافضاء اعم من ان يكون بالشخص او بالنوع **قوله** وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل ولفظ الكل مقحم واراده للمبالغة كما مر غير مرة والمراد من معنى الفعل المذكور في التعريف اللغوي وفي المعرف الاصطلاحي فلا يرد ان اخذ المعرف في التعريف يستلزم الدور على ان الدور في التعريفات اللفظية غير مستحيل كما قالوا او لقائل ان يقول ان شبه الفعل بهذا التفسير داخل في معنى الفعل وقد جعله مقابلا في بحث الحال حيث قال وحاملها الفعل او شبهه

ان من موضوع ابجزئيات الابتداء لان الابتداء المطلق كالانتهاء المطلق معنى اسمى كما عرفت في صدر الكتاب والمراد الابتداء الخاص ويكون اللام للعهد لشهرته لا يقال للابتداء في العهد من تقدم المعهود صريحا وكناية لانا نقول قد يكتفي بعلم المخاطب ايضا كقولك كتب الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد **قوله** اى لابتداء الغاية يجعل اللام عوضا عن المضاف اليه **قوله** والمراد بالغاية المسافة لا النهاية التي هي المعنى الحقيقي لها والمسافة تعتبرها المجازي فهو من قبيل اطلاق الجزء وهو الغاية على الكل وهو المسافة لان النهاية هي النقطة الاخيرة وهي جزء في المسافة وهي شاملة لها وذكر الغاية واراده المسافة من قبيل المجاز والعلاقة الكلية الجزئية والمراد بالمسافة الامر الممتد من قبيل ذكر الخاص واراده العام فلا يرد ان الاولى ان يقول المراد بالغاية هو الامر الممتد لان الغاية قد تكون بمعنى النهاية وقد يكون بمعنى الامر الممتد وهو المراد ههنا والمسافة اخص من الامر الممتد فلم لا يجوز ان يعم الامر الممتد من ان يكون ممتدا بنفسه او منشا الامر الممتد فلا يرد النقض بقولنا خرجت من الدار فان الخروج وان لم يكن ممتدا بنفسه ولكن يترتب عليه امر ممتد كالسير والجلوس وغيرهما لك ان قلت المسافة هي البعد المكاني فيلزم ان لا يستعمل في الزمانيات فلم يصح قولنا صمت من اول الصبح الى الليل واللازم باطل قلت المراد من المسافة ههنا البعد مطلقا فيجوز ان يكون مستعملة في البعد سواء كان مكانيا او زمانيا **قوله** لان منتهى الابتداء النهاية لان النهاية لا يكون ذا ابتداء لما عرفت انها النقطة الاخيرة لا يقال يكون لابتداء النهاية معنى بان يقال ابتداء الامر الذي لها نهاية فمعنى قولنا ابتداء النهاية انها لابتداء ما له نهاية فلا اضافة لان في ملابسة احتراز عن ابتداء ما لا يكون لنهاية كالابديات والازليات لانا نقول معنى قولنا ان معنى لابتداء والنهاية انه لا معناه على تقدير حمله على الظاهر بدون تقدير شيء ففيه خطاء بين لان اضافة وعلى تقدير عدم اشتمال الاضافة لا معنى لابتداء والنهاية فحينئذ ظهر ضعف ما ذكره الفاضل الحلواني بقوله فيه بحث اذ لا نسلم ان في ملابسة اي من لابتداء وما له نهاية اي لا يستعمل لها في ابتداء ما لا نهاية له انتهى خلاصة كلامه كلام الفاضل المذكور ساقط من وجهين لو كان المراد ان من لابتداء ما له نهاية فلم يتم المقابلة بين المسافة والنهاية لان كون من لابتداء الامر الممتد معناه ان من لابتداء ما له نهاية لان المسافة لا يستعمل الا في الامر الممتد الذي له نهاية **قوله** وقيل كثيرا ما يطلقون الخ اي اطلاقا كثيرا وكلمة ما زائدة فالمراد من الغاية حينئذ هو الفعل الذي يصدر من جعل شيء سرت من البصرة وانتهاؤه الى الكوفة قيل الغرض يطلق على الافعال الاختيارية دون غيرها فيلزم ان لا يستعمل كلمة من في غير الافعال الاختيارية واللازم باطل على صحة قولنا ضاق الحمار عن اول النهار الى آخره والقيء بالفارسية جوشيدن والقدر دیگ فعلى القيء ليس فعلا اختياريا ويمكن الجواب بانه لا يجوز ان يكون اطلاق كلمة من ههنا على سبيل المجاز وبانه لم لا يجوز ان يكون الفعل الاختياري اعم من الحقيقية والتنزيلية قيل الغاية ههنا بمعنى الامر الممتد كالسير والجلوس وغيرهما والمسافة اخص منه وكانه اراد بالمسافة الامر الممتد من قبيل ذكر الخاص واراده العام ولكنه ينتقض بنحو خرجت من البصرة او من الدار لان الخروج ليس امرا ممتدا واجيب بان الممتد اعم من ان يكون ممتدا بنفسه او كان منشأ الامر الممتد والخروج يكون سببا للممتد كالسير والجلوس **قوله** والمقصد وذكره بعد الغرض ليسهل الحمل على العلة الغائية **قوله** علامة من الابتدائية ولم يقل وعلامته كما سيقول ليسهل ايتوهم اختصاصه بالزمان او بالمكان **قوله** وما يفيد اي وصحة ايراده ما يفيد فائدة تسامي فائدة الى في مقابلتها واراد بالمقابل اعم من ان يكون بعد بالكمال في المثال الاول او قبلها كما في المثال الثاني **قوله** لان معنى اعوذ به التجي اليه اي الى الله تعالى فقوله التجي بصيغة المتكلم الواحد الا التجاء بناء على ان

ربه رجلا ويكون ذكر شئ اشارة اليه لايقال ان الضمائر معرفة فكيف يصح ان يكون هذا الضمير نكرة لانا نقول الضمائر المعرفة هو الضمائر التي تقدم المرجع عليها ولم تتقدم المرجع على الضمير في كان كالضمير في ربه رجلا فيكون هذا الضمير نكرة لا معرفة **قوله** وهو وارد على سبيل الحكاية وهذا جواب على تقدير التسليم اي قوله قد كان من مطر وارد على سبيل الحكاية لا على سبيل الاصالة فصولنا من زائدة في غير الكلام الموجب اعم من ان يكون غير الكلام الموجب بالفعل او بالاصل فيكون قد كان من مطر غير كلام موجب في الاصل بل كان من مطر قائم مقام بل فيكون مادة الجواب والسؤال متحدا فيصح ان يقال ان الجواب غير الكلام الموجب في الاصل فيما ذكر ضعف ما ذكره الفاضل الحلواني في رد ما ذكره مولانا عصام حيث قال الفاضل المحشي فالمراد بكونه في غير الكلام الموجب كونه فيه في الحال او في الاصل انتهى وفيه ان من في القول المذكور ليس في غير الموجب لا في الحال ولا في الاصل بل غير الموجب هو السؤال وهو تركيب آخر وليس باصل للجواب ولم يعهد اطلاق الاصل حقيقة بالنسبة الى الجواب انتهى كلامه قيل ويمكن ان يكون حاصل تعميم غير الموجب حقيقة او حكما وجواب ما ليس بموجب في حكم غير الموجب ويجوز ان يكون حاصله تسليم كون من زائدة وتخصيص اشتراط كونها في غير الموجب بما يكون على سبيل الحكاية **قوله** والى للانتهاء اي لجزئيات الانتهاء بتقدير المضاف لان الانتهاء كالابتداء معنى اسمي اذ المراد به الانتهاء الخاص لشهرته ولعلوسيته **قوله** اي لانتهاء الغاية بجعل اللام عوضا عن المضاف اليه والغاية ههنا ايضا بمعنى المسافة لا بمعنى النهاية لانه ليس للمنهاية نهاية لانها هي النقطة الاخيرة ولم يرد بها الغرض ههنا كما سبق ويجوز اينكون بمعنى الامر الممتد سواء كان ممتدا بنفسه او كان بنشأ له كما في خرجت الى السوق فان الخروج وان لم يكن ممتدا ولكنه سبب له كالسير والجلوس **قوله** هي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان الانتهاء في المكان الخ وبهذا اشارة الى وجه ايراد ها بعد من فان قيل اذا كان الى لهذا المعنى مقابلة لمن فلا يكون الى في غير الزمان والمكان لان من يكون للابتداء في الزمان والمكان دون غيرهما فلم يكن اذا كذلك مما يصح حينئذ قوله او غيرهما اجيب بان الى في هذا المعنى مقابلة بين في الجملة اي في بعض المواد والمراد انها مقابلة بين باعتبار اصل الابتداء والانتهاء ولقائل ان يقول في دفع الشبهة ان من يكون للابتداء في غير الزمان والمكان ايضا مثل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم فان كلمة او في قوله وبهذا الابتداء اما من المكان او من الزمان لمنع الجمع لا لمنع الخلو فحينئذ الصيام الى الليل اي اتموا الصيام من اول اليوم اي من اول الفجر الى اول الليل **قوله** فان قلب المخاطب باسم الفاعل وهو المتكلم المفهوم من الباء في قوله قلبي والضمير في اليه راجع الى المخاطب باسم المفعول المستفاد من الكاف في قوله اليك فيكون المرجع اليه ضمير الغايب مذكورا معنى وجاز ان يكون المرجع اليه فيه مذكورا حكما والبه يدل ما ذكره في شرح المختصر ان الضمير في يديه ورجليه مع مرفقيه وكعبيه راجع الى صاحب الوجه لدلالة الوجه عليه التزاما فرجع الضمير مذكورا حكما انتهى كلامه فلا يرد حينئذ ما ذكره الفاضل الحلواني من ان في قوله فان قلب المخاطب الخ خزازة لان المخاطب انكان على صيغة اسم المفعول كقوله منته وكان اليه مفعول ما لم يسم فاعله يقوله منته وضمير راجعا الى قلب المخاطب كان الاولى ترك القلب لان المذكور في المثال قلب المتكلم لا قلب المخاطب فالظاهر ان يقال فان المخاطب منته وانكان على صيغة اسم الفاعل كقوله منته وكان ضمير اليه راجعا الى المخاطب المعبر عنه بالكاف كان الظاهر ان يقال الى المخاطب على صيغة اسم المفعول اذ لا وجه للضمير الغايب انتهى كلامه **قوله** باعتبار السوق والميل يعني اسنادا الانتهاء الى القلب ليس باعتبار نفسه فان ذات قلبه ليس بمنته اليه بل ميل قلبه منته اليه ولا يجاوز منه الى غيره ويمكن تقدير المضاف اي ميل

فلان الحرفية مقتضية لعدم الحركة للزوم البناء للحرف وكون السكون اصلا في البناء ولكن سكونها متعذر لتعذر الابتداء بالساكن فجعلت مبنية على الكسر الذي هو قريب من السكون لانه سكون عدم الحركة والكسر لعدم دخوله على الفعل وغير المتصرف قليل وقريب من العدم واما اقتضاء لزوم مجرورية مدخولها بناءها على الكسر للمناسبة بين حركتها وعملها قوله اي بمكان يقرب منه وصلة القرب لا تكون الا من فلذا قال منه دون به لكنها بمعنى الباء اشار به الى ان الالصاق في المثال المذكور مجازي لا حقيقي لان مروره لم يكن شيئا ملتصقا بزيد بل يجوز ان يقول مررت بزيد مع ان بينك وبين زيد مواضعا واسعا فالمعنى التصق مروري بموضع يقرب زيد منه والعلاقة ان القرب من الشيء في حكم الالصاق به في حكم الالصاق بذلك الشيء ثم لما كان في الالصاق المجازي خفاء فذكره ولم يذكر الالصاق الحقيقي مع اصالته كما في به داود فلا يرد ما قيل من ان الاقتصار على مثال الالصاق الحقيقي ليس على ما ينبغي قوله كتبت بالقلم اي باستيعانته واليه قوله مصاحبة السرج حال اشتراء الفرس في الاشتراء وفي بعض النسخ مصاحبة السرج واشتراء مع الفرس في الشراء قوله ولا يلزم ان يكون السرج والمراد من اللزوم هو اللزوم الكلي لا الجزئي اذ لا خفاء في تحقق اللزوم الجزئي وبهذا الدفع ما يتوهم من سابقه لان المتبادر من اشتراء الفرس مع السرج كون السرج ملاصقا بالفرس وقوله ملصقا به على صيغة اسم الفاعل او المفعول جر بقوله يكون والضمير فيه للسرج وضمير المجرور للفرس قوله فالالصاق ليستلزم المصاحبة والفاء فصيحة وليست للتفريع لان ما يتفرع على سابقه هو عدم استلزام المصاحبة الالصاق لا استلزام الالصاق للمصاحبة ولا يبعد ان يجعل التفريع نظرا بان التفريع يتوقف على بيان مفهوم المصاحبة لا على مجرد مفهوم المصاحبة ثم اعلم ان استلزام الالصاق للقضاء انما يكون في الالصاق الحقيقي دون المجازي فلا يرد ما قال مولانا عصم وفيه بحث لجواز ان يكون اشتراء الفرس في مكان يقرب من السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء انتهى كلامه وحاصله منع صحة الاستلزام وذلك بانه اذا اشترى رجل فرسا بدون سرجه ويكون السرج في مكان اشترى الفرس فيه فحينئذ يكون الالصاق متحققا لما مر ان السرج موجود في المكان الذي اشترى الفرس فيه مع عدم المصاحبة ح لعدم اشتراء السرج بل اشتراء الفرس فقط ثم المراد من اللزوم الكلي لا الجزئي لانه حينئذ لم يصح قوله من غير عكس لان اللزوم الجزئي متحقق فيه كما عرفت قوله اي جعل الفعل اللازم متعديا والمراد من الفعل هو الاعم من اللغوي والاصطلاحي ويحمل الاكتفاء بالاصل وهو الفعل الاصطلاحي فيدخل تعدية الفعل اللغوي فيه بالمقايسة مثل اما ذاهب بزيد قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء دفع سوال تقريره ان التعدية لا تختص بالباء بوجود ها في جميع الحروف الجارة كما يقال انسحب على التراب الانسحاب الانجرار وتقريرا لجواب ان المراد هو التعدية التي كانت تتضمن الفعل معنى تصييره وهذه مختصة بالباء بخلاف التعدية التي بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله فانها متحققة في جميع الحروف الجارة قوله زائدة بالرفع عطف على قوله للالصاق او على الاطلاق فيكون مرفوعا بالعطف على الجر على ما عرفت في من قوله في الجر في الاستفهام الخ اي هذه زائدة في جر كلام الاستفهام سهل او في جر المبتدا في الاستفهام اي في وقت الاستفهام قوله والتي عطف على الاستفهام اي هي زائدة في جر كلام النفي بليس وبما قوله وهي زادوا في الجر الخ توطئة لقوله قياسا فاشار به الى ان قوله قياسا متعلق بقوله زائدة بان يكون صفة مصدر محذوف اي زيادة قياسية وسماعية بجعل القياس والسماع بمعنى القياسي والسماعي او بحذف ياء النسبة وهو شايع بينهم قوله اي غير الجر الواقع الخ اشار به الى ان الضمير راجع الى الجر المذكور وخلاف ما يرد وان الظاهر ان يقول وفي غيرها قوله سواء لم يكن جرا اي قوله وفي غير ما فيه احتمالان الاول

والواو قوله اصلها اى وضعا قوله ثم يتعلق فى التكثير دخل تقريره انه اذا كان رب فى معنى التقليل اصلا فيكون فى معنى التكثير مجازا فيلزم ان لا يحتاج فى استعمالها على التقليل الى قرينة ويحتاج فى استعمالها على التكثير الى قرينة مع ان الامر بالعكس وتقرير الجواب ان استعمالها فى معنى التكثير شايع مشهور فيكون كالحقيقة فشهرته بمنزلة القرينة واستعمالها على التقليل ليس بشايع فيحتاج الى القرينة قوله يعنى الذى تعلق به رب وايراده لبيان الاضافة التى فى قوله وفعلها اى الفعل العامل فى رب قوله ولا يتصور اى لا يتحقق ذلك اى التقليل المحقق الا فى الماضى فلا يكون فعلها مضارعا فلا يجوز ان يقال ربما يجئ زيد لكريم سألقى او لا يليق فان معنى التقليل لا يسع فى المضارع الحال فلا يرد ما قيل ان المضارع الحال ايضا يدل على التحقيق فلا بد ان يقع فعلها فعل المضارع كالماضى لا يقال ان المضارع الاستقبالى مطلقا لا يكون مشكوك الوقوع فان بعضها تحقق الوقوع مثل يؤخر فى قوله تعالى لا يؤخر الاجل ويموت فى يموت زيد لانا نقول لا يسع فيها ايضا قوله لم افارقه بصيغة المتكلم الواحد فيكون فعلها حينئذ منفيا بلم قوله اى ذلك الفعل الماضى اشار به الى ان نصبه على نزع الخافض وتنوينه عوض عن المضاف اليه قوله القرآن باعتبار المواد ثم اللام فى قوله لوجود للتوقيت لا للتعليل لان القرينة شرط المجاز لا علته قوله لا مرجع له اى ليس له مرجع معين يقصد الرجوع اليه والا فالضمير لا بد من المرجع كما يدل عليه تعريفه قوله خبرا اى لامرجع موجود قوله مميز بنكرة منصوبة دل على التمييز علة النصب لا قيده وذلك النكرة بعد قوله تمييزا لان النكرة [illegible] وقيد واقعى لان التمييز منصوب اتفاقا قوله خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز اياه خص الاختلاف بالمطابقة لان الخلاف فى الجر بمن الى المذكور فى الضمير المبهم المميز لا يدخل جميع الضمائر هم وهو دخل على لكن لا على المبهم او يدخل على الضمير المبهم لكن لا على التمييز قوله بالكافة مشتقة من الكف وهو المنع فيكون قوله المانعة صفة كاشفة او يكون تحقيق ماهية الكف كما يقال الجسم طويل عريض عميق مع ان الطول والعرض والعمق بمعنا معتبر فى مفهوم الجسم فالطويل العريض العميق تحقيق ماهية الجسم قوله بعد لحوق ما اى على رب اشار به الى التعقيب المفهوم من الفاء والجملة اعم من الفعلية والاسمية والفعلية اعم من الماضوية والاستقبالية نحو ربما زيد قائم وربما قام زيد او يقوم وهو اشارة الى دفع سؤال تقريره ان دخول رب على الجملة تمنع لان حرف الجر لا تدخل الا على المفردات ولذا قالوا انها مختصة بنكرة تقدير الجواب بانها تدخل على الجملة بعد لحوق ما الكافة عليها مثل ربما يود الذين كفروا الوداة بالفارسية گرگ تخت قوله ربما ضربته بالجر فانه قيد دخل الاسم كما يدخل الجملة والصقيل فعيل بمعنى مفعول من صقله اذا جلاه قوله اى واو رب فى حكمها اشار به الى ان الاولى ان القول واو رب فى حكمها ثم قال بذا القائل وهو مولانا عصم ولم يقل واو رب فى حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير اقول يمكن ان يقال المراد واو رب فى دخولها ههنا على نكرة موصوفة بقرينة ايراد قوله يدخل على نكرة موصوفة بعدها لا فى جميع الاحكام قوله وبلدة بالجر والمراد منها ههنا والمراد من الانيس المونس اليعافير اولاد بقر الوحشى والعيس بالكسر الابل الابيض قوله لان ذلك لعسف اى تقدير المعطوف عليه اذا كان فى اول الكلام تعسف اى خروج من السبيل المستقيم عند حذف الفعل وعند بمعنى مع قوله اى حذف الفعل اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه والاضافة بيانية اى الفعل الذى هو مشتق من القسم فلا يجوز استعمال واو القسم مع وجود فعل القسم لا يقال اقسم والله بخلاف الباء فانها يستعمل مع اظهار فعل القسم وحذفه يقول احلف بالله لافعلن كذا او بالله لافعلن كذا قوله وكذلك لكثرة الخ اى عدم ذكر الواو مع فعل القسم لكثرة استعمال الواو فى القسم فلا يحتاج الى ذكر فعل القسم مع الواو لشهرتها فى القسم فينتقل الذهن اليه بلا ذكر فعل القسم

تخصيص الحذف بهنا لاجل الاعتراض والتقديم المذكورين فى جواب كلامه قوله اذا اعترض باى حذف شروط بواحد من الامرين و
قوله بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم اشارة الى حذف المفعول عن قوله اعترض لان قوله اعترض وقوله قد تقدم تنازعا فى قوله
مايدل عليه وجعله معمولا للثانى كما هو مذهب البصريين وحذف المفعول من الاول وايضا فيه اشارة الى تفسير قوله مايدل عليه
الى جمل ما هو صيرورة حيث صدره بالمعرفة وكميل ما يكون المقصود منه بيان حاصل المعنى قوله زيد والله قائم مثال لتوسط القسم بين
اجزاء الجملة التى تدخل هذه الجملة على جواب القسم والمثال الثانى لتقدم الجملة على القسم والضمير فى قوله او لتقدمه ضمير المفعول وقوله
مايدل عليه فاعل تقدم قوله لاستغنائه اى القسم وهذا دليل لهما جميعا قوله لا الجواب لان جواب القسم اصطلاحا ما يكون موخرا عن القسم
قوله ولهذا اى ولاجل انه ليس بجواب لفظا لا يجب فى الجملة المذكورة علامة جواب القسم فى القسم الذى ليس السوال وهى اللام وان
وحرف النفى فلا يقال والله لزيد قائم او زيد قائم والله قوله اى المجاوزة شئ وتعديته الخ اشار به الى ان اللام عوض عن المضاف
اليه وليس المراد مجاوزة ما قبله عما بعده لانه قد لا يكون كذلك كما فى اخذت عنه العلم واديت عنه الدين وانما المجاوزة كذلك
فى رميت السهم عن القوس الى الصيد قوله وذلك اى مجاوزة شئ وتعديته اما بنفسه او الى الشئ الاول عن الشانى الخ لا يقال الاولى
ايراد المشار اليه المونث بان يقول تلك موضع ذلك لانا نقول المجاوزة مصدر يجوز تذكيره وتانيثه قوله
الى الصيد فان السهم شئ وصل الى القوس وجاوز عنه ووصل الى الصيد الذى هو ثالث قوله او بالوصول وحده اى او
يكون المجاوزة المذكورة بالوصول اى بالوصول الى الثالث بدون الزوال من الشئ كقول التلميذ اخذت عنه اى زيد
الاستاذ العلم فان العلم باق فى زيد ايضا قوله اديت عنه الدين اى اديت عن جانب زيد المديون الدين الى خالد فحينئذ يكون
الزوال عن الشئ الثانى فقط بدون الوصول اليه لانه اذا دى الدين الى خالد من جانب زيد ولم يصل الدين الى زيد الذى هو الثانى بل
وصل الى خالد الذى هو الثالث فان قلت لا فرق بين هذا المثال والمثال الاول لان فى كليهما يكون الوصول الى الثالث وشئ كما
فى الزوال عن الثانى فلا يصح المقابلة قلت بينهما فرق بان فى الاول يكون الوصول اولا الى الشانى ثم منه الى الثالث وفى المثال
الثانى لا يكون الوصول الى الثالث قوله ليعلم ذلك اى القرينة لاسميتهما دخول من عليهما لان حرف الجر لا يدخل الا على الاسم واذا
كانا اسمين يكونان بمعنى الجانب الذى هو الاسم مثل جلست من عن يمينه اى من جانب يمينه وكذلك اخذت من على زيد اى من
فوقه او من جانبه والظاهر ان يكون القرينة لاسميتهما دخول جميع الحروف الجارة عليهما غير مختص بمن الا ان يقال لما كان دخول
من عليهما اكثر استعمالا اخذ اختصته به لامارة ذلك قوله والكاف للتشبيه اى تشبيه مفرد بمفرد اى للدلالة على مشاركته له فى المعنى
وبهذا المعنى لا يستدعى ان يكون وجه الشبه اقوى فى المشبه به واخفى ليستدعيه اذا كان الغرض منه الحاق الناقص بالكامل واما اذا كان
الغرض بيان حال المشبه فلا قوله وزايدة هى مرفوعة معطوفة على التشبيه كما مر فى قوله وزائدة عطف على قوله للابتداء قوله اذا التقدير
ليس مثله شئ بان يكون مثله بالنصب خبر ليس وشئ مرفوع على انه اسمه وانما قال على بعض الوجوه اشارة الى ان فى الآية وجوها
وليس زيادة الكاف الا على بعض الوجوه منها مالا زايد فيه الكاف بل الزائد هو المثل والوجه فيه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم
بزيادة قبل الحاجة نحو نزع الخف قبل رويه الماء بخلاف الحكم بزيادة المثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم
بزيادة الاسم فضلا اذا كان الحرف حرفا واحدا ورجح ايضا بان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير من حيث التقدير

او غيرهما اى ابتداء مسافرتى جميع سنته الفرس او ابتداء صدم روتى لفلان جميع سنته كذا قوله بشرطان يكون هذان مثالان انما يكونان للابتداء فى الزمان الماضى بشرط مضى هذه السنة تماما اى لم تكن انت فيها فانه لو بقى شئ منها يكون السنة حالية لا ماضية قوله لا تكون على صيغة الخطاب اى لا تكون انت وهو تفسير للماضى وصفة كاشفة قوله الى الآن اى الى التكلم بهذا الكلام واعلم يذكر اسمية مذ ومنذ اكتفاء بما سبق فى بحث الظروف قوله عطف على الابتداء لا على الزمان لئلا يلزم عطف الخاص على العام لان الزمان اعم من الحاضر الا انه يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين لان قوله والظرفية عطف على الابتداء والعامل فيه اللام وقوله فى الحاضر عطف على قوله فى الماضى والعامل فيه هو كان المقدر اى حال كونها كائنين فى الماضى الان المجرور متقدم وهو جائز وقيل قوله فى الماضى وفى الحاضر على الزمان الماضى والزمان الحاضر لدفع التثنى حينئذ بين قوله للزمان وللظرفية كما مر تفصيله قوله للظرفية المحضة من غير اعتبار الخ وقوله من غير اعتبار تفسير قوله المحضة اى من غير اعتبار معنى الابتداء اى ابتداء الزمان الحاضر وهو لدفع ما يقال بالفرق بين هذا القسم والقسم الاول لانها ايضا للظرفية فى القسم الاول لان سنة فى المثالين المذكورين من الزمان والزمان انما يكون ظرفا ولكنها ليست للظرفية المحضة فى القسم الاول بل اعتبر فيه معنى الابتداء ايضا قوله اى الذى اعتبر له حاضرا اى الزمان الذى اعتبر هذا الزمان حال كونه حاضرا وان معنى بعض هذا الزمان صحيح ان يقع ما رأيته فى هذا الزمان الحاضر الذى انا فيه وهو يوم الجمعة مثلا وان معنى بعض هذا اليوم فيكون من قبيل تسمية الكل باسم جزءه فيصح ان يقال لكل الزمان الحاضر بهذا الاعتبار فاذا عرفت هذا فلا يرد ان الازمان ليست من قار الذات اى حتى كان اجزاءه مجتمعة فى الوجود فكيف يصح ان يقال ليوم الجمعة مثلا زمان الحاضر لانه انما يصح اذا اجتمع اجزاءه فى الوجود وليس كذلك ثم المراد من قوله اى الذى اعتبر له حاضرا ان الزمان الحاضر مجموع اعتبارى والا فهو مركب من الجزء الاخير من الزمان الماضى والجزء الاول من الزمان المستقبل ولهذا قيل الحاضر هو الذى لم يمض تمامه وانت فيه فى بعض اجزائه وقوله فالمراد جزاء بقوله يعنى اذا اريد بها الخ قوله وبهذا الشهر اى بهذا الشهر الحاضر عندنا اى الشهر الذى انا فيه واليوم الذى انا فيه قوله لانها لم تنقضيا بعد وكانه قيل من اين تقول ان اليوم الذى انا فيه او الشهر الذى انا فيه ضمن زمان الحاضر اى لم لا يجوز ان يكون مذ ومنذ فى هذين المثالين للابتداء فى الزمان الماضى فاجاب بقوله اى لان هذا الشهر وهذا اليوم لم ينقضيا بعد ولم يدخل زمان آخر فلا يعنى بالزمان الحاضر الا ذلك لما مر ان هذا من قبيل تسمية الكل باسم الجزء قوله فكيف يصح اى كيف يصح انيكون مذ ومنذ فى هذين المثالين للابتداء فى الزمان الماضى لما مر من انه لا بد فى كونها للابتداء فى الزمان الماضى انيكون السنة مثلا كلها ماضية فحينئذ يكون المثالان المذكوران كلاهما للظرفية لا للابتداء فى الزمان الماضى وكان قوله فالمثالان المذكوران الخ اعتراض على المصنف بان الاولى ايراد احد المثال لكل واحد من الابتداء والظرفية وقوله يمكن ان يجعل الخ جواب عنه اى يجعل الاول اى المثال الاول مثالا للابتداء فى الزمان الماضى لكن بتقدير مضاف وهو الدخول والخروج اى ما رأيته مذ حدوث شهر اى من زمان حدوث شهر رمضان مثلا لا يقال على تقدير حذف المضاف يصح جعل المثال الثانى ايضا للابتداء فى الزمان الماضى فلا وجه للتخصيص بالاول لانا نقول الظاهر انيكون المثالان للابتداء فى الزمان الماضى والظرفية فى الزمان الحاضر جميعا فان المتبادر انيكونا على ترتيب اللف والنشر وكانه لذلك قال بحسب الظاهر قوله اى استثناء ما بعدها اشار به الى كون اللام عوضا عن المضاف اليه ثم ان الاستثناء بحاشا انما يكون عن السوء لا مطلقا فلا يقال احسن القوم

لانا نقول اكتفى به فى البواقى منها قوله لما اى لهذا الخ قوله لما خبر لقوله صدر الكلام وتقديم الجر يفيد الحصر فيلزم اختصاص الصدارة
لهذه الحروف وهو باطل لان همزة الاستفهام ايضا تقتضيه وكذلك رب وكم وغيرهما والجواب عنه بانا لانم انيكون تقديم للحصر
لم لايجوز ان يكون تقديمه للاهتمام بشان الجزاء وليكون الضمير اقرب الى مرجعه ولو سلم فلم لايجوز انيكون الحصر اضافيا لاحقيقيا
قوله وجوبا ذكر ليفيد الجزم على الجواز كما يتوهم من اللام فى قوله لما فان قولهم ولك بمعنى جاز لك قوله يدل على قسمه اى على كل
منها قوله كالكلام الموكد فان وان جميعا تدلان على الكلام المشتمل على التشبيه وكذا البواقى قوله اى بالعكس بانيقاما على حذف
المضاف وهو لفظ الباقى وجاز لك ان تقول على حذف المضاف اليه موضع قوله على حذف المضاف لان لفظ الباقى كما يكون
مضافا الى المضمر كذلك يكون مضافا اليه بالعكس وانما احتاج الى حذف المضاف لئلا يلزم انيكون الشئ عكسا لنفسه وان قلت
لا حاجة الى تقدير المضاف لجواز انيكون الضمير راجعا الى ما بقى بعد الاستثناء كذا يمكن ارجاعه الى ماله صدر الكلام اى التى لها صدر
الكلام قلت عدم اختياره لانه اراد ان يكون المرجع للضمير فى لها والضمير فى عكسها الى امر واحد قوله لانها مع اسمها وخبرها فى تاويل
المفرد وهذا لدفع ما قيل من انه ان اريد صدارة مطلق الكلام فهو باطل كما لايخفى وان اريد صدارة كلامها فان المفتوحة تقتضيه
لصدارة كلامها ايضا وان اريد صدارة الكلام الذى هو مقصود بالذات فالتعريف ليس بتمام لان الدليل لايدل الا على
صدارة كلامها وايضا ينتقض بقولنا جاءنى زيد وان عمرو اقاعد بقولنا قال زيد ان عمرو افاضل فاجاب باختيار الشق الثانى
ومنع كون ان المفتوحة مع مدخولها كلاما لانه مفرد قوله وحينئذ لو وقعت فى الصدارة الخ دفع سؤال تقريره ان كونها متعلقا
بشئ آخر لايستلزم تاخيرها وعدم صدارتها لانه يجوز انيكون متقدمة على ما تعلقت به فاجاب بقوله وحينئذ لو وقعت الخ وانما
حمل الالتباس على الالتباس فى الكتابة مع وجود الالتباس فى التلفظ ايضا لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها لانه قد ذكره
سابقا فى بحث المبتدا فلم يذكره هنا قوله وانما حملنا العكس على اقتضاء الخ حيث قال بان تقتضى عدم الصدارة ولم يقل
بان لاتقتضى الصدارة فان بينهما فرقا لان الثانى اعم من الاول شامل له ولغيره مفهوما وذلك فان معنى قولنا لاتقتضى
الصدارة انها لايكون طالبة لما وهو اعم من انيكون طالبة لعدم الصدارة اولا قوله لان مجرد الاستثناء لايفى فى ذلك
اى للاستثناء المستفاد من قوله سوى ان ليفيد هذا المعنى الاخير بعينه فلو حمل العكس فى قوله فهى بعكسها على المعنى الاخير ايضا ليستلزم
استدراك قوله فهى بعكسها وهذا كلام تعريض على صاحب المتوسط حيث حمله على المعنى الاخير وتقاصل ان يقول لو حمل العكس على
المعنى الاخير لايكون هذا المعنى المستفاد من الاستثناء لان المعنى المستفاد منه هو عدم اقتضاء ان صدارة الكلام على سبيل
الوجوب للان خبرها لايقتضى صدره وجوبا كما ذكره فعدم اقتضائها صدر الكلام وجوبا اعم مفهوما من ان يقتضى صدره جوازا
اولا وهو لو حمل العكس على المعنى الاخير يصح بجعل الفاء فى قوله فهى للتفريع فلا يلزم الاستدراك ويمكن الجواب بان المراد
من قوله سوى ان لاتقتضى صدر الكلام وجوبا كما لاتقتضى صدره جوازا فحينئذ ايضا يصح التفريع بقوله فهى بعكسها فلا
يكون عدم اقتضائها صدر الكلام وجوبا اعم مفهوما حينئذ لان بانيفيها تقتضى صدر الكلام وجوبا ولاتقتضى صدره جوازا او
فى قوله لان مجرد الاستثناء ايما الى ان الاخصر والاوضح ان يقول ولما صدر الكلام ولان عدم اى عدم الصدارة قوله الكافى
المانعة عن العمل قيل انها اى ما الكافة اسم بمعنى الشئ فيكون انما زيد منطلق بمعنى ان شيئا زيد منطلق فيكون شيئا اسم ان

لايكون الاسم الفاعل والمفعول المتصلين فلايرد حينئذ ما قيل لابد ان يثنى صلة الالف واللام بمعنى اسم الموصول وهو الذى والتى مع ان صلة الالف واللام لايكون جملة فلا حاجة حينئذ الى ان يجاب بان الجملة اعم من اللفظى والمعنوى وصلة اللام جملة بمعنى فحينئذ يكون الكبرى مخصوصة باسوى صلة الالف واللام فيكون الكبرى كلية مخصوصية قوله وتحت اما صيغة الغائب بارجاع الضمير الى ان او صيغة مخاطب بحذف مفعوله وهو ان قوله حال كونها مع جملتها فاعلة اشار به الى ان قوله فاعلة حال عن ان وانما قال مع جملتها لدفع ما قال الشارح الهندى من ان حرف فلا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا غيرهما لانها لايكونان الا اسما فكيف يصح كونها فاعلا او مفعولا او مضافا اليها فاجاب بان المراد ان ان مع جملتها فاعلة قوله لوجوب اى فتح الهمزة فى ان لان الفاعل انما يكون مفردا لانه اسم وهو مفرد اى بلغنى علم زيد وكرهت شعره قوله لوجوب كون الفاعل مفردا وكذلك قوله لوجوب كون المفعول مفردا لكبرى الدليل وصغراه مطوى قوله لوجوب كون المفعول مفردا لكبرى الدليل وصغراه مطوى لايقال يشكل بما قلنا قال زيد ضربت عمرا فان قولنا ضربت عمرو امفعول لتقال والحال ان عمرو امفعولا لضربت مع انه ليس بمفرد حقيقة ولا حكما فلا يكون اسما حكما لانا نقول لانم صحة هذا التركيب بل التركيب الصحيح ان يقال قال زيد ان ضربت عمرو افيكون حينئذ اسما حكما فهو مفرد حكما قوله نحو عندى انك فاضل اى عندى فضل زيد وعندى خبر مقدم عليه بقرينة قوله لوجوب كون المبتدا مفردا لانه اسم وهو كبرى الدليل وصغراه مطوى قيل هذا الشكل لقولنا تسمع بالمعيدى خير من ان تراه والجواب عنه بانه مأول بمفرد اى سماعك دائما م يذكر الحال والخبر لانهما يكونان جملة ايضا واما لم يذكر التمييز والمستثنى لانهما داخلان فى المفعول فانه اعم من الحقيقى والحكمى ولذا لم يذكر مفعول مالم يسم فاعله لانه داخل فى المفعول عند المصنف والكان داخلا فى الفاعل عند غيره واما المجرور بحرف الجر فهو داخل فى المضاف اليه على مقتضى تعريفهم قوله مضافا اليها باجاع الضمير الى الفاعل او المفعول والمبتدا قوله نحو اعجبنى اشتهار ك اى اعجبنى اشتهارك قوله لوجوب كون المضاف اليه مفردا لانه اسم وهو كبرى الدليل وصغراه مطوى قيل هذا الشكل لقوله تعالى يوم ينفع الصادقين والجواب انا نأول بالمصدر ولا ينتقض بما يضاف اليه حيث ومثل لانه ايضا واجب الفتح لان ما يضاف اليه حيث يشتمل جملة يجب اللفظ مفردا بحسب المعنى فيضع عند دخول ان كما قالوا قوله وقالوا اى العرب لولا انك الخ وهذا الرد مذهب الكسائى والفراء لانهما ذهبا الى ان ما بعد لولا فاعل لا بمبتدا اى لولا وجد انك كذا ذكره فى الحاشية ثم ان خبر المبتدا بعد لولا محذوف اى لولا انطلاقك موجود فلا يرد ما قيل ان لابد من الجملة الاسمية بعد لولا قوله اى ما بعد لولا الخ اشار به الى التسامح لان الظاهر ان يكون الضمير راجعا الى قوله لولا انك وانما حمل لولا على الامتناعية بقرينة قوله لانه مبتدا لان ما بعد لولا التحضيضية لايكون الا فاعلا او مفعولا قوله وكذلك بعد لولا التحضيضية اى يجب الفتح فيما بعد لولا التحضيضية هذا جواب سوال مقدر تقريره انه لا وجه للتخصيص اى تخصيص الفتح بما بعد لولا الامتناعية تقرير الجواب ان بعد لولا التحضيضية عامل ومعمول الفعل المذكور اما فاعل او مفعول لايقال فلا يحتاج الى بيان ما بعد لولا الامتناعية او تخصيصه فان النكتة المذكورة تعم البيان ثم قوله جبران فى قوله لانها قوله اى لولا زعمت انى سعاد لك اشار به الى ان ما بعد لولا فاعل محذوف والمذكور مفسره لان لولا التحضيضية لا يدخل الا على الفعل فهى تدل على تقدير الفعل بعدها فالفعل المذكور بعد لولا ليس لان يعلم به الفعل المحذوف بعد لولا بل هذا الفعل قرينة لتعيين الفعل المذكور بعدها بان الفعل المحذوف من جنس الفعل المذكور لا غير فلا يرد ان ايراد المفسر بالكسر مما لا يحتاج اليه لان لولا تدل على الفعل المقدر ثم ان لولا ههنا للتوبيخ واللوم لدخولها على الماضى وكونها

وفي بعض النسخ جمعهما اي اللهزمتان والاسبيل قوله بارادة تهامة حواليهما وهذا لدفع ما يقال ان اللهازم جمع مع انه ليس لشخص واحد الا لهزمتان تحت الاذنين فلا بد ان يقال وما للهزمتين بصيغة التثنية لا الجمع قوله مع حواليهما بفتح اللام اي حوالي اللهزمتين يغلب استعمال الاقربين حيث اطلق اسم الاب على الام ايضا قوله اي مثل عبد القفا واللهازم مثل شبهه لا يقال الظاهر ان يكون المراد شبه كلواحد من الصورتين فانى اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم لان المراد بالشبه ليس مالا مزيدا اختصاص بالصورة الثانية بل المراد به الموضع الاخر لجواز التقديرين اي تقدير المفرد والجملة المستفاد من قوله فان جاز التقديران الخ لانا نقول ان شبه كلواحد من الصورتين شبه الاخرى لما عرفت ان المراد بالشبه ليس مالا مزيدا اختصاص بالصورة الثانية بل المراد به الموضع الاخر لجواز التقديرين المذكورين فبيان شبه الصورة الثانية ليستلزم بيان شبه الصورة الاولى فحينئذ لا يحتاج الى ارتكاب التاويل لكلواحد منهما بل يكفي ان يضاف قوله وشبهه الى الصورة الثانية لقربها فلا يرد حينئذ ان المصنف لو قال وشبههما كان اظهر لان الاختصار مطلوب في المتن مع ظهور المطلوب قوله وما وجد ذلك اي قوله وشبهه ليس بموجود في كثير من النسخ قوله كان حاصل المعنى الخ وانما قال حاصل المعنى لان ما لو كان موصولة بمعناه اول المفعولات ولو كانت موصوفة بمعناه اول مفعولاتي فيكون اول مفعولاتي حاصل بمعناه قوله لان اول المقولات اني احمد الله فانه جملة لانه مقول القول وهو لا يكون الا جملة تامة ارادة الاقوال او المقولات من كلمة ما دون ارادة القول او المقول لاجل لفظ الاول لانه يطلب التعدد قوله لا المعنى المصدري اي اول المقولات ليس بمعنى المصدري المستفاد من قولنا اني احمد الله وهو قول الحمد وذلك لانه لابد من الحمل بين المبتدا والخبر وهو التغاير في الذهن حالا في الخارج وليس المعنى المصدري متحدا بالمقولات في الخارج والحاصل ان المعنى المصدري قول خاص ليس من جنس المقولات لان ما هو من جنس المقولات انما يكون جملة والمعنى المصدري ليس بجملة مع انه لابد ان يكون الخبر محمولا على المبتدا وليس المعنى المصدري محمولا على المقولات بان يقال اول مقولاتي قول الحمد لان المعنى المصدري لا يكون الا محمولا على المعنى بان يقال اول قولي قول الحمد لله على تقدير كون ما مصدرية قوله اول اتحملي فانه في تاويل المصدر بالمصدرية اي اول قولي فحينئذ يكون المعنى المصدري الذي بسبب ان المفتوحة محمولا عليه اي على المعنى المصدري الذي بما المصدرية لحصول التغاير في الذهن والاتحاد في الخارج على هذا التقدير بخلاف المعنى المصدري واول المقولات اني احمد الله وانكان بينهما التغاير في الذهن ولكن ليس بينهما اتحاد في الخارج كما لا يخفى على المتامل الصادق قوله لما هو من جنس المقول اي ليس اول الاقوال ما هو من جنس المقول حتى يقال لا يكون اول الاقوال في الخارج هو معنى ان المفتوحة مع جملتها قوله كان اسمها المنصوب في محل الرفع اي لاجل ذلك يكون اسمها الذي هو منصوب بالفعل في محل الرفع لانها ما لم تتغير معنى الجملة تكون مدخولها باقيا على كونه جملة فتكون اسمها مرفوعا كما كان قبل دخولها وهذا اعتراض على المصنف بانه جعل قوله لذلك علة لجواز العطف على اسم ان المكسورة مع انه ليس علة لكون اسمها المنصوب محل الرفع صريحا فالاولى ايراد قوله كان اسمها المنصوب في محل الرفع موضع قوله جاز العطف على اسم ان المكسورة والعلة الصريحة الظاهرة لجواز العطف عليه كون اسمها المنصوب في محل الرفع نعم قوله جاز العطف من متفرعات كون اسمها المنصوب في محل الرفع فينبغي ان يقول الشارح جاز العطف حينئذ الا انه لم يقل كذلك ليكون كتابته اليتن محفوظة ولعل مراد مولانا عصام من كلامه في هذا المقام هو ما ذكرنا حيث قال الظاهر فجاز ليرتبط بما قبله وكانه حفظ كتابة المتن

للكوفيين والمراد بالكوفيين اكثرهم لان الكسائي من الكوفيين خالفهم لانه يشترط ماضي الخبر في غير المبني كما ذكره المصنف وايضا المراد من اكثرهم خان المجرد من البصريين فانه لم يشترط ماضي الخبر في المبني كما ذكره المصنف **قوله** فلا يلزم اجتماع الخ لعدم عمل ان فيه حينئذ اي حين كون الخبر مرفوعا بالابتداء فيكون العامل فيه عندهم هو الابتداء قبل دخولها وبعد دخولها **قوله** ولا اثر لكونها مبنيا وهو توطئة لقوله خلافا للمبرد والكسائي **قوله** فان المحذوف المذكور وهو لزوم اجتماع عاملين على اعراب احد مشتركة بينهما اي بين كون الاسم مبنيا مثل الكاف في المثال المذكور وبين كون الاسم معربا كزيد في المثال المذكور **قوله** فانه لما لم يظهر الخ دليل لتجويزهما العطف في التركيب الذي **قوله** فكما نالم تعمل فيه اي في الاسم فلا يلزم المحذور المذكور وهو اجتماع عاملين على اعراب احد لان المراد منه على ما عرفت هو اجتماع عاملين على اعراب احد اذا كان الاعراب في اللفظ فجاز ان يكون اعراب احدهما في اللفظ واعراب الآخر في التقدير فلا محذور فيه ولهذا قال الخ بالظن **قوله** لا ينافي المعنى الاصلي وهو الابتدائية كما لا ينافي هذا المعنى للتاكيد **قوله** وعطف شيء عليه اي على اسمه بالرفع اي على هذا الشيء **قوله** بكرا اي بكر خارج **قوله** على محل انهما الضمير راجع الى السارية كما ان ضميرها وهما ولكن التانيث باعتبار المضاف اليه **قوله** لعدم انقضاء الخ اذ الاصل فيما لا يقال لها كانت الجملة الاسمية باقية على تقدير دخولها فمعناها باق ايضا كما ان معنى الجملة باقية ويزيد في معناه شيء وهو الاستدراك كذلك في ان معنى الجملة باقية ويزيد في معناه شيء وهو التاكيد بخلاف ليست واعلم فان معناهما يغير بهما لان الجملة تصير مسندة مدخولهما فيخرج الكلام من الخبرية الى الانشائية بخلاف لكن وان فان الكلام خبري مع دخولهما ايضا فاذا صار الكلام انشاء بدخولهما فقد تغير معناها جيدا لان التغير نوعان احدهما التغير الذاتي والآخر التغير الوصفي وبدخولهما يتحقق التغير الوصفي وان لم يتحقق التغير الذاتي واما كان وان لم تجعل الجملة مسندة لكن يغير معناها بدخولهما لان كون زيد عين اسد يناقض كونه مشابها بالاسد فان الجملة زيد اسد فلو قيل كان زيدا اسد تغير معناها **قوله** والمفتوحة الخ تغيره لانها تجعل اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا يكون لتاكيد معنى الجملة بخلاف ان المكسورة ثم قوله وايضا في قوله وايضا كذلك يحتمل الاعتراض والجواب اما الاول فلعدم الاحتياج الى ذكر قوله لذلك ثانيا بجواز الاكتفاء بالاول وعطف خلت اللام على قوله جاز العطف لان العلة واحدة واما الجواب فلانه وان كان في الحقيقة من العطف على قوله جاز العطف ولكن اعاد قوله لذلك ليعلم انه قصد التعليل ولا يتوهم كونه بيان حكم من غير التعليل على انه يجوز كون الاعادة لبعد العهد **قوله** خلت اللام اي لام الابتداء وقوله التي هي لتاكيد معنى الجملة اشارة اليه **قوله** فلا يجتمع معناها اي مع المفتوحة ما هو الخ لانهما متغايران لان اللام لتاكيد معنى الجملة وان المفتوحة حقها تاويل المفرد منهما متغايران **قوله** بدخلت وانما قال فوق لئلا يتوهم تعلقه بعدم الدخول المفهوم من قوله دون انه فانه لم يحصل المقصود حينئذ **قوله** اي على خبرها اي خبران المكسورة اشار به الى ان اللام عوض عن المضاف اليه ثم الخبر اعم من المفرد كما ذكره ومن الاسمية والفعلية نحو ان زيدا ابوه قائم او ليقوم او لقد قام الا ان الشارح اكتفى بالاصل في التمثيل وهو الخبر المفرد وانما قدم دخول اللام على خبر ان وعلى دخولها على الاسم مع ان الاصل دخولها على المبتدا ولانها لام الابتداء ولان دخولها على الاسم مشروط بالفصل كما ذكره المصنف لا يقال قد اجتمع اللام مع نون التاكيد في قولك ان زيدا ليضربن مع ان بينهما تنافي للتنافي بين لوازمهما وهو يستلزم التنافي بين الملزومات لانا نقول اللام فيه جواب القسم المحذوف اي والله ان زيدا ليضربن **قوله** نحو ان زيدا لقائم ونحوه قوله تعالى ان ربهم بهم يومئذ لخبير فجوله لخبير خبر ان دخلت اللام عليه وكان الحجاج الظالم امر قوما في الصلوة وقرا فيها سورة والعاديات وجاء بهذه الآية فقرأها بان بالفتح فوقف لانه قرا المكسورة بالفتح فتركت اللام في قوله لخبير متصورين اللام انما تدخل

مع انه لايجوز الالغاء فيه والجواب ان فيه ما نقاوم الالغاء كما يجئ ولا يخفى ان كلامه يدل على عدم بعض المشابهة على تقدير التخفيف وهو غير ظاهر الا ان يقال ان ان المخففة المكسورة مشابهة للامر مثل نع فيكون مشابها بالفعل او يقال ان الالغاء لاجل قوات المشابهة اللفظية والاعمال لبقاء المشابهة المعنوية **قوله** كما يجوز اعمالها ماعدا الاصل لان الاعمال اصل من الابطال ويحتمل ان يكون معناه على ما هو اصله وهو الفعل لانه يبطل عمله بحذف مرفوعه متعلق بقوله يجوز الغاؤها **قوله** وانما لم يذكره صريحا اي ولاجل ان الالغاء غالب والاعمال مغلوب لم يذكر الاعمال صريحا مع اصالته ولم يقل ويجوز اعمالها بل ذكر الالغاء صريحا واكتفى بذكر الاعمال ضمنا واعلم ان ما بعد هذا علة انية اسابقه وسابقه علية لمية للاحقه والثاني ما يحصل العلم بالمعلول من العلم بالعلة والاول عكسه فلقائل ان يقول ان العلة الانية المفهومة من قوله ولهذا في غير المنع لانه لا يحصل بها العلم من المعلول وهو عدم ذكر الاعمال صريحا على كون الالغاء وهو الغالب بجواز ان يكون ذلك اي عدم ذكر الاعمال صريحا للتصريح بردّ مذهب الكوفيين لانهم يجيزون الالغاء ويمكن ان يجاب بان العلة الانية هي التي يحصل العلم من المعلول العلمي من حيث انه معلول على تلك العلة العلمية من حيث انها علة علمية في تحصيل العلم من عدم ذكر الاعمال صريحا من حيث انه معلول علمي لكون الالغاء غالبا العلم بالحالة فاعلم ذلك فانه مما خطر بخاطر خطري **قوله** واللام على كلا التقديرين اي الالغاء والاعمال وانما اخذ من تقديم لزوم اللام على جواز الالغاء لانه لو كان لزوم اللام مخصوصا بالالغاء كما يوهمه مذهب سيبويه فينبغي تاخير لزوم اللام عن جواز الالغاء فهو مخالف لمذهب سيبويه كما سياتي **قوله** اما في الالغاء اي اما لزوم اللام في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية فعلى المخففة اللام لازم وهي ليست في النافية فنقولنا ان زيدا قائم معناه لازيد قائم وقولنا ان يزيد القائم معناه زيد قائم البتة فلو لم تدخل اللام في المخففة لم تنظم الفرق بينهما بحسب المعنى لايقال لم لايجوز العكس لبيان الفرق بينهما لانا نقول اللام تناسب المخففة لانها للتاكيد والتشبيه والنافية ليست كذلك فحينئذ لابد ان الفرق بينهما لايدل على خصوص اللام مع انه يدخلها اللام اذا كانت مشددة ايضا **قوله** واما في العمل اي اما لزوم اللام في صورة العمل فلخطر الباب بين ما تكون ملغاة وبين ما لا يكون ملغاة للزوم اللام في الملغاة كما ذكرنا فانه لا يحتاج في صورة العمل الى الفرق بايراد اللام لان نفس العمل فرق لان عند العمل يكون اسمها منصوبا بخلاف ما اذا كانت نافية واما انت لو لم تعملها فلزوم اللام حينئذ للفرق بين المخففة والنافية لاطراد الباب حتى انك تقول ان يزيد القائم سواء انت اعملتها او لم تعملها فقوله ان يزيد لقائم برفع زيد كما في اكثر النسخ اشارة الى ذلك **قوله** ولان كثيرا من الاسماء الخ دليل آخر على لزوم اللام في صورة العمل اي يكون كثير من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب لفظا لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا اما الاول مثل ان فتى قائم واما الثاني مثل ان هذا قائم فلا يفرق النافية من المخففة في هذين المثالين قال مولانا عصام لا تقابل بين الدليل الاول والثاني للاحتياج الى القول بالاطراد فتامل اللفظي لما قال ان كثيرا من الاسماء مالا يظهر فيه الاعراب الخ اذ بقي ما لم يظهر فيه الاعراب لفظيا فهو بطرد انتهى كلامه وحاصل كلام الفاضل ان القياس بين المخففة والنافية انما يكون في الاسماء التي لا يظهر فيه الاعراب فلابد من اللام حينئذ للفرق بين المخففة والنافية واما في الاسماء التي فيها الاعراب لفظا فالفرق بينهما بحركة النصب في المخففة والرفع في النافية فلو قيل ان يزيد قائم بالنصب يكون مخففة ولو قيل ان يزيد قائم يكون نافية فلا يحتاج الى اللام حينئذ لبيان الفرق بينهما لحصول الفرق بالعمل لفظا في المخففة فليس لزوم اللام حينئذ لاطراد الباب فيحتاج الى الاطراد على هذا التقدير ايضا فقابلته قوله ولان كثيرا من الاسماء الخ بقوله واما في العمل فلخطر الباب ليس على ما ينبغي بحر يان

قوله باسم ربك بالباء الموحدة القسمية او بالتاء الفوقية القسمية **وقوله** ربك بالجر صفة اسم يعني قسم باسم كه صفت اسم است كه پروردنده تست
بدرستيكه كشته شد آن مسلمانى را واجب شده است بر تو عقوبت متعدد كه قصاص ست قيل لم لا يجوز ان يكون كلمة ان للشرط لا المخففة
فصحة المعنى على الشرطية واجيب بان اللام في قوله لمسلم قرينة على كونها مخففة لعدم كون اللام بعد ان الشرطية ويرد عليه لم لا يجوز ان يكون
ان نافية واللام بمعنى الا كما هو عند الكوفيين كما مر في قوله تعالى وان كانت لكبيرة **قوله** وهو شاذ ولا نقض للقواعد بالشواذ لانها
بمنزلة المستثنى من القواعد والمراد من الشاذ هو النادر **قوله** كالمكسورة اى تخفيفها مثل تخفيف المكسورة من حذف النون المحركة مع
حركتها وكثرة الاستعمال وثقل التشديد **قوله** فتعمل المفتوحة عند التخفيف اى بعده على سبيل الوجوب واما اخذ الوجوب من العطف فان
قوله وتخفيف المفتوحة عطف على قوله وتخفيف المكسورة وقوله فتعمل في ضمير شان مقدر عطف على قوله فيلزمها اللام والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فحكم المعطوف عليه هو اللزوم والوجوب فكذلك المعطوف فاذا قيل جاءني زيد وعمرو فهو في حكم قيد لا شتراكهما في المجيئة لا يقال ان بين
كونه في حكم المعطوف عليه وبين ان المعطوف يدل على المغايرة اى مغايرة المعطوف بالمعطوف عليه تناف لانا نقول معنى دلالته على
المغايرة ان المعطوف ليس بداخل في المعطوف عليه لا شك ان المعطوف فيما نحن فيه ليس بداخل في المعطوف عليه كما ان عمرو في
المثال المذكور ليس بداخل في جاءني زيد **قوله** فسبب في تقديره اى في تقدير ضمير الشان ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة
المكسورة به لان المفتوحة تشابه الفعل بان يقال ان بان بالتشديد ماض مثل ضارب فريفر خلاف المكسورة قيل كون مشابهة المفتوحة
اكثر من المكسورة مم لان الامر من ان بان بالفتح ان بكسر الهمزة والنون المشددة كفر من فريفر فيكون ان بالكسر
فعل الامر كما ان بالفتح مثل فر على صيغة الماضي والجواب ان المشابهة التقوية هي المشابهة بالفعل الماضي لان الفعل الماضي اصل الافعال
ويمكن الجواب ايضا بان آخر الماضي مفتوح ابدا بخلاف آخر الامر فانه يجوز فيه الكسر والسكون **قوله** كما سبق والظاهر ما سيجيء **قوله** لبنائها
على الفتح **قوله** في سعة الكلام اى في كلام واسع وهو كلام النثر لا كلام النظم فيكون من اضافة الصفة الى الموصوف **قوله** ان كل ما اليوم
واللام في لما فوقية وهي التي تدخل على الشرط او على ما يتضمن معنى الشرط فما تدخل على الموصول المتضمن معنى الشرط وهي انما تدخل على الشرط او على
ما في معناه بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا فاللام لام جواب القسم واللام في ليوفينهم فارقة بين المخففة والنافية وانما زيدت كلمة
ما بعدها للكراهة اجتماع اللامين والمعنى وان كلا مختلفين في القرآن والله ليوفينهم الضمير المستتر الى ربك ويقال وفاه واذا اعطاه وافيا
والمراد هو اعطاء الجزاء عليهم **قوله** ويلزم منه اى من عدم وقوع اعمال المفتوحة في سعة الكلام بحسب الظاهر ترجيح الاضعف
وهو المكسورة على الاقوى وهو المفتوحة لما عرفت ان مشابهتها بالفعل اكثر وانما قال بحسب الظاهر لانه جاز ان يكون عدم اعمال
المفتوحة في السعة للتعادل لما عرفت ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر فحينئذ يعمل المكسورة بعد تخفيفها في السعة دون المفتوحة
للتعادل فلا يكون ترجيح الاضعف على الاقوى في الحقيقة لانه تعادل حقيقة **قوله** وذلك غير جائز اى بحسب الظاهر فلا يرد
ان قوله وذلك الامكان اشارة الى ترجيح الاضعف على الاقوى في نفس الامر فليس الكلام فيه **قوله** والجملة المفسرة عطف على الضمير
المستتر في يكون لوجوه الفصل **قوله** كما كانت في الاصل اى كما كانت المفتوحة عاملة فيها في الاصل اى قبل التخفيف **قوله**
فهي لا تزال عاملا اى المفتوحة المخففة عاملة وانما فرع لا يلزم من عمل المفتوحة المخففة في ضمير الشان المقدر ومن عمل المكسورة
المخففة في الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى لان دوام عملها مرجح **قوله** والعمل في الظاهر وانكان الخ والمراد من الظاهر

(منصوبه بعد واو الحال) وقوله علم المرء ينفعه جملة معترضة بين قوله اعلم وبين مفعوله وهو قوله ان سوف يأتي كل ما قدرا اللائق الشائع بالفارسية مبدا من پس علم مرد نفع بكند مرد را بدرستيكه زود است كه مى آيد به چيزيكه مقدر شده وقدر برابر آمده قضاء است مضارع فيامت گرچه دير آيد بيايد **قوله** بجعل ان قد المغوار سالات بهم اى الاجبارة المغوار سالات بهم اى مرسلات بهم بالتغيير من الزيادة والنقصان **قوله** ولزوم هذه الامور الثلثة الفرق اى لزوم واحد منها ثم انما يحتاج الى هذا الفرق فى الماضى والمضارع معتل الآخر واما فى الصحيح والاجوف فلزوم احدها للاطراد لان العمل فارقة بينها وانما كره الثلثة الكفاية باسبق ولشهرته الايقال لو قيل الامر بالعكس بانكانت هذه الامور الثلثة لازمة بالمادة المصدرية ايضا لجعل الفرق انا نقول نعم لكن لما كان لمادة المصدرية مناسبة بالمفتوحة المخففة فخصصها بها وذلك لان المفتوحة المخففة لكمال قوة هذه الثلثة ايضا للتخفيف بخلاف المصدرية فانها للرجاء والطمع فلا يرد حينئذ ما قيل ان الدليل لا يدل على ايراد هذه الثلثة فى المخففة بجواز ايراد غيرها مما ذكر ويرد هذا قوله والدليل الشائع ايضا كما لا يخفى **قوله** وحرف النفى وهو لا وما ولم ولن ليس من حروف النفى بل يستعمل بمعنى النفى فخرجها بالقياس بحرف النفى مثل علم ان لم يقم زيد وعلم ان لن يقوم زيد فلا يرد ان الاولى ذكرهما لانه ليس ههنا معنى حتى يشار اليه باضافة المصدر فاطلاق المصدر يستعمل على الاطلاق **قوله** كالعوض عن النون المحذوفة وانما قال كالعوض هنا اوكذا فيما سبق لما ان تقدير فائدة النون المحذوفة **قوله** فانه لا يحصل بمجرده اى بمجرد حرف النفى الفرق بينهما لان حرف النفى يجمع مع كل من المخففة والمصدرية بخلاف السين وسوف فانها من خواص الفعل فلم يوجد هذه الثلثة مع المصدرية الجاعلة للفعل فى تاويل المصدر لا يقال بل الوصح لكان فيما ذكر ان ايضا كذلك لانا نقول نعم كذلك فان عدم الفرق فى حرف النفى وهو لا وما يستعمل لا يجتمعان مع المصدرية لان الجوازم والنواصب من خواص الافعال لانا نقول نعم كذلك فان عدم الفرق فى حرف النفى وهو لا وما يستعمل فى معنى النفى جاز ان يكون الفرق بنفسه كالسين وسوف فحينئذ لو قال اوحرف النفى لم يرد عليه لم يقل وما فى معناه من لم لن لا يقال ان الارضية لا تدل على خصوص النفى لانا نقول النفى بناسب المخففة فى المصدرية لكون المخففة للاثبات بخلاف حرف النفى وما فى معناه **قوله** فالفارق بينهما اذا لم يجمع اى ان حرف النفى اذا اجتمع معا فلا فارق بينهما حينئذ فاجاب بان الفارق موجود لفظا ومعنى فالفارق صحيحة اى اذا عرف باجتماعه مع الفارق الخ وخبر الفارق محذوف وهو موجود **قوله** من حيث المعنى اى وجود الفارق بينهما من حيث المعنى فلا نان اعنى به اى بالفعل الذى يدخل ان الاستقبال فهى المصدرية والا فهى المخففة وفى بعض النسخ لانه ان عنى الاستقبال فهى المخففة والا فهى المصدرية يعمل فى المستقبل وقد عد لها بان الاستقبال كما مر فى بحث الفعل **قوله** والانشاء اى الانشاء التشبيهية فاشار به الى حذف المضاف والمراد تشبيه فعل انشائى بفعل انشائى معا كما فى كاف التشبيه والمراد من الانشاء الاظهار لا بمعنى جعل الكلام الخبرى الى الانشائى كما قيل وليت ولعل فان قولنا كان زيدا الاسد يحتمل الصدق والكذب **قوله** على الصحيح بناء على ان مذهب الخليل غير صحيح **قوله** حملا على اخواتها دليل لكونها حرفا براسه قوله ولان الاصل الخ دليل لقوله على الصحيح **قوله** ركبته من الكاف الخ كما ركبت من ذا واى فى كذا وكما **قوله** لان الكاف فى الاصل الخ والحاصل ان الكاف فى الاصل عبارة وان خرجت عن عمل الجر لعدم الاثر لها اعنى انها لما ركبت بان فصارت كلمة برأسها فانتفى الاثر منها والجارة مختصة بالمفرد لان الجر من خواص الاسم فاعلم الصورة اى صورة الكاف فان صورته بحرف فتحوا الهمزة ليكون داخلا على الاسم صورة والكاف المعنى على الكسر **قوله** تخفف اى كان اى يجوز تخفيفها بحذف النون المتحركة حينما تنقل التشديد لكثرة الاستعمال **قوله** فتلغى عن العمل بعد التخفيف على الوجوب على الاستعمال الافصح فقوله على الافصح يرد حرف الموصول

انما يكون في الواو حينئذ على انه يجوز ان يكون اعتراضية قوله الاخير اظهر حيث قال هي عاطفة وجعلها اعتراضية اظهر **قوله** وليت للتمني وهو مصدر من تمنى يتمنى بفتح النون اشار بقوله اي لانشائه الى حذف المضاف والفرق بين التمني والترجي ان الترجي لا يكون الا في الممكنات والتمني يكون في الممكنات والمستحيلات فان الانسان ربما يتمنى الطيران الى السماء ولا يترجاه **قوله** فتدخل على الممكن هذا اذا لم يكن الممكن مترقب الوقوع فيقال ليت زيدا خارج اذا لم يكن خروجه مترقبا لوقوع الآن يقال ان اللام عوض عن المضاف اليه ثم التعريف سعى على تفسيره التمني بانه محبة الشيء المنتظر او غيره فحينئذ يشمل الممكن والمحال **قوله** وعلى المستحيل فحوليت الشباب يعود لا يقال ان عود الشباب ممكن ليس بممتنع فان الله على كل شيء قدير لانا نقول المراد من المستحيل المستحيل العادي وهو يجمع بالامكان الذاتي فلا يرد النقض برد المختار رضي الله تعالى عنهما لما عرفت ان التمثيل للمحال العادي واجيب بما شذوذه ايضا على ان هذه مناقشة في المثال فيجاز ان يكون المثال فرضيا فالمثال قوله يا ليت ايام الصبا رواجعا **قوله** نصب المعمولين لا يقال نصب المعولين لا يختص بالفراء بل جوزه كلهم كما ذكره الآن ودليل الفراء بحري في غير ليت من هذه الحروف بل ودليل الكسائي والجمهور ايضا كذلك **قوله** يا ليت ايام الصبى الخ والمقصود بالتمثيل قوله رواجعا بالنصب حيث لم يقل رواجع بالضم والرواجع جمع الراجع ثم جمعه على رواجع مبني على مذهب المصنف انه جمع فاعل على فواعل قياسا عنده فيما لا يعقل من الصفات وعند المبرد يكون قياسا في جميع الصفات خلافا لابن الحاجب فانه لا يجمع فاعل من الصفة على فواعل بل يجمع فاعلة من الصفة والمراد من ايام الصبى بواياء شبابه وهو من خمسة عشر الى اربعين والى خمسين برواية والصبى في اللغة هو الميل الى المحبوب وقت شبابه ايضا محبوب لا يقال ان يا في يا ليت حرف النداء وليت حرف ايضا وحرف النداء لا يدخل على حرف غير جائز لانا نقول المنادى محذوف اي يا قوم ليت ايام الخ **قوله** حال كونها اي الايام فان الخبر محذوف وهو قوله كائنة والضمير فيها الى الايام وانما قال لنا كائنة ولم يقل كائنة لنا ليكون متعلق الظرف مقدما عليه لان الانسب ان يكون الخبر هي اسمه ومتعلق الظرف متاخرا عنه لانسياقهم في الظروف دون غيره فلا يرد حينئذ ما قيل الاولى ان يقول كائنة لنا لان الخبر المحذوف هو لنا وكائنة متعلقة **قوله** ولعل للترجي مصدر من ترجى يترجى وتدخل على الممكن المترقب الوقوع **قوله** ومعناه اي معنى الترجي لا معنى لعل وقال بعضهم لتحقق مضمون الجملة مثل ان ورد انه لم يصح في قوله تعالى يتذكر او يخشى لان فرعون لم يتذكر واجيب بان المراد هو احد الامرين فحصل انه خشي **قوله** لعلهم يفلحون مثال لتوقع الامر المرجو فان النجاة امر مرجو يعني توجه كنيد اميد هست كه بنجاة وفلاح يابيد **قوله** ولعل الساعة اي ساعة القيامة هذا مثال الخوف لان فيها خوف **قوله** اي بكلمة لعل وانما قال تانيث الضمير مع انه راجع الى لعل وهو حرف اشارة الى ان المراد بقولهم كل حرف مونث هو حرف التبجي لا المعاني **قوله** كما جاء في اللغة العقيلية اي جاء الجر والجر مع الشذوذ العقيلية منسوب الى عقيل وهو تصغير عقل والعقيلة قبيلة في العرب الانشاء شعر غيرا خواهد من **قوله** في ذلك اي في الخبر بها **قوله** وداع دعايا الخ الواو في وداع واب فعلي مذهب البصريين رب تقدر بعدها وهو جارة والواو عاطفة فلا بد من تقدير المعطوف عليه هنا وعلى مذهب الكوفيين الواو بمعنى رب هي جارة بنفسها فلا حاجة الى تقدير رب با حرف نداء وتجيب صيغة المتكلم وحده من استفعالية التي هي بمعنى العطاء والضمير في لم يستجب له داع وذلك راجع الى النداء **قوله** مجيب نكرة في سياق النفي فتفيد العموم في سياق النفي ولو بواسطة كذا قال العلامة التفتازاني **قوله** اخرى اي مرة اخرى **قوله** دعوة مفعول مطلق **قوله** اي المغوار بكسر الميم وتعيين المجهة اسم بليغ من صيغ المبالغة

لايصح على اطلاقه على تقدير كونه للاضراب ايضا لان الاضراب ليستدعي نفي الحكم عن المعطوف عليه مطلقا بل قد يكون لعدم
كون ذكر المعطوف عليه مهما على ما يجيء وبهذا ذكره الفاضل الحلوائي اقول الاضراب لاينافي ما قال لان في الاضراب يكون
المبدل منه في حكم المسكوت عنه سواء كانت بصرف حكم المعطوف عليه الى المعطوف او لاثباته اليه وبدل الغلط كذلك مثل مررت
برجل حمار اردت ان تقول الحمار فسبقك لسانك فقلت برجل ثم استدركت فقلت حمار والمراد بالغلط في قولنا بدل الغلط
هو البدل منه فيكون معناه بدل شيء من الغلط فعلى الاضراب وبدل الغلط واحد بحسب المعنى واما بحسب العبارة فقد ذكرنا في
الحروف العاطفة فانه اذا قيل ما رأيت زيدا لا عمرا بل السلطان فانها للترقي ويصدق مفهوم المعطوف عليه لانها تميل المعطوف الى
المعطوف عليه في الحكم وجود عدم الرؤية واما معا فيجيء الخ فتقول جاءني رجل حمار بدل الغلط الا انه غير فصيح وان كان صحيحا
فالافصح ان يقال جاءني رجل بل حمار فحين اردت ان تقول جاءني حمار قوله فالاربعة الاولى للجميع الخ اي الاداة تجمع او تستعمل
للجمع وليس للمعنى على انها موضوعة للجمع لانه لايصح الافي الواو وخبرها ما وضع لاستغراق الباقية فانه لا ترتيب فيه في الواقع وقد
فصله بقوله فالواو للجمع مطلقا واشار اليه بقوله اعم من ان يكون مطلقا الخ واعلم ان معنى كون الجمع بين المفردين في كون
مسندين اليهما او مسندا اليهما او خالين او غير هما معنى كونهما مجتمعين في حصول مفهوم قوله او في اتحاد
الجمع بهت ان يكون اي الاربعة الاول لاحد الشيئين الخ بل لابد ان يكون مجموع الشيئين او الاشياء وانما قال ههنا
لان الجمع جائ بمعنى آخر كما سيأتي عن الفصل حيث قال والمقدران اذا كان الواو للجمع فيكون المراد من الجمع ههنا المعية
والمصاحبة اي اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه في زمان واحد بخلاف الجمع المذكور ههنا فانه اعم من ان يكون ايضا عاما في
زمان واحد او زمانين مختلفين قال الفاضل الحلوائي الاظهر ان يقال ان يشترك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم
ولم يتفرد احدهما به انتهى اقول انما اورده بلفظ احد الشيئين او الاشياء رعاية لشيئية الذي ذكره بقوله كما كانت اما واو ان
كل واحد منهما لاحد الشيئين او الاشياء قوله وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل فان في عاية المطلوب
غير الواو بحيث لاامجال للتوهم فيه فلا حاجة الى النفي الاتي في الواو اقول المراد من قوله في الفعل هو في الفعل مثلا فلا يرد ما ذكره
مولانا عصام من ان الاولى ان يقال في الحكم موضع قوله في الفعل ليشمل زيد وعمرو شاعر ومنه يسقط ايضا ما ذكره
الفاضل الحلوائي من ان يراد الحكم موضع الفعل غير مانع حيث لايشمل مثل زيد كاتب وشاعر ومثل زيد كاتب وعمرو شاعر
مع ان المعطوف والمعطوف عليه اجتماعا في زيد كاتب وشاعر في الفعل الذي هو الحدث المستفاد من الكاتب والشاعر هو
الكتابة والشاعرية وكذلك اجتماعا في الحكم بما فيه لايقال ليس اجتماعهما في الحكم مثل اسكن انت وزوجك الجنة
لان الحكم انما يكون في الكلام الخبري لا الانشائي وان كان اجتماعهما في الفعل فيه لانا نقول هو مأول بقولنا مقول في
حقه اسكن انت وزوجك الجنة او المراد من الحكم هو الاسناد وهو معناه العرفي كما في شرح الشمسية فما ذكره الفاضل
الحلوائي من ان ارادة الاسناد من الحكم بعيد ليس بشيء قوله لغير هملة هذا القيد مما لابد منه لايقال الاستفادة
هذا القيد من قوله ثم شملها بهملة لانا نقول لانم ذلك لانه يمكن ان يستفاد منه التعاوت بالعموم والخصوص وايضا
يستفاد منه مطلقا الترتيب سواء كان بهملة او غيرها قوله اي مثل الفاء في مطلق الترتيب فان اصل الترتيب مشترك بينها

ة التركيبان بضم الراء جمع المركب **قوله** ومع هذا اى مع وجود تحقق العكس يصح ان يقال تقدم الحاج حتى المشاة لان المتقدم المستفاد من هذا التركيب انما يكون بحسب ما عرفت وان امكنه وهو تقدم رعاتهم على ركبانهم انما يكون في الخارج فلا منافاة بينهما اى بين المتقدم الذهني والخارجي **قوله** واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى الخ اى كون المعطوف جزءا اقوى او اضعف من المعطوف عليه فحتى كما يكون الافادة الشمول الحكم بجميع اجزاء المعطوف عليه كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك الشمول اما الاول فلان اكل الناس حتى الانبياء خان الفعل اى الموت تتناول جميع اجزاء الناس بحيث يكون الانبياء داخلا فيها لا بعضا وجزءا قوى الناس وامات الشاة فمثل نمت البارحة حتى الصباح فان الجزء الاخير هو الجزء الاخير من الليل والصباح جزء اول من اليوم لكنه ملاق به **قوله** ولذلك اى ولاجل ان الملاقي للجزء الاخير يفيد العموم المذكور استعملت حتى الجارة في المعنيين اى الانتهاء بالجزء الاخير والانتهاء بالملاقي بالجزء الاخير **قوله** الا انه لم يات الخ اى لكن لم يات في العاطفة الخ بل يات فيها هو الانتهاء بالجزء الاخير فقط فيتوهم مما سبق من استعمال حتى الجارة في المعنيين استعمال حتى العاطفة ايضا فيها فيدفع ذلك التوهم بكلمة لكن المستفاد من كلمة الا **قوله** فان اصل حتى الخ علة لقوله الا انه لم يات الخ **قوله** لكثرة استعمالها اى كون حتى الجارة اصلا دون حتى العاطفة فلكثرة استعمالها **قوله** فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة بدون العكس فحيث كل مادة يكون فيها حتى العاطفة يصح ان يحمل لها الجارة ايضا بدون العكس فلا يكون حتى في قولهم نمت البارحة حتى الصباح للعاطفة فلا يقال حتى الصباح بالنصب لما مر من عدم مجيء العاطفة فيما يلاقي الجزء الاخير والى هذا اشار بقوله واذا كانت محمولة الخ **قوله** في معنيتا اى الجارة وهما الانتهاء بالجزء الاخير والانتهاء بالملاقي الجزء الاخير **قوله** وانما استعملوها اى حتى العاطفة وقع سوال بمكانه قيل فلم رفع مساواة الفرع الاصل فلعدم لزوم ذلك لم لم يعكس الامر بان كانت حتى العاطفة مختصة بما بالملاقي الجزء الاخير فاجاب بانهم استعملوها في اظهر معنييها وهو كون الحتى جزءا **قوله** من اتحاد المجاورين اى في تعلق الحكم فاذا قلنا مات الناس حتى الانبياء فان تعلق الحكم الذي هو موت الناس الى الجزء الذي هو الانبياء اظهر من تعلق الحكم باتحاد والمجاورين كما في نمت البارحة حتى الصباح فان الحكم فيه تعلق بهما وقوله المجاورين تثنية المجاور بالفارسية همسايه فواحد من المجاورين هو الجزء الاخير من الليل والآخر هو الجزء الاول من اليوم **قوله** ومن هذا ظهر اى من التحقيق المذكور في بعض الشروح وهو شرح الرضي ظهر وجه اختصاص الخ وبهذا اندفع كلام صاحب الهندي حيث اعترض على الحاجبان قوله وحطوا فما جزء من متبوعه غير صحيح لانه ينتقض بقولنا نمت البارحة حتى الصباح لعدم تحقق الجزئية فيه ثم اجاب عنه بان المراد من الجزء في عبارته اعم من ان يكون حقيقة او حكما والصباح جزء للبارحة حكما لانه قريب لها والقريب للشئ له حكمه فيكون جزءا لها حكما فتدبر كما حققه الشارح لا يرد هذه الشبهة اصلا لعدم كون حتى في المثال المذكور للعاطفة كما عرفت **قوله** اى للدلالة الخ اى او دواما دوام تدل على ان نسبة الحكم انما يكون لواحد من المعطوف عليه والمعطوف على سبيل الالمام واشار بقوله والامور الى ان المراد من الامرين في عبارته هو اقل مرتبة التردد الذي يفهم له من او دواما دوام فيكون ذكر الامرين على سبيل التمثيل **قوله** اى غير معينين

قوله اى من اجل ما ذكر بعينه من مجموع قوله لان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت الخ ولكن قوله ومن ثم في الاول تكون علة المجموع باعتبار الجزء الثاني منه على ما عرفت **قوله** لان السؤال عنه اى عن التعيين لان المتكلم يعلم لوجود احدهما الا انه يسأل المتعين من المخاطب فلو اجيب بغيره لا يكون الجواب مطابقا للسؤال **قوله** دون نعم او لا اى لا يجوز الجواب عن ام المتصلة بنعم او لا في جواب ازيد اراك ام عمرو او انها خصصها بالمذكر لان تعيينها كما مر فيما بصدده من الفرق بين ام المتصلة وبين او واما وام المنقطعة **قوله** بخلاف او واما مع الهمزة متعلق بلا و واما معا قال الفاضل الحلوائي ولو قال بخلاف او واما وام المنقطعة مع الهمزة لكان اولى لان ام المنقطعة مع الهمزة ايضا انتهى كلامه اقول قوله بخلاف او واما مع الهمزة معناه بخلاف هاتين الكلمتين اذا كانتا مستعملتين مع الهمزة فانه يصح جوابها بلا ونعم وليس في جواب ام المنقطعة بلا ونعم مع ان الكلام في او واما وام المتصلة والمنقطعة مذكورة بعد ذلك **قوله** فانه يصح جوابها بلا ونعم وان جئت بالتعيين يحصل الجواب ايضا ويلزم من تعيين ثبوت احدهما لكن مع الزيادة فيه اغناء للسائل عن السؤال مرة اخرى وهو السؤال عن التعيين **قوله** لان المقصود بالسؤال اى سؤال او واما ان احدهما على التعيين جاء او لم يجئ وهو معنى نعم ولا **قوله** وقد يجاب بنفي كليهما اى وقد يجاب بلا نفي كلا المستويين في السؤال بام المتصلة الظاهر انه متعلق بقول المص كان جوابها بالتعيين لا بقول الشارح فانه يصح جوابها بلا ونعم بقرينة قوله لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم لوجود احدهما لان جوابها بالتعيين على تقدير اعتقاده لوجود احدهما لا على التعيين مع العلم ان قول الشارح جاز ان يكون اعتراضا على المص حيث حصر في جوابها التعيين ونفي جوابها بما مع ان المتحقق بلا نفي كليهما لان اعتقاد المتكلم يحتمل ان يخطيء ويجزم بوجود احدهما فحينئذ يصح ان يقال في الجواب لا فمناه حينئذ سلب الكلي عند السؤال بقولنا ازيد عندك ام عمرو مثلا ويحتمل ان يكون قوله تحقيقا لكلام المص بان الحصر المستفاد من كلام المص يكون اضافيا لا حقيقيا فليس معناه لا نه لا يجاب عنها بلا مطلقا حتى يكون الحصر حقيقيا بل معناه لا يجاب على تقدير الجزم لوجود احدهما والا فيصح الجواب بلا **قوله** فالمشار اليه بثم بفتح الثاء من ثمة الاشارة وقوله امر واحد اشارة الى قوله دوام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما الطلب التعيين والمفرع عليه تفسير ثم في الموضعين لذلك الامر الواحد **قوله** على شرطين احدهما قوله ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما الطلب التعيين **قوله** لصحة وقوع ام المتصلة اى كون هذا الامر الواحد مشتملا على شرطين لاجل صحة وقوع الخ وقوله فرع عليه اى على مجموع الامر الواحد وهو جزاء الشرط **قوله** وجعلها وهو على صيغة المصدر مبتدأ وقوله لا يخلو عن سماجة خبره اى جعل ثم في كل واحد من الموضعين اشارة الى شرطين المذكورين لا يخلو عن سماجة لانه بعيد من العبارة فيكون اشارة الى مجموع لكن الاشارة في كل واحد من الموضعين باعتبار على حدة كما عرفت غير مرة وقوله جعلها الخ لرد كلام بعض الشارحين حيث فسر في الموضع الاول بقوله اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة وفي الموضع الثاني بقوله اى لاجل انها

ولم المتصلة لانبتة الالهزة الاستفهام **قوله** فبعد النفي الخ اى كلة لكن اذا وقعت بعد الكلام المنفي يكون لاثبات ما بعدها واذا وقعت بعد الاثبات يكون لنفي ما بعدها والمثالان انما يكونان بطريق اللف والنشر المشوش **قوله** فعلى كل تقدير اى سواء كانت بعد النفي والاثبات او كانت لعطف الجملة على الجملة او لعطف المفرد على المفرد **قوله** يصدر بها الجمل بتشديد الدال اى انها تورد في اوائل الجمل كلما اى سواء كانت اسمية او فعلية خبارية او انشائية مثبتة او منفية **قوله** حتى لا يعقل المخاطب الخ اى ايراد حرف التنبيه في اول الجمل ذلك لانه جاز ان يكون المخاطب غافلا عن المتكلم ومتوجها الى جانب آخر فحينئذ لو قال المتكلم زيد قائم جاز ان يغفل عنه ولم يعلم به فيورد حرف التنبيه على اول ما يقال الا زيد قائم معناه انك جعلت ذهنك الى **قوله** من شئ ما يلقى الخ اى عن شئ من الاشياء الذي يلقى المتكلم الى المخاطب و**قوله** يلقى من الالقاء من باب الافعال و**قوله** ولهذا اى ولاجل انها للتنبيه على عدم غفلته عن شئ ما يلقى المتكلم الى المخاطب **قوله** نحو الا زيد قائم الخ فلما علم مما مثله الجملة الاسمية فظهر منه يكون بعض الامثلة فعلية وكون بعضها مثبتة وبعضها منفية فلا يحتاج الى البيان فلا يرد انه لو اورد بعض الامثلة اسمية وبعضها فعلية وبعضها مثبتة وبعضها منفية لكان اولى **قوله** وتدخل يا خاصة الخ اى يا التنبيه تختص من بين الاسماء المفردة باسماء الاشارة **قوله** لا تتعين معانيها اى معاني اسماء الاشارة الا بها اى بهاء التنبيه ولقائل ان يقول ان اخصية بطريق من وجهين اما اولا فلانها يتعين بالوصف بذي اللام لام الجنس لانه يبين ان المسمى الذي هو من اسماء الاشارة من اى جنس من الاجناس فذلك سبب لازالة الابهام منها وقد تعرض اليه المصنف قبل بحث العطف حيث قال وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذي اللام للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع ومن ثم اى من اجل هذا الالتزام ضعف مررت بهذا الابيض بجعل الابيض صفة لهذا لانه لا يتعين بهذا الوصف جنس المسمى لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس ومن ثم حسن مررت بهذا العالم لمن له العلم وهو لا يكون الا انسانا لا غير هذا خلاصة كلامه وظهر منه ان اسماء الاشارة يتعين بالوصف وبذي اللام ايضا والجواب ان المراد من التعيين هو التعيين الشخصي لا النوعي واسماء الاشارة لا تتعين بها التنبيه بتعيين الشخص بخلاف تعيينها بالوصف بذي اللام فانه نوعي لا شخصي لا يقال هذا التنبيه موجود حين وصفها بذي اللام فلا بد حينئذ ان تتعين بالتعين الشخصي ايضا لانا نقول التعين الشخصي غير مقصود من ها التنبيه عند وصفها بذي اللام وارادة التعين من ها التنبيه انما يكون بالقصد والثاني فلا نه يتعين معاني اسماء الاشارة بنفسها لانها للاشارة الحسية فتعين معانيها بها والجواب انها موضوعة للاشارة الحسية ولكن الاشارة الحسية غير مقصودة منها **قوله** هذا وهاتا مثالان للمفرد وهاذان وهاتان مثالان للتثنية وهؤلاء للجمع لا يقال كيف يصح ايراد المثال للتثنية والجمع لان الكلام هنا في المفردات من اسماء الاشارة كما ذكره بقوله وتدخل ما خاصة الخ لانا نقول المراد من المفردات ههنا ما ليس بعلامة فيدخل المثنى والمجموع فيه **قوله** حروف النداء هو في اللغة الصوت وفي الاصطلاح ما ذكره في بحث المنادى يا ايها استعملا انها استعمل في موضع لا يستعمل غيرها فيه والاصح عند اهل المعقول

بحث حروف التنبيه
بحث حروف النداء

صيغته في مرتبة التفصيل فانه حينئذ لا يصير الذهن مشوشا كما لا يخفى **قوله** يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب والمراد بالايجاب اثبات شئ فيفيده الحروف لاثبات ما سبق كما هو في نعم وما بازائه في بل فلا يرد حينئذ ان تسميتها بحروف الايجاب انما يكون بالنسبة الى بعض الافراد ولعل وجه صدق تلك التسمية في نعم مطلقا لانها مقررة لما سبقها سواء كان ما سبقها اثباتا او نفيا فلا حاجة حينئذ الى ايجاب بازائه سما بحروف الايجاب تغليبا فهذا الايراد عند من يجعل قول حروف الايجاب بمعنى هذه الحروف يجعل ما سبقها متبتا تابعا له بصيغ حملا على ما تدل على الايجاب والاثبات اى اثبات شئ ما عرفت في ضمن بيانا هذا **قوله** تقرره لما سبق اى هذه الحروف يجعل ما سبقها محققا في ذهن المتكلم **قوله** استفهاما كان او خبرا اى سواء كان ما سبقها كلاما استفهاميا او خبريا وانما لم يقل او انشاء او خبرا كما يقتضيه المقابلة لان ما سبقها لا يكون انشاء مطلقا قبل فرد منه وهو الاستفهام **قوله** بمعنى قام زيد اى نعم الذى في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد ولقائل ان يقول لا يجوز ان يكون نعم بمعنى قام زيد لان نعم غير مستقل بالمفهومية مع ان قام زيد جملة مستقلة بالمفهومية ويمكن ان يجاب عنه بان معنى نعم هو تصديق ما سبقها ونعم لا يدل عليه الا بضميمة شئ آخر اليها وهو قام زيد في جواب السوال المذكور والقول بان معنى نعم هو قايم زيد مما محتة فان قام زيد لازم لمعنا هالان قام زيد في السوال المذكور لازم لتصديق الكلام السابق فاقيم لازم المعنى مقام المعنى هذا ما خطر ببالى بعد ما اتكل ذلك لى والله تعالى اعلم بالصواب ومثل ذلك يجوبه على قوله فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا جملة اسمية لا يجوز ان يكون معنى بل لما مر **قوله** ولو قيل في موضع بلى بهنا اى في جواب نعم ثم ان قوله الست بربكم كلام وقع من الله تعالى في مقابلة الارواح قبل خلق الناس **قوله** وقيل يجوز استعمال الخ وهذا كلامه لبيان انه يقوم نعم موقع بلى في جواب الست بربكم من غير كفر بان يكون حينئذ نعم في قوله تعالى لتصديق الكلام المثبت المستفاد من انكار النفي وبيان ذلك ان قوله الست للنفي والهمزة للانكار فنفي النفي اثبات فكانه تعالى قال الا تربكم فيقال حينئذ نعم وهذا الاستعمال مشهور في العرف فانه لو قال احد يا زيد اليس لى عليك الف معناه بحسب العرف ان لى عليك الف درهم لان همزة الاستفهام في الاصل للشك فلا تنفى الشك الا ان في الالف بل هو جازم في ذلك فيقول اليس لى عليك الف تهكما لا نفى الشك في جواب الست بربكم لانه تعالى يعلم بعلم اليقين ربوبيته لهم فيكون الاستفهام في هذا المقام للانكار **قوله** وبلى مختصة بايجاب النفي واشار بالاختصاص هنا الى ان بلى لا يكون لتصديق الايجاب اى المقصود من ذكر الاختصاص هو نفي ذلك التصديق الذى اشار اليه بقوله وقد جاء بلى على سبيل الشذوذ **قوله** بايجاب النفي اى بايجاب الكلام المنفي المتقدم وبجعل النفي ايجابا **قوله** اى قد قام اى يقال في جواب الكلام المنفي الذى هو ما قام زيد بلى الا انها بمعنى قد تقدم وقد عرفت ما فيه **قوله** او مقررة اياه اى بالاستفهام عطف على قوله مجردا **قوله** وقد جاء على سبيل الشذوذ وذلك دفع دخل تقريره انه قد مر ان بلى مختصة بايجاب النفي اى الكلام المنفي مع انها يكون لتصديق الكلام السابق ايضا كما تقول في جواب الم تقريره الجواب ان معناه انها مختصة بايجاب النفي على سبيل القياس وهي هنا يكون لتصديق الكلام

لا بد له من الوضع لمعنى انتهى كلامه اقول كون الحروف موضوعا لمعنى لا يستدعى عدم زيادة هذه الحروف كلها لان معنى زيادتها
ان اصل المعنى لا يختل بدونها وهذا المعنى لا يدل على عدم كون الحروف موضوعا لمعنى غاية ما يدل عليه ان لا يكون معنى
الحروف مراد المتكلم لان الكلام تمام معناه بدون معنى الحروف ولا شك ان الوضع يستلزم الدلالة المقارنة بالارادة
قوله ومعنى زيادتها ان اصل المعنى الخ واعترض الشيخ الرضي بان معنى الزيادة اذا كان كذلك فيلزم ان يكون ان في قولنا
ان زيدا قائم زائدة لان اصل المعنى وهو ثبوت القيام الى زيد لا يختل بدونها بل اصل المعنى باق وقد اورده ايضا في الكافية
حيث قال ويلزمهم على هذا ان يعدان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسما كان او لا زائدة ولم يقل به احد انتهى
كلامه اقول يمكن الجواب عنه بانه لم لا يجوز ان يكون المراد من قولهم ان اصل المعنى بدونها لا يختل هو ان اصل المعنى
المقصود اي مقصود المتكلم من الكلام لا المقصود من الكلام نفسه فمقصد المتكلم ثبوت القيام الى زيد مع التاكيد لا بدون
تامل قال الفاضل المحاشي اراد باصل المعنى نفس معنى الكلام الموضوع هو له واعترض بان ما ذكره منقوض بان واللام
الابتدائية حيث لا يختل اصل معنى الكلام بدونها مع انها لا يعد ان من الحروف الزيادة ويمكن ان يجاب بان الاسناد
وطرفيه مما يتعلق بواحد من هذه الاركان كلها داخل في اصل معنى الكلام وما ليس شيأ منها لم يكن داخلا فيها كما
ان زيدا قام كذلك ان زيدا لقائم كلام ومعنى ان واللام تاكيد الاسناد الذي هو من الاركان فيكون داخلا في
اصل معنى الكلام وبدونها يختل اصل معناه بخلاف هذه الحروف فانها لافادة شيأ من الاركان وما يتعلق بواحد
منها فان من مثلا في مثل ما جاءني من احد لتفيد تاكيد الاستغراق والاستغراق ليس من الاركان فلا يكون تاكيدا
متعلقا بالركن كما لا يكون ركنا فلا يختل اصل معنى ما جاءني من احد بدون من وبهذا يسقط ما قيل ان الحكم بزيادة
هذه الحروف دون ان واللام مع افادة التاكيد تحكم انتهى كلامه اقول ان من مثلا في مثل ما جاءني من احد يكون
لتاكيد النفي كما صرح به في بحث المستثنى في قوله لان من لا تزاد بعد الاثبات الا ان المراد هو النفي المقيد للاستغراق
ولا شك ان النفي داخل في معنى الكلام فكذلك ما يتعلق بالنفي وهو الاستغراق داخل في معنى الكلام فيكون من الاركان
فحينئذ ما قيل ان الحكم بزيادة هذه الحروف دون ان واللام مع افادة التاكيد ليس كلاما ساقطا بل كلام حسن
قوله كما في من الاستغراقية في النفي الجنس مثل ما رجل في الدار ولا من رجل فيها فان النكرة في سياق النفي
تفيد العموم ومن الاستغراقية توكده قوله وكونه بزيادتها افصح او كون تزيين للفظ بسبب الزيادة فائدة لفظية
فصيح اقول ولقائل ان يقول لا يحتاج الى قوله او كون الكلمة او الكلام بسببها اي بسبب الزيادة اللفظية الخ لانه
ايضا من جملة تزيين اللفظ فيكون داخلا في قوله وكونه بزيادتها افصح الا ان يقال ان كلمة او لمنع الخلو لا الجمع الا
ان اراد من تزيين اللفظ غير ما ذكره بقوله او يكون الكلمة او الكلام الخ وهذا هو الظاهر من استقامة وزن
الشعر لان المتبادر من تزيين اللفظ ان يكون مستقيما قبل ازدياد الزائدة وايضا كون حسن السجع من تزيين اللفظ
غير مسلم بل السجع نفسه تزيين اللفظ وحسن السجع يكون زيادة في التزيين قوله ولا يجوز ذلك اي وقوع العبث
من الفصحاء بل وقوعه انما يكون من المجانين قوله لان واو والالخ والاول منهما يحتمل الشرطية والنافية والمخففة

لاحول الخ الحور بضم الحاء المهملة وسكون الواو مصدر بمعنى الهلكة والهالك وقوله بيرے بمعنے التے وقوله حشر الخ حشين المعجمة وكسر الصاد من الشعور والعلم وكلمة ما نافية والضمائر هو البيدر المصراع الثاني الخ حتے اذا الصبح حشر والظرف في المصراع الاول متعلق بسرى وتقديم لضرورة الشعر والظرف في المصراع الثاني متعلق بيسرے او باشعر وحتے غاية له يقال حشر الصبح اذا طلع والمراد هو صبح الموت فيكون حتى للغاية والنافية لبيان المصراع الاول وهذا البيت في حق المؤمنين العاصيين والكافرين يعني مومنين عاصيين درجاه مهلكه انداخته نفسها ايشان را حال آنكه ميدانند ثم قوله الفته على وزن اضربه بمعنى الهلاك فلا بد ان يقول به موضع قوله بالكفه بر جوع الضمير الى بير الهلاك الا انه وضع المظهر موضع المضمر من المصراع الاول بحسب المعنى وحاصل قوله اذا الصبح حشر بالفارسية وقتى عالم ميشود بافتادن مذكور كه طلوع كند صبح موت لاكن عالم شدن وران زيان سود ندارد قوله مشتملا على ذكر مواضع زيادتها العل بذا حكم الاغلب حيث ذكر موضع زيادة اللام فيما سبق مخير ظاهر قوله حرفا التفسير الخ قال مولانا عصمه الله ينبغي ان يكون من حروف التفسير الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الخ هذا مذهب سيبويه انتهى كلامه اقول الشرط جعل الفاء للسببية في بحث ما اهمر عامله على مذهب سيبويه ثم قال وقيل زائدة او للتفسير فالظاهر ان يكون ايراده بلفظ قيل اشارة الى ضعف كون الفاء للتفسير على مذهبه فانه الم يعد الفاء في قوله تعالى الزانية والزاني الخ من حروف التفسير فقائل ان يقول الفاء للتفسير متحقق بينهم فان الفاء في قوله فهي تفسير كل مبهم الخ للتفسير فلا بد من عد الفاء من حروف التفسير الا ان يقال ان الفاء في الاصل يكون للتعقيب كذا قالوا ثم استعمل لها للتفسير والعطف والتفريع فلا يكون من حروف التفسير بل من حروف التعقيب في الاصل قوله اى مات فتفسير لقوله قطع رقبته وهو بجاية قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون المخففة كاى وهي اى ان مخففة بمعنى ان مشددة بمعنى العقول اى ان مخففة بمفعول مقدر يفعل هو في معنى العقول بان يفهم القول منه اى من ذلك الفعل والضمير اشارة الشر قوله اى بفعل متضمن اشارة الى ان الاداة من كلمة ما هو الفعل واشار بقوله متضمن اى ثابت في معنى الخ الى ان ظرفية المعنى للفعل الذي هو لفظ باعتبارية فلا يرد انه يلزم ظرفية المعنى للفظ وهو باطل فان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا مجازية وبيان ذلك ان اللفظ قد يكون منظروفا للمعنى بناء على ان اللفظ يقيد بالمعنى ويزداد بزيادته كما ان المظروف يقدر بالظرف ويزداد بقدره وقد يكون المعنى ظروفا للفظ بناء على ان المعنى يستفاد من اللفظ فكانت الالفاظ قوالب نصب فيها المعاني وهذا هو الاكثر قوله غير منفك عنه تفسير لاختصاص قوله هي لا تفسير اكثر الاصوليين المقدر الخ اشار الى ان المسامحة التي في عبارة المصنف بان مراده انها مختصة بمفعول ملفوظ في معنى العقول وتقدير المفعول بالنظر الى الاكثرية لا يقال انه ان تكون الفاء للتفريع وفي تفرعه على ما قبله نظر لانا نقول التفريع قد يكون نظريا يثبت بضم مقدمة وانما قال في الاكثر لانها قد تصير مفعولا ظاهر اللفظ هو غير صريح العقول يودي ذلك اللفظ معناه قوله اى نادى به بلفظ هو الخ فان قوله بلفظ مفعول مقدر لهو بواسطة حرف الجر فالعقول المقدر اعم من ان يكون بواسطة او بلا واسطة والفرق بين هذا المثال والمثال الذي بعده بهذا الاعتبار فان المفعول المقدر في المثال الثاني بلا واسطة حرف الجر والمفعول الاول هو المضمر في نادى به وكونه في معنى القول فان القول اللازم للنداء قوله اى كنت اليه شيئا هو اى ذلك الشيء اى بمعنى ما تو فان شيئا مفعول به مقدر اله

قوله لا اذا كفيت اى كلمة لا اذا كفيت الخ قوله فان قلت الخ قوله لو اتى الدنيا الخ

بحث حرف الاستفهام

قوله وان تقدر تقدرت الكون اى بتقدير جملة فى تاويل المفرد الذكور اى فى معناه بان يكون الخبر جامدا لا بد لك ان تقدره الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد فان زيدا هم جامد فمنع ان يكون الا مصدرا فان كل خبر جامد يصح نسبته بالمنجسد عنه بلفظ الكون قوله لدلالتها على احد انواع الكلام وهو الكلام المقتضى كما ان الاستفهام يدل على الكلام الاستفهامى وبعبارة اخرى بان يقال احد انواع الكلام وهو التحضيض او التوبيخ او اللوم قوله ويلزمها الفعل واعلم ان لولا ولوما يكونان تحضيضيتين ابتدائيتين والاولى تدخل على الفعل وجوبا والثانية تدخل على الجملة الاسمية التى تعقب جملة اخرى وتسمى الجملة الثانية جوابها وتدلان على امتناع الجملة الثانية لوجود الجملة الاولى وفى بعض النسخ ويلزم الفعل يرفع الفعل على انه فاعل يلزم والفعول محذوف وهو هذه الحروف والفرق بين النسختين حينئذ ان الفعل لازم بحروف التحضيض على النسخة الاولى وعلى النسخة الثانية على العكس وعلى التقديرين فالمعنى ان هذه الحروف لا تنفك عن الفعل ولا تستقل بمؤنة قوله هلا زيد ضربته اى هلا ضربت زيدا ضربته قوله معناه وفى بعض النسخ فمعناها وهو الظاهر ويرجع عند الى الحرف قوله ومعناه وفى بعض النسخ ومعناها فى المضارع الحض اى تحضيض المخاطب على الفعل وطلب المتكلم الفعل من المخاطب قوله فعلى فى المضارع بمعنى الامر واراد بالامر معناه اللغوى او معناه انه فى حكم الامر قوله ولا يكون التحضيض فى الماضى الذى قد فات بل لا بد فى الماضى التوبيخ واللوم وقوله قد فات لبيان الواقع وليس قيدا احترازيا قبل المناسب تسمية هذه الحروف الحروف عند دخولها فى المضارع بحروف التحضيض وعند دخولها على الماضى بحروف التوبيخ واللوم واعتبار التغليب تكلف قوله فى لوم المخاطب اضافة المصدر الى المفعول اى لوم المتكلم به قيل انها قد تستعمل فى لومه على ترك ما لا يمكن تداركه فى المستقبل نحو هلا قتلت قاتل زيد فتقتل به وهو قصاصا قوله على فعل مثل ما فات اى مثل الفعل الذى فات فى الزمان الماضى فان الضرب الذى فات من المخاطب يمكن تداركه وايراده فى المستقبل فكانه قال الضرب الذى فات منك اعده فى الزمان المستقبل قوله سمى بها اى سمى قد بها وفى بعض النسخ سميت هذا هو الظاهر لتوافق قوله لمجيئها قيل الاولى ان يسمى بحرف التحقيق والتقليل ايضا لمجيئها لهما بل التسمية بحرف التحقيق ههنا اولى لعدم خلوها عنه قوله فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضى والمضارع فلا بد فيما من معنى التحقيق قيل هذا يخالف ما فى بعض الكتب حيث قال لها معان احدها التحقيق مع الماضى وثانيها التقريب معه وثالثها التقليل مع المضارع ورابعها التكثير معه وخامسها التوقع نحو قد يقدم الغايب لمن يتوقع قدومه والظاهر ان يقول فان هذه الحروف اذا دخلت الخ لعدم تحقق الحروف ههنا الآن يقال لما اورده المصنف بصيغة الجمع للمشاكلة فتبعته الشارح واورده كذلك قوله ثم انه يضاف الى هذه الحروف والاضافة بمعنى النسبة لا الاضافة المصطلحة قوله الى هذا المعنى اى معنى التحقق فى الماضى القريب من الحال اى بزمان الحال مع التوقع اى يكون مصدره اى مصدر الفعل الذى هو مدخول قد متوقعا باسم المفعول للمخاطب واقعا عن قريب اى القريب بزمان الحال فقوله اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب تفسير للتوقع وقوله واقعا عن قريب تفسير فان ركوب الامير متوقعا والاضافة قريب بزمان الحال والضمير قد يكون للتحقيق فيه قوله قد قامت الصلوة اى حصل عن قريب ما كنت متوقعه وهو قيام قوله مجتمعة بالرفع صفة لمعان

وهي انه قد مضت الفصل المقدر الا من ابداء انعسر بعده فلا يصح ان يقال لو انك منطلق بالنظر الى ملك القاعدة تقرير الجواب
ان قوله منطلق يقتضي موضع يليق ان يقع في ذلك الموضع قوله منطلق وان لم يليق ان يقع في ذلك الموضع فان التفسير المذكور
لا يستدعي وقوع منطلق فيه فقوله يليق اشارة الى ان الاصل في الخبر الافراد فان قوله منطلق خبرا والكاف اسمها وجيب بوجب
آخر بان معنى قوله موضع منطلق ان ايد انطلقت مستدرك بعد لو انما تدل على بعض وان دخلت على الماضي فيصنع
ان يكون موضع انطلقت شيئا آخر واجيب ايضا بان معنى قوله موضع منطلق انه يكون في موضع منطلق قبل دخول لو ودون
بعد خولها فلا اشكال حينئذ قوله ليكون كالعوض اي ليكون لفظ الفعل المذكور الواقع خبر الان كالعوض عن لفظ الفعل
المحذوف قوله فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق معناه انه ومن ثم قال بعضهم لو انك منطلق انطلقت بفعل
موضع منطلق ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف فيقال عنده بهذه الملاحظة لو انك انطلقت ولا يقال عنده بهذه
الملاحظة لو انك منطلق فيكون قوله لو انك منطلق واخلافي قوله ومن ثم قيل لو انك لانه فاعل فحينئذ ما ذكره الفاضل المحاوي
قوله فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق نقض ذلك بمثل لو انك منطلق فاجيب بان لو فيه ليست شرطية بل
حرف مصدر ليس بشيء قوله لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر اي الفعل المحذوف لا بد له من مفسر فيدل الابهام الناشئ
من حذفه قوله فهو عوض عنه اي عن التحقق والثبوت الذي سنذكر ان عوض عنه اي عن ثبت يعني الفعل الواقع خبرا ليت
عن الفعل المقدر بل لفظا فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض لان العوض اليمينية هو ان يكون عوضا
عن شيء من جنسه لا لفظا ومعنى قوله هذا اذا كان الخبر مشتقا اي كون الفعل موقع الخبر المفرد انما يصح اذا كان الخبر
مشتقا كالمنطلق لانه حينئذ يمكن اشتقاق الفعل من مصدر هذا الخبر ووضع هذا الفعل موضعه ان مصدر منطلق
هو الانطلاق فاشتق منه انطلقت فيوضع له موضع منطلق قوله لا يمكن اشتقاق الفعل منه ولا من مصدره حيث
لا مصدر له قال الفاضل المحاوي وفيه انه ان اريد بالجامد ما يقابل المشتق كما هو الظاهر من المقابل فيندرج فيه
المصدر فكيف يمكن اشتقاق الفعل منه وان اريد بالجامد ما لا يكون مشتقا ولا اشتقا عنه فيبقى المصدر واسطة انتهى كلامه
اقول الواسطة ممنوعة لانه اذا كان الخبر مشتقا منه فيمكن حينئذ اشتقاق الفعل من نفسه كما اذا كان الخبر مشتقا فيمكن اشتقاق
الفعل من مصدره فتبصر اذا كان الخبر مشتقا منه مما لا يحتاج الى البيان لامكان اشتقاق الفعل من نفسه قوله جامدا وقوع
الخ اي لم يكن هو شاملا حينئذ اذ وجب وقوع الاسم الجامد خبرا قوله اي لتقدد الاشتقاق من الجامد
قوله واذا تقدم القسم وقال الخ كلام وقوله اهل الكلام منصوب على انه مفعول فيه كما هو اختيار الشارح المحقق ثم اعترض
الشارح المذكور بان المفعول فيه يكون منصوبا بتقدير في اذا كان ظرف الزمان مبهما كان او محدودا وظرف المكان ان كان
مبهما وقوله اول الكلام ليس شيئا منهما فلا يجوز النصب منه فقوله اي في اول زمان التكلم قوله كلامه بان قوله اول الكلام
ظرف زمان باعتبار مضاف اليه محذوف اي اول زمان الكلام يعني اول زمان التكلم بالكلام فان اضافة الزمان قليلة
المصادر شائع فالاول مضاف الى الزمان المضاف الى الكلام والاول المضاف الى الزمان ظرف لان اسم التفضيل المضاف
الى الزمان معناه المشهور الاكثر وداخل في جنس المضاف اليه كما تقرر فيكون قوله اول حينئذ من جنس الزمان واذا عرفت هذا فما

قال الفاضل الحلوائي بقي ههنا بحث وهو انه قدم في بحث كلم المجازات ان الجزم واجب اذا كان كل من الشرط والجزاء الشرط فقط مضارعا وجاز اذا كان الجزاء فقط مضارعا وهو يدل على ان التطابق بين الشرط والجزاء في العمل وعدمه محال فكيف يجب التطابق ههنا حتى ليشترط معنى الجزاء انتهى كلامه اقول وجوب التطابق بين الشرط والجزاء كما هو الظاهر فما نحن فيه على تقدير تقدم القسم على الشرط وعدم وجوبه على تقدير عدم تقدم القسم عليه كما في بحث كلم المجازات فلا اشكال حينئذ قوله وكان الجواب للقسم فقط لفظا اي لفظا فقط لما عرفت من ظهور علامات جواب القسم فيه لفظا وعدم ظهور ادوات الشرط فيه لفظا قوله لا للقسم والشرط جميعا للتنافي بين اثريهما وهما الجزم وعدم الجزم قوله لانه يلزم ان يكون اي الجواب مجزوما لظهور اثر ادوات الشرط فيه لفظا وغير مجزوم لظهور علامات جواب القسم اي يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم في آن واحد على سبيل الوجوب لانه باعتبار انه جواب القسم غير مجزوم قطعا لان القسم لا يجزم شيئا وباعتبار انه جواب الشرط مجزوم قطعا وهو محال واذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره مولانا عصام من انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم انتهى كلامه وذلك لانه اذا كان الشرط ماضيا لم يجز ان يكون لادوات الشرط تاثير في الجزاء لفظا لان الجزاء اذا كان مضارعا حينئذ فالمتكلم مخير في الجزم مثل والله ان اتيتني آتيتك في صورة عدم الجزم ويقال والله ان تاتني اكلك بحذف الياء في صورة الجزم مع ان ما ذكره من لزوم كونه مجزوما وغير مجزوم على تقدير تاثيرها فيه لفظا ويمكن الجواب ايضا بانه اذا كان الشرط ماضيا يجب جزم الجزاء اذا تقدم القسم على شرط نعم لا يجب جزم الجزاء اذا لم يتقدم القسم عليه كما هو المراد في بحث كلم المجازات وقد اجاب عنه مولانا عصام وقال وجوابه انه يتكلف ويقال اراد من صحة كونه مجزوما وجوب كونه غير مجزوم انتهى كلامه وحاصل جواب الفاضل المذكور ان الشارح اراد بقوله مجزوما وغير مجزوم هو صحة كونه مجزوما باعتبار تاثير ادوات الشرط فيه ووجوب كونه غير مجزوم باعتبار كونه جواب القسم وهو محال ايضا لان صحة كونه مجزوما باعتبار كونه جوابا وهو محال ايضا لان صحة كونه مجزوما هو امكان كونه مجزوما وامكان المحال محال او نقول عدم الجزم وجوبا لا يجتمع الجزم وبناء هو الظاهر قيل ان ما ذكره الشارح لا يدل الا على ان الجواب لا يجوز ان يكون جوابا للقسم والشرط جميعا ولا يدل على انه لا يجوز ان يكون جوابا للشرط فقط ايضا مع ان المدعى هو كون الجواب جوابا للقسم فقط دون القسم والشرط معا ودون الشرط فقط فجيب بان وجوب عدم كون الجواب للشرط فقط ان تقديم القيد الذي لا يكون هذا التقديم ضروريا في اصل الكلام وهو القسم ههنا يفيد كمال الاهتمام بذلك القيد فجعل الجواب بغير هذا التقدير لفظا ينافيه ظاهرا او بعبارة اخرى بان تقديم القسم يدل على العناية اي بالقسم فحينئذ يجعله جوابا له اولى من جعله جوابا للشرط ويمكن الجواب ايضا بانهم لما قدموا القسم تقديرا ان يكون الجواب جوابا للقسم والشرط معا لفظا لما عرفت فوجب ان يكون جوابا لاحدهما فجعله جوابا لغير المفوض اولى من جعله جوابا للمفوض لان الشرط المفوض بخلاف القسم لانه غير مفوض قوله لكون اليمين عليه اي على جواب القسم اي والله لا كرمتك ان اتيتني قوله وللشرط اي ضرورة جواب لكون الشرط ايضا لكون الجواب مشروطا بالشرط لان اكرامه مشروط بايتانه قوله الماضي لفظا اي الشرط يكون ماضيا لفظا قوله او لم تاتني اي والله ان لم تاتني فالشرط يكون ماضيا معنى لان لم تقلب معنى المضارع الى الماضي قوله لاكرمتك بلام الابتداء ونون التاكيد الثقيلة فيكون الجواب للقسم لشهادة اللام والنون قوله اي تقديم

ان النشر على المعنى الثاني في المثال الاول باعتبار التقديم على غير ترتيب وباعتبار الجواز على الترتيب وفي المثال الثاني باعتبار التقديم
على الترتيب وباعتبار الجواز على غير الترتيب على عكس المثال الاول فثبت الاختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فانه ليس اختلافا
بين الاعتبارين في المثالين فان النشر على المعنى الاول بكلا الاعتبارين على غير ترتيب اللف في مثال الاول وعلى ترتيبه في المثال
الثاني فاذا كان كذلك فمحل عبارة المص على المعنى الاول من المعنى الثاني قوله يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لان المثال الثاني مثال
لتقديم الشرط واعتبار القسم المقدمين في المثل على المعنى الاول بخلاف المثال الاول فانه مثال لتقديم غير الشرط والغاء القسم المؤخرين
في المثل قوله لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له لقدر الامكان الخ يعني لما كان المفروض تقدم اللفين وهما المثالان على ما فعله المصنف فقصد ليكون المثال متصلا وقريبا بالمثل له وهذا ياتي في تقديم الاول حيث اشتمل على جواز الغاء القسم
المذكور في المثل وعلى مثال تقديم غير الشرط المذكور في المثل فحينئذ مخالفته بخلاف ما لو قدم المثال الثاني فانه مشتمل على مثال تقديم الشرط
وجواز القسم البعيدان عنه في الذكر في المثل واما قال لقدر الامكان لانه لم يحقق اتصال جميع الامثلة بالمثلات حقيقة على ما فعله المص بل ما تحقق هو اتصال المثال الاول بمثله باعتبار ثاني جزئيه وقربه بالمثل باعتبار الجزء الاول واما قال على تقدير تقدم اللفين الخ
لانه لو قدم اللف الاول فقط واورد المثال الثاني يحصل اتصال المثال بالمثل ايضا لكن هذا خلاف ما فعله المص والكلام فيه فظهر لك
مما تقدم ان اللفين عبارة عن المثلين والنشرين عبارة عن المثالين ح قوله من حيث مثاليهما بالبيان المنشرين قوله ولتقدير القسم كالفظ
اي حكم ما اذا كان القسم مقدرا الحكم ما اذا كان القسم لفظا ويكون تقديره في صدر الكلام قيل لا وجه للتخصيص بصدر الكلام لانه كما ان القسم
المقدر في اول الكلام المقدم على الشرط كالقسم المذكور الملفوظ في اول الكلام المقدم على الشرط في اشتراط مضي الشرط وكون الجواب
كذلك القسم المقدر في وسط الكلام المؤخر عن الشرط وغيره كالقسم الملفوظ المتوسط بتقديم الشرط او غيره في جواز الاعتبار والالغاء
وكون المثال الاول من قبيل الاول لا يوجب التخصيص لانه فلا وجه لقوله في صدر الكلام واجيب بان تقدير القسم في الوسط مما ثبت
وان جاز عقلا ولم يحصص بالصدر قوله اي كالملفوظ بها والمقدر كالملفوظ اشار به الى ان المراد من التقدير اذا كان بمعناه المصدري
يكون المراد من اللفظ هو التلفظ الذي معناه المصدري واذا كان المراد من التقدير هو المقدر الذي هو اسم مفعول كذلك المراد
من اللفظ هو الملفوظ ولا يجوز ان يكون المراد من التقدير بمعناه المصدري وان يكون اللفظ بمعنى الملفوظ لعدم صحة المعنى حينئذ قوله فلزم
في الشرط الخ اي اذا كان حكم القسم الملفوظ في اول الكلام فلزم القسم في الشرط الخ وقوله وكان الجواب للقسم عطف على لزم اي كان
الجواب بالقسم لفظا قوله اولى به اي بالجزاء الظاهر ان لا يكون الجزم بحذف النون اولى به لان المصنف قال في بحث الفصل اذا كان
الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز الجزم وجاز عدمه ايضا لو قرع الفاصلة بالاجنبي وهو الفعل الماضي لعدم عمل الشرط فيه الا انه قال
صاحب الرضي ان الجزم حينئذ اكثر فيكون الاكثرية وجه الاولوية لان العمل بالاكثر اولى قوله يلزم الاتيان بالفاء اي فالكلام لشرط كون الجزاء
هو الفاء او ما يقوم مقامه كاذا المفاجاة فلا يرد حينئذ ان في لزوم الاتيان في الجملة الاسمية نظرا لانه قد يوتى فيها باذا المفاجاة ايضا على ما
صرح به المص في بحث كلمة المجازاة لقوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء قوله او بما اجعله في الذهن اي يكون كلمة ما التفصيل ما اجعله المتكلم
بشرط ان يكون المجعل معلوما للمخاطب بالقرائن والا فلا قوله ان يتقدمها اي عليها اجمالا كما هو الواقعة في اوائل الكتب كقولهم اما بعد فهذه
قوله وقد يكتفي بذكر قسم واحد اي قد اكتفي في ما يذكر قسم واحد وهو كون اما مذكورة في اول الكلام قوله حيث يكون المذكور الخ اي يكتفي

To: www.al-mostafa.com

اى تقديمه عليها كما مبنية بقوله بل الضم اليها ما نع آخر الخ قوله فان ما فى حبران بكسر الحرة والنون المشددة لا يعمل فيما قبل ان قوله وهذا المانع يستدعيان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون وراء الفاء مانع آخر ولهذا قال فى القسم الاول مع قطع النظر عن الفاء وفى القسم الثانى ايضا مع قطع النظر عن الفاء قوله فيعمل اى هذا القائل بلا ما قوة سلب حكم الامتناع الذى كان هذا الامتناع فى القسم الاول فقوله عن القسم الاول متعلق بالقوة المتقيدة بالدفع والحاصل ان هذا القائل جعل لا ما قوة جواز التقديم على تقدير ان يكون ما متوسطا بين اما وغيرها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء لا مطلقا كما هو مختار سيبويه قوله دون اى لم يجعل هذا القائل لا ما قوة رفع لا مطلقا كما هو مختار سيبويه قوله دون الثانى اى لم يجعل هذا القائل حكم الامتناع عن القسم الثانى قوله هذا تقدير الكلام اى تقدير الكلام بهذا الوجه الخ قوله لما ذكر من قوله لا يلزم توالى حرف الشرط والجزاء قوله كما كان اولا اى كان ارتفاع زيد بالابتداء قبل التقديم اى تقديمه على الفاء قوله واما تقديره اى تقدير الكلام وهو مبتدأ وقوله فوجه خبر ظاهر جزء قوله بما يذكر اى بان يقال وحمايذكر الخ بان يقدر فعله عما هو مشتق من الذكر كتذكر لا عما هو مشتق من الكون كما هو على تقدير الاول قوله بانه فاعل الفعل المحذوف اى حاصل المعنى قوله مع انه لو هم الخ بانكان زيد امنصوبا به لقوله تذكر على صيغة المعلوم الخاطب قوله وجواز اما يوم الجمعة الخ اى يوهم جواز ما ايضا بانكان يوم الجمعة فاعلا حكميا للفعل المحذوف قوله مع عدم جواز هما بلا خلاف قال فى بعض الحواشى قد استدل المصنف على ذلك بانه قد علم انه اذا قيل اما زيد منطلق كان الغرض الاخبار عن زيد بالانطلاق واذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق كان الغرض ذكر يوم الجمعة ظرفا للانطلاق وتحقيق هذا المعنى يبطل ما توهموه لا يقال لا نم الابطال فى شئ من المثالين لان تقديرهما حمايذكر زيدا هو منطلق وحمايذكر يوم الجمعة فزيد منطلق فيه فلا يفوت كون زيد مخبرا عنه بالانطلاق ولا كون يوم الجمعة ظرفا للانطلاق لانا نقول المقصود انه اذا قيل اما زيد فمنطلق فالغرض ذكر زيد للاخبار عن نفسه لا عن الضمير الراجع اليه واذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالغرض ذكر يوم الجمعة ليجعل نفسه ظرف الانطلاق لا الضمير الراجع اليه وفرق جلى بين ان يجعل زيد نفسه مخبرا عنه بالانطلاق وبين ان يجعل نفسه مفعول شئ ويجعل ضمير مخبرا عنه بالانطلاق وكذا فرق جلى بين ان يجعل نفس يوم الجمعة ظرف الانطلاق وبين ان يجعل نفسه فاعل شئ والضمير الراجع اليه ظرف الانطلاق قوله وانما مثل الخ اى المصنف اورد المثال الذى يكون الواسطة التى بينهما منصوبة مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق ولم يورد المثال الذى يكون الواسطة التى بينهما مرفوعة بل اورد المثال بقوله اما زيد فمنطلق لان المثال الذى يكون الواسطة بينهما مرفوعة ظاهرة لانه كثيرا ما الامثلة التى يكون الواسطة بينهما منصوبة غير ظاهرة قوله حرف الروع كلا قال سيبويه والاكثرون معناه الردع والزجر ولا معنى له عندهم الا ذلك وراى الآخرون ان معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيه لعدم صحته فى مثل قوله تعالى ما شاء ركبك كلا يوم يقوم الناس لرب العالمين فاختلفوا فى تعيين معناه فقيل هو بمعنى حقا وقيل هو بمعنى اى ونعم فيكون كلا حرف ايجاب بمنزلتها وقيل هو بمعنى سوف ثم الظاهر ان يكون هذه المعانى مجازية يحمل عليها بمعونة القرائن والمقامات فلا قدح فيما ذهب اليه سيبويه والاكثرون لان الظاهر ان كلا منهم فى معناه الحقيقى قوله فيقول كلا ردعا الخ وقوله تقول بصيغة الخطاب اى تقول فى مقابلة الخبر كلا حال كون كلا ردعا ومنعا لك اى لكان تمنعه بكلا فيكون هذا ردعا للخبر ونفيا قوله كقولك لمن قال الخ اى كقولك كلا من قال لك افعل كذا وقوله لا يجابه من الاجابة قوله اسم مبنى اى اسم مبنى لا معرب قوله ولما ستة معناه لمعناه قيل هذا وهم للتثنية فى بين

وقال الفاضل الحلوائي ولا يخفى ان كلامه هذا اي قوله والفائدة في مثل هذا الابدال على ما مر اجاز يدل على جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اذا اشتمل على فائدة والظاهر من كلام الجمهور عدم جوازه مطلقا انتهى كلامه اقول ولقائل ان يمنع كون الظاهر من كلامهم عدم جوازه مطلقا لان ما ذكره من تنازع الفعلين من جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لفائدة بشرط التفسير يكون من كلامهم كما لا يخفى قوله او يكون الجملة وهي قس وقاما وقاموا فعلى هذا يكون الاسم الظاهر مبتدا وما قبله خبره فلا يلزم حينئذ الاضمار قبل الذكر لان الاصل في المبتدا التقديم فهو مقدم عليه رتبة قوله والغرض كون الخ في التحقيقة علة لقوله فيقدم الخبر عليه قوله فسمي بالتنوين الشيء الخ اي سمي النون تنوينا اي سمي له بهذا المصدر الذي هو التنوين اشعارا بحدوث ما يكون بالشيء وحدوضه لان في التنوين من معنى الحدوث ولهذا سمي الخ قوله نون ساكنة وقيل نون ثانية في اللفظ دون الخط قوله بذاتها واراد بكونها ساكنة بذاتها اي يكون سكونها اصليا لا عارضيا وبعبارة اخرى اي يكون وضعها على السكون وبعبارة اخرى اي يكون ساكنة اذا لم يكن موجب التحريك من خارج وحاصل كلامه ان المراد بالساكنة بذاتها ليلا يخرج عن التعريف التنوين المتحرك لعارض التقاء الساكنين كتنوين قوله عادن الاولى ليلا يدخل فيه غير التنوين وبالجملة التقييد لادخال ما يخرج من التعريف من اذا اريد الحدود على تقدير الاطلاق حفظا للمنعة فلا يرد ما ذكره مولانا عصام من انه اذا اراد بالساكنة بذاتها ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك فكل نون في آخر المعرب نحو حسن وضمان كذلك وان اراد معنى آخر فليبين حتى نتكلم عليه فانا نختار الشق الاول ودخول نون مثل حسن وضمان في النون الساكنة بالمعنى المذكور لا ينفي منع التعريف لخروجه بقيد منع حركة الآخر فليتأمل المقصود بالقيد اخراج النون عن قوله نون ساكنة بل ادخال تنوين عادن الاولى في التعريف فان كسرة التنوين في عادن الاولى للعارض لوجود اجتماع الساكنين التنوين وهمزة الوصل واما الكسر خلافا للمحقق من ان آخره حرف حرك بالكسر قوله فلا يضر بالحركة العارضية بل يضر بها عروض نون ساكنة مع وجوب دخولها فيه ثم لما كان الكلام في التنوين فلذا اجمل موضوعا واثبت الاحوال اليها ولم يقل فلا يضر منع التعريف وجمعه الحركة العارضة للتنوين وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره الفاضل الحلوائي من انه لو قال فلا يضر منع التعريف وجمعه الحركة العارضية للتنوين لكان اولى وايضا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عصام من ان الظاهر ان يرجع الضمير الى تعريف التنوين قوله وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن وانما قال مولانا عصام قوله نون ساكنة لا يكون جنسا شاملا لهذه النونات لان المراد من النون الساكنة ما هو النون الذي من اقسام الكلمة والنون في آخر كلمة من مثلا لا يكون من حروف المعاني بل من حروف الهجاء انتهى حاصل كلامه وتبعه الفاضل الحلوائي حيث قال ثم الظاهر ان يكون المراد بالنون الساكنة النون وهو من حروف المعاني اعني هو قسم الكلمة وقسيم الاسم والفعل فكيف يشمل نون من ولدن ولم يكن فالاولى ان يقال وهي شاملة نون التاكيد الثقيلة انتهى كلامه اقول لو سلم ان كون الكلام في حروف المعاني ولكن التعريف يقتضي الجنس والفصل فكون النون الساكنة جنسا يقتضي ان يكون شاملا للنون الذي من حروف المعاني وغيره لان الاصل في الجنس ان يكون شاملا للمحدود وجميع غير المحدود الا ان يكون شاملا لبعض غير المحدود وكان فصلا لبعض غير المحدود والآخر لان المعتبر عند القوم هو ما ذكرنا وقد ذكرناه في تعريف اللفظ الواقع في تعريف الكلمة على ان كون الكلام في حروف المعاني لا يقتضي التخصيص في الجنس كما ذكرنا ان المعتبر في الجنس عند القوم ان يكون شاملا للمحدود وجميع غير المحدود قال الفاضل الحلوائي جعل مجموع النون الساكنة

للتمكن فلم يكونا غير منصرفين مع انهما غير منصرفين اما احمد فللعلمية ووزن الفعل واما ابراهيم فللعلمية والعجمة لانا نقول ان التنوين
فيهما للتمكن بعد التنكير وقبل العلمية وبعد العلمية فللتمكن وتعلق ايراد قوله واما التنوين في احمد الخ بهنا لاجل ما يقال ان احمد و
ابراهيم بعد التنكير منصرفان فالتنوين فيهما للتنكير فيكون فارقا بين المعرفة والنكرة بان المنون منهما نكرة والمعرفة فيهما معرفة فيلزم
انيكونا غير منصرفين بعد التنكير مع انهما بعد التنكير منصرفان فاجاب بقوله واما التنوين في نحو احمد وابراهيم بعد التنكير ليس للتنكير بل هو للتمكن
وانما قال ليس للتنكير لان الحاقه ليس لغرض الفرق بين المعرفة والنكرة وانكان مدخوله نكرة قوله قال الرضي وانا لا ادري سبعا
من ان يكون تنوينا واحدا للتمكن والتنكير معا لما يقال تنوين الواحد يمنع ان يكون للتمكن والتنكير في زمان واحد وان قلت انه
للتنكير قبل العلمية وللتمكن بعد العلمية قلنا فلا يكون تنوين الواحد حينئذ بل كل منهما تنوين على حدة الا ان يقال معنى كلام الشيخ
ان التنوين في الاسم الواحد يراد منه التمكن ويراد منه التنكير ايضا واليه يدل قوله فاقول التنوين في رجل الخ قوله لتعاقبها على
آخر الكلمة اي كما يكون المضاف اليه في آخر الكلمة فكذلك التنوين في آخرها وكون التنوين العوض مختصا بالاسم نظير بالتامل و
اما كونه مختصا به اذا كان عوضا عن التاء او عن حركتها لا يخلو عن خفاء الا ان يقال ان من قال ان تنوين العوض
يكون عوضا من التاء او من حركتها فله وجه آخر للاختصاص بالاسم غير ما ذكره في خواص الاسم قوله والحق بها التنوين عوضا
عن الجملة جبرا للنقصان فلو لم يجز لم يبق الكلمة ناقصة وهذا معنى قوله لئلا يبقى الكلمة ناقصة قوله اي يوم اذ كان كذا اليوم مزمان
معين مبدأه طلوع الشمس ومنتهاه غروب الشمس وقد يستعمل بمعنى الوقت المطلق فعلى الاول الاضافة بيانية وعلى
الثاني لامية واما الاضافة في ساعتئذ وحينئذ وعامئذ فبنيا تيلا غير قوله فوق بعض فان التنوين فيه عوض عن لفظ من وكانه
مضاف اليه للتبعيض قوله وتوهم بعضهم انه اي التنوين في مسلمات للتمكن وهو صاحب الكشاف وقال الفاضل الحلواني كما لا
مانع عن ان يكون تنوين الواحد للتمكن والتنكير كذلك لا مانع من ان يكون تنوين الواحد للتمكن والمقابلة فيمكن حمل كلام صاحب الكشاف
على انه للتمكن ايضا لانه للتمكن دون المقابلة انتهى كلامه اقول لا نعلم ان لا يكون مانع من ان يكون تنوين الواحد للتمكن والمقابلة وعدم العلم بالمانع
لا يستلزم عدم المانع مع كون تنوين الواحد للتمكن والتنكير انما هو مذهب الشيخ خاصة وعلى تقدير تسليم عدم المانع فيهما كما هو مذهب
الشيخ فهو لا يستدعي من عدم المانع بين غيرهما قوله ولو كان للتمكن لزالت اي التنوين بعد العلمية لانها غير منصرف للعلمية والتانيث
مع ان تنوين التمكن لا يكون في غير المنصرف قال الفاضل الحلواني ان التانيث في مسلمات ليست لمجرد التانيث انها علامة
للجميع ايضا فلا تؤثر في منع الصرف فوجود العلمية والتانيث لا يوجب زوال تنوين التمكن على انه لا نسلم ان التنوين بعد العلمية
هو الذي كان قبلها لانه يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتمكن وبعد العلمية للمقابلة وايضا لا منافاة بين التمكن والمقابلة فيجوز
ان يكون التنوين قبل العلمية للتمكن والمقابلة معا ولمحض للمقابلة بعدها انتهى كلامه اقول ما ذكره الفاضل المذكور اولا ليس بشيء
لان القوم جعلوا التانيث في مسلمات مؤثرة في منع الصرف كما سبق في اول الكتاب فبنا على كلام القوم على ذلك فحينئذ وجود العلمية
والتانيث فيه يوجب زوال تنوين التمكن وما ذكره ثانيا خلاف المتبادر لان انما يكون التنوين فيه قبل العلمية هو التنوين بعينها
كما ان التنوين في مسلمات عند الجمهور هو تنوين المقابلة قبل العلمية وبعدها وما ذكره ثالثا ايضا ليس بشيء لان عدم العلم بالمنافاة
بين التمكن والمقابلة لا يستلزم عدم المنافاة بينهما وقد ذكرنا انفا قوله لو لوجوده فيها كان علما كعرفات فانها علم لموضع معروف

جمع عوق بفتحتين او بضم العين وسكون الميم اطراف الصحراء او اطراف البلد والملاوي بالخاء المعجمة الخالي والمحرق بضم الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الراء اسم مكان اى المحل الذى يمر فيه بسهولة ومعنى المصراع بالفارسية يعنى بسيارى ازبلد باست كه سياه شده اطراف او وخالى شده است محل مرور او يعنى كسى نميگذرد واين اشاره است بآنكه بلد ويران است **قوله** شتبه الاعلام لماع المخفق الاعلام جمع علم بفتحتين بمعنى علامت راه ونشانه راه واشتباه الاعلام التباس العلامات يعرف بها الطريق واللماع مبالغة اللامع واللمعان الاضاءة وهذا يدل على كثرة اللمعان **وقوله** خفق من المخفق بسكون الفاء لكن حركت لوزان البيت بالفارسية سراب كه در هوا ازگرم آب مى نمايد ومعنى المصراع بالفارسية شتبه بيشود وعلامتهاى وراه باى بلده بيكديگر كه بسيارى ازلمعان يعنى ازدرخشندگى ورشنى آب مى نمايد **قوله** محركت القاف الساكنة عند التغنى بالفتح او الكسر انما يلزم التقاء الساكنين عند الحاق النون اما الكسر فلان اصل القاف الكسرة خاوى المحرق ولماع الخفق لكونها آخرا ضعيف اليه فحركت عند الاحتياج اى بكسرتها الاصلية واما الفتح فلما ثبت من ان مثلها اذا لحق بما آخره ساكن حرك ذلك الساكن بالفتح والنظر الى التقاء الساكنين لكثرة انه ون واقتلن بنون التاكيد الثقيلة **قوله** والحق بها اى بالقاف النون فقيل الخ **قوله** وقد تجاوز بيت وقيل قد تجاوز هذا القسم جايه اذ حده ان يثبت فى الوقف دون الوصل وهو بالعكس **قوله** ولهذا سيقط عن التطبيع لان التطبيع والوزن يتم بدونه **قوله** موضوع لغرض الترنم اى تنوين الترنم ملحق آخر الابيات والمصاريع لغرض الترنم **قوله** واما التنوينات الاخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها ايضا تامل اراد ببعضها تنوين العوض والمقابلة لان تنوين العوض موضوع لغرض التعويض وجبر النقصان اى التعويض عن المضاف اليه للابان موضوعا له وكان هو معناه كذلك تنوين المقابلة موضوع لغرض الشئ سمى له الموضوع له بالمسامحة والمجاز **قوله** وتحذف اى التنوين اى تنوين التمكن لان العلم الموصوف بابن لا يوجد فيه تنوين التنكير والعوض وتنوين الترنم انما زيدت لتحسين الانشاد وحسن الغناء والحذف ينافيه وتنوين المقابلة انما يكون فى جمع المؤنث السالم **قوله** من العلم المراد من هذا العلم ومن العلم الثانى ايضا اعم من الكنية واللقب والاسم **قوله** مضافا الى علم آخر اى غير العلم الاول ولنقض ذلك بمثل يا يزيد بن زيد بن زيد اذا كان كل من الابن والاب سمى بزيد فان الابن فيه ليس مضافا الى علم آخر بل الى العلم الاول واجيب بان التغاير المفهوم من قوله آخر اعم من الذاتى والاعتبارى فزيد من حيث انه علم الاب غيره من حيث انه علم الابن والحاصل ان زيدا باعتبار انه اعتبر اباغيره باعتبار انه ابن فالتغاير بين المدلولين بالذات وبين اللفظين بالاعتبار فتغاير المدلولين ذاتيا كان او اعتباريا يسرى الى اللفظين ولجعلهما متغايرين لفظا ولو قوا قوله علم آخر بالتركيب الاضافى او التوصيفى يندفع النقض كما لا يخفى **قوله** لكثرة استعمال ابن والكثرة تناسب التخفيف اى لكثرة استعماله بين علمين مع شدة الاتصال بينهما كانهما كلمة واحدة مع ان التنوين علامة التمام والانفصال **قوله** وخطا اى خطا وكتابة بحذف الالف فقوله خطا عطف على لفظا اى الابن لطلب التخفيف لفظا وخطا ثم ان طلبه للتخفيف خطا لا ينافى طلبه للتخفيف لفظا ايضا خلافا لما ذكره الفاضل الحلوائى ان حذف الاصل لا يختص بالخط بل هو تخفيف فى اللفظ ايضا **قوله** لانه اى الضلال، بن فلان كنايه بمن العلم والمراد من العلم ههنا اعم من العلم والكناية عنه **قوله** ليعلم منه الخ والحاصل انه اذا انتفى احد هذه الشروط لم يجب الحذف بل لا يحذف **قوله** اذا كان اى الابن صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم اى كان له موصوفا على ان يكون ايضا

بل بنيد لانى الدار بقوله من للان مجموع نون التاكيد مع النفى بما عمل نظر بخلاف النفى بلا المشابهة لهى حتى قيل مجيئها فى النفى بلا المتصلة قياس عند ابن جنى بخلاف المنفصلة وان جاءت نحو لانى الدار لغيره بن ليس بشئ ثم اعلم ان المراد من النفى الواقع فى المتن معنى عام ليشمل فعل الحال بدخول نون التاكيد عليه ايضا لانه مشابه للنفى فى جزم الآخر قوله ولزمت اى نون التاكيد قال مولانا عصمى وينتقض ما ذكر بقوله تعالى اذا اتم او فتلم لاى الله تحشرون جواب القسم وثبت ايضا مع انه لم يدخل نون التاكيد عليه اى على تحشرون والقسم مقدر هنا اى والله اذا متم الخ واجاب عنه بان ذلك فيما اذا لم يكن المجرور مقدما عليه فلا يرد الاشكال حينئذ لتقدم المجرور فيه وهو الى الله قوله اى فى جوابه المثبت اشار به الى ان الاضافة الى الفعل فى قوة الجواب اليه اى الى القسم لان المثبت ليس الا القسم فى الجواب لا غير ومن جعل اضافة المثبت الى القسم من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كجرد تطيفه كما اختاره الشنوى فهو باب المسامحة والتزام المتساهل قوله لان القسم محل التاكيد تسامح لان محل التاكيد هو جواب القسم دون نفس القسم بل هو ممهد للتاكيد قوله ان يوكد الفعل بامر منفصل عنه اى عن الفعل وذلك الامر المنفصل هو القسم من غير ان يوكدوه اى الفعل بما يتصل بالفعل وهو النون بعد صلاحيته له اى بعد صلاحية الفعل لتاكيد الامر المتصل الذى هو نون التاكيد لانه يتصل بالفعل بخلاف القسم قوله اى الشرط المؤكد حرفه بما سواء كان التاكيد بما لازما كما فى حيثما واذما او جائزا كما فى متما قوله فانها اكد الحرف اى حرف الشرط وهو ان فان اصل اما ان ما فجعل النون بيما واد غم الميم فى الميم قوله ليلا ينقص بالصاد المهملة من النقصان فان المقصود تاكيد الفعل عن غيره وهو الحرف قوله مع ضمير المذكرين اى الغائب والمخاطب قوله ليدل على الواو المحذوفة قال الفاضل الحلوانى هذا لا يتم فى مثل لا تخشون وكذا لا يدل على الياء المحذوفة فى مثل لا تخشين الا ان يعتبر اطراد الباب انتهى كلامه اقول ان اصل لا تخشون تخشودن قلبت الواو الفا بالاصل اول من اصول القلب فحذفت الالف وحذف النون الاعرابية عند دخول نون التاكيد وحذف الواو ايضا اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا فيضم الواو فيقال لا تخشون فيكون فى الاصل لا تخشون بنون التاكيد فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وكذا فى قوله لا تخشين قوله لالتقاء الساكنين اى فى كلمتين فان التقاء الساكنين على حده فى كلمتين غير جائز لان المشددة كلمة اخرى ولهذا اشار بقوله ان اشترط فى التقاء الساكنين الخ فلا يرد حينئذ قوله ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين لانه لا معنى لحذف الواو لالتقاء الساكنين لجواز التقاء الساكنين على حده قوله ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده انما يكون الساكنان فى كلمة واحدة فعلى هذا لا بد من حذف الالف فى اضربان واضربن بنون التاكيد الثقيلة لعدم تحقق شرط التقاء الساكنين على حده حيث قال لان المشددة كلمة اخرى الا انها لم تحذف فى اضربان لما يشتبه بالواحد ولم يحذف فى اضربنان لما يلزم اجتماع ثلث نونات متواليات وقد يقال ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة ايها هو كالكلمة الواحدة او فى حكمها والنون المشددة فى التثنية وجمع المؤنث والحاقت فى كلمة اخرى حقيقة الا انها نزلت منزلة الجزء ومنها الشددة الاتصال والامتزاج بها وكذا الحال فى جمع المذكر والواحدة المخاطبة ولا وجه لحذف الواو والياء بهما لالتقاء الساكنين الا ان الشارح لم يلتفت الى هذا الشرط فى التقاء الساكنين على حده ولم يجعله مذهبا ثم اظهر فرق من قوله ان اشترط ليكون الخ ان التقاء الساكنين اذا كان فى كلمتين وهما الفعل والتنوين يكون داخلا فى التقاء الساكنين

ولذا اخروا الكفا لما اتصل كلمة منفصلة به قوله وبهما اى بالمتصلة الف التثنية كذا ذكره الصرفي شرحه هذا من قبيل ذكر العام و
ارادة الخاص بمعونة المقام وقوة القرائن وكانه اشار الى دفع ما اورده الرضي من ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو
والياء في ارضوا وارضي متصلان ايضا مع ان اللام غير ثابت معها كما كتبت مع الالف فليس اذن قوله لكنا لمتصل على اطلاقه
صحيحا قوله في مثل هل ترون بسكون الواو قوله كعصاني لم ترد القوم باتصال الكلمة المنفصلة به قوله لاجل النون لان
نون التاكيد افتضى حركة ما قبلها والا لزم التقاء الساكنين في كلمتين واما حركة الضم لاجل الواو قوله الخفة تحذف
لساكنين نقض ذلك بمثل اضربن بضم الباء وتخفيف النون واضربن بكسر الباء وتخفيف النون فانه لم يحذف لساكنين و
واو الجمع والنون في الاول وياء المخاطبة والنون في الثاني بل حذفة المدة واجيب بان الواو ساكنان اولهما النون المخفف
بدليل ان الحذف للساكنين لا يكون الا ول للاول قوله اللام الساكنة التي بعدها الان للنهي فيكون الان الآخر ساكنا
الا اذا كان ما بعدها حرف ساكن كالالف واللام فحينئذ تحركها بالكسر كما في لام تهين الفقير قوله لا تهين الفقير بملك ان ترى كيو م
والدهر قد رفعه قوله تهين صيغة المخاطب المذكر من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من هن يهين فهو من الهاء
ضد الاكرام والفقير المحتاج و ملك اصله تملك بتشديد اللام بمعنى اعمل للترجي والكاف للخطاب وتركع منصوب بان من المركوع
وهو الانحناء والمراد ههنا الانحطاط من المرتبة يعني ليست شدن وارمرتبه افتادن والمعنى اذا اتاك فقير ذو حلة اليك فلا تهنه
فعسى ان ينعكس الامر فيستغني هواى الفقير وتفتقر انت وتحتاج اليه لان احوال الزمان لا تستقيم والنعيم لا تدوم والحال غاد
ورواح قوله بقيت فتحة ما قبلها اى مع اثبات الياء قوله لتدل اى الفتحة عليها اى على النون الخفيفة صونا للتاكيد المقصود من
الفوات قوله والا لكان الواجب ان يقول لا تهين الفقير اى بكسر النون مع اسقاط الياء قوله كما يحرك التنوين تحريك نونين
احدا بالكسر في قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد قوله حظا لمرتبة ما يدخل الفعل وهو نون التاكيد عن مرتبة ما يدخل الاسم
وهو التنوين وقيل ترجيحا لما هو اللازم عند عدم المانع على غير اللازم فان التنوين لازم للاسم الممكن عند عدم الاضافة
بخلاف النون فانها قد تترك بلا مانع وغير اللازم اولى بالحذف قوله كما يحذف التنوين كذلك اى في الوقف تخفيفا اضمم وكسر
ما قبلها قوله فيرد ما حذف اى في حال الوقف لاجل التقاء الساكنين قيل لا يبقى حينئذ دليل على التاكيد فيفوت
مع كونه مقصودا فالصواب ان لا يوكد بها عند ارادة الوقف اصلا ليلا يفضي الى المحذور قوله لاجل الخفة يعني لاجل حذف سواء
كان حذفه لاجل الخفة او لاجل غيرها قوله فانه لا يرد ما حذف لاجله اى عند الوقف كما لا يرد ما حذف لاجله عند التقاء الساكنين فلا
يقال قاض حال الوقف قاضي بالياء بل يقال قاض بسكون الضاد قوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا اى عند الوقف لا لمطلق معناه انه
يجوز ان تقلب الفا وهذا منزل لا استثنائي من قوله وفي الوقف حيث لم يقيد النون فيه بكون ما قبلها مضموما او مكسورا قوله وان الضم والكسر
يحذف اى يجوز ان يحذف نحو اصبت خيرا تقلبت النون اى التنوين بالالف فالمراد من النون في قوله فان النون اذا فتح الخ
هو التنوين قوله اصبت بالفارسية رسيدى تو وقوله اصابني خير بضم الراء بحذف النون وكذلك قوله اخير بحذف النون وكسر الراء

تمت

To: www.al-mostafa.com